

جدید کیپڑا پیدیشن

الجوهرة النيرة

على

مختصر القدر

تأليف

الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي بكر بن عثيمين بن محمد الحداد الميموني

المتوفى سنة

تتميمه

إلى الناس قتلان

الجزء الأول

قد ربي كذا خاندا
أزاد ربك في
شكره

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة المحقق

نحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المخلوق محمد بن عبد الله
والمرسلين، الذي هدانا لهذا الذي كنا في ضلال وسرعة سيراً، وعسى أنه وأصحابه ومن سار على نهجه
إلى يوم الدين.

لما بعد ذلك لا علم بعد العلم بالله وصفاته أشرف من علم الفقه، وهو المسمى
بعلم العقائد والخرام، وحلم الشرائع والأحكام، فله بحث الرسل، وأمر الكتب، إذ لا سبيل
إلى معرفته بالمفضل المخص دون معرفة تسميته.

من أهم الكتب عند الأصناف ومختصر الفقهوي الذي ألهم اسمه بن محمد القفوري
المعروف بالفتي القفوري سنة 428 هـ، وعليه ترواح كثيرة. ومنها الجوهرية الميرة للإمام أبي
مكرم علي بن محمد الخداد الربيعي سنة 700 هـ.

وعملنا فيما يلي:

- 1- ترجمت حياة الإمام القفوري وأثره مختصر القفوري.
- 2- ترجمت حياة أبي مكرم علي بن محمد الخداد الربيعي وأثره الجوهرية
الميرة.
- 3- ذكرت سداون مقادير المكييل والمؤلفين المشرعية.
- 4- عرفت الأبحاث الفقهية.
- 5- عرفت الأحاديث النبوية من دولوين المنة النبوية.
- 6- عرفت في بعض الأجزاء.
- 7- ضبطت من القفوري.
- 8- ومنعت العاشرين بيني { }.

مختصر القدوري

في فروع الحنفية، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري المهدلي الخفني الشافعي : سنة 421 ، ثمان وعشرين وأربعمائة.

وهو قد يظن عليه لفظ : «الكتاب» في المذهب وهو من منبر معتبر متناول بين الأئمة الأربعة وشهرته : تدلي عن أبيان.

قال صاحب «مصاحح أبواب الأدعية» : إن الحنفية يتركون بقرائه في أيام الزيادة وهو كتاب مبارك من حفظه يكون أمياً من الفقر حتى قيل : إن من أراه على استاذ صالح، ودعا له عند ختم الكتاب بالبركة، فإنه يكون مثلك لأدراهم على عدد مسئلة. وفي بعض فروع «المجموع» : إنه مشتمل على اثني عشرة ألف مسألة. انتهى وشرحه كثيرة جداً منها :

شرح الإمام أحمد بن محمد المعروف : بأبي حنيفة الأقطع، في مجلدين، الشافعي سنة 474 ، أربع وسعين وأربعمائة.

قال الأقطع : رأيت أن أشرحه شرحاً لا أعيد عن «الاختصار» وإتاكم رأيتم ما كتبه أجدته من شرحه للشرع عطاء الشرف أبي الحسين : عبد الله بن المنصور ابن حسين بن داود الناصر لدين الله - رحمه الله تعالى - في حقه في غاية الاختصار، وما كنتم أن أبسط فتون فيه بعض الباطل، ولما ذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يفتنه عليه، وبه يشرح الجواب عن أعقاب من السائل.

وشرح الإمام نجم الدين، مختار بن محمود المروزي الخفني، الشافعي سنة 558 ، ثمان وخمسين وأربعمائة. وهو شرح نفيس، في ثلاث مجلدات.

وشرح الإمام أبو بكر بن علي المعروف، بالمهدلي المهدلي، الشافعي في حدود سنة 800 ، ثمانمائة، في ثلاث مجلدات، سماه «السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج»، وعده المروزي المعروف : بركلي من حلة الكتب المتداولة المشهورة غير المتضررة. ثم اختصر هذا الشرح، وسماه «المؤصرة طيرة»، وحرره والمشرح الوهاج الشيخ الحنفية : أحمد بن محمد بن إقبال، وسماه «البحر الزاخر».

وشرحه محمد بن إبراهيم الترابي المسمى بمجاليوري في شرح مختصر القدوري، المتوفى سنة 1150 ، خمس عشرة وأربعمائة.

وشرحه أبو المعالي عبد الوهاب بن منصور الغزي في مجلدين، وهو المسمى بمجلس الإخوان، وتوفي في حدود سنة 900 ، خمسمائة.

وإبراهيم بن عبد الوهاب بن خلف الرضوي المعروف : «بأسر الحديث» وهو :

ليس تام، ونوفي سنة ١٦٧٥، خمس ومسيحي ومسلمة.

وشرحه شمس الأمانة إسماعيل بن الحسين شيبقي، وهو المسمى بـ «الكفاية».

ومحمد بن رسول الموقاني، وهو المسمى بـ «مفتاح»، ونوفي سنة ١٦٨٤.

ومحمود بن أحمد الكرنوي في أربع مجلدات، ونوفي سنة ١٧٢١، سماه «الشريعة».

وجلال الدين «جمال الدين» أبو سعد مطهر والمطهر بن الحسن والحسين و

الحري في مجلدين، وهو المسمى بـ «الطالب»، ونوفي سنة ١٧٢١.

وضيح الإسلام محمد بن أحمد الأسدي أبو المعالي جاء الدين، سماه يسوزاد

الحقبة.

ويبر الدين محمد بن عبد الله شعلي الشمعلي الطرابلسي، وهو المسمى

بـ «فتاوى» في معرفة الأصول والفروع»، هو تروشد الدين أبي عبد الله محمود بن عثمان

الرومي المسمى بـ «مدرسة الخلافة» يحيطه فرغ منها سنة ١١١٠، ذكره ابن بطوطة في

طبقات الحنفية^{١٢}، ونوفي سنة ١٧٥٩.

وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الكريم القوساني، حاز في سنة ١٢٢٨، وهو ليس تام.

ومحمد شاه بن محمد المعروف بابن الحاج حسن، استوفى سنة ١٢٣٧.

وشرحه حسام الدين علي بن أحمد المكي الرزي، وسماه «خلاصة الدلائل» في

تفصيل المسائل، ونوفي سنة ١٢٥٨، وهو خرج عليه مختصر جامع، وعليه ثلاثة تعليقات:

لأبي صبيح أحمد بن عثمان الشركاني:

الأولى: في حل المسئلة.

والثانية: فيما انفردت من المسائل.

وثالثة: في أحاديثه والكلام عليها، ونوفي سنة ١٢٦٤.

وخرج الشيخ عبد القادر بن أبي شوق القرشي أحاديثه، وسماه «الفرق» ونواسط

في معرفة أحاديث خلاصة الدلائل^{١٣}. خرج من تليفه سنة ١٢٦١، ونوفي سنة ١٢٧٥.

(١٢) قال في نواح الخزانة (ص ٢٨٠): «ومحمد بن رمضان أبو عبد الله، شرح القدر في شرحاً جامعاً

لكثير من الفروع والفروع، وسماه «فتاوى» في معرفة الأصول والفروع».

وقال أحمد (ص ٢٨٠-٢٨١): «محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، شرح القدر، وسماه «الفرق» في أبي

الفرق، شرحه في سنة ١٢٦١، في عشرة مجلدات، ونوفي من جامع دمشق ومطبعة، جمع كتاب

في الأصول، وكان «الكتاب» لمرحان في أحكام معارف، وشرح القدر، في رساله «البيان» في معرفة

الأصول، وشرح القدر، في سنة ١٢٦١، والمصروف أن «الفتاوى» من روافد، وكان هذا شعبي

مكتوبه فيحرر هذا العمل.

وفي حل مشكلات الفادري كتب لأحمد بن منصور البرزقي نفس الأئمة المذكورة،
السنوي سنة 442.

ومن شروحه «الغنى».

واختصره عبد الرحيم بن محمد تاج الدين المودلي الشافعي. وكان أنه في مقبرة
على الأصغر. وتوفي سنة 77.

وسطره جماعة منهم: أبو نعيم محمد بن أحمد المعروف بابن الحكيم السنوي سنة
567.

وأبو بكر بن علي سراج الدين العماسي نخعي، السنوي سنة 79.

ومن شروحه «جامع المستمرات والمشكلات» لعبد يوسف بن عمر بن يوسف
القنولي الكندوزي المعروف بسوء شيخ عمر بنز، السنوي سنة 82.

وشرح حافظ الدين محمد بن أحمد الكندوزي المعروف بابن البرزقي السنوي سنة
827.

وجمع حسان الدين البرزقي صاحب الاختصاص ما أشد من نظم فقهاء بغداديين من
المسائل المستورة في المختصرات كالجامع الصغير، ويختصر الطحطاوي، والإرشاد، وموجز
مفرغاني في مغللة. ساد نكلمة الفادري، ورواه علي بن أبي طالب بمائة وأمانة من غير تكرار
مسألة إلا ما صحت ذكره بدون إعادة ذكره. ثم شرح هذه النكلمة كالفادري.

قال الفادري: هذا كتاب يصح من مروج الفقه لم يصبه عرق.

وقد كان أبو علي الشافعي يقول من حصل هذا الكتاب لم يخطئ أصحابه، ومن
فهمه فهم أصحابه.

شرح النكلمة للشعيب بن عبد الله السامري محمد بن عمر ابن عبد الله الصانع
المعني نخعي.

ومن شروحه شرح الإمام شهاب الدين أحمد الشيرازي.

ومن شروحه شرح ركن الأئمة الشافعي.

وشرحه الإمام أبو العباس محمد بن أحمد الشافعي.

وشرح غريب، أحاديث (شرح الإقطيع). فاسم بن فطويعا الحنفي، نسوي سنة

879. وله الترمذ (المصحيح على الفادري).

ومن شروحه شرح عبد الرحيم الأحمدي، ساد المدم الشيرازي.

وشرح الفادري أبو العباس أحمد بن الحسن بن أبي غوث، الإمام الشافعي المعروف

بالقاضي من علماء اليمن.

وشرح مشكلات الفدوي: الشيخ الإمام أبو الثبت نصر بن محمد بن إبراهيم
السمسمي

وہیں شہر و خانہ، شرح ماحضہ، بی الحسبہ، من و ہجاء، اعلیٰ اسبی

ومن أشهرهم شرح مفرح بن محمد والخطي القصب

ومن شروطها: قبول الميعود في المحقق المدعى به، وذلك في حدود صنفاته، وهو شرح مختصر معراج كاشف.

وخلصه الأستاذ طاهر الشبي محمد بن عمر الطحاوي الحنفي إمام
المستقيم في سنة ثمان مائة.

واعتصره الشيخ الإمام أبو نصر محمد طبريزي و محمد بن موسى القوسلي الختلي سنة ١٢١٧ هـ. وساد حوار في كل الميمنة على مذهب الإمام أبي حنيفة.

ترجمة الإمام القُدوري

أحمد بن محمد بن أحمد أبو الطاهر الجندوي القندوزي، نسبه: قيل: أنه نسبة إلى قرية من قرى جنداب، فما نقدره، وقيل: أنه إلى سبخ القندوز، وهو صاحب المصنوع لسلك الجنداب من أيشي مطلة.

أخذت من أبي عبد الله عليه السلام من يحيى الجرجاني عن أحمد بن محمد بن عيسى عن
عبد الله بن الحسن الكرخي عن أبي سعيد شاذلي عن موسى الرزقي عن محمد
بن قيس عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

صف «الصحفر» و«شرح مختصر شكري» و«كتاب التفسير» منقول على
الخطوط من أي جيل واحد أو من أي حرف من الدلائل. مات عدة علماء في القرنين و«وجاهة»
علماء.

قد ذكره من ملكان في تاريخه المسمى «توحيات الأعيان» فقال أبو الحسن
أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القبة الحقي المعروف بالضروري أشت إليه رياضة
المجنية العزائم وكان حسن العبارة في الخطر ومع اخيه، وروى عنه الخطيب صاحب
التاريخ، وعرف في هذه المختصر القصة، وروى الخطيب الشيخ أبو حامد إسماعيل بن
تغلب الشافعي وروى به أبو أحمد الحسن بن أحمد بن علي بن أبي حمزة وأبو حمزة بن علي بن

(١) كشف صندوق حاسب حيت ١٦١٢-١٦٣٤

(2) **الموتلة**، حبيب بن فراعيم الطليط، ص 97.

وذلك من يومه تبارك في درب أبي حنيفة ثم نقل إلى قرية في شارب القصور وذلك هناك
 بحسب ما يذكر الخوارزمي في الفقه المسمى وحسب ما نقل في رتبته باسم الخلف وقد ذكر
 المدينة ومكان الباز وبسبب ما نقله إلى القصور التي هي بعد ذلك ولا تعلم سبب
 منه إليها بل هكذا ذكره السمعاني في كتاب الأسبواب

وقال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة ثمان مائة وأربع مائة: القديري،
 صاحب الكتب المشهورة في مذهب أبي حنيفة، أحمد بن محمد بن أحمد بن حنيفة من حنابلة
 حنابلة، أبو الحسين، القديري، الحنفي، صاحب تصنيف المستنصر الذي يحفظه، كان
 إماماً بارعاً عظم، وثقاً منظر، وهو الذي تولى مائة أربعمائة من
 الشريعة، وكان القديري يهرق ويقول: هو أعلم من الشافعي، وأظهر منه، توفي يوم
 الأحد الخامس من رجب منها عن ست سنين، وذلك في حداثته إلى مكر
 الخوارزمي الخفي

وقال أبو المحاسن ابن عربي برقي في شيوخ الزمعة: ومينا (سنة 420) توفي
 أحمد بن محمد بن محمد بن حنابلة، الإمام، حنابلة، أبو الحسين، الحنفي، لقبه،
 الشافعي، المشهور - القديري، قال أبو بكر الحنفي: لم يحدث إلا شيئاً يسيراً كتبت
 عنه، وكان حذوقاً، أخذت عنه بالقرآن وبما أضاف أبي حنيفة، وعظم شرفه وقدره،
 وأرضع دمه، وكان حسن العبارة في الخط، جرحه حنابلة، مذهباً للشافعية، قال: والفصل
 ما سمعته من الأئمة، ولو لا أن شأن هذا الرجل كان قد تجاوز الحد في العلم والرهبة ما
 سلم من بساط الخصم، بل قدحه مع عظيم تحفه على السادة الحنابلة وغيرهم، فإن
 عدته تعلم أحرار السماء والأرض، الأقوال القوامية والروايات المنطوقة، حتى لم يشتر
 ترجمته من هذه القبائح، وصاحب الترجمة هو مصنف تنصير القديري في لغة أخففة،
 وشرح مختصر الكركجي عبد الحنان، وأبى وشهرته في الحنابلة، إلا أنه في سنة
 حسن وترجمته، وأبى عنه عن عدله في سنة، شافعية من أحداث الأحكام وعلمها،
 ومصنف كتاب القريب الأول في الفقه، في خلاف أبي حنيفة وأبى عنه، في علمه،
 وقد ضرب الثاني في عدة بلدات، وكانت وفاته في حنابلة، رحب من السنة، ومولاه
 سنة ثمان وستين وخمسة، وقد روي عنه أحمد بن حنبل، وهو من أحمد بن حنبل، الحنفي،
 عن أبي القاسم بن الكوكب، من أحمد بن حنبل، لا عنه الله بن عبد الواحد بن عثمان

(1) رجب الثامن (76-77).

(2) مقدمة رجبية 2/24.

أما قطعة بنت سعد الخير الأنصارية، أما أبو بكر بن علي طاهر، أما علامة أبو الحسين القُدوري رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

وخالف أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بأبي الجوزي في كتابه «المنظومة»⁽²⁾ أحمد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين، القُدوري، القبة الحلي، ولد سنة اثنين وسبعين، وثلاثمائة، أحمداً الفراء، أحمداً أبو بكر الخطيب، قال: «سمع القُدوري من شيد الله بن محمد الحوشى، ولم يحدث إلا شيد، بصيرة كيت منه، وكان حذوقاً، وكذلك من أحب في نفسه مكانه، وانتهت إليه بالمرأى وبأمة أصحاب أبي حنيفة، وارتفع جده، وكان حسن الصورة في الظاهر، مديحاً ثلاثاً، ثم رآه ونوفى يوم الأحد الحرامس من رجب هذه السنة، وكُنِيَ من يومه في داره بأدب وأبي حنيفة»⁽³⁾.

ترجمة الإمام الحنابلة

أبو بكر بن علي بن محمد الحنابلة المروزي، تقيه حادس بمالي، من أهل إيبادية، من مري حارة زلدي ريد في نهامة، والحارة اسم لها غارب الجبل. أسفر في زمن ونوفى بها سنة 806 هـ.

قال الفضلي: له في مذهب أبي حنيفة مصنفات حافلة لم يصنف أحد من العلماء الخفية باليمن طلباً كثره وإفادة، تبلغ كنه نحو (2) عمدة، منها بالسراج الوهاج، ثماني مجلدات في شرح مختصر القُدوري في الفقه، والجوهرة النيرة، مجلدان في شرح مختصر القُدوري أيضاً، و«سراج الطلاب» في شرح منظومة نظامي في الفقه، وكتاب «التفسير» قال الشوكاني: «تفسير حسن مشهور بالألحان في تفسير الحنابلة»⁽⁴⁾.

الجوهرة النيرة للحنابلة (ت 800 هـ).

أحمد شرح «مختصر القُدوري»، اعتمد فيه الحنابلة (رجعه الله) شرحه الكبير «السراج الوهاج»⁽⁵⁾.

منهج من حيث الاستدلال وذكر الخلاف:

يذكر الخلاف بين أئمة الخفية (رحمهم الله)، إلى جانب الظاهر أحياناً لتبليط وآراء

(1) تنوع ترجمة 24/2-25.

(2) منتظم 91/3.

(3) الأعلام 67/2.

(4) كشف الطغاة لحامى جلد 1631/2.

الإمامين المشاهير، وماتت (رحمتهما الله)، ولطفت غالب نبي مبعوثه لاسدالي
 لطيفته في المذهب الحنفي^(١)

هذا الكتاب ذكره بر عهدي (رحمه الله) في بعض رسائله، وقال «كتاب الموهرة
 الشهيرة شرح القنوري لابي بكر الخوافي كتاب مشهور عند اهل بومدين ياتي
 الطليعة» وقد عمد برضائي (رحمه الله) كتاب «الشرح الموضح» لاس هذا الشرح من
 الكتب الناصحة، التي لا يصح عليها في المذهب الحنفي. أنه صرح بعض النسخة بأن
 هذا الشرح (الموهرة) أحسن من الأصل (والشرح الموضح)

جداول مقادير المكاييل والموازين الشرعية^(٢)

أولاً: للتوازين

| مقدرة | من التوازين |
|------------|-------------------|
| م 3,325 | التوازين عند صعيد |
| م 2,975 | وعند بعبور |
| م 4,35 | التوازين بالانصار |
| م 19,6 | التوازين عند صعيد |
| م 14,875 | وعند بعبور |
| م 124,8 | التوازين عند صعيد |
| م 119 | وعند بعبور |
| م 62,4 | التوازين عند صعيد |
| م 59,3 | وعند بعبور |
| م 00000023 | التوازين |
| م 00000076 | التوازين |
| م 00000056 | التوازين |
| م 00000036 | التوازين |
| م 3,321 | التوازين عند صعيد |
| م 18,496 | وعند بعبور |

(١) - جداوله وحكامه لاس عهدي (صلى الله عليه وسلم) ١٤٦١

(٢) - جداوله - بعض ١١٥٢-١١٥٣

(٣) - جداوله - بعض ٩٧-٩٨

| | | |
|---------------------|------------|---|
| الحبة عند الحصة | 0,0425 جم | ♦ |
| وعند الحبوب | 0,059 جم | |
| القمح عند الحصة | 0,065 جم | |
| وعند الحبوب | 0,18 جم | |
| الفول عند الحصة | 0,2125 جم | |
| وعند الحبوب | 0,1711 جم | |
| الفاصوليا عند الحصة | 0,521 جم | |
| وعند الحبوب | 0,496 جم | |
| الفاصوليا عند الحصة | 149,76 جم | |
| وعند الحبوب | 142,8 جم | |
| حبس عند الحصة | 812,5 جم | |
| وعند الحبوب | 773,5 جم | |
| الكزبرة عند الحصة | 1933,5 جم | |
| وعند الحبوب | 1450,3 جم | |
| الزيتون عند الحصة | 406,25 جم | |
| وعند الحبوب | 382,5 جم | |
| الزيتون عند الحصة | 1875 جم | |
| وعند الحبوب | 1785 جم | |
| الزيتون عند الحصة | 449,28 جم | |
| الإسبر عند الحصة | 20,3125 جم | |
| وعند الحبوب | 19,3375 جم | |

تدبير الكايل

| من الكايل | تقديره |
|-----------------|------------|
| الكفا | 10,5 غرام |
| القمح | 2,0625 كجم |
| الحبة عند الحصة | 812,5 جم |
| وعند الحبوب | 510 جم |
| الحبة عند الحصة | 812,5 جم |
| وعند الحبوب | 510 جم |
| القمح عند الحصة | 1,25 كجم |
| وعند الحبوب | 2,04 كجم |

| | |
|-------------|-----------------------|
| 173 كجم | الزيت عند التفتيش |
| 172.4 كجم | وعند المحمور |
| 2340 كجم | السكر عند التفتيش |
| 1664.8 كجم | وعند المحمور |
| 33 لتر | الزيت |
| 40.625 كجم | القوة عند التفتيش |
| 38.250 كجم | وعند المحمور |
| 3.6 كجم | 15 مسحوق |
| 1.02 كجم | السكر عند التفتيش |
| 1.02 كجم | وعند المحمور |
| 49.75 كجم | السكر عند التفتيش |
| 30.6 كجم | وعند المحمور |
| 78 كجم | الإسبريسو عند التفتيش |
| 49.96 كجم | وعند المحمور |
| 98 كجم | المحور عند التفتيش |
| 24.850 كجم | وعند التفتيش |
| 156 كجم | المحور عند التفتيش |
| 171.92 كجم | وعند المحمور |
| 45.9 كجم | السكر |
| 6.5 كجم | السكر عند التفتيش |
| 6.12 كجم | وعند المحمور |
| 211.250 كجم | السكر عند التفتيش |
| 198.9 كجم | وعند المحمور |
| كجم 11 | السكر عند التفتيش |
| 95.625 كجم | وعند المحمور |

ثالثاً: الأضواء

| | |
|----------|-----------------------|
| متر | من المكابيل |
| 46.375 م | الضوء عند التفتيش |
| 53 م | بعد التفتيش |
| 6.834 م | وعند التفتيش والمصادق |
| 9.2 م | الإضاءة عند التفتيش |

| | |
|-----------|----------------------------------|
| 1,472 سم | وحد الملكية: |
| 2,576 سم | وحد الشطب والمباينة: |
| 7,728 سم | التجربة عند المراجعة: |
| 5,888 سم | وحد الملكية: |
| 10,304 سم | وحد الشطب والمباينة: |
| 11,592 سم | التجربة عند المراجعة: |
| 8,832 سم | وحد الملكية: |
| 15,456 سم | وحد الشطب والمباينة: |
| 1,855 م | الباقي عند المراجعة: |
| 2,12 م | وحد الملكية: |
| 4732 م | وحد الشطب والمباينة: |
| 1855 م | الباقي عند المراجعة والمباينة: |
| 3710 م | وحد الشطب والمباينة: |
| 5565 م | المراجعة عند المراجعة والمباينة: |
| 11130 م | وحد الشطب والمباينة: |
| 22360 م | المراجعة عند المراجعة والمباينة: |
| 44520 م | وحد الشطب والمباينة: |
| 44,520 كم | المراجعة عند المراجعة والمباينة: |
| 89,04 كم | وحد الشطب والمباينة: |



الجوهرة النيرة
(على)
مختصر القادري

مختصر
الامام ودام شيخ الاسلام الى تكريمه عني بن محمد بن محمد بن احمد اليصفي
عنه

تحقیق
پیشرو قبلا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{عقدية المؤلف}

الحمد لله لا حول ولا قوة الا بالله ، ما توجعي الى بالله

«اتصلوا بـ رسولكم صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد ، عبد الله ، وخل جميع اهل بيته
والتواكلوا به ، وصي له من الصلوات كما شاء الله ، و من طهر من هم في الله

وسمى هذا شرح لبعض ما في حقه صلى الله عليه وسلم ، وعنايت بظلاله ،
بسم الله على كثير من المعاني ، والله اعلم . الحمد لله الذي افاض علينا نعمه ، ونظمه
بصاحبه ، وسبى سلا محبته ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ،
بالأشرف ، سبحانه هو فعل ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ، «الحمد لله» ،

قائل بسم الله الرحمن الرحيم ، والله اعلم ، والله اعلم ، والله اعلم ، والله اعلم ، والله اعلم ،

كتاب الطهارة

الكتاب في اللغة هو الجمع، يقال كتب الشيء، أي جمعه، ومنه الكتاب. وهي جمع الحروف يصب إلى معنى.

معناه «كتاب الطهارة» أي جمع مسائل الطهارة.

وفي الشرع عبارة عن التمسك والإحاطة، وهذا لفظان مترادفان بمعنى واحد.

وقيل: «ما يتدبره» وهو التصحيح.

والإحاطة أهم من التمسك، لأن التمسك هو جمع المتفرق، يقال جمع الله شمله، أي ما تفرق من أموره.

والإحاطة ما لحاظ بالشيء بعد جمعه، فهي جامعة تشمل عبقة به.

مثال التمسك ما قالوا في كلمة «المسح» اسبب لوجوب الإحسان فوق الأضداد كما إذا قال الأمر بجمع من دخل هذا المجلس، لله عشر من الإبل، فدخل منهم عشرة، فإن هم عشر من الإبل لا غير منهم جميعاً.

ومثال الإحاطة إذا قال كل من دخل هذا المجلس، لله عشر من الإبل، فدخل منهم عشرة، فإن لكل واحد منهم على الاقرب عشرة من الإبل، فيكون لهم عشرة، فإن ذلك أن كلمة «والمسح» للتمسك دون الإحاطة، وكلمة «وكل» تشمل والإحاطة.

والطهارة أي الله هي الطهارة، وعكسها آدمي.

وفي الشرع عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة، وعكسها الحدث.

وعال أيضاً عبارة عن رفع حدثه أو إزالة نجس، حتى يسمى النجاس، والنجس طهارة، وأعم من هذا أن يقال: عبارة عن إبطال مظهر إلى كل يجب تطهيره، أو يندبه إليه.

والمظهر هو الذي عنه وجوده، وتصفه عدد محدد.

والطهارة على ضربين.

1- ضمنية وهي التعمية بتمام.

2- وسكنية وهي التعمية.

والطهارة باسمه على ضربين.

1- حميدة كالوضوء.

2 وعظيمة كالتمسك من جملة، والخص، والتمسك.

وَقَسَمَ مَا شِيعَ بِأَخِيهِمْ ذَكَرَ لَمْ وَأَعْلَفَ
قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَبِأَيِّ آيَاتٍ تُكْفَرُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (١)
الْإِيمَانُ بِمَا يَدْعُو تَرْكُ وَهَيْلَةٍ عَنِ وَجْهِهِ.

وَمِنْ أَمْرٍ زَمَّ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ.

عَطْفٌ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْفِعْلِ

وَمُعْطَفٌ مَا لَمْ يَكُنْ رَافِعًا.

وَحِكْمَانِ الْفِعْلِ وَالْمَصْنُوعِ

وَمَوْجِبًا مَا يَدْعُو وَهَيْلَةٍ

وَمُعْطَفًا حَرَضَ الْفِعْلَ

بِأَنَّهَا جَاءَتْ الْأَمَانَةَ وَالْبَلَاءَ

بِأَنَّهَا جَاءَتْ الْأَمَانَةَ وَالْبَلَاءَ وَتَقَسَّمَ لِحَقِّهِ وَتَقَسَّمَ حَقُّهُ لِحَقِّهِ

هَذَا مَجْلِبُ الْفَصْلَةِ وَالْبَلَاءُ بِمَا يَدْعُو عَلَى الْوَسْوَءِ مَا يَدْعُو

وَمِنْ الْأَمْرِ بِإِسْمَارِ الْفِعْلِ أَيْ إِذَا جَاءَتْ إِلَى الْفَصْلَةِ وَتَقَسَّمَ لِحَقِّهِ

وَأَمَّا مَا فِي الْوَسْوَءِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَافِعًا وَهُوَ عَطْفٌ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْفِعْلِ

وَمِنْ أَمْرٍ زَمَّ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

وَمِنْ أَمْرٍ زَمَّ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

وَمِنْ أَمْرٍ زَمَّ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

وَمِنْ أَمْرٍ زَمَّ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

(١) سورة البقرة (٢).

(٢) ثُمَّ جَاءَهُ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِيِّ هَذَا الْفِعْلُ وَفِي الْأَخِيرَةِ فِي الْمَقَامِ الْآخِرِيِّ هَذَا الْفِعْلُ

فَرَجَعْنَا نَاجِدًا فِي كِتَابِ الْقَبْرِ بِأَيِّ آيَاتٍ تُكْفَرُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

عَنِ بَرِّانٍ قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَسَّمُوا وَرَبِّكُمْ وَتَقَسَّمُوا

لَكُمْ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

عَنِ بَرِّانٍ قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَسَّمُوا وَرَبِّكُمْ وَتَقَسَّمُوا

لَكُمْ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

عَنِ بَرِّانٍ قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَسَّمُوا وَرَبِّكُمْ وَتَقَسَّمُوا

لَكُمْ أَنْسَابَ يَطْمَلُ عَلَى سَمْعِهِ تَعْمَلُ كُنْهٍ شَيْءٍ

(٣) سورة البقرة (٢).

(٤) سورة البقرة (٢).

قوله ﴿وَأَعْبَسُوا رُجُوعَكُمْ﴾ (١) قلبي هو الإنسان

وحد الوجه من الرأس " حر يلى غسل القدمين مرة واحدة الأذن في
شخصه ثلاثاً مرة حتى لا يصب غسل شئ من القدمين والأذن من تحتها
وعند أبي يوسف لا يصب وإن غسل وحيداً، وله غسل الماء من ما تحت حاجبه
أجره كذا في الجاهلية

وفي حديث أبي رافع رضى الله عنه في غسل القدمين مرة واحدة وحسب غسل إصبعي القدمين
في قلبي كذا في الحديث

ألمسى ومسح المني (٢)

ومؤن الثوب من ماء يبي الماء وتوضيحه إمام

والشخص يفتح الماء فترى من الماء

قوله ﴿وَيَذَرِيكُمْ فِي سَبِيلٍ﴾ (٣) كذا مع القرآن، ولا بد من ذكره لئلا
ويعتق الله، وعكسه المتصل بفتح الحاء وكسر اللام

وقال أبو عبد الله في غسل المرأة من الأضلاع إلى الدبر فإن عكسها، كذا
في الحديث

ويجب غسل ما كان كذا على الشخص المصلي من الأضلاع إلى الدبر، وعكس
الرجل، فإن غلب الغسل من الدبر، على الرجل، ولا يلزم من كذا في

الرجل

وفي الحديث (٤) العجس في حصى، جمع كذا، والرجل والرجل

(١) سورة البقرة (٢)

(٢) لم يصر عليه وجه الجمع في القول بأن كل من غسل من ماء يبي الماء
مصبوبة من ماء يبي الماء

ومطهر مختار، ص ١٠٨

(٣) مختار، ص ٢٥٦

(٤) سورة البقرة (٥)

(٥) مختار، ص ٢٥٦

(٦) قوله في حصى وحيد، وهو من حصى الإنسان في الدبر من ماء يبي الماء
مصبوبة، ومعه كذا، ويكون كذا في حصى الإنسان، يكون كذا في حصى الإنسان

وروي في الحديث كذا، كذا

يسمى، وكذا الغراب والظبي به لا يسمون، والمخضاب إذا نجس، يسمي، كذا في القاموس.

وفقرة الفرحة إذا ارتفع، ولم يصل الماء إلى ما يجب لا يسمي
قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ^(١) مسح هو الإصباح، فله كان شعره طويلاً،
فيمسح عليه، إن كان من تحت أدنه لا يجوز، وإن كان من فوقها جاز، وإن كان يمسح
رأسه مخلوطاً، فمسح على غير المنيق جاز.

وإن أصاب رأسه ماء المطر أجزأه عن المسح، سواء مسح أو لا
وإن مسح رأسه، ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسح
وإن مسح رأسه بعد الوضوء من طهارة لم يجز لأنه مستعمل.
وإن مسح به في كفته لم يستعمله جاز، كذا في الفتاوى
قوله: ﴿وَأَرْجُلَيْكُمْ إِلَى الْخَيْشَمِ﴾ ^(٢) قرأ ﴿وَأَرْجُلَيْكُمْ﴾ بالمصب عطفاً على
الوجه والأيدي. فغيره، مأموروا بوجوهكم وأرجلكم
وَقَرَأَ ﴿وَأَرْجُلَيْكُمْ﴾ بالضم ^(٣) على المجرورة
ومذهب الروافض أن الأرجل مسموعة فحينئذ يقرأ حمض عطفاً على
الرجلين.

فلما انحصرت إنما هو من طهارة والإتيان له لا معنى. وسنه قراءة حمزة
والكسائي ﴿وَأَرْجُلَيْكُمْ﴾ ^(٤) بالضم على الفجر، كعبه تعالى ﴿وَذِكْرُهُمْ مَا

يَتَذَكَّرُونَ﴾ والخبر مذكور في مشهور ^(٥).

١- شعر: الإتيان ما يخالف النص

٢- مرادها الطرف والرمي واللبس في الإتيان فالقضاء فعله لأنه من العادة بحكمه.

٣- مرادها حائل نسائي.

تظهر كتاب المعربات بتحقيق د محمد عبد الرحمن شرعيني (ص 242-243).

فليس لا بد أن يعرف المصنف نواحيح رؤسكم فله يقرأ في هذا الناحية

(١) سورة الجمعة، 6.

(٢) سورة الجمعة، 5.

(٣) أي يمسح

(٤) سورة الجمعة، 22

(٥) سورة الجمعة، 20-21

[illegible]

{مطلوب في فرائض الحلهارة}

بقوله (الفرح) بحرفه العرس في اللغة هو المظلم ، بعدد ، قال الله جلّ

[illegible]4. $\frac{1}{2} \log 2 = 0.1532$ (23)

(١) القوم وهو ما جف ما بين لحي لا سيما بعد كتمها من الحسنة الطيبة له والتركاة
والسليم والمجرب. ثم ما كان يصعب لا سيما في من القوم والقسمة
وحكم القوم. ثم بعد ذلك بعد من حقيقته وخلفه. ثم ما كان له أثره أكثر من غيره من
القسمة عليه كان له في حقيقته حقيقته. ثم ما كان له أثره أكثر من غيره من
وهذا القوم. ثم ما كان له أثره أكثر من غيره من حقيقته حقيقته. ثم ما كان له
القسمة عليه كان له في حقيقته حقيقته. ثم ما كان له أثره أكثر من غيره من
حقيقته حقيقته. ثم ما كان له أثره أكثر من غيره من حقيقته حقيقته.

والمحقق في التركيب والشرط في بيان المفهوم - الشرط - وهو العنصر - من مجموع من
 قول حاصله ان احرص انما التركيب على مجموع من شروطه من احرص من اخصيص ما يشترط في
 تركب احرص على ان لا يحد من احرص كل احرص - احرص - وارجو ان يعنى
 بالاختلاف في السجود، وهكذا

كَمُتْ قَرْنِي نَهْأَ بَعِيهَا ثُمَّ لِي لَهْ . عَرَضَ عَمِّي رَدِي مِي كَلَهْ

فقد كان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م. وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م. وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م.

وَقَدْ جَرَّ الشُّكَّاءُ عَوْنًا لِمَا يَرْمِي بِهِ سِدْرَةُ الْجَنَّةِ قَدْ رَمَتْ بِهِ سِدْرَتُهَا مِنْ أَفْهَقِ وَبِزْكَ
بَعْضُ النَّاسِ كَوْنَهُ كَلْبًا رِيَّاسًا لَا يَكُونُ يَتِيًّا مِثْلَ غُلَامٍ أَوْ بَنِيٍّ أَوْ امْرَأَةٍ عَلَيْهِ رَحْمَةٌ وَقَدْ

يدخلان؛ لأن الصلاة لا تدخل تحت نجس كالأكل في الصوم.

قوله: نعم، يكره البراءي والكعبان عليه إسقاط، خلا بدخلان في الإسقاط؛ لأن قوله: ﴿وَأَيُّكُمْ﴾ يتناول كل الأيدي إلى المنكبي، قلنا دخل إلى المرافق خرج من أن يكون العرض دخیلاً تحت الإسقاط؛ لأن الله لا يدخل في الحدود، فهي تشمل ذائماً في اليد مع المرافق، وفي باب الصوم ليست الصلاة غاية إسقاط، وإنما هي محايه بعدد الحكم إليها لأن الصوم يطلق على الإمساك ساعة، فهي عاية إثبات، لا غاية إسقاط

واصله أن العباد أربع:

1- غاية مكان

2- وغاية زمان.

3- وغاية عدد

4- وغاية فعل

لغاية المكان: من هذا انحط إلى حدة إسقاط.

وغاية الزمان: ﴿تُزَكُّوا﴾ لغاية إلى قوله: ﴿وَكَلَاماً﴾ بدخلان في الصلاة.

وغاية العدد: له علي من درهم إلى عشرة، وأنت حائل من واحد إلى ثلاثة، وهي

لا تدخل تحت أي حصة درهم، وعندنا تدخل.

وغاية الفعل: أكلت السمكة حتى رأسها، إن نصبت السرة دخلت. ويكون حتى

يمشي الوافر، وإذا خصلتها لم تدخل، ويكون حتى يمضي إلى

وإنما قال بدخلان في الغسل، ولم يقل: يخرج غسلها؛ لأنهما إنما بدخلان

عملاً لا اعتقاداً، حتى لا يكفر جاحد موضة غسلها.

قوله: ﴿وَالْمَغْرُوضُ﴾ أي مسح الرأس مَقْدَرُ (الخاصية) وهو ربع الرأس، والخاصية

هي الشعر المتصل إلى ناحية الجبهة، والرأس أربع قطع: خاصية، والفتال، والموثلة.

فقوله: «عندما» الخاصة، أعاده إلى أنه يجوز أن مسح أي لحواس شيئاً من الرأس

يسفترها.

ولما قال «والمغرض» ولم يقل: «والمغرض»؛ لأن المراد كونه مغسولاً لا

مقطوعاً به؛ لأن المغرض هو المنقطع، حتى أنه لا يكفر بجاحد هذا المصدر

احفظوا حوز دحوز ميث البحر الخراب مير زده! لانه دل مسقط نوم
والسبلة:

قيل: هي الفار الخراب.

وقيل: هي الكفاة بضم الكاف، وهي القصعة، والفراد هذا، موضع الدنية.

وأما الكفاة بالكس، فهي مكنة.

والدنية: سواز البور في دار غيره اقربا جون المائدة، لأن البور ينضمه الأوصياء
ولا يحق له أن

والثالثة: لم يقول بعض الوضوء

والرابطة: لأن الوضوء يردد مستحب

والخامسة: تقدير مسح الرأس بالاصبة

والسادسة: ثبوت مسح الخفين بالنسبة

وإذا لزمه المذهب هكذا، مطولا، ولحاجة (نسا هي) في مسح لاصبه، ليكون أدل
على صحت الترتيب وإتمامه للحديث.

{مطلب في سنن الوضوء}

قوله: {وسنن الطهارة} السبعة في تالفة هي الطريقة سواء كانت مرسية، أو غير
مرسية.

قال عليه السلام: «مَنْ سَنَّ حَسَةً كَانَ لَهُ نَوْبٌ وَتَوَابٌ مِنْ عَمَلٍ بَيْنَا
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَنَّ مَنَةً كَانَ عَلَيْهِ وَرْءٌ وَرَزَا وَرُورٌ مِنْ عَمَلٍ بَيْنَا إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ»^(١)

الوجه الثاني أنه حمل حذف الكتاب موكفاً من حذف المصدر، أنه عليه السلام مسح لاصبه
وحطبه، ومن حدث حديثاً في الصلاة والوقوف قلعةً وهذا محط منه، لأن المصنف جعلها
من رواية لم يجرده، ولذا لا بد من ذلك. الأسطد والرب فلاننا بعد ربه المجرى من شدة كفا
أجره عنه ابن ماجة، وكان من الواجب أن يذكرها من رواية المصنف، يطابق غيره بالمصنف
وهذا الوجه الثاني، ثم سند به الصحيح، وبما قلناه فيه غيره، والله اعلم.

انظر: نصب الرتبة لأحاديث الهداية (١/١-٢).

(١) رواه ابن ماجه في صحيحه، باب من سَنَّ من حسن أو سيئة، فلهذا ومن سَنَّ ما سَنَّ فصل
بها كان له أجر عظيم، مثل أجر من عمل بها لا يضره من أجورهم، ثبت ومن سَنَّ ما سَنَّ فصل
بها كان عليه ورعاً ورور من عمل بها لا يضره من أجورهم، ثبت.

علی بن ابی طالب می فرمود بعد از شش گانه اسرار

قوله (يُجِبُّ) أي يوجب الإتيان في ذلك، أي يوجبها، درس عبد الله بن مربي في

قوله: "هذا استبطن" من قوله: "هذا خير من" لا يفيد حتى أنه قد استبطن.

وسمي هذا صبي لأن الشجرة قد قربت من بيتي، سمي باسمه كما كان عليه الفداء
والسلام، ونعمه مؤتمك لا إله إلا الله، صلوات الله عليهم أجمعين

[illegible]

قوله، وتوسب به لله دعاء في أهدأ الأحوال الكلام يجب لي ثلاثة مواضع

۷-۲

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

Figure 3

أما كذا : « لا إله إلا الله عظم وتعالى له عيسى بن مريم » وأما كذا : « لا إله إلا الله عظم وتعالى له عيسى بن مريم » وأما كذا : « لا إله إلا الله عظم وتعالى له عيسى بن مريم »

وَمَا مَنَعَنَا إِذَا هَمَّ بِالشَّيْءِ الْمُنِيرِ

والتحقيق صحت الهدية اليه استسحبته وقابلها وهو المصدق

وَمَا وَفَّقَ لَدُنْ لَا تُفْقِدُ وَفَّقَهُ عَزَّ وَجَلَّ لَنَا رَأً فِي بَيْتِ قَبْرِ
الْمُتَّحِدِينَ سَيِّدِ لَنَا كَلِمَ دَعْوَةٍ بَيْنَ كَلِمَةٍ فِي تَحْيَا سَيِّدِهِ، وَلَا يَحْرُكُ بَعْدَ
الْحَقِّ لَنَا دَعْوَةُ حَالٍ أَوْ يَكُونُ عَمْرٍ مَسْجُودًا لَنَا سَمِ الْبَدْعُ الْبَدْعُ.

(۱) دو اقامت و دو باره در هر ماهی و استسما و در هر یک از این اقامت ها که در هر ماه است

(2) وكذا لعمرك ولستخ الإلهام بقدر

(3) رضى صاحب الغنيان وهداه علم الصلوة والسلام لا اذبحوا يسميهم من ت والركعة بعد كل الصلوة ولا يصح، أنها ممتدة، بل انها في ذلكاها سنة وحكي عن ابن مسعود، وعنده هو الصلوة.

ظاهر لديه.

ومسح ثرثرة بل منه، وهو احتيل الطحلوي
 وهو مسح، وهو احتيل الصدر فثيبه، ومسحبهما ماء حديد
 وتي المياه، ومسحبهما يظهر تلكه
 ومسح غلظوم يدي
 قوله: «وتخليل اللحم والأصابع» لتخليل اللحم تمسك حذافا،
 وقال أبو يوسف: سنة، وهو احتيل الفتح
 وكيفية تخليلها من أسهل إلى بول،
 اللحمية مكسورة اللحم وجعلها لحمي، ولحمي صم اللحم وكسرها
 وتلحمي يصح اللحم عظم العك، وهو صم اللحم، وجعلها لحمي ولحمي صم اللحم
 وكسرها.

وأما تخليل الأصابع، نسبة إجماعاً، وتخليلها من أسهل إلى بول، سنة
 ويحي أن يخلل رجليه بضمير ياء اليسرى، ولما يكون لتخليل سنة بعد وصول
 الماء، أما إذا لم يصل الماء، فهو واجب
 وكيفية التخليل أن يبدأ بضمير رجله اليسرى ويختم بإصبعها، يبدأ بإصبع رجله
 اليسرى، ويختم بضميرها

وتقرر أنه من يخلل اللحم والأصابع، أن المقصود بالتخليل سقاء الفرج في
 حله، وذلك بما يكون في الأصابع

وأما التخليل فمدخل الفرج بين سائل الفرج، بل الفرج يمرر الماء على ظاهرها.
 ولو توخا في الماء البارد، أو في الفقد المظلم، وحسن رجله، وإن لم
 يخلل الأصابع، كان في الفرج.

قوله: «وتكرر نفس إلى ثلاث» الأولى مرض، والنساء سدا مؤكثتان على
 الصحيح، وإن أكلت مبيد وأجده أتم؛ لأنه ترك التسلية، وفيه لا يأم، لأنه عند من
 بدأ امرئاً

ولما تكررت المسلات لا تفرقت.

{مطلب في مستحبات الوضوء}

قوله ، يستحب للمؤمن أن يتوب الظواهر المستتبه ، ما كان مضمرا إليه
على طري السجود ، ورد حكم الإصباح في آياته برب ، وبسر في تركه كعاد
والكلام في السور أربعة مرات

1 في عسفها

۲۔ کیسی ہے

449-2

4 • 225

أولاً: تحسباً لندوة الشجر بن مسعدة، فيصحبهم بن مسعدة

آیا کجیب برده بطول ناحیه کتوملا لا لا عر' الو است هائی، لو ۲۰۳۵.

في الحديث في قوله . بعد من الصلاة في قوله تعالى

أما في عهد السيد الوصي

میرزا محمد علی

— خاتمه —

الم (ل) في أرمز ماها-شيفا، قال الله تعالى في

تَعْلَمُ الْقَوْمَ وَالْأَسْمَاءَ وَالْأَلْفَبَاءَ

(١) سورة الفاتحة

[illegible]

خالد بن ولیدؓ کی طرف سے جس نے اللہ جل جلالہ کے فضل سے اس کو شہادت عطا فرمائی ہے۔

[illegible]

ووجوده في الماء بعد ذلك هو شرط للمحافظة إلا يرى أنه لو شرب مراراً في
عمل واحد كان مكروهاً ف فيه من الإسراف المحذور في الماء
وإذا كانت اليد موطأة في شربها لأن الشرب لم يقص مطهرها فلا يكون مبرراً
للحدث، مما يقتضي فيه ألا معنى التعبد ومن شرط كفايته ثلثه وأما الماء بمطهر بطبيعته فلا
يحتاج إلى ثلثه، ولا به لا يقع ثلثه بدون ثلثه، لكنه يقع مباحاً حصراً بوقوعه طهارة
باعتقالي فلو لم يطهر بثلثه التيمم لأن الشرب غير مطهر إلا في حالة بوقوعه للصلاة
حتى أنه لو وقع الشرب على أعضاء من غير قصد، أو عند إتيان التيمم لم يكن مقتضياً
للصلاة.

قوله: (وَيَسْتَرْشِدُ رَأْسَهُ بِالنَّصْحِ) الاسترشاد هو الاستنباط يقال استوعب
كذا إذا لم يترك منه شيئاً، والاستنباط هو التوجه على الصحيح
ومعرفته أن يصح من كل واحد من اثنين ثلاث أصح عن مقدم رأسه، ولا
صح الإجماع ولا التمسك به، وبما في كفيه، وينبغي إلى أحد، ثم يصح كفيه على مؤخر
رأسه، ويصلح في مقدم رأسه، ثم يمسح ظاهر أذنيه بيمينه، راعياً ما يجب من كفايه
الاستقصاء، ويمسح رقبته بظاهر يمينه.

قوله: (وَيُرْتَبِأُ أَوْصُورُهُ) ترتباً هو ما هو مؤلف من أصح، وهو تركه.
والرُتْبَةُ بقبيلتين مضافاً، رتبة عدد الوضوء واليمين في كل تركب بينهما منه
قوله: (فَيَتَبَدَّأُ بِمَا آتَتْهُ يَدَا يَمِينِهِ) وهو على عمل الوجه
والقول الآخر: منه عهداً
وقال مالك: فرض

والقول الآخر في التمام واحد، لا يوجب قضاء من لم يمسح من أحد يمينه
وما كان مضمناً، ولا اعتبار بنية آخر الشرايح، فإن الخلاف يسرع فيهما لا يقدر التبرر
بأن الخلاف معنى فيه، ويحذر أيضاً استواء حافة التيمم، لأن الوضوء يسارع للخلاف
لأنه لأجل التيمم

ولما يكرر التيمم في الوضوء إذا كان تغير حاله إذا كان لعدم أن فرغ ماء
الوضوء أن يغسل يديه، فلهذا غلبت الصلاة وما أشبهه، فلا بأس بالتكرار على

والخارج من السبب، فمن في علي أنه يقضي الوضوء، بعده بذلك، ثم عليه
بالمختلف فيه، وهو خروج الدم، والصح، والشيء، وغير ذلك
واعلم أن كلمة «وكن» وحديث كسوم الأعراب، فتناول المحدث، وغير المحدث كدم
الاستحاضة، والودي، والودي، والودي، والودي، وغير ذلك.

ومعهم كلام الشيخ أن كل ما خرج يقضي الوضوء، لئن هو كذلك؟
قلنا: نعم، إلا الريح الخارج من الثقب وخرج المرأة، فإنه لا يقضي على الصحيح،
إلا أن يكون ثقباً مضافاً، وهي التي حصلت موحاً ومذهب واحد، يخرج منها ريح
مشقة فإنه يستحب في الوضوء، ولا يجب؛ لأنها مختص بها خرجت من الثقب، تنقض،
ومحتمل أنها خرجت من المخرج فلا تنقض والأهل بمن الطهارة والتقصص مشكوك
فيه، فلا ينقض وضوؤه بالثقب، فكيف يستحب في الوضوء لإزالة الثقب، وإن أئذنه
الخارجة من السكر والعرج، فافهم بالإجماع.

قوله: (والدم والقيح إذا خرجا من الثقب) وكذب المصنف، وهو أنه يخرج
المختلف بالدم لئن أن بعضه في الثقب، فكونه في صورة

وليد بالبدن، لأن الخارج من السبيل، لا يشترط به النجاسة

وقال ومرة الدم والقيح ينقضان الوضوء، وإن لم يجاوزا

وقال الشافعي رضى الله عنه لا ينقضان وإن جاوزا

ومع قولهم «خرجوا» احترازاً عما إذا خرجا بالمسح، فإنه لا يقضي الوضوء،
وهو احتراز صاحب المذهب، واعتبار مسخري النفس

وقيد بـ «الدم والقيح» احترازاً من القروح القبيحة (١)، خرج من الثقب، فإنه لا
ينقض؛ لأنه جدد لا مانع، وأن الذي يسيل منه وإن كان قليلاً لا ينقض

قال في المذهب الماء الصافي إذا خرج من الفم لا ينقض وإن أدخل فيه شيء في

(١) لا لا شيء لا يرد بالثقب

وتخرج عليه قواعد كثيرة، أن الأكمل بناء على ما ذكره
ويجوز من نفس العبارة، ومن في الحديث فهو منظم، ومن في الحديث ومن في العبارة فهو
محدث

انظر الفتاوى الشريفة في القواعد والفتاوى الشريفة (ص ١٢)

(ج) القروح القبيحة، سبب في البدنية القروح لشكره بها، وهي تروى في سطح الجلد تخرج من
عرق يخرج كالقروح، منها سبب وسبب موصول عليه فإنه سبب

تظهر حساسية الخطأ في معنى مرابي بملاحح خروج نور الإجماع (ص ٩٣).

تقدم خدمته أصعبه إن نزل الدم من قصة الأكل، فلهذا وإن كان لم يمس من ماله لم ينقض.

ولو عض شيئاً موجد، فيه أثر الدم، لم يستأنه موجد في السؤال أثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان.

ولو نزل من عود، فخرج الدم على العود، لا ينقض إلا إن يسيل منه ذلك، بحيث يطلب على الرجل.

ولو استقر، سقط من أعضه كتلة دم لا ينقض، وإن فطرت لفطرة دم تنقض وصورة.

قوله: (فَتَجَارَوْا) أي موضع حد التجاوز: إن يخرج عن رأس المخرج، وكما إذا علاه، ولم يخرج لا ينقض.

وعن محمد رحمه الله إذا تنصع على رأس المخرج، وصار أكثر من رأس المخرج نقض. والمصحيح الأول.

ولو ألقى عليه زباً أو رماً، تشرب منه، ثم خرج، فجعل عليه ثوباً، ولو لاء التجاوز نقض.

وكما لو كان كلما خرج مسحه في أعضه بقطعة مرارة، وكان بحيث لم تركه لسال نقض.

ولو سال الدم إلى ما لأن من الأنف والأنف مسدودة نقض.

ولو ربط المخرج قبل الرباط إن تعد الليل إلى المخرج نقض، وإلا فلا وإن كان الرباط في طافين، فقد البعض إلى البعض نقض، وإلا فلا وإن خرج من ففته فيج أو صديد إن توجع عند خروجه نقض، وإلا فلا وإن خرج من بين أسنانه دم، واعتلط بالريق إن كانت العينة للدم أو كان سوداً نقض، وإما كان لغيره عالياً لا ينقض، وعلى هذا إذا ألتصق الصائم الريق، ربه الدم إن كان الدم عالياً لو كان سواء ألتصق الصائم، وإلا فلا.

ولو مضى الفرد عضو إنسان فاملاً إن كان صغيراً لا ينقض، وإن كان كبيراً نقض، وإن سقط من جرحه دمه لا ينقض بوجه طهارة، وإن سقطت من السبلين فهي نجسة، وتنقض الوضوء، وإذا خرج الدم من المخرج، ولم يجاوز لا ينقض، وهذا هو ظاهر لو نجس؟

قال في النهاية: ما لا يكون حلقاً لا يكون نجساً، يرى ذلك عن أبي يوسف، وهو الصحيح. وعند محمد نجس والمضوي على قول أبي يوسف فيما إذا أصاب المصائب

كالكدمات والأكباد، وعلى قول محمد فيما إذا أصاب المصائب كالكدمات وغيرها.

وكذا القبيح إذا كان أقل من مائة الفم على هذه الأقوال

قوله: «يُنَقَّه حَرَمُ الطَّهِيرِ» يعني يجب تطهيره في إحدى أو الجملة حتى لو
سأل القدم عن بلى ما زاد من الألف نقص طوعاً بخلاف ما إذا رل البول إلى خصبة
الذكر؛ لأنه لا يلزمه حكم التطهير

والمحرر بقوله: «وحكم التطهير» هي «جعل المني» وبطلان الجرح، وقصة الألف
وإذا لم يزل «يلزمه التطهير» لأنه لو قال ذلك: «جعل منه ما طهر العين وبطلان الجرح»
لأنه لا يستحيل تطهيره، لأن حقيقة التطهير به ممكنة، وإنما حكمه بعد رده التنازع
للضرورة

قوله: «والقبيح إذا مائة الفم»، وهو ما لا يمكن صلبه إلا بكسر، هو الصحيح.
وليل: ما مع الكلام

وقال الشافعي لا ينقص ولو مائة الفم

وقال زفر ينقص عليه وكثيره.

والقبيح حسب أنواع

1- عام.

2- وصنام.

3- ودم.

4- وبرد.

5- وبلغم

ففي خلافه لأقول: ينقص إذا مائة الفم ولا ينقص إذا كان أقل من ذلك.
ولما قيل ينقص بمائة الفم عندنا وإن مائة الفم، وعند أبي يوسف ينقص إذا مائة

الفم.

وبخلاف في الصاعد من الجوف أما النازل من الرأس فيغير ما ينقص إحصاءاً لأنه

قطر

ولما قدم إذا كان عصباً حسداً غير سائل لا ينقص إذا كان أقل من جزء خمسة
فإن كان ذائباً نقص عليه وكثيره عندنا.

وقال محمد: لا ينقص حتى يملأ طهره بغير أنواع الفم، وصحيح في قبحه

قول محمد.

وبخلاف في غير من الجوف ولما النازل من الرأس ينقص عليه وكثيره

بالأشقي

وإن شرب ماء بارد في حافية نقى وهو في كفا في بلد رى. رى قاء منقراً بحيث
 هو جمع لقالا لفس. دسغتر: بحد الخيل عند نبي يوسف وعبد محمد بناد المصيبة
 وهو الضيق

وتفسير أحمد المصنف داء ثاب قبل سكون الف من العبر، فهو مسعدة ولى
 قاء ثاباً بعد سكون الف يوم السبت

وفي الفتاوى المصنف مسألة سلم عسكر هذه المسألة اسم محمد. راجع إلى
 اتحاد المصنف وهي إذ راجع إلى أصح مناهج من عده. وهو يوسف عسكر في
 مصنف القواعد لأبي حنيفة حتى أنه لم يسطع به ذلك ثم قام في يومه. عاصم في
 لم مرأى من انضمامه عند من يوسف. وعبد محمد بنصر المصنف حتى أنه لا يقضى ما زاد في
 غلبه

قال في المؤلفات رجل يروح حلقاً من اصبح مائة ثم عاد في ذلك اليوم سرا
 إجماعاً. وإذا استعصم من أن يحد. ثم قام في يومه. فادعاه في اليوم الثاني لا يراعه
 في يوسف لأنه في ذلك ربه ثاب. فلهذا لم يرد حتى قام في يومه يارث ربه. وهو
 ربه بملاب الأذن. لأنه عند واحد الرزق في الخاتم. وفي ذلك ربه. فيسقط وجه
 ربه في حقيقته. ولا يرد إلى مائة وجهه. كما في ذلك ربه. في ذلك لا
 محال عليه. ثم يكرر مرة واحدة. فإن قام على عجل في ذلك. ثم ربه في يومه في
 موضع. فردد. وهو قائم في يومه في انضمامه. فلهذا في المصنف والمصنف

قوله (وإن شرب ماء بارد في حافية نقى) الذي تصدق به المصنف في يومه. راجع إلى
 وهو في ذلك أم ٩٧

المصنف أنه ليس بعد ثاب لأنه في ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف
 ولأنه هو في ذلك لا يجرى عنه شيء

وهو في يومه. راجع إلى ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك
 في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك
 في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك
 في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك

قوله (وإن شرب ماء بارد في حافية نقى) الذي تصدق به المصنف في يومه. راجع إلى

قوله (وإن شرب ماء بارد في حافية نقى) الذي تصدق به المصنف في يومه. راجع إلى
 انتهى. وهو في ذلك. راجع إلى ذلك. فلهذا في المصنف والمصنف. راجع إلى ذلك

الأرجح، ومن كان عداً أنه عسى ركبه لا يقضي أيضاً

قوله رَوَيْتُهُ عَنْهُ بِمَنْزِلٍ (سواءً وانجس) بالإجماع، أنه يجري العمل، ونحوه
واجب أن أنه يجري العمل في الماء، وهذا الإجماع أنه يجب الطهر، ولا يراد
الحمل، وهو العمل في الطهر، لا يراد الحمل، ولا يراد الطهر، وهذا حديث في اتصاله
وبغيرها قل ذلك لا شر

وكذا السكر بعض الوضوء، مثله في الأثرين خبر في العدة وغيرها والمسكرات
في العمل محل منسوخ، ولا يراد به من هو محل

وقوله هو واجب في الرمي لا يجوز عده، والمطلوب من الإجماع أنه عكسه
يجوز عده عسى الجملة

قوله، رَوَيْتُهُ عَنْهُ بِمَنْزِلٍ (سواءً وانجس) بالإجماع، أنه يجري العمل، ونحوه
واجب أن أنه يجري العمل في الماء، وهذا الإجماع أنه يجب الطهر، ولا يراد
الحمل، وهو العمل في الطهر، لا يراد الحمل، ولا يراد الطهر، وهذا حديث في اتصاله
وبغيرها قل ذلك لا شر

وكذا السكر بعض الوضوء، مثله في الأثرين خبر في العدة وغيرها والمسكرات
في العمل محل منسوخ، ولا يراد به من هو محل

والمسح، ما لا يكون مسماً مكانه وهو لا يمسح به أصداً

وعقده المذموم في الصلاة لا يجر الطهر، وأما الصلاة في مسح كذا في
الصلاة فبها بعض وضوء

رحمته القس لا يقضي الوضوء، بل يمسح به، وهذا كذا في المسح
والذي في الحديث داء منسوخ، وبها في طريق نص الصلاة ولا يقضي
في مسوح

وقد اختلف أصحابنا، ونحو وجهه لا يخلو العمل وبها حتى نكاهه، فبها
في مسوح، فبها لا يجر، بل أن يمسح به في مسوح وجوز

قوله في الصلاة، لا يجر، بل أن يمسح به في مسوح، فبها لا يجر، فبها لا يجر
في صلاة، فبها لا يجر، بل أن يمسح به في مسوح، فبها لا يجر، فبها لا يجر
في صلاة، فبها لا يجر، بل أن يمسح به في مسوح، فبها لا يجر، فبها لا يجر

{مطلب في فرائض الغسل}

قوله، (لَوْ مَنَ الْغُسْلُ الْغُسْمَةَ وَالْإِسْبَاقُ) أي غسل من الخلق،
والحيض، وإنما من رعد الغاصي رضي الله عنه

قوله، (وَعَسَلُ سَائِرِ الْأَيْدِي) عسل أي دعه، واليد أي سببه، وأشابهه.
وإن الغسل يجب في البحر، أو الفلج العظيم أو الماء الجاري بسببه واحتجوا
بوصول الماء إلى جميع بدنه ويستمر واستسقى أجرامه، كما إذا سابه المطر ووصل
الماء إلى جميع بدنه

ولو غسل الأيدي، ولم يصل الماء إلى ما يجب الغسله آخره، لا بد حلقه
ولو غسلت أقدامه في الفلج عجين، قد يس وجده، ولم يصل الماء إلى ما
يجب، وجب عليه بعداً الماء إلى ما يجب، وإذا كان يجب تطوؤه ومسح، فإنه
يجزئاً من غير ذلك

ولو كان بين يديه ثوب ملوث أو غير مصنوع يجب غسله، وكما الغسل
المستحب والمند

ويعمل كل غسل على أحد عشر وجهاً

أربعة فريضة

1- وهو غسل من الإيلاج في مثل لو دم، أو عاتب أحده على الفاضل
والغسل به، تسير، أو لم يسر.

2- إذا نسي الغسل من الإله برأى عن شهوة بأي وجه كان من إتيان بهيمة أو
مباحة، أو ذكر ماله أو بالاحتلام أو بالقبلة أو بطله من الحيض أو من غيره في ذلك
سواء

3- والغسل من الحيض

4- والرائح، الغسل من الغسل.

والمسح به

1- غسل الخصة

(1) غسل السرة، إزالة الوسخ وسجود على ما جرى الماء عليه، وهو في الماء سم من الاعتساف وهو
سم غسل حسنة، سم لسان الذي يمد إلى الماء، والسم، الحشم، هو غسل الرأس من
حصى وجر، كلها فرائض، والغسل بغير ذلك، والغسل من جميع الإختصاص، (والله اعلم) من

٢- في مجلس القضاء

3. غسل الإحرام مرة، كما في إحرام حجة أو عمرة

4- وعمل يوم عرفة بطريق

غسلای و جمان.

١٠ غسل الموي.

2- غسل المجاسة إذا كان في كثير من غير الحرم في الدعائه وربع التوب، في

2000

وعمل معصبا، وهو كبر من ذلك غسل الثياب والكمات، إذا أسلمها، وأصغى
والمصبة إذا لم تكن أسلمت، وكما أضوت إذا أجمل.

{مطلب في معنى الفصل}

قوله: (وَسَاءَ الْفِتْنُ أَنْ يَدَا أَفْعَلٍ فَيَقْبَلَ بِهِ رُلَّ جَبِّهِ مَدَّةً مَقْبَلًا لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِغْتِمَالِ كَمَا لَدَا إِذَا اسْتَبَطَّ الْقَوْمُ مِنْ رُبِّهِ

والله أن بدأ بالله جنبه ، يقول سبحانه : **وَيُوبِخُ الْعَمَلُ إِذْ رُفِعَ الْحُكْمُ** ، ثم يسمي الله تعالى عند عمل اليمين ، ثم يستلم ما أتت به من النجاسة

ويعتبر أن هذا يشكك في

قوله، «وَيُرِيدُ كَيْدًا أَنْ تُلْقِيَ عَنِّي دِيَارَهُ»، وفي بعض النسخ: «وَيُرِيدُ كَيْدًا أَنْ يُلْقِيَ عَنِّي دِيَارَهُ».

وَأَمَّا قَالِ: إِنَّ كَاتِبَ مَدَنِهِ، فَلَمْ يَلِ: وَانْ كَاتِبُ، لَأَنَّ وَانَ تَدْحَلُ عَلَى
عَطْرِ الْمَرْحُومَةِ، وَوَادِعَ مَدَنٍ عَلَى أَمْرِ كَتَبَ كَو عَطَّرَ لَا مَحَالَةَ، وَالْحَاسَةُ لَمْ تَرْجِعْ، وَفَدَّ
(تَوْجِدُ)

قوله: (ثم عرضت عليه النصيحة) أي: أشارت إليه بالصريح وأسمت وهو

روزي وحسب عن أبي حنيفة أنه لا يسجد لأحد لا قال له فبدأ لأن الإنسان يخدم

(١) - احتق الأسير، وهي طاهر بمرء، وطاهر المتعب، وهي أمي خضعت عليها منكمات عجب من
نفسه، هي لمصعين والسيرين، وهم بالمرء، والمصروف، وجهه البكال، هي التي ابتدأها كعدو
هي يوحده، هي هي حنيفة أو شبيهة على أي حمية متط
وجه حسب تلك الكلى في مداد

نظر به قرار اخیر، الحاق در اجناس الإهله و غیره.

الصحيح، والصحيح أنه يجب.

وقوله: «إلا رجب» هذا إذا كان في مستقع الماء. أما إذا كان على لوح أو قفص
أو حجر لا يرفع عنهما

قوله: «ثم يفيض الماء على رأسه وأسنانه خضه ثلاثاً الأولى برحى» والسنان
ستان على الصحيح، ويجب أن يوصل الماء إلى جميع شعره، وبسره، ومن خلف يديه، فإن
بقي من شيء لم يصبه الماء، فهو على حاجته، حتى يمس ذلك الشئ، فإن كان في
أصبعه حاتم صيق مركب، حتى يصل الماء إلى ما تحته، ويحسن أصابعه إذا كان الماء قد
وصل إلى ما يجب، وأما إذا لم يصل إلى الخنثى برحى

قوله: «ثم يفيض عن ذلك المكان، فيضاً رجبياً» هذا إذا كان في مستقع
الماء، أما إذا كان على حجر أو غيره، وقد غسلها غسل مضم رأسه، فلا يلزم إعادة
غسلها. ولو غادر الماء في وقت الغسل في الإماء إن كان قبل أن يصبه الماء، وإن كان
كثيراً لم يصب.

وحد الغسل ما لا يبرح ماء الإماء عنه وفوهه، ولا يسير.

وحد محمد إذا كان من رؤوس الإماء وهو قليل، إلا هو كثر كما في الثوب.

قوله: «ولا يس على المرأة أن تكشف عفتها في العنبر» بلع الماء أصول
الشعر.

وقال الإمام محمد يجب على الملتصق بنفسه، ولا يجب عليه في الجبهة،
ولي بعضه امرأة إنشده إلى أنه يجب على كل من المص لعمد الصرورة في حبه
ولو لم يرف المرأة رأسها بالعصب بحيث لا يصل الماء إلى أصول الشعر وجب عليها
إزالة أصل الماء إلى أصوله، فإن احتاجت المرأة إلى سراء الماء للأغص من من الحماة، فإن
كانت عية فصب عليها، وإن كانت مقبرة، فعلى الزوج

وقيل بمال، أما أن تدعها تدف إلى الماء، أو يصبه أث، يجب.

وقال أبو الثبت يجب على الزوج كشفه عنه بسرف رأسه من ماء الوضوء،
فعلى الزوج إعداء، ومن ماء الاعتزال من المصير إن سقط لأش من عشرة أعم، فعلى
الزوج، وإن انقطع لغيره يجب؛ لأنه يفسد على وجب دون الاعتزال، فكيف في
الحاجة إليه لأداء الصلاة.

{مطلب في ما يوجب الغسل}

قوله: «والمعاني المنجبة للغسل، يشر الهمي» هذه المعاني مرجبة لمعانيه لا

تفصيل على الصحيح، لأنها تفتقد، فكيف يوجه؟ والله سبب وجوب غسل الزينة الصلاة، لو تولاه، لا يجعل فيه مع احبابه، وما هذه هي ذكر في الشيخ مسرور وليست بأسير.

والهي آثار أبيي مكسر من اندك عند حروجه، ويجعل من التوب، ورائحته عند حروجه كرائحة الطاج، وعند يمينه كرائحة اليص.

قوله، (علي رجب الثالث، وشبهه) هنا يفتدله لا يستقيم إلا على قول أبي يوسف، لأنه بشرط توجب الغسل، وأنه شيء لوطه، فلا ينضم لأهله، ولا يجب الغسل حروجه من شبهه، ولم يجعله شرطاً، على أنه إذا لم يمسح على منكبه وشبهه، وخرج من غير ذلك وشبهه، وجب الغسل حلقاً، وهذه بشرط المشقة أيضاً عند حروجه.

ومعنى قوله «ما رجه الدين» أي سرى مقتضاه، وهو مكسر، ولا يطر إلى لهقة وشبهه، لا غسل التي من شبهه، كما عارب مطهر من عدم ذكره، حتى يكسر من شبهه، ثم تركه، فقال بغير شبهه، وسبب الغسل عمداً، وهذه لا يجب، وكذا إذا اعتصم للجمع قبل أن يور أو يركب، ثم خرج ساقط الغسل بعد ذلك، وجب عليه إعادة الغسل عمداً، وهذه لا يجب، وإن خرج بعد الطهور واليوم لا بعد، صريحاً.

ولو استيقظ موجد على محله، وذكره، ولو يدخر لاحتلاء، وإن كان ذكره مستراً قبل التوب، فلا غسل عليه، إلا أن يبقى منه حتى، وإن كان سائساً من توبه، فعليه الغسل.

وفي المحندي، إن كان من وجب الغسل بالاحتلاء، وإن كان مبدئاً وجب الغسل عليها، سواء ذكر الاحتلام، لا.

وقال أبو يوسف لا يجب، إلا إذا طهر الاحتلام.

قوله: «والأشهاد المختلفين من غير نسوة» أي مع حواشي غشقة.

والمراد بالمتن: مخالفتهم، وهو محاربه عن الإلاج لاحتشاء كعبه.

وفي قوله «والأشهاد المختلفين» نظر، فإنه في حال، ويصوبه، فتمت، كما قال صاحب الهدى في شكر كان أحسن وأسلم، لا الإلاج في الغير، وهو الغسل وليس هناك حلقان يلعبان.

ولو كان مقطوعاً لخشعة يجب الغسل بالإلاج، فعلى هذا من المدار.

قوله (والأشهاد المختلفين) أي المذبحون، لأنهم لا يلعبون، لا يلعبون.

فحصل لعدم النائية

والمختلف المتتابع من حيث الحصول بالاستطاع، ووجوب الصلاة أو بالاستطاع لا غير *

معد بكره، وعدمه المرفق، بالاستطاع، وهو حيار سيج

وعند المتأخرين بوجوب الصلاة، وهو المختار

وإذا لم يذ الفتح بعد طلوع الشمس، وانصرف العمل إلى وقت الظهر، بعد المرفق، نأثم، وعند السابقين لا نأثم.

والناس كالمصر

ولو أحببت المرأة، لم تخطئ، فاعتصب، بعد أبي يوسف العمل من الأول، وهو الجليل، وهو هو سها جليلاً

وإذا لم يذ الفتح لا يحصل من هذه الجهة، ثم تأنص، فاعتصب بعد الظهر، احتب بعد أبي يوسف وعبد محمد لا أحببت، ومن غلب قبله، يظهر من النص، حيث يضاف

{مطلب، يمس الفصل لأربعة أشياء}

قوله: {ومن رجز الله من صلى الفضة عنه ومنه النفس للجمعة والعيدين} وإشراق ١٠٠، ذكر ما هو من حج أو عمرة، وكذا يوم عرفة، فموقوف

وأصح أصحاب، هل عمل الجمعة للصلاة، للجمعة؟

قال أبو يوسف، بفساد

بطلان الخمس اليوم

وإذا لم يذ العمل من طلوع الظهر، ولم يجد حتى مئتي الجمعة، يكون أتية

بأنه بعد أبي يوسف وعبد الحسن لا

ولذا إذا عمل بعد صلاة الجمعة من المرو، يكون أتية بعد الحسن، فلا

لأبي يوسف

ولو اعتصب، من، لا نقول فصحة العمل للجمعة عند أبي يوسف لأنه لا صحة عليه، وعبد الحسن، بل

والعمل من يوم بفساد العمل للجمعة

وأنعم أنه بعد عمل الجمعة، وغنى الحديث عن العمل، والعمل تبييت وعمل

أنواعه منجمها

وصدقه لأنك إن أصبت إلى المصوب فتحت؛ وإن أصبت إلى غيره صممت
قوله: (وَأَمَّا فِي لَمْعِي وَأَمَّا فِي غَمَقِي، وَفِيهِمَا الْوُضوءُ)
اللمع ماء أبيض ومن يخرج عند السلافة.
والودي ماء أصفر غليظ يخرج عند الثوب، وكلاهما ينجس الماء
وقوله: «وَفِيهِمَا الْوُضوءُ» لأن فيهما قد استعمل في حرب الوضوء فلهذا وكل ما
يخرج من السجدة، فلم ينجس؟
جاء: إن شاء الله تعالى، فمما لا ينجس، ومن الأشياء ما يدخل ميمناً، ولا يدخل
فصد كبح في الحرب والطريق، وما يوجد أهما يدخلان صحتاً لا يصد
فإن قلت وكيف يصور الوضوء من ثوبي، وهو في وجهي، يقول: إن
قلت يصور ميمناً به سبب النول، لأن ثوبي يوشحني ويكون رسولاً من الوضوء،
خاصة، ويصور أيضاً ليس بال، ولو صد، ثم أودي فلهذا جوهراً من الوضوء.

{مطلب في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به}

قوله: (وَالْمَطْهَرَةُ مِنَ الْأَخْدَانِ، إِنِّي أَخْبَرَهُ)
طاهره لأحداث هي وضوء، وحمل، والكل ويد من يدي لا ينجس في
سبق ذكرها من الثوب، والحائط، والحجر، والفاس، وغيره
قوله: (مَقْتَرَةٌ بِمَاءِ السُّدَاءِ، وَمِنْ ثَمَلٍ وَحِدَةٍ لَأَنْ مَاءَهُ، بِرَحْمَتِهِ مَاءُ الْمَاءِ لَوْ
انفرد أحدهما، ولم ينهس الثوب، وإلا فهي واحدة
وعوله: ومن الأحداث، ليس هو على شخصه، لأنه ما كان من الأحدثان
كان مزيلاً للأحداث، يعطى الأري
قوله: (وَمَاءُ الْحَرِّ، أَيْ مَاءُ دَارِ وَمَاءُ الْحَارِّ، وَمِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَدَلَّ لِقَوْلِهِ
من يقول: إنه ليس ماء، حتى يحكي حار من غير وجهي الله سبحانه له، لا
لحمي، إِنِّي سَمِعُهُ

قوله: (وَالَّذِي يَجْرِي مِنْ شَجَرَةٍ وَالْمَاءِ الْمَعْرِ، عَلَى أَنَّ «مَاء» بِمَعْنَى
الذي، وإن كان صحيح بمعنى الممدود، لأن السجود هو الموصوف، والماء
بالاعتناء لأنه لو كان ممدوداً، لم يكن الممدود، إلا في الممدود، كما أنه لا يجوز، لأنه

(1) ولم يشرع معنى «وَالَّذِي» والعبر، والآثار، بموجب حديثك

(2) يعني بقطر ماء

(3) يعني دماء

يطلق عليه ماء الغسل.

قوله، «ولا ماء غسل عليه غير ذلك» الغسل هو من الغسل بالآخر، أو بالأخصاف؟

في الحديث بالأجر، وهو الصحيح

وفي الحديث الطهارة عند الغسل «والماء يوسد» غسل الأجر.

والماء الشحيح إلى ب الصبر بالأخصاف، والاصح أن يفسر بالأجر.

وهو لا يحوط به، لأن ما كان من الماء في الوعاء كان من الماء في الوعاء.

يجوز

وعنه، «غسل الأخصاف إلى غير مثله لا بد من ماء غير واحد» وإن غير

بغير واحد لا يجوز

والصحيح أن يكون بينهما في كونه من الماء كذا قدمنا، فلو

الأجر، كما في ب يوسد، ولا كذلك في غير من الماء، فلو

كما قال محمد، «الشيخ» «غير قول» «حيث قال» «غير واحد أو صاف»

قوله، «وأما حديث» «شيع الماء» وطهارة الأجر، وسكنى الطهارة

قوله، «ولا يغسل» أي السجدة من غسل الأجر، ما

في الصحيح من أن في هذا صيغة الله، ونحوه

نحوه، «غسل من سجدة» «لأن» «وكان» «ماء» «غير» «لأن» «وكان» «وكان»

«والأجر» «غسل» «من» «السجدة» «والأجر» «وكان» «لأن» «وكان»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

«والأجر» «غسل» «من» «السجدة» «والأجر» «وكان» «لأن» «وكان»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

(١) قوله، «لأن»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

(٢) «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

«لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

(٣) «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

(٤) «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان» «لأن» «وكان»

الليل، «ويستمر من فصله»^١، راجع إلى شهر

قوله: (وما أنزلناه من السماء المطر بحيث إذا برد مني وإن لم يطفئ، فهو من

قبيل «وشجر الطهارة» ماء خالطه شيء طاهر و

وطافؤه هو المسمى بماء المطر المستعمل لإزالة نجاستها بحدود

أربعة أقدام، وبالقلاء باستعمله والتخفيف

قوله: (وما أنزلناه من السماء المطر بحيث إذا برد مني وإن لم يطفئ، فهو من

الطهارة ماء خالطه شيء طاهر

وما أنزلناه من السماء المطر بحيث إذا صرع به

{مطلب في طهارة ماء خالطه شيء}

قوله: (وتنجز طهارة ماء خالطه شيء طاهر لغير حد أو ضابط الأوصاف

ثلاثة

١- طاهر

٢- زائل

٣- زائل

فإن غير ذلك، على سائر الفروع لا يجوز له، ولكن الصحيح أنه

يجوز كذا في المسمى، فإن لم يرب أو ضابطه فثلاثة مبررات في الأشجار هي في وقت

الحريق يجوز الوضوء به عند الحاجة

والثاني، يجوز شربه لأنه طاهر ولا يجوز الوضوء به؛ لأنه لما فيه نجاسة

كأنه سقاء

قوله: (فكأنه سقاء) هو السيل، وإنما خصه بالذكر؛ لأنه ماء بارد، واشجار

وأورثته، وهو غير الماء المطر الزمان أو المطلب كان حكمه حكم الماء المطلق

قوله: (والأشجار التي يختلط به الأشتات والنباتات) مرادها، لأن اسم لها ما في

به معنى الإطلاق، وحالاته ليس من هذه الأشياء، لا يمكن الاستمرار عنه، وكذا قد

استلزم تراجع الماء حتى يمتد، فهو على هذا

{مطلب في الماء إذا وقعت فيه نجاسة}

قوله: (وكل ما، وإنما فيه نجاسة لم يثر أو جرد به) وكذا، إذا غلب على طه

(مطلب في الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسته)

قوله: **وَإِنَّمَا أَلَمْتُ الْخَمِيرَ** إِذْ رَفَعْتُ قُبَّةَ خَمِيصَةٍ خَارَ (أَخْضَرْتُ) بِهَا الْخَمِيرَ. مَا لَا يَتَكَوَّرُ إِسْمُهُ، وَثَلَّ بِهَا يَدْمَغُ مَبْنًى، وَثَلَّ خَمِيرٌ إِذَا سَفَا عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ وَجَّهَتْهُ حَارًا. وَهُوَ تَصْحِيجٌ وَنَسْأَلُ يُوْسُفَ ثَلَّ سَائِلٌ لَكَ حَبِيْبَهُ رَحِمَهُ اللهُ عَزَّ لَمَّاءَ الْخَمِيرِ يَنْسَلُ بِهِ رَحْلٌ مِنْ بَدَنِهِ خَلَّ جَوْعًا رَحْلَ اسْتَلَّ بِهِ دَارَ نَوْمٍ قَوْلُهُ: **(إِذَا لَمْ يَرِ لَهَا الرُّبْلُ لَا تَسْتَقِرْ مَعَ خَدِيْجَةَ نَمَاءَ)** الْإِثْرُ مِنْ

انجیل

2- الخطبة

3-10-2019

وهذا إن كانت النجاسة مائة ما في كتاب فإنه ميتة إن كان الماء بحري عليها أو
على أكثرها أو صعب أو بغير استعماله وإن كان بحري من أنبوب، وأنكم، بحري، على
مكان طاهر، وماء فوا، فإنه بغير استعماله إذا لم يرحل بنجاسة ثم
وشرح في أبي عوف : كتاب النجاسة سبعة كذبة منه ثم بغير موضوع مما غريب
مست، ويحذر مما حد، وهذا إما هو أو في أبي عوف، ما حد، ما حد، ولا يجوز
أن يكون من أصلها نهلاً

وفي هذه حياته يصعب أن تكون الحياة شاذة بعض السهر حار البهائم من يملك ولا ينجو من قرب.

[illegible]

تطرقنا حسب طريقة الأحياء الطبيعية في القسم ١٠٠.

ويعرف العرب والهند ناد يجعل في طياء صبح، لما صنع الصبح من جرة الطاء فلا
تصبح عنه الظهارة. ويصح ما وراء ذلك، وإن كتب شاعره لكل المير أو الأكثره لم يجر
الوصف ما حصل منه أصلاً، ويصح من أملاء، وإن شئت بصف المير، فالصحيح أنه
يجوز به الظهارة.

قوله: **وَالْمَدِيرُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا يَحْرُكُ أَحَدٌ ظَرْفَهُ لِي** أخره
الشريك عنه في حيفة بهير بالاعتقال من غير عطف لا بالنوس؛ لأن الحاجة
إلى الاعتقال في المدرك من أمده من الحاجة إلى النوص؛ لأن النوص يكون في البيت غشاً
وعند أي يوم. بهير ياله لأن هذا المعنى ما يؤمن به إلى معرفة الحركة
وعند محمد بالنوص؛ ويصح في النوص دور محمد وزجه أنه لا يحتاج إلى
النوص أكثر من لا يحتاج إلى الاعتقال، فكذلك الاعتقال ما أنزل
وهذا التفسير في المدرك طول المترين. ناد يكون بحيث لا يحرك أحد طرفه
محررك الآخر.

ومعهم ناد بالساحة ناد يكون عشرة أذرع طولاً في عشرة أذرع عرضاً
بدراع فكرياس موصى في الأمر على التنس.

قال في الهداية وعليه الصواب وهو أحسن من
بدراع الكرياس مع نهاب، وهو القصر من درع خدي لينة
وإن كان القصر مثلاً، به بعض أن يكون كل جانب خمسة عشر درعاً وحسب
دواع وصاحبه أن يصرح جرحه في خمسة يكون ذلك سابع واحد وثلاثين وخمسة
خمس وعشرين من دراع، وتأخذ ثقت ذلك، عشرة من الساحة، حقه في هذه
المنصورة على الترتيب: ستة وسبعين، وعشرة على الترتيب: ثلاث وعشرين. وذلك مائة
وخمسة وأربعين لا يبلغ عشر دراع.

وإن كان مدوراً عشر أن يكون قطره أحد عشر درعاً، وحسب دراع، ودوره ستة
وثلاثين درعاً مساحته. أن يصرح نصف القطر، وهو خمسة وسبعين عشر في نصف
الدور. وهو شاب عشر يكون مائة دراع ولوحة قصاص درع
ولما حد السق والأصح أن يكون يمال لا يمسح لارض ولا يمسح معه وعليه
الفتوى وقيل: مدور دراع، وسبقه مقدار خبر.

قوله: **أَمَّا الْوُضُوءُ مِنَ الْجَنَابِ الْأَخَرِ** به: إلى مجلس موضع الوضوء
سواء كان للجساسة مرتبة أو غير مرتبة، وهو اختيار العراقيين. وعند العراقيين،
والجسبيين. إن كانت مرتبة لكان الشراعية وإن كتب غير مرتبة يجوز التوضؤ من

موضح بوقوعه، وهو لأصح كتب في وجوه

قوله: «لأن الطاهر أن الجسم لا يتغير بغيره»

قوله: «وموت ما ليس به نفس ساغله» أي دم سائر. والدليل على عدم بقاء نفس بعد الموت قوله: «لأنه لا يتغير»

سئل على حد المصنف هوذا

وليس على غير المصنف حتى

قوله: «في الماء لا يتغير» فبعبارة الماء ليس يتغير، بل يتغير في غيره

لأن عدم شئ من عدم الماء لا يتغير، فكيف إذا كان حرج الماء، ثم بقي فيه لا يتغير أيضاً

قوله: «كأن» والذباب والتمثيل في كذا العوض، وقيل الكنت.

ولما ذكر الذباب لفظ المحدث، الزمان يعطى الجميع لأن الذباب كله حي واحد

ولم يميز أحدهما من ربي ذباباً لأنه كلمة واحدة أي كلمة فرد

قوله: «وموت» أي «موت» في الماء، أي ما في الماء لا يتغير وهو الحي يكون

بوالله وشواهده سواء كان في الماء أو في غيره من الماء، أي في الماء لا يتغير

في دم سائر أو حب الشخص

والتحرر عنه وبعبارة «في» أي «في» في الماء، أي «في» في الماء

بعبارة

وبعبارة «في» أي «في» في غيره من الماء، أي «في» في غيره من الماء

بعبارة، وهو الأصح

قوله: «كأن» والذباب والتمثيل في كذا العوض، وقيل الكنت.

بعبارة «في» أي «في» في غيره من الماء، أي «في» في غيره من الماء

بعبارة «في» أي «في» في غيره من الماء، أي «في» في غيره من الماء

{مطلب في الماء المستعمل}

قوله: «وأما الماء المستعمل فلا يجوز استعماله في الطهارة لأحد من

الأحداث» لأنه يزيل الأجناس وسواء أوجده في الماء أو في غيره من الماء

وسكره غيره

واصح في صفه

فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يحس حذقة على طهارة، حتى لا يصاب الخوف منه

أكثر من غير طهارة مع الصلاة، وهذا بعيد جداً لأن الثياب لا يمكن حفظها من

محمده ولا يمكن التفرع عنه

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه مجي مجسبه عنه، كقول ما في كل الحصة وفي أحد منافع دايع

وروى محمد بن أبي حنيفة أنه ظاهر غير مطهر بالأحداث كمن والحق وجهه هو الصحيح، وفي أحد منافع العراق، وسواء في ذلك كان لمصر طاهر أو حدثاً في كونه مستعملًا

القول: «وَلَمْ يَنْفَعْ كُلُّ هَذَا أَنْ يَدْ حَدَّثَ أَوْ يَنْفَعْ فِي بَيْتَانِ عَصَى وَحِدَةٍ ثَقُوبَةٍ» هذا ما في يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقوب لا غير

القول: «أَنْ يَدْ حَدَّثَ» ما في يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقوب لا غير

وقوله «عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ» ما في يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقوب لا غير

- 1- إذا نزع الأثر، وفي الثقب، وهو مستعملًا بحدوثه
- 2- وإذا نزع الأثر، ولم يوهب، لا يصح مستعملًا بحدوثه
- 3- وإذا نزع الأثر، ولم يوهب، وهو مستعملًا بحدوثه، لأن حد من يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقب لا غير

إذا كان يستعمل به الثقب، أو يرفع به الحصى،
4- وإذا نزع الأثر، وفي مسأله الحصى، وهي ما إذا نزع الحصى، ولم يوهب، وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا بحدوثه، لأن حد من يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقب لا غير

وقوله «عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ» ما في يوسف بن عبد الله بن مولى أبي حنيفة وهو وحال محمد لا يصح مستعملًا إلا في الثقب لا غير

قال في المحقق في كتب عدة «والنحوه في الطهارة يعني التبريد» وهو ما في الطهارة وهو صحيح
محمده بن أبي حنيفة
مطهر كتب (48/2)

الطعام: يصير مستملاً، ومنه لا يصير مستملاً.

{مطلب في حكم الجلود}

قوله: (وَكُلُّ إِبْطَابٍ دُيْعٌ فَقَدْ طَهِّرَ) الإِطْبَابُ الحِلْدُ الذي لم يدرج، فهنا دُيْعٌ سمي
تدريجاً. وكلُّ حِلْدٍ يطهر بالدراج، فإنه يطهر بالدكتاة، وما لا تدا
وفي الحِلْدِ، ما يطهر بالدراج، يطهر بالدكتاة، وكف حله في الصحيح وإن لم يكن
بالدراج.

وفي الفتوى: انصحهم انه لا يظهر طبعه.

وفي ختامه، إنما يظهر منه إذا لم يكن محس السور لم عن قول صاحب المطبعة.
 إنما يظهر نحوه وجلاء بالدكا، إذ وجدت الدكا الشرعية بأن كان الدكا من قبل
 الدكا بالسمية. أما إذا كان محساً فلا بد في تخلفه من الدعا، لأن عمله إمارة لا دكا.
 يستمر أيضاً لأن تكون الدكا في علمه، وهو ما بين الله والناس، وتحصي علمه طاهر
 كذا في الحلواني، وجدها محس لا يظهر بالدكا؛ لأنه لا يضمنها.

وقوله «دع» فيه إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الدافع مسلماً أو كافراً أو صلياً
أو مجنوناً أو هرماً.

وَحَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ بِظَهْرِ بَابِ دِيَارِ عَمَلِنَا

وقتل هاشمي لا يظلم.

وهي رواية أيضا عن الحسن بن زياد والشيخ دعاء

قال السنوي في بحر التفسير شرح المصنف الصغير «الوصوف قبل الطعام» وبعد بني المشرق لا
في مثل قبله وبعد ذكر اللذة ووقته حرمة الطعام لمحم له. وأشكر يوسف الشريف
هو من بني الحسين أي من طريقتهم السلوك الصارفة بهم. «أطعم» من رواية مسهل
عن صاحب «عن ابن عباس» قال أيقظني عبيد مسهل بن عبيد عرولة. وقال بعده المصنف
«عن أبي هريرة» مسهل صنف جلاء؛ والصحاب لم يسمع من أبي عيسى وقال وقته الطولي القري؛
سواء صحب، أكر له ثوابه، وفي رواية كانت كلها صبيحة، كما قال الحافظ المكي «أطعم»
ثبته فصل قوله منها عبر القصاصي في مسند الثقات عن موسى الرضائي عن أبيه مسهل
«الوصوف قبل الطعام يعني التمر» وعنه يعني التمر، وفي رواية عنه لا يعني تمر قبل الطعام
وبعدده وغيره في (د)، والترمذي عن سالمه. ويركض الطعام الموصوف فيه، والوصوف وعنده.
نظر. يعني التفسير شرح الجامع الصغير (376/6)

وأما قدم ذكر الحبر على الأذى؛ لأنه موضع إهداء، وفي موضع الإهداء، يقدم المبتدئ، كقولته تعالى ﴿ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُّورٍ ﴾، فقدم الموضع والنجس على المساحة لأن ذكر الهداء؛ لأنه إهداء عليه صبح بهمة - بكسر الهاء - وهي لمصطفى، والموضع لمصطفى، والفتوحات كذا في التوبة، وكقولها يندمج، بالعين، به صواب، والقيل كالحبر عند محمد لا يظهر عند النجاس، والمقدمة بحسب لا يجوز فيها، ولا الإتيان به، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ينسج جميع غصانه، يظهر حسبه بتدبيرة كذا في المحرمات.

قوله: ﴿ وَخُفِّرْ نَهْيَهُ ﴾، فظننا طهارة؛ أراد به سوى الحبر، ولم يكن عليه وضوء، وعرض في حقه للحرمان الضرورة، لأن حبره لا يقوم مقامه عندهم، ومن أبي يوسف أنه كرهه أيضاً، ولا يجوز بيعه في الروايات كذا، وفريقان في الصور والوبر والفرق والظن والطلب واختار كل منه صاهرة من ثمنه سوى الحبر، وهذا، إذ كان لغيره عتقاً أو محروراً فهو طاهر؛ وإن كان موقوفاً فهو نجس.

وعن محمد بن سنان عن أبي الأذى وعلمه (محمد بن ريان) فتعاضت أحد القاترين، ويظهره أحد أبو النعمان التمسك، واعتصمها الخرس وهو الصحيح، وعند جماعة عن أبي حنيفة وعظمها نجس، وعند مالك عظمها نجس، وقهرها طاهر.

ولم يذكر المسيح بين الميتة وبينه، فظنوا المتداخلة به ماله، ومحرمات منها ميتة بعد موتها، فهي طاهرة، ومن أكلها بعد موتها لم ينجس (بشرها) أم لا لأنه لا يعلقها الموت.

وقيل لمسلمي، إذ أكله ميتة، فكذلك، وإن لم يشبهه، فهي نجسة لا يجل كذا، وإن مات شاه، لم يحرم من لحمه، لأن قال أبو حنيفة هو طاهر يجل سرجه، ولا يصحس غوغاء.

وعنده هو طاهر في نفسه، لأنه لا ينجس الموت، ولا ينجس نجاسة غوغاء، ولا يجل سرجه.

وعند جماعة هو نجس، إلا يجل سرجه، وإن مات ميتة، لم ينجس طاهره يجوز

أكل ما في جوفه من بزره أو غيره من شيء من
وعلمها أن كان مائلاً لا يجوز، وإن كان حاصلاً، غسل من آتاه
وعنه المصنف لا يجوز كله ولا يحد من بزره من شيء من آتاه - مذكور كرتي
المصنف ما في جوفه

{مطلب في مسائل الأناز إذا وقع فيها روث أو حيوان}

قوله (إذا وقع في أنس من حيوان أو في مائله كذا) وقد ذكرنا
قوله (رجل من بني النضير) وهو الذي كان من بني النضير
جاءه الخبر من النضير - وهو قوله تعالى: {وَسَلَّ أَمْرُهُ} ^١
قوله (كان يري في ليل من شاء طيراً ما فيه سر) إلى أنه يظهر له على
والأحاديث الواردة في الأناز
قوله (إن مائلاً في بزره أو في مائله) أو في مائله
الشرح هذا مخرج المائلا من حيث هو لا من حيث هو سر - مخرج
قوله (في مائله من بزره أو في مائله) مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج
في مائله من الأناز - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج
التي مائلا - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج
قوله (مخرج مائلا من بزره أو في مائله) مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج
والعبرة بهذا المخرج - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج
كأنه مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج
المخرج إذا كان مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج
مخرج

وذكر المصنف في الأناز - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

وقال محمد بن النضر، راجع كذا في المصنف - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

١٠٠٠

(١) ورد في جوفه

(٢) ذكر المصنف في الأناز - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

المصنف في الأناز - مخرج المائلا من حيث هو سر - مخرج

وتما يلزم ان يكفاره و حده بالاصح في

وفي المربعين - روح جميع الماء يمسحاً

وقد كان من الماء اربعة محكمه حكم كفاره

وما كان من الماء والمكب كفاره، وهكذا انما يكون حكم الأصغر ولو

ان حره أخذت فاره موقفاً مهيأ في فتر من كتاب الطهارة حده والبراءة فيه روح عشرون

وان كانت مبيعاً آخره نزع أربعين ويدخل الآن في الأكثر، وإن كان حبساً آخره

ولا يشرح شيء وإن كانت كفاره بمروحه لو مثل روح جمع الماء

وهل ظهر اسراراً لدنو لأحمر (لا يحصل من الماء أو حرم من غير من ركني شيء؟

بعد أبي يوسف حتى ينحى عن ركني السر

وعند محمد: بالانقضاء على الماء

وقد نكث بعد ذلك من ماء نظير هذا الاستمرار من الماء قبل أن يحل عن ركني

السر من بعد أبي يوسف محس

وعند محمد محس، ولو صب ماء طهر وجب بعد النوع كفاره أو غيره قبل

السج: ثم عدل ثم نظم إلا بالسر من بعد أبي يوسف.

وعند محمد: لو صب ماء طهر أو ملى أو حل في لحد من حرات صلاته عند محمد

تخللاً لأبي يوسف، ولو صب الماء ولم يصب أسفله حتى عادها من الحذف المستقيم

فه على قول محمد والمصحيح أنه لا بد من السج

قال في الصحاح: صب الماء في عزاء في الأرض، هو وجب في سر روح عشرون

مصرح عن ركني الماء، وسع غيره بعد ذلك ثم منهم عشرة أخرى تنصب لموطئها عند أبي

يوسف

وقيل عند أبي أحمد في روح شيء آخر: لأنه لا يكون أشد حالاً من ذلك عند

في القنوي

وهل مشرف متباعدة في السج لم لا؟

عسفاً لا يضره

وعند الحسن بن ياد مشرف

قوله: (بحسب كبر الحيوان وحشوه) أكثر مصم أهداف وإمكان أشياء سبعة،

وكانت متصرف بهذه النقاد ويسكن العيون

ولما بكسر كتاب ركني الماء، وبكسر ضاد وضع العين للفس

ومعنى قصاله إن كان الزمان كبيراً أو لغير كبيرة بالسر من متباعدة وإن كان

صغيري فالانتخاب كان من باب كان لعمدنا مع رأيد الآخر كذا انصبي محبة
والجني فوسا في الانتخاب

قوله: (وَرَمَيْتُ فِيهِ حِمَامَةً أَوْ دَجَاجَةً أَوْ سَوْءًا نَزَحَ عَنْهُ مَا نَبِيٌّ أَوْ يَحْيَى ذُلُومًا
الذي يحسن الاستعداد له عيوبه) (استنباط في الفراء

وحي الجامع المصغر بمدينته زلقوه وهو على ظاهر الجبل في جنوب دوق الاسكندرية
التي تاجه مع انوار حال الاضيق وهو من دوقه بلاد واما ضلها فمطلة
على البحر من والد حاجس في الجبال بسرح كل بلد

قوله: (إِنَّ رَبَّ لَبَ كَذِبٌ أُوْشِكٌ لِأَنَّهُ ذَا الَّذِي بَرَعَ خَشِيْعَةً عَابٍ) مَرَّ
بِكَ لَمْ يَشُدَّ دَمِيْ بِوَجْهِهِ جَاءَ سَرَّحٌ مَّعَ لَدَى وَكَانَ مِنْ سَوَاءٍ جَسَدٍ
مُتَخَوِّفٍ بِهِ جَدُّهُ الْكَلْبُ وَهُوَ سَرَّحٌ حَقٌّ دَمِيْ بَاطِلٌ مَكْرُوْرٌ وَهُوَ سَرَّحٌ جَاءَ فَلَمَّا
مَكْرُوْرٌ يَسْرُجٌ مَعَهُ عَذْرٌ دَلَاءٌ وَالَّذِي يَدْفَعُ حَرَّكَ حَبِيْرٍ وَهُوَ يَكْفُرُ هَدَايَا مِنْ أَسْحَجٍ فَلَمَّا
ظَهَرَ دَخَلَ كَلْبٌ هَدَايَا سَرَّحٌ كُلُّ كَلْبٍ مُتَخَوِّفٌ مَخْلُوعٌ

قوله: (وعدد بدلًا، فسر بالذلول أو المصط) تفسير لأحد مصنفين في حق عمر

قوله: (فإن كرج من هذير عظيم غمر ما بين من البحر إلى وسطه) وكتب به
 حجاز وفضل الله به له الله

وكانت رافعة رافعة من مادة الحديد، لأن الحديد كان يباع بصفة هي
أفضل، ويوجد من الحديد، فيكون في حديد الحديد، فيحصل — يرحم الله
المصير حرمه ورحمته، فلما انتهى الطريق من حديد، لأنه يحصل ما هو المرجح

فَوَلِّدْ (وَأَنْشِئْ) الْحَوَنَ لِيْ أَوْ غَلِّغْ نَحْرِيْ حَبِيْبِيْ مَاذَا صَبَّرْتُ كَيْدَ
الْبَحِيْثِ أَوْ كَيْدَ (وَكَيْدَ) مَعْدِيْ شَرِّ الْأَصْحَابِ كَيْدَ (وَكَيْدَ) الْأَصْحَابِ

والتصحيح أن يقرأ: «أعصوا» لولا قطع صوت التاء، وأدرك أن البشر موعود جميعهم بالجنة، لأنه لا يخلو من صوته غير حصي عنده صهيح القديس متعلم بهت إلا أنه في

قوله: وَإِنْ كَانِ الْقُرْآنُ مَعَهُ لَا يُسْرَخْ وَعِمَّ النَّاسُ تَفَكُّرًا أَخْرَجُوا مَقْدِرَ
مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْعَالَمِ، أَيْ مَعَهُ ذَلِكَ مِمَّا رَجَعَهُ

وحياتكم كذا الى حبيبه

مكتبة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

أكثر من هذا

والثاني: يسرل النمر رجلان لها معرفة بغير الماء ويجعلان بعد السرح ما كان فيها أكثر من هذا وهذا أثبت بالقصة لأن الله تعالى اعتبر نول جليز، نذل في محكمهم به. ذوا غنل منكم⁽¹⁾.

وعند أبي يوسف وجبت أيضاً:

أحدهما: بحر حصره لحد طول الماء وعرضه وعظمه وبه صبيح، لا يصف ويصب فيها ما يسرح به حتى تنتهي.

والثاني: يجعل فيها نساء ويجعل نسلج الماء علامة، يسرح به عشرون مثلاً ثم تباد النسيئة، فطر كـ طمس؟ فيرج لكل قدر من ذلك عشرون.

وعند محمد ومحمد:

استحبنا: ما في البحر⁽²⁾.

والثاني: ما بين ما بين الحصى إلى ثلثائة وكأنه تنى حواه سبي ما شاهد في آبار.

ومادة اختلاف بين ما في البحر والوجه الثاني أنه يكفي سرح مائتين وعشرون على ما في البحر، ولا يكفي به على الوجه الثاني.

قوله: «وإذا وجد في البحر فارة ميتة أو غيرها ولا يترزون مني رلعت ولم تنفخ ولم تنفخ ألقوا صلاة يوم وتين» ميتة بالتحريك لأن ما يهدى يصل على الحي قال الله: «إِنْ مِتَّ»⁽³⁾ أي مضموم ومادة ماضٍ يدل به صاب بالتحريك والآخر.

«ومن يك ذا روح مطلق به» وما أصاب إلا من إلى النمر حتى

قوله: «إذا كانوا يؤمنوا بها» أي وهم محشونون

قوله: «وعسوا كل شيء أصابة ماؤها» أي عسوا لبهم من نجاسة إنما إذا يؤمنوا بها وهم موصوفون أو عسوا لبهم من غير نجاسة بلهم لا يبدون نجاسة، كما أناد شيئاً سوف الدين رحمة الله والحق فيه أن الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته بلنا كانوا يعتقدون يقين ثم برن حديثهم بقاء مشكوكاً فيه. راد كانوا مرضين لا يظن

(1) سورة النمل: 5

(2) أي في البحر

(3) سورة النمل: 10

صلاحتهم بقاء مستحسنة في نجاسته لأن طهره لا يرفع بالشك^١، وإن وجد في نوعه نجاسة مقلقة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالإحصاء لم يعد شيئاً بالإجماع، وهو الأصح؛ لأن شوب مراءى بصره، فلا بد أن يطلع عليه هو أو غيره، وإذا لم يطلع عليها علم أنها أصابته للعدل بخلاف البئر؛ لأنها غائبة عن بصره، ولم وجد في نوعه شيئاً أصلاً للصلاة من أجزائه لونه تام، به

قوله: **أَوْفَارُ أَبُو يُوسُفَ وَمَعْمَدٌ وَحَمِيْمَةُ الْفَتْحِ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةٌ شَيْءٍ حَتَّى يَنْتَفِقُوا**، حتى (فُتِحَتْ) وإن أبو يوسف أولاً يقول يقول أي حجه حتى رأى طهراً في معناه فإنه مئة ألفاً في بئر، ترجع إلى قول عمدة لأتيم على بقول من طهارة البئر فيما مضى، وفي شك من نجاستها الآن، فلا يرون شيئاً بالمشك.

وأبو حنيفة يقول: لا زال هذا المشك يذوق النجاسة، فيوجب اعتباره، ولأن لموت مئة طهراً، وهو النوع في الماء، فيحذف من الموت عليه، وعدم الاعتدال في الماء دليل قرب العهد، عند يوم وليلة، والاعتدال دليل القدم، وعند الثلثات، ألا ترى أن من دس قبل أن يصبى عليه، فإنه يصبى على قبره إلى ثلاثة أيام، ولا يصبى عليه بعد ذلك؛ لأنه يفسد.

{مطلب بيان أحكام السور}

قوله: **(سُورٌ لَا تُقْرَأُ وَمَا يُؤْكَلُ لَعَنَةُ طَاهِرٌ)** السور على حسب أنواع

١- سور طاهر بالاصح

٢- وسور نجس بالانفاق

٣- وسور تنفص به

٤- وسور مكروه

٥- وسور مستحسنة به

أما الطاهر: سور الأدمي، وما يؤكل لحمه، ويدخل بها الج، والمخلص والحصاة

(١) الذين لا يروى بالمشك، هذه الفاحشة أصل شرعي عليه عيب مذكور في الأحكام الشرعية. يستدل بها طاهر من معاصي البس والركبة في التوبة الإسلامية. وهي يهدف إلى دفع الخرج حيث بها تغير المعصية، عذبه أصلاً معصية، وإزالة قسمة الذي كتبه ما بساً عن الموسوم، لا صدق في باب الطهارة والصلاة. ومن المعلوم أن الموسوم قد عصى، إن أشد بصدقه لا يترك عدا، يشع بالخلف في المسئلة، ويكاد على في جوابه معصية.

قوله: **لَعَنَةُ طَاهِرٌ** (هي 354).

وإنك تفرأ بلا مؤل سروب احمر، ودری قه افا شرب علی جو عب، بابه نجس، علی
 افتتاح روضه مرآه عبر نحه علی نصیح وکذا سور ساکن الحمد ظاهر کتبه لا الإیل
 الملامه وحي تأکل بعدد، لال سور مکرره، فای کتب بخط واکتر خطبا علی
 قلوب لا مکره

ولما تحس بسور الكلب والخسري لا في سور الكلب خلاص ماله فله
عده طهره وجعل له ما سقا عده على طريق عذره لا على سبيل النجاسة
قوله (وَمَوْءَدُ الْكَلْبِ وَالْخَسْرِيُّ وَمَعْلَكُ الْيَهُودِ الْحَمِي) ودم الكلب والخسري
لمؤفة الحامي فلهما وأخر الله ع لهما فلهما
وساخ الجانه ع بصعد منه كالأسد والذئب والتمرد والسر والعلب والحي
الطير وأسماء نارا

والسور المختلف منه هو سور السماع، فعنه هو حسن، وعند النجاشي: ظاهر
لنا "أنها محرمة الأكل والشراب، ويمكن الاحتراز من سورها، فكان سورها محلاً كسور
الكتاب والمختار، وما ثبوت عليه مسألة حتى قيل عن الماء يكون في القلوب وما يورث
من السماع، والكتاب، لأن الماء لا يذهب في طوبى ربه، بل يهرث شرب
وطهوره".^١ فهو محمول على الماء الكثير إلا أنه ذكر في الكتاب وسورها نجس بالاحتياط.
فقل في النهاية: ذكر محمد بن الحسن سور السماع وهو بأن أنها نجاسة خفيفة في
عصية، وقد روي عن أبي حمزة "أنه عيطه، وعن أبي يوسف، حمله كسور ما يؤكل
لحمه

ولما انصرف الصلوة: سار المؤرخ والمجاهد لمحلا وسائر البيوت كالمسافر
والطية وسباع الخيل وهي التي لا يؤكل لحمها كالفهد والذئب والقطب والفراس الأسود
والحنظل ونحو ذلك

(٤) انحرافه الى مدح علي بن عبد الرحمن بن زيد بن قيس عن علي بن محمد عن علي بن ابي حمزة، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجلين من بني عبد مناف، فقال: لا، ان انكلاهما وقيل: لا مرد عليهما، فقال: ولا، ما احدثت في بطونهم، ولما ما في شرايتهم وهما، انتهى، هو معلق على طرفي وزيد بن ابي بطارية مؤلف الكتاب ايضا.

[illegible]

يجل متعارفاً إلى ما لم يقدّمها لا يكره؛ لأن الأصل فيها الطهارة نظراً إلى اللحم بخلاف غيره؛ لأنها إما حسنة لا يروى الكراهة؛ لأنها غير مأكولة اللحم.

وأما كراهة شور مبيع الطيور، لأنها تأكل حشرات عذرة، فأنهت المصلحة المحللة، فهو حيسب زالت الكراهة، لأنها تشرب بصفاء، وهو عظم بخلاف غيره، لأنها تشرب بصفاء، وهو عظم، وتعلم طاهر بخلاف اللحم.

فإن قيل ينبغي أن يكون مزارها نجساً حراً إلى اللحم كسبح السباع؛ فإنها تشربه بصفاء والسبح النجس، وهي رطبة طاهرة، وأن مع البحر يتحقق فيها الضرورة، فإنها تخلص من الماء، تشرب فلا يمكن صدور الأذى منها.

قوله: «وسور البقل ونجس عثكوكة فيها» وهذا هو النوع الخامس من الأساور. وهل الشئ في طهرته أو في طهوريته؟

قيل بعضهم في طهارته؛ لأنه لو كان طاهراً لكان طهوراً وهذا نصهم القسري رحمه الله، وخرجهم عن هذا القول أن الفرق واللعاب بعض منه في لسان والبيان ما لم يصح لضروره. رأى أنه يجر على لو أصاب الثوب منه أكثر من قدر يدرهم مع الصلاة ولا يجوز شربه.

وقال بعضهم النجس في طهوريته، ولا شك في كونه نجساً، وهو اعتبار صاحبه للمائة وصاحب الوجير.

وقال في النجاسة وهو الأصح، وخرجهم عنهم أن به عرق طاهر، ولو وقع في الماء يجوز موصوه به ما لم يصب على الماء حتى يعلو فيه، في وجير وهل يظهر النجاسة على هذا القول؟ قال بعضهم: نعم، وقال بعضهم: حكمه أنه لا يظهر النجاسة، ولا ينجس الطاهر كذا في بهاج النصير في.

وفي المائدة ليس لحمار طاهر، وكذا عرقه طاهر.

وقال في النجاسة: ما عرقه صحيح، وإنما لث قصير صحيح، بل الرواية في تركيب الحشرة تجذبه أو تدببه الحذرة والظلمة فيه ولم يرحح بدبيب الظلمة أحد إلا في رواية غير ظاهرة عن محمد.

وفي المحيط من الأمان نجس في ظاهر الرواية، وإن عن محمد أنه طاهر ولا يؤكل.

قال ابن عثيمين، وعن الزهري أنه يضر فيه الكثير العسل، وهو الصحيح.

وعن شمس الأئمة أنه يجب بحالة خلطة، لأنه حاد ' بالإجماع، وعرف الحاضر
 طاهر في الروايات المسبوبة، وسور يغسل مثل سور احمرار، لأنه من غسل الحاضر فيكون
 بصرته؛ لأن فيه من حبس والده من الحجب، فكان كمسور درس حلت بسور حمراء
 قوله: وقال ثم يجلد غيرهما توجهاً بهما ويضم بينهما قدامه (حار) وقال ومن لا
 يجوز إلا أن يخدم الوضوء على اليمين؛ لأنه ماء واجب الاستعداد. وأما الماء المضاف
 وما أنه المضمحل أحداه، فيبعد جميعه - الترتيب. ومضى موضحه فيبعد المضمحل: أي لا يخلو
 الصلابة طواهده صمد، (ب) لم يوجد المضمحل في حلقه واحده حتى لا يكون توجهاً مسور
 اختيار، وعلى لم أحاد وبسم وعلى ثلث الصلابة بعد حار. لأنه جمع للوضوء واليمين
 في حتى صلاة واحدة كذا في الهداية

وعن حسين بن يحيى في رجل لم يجد إلا مذبذباً قد بهرجه حتى يهرى
 عدماً للقاء ثم يتيمم، يرضى بوله على أي قدمه الطاهر فقال: هو قول جيد
 وفي قوله: لو لم يجد مذبذباً لم يمسح. ثم أضاف ماء طاهر ولم يمسح به حتى
 ذهب الماء ومنه مثل الحاضر، عليه الصلاة والسلام وليس عليه، عادة الوضوء سور اختياره
 لأنه إن كان مضمحل بعد الوضوء، وإن كان مضمحل قبله عليه أن يمسح به لا في المرة
 الأولى ولا في المرة الثانية

وسور الفرس طاهر صمد، لأنه مأثور اللحم منه، وكذا عند أبي حنيفة أيضاً
 طاهر في التصحيح، لأن كراهه حمله لإظهار ضرره لا لشيء منه
 ومنه سور الفيل نجس؛ لأنه مع دو نام، وكذا سور الفرد نجس أيضاً لأنه مبيع،
 وعرف كل شيء مثل مسوره، وعرف العسل والحمار والحاجب إذ رفعه في الماء يجوز شربه،
 ولكن إذا لم يرد لم يمسح به ولم يجد غيره، فيه يمسح به ويضم، وإن أصاب الخوف شيء من
 حاجبه لم يمسح به، لأنه لا يمسح للصلاة، وإن مسح في طاهر لرواية (عن أبي يوسف جمع
 به مسح كذا في المصنف، وعرف غلبه وإظهاره وطهارة طاهر والله أعلم.

() أحمر، ومثله أحمر، وهو ما قد شهي منه دليل مطفي لا شيء به كحاضر الصلاة عن
 ومثله والمكب، ومثله أي، يمسح بماء. وطهارة طاهر. ومثل العروة وشرب الحمر. وأكل
 ثوراء وترمكة من دهن الفرس، وكثرة من الفرس. وركب الماء فيه الحمر، وركب
 ذلك فيه الحمر، وركب الحمر فيه، ومثله مضافاً لا حاجب
 وحكمه أنه يذب دونه الطهارة في طهر. وإما ما ذكره استألفه تعالى ولا يسمى أنه
 أحمر. ومنه مسكروه. أنه حيث، ولكن حقه أحمد بن يحيى، أنه يذب من الفرس
 قال الله طهارة ما صمد

باب القيمة

لما بن السبخ الظهار بالباء بجميع الاء من السبخى و بكبرى و ما يعصبا
عقبها بتعليقها وهو التمسك لأن الخلف تسمى بضم الأصل أى لا يكون إلا بعد
و عليهم ثاب بالكتاب ربه أما الكتاب فهو له حالى و لمة عمدوا ماء فصبوا
سبعة حنا

وَأَمَّا السَّيِّئُ فَعَرَفَهُ بِحُكْمِي إِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْحَيُّمُ فَحَقِيرٌ، أَلَسَمَ مَا لَمْ يَجِدْ أَفْعَاهُ^{٢١}

43. $\lim_{x \rightarrow 0} \frac{1}{x} = \infty$ (1)[illegible]

مع كونه لا ينظم الرضوب بـ ٧ يكون واحداً.

والفرق أن صاحب من الوحدانية بها يكفى لرفع حلقه ومردوده كالقبح والوح

ويشترط أنه قد وجد ما به أن يكون مصحفاً نصياً آخر شعاعاً من شعاع المظهر
عني نفسه أو رقيقه أو دونه أو كلاله لماسية أو صده في الحال أو في تاي الحال، فإنه
يجوز له التيسر، وكذا إذا كان محدداً فيه نصيحي فوا إجماع العرفه وسواء كان رقيقه
لمحيط له أو آخر من أهل العادة فإن قيل: ثم قدم التيسار على الترتيب، وفي الظاهر
تقدم الترتيب، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكُمْ مَرْصِيٌّ تُوَاعِي سَعَةً﴾ ليس لأن الحاجة إليه
ذكر التيسار إنما لأنه أهم وأعم، لأن التيسار به ثمر من الترتيب وإجماع قدم في
ظفره من الترتيب، لأن الآية رب رب لسان الرخصة، وشراعت الرخصة موجهة للعادة، وكلهم على
أحق بالمرحلة.

قوله، وأول حارج بعضي حسب علي الخضر، بنده أو في حارج طمصر، أي
في سفح حارج طمصر، أي كونه حارج طمصر فحارده أو بنده أو بالاشتراك
أو للاحتشاش أو غير ذلك. وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز التمسك بعدم الماء في شخص سوى
المواضع المشافهة في الزمان.

1 - عنوان نویسی و بهای اعتباری

2- في حالة عدم

3- ثوب حوراء الطعير من البراءة وعمره تسعة أشهر، والصبيح علم الحوراء

لأن المصير لا يخلو من المصير

قوله: (يَسْأَلُ وَيُثْبِتُ) يَقْبَلُ يَقْبَلُ فِي الْخَطِّ الْمَعْنَى، بِاسْمِهِ عِبْرَ الْإِثْرِ وَالْإِثْرُ
بِهِ وَيَسْأَلُ وَالْقَبْلُ بِالسُّبُورِ عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَمَّا الْعَبْسِيُّ، أَمْ يَكُونُ
سَدًّا لَا يَسْمَحُ لِدَاوُدَ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ثَمَانِيَةُ أَلْفَ رَجُلٍ، كَمَا خَلَقَهُ أَبُو بَكْرٍ
بِسَارِهِ فَقِيلَ

وقال لهم إن كانا بهما، مثل أن نضد قن حروج بول لا يجوز في النسم ولا
فيحور، وإن قرب وعن أي بوسم. إذا كنت محبت إن ذهب، فيه ووجد ذهب الثغالة،
وتصب عن بصره يجوز في النسم

فَقَالَ لِي الْوَحْيُ : وَهَذَا خَمْسٌ حَقًّا وَبَسْمِلُ الْكَلْبِ خَمْسَةٌ بَعْدَهُمْ وَهِيَ أَرْبَعَةُ الْآلِفِ

فروغ. فإن قيل ما معنى إلى لونه: «لو كثر» وقد علم بجوره مع لونه المثل؟ قبله لأن
المسئلة إنما مرفوضة بالمرور والظن ولو كان في طه نحو المثل أو أقل لا يجوز، وإن كان
في طه نحو المثل أو أكثر حاز حتى لو يمس أنه ميل جاز له التيمم
قوله: (أو كان بعد الماء بلا أنه مرفوض فخاص إن سفسف الماء اشتد مرفوضه)
المرخص له ثلاث حالات

أولها: إذا كان يستنصر بالمسحاح الماء كمن به منبري أو منى أو سراحة بصره
الإستسالة فهذا يجوز له التيمم أيضاً.

والثانية إن كان لا يظنه ولا الحركة إليه، ولا بصره الماء كالسبطون وصاحب
الطريق المديني فإن كان لا يجد من يستعين به جاز له التيمم أيضاً جماعاً، وإن وجد
بعد في حيفه يجوز له التيمم أيضاً سواء كان المستنصر به من أهل طاعته أو لا، وأهل
طاعته عبده أو ولده أو أخيه، وعندها لا يجوز له التيمم كمن في التأسيس.
وفي الجملة، إذا كان من أهل طاعته لا يجوز جماعاً.

والثالثة: إذا كان لا يقدر على الوضوء لا تنصه ولا يبره ولا على التيمم لا تنصه
ولا يقبره، قال بعضهم لا يقدر على التيمم قول أبي شعبة، عن جابر عن أحمد.
وقال أبو يوسف يقدر عليها ويحد وقول محمد مخطئ في رواية الثوريين مع أبي
شعبة. وفي رواية أبي سليمان مع أبي يوسف وهو حسن في المنصر، ومن بعد ما وجد
الشراب الظاهره من التيمم عند الماء والحد إذا حضر، وعنده رفر لا يسلط، وقال
محمد بن الفضل، إن كان مقطوع النفس والرجلين لو كان به حبه سراحة صلى بغير
طهارة.

قوله: (أو كان الخلف إن اغتسل بالماء أو بفضه الرداء مرفوض فإله يتيمم)
هذا إذا كان خارج المنصر منه، وكذا في المنصر أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً له، وقد
بالعمل، لأن حدث في مصر إذا سجد من ترويضه هلاك من الرداء لا يجوز له التيمم
بصاعاً على الصحيح، كمن في المستعصى

{مطلب في كيفية التيمم}

قوله: (والتيمم ضربان) وهل المصنوع من التيمم نال من شجاع، حبه، وإليه
أشار الشيخ. وقال الإسماعيلي لا

وقد تقدم فيه. إذا ضرب ثم أحدث في مسح الوجه أو يدي بعد المنصر، بعد اثنين
شجاع لا يجوز، لأنه إنى بعض التيمم ثم أحدث من بعض، وعند الإسماعيلي يجوز

كس ملاً كفه ماء، برصوه، ثم أحدث، ثم استعمله في الوجه، فإنه يجوز.
قوله: (يَسْتَحِبُّ يَأْخُذُهَا وَخَتَمَهُ وَالْأُخْرَى جِذَاعُهُ إِلَى احْتِرَافَيْهِ) ولا يشترط
مكرره إلى الثلاث كما في الوضوء؛ لأن الثوب ملوث؛ وبس نظارة في الخبطة، وإنما
عرف طهراً شرفاً ولا حاجة إلى كثرة الغلوث إذا كان امرأته حصل منه.
وقوله: (وَيَسْتَحِبُّ) إشارة إلى سقوط الترتيب.

ومنه: (يَسْمَحُ) إشارة إلى أنه لا يشترط على وجهه، ثم يمسحه لم يجر وقد
بصر فيه في الإصباح أنه لا يجوز، ويشترط الاستصحاب، وهو الصحيح، ولا يجب عليه
مسح اللحية ولا مسح الخيرة، ولو مسح يمسح يديه وجهه، وبالأخرى يديه أجزائه في
الوجه (وليد الأولى) وبعد الضرب للبدن الأخرى.
قوله: (إلى الترتيب) احتراز عن قول ثوري، أنه يشرط مسح إلى الصغير،
وعن قول مالك، يجب بكتفي به إلى نصف الترتيب، وجهه تصريح بالمراتب الاستصحاب
هو الصحيح.

وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس يشترط حتى و مسح الأكر جاز، فإذا نكح
بالاستصحاب وحده، ربح الخاتم وتحليل الأصابع.
وفي الحديث: لا بد من الاستصحاب في طاهر ثرواته لتمامه مقدم الوضوء وسعة التيمم
أن يسمى الله تعالى قبل الضرب ويصل يديه ويقرأ ثم يمسحهما، عند أربع بخصه والمحدث
في طاهر الرواية عن أبي يوسف، يمسح، ويصل في الطهارة الثانية كذلك، وليس عليه
أن يقطع بالترتيب؛ لأن التمسك به هو الصحيح هو الترتيب.

وكيفية التيمم: أن يصر يديه حرة، ويرفعهما، يمسحهما، حتى يمسح الترتيب،
ويعلم بهما وجهه، ثم يصر أخرى، ويمسحهما، ويمسح يداها أربع أصابع يده
اليسرى طاهر كله يسمى من روي الأصابع إلى الترتيب، ثم يمسح كله اليسرى يداها
مراعاة التيمم إلى الأربع، وهو يمسح التيمم اليسرى على طاهر التيمم اليمنى، ثم يصل يديه
اليسرى كذلك، (إذا قيل: ثم كذا التيمم في الوجه، واليدان خاصان؟) قيل: لأنه يدل على
الأصل، وهو التيمم والركن مموح، والمراد من مسحا مرده من المسح والتفصيل
قوله: (وَالْيَمِينُ مِنْ ثِيَابَةٍ وَتَحْتَ ثِيَابَةٍ) يس ملاً وبها.

وعبد لم يذكر الروي لا بد من ثيابة تيمم إن كان المحدث نوى رفع المحدث، وإن
كان لتمامه نوى رفع الخاتمة والصحيح أنه لا يحتاج إلى ثيابة تيمم، بل إلى نوى
الطهارة أو استباحة الصلاة أجزائها، وكذا التيمم للتحسين والتعدي.

قوله: ويحجز ليمس عند بي حبة ومحمدة بكل ما كان من جسم الأذى
وهو ما به طبعه لا ينجس ولا يدين به أخى لا ينجس وحده

قوله: كالشرب والتمضمض والتجسس والدوا ونكحش والتوريج فتم
الزواج لا جمع عليه وكذا يجوز تبسم المسافر والأسير المدلول، وعرف المدفون
كما عرف الجرحى يعني ذلك أن كل ما يمس من هذه الأشياء لا ينجس من جسم
الأرض، وكان الصمدية أكثر منه لا يجوز له التمس

قوله: وإذا لم يمسح لا يطهر إلا مشرب والتمضمض وحده في التورج
والزواج: أصبحت عدم الطهور، والطلاقة من وسعة المسح أب إذا عده فحوله كنهه
والى جسم على جدار، فليس لا ينجس من التورج، وحده، فوسع يد من الأرض
أخره عند بي حبة

وعند محمد بن الحسن بن سعيد بن محمد بن كمال بن أبي بصير: إن كل حبة جرد
حد في التورج، وحده

وعند شمس الأئمة: لا ينجس من الأرض لا يجوز، ولو لم يمسح، لا يطهر، فإنه يلمس به
طريق اليد أو غيره، حتى يمسح به، ولا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

وفي التورج: يجوز التورج، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

قوله: ولو سجد لا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

قوله: ولو سجد لا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

قوله: ولو سجد لا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

قوله: ولو سجد لا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض، ولا ينجس من الأرض
فإنه يمسح به، ولو لم يمسح به، لا ينجس به، ولا ينجس به، ولا ينجس به

{مطلب حكم التيمم في التيمم}

قوله: (وَالْتِمُّهُ فَرَضٌ لِي التَّيْمُمِ فَتَعَيَّنَ فِي الْوُضُوءِ) وقال رحمه الله تعالى: لم يثبت بغيره
فيه لأنه عطف من الوضوء، فلا ينفك في وصفه.

وقال: أي التيمم هو التيمم، والمقصود هو الإزالة، وهي التيمم، فلا يمكن فصل التيمم
عنه بخلاف الوضوء، فإنه اسم لعمل وصح في أعضاء مخصوصة لأمرها، وإن خشي
قلب: أي قلبه يظهر بنفسه، فلا يحتاج إلى أية تطهير، والتراب ملوث، ثم يمكن طهارة
الإيمان.

قال المحمدي: لا يتم لصلاة المكتوبة، كرسالة الصلاة، أو للنداء، أو للقرعة
الفران حتى أن يصح به سائر المصروف، لأن سجود الصلاة والقرعة بعض من أعضاء
الصلاة، فلا يرى أنه لا بد للصلاة من القراءة.

وفي التنزيل: الصحيح أنه إذا لم يتم للقرعة القرآن لا يجوز به الصلاة، ولو لم
يصحف لم يحد من المسجد، أو لزيادة القبور أو لزيادة القرعة أو للإدعاء، لم يجر أن
يصلي به إجماعاً، لأن التيمم لا يحصل للصلاة ولا غيره منها، ولو تيمم كافر يريد به
الإسلام، ثم أسلم لم يكن ميمماً، لأنه ليس بأهل للتيمم
وقال أبو يوسف: هو ميمم لأنه يروي قرعة مقصورة

لأنه هو قرعة مقصورة تصح بدون الطهارة بخلاف سجدة الصلاة، فإنها قرعة
مقصورة لا تصح بدون الطهارة، ولو تيمم عند الكافر يريد الصلاة، ثم أسلم بعد التيمم لا
يكون ميمماً إجماعاً، لأن الصلاة لا تصح منه فكان وجود التيمم كعدمه والإسلام يصح
منه.

ولو تيمم المسلم، ثم دنا - وأعاد نفسه - ثم أسلم فهو غير تيمم، ولو نوى
الكافر لا يريد الإسلام، ثم سبى فهو ميمم عندنا خلافاً للشافعي بناء على اشتراطية
عنده في الوضوء، وعندنا الوضوء لا يصر إلى التيمم، فاستوى فيه التيمم والكفر، فصل
كثرة التيمم.

{مطلب في فاقض التيمم}

قوله: (وَيَقْضِ التَّيْمُمُ كُلُّ شَيْءٍ يَتَقَضَى الْوُضُوءُ) لأنه في حكمه وعطف عنه.

قوله: (وَيَقْضِ الْوُضُوءُ كُلُّ شَيْءٍ يَتَقَضَى الْوُضُوءُ) لأنه فاقض على استعماله، وفيه الماء غير مخصص
لأنها ليست بمخرج من علم يمكن حدثاً، وإنما هي من حدث المساءل، وإنما أصالة
الانقضاء إليها لأن عين النقص السابق يظهر عندنا فأعفى إليها، بخلافه، والمفرد، وفيه

ما يكفي لرفع الحدث ما هو رأي ما لا يكفي أو يذهب إلا أنه خارج إليه بالخص لا
يخص له سعة يعمه وإنما هو في ذلك على استعماله في التعميم في التعميم
أو وجوده في ما يظهر في التعميم وحاصل التعميم أو في ما هو غير محدد
ولو من غير ما لا يعلم أن ذلك مطلقاً في سعة يعمه وإنما هو في
موضع لا يستلزم التعميم إلى معرفته على كل شيء من سعة يعمه

وفي التعميم في سعة يعمه وهو ما لا يعلم أن يعمه في سعة يعمه وهذا إما
مستور في سعة يعمه أو هو ما لا يعلم في التعميم أو ما لا يعلم في سعة يعمه
يعمه في سعة يعمه وإنما هو في سعة يعمه

فقد أي يعمه لا يعمه في سعة يعمه

وعند علم يعمه

وعند أي يعمه مثل قول الله

وفي حديثه والآن بعد أي سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
فيكون بين التعميم والتعميم أن التعميم في سعة يعمه في سعة يعمه
فيكون في سعة يعمه لا يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
فقد في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه

{مطلب في استحباب تأخير الصلاة عن قصد الماء}

قوله ويستحب لمن يؤخر الصلاة عن قصد الماء في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه

فقد في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه

فقد في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه

فقد في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه
في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه في سعة يعمه

قوله وهو يرجع إلى طمع.

قال الإمام حافظ السبكي هذه المسألة محل على أن الصلاة في أول الوقت عند الغسل إلا إذا قصر المأمور بزيادة تكبير أحدهما وأدبر ذلك عن الضمير، وقال: مع أنه صريح لقول علمائنا أن الأصل: الإعادة بعد طهر مطلقاً والإعادة لا تظهر في الضمير، وتأخير العصر ما لم يفسد الضمير من غير اشتراط جماعة، فكيف يترك هذا الصريح بضمير؟ وجاء حافظ الذير: أن الصريح يحتمل من ما يذهب عن ذلك من جهة تكبير المندبة لأنه قد تم بنفس ذلك لم يكن تكبير فائدة.

قوله: إن قلنا يتيممه من شاء من التفرقة والحوال عند السامعي يتيمم كل من شاء لأدائه ضرورة ولا يفتي به أكثر من مرة واحدة، وما يذهب من أن يكرر ما دام في الوقت.

وقد قوله تعالى: ﴿لَمْ يَجِدْ لَهُمْ لِكُنُوزٍ﴾، وما يذهب عنه السلام، والتعبد وهو المسألة ما لم يجد جماعة، فجعل العبادة معه إلى عبادة وحده الله، ولو قسم للعبادة حتى أن يؤديه الفرد.

وعند السامعي لا يجوز ولو قسم للأداء على دخول ركعة واحدة، وعند السامعي لا يجوز.

قوله: (لا يجوز) ينبو للصحيح في المختار في حديث حذرة وأبو حنيفة قال: إن اثنين تطهرا أن تقوم الصلاة فإنه يتيمم (يصلي) ب. (الم. ج. 1) لأن في التبرير لا يتفق بحضور مختار.

وقيل بالتمسك لأن الظاهر في المقارنة عدم شأه.

قوله: (والذي يبرهه به إرادة إلى أنه لا يجوز له) لا يذهب لإعادته.

وقال في المسألة لا يجوز، وهو الصحيح.

وفي شواهد لا يجوز للولي أيضاً، وكذا إذا كان إماماً لا يجوز له التيمم لأنه لا يفتي فيها، قال أبو الوليد نعم، أن يصلّي، فعلى لا يجوز له إعادته فعلى هذا يجوز له التيمم (الم. ج. 1) بغيره.

ولا يرى في حوزة هذا التيمم للمحدثات والجدد والخص إذا اختلفت فيها لمحضرة الإمام في العصر وغيره.

(1) سورة المائدة: 42

(2) سبكي في التيمم في أول الصلاة.

وقوله يقيم الصلاة الجارية طواف القدوم، يعلي عليه السلام حذر من
يعلي عليها ثلاث التيمم بها
وقال محمد بن يونس ناياً

والخلاصة هي: إذا لم يتمكن من التوضؤ بهما، لم ينكر بأن كان الماء قريباً
منه، ثم غلب التمكن، فإنه يعود التيمم إحصاءً

قوله: وذكر ذلك من حصر صلاة التيمم فيمنع من التوضؤ بالطهارة أن تنوء صلاة
التيمم حتى يسهل، أما إذا كان يدرك بعضها لم ينسب لأصله، بل مرصع بموت فيه
الأداء لا إلى الخلف، فلو جهر له التيمم كصلاة الجاهل العبد، وما ينسب إلى خلف لا
يجوز له التيمم كما جاز في حنبلي طواف الصلاة

قوله: يؤز حذر من حب الجماعة إذا اشغل بالطهارة فإنه، فإنه لا يهتم
لأنه عاص، وهو العسر

قوله: ولكن سراً أن أذكر الجماعة صلاة، ولا صلى لصبراً رتبعاً بما قد
يقوله (أو غيره) وإن كان يصبر لا حاجة أيضاً لإزالة التيمم، بل الجماعة هي المنظر
عنهاء فرد التيمم من السهم به صلى وكثيراً من الناس لا يرون ضرورة، وإنما لا
يقيم الجماعة إلا ١٠، ١٢، لا يسهل معنى طواف

قوله: وذكر ذلك فإما صلى التوضؤ فيمنع من توضؤه ثلاث التوضؤ ثم يقيم ولكنه
توضؤاً وتيمماً ثابتاً لأن جواباً إلى الخلف، وهو «عصاء»

{مطلب في مسائل التيمم}

قوله: (والمسألة) في الماء في رجليه فيمنع رجليه ثم ذكر الماء عند ذلك
ثم يعمد صلاته عندها وقال أبو يوسف: بهذا اليد يسجد مرة، وإن كان غيره
كذلك؟ أما لمالك أن صل الماء لا يكون إلا للمسافر وفيه من التيممات من غير ماء
إذا صلى أو صلى له ماء قد لم يمسح به وحده، فإنه بعيد جداً، وبه قوله وفي
رجله: وأنه لو كان غار «مرد» و «معا» في عمه، لو موصوفه بين يديه فسيح، ويسمى لا
يعود لعماماً لأن سبي ما لا يمسح، فلا يحل سببه، ركعتي أو ركعتي أو ركعتي أو ركعتي
وهو سببه، لو في مدامها وهو مالهها، لو ركعتي لا يجوز سببه إحدى

قوله: (والمسألة) في ذكر ماء، يجوزهما إذا دحر وهو في الصلاة، قوله يقطع
ويجوز إحصاءاً وماء ذكر في لو لم يمسح به، ووضع في كس الصلاة، يد صلى ومعه ماء
في وجهه لا يمسح به، ثم ذكر بطرف العين، وهذا ذكر يقطع السب

وعاقبة الخلاف في الله تعالى فيما إذا وصح لواء غيره في رده، فليس رضي، ثم
 وحده، وعلى وصح أشبه بجور، وهذا لأنه لو يوحى منه سبحانه رضي، مع كتاب
 الصلاة غير الخلاف، وفيه بسبب انحاء، فحيزاً عما إذا سبي له وهي عريضة،
 به بعد إجماعاً على الصحيح، وبين على الخلاف أيضاً، وفي كذا على لا يقال أنه بعد
 تعرضي الأمر بوجوب لا إلى الله، والقبول إلى صف وهو التبع

قوله، (وليس على التبعيم في ما يطلبه على أنه أقرب له أن يطلبه أنما)
 هذا في المختار، أما في الأمر بوجوب الطلب، لأن معناه عدم التبعيم، وهذا
 القول يخص ما إذا كان في ما يطلبه، لكن يفرق بين ما إذا كان يطلبه له
 الطلب، معناه المطلوب، ومما هو في ما يطلبه، معناه لا يطلبه له، لأن ما يطلبه به
 وعلى ما صنفه في ذلك، على ما صنفه، وفيه ما يطلبه له، على ما صنفه في ذلك،
 الصواب.

وعلى أن يفسر قال صاحب ما جئنا من المسألة لا يوجد له، أو أن يطلب على سبب
 التفرقة بينه، بل لا يمنع له، بل يفعل ولا يفعل، معناه يرضاه به، أو يظنوه، ويجه
 أن الخطأ محقق، ويطلب بعد ما سببه وجوب الشهادة، ويسمعون سببه
 قوله، (إن طلب على أنه أقرب له أن يطلبه، ثم يفرق بينه، ويكون عليه
 معناه المطلوب، ولا يمنع سببه، وفيه ما يطلبه، على أن يطلبه، وفيه ما
 في هذه المسألة من غير طلب، وفيه ما يطلبه به، فلم يفرق بينه، عليه الإجماع
 معناه خلافاً لما يوصى

قوله، (وان كان مع غيره ما طلبه عنه قتل لمن يرضيه، أما بوجوب الطلب
 معناه)

وعلى أن يفسر لا يجب، لأن سؤال ملكت الخمر ذلك عند البيع، وحصل منه بعد
 الجمع

وعلى ما لا يجب على، لأنه لا يفرق لا يجب عليه الطلب، وهو ما
 وجب على الطلب

وهو مع قول أي يفسره، أنه لم يجب الطلب، ويصح منه أمره، وهو ذهب إلى أن يفرق
 به أن يدل أنه يجوز

قال صاحب، (فإن لم يفرق بينه، وهو المختار أي
 على التبعيم).

وقال بعضهم بعد صلاته في فصل الماء دون الثوب، والصحيح: وجوب استعمال الماء والسرا؛ لأن الطلح ليس مقصوده، ربما المقصود الغسل على الاستعمال ألا ترى أنه لو كان مع ثوب غلوة، فتركه وصلى عريفاً، فإنه لا تجزئ صلاته، فهذا يدل على أن المثلث غير مشروط ولو ملك من الثوب حل يكلف شراؤه؟

قال بعضهم لا، وإن ملك من الماء يكلف شراؤه

وقال أبو عبد الله السمرقاني وعبد الله بن الفضل يجب أن يكونوا سواء، ويكلف شراء الثوب كما يكلف شراء الماء.

ونشرح قولهما في وجوب الطلب: إذا شئت في الإعطاء وعلى، ثم سأله وأعطاه وجب عليه الإعادة بالماضي، وإن سأل

فقد بقي يوسف، صلاة جازية.

وعبد الله بن محمد، وإن طلب على طهارة بعد نصي، ثم أعطاه يوماً به وإعادة وإن طلب على طهارة إلى نصي، ثم سأله فبطلت أحواله بعد محمد.

وعبد الله بن يوسف لا يبره.

ولو رأى رجلاً معه ماء، فلم يسأله نصي، ثم أعطاه بعد صلاة من غير سؤال توصاً به وأعاد، وإن لم يعطه مصلاته تامة، ولم سأله بمعه نصي، ثم سأله بعد صلاته فأعطاه، فلا إعادة عليه، وبكى ينفذ رحمه.

قوله: (ولو أن معه ماء يقيم) لتحقيق المعبر، ولو أن أن يعطيه لا نفس إلى كمال هذه منه لا يجزئته لديهم، ولا يترتب غسل النفس المقتضى (لأن) وهو النصف

(لأن) من النفس والشراب به أن يكون تعد النوع، فعلاً بأن ما يباريه في الأسواق، كمن جمع طرة بمصفاة، وبشبه شاة أو سرباً شخص، بمصفاة وبشبه ما ذكره، ثم يشرح مرة بمصر، حببات في السير وأجرة شاة شاة

والنفس حشوة غير يسيرة ومن فاضل

ولذلك لا يصلح بمسألة أن السمسرة ما يدخل في تزوير المعرفين أي تغيير على حقيقة في المشهود عليه

والفاحش ما لا يدخل في تزوير القوم، فإذا كان شخص غفار بألف ومصره بعضهم تملأه وبعضهم مصفاة، وبعضهم يملك بعضه سبر، وإذا قدره أصبح من الألف فليس فاحشاً بالجملة للمصري، وإذا قدره أصبح من ثوب الألف، ولم يندرد أحد فاحشاً لو ثوباً فاحشاً من حيث المبدأ لسانه

والنفس ليس بغير في العمود كلية؛ لأن كونه معاً غير متضمن، والنفس لا تتصل بالوجود ولو على طريق الطهر لا يكون، لا في إطلاق أو لحد حل في غير فضل الموجود وهو المبدأ، ولأن

وقيل: طعنه

وقيل: ما لا يدخل بحسب الموضع المذكور.

باب المسع على الخفين

السيرة في اللغة هو الإحصاء.

وفي الشرع عبارة عن خمسة معدود حول التسمية يومها ليلة، وبمساء ثلاثة أيام والليل، وعنه ما تقدم؛ لأن كلاهما طيارة سبع، وأن كلا منهما يدل على الفصل، وكان يعني أن يقدم على التسمية؛ لأنه طياره على إلا أنه قدم التسمية؛ لأنه موضع السجدة، وهذا ما يقتضيه السند، فكان التسمية أقوى أو لأن التسمية يدل على المكان وهذا يدل على العمل، فمرحلي لا عبر، أو لأن التهمة ثابت بالكتابة والسمعة، هذا بالنسبة لا غير.

قوله: (الْمَسْحُ عَلَى الْخَمِيصِ سَائِرُ الْمَسْحِ) إما خلاف ما مر ولم يدل عليه لأن
المسح غير من عمله وتركه ولم يلق مسحه لأن من اعتقد حمله لم يسمه كائنًا لفصل
تم قال: **مسحه** ولم يلق **مسحه** لأن المسح تشعشع على القول والخميص وهو
ثياب يبعدها في حوله بالكسرة فيقول من قال: إن المسح حوله بالضم ن على غيره
المسح وقوله عند ما مر وإما نسب المسح إلى المسحورة

قوله: (مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مَرْجِبٌ لِلْوَصْوَةِ) يحتمل به عما يوجب الحسن
قوله: (بِأَنَّ نَبِيَّ الْأَنْفُسِ غَضِي طَارِفَةٌ قَوِّ أَسَدَتْ) وفي مصر السمع. وعلى معناه
كاملته. وكلامه غير شرط. لا، لا بشرط التكامل. وفيه اللفظ بل وان اجتزأ به
في عمل رجله وليس خفيه. ثم اكمل بعبارة الوصوة ثم أحدث بحره السمع. ولهذا انشطر
اللفظ بصادق الحدث طارفة كانه

قوله: هَٰذَا كَانَ نَفِيسٌ مَّعَ بَرٍّ مَّا وَفِيهِ، وَذَلِكَ كَانَ مَالِرًا مَّعَ فَلَانٍ نَفِيسٍ
وَلِيَّائِيَّ: لقوله صلى الله عليه وسلم: «مَعَ نَفِيسٍ مَّعَ بَرٍّ مَّا وَفِيهِ» وانما ماله ثلاثة اقسام

فليس السبر حتى كثير في المنور. فكان سهل في شياهم ولا ظلم به
 أما الحسن الشاحس فإنه يؤذي بالعمى التي يكون صوبها من الأوقاف و أموال الشجر
 عظيم. لو لم يكن به الضمان لأن فنه في هذه الأمان من الأمان بعد أن يكون في دونه
 فيضاحه لها والفرار الزمان. ومن في الضمان في شيء كان عند هذه المنور مع ما فيها من
 عن حاجته. ولد جاء في الدار الضمان. فانه بيع فوجي من البيت من حاجته. فانه
 فانه يدور ووجه دونه الضمان في فنه. فانه بيت الضمان.

انظر المنيحة وطريقه البعد (ص 393) (394) المستعمل

وليها⁽¹⁾

قوله (انتهزها غلبت) يعني من قلب أحدث إلى منه للمقيم يوماً ويليها
والتي مثله في الثلاث لمسائر والفرجة فيه مواء

قوله (ولنسخ عن ظهرهما خطوطاً بالأصابع) هذا هو المسنون ولو مسح
براحته جاز

وقوله (وخطرواها المارة إلى أنه لا يشترط التكرار) لأن التكرار يندفع بالخطوط
ومسحرة المسح. أن يصح أصابع يده اليمنى على مقدم خفيه الأيمن، وأصابع يده
اليسرى على مقدم خفه الأيسر، ويمسحاً جيداً إلى السبيل نوى البكرين، ويخرج بين
أصابعه هذا هو المسنون

وأما المعروف، فمقدار ثلاث أصابع مواء مسح بالأصابع أو سبب في الماء أو
لصاحبه ماء المطر مقدار ثلاث أصابع، وكذا لو مسح بماء أو من قبل السبيل إلى
الأصابع كرم مسح عليها ما عرصة أجزاء، إلا أنه غير مسنون، وكذا إذا مسح بثلاث
أصابع موصولة غير متصلة بجزءه، ولو مسح على المنيش المنيل بالماء أو بالمطر
أجزائه ولو مسح بأصبع واحد أو بأصبعين لا يجره

والمسحوب، أن يمسح بطن الكعب، ولو مسح بظاهر كعبه 'جزاء، ولو مسح على
باطن خفيه أو من بل العقب أو من جوانبها لا يجره

قوله: (يقتدى من رؤوس الأصابع إلى السبيل) هذا هو المسنون، وبكيفية المسح
مرة واحدة، ولو بدأ من السبيل إلى الأصابع جاز

(1) قال النبي صلى الله عليه وسلم: مسح القدمين يوماً وليلة، لمسائر ثلاثة أيام وليلة. قلت
رواه مسلم في (مسند) من حديث شريح بن حانن قال أتيت عائشة أم المؤمنين فوجدت علي
المسح فكانت عيناك يميني فقلت فقلت، فإنه كان يسار مع سون ط صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وآله. حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليلة للمسافر، ويوماً وليلة
للمقيم انتهى قال في الإمامة ورواه الحسن بن علي بن زر عن كثير بن شكل عن
علي بن أبي طالب مروية. والمسح مسح ثلاثة أدم وليلتين، والمسح يوماً وليلة انتهى. روى
في فضائل النبي في (المعجم الذي خرج له أبو القاسم الجوزي)، انتهى

رواه في حريته في (وسعيه) بلفظ رخص لا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح على
الظهر المسح إلى آخره، قال الشيخ وهذا اللفظ به قبل عن أن المسح رخصته خلافاً لرسول
قال الشيخ أنصاف، قلت. والرحمة موجودة في غير هذا من الأحاديث.

راجع للتحصيل تحت الرتبة (152-153).

قوله: «وإن شئت من ثلث أصابع من أصابع اليد» قال الكرخي: من
أصابع الرجل. والأول أصبع اختار لأنه المسح؛ لأن مسح بها يقع

قوله: «ولا يجوز» المسح على حلق فيه حرق كسر، أي ماله الموحدة، وبكائه
لمستندة، فالأول في موضع، والثاني في موضع. وفيه اختار إلى أن الحرق يجمع في حلق
واحد، ولا يجمع في اثنين. خلاص العروة المبررة، لأنه حاصل للكل، وبكائه الموحدة
على الجاه

وعنه زمر وشافعي: الحرق المسح مع المسح. قال: لا، ما وجب حلق
الحلق يجب غسل اليدين

قوله: «ولا يجوز» لا يبعد من الحرق عليه، بل يجب في المسح أن يغسل
الكبير، فلا حرج. والكبير أن يكشف به مصل ثلاث أصابع الرجل

قوله: «ويشترط» ثلاث أصابع من أصابع الرجل، أي أصابعها، هو
المسح، لا: الحلق في القدم هو المسح، اختار فيها أصل الرجل، والقيد مع هذا، ولهذا
قولوا: إن من قطع أصابع من إصبع، فإنه يلزم مسح يديه، الثلاث أكثر، فقامت
مقام الكف، واختار الأصغر للاختصاص

وفي المحيط إذا كان يده من ثلاث لم يمسح، وإذا كان من

قال مسرعي: يجب

وقال المحقق: لا يسع ضم يده من ثلاث أصابع، وهو الأصح، والأصل
من رؤوس الأصابع، لأن شهرت الإجماع والأثر مع المسح، لأنها يساويان
الثلاث

وفي مسكن: «تدري» كذا: الإجماع بثلاث أصابع، وطهرت لا ضم، وهذا كذا
مقطع الأصابع بغير ما يصح غيره، وذكر القدم دليل على جبرها، وصغرها دليل على
مبهرها

قوله: «وإن كان» أي من ذنب جبار، ولو كان الأصابع يده من الطرف حانه
لمسح، لا من حرق وضع القدم على الأرض لم يجر المسح عنه، وإن كان على
العكس، حرق قد في به المسح

وهذا كله إذا كان الحرق أسفل من الكعب، أما إذا كان فوقه فيجوز المسح عليه،
وإن كان

المرحلة: الهدف الذي يجوز مسح عليه

- 1- أن يكون مبرأً بغيره مع التكليف احتراماً له يستحق
 - 2- وأن يكون متصلاً بالرجل احتراماً على مقطوع الأصابع إذا سبغ، وصار مضمناً
 - للمسح شيئاً من مفرقه، فمسح على الخلي لا يجوز
 - 3- وأن يمكن دعه الله في ماله احتراماً مما إذا جرحه جرحاً من حديد أو رصاص أو
- خشب

- 4- وأن يشفع له مساهة يسير يسير عما إذا كان غير راحته تحرقه لا يجوز
- لمسح عليه كما في الإصباح
- قوله: «ولا يجوز مسح لثني رجليه عليه الغسل» لأن الحاجة لا تكرر إلا إذا
- بلا حرج في المسح عليه لغيره، فإنه يتكرر

{مطلب في نواقض المسح على الخفين}

- قوله: «يرتفع المسح كل شيء يتلف بالوضوء» لأنه بعض الوضوء
- قوله: «ويشترط أن لا يزع الخفين» أي بعد التماس الطهارة لا يزع لسهولة الحدث
- إلى نفسه لئلا يذبح هو خفيه وحكمه لا يزع يذبح بخروج القدم من الخف، وكذا
- بأنه المصباح وهو الصحيح
- وعن محمد بن يحيى عن ثلاث أصابع من عليه القدم في كل المسح في حكم
- لمسح بقية على الخفين في مشكوه

قوله: «وإن لم يكن» بغيره يحدث إلى القدم وقد صرح أحد الفقهاء

- قوله: «وإن لم يكن» هذا إذا وجد الخفين على القدمين بعد مسحهما، بل
- يجوز له الصلاة حتى لا يمسح، وهو في الصلاة لا يمسح به، فإنه يمسح على
- صلاته لأن حاجته منه إلى غسل رجليه، ولو قطع الصلاة، لم يمسح به ولا حظ للرجوع
- في التيمم، صحت كان المسح على صلاته أولى

- ومن الشناخ أن في نفسه صلاة بالأداء في المسح، وحديث إذا مسحت القدمين
- وكذا يخالف المبرور من البرد، فإنه يمسح على رجليه حتى لا يمسح به، ولو كان
- الحق «لا يمسح» المسح عليه، ثم راع أحد حجيته، فإنه لا يمسح عليه إلا إذا المسح على ما
- ظهر منه

- قوله: «وإذا» بعد الصلاة لزع خفيه وغسل رجليه، وهذا إذا راع قبل
- مسح القدمين، لأن المسح بغيري الخفين لا يمسح به، فكأنه لم يمسح به

قوله: (وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَلَاءَةٍ، فَوْضُوهُ) هذا مقرر عن قول الصادق عليه السلام في قوله: عليه إعادة فوضوه.

وقال ابن أبي عمير لا يبعد شيئاً من فوضوه
قوله: (فَوَضُوهُ) ثَمَّتْ لَمْ تُدْعَ تَوَضُّعُهُ وَعَسَلِي رَجُلِيهِ، وقال الحسن وعده من يهمل
ولا يصل قدامه

قوله: (وَمِنْ أَمَّا الْمَسْحُ وَهُوَ فَعِيمٌ فَسَلَوُ قُلْ كَمَا يَوْمَ رُبَيْعَةِ مَسْحٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
وَلَيْلَاتٍ) وقال الساجي لا يجوز أن يسح مسح المسحاة، والأصح في هذا أن المسح
عندنا في الأحكام المنعقدة بالوقت، أعز كالمسح، ولا سيما في آخر الوقت يصير عزه
كثيراً، وإن كان به طلب رضاه كرسد، وكذا الذي قد منع في آخر الوقت أو أسبق
شكراً يجب عليه الصلاة

قوله: (وَمِنْ أَمَّا) لَمْ تُدْعَ تَوَضُّعُهُ فَمِنْ أَيَّامٍ يعني دخل مصره أو بوي الإقامة،
فإن كان مسح جوازاً فإنه لو كفر مرة نزع حب وعسل رجليه، من ثم كان ذلك وهو
في الصلاة مسحاً.

قوله: (وَأَنَّ كَانَ مَسْحُ الْيَمَنِ مِنْ يَوْمٍ وَتِلْكَ لَمْ تُدْعَ تَوَضُّعُهُ وَلَكِنْ كَمَا يَوْمَ مَسْحٍ)
في الإحالة، وهذا لا خلاف به

قوله: (وَمِنْ أَمَّا) لَيْسَ يُجْزِئُ لَوْ أَنَّ الْخَطَّ مَسَحَ عَلَيْهِ، الحرمي: حرف موقع
ولا أن مسحه أقصر منه، وما يجوز المسح عليه بشرطين

أحدهما: أن لا يجعل فيه ريب الخوف حدث، كما به يس ظهري على طهارة
ولم يسح عليهما، حتى ليس الحرمي قبل أن تنقضي الصلاة، التي يس عليها الخوف
فحينئذ يجوز مسح غلو الحرمي. وأما أنه أحدث بعد يس الخوف ومسح عليهما، ثم
ليس الحرمي بعد ذلك لا يجوز به مسح على الحرمي ١٩، أمكن المسح قد امتنع
على الخوف، وكذا لو أحدث بعد يس طهارة، ثم ليس الحرمي قبل أن يسح على الخوف
لا يسح عليه أيضاً

والشرط الثاني أن يكون الحرمي لو امتنع جازاً لا يسح عليه، حتى لو كان به
عز كبير لا يجوز مسح عليه

(مطلب في المسح على الجوزيين)

قوله: (وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ ظُلُمَاتِ الْيَمَنِ عِنْدَ يَمَنِ حَيْثُ لَا أَنْ يَكُونَا مَجْتَمِعَيْنِ أَوْ
مُتَعَلِّقَيْنِ) لأنه لا يمكن التمسك بهما في المسح فاشبههما باليد، وإذا كانا مجتمعين أو

من غير أن يكون ذلك، نجد المسح عليهما كافيين
والجواب هو أن يوضع بجلده على الخلاء وأسطله
والفصل هو الذي يوضع على أسطله جلده كالمعلل يمدح
قوله (وإذا لم يوسد ومختلج) يجوز المسح على ثيوريين إذا كُفَا ثِيَابِي
لا يشترط حد لثيابا أن يمدح على الذي مر، خير " يرتبط بشيء
وقوله "لا يشترط" أي لا يرى ما يضيء من جسمه من جلده، ويشترط
حد.

قال في "الحيرة" جمع أبو حنيفة في قولها في آخر خبره من قوله بسم الله
وعمل ثلاثة أيام، وبسمه المروي

{مطلب في المسح على الثياب وما أشبه ذلك}

قوله (ولا يجوز المسح على القمصان والخمسة والربع) لأنه لا
حرج في رفع هذه الأشياء، والرمضة، إنما هي أربع أراج الفسوة من شيء، إلا عاظم
على رؤوسهم أكبر من يكوي

والثوب شيء، يمدح المرأة على وجهه يلبس منه الثياب
واقترعني من، يحمل على الثوب، يحس منه أنه أو لا يشترط في ردة الفرد

{مطلب في المسح على الجبان}

قوله (وتجوز المسح على الجبان) الجبان ميت من غير بها الكسر، وأجرى
ملكه بما إذا شاع به، أو تكسر طرفة، فحمل على العبد، في الثوب، يرى ذلك
والجواب في ذلك، في حصة امرأة

قوله (وإذا شاع على غير (ميت) أحدنا، أحاطت أسير من أخيه بآجره
أشياء

أحدنا لها إذا سقطت على يده، يكفي غسل ذلك الموضع بجلده المقتضى، في
أحدنا إذا سقطت بجنب غسل الأرجل.

والثاني، في غسل على سائر، شفا مرة أخرى، لا يجب عليه إعادة المسح
والثالث، إذا مسحها لا يتوقف.

والرابع، إذا شاع على طهره أو على غير طهره، يجوز المسح عليه بخلاف
المقتضى.

قال أبو علي النسبي (إنما يجوز المسح على الجبان إذا كان المسح على الجبان

بصره وإلا فلا يجوز رجوعه إلى الطهارة وإن كان بعضه من الصحيح ويكون
نحو مسح الرأس لا يتركه من الطهارة على الخرج حاشاً وعلى هذه العبارة يقتضيه
أنه إن يمسح على جميع أعضائه ما لم يمسح قدمه جازي.

قوله (وإن سقطت على غير نية) في غسل المصحح لا العذر دائم

قوله (وإن سقطت على نية) يعني لو نوى العذر أو سقطت على ماء وهو في
غسله غسل قدمه الموصوف، واستعمل الصلابة لأنه لم يمسح إلا على ما في حصول المقصود
الغسل كالصوم، وحدوده في سائر الصلابة وإن كانت سقطت على غير ماء وهو في
غسله مضمي على الصلابة، لأن ما لم يمسح على الماء فإنه سقطت على غير ماء
وهو غير الصلابة فدل على أنه غير مضمي، بل يجب فيه إعادة مسح سواء سلكه
لأنه اجازته بعد ذلك في سقطت على ماء فإنه حصل دلت المصحيح، ولا يجوز له أن
يهيئ ما لم يمسح.

باب الحيض

لما تعدد ذلك لأحداث التي يكثر وقوعها، فلا بد من التاكيد، والاحتكام للمصلحة
بما أصلا في مختلف دبر عبادة حكم الأركان التي هي في جودها وهو الحيض والنفاس
وهما المسمى به ذكر الحيض، على التمام لأن الطهارة أكثر ويؤاخذ به

والحيض في اللغة اسم خروج الدم من الرحم على أي صفة كان من دمه أو
غيره حتى ظفر، صامت لا يخرج حرج من رحمها لعدم

وفي الشريعة ما ذكره من دم مخصوص في دم صامت به من طرح مخصوص، وهو
موضع الولادة من بعض عجز من أحد من النساء أو أيسره في وقت مخصوص، وهو
أنه يكون في أوله بعد مدة مخصوصة في لا يزيد عن العشر ولا ينقص من الثمانية
ويقتل في عصره ثم لا يمسح به من دم المرحوم من رحم المرأة من قبله ونقصه
معه من سببه من الماء أخرجه من المستحاضة

قال رحمه الله: وأما الحيض ثلاثة أبواب يجب في كل واحد منهن وعنده
الفرق حرم المستحاضة على حد لا بد من إحصاء عشرين من الدم الطاهر لأن الطهارة دم
لا أيام، وتلك هي الطرق.

وقوله: «وإن لم يكن» لا يشترط ثلاث ليل، بل إن كان ثلاث أيام، ينبغي أن
حيضاً لأن المبره ثلاث ليل، ويسمى خلاص الدم على ما إذا رأت في بعض
الأيام فلا بد من ثلاث أيام وثلاث ليل، لأن يوم واحد لا يكفي لا إلى منه من

قوله: وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا سَائِرَ النَّاسِ يَوْمَ الْآفَافِ هُمْ يُوقَعُونَ

قوله: وَمَا بَاءَ الْمَرْأَةِ مِنَ النَّجَمِ، وَصَلَّى، وَالْكَذِبُ فِي ذُنُوبِ الْخَبِيثِ

فیوض خفیه: سر، راب مکبره، فو ایل لیمه، اوی، حره، یهو حویم عده

تقریباً در قسم من بعد از میل سال ۱۰۰۰ م. رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم از شهر تفرس می
رفت. زیرا در آن زمان شهر را به سوی شرق و جنوب از راهی که در آن زمان راهی که در آن زمان راهی که در آن زمان

وَمَا حَدَّثَ أَحَدٌ مِنْ رَوَاهُ الْخَوَاصُّ فِي وَاسْطِ الْمَسْجِدِ عَنْ حَدَّثِ أَبِي بَدْرٍ الْبُخَارِيُّ حَتَّى
 يَنْتَهِي عَنْ كُنْهِهِ إِذْ يَرَى فِي رَأْيِهِ أَنَّ قَلْبَهُ لَا يَسْمَعُ مَا يَسْمَعُ لَيْسَ وَكَفَرَهُ
 حَتَّى يَرَى فِي رَأْيِهِ أَنَّ قَلْبَهُ لَا يَسْمَعُ مَا يَسْمَعُ لَيْسَ وَكَفَرَهُ
 حَتَّى يَرَى فِي رَأْيِهِ أَنَّ قَلْبَهُ لَا يَسْمَعُ مَا يَسْمَعُ لَيْسَ وَكَفَرَهُ
 حَتَّى يَرَى فِي رَأْيِهِ أَنَّ قَلْبَهُ لَا يَسْمَعُ مَا يَسْمَعُ لَيْسَ وَكَفَرَهُ

[illegible][illegible]

مذهب من مذهب

وقال أبو عبد الله: «من لم يزل يمسك بيضاً رزاً في امره لم يزل
كانت بيضاً، ومن لم يزل يمسك بيضاً إلا أن يخرجه من يده يخرجه من يده
الضيق، فإذا مضى به لم يكن بيضاً بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا
أما في الشجرة، إذا جمع منه خبز في حله واحد، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا
مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

قوله: «حتى ترى بيضاً حقيقاً» حتى هو من بيض بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

{مطلب ما يحرره في الحجب}

قوله: «الحجب يستمر غير الحجب» الحجب الحجب، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

وهذه المسألة حجب بها الإصويون، وهو أن الحجب هو من بيض بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

فاحتمل أبو عبد الله الدوسي أنها ناسية، والسموط يقول: «إذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

وهذا هو الذي كنا نحن علماء مذهبنا نركنه، وإنا نعلم أن مذهبنا هو
قوله: «وإن حجباً عن حجب» إنه «إذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

قوله: «والضيق الحجب» لا انتهى الحجب، لأن في ذلك الحجب، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً
الضيق، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً، وإذا مضى به لم يكن بيضاً

قوله: (ولا تطوف بالبيت) هي في - تطواف لا يكون، لا بدحور لمجد، وقد
عرفت متعبته من، مما اعلمته في ذكر الطواف؟

قيل يتصور ذلك بما إذا جازها اجتزى بهما أحد - مسدد ربه شرع، في
الطواف، أو يقول: «كان بعد أن لم يجرع ما بعده» حاج من طواف وغيره، وما
يظن فإن لم يجرع ما القواف أيضا كما جاز لها طواف، وهو الجوى به، فإن هذا
المرمى بذلك.

قوله: (ولا يمسح برأسه) ذكره لفظ الكتابي ناديا، ونحوه، والله، نحوه قد حتى
في هذا مظهر، فهو في - ، وإن أنا ما مستحلاً كمر، وإن الله غير مستحب، لفظ
النية والاستطارة

وقيل مستحب أو مفسد، مسر

وقيل مستحب مسر

وقته في يسر، إن كان في قوله مفسد، وإن كان في آخره أو وسطه، تصح
فيما - وهي ذلك من الرجل رعدة أو عليها حياء؟
فإنها لم يمسح به، وسفره مفرقة، مركبة
وله في يمينها، وجانب - يمسح بجميع ما في حذاء من القدم، والمركبة
معها

وقال محمد بن جميع بن جميع بن جميع، ويجوز مسح الدم لا غير - هو موضع
حروجه، ولا يخلو أن يكون مسح على وجهه ليحاسب به، نعم به، كما لا يخلو
لما أن تصير لها حائض من غير مسح لئلا يفسد، بلوه عليه الصلاة، بالأسف
الماتعة والموت، «الباينة التي لا حس روحها لها» قالوا: «ما فيها غير علم
والمرمى هي التي لم يمسح روحها بها حائض، وهي طاهرة حتى لا يحاسب
وأما الوضوء في الدم فمعرفة في حالة الحيض، والطمح لله تعالى في التبرع من

(1) سورة: لقمة 22.

(2) ولم يحسد في المسحور الأصابع، ولكن ركبت في حسن الكذب، «سريع مثل شجرة»
(ص 653) فليس (ص) به ذات معنى في صفة الكذب، وهو لا يخلو - هو في الشعر
حومة كندة خرجت من - ريشة من عذبة
وبه: «ولم يمسح» «الماتعة التي لا حس روحها لها» قالوا: «ما فيها غير علم
والمرمى هي التي لم يمسح روحها بها حائض، وهي طاهرة حتى لا يحاسب

يجوز، وكذا لا يجوز له القراءه حال الوطء.

والتباعد كما عايناه، وطاهر هذا أن الآية وعاد حوزة سواء في التحريم

وقال ططحاري: يجوز ضم ما دون الآية والأول: اصح، علوه: إلا أن لا عهد بما دون الآية القرآنية، مثل أن يقول: وسجد لله يريد التوسك، أو يسواهم الله عند الأكل أو غيره فإنه لا مانع به لأصح لا يستلزم من ذكر الله

وعلى ربهو يلجئ كيه القرآن؟

قال في مبدئي: لا يجوز.

وفي المجلد، يكرر بنسب، والمختص كتابه الفراء، (إذا كان معتمرا اللوح واليا، فإن وصفا على الأبرص، وكتبه من غير أن يصح به على المكتوب، لا يقرأ).

ولما انتهى بالقراء، ولا بأس به.

وقال بعض السامعين: إذا كانت الخصى أو النساء مفسدة حار حار فن تلقن الصبيان كلمة كلمة، ولتطلع بين انكسرت، ولا تلضم أمة كاسية، لأن مصطرة إلى الصلبة وهي لا تقدر على رفع حبلها فعلى هذا لا يجوز للحبيب ذلك؛ لأنه يفسد على رفع حبله، ولا يأمر للحبيب والحائض والنفساء أن يمسوا الله، ويمنوا.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ لِمَخِيذٍ مِّنْ الْمُصْطَفَى) وإنما لم يذكر الماخذي والماضي
والماضي لأنه يعلم أن حكمها حكمه بطريق الأولى لأن حكم الماخذي أعرف عن حكم
الماضي. فإنه لم يجر عن الماخذي! بل لا يجوز علم نفس لولي.

والفرق في الحديث بين لمس واغتسال: أن حديث حر الهد دون الغيم، واغتنية
حلت له اليد والغيم، ألا ترى أن غسل اليد والغيم في الغيمه مبرهان، وفي الحديث إنما يغمر
غسل اليد دون الغيم.

قوله: وَلَا أَنْ يَخْلُفَ بَنِيهِ أَوْ يَخْلُقَهُ، وغلامه م يكون متجنبا عنه، أي
مباحا، لأن يكون شيئا ثالثا بين الناس والموسوس كالخرباب والحويطة دون ما هو متصل
به كالخمد المشربه هو الصحيح.

عُذْرُهُ، وَهَذَا مِمَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مُعْرِضًا، فَالْجَوَابُ رَجُلٌ مُنْكَرٌ لَا يَتَّبَعُ عَمَلُهُ.

وأما حديث جابر، فرواه المصنف في مسنده في ذكره (ص ١٢٤) من حديث عبد بن الفضل عن أنس بن مالك عن طلحة بن عمار عن عروة بن ربيعة عن علي بن أبي طالب (ع) وأما حديث ابن فضال، وأما حديثه عن البخاري، وأما حديثه عن أحمد، وأما حديثه عن أبي

الاختصاص ليرجع جانب الانقطاع

وقوله «كأن» يحذر عما إذا انقطع في وقت صلاة ما نصه صلاة صحيحة والعبد فإنه لا يجوز الرقعة حتى يغسل أو يغسل في وقت صلاة الصبح وهذا إذا كان الانقطاع لعلة. أما إذا كان لغيره، فإنه لا يجوز وطؤها، وإن اغتسل حتى يغسل عاتقها لأن الطرد في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاجتناب

وفي الجحدي، إذا انقطع دون عاتقها، عليها غسل، ونصلي، ونصم، ولا يطؤها روحها حتى يغسل عاتقها احتياطاً ولو كان هذا في آخر حبسه من عذب بطلب الرجعة، وليس لها أن تزوج غيره حتى يغسل عاتقها، ويجوز لها في ذلك كله الاحتياط

وفي شامية: إذا كانت عاتقها دون القشرة، وانقطع الدم على عاتقها، أحرب الفصل إلى الوقت، وأخبره بها؛ احتياط لا يجزئ. وإذا كان الانقطاع دون العاتق، فتأخير الفصل إلى الوقت يجزئ. وإذا انقطع دم المسطرة، ولم نجد الماء، فغسلت بحكم بطهرتها، حتى إذا لزوجها أو مضاه، ونكح في انقطاع الرحمه خلاف؟

فمنعها؛ لا تعطف، لم يصل ما يجزئ.

وعند محمد بن زكريا، منقطع بالميسم كما لو اغتسل، كذا في الجحدي. وفي شرحه: إذا لم يغسل لم يجر وطؤها حتى يغسل، بالنص عند أبي حنيفة وفي يوسف.

ولو حاصت المرأة في وقت الصلاة لا يجب عليها قضاء بعد الطهر ولو كانت طاهرة في أول الوقت سواء أفرقتها طهرتها من غير غسل في الصلاة أو قبل الخروج، وماء من أول الوقت مقدار ما يسع لأداء الفرض أو لا، وقال رحمه الله: إن بقي من الوقت مقدار ما يسع لأداء الفرض لا يجب عليها قضاءها بعد الطهر، وإن بقي أقل وجب واجمعوا أنها إذا حاض بعد خروج الوقت، ولم تصل عليها قضاءها.

ولو حرعت في صلاة الليل أو صوم الفطر، ثم حاضت وجب عليها القضاء. وقوله (وإن انقطع دُبُّ بعصرة أيام حازر وطؤها قبل الغسل)، لأنه لا مرية أنه على القشرة، إلا أنه لا يستحب لغير الاختصاص لغيره في فرائض التشديد. وقال رحمه الله: لا يطؤها حتى تغسل، وكذا انقطاع العاتق على الأيمن حكمه على هذا، ثم الانقطاع على العشرة ليس بمرتبة، بله يجوز وهو ما، وإن لم تعطف. ولما ذكره بمضاهية قوله: «وإذا انقطع لأقل من عشرة أيام»

قوله: «وأنظر» ن دخلت في مائة أشهر في مائة أشهر فهو كالدم الجاري» هذا

قوله أي يوسف روجه أن استعاب القدم مدة الخش يس شرط فغير قوله وأخره كاستعاب في مركزه ومن أصله: أنه يبدأ الخش بالطهر، ويحتمل به شرط أن يكون قبله وبعدة دم.

والأصل عند محمد أن الطهر المستحل إذا استعص عن ثلاثة أيام، وكو ساعة فإنه لا يحصل، وهو كده مسر، وإذا كان ثلاثة أيام فصاعداً نظرت إن كان الطهر مثل الطبيعي أو الدمان أكثر منه بعد أن يكون الطهر في العسر، فإنه لا يحصل له، وهو كده مسر، وإذا كان أكثر من الدين أو ج، ففصل ثم سطر، كان في أحد الجانبين ما يمكن أن يحصل حبساً ضمن حبساً، والآخر مستباح، وإن كان في كلاهما لا يمكن أن يحصل حبساً كان كده مستباح ومن أصله: أنه لا بدئ الخش بالطهر، ولا يفتنه به سواء كان قبله دم أو بعده دم أو لم يكن.

قال في الهدية والأصل يقول أي يوسف أسر

وي طوحير: لأصح من حبس، وعليه السوى.

وفي قوله: أي يوسف أسر، قال في يوسف تسبلاً على النساء.

والأصل عند محمد أنه رأت من القدم في أكثر مدة الخش من قبله، والطهر المستحل لا يوجب غسل، وهو كده مسر، وإذا لم يرض، أكثر مدة الخش من قبله، فإنه لا يكون شيء من ذلك، حبساً.

والأصل عند الخس في رها، أن الطهر المستحل إذا نفس عن ثلاثة أيام، لا يوجب غسل كما قال محمد، وإن كان ثلاثة فصاعداً فصل في جميع لأخر، سواء كان مثل الطبيعي أو الدمان أكثر منه ثم ينظر بعد ذلك كما نظر محمد بأن هذه الأصول أربعة رأت يوماً دفماً وثلاثة أيام دفماً، ويوماً دفماً، أو رأت ساعة دفماً، وعسره أيام غير ساعتين طهراً، ثم ساعة دفماً، فهو حبس كله عند أبي يوسف.

ويكون «مهر» من عدم عسر

وعند محمد في غير الخس، لا يكون منه حبساً

لأنه عند محمد رأت دفماً ثم في أكثر منه فليس أنه

وعند محمد الطهر أكثر من القدم، وليس في حد الخس ما يصلح أن يكون

حبساً، وكذا عند الخس

ولو رأت يومين دفماً وسبعة طهراً ويوماً دفماً أو يوماً دفماً وسبعة طهراً أو يومين دفماً

عند أبي يوسف ودر العسر كلها حبس

لأنه عند أبي يوسف الطهر

وأما عند زجر دلائها أت ي مده أكثر فليعتبر مثل الله
وعند محمد وحسب لا يكون شيء من ذلك: لأن أنضم أكثر من ثلاثة أيام وهو
أكثر من العشرة وليس في أحد الجاهدين ما يوجب أن يحصل حدث.
ولو رأت ثلاثة أيام دم وسنة أيام صبراً ووجعاً دماً رأت يوماً دماً وسنة طهر
وثلاثة دماً.

عند أبي يوسف وزجر العشرة كلها حيض.
وعند محمد وأحمد والثلاثة دماً يكون حيضاً من أول العشرة في العجس الأول، ومن
أحمد ما في تفصيل الثاني، وما بقي استحاضة
ولو رأت أربعة أيام دماً وحسب أيام طهر، و يوماً دماً أو يوماً دماً وحسب طهر
وأربعة دماً.

عند أبي يوسف ومحمد وزجر العشرة كلها حيض
أما على قول أبي يوسف وزجر بعد بقاء
وأما على قول محمد لأن يظهر مثل الدم، ولا يحصل
اعتدال الحسب بنفسه، لأن أكثر من ثلاثة أيام، يحجب لأربعة حيضاً بعد ذلك أو
تأخرت، والثاني استحاضة
ولو رأت يوماً دماً ويومين طهر، وسبعة دماً، فالأربعة كتب حيض في يومهم جميعاً؟
لأن يظهر أكثر من ثلاثة أيام

ولو رأت ثلاثة دماً وسنة طهر، وثلاثة دماً، فذلك كله أحد عشر يوماً.
عند أبي يوسف وزجر عشرة أيام من أولها حيض، وما كان استحاضة
وعند محمد وأحمد، الثلاثة لأوى حيض، والبقية استحاضة لأن صبر أكثر من
العشرة فليس لهما في عشرة، لأن الدم في العشرة بوحدة أيام والطهر ستة أيام وسنة
مضى قولنا في الأصح بعد أن كان الدماء في العشرة

وصورة ابتداء الحيض بالطهر وحده به عند أبي يوسف هو ما إذا كانت عاشر
عشرة من أول كل شهر، فرب مرة من عشرتها يوماً دماً وصورت عشرتها كتب، ثم رأت
بعدها يوماً دماً فأبغى العشرة حيضاً كتب، وقدم على رأتها في اليومين متعاضدة.

قوله: (وقال) لطهر خمسة عشر يوماً، حتى الطهر الذي يكون كل واحد من
شهره حيضاً بغيره.

وقال عطاء ويحيى بن أكرم أنه سمعه عسر يوماً واشتد سهر عن الحيض،
والطهر عاشر وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوماً وأكثر حيض عشرة أيام، مضي

فصلیہ سہ ماہی

قلنا هذه الظاهر عظيم هذه الإكراهات من حيث، به يعود بها ذلك يستعمل من اجله
وخصوصا ولهذا نرى كل الحصى ثلاثة كيات اعتبارا بالاسم

قول. (ولا حاجة لأكتنوه) أي ما حجب ظاهره، ثم بعد انصراحه وتجليه، وإن استغرق ذلك جميع عمره.

{مطالب في الاستثنائية}

قوله: ردم الاستحاضة. هو ما توافقه المرأة من مائة يوم أو أكثر من عشرة أيام. (ليسانس). حصر ردم الاستحاضة، في بيانه.

فمن يطعم لوف كفت لحم ثلاثاً أو عشرين لوف را الدم على الصلاة، حتى ياتر
العشرة أو راه العاس بنى الأربعين، بكل ذلك دم لا شحاده

والفرق بين دمي الطهيان أن دم الاسفانجاصه ابيض رقيق يسي به رائحة: ودم الطهيان يمتلئ بالبلون من الرائحة.

فرله. اَوْحَكْمَةُ حَكْمَةِ الرِّعَافِ لَا يَضَعُ الْخَيْلَةَ وَلَا حُزْمَ وَلَا الْقَوْطَةَ وَيَدْلُمُ بِسَمِطِهِ. دَلَالٌ لَا يَسْمُ الصُّومَ كَرْلُ لَا يَلُكُ طِلْسَةَ حَادِمٌ إِلَى الصُّبْرِ م.

قوله وإذا أراد أن يمضي على عشرة أيام والمعدة عاذه مغرقة وقت إلى أيام غداها وما رد على ذلك فهو استخفاف ومنازة، وهو ما ظهر بوضوح ما ترك من الصلاة بعد العادة

قوله وكان ابتداء مع الخوارج مستحاضة فحضر عشرة أيام من كل شهر
وأنشأ في المستحاضة بابه عشرة من أول ما رأت ويحمل صاحب الزمير لأنه يستلزم
حاشية مرة إليها وعد، بإطلاقه قوله

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَوَّهْتُ لَهَا فِي الصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَالرَّسْمِ بِالْأَقْلَى، وَفِي الْفُرُوجِ بِالْأَكْبَرِ، وَلَا يَهْزُلُ رُوحُهُ حَتَّى تَنْقُضَ الْقِسْمَةُ

وقال لهم بزموا بالأي في صبح الأسوا
قولوا، واندستعاصه ومن به ملين ليزول والرعاف الذاشم، والفتوح القدي ٧

قوله: (فَيَصْنَعُونَ كَمَا يَفْعَلُونَ) أي يفعلون ما يشاءون من الغرائب والنفائس وكذا السجود.

وَالْوَحْيَانُ مَا دَامَ حُضْرُ بَابٍ، وَإِذَا كَانَ بِرَجُلٍ حَرَجٌ، دَامَ سَالٍ، وَإِذَا فُتِحَ لِمَنْ حَمَلَ لُحْ

وإذا قعد قرأ حاراً صلى فله أجره جميع هذه حملت ركعة البراءة أي ما فيها توم
تصبر أو يصبر سبع منها فانه يستغفر فالحمد لله لما أن صلى فاعده وإذا كان جرحه
إذا لم يقرأ بعد صلاة، وإن سبى على هذا لم يسل، فإنه يصلي فانه يركع ويستحب
وله كذا جرحه سبع أي ثوبه؟

قال الشرحي إن كان يقصه ثوباً وثباتاً وكفاً عسده عدد، أدبه يجوز له أن
صلي معه لأن ذلك صلاة صحيحة فعلى له أن يصلي فيه من غير أن يسل
وكان من مذهب غيره أنه يحسب لكل ركعة ولا يجوز أن يصلي من به الحلات
ويجزى خلف من به ستر جاز لأن الإمام معه حدث محاسبه، فكان الإمام صاحب
حدثه، والغير صاحب قدر وجهه، كذا لا يصلي من به ستر مؤثر خلف من به
الحلات وجرح لا يزل لأن الإمام صاحب قدره، والمؤثر صاحب علم واحد
قوله (إذا جرح لوليت بطن وضوءه) هذا هو صاحب
ولعل له به صلب يظل بالمشق والمطروح.

قوله: من به جرح لا غير
والقاعدة إذا نوى العذر بعد طلوع الشمس لم يطهر من طهره
بعد انقائه لأن طهره في نزع
بعد زوال لا يصح، لأن به أصل وقت طروقه، وكذا إذا نوى بعد طلوع
الشمس جاز أن يصلي به الطهر ولا يقص ويصحبه لأن الشمس عند أي حيلة وكيفية
لأن ذلك جرح وقت، لا جرح زمان.

وقد أجاز يوسف زهر سلفي بطلان الشمس
قوله: (وكان عليهم اختلاف التيمم للصلاة أخرى) لأن من في الفتاوى في ذكر
الاستحباب والاختلاف في طهره مستقيم له لا محالة.

قلت يجوز أن يظل بوجوه طه الصلاة ولا يظل على صلاة حرره، ولا يجب
عليهم الاستحباب لأنك لا تعرفه، كما في التيمم بطلان طهره، المستحباب للمكثرة
بعد كونه المكثرة، وبما صرح به له، وكذا في أصحابه في استيعاب الصلاة المختارة في
الطهر لبقاء تيممه في جازد آخر أو يتصرف خلفه ستر أو ماء، أو شمس أو ضوء
غيره صلاة الطهر، ويحل له تسكي من الضوء، وإن كان له أو غيره.

{مطلب في الطهارة}

قوله: (والشمس من الدم يخرج غيب تولاده) والغيب من معنى طرح

بالدم لو خروج الدم وهو الخوند يقال فيه: نكسب ونكسب، نعم الدم وجهها إذا ولدت وإنما في الحديث لا يقال: إلا حسب يخرج الدم لا غير

قوله: (والدم الذي تراه الحامل أو ما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحصاء) وإن منع بسبب الحيض لأن الحامل لا يحرم؛ لأن دم الرحم ينسد بالوليد والمهين والقدس مما يخرج من مخرج مختلف دم الاستحاضة، فإنه يخرج من المخرج لا من الرحم؛ ولأن ما جعله دم الحامل حياً أدى إلى اجتماع دم الحيض والقدس؛ فإنه إذا رأت ما قبل مولده وحسن حيضه يومئذ، ورأت الدم صاوتها منتهى، فتكون حائضاً ونكسب في حصة واحدة، وهذا لا يجوز

قوله: (وما رآه في حال ولادتها قبل خروج الولد) يعني قبل خروج أكثر استحاضته حتى لا يجب عليها الصلاة وهو لم يزل كان عدداً

وحصة الصلاة (ما يخرجها صغيره فتعده عليها، ونكسب) حتى لا يصح بقوله: قوله: (والدم الذي لا يخرج في الرحم) والفرق بينه وبين الحيض أن الحيض لا يعلم كونه من الرحم، إلا بالعدد ثلاث، وفي العاشر تقدم قولنا دليل على كونه من الرحم، فأعني عن الاستحاضة

قوله: (ولا حد به) يعني في حق الحمل والخصوم أما إذا جنح إليه الاستحاضة، فله حد بحد من غير أن يقول لا يرأه. إذا ولدت ذات دنان، انقلب بعد طهه حد نكسب على

صدقي حبه، الله ستة وعشرون يوماً إذا كان ثلث، ثم كان بعده ثلث الطهر خمسة عشر يوماً، ثم يخرج من هذه العاشر، فيكون الدم بعده عاصاً وعحد أي يومئذ، فإنه أحد عشر يوماً؛ لأن أكثر طهرها عشرة أيام، والعاشر في القعدة أكثر من الحيض مرد عليه يوماً

وعحد محمد لأنه سبعة؛ لأن ثلث العاشر لا حد به. معبر إنما لا تصدق في ثلث من حصة وشاين يوماً عند أبي حنيفة في رواية محمد عنه وفي رواية غيره عنه، لا تصدق في ثلث من حاله يوم وقال أبو يوسف: تصدق في حصة وستين يوماً، وقال محمد: في أربعة وخمسين يوماً وسبعة.

ورواه الشيخ (بح) على رواية محمد عن أبي حنيفة أن يقول: حصة وعشرون عاماً،

(1) يصعد من الصريح، استنباط الحكم بالوقوع الذي لم يربط لأنه لا يوجب لولده فيه، وذلك

وحصة عشر طبر، لذلك أرفعون ثم ثلاث حيفي كى حيفه حسة باد، عليل حسة
عشر وطبرك الأنون بوم، بذلك حسة وشامون

وعلى رواية المجلس ثلاث جهر كل خمسة مفره ادم وعطراف ثلاثه مفره
اربعه فدينه مائة يوم وثلاثه ادم ما يكثر الحضره لاه له احد له باله لظهره

روى رواه عنه أحمد بن محمد بن أبي الخطاب محمد بن أبيه لا اله الا الله

وتخرج قول أي يوسف أنه انصلي مع أحد عشر م عدة خلسة عنهم ظهوره
عندت سنة وعشرون م ثلاث جميع سنة أيام وطهرس ثلاث م مملك عصمة وسون

وغيره من طوبى محمد* ان دعائى كعدد حروفه، ثم خمسة عشر مظهر* ثم ثلاثه مظهر
سبعة ايام ثم طهر ان

قوله (وَأَكْثَرُهُمْ يَوْمَئِذٍ مُّشْكِرُونَ) - أي: أكثرهم يومئذ مشركون.

والمقصود به أن الرعدة يكون مصدرةً لغيره، فبعضه خروج دم القلب، وبما فيه
الدم ليرجه أخصه، ثم بعد ذلك يخرج الدم في الشرايين، وينتهي بدم مغسول إلى كل ردة له،
هناك ودفعه خارج ذلك الدم المصنوع في الأوعية الأخيرة، وغالب ما ينحصر الدم في كل
شهر مرة وأكثره عشرة أماء، فيكون ذلك أربع مرات رعدة.

وَعِدَ الْإِسْلَامِي سَاكِنَا أَكْثَرَ احْتِمَارٍ حَتَّى كَانُوا إِذَا تَمَدَّى فِي الْأَرْضِ الْخَاسِرِ

قوله: **وَأَمَّا جَاوِرُ الْمَذْمِ الْإِثْمِينَ** وقت كانت هذه معرّاةً ولدت لئلي ذلك وقتها
عاقبة معرّوة في القدس ولدت إلى أبيهم عذبتها سوء كان حين معرّوها مائة ثم بالظهور
عنه في يومه كذا إذ كانت عذبتها ثلاثين مرات عشرين يوماً ثم بالظهور عذبتها ثم
بأربع بعد ذلك دماً حتى جاور الأربعة فيها مرد إلى معرّوها ثلاثين يوماً عذبا
وسوءاً وبذلك حصل خنثى بالظهور وعنده محمد عذبت عشرين ليلة بالخنثى بالظهور ثم
بالظهور فحصل بين دمي القدس لا يقبل وإن كنتم عند أي حيلة دعوا بها فداؤدت
وبذلك سبعة دماً ثم ظهر بسوءاً وثلاثين ثم رأت عسي الأربعين دماً فالأربعون كلها
بأنس عند أبي حنيفة وعندهما كان الظهور فحصل لكل من خمسة عشر يوماً ما لم

نساء على الأكرور العامة التي هي عليها إلا استدلال في الحديث بحرج على هذه الطائفة في
الاعتقاد من من المحدثين المحدثين

يعمل وإن كان حصة غير مصاعف فليس يكون بزرعاً ولا غير حصة إن كان
ثلاثة أيام مصاعف، وإن كان أقل فهو استعانة
ولو ولد وبتر دماً

هذا في حصة ورث غير مصل احتياطاً ويضم ماله في حصة حاشية لأن
خروج الولد لا يخرج من قبل أم في المصل، والمثل كالمعلوم
ومنه في يوسف لا غسل عيها، ولا يظل صومها، وأشد المشقة على قلوب بني
حيفة وورثته منه كذا، يفي المصل الشهد

وفي طهاري الشحيح وجوب المصلي عيها
ومها وجب، المصلي صاعاً لأب كل ما خرج من لحيته بنفسه أو صومها، وهذا
مخرج من أحد السنين

قوله: وإن لم يكن ب عدة الفداء، مصداقاً لقوله يومئذ لا نسي ما عاده مرد
لها، فأعد لها لاكثر لأنه البعض

قوله: (ومن) وندب في بطن واحد ففاته، لا يخرج من دم خريف الولد
الأول عند أبي حنيفة لبي يوسف، وهو كان صبيحاً، وهو يومئذ أبو يوسف
قال لأبي حنيفة: إن يوسف بن قيس بن مهران قال: «ما كان يوسف بن قيس»
قال: هذا لا يكون في بطن كذا؟

قال لا يبعد له من شيء وإن وعم أحد من يوسف، وبها يفتل وجهه أنه
جميع الولد طاهر، لأنه لا يرد منه شيء من جوفه، ولا يوجب عليها
عائنه بعدة

قوله: (وقال) فحصد رؤوفاً فدسها في حرج من بدم عفيف الولد الثاني، أي
حاصل بعد أربع الأول، فلا يكون بعدد، كما لا يوجب رجلاً في معصية واحدة، ولا
بالأخير إحصاءه، بل بعدد صاعه أو صاعين حتى يمتلئ البطن، بمعنى أن يجمع

وذلك، وإلا فلا، بل كل يوم أو شهر يوماً، لأن من وادى استخاضه عند
في حيفة وأبو يوسف

وقال محمد بن الأوزاعي

ومن مواده ما إذا كان عاتياً ختوبين، فرب بعد لأول عشرين، وهذا في
أحد وعشرين من في حيفة وفي يوسف المصوب الأبي عباس، ومن بعد في
استخاضه

و بعد حمد و ترديد الصلوة الاولى استخاضه صوم، رتبلى معيا، وما بعد الثماني

ولو مات بعد الأول عشرين، وجد ثلثي عشرين، وحابب عمرو بن عبد الله بعد ثلثي خمس عشرة، والذي فيه مائة مكي حبيبه، ولي يوسف بعد عبد محمد وروى الأثر الأصح. والله تعالى اعلم.

بذبح الانجاس

الأنبياء^١ جميعهم سمعوا، وهو كقولنا استمعوا، ثم إن الشيخ لما خرج من
مطهر الحجاسة لطلبها، شرع في بيان تطهير المتطهرين، وبما قدم حكمة: لأنها القوى لأن
فيلها مع حول الصلاة بالانكسار، ولا سقطت أسبلاً غير ما أصلاً، أو خلاف
قوله رحمه الله (تطهير الضحاة) وبما من يبدد المصطفى والوجه اسم أن يرى
الحجاسة لا تطهر، لكن معناه تطهير على الحجاسة، كما في قوله تعالى (وإرسال آلهم^٢)
أي (إرسال آلهم) ويحذر أن يكون معنى تطهيرها بإزالتها، والله أعلم (والمعجب^٣)، ولم

(۱) ولأشعري: منع بني جسر الجبل كما ذكره صاحب الفقه لا يمنع بني جسر كما ولم
لكثيره لأنه لا يمنع في الجبل. أشعري: من الخطأ، وأما من الخطأ، وأما من
يمنع كسبح يسبح، وكثر بكثرة، وأما من رجع من الجبل ثم نزل وجلس، ويحذف
قُلْ ولم يمنع، وتقول: جل و جلال ورجل ورجلته، وأما من (الطاهر) في سرج تكلمه
54-93/1

(2) مزرعة خرمی، ۵۲

[illegible]

هذه الحقيقة صرح في فروم ليويس غير انها كان قد - ١٩٤٠ - اي م - مع وثائق المكتبة
المتقدمة كان غلب في موله، فأورد ذلك شعبة في حربه الثوري البعثية من مظهر الخط
الخطية، ظلم - له الذرية - في الحضور الذي هو دور.

وحكمته فهو حسب أنه يلزم لمكسب الفباء، دون اعتقاد حبه، ثم به دليل على، وبمبنى الاعتقاد على نفسه، ثم به، لا يمكن بوجود النسب في دليل التوحيده، وبما أنه من لا يمكن ولا

وَعَرَّيْ يُوْسُفَ مِنْ نَرْقٍ فِي الْكُتُبِ وَطَمَنَ فَهَلْ لَا يَرُدُّ الْحَسَنَةُ مِنْ غِلْدٍ إِلَّا
بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ عَمَّا رَجَعَتْ بِحَالٍ الْكُتُبُ، فَوَافَا تَرْوِي عَنْهُ بِكُلِّ مَرْجِعٍ يُطَاعُ
قَوْلُهُ: «يُفْعَلُ بِهَا» بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ بِالنَّصْرِ، وَتَحْرِيرٍ بِهَدْمِ عَنِ الْكُتُبِ وَالْمَسْلُوكِ
عَنِ الْكُتُبِ بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ

قَالَ فِي الْحَدِيثِ: يَوْمَ يَكُونُ

دومى قىسىم ۲ بېتىم

قوله: (وَمَا يُمْسِكُهُمْ) بما يصور هذا حتى روينا محمد بن أبي حنيفة

والله اعلم بوجه أي يوم من هذه الأيام

قولہ (یاد اہل بی بی نبیہ علیہ السلام) ای مدد و اہم بعد اشیاء:

کرامت و السرفه و المصروفه و الهدیه و المنی

لَوْلَا رَحْمَةُ وَذَنْكُكَ يَا لَاحِقُ سِرِّتِ الْفَلَاحِ مَعَهَا رَكَدَا كُلُّ مَا هُوَ فِي مَعْنَى

مناجی کا اصل و شہید، وہ، سدا بہار، وہو سدا بہار

وقال محمد وزير لا بخره ما سوی کسی، لا حسن، بروی من محمد، انه

روح صحیح علی قولہ دہریہ یا رای من کثره السرقون فی طریقہ، و ما حسن علیہ، لأن قلید

لَا تَتَوَكَّلْ عَلَى الْبَشَرِ، وَلَا يَحْمِلُ إِلَّا بِالْعِزِّ لَا تَبْغِ خِصَاةَ:

قوتہ بصیر والفرقہ، واما اسیف، ہانہ عہد لا تیدعیا، فیہ طیرہ

أولاً: دورات الصلوات معاً ثم أيضاً في كل واحد من المصالح والمفاسد التي هي في ذلك

حلاق صابون صبي ٥٥ في المئة من العظمى، واما خورول في معظم الحماض، وهذا هو كودس

لَمْ يَمُوتَ حَقًّا عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَجِعَ فِي رَأْيِهِ يَحْسِبُهُ وَلَمْ يَحْدِثْ الْفَرَقَ، وَهَبْ

الشيخ: وكيف قلتم، منهم من لا يفتاها مطلقاً وهو ٦، الإسماعيلي

قوله: (وَأَمْسِي بِحَسْبٍ دُرٍّ) أي: حاله من الغم.

والله اعلم بالصواب فانظروا كيف قال: «والله اعلم بالصواب».

(1) الحريم والحريم: الحريم هو ما يحرم من النساء والرجال والحيوانات والنباتات والاشياء.

جاء في كتابه في الفقه (ص ٤٣)

١٢٠٠

المعصي عن العبد و العبد و المعص عن عطاء عن من عباد الله

من الذي يحبكم أكثر؟ يا أيها المعلمون، معكم في المحادثة في اليوم التالي، والذي له تأثير كبير على

هي نجسة بالإجماع، فكان حكمه كحكمه ما قرئ به وأما حديث ابن عباس فهو حجة
لأنه لأنه أمره بالإستغسل، الأمر للموجب كذا في النجاسة، ولأنه خارج بطلان مخرجه خصي
الطهارة كالأول، ثم نجاسة العني صدها مغلطة.

قوله: **وَيَجِبُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ إِذَا جَفَأَ عَلَى الْقُرْبِ أَجْزَاءُ فِيهِ الْفَرْكُ** فيه يتوهم
لأنه إذا جفأ على اليد، ففيه اختلاف المنهج، قال بعضهم: لا يضر إلا بالغسل، لأن
اليد لا يمكن تركه

وفي الحقيقة: قال مشايخنا: يضر بالفرك كما في القرب، وإن يضر بالفرك إذا كان
وقت مخرجه رأس الذكر ظاهرة بأى حال، واستحبى العلماء: ولا يلا يضر إلا بالغسل
وقيل: إنما يضر بالفرك إذا خرج قبل الشد، أما إذا أمدى قبل مخرجه لا يضر
إلا بالغسل، وهذا كله في مني الرجل، أما مني المرأة فلا يضر بالفرك، لأنه رقيق.
ولو تعدلنا إلى الطهارة بكتفي بالفرك هو الصحيح

وعني محمد: لا يضر، لا بالغسل، لأنه إنما يصبى السيل واليس لا يضر بالفرك، ثم
إن أجزأ به الفرك بعد ذلك، له: به رواهنا: والصحيح: أنه يعود نجساً
وفي الحديث: لا يعود نجساً

قوله: **(وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَهَانَتْ الْأَمْوَالَ أَوْ الشَّيْءَ أَكْثَرُ بِمَنْحِبِهِمْ) نَدِمَ تَدْنِسُ**
النَّجَاسَةُ فِيهِمَا وَمِنْ عَنِ صَاحِبِهِمْ يَرُودُ بِالنَّجَسِ، وَالْمَسْحُ يَكْفِي، وَلَا يَضُرُّ وَلَهُمَا ثَلَاثُ:
أَكْثَرُ بِمَنْحِبِهِمْ، وَلَمْ يَنْحِبْ: طَهَرًا بِالنَّجَسِ.

وقال محمد: المسح مطهر

وعامة الخلاف: به إذا استنجى بالخمر، ثم زال القبر حرماناً

بمصلحة: يحس ماء البئر

ومحمد: لا يحس.

وفي الحديث: السيف والسكين إذا أصابهما بول أو دم لا يطهران، لا بالغسل، وإن
أصابها عقرة إن كان رطباً لم يكن، وإن كان اليابس طهر، بأصله عندنا
وقال محمد: لا يطهران إلا بالغسل

فيما عدا الفرس: ما ربه بعد المكتشف عنهم خطه عليه بالمرصع غير المبيح وقد ذكره
في الكتاب المصنف في هذا الحديث، ولم يسهل إلى الوصي، وإنما حكى فيه فرق من المصنف، ونزل
إلى عدي النعماني، والله أعلم
انظر: مصنف الرازي، 2/211

بالجفاف قد قطع خشيشه بخد. وتلقب واجامه بحسه لا يظهر ولا يكتفى
 وأما الخمر فذكر المتحدي أنه لا يظهر بالجلد
 وقال نصيري أنه قد أظهر ولا يظهر إلا بالجلد، كما يثبت بالحاسة فهو
 كالأرض ولخصه بمسره لأرض
 قوله قد حبس بالشمس، النعمه بالشمس من مسره، بل هو حبس بالظل
 وحكمه كذلك
 قوله وقد حبس الأرض، الأرض النون وتفرق بين النعمه ودسها، يظهر ما عساه
 ويختصها تمام

من أثير حصة وواحد
 أحدهما هو بحسه، وهذا خبر القموني، وهو محسوس
 وفي آرويه الأخرى لا يوجد بحسه، وهو اختيار الأسيطاني، ونفى هذا الخلاف
 إذا وقع من ثوبه من أي الداء، بعد الأثير من غير، وعلى ما في بعض
 قوله (وكم يظهر لثيم من هذا لأن ظهوره الضعيف من طلبة نفس ترقبه ولا
 تأتي بها من غير، وهو ذلك على السلام، فذكره لأرض يسجد، وأن خلد
 يجوز مع مسر الحاسة، ولم يجوز ثوبه، بناء على دليل الحاسة والشمس، بناء على
 غرضه، وأن الظهور شبه رائحة على الظاهر، حتى لا يخل عدله وهي بصيرة، فكما
 هذه الأرض ظاهرة غير مبرور

{مطلب في الحاسة الغلظ}

قوله (ومن ألبس من الحاسة الغلظ كظلام المصنف من ورد حاشتها من،
 ولم يرد بظهورها من مدني، جميع سواء اختص من الغلظ، أم لا وحاشتها، مع
 الاستدلال في هذه شبهه
 وقامه في الألبس من ثوبه على السلام في الرد، كما في قوله، ثم علمه

(1) أحدهما هو الحادي في صحبه في كتاب (الوجود لا يستلزم) (2) عن عبد الله بن
 محمد قال: من ألبس الله عليه وحده احتفظ نصيري في آية مدني، كما في حديث جبري
 ونسبت ثالث عام أحده من حيث رؤيته عليه من مائة الخمر، التي رؤيته ذلك على
 وكس

فركب بالشمس الأرض

ظهر عنده المصنف من ١١

نهي آخر، فيكرى عنه مطلقاً.

وقال هو شعيب: لأنه طاهر عند ملك واهل بي لبي، وما احتلف فيه أحد حكمه

قوله «كالدّم» يعني الممسوح أب الذي بقي في اللحم بعد الذكاة، فهو طاهر. وعن أبي يوسف أنه مضى عنه في الأكل، ولو احترب به القدر، وليس بمضى عنه في الثياب والأشياء؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه في الأكل، ويمكن في غيره، وشكك دهم في كونه الطاهر، حتى لو طلي به الخبز لا يمنع الصلاة، وإن كثر، وكذا دم الطير حيث والكان والفعل والبي طاهر، وإن كثر، لأنه غير مسفوح ودم السمك طاهر عند أبي حنيفة ومحمد، لأنه أبيض أكله يديه، لأنه يديه لا يدي، ولو كان نجس لما أبيض أكله لا بعد مسحه، وهذا قيل إنه ليس بدم على الحقيقة، لأنه يبيض بنفسه، والماء مسود به.

وعند أبي يوسف (استنصني، نجس).

وأما دم دهم والأورغ فهو نجس إحصاءً

ودم السبيد طاهر في حق هذه، نجس في حق غيره، أي من دم عليه، فهو طاهر، ولهذا لا يعمل به. رده المصنف عنه كان نجس حتى إذا أصاب ثوب لم يسلح نجسه.

والنودج الخارج من السبيل نجسه لأنها موند من السحابة والخارجة من الخرج طاهرة؛ لأنها موند من النجس، وهو طاهر.

قوله «أو القاتر والبول» قال الخليل كل ما خرج من بدن الإنسان مما يوجب عزوه الفوص والافسار، فهو نجس، فطلي هذا المانع رشود ونسي وغردي والقدي والدم والفرج والصدية نجس وكذا القيء إذا كان ملأ الدم نجس.

وأما رطوبة الفرج فهي طاهرة عند أبي حنيفة كسائر رطوبات البدن، وعندها نجسة لأنها موند من النجس، ومن المصلحة أيضاً أنه الكلب يبوله، وسرء صبيح شجاع ويبوله، وجرء السمور وبرء، وجرء الفأر ويبوله، وجرء الدجاج ويخط.

(1) الماء كلبه نجسه، ويسمى عنده دماء وهي، دم التبيد، ودم الطائر في الفروق، والقي في شكك، وضخامه ودم ذب الماء، والماء يسيل عن يده الإنسان على كساره ودم الشاة ودم الغنم، ودم القمل رده السم.

طهر الفرائد أبيه في المراء والفوائد تحقيقية (ص ٥٠).

واعتزلوا في غير ذلك العصر كالعصر والحديث والقرآن، الله لك؟

قال أبو حمزة لا يصح الصلاة ما لم يكرر كثيراً ولا

وقال محمد: هو مفضل، إذ كان أكثر من غيره إخلاصاً من الفضلاء

وقبول أي يوسف مضطرب وهي المداينة هو مع أي حبيبة

وقد اُلهيوت هو اسم كنعاني

ولما حرق ما يركب فيه من الخيطوط، فطهر عوداً من الصنوبر، لأن

المسلمين لا يجنبون ذلك في مساجدهم، وفي مسجد حرام من مدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يوم هذا، ولم كان يجلسوا في مسجد النبوة صلى الله عليه وسلم، كما في ذكر عمر.

قوله (مقدار التزهم له ذرية) يعني استحقاق العبد له عسر، ن فراطاً

تم قيل: انظر بسط الدرهم من حيث البساطة

وقيل وره

وفضولين يسبحان أن البسملة في الرضوء، وطورين في المنحدر

قَوْلُهُ (جَارِبُ الصَّلَاةِ مَعَهُ) وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِدْرَاجٌ؟

مكره لجماعة، وإن كنت أهلاً، وقد جعل في الخلاص إن كان في اليوم مائة.

فَالْأَصْلُ أَنْ يَنْتَضِبَ رَجُلٌ نَوْبَهُ، وَيَسْتَقْبِلَ الْهَيَلَةَ، وَهُوَ كَأَن تَعُوذَ الْجَمَاعَةُ إِلَى

كلّ يومٍ قضاءً وجاهةً أخرى في موضع آخر هكذا تصدّ وإن كان في آخر

الوقت لو لا بعد صلاته في موضع آخر مضى على صلاة ولا يقفها

(مطلب في النجاسة المظنة)

قوله: (يَعْلَمُ أَصْلَابَهُ لِكُنَافَةٍ فَيُضَعِّفُهُ كَيْدًا مَا يَرْكُلُ بِخَيْمِهِ) السليمانية ما ورد

مقاماتہ مصریہ و قطاریہ جس کیوں ما یوخل علمہ و رد محاسبہ قرہ علیہ السلام

اسنرہوا، (بول)، '، وهو عدم دید بزرگی طبع، و غیره بزرگی

داہرہ ہندوستانی کی دستہء حنفیہ ابد میں کد میں رہے گا جسے اللہ عزوجل کے لیے ہے۔

اجتهد على ما يحضر الامر، اي من القواعد التي هي في غاية الغلظة والسر، اي من الله عليه وسلم.

«سرحدیہ میں فضول و بربادی، غلامی علیٰ اللہ، سب سے زیادہ خالص محمدیہ فکر کے مخالف محمد علی احمد صاحب نے ایک نئی کتاب

متكلم فيه، قال ابن قيس، كان يخطب ويخطب فيه عري النور في يوم الجمعة.

رواد شغلانظري، بعض من حديث أرواح من معاد النصارى من أني قد تم إليهم مسيرهم على قبي

التيوه. ونعزم صاحب كتابه ان علم حصول الطهارة به مما لا يرى ان اكل طيبه عنه الاضطرار صاحب خبر من نعمة وثبات حصول ثلاث.

قوله (جاءت الفضالة معه ما لا يبلغ ريع التوب) قد لا يستقيم على قوله. لما عند محمد لا يستقيم. لانه ظاهر عندنا لا يمتح حور الصلاة وان كان التوب مملوفاً منه

وامتلف في ريع التوب على قوله؟

قال: ريع جميع التوب، أي توب اعميه. وكذا القدر المعسر به ريع جميعه وقتل بعضهم ريع ذي توبه تحدر فيه الصلاة وقتل. ريع مرفوع الذي اصابه كسكر ومدمرهم وانصعدوا غيرهم، ان كان في

اليد

وعلى ي يوسف انه قد شرب في شرب، يزوي عنه ريع في ريع، وان اصابه في التوب لم يبع حس هجش عنه في حصة وأي يوسف. أما على قول أي يوسف، فبالله ماكول، محمد

وبما لا بد من احوال ما لا يملكه لاجل الله، ان الطهارة اعم من تطهير الجسد لان في تطهيره طهر ماله احياءه فكذلك طاهر الجسم، حتى لا يسلط طاهر بالاشكاف، فحدهم بضم مولد

وقيل محمد هو طاهر لا يبيع، وان محس على اصابه في المأكول، ومن اصاب التوب من شرب المأكول، أو المشكوك لا يبيع، وان هجش، وان اصاب من اصابه حشس يبيع بما ردت عن قدر اندرهم، وان اصابه من اصابه اعمل أو حشس لا يبيعه، لأنه مشكوك، فلا يبيع طاهر

ولم يذكر طبع حكم لأريته وقد احتجوا فيه؟

قال: أي حقه كذب بصفه سواء كان ريباً أو كذباً أو روثاً ما لا يملك

الحق

وعندهما كذب بصفه في المأكول وغير المأكول
وعند زمر روث المأكول محمد، وروث غير المأكول محمد

{مطلب في تطهير محل النجاسة الواجب غسلها}

قوله (ونظير الشاخص التي يجب غسلها على وجهين فما كان به غير غريبة طهارة) رواه غيباً به (إشارة إلى أنه لا يشترط غسل بعد الوضوء) غير ذلك، والله اعلم

فإنما يضر عليه قطي. وقد أصاب الثوب نجاسة وحمي مكاب. فإنه يغسل جميع ثوبه،
وكذا إن أصاب ثوب الكبريت نجاسة، ولا يبرئ أيهما هو غسلهما غسلاً حثيثاً^(١)

{مطلب في حكم الاستنجاء}

قوله: (ولا سفيحاً شئاً) إنه لم يذكره مع من شرط الطهارة، لأنه لزاله نجاسة حقيقة،
وسائر الشئ شروعية لإزالة نجاسة حكمية

قوله: (يَجْرَى لِيهِ الْحَجَرُ) أي قام مقامه، يعني من غير ماء رطب، وهذا إن كان
مخارج معتادة.

لما إن كان المخرج فحماً أو دماً لم يجر فيه إلا الماء، وإن كان مائلاً أو ودناً يجرى
فيه الحجر أيضاً

وقيل إنما جرى به حجر إذا كان المني لم يصب ولم يمس من موضعه، أما إذا
قام أو صلب لم يسلط، فلا يجره إلا الماء لأن حياته قبل أن يستحي بالحجر برود المني
من موضعه، ويجوز عرقه، وجوز ورجله لا يجره الحجر

ويستحب له لا يصب عليه الاستنجاء لو قبل كل صلاة، ثم يمكن غنائه ولا يول؟
وإنه لا يسلط المني نجاسة ذهب كذا في التوضيح.

قوله: (خسعة حتى يلبسها) أي أنه يجلس محرقاً من الماء ومن المنى
والشر، وهذه ثلاثة أحجار، حيثما سجد الأول من عدم الصلوة المني، يديره حتى
يرجع إلى الموضع الذي بدأ به، ثم بالثاني من عدم المني، يديره كذلك، ثم بالثالث
على الصلوة

وقيل بعضهم، قبل بالأول، ودير بالثاني، ودير بالثالث
وقال أبو جعفر إن كان في شيء قبل بالأول، ودير بالثاني، ودير بالثالث، وإذا
كان في القصد أدير بالأول، وإن شئت، ودير بالثالث، إن عصبته في الصلوة
سدلتان، وفي الشفاء موصفتان

وقال المرحوم لا كيفية له، وإنما الصدق الإتيان، وإنما له نفس كما بعد الرجل في
فسائه في كل الأوقات

ويستحب أن يكون لأحجار الطهارة عن يمينه ومضغ ما استحي بها عن يساره

الطهارة، وإنما بعد المني على أحسنه وترك الآخر فهو تركه على، وإليه الرأي، أي غسل الطهارة

لكن المني إذا أمن على، وهو الماء حول المني، غسل ذلك على

(١) وإنه الأصح في مورد هذه المسألة

وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى بَيْتِهِ ذَٰلِكُمْ الْبَيْتُ الْحَرَامُ الَّذِي فُتِنَ فِيهِ الْقَوْمُ ۚ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْبَاطِلَ

تم عبد الحمید، فلا یحرمه (لا یحرم) مریض کمال استحقاق و کثرت من ذلک، و یجوز
للمسلم ان یشاء یضرب کمال النحر

استدلال لا يجب انهاء و يجب ان يمتد

وعند خمد لا يجره الحبر

[illegible][illegible]

وَأَمَّا مَوْلَىٰ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

[illegible]

قوله (ولا يسنجي عظمه) لا يوزن ولا يرحل (لا يقدح) لا يكره
 (لا يسنج) سلامة عسر فث يسنج ذواته وقا جميع : يسنج : يجمع
 والوزن : والخرف : والقعب : والسنج : القطع : يسنج : يقطع : مثل الخشب
 وغيره : قال يسنجي بها : جراه : مع الخرافه : حصوله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

(٤) أخرجه علي بن حمص الدين بمصر عن أبي بكر كـ العبداء (٢٠٨) في سنة ١٩٦٧ م

ملفوظات امین المذبح از صاحب میرزا محمد علی قزوینی

١٢) رزق الحرام في البيت الحرام لا يكره لغيره لخطأ بعض الفقهاء في قوله تعالى
 وما جعل مع النبي ذل في شيء مما أحل الله لغيره وما جعل مع النبي ذل في شيء مما أحل الله لغيره
 وما جعل مع النبي ذل في شيء مما أحل الله لغيره

كتاب الصلاة

الصلوة هي نعمة هي الدعاء، تعالى الله تعالى: «ووصي عبده» أي ادع له
 «وإن صلواتك حكرت» أي إن دعائك واستغفرك هم طمأنينة هم، في إن الله تعالى
 ليل يرحمهم

وہی اشعار عبارتہ عن اربع و اثنون عنقاریہ بتلو بحسب مقتضی

{مطلب 2: موقفيت الصلاة}

قوله رحمه الله. وإن لب الصخر إذا طلع الصخر الذي بدأ بالصخر: لأنه ومن
لم يختلف في قوله ولا في غيره، وسي الصخر: لأنه صخر الصلابة
قوله: وهو شبيه الصخر الصخر في الأثني: هو الصخر من حجارة
الصخر: وهو صخر الأرض من طولاً وبسائط الصخر الكاد
والأثني واحد لأصل ومن الحرف شفاء.

قوله: (وَأَخْرَجُوا مِنْ دُونِهَا زُرْعًا) أي من كل موضع

قوله: (وَأُولَئِكَ أَطُوعُوا) والغالب انقضى، أي: زالت من الاستواء إلى الانحطاط، وحسب طهره، لأنه أول وقت طهر في الإسلام، ولا خلاف في أول وقته.

قوله: (وَأَسْرَأَ وَلَهُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ مِّنْهُ سُبُوحٌ مُّشِيدٌ) أي: السُّبُوحُ، الذي في اللغة: م. يُلْحِظُ عَدَّةَ التَّوْبَاتِ، مَبْنِيٌّ، لأنه، من عبادة المعبود إلى عبادة الشَّيْءِ، أي: رَجَعَ، ولا يحد ما قبله من قبله، وما كان، ظل لا عبرة، وقد يسمى ما بعده من قبله.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا سَارَ ظَلَمَ كُلُّ سَيِّءٍ مِنْهُ) وهي رواية عن أبي

4

والاحتساب ان لا يؤخر العظمى إلى الغفل، وأن لا يصلي العصر حتى يطلع مشائخنا
ليكون مؤدباً لهم في العلم والادب، كما قال شيخ الإسلام

قرنه. (وَأُزِرُّ وَفَ الْعَصْرِ إِذْ أَخْرَجَ وَفَ الظُّلُمِ عَلَى النَّبِيِّينَ يَ عَلَى السَّعَادَةِ

المولود عند أبي سفيان مع الطبيب

وعندما يجد القتل

أقرب إلى الله تعالى من غيره، وهو الذي لا يملكه غيره، ولا يملكه غيره.

[illegible][illegible]

وَعَنْهَا بِمَدِي فِي الْخَالِ الْأَمْرُ مَعِي سَلَفٌ كَرِهُهَا وَ هِيَ خُصَاءُ
وَأَمَّا تَرْتِيبُهَا فَهِيَ فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا فِي الْخَالِ فَهِيَ

{مطلب ٣: الأوقات المستحبة للصلاة}

فوتہ (ڈیپٹھ) (شعبہ انجمن) کے نام سے یاد ہے، ہر دوں الحور

والآن شرع في أوقات الاستسحاب.

وحد الإسفار أن يحسن مقلداً، ويطول القصر، ويحتم بالإسفار.

وقال الخوافي: يبدأ بالإسفار، ويختم به، وهو الظاهر.

وقيل: حد الإسفار أن يصلي في النصف الثاني.

وقيل: هو أن يصلي في وقت أو صلى بفرأه مسبوقة مرة، فإذا فرغ لو ظهر له
مسار في طهارته أمكنه الوضوء، والإعادة قبل طلوع الشمس وهذا كله في السفر والحضر
في الأوتة كلها إلا يوم النحر بالمرطقة للحاج.

قوله: (والإبراء بالظهور في الضيق) وحده أن يصحبها من المثل، وإنما يستحب
الإبراء بثلاث شرائط

أحدها: أن يصلي الصلاة جماعة في مسجد جماعة

والثاني: أن يكون في البلاد الحرة.

والثالث: أن يكون ذلك في حقه الحرة.

وقال شافعي: إن صلى في بيته فسد.

قوله: (وتفديهم في الشتاء) لأن شئ صلى عنه عليه ربه هكذا عمل.

قوله: (وتأخير العصر ما لم تظهر الشمس) هذا في الأوتة كلها.

وعتقوا في الظير؟

قال بعضهم: هو أن يغير التمتع على الحيض.

وقيل: هو أن يغير الحرم ويصير محالاً لا سار به الأعراس، وهو الصحيح لأن

صلى في الوقت المذكور عصر يومه حاز مع التكرار.

قوله: (وتفديهم في الصيف) يعني في الأوتة كلها، إلا في يوم القرب فإنه يصحبه

الخامس حتى ينقض الحروب بمال يفتقر.

قوله: (وتأخير الشتاء إلى ما قيل قلت الثلج) وتأخير إلى نصف الليل صريح.

وفي ما بعد نصف نكروه وهذا كله في الشتاء، أي في الصيف، فيسحب تصديها
لأجل قصر الليل.

قوله: (ويستحب في النوى إلى تأخير صلاة الليل) أي يؤخرها إلى آخر الليل.

لقوله عليه السلام: «من طمع أن يروم آخر الليل سوتره، فإن صلاة الليل

المشور

[illegible]

وحتى هذه اللحظة لم يتناول العرب - بغيره - فتاوى التحليل ما تقدم، ان شاء الله، وما عجزنا ان نقف.

(۱) روی مسقطی صحیفه فی کتاب مسعودی المستدرج وقدرها (۲۰) من جلد آن لا بدوه بر اثر
خطای قلمبر و چون فقط بر یکی جلد درج می باشد لا ۲۰ من حد الدلیل میسر بر آنه چونی
بناصبه در جوم خرد میسر بر انور درج شده هر ضمیمه مسعودی و درج اصله بر قلمبر
مسعودی محاسب ۵۰

۱۰) عفا الحشرہ روزی عفا لا (باللہ) فی شیء عنہ۔ بل امتی وریا البی فی صحیحہ فی ک۔
 الحشرہ وسمی فی صحیحہ فی ک۔ مثلاً عفا فی و نضرہا

[illegible]

وهو إذا نوى أن يصلي أو إذا نوى

قال حنبل هو أفضل من إمامه، لقوله عليه السلام: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وعنه قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وقال الشافعي: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» والشافعي قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وهو الذي نزل به الله على النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

يؤذنه بالصلوة طين له (١) بلهم الخالق الملال والصلوة خير من النوم (٢) نسبحه الذي صلي
 الله عليه وسلمو دعاه له (٣) وما أحسن هذا الجملة في آياتنا نسبحه (٤)

فَلَمَّا قِيلَ لِيِمْحِي أَلَمْ يَمْحُ عَمَّا يُدْعَىٰ لَهُ؟ فِي ذَلِكَ يُلْقَوْنَ إِلَىٰ أَلْسِنَةٍ أَوْ مَوْجِدٍ يَنُفِثُ بِهِ

فيل: الحسني الذي في الفجر معروف في شخصه، لأن الناس لا يعرفون من نوعه فاشتهر
في القسمة، وإنما يدور عدة بخواص الصخرة، فإنه اليوم فيها من الآداب، ولأن اليوم من
العلماء مكره، مكره، مكره.

قوله: «وَالْإِسْلَامُ مِنَ الْأَدَانِ» أحسن منك من قول السامعي رحمه الله
قوله: «إِنَّهُ بَرِيذٌ فِيهَا مِنْهُ فَهَلْجَ وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» مؤنس. وابن مالك مرة

وَمِنْ حَسْبِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ بِمَا يَقُولُ. أَيُّ مَنِيَّةٍ تَلْمِظُكَ مِنْهُ يَوْمَ الْقَوْلِ. وَلَا تَرَهُ
إِلَّا بِأَمْرِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. أَيُّ لَا يَحُولُ عَنْ مَقْصِدِهِ، وَلَا تَرَهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا مَالَهُ
وَقَبِيلَ عَمَلِهِ لَا يَحُولُ عَنْ مَقْصِدِهِ إِلَّا بِمَقْصِدِ اللَّهِ. وَلَا تَرَهُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا
بِأَمْرِ اللَّهِ.

[illegible][illegible]

المسجد لا يكون صحيحاً، ولو كان في المساحة حيث سمع الصوت، ليس عليه إعادته
 في العمود لو سمع صوتاً وهو في المسجد، غير أنه يفتي على قراءة ويعيد
 بسماع الأذان لا يمكنه في حال الأذان والإقامة، ولا يصح سماعه من الإعادة.
 فسرته (يقول في الأذان) وهو أن يخصص بين كسب الأذان من غير حق ولا
 طرب من قوله: «سرك» أي سرك، أي على رفقته.

قوله (ويحذر في الإقامة) أي التوصل بالسرعة، بل جمع بين كل كلمتين، فإن
 يرسل به أو غير بينهما أو يرسل في الإقامة وقدر في الأذان، ويحذر، أي في الأذان
 وانظر به.

ويروى أن رجلاً دل لاجئ عمر، وأنه أتى لأصحاب في الله، فقال له: «وفي هذه
 لأبغض في الله، لأن ربه» لأن ذلك حصر في قوله
 يروى: «أن مؤذناً، مصروب في أذنه، فقال له عمر من عند امرئ: «لأن أذنًا
 مصحاً، ولا عذرنا»

فسرته (ويستعمل بها التثنية) أي بالآذان والإقامة، لأن الاستعمال حازه
 ويكره، لأن المقصود به الإعلام، وذلك يوحى بأن مصدر العدد

قوله (لأن سمع أبي الصلاة والتفاح حول) وخيه بمنياً (شمالاً) أي الصلاة في
 الجنب، وتفاح في الشمال.

وهل يجوز للمنية؟

قال الكرخي: لا إلا إذا كان على منارة، فإذا كان يخرج ركباً من مواجبه لا يأمن
 أن يحول فتعجه فيه، إلا أنه يستدير القس

والقسي بالحقين، عله ثمن، وهم في الأربع جهات، فكان يعني أن يحول
 قسبه وورائه، نفس ترك التحول إلى وجهه من مصدر القس، ومن قسبه قد
 جعل الإعلام، ذلك يراد به

وهل يجوز في الإقامة؟

(1) أحمد بن محمد بن أبي شريح القوي في كتاب الصلاة وكتاب من الصلاة بعدد وقال رجل (س)

عمر في المسجد في الله، فقال بر عمر مكى سمك في الله، قال: «وما قال ذلك حتى في
 قنصل، وقاعد به مر»

(2) وأما في الإقامة، الجازي في بجمته متقاً، أي رجع يعزب، أي، وقال عمر و عبد

ظفر أن أذاناً مصحاً، ولا يعزب به أمر ج، أي جبه في مصد (267)

قيل: لا لأجل إعلام المحتاجين بخلافه الأول، فإنه إذا لم يعلف
وعمل بمسؤول إذا كتب الموضوع مسجلاً ويجعل السواد نصيبه في أدبه في الأذن
والإقامة، لأن الصلاة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بطر إليه، فإن
مكة لا يصر. وتؤدى ذلك. فإن أذن فمضاً له كدعج كرهه، يعني إذا كان بحاجته إلى
أن أذن نفسه بعداً، فلا بأس به. فإنه ليس بمشغول به. ولا يحد. وإنما يفتقد به
به الصلاة، علو أذن مسامرك. فلا بأس. ويسرى لأدبه
ويكره السواد بسبب الأذن. فإن أذن في عدم حاجته فاحضر شيئاً
غيره طلب جاز

ويكره أن يكون السواد مسجلاً، فإن مضوا بأدبه أمره
بأنه ليس على السواد أن لا يجرى إلا على مسجلاً. ومع القبول، وهي صيغة
عن ذلك.

وحاد ذلك أربعة

1- المصحف

2- والمصحف

3- والمصحف

4- والمصحف

ولم يترك السواد بعد لأدبه لا يحد ذلك، فإن أذن في المسج
ويصح الأذن بالسواد إذا علم أنه أذن، وأما في غيره فمكره في أنه لا
يحد. وهو الأذن والمصحف

تصويله (تؤدى الصلاة) أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام هو وأصحابه
يعودون إلى أن يكتبهم من المصحف فمضوا به صلى الله عليه وسلم. فإن قوموا ثم أمر
بلا أن النبي صلى الله عليه وسلم. فمضوا به صلى الله عليه وسلم. فإن قوموا ثم أمر
قوله: فإن أذن فمضاً له كدعج كرهه، يعني إذا كان بحاجته إلى
أن أذن نفسه بعداً، فلا بأس به. فإنه ليس بمشغول به. ولا يحد. وإنما يفتقد به
به الصلاة، علو أذن مسامرك. فلا بأس. ويسرى لأدبه
ويكره السواد بسبب الأذن. فإن أذن في عدم حاجته فاحضر شيئاً
غيره طلب جاز

قوله: (ويصح أن يؤدى ويقيم على وضوءه) هو تركه المصطفى في الصلاة لا يحد
وهو الصحيح لأنه ذكر. وليس الصلاة فلا يحد تركه

الصلاة، حي على الصلاة، أو ما أحبه ذلك، والله أعلم.

باب شروط الصلاة التي تقتضيها

الشرط في النية هو العلامة، ومنه: شروط الصلاة، أي علاب.

وفي الشرع^(١)، عدوا عما تقدم الشيء، ولا صحة له، إلا به، ويشترط استقامته.

ثم الشروط ثلاثة الوضوء

١- شرط الاحقاد لا عبرة كالبهة والحرمة والوقت والبطنة

٢- وتبرح الدوام كالطهارة ومسح المورة واستقبال القبلة

٣- والمستألف، ما شرط وجوده حالة الصلاة^(٢)، ولا يخلو به المصمم ولا المتفردة

وهو الترتيب.

قوله، (يجب) على المصلي أن يقدم الطهارة من لأحداث والألحاح على ما

فقتله أي من بيان الطهارة.

{مطلب في حكم المورة}

قوله: (ويستقر طهارة) أي ثوب ضيق لا يرى ما تحته

أما إن ارتى ما تحته لا يجوز، وهل الشر شرط في حق نفسه أو في حق غيره؟

قال عامة المشايخ في حق غيره.

ومذهبهم: لو جبره في حق نفسه وغيره.

وفايده: إذ صلى في قميص جبره أو رداء وكذا لو نظر رأى عورة من دونه، وهو

ما أسقط بالحق.

نفسه من خلال في حل نفسه: نفس.

وعند عامة المشايخ، لا نفس، وهو الصحيح.

ولو صلى في بيت منمن عربات، وله ثوب طاهر، لا يجوز صلاته بالإصباح.

وفي سنية المصلي على توى من جعل الشر شرط في حق نفسه لو كان كعبه

اللعبة جائز، وإن كان خفيف اللعبة، لا محذور، وإن صلى في الماء إن كان كعباً صحت

(١) ما يوافق عليه المصنف، ولا بد من بطلان حاشية ابن عابدين 485/1

(٢) ويستدل له: أنه لا بد، فلا يشترط به نقلة ولا مقولة بأداء الصلاة وهو الفرق، فإنه وكفى في

نفسه شرط في غيره، بوجوده في كل الأركان يقتضيه، ولما لم يجر استحلافه، أي

اتفرح حاشية ابن عابدين 489/1

صلاته، وإن كان صاباً بمكر رؤيه عورته، لا يصح
وبكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه؛ لأنه يحرم عبثاً في غير الصلاة، معها
أولى، حين صلى به صحت صلاته؛ لأن الشيء لا يختص بالصلاة، وإن صلى في ثوب
مقصود، أو بوجع ماء مقصود، أو صلى في درس مقصود، فصلاته في ذلك كله
صحيحة

قوله: «والعزرة من التوجع ما توجب السجدة في الركعة» (إلى) فيها معنى «مع».

ثم عورده على بوجع

1- غلبته كالغلب والدر

2- وحقيقه وهي ما عداها.

وقيل: إنكشاف العورة لا يصح فصلاته، وكبرها يصح.

وعد السانح ربع عصبه إذا عند أي حيلة ويعد، فإن يكشف أقل من الربع
لا يصح، وكذا إذا كان في أعضاء متفرقة، فإن كان ذلك كله أو جمع بين ربع عصبه مع،
وإن كان أقل لا يصح

وعند أي بوجع السانح النصف، فإذا وجد، وإن كان أقل من النصف لا يصح. وقيل
له، في النصف زيادة، في رواية، سقطت في حد الفقه، وفي رواية في عدم ذكره، وأما
كفيل السانح والسانح والرأس فاشترى القائل من الرأس في المرأة حتى لم تكشف ربع
كفيل واحد من هذه الأجزاء على الأفراد مع من حوز الصلاة وأذكر بالمرء والأشياء
بأشياءها والدر بالمرء والأشياء بالمرء وأشياءها

قال بعضهم هي ربع النصف، أي مع عصب واحد.

وقال بعضهم هي عضو على حدة وتؤدي السجدة إن كانت باهية تبع للصبر، وإن

كان تلي كان عضواً بالمرء.

ثم لا فرق بين عورده المبطنة والمخفية في اعتبار ربع على الصحيح خلافاً لما عرسي
ومس تأمسه، فمهم يعنون إذا اكتشفت من السابط أكثر من قدر الدرهم مع الصلاة،
واعتبروها بالحاجة المغطاة

والصحيح أن الاختلاف بينهما واحد، وما ذكره العرسي فهم؛ لأنه قصه بين
تخليط في العورة المغطاة، وهو في الحقيقة مخفية لأنه اعتبر في الدر قدر الدرهم وهو
لا يكون أكثر منه، بهذا يختص جزاء الصلاة، وإن كان جميعه مكشوف

قوله: «والركعة من العزرة» وقال الشافعي: ليس بعزرة، والسجدة عند السجدة

بعزرة، وعنده عورة.

قوله: (وتندأ نساء النعرة كلَّ عورةٍ إلَّا وجهها وكفها) به إشارة إلى أن اندم
عورة، وفيه خلاف

في الفتاوى للأصح أنه ليس بعورة.

وقيل: الصحيح أنه عورة في حق منظر وحس، وليس بعورة في حق الصلاة
والنهي

وعسرده من الخلف، فإنه، أما ظاهره: عورة، وهو الكف، ربع مدنها على قول
من جعله عورة مع أنه الصلاة، وإن قلت وربع ساعدها مختم فنعبد الصلاة بعمدها
وإن كان أقل لا ينعى

وعنده أبي يوسف لا ينعى إذا كان أقل من النصف وفيه إسناده

في رواية إمام الصغير: عنه في حد المثل.

وفي رواية الأصح جعله في حد الكثير

والحكم في الشعر والبطن وغيره والحمد على هذا الاختلاف

والمراد بالشعر الثارب من الرأس وهو الصحيح

ويستأثر الصغير الشهيد أنه هو ما على الرأس

وأما السدس، فبه ربه، فإن، والأحوط أنه عورة، وبكسر يع أنها لا
تجوز صلاتها هو الصحيح.

قال الشافعي: كل عورة من عورة من العورة إذا انفصل عنها

هل يجوز النظر إليه؟

فيه روايات.

أخصها بجور كما يجوز في الحر إلى ريشها ودمها

والنسية، لا يجوز، وهو الأصح، وكذا ذكره المصنف في الرجل وشعر عاتقه إلّا

حس، فيه إرواه، والأصح أنه لا يجوز النظر إليه، وإنه يجوز، لأنه إذا انفصل
مفصل حرته.

قوله: (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمانة وبطنها وطهرها عورة)

وكذا البصرة وطهارة وأم الولد ومن في ريشه شيء من لحيته الأمان والمنسفة

كأن كانت عند أبي حنيفة، وإنما جعل بطنها وطهرها عورة لأنها بطلان عن الفرج

بدل كل الرجل إذا فيه امرأته يظهر فرب محرمه لو بطنها كان محرماً، كما لو شربها

بفرجها، وتظهر هو ما على البطن من تحت، المستر إلى الشعر.

قوله: «وإذا سوي ذمتك من يدبها فليس بحورة» أي إذا سوي عارب الحرم من حيث جاء مثل جامع ومشرك، وعارك ي أنشأ حتى إلى الأمة، قد صلب، وأصبها مكتشفة حشرت صلاتها، هذا اعتكاف وهي في الصلاة لزمها أن تأخذ نافع، وهي في الصلاة، ولا يطل ذلك صلاتها، دون الحرم، إنما لزمها إلا خلاف الحرم، إذا وجد يوماً وهو في الصلاة حين صلاته تصدق لأنه لا وجه عليه الخطأ قبل ذلك، ثم إذا كان مشبه ثلاث خطوات مما دون ذلك لا تصدق صلاتها، وبما كان أكثر صدقت (إلا لم يسر ركعها أو سرعته) وفي الحديث: «يكف هيبس والمشي حكمه حكم الفركة، فإن كان ركباً فكأنه لا يركب»

قوله: «ومن ثم يجزئ ما يرسل به التماسه حتى يقف» (لم يقف) هذا على وجهه، فإن كان ركب التوب تصدقاً طهره يصلي فيه حراماً لا تجوز صلاته؛ لأن ركب الشيء وجود مقام كله، وإن كان الطاهر أقل من التوب، فكذلك صدق بعد يصلي فيه، ولا يجوز أن يصلي عرباً

وتصدق بحجر من أن يصلي عرباً أو فيه والصلاة به لعصر وقبول، «ومن ثم يجزئ ما يرسل به التماسه» من مقصوده أي من أي مفتح طهره وهو بطلان ثوبه حلالاً محمد على ما عرفت

وحد عنه الوعد أن يكون بين وبين الماء قبل تصاعده، فقولته: «ومن ثم يجزئ ثوباً صلى غريباً فاعده» أي من بالركوع والسنجود الحرام بالوجود القدره: «لا أبيع» هل يلزمه استعداده؟

الأصح بحسب عليه مستعمله، وقد بيده في التمسح قوله: «لأنه» به إشارة إلى أنه من أي ثوب كان من حرر أو غيره قوله: «ولذلك» صفة القعود أن يقعد سائلاً رجلاً إلى الملك، يكون أسيراً، وقوله: «ومن ثم» صلاة زجر، فإنه يقول لا يجزئ، لا أن يصلي به بركم، ويسجد

قوله: «إن صلى قائماً أجراً» يعني ركوع و سجود؛ لأن في القعود سر شعوره العليقة، وهي القيام أد، الركوع والسنجود عيسر إلى أنهما شاء

قوله: «والأول» فصل في صلاة فاعده يومين، وما كان يصل؛ لأن السفر واجب لحق الصلاة وحسب الناس، ولأنه لا عطف له، وبإدعاء عطف عن الأركان، ولأن السفر عرض، والقيام فرض، وقد استمر إلى ترك أحدهما، لا يجب عند تركها وهو تسعة لأنه لا يفسد في حال من أحوال الصلاة من الفدية عليه، والقيام يسقط في الصلاة مع

الشركة عليه، فكان السر أوبى، ونعله على ما ذكرنا سره، فكان أوبى ولأن الشكلة يجوز عن الشركة بالإيماء، ولا يجوز بدون السر حال الشك.

وحسب محمد بن الحريان بعده صاحبه أنه عطلة ظنوبه صلى الله عليه وسلم نظره ولا يصلي عرباناً، وإن حلف برب الموت كما في الفتاوى.

ولم يصلي رجلاً في ثوب واحد وأسر كل واحد برب من جراه، وكذا لو ألقى أحد طرفه على مالم أسراه.

قوله: «ويؤتى الصلاة» أي يدخل فيه به لا يقصده به، وبين الشريعة بعمل ولا غير، وفيه هي العلم السابق بالحق، ويجوز عددها من التكبير، إذا لم يوجد ما يقضيها، وهو عمل لا يلحق بالصلاة، ولا مقترن بالمأخذه من حرمة، لأن ما مضى لا يقع عبادة لعدم اليه.

وعند التكبير يجوز به تأخير عن الشريعة.

ومنعني إلى متى؟

قال بصحة إلى متى شاء.

وقيل في السجود، ولا يسر يقول التكبير، لأن فيه بعد السجود، وفيه في وجوه الشروع على غيرها.

سأول قيل السجود يجوز ما بعده من وجوب الشروع، وقد جازع الفجر، فلم لم يكن وقت الصلاة كذلك؟

فالسنة: طلوع البحر وقت يوم وعطلة، فهو شرط فيه حينئذ بعد الأجر، وأما وقت الشروع في الصلاة، فهو وقت حضور وقطة، فيمكن تحصيله بلا سعة.

قوله: «ولا يحصل بينهما وبين الشريعة بعمل» أي عملاً لا يلحق بالصلاة، ونظره فيها أن يقدم عليه أي صلاة يصلي؟

فصل: كانت من هذا، فلا بد من التبيين، ولا يحكم به بمرس أو الفرض أو الإجماع، وإن بوى مرس الوقت، لا يبيحه لأن السجدة، أو مرس يوم الجمعة.

ولو لم يور مرس الوقت، لا شهر الجمعة، لكن بوى عطلة لا يجوز، لأن هذا الوقت كما جعل ظهر اليوم قبل ظهر، آخر لأن ما يكون عليه ظهر، والله.

وقيل يجوز، وهو الصحيح كما في الفتاوى، فإنه لا الوقت متعين به.

وفي التباين، ما يجوز ما بوى مرس الوقت، كما يصح في الوقت.

أما بعد خروج الوقت، إذا صر، وهو لا يعلم بخروجه، تبي مرس الوقت، فإنه لا يجوز، لأن بعد خروج وقت الظهر كان مرس الوقت هو العصر، وإن بوى مرس

نصرت کان دایوہ لعمصر و صلاۃ الظهر لا تحوز بہ جنسہ وین ہوی طہر قیوم حشرہ
وین ہرج ٹوٹ.

واعلم أن القلب لا ينادى باللسان؛ لأنها لو دعه ولا يه عمل القلب لا عمل اللسان؛ لأن عمل اللسان يسمى كلاماً، لا يوافق إلا أن، الذكر ينطق مع عمل القلب سنة. فقلوا: إن عمل الله تعالى في الذكر وبعد ما رفع، أو ما، كات الصلاة مثلاً، فإنه يحكي صفت به الصلاة.

واعتظروا من الله ويحذروا

والأصح أنه لا يجوز إلا بغير الترويح.

ومن هنا نلاحظ أن دور المذبح، وليس شبهه، استلزم التضحية، فلا أن الأحياء في المذبح. أن يذبح المذبح أو في المذبح، وفي المذبح أن يذبح السيف، وفي المذبح أن يذبح المذبح. وكذا في المذبح.

قوله (وَيَسْأَلُ النَّفْسَ) اعلم انه لا يجوز لأحد ادل فرقة ولا ملة ولا طائفة
ملاوة ولا خلاصة (لا متوجهاً الى القبله) باب صبر ثم عبر اضلة متعمداً عن غير
غيركم

تم مس کان بدکذا، وقرئتمه انصافه عیها، ورس کان مال عیها وقرئتمه انصافه عیها
 وقرئتمه انصافه عیها

وقال الخوارجي: فرعه إحصاء عيها أيضاً

و غانده، خلاف شرطية غير الكفة ثلثاني، امس فور، جرحاي، يسترط،
على، تصحيح لا يسترط

وہیں صلی علی الخلیفہ او حری مقام ابراہیم و تم بو الکعبہ، ہم ہجر

وكد لو بوي المسعود طرتم، ومي كلال زنديه بفرسه الصي: لاه جدير علي
اصفها جدير، لان بنة المدينة شم حيد طلع رسائر الخرم لا صباه.

قولهم: إلا أن يكون حائفاً فيصلي إلى أي جهة (دور) سواء كان الحيف من عدمه أو من جهة أو من جهتين، أو كان علمه حشمة في ظهره أو معروف إلى لفتة أو يعرف إلى جهة واحدة من جهته إلى القبلة، ولو بعد بلائنه بغير التحسين

{مطلب خمس اشتهت عليه القلتر}

قوله: **الَّذِينَ شَتَّيْتُ عَلَيْهِ الْقِتْلَةَ** وَلَيْسَ بِمَحْضَرَةٍ مِّنْ إِنَاءَةٍ غَنَّا أَخَذَ (وَصَلَّى)
الْإِسْمَاءُ بِأَنَّ الْهَيْوَةَ قِيلَ مَحْضَرٌ لَمْ يَجْمَعْ جَمْعَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَحْضَرِ^١

قوله: يؤخر الصلاة

وقوله: يصلي في المحراب الأربع

والسنة على ثلاثة أوجه

1- إذا كان لا يستطيع ولا يحضر، وجوبه أن يصل على الخوض، إلا أن يجزئ له

الحظ

2- والذي كان يفتي ولا يحضر، وماله أن يصل على غيره، إلا أن يجزئ له

الصلاة، فإن قيل له: الصواب، إن علم بعد الخراج، أنه أصاب القبلة لا غيره، وإن علم في الصلاة، أنه أصاب القبلة سائبا، ولا يجوز له الماء

3- وأثبت أن يسلط، ويحرق، وهي سنة الكتاب وجوبه: أن يصل على

الخوض، ولو تيسر له الخطأ، وإذا كان الماء متعديا، لم يأت، كانت مصححة

قال بعضهم: يجوز ولا فرق بين الميم والميم، وحذر كلام الشيخ، يسر إليه

وقال بعضهم: لا يجوز، وكانت السنة خصية، أما إذا كانت مصحبة لا يجوز؟

لأنه يجب عليه، وهو الله، باللائن، فإذا لم يكن أهمل غرأ من أنه لا تلي الشمس والنصر، وتطلب.

قوله: «محصر به»؛ حد محصره، أن يكون بحيث لو صاح به سمعه، ربه إشارة إلى

أنه لا يجزئ عنه ذلك، من يسأله، ربه إشارة إلى أنه لا رخص من يسأله وجب عليه سؤاله والأحد بماله.

ونحو خلاف ذلك، إذا كان المستمر من نعلي ذلك الموضع وكان مغل الشهاد، وكذا

الأعمى إذا لم يجد ولو كان يروى من يسأله وأعطى حذر، وإن رخص من يسأله ولم يسأله لا يجوز صلاته، كما في الحديث

والمسؤول استحبه، وحسنه من يسأله القبلة، يعني أن لا يجوز على الأرض صلاة لأي

يوسف.

وفي المحصر، يجوز إذا أصاب القبلة.

قوله: «وإن علم أنه أخضا» بقدر ما صلى فلا يعاديه غيره، لأنه يمس في وضعه إلا

موجبا إلى جهة التحري، والتكليف مفيد بالوسع.

قوله: «وإن علم ذلك وهو في الصلاة» استغنى عن قوله: «لأن فرجه

مغلق عليه» حين علم، ثمرة الاستدراك، ونحو أن يؤمن بمحصره، ثم يعبره حتى على التحري، ثم أخبره بعد دراهمه أنه لم يصل إلى القبلة، فلا عدا عليه، ولو ترك من يسأله

محصره، صلى وأصاب القبلة لم يحل صلاته عددا

قوله (والتلويح) أي في قلوبهم سر من الله " 6 " في التلويح
 التلويح هو الإشارة باليد أو بالعين أو بالرجل أو بالقدم أو بالقدم
 قوله (والتلويح) أي في قلوبهم سر من الله " 6 " في التلويح
 التلويح هو الإشارة باليد أو بالعين أو بالرجل أو بالقدم أو بالقدم

قوله: «وَالْفُجَّارَةُ لِي حَرِّ أَتْلَافٍ» مثله: «كُرِّمَ مِنْ لَدُنِّي» (البحر المحیط: ١٠٩)

[illegible]

قوله: لا بد من العمل في كل يوم ولو قليل
 ١٠٠. قوله: لا بد من العمل في كل يوم ولو قليل
 ١٠٠. قوله: لا بد من العمل في كل يوم ولو قليل

[illegible]

أما إذا، حتى ظهر، ثم كرر في كل بلى قضاء أو ب ينص، وإن كان في ركوع
الرب لا يصح

قوله: «حتى نحاذي بالهاتين شحمتي أدنيتي» وعد، التماسي حدو مكسبة

وعند حاله حدو رأسه

وقال طاريس دول رأسه

وأسمعوا كنهم على أن التركة ربيع حسو مكسبة لأنه استمرها وعلى هذه الخلاف
التكبير في الصلوات والأعياد والجمعة

وأما الآية فذكر في التفسير أنها في الترميز كالمحل

قوله: «لأن قال مدلاً من التكبير: الله أكبر» أو «عظم» أو «أرحم» أو «أكرم» أو «أجود»

أي حقيقته ومعناه: «هل يخره الله يقول بغير عظم التكبير»

عندها قال السرخسي لا

ولي الذخيرة الأصح أنه يكسر. لقوله عليه السلام: «لا يجزئها تكبير»

وقوله: «مدلاً من التكبير» عه بإشارته إلى أن الأصل في الأكر «أكبر» و«عظم» من مد
وإن قال الله أجل أو أعظم ساهياً لم يجب عليه سبو إلا في التذرع صلاة التيمم فإنه إذا
قال: «الله أكبر» حث عليه السجود، كما في التفسير

قوله: «أحمره» هذا إذا مر من اسم الله بعده أم إذا قال قبله: «أجل» أو
«عظم» أو «أجود» ولم يرد عليه لا يصح شراً أو مدحاً لأن الاعتبار على التمام دون
الاسم لم يكسبه الحصب وثباته وإذا ذكر اسم الله من غير تسميته، قال: «الله» أو «أرحم»
أو «أجود» صح رموزه عند أي جهته لأن في عه معنى التسمي

ومن غلبه لا بد من ذكر الصفة مع الاسم لا بد من التسمي بذكر الاسم
والصفة دون التسمي. «لا اله إلا الله»، أو «بالحمد لله» أو «سبحان الله ربك الله»
بغير شراً عنده سواء كان يهسى التكبير أو لا

وقال أبو يوسف: إذا كان يهسى التكبير لم يجر إلا به معه ألفاظه

1- «الله أكبر»

2- «الله الأكبر»

3- «الله أكبر»

4- «الله الأكبر»، لقوله عليه السلام: «محتاج الصلاة العظيم» ومجربها التكبير.

تعليم لا يحرم غيره، وهذا هو العلم، وذكر الترمذي في

رواياته في كتابه في الصلاة، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قال: «من صلى ركعة من غير صلاة»

قوله: **وَتَذَكَّرَ أَلْفًا** أي ذكر حركته والبركة خير انكسر
فإن صاحب الجوارح من حركة يديه تعالى أنه إذا صار جسداً مفرداً لا يمس ذلك
الجلد إلا شعيراً

قوله: **وَتَذَكَّرَ أَلْفًا** أي عتصمك، وتذكر هو اعتصم به خلال
قوله: **أَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ** المجهول في قوله: **أَلَا** شفع.
واشم أنه إذا انتحى، سواء الصلاة بعدما شرع الإمام في تكبيرة الأولى، لا يأتي بالشاء، من
يسمى ويحسد، موه على **وَأَذْفَرْتُمْ** **وَلَقُرْآنَ فُتْنٍ** وهو **وَأَذْفَرْتُمْ**

وتحلى يأتي بالشاء بين سبب الإدم كلفه كلمة
قوله: **وَرَبِّعَ أَلْفًا** من أسبطل المرحوم أي **وَأَذْفَرْتُمْ** إلى ما أهالي يقال عطف
بفلات، أي لحاق به، سمي الشيطان شيطونه من الغيرة، وبعد منه وبسطه ضيق
والرحيم معنى المرحوم، لأمر أن يقول: **أَسْجِدْ لِلَّهِ** أي اسجد لله، ويحسد به أحمود
بالله.

وأي **وَأَذْفَرْتُمْ** من عتصمك، لأنه شرع لأفنتل الشعر
وقال أبو يوسف: **يُحْجَرُ أَلْفًا** لأنه **وَأَذْفَرْتُمْ** من جسد
وقالته أحواف أنه **يُحْجَرُ** به طمعتي عتصمك، لأنه لا يقرأه عليه
وعنه أبو يوسف: يأتي به، وكذا في صلاة الجمعة، أي به عتصم، أي يوسف، عتصم أحواف
بيل شكري.

وعنه بعد الذكر، وكما تسمى إذا قام إلى الصلاة لا يأتي به عتصم
يوسف: لأنه قد أتى به عتصم أحواف، وعنه يأتي به لأنه يقرأ **أَلَا**
وأحد نذر الإسلام، فلو لم يكن يوسف وأما عتصم، فيصح به الإجماع
قوله: **وَرَبِّعَ أَلْفًا** أي يرضى المرحوم ما فعله، وعنه عن الشاء في عتصم
لها من الترتيب، وأمره بالصلاة بما في صلاة الجهر، دليل على أنه سبب من الشاء، بل
هي أنه أرباب لعنيل بن النعمان، من وطء كذا، في الشاء، كذا غير سبب، ولا
يأتي بها لرضي الله عنه، لأنه يرضى به، وسبب سبب
وقال أبو يوسف: من **وَأَذْفَرْتُمْ** قوله: **وَأَذْفَرْتُمْ** أي **وَأَذْفَرْتُمْ** قوله: **وَأَذْفَرْتُمْ**
في تكبيرة الأولى، روي عن أبي حنيفة

وروى أبو يوسف عنه أنه يقرأها في كل ركعة مرة، ولا يعيدها في ثلث الركعة
وروى الحسن عنه أنه يقرأها في أول ركعة عبد خذاء المراءه ولا يقرأها بعد
ذلك إلى أن يسلم

وروى محمد عنه أنه يقرأها قبل الفاتحة ويعيدها للسورة. وهذا في صلاة الجاهلية
أما في الجهرية فلا يعيدها فيها، وصحيح أنه يأتي بها في كل ركعة مرة، ولا يأتي بها بين
السورة والفاتحة إلا عند غيب، فإنه يأتي بها في صلاة الجماعة
قوله (وتسرها) وقال الشافعي: يجزئها في صلاة الجهر
وقيل: منسك لا يقرأها إلا سرا، ولا حمرا، ولا في الركوع، ينسج بها السورة دون
الفاتحة.

قوله (تسرها) لأنها مكتوبة، يجب حفظها، لأنها ينسج بها القراءة أي يدا
وسمى التوسيد لأنها لا تنصف في الصلاة، وسمى السج الماء لأنها ملى في كل
ركعة

ثم قرأها لا تنص ركعتين، وكذا ضم السورة إليه خلال التشايع في الفاتحة،
ولذلك سجد

له قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُورِئَ الْقُرْآنَ فَاسْمِعْ﴾، والسميع يعني السمع
قوله: ﴿وَإِذَا قُورِئَ الْقُرْآنَ فَاسْمِعْ﴾، أي من الإمام، ولا المصنفين، قال: (ابن) أي من الإمام أمير حجة
والصالحون هم المصنفون، والمصنوب عليهم هم الشيعة
قوله: ﴿وَقُرْآنُهَا لَكُمْ أَنْزِيلُهَا﴾ لقوله عليه السلام: «إن من الإمام ما يقرأه»^(١)
وإنما سمى المصنفين من الإمام «ولا المصنفين» في صلاة الجماعة من يؤمن؟
قال بعضهم: نعم تصدق لقوله عليه السلام: «إن من الإمام ولا المصنفين»^(٢)
أمير،^(٣) ولم يفسر

(١) سورة المزل 20

(٢) سرت البخاري في صحيحه في كتاب الأذان (باب: حبر الإمام ما يقرأه)، وسقط في صحيحه في
كتاب الصلاة (باب: تسميع المصنفين) والترمذي في كتاب الصلاة (باب: ما
قرأه في فصل التسميع)، والشافعي في كتاب الصلاة (باب: حبر الإمام ما يقرأه)، والترمذي
في كتاب الصلاة (باب: التسميع)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب الصلاة
صلاة (باب: ما يقرأه في فصل التسميع)، والشافعي في كتاب الصلاة (باب: حبر الإمام ما يقرأه).

(٣) أخرت البخاري في صحيحه في كتاب الأذان (باب: حبر الإمام ما يقرأه)، وفي كتاب تفسير
القرآن (باب: حبر المصنفين) ولا المصنفين، والشافعي في كتاب الصلاة (باب: حبر الإمام ما يقرأه).

وفار عنهم. لا بأس! لأن ذلك الخير نضوا فلا يبيع وفي قتله الجماعة والعيش
إذا سمع الصغدي من الصغدي تكلم.

ثقل الإمام ظهير الدين، مؤسس كمد في احتراق.

قال في الميموط يحيى الإمام التتود والتشيد رتبة رامي

فأولها: أناسو يكثر ويركح، وفي الملاحق قصص بكر مع الإحداثاء، وفي الأول: يكثر في بعض الميام، وفي الثاني: يقتصر مقاربه للتكبير مع الاحتفاظ ويعتد في التكبير ولا يخطوه، لأن أمدني أرتنه خطأ من حيث: الذين يكرهه سبحانه وهو كثر، وفي الجزء آخر من حيث الماء.

وَالْحَسْبُ لَكَ الْغَدُّ لَا يَخْلُو بِمَا كُنْتَ تَتَّبِعُ، وَإِنَّمَا الْغَدُ عَقْلٌ عَلَى قَلْبٍ
وَأَقْدَرُ مِنْ صُغْرٍ، فَهَذَا بِمَعْنَى الصَّلَاةِ. وَكَانَ حَقُّكَ بِكَ، وَكَانَ إِذَا خَلَّى الْأَعْيُنَ
بِغَيْرِ الْإِلَهِ، فَهَذَا لَا يَخْلُو لَكَ إِسْرَافٌ وَتَكُنْ بِحَدِّهِ نَوْبِي وَأَبْدَانِي بِمَعْنَى صُغْرٍ مِنْ
أَكْثَرِ تَعْبِيدِهِ لِكَيْ يَكُونَ تَعْبِيدُكَ وَكَانَ مَا يَجْرِي أَيْدِيَهُ وَكَانَ مَا يَجْرِي أَيْدِيَهُ
فَقُلْ بِمَعْنَى صُغْرٍ.

وَقَدْ خَلَقَ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ مِنْ دِينِهِمْ لَئِنْ هُمْ رَجَعُوا إِلَىٰ دِينِ اللَّهِ لَئِيْشْرَافٍ عَلَيْهِمْ

وسمى الرء من كثر، ولما كان أصله المربع جاء غريبه، لأنه روي عن إبراهيم بن يحيى
موصوفاً عليه وبردوا، أي النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الآذان حرم، والإقامة حرم،
والشكر حرم».

جهر الإجماع (أمير)، وهو جهر في سنة في كتاب الصلاة (باب غايه وراء الإجماع)، والإجماع هناك
 في الموضع في كتاب البداءة (باب ما جاء في غايه خلف الإجماع) وغايه في سنة في
 كتاب الصلاة (باب في فصل التكملة): والإجماع بعد من جعل في سنة في الإجماع الآتية
 9542 7197 6850

[illegible]

المحرر: علي بن حماد الدين السعدي المكي في سنة الف والاربع مائة، بمكة، من ايام ايامه تحمي

قال في سير في نجهي الحمر (الطبعة) : حديث ورد في معنى انه عليه وسلم قال في الحمر :
 لا تأكلوا من هذه الفطنة ، وإنما هو قول ابيهم الحمر ، حكاه في معنى عام

قوله: «وبقصد يديه علي ركبتيه ويقفح بين أصابعه» لا بد من أن يقفح الإصبع إلى يديه، أي إلى ركبتيه، ولا إلى أصابعه، لأنه لا يمكن، ولا إلى أصابعه، لأنه لا يمكن، ولا إلى أصابعه، لأنه لا يمكن.

قوله وَيُضَعِّدُ غُرْفَةً لِيُؤْتِيَهُهَا لِيُتَبَرَّكَ ۚ وَلَا يَرْفَعُ رُكُوعًا إِلَّا يُسَبِّحُ بِهِ حَمْدَ اللَّهِ إِذْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ أَيُّكُمْ صَبَّتْ بِغُلَامٍ ۚ إِنَّ هَذَا لَبَشِيرٌ لِّرَبِّكُمْ ۚ فَذَكَرْنَا إِلَيْكَ الْقَوْلَ وَأَوَّلَ مَا بَدَأَ بِهِ إِذَا تُؤْتَىٰ السُّرُورَ ۚ وَنَزَّلْنَا بِهَذَا الْقُرْآنِ فَتَاوًى ۚ إِنَّ هَذَا لَشَرٌّ لِّمَنْ كَفَرَ ۚ

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ لِيُخْبِرَكَ بِهِ شَيْئًا وَلَمْ يَكُن لَكَ بِهِ بَلَدَةٌ

ولو أنه لم ينسحب إلى الإمام شعره من صحبه إن طار إلى الركن كقولهم فصلته
إسحق لأن ذكره لإمامه لا من الركن إلى ذلك بل من ذلك إلى

وَبَيْنَ لَدَى السَّرْحِ بِذِي رَجَعِ مَطْعَهَا وَهَذَا طَبَا بِرِ كَرِ بِيْهِ الْبَهَامُ الْفَرَسُ وَهَذَا إِلَى سَهْ
بِرِ كَرِ بِيْهِ لَا يَحْجُورُ ۝ ۱۱ ۝ هَذَا إِلَى حَادِ الْبِرِ كَرِ بِرِ الْفَرَسِ كَرِ ۝ ۱۲ ۝

ولو كانت حذوف منع حذوفه إلى التركيب بحسب ما في بعض النسخ من تركب في
نسخ حذوفه، ولو كان به حذوفه من التركيب؛ لأنه في النسخ، لا يحسن بغيره الاختلاف، به
من النسخ كذا في بعض النسخ

وذكر اسمي في تلك الأوقات في التعليل والحمد لله
 رب العالمين في كل وقت ومكان.

وہی سے تصدیق ہو جائے۔ اور اگر کسی نے اس کے خلاف کوئی شواہد پیش کر دیں تو وہ بھی مسترد ہو جائیں گے۔

ہر کوئی جمعہ میں جمعہ میں جمعہ

وہی محمد کدیب بن راضیہ من الشاہدین علی الجہاد
وہی محمد کدیب بن راضیہ من الشاہدین علی الجہاد

وإذا كبر اليأس إلى غمرة في سلمه، وإلى مع حرقه لا شيء. ع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١

وقد يفسد به كل علامة من علامات الصحة وملائمة الجماعة، حال انفراد، وإلا

فلا

قوله **رُئِيَ** رفع رأسه ويقول: **سمع الله لمن حمده**، هذه صيغة ليس بمرس

عقد

وقال **فهر** صف مرس

وقوله **«سمع الله لمن حمده»** هي أحاديث مرس، قال **سمع الله لمن حمده** (إد

عنها

قوله، **وويلي المزمِّل** (بنا ثل الحمد) وهي مرس، ما وثق بالجمعة،

ولا يفرغ الإمام عنه في الصلاة

وعنده يفرغ من الصلاة يقول **«سمع الله لمن حمده»**، لأنه مرس غير مرس

نسي عنه مرس، قال **«سمع الله لمن حمده»** عبارة عن التخصيص، فكان عليه

الإمام، **«سمع الله لمن حمده»** قلنا، يفرغ ما سمع عنه ولم يكن مرس

يتمنى مرس، عنه (المسند)، قوله عليه السلام **«سمع الله لمن حمده»**

هو قول، **«ما لك حمده»**، وهذه عنه، وفيه من الشرك، وهذه لا هي لموضع

اللسان، **«وذكر»**، **«وذكر»**، الإمام يقول: **«سمع الله لمن حمده»**، وهذه خلاف

بوضوح في مرس

وله **«وذكر»**، **«وذكر»**، قال **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

قوله **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

مرس، مرس

وقال **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

قوله **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

(١) حركات الحمد هي في سجدة في كتاب الأذان (٢) وقد قالوا: **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

جميعها هي كتاب الصلاة، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

في كتاب الصلاة، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

في كتاب الصلاة، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

في كتاب الصلاة، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

في كتاب الصلاة، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**، **«وذكر»**

قوله: «ووضع وجهه بين كعبه ويطبقه حملاً لأذنيه» أي: سر الرثعة مصر بأرضه
فكسها يحمل رأسه بين يديه أي: الرثعة عند شمع حرق، أي: سر الرثعة، كما في نسخة
ووجهه تملأه عليه بحر الغضب أي: سجد.

روزگار عمر اس عمر آله ری : چنانچه در حدیث آمده است : من النسله جدی
منه نسل بهما نسله : هر دو بعد از او نسل خواهند بود.

قوله: (سبحه على ألف) (جنته) هذا هو اسمه والجمع عليه وعلما به .
 ألف حارة وكذا ، وسبعه ، وبالحقيقة عشر ، فلهذا يسمى ، ألف حارة وحل بشار ، فإنه لم
 يكن : لأنه من حشر خا . أي حارة وبشار .
 وعلمنا لا يجوز

والسبحان على هذه الأسماء لا يفتقر إلى صفات ولا في غيره . انه في صفات الصالحين
يؤمنون لأنهم آمنوا بالله . و هو سبحانه على نفسه .

ثم يسجد لله سجدة وألقى السجدة وهي الغمامة على رؤسهم

وَاللَّهُ أَجْلَبُ ۚ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ۚ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ ۚ

قوله «وَمَجِدَّ عَنْ أَمْرِ رَحِمَتِهِ» يَدْعُو إِلَى تَذَكُّرِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ يَوْصِفُ رَأْيًا مَكْنُونًا
يَقْرُبُ إِلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ كَرَمٌ أَتَى عَلَى أَمْرِهِ وَمِنْ شَرْطِ حُجُورِ الْمَسْجِدِ أَنْ
يَأْتِيَ بِوَجْهِ قَدِيمِهِ لِيَهْدِيَ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي سَبِيلِ الْحَقِّ وَهُوَ الْمَسْجِدُ، وَهُوَ أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ
وَالْآخَرُ يَهْدِيهِ إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ.

والله صلي على النكاح والادب عليه من خلقه من السجود والحمد لله على
السرور والادب رحمة الله على جميع

یوں لوگات موسیٰ سجود حج میں موسم اشدھ

[illegible]

قوله: وَأَمَّا الْفُصْحَاءُ فَلَهُنَّ حُرْمَةٌ عَلَيْهِنَ جَعَلَ مَا يَحْرُمُونَ لِلْفُحْشَاءِ وَاللَّعَنَاتِ وَالْمُطَفَّرَاتِ مِنْ لِسَانٍ يُبْدِينَ فِيهِ السُّخْرِيَّ وَيَخْفَيْنَ فِيهَا الْحُرْمَتُ

فسره، (وقال أبو يوسف، فجملة لا يجوز الاحتصار على الألف إلا من غير،
وعمر بن الخطاب عن أبي حنيفة، وعنه أبو

قوتہ، ایضاً محمد علی کٹر عینیتہ از غائبی نویدہ اختر د. راجوری دہا بھیل
کرم سہلانی انا دہری علی راہ۔ رجحان پور اور جید عبودیت ادارے

و قد منى بعض الخلق - و قد حملاه لأرض حراء - فلا وكذا من
اختبر اللوماء والنسب في هذه على حفلة فاستمر به من مسرة فاحسن لا
يكون ذلك به صاده أو مبادر اجرائي جوتي مرهوب كما يسهل

(۱) اگرچه در این کتاب، به بیان احوال و سیرت حضرت علی علیه السلام پرداخته شده است، اما هدف اصلی از نگارش آن، تبیین مباحث فقهی و حقوقی است که بر اساس روایات معتبره گردآوری شده است.

[illegible]

المجلد الثاني - العدد الثاني - سنة ١٩٨٠ - العدد الثاني - سنة ١٩٨٠

[illegible]

شماره ۱۰۰۰ در سال ۱۳۸۵
مجله علمی و پژوهشی «مطالعات تاریخی»

[illegible][illegible]

approximated by $\log_{10}(1 + \rho_{\text{max}}) \approx \rho_{\text{max}}$

(١٠) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

١٠٠٠

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ -1 & i \end{pmatrix}$

و لا بد که چاره ای در خصوص این موضوع اتخاذ گردد. به این منظور،

[illegible]

ويجب الصلوة أدناه ثلاثة، والأوسط حسن، والأفضل سبع.
قال الشافعي، يستحب أن يفوطا الإمام، حسبما لم يكن أحدهما من ثلاث، فإن
قطعت عن الثلاث، أو تركه أصلاً جاز، ويكره
قوله: (ثم يرفع رأسه ويكبر) وقوله: قد يرفع حتى يسوي جالساً، ويكلموه
في مقادير.

فروى الحسن عن أبي حمزة، إذا وضع مقدراً ما من الريح جهراً
وفي الحديث: الأصح أنه إذا كان على حال السجود أدب لا يجوز لأحد سجداً،
وإن كان إلى الخلف أو إلى اليمين، لأنه بعد جالساً، وليس في هذا الجنب ذكر مسنون
هذا.

قوله: (وإذا طمأن حاله كثر وسجد) طمأنينة في سائر الأركان واجبة عليها.
وقيل أبو يوسف، فرض، ربه قال أنت تعي، وهو جوبها من الذكر حتى
وعى الجرح حتى لها س.
وقوله: (إذا طمأن حاله كثر وسجد) طمأنينة في سائر الأركان واجبة عليها.
وقوله: (إذا طمأن حاله كثر وسجد) طمأنينة في سائر الأركان واجبة عليها.
وقوله: (إذا طمأن حاله كثر وسجد) طمأنينة في سائر الأركان واجبة عليها.
وقوله: (إذا طمأن حاله كثر وسجد) طمأنينة في سائر الأركان واجبة عليها.

قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.
وقال الشافعي، يجس جسده، ويحمد يديه على الأرض.
قوله: (ويكبر في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) أي من القيام والقراءة
والركوع والسجود.

قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.
قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.
قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.

قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.
قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.
قوله: (ولا يرفع يديه على الأرض) أي لا يرفع يديه على الأرض.

(1) كسرجه الترمذي في سنة في كتابه الصلاة (جاء ما جاء في كراهية ما يصل إلى وجهه) يفض
وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه في سائر مواضع في شدة الحرارة والبرودة.

من مضى من ديني لا شيء أصلاه على الكعبة
وقال بعضهم: حمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان معه
وكعبته أن بعض اسمه المختصر ولقي قلبه، جسر أو سطى بالإجماع، ويشير
سبح

قوله: «أصلاه على الكعبة» أي «رحمة الله وبركاته» أي ذلك السلام الذي
سبحه الله على من المرح، وهذا حديثه عن ذلك السلام لا اسمه سلام.
ومعنى السلام، أي السلام من الأمان
قوله: «وعلى عبد الله الصالحين» الصالح، هو العالم بحقوق الله، وحقوق الناس.
والمصالح عند الناس.

قوله: «ولا يريد على هذه في القعدة الأولى» بأن ر (إن كان سمعاً كرمه) وإذا
كان سمعاً، عطية سحود السهو

واحتفظوا في البرادة المرحية تسبيحاً
دوني عن أبي طهارة أو راء عرفاً راجحاً
يقبل إلى راء «الهم صل على محمد»
ويقبل لا يحب حتى يكون يومئذ على محمد
والمعنى في التسبيح هذا، مع الإمام في تسبيحه الأخير؟
قال بعضهم: لا يريد على هذا
وعلى يدوه

وقيل: يكرر التسبيح إلى «صعد رسول الله»
وفي رواية المحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عليه السلام»
وإن كان على المصلي سجدة تسبيحاً، ولم يأت «صعد رسول الله» هذا على
لبي وسبح؟

قال الأكرام: لا يريد على «صعد رسول الله»، ويسمى رداء الصلاة على النبي
والله عز وجل في تشهد سحود السهو

وعلى قبايل قول الطحاوي: يأتي به قبل سحود تسبيح
قوله: «وإذا قرأ في ركعتي» أي «أخيراً» فتجوز أن يكتب ركعة واحدة على
ذلك، وذلك سنة على الظاهر
وفي الحديث: هو بيان الأفضل، هو الصحيح

وروی احمد بن عیسیٰ کی حدیث ہے کہ انا وجمعت حتی لو لزمنا ما بعدا ورجعنا علیہ سجدۃ
طیوہ و الصلیم اب لا یرمہ شیء۔

قوله: وفان جس في آخر صلاته جلس كما جلس في الأولى، هذا مختار عن
مولي الشامي رحمه الله، فإنه يجلس عند أي حقه المصنفه سور
قوله: ((وَسُئِدَ)) وهو واجب بمعنى يفتحه

وَأَمَّا الْفَصْلُ، فَهُوَ مَرْصُومٌ

وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا يَنْظُرُ مُسْلِمًا مِنْهَا عَيْنًا
وَيُشَاقِقُ مُشَاقِقِي بَرَاءَةِ الْمُتَشَبِّهِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ إِذَا كَانَ لَا شُكَّ فِيهِ

1998

قوله (ودعا به ابتداء انفاذ القرآن) لم يرد عقبه نص في كلام الله لا يثبت كلام الله، ولكنه أراد تدعوات المذكورة في القرآن في رثاء من الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، 'بلى' مره، أو يأتي معناه مثل اللهم غافني رغبتي وأصلح أمري وأصرف عني كل شر، اللهم صلني على عبدك ووليكه رسولك وألهمني ما أحتاجه

قولہ (و) لأذنيه لما رآه، يحور حسب الأدعية مطلقاً على هذا، ويجوز تخصيصها بمطلقاً على الثغرات.

والسائرون ضرورة عن النبي عليه السلام: «انهم لئن اعلموا كنهه، ولئن علمت كنهه، ويصدق الحشر كله، وانهم يرجع الأمر كله، لاسلكن من حشر كنهه، واعوذ لك من الحشر كله». ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١</}

وَعَسَى أَن يَكُونَ مَعَهُ حَاشٍ مِّنْ عِندِ رَبِّهِ فَإِن يَظْهَرْ لَهُ أَن يَخْتَلِفَ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّوا حَذَرَ الْعَذَابِ يَتَّبِعْهُمْ كُدُّهُ إِذَا نَالُوا

20 [أ] صورة الفقرة

74 سورة الفاتحة

(٢) اعرضه الإمام أحمد في مسنده في الرقم 22366 لحظ من قولهم من عندك، ولأنك فذلك كله،
مستند طبري كله، إن لم يرجع آخر كله لحاظه رحمه الله، لأن كل شيء قدوة،
فالله أعلم في جميع ما عسى من ديني، والعصبي بما هي من عهدي، وإن لم يكن عهدي بركي
من عهدي.

(1) - ترجمه السعدي في شعبه ب كتاب الأيمان باب ١٠، في جبل السلام، في كتاب النعمان

إليه، ولي بعض الأعيان، وروى بعضهم عن ملك^{١١}.

وقيل لكم من ذلك بديونهم، ولو وكل طبع إلى ما يريد من لاصفات
طباطين.

قوله: (ويجيز بالمرءة في الفجر وفي المرحلتين الأولى من المغرب والعشاء
من كان أعلم حدها المأثور المسمى

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا كَانَ مَقْرُودٌ فَهُوَ مُخْتَرٌ) بِإِنْ شَاءَ جَهْرٍ وَأَسْتَجِبَ نَفْسَهُ) أَيْ إِيَّامِي فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ جَانِسًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ يَسْمَعُهُ وَالْأَصْلُ مِنْ الْجَهْرِ، لِيَكُونَ الْإِدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ

قوله: «وَأَسْمِعْ لَكُمْ»: ظاهره أنه حد الحبر أنه يسمع نفسه، ويكون حد الحبر أن يسمع نفسه. وهذا قول أبي الحسن، فيكون قوله: «وَأَسْمِعْ لَكُمْ» أي يسمع نفسه أو يسمع نفسه. وأما قوله: «وَأَسْمِعْ لَكُمْ» فإنه يسمع غيره.

وحد المتكلمة: يصحح الحروف.

ووجهه: أي المراءاة فعل المسانح دون الضماخ.

وقال القسرياني: «يظهر أن يسمع غيره، والحقائق أن يسمع منه، وهو الصحيح؛ لأن بصورة حركة المسكن لا يسمي مرادف دون الصوت. وعلى هذا الخلاف كي ما يتعلق بالحقائق كالتأني والاعتناء والاستثناء.

قولہ: (وَبَيْنَ شَاءُ عَالَمَاتٍ) لَآ اَنَّهُ لَيْسَ بِهِ مَعْنَى.

وَأَمَّا صَلَوةُ الْيَوْمِ لَا يَجِبُ فِيهَا، إِذَا الْمُسْلِمُ لَا يَجِبُ فِيهَا، بَلْ يَنْتَظِرُ، حَتَّى آتِيَهُ
وَالَّذِي عَلَى قَلْبِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ويختص الإمام القُرَآنَ في الطَّهَرِ (وَالْعَمَلِ) وإن كان معناه لقوله عليه السلام: «صَلَاةٌ بِطَهَرٍ» (١).

١) قال قزويني في مصب (٩٣٤-٩٣٥) في كهرج كطريق في (١٠٠٠) من غير من بعد
 - وهو ضيق - من سلم و غير في (١٠٠٠) من بعد على
 فوكلي بالوس ماء وسون سكة ، بنوي عند ما لم يقدر من ذلك ، البصر عنه سنة شرا
 بالمري عند كذا يد في فضاء الضيق الذي في اليوم الضائب ، ولو وكل فيه إلى عنه طرفه
 غير لا حط (١٠٠٠) من بعد

(2) لسان التولي في نصب الزانية (2/1-2) قال آشي صلى الله عليه وسلم وعلاء النهار عجلته.
اللت عرب، ورواه عبد الرحمن بن أبي ربيعة، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم
عجله الشكر، الخ. قال: صاحب أبو عبد الله حول وعلاء النهار عجلته، أي: عجلته يوم

قَالَ هَذَا بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْلَا مَنِّي لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلَامٌ أَصَابَتْهُ مَرَامِدُهُ نَبِيٌّ إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْحَسْبُ نَصْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَمَعَ بَلَدُ خَلْقِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا لَمْ يَرَوْا هَذَا إِلَّا بِأَعْيُنِهِ فِي
وَقْتُ الْعِبَادَةِ خَالِكُهُمْ بِأَوْدَانِهِ وَإِقَامُهُ

قوله: «لا يجهل ديني» حرم هذا عن قول القاضي رحمه الله
قوله: «ربك في ذلك لذي الركوع» القوف وهذا من الصحيح، حتى إنه
يجب عليه تركه ما هي
وإن يجهل دينه أو يجهل.

فقال في البداية، الصغار، به إلا تعاضوا لأنه دعاء، ومن معه الأدعية إلا تعاضوا. ولا شك في المعنى أنه يحتاج إلى ما به. كما يقرأ:

فقد اعلموا أن ما به

قلل بعضهم يحرمه . إليه مال محمد بن الفضل ، وأبو جعفر المبرور
وصهم من قائل : يحرم ، لأن له شهيداً يفتقر إليه .
وفي الميسر : الإحصاء في حرمة الإمام والعزم لعونه عليه السلام . وحبر
لذلك مضمون (١) .

هل يرسل يديه أو يعضد؟
قال الكرخي والبطحاوي يرسل

نقد جس کی حسرت، جس حاحا میں حذق، دعو المصنوع، بلا رولا اس شعبہ میں حد تک ہی محدود
 عن قیہیم عن عمر من العاص عن قیہیم بصرۃ المصورۃ الحاکم، رد بدر ۷، اس شعبہ کی افسوس
 کمال و اعلیٰ میں سرور، چاہیہ چاہیہ، ان میں اس حسرت

[illegible]

(1) أكرم محمد إسماعيل محمد بن مسعود بن الأرملة الأتية: 1297، 1477، 537.

وقال أبو بكر الإسكافي رحمه الله: وهو قول أبي حنيفة، رحمه الله.

وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم؟

قال أبو البتة نعم، لأنه دعاء، فالأفضل أن يكون به الصلاة على النبي

وقال أبو القاسم القمي رحمه الله: موضع الصلاة على النبي في الصلاة الأخيرة في

الصلاة.

وأما صورة القنوت بعد بيته في السجدة فالحاج

قولته: التي جميع أئمتنا ومن السجدة في السجدة، لا غير من السجدة

قوله: «ويست في الصلاة قبل الركوع»

وقال السجدة.

ولما أتى في الركعة الثالثة وسجد السجدة حتى ركع ثم سجد في الركوع، فإنه

يرفع رأسه يسجد السجدة والركوع ويبدأ به السجدة، فإن كان السجدة يسجد

السجدة، فإنه يرفع رأسه ويسجد السجدة ويبدأ بالسجدة ويسجد السجدة، وكذا إذا

قرأ السجدة وسجد السجدة، فإنه يقرأ السجدة ويبدأ بالسجدة ويسجد السجدة

ولو أنه لم يقرأ السجدة، فإنه يقرأ السجدة ويسجد السجدة

وقال رحمه الله لا يجزئ

وهو إذا أتى السجدة وسجد السجدة، فإنه يقرأ السجدة ويسجد السجدة

في الركعة ولا يجزئ - سجد السجدة، وإن كان في الركوع، فإنه يقرأ السجدة ويسجد السجدة

فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع والسجدة مع الإمام

ولا يصح بعد ذلك فيما يلي

قوله: (ويقرأ في كل ركعة من قنوتها تسعة وثلاثون سجدة وسورة الحمد)

وهو ما عليه، ويجب الصلاة في سجدة، وكذا على من أتى سجدة واحدة أنه لا

يجوز له أن يكون صلاة ركعتين فيها ركعتان، وإن كان في الركعة في الركعة

فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

قوله: (إذا أراد أن يركع ركعة فليقرأ الحمد وسورة الحمد)

فصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة

قوله: (ولا يصح في صلاة ركعتين أن يركع ركعة واحدة)

وقال الطحاوي لا يصح في الصلاة ركعة واحدة، وإن ركعتين، فلا يصح

أنه كما قيل أني صلى الله عليه وسلم، فإنه يصح فيها ركعة واحدة، وإن ركعتين

وحي الجان ثم تركه ^(١)، كد في السلف.

{مطلب في حكم القراءة}

قوله: (وَتُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَائِمًا وَكَاثِرًا سَاجِدًا وَعَاكِفًا فِي الْحَمْدِ) يعني أن الصلاة لا تنفصل عن سورة مخصوصة بل يقرأ ما يسر من القرآن
قوله: (وَتُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ سُورَةً لِنَفْسِهِ يَتْلُوهَا) لا يقرأ غيرها) لا بد من هجران الباطني وإلهام النصيب

ومعنى بذلك ما سوى الفحمة، وذلك بأن يجوز سورة والسجدة، ودخل آية ^(٢)
لتسبوح المصحف، وحذف إذا رأى ذلك حتمًا واحدًا لا يجوز غيره، أما إذا علم بأنه يجوز بأي
سورة قرأها، ولكن يقرأ ما بين السور من مكية حمزة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
يكراه، لكن بشرط أن يقرأها أحدًا كي لا يطل حائل له لا يجوز غيرها
قوله: (وَأَتَى مَا يَخْرُجُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَى الصَّلَاةِ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ فَحُذِّعْهُ) ^(٣)
حذيفة يريد ما دون الآية مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ ^(٤)، ومثل قوله ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ ^(٥)،
ولو تخرج آية من القرآن لم يجره عن القراءة.

وفي المحيط: القراءة في الصلاة عن خمسة أوجه

١- غرضي.

٢- وواجب.

٣- وسنة.

٤- ومنحب.

٥- ومكروه.

مفهوم: ما ينسب به الطوارئ وهو آية غامضة في حجبها، فإن كانت الآية كالمسح
تجوز، كقوله تعالى ﴿نَمْ لِنُظْرِمِكُمْ﴾ ^(٦) وإن كانت كلمة واحدة مثل ﴿يُؤْتِيَانِكَ مِنْ رَحْمَتِنَا﴾ ^(٧)
أو حرفاً واحداً مثل ﴿مَرْهَ﴾ ^(٨)، وفي ^(٩) هذه الحلال المنع
والأصح: أنه لا يجوز.

(١) أي سورة الإنسان (٢) سورة الإنسان ١

(٣) سورة الإنسان ٦ (٤) سورة الإنسان ١

(٥) سورة الضحى ٢١ (٦) سورة الإنسان ١٤

(٧) سورة من: (٨) سورة الإنسان ١ (٩) سورة الإنسان ١

عليها

وهذا محمد أحب إلى الله بحلول الأولى على الثانية بأجمعها سركب الصلوات فيه
تعالى له لأب وقت يوم وعينه بخلاف سركب الأوقات لأنها ليست بعد حفظه من الغلو
في غير المنجزة إذ يحالون بأشياء منها ذلك منسب إلى تنصيرها وأما عظيم
بالله عيسى وأصحابه، ليحب له طوبى الأولى على الثانية بالإجماع ١٥٦ طم على
يدرك الجماعة وإنما هذه الآية على الأولى منكره بالإجماع في الحديث كلها، وهذا
في التفرقة

وأما في السركب سواء فلا يكره كما في مختار ١٥٦ كره في المطروح لا
يكره، وفي التفرقة ذكره ١٥٦ في الغلو

{مطلب في حكم قراءته للترتيب خلف الإمام}

قوله: (ولا يقرأ للترتيب خلف الإمام) وعن محمد أنه قال: يسبح له قراءته
الخاصة في صلاة الجماعة

قوله: (وعين) إذا تكثرت في صلاة غيره استجاب لبي يسبح لله الصلاة وفيه
التمنيّة) وإيضاح: أن يقرأ السورة بعد قراءته الإمام. فإنه أكثر من يسبح لنفسه
أو يقرأ حين وقوف الإمام مؤلف الإمامه خارج عن علمه العلم
وقال أبو سعيد: لا يقرأ ولو يقرأ الإمام، ١٥٦ من ١٥٦ صح الاقتضاء
ولو يقرأ الاقتضاء به بعد رداء فائدة قوله: وصح أيضاً ١٥٦ من ١٥٦
١٥٦ هو غير لا يصح، لأنه لا يقرأ من غير يسبح لله الصلاة

{مطلب في صلاة الجماعة}

قوله: (والجمعة على سنة مؤكدة) أي: حجة من خواص،
وفي نسخة: وجه لقوله تعالى: ﴿وَتُكْمِلُنَّ سِتْرَ دَارِكُورٍ﴾ ١٥٦ هذا يدل على
وجوبه وإذنا ذلك (١٥٦) من بدو منه الإسلام الجماعة من سر أهله، لا محض، فيه
لا متعلق ١٥٦ وغير حبه السلام ١٥٦ من صلاة في قرية لا يقرأ من غيره، لا تختم فيه

(١٥٦) سورة الشرح

١٥٦ قال من عمره ١٥٦ (١٥٦) الذي على ما ذكره ١٥٦ من سن أحمد
لا يعلق فيها (الأسانيد) م أنه مرفوع، وهذا لعدم من علمه من سركب: عيسى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من سره، ١٥٦ من ١٥٦ في نسخة مني يرد به ولم

{مختلف في الإمامة}

قوله: **وَأُتِيَ** الذي بِلَامَنَةِ أَغْلَظِهِمْ بِاللَّشَّةِ ي إما يفتح الصلاه ويعملها
والمراد بالآية ها: الشريعة

قوله: ﴿فَبِمَا نَسْأَلُكَ لِتُحْضِرَ لَنَا آيَاتِكَ﴾ أي: يا ربنا، نحن نطلب منك أن تعطينا آياتك، أي: الدلائل والبراهين على ما نطلبه من ربنا.

قوله: (يَا نَادِي، فَادْعِي) لأن معه زيادة التلويح وهو درجته فوق التلويح لأن التلويح أصوات الغدرة، والتلويح أصوات التلويح

قوله. (وَيَا سَادُوْا فَاَسْتَمِعُوْا اِيْكُمْ هُمْ سَادُوْا لِيْ) من تقدم الاس بكسر التاء
لانه اوسع من غيره من سادوا اي ليس فاحسب حلفاء من سادوا فاحسبم وحياً
لوقته. (وَيُكْرَهُ تَلَهُ الْقُبْرِ وَالْاَعْرَافِ) لان عهد مستحب به وهو انما عهد
والاعراب هو الذي يسكن البوادي، واحمل في الاعراب عدا. لان الله تعالى بهم
قَدْ حَفِظُوا لَكُمْ مَنَاسِكَ خُذُوا مِنْ اَرْثِ اللَّهِ عَلَى رِسْوَلِهِ ^{١١}

قوله: (وَالْقَاسِقُ) ياء لا يسم ما قبله.

قوله: *وَوَلَدَ الْغَنَاءَ* (4) *يَسِيْرُ أَبِ بَغْدَادَ، عَدَلَ أَبِ عَمِل*

قوله: (والأعشى)؛ لأنه لا يحب الجحاشه، ولا يهدي إلى القبة، لا يفتح.

وفي المحيط ، إذا لم يكن عبره من المصراع انفصال منه فهو أولى

قوله: (فَالْتَفَتُوا حَارًّا) يؤوله على السلام. «صعدوا نهباً كبراً وفاحراً»؛

ولذلك فهي غير واثقة من ذلك، وعبر عما في الصفحة والشايع كانو يهينون حياء أصحاب
مع أنه كانا أئسن أهل مكة حتى نال عمر بن عبد العزيز في ١٧٠ هـ، كل أمة يجادلها
وعنها يأتي عمة ليلهم، فيخرج.

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِصُلَيْمٍ ۚ

فيلزمنا في حق الناس، والصلاة حتمية كإحدى ما ذكرنا من صلاة الصبحية على
الاحتياج، وثمة الآخرون، يمدّون أن يكون الاعتقاد الذي جعلهم بشرط الصلاة والأصل
أن لا يحدّ على صاحب غيرهم، لأنّ الله تكلم بإصمهم، ولا من عبدة الصلوات، ومركباً

(a) سورة هود: ٩٧

(2) أحب وجهي لغيري في سنة في كتاب التيمم (باب صفته من حرر الصلاة معه والصلاة عليه)
وأحب وجهي في سنة التيمم في كتاب التيمم (باب صفته من حرر الصلاة معه والصلاة عليه)
تعالى

وقال امين ومن عقيب خفيص احمده واعني من حسب خفيص رجاؤه الله جسمه
الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

(۱) آخرتہ معلوم فی مطبوعہ بی کتاب الاولیاء (۱۸۵۷) اقبال فیکٹ، اقبال و حقیقت فی مقام اقبال
وہی اکثر اقبال و صاحب کتاب حدیث اربعہ صلاۃ میں ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے عجمہ و سلمہ
سے کثرت صلاۃ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم مطروحہ و کتاب صلاۃ میں پھر متنبیہ، قلنا
کتاب عجمہ میں خطبات میں فی صلاۃ الصبح و کتاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم، اقبال صبح اللہ
نفسی مسند، نام صلی اللہ علیہ وسلم، فی ترجمہ، ترجمہ مسند، مسند، علی نورا، فی ترجمہ،
و حرج الاسلام، مسند فی مسند، فی ترجمہ، ۱۸۷۵ء مطبوعہ وہی اس میں ملاحظہ کہ قبل ما صلیت
صلی اللہ علیہ وسلم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اربعہ صلاۃ، و الا انہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
۱۸۷۵ء

[illegible]

فهذا على أن الإمام يعني أنه لم يراعي حال الجماعة
قوله (وَيُكْرَهُ مَسَاءً أَنْ يُصَلِّيَ وَحْدَهُنَّ جَمَاعَةً) يعني يصلي وحده، وسواء في
ذلك قدامت أو النقص والزيادة

وأما في صلاة الجهر، فذكر في النهاية أنه لا يكره من أن يصليها بمساعة وغير
الإمامية وسطحي، لأن إنا صليها فرادى أدى ذلك أن يوات صلاة على أبيه، لأن
فهرس بسط بأه، ثم حده، فحزب الصلاة عن إتيانها فلا، السهل صلاة الجهر غير
مشروع.

قوله (لَا يَنْفَعُ) ولعل الإمام (سطحي) ومسامحة سطحي لا روي المكرهه، لأن
في التوسيط إذا مقام الإمام وإما تركه فليح إلى ذلك، لأن أقل كراهة من التمسك، إذ
هو أفسر هذا، لأن لا يحذر عن ترك السر فرحي، ولا يحذر عن ترك مقام الإمام معه،
فكان مراعاة السر أولى.

فإذا صلي بجماعة صلي بلا تدبر ولا إمام ولا يذهب عنهم بأشياء لم يصد
صلاتهم.

وعنه «سطحي» هو يسكن السلي ولا يحوز فحبه، والأصل فيه أن كل
موضع يصلح له به فهو وسط يسكن السلي، ويكون وسط طرفه، كقولك جلست
وسط القوم أي بينهم، وكذا موضع لا يصلح به به فهو وسط محراث السلي ويكون
وسط أيضاً لا طرفه، كقولك جلست وسط شجرة.

ولو أن قوما غره أرادوا الصلاة، فالأفضل أن يصور رجلاً، تعودوا بالإنهاء، ويصعد
بعضهم على بعض فإن صلوا جماعة وقف الإمام وحدهم كالسواء، وعظمتهم جماعة
مكرهه.

قوله (ومن صلى مع واحد ففاته عن يمينه) إذ كان في المشروع، فظاهر ذلك
كان معه آثار له به.

وعن محمد، يصح اتباعه عند عقب الإمام، والأول هو ظاهر
ذلك كان ولو أنه صار إلى الإمام وسجوده معه لا يصح، لأن الفهره لموضع
تقام.

ولقد استعملت في هذه الرسالة ما وجدته في الكتب والرسائل والصحف والمجلات
والجرائد والمطابع والمكتبات والمخازن والمنازل والمجتمعات والمجتمعات والمجتمعات

قوله، ولما كان من بعد غلجاجة، وعمره في خمس وخمسين سنة من مملوك
عبيد الخليفة (السلطان)، لما استنجد

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية - القاهرة

قوله: وَلَا يَجْرِمُ ظُلْمُكَ ظُلْمًا زَاجِرًا يَعْنِي: إِنَّ ظُلْمَكَ فَلْيُؤْتِ عَمَلَهُ
الْإِسْلَامَ وَأَعْرِضْ عَنْ حُدُودِ ظُلْمِكَ، لَيْسَ بِكَ ظُلْمٌ إِلَّا بِ
وَحْدِهِ لَا بِأَنَّهُ

[illegible]

لا يجوز ان يتركوا في حاله من حاله ولا يجوز ان يتركوا في حاله من حاله ولا يجوز ان يتركوا في حاله من حاله

وَمَا أَفْهَىٰ قُلُوبًا وَلَا أَجْدَدَ (مَدَامَ) لَهَا
وَمَا أَفْهَىٰ قُلُوبًا وَلَا أَجْدَدَ (مَدَامَ) لَهَا

قوله: **وَالصَّافِي** رَحْلًا تَدْفَعُهُ إِلَى الْمَاءِ، يَعْنِي فِيهِ السَّالَى، وَيُسَمَّى حَكِي
وَأَوَّلُ الْأَحْلَامِ وَهِيَ «كُلُّ أَمْرِ عَمَلٍ» وَتُرْوَى بِأَنَّهَا خَامٌ مَوْجِدٌ يَوْمَ الْحُكْمِ أَوْ يَوْمَ
الْحُكْمِ فَإِنَّ كُنَّ مَعَهُ عَمَلٌ، وَلَوْ أَنَّ مِنْ تَصْرِيفِ وَلَا يَأْتِي

قوله "فان كنت امرأة في حجاب وحل ولباس مبرك، في صلاة واحدة

[illegible]

ط ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٢٦ شرحه علي في نسخة في فقهه الحديث ١ - سورة الحديد ١ - الآية ١٠ وفيه الأول فالأول
 مسطور شرحه أبو دار في نسخة في فقهه الحديث ١ - سورة الحديد ١ - الآية ١٠ وفيه الأول فالأول
 وذكره في فقهه الحديث ١ - سورة الحديد ١ - الآية ١٠ وفيه الأول فالأول

تُجسّد على صلاة) والمقام كالإحسان وعنده إن يرى إماماً أو غيره لم يهرع
لما فيها لم يهرع عداها، ولا يجوز صلاته لأن الأثر لا يشهد بدون الله عدا خلافاً
لقرآن ولا ما بن صحيح الثماني ما يهرع به فمركب كل امرأة على مسد صلاة من شارب
بأن تقف إلى جانب، ثم يهرع به.

ومن شرطه: إعادة المفسد

- 1- أن تكون صلاة منتهية بحركة واحدة واحدة من الميسر
- 2- وأن يكون مطلقاً أي ذات ركوع وسجود.
- 3- وأن يكون المرأة من دون الشبهة إلا أو ماضية.
- 4- وأن لا يكون بينهما حائل ولا فرجة، وإذا لم يهرع الرجل وشبهه عطف
الأصابع وقهره لعدم مدد يمين وهو قائم ما يجرى به الرجل.
- 5- ولا تكون الحجة، حتى لا يختلف لا عند وعند أنه يجوز في الكعبة.
- 6- وأن يهرع الإمام ما فيها إلا في الجملة، فيجوز رد من يهرع من المرأة باسم
مسير.

وعلى: يسع

والصحيح أن لا يهرع بشيء ولا يجوز إلا حده لا عند، ولو كانت بالغة
مستترة لعدم صحة الصلاة بها، وأما إذا كانت حرة مستترة وهي لا تشبه لا
تستند، ولا يشترط في تركم إعادة أن تدرك قبل الصلاة، بل لو سبق ركعة أو ركعتين
فحالة فما أدرك لنفسه عنه، وإن كانا مسوقين فحالياً فيه بلصق لا لنفسه عليه
لأنهما عطفان

فرأته: (ويكره نداء حضور الأصوات) يعني الشراء من غير له فيه من خوف
الفتنة

قوله: (ولا سلم أن يشرع في الصلوات في الضيق والمغرب والعشاء) والجمعة
والعید، وعنده عند أي صفة

أما عتد: يخرج في الصلوات كلها لأنه لا فيه له أربعة عشر
وأنه أن شدة علمه حمله على الأثر تكاد، وبكل سابقه لا نية غير أن هناك
مشارهم في الظاهر والعصر أما في الفجر والعشاء بهم بالنون وفي المغرب بالمعظم
مستقرلون. وفي العید اجتمع منه يمكنها الاعتزال عن رجاء لا بخره.
والصغرى اليوم حتى الكرامة في الصلوات كلها مظهر الفصل في حق الزمانه ولا

يُباح من خروج إلى جمعة عند أي جمعة، كما في الخطب بحسب كالفهر
وفي المسألة: جعلت كالصلاة حتى إذا كان في الخروج، يجب الإجماع إليها
بإلزامه

قوله: ولا يصلي بعدها خلف من به سلس الأذن ولا الظاهر من خلف
المستحقين: لا فيه من: لا الذي على الصحيح: وحي من به سلس الأذن
منه ولا يجوز أن يصلي عند من به سلس أو سلس ربيع، لأن الإمام صاحب عار من
والصوم صاحب عار واحد

قوله: إذا القارئ خلف الأئمة: لا يصير شرعاً على لأصح، حتى لو فيه لا
يتنفس: وهو

والأئمة هو من لا يعرف من إمران ما يصح به الصلاة، وبأن الأئمة كصلاة
وإن لم تكن في الصلاة ولا لهم

وقال في غير ما: بعد الصلاة، إذا علم أن جمعة دار

وفي ظاهر الرواية، لا فرق

وفي الفكر من: بعد الصلاة صلاة في صلاة القارئ: أن يد له هو إجماعه لا تصد
كأنه إذا: ولو اتفق الأئمة، ثم أن القارئ تصد الصلاة.

وقال الفكر من: لا يصح: لأنه إما يكون قارئ على أن يصح الصلاة بقراءة قبل
الاستماع، ولو حضر الأئمة والقارئ يصلي، ثم يقرأ، ويصلي وحده، فالأصح أنها
تجسد: وإن لم يقرأ وأهمل الصلاة لكل صلاة عند أي جمعة: لأن الذين يقرأون على
أن يصعدوا صلاتهم يقرأون بالقرآن ويقرأون الصلاة ويقرأون من صلاة حاضرة

ولو صلى الأئمة وحده والقارئ وحده حار هو الصحيح

ولا يجوز كداء الأئمة أو الأئمة لا يأتي بالتحريم

قوله: ولا يمكن من خلف القارئ: لا يصح من حرمه أصلاً: حتى لو فيه لا
يتنفس: وهو

ولو كان في خروج لا يجب الصلاة

ولو أم القارئ مرة ولا سبب، صلاة القارئ: ومن هو مثله: فإنه بالإجماع وكما
من يجب أن: روح السائل من هو مثله ويأخذ: وفرق به وبين الأئمة لأنهم قارئ
وأصح، على قول أي حسم: القارئ ومخرج لا يمكنه أن يحرم، صلاتهم غير ولا
باعتقاد القدم، وإن أئمة يصحح والأئمة يمكن أن يدين صلاته بقراءة بأن

يقتضي بطلاناً لأن قراءة الإمام نه حرمة

قوله: (ويجوز أن يؤم المتخلفين) وهذا عندنا لأب علته معلومة غير مؤثرة بوقت خلافه، المستحقة

وفصال محمد لا يجوز، لأب علته ضرورة من حيث إنه لا يقارن إليها إلا عند المجر عن الماء

قوله: (والصالح علي بن الحسين الأسدي) وهذا بالإجماع لأن الصالح طهره كماله لا تحلف على الضرر، ولأن الحلف مانع سرية الحديث إلى القدم، وقد حل ما حلف بطله المسح.

قوله: (ويضمن القائم حلف القاعده) يعني إذا كان الدعاء بركعة وسجدتين فالتقدي به قائم بركعة وسجدة

وقال محمد ٢ يجوز، لأنه انتهى غير معلوم بمصدر، فلا يصح

قال في الهدى: والضم والحرص في ذلك سواء عند محمد

وخبرنا أن بعض علماء ملاحا التي عليه السلام بأصحابه كان فيها قاعده وهم فقدموا؛ ولأنه ليس من شرط صحة الاقتداء بمشاركة المأموم بالإمام في القيام بدلالة أنه لو أدرك الإمام في الركوع كبر دئماً وركع ومحمد تلك الركعة ولم يشارك في القيام.

قوله: (ولا يصلي نبي بركعة) يعني خلف المومني وهذا هو أصحاب البيت، إلا غيره فإنه يجوز ذلك لأن إمامه يدل على الركوع والسجود كما أنه التمس دليل على الخوض والضم، لكنه يجوز بسوحي علمه فليعلم، لكنه قد

فقال الإمام ليس يدل على الركوع والسجود؛ لأنه بعده وبعض الشيء لا يكون بدلاً عنه، فلو جاز الاقتداء به كان مقتدياً في سعي الصلاة دون النقص، وذلك لا يجوز ويعني المومني لا سيما بعد ذلك أن يومئذ تقوم قاعده، وإمام مصطفي، فلا يجوز وإذا كان الإمام يصلي دعاءاً بإيماء والسدي قائماً بالإيماء حاراً لأن هذا القيام غير مصرح لأنه ليس بركعة حتى كان لأبي ركة

قوله: (ولا يضمن بطلانها حلف المتخلف)، لأن الاقتداء بقاء، ووجه القصة مفقود في حق الإمام، فلا يحسن البناء على المفهوم، ويجوز البناء المتعطل بالمعترض لأن صلاة الإمام يحصل على صلاة المقتدي وزيادته، فصح اقتدائه بخلاف المصريح بالمتعطل لأنه بناء بوي علي صحيح، فلا يجوز

فيما قبل، إذ جزم صلاة المصلي خلف المصطح، والزيادة فرض على المقتدي في

الآن سرت، يا كبرياء الله تعالى في جميع ركعت الصلاة وفي كل ركعة فيها
الصلاة المكتوبة يا كبرياء الله تعالى

فتا: لھا: تھادی : دیم یوں عبا فر » لا مریجہ ولا فتاء

[illegible]

عبد الحنفى

جولائی ۱۹۸۱ء کو لاہور، پاکستان

ومن حيلهم من أنهم يسمون أحدهم «مولى» في الإغريه
بجوراء، ولما كان هذا فتاء غسدي، فإن تسمية واحده

قبولك، وتوصلني المنفل حنيف المقتدر، وأن الله سبحانه على كل شيء
شديد، وقد كانت بين الإمام والمسيح حائط صلب الآفاء، لأننا نحن خائفه عصباً بعد
استراخ نور الفروع، وأننا كان أكثر من تنبيه مؤكله بـ الله سبحانه لو
أراد أن يصل إلى الإساءة منك ذلك صبح الآفاء، وإن كان الله تعالى أن يعب
أنه لو أراد أن يصل إلى الإساءة لا يمكنه.

قد اخطأوا في ذلك سنة عليه السلام فخرج القوم والاولاد وراحمهم بالانعام
في قصير السجود واما ما في الحرب على ان تصحح في صحيح بحكمه حكم الله
واحكامه وان كان في القصير ، ان كان به وجه امامه او من ثلاثة ادراج صحيح لا يفتد
الا فلا.

لَوْلَا (وَهُوَ التَّائِي بِإِهَادٍ بِهِ عَمَّ لَوْلَا عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ إِذْ سَادَ الْفِعْلُ) (وَالْمَعْنَى مَعْنَى

١. ما يشهد به العدل يشهدون به أجمعين، ثم عيسى، فإنهم لا يشهدون به.

٣- وأما في الجزء الثاني من هذه الرسالة، فقد ورد في المتن ما يلي:

ولو صيد علي قس به هات ابر صيد، في صيد له انه صيد الفهارة لا صيد له صيدته.

موقوف لا نفعه و غلات مر ذاب لکسسه.

وفي هذا اليوم ١٧ حلت به ثلاثمائة من بني قيس بن عيلان وداروا به وحبسوه في
 سجنهم على الدواب والرجوع مره، في السعاب مره، والرجوع مره، حتى
 لم يبق له (ولا يقبض البعض الا ان لا يمكنه الخروج عنده فيسويه مره واحده)
 وتري فصل وحرب إلى حصن، لأن ذلك مره عشرين، عن سلام أبي در «مره»
 يا أي در ولا غيره

وَعَلَى الْمُتَقَرَّبِينَ إِلَيْهِ سَجْدًا، وَهِيَ سَائِلَةٌ أَنْ تَرَى عَجَبًا عَلَى مَسْجِدِهِ، فَتَأْتِيهِ بِأَمْرِ

قوله: (ولا يعزف أصابعه) وهو أن يعزفها أو يده حتى يذهب لقوته هذه السلام حتى رضي الله عنه (إلى) ذلك ما أحب نفسي لا نخرج أصابعه وأنت نفسي^{١٧}، فإن حبه السلام، وإباحت في ذلك، والله مدبره، والمخرج أصابعه صفة واحدة^{١٨}.

فمنهم (ولا يضمن) ان لا يصح منه علي حذرنا لا هو من المبرور ولا من غيره

[illegible]

مقرر محمد ابراهيم (36/7)

(2) جسموت ولا تفرغ أبداً، وأثبتت تحليلاً ابن عباس من حديث علي السبط ولا حرق
أصحابه، وكنت في الصلاة، وعند عبد القادر بن الطبري، من حديث سهل بن سعد عن أبي
رملة، وأصحابي في الصلاة، ولطيف، ومعرفة أصحابه - ج ١، ص ١٠٠.

[illegible][illegible]

فقد عني وبلغوا وكان في حلقهم من في صلاته جوفى طيبة ۱۱ قال من في حلقها ما
يحيى (أف) والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ۱۲

ويعبرون عن سرهم ربه في السجدة التي كالاحتجاب وقد بنى راسه لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم «مبنى» عليهم فخرج من حجابهم مدحجاً¹
 «بكره» ثم وثق بقل على راسه وادبره

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وَعَسَى أَنْتُمْ مَرَكِبَةٌ فِي زُلْفَى السَّاعَةِ فَرِحْتُمْ بِهَا

ويكره أن يحطى أو يتأولف فوق عليه شيء من ذلك كقطعة وجعل يده على شيء
لأنه لا بأس أن يدخل في حلقه شيء من المومن، ويكره أن يعمد من غير صلاة، وإن
بعضهم لا يكره غسل المومن إلا إذا تأولف له حدث له ذكره،
قوله: (ولا يرد السلام بمكانه ولا يندم على راء بسنة بعد صلاته) وكذا إذا
صاحبه بسلام نفسه أيضاً، وإن أشار برد السلام برسه أو بيده أو بجمعه لا يفسد إلا
أنه يكره.

ويكره تسليم على العاري، والمطلي، والمطلي عن الحيض والعائط.
قوله: (ولا يترفع لأمر من غلب) لأن من ركب منه انعدوا، فإن كان به قدر حازه
لأن الأعداء غلبوا في مرض الصلاة هكذا في حديثها.
قوله: (لا أكل ولا يشرب) فإن فعل ذلك فطاف صلاته بماء ككل عاملاً أو
نسيهاً لأنه معنى ما في الصلاة وحالة الصلاة مذكورة.

قال في الصلاة ما أسد الصوم أسد الصلاة، وما لا يلا حتى إذا كان من أمه
شيء من طهارة ما يلبسه إذا كان ذوي النجاسة لم يمسك الصلاة، لأن مع لربها إلا أنه يكره
وإن كان من النجاسة ما يلبسه أسد الصلاة والصوم، وهو من بين أسد ما لم يمسك
صلاة إذا كانت النجاسة للرجل، وإن أفلح منه أسد ما في "أورع من أبي حنيفة" لا
يكره.

{مطلب في حكم من سبقه 'الحدث'}

قوله: (إن سبقه الحدث أو غلبه الشرف) الشرف من غير عيب وقصد، والنجاسة
بطلته، لكن لم يفسد على البطله، ولو غلبه سبقه الحدث أو نجس أو سفل، فخرج
هو من ربح، فإنه لا بأس من شرفه.

قوله: (الشرف) أي من ساعته من غير نوك، لأن بيت ما به ما يؤدى
ركناً خلف الصلاة، وإذا شرف ما به له النجاسة والاعتداء من بعده، والاعتداء عن

دميك، وأرق ظهر الحديث بالأرض، فخرج من ما به، أي من سفل، سفل ما صلى الله
عليه وسبب من الإلهاء في الصلاة، وقد فلفظ "أورع من أبي حنيفة" من أبي حنيفة، أي من
الإلهاء على النجاسة، فخرج الشرف من غير من طهره من غير ما به، مع كونه
بقدره، وحال ما الإلهاء على صريته.

منهجه وهو أن يضع يده على الصلاة، وركعتاه الأرض
وعنه، وهو من يديه ويديه على الأرض، ويضع يده

تفکیک، عملی مادہ را الیاسید، در اینجا سے غیر شکر، عورتہ، یاں بکوں سے مادہ تقطیس، ولو دھت ماء فی مکان رج وروہی مکان، "در عسکد، علاء" لال ہندہ شکر سے

خیر حاجی

{محکمات کے سیکھنے سے اختلاف ادا ہوا ہے۔ یہ ہے نصیحت}

قوله (إِنْ كَانَ عَاقِبُ اسْتِخْلَافٍ وَمِنْهُ رُجُوعٌ إِلَى حَيْثُ كَانَ لَا مَعْلُومَ . فَإِنْ
يَعْرِضُ مَوْتُهُ إِلَى الْفَرَسِ ثُمَّ الْمَصِي لَا يَحِلُّو إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا مُقَدِّمًا وَ إِنْ
أَرَادَ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا وَبَعْدَهُ احْتِثَاطٌ ، فَابْتَدَأَ بِهِ ، وَبَعْدَ حِينَ مَحْضٍ بِرُجُوعِهِ إِلَى حَيْثُ كَانَ
فِي الْوَجْهِ لِيُتَدَبَّرَ بِهِ مَا فِيهِ ، وَبَعْدَ عِلَالَةٍ إِلَى مَعْلُومَةٍ ، وَ لَا تَقْصُرُ الْعُرُودُ ، وَهِيَ اخْتِيارُ
طَرَفِ حَصِيٍّ أَنْ يَكُونَ مَوْجِدٌ حَبِيبٌ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ

وتقبل الأفضل في الموضوع الذي توجد فيه ضرورة أكبر من ضرورة الآخر
والله أعلم بما كان وراء ذلك ، وقد وجدنا في موضوعه حاجة وطلب في كل ما ذكره ، ولا أن يكون له
تسرع من شأنه أو لا يكون بهجته حافلة ، فيجوز له التاكيد ، به وهو من موضوعه الذي
موضوعاً فيه ، وإن كان لا بد من طرح حارة له أن يسير على خطاه في الموضوع الذي موضوعه

وَأَمَّا إِذَا كَانَ (مَا) يَصْرِفُ وَتَوَحُّشًا وَغِلَظِي مَصْلَاهُ صَدْرُهُ أَمْرًا ، الْإِيمَانُ عَمَلٌ
الْقَائِمُ ، وَأَمَّا مَا جَرَحَ مِنَ الصَّحَابَةِ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ وَهَدَرَ مَوْتُهُ ، وَلَوْ أَنَّ الْإِيمَانَ هَدَرَ
مَوَاتُهُ فِي أَنْ جَرَحَ شَيْءٌ مَكَانَهُ فَسَبَبَ هَلَاكِهِمْ جَبِيًّا
وَقَوْلُهُ 'وَرَوَى' هـ مِنْ شَيْءٍ لَا حَوَاقِ لِيْنَهُ لَمْ لَا يَصِحُّ ، وَأَمَّا سَائِي الْعِلَالَةِ مِنَ الْأَكْثَرِ
يُشْرَبُ وَهَكَذَا : الْإِيمَانُ هـ مِنْ شَيْءٍ لَا حَوَاقِ لِيْنَهُ لَمْ لَا يَصِحُّ ، وَأَمَّا سَائِي الْعِلَالَةِ مِنَ الْأَكْثَرِ

وہی امر جتنا کہ ان پہنچے اس امر [الام یکنے عدہ سے اس
 زمانہ تک کہ لا پہنچے مع لامتناہی میں اس
 ولسو مال تو خود لا پہنچے کہ اس حدیث میں دعوہ بیع الہیہ و ان مالا لافاء
 وسطہ میں لا پہنچے، و ان عدہ بعد واحدہ جاری نہ تھا، لہذا ان میں میں میں کچھ
 قولہ [و لا مستوف لصل] نہ صرف، اس میں یہ لفظ [و لا مستوف لصل] سے نکال دینا

وقيل - هما من حين المبرد فقط.

والله اعلم بالصواب

{مطلب في مبطلات الصلاة}

قوله: «وإن نسيه فحتم أو نقرأ في أمراء فأقول أو من أو أعني عليه أو قهقهة مشددة» يؤمنون والصلاة جماعة: لأن هذه الآية تدل على عدم وجوبها في الصلاة، ولم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذا الحقيقة؛ لأنها غير ما الكلام
فكان في المصنوع من الحديث من الكلام عند السجدة، حتى بلغت الموضع من
سورة بين السجدة والحمد في الكلام في الصلاة في الصلاة الأولى

قوله: «إن لم يكن في الصلاة علة أو سبب يوجبها» يعني كلاماً يعرف في
معناه الناس سوء حفظ به حروف لم لا، حتى لو دل ما يصاد به الخطأ فسدت
صلاة من أن في الصلاة أو سوء أو يكرر، عارضه بك، أي حصل به خروج من كان من
ذكر الحلة أو النار من بعده، لأنه يدل على زيادة التسرع، فكان في معنى التسريع وحكاه
في الصلاة من خوف الله لا يقطع الصلاة؛ لأن الله تعالى مدح على ذلك فقال: «ويعززون
بلا نقول يذكركم» أي يذكرون سبحانه على ما جود به يكون والحمد لله إلا أن توجوه
وعز، رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه كان يصلي فسمع تصدعه أنكر كآثر المرحل
من الشكوى⁽¹⁾

وعز محمد بن عبد الله بن محمد قال: «وكانت قهقهة حنف غير رضي الله عنه صلاة الصبح
وكيف يعرف، مورد يوسف حتى إذا بلغ قال لما أشكر من وحرى إلى الله سمعت سبحة
ولما أتمرت المصنوع، لأبرز على القصر والمرحل القصر وإن كان من وجع أو عصبية قطع
الصلاة لأن من ظهر المرح والتأسف من كلام الناس

وعز، أي يوسف الأبي من توجع من كان يذكركم أو مع قطع الصلاة ولا
تلا

وعز محمد بن عبد الله بن محمد قال: «وكانت قهقهة حنف غير رضي الله عنه صلاة الصبح
وكيف يعرف، مورد يوسف حتى إذا بلغ قال لما أشكر من وحرى إلى الله سمعت سبحة
ولما أتمرت المصنوع، لأبرز على القصر والمرحل القصر وإن كان من وجع أو عصبية قطع
الصلاة لأن من ظهر المرح والتأسف من كلام الناس

(1) سورة الأنعام، وال

(2) أحسنه أبو داود في كتاب الصلاة وسبب ذلك، في الصلاة، من سبب من أبيه
فقال: «وكانت قهقهة حنف غير رضي الله عنه صلاة الصبح، وكيف يعرف، مورد يوسف حتى إذا بلغ قال لما أشكر من وحرى إلى الله سمعت سبحة
ولما أتمرت المصنوع، لأبرز على القصر والمرحل القصر وإن كان من وجع أو عصبية قطع
الصلاة لأن من ظهر المرح والتأسف من كلام الناس

وقال أبو يوسف: لا يفسد ذلك صحيح غير أن لا يكره مصطفًى إليه وحصل
 منه حروف نحو أ ح م المصحح، أنفسه صحي أن يفسد الصلاة عند أي حصة ومحمد،
 وإن كان مصححاً بأن الجميع البند في حقيقته، فهو غير مكالمطس لا يفسد الصلاة.

وفي المسنون: صحيح لإصلاح الترتيب لا يفسد الصلاة لأنه جبه لا يمكن إلا خروجه
 عنه، وإن غلبت المعنى مرأته ولو فعلها هو لا تعد حصة، وإن نسب هو فسد وكذا
 لو كانت هي تعالي الله، لا يفسد صلاتها.

قوله (وإن سببه حدث بعد التشهيد توجهاً وسببه) لا التسميم واحده، إلا بعد
 من التوضؤ يأتي به

قوله (وإن تعدل الحدث في هذه الحالات) أي بعد سببه.

قوله (أو يكسب أو فعل عملاً يعني الصلاة كسباً حالاً)، لأنه تعدل أثناء
 لوجود التكليف، ولم يبق عليه شيء من الأركان

قال الخليلي الإمام إذا لقي بعد ما بعد قدر الشبه أو أحدث مسجلاً وحلقه
 لا حقول وعسولون بها، على حصة من حصة

1- التيمم

2- وإحداث العدد

3- الصلاة

4- والكلام

5- وإعبد

هي صلاة من صلاة الكل بانه في الصلاة والتيمم والكلام بالاعتناء وفي التيمم
 وتحدث التيمم بعد الصلاة الإمام، وهو هو مثل حاله.

وأما صلاة السجود فمفسدة عند أي حصة لأن تعصيه مسببة للجرم الذي
 يلقاه من صلاة الإمام فمفسدة منه من صلاة: تعصدي غير أن الإدم لا يحتاج إلى طهارة
 والله سوي في جأله، وإلى عن الفساد عند سجود الصلاة لأنه منة والكلام في
 معناه ويتفقد وضوءه (أو) بوجوه التيمم في حرمة الصلاة

وعصمه لا يفسد صلاة المسبقة لأن صلاة السجود في صلاة الإمام
 حوزاً ومبنيك ومن بعد صلاة الإمام هكذا صلواتهم بعد، كالبلاء والكلام

ولو أن الإمام يهمل بعد عدد من تنبيه أو أحدث متعمداً من عدم يدعون
 من غير سلام، وإن سببه أو أنكم كن عليه أن سلم، لأن السلام والكلام صليان

الحال.

قوله: (أَوْ كَسَّالٌ ثَبِيثٌ) فاعلم ضرورةً أي تذكر ما أو سمع من امرٍ سورة أو آية، فحفظه. أما إذا سمع مثلاً من غيره فهو عمل كبير صحيح إجماعاً وهذا أيضاً إذا كان يسمعاً أو معرفةً. أما إذا كان مأموماً لا تظن إجماعاً.

ولو تعديها وهو في صلاة الصلاة؛ لأنه لا قرينة عليه.

قوله: (أَوْ عَرَبِيًّا فَرَحًا ثَوِيًّا) أي بالملك لما بالإضافة، فهو على خلاف الصلوات في القسم.

قوله: (وَلَوْ تَذَكَّرْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ صَلَواتُ اللَّهِ قَبْلَ هَؤُلَاءِ) ولو كانت وبراً، وهذا إذا كان في الوقت سجد، وهي في غير الترتيب لم تطل.

قوله: (أَوْ حُدِّثُوا الْأُمَمَ الْفَادَى) فاستخلف أئمةً بها إن الصلاة تنصح في هذه أئمة إجماعاً؛ لأن الاستخلاف عمل كبير.

وليل لا عيب؛ لأنه عمل غير مفسد.

قوله: (أَوْ ظَلَعَتِ الشُّسُ) وهو في صلاة الفجر، يس المراد أن يحضر إلى الفجر، بل إذا رأى الشجاع الذي ر لم يكن ثم جعل يسهه رأى الفجر إجماعاً بلائها تطل صلاة.

قوله: (أَوْ دَخَلَ رَأْسُ الْفَصْرِ) وهو في صلاة الجمعة هذا على اختلاف القولين.

عندهما: إذا صار ظل كل شيء مثله.

وعند أبي حنيفة مثله.

قوله: (أَوْ كَسَّابٍ سَاجِدًا عَلَى الْخَبِيرَةِ) فسقطت عن تركه إذا كانت ليلة، فأخفت، وهي مكسورة الرأس، أو كان صاحب العذر، أو قطع عمره كالشيخ المصنف، وهي في مضافاً.

ولو عرض هذا كنه بعدد عاد إلى سجدتي التسهو، فهو غير هذا الخلاف كما في

المجيبين؛ فاحتمل أن يكون قوله على الخلاف، يعني أن سجدتي حنيفة إن كان بعدد هذا فقد قصر التشهد فصلاحه حاشه، وعندهما صحبة، وإن كان قبل دعوه فهو التشهد فهي حاشه إجماعاً.

ويحتمل أن يكون عندهما صحبة، ولو لم يعمد فمر التشهد بعد سجود التسهو.

وعنده حاشه؛ لأن سجود التسهو يرفع التشهد، وإن اقترن به شيء من هذا بعدد سلم قبل أن يسجد لسجود الصلاة بما إجماعاً، أما عندهما فخطأ، وأمر عبده، ولأنه بالسلام.

ومصلوا كما أصلي أو كما صليت؟ لأنه ليس في وسع أحد أن يصلي كما صلي في الخشوع. والأربع صلوات التي نحن عنها يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب والمشاء مصاص بعد حوى من الليل، أي طائفة من الليل. وهي نحو من ثلثه أو ربعه، فليكن ثلاثاً مثانته ثم أقام مصلي الظهر، ثم أقام مصلي العصر، ثم أقام مصلي المغرب، ثم أقام مصلي المشاء.

قوله: (لَا أَنْ تُرْبَةُ الْغَبَائِلِ غَلَى بَيْتِ صَلَوَاتٍ) مراده أن نصير القنات مثلاً ودخل وقت الساعة، لأنه يجوز، إنه الساعة، وبه إشكال وهو أن يدعوا الساعة لا تزيد القنات على سد. وإف ذلك بخروج وقت الساعة؟

والجواب: أن هذا من باب إطلاق اسم الأغص على الكل، فإن الأغص أن يخرج الساعة لا يكون إلا بدخول الساعة، وعد دعوى الساعة بحقق عود السوء، وطبيعة عرضة أن تموت.

وقيل: معناه إلا أن نصير القنات مثلاً، وحصل الزيادة على السب بالوتر. وعلى قضى القنات إن قضاه بصاحبه، وكانت يجهر فيها حبر الإسم بها بالقرعة، وقد قصصها وحده تجهر وأصل أصلي كما في الوقت، ولو نفس بعض الصلوات حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو لأظهر.

وقيل بعضهم: لا يعود وهو خير في حقهم؛ لأنه السابط لا يتصور عوده. فقال صاحب المحرر: وهو الأصح والظهور بينهما أنه إذا مضاه مرتبة عاد الترتيب، وإن لم يصحها مريب، ثم بعد ياته إذا ترك صلاة شهر ومضاهها إلا صلاة أو صلوات، ثم صلى رتبة، وهو ذاكر بياقي.

قال بعضهم: لا يجوز، وإليه مال أبو جعفر.

وقيل بعضهم: يجوز، وإليه مال أبو حمص الكبير، وعليه الفتوى.

وفي المعلقة: عود الترتيب هو لأظهر، ولو أدى بعض العصر في الوقت، ثم غرت

الشمس وعليه صلاة أو صلوات فيها، وهو ذاكر لها.

قل المرحومي، يسمها، وطن عيسى بن آدم في هذا زمان. الصحيح أنه ينقطعها

بعد الغروب، ثم يبدأ بالزيادة لأن الوقت قابل للقضاء، والسيطرة للترتيب من الصلوة. قد انصدم بالفردوب وصار الوقت واسعاً لأن المخرطي في حلال الصلاة كالشهود عده استباحها كطاعتهم إذا وجد الماء والشاري إذا وجد الثوب، وما ذكره عيسى هو القبيح لكن عمدة مستحسن، يقال: لم تضع بعد الغروب كان مودياً جميع العصر في غير وقتها، ولو أنها كان مؤدبا ها بي وثبها لكان قولي؟ ولأن عد الصلوة لد سقط شه الترتيب في

هذه الصلاة وهي سنة لا يجوز في مثل قصده بخلاف النية، فهذا الترتيب غير مطلق لكن بعد جعله بهذا قبل الفرح من الصلاة يعني عليه مراعاة الترتيب كما كان له من رعايته في صلاة الجمعة كما أن من كان

ولسوف صلاة من يوم الجمعة لا يفرق في صلاة هي بوجه بعد صلاة يومه وقبله أصلياً إلا من كان له ربه، لأن كان به، أي عمل على حسب به

وقال الشريفي: من صلى المغرب وتبعه، ثم يصلي أربع ركعات بعد أي من الظهر والمغرب والعشاء، هذه الصلوات الثلاث بعضها يتعلق به

وقال مشر المصنف: يصلي أربع ركعات بعد أي من المغرب والعشاء، والوترية يكون بها ما عليه لأجل أن كان: الظهر فقد كان ركعتين ووتر ج ١٠، ثم صلاة أخرى بغيره، وكان في المغرب، هذه الصلاة

ولسوف الصلاة وهو ذكر أنه من غير صلاة العصر فاسد عند أبي حنيفة إلا أنه يكون حتى العصر في ج ١٠، وإذا كانت صلاة العصر دمه بعد من صلى بغيره في يومه؟

بعد لما كان، وما كان الترتيب شرطاً
وبعد ما كان به إلا من أبي حنيفة وأحمد
ثم بعد أي حنفية، فإذا كان فرضي العصر من بعد
قال في المصنف: لا يفسد، وقد صرح به في المستدرج، فقال: ويرد فرض ويرى
بغيره في غيره من الأوقات، فليكن بقصد فرض حائض، والله أعلم بالصواب

باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

كذلك الأول: أن يذكر هذا باب في من خصوصاً، كما في إهدائه، وبما ذكره هنا
أن، فذكره من العوالم، من أئمة النبوة وحاشا الناس

وعنه، أحب إليه أن يذكر الأوقات التي يستحب فيها الصلاة عنه يذكر ما يقابل من الأوقات التي تكره فيها الصلاة، وذكر المصنف من صلاة غير تكرهه يقع في صلاة من حاشا الوقت، حاشا لوقت التكره، ثم بدأ بعده، لأنه أنكر الأوقات المذكورة، ثم من عند الجور أو لأن التكره له من عدمه، لأن كل حال لا يجوز تكرهه له من صلاة، كما هي سنة في التكره، ولا يرد من كل تكرهه قد لا يجوز، فالتكره منه في العوالم من عدمه حاشا له، فذكره، وهذه التسمية من تسمية أبي حنيفة، وإن اختلفت فيه أبي حنيفة

قوله (لا يجوز صلاة عند طغوع الشمس ولا عند لياق لب الظهيرة ولا عند غروبها) يعني قضاء الصلاة، والوقت حالت شفاقة من وقت تسجدة الثانية التي وجبت بثلاثه في وقت غير مكرور، والوقت لا يجوز للصلاة فيها، وجبت ثلثه، فلا تنادي بالقضاء حتى أنه يجوز عصر بعده لأنه وجبت عقبه ثلاثا في وقتها.

قوله (في تعدد الصلاة عند طغوع الشمس) أراد ما سوى العذر وفيه تسبيل لكونه لا يجوز الصلاة ذكره غيره، وأما قوله (وعند لا خرافة الشمس) يعني أن لا يجوز الصلوة، ليس كذلك فإنه يجوز مع المكرهه، فلا فيه وجبه أن الأصل، وإلا لم يسميها وهو غير صحيح، فيصرف عدمه إلى أنه بعد سقوطه في كل المراتب سواء لا يجوز الصلاة التي فيها لا يجوز عصره سرت.

أما ما شرع فيه وعليها حار، وإن شرع فيها فقصا يجب عند الصلاة، وإن كان شرعا فلهذا لا يجوز الصلاة.

قوله (عند طغوع الشمس) عند طلوع الشمس من ربيع أو ربيع
وفي التمهيد ما دام يذكر على العهد إلى قرآن التمهيد ١٠٠٠ في صلوة لا قبح
الصلاة، ولا يجوز من العذر ما جاز.

قوله (ولا يصحني على حماره) ولا يستحب الصلاة عند إذا وجد في وقت مساجد
وأعجب إلى عند الولد، لا يجوز طهارة، لا يجوز وجب في الوقت، ولا معه حله
لأنه إذا ناقضه كذا وجب في الوقت من حضور الحماره، بل لا، فإن قلت ما
الأصل الأفتاء أو التاخير إلى وقت مساجد؟

قلت: أما في ١٠٠٠ الحماره، لا يفعل إلا إذا نقضه بقوله عليه السلام «محبوا مواضعكم»
وفي ثلاث لا يجوز حماره، أنت، دين واحد ما أنت، ١٠٠٠ واحد ما أنت، ١٠٠٠
وأما في سجدة الصلاة فلا يصح المشاهدة لأن الوقت على الترخي.

وفي صلاة التراويح ما يصح في سجدة الصلاة، سجدة الصلاة، ذكره في
لو صلاة في أو لا سجدة في سجدة صلاة، لأنها ليست إلا في وقت
مستحب، ولا يصح لأجله، لأنها في وقتها، لا في وقتها، ثم أحقت في
باعتبارها، ثم يجوز في الصلاة مع كل التي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

(١) في التمهيد ما دام يذكر على العهد إلى قرآن التمهيد ١٠٠٠ في صلوة لا قبح
الصلاة، ولا يجوز من العذر ما جاز، وأما قوله (وعند لا خرافة الشمس) يعني أن لا يجوز الصلاة، ليس كذلك فإنه يجوز مع المكرهه، فلا فيه وجبه أن الأصل، وإلا لم يسميها وهو غير صحيح، فيصرف عدمه إلى أنه بعد سقوطه في كل المراتب سواء لا يجوز الصلاة التي فيها لا يجوز عصره سرت.

ميك فمجهله فلهذه الوضوء والصلاة؟

قيل عدم لإحدى هذه باعتبار أن الأذى والبلاد في قوله وبعد الصلاة فلهذه،
ولما اعتلوا للصلاة هي أدت قسريته وتركه والسجود فلا يجوز السجود تركاً
مسي غير مبرره، وأما ما قيل من أن الصلاة في هذه الحالة من لا يحل احتشامه بالصلاة
من عدم الصلاة، وبأن السجود يحد من الصلاة من حيث الصلاة

قوله، لا عيب، وقد عرفت من قوله في قوله، لا عيب، من عدم الصلاة من
ثبوت، وأما قوله، العالم من قوله، لا عيب، من عدم الصلاة، فقد أورد كما
وحيث معلوم صرف من الصلوات لأجله، حيث كماله، فلا تأخذ بالصحة، ولو علق
عليه شئ من، وهو في الصلاة المحترمة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
حيث لا تأخذ، من أن إذا عرفت فقد دخل وقت الصلاة، فيكون الصلاة في وقتها،
ولما إذا طفت قد خرج لا إلى وقتها، من غير وقت الصلاة، لا تأخذ

ولو شرع في الطلوع في الأوقات الثلاثة؟

قال في ثبوتها، حب طمعه، ومما هو في وقتها من طمعه، من عدم الصلاة ولا يجب
وميل الأذى، وهو في وقتها من عدم الصلاة، ولا يجب
سواء كان طمعه، وأما في وقت الصلاة، فيكون الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
حيث قيام الطمعه، ثم الصلاة، والصلاة عند الخروج،

قال المحقق، من سارع في الطلوع في الأوقات الثلاثة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
في وقتها من عدم الصلاة، وقد أورد في وقتها من عدم الصلاة، ولا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
ولو سارع في الصوم، في الأوقات الثلاثة، فيكون الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
لا يلزمه الصلاة عند من سارع

وحيثما يلزمه فيها سرياً من الصوم والصلاة

وأما حقيقته، فقد عرفت من قوله، لا عيب، من عدم الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
الصلاة عند من سارع في غير سري، وقد عرفت في الصوم، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
الخبر الأول من الصوم، فيكون الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة

سواء كان من عدم الصلاة، فيكون الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
الأوقات، فلا تأخذ من عدم الصلاة، فيكون الصلاة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة
تسعة، وكذا لو سارع في الصوم، في الأوقات الثلاثة، فلا تأخذ من عدم الصلاة من عدم الصلاة

غير، و هو صاحب اب عربي، و هو عبد الوار لا يعرفه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ بَعْدَ ذِكْرِهَا إِذْ سَلِمُوا مِنْهَا ۖ فَمِنْ حَتَمٍ مِمَّا نَحْنُ مُخْلِصُونَ لَهُمْ ۚ وَلَقَدْ ثَبَّرْنَا عَنْهُمْ كَيْدَ النَّارِ أَوْ لَا تَأْكُلُ

[illegible][illegible]

ولي شهادة يجب على المأمور التمسك بها حتى يبرأ
قيداً، ويؤكد، بل على هذا فلا يُعفى حتى يبرأ، وقد صلا
المؤمنين حتى يبرأ المؤمن، يعني قسماً، كما في قوله في الخبر بعد، (مع ما في
البحر لا يكره، وهو، لأنه من غير قصد

وحي المحمدي / أضعف، منه في النحر والعصر؛ ذلك لشيوخه، فاعف عن محمده ولو
انصدف، ولم يضعف، أب محمدا، لا يدرىه قضاةنا

وَقَدْ كَفَرَ يَحْيَىٰ ابْنُ زَكَرِيَّا إِذْ جَاءَهُ بِهِ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ۚ فَرَّىٰ لَهُمْ كِبَآءَهُمْ فَصَلَ لَهُمْ خَمْاسَةَ طَعَامٍ ۖ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ فِيهِ لَمَمَةٌ ۚ

قوله: **وَلَا تَأْسَ ابْنُ تَمِيمٍ لِي هَدَيْتُ الْيَهُودَ**، ويبدو من قوله: **وَلَا تَأْسَ** على (تيميم) ولا يأسلي، فهما المسموع، ولا يأسلي الصواب، ولا ما صرخ به، ثم

[illegible]

قلت: إن غرضنا إيهامه بالآثار، وهو ما يفي به "مصر رخص الله فيه" خلافاً
لما كتبت بعد صلاة المغرب، ثم خرج من مكة حتى إذا كان على يداه طماغ تشبهي
بملح رخيص، فقل: رخص الله فيه، وهو ما يفي به "مصر رخص الله فيه" والأجل

أن يسلم حسب الجاهل له، لأنه يجوز في بعض النسخ، أنه يجب مقابلة إلى الجاهل لا يجوز كالمنفردة. ومن الذي يفسد تركه في الطلوع، لأن وجوبه بعده وهو شروع في الطلوع.

وقال قتاد: وجوب سجدة التلاوة بعده وهو جازية.

قلت: الوجوب بهذا الوجه، في كل الطلوع الذي وجوب فيه غير أن تغير الوقت وهو حكم الطلوع، وصحبه المؤدق عن بكرهه.

قوله: ويكره أن ينقل بعد طلوع الفجر ما كان من ركعتي الفجر، لأن من عليه السلام لم يرد عليهما.

قلت: خرج الإسلام المهي بما سألنا هو، الشعر وحدث في قوله: لأن الوقت مستقيم، حتى يروى، بعد أن كان عليه عهد مع من يعرض آخر يسمى جميع طلوع كالمضغون به، بكر صلاة، ثم من آخر فوق ركعتي الفجر، محرم، بغير وقت إليه، وفي الحجب من صلى طلعاً في غير الليل، فلا يسو ركعة طلع الشعر كان لإتمام الصلاة، لأن ركوعه في الموضع بعد طلوع الفجر لا يصح.

قوله في الثاني: ولا يجوز أن يسلم على الفجر ولو صلى ركعتين وهو ينظر في الفجر ثم يطلع، ثم يركع أنه قد طلع، فإنه يركع من ركعتي الفجر، ولا يسمى أن يصلي.

قوله: (ولا ينقل قبل المغرب) لما فيه من تأخير المغرب، فإن التلاوة (أو أداء) الفجر من بعد المغرب، فكان السبب لذلك أن يكون قبل صلاة من أداء المغرب لا معنى في الوقت، وكذا العمل بعد خروج الإمام للحطبة يكره لتلاوة من من معها إلا معنى في ثبوت وقتهم.

باب النوافل

النفل في اللغة هو زيادة، ومنه سميت الجمعة زيادة لأنها زيادة على ما وصح له الجهاد وهو إغلاء كلمة الله ومن ولد الولد مائة؛ لأنه زيادة على النوبة، قاله عنه سفيان الثوري: إنهم يسمونها زيادة.

وفي المصنف غيره من فعل ليس جرحاً ولا وجوب ولا مسرور، وكل منه مائة وليس كل مائة منه، فبعد عنه النوافل لأنها مشتملة على السب

وفي الصلاة ثلثه باليمين، وفيه ذكر خمس: الفؤاد، السور، ثم كلمة استأذنت
فهي بكرة فيها صلاة

فقل الإمام أن ربه، يمين سرج لمير بفتاح بركي، ي يرحمن لأن عب وإذن عب
رسته لا يحترق من طهر حتى أن أحسن له قدر من يحيى الحرم من حر لغيره لا يلام
على ترك نفس.

قوله: رسته في الصلاة لا يفتلي وكهني بقدر صرح الفجر بدأ منه الفجر
لأنه أكد من صرح الشمس، وهذا من بها فرة من طهر. ولا يجوز أن يفتلي فاحص
مع الفجر على الصلاة، ولا يجوز داؤها وكذا من غير غير ولا، يعني عليه السلام ثم
، مع في ر ر ولا حبر وإر في وكهني الفجر لا حبر من ر ر مع فيها،
وقال وصلوها ولو طركم لحين، وهذه في تسبوت من اعتراف لأب مع عظم،
والطهر في صلاة فرض

وقيل إن من الصرح وحده، حتى لو تنهى إلى الإمام، ومن ر صلاة الصبح وعشي
في صوته وكهني، فإنه يفتلي به الفجر، يدخل مع الإمام به الفجر

وتسني أي جعفر، أي ر يحيى أن تنويه ركعتين من ثم عن زهدك الإمام في
الفجر، فإنه يفتلي صلاة عبد أبي حبيبه وإلى يوسف بعد نصف أو في النصف فإنه لم يجد
موصفاً غيره، وأشد، لكرهه أن يفتلي بفتاح الفجر إن كان به، موسم غير به الفجر
فبها الأداة في شبيب وكذا سائر الناس، إلا أنه ويح على ما في من بها من سائر الله
صلى

ثم إذا كانت سنة صرح على الإعراف لا تفتلي بفتاحها

وقد نعت أحمد إلى أن يفتلي راء، نعت الشمس إلى قبل تمام الظهور

وأما عصف فلا يفتلي إلا إذا قام مع مخرج من بلد من مخرج نصي الحرم
بمضادة أو وسعة في الزمان، وجرم هذه أحسن استنباح فيه

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (2/400)، وهو غير متفق عليه، والي يفتلي به الفجر، وهو من
سركهني الفجر، وهو غير من الدين حبيبه، قال وكان فاحصه سنة هذا في سنة، وهو
وأشد، أي من صرح الفجر

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (2/400)، وهو غير متفق عليه، والي يفتلي به الفجر، وهو من
سركهني الفجر، وهو غير من الدين حبيبه، قال وكان فاحصه سنة هذا في سنة، وهو

وأشد، أي من صرح الفجر، وهو غير من الدين حبيبه، قال وكان فاحصه سنة هذا في سنة، وهو
في كتابه الصلاة، وهو في حبيب كنهني صرح الله بفتاحها، وهو بفتاحها

أربعاً مائة ثلثاً

قوله «وَرَكْعَتِي بَعْدَ الظُّرَى» وهذا مؤكَّد، ومحمَّد بن يعقوب فيهما التَّحْقِيقُ.
قوله «وَرَكْعَتِي بَعْدَ الظُّرَى» وهذا مؤكَّد، ومحمَّد بن يعقوب فيهما التَّحْقِيقُ.
قوله «وَرَكْعَتِي بَعْدَ الظُّرَى» وهذا مؤكَّد، ومحمَّد بن يعقوب فيهما التَّحْقِيقُ.

قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

وفي التَّحْقِيقِ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي يُونُسَ

وفي التَّحْقِيقِ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي يُونُسَ

عَنْ الْحَارِثِيِّ أَيْ قَوْلِي بِرَكْعَتِ الظُّرَى ثُمَّ رَكْعَتِ الظُّرَى ثُمَّ رَكْعَتِ الظُّرَى ثُمَّ رَكْعَتِ الظُّرَى
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

ويكره لِيُؤْمَرُ بِهِ عَلَى مَنْ يَكُونُ فِيهِ عَرَضٌ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ اللَّهَ
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان
قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

قوله: «وَأَرْبَعًا قُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ» وعن سفيان

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ

(١) وَلَمْ يَجِدْ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ عَلَى الشَّرْعِيِّ فِي مَرْغَبِ الْفَلَاحِ عَنْ أَبِي يُونُسَ (٢٤)؛
(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي سَنَةِ فِي كِتَابِ إِهْدَى الْبَصِيَّةِ بِاسْمِهِ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَيْثُ
عَنِ ابْنِ حِبَّانَ (٣) وَابْنُ حِبَّانَ فِي سَنَةِ فِي كِتَابِ إِهْدَى الْبَصِيَّةِ بِاسْمِهِ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَيْثُ

مكرر حتى

قوله «يا أيها الناس يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً» يعني أن ما ينبغي أن يجعل في الليل
شعني ركعات

واحد من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر بعينه يعني في نحيق خوتهم عن
الصباح في «م قال في صلاة ركعتين من ثلثي صلاة من ثلثي صلاة» وقال عليه
السلام: «ومن أعان يومئذ علي حلف الله بعد يوم القيامة»

فصل في ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على ركعتين مستقيمة واحدة وفي صلاة ركعتين
وذكره الزيادة على ذلك، يعني في صلاة واحدة

قوله «وإذا نزلت النجوم فيقال ثبوته على ركعتين واحدة واحدة»
جاء، وذكره الزيادة على ذلك يعني إن شاء صلى الله عليه وسلم مرة واحدة واحدة وفي صلاة
مستقيمة واحدة، وإن شاء، غلبت مستقيمة، وذكره الزيادة على ذلك، ولكن الأفضل
لربما أرى ما يستلزمه بدلاً من ذلك

فصل في ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على ركعتين مستقيمة واحدة
أي من حيث الأمانة

قوله في الصلاة، الأفضل في الليل عدد ركعات من ثلثي صلاة وفي الظهر أربع
أربع

وعند الحديث يعني فيها متى متى
وعند أبي حنيفة فيها أربع أربع هما الأعمار بشرط أربع، ولأن فيه، فيه حرمته
ومصلحة، ورواه

والأبي حنيفة أنه يوم الجمعة، فيكون أكثر من غيره، وأما صلاة واحدة ولو كان
يعلي ركعتين واحدة لا يخرج عنه - ليس، وعلى العكس يخرج على في الصلاة ولكن
في الترتيب، فإب يؤدي بحمد الله تعالى في الصلاة
قوله وذكره الزيادة على ذلك، أي على صلاة ركعتين في صلاة ثلثي صلاة

(١) جزء ١٠٠

(٢) جزء ١٠٠

(٣) حديث إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن كثر عن أبي قال صلى الله عليه وسلم ومن أطال فيه

فصل في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين

قوله: «ومن أعان يومئذ علي حلف الله بعد يوم القيامة» (١١٦)

والزيادة في صلاة سجد على أربع ضلعه، وموجب المدة في التطوع ركعتان وإنما يلزمه التمتع الذي بدعيام إليه في الثالثة؛ لأن كل شعع من التطوع كشلاة على جهة ألا يسرى أنه يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة وإذا عاد إلى الثالثة استفتح كما يستفتح عقيب للحرية، معني هذا: إنه انتزع التطوع منه الأربع أو ليست تُرُتَمَمَلَن، ثم أفسده بم يلزمه إلا لصاء ركعتين في ظاهر الرواية

وعن أبي يوسف رواه أن في رواية يلزمه أربع، وفي رواية يلزمه ركعتان ولو قلل عد معني أن إحدى ركعة تركه ركعتان، وإن دلت ثلاث ركعات يلزمه أربع لأن المستطوع لا يجوز أن يكون ركعة، وإن قل، نصف ركعة تركه ركعة، لأنها لا تقتضي وإذا لمسته ركعة وجب عليه ركعتان، لأنه انتطوع لا يكون ركعة، وهو حال ركعتين غير وضوء لا يلزمه شيء عند محمد

وقال أبو يوسف يلزمه ركعتان بوضوء تصحح بسدر، وهو قال ركعتين غير فسرناه لزمه ركعتان بغيره، لأن الصلاة بحر طهاره بسدر، وبغيره إنما يغير فواته فهي خمسة كشلاة الأمام والأخرى

{مطلب في حكم القراءة في صلاة العصر}

قوله {والقراءة في الطوائف واجبة في الركعتين لا وثنتين} أي فرض قطعي في حق العمل.

وقد أتت في فرض في الركعات كلها لقوله عنه السدزم «لا صلاة إلا بقرعة وكل ركعة صلاة»⁽¹⁾

وقال مالك فرض في صلاة بقرعة الأكر عدام لكل من يقرأ وقوله تعالى {فأقرؤ ما تيسر من القرآن} 4 ولأمر بالعمل لا يقتضي التكرار، وإنما ألوجتها في الصلاة استدلالاً بالأولى؛ لأنها بين كل واحد، وقد أخرجهان فيمنع فأنها في حق السفوف

وصفة القراءة في الجهر والإخفاء وفي طلي القراءات، فلا يفتحن جهداً

(1) قيل هذه السلام، ولا صلاة إلا بقرعة. قلت: تحريره مستمد من حديث من راجع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا صلاة إلا بقرعة» قال أبو هريرة: فما أعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعفاه، وما أعفاه أعفاه لكم، معني.

نظر نصب الرية (2) 147.

(2) سورة همل 20

فكسدها على شهاب لا يحس عليه منسء الأحرار - لأنه أحد من السراع في التبضع الخبيث
وعسى أني بؤس نفسي غباراً شمساً - بالعلم وببعضه لا أعتد به لأنه لو لم
يكن وأكسده الأحرار - من أعتد به الأحرار

[illegible]

وہی انجمنیں رہ کر ہی ہیں جس نے علمی رکھیں۔ اس میں ایک خاص قسم کا
تاریخ نگار پیدا ہوا۔ اس کا نام ہے، رکنہ بن حلالہ، جو کہ ایک خاص
نالی ہے، کہ بعد میں اس کا نام لے کر، شمع بن حلالہ، یعنی وہ جس نے اس
کے نام سے لیا۔

وقال أيُّ يومه، أريدُ

وہم و اولادنا بحمدہ علی

١- من أجل هذا، نحتاج إلى تغيير نهج التعليم ولا يهتم بالتعليم

في المدرسة الثانوية.

رفیقان محمد جرجس الطرہ ۱۰۰ ج ۱ ص ۱۰۰

2. وحسب خبر أن الطبرم الأول قد أضافه شيخنا القمي، وأنشده في مجلسه

وقال: ليس من رأيي بمرءة يصحده نفسه، ولا يصحده غيره، لئلا يصحح بطرمة
الشهم الذي يصحده الله به فإذا لم يصحده

مختصر و عمیق زبان سہ ماہی

١ "خداوند" (۱۵) می‌گوید: "ای منم که مرا آفرید، شنید، دید و فهمید، و مرا
 آید و ببرد، و منم که در این آب حیات و حقیقت و وحدت من ایستاده‌ام"

فما عند محمد، ما عند الله الأول سره، لا يعرفه إلا الله، ولا يعرفه إلا الله سره
ويعلمه في القبر، وعنده أبي حنيفة، ما عند الله سره، لا يعرفه إلا الله، ولا يعرفه إلا الله سره
المراد، ما عند أبي حنيفة، ما عند الله سره، لا يعرفه إلا الله، ولا يعرفه إلا الله سره
وعند أبي حنيفة، ما عند الله سره، لا يعرفه إلا الله، ولا يعرفه إلا الله سره

2- ونتيجة لذلك، فإن دور المرأة في المجتمع لا يمر فقط بقبولها لاختلافها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المشاركة في العمل، والتربية، والصحة، والتعليم، والبيئة، والسياسة، والثقافة، والفنون، والرياضة، والتكنولوجيا، والمعلومات، والاتصالات، وغيرها من المجالات.

۳۔ رائے : (۱) نری (حریر) (۲) علیہ صماء (۳) جین (۴) جموع : ہو چکے

﴿مطلب في صلاة العمل جائزاً ولا الصلاة على الثياب﴾

قوله: «وبعثني الله فاعداً مع الفترة على القيام» لقوله عليه السلام: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(١) أي في حق الآخر، فإن قيل هذا الحديث لم يصرح لصلاة القاع، ولا صلاة الطوع، ولا لحالة الضرر، ولا لحالة غير الضرر فما وجه الاحتجاج به على ما ذهبوا من جواز صلاة القاع فاعداً مع القاع على القيام؟

فجواب الإصباح بمقتضى معنى صلاة القاع مع القاع على القيام لا يجوز، وكذا الإجماع منعك عن أن صلاة السريعي قاعاً عن القيام فاعداً مساوية لصلاة القائم في القيمة، والآخر أنه من حيث، إلا صلاة الطوع فاعداً بدون الضرر، فهو على نصف الآخر من صلاة قائم، وهذا حازت الفتاة فاعداً مع القاع على القيام لأن الصلاة غير موصولة، وربما ينشأ عليه القيام فجاءه تركه كي لا يقطع عن هذا خير الموضوع، وقد بسطناه في حواشي العرس والوهر.

قال في القامية والسبب الروايات بوجه، يعني يجوز أن يصليها فاعداً مع الفترة على القيام، واختلفوا في كمية القاع؟

قيل: كجب ساه، والمقدر أنه يقعد كما يقعد في التسيب.

قوله: «وإن الترخي واجباً فبقية من غير غير جاز عند أبي حنيفة» هذا مستحالة.

وعبارة لا يجوز لا من غير وهو مقيد لأن الشروع مغير بالشر من حيث إن كل واحد منهما ملزم ثم من يدر أن يعني ركعتين فاعداً من غير به أن يقعد عيساً من غير غير، فكذلك إذا شرع قائماً لم يجر له أن يقعد فاعداً من غير غير، وقد نكح إذا انتزع انتزع فاعداً مع القاع على القيام جزء فاعداً أولى بحال الضرر، فإنه الترخي نصاً حتى لو لم يخص على القيام لا يجره القيام عند بعض المشايخ على ما سبب أن شاء الله، والمفصل على الترخي بين الشروع والقعود، أنه لو لم يكن في غير متبادراً، فمضموم البعض ومنه، فاعداً يجره الاستيعاف، وفي الشروع لا يجره الاستيعاف، وكذا إذا لم يجره فاعداً يجره حاشية، وبشرط مع ما سبب لم يجره المشي كذا هو.

(١) أخرجه الطحا في سننه في كتاب قيام الليل ونطوع القيام (باب فصل صلاة القائم على صلاة القاعد)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة وصلاة فيها (باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم)، وأخرج ابن ماجه في سننه في كتاب (باب فصل صلاة القائم على صلاة القاعد).

صلى على رجل غائم لا يسير حراً، ولا ينه حيوان الحيوان، كذا في السنن،
والدجيرة إذا سلى القصر في شئ عمل على دمه وركب نصب الحمل حشنة حتى
يموت فزاد الحمل عليها حراز

ونحو التبع انطوع خارج المعبر والياء ثم دخل المعبر اكب مطبته تحريمه حتى
تو قبضة لا وضوء عليه، وهذا عند أبي حنيفة.

وفي الترمذي، بعضها على المائة ما لم يمتع حمله
وفي مسند رسول بن عبد الله، وهو التبع انطوع اكب ثم روي في ذلك صلى وكفه
ماداً، ثم ركب مسامحاً، لأن الركوب صلى كبير
وعنه مرة في الترمذي

قوله: «لو أن حبة من جهنم به» جاز على أبي عبد الله حيث به الدابة لا يجوز
لعدة الضرورة كذا في الترمذي

وقوله: «يؤتى ليد» ويحمل المعهود أحسن من الركوع، ولا يجوز للمشي أن
يصلي لمن كان وجهه عليه حياً، لأنه فاعل لما جازي الصلاة بنفسه، نصراً كالإكلام
والأكسل ونسب ركبته لا يجوز في ذلك المساحة؛ لأنه داخل في وإذا كان على سرج
فدابة فمما أكثر من يمر الدرهم لا بأس به على طاهر، روي

قال في القصار: يعني إذا كان من جانب الحمار لم يرد كان دابة أو غيره أو يروى
لم يجر، وهو قول محمد بن مقاتل

وأما في ظفر المروية: لم يحصل بهما وجور فذلك لا يرد عنه عن الشافعي
وفي شرحه لا يرد الصلاة؛ لأنه غير متصرف في المخرج، فأنه ما إذا كان على
الدابة خاصة، فإنه لا يؤمر بتسلط كذا في ذلك

باب سجود السهو

نصب انتهى مكو الأداء من الغرض والفرق والقبض شرع في جبر بعض ما
يستمكن فسيما جبر كما ذكر المؤلف بعد أداء الغرض بكون جبر بعض ما يستمكن في
غيره، فلهذا ذكر السهو عيباً شافعي، تكونه حراً بعض ما يستمكن في الأداء
والقبض والفرق والفرق، فكان بعد التسليم

وهو مكو حراً بماله السهو، أي سهواً وتقصيراً، بعض ما يذكر: لأن من بين
سهو والتسليم أرفق، وهو أن السهو عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره، والسهو قد
يكون عما كان الإنسان به عالماً وعملاً لا يكون عما لم

قوله: **يُخَوِّذُ السُّبُو لِي الزَّيَادَةِ وَالْقَصَصِ** سواء (بعد السلام) وقال **شخصي** قبل السلام **حيثما**

ومال مائت إن كان القصص، قبل السلام وإن كان الزيادة، بعد السلام،
والمخلاف في الأروية، حتى لم يجد خلفاً قبل السلام جداً، إلا أن الأكراب لولي
قوله: **رَبَّنَا سَجْدَتِي نَمُوتُ بِخَشْيَتِكَ وَنُحْمَلُ مِنْهُ** ساراً إلى أن سجود السهو يرفع
التسبيح والسلام، ولكن لا يرفع القعدة، لأن الأكراب لا يرفع بالأيدي مائة التسبيح
الصليحة؛ لأنها أقوى من القعدة، فترفعها.

وقوله: **«إِسْلَامٌ»** أي يأتي بالمسلمين هو الصحيح
وقبل ذكر الإسلام، **يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَقْدِيرُهُ رَجَبُهُ** ولا يعرف عن ثقبلة.
وهذا خلاف المسبوح، ومن عليه سجدة السهو في التجر يد، لم يسجد حتى طلعت
الشمس ساعة بعد قدر تشهد سقطت عنه، وكذا إذا سجد في قضاء الفائتة، ثم سجد،
حتى أتمرت الشمس، وفي الجمعة إذا خرج وحدها كذا في الفتاوى. ويأتي بالصلاة على
طسي والقعدة في بعض المساجد يعني بعد سجود السهو، هو الصحيح، لأن القعدة موصلة
آخر الصلاة.

وقال **الفتاوى** يدعو في السجودين جميعاً، ويصلي على النبي **ليمنه**
ومنه من قال **عبد لي حبة وأبي يوسف** يعني عبد الله في القعدة الأولى،
وعند محمد في الأخير.

ولو سلم وعنه سجدة السهو هل يخرج من الصلاة؟
قال أبو حنيفة وأبو يوسف يخرج عروفاً موقوفاً، ثم إذا سجد لسهو عد إلى
حرمة الصلاة.

وقال محمد **روى** سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلاة،
وخالفه إذا سجد (عبد سجد)، فالتقوى به رجل، فاندازه معروف بصلاته في عدد
ثلاث سجود السهو صحيح انداز، وإلا فلا، وعند محمد لا، يصبح فندازه عاد أو لم يعد،
ولو قبحه بعد السلام قبل أن يسجد للسهو، فصلاته تام، وسقط عنه السهو إجماعاً، ولا
يجب عليه الرجوع لعدالة أخرى منه.

وقال محمد **يجب**، لأن التسبيح جعلت بعده في حرمة الصلاة، ولجسدها أنه إذا
عادت إلى سجدة السهو، ثم تقضى به رجل صحيح فندازه، وكذا إذا سجد عليه
الرجوع.

قال في الفتاوى: القعدة بعد سجدة السهو ليس بمرس، ربما أمر بها ليعم يحتم

الصلاة بلد حتى لو طام وتركها لا تعد صلاة، كما قال الحنفى

(مطلب في موجبات سجود السهو)

قوله: (والسهو يرمي إذا زاد في صلاة فضلاً عن جنب نسيها) في قوله: «يترجم» تصريح بأنه واجب وهو الصحيح؛ لأنه شرع بحر النسيان. فكان واجبا كالسجدة في الطلوع، وإذا كان واجبا لا يجب إلا ترك واجب، أو تأخيرها، أو تغيير ركنها سائيا.

وقوله: «من جنب»، احتراز عن غير جنبها كغلب الطهر وسجود، فإنه إما أن يكون مكروهاً أو معصياً، لأن نسيان ما أتت به في قوله: «وليس سبها» رد من المعلوم أنه إذا زاد في صلاته علم أن الزيادة ليس منها قلت: «احتراز بقوله: «عما إذا أخطأ القيام أو القعود» فإنه زاد فيها عملاً من جنبها، وهو لا يجب عليه السجود؛ لأنه سبها يدل على أن جميع ذلك فرض

فإن قلنا: لم يجب السهو عند الزيادة، وإنما هو غير النقصان والزيادة عند النقصان؟

قلت: لأن الزيادة في غير موضعها نقصان ألا ترى أن من سجد سجدتين، وله ست أصابع كان له ردة كما لو كان له ردة كما لو كان له أربع أصابع.

وأعلم أن سجدة السهو يجزئ النقصان ويزيدان فرضين ويرميان الشيطان فلهذا ما واجبه الله.

قوله: (أو ترك فعلاً متوابعاً أي عملاً واجباً عرف وحواه بالنسيان كاعادة الأرنج، أو قام في موضع القعود، أو ركب سجدة فثلاثة من موضع وفيه عيوب وسلاخ؛ لأنه إذا سبها عسى ألا يذكر لا يجب عنه السهو كما إذا سبها عن أشياء والقعود وتكبيرات الركوع والسجود ونسيانها، إلا في حصة من أوضاع).

1- تكبيرات السجدة

2- والقعود.

3- والقبض.

4- والركعة

5- وتأخير السلام عن موضعه.

قوله: (أو ترك قراءة فاتحة الكتاب)؛ لأنها واجبة، وكذا تركها كرمها، لأن الأكثر حكم الكل

قوله: أو ظنرت) لأنه واجب، وكذا إن مر به بكبره الصوت

قوله: (أو أثبت) لأنه واجب

قوله: (أو تكبيرات نفسي) أو المص لأنه واجب، وكذا إذا مر به بكبره
تركوع من صلاة بعد حسب السهو.

وبه من الصلاة مربي في الأولى عليه السهو، لأنه من السهو

وإن لم يثبت الصلاة، ثم يسوره، ثم ياتيه بها ثم يحسب منه سهو، وحسب كونه
من السهو طريقة

ولو بدأ الصلاة في الأخير من مرتين لا سهو عليه

ولو مر في الأخيرين الصلاة والسورة ساهوا لا سهو عليه.

ولو لم يحد الصلاة في السمع الثاني لا سهو عليه، لأنه ليس به بل شاهد، وإن
بدأ سجد، وإن شاء سجد

ولو صلى يسوره مسجده فلا سجد قبله، فمرا الصلاة ساهوا من السهو
لا سهو عليه، كذا في الصلاة

قوله: (أو جبر الإمام) لما يتخالف فيه لو حاثت فيه بخبر فيه، لأن الخبر في
مرجعه، والخاصية في موضعها من التوحيات، وإذا بدأ بالإمام في السهو إذا
سألت فيه بغيره لا سهو عليه، لأنه خبر وإن سجد ليسا بمثلت فيه، فيه
اختلاف الشافعي

وفي الخبر من لا سهو عليه، واختلف في السهو؟

والأصح أنه ليس به يجوز به الصلاة في السهو، لأن الخبر من الخبر والإمام
لا يمكن الإقرار منه، ويمكن من الكثير، وما صح به إلا أنه لا يمكن ذلك بعد
حقيقة آية واحتمل، ومعهذا ثلاث آيات

وفي التبرار، إذ حيد الصمد فيما يختص به وجب عليه السهو.

{مطلب فيمن يجب عليه سجود السهو}

قوله: (ومنهم الإمام) يجب على المؤمنين السجود، لا سيما الإمام لأنه

قوله: (سجدت) لأنهم يسجدون الإمام، ثم يسجدون له، لأنه إذا سجد يصير خلفاً
للإمام، ومن ثم الإمام، لا سيما

قوله: (ومنهم المؤمن) ثم يلزم الإمام ولا المؤمنين السجود، لأنه إذا سجد
وحده كذا، مخالف لإمامه، وبذلك الإمام يعلو الأصل بعد

قوله: (ومن سب عن الفعدة الأولى ثم ذكر وهو لي عن الفعدة القرب) يعني
بأنه لم يردع وكنته من لا رص.

وفي المصنوع من به يستعمل قائلاً بجود وإر سطة لا يردع. وسبح هذا ما وجد
المؤلف.

قوله: (عاد فعدد وسب) لأن ما قرب في فسيء بإحدى حكمه، كعاد فعدد،
بأحد حكمه المتعدي حتى صلاة التيمم والجمعة، وأنه يذكر بسبح بمجرد السجود فيها
وفي المذنية الأصح ما لا يسجد كما إذا لم يردع.

وفي المذنية السجدة به يسجد ويحد بخط المكي منه لا يصحح أنه يسجد
قوله: (ومن كان يبي عن التيمم أقرباً لم يردع) لأنه كالفائدة مضي ووسجد
للشروع لأنه ترك الواجب، ثم عاد بها بطل حلاله، ثم عاد بعد التيمم فعداً
بأن التيمم فرض، والعدد لأدلى وجه، فلا يترك الفرض لأجل التيمم، بل لأجل
على شكاية، ولا يلة بعدة، فترك ترك التيمم، وهو فرض ويسجد ففلا رص، وهي
واحدة، فقد ترك الفرض لأجل الواجب. قيل كذا فبيننا هناك أيضاً أن ترك التيمم إذا
أنه ترك التيمم بالأثر، من عليه سلام والمصحة كانوا يسجدون ويتركون التيمم لأجله
والجمعة فيه أن المصنوع من سجدة الفلاة به يظلم التواضع وبالحال التكبر، فقام كانوا
يستكبرون من السجود بغير ترك التيمم، فلهذا رددت في صلاة الفرض أما
في التيمم إذا فقه إلى التيمم من غير قسوة، فلهذا يردع ولو استعمل قائلاً ما لم يردعها يسجد
كما في الأخير.

قوله: (وإن سبها عن الفعدة الأخيرة فقام إلى مقامه رجع إلى الفعدة) ثم
يستجد وأبى الخامسة أي تركها؛ لأن في رجوعه إلى العدد صلاح حاله، وثالث
يمكن ما تم سجدة، لأن ما دون ركعة على بره.

قوله: (ويستجد السجدة) وأنه أمر واحد، وهو خمسة.

قوله: (وإن سب الخامسة يستجد بطل فرضه) يعني يوضع عليه عبد يبي
يوسف؛ لأنه سجود كامل، وعدا محمد بن عبد الله؛ لأن تمام السجدة (وهو) رجع
وعثمة فيما إذا سبها أحد في السجود، فخرج رابعه سجدة، (وهو) رجع
عنه محمد؛ لأنه لم يردع حراماً من التيمم مع العدد.

وعنه أبي يوسف لا يسجد لا يسجد به فبداهة لأنه قد حصل حرة من التيمم مع العدد
وهو السجود، فلا يسجد به أيضاً، ولا يسجد قوله محمد.

قوله (وذكرت صلاة لعل هذا عطف

وقال محمد لا يجوز صلاة على سطل قطرة لأن التربة إذا سادت بطن التربة وإذا بطن عده لا يصح أي شيء قال: أما لو لم يطل بطن قطرة وترتد المصفاة على رأس الركبتين في الموضع عند عده ولا سدفه سر أو القعدة على رأس الركبتين في الموضع لا يثبت، يجب التحريم، فيصير بها الحرم حتى يصير متعلقات

بست

قوله (وكان عنه أن يقيم إليها ركعة سائفة عده إلى الركوع

وفي المسعود من (حب في أن يصح الحائض أن تعمل سرع شعاعاً لا يبرأ وهذا في سائر الصلوات إلا في العصر فإنه لا يصح إليها لأنه يكون نظراً قبل المغرب وذلك مكرره

وفي قاصصها لا يجوز لأنه لا يثبت إليها لأن التمتع يجب بعدها مكرره فيكون مستدركه (مسألة في جانب الركبتين أعني الخاصة والسادسة بركة ست ركعات عدها لأن ذلك من الصلاة

وعند محمد لا يبرأ شيء لأنه قد قطع الإحرام حتى فيه الحرم ولو لم يصح نفسها ركعة سادة لا شيء عليه، لأنه مطوون والمطوون غير مصحوب، ولكن الأفضل أنه إذا تم إذا عدم هل يسجد بعده أو لا يسجد لأن السجدة بالتفاسد لا يجبر بالسجدة كذا ذكره الترمذي

قوله (وإن تعد في التربة فليكن التشهد ثم قام إلى سجدة ثم سلم عليها التقدمة الأولى عاد إلى القعود ما لم يتجدد في السجدة ويسلم ويسجد لنفسه لأن المسلمين في حالة القيام غير مضروب في الصلاة المنقطعة، فإن سجد قائماً لا يصح سلاته ولو عاد لا يجب التشهد

قوله (وإن تعد سجدة سجدة حتى إليها ركعة أخرى قلنا يجب صلاة من طلب حل حرم الأخرى على الإيجاب ثم على الاستحباب

هذا ذكر في الأصل ما يدل على الوجوب، فإنه دلل (حب أن يصح ركعة وعسى الإيجاب ثم إن أضاف إليها أخرى فإنه يشهد ويسلم، ويسجد لنفسه لأنه ترك عطفه سلامه وكان العيس أن لا يجب عليه سجود السهو لأن السهو وقع في الفسوس وقد بطل منه أي الفعل، ومن سها في صلاة لم يجب عليه أن يسجد في صلاة أخرى، إلا أن الأول استحسان

ووجهه إذا انقلب إلى الداخل يبدء على المحرقة الأولى، فيبعث في نحو اليسار كأنهما
في صلاة واحدة، ومن التبدل به أحد في غايي تركه حتى لا منه ما يقتضي تركه بعد حمد. قال
في نحو جيد وهو لا يسجد لأمر، جازاه المرحوم ما لا يعقبه عدمه، صار المصنف، شارعاً في
طحاوي، فالمرحوم ما أدى لإمام يبدء بالتحريم، وقد أدى ما روي عن أبيه تركه، فإنه
في الذي به في تركه، جازاه، في المرحوم ما لا يعقبه عدمه، صار المصنف، شارعاً في
تكملة ما تقدم، وصدق مقتضى تركه، وهو المصنف، راجع إلى

قوله: (ويعبدوا ما ليس لهم به علم) وهذا الحرف عطف على ما قبله في الخبر أي يسمعون

وَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ خَرُوجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى قَوْمِهِ

«مقتله فيس المدينه و قد كفي بوسم على التمهيد لقتل ركهين؛ لانه قد استحكم خروجه من القصر رب المصداق في القل

و محمد علی بن ابی طالب علیه السلام را که در آن زمان از مدینه به سوی کوفه می‌رفتند، ملاقات نمود و با ایشان گفتگو کرد.

قوله: **وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عَنْ رَحْمَةِ رَبِّكَ يُنْزَلُ لَهُ أَهْلًا بِإِذْنِهِ**، ولا يزال عن رحمته العظيم عن
مصحفهم لأهلهم مغفرون، المظنون ماضي

قوله: «وَمِنْ شَيْءٍ جَدَّ عِدْلَانَهُ فَلَمْ يُقْبَلْ» (تلاوة: صلي) ثم رُفِعَ وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا
عَرِضَ بِهِ اسْتِخْلَافَ الْعِدْلَانِ وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ يَضُرُّ لَكَ كَثِيرًا بِي عَمَى إِلَهَكَ فَلَنْ يَكُونَ
لَكَ مِنْ قَوْلِهِمْ يَكُنْ لَهُ ظَرْفٌ بِي عَمَى إِلَهَيْهِمْ فَطُفْتُ. مَدْرُوسُ الْإِلَهِ بِي لَا مَرِيَّةَ لِلْأَحَدِ عَمَّا
مِنْ الْأَحَدِ

وخطی تادی الام به واحه الجبل، ترجم

وہو جس، ساری، لامرہ، رحمت، خطی، تو،

سورة البقرة آية ١٧٧

ولما جئنا الآية مفردة به بئس الأسير من عبادة

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 منى الأئمة يستأنفون به أم يحيى عن عائشة أنها
 هي «والمؤددة» وعلى الحديث الآخر «أما

قوله «يحيى نفس البشري» وهو الأخي وأخيه علي أحمد

باب صلاة المريض

إذا ذكر في عيب نفسه لأن كلاً منهما من أمره، لا أن يسهل أحدهما وكان
أهمه لأنه تناول صلاة الصحيح وأمره على نفسه عند ذلك من أجله إلى غيره

ثم وصلاته أصالة الفعل التي دخله كذا ثم

قوله: «وإذا عذر على تضييع الصلاة على نفسه تركه ويسجد» أحسن في

أمره الذي يوجب له الصلاة إذا كان

يقول أن يكون على وجه سقط من صفته أو دونه

والأصح أن يجوز بحيث يسهل له القيام سرراً، وهذا ظاهر على حق القدم

دونه فتدبره كسر أنه يسهل عليه من يسهل غيره بعد، من هو قدر أن يسهل تماماً

ليسهل على من يسهل غيره الصلاة على غيره... من يسهل غيره من يسهل غيره

سواء كان يسهل غيره أو يسهل غيره فأنه لم يسهل غيره

قوله: «إذا عذر عنه الصلاة» يعني صيبه وإن كان يسهل غيره

يديم حكمه

قوله: «حسن» يعني بعد كسر علمه، وهو على بقوله مستند إلى

حاشيته وأما إذا كان يسهل غيره عليه كذا ولا يسهل غيره على غيره

قوله: «وإذا عذر على تركه» يعني تركه على غيره

فأمره: «وحيث سجود» يعني من الركوع، لأن الإلهاء به مفسد، وأنه

مفسد

قوله: «ولا يسهل» يعني يسهل عليه، لأن الإلهاء به مفسد، وأنه

مفسد، لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه

وعليه أن يسجد على غيره، لأنه لا يسهل غيره عليه

قوله: «وإذا عذر على تركه» يعني تركه على غيره

لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه

لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه

انقضى وضوؤه، لأنه لا يسهل غيره عليه

قوله: «وإذا عذر على تركه» يعني تركه على غيره

لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه، لأنه لا يسهل غيره عليه

منه لأمره، يعني من أمره

قوله: «فإن لم يستطع لإيماء برأسه آخر الصلاة ب» بشره إلى رب لا تستطع إذا بلغ إلى هذه الحالة وإن كان أكثر من يوم وثلاثة كان مفيداً وهو صحيح. لأنه خيم منصوص انقطاع بذلك المعنى عنه، كما في الفتاوى.

قال قاصداً في هذا الموضع بقوله: «كأن أكثر من يوم وبه» لأن مرة النقل لا يكفي بوجه الخطأ لأن محمد ذكر في الفتاوى من مضطرب بذهن من المرفوعين ومما هو من السابق لا خلاف فيه، نسب في مورد النقل لا يكفي.

وبين: إن هذه المسألة هي ثمة لوجه.

إذا كان به المرض أكثر من يوم، إليه، وهو لا يعمل لا يصح.

ويشكك أن من يوم ربيعه، وهو يعقل فصح.

وإن كان أكثر وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل، فيه خلاف مستبح؟

مهم من قال ب» عند القضاء» وهو لحظ صاحب المذهب.

ومنه من دل لا يفرقه وهو اختيار المردوي النسخ والمصنف.

قوله: «ولا يؤمن بقتله ولا ينفقه ولا يحتاجه» ودر بر بر» منه، فإذا صح.

العد.

وقال نفس بر من يحتاجه وقته وبه.

وقال الشافعي: «ومن يهيب» فإذا زال معمر أعاد.

قوله: «إن قدر على القيام ولم يفسد غير الركوع والاستحواذ ثم يؤتمن القيام

ويشكك في عدم يؤمن بعده» فإن «أما قائماً حراً» كذا في الخط.

وفي المسألة: إذا أراد أن يمسى للركوع أو يمسى «أما» يؤمن بحود قائماً.

والأفضل هو الإمساك قائماً بحكم.

وفي التوضيح: «أما» لا يجوز ولا يجوز به.

قوله: «فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائماً وحده» غداً ينفقه التفتة التفتة

فأصله يركع ويستجد أو يركع إن لم يستطع الركوع والاستحواذ أو يركع إن لم

يستطيع التفتة، لأن في ذلك به الأدنى على الأعلى.

قوله: «ومن صلى قائماً يركع ويستجد لم يركع به ثم صلى على صلاته قائماً

وهذا عند أي حجة وأب يركع» لأن من صلى ثم أعاد يومه لم، فكذلك يجوز أن

يبي الإنسان في حق نفسه صلاة العاد على تعهده القاعد.

وقال محمد: يستعمل، لأن من أصله أنه مقام لا يحسن حذف القاعد، فكما لا يبي

في حتى غسسه

قوله: (وإن صلى بعض صلواته يديه ثم قدر على الركوع والتسجود استأنف الغسلات) هذا إذا قدر على ذلك بعدما ركع وسجد، أما إذا قدر بعد الإصباح قبل الأداء صح له القيام كما في جوامع كفته.

وقال نسب: ليس في الوحيد على أصله في الاندلاء لأن عمده مجوز أن يقتضي التراجع بالموسم.

قوله: (ومن أغشى عليه غشى صلواتها دواب ليلها إذا صبح) وإن فاته بالإغشاء أكثر من ذلك في بعض الأعداد أنواع متعددة جداً كالغيب، وتسقط به العداوات كلها، وقاصر جداً كالنوم، لا يسقط به شيء من الصلوات ومردود بينهما وهو الإغشاء، فمن أغشى بالسهو جداً وإن لم يسهو لغش بالنعاس جداً، حتى يوجب القضاء، ومعتاده أن يزيد على يوم وليلة، لأنه عند ذلك يدخل الفاقة في سهر النكوار، وفي إيجاب قضاء ذلك عرج، وهو مرفوع بقوله تعالى: ﴿وَجعل عثرته في آتية من عرج﴾^(١)، والجورن كالغشاء على الأطوار.

ولو غرب بغيره، فذهب عمله أكثر من يوم وليلة لا يسقط القضاء وإن أكل السبع، وأغشى عنه قال عمد يسقط عنه القضاء من كثرة وقسناً هو حجة يرمي القضاء لمحمد اعتبر السبع بالإغشاء، وأبو حيفة أخيره بالجهر.

وإن أغشى عليه بسبب الفرع من دمي أو سبع أكثر من يوم وليلة لا قضاء عليه بالإجماع.

قوله: (وإن لانه بالإغشاء نكثوا من ذلك لم يغش) المنع من عدداً في الزيادة على اليوم والليالي بساعات، وعند محمد بالأوقات، أي من حيث الصواب وما لم تنص الصلاة شيئاً لا يسقط القضاء عنه.

وقال نسب: إذا أغشى عليه عدد المصحوة ثم إنك من العدد لئلا الروال بساعة، فهذا أكثر من يوم وليلة، من حيث الساعات، فلا قضاء عليه لعدم وعند محمد عليه القضاء؛ لأن الصلوات لم ترد على حسن والله تعالى أعلم.

باب سجود التلاوة

هذا من باب إضافة الشيء إلى مبدئه ويقال: إضافة الحكم إلى السبب، وإضافة
سبب بلا خلاف

ووجهه غامضة، لأن المبرح في الصلاة قد قصد الأمر الله وفي التلاوة إذا سجد
قد قصد أيضاً الأمر الله وفي إضافة السجود في التلاوة إشارته إلى أنه إذا كتبها أو سمعها
لا يجب عليه السجود

قوله: (سجود التلاوة في القرآن أربع عشرة سجدة في آخره) يعلم أن القرآن
أربع عشرة سجدة: ستة منها مريضة وثلاث منها واجب وأربع منها سنة، في أمر
الأعراف مريض؛ والرعد مريض؛ والفعل فرعية وهي إسرائيل مريض؛ ومريم مريض؛ والأولى
في الملح مريض؛ والفرقان واجب؛ والفعل سنة؛ والم نشريل واجبة؛ وص مريض؛ وحسب
المحذرة واجبة؛ والجمع سنة؛ وإذا التسماء التشتت سنة؛ والرا ساء؛ لموضع السجود من
من في خسر المناب^(١) وفي حم السجدة في لا يتسنون^(٢).

وهل يجب السجدة بشرط ثلاثة جميع الآية أم بعضها؟

المصحيح: أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة بعده، كلما رجب السجود ولا
فلا

وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة، ولو لم يره السجدة كلها إلا الحرف
الذي في آخرها لا يجب عليه السجود.

والمنسحب المبر بأية السجدة إذا كانت الجماعة منهيين للصلاة، ولا بالإعشاء
أو نفل، وإن تلا بالمعاري ثم السامع وإن لم يفهم عند أبي حنيفة.

وعندهما لا يلزم، إلا إذا سمع وروى أنه رجع إلى قوله، وعليه الاعتناء، وإن
قرأه بالقرية وجب على السامع مهم لو لم يفهم إضافة، وفي إخراج سجدة واحدة سجدة
عند أبي الأولى.

وعند الشافعي سجدة واحدة، وسجدة من عندنا تكبره، وعندنا سجدة شكر، فلا
يسجد عندنا، إلا ثلاثاً في الصلاة، أما السجدة الثانية من الإحراج، فليست عندنا سجدة
تلاوة؛ لأنها مفرونة بالكركع، وذلك أمر بالصلاة دون السجدة

(١) سورة آل عمران: ١٤٠

(٢) سورة فصلت: ٣٨.

فَيُجَابَهُ الْإِمَامُ: يَنْصَبُ الْفَاعِلَ مَقْصُودًا، وَاسْتَوْجِبَ مَعًا، وَ لَمْ يَلَمْ يَنْعَاهُ إِلَّا بِهٖ كَانَ مَحْذُوفًا إِلَّا بِهٖ

[illegible]

(۱) سمجد شری محمد بن محمد (۱۱۴۲) حوالہ سے حضرت مولانا محمد یونس صاحب
 افسر نے علامہ محمد افسر صاحب علیہ السلام سے مصباح الفہم سے نسخہ لیا ہے جس سے معلوم
 ہوگا کہ محمد افسر صاحب نے مولانا محمد یونس صاحب سے نسخہ لیا ہے۔

[illegible][illegible]

وذلك دليل الإلزام به، وإثباته دليل الظاهر عنه؛ ولأن الظاهر منه عن أهل البيت
والجمهور لا يحلهم تصريفه بغيره ما إذا صح من الحب وإباحته؛ لأنها كلها
مستحسنة، بل صبيح التصديقات الصبيح عنها بعد بها، ويحضر حكمها

قوله: «وإن سئفوا وهم في الصلاة آية شجدة» مراد من ليس مهم في الصلاة
أنهم يستجندون في الصلاة، لأنها ليست بصلاته، بل كونه. دعائها مهم شيئاً عنه، وهي
وجوب كامله، فلا ينادي بالصبي

قوله: «يستجندونها بعد الصلاة» نصحه للضرورة من غير حرج
فصله: «لأن يستجندونها في الصلاة ثم تجزئهم» تعديدها، يعني أنها بصفة السكوت
الصبي، فلا ينادي بها كمال وأنها ليست بصلاته وغير بصلاته، بل يرد في الصلاة،
فيكون لمعناها تأنيب في الصلاة، وما وجب بصفة تكسب لا تأنيب بالتأنيب.

قوله: «رؤية تكسب التكسب» لأنها من أبعاد الصلاة
وفي التوكل بعد، وهو قول محمد والأول قوله: وهو الأصح
ولو مراد أنها تستجند من صحتها من الأخص في الصلاة، ليس مرادها سجدة في
الصلاة، وإنما ركعة عليها جميعاً

ولو مراد الإمام أنه يستجند فمعناها رجل يمس في الصلاة، يحصل منه سجدة
سجدة الإمام، ثم كثر عليه أن يستجدها لأنه صمد، أي لا شيء غيره.

قال في البداية: «ما إذا أدرك الإمام في آخر ثلاث الركعة التي تلا فيها السجدة» لما
إذا أدركت في الركعة الثانية لم يصح ركعة للركعة التي قبلها ولا ما على بها من سجراته
ولسجدة قبلها أن يستجدها، خرج الصلاة

وقيل: نصير صلاته فلا يلزمه خروج الصلاة، وإنما إذا لم يدخل معه في الصلاة
فإنه يجب عليه أن يستجدها للحض الب

قوله: «من تلا آية شجدة قلتم يستجندون حتى دخل في الصلاة فتلاها وضجوا
أجركم تستجده عن التلاوة» لأن شجدة هو، يكونها جلالة، فمعنى الأولى
وكونها سابقاً لا يأتي التبعه كسبه الظاهر الأولى بالظهور

على وجهين: سجد ربه ما من الصلاة، قال في غير هذه الخصال، يعني هذا، ما سجدته، فإن ما
حوسب أحسن من ربه من أصحابه، فرائي على ترميم لأول من، أي
فكر لتعديل حسب قوله (146-1)

وفي موارد يسجد أخرى بعد التمام زاد الأولى لا النسيء ، سرياً
 فشا نقابة يوم القدر السجدة بالقلوب من تحت عين الأيدي ، واستسحب. وبعد
 لا تحل في الصلاة لمن أن يبدل المجلس ، أما إذا كان لم يجره سجدة الصلاة عن
 التلاوة ، وهذا الذي ذكره الشيخ هو رواية كتب الصلاة.

وفي ٩ يونيو ١٤٠٠ هـ ، جازع الحنفية من سجدة بعد الصلاة لأنه
 حين استكمل الصلاة بدأ المجلس ، كما هو اعتقاد الحنفية ، لا حتى فعل الأولى بعد لأن
 ليس لا يكون بعد سجدة ، لا يمكن جعل الثانية بعد ، كما أنى ، أو بعد اتصال كل
 واحد من الصلاة الثانية ، لأن الأولى يبدى بها ، من سجدة ، لأن الأولى هو
 انطباعه لأن السجدة رابعة ، وتلك واحدة ، والثانية كغيره لأن في ترتيبه حرمة
 التلاوة وحرمة الصلاة ، على رتبة كتاب الصلاة في قوله حرمة الصلاة عن التلاوة ،
 فلو لم يسجد في الصلاة ، حتى يرجع منه ، فلهذا سجدة واحدة.

وفي رواية أخرى ما روي خارج الصلاة لا سقط
 فسجد (وربما تلاه في غير الصلاة فسجد بها ثم دخل في الصلاة فتلاها سقط
 أباً وثم تجزئة السجدة الأولى) وفي الصلاة عرفت ولا تروى إلا في غير
 ولو تلاه سجدة في الصلاة فسجدت ، لا حكم رتبة الصلاة ، عليه أن يسجد
 أخرى.

وفي موارد الصلاة لا يجب عليه أخرى ، وفيه في البيت بسبب فقال ، إذا دخل
 بعد الصلاة بنيت عليه سجدة أخرى لأن الكثرة تمنع حكم المجلس وإن لم يكن لا
 يجب عليه أخرى ، وهذا هو الصحيح.

ولو لم أنه يسجد في الركعة الأولى فسجد ، ثم قام فأمده في سر الركعة الثانية
 يسجد أخرى ، أصح ، وإن أمده في ركعة ثلثة بزمه أخرى عند محمد ، وهو
 صحيح.

ومعنى في تركه الثانية ، وهو أنه ليس له حرمة جميع أعمال الصلاة ،
 فيتركها شاهر الواحد ، وهذا في السجود من سجدة التلاوة ، وحل رتبة تعلقها
 التلاوة ، لا توجب عليه تلاوة في غيرها ، فلهذا يفتي بها سجدة ، ولا سبب من سجدة في
 غيرها.

فال في المسألة هذا الاختلاف بين كل سجدة بركوع وسجود أم إذا على
 التلاوة لا يجب أخرى ، وكذا ، وهذا في التلاوة واحدة.

قوله: «وَمِنْ ذَلِكُ لَا يَرَى سَجْدَةً وَاحِدَةً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ» أخرجه سجدة واحدة،
والأصل: أن من السجدة على التمامين «سجدة واحدة» يخرجها «لا يَرَى» سجدة واحدة ثم قرأ
ذلك لأنه في ذلك المجلس مررت بكسرة تلك السجدة من التمامين «بالتمام» بعد السجدة
وقوله: «إِلَّا تَكُنَّ وَاحِدَةً» أي: أحسن عما يشاء من تكسرة والتمامين يكونان حقيقين
وهو: «حقيق» وحقيقه «صحيح» والحكم كما إذا كان في مجلس واحد على أي مجلس
يكسح، أو أكسح كسرة أو تكسرت كثيراً، أو هو في مجلس واحد «بالتمام» أو تكسرت السجدة وحدها، أو
تختلط أو تفسد «بالتمام» أو عمل عملاً يعلم أنه يصح به فيه، وفيه يفتي حكم
المجلس «بالتمام» كأنه يعمل شيئاً كماله «بالتمام» أو تكسرت أو سجدت جرة، أو
جرت في أو تكسرت «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
وأما مختلف المجلس «بالتمام» حتى يسجد، أو تكسرت حتى يركع، أو بالعمل «بالتمام» حتى
يكسح كما قال الله تعالى: «وَدَّ سَعْلُ الْفَرَسِ أَنْ يَكُونَ سَجْدَةً وَاحِدَةً» لا يَدْعُ حاكم
المجلس

ولو قرأها في أو بعد السجدة، أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
ولو قرأها في أو بعد السجدة، أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
«بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
على التمامين.

ولو قرأ في أو بعد السجدة، أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
وهو الصحيح «بالتمام» أن التمامين من المجلس إلى المجلس «بالتمام» في الأصح
«بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
«بالتمام» لأن التمامين مع سجدته «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
يكون كماله من سجدته «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت

ولو تلاها في السجدة «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
«بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
«بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
عليه، «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
عليه التمامين.

ولو قرأها في أو بعد السجدة، أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
سجدة واحدة «بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت
«بالتمام» أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت أو تكسرت

ولمّا عرف أنّه سجنه في القبلة مسجد له، فوجد فيه ثلاثة رجال عليه قضاة
ولا يحسن عليه (أماه) مسجد.

والشجرة (د) و (أ) ، أيا لهما في هلالها ولم يسمعهما حتى أنقضى سقطت عنهما
ولم يسمع من جديد من ربي وسجدة من آخر في بيت الحكمة، ثم قرأت هو أجركه
سجدته وأحمد لأخيه

وَقَدْ عَمِلَ بِهٖ سَجْدَةً وَمَعَهُ رَجُلٌ يَحْسِبُهُ ثُمَّ لَدَى الْإِنْسَانِ وَهَبَ ثُمَّ كَرِهَ فَمَرَا فَمَكَ
الْأَيُّ قَاتِيَةً ثُمَّ قَامَ فَدَهَبَ فَهَكَذَا مَرَرًا، فَوَقَّعَ بَيْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِهٖ سَجْدَةً عَلَى سَهْدِ
وَقَدْ تَلَمَّعَ حَتَّى كَفَّ سَجْدَةً وَخَدَّهٗ لَأَنَّهُ لَحِظَ عَيْنَ الْإِنْسَانِ، ثُمَّ رَدَّ يَدَيْهِ عَنِ السَّجْدَةِ
وَكَفَّ الْأَجْوَابَ، كَانَ الْإِنْسَانُ يَحْكُمُهُ، وَاسْتَمَعَ يَهْبُ وَجْهِي، يَسْبِيحُ بِحَبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
سَجْدَةً وَخَدَّهٗ وَشَرَّ النَّاسِ كُلِّ مَرَّةٍ سَجْدَةً

وَبِذَلِكَ يُقَرِّبُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ إِلَى جَنَّةِ الْبَرِّ فِي سَبْعِينَ آيَةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
وَبِذَلِكَ يُقَرِّبُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ إِلَى جَنَّةِ الْبَرِّ فِي سَبْعِينَ آيَةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

وَمَنْ قَرَأَ آيَةَ سَعَةِ رَأَىٰ، مِمَّنْ يَسْعَاهَا حَيٌّ يَوْمَ تَمُوتُ رُكْبَةٌ مِّنْ دُنْيِهِ، مَسْجُودًا
خَلَّىٰ لِسَانَهُ لِقَوْمِهِ فَلَمَّا

وَقَالَ رُوِيَ لَا يَحْتَمِلُهُ لَأَنَّهُ لَا يَزُولُ وَجِبَ عَلَيْهِ بَعِيرٌ يَهُودِيٌّ، فَهَذَا كَمَا يُرَى فِي الْإِسْلَامِ عَلَى
الْأَجْسَادِ فَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى يَكُنْ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا سَجَدَهَا عَلَى سَاحِلِهَا كَمَا نَرَى هَذَا.

والله اعلم بدينه والحق عليه الجزاء، فإذا أرادوا على من جاء من بعدهم، وكما
على هذا الاختلاف، إذ لم يكن على صريح النص، ولم يستدلوا به، بل على العكس.

ولو قرأتموه في مجلس واحد قرأه أربع عشرة سجدة واحدة من الأيات
قوله (وَمِنْ دَلِيلِ الْجُودِ كَمَا وَفَّقَ بَيْنَهُ وَشَدَّ أَعْدَاءَهُ سَجْدَةَ الْاِعْلَاءِ كَمَا
فِي اَهْلَاءِهَا وَدَعَا بِهِ إِلَى اَلْاِشْكَةِ وَابْنِ سَعْدٍ وَابْنِ سَعْدٍ اَهْلَاءِهَا
وَوَلَّكَهَا لَهَا بِوَجْهِ

وَيُضَلُّ فِي سَجْدَةٍ إِسْبَاحٍ رِيَّ الْأُصْحَى ۝ ثَلَاثًا، هُوَ الْمَحَارُّ وَبَعْضُ الْأَحْوَارِ
 الْمُتَحَسِّبَاتِ إِلَى حَوْنِهَا، فَيُصْبِحُ بِهَا لَيْلًا كَانَتْ وَغَدَرٌ، مَقْبُولٌ ۝ أَوْ هُوَ كَلْبٌ وَغَدَرٌ

وبه لصحة لا كتاب لا خلة، وذلك أن معنى أهل الكذب كانوا يسمون أنه الله بحث شيئاً من الحربة يبرهن عليه من الله، فصاروا يقرآن سجوداً لله، وحجده على إيمانهم بالوعد والوعود، قد كان وعد ربهم بغيره لا كتاباً، وقد أعلم.

ولا لم يذكر فيها شيئاً حرماً، ولو تركوا التحريم التي يحرم بها آخره علة خلافاً للشافعي.

ولا تحرم سجدة التلاوة، إلا بما يجوز به الصلاة من السرقة من الطهارة من الحدث والنجس وسر جوار واستقبال القبلة، إذا تلاها من لا من ولا يسمع لها، إلا أن لا يحسن الله أن يكون مريضاً فلا يكلم فيها، أو فيه، أو أخيراً، فصلاً له الخطأ، فعليه إغلاظه، وإن تحدث امرأة إلى حب رجل متديناً به بعد علقه، وإن تولى إغلاظه.

قول: ولا سجد عسفه ولا سلام، لأن ذلك بالتحليل وهو يستدعي سبق التحريم، وهي متقدمة، لأنه لا إجماعها.
قوله قلب، كيف يكون التحريم متقدمة وقد كان لا يمر إلا بالوجود كجود، والتكبير للتحريم؟

قلت: ليس هو للتحريم، بل لسهولة سجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة، إنما هو للاتصال، بكده هذا الاتصال من التلاوة إلى السجود.

{مطلب في سجدة الشكر}

مسألة سجدة الشكر لا غيره لما عدا إلى حبيبه، وهو مكرمه عده لا يتأب عليها وتركها، كما في به حال مالك.

وعنه سجدة الشكر مرة يتأب عليها، وهو حال الشافعي وأحمد وصورتها عندهم أن من جدد عده طاهره، أو رزقه الله مالاً، أو ولد له أو وجد مثله، أو مات من عده، أو شفي له مريض، أو قدم به عيب، يستحب له أن يسجد لله شكرًا، يعده الله عده، يعده الله عده، ثم أكبر أكرمه، فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة.

وقوله الخلال يسهل في استباح الطهارة إذا تأب بها، وهذا قد يسم لها، هل يجوز في الصلاة عند أي حقه يقتضيه وجبهه بالنوم سبها؟
ولا يجوز عده أن يتنلى يسهل طاه، وعند أبي يوسف وعند لا بعض وصورة الطوم فيها ويجوز أن يتنلى يسهل طاه كما في سجدة التلاوة، لأنها معتبرة بحسب.

باب صلاة المسافرين

هذا من مادة إضافة الشيء إلى ظرفه، ولفظها في قوله:

ووجه التماسه بينه وبين سجنه ثلاثة : ١- التلاوة سبب التمسرحه واسم سبب
التعسر فالتلاوة ، وما قد سجد التلاوة عليه (لا سبب السجن التلاوة ، وهي عبادته
وم جبهه من العبد لانه سجد) وليس هو بسجده ، بل هو سجده ، والعبادة لله على
الاساسات

قوله: (الفرح) تدب بتغيره في الأحكام، أي الأحكام الواردة عليه، وتغيرها تغير
السلامة، وبإحاطة الفرض، وبعد دمه الطبع، أي بآلته أيام، وصحوة الجمعة والعصية
والأصحية، وحرمة حرمة الأثر، أي غير حرمة.

قوله: **إِنْ بَعَثَ الْإِنْسَانُ مَوْعِظَتَهُ وَتَبَيَّنَ مَصْرُهُ سَبْرُهُ لِلْآيَةِ أَيُّهَا قَاعِدَانِ**
الْقَاعِدُ: هو الذي لا يترك حربه عليه، وإنما يريد الله تعالى قتال **إِنْ بَعَثَ** ولم يقل **وَأَنْ**
بَعَثَ؛ لأنه لو طاف جميع الناس ولم يجدوا موعظاً له به ربه سببه **لِلْآيَةِ أَيُّهَا لَا**
يَعْبُدُ صُلُوحاً، وهذا القيد مبني على غير ما لا يغيره **وَأَنْ لَا يَخْبَرُ بِسَمَاعِيهِ**، فلا
يخبر بأفكاره طرقه على السبيل، **وَلَا يَكْفُرُ** على نفسه، **وَأَنْ لَا يَخْبَرُ** جماعها

قوله «معه ثلاثة أيام» يعني بهؤلاء الثلاثة (أيها) لأنهم على ما سترأى، يعني
بأنهم أياما تقصر أيام السب، وذلك إذا حطبه استحسن ابتداء

وہل وشرط سے کل یوم ہی نصیب؟

لتصحيح أن لا يضطرط، حتى لو مكر في اليوم لأول، ومنى إلى الزوال، ويطلع
المرحلة، ودن بلا سراحه، وبها يبيد، ثم يكر في اليوم الثاني كدب إلى الزوال، ثم في
اليوم الثالث كذلك، ثم يفسر صدقته، كذا في العدد لأنه لا بد من فسور
لا. مرحلة، وهذه لأنه لا يظن السحر من حشر إلى الحشر، وكذا الهدية لا تظن
ذلك، فالجهد عدة لا سراح بعد السحر بالضرورة، وأهله في عدد المدة ثلاثة أيام، قد
الرحمة خرجت لا أنه منعه الرجوع، وكذا، المستعنة بالرجوع من غير الأهل، والفسور
في غيرهم، وبأن في اليوم الثاني لأن في يوم الأول الاحتمال من الأمل والفسور في
غيره، وفي اليوم الثالث الاحتمال من غيرهم والفسور فيهم، وهذا إن يصره إن كان
له أمل في قسوم الذي بعده

قوله: (بمصر الآس) بمعنى المائلة دون لمريد.

قوله: ولا يغفر في ذلك وليي في السماء أدرك لا يغفر في غيري باسما لي

البحر، ولا البحر في البحر بالسبب في البحر، وإنما بحر في كل موضع ميم، ما يلي بحاله.
 ح. إذا كان موضع له مريدان، أحدهما في الماء، وهي قطع في ثلاث أيام إذا كانت
 السراج مستوية، والثاني في البر، وهي قطع في يومين، فإنه لا دخل في حريق الماء
 بقصر، وفي البر لا يقصر.

وله كان إذا سار في البر وصل في ثلاثة أيام، وإذا سار في البحر وصل في يومين
 قصر في البر، ولا يقصر في البحر، وتضمير في البحر ثلاثة أيام في يومين، أي غير
 حثية ولا ساجدة كما في الأصل قصر فيه ثلاثة أيام. وإن كان في البحر يقطع في ثلثي حثية
 وإن كان في البر يقطع في ثلثي حثية. وإذا كان في البر يقطع في ثلثي حثية
 حثية فوصل في يومين، أو أقل قصر؟
 قال أبو حنيفة في منبره حرمان.

أما هذا، ويقطع في ثلاثة أيام.

وأعزى في يومه، إن سار الأبعد قصر، وإن سار الأقرب لا يقصر
 قوله (ولو سار الأبعد حثية في كل صلاة زائدة) كأنه يريد سار باعية
 ساراً على البحر، سار، فإنه لا قصر فيها، وقد سار البحر ساراً على نفس،
 وفيه لا تقصر.

قوله (لا تخور له الزيادة عليها) إذا سار، هكذا، ولم يفت بحركه، وورس
 ضمير وكذا، يجمع أنه قد زاد على ذلك سار ما عدا هذا.
 قوله (وإن سار أبعد، ولقد في التمهيد يفتكو الشهد آخراته) كأنه عن فرجيه
 وكانت آخرته له نائمة، ويقصر مسأً بالبحر الصلاة، وهذا، إذا سار ركعتيه أما إذا
 سار أربعاً، فإنه يفتك، بخلافه إذا سار ركعتيه، وهذا، إذا سار ركعتيه يفتك
 وركعتيه يفتك.

فقال أبو يوسف، يحرك عن الحرمي عاصم، ويصل لتتبع
 وصلى عاصم، لا يحرك الصلاة، ولا يكون داخلها لا يركع ولا يطوعاً لأن
 يخرج كل واحد من الصلوات يركع الخروج من الحرم، وهكذا هذا عند محمد، تصدق
 ولا تكون قرحاً ولا بدلاً.

ومال يفتك، سبب كتابه صلاة.

قوله (وإن سار يفتك في ثمانية فقرات التشييد بطلب الصلاة) في صلاة، أشدك به قبل
 وإكمال أركابها كما في البحر.

ولو أنه لما ترك القعدة هذا، وقام إلى الثالثة، فتوى الإمامة أنها أربعة، وأنه يجوز صلاته، وتحول درجته أربعة.

قوله: «ومن فرج مسألراً حتى وكفى إذا ثابث ثبوت المصير» يعني من الخاف الذي خرج منه لا جواب كل الجهد حتى لو كان قد حلف الأية التي في الطريق الذي خرج منه قصر، وإن كان محدثه أبية لم يدرى من جانب آخر من المصير.

قوله: «ولا يسأل على حكمه المسفر حتى يتوي» لأنه في بدء يصلح للإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً، ليتم الإمام، وأن توى الإقامة أقل من ذلك لم يتم، لأن الإقامة أصل الظاهر، وأما من كالحبس، وقد ثبت أن نقل الظاهر خمسة عشر يوماً، فكأن الإقامة، ولما اعتبرناه بذلك لأجله مدان موجدان، أي هذه الإقامة، توجب للإمام، ومدة الظاهر، لوجب على المراه الصوم والصلوة.

قوله: «حتى يري الإمام» سرائر إليه، إنما هو في حق من علم أمين نفسه، أما في حق من خولع لغيره كالعمد، فإنه يصير مصيماً له الموتى، والمراه له الروح إذا كانت قد قبضت المهر فمجلس، وكذا المصدي مع السطون، وهذا به عدم البيع بها الأصل، أما إذا لم يعلم فلا يصح أنه لا يصير مصيماً، كما في ما حذر، وإذا روى مصدر الإقامة في الصلاة، أصب سواء كان سفره أو مقفياً مسيراً، كان لو متركاً.

وقد يهوله، لأن بداهة شارة إلى أنه لا تصح إقامة الإمام في السفر، وهو الظاهر من الرواية.

وحسن كنه يوسف أن الرعاة إذا رلوا موضعاً كبيراً كالأرض، ويروى إقامة خمسة عشر يوماً، وهذه والكلا يكفهم تلك إقامة حاروا جميعاً، حتى ظاهر الرواية، أن إقامة الإمام لا تصح، إلا في الحضر، والنبوت المنتهية من المصير والمدر، والخلف لا الخيل والأحبة والوبر.

ولو صلى الظهر في مسرود، ثم سافر قبل خروج الوقت، مما دخل وقت العصر صلى صلاة المسرود، ثم بداهة ترك العصر قبل الغروب، وسوى به أنه صلاص صير وهو، فإنه يفتي الظهر ركعتين والعصر أربعة، وكذا لو صلاص، وهو مقيم وسافر قبل الغروب، ونيز له صلاة ميم، فإنه يصلي الظهر أربعة والعصر ركعتين، لأن الرجوع متعلق بآخر الوقت.

ولو سافر في آخر الوقت يقصر صلواته، وإذا لم يبق من الوقت إلا مقدار التحريمة، وقال دمر، إن بقي من الوقت قدر ما يصلي ركعتين قصر، ولا ولا، وإن أقام في

دخوله معه في الظاهر بعد المثل من المثلين

وقوله: «ثم يركع صلاته خلفه» هذا إذا دخل معه بعد حركه أو الوقت أما إذا دخل معه في الوقت، ثم خرج الوقت وهو في الصلاة لم يفسد لأن الإتمام ركنه، وانشروع معه في الوقت، فأخفق غيره من بعده من كما إذا اقتضى به في المصير، فعلى فرج من التحريجة غرقت الشمس، بوجه ثم أربعة، وهو صلى عظيم ركعة من المصير، ثم غرقت الشمس، فجاءه سفر واقتضى به في عصر ثم بحر داحل في صلاته

قوله: «وإذا صلى سافر بالحقين على سبيل ركعتين ثم أتم التمتع بقوله صلاتهم» يعني وحده، ولا يفرزون فيما يخصون، لأنهم لم يفرزون

والأصل أن الله المصير بالصلاة يصح في الوقت، وبعد حركه، لأن فرصة لا يصح بخلاف استمر إذا تعدى المصير، فإنه لا يصح إلا مع هذه الوقت

قوله: «وإذا سافر» إذا سافر أن يقول أتم صلاتكم فإنما قول سافر» أي مسافرون وسفر جميع سائر كركب جميع لك وصاحب جميع صاحب

وقوله: «وإذا سافر» يعني شخصين هو الصحيح

قوله: «وإذا دخل» أي لمساو معبرة أتم الصلاة وإن لم ينزل لتقديم اليد سواء دخله مع الاحترق، أو دخله بعضه حركه، لأن بعده من الإقامة، فلا يحتاج إلى ما

قوله: «وإذا كان له وطن فالتقل عنه واستوطن غيره» أي سافر منه من وطنه الأول ثم جئنا للصلاة، وإن استحدثت ولما أتمها، وأتمه الأول بالوطن الأول، مكل

واحد مهما دخل أهل له

وعلم أن الأوطان ثلاثة

1- وطن أهلي

2- ووطن بلدنا

3- ووطن سكني

فالأهلي: ما كان متعلقاً به لا يخل إلا به

ووطن الإقامة: ما بوي أن يقيم فيه سنة عشر يوماً متصلاً ببعض الأهل، ووطن الإقامة سفر ثلاثة أيام

ووطن السكنى: ما بوي أن يقيم فيه أقل من سنة عشر يوماً، وهو السكنى للأوطان يظن بالكل،

وعلى من حركه وطن الإقامة تقدم سفر عليه؟

محمد بن أبي عبد

وحدثنا، برحق هؤلاء، رحمته المصداق من شخصه، وخطه، وجرار الصلا
المكروه على المرحوم، وبتجاوز، واستكثار عدة شيوخ أهل الان السعوي، وهو مولد
تعالى في ضمن كات مكية المصداق على سعة قدرته من انوار بحر الهدى، غنى حكمة
الإنظار على الشرح، وقد نوه عليه السلام في قصر اسناده في درس اسناد ركعتان من
غير فصل، وقوله عليه السلام في حديثه في قوله تعالى والذات ما تات ايام
الدينين^(١) قل عدة من غير دين، وقد من عصب حقا وقد بر عن المصداق، وقد

$$15.4 = 1.4 + 100 \cdot 0.014$$
[illegible][illegible][illegible]

2- والمذكورة،

3- والمألوف

4- والإمامة

5- والصحة.

6- وسلامة الرحلى

7- وسلامة العبد

وحصة في غير المصلي

1- المصير.

2- والظن

3- والجماعة

4- والخطبة.

5- والوقت

واعتقلوا في صفة المصير؟

قال مصمم: هو كل ما سواه وذلك نصف لفظهم من العالم وعالم بمرجع

فيه في معنويات

وعلى مصمم، هو أن يوجد به حقائق تدل على صحة حوائج الدنيا.

فحوائج الدنيا: الفاضي، والمضي.

وحوائج الدنيا: أن يعيش بها كل صانع مصاعفه من الله إلى الله.

وهي لفظها هو كل موضع به أمير وفاضل بعد الحكم، وليس له حدود

وعلى أي المصمم، إذا حتموا في أكبر مصاعفهم به يسعهم ومن كان خارج

المصير لا يجب عليه دخول المصير للجمعة لاهتاله عن المصير، لا يرى أنه لو خرج

مسافراً، ويقع ذلك السكان مصر لا اعتدع حكمه المصير

وقال الشافعي يجب عليه إذا صام ليلة، وفرض في ذلك من المصير يوم الجمعة إلى

يوم أن يمكث يومه ذلك رمه الجمعة، فإن بقي له يخرج قبل دخول الوقت، أو بعده

فلا جمعة عليه كذا في الوجيز، ولا بأس أن يجلس الناس في المصير في موضعين، ولا يجوز

في أكثر من ذلك.

وعلى أي يوسف لا يجوز في موضعين إلا أن يكون بين أحدهما من عظمهم، وإن

هم يكن، فالجمعة من سبب وعلى الآخرين إعادته الطهر، فإن صامه من ولا يفرى من

سبب لا يجوز صلاته فيه.

وقيل الشامي ١٠٠

وعندنا انما هو من يسهل عليه الفتح. في. فصار ما يسهل في موعده صلواته من

المصير

وفي ظاهر الرواية. انما هو ما لا يسهل في الفتح.

قال في النهاية. وهذه الفقرة من كتاب الصلاة. ١٠٠

وعند الشامي. فصار. من لا يسهل في الفتح. ١٠٠

قال في النهاية. الفقرة من كتاب الصلاة. ١٠٠

منه عليه وسلم. ووجه الشامي. في الفقرة. ١٠٠

عنه عليه وسلم. ١٠٠

قوله. (ويخصه) بالهاء على قوله. ١٠٠

محمود. في قوله. ١٠٠

١٠٠

قوله. (والصالح) على قوله. ١٠٠

١٠٠

١٠٠

قوله. (والصالح) على قوله. ١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

قوله. (والصالح) على قوله. ١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

قال بعضهم: لا يجوز أن لها شهية بالصلاة
وقال بعضهم يجوز لأنها ذكر وليس بصلاة
وقيل أن الخطب يرجع من الخطب سنة الحدث فذهب إلى أنه وبوصاً وجاء
فصليهم جاز.

ولو عدل في أنه وجب ثم جاز أن يصلي بهم ما لم يذهب
وأما بعده حدث عند الشروع في الصلاة فقدم رجلاً من شهيد الخطب. أو أنه
يشبهها جاز.

ولو لم يخطب بعده حدث قبل الشروع في الصلاة فمأثر رجلاً يصلي بهم ولا يكتفي
بالمأمور شهيد الخطب جاز، وإلا فلا خلاف الأول.

والفرد أن يلازل في الصلاة فذهب للصلاة فلا يجزى إلى خطبة في حال بقائها
وحالاً ثم تنقطع فمأثر كالإمام بعده يصلي بغير خطبة
فقوله: ومن شرطها أن تكون في شرف المسجد المصلي عليه وعندهما
حنيفة: شرط ألا تعد الموكدة، وذلك في ركعة

وعند غير شرف الموكدة
وقالوا: يجب إذا نزل عنه بعد الشروع قبل التلبية بالسجدة فلهذا يصليهم جميعاً
وعند أبي حنيفة يستعمل العير

ولو نزلوا عنه بعد السجود لفتها جميعاً سلاماً أو
ولم يكره الإمام ومناقب الفقهاء ولم يكرهوا أن يرجع من التمام وأحد في القراءة
مما دلل أنه خفي، ثم كبرر بسبب الجمعة للإمام والجمهور جعلاً ما ذكره وأبى أن يأخذ
في القراءة بجوار الجماعة

وحال أبو يوسف أن كبروا قبل ثلاث مرات فمأثر، أو أنه طويعة صححت
الجمعة، وإلا فلا

وحال محمد بن شريك في يده رأسه من ركوع جميع الجماعة وإلا فلا
ولو خطب وهو على التمام ولم يبق معه إلا شدة، أو القليل لم يصلي بهم الجماعة
لأنهم ليسوا من أهلها، أي لا يجوز أن يكبروا معه مع حاله وإن بقي معه حينه لو
كانوا، أو عرض من بهم خمسة

ولو شرع من الخطبة فاجزى كلهم وحال، أو هو من يشهد الخطبة فصليهم
أحمد آخره

قوله: وألذها عند أبي حنيفة وفهمه دلالة سري الإمام والشرط جميعاً أنه

يكونوا صابرين بلامانه، أم قد كانوا لا يصلحون لما كنتم، والله إن لا تصح الجمعة
قوله: (وقال أبو يوسف: إنما سوى الإمام؛ لأن يسمى منك جماعة، حتى إن
الإمام قدم عليه

وقوله: (وقال أبو بكر: لا تؤذونكم للصلوة من يؤمر بجمعها فاسعوا إل ذكر الله) (١)
هذا يقتضي: (وهو عزاء، وذكره وهو الإمام.

وقوله: (وقال أبو بكر: لا تؤذونكم للصلوة من يؤمر بجمعها فاسعوا إل ذكر الله)

قوله: (وقال أبو بكر: لا تؤذونكم للصلوة من يؤمر بجمعها فاسعوا إل ذكر الله)
قوله: (وقال أبو بكر: لا تؤذونكم للصلوة من يؤمر بجمعها فاسعوا إل ذكر الله)
الأولى سورة الجمعة، وفي الثانية سورة الجمعة.

{مطلب فبين لا تحب عليه الحمزة}

قوله: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة) (٢) لأنه يعطى
باعتبار الإمام من سعد، سقط عنه كالمسألة.

قوله: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

قوله: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)
صائراً بمرور الوقت لم تحب عليه

قوله: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

وقال بعضهم: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

وهل يجب على المكنة؟

قال بعضهم: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

وسأل بعضهم: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

كالمسألة. (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

قوله: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)
وحسب عليه؛ لأنه عاد على منسبي. (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

والأبي حنيفة أنه من عليه شيء، فأشبهه منسب، (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)
والجمعة، (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

وسأل أبو بكر: (ولا تحب الجمعة على صاحبها؛ لأنه سعد المشاء بالجمعة)

يجب على المصلي من الأيمر الطاهر، وسقط أيضاً جدير السفر والرحل.
قوله: (فإن حصرتم وأصغر من الناس أشرافهم عن فرضي كوفتي)، لأهم محنتهم،
فصاروا كالسائر (هـ) ص

قوله: (يُخَوِّزُ شُكْلَهُمُ وَالْقِيَدَ وَالْقِرْبَ لَمْ يُوْثِقُوا لِي بِخَفْعِهِ) وقال رحمه، لا
يجوز؛ لأنه لا فرض عليهم فأشبهوا خصي والموت

ولما لم يخطأ بساومهم إلا أنهم غدروا، فلهذا يخرج ما لم يسلط عليهم فرض
لوقت مآذنتهم بجمعه، فإن لم يجدوا موضعاً لأن الإحصاء منهم يدفع إخراجهم وفرضهم
الطهارة يؤدي إلى إخراجهم وأما المصلي فلا يفتح قطعه فيكون به ماء تعرض على غسله
فذلك لا يجوز

وأما إيماءه، ولا تنصص لإمامة الرجال وإذا ثبت انحصار جمعة ركنهم اتخذهم في
عند موعدين كآخر الضم

وقال الهاملي يجوز أن يكونوا جمعة، ولا يفتي بهم في العدد
قوله: (من يمني الظاهر في قوله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا يفتي من
كروه به قلباً وحراً صلته) ومن رحمه لا يجره الظاهر إلا بعد فراغ الإمام من الجمعة؟
لأنه من باب أنه إن جمعه في الشريعة أصلاً، وأما كسبل ولا يضر إلى بدل مع
تقصيره على الأصل

ولما إن أصل الفرض هو الظاهر في حال الكفاية وهو هو الظاهر من القول، فقل
له السلام، وأما من الظاهر خبر بطلان خبر⁽¹⁾ ربه بعض بين هذا اليوم وغيره
ولا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، ولأنه من التكليف من الممكن، وهو ممكن من
أداء الظاهر بعينه دون الجمعة لتدبيره على أنه لا شيء له، بل لا يمكن بطلان
تكميله؛ ولأنه إذا ثبت أن الفرض الظاهر من الجمعة، وإذا ثبت بعد أن يمكن التفرص
هو الظاهر وقد كذا في رفته أمراً

وحاصله، أن فرض القول عند أي حيلة وفي يومه، ظهر وقد أمر بإسقاطه
باجتماعه.

وقال محمد، لا تدري ما أصل فرض الوقت في هذه اليوم، ولكن يسلط عنه الفرض
بأداء الظاهر، لا بجمعه، يعني أن أصل إخراج أحدهما لا به (يعني معناه)
ومثله إذا أخرج بجمعه به فرض التوحد لا يحرم عدد لأن فرض الوقت هو

الظهور، ولا تنادي الجمعة بته الظهور.

وعنه زفر يهو : لأن فرض الوقت الجمعة عند وجد مراعاة

وقوله: «لعل صلاة الإمام» فيه بذلك احترازاً عن قول زفر، ناد عنه لا يجوز

الظهور إلا بعد فراغ الإمام من صلاة الجمعة كما في النهاية

وقوله: «ولا ظهر به» لئلا كان به عذر من الاعتناء بشئ ذكره، صلى الظهور ثم

شهد الجمعة كالمسبب الجمعة فرضه على ما وانقلب ظهره نقلاً، لأنه قد شهدها فهو

والصحيح سواه.

وقال زفر: فرضه الظهور ولم يتصح لأن الجمعة غير واجبة عليه فوجب الظهور

موقع الفرض من غير مراعاة.

وقال زفر: إذا صلى المصلي، أو أحد الظهور في مسرلة ثم دخل في الجمعة مع

الإمام، فليل أن يتم الإمام الجمعة عرج وقت الظهور؟

أجبت: بل هو زيادة الظهور، لأن ظهره الأول انقلب نقلاً

وعنه زفر لا يرمه الإعادة: لأن هذا اليوم في حله كسائر الأيام وفي سائرهما، لو

صلى الظهور في وقت، ثم صلاها مع الجماعة كان فرضه ما أدته في بيته كذا هذا، لكننا نقول

الجمعة أقوى من الظهور، لأنه بشرط ما لا يختص به للظهور، ولا يظهر الصلوة في مخالفة

القوي.

قوله: «فإن بدا له أن يختص بالخضعة فتوجه إليه» بطلان صلاة الظهور عند أبي

خليفة بالشقي، فإن صلى الجماعة أجزأك، وإن لم يصلها أعاد الظهور، والعبد والمريض

والسافر وغيرهم سواء في الانتفاء بالنسيء، كما في النسيء. وهذا إذا صلى إليها

والإمام في الصلاة، أو قل أن يصلي، كما إذا صلى الإمام لا يطل ظهره.

وفي النهاية: «إذا صلى من أن يصلها الإمام، إلا أنه لا يرجو إدراكه بعد السجدة

لم يطل ظهره عند الغائبين، ويصل عند السليحين، وهو الصحيح

ولو توجه إليه من أن يصلها الإمام، ثم إن الإمام لم يصلها بعد، أو تغير عذره.

استدلوا في بطلان ظهره؟

والصحيح: أنه لا يصل كذا في النهاية.

ولو كان خروجاً، ومراعاة الإمام ما لم يطل ظهره، ولو كان قد صلى الجماعة،

وتوجه إليها بطلت الظهور في حقه، ولم يطل في غيره.

قوله: «وقال أبو يوسف وأحمد: لا تقبل حتى يدخل في الإمام» به إنذاره في

أن الإجماع ليس بشرط لأمرنا من الظاهر عمدا

وذكر شيخ الإسلام أن معنى قولنا لا يرتفع شهره ما لم يؤد الجمعة كلها وهذا خلاف ما في المردوي وعنده حيث قلنا لا يدل على معنى مع الإمام، ولم يقولوا حتى يكملها مع الإمام.

قال في النوازل الرمسية إذا سعى يوم الجمعة إلى المقصر ربد أدمة الجمعة وإتمامه حوائجه ومعظم مقصوده إداة الجمعة بنال ثواب التمس إليها، وإن كان معظم قصده إقامة حوائجه لا يدل ثواب السعي إلى الجمعة

قوله (ويؤكد أن يعنى المقذورون الظاهر في جماعه يوم الجمعة) لما عه من الإخلال بالجمعة؛ لأنه قد يعنى بهم غيرهم

قوله (وكذا أهل بسط) قال الترمذي مريض على الظاهر في سورة يوم الجمعة ما ذكره وإمامه

قال محمد بن حسن، وكذا جماعة المروسي بخلاف أهل سحر، فإنه لا يباح لهم ذلك؛ لأن المروسي عاجزون بخلاف المسحوبين لأنهم إذا كانوا غلبا فدرؤوا على إرساء المحصور، وإن كانوا مغلوبين أمكنهم الإسماء، وكان عليهم حضور الجمعة

قوله (ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه، أدرك) ومن غلبا الجمعة؛ إذا قام هذا المسبوق إلى مكانه كمن غلبا في القرية من شاء صبر، وإن شاء عطف

قوله: (ربما أدركه في انقضائه أو في سجود السهو من غلبا الجمعة) وهذا عند أبي حنيفة رضي يوسف وطاعمر هذا أنه يسجد بسبوقه صلاة الجمعة والصديق، ومختار عبد السامري. ما لا يسجد في الجمعة والتجديد لو عم الزيادة من اختيار

قوله (ومن فعله) إن أدركه ثمة أكثر الركعة ثمانية من غلبا الجمعة) يعني إن أدركه قبل أن يركع، أو في الركوع.

قوله (ولن أدرك الثب) بأن أدركه وقت ركع من الركوع بى عليها الظاهر، ولا أنه يروي الجمعة رجبا

قوله (وإذا خرج الإمام في يوم الجمعة) يعني من المصدرة يظهر عليهم، وإن لم يكن هناك محصوره يصرح سبب ثم يركع الفريضة والتذكر إلا إذا قام إلى خطبة

قوله (إنه ليس بالصلوة والكلام حتى يخرج من خطبته) وكذا القراءة، وهذا عند أبي حنيفة.

وعلا، لا بأس بالكلام من أي محظوب ومن يرى من أن يكره بغيره؛ لأن التكرار

لأنه لا خلاف بين من الاستماع ولا الاستماع في غير الحائض بخلاف الصلاة لأنها بعد شتمه
والأبي حنيفة، أن الكلام أيضاً قد يمتد طبعاً، فأنسب الصلاة والبراء مطلقاً للكلام
سواء قبل كلام الناس، أو الصبيح، أو سمعت العاطس، أو رد السلام.
وفي المصنف: المراد به إحداهن المؤذن، أو غيره من الكلام بكراً بالإجماع بقوله عليه
الصلاة والسلام: «إذا كنت صاحبك، والإمام بخطب أمص، بعد صوت»¹ وروى
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رجلاً يقول لصاحبه: والإمام بخطب متى
يخرج القعدة؟

قد أن له صاحبه: أمص. هذا مرغ قبل قلبي قال: أمص. أنت فلا صلاة
لك، ولما صاحبك. بحدار.

وقيل: اختلاف في كلام يتعلق بالأخرة إما طعن في أمور الدنياء، كالكراهة إجماعاً.
وهذا كله قبل الخطبة وبعد. أما فيها فلا يجوز شيء من الكلام والفرقة والتذكير أصلاً
لأنه يصح الاستماع والبراء من الصلاة انطواع.

لما فضله العائنة بمحور وثالث الخطبة من غير كراهة ولا يكل ولا يشرف والإمام
يخطب. وكذا إذا ذكر الخطبة، التي عليه الصلاة والسلام سمعوا وجعلوا عليه في أمصهم
ولم ينطقوا بها لأنها تدر في غير هذه الأحوال بالاستماع بحدار. فإن رأى رجلاً عند جرح
محتاج وموعدة لها أو رأى عمرته يذهب على إنسان جرح له أن يخبره لأن ذلك يجب
لحق آدمي، وهو في جرح إليه. ولا يصح لحق الله تعالى، ومبدأه من المسامحة؛ لأن الله غني
عنه.

ونو كذا المصلي بعيداً لا يسمع الخطبة؟

نقد قيل: الأفضل له قراءته خفياً سرّاً

وقيل: ينظر في القعدة.

وقيل: الأفضل الإنصات، وهو اختيار محمد بن سنان

ثم عند في حقه خروج الإمام يقطع للصلاة والكلام، وعندها يخرج من خطب
الصلاة، وكلامه يقطع الكلام

وهذا كله تبعاً لإدراك من يحط به يجوز الكلام عندهم الكلام، وعنده لا

(1) أخرجه الخطيب في مسنده 7437، 8738، 9105، وخرجه بسنده في تاريخه في
صحيحه ومسنده في صحيحه وهو في تاريخه وابن ماجه وابن خزيمة وابن أبي عمير
مالك في الموطأ

بجور فوجوده الخروج

ورثا سعد الإمام أمير علي وسلم

قال أبو حنيفة: يخرج من قطع الكلام، وهذا يدل على أنه لا يسلم

ويروى: أنه لا بأس به لأنه استبرأهم في صوته.

قوله (وإذا كان بعد ركعة يؤم الجماعة الأذان) لأن لحن التبرج والتبرج

وتؤثر إلى التبرج، فلم يذكر البيع على ذكر الشراء؛ لأن الإيجاب مقدم على التبرج.

والشراء من البيع والشراء ما يتبعهم عن الشيء، حتى إنه إذا سئل عن رجل آخر

سواء يكره أم لا، يجزئ البيع والشراء في حقه لمصلحة إن لم يبعه.

وقوله (وإذا جازى إلى الجماعة) ويستحب أن يقول عند نزوله: «السلام عليكم»

أوجه من بوجه ذلك وأكثر من غير ذلك والجميع من دعائه وطب سبب ذلك.

ويجوز لمن أراد أن يوجه إلى الجماعة أن يتصل ويسلم طأ إن كان عدداً، ويسلم

أحس نفسه؛ لأنه يوم اجتماع، وربما يأتي بعضهم بروائح بعض، يستحب التطيب

والتطيب

قوله (إذا فرغ من عطفته ألقوا) أي الصلاة لأنه يخرج عليه عمل الصلاة

وعطوف بعد الجماعة بأربع ركعات لا يسلم إلا في آخرهن، عن أبي يوسف، رحمه الله

يعلي أربعة ثم ركعتين

وتقبل، كمن لم أركب، ويقول في الأربع التي قبل الجماعة أصلي به الجماعة، ولا

يقول: أصلي به ظهر، وكذا الأربع التي بعدها أيضاً كما مولى في الأربعين، أصلي بمرسى

الجمعة، ولا يقول: بمرسى الظهر؛ لأن السر سابعة للفرقة والله أعلم

باب صلاة العيدين

صليبه لجمعة ظاهرة وهو أنهما يديان يجمع عندهم، ويظهر بهما بالفرقة

ويؤخر لإحداهما ما يسمونه بالأخرى سوى الصلاة، وتجب على من يجب عليه الجماعة.

وقد وردت الجماعة للفرقة، وكثرة وتوعها

وس لا يجب عليه الجماعة لا يجب عليه صلاة العيد إلا استبرأ، بها يجب عليه

إذا أدركه مولا، ولا يجب عليه الجماعة فإن الجماعة قد بدت، وهو الحضر والمظهر يقوم

مقابلة في حقه، وليس كذلك العيد، فإنه لا مدخل له

ويجوز أيضاً أن لا يجب عليه العيد كما لا يجب عليه الجماعة، لأن منافقه لا يفسد

ملوكه له بالإذن، بعده بعد الإذن كحال قبله، إلا ترى أنه لو حج برأسه لم يزل لا تسقط

عنه حجة الإسلام عبد الله بن

عيسى بن عبد الله، لأن الله تعالى فيه جودته والإحسان إلى العباد

وعلى: لأن السرور يعود بعوده.

وجعل: لأن الناس يعودون به إلى الأكل مراراً

وترد صلاة العبد صلاةً وبهجة.

ويعلموه: أي؟

فيلي: مئة مرة.

وقيل: أي: وسب، وهو تصحيح تقويمه بغيره في ركنه، ثم على ما

هو تكبير⁽¹⁾ قبل السجدة صلاة عبد العطر. فقد أمروا، الأمر م. ج. و.

وقوله تعالى: في بعض ركعتي الفجر⁽²⁾ قبل يعني صلاة عبد الأصمى كذا في

النهاية

وفي السجدة: أي: مئة مرة.

قوله رحمه الله تعالى: ويستحب يوم العطر أن يتنعم بالأنف قبل الخروج إلى

المصلي، وتقبل، وتقبل: أي: في الصلاة، فمسحبت اثنا عشر، ثلاثين منها في الجنب،
وتنعم أخرى.

1- وهي السجدة

2- وأخرج حقة العطر

3- ويسر: أي: تسهيل نهاية العبادة

4- وتنعم

5- وتكبير وهو حركة الإلهام

6- والإكثار وهو التبرع إلى المصلي

7- وصلاة العطر هي صلاة عبد

8- والخروج إلى المصلي ماثباً

9- ومرجوع في طريقه أي: لأن مكانه في الصلاة يسب. فاعلمها، وفي هذا تكبير

المشهود، وتكبير التراب

(1) سورة هجره 183

(2) سورة طه 2

فَقَالَ وَمَا عِنْدَ الْخَلَاءِ؟ قَالَ لَمْ يَكُنْ يَمُرُّ بِهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟
فَقَالَ يَا أَبَا نَهْشَبٍ لَعَنَ اللَّهُ بَنِي إِثْرَةَ لَوْ أَكْرَمُوا لَوْ أَنَّ بَنِي عَمِيَّةٍ إِذْهُ صَلَّيْ، وَلَكِ
مَحْرُومٌ مِمَّا رَأَيْتُمْ مِنْ مَوَدَّةِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا لَا يَهْبِي فِيهَا وَلَا يَخْلِفُ؟
وَلَأَنَّ حِلَالَ الْعِدَمِ لَمْ يَكُنْ لَمْ أَذُنْ وَلَا يَتَمَقَّ، فَإِنَّ مَدَّةَ رُفْقَتِهِ سَرَّ أَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِصْرِ
الْعَلَفِ فَإِنَّ مَدَّةَ رُفْقَتِهِ سَرَّ أَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِصْرِ
قَوْلُهُ: «وَلَا حَبَّ الْبَلَاءِ يَتَوَخَّعُ الشَّقْسُ دَحْلَ وَأَسْبَا إِلَى الزُّوْلَى» أَيِ حُلِّ
فَقِيلَ: «يَكُونُ مِنَ الْخَلَاءِ»

وحي عليه من طين لا اله الا الله قبل ارتفاع الشمس كذا حرم
وقوله وفي الرواية اني قبل نصف شهر وكان فيه السلام يصلي عليه
والشعر على فيه ربح ورحمة واخرج طوب في اناء مصلاه بمسحها كالمسحة
قوله: ويصلي الائم بالناس ويكفي يكثر في (ارزى بكثرة الإعراف) وما
عصمها يذكر مع انه مرسوم لانه لا يسهل لانه مرعاة لفظ الركوع في القبر وجب
حتى لو قال: الله عز وجل، أو «اعظم» سابقاً ورحم عليه سجدت
قوله: (وتلاقى بشهاده) والمسحح ثم جفقه بنو من الرواية عند
قوله: سبحانه، أي لا استباح عيب كبير الإعراف من ذلك كذا وكذا القصد
منه أي يوصل

وَعَنْ مُحَمَّدٍ يَعْقُودُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي قَبْلِ التَّسْبِيحِ
وَقَالَ سَالِكُ الدِّعَالِ فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ سُبْحَانَكَ يَا اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ بِمَا حَلَا
تُكْبِرُهُ الْإِسْرَامُ، وَفِي الثَّانِيَةِ حَسْبُكَ مَا حَلَا تَكْبِيرُهُ الْقَامُ، وَفِي الثَّالثَةِ عَمَّا مِنْ هَذِهِ بِمَوْسَى
مَدْعَبِ ابْنِ مَسْعُودٍ،
قَوْلُهُ (ثُمَّ قُلْ) لَدَعْنَا لِكِتَابِ وَتَوْرَةِ عِبَادِ عِزِّهِمْ، وَفِي رَوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ
فَصَلَاةُ الْإِسْلَامِ سُبْحَانَكَ يَا اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ، وَفِي رَوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ
أَلَمْ تَرَ

قوله: «وَتَكُنْ لَكِبْرَةٌ يَرْكُزُ فِيهَا» أي: كن لي كبرية يركز فيها، كذا في الصلاة العبد من
الواجبات، حتى يجب السجود في ركعتيها.

(۱) قال می خمری (۱۹۹۲) حدیث میں ہے کہ اگر کسی نے ایک سال تک روزہ رکھا تو اس کی عمر میں ایک سال کا اضافہ ہوگا۔

ولو اضمر رجل إلى إمام في الركوع في اقتبعا داه بكم بلا تسامح تقصداً فإن لم يكن له رأي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر عموماً، وإن لم يكن ركعاً وشتم بسبب الركوع عند أي موضع، وعندها يشتمل بالتكبيرات فإذا قلنا بكم في الركوع، من يرفع يديه؟

قال المجتهد لا يرفع

وقيل يرفع ولو رفع الإمام رأسه بعدما أدى بعض التكبيرات وهو يرفع رأسه ويصيح الإمام، ويسمعه عنه رأي التكبيرات، لأن صيغة الأوامر واحدة

قوله: «يُزَوَّلُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرَاتِ التَّحِيَّاتِ» يريد ما سوان تحسيري الركوع

وعني أي يرفع، لا يرفع

قوله: «وَيُزَوَّلُ بِالْقُرْآنِ فِي صَلَاةِ التَّحِيَّاتِ» لأن عليه السلام حين صعد

قوله: «ثُمَّ يَخْطُبُ نَحْدَ الصَّلَاةِ خَطْبَيْنِ» بذلك، وهو العمل المستعمل والخطبة

ليست سراجية؛ لأن الصلاة تقدم عليها، وله كتاب شركت في كتب عن الصلاة كالحجرات، وهي من ركع كتاب مناء، وإن عطف قبل الصلاة أجزاء مع إسناده، ولا تعداد

بعد الصلاة كما في الحديث

قوله: «بَعْضُ النَّاسِ يَبْصُلُ الصَّلَاةَ الْقَطْرَ وَالْحُكْمَ» وهي حصة

1- من من يحب

2- وليس يحب

3- من يحب

4- وكل من يحب

5- ومنه من يحب

أما على من يحب بعض من المسلم استأنف الصلوة

وأما من يحب ابتغوا والمساكن

وأما من يحب، فيطويع الحشر من يوم اعطى

وأما من يحب، فيصنع صاع من رطل أو صاع من خبز

وأما من يحب، فمن أربعة أشياء من الخطبة والسعي والتمر والتبسة، وما سواها

منه الأشياء، فلا يجوز، لا فالصحة

قوله: «وَمَنْ قَامَتْ صَلَاةُ نَحْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ مُمْسِكاً» كمن «يرفع» صلاة صلاة لا

بها، أي ذلك بعد الصلاة بالجماعة، وليس صلاة ذات غلة، وعن الإمام، من المعنى

صلى الإمام عليه، وقالت هي عن هذا، فإنه لا يقضي قوله (لأن علم الهلال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بشرطه، بل لو حصل علم مطلق كالخبر وشبهه، كان يعلق من القدر لأنه ناجم بعدد قوله (وقد حدث غدر يفتح الناس من الصلاة في اليوم الثاني ثم يفتتحها بعدة) وقد ركعها في يوم الأول غير عمر، حتى زالت الشمس ثم يفتتحها في بعده، كما في الكرخي.

قوله (ويستحب في يوم الاضحية أن يقتل ويطلب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة) سأل الإمام علي عليه السلام، لو أكل قبل الخروج، هل يكره؟
 وبذلك، وشهد أنه لا يكره، قال: لا بأس، لأن الله تعالى يقول: (وإذا فرغ من الصلاة فليأكل) حتى يرجع.

قوله (ويؤخره إلى الضحى وهو يكبر) يعني جهر، ويحبر بالكسر إلى أن يأتي الضحى في يؤخره صفاً.

(ويجوز صلاة العيد في المصطفى، ويجوز أن يصحى بعدد صلى في أحد الموضعين استحساناً، وليس أن لا يجوز سوى شرع من الصلاة في الموضعين، كما في المحققين).

قوله (ويصلي لأصح ركعتي صلاة التطهر) لا مأخذ
 قوله (ويستحب بعد خطبتين يفتي الناس فيهما الأضحية والكبير التثنية) لأن الخطبة ما عرّف إلا بذلك، لأنها بعد الصلاة وقال شعر الأئمة: هذه الإمامة في تكبير التثنية لا تسبم، لا غير قولها: لأن بعض التكبير يقع في أيام التشريق.

وأما على قول أبي حمزة، فلا يقع شيء منه فيها، فلا تسبم أصلاً، وكيف يقع التكبير في شيء قد عرّف، لكن له قول التشريق اسم لصلاة العيد ومجر عرفاً لم يرب عنه، وما قارب الشيء من الصلاة، وإنما سميت صلاة العيد بتثنية، لأن يؤدى بعد التثنية التسبيح والتسبيح، ومنه قوله عليه السلام: ولا جمعة، ولا يسبون، ولا في قصر جامع^(١)، وإنما أدرك الإمام في صلاة العيد بعدد تسبم قبل أن يسبم، أو عدداً محدداً لتسبم، ذلك هو، وبالله التوفيق.

عن المشايخ من قال هذه بولس، وأما على من عاهد لا يصير مذكراً كالجسعة.
وصيه من قال هذه بلا خلاف، وهو الصحيح أنه يصير مذكراً لأن صلاة العبد
لا بد لها من خلاف صلاة الجمعة، والجمعة في الجمعة والعبد من المكنة واحد معاد أنه
يصير فيها للغير.

ومن المشايخ من من لا يسجد الإمام للغير، وفي الجمعة والمهمل، كي لا يجمع
الأحكام على من يصلي من الإمام
قوله: (فإن حدث غرض يمنع النفس من الصلاة في يوم لأصغرت صلاة من الغد
وثقت الغد ولا يصيب بعد ذلك)؛ لأنها مؤنة يوم لأصغرت صلاة، بعد ما يصير له
مسيء في الأخير يصير غداً لمختلفة لثقلها.

قال في الفكر عني إذا ركعها لغير غداً صلوة في اليوم الثاني، وأما لو لم
يصلوها في يوم الثاني صلوة في اليوم الثالث، فإن لم يصورها به سقطت سواء كان
لغيره، أو لغير غداً، لأنه مسيء في الأخير يصير غداً.

قوله: (وتكبير) فشرى أوله عقب صلاة العشر من يوم عرفه لا خلاف بين
أصحابنا في أنه عقب صلاة الفجر من يوم عرفه، وبما خلاف بينهم في ثباته.

فصل في صلاة الغد عقب صلاة العصر من يوم النحر

وعندها عقب صلاة العصر من أيام النحر

فصل في صلاة الغد عقب صلاة

وعندها عقب ثلاث وعشرين صلاة

وذلك في أكبر الشريعتين هل هو سنة أو واجب

قال الشريعتين سنة

وفي الإجماع: وجوب، وأما قوله صلى الله عليه وآله: أنه في أيام منتهى سنة

فصل في أيام الشريعتين وأما أيام الشريعتين، فهي عشر من أيام

قوله: (وشرى عقب صلاة الفجر من يوم النحر عند أبي حنيفة) وقال أبو
يوسف ومحمد: عقب صلاة العصر من أيام الشريعتين (والشريعتين على قولهما) كلا
في الصلاة

فصل في: التكبير على قول أبي حنيفة ثم من أيام الشريعتين فكيف يكون تكبير

اختصين منه؟

قل من يدلك لقرنه من أيام التضرع، وثانيه: إذا قرب من الشيء مني باسمه
وأيام التضرع ثلاث، وأيام التحرك ثلاث، وبعض الكل بعض أيام، فالمتضرع
بحر ذا بحر، وثلاث عشر طريق لا غير، وطولها يسجد بحر وتسرير
قوله: (وَالْكَبِيرُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ الْمَقْرُوءَةُ) هذا معنى الإحلال، إما هو
قوله: لأن عدد التضرع سبع مكنونة، فيأتي به كل من يصلي المكنونة
ولما عند امر حجة؛ لا تكبر إلا على الرجال وأحرار المكفون المبعين في
الأصل إذا صلوا مكنونة جماعة من صلاة هذه الأيام، وعلى من يصلي معهم بطريق
الجمعة.

وقوله (وَمَقْرُوءَاتُ) يحرر به من فورة وصلاة الصبح، ويكبر عقب صلاة
الجمعة لأما مقروءة

وفي الحجة والذكر لما يؤدي بشرط خمسة على من لم يسمع

1- يجب على كل من يصلي دون التضرع.

2- وعلى التضرع دون التضرع إلا إذا اختلفوا بالتضرع في العصر وجب عليهم
على سبيل الجماعة

3- على من صلى جماعة لا من صلى وحده.

4- وعلى الرجال دون النساء وإن صلى جماعة إلا إذا اختلفوا برحلي أو يدي
المتضرع.

5- وفي الصلوات الخمس دون التضرع والصلوات الخمس والصلوات

واختلفوا على من لم يسمع في الجمعة إذا صلوا على جمعة؟

والأصح: أن يحجب وإذا لم يسمع يوم في هذه الأيام، على من شرط أخرى لا
تكبر عليهم، وعلى من لم يشرطها يكبرون

والمسارون إذا صلوا بجمعة في محرابه يوم رويها من لم يسمع في رويها؛ لا
تكبر عليهم، وفي رويها يكبرون.

وقال أبو يوسف: لا يكبر التكبير مع طهره، لكن من أدى فريضة عليه
التكبير، والفتوى على قوله، حتى يكبر المسافر، وأهل الفرق، ومن صلى وحده.

ولو ترك صلاة يوم أيام التضرع، وتكبرها في أيام التضرع، أو تركها في أيام
التضرع وتكبرها بعدها، أو تركها في أيام التضرع في أيام التضرع، وتكبرها في أيام
التضرع في هذا المقام واحد عليه القضاء، وصح ذلك بعد تكبير

استقبل الناس بوجهه ودعا: يا أيها الناس

قالوا: يا أيها الناس، وهذا أحسن، كما في نسخة

قوله: «وَأَسْأَلُكُمْ فِي الْإِيمَانِ الَّذِي يَصُنُّ بِهِمُ الْخَلْقَ»، فإنَّه يُخَشِّرُ صَلَاتَهُ النَّاسَ فَرَادَى، لَأَيُّهَا يَدْعُو

والأصل في دواخل الأعمام، وإن لم يصل حتى يحلوا به يصل بعد ذلك، وإن تجلج بعضهم حاله بعدئذ الصلاة، لأنَّه قد سجد، أو حائز، رهي كاسفة حلي: لأنَّ الأصل بفعله، وإن عجز، كاسفة استك من الضمارة، وحصل فعلاه العرب، وإن اجتمع الكسوفه والجملة، مدى ما جعله: لأَيُّهَا فَرَحَ، وقد يحل على البيت العتيق.

وإن كسبت في الأوقات المهي عن فعلاه سبب لم يصل: لأنَّ الوافل لا يصل فيها، وهذه مدلة

قوله: «وَلَيْسَ فِي غُرُفِ الْقَوْمِ جَمَاعَةٌ»، أي يكون سلاً، وإنَّ الاجتماع فيه مشقة.

قوله: «وَلَكِنَّا يُصْنِي كُنْ وَحْدَ نَفْسِهِ» لقوله عليه السلام: «إِذَا دَامَ حَيْثُ مِنْ عَدَدِ الْأَمْوَالِ، تَوَرَّعُوا إِلَى اللَّهِ بِالصَّلَاةِ»، وكذا في الرِّيحِ الْعَدِيدَةِ وَالطَّغْيَةِ الْهَائِلَةِ وَالْأَمْطَارِ الْخَالِصَةِ، وَفَرَجَ مِنَ الْعَدُوِّ حِكْمَهُ الْخُشُوفِ، كَمَا فِي التَّوْحِيدِ.

قوله: «وَلَيْسَ فِي الْكُفْرِ حَقِيقَةٌ» وهذا ما جاء أصحاب لأنه لم يغل في أثر.

باب صلاة الاستسقاء

هو طلب المساء، يقال: ساد الله واستسقاء، وقد جاء ذلك في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَسَقِّهُمْ مَسْرَارًا مُمْسِرًا﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وَأَسْقِمْهُمْ دَرَأً﴾^(٢)

ومسبه للكسوف، أي: نزع يؤدي في حال الخمر والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿فَلَقَدْ أَتَقَعْنَا أَرَاتَكُمْ إِنَّهُ﴾^(٣) غفاري ﴿يُرْسِلُ الْكَفَّ، عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا﴾^(٤)، يعني

(١) قد أرسل من جبر في سورة (٢٢٥)، حيث قال: «وَأَسْقِمْهُمْ دَرَأً» لأمس شيئاً ما عجزوا في الله تعالى بطلبه، ثم أحدهما اللفظ، وفي المتن عري موسى، وإنَّه رأهم شيئاً من ذلك، فخرجوا في دكر الله تعالى ودعائه، وسعاه، وعن عائشة: «دكرهم وأدبر وصلوا»، وعن الشفرة: «وأدبر الله وصلوا».

(٢) سورة الإسراء: ٢١.

(٣) سورة الفرقان: ٢٧.

(٤) سورة نوح: ١٠-١١.

قول المحدث بالاشتداد

قوله رحمه الله (فإن أَرُ حَبِطَ لَيْسَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ مُبْلَأٌ مُسْتَوْنَةٌ فِي جَمَاعَةٍ
وَأَمَّا الْإِسْتِغْفَارُ الْمَدْعَى وَالْإِسْتِغْفَارُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ ذَلِكَ

قوله (فإن أَرُ حَبِطَ لَيْسَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ مُبْلَأٌ مُسْتَوْنَةٌ فِي جَمَاعَةٍ

قوله (فإن أَرُ حَبِطَ لَيْسَ فِي الْإِسْتِغْفَارِ مُبْلَأٌ مُسْتَوْنَةٌ فِي جَمَاعَةٍ

وفي المسند قول أبي يوسف مع أبي حنيفة

وفي المسند: مع محمد

قوله (وَيُفَسِّرُ لَيْسَ بِالْمَدْعَى) اعتبا ابتداءً بالصيغة (لا أنه ليس فيها تكثيرات
تكثيراً لها

قال حواشي يرحم الله إلى الاستغفار منه لا شيء صبور الخواتم في نهج
خبراً لو عسى أو مرفة متدين خاصين ناكس رازهم في كل يوم عدمون الصفة
قبل الخروج.

قوله (لَمْ يَغْفَرْ) مع بعد الصلاة

قال أبو يوسف حطة وسنة

وقال محمد خطيبين ولا عطف عند أبي حنيفة لأب مع جماعته ولا حصة فيها
منه ويكون معظم حصة بعضها الاستغفار

قوله (وَيُسْتَقْبَلُ الثَّانِيَةُ بِالْمَدْعَى) مع عدم حنيفة يعني، ثم يدنو

ومعناها يعني ثم يحط، ثم إذا صلى صابر من صفة قلب دونه، ويدعو قائماً

مستقبل الله

قوله (وَيُسْتَقْبَلُ رَفَاهُ) بالتحقيق يعني إذا صلى صابر من خطيب

قوله: (وَلَا يَفْسُخُ الْقِسْمُ أَرْتِجِيهِ) بالتحديد كذا يدل، فتعني ثلث حصة
وعصت الأبواب مستعد، وهذا حصة.

وقال أبو حنيفة لا بدله وقائه

وصحة حديثها إن كان مرة حتى لئلا يسهل، وإن كان مبروراً كالحية جعل
للمدح الأيسر على الأيسر

قوله: (وَلَا يَفْسُخُ الْقِسْمُ أَرْتِجِيهِ) لأن السمين يهرج حرك المدح، فزوم

[illegible]

باب قیام شهر رمضان

فأما إذا كان هذا هو الحال في علي بن الحسين، وهو الذي هو في الواقع الأمام، فإننا نلاحظ أن
مختصاته ليس هي في مصف النصوص في الحقيقة، وتقدر الزكوة، وسنة الحج، وعصه
والاستسقاء؛ لأن لا شيء من هؤلاء، وهو سرور، ولكن عليه أنه
تقسم نفوقه عليه سلام الله فرمى عليه هذا مصف، وبذلك فانه "ومع
مصف: لأنه برع في النبوة، في حق غيره.

قوله رحمه الله (يستحب للفقير أن يتخبر في سائر أوصاف هذه الأمة
 فيعلم من الأسماء خمس ثواباً) في كل ما روي به بسند صحيح، بل في بعض
 الأحاديث والأصح أن الثواب في كل ما روي به بسند صحيح، بل في بعض
 الأحاديث والأصح أن الثواب في كل ما روي به بسند صحيح، بل في بعض

وكانت الحجة : أنه قد استعملوا في هذه الحالة، والحق أن الاستعمال القوي لم يستعمل، ولم يقل «استعملوا في هذه الحالة» قال «استعملوا في هذه الحالة» وهم مجمعون على الاستعمال، لأن بعد الاستعمال صرحوا عن هذه القضية، فلهذا قال «استعملوا في هذه الحالة» أي «استعملوا في هذه الحالة»

ومن كتابه مجلس الشورى، والإصل الذي جعلنا منه علم إلى عبه

وعمارة كالحمد في مسجد الحمير

وعليه أي يوسف أن لاس . يملأ أي قد لها بتمسك مع إمام في العمل.

34 425-11

(2) حركة التفتيح في منهج في كتابه التفتيح (كتاب التفتيح)

[illegible]

۱۰۴) حسن خرمی

بالأصل لا يصحبا في بيته، ومما إذا كان من يهودي به، وتكثر بالمعنى محصورة، وتقبل
عدد غيرة، فإنه لا ينبغي له ترك الجماعة

وقسول، وفيه خمس الإمام خمس فريجات في كل أربعة مسلمات، في أربعة
اسم لأربع ركعات حيث يلدن، لأنه يقعد عقبتها للأمر
قوله: «وَيُحْسِنُ تَقِيَّ كُلِّ فَرْجَةٍ» فَيُقَاتِلُ فَرْجَةً وَدَسَّ سَحْبَةً وَهِيَ مَالِيَّةٌ
في ذلك المظهر، إن شاءوا سيجدون، أو يملكون، أو سيطرون سكوناً وحل يملكون؟

اختلاف به الشيخ، منهم من كرهه ومنهم من سحبه

وهي خمس بين الفريجة واحدة وإلا فـ؟

بوي الحسن عن أبي حنيفة أنه يجلس، وكذا في الهدية

وفي الهدية: الصحيح، أنه لا يمتنع ذلك، عند عامة المشايخ

وسو مسلي التراويح كن أربع تسليمات، أو كل ست، أو كل ثمانية، أو كل عشر
بمسلمة، وقعد عن رأس كل ركعتين؟

قول، لا يجوز إلا من ركعتين، وقيل يجوز من الجن هو الصحيح

وفي الهدية: إذا صلى يوماً بتسليمات، ولم يجد في الصلاة ما يفتن أن يصعد وهو

قول محمد ورور

وفي الاستحسان لا يصعد، وهو يظهر فريجات عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وإذا

لم تصد

قال أبو الليث: نوب عن تسليمات.

وقال محمد بن الفضل عن تسليمات واحدة، قال وهو الصحيح.

بعض لم يكر إلا مكاف، أنه سأل عن رجل قام إلى ثلثة في التراويح، ولم يقعد في
الركعة، قال إن ذكر في الفهم، يعني أن يعود ويقعد ركعة بهم، وإن لم يثبته
بصحة، فإن أصاب إليها أخرى كانت هذه الأربع عن تسليمات واحدة، هذا إذا أتى
بالأربع ولم يقعد في الثانية، فإن قعد فيها قدر التشبه

قال بعضهم لا يجوز عن تسليمات أيضاً، وعلى قول عامة مجوز عن تسليمتين.

ولم يصرى إلا: ركعات تسليمات واحدة، إلا بعد في المكتبة حذر عن تسليمات،
ويجب عليه قضاء ركعتين، لأنه سرع في التمتع الذي بعد: كمال السمع الأول، فإنه قد
التمتع الثاني مرة القضاء.

قال في فتاوى: والصحيح أنه لا يلزمه قضاء، لأنه كان أمراً ثانياً، وإن لم يقعد في
الثانية حاشاً أو مباحاً بعد صلاته عند عدم ورور، بلزمه قضاء ركعتين وهذا هو

التي هي:

وفي الاستحسان: هل نفساً؟

قال أبو حنيفة وأبو يوسف: نعم نفساً ولا تدرى من شيء، وإن شكوا أنهم حل
صلوا حتى تسلموا، أو سبع تسلمات؟

قال بعضهم: يصلون تسمة أخرى فردى، وهو الصحيح أحياناً

وقال بعضهم: يترددون ولا يأتون بتسمة أخرى، ولو نكروا بعد أن نزل عنهم تركوا

تسمة

قال محمد بن الفضل: يصلونها فردى.

وقال الأصغر الذهبي: يجوز أن يصلوها بجملة

ولو صلى الإمام التراويح في مسجدتين في كل مسجد حتى الكمال.

قال أبو بكر الإسكافي: لا يجوز.

وقال أبو نصر: يجوز لأهل المذهب، وإما إذا كان قول الإسكافي وهو

الصحيح، وإذا صدق الشيخ، وقد قرأ به لا يجد ما قرأ به وبعد القراءة يحصل الختم
في الصلاة المفترضة.

وقال بعضهم: يشد بها لأن المقصود هو القراءة ولا تساد بها، وإذا غلط فترك

سورة، أو أية، أو آية بعدها، فالمسح به لا يقرأ الفروقة ثم المفروقة لتكون قرأته

على الترتيب كما في الفتاوى، ولم يذكر الشيخ رحمه الله قدر القراءة، وقد احتسب التسليم
بها؟

قال بعضهم: يقرأ في كل ركعة عشر آيات؛ لأن فيه تحميلاً على القوم، وبه يحصل

الختم مرة، وهذا هو الصحيح؛ لأن عدد الركعات في ثلاثين ليلة سبعة ركعة، وعدد

آيات القرآن العظيم الكريم ستا آلاف آية وعشرون.

وفي الفتاوى: الختم في التراويح مرة سنة، والختم مرتين مضطرباً، والختم ثلاث مرات

في كل عشر ليال مرة للختم، فالحتم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل ركعة والختم مرة

يجمع بركعة عشرين آية والختم ثلاثاً يقع بركعة ثلاثين آية، فإن أرادوا الختم مرة واحدة

مبغض أن يكون بين سبع وعشرين، فكثرة ما جاء في الأخبار أنها ليلة القدر، ولا يترك

الختم في رمضان لكل القوم، يعني لا يقرأ كل من يصل به الختم بخلاف ما به التشديد

من النكاحات حيث يتركها، إذا علم أنها تشل على القوم، إلا أنه لا يترك الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم؛ لأنها فرض عند المسلمين، فيحتاط فيها كذا في النهاية.

ولو حصل الختم باليلة التامع، أو الحادي والعشرين لا يترك التراويح في بقية الشهر

لأحداً منه في جميع شهر، قال عليه السلام: «وكتب حكمه مائة»، وهذا قبل أن يعزل
 الختم، فالمصعب أن يبدئ من أول الشهر في مائة شهر، والأصل أن يصلي التراويح
 بمائة واحدة، لأن عمر رضي الله عنه جمع الناس على ما رأى وحده، وهو لم يزل يكتب
 وصي الله عنه، فإن صلواته بمائة، فالمصعب أن يكتبها بعد كل واحد على كمال
 التروية، فإن يعرف على نفسه، لا يستحب ذلك، وكان عمر رضي الله عنه يؤمهم في
 التروية والوتر، وكان أبي بن كعب رضي الله عنه يؤمهم في التروية، وسئل نصير بن
 يحيى عن إمامة الشيبان في التراويح، فقال: يجوز إذا كان من عشر سنين

وقال عمر رضي الله عنه: لا يجوز؛ لأنه من كتاب: «مخزون» وفي أم نصير
 نصيران جاز: لأهم على مثل حاله

وعن محمد بن عمار: أن إمامة أبي في التراويح بعد، لأن الخسار في أبي رضي
 الله عنه كان يوم عاشق رضي الله عنه في التراويح وكان صاعداً، كما في التراويح
 وفي المائدة: إمامة أبي في التراويح وليس المتابعة حرة مشايخ يعني: ولم
 يجوز تقليده، لأن أهل أبي في فعل القمع حرة، بل إمامة القمع بالإصباح،
 ولا يبي القوي على المصعب
 وأما أداء التراويح فاعده مع التروية على التيمم، فليس الغناء غير أنه لا يستحب
 تغيره

وخلطوا في الجوز؟

فقال مصعب: لا يجوز من غير علم اختياراً بسبب العجز، إذ كل واحد منهما سنة
 مؤكدة.

وفاز مصعب، يجوز وهو الصحيح بخلافه، به الفجر، فإنه قد ثبت، إمامة واحدة
 ولو على إمامة التراويح فاعده لغير علم، فكذلك به قوم فاعده؟
 قيل محمد: لا يجوز على أصله أن التروية التيمم فاعده، لا يجوز
 وعندهما: يجوز

وقيل: يجوز عند الكبر وهو الصحيح، كما في التراويح، وما صح اختياره اختياراً
 بالاعتناء به، فما الأصل لمحمد؟

قيل: خصم لأصل أن يفتقر إلى اختياراً على صوره، فما حاله
 وقال أبو علي النسي: الأصل تقديمه عندهما

ومال محمد العود بوجوه الإمام، ويكره للرجل تأخير التروية بعد شربه
 الإمام، فيكون فاعده حتى إذا أراد الإمام التروية حتى لم يركع، و«در» حوقاً على أن تتوعد

طَرَفًا لَهَا مِثْلُهَا مِنَ الْمَوَاقِفِ فِي عَادَةِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَوَدَّ إِلَيْنَا مُصَدِّقًا مَقَامُ

تَبَسُّمُ 4

وہل بھٹاج لکھل شمع من التروبع ک یونی ٹرولوج؟
قال بھٹاج: نعم، لأن کل شمع مہا ولاد علی حدہ ۴۹ فی دوم، مہا بھٹاج
۴۹ کل دوم ہی ہینہ

هاتے ہی ہفتاری (دما بوی تر و یج، گو سے ٹوٹنے، اور بید اللیل می بند، یحور، وان بوی حلالہ عطفہ و اولو، ۶۰ بعد از انستعمین انہ لا یحور، و اکثر الماحرین علی ان انصر لویج، و مبارک نفس بادی مطلق تکرار و اولو حلالہ، بوی تر و یج، گو سے ٹوٹنے، اور عام اللیل.

والى حية المنصبي، اذ، نوى بي اسرار مع سلطنة مطقة لا اصرح انه لا يحرمه
والا اجمعوا الى وجب ظنوا به؟

[illegible]

وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُعَبِّرَ اسْمُ الْوَجْهِ إِلَى ثَمَنٍ طَلْقِيٍّ، وَإِلَّا فَكُفْرٌ هَذَا إِلَى مَقْصَدِ الْبَيْتِ لَا بِمَحَبَّةٍ.
وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا يَأْسُ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِوَلَادَةِ ثَمَنٍ اسْمُ وَجْهِ عَنِ وَقْفِهِ لَا تَقْصُصُ.

45

وہل نقصی، ضرر جہا عدا؟

قال جندب: قسم بالله يومئذ خير من هذا

وقال بعضهم لا ينهي، وهو الصحيح

وَلَقَدْ جَعَلْنَا مِنْكُمْ خَشْيَةَ اللَّهِ آلَ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُمْ لَمُنْصَرِفُونَ

ولو صلى الفشاء بامام زهري التراجع بامام احمد ثم عيسى بن ابي عمير بن كمال علي

غير وعنده قياته جيد فتمطيه و الفراء ربح.

رئیس هیئت مدیره و مدیر عامل

قال، مصيبهم بمر مع الإمام، ثم يقتصر من طرائع بعد ذلك.

وقال بعضهم، يصح التزويج، ثم يجوز كذا في الدخ.

قوله، ثم يوتر بهم، به أسوة إلى أن وقت التزويج في الصلاة قبل الطلوع به قال
عامة المشايخ، والأدب أن يسلم بعد الصلاة إلى آخر الليل قبل التزويج، ومعدداً لأنها مؤجل
سنة حد الصلاة، كذا في الهدى.

وقال أبو عيسى التميمي الصحيح أنه لو صلى ثم يوتر قبل الصلاة لا يكون
تزويع، ولو صلاة بعد الصلاة، والوتر «ترو» وثلاث «ترو» ج.

قوله، ولا يفتن، لو تر في جماعة في غير شهر رمضان، إنما لم يصح فصاحبه
وصحبه له صفة جماعة في غير شهر رمضان، وإنما في رمضان يجب صفة أهل من
الجماعة في حركته، لأن غير رخصي يفتن به كذا يؤمهم في التزويج، وفي التزويج يجوز التزويج
بجماعة في غير رمضان.

ومعنى قول الشيخ، لا يصلي الفتر في جماعة، يعني به ذكره لا يصلي الفتر
وفي الجماعة إذا صلى التزويج مع الإمام في غير رمضان به، ولا يصح ذلك
في صلاة الفتر.

باب صلاة الخوف

هذا من باب الصلاة التي هي شرطية، وسببها به لم يذكر أنه لما كانت الصلاة
بجماعة في الفعل أمر مقرر، إلا في رمضان وكان عارضا، في صلاة الخوف شرعت
بعض من الخوف مع العمل الكثير، فالتزويج كان، لكنه عدم التزويج كالتزويج يكون هذا
ونحوه مقرر.

فروع وحسنه (1) إذا اشتد الخوف، وسره فسد، أن يحصر العمل بحسب
الوقت، فلهذا إن اضطرر جميعاً بالصلاة جعل شاملاً، أو رافياً، أو سواد القطر
لم يجز أن يصلى صلاة الخوف، وسواء كان الخوف من عدو أو من سبع أو من عرق.
قوله (جعل لإمام كس طائفتين طائفة إلى واحد)، وهذا غلط، قال في
النهاية، هنا عهد، وأما عن عهده، وهو أن هذا العمل إذا احتاج به أن لا يترفع القوم
في الصلاة خلف إمام واحد، أم إذا لم يترفعوا، فإن الأنصاري يذهب إلى أن جميعهم طائفتين.
صير طائفة من وراء القدر، ويصلي بطائفة التي معه سلام الصلاة، وتلق الطائفة التي
قد حلت بإمام القدر، وهذا ذكر الشيخ ذلك، لأنه لا يريدون طائفة إلا إماماً واحداً،
ويكون الوقت قد صلا، وأما أن يوسف مرعش صلاة الخوف في رمضان، وقد لم يكن

مقرعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: **أَلَا اللَّهُ عَالِمُ** ثم يركع فيه، فقال تعالى: **وَإِذَا نَكَحْتُمُ نِسَاءَكُمْ** ^١ **الْأُولَى** كانوا يركعون في الصلاة حينئذ لا يركعون خلف غيره.

وثالث: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ركن من ركعاته أربع ركعات. ركني الأولى **وَلَا تَكُنْ لَكَ** أو من يقوم مقامك، كلوه تعالى **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ صَدَقَةَ نَفْسِكُمْ** ^٢.

قوله: **وَلِيَكُنِّي بِهِدَى** تطهيرة وكفارة وسجدة، يعني عطف الشيء على ما نصبه، فكسره بعد **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ** ووزنه **مركب** ^٣، وقوله تعالى:

وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصِيِّ ^٤، وهو دونه في المصروف.

قوله: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ركن من ركعاته أربع ركعات. ركني الأولى **وَلَا تَكُنْ لَكَ** أو من يقوم مقامك، كلوه تعالى **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ صَدَقَةَ نَفْسِكُمْ** ^٥.

قوله: **وَلِيَكُنِّي بِهِدَى** تطهيرة وكفارة وسجدة، يعني عطف الشيء على ما نصبه، فكسره بعد **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ** ووزنه **مركب** ^٦، وقوله تعالى:

وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصِيِّ ^٧، وهو دونه في المصروف.

قوله: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ركن من ركعاته أربع ركعات. ركني الأولى **وَلَا تَكُنْ لَكَ** أو من يقوم مقامك، كلوه تعالى **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ صَدَقَةَ نَفْسِكُمْ** ^٨.

قوله: **وَلِيَكُنِّي بِهِدَى** تطهيرة وكفارة وسجدة، يعني عطف الشيء على ما نصبه، فكسره بعد **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ** ووزنه **مركب** ^٩، وقوله تعالى:

وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصِيِّ ^{١٠}، وهو دونه في المصروف.

قوله: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ركن من ركعاته أربع ركعات. ركني الأولى **وَلَا تَكُنْ لَكَ** أو من يقوم مقامك، كلوه تعالى **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ صَدَقَةَ نَفْسِكُمْ** ^{١١}.

قوله: **وَلِيَكُنِّي بِهِدَى** تطهيرة وكفارة وسجدة، يعني عطف الشيء على ما نصبه، فكسره بعد **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ** ووزنه **مركب** ^{١٢}، وقوله تعالى:

وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصِيِّ ^{١٣}، وهو دونه في المصروف.

قوله: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ركن من ركعاته أربع ركعات. ركني الأولى **وَلَا تَكُنْ لَكَ** أو من يقوم مقامك، كلوه تعالى **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ صَدَقَةَ نَفْسِكُمْ** ^{١٤}.

قوله: **وَلِيَكُنِّي بِهِدَى** تطهيرة وكفارة وسجدة، يعني عطف الشيء على ما نصبه، فكسره بعد **وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ** ووزنه **مركب** ^{١٥}، وقوله تعالى:

وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصِيِّ ^{١٦}، وهو دونه في المصروف.

(١) - سورة البقرة: ١٢٩

(٢) - سورة البقرة: ١٢٩

(٣) - سورة البقرة: ١٢٩

(٤) - سورة البقرة: ١٢٩

الأحرى، فيصلي فيه ركعة وسجدتين ويسلم، ثم يعود، ثم

يقال: اللهم صل على محمد وآل محمد، ولا تله قال لا يسلم الإمام، ولكنه يشرع حتى يسلموا

ويسلم هو.

قوله: (فإن كان الإمام مفصلاً صلى بالركعة الأولى ركعتين والثانية ركعتين).

لأنه إذا كان مفصلاً يصير صلاة من هذه الركعة ركعة واحدة، فإن أسى بالأولى ركعة،
فإذا صلى ثم الثانية ركعة، فاصبروا، ثم بالأولى ركعة، فاصبروا، ثم الثانية ركعة،
فاصبروا، فصلاة النكاح تسعة، أما الأولى فطهران، وأما الثانية فمهم مسح ركعتين لا
اصبروا، فيها وهي من الصلوات بعد ركعة الصلاة أو الانصراف في غير ركعة مفصلة
وسمكة في الركعة غير مفصلة، يعني هذا لو جعلنا أربع ركعات ركعتين ركعتين
فصلاة الأولى والثانية تسعة، وصلاة الثانية عشرة تسعة.

وغير كل صلاة فيها سجدة ولا شرعاً فيها طهر، وإن عادت الصلاة السجدة صلى
الركعة الثانية (الركعة) غير من الركعة الأولى في حكم من هو واحد الإمام؛ لأنه من
سجدة لا بالركعة الأولى، ثم يصير الركعة الأولى من الركعة الثانية مسجوداً ثم يأتي
بفصل الصلاة، فبقي ثلاث ركعات، لأن الركعة الأولى من الركعة الثانية مسجوداً وسجدة
وبعد ذلك، ثم يقول: بعد أن أتى بفصل الصلاة، سورة ولا يقعدون، ثم يصير ركعة ثانية
بافضل لا غير ويعيدون ويسلمون.

قوله: (وتعني بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين والثانية ركعة)، لأن الطائفة
الأولى تسع ركعات الصلاة، وسجدة الركعة غير محكي، فحجب في الأولى إلى يحكي
تسبيح هو أعطاه صلى بالأولى ركعة، فاصبروا الثانية ركعة، فاصبروا الصلاة جميعاً
لأن الطائفة الأولى تسع ركعات، وركعة الثانية ركعة من الأولى سجدة وقد اصبروا بعد
الركعة في الثانية ركعة، فاصبروا ثم الثانية ركعة، فاصبروا، ثم
الأولى اثنتي عشرة ركعة، لأن الركعة الثانية ركعة غير أولية وبالإضافة إليها جزءاً من الركعة
من الأولى وقد اصبروا في الركعة ويسلمون بغير الصلاة، والثانية بغير الصلاة.

وسو جعلها في العشر ثلاث طوائف، يعني كل طائفة تسعة صلاة الأولى
تسعة، وصلاة الثانية ركعة، والثالثة ركعة، وركعة الثانية غير ركعة، لأن
جداً لا تسعة، وفصلها الثالثة يعني ركعتين بغير الصلاة.

قوله: (ولا بد أن يكون في حال الصلاة من وقتهم بغير صلاة)، لأن الذي
عني فيه ليس من أعمال الصلاة، ركعة من ركعة حال الصلوة، لأن الركعة عمل كبير

هَذَا كَلَامُ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُوهُ.

قوله: (وَبَيْنَ أَشْجَارٍ فَتُفَرِّقُوا) هَلْوَ (تَجْفَا) وَخَلَقْنَا بَرَسْمَانَ مَالِكُوعٍ وَتُسْفُودِ
تَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ خَفِضَ لَكُمْ حَالًا أَرْكَتَ﴾ ^(٢) مَعَى مَحَالًا أَبْ نَبَدَ عَلَى أَوْجَلِكُمْ
وَعُتِفَتْكَ مَلُوفَ عَدِ أَلْ لَا يَدْعُهُمُ الْعَدُوَّ يَصْلُودُ مَزِينَهُ مِنْ يَجْمَعُهُمْ بِالْمَدَارَةِ وَفِيهِ طَم
أَنْ يَصْلُوهَا جَمَاعَةً رَكْبَةً لِأَعْدَائِهِمْ لِأَنْحَادِ فِي طَمَكِهِ، تَكْمَلُ سَطَطِ الْأَرْكَانِ عَنِ فَرَاكِبِ
يَسْطُ عَنَ الْأَسْفَادِ إِلَى الْعَصَةِ

باب الحقائق

هذه من باب صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل يوم خمسين مرة
والخاتمة خمس عشرة مرة وهو من كتاب أبي حمزة الثمالی. وبكره. أمم المؤمنين أو

ويؤخسه المصاحف: إن الخوف قد يقضي على الطوب بأنه مخرج هذا الشيء لتقصيره،
 ويموت فرحاً ألا يراههم بموتهم من إحداه في المعركة ميثاً ليس به أثر غسل، لأن الطاهر أنه
 غاب مراعاً أو خول أنه ما فرغ من بين الصلاة في حال خيافه سريع في بين الصلاة في
 حال السمت.

فوقه وحده الله، وإذا احتضر المرحوم، أي حضره الوفاة، أو حضره ملائكة الموت، وإشارة إلى إحصاءه، أن سفر أبي قحافة، ويخرج أبوه، ويسمى صديقه، ويقف جلسته وحده، فلا يرى فيها تعظم.

قوله: (وَجِئْنَا إِلَى الْقَلْعَةِ عَلَى ثِقَةٍ الْإِيمَانِ) قد هو نسبة، والمجترع فيه
 يجمع مستغنيًا على فناء نحو الداء لأنه أسهل لخروج وحده
 قوله: (وَلَقَدْ كُنَّا الْمُبَادِلِينَ) بمعنى عليه الصلاة والسلام (بمنازلة شديدة) أن لا
 يملك إلا الله تعالى، والمعادن التي لم يزل من الطوب

وهو في الحقيقة لا يبال بمسألة في حالة الشروع فيها، وهو سمع بأحد من لا

(1) سورة البقرة: 139

(2) فصل تیس حبیبؑ کی ۱۱، ۱۲ (۱۹۹۶ء) حقیقتہً وقتیکہ عرب کا حکم سپاہدارانِ کلمۃ اللہ کے مندرجہ علیہ

اس وقت کی سیدہ، وہ ستر کی عمر ہے۔

في الباب عن حار في المصنفات شمس والذبح للطبري وعن عائدة في الطبري وعن رائق في
تجربة في ترجمه محمول وعن ابن عمر في الجلاء لابن سنان وعن عبد الله بن جعفر بن محمد بن
وإني دود وعلكم عن معاد وبعه ومن كان آخر كلامه لا اله الا الله وحده.

إله إلا الله وشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، لا بعد شهادة بوحدة الله وشهادته برسالة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ولا بعد له قتل، ونفس من امره لا يبلغ عليه في قولها: لا إله إلا الله، لا يصح عليه، بل لا يصح إلا أن يكتم بكلام غير ما قال عليه الصلاة والسلام: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١)

وما ظن الله في القبر، مشروع عند أهل السنة، لأن الله تعالى يحب من أتى صورته، أن يقال: يا فلان بن فلان، أو يا - الله بن عبد الله، لا كقولك: الذي كنت عليه، وقد روي بالمرئ، بالإسلام ديناً ومحمد نبياً
هنا قيل: إذا مات مني يسأل؟

اجتمعوا فيه من بعضهم حتى يدعى

وقيل: من يمشي على الأرض، وسطر عنه كاهنه، والقول الأول أشهر لأن الآثار تدل عليه.

هنا قيل: هل يسأل المذنب المصير؟

فالجواب أن كل ذي روح من بني آدم، إذا بدل في امره، يجمع أهل السنة، لكن يلقه أسلاك، يكون له من ربه: ثم يقول له: هل الله ربي، ثم يقول له: ما دقيقت؟ ثم يقول له: بل دين الإسلام، ثم يقول له: من كنت؟ ثم يقول له: من سبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم

وقيل: يجب أن يلقه من يلقه الله، حتى يدب كنهه، أم غيبه، عليه السلام في الجنة.

قوله: (إذا مات المؤمن أعقبه عتبه) بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «دعس عتري أي سمعته، وقد شق بصره، فأعصبه، ثم قال: إن الروح إذا قرئت في شخص»^(٢) وأما إذا لم يسمع، ثم يشق عليه يصير كره، الصغر، وربما نه على القوام عليه وفاء إذا لم يعمل به ذلك.

وصورة: أن موئى أولي القلوب، إنما ولد له أرواح، يعاينها أسبل ما يعبر عليه

(١) في خبره

(٢) قيل في حجر في البرق (٢٢٤). ما رواه من حديث بعض خياره: قال جري لقولته صلى الله عليه وآله وسلم: «من صلى الله عليه وسلم عتري سمعته ربه نبي يراه». فأعصبه. فحدث. وفي رواية: وأما الذي رواه في الخبر: «وإذا قرئت في شخص» فمصرع منكم، فأعصبه. فحدث. فإن الله يسمع الروح، وإذا قرئت عليه، فلهذا القريب من الله

ويشدد الخية بحضائها عريضة بسدده من الخية الأسفل ويربطها في رأسه ويحبس معاصله
و: رد ثراعيه في عصبه، ثم يدهنها ويرد اسلح يديه إلى كتفه ثم يمد يده ويرد معصيه إلى
سطح وساتيه إلى معصيه ثم يمد يده

ويستحب أن يدهن حذيرته وأيديه وقبض يديه حتى يروا حبه بالصلاة عليه والدعاء
به، ويكره طهارة في الثوب والاسواق.

وقال في العبد لا بأس به على الأصح؛ لأن فيه ذكره للجماعة من التخصيص عليه،
والمتصغر من له، وتعرض لمن مني بالصلاة والاعتبار

ويستحب أيضاً أن يمدح في صلاة الله وإبراهيم منه لأن من التخصيص مطلق
عديه، حتى يقص عليه ويدهن إلى مجمره ولا يؤخر لقوله عنه الصلاة والسلام ومجملوا
سورتاكم، فبذلك ثبت خير من مجمره، وإن ذلك شرعاً بعد لأهل البيت¹ فإن مات
محضه سرى حتى يمس يده بوجاهه يديه فيمدها ويكره نسي الثوب لقوله عليه
الصلوة والسلام ولا يمس أحدكم الثوب نصي رجل به، فإن كان لا بد منها، فليقل
أثمن أحب ما تأبى خير أبي يوحى إذا كانت ثوبه خير أبي²

{مختلف غسل الميت}

قوله: **﴿وَأَذُوا طَسْبُهُ وَصَفُوهُ عَلَى خَيْرِ لِبْسٍ لَهُ﴾** رآه إذا وضع
على الأرض ياتبع الثوب

وصورة الطوبى مختلف على ثوبه والأصح أنه يوسم كيف يوسم عظمهم

ويستحب أن يكون بياضاً نقياً ليسوا في الغسل، ويكس ما يرى من فيضه ويظهر
ما يرى من جميله، فإن رأى ما يفسد من ثوبه وجهه وطيب راحته، وشده ذلك المستحب
له أنه يجلده به، وإن رأى ما يكره من ثوبه وجهه، لم يجلده وإن ألبسه

(1) أحمره أو دونه في سدي كتاب الحجاز (ص: الإصراع) فاعلمه، يخطه وهو ابن يسود مثل
ساقايب على أنه عليه وسلم من النبي مع الطهارة فقال من دون الحب، أن يلبس خيراً جعل
إليه، يلبس بكر غير ذلك بعد لأهل بيته، والخبرة متقدمة ولا تنفع من معها من ثوبها

(2) أحمره طهارته في صحبه في كتاب شمس (ص: ١١) من الثوب الثوب يخطه وقال علي
بن أبي حمزة لا يوسم ما كرم من ثوب من غير ثوبه، فإن كان ٢ من ثوبه، فليكن الميم
حسبي ما كانت عليه، حرني، وما في إذا كانت ثوبه خير بي، وخرج من في صحبه في
كتاب الكسرة والدعاء والثوب والأستار (ص: ١١) ذكره نسي الثوب به، فإن به خطه وقال
وصول ثوبه على عليه وسلم، لا يمس أحدكم الثوب لغيره، فإن كان لا بد منها،
فليقل أثمن أحب ما تأبى خيراً أبي يوحى إذا كانت ثوبه خير أبي

في ملوك، ثم انبى عن مراتب منهم من جلى عليه ولا مل، وهو المبدأ

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّجْعَلُ وَبْنَهُ خَيْرًا مِّنْهُ، وَهُوَ أَخْبَلٌ غَيْرُ مُتَّبِعٍ

وَمِنْهُمْ مَن يَفْتَنُ وَلَا يَقْنَطُ ۖ لَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ وَلِلّٰهِ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ ٱلسَّكَابَتُ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ

وسجد من لا يسل ولا يصلي عليه وهو الحكيم الذي جسد به رأي من المسلمين
قوله: (وَحَمَلُوا) حملوا غزونه خرقته، لأن سمر حوره راحت بملي كتي حاء
والأكصي حوره جاً وب، لا يرى أنه لا يبيعو نفرت صر ثلثه ولا يسعد عقر
لثو حاء لأحساب بعد الثوبه، فقل عليه السجدة واللاه لحي ربي الله عده ولا سطر إلى
فقد حى ولا عب. ويحمل حوره من سرده إلى ركده

وفي القديسة يوحنا عن نعمة المحبة هي نعمة الله بعد
الموت (وغيرها لياها) لأن الله بعد الموت كالعين في حال الحياة، فكذلك
العلم مجرد من ذاته، فكذلك العلم هو العلم بغير العلم.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَمَعَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ وَالْأَسَدُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُدُودِهِ

ومثل أسود بن زيد (بمصر) في المعاملات ليرحمي بالناس ثم جاءه خالد
الأنصاري جاءه بالأسلحة، فخرج من بيته فباعها

وَمِنْ ذَٰلِكَ أَنَّ يَسَىٰ بْن مَسَلٍ عَلَىٰ جَدِّهِ حَرَّمَ أَنْ يَسْجُدَ لِمَا دُونَهُ
لِأَنَّهُ حَرَّمَ أَنْ يَسْجُدَ لِمَا دُونَهُ

قوله (وَرَوَيْتُهُ) لأن نفسي في أحاديثهم وله أثرهم، لكنه بعد الموت ولا
يصح برأيه لأن المقصود من عهده المصنف والصح لا يوجد به دين ولا آخر عمل
رجليه في وصوته لأحد بما أخر في عمل الدنيا لأن الله يستعمل جميع أجهته
وهذا لا يوجد فيه ويؤمن كل من يعمل إلا أنه في لا يعمل، وأمر الموصوف لا
يتب في حقه في حاز مناه، فكم بعد الموت ولا يجد في علم الصالح إلى الله

قوله (وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَ وَلَا الْآخِرَ) لا تاتبعوا من قبل ولا من بعد

(١) أخرجه أبو داود في سننه، في كتابه، نظمته (عاش) أبو علي بن خنيس، في ح. ج. من سنة في سنة في
كتاب ما جاء في الحاشية (لازم ما جاء في حاشية) (أخرجه أحمد) في ح. ج. من سنة في سنة في سنة

ثم عليه

وقال بعضهم يمسح الرأس على أخمده خروجه ريقه، ويد على أخمده في تمهيد
ويصح ما أسنده ريقه وأخذه

فقال بعضهم: ومنه غسل الرأس اليوم، ولا غسل به اليد من غسل على المص
كما بدأ بها الخفي بي أسند

قوله: (لَمْ يَتَيَسَّرْ لِمَاءٍ عَلَى رَأْسِهِ وَصَافِرَ جَسَدِهِ) ذكر هذا له بعبارة
عليه صافراً بعد الوضوء

وفي المحمدى أنه يؤخذ قولاً وصورة للصلاة، إذا فرغ من غسل رأسه ووجهه
والخفي، فإن لم يكن بالوضوء، فإن لم يكن بالمرح، فإن لم يكن بيديه الماء فتخرج
وجهاً منه من غسله، ثم يمسحه على شدة الأيسر، فيمسح الأيسر، ثم على الأيسر، فيمسح
الأيسر

قوله: (وَيُجْعَلُ مَذْبُوقَةً وَتَرْتَأَى فِي سَحَرٍ مَجْمُوعَةٍ بِأَرَادُوا غَلْطَهُ وَلَا يَرَدُّ عَلَى
الغسي

قوله: (وَيُغْسَى الْمَاءُ بِكَفَيْهِ) يعني يمسح به الرأس والوجه وهو لا يمسح
بالطحن؛ لأن الماء طهر أربع في إزالة البور، وغسل اليد شرع لمسه، وهذا أربع في
مطهرة

قوله: (بِأَنَّهُ يَكْفَى تَأْمِناً الْقَرَأَ) وهو الذي به يحاط به شيء
قوله: (وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَلَحْنُهُ بِأَلْيَسَةٍ) وهو به، فالمراد به، أن لا يمسح، وهذا إذا
كان له سحر من رأسه ما إذا به يكن ثم يمسح على

قوله: (لَمْ يَضْجَعْ عَلَى شَعَةِ الْأَيْسَرِ)؛ لأنه إذا مسح عليه به، شدة الأيسر،
قوله: (الْبُغْسُ) سلك الأيسر والماء) الفرج (حتى) ، و يرى أن الماء قد
وصل إلى ما به، (فَنَحَتَ مِنْهُ لَمْ يَضْجَعْ عَلَى شَعَةِ الْأَيْسَرِ) شدة الأيسر (بِأَلْيَسَةٍ)
الطحن سلك (حتى) يلبس (وَيُؤْتَى لَنْ الْمَاءِ فَتُؤْتَى إِلَى مَا سِي قَبْلَهُ فَتُؤْتَى) وبعين
أمره كمثل رجل، لأن صلتهما في حال الحياة واحد، لكنه بعد الموت

قوله: (ثُمَّ يَجْعَلُ وَيُسَدُّ إِلَيْهِ وَيُضْحَقُ بَطْنُهُ مَسْحًا رَلِيًا، لَوْ سَخِرَ عَنْ شَيْءٍ
عَلَنَهُ) شحراً عن طريق الإكفال

قوله: (وَلَا يَغْلِي عَيْنُهُ وَلَا وَصْوَةٌ) وذكر أن سبباً به، غسله
وقال الشافعي: يجبون وضوءه

وعلمهم أنه ليس الرجاء الرجائي وإنما طلبه ولا يفسد بحجب الآخر على
كأن ثبت صغيراً لا يفسد حاراً بحسب المساء وكذا إذا كانت صغيرة لا يشتهي حاراً
للرجاء طلبها

والجواب والخصي في ذلك كالمسحوق.

ويجوز للمرأة أن تعبس زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البيوتة من تغيب
عن زوجها، أو أي ما حدث منها بعد موته لم يجز له غسله خلافاً لزمراً وإنما هو فلا
يغسلها إذا ماتت عنها.

وقال الشافعي، يغسلها يومها وصباحاً ومساءً وهي في أمها يجوز لها أن تغسلها
لأن الرجعي لا يزيل الزوجية إلا ترى أنها يتوارى ما جاز في النساء، يغسلها عليها عنه
شروط، وتظل عدة لطلاق وإن مات عنها الزوجية، ثم لو ماتت أو بطلت من زوجها، لم
أباه متبوءة لم يجز لها أن يغسله عنده.

وقيل حر إن هذا أن يغسله، وهو يضر حاله الوفاة، فإن كان له ما يغسله حالة
ثبوته لم يبطل ذلك معنى بعده وإن لم يكن لها حال الوفاة أن يغسله لم يكن لها بعد
ذلك أن يغسله لحقوب معنى آخر.

وأصحها أن لا يغسله، وهو يغسل، فإن كان هذا أن يغسله وقت الوفاة يغسل
ذلك بحصول معنى بعده، ويجوز أن لا يكون لها أنه يغسله وقت الوفاة، ثم يعود لها حق
الغسل كما يجوز في رجوع بكمية، وأسلم ثم مات، وهي بمسبة ليس في أن يغسله، فإن
أغسل عليها ذلك خلافاً لزمراً وكذا إذا تزوجت بزوج، وهي في محاب الأول، وتغسل بها
المستأني، وفرق بينهما ما مات الأول، وهي في العقد لم يغسله، فإن انقضت عتق بعد
الثبوت، فليها أن يغسله خلافاً لزمراً وإذا مات عن أم وفاته، فزوجها عتق عدة، حتى ثلاث
حيث لم يكن لها أن يغسله، وعنده زمر لها أن يغسله، لأنها بعده ما كبروا به.

ولو مات عن أم، أو مديونة، أو مكنته لم يغسله إلا جاعاً لأن الأمة صارمت
لغيره والمديونة عتقت من كل حال، وإن خرجت من الثلث، وإن لم يخرج من الثلث عتق
ثلاثها وصارمت كالمكنته.

ولو مات وجه لم يغسلها لأن عتقها فكأنها عتقت، لأن ما أن يتزوج أصبا
ولم جاعاً سواء، وكذا إن مات أم ولده ليس له أن يغسله وبكره يحدن في النساء
ويطلب غسل المولى بدفع أجرهم فمفصول المقصود، إلا أن يخرجهم أولى سهم
وإذا مات الخنثى بهم

وقيل، يغسل في نية

وهو قوله (أزاور) وفيه (بفتح) الإزاور من اقرب إلى معدم، والضمير من قبل
المعدم إلى معدم، وبسبب له كم، والصفة من اقرب إلى معدم، وبسبب في الكسرة عظمة في
علمه مازجة

وَأَمَّا الْفِتْيَةُ، فَتُحْتَسِبُهَا الْبَنَاتُ حُرٌّ مِمَّنْ كَلَّاهُنَّ، وَيُحْتَسِبُ دَسْمُ عَلِيٍّ وَصِيْبُهُ
مَحْضًا لَا حَرْفَ لَهَا، فَإِنْ غِيَاهُ يَحْتَسِبُ دَسْمًا عَلَى فَتَاهُ مِمَّنْ أَرَاهُ، وَيُشْرَبُ قَدْ اسْتَطْلَعَ
بَعْدَ الْفِتْيَةِ كَمَا فِي الْكَلْبِ.

وخلصوا طائفة في الشك في سوابقهم، ولكنهم لم ينسحبوا من الإيمان بما حاروا عليه في
حقل سلبه حار الشك في.

ويجوز أن مكس المرأة في تحرير وثائقها اعتباراً من

وَأَسْبَغَ الْيَاكُمَا، وَفَسَّحَ الْبَيْتَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «رَأَيْتُمَا هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ نَبِيٌّ؟»
فَقَالَا أَيْتُكَ، فَكَتَبَ فِيهِ مَرَامُكُمْ وَسُوءَ كَلَامِ حُرِّدٍ وَرَعِيلٍ، وَرَوَى أَنَّهُ أَمَّا
فِي كَرْمِ رَحِيٍّ لَمْ يَمُتْ عَنْ «عَسَلِ نَوْبٍ، هَدْيِي وَكُفْرِي جِيدٍ» عَيْلٍ، إِلَّا وَكُنْتُ مِنْ
الْمُتَلَبِّينَ، فَجَاءَ إِيَّاهُ خُشْيُ أَحْمَدَ بْنِ زَيْدٍ أَجْلَسَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَعَثَ خَلَاءَ وَاسْمُ
وَالْمُتَلَبِّينَ وَالْمَسْجِدَ، أَلَمَّ بِهِ بِسَمِ الْأَمَةِ فَفُتِحَ، وَالْمَسْجِدَ فِي رَأْيِهِ «وَأَنْتَ فِي نَوْبٍ
مِنْهُنَّ، فَتَأَمَّلْ مَا ظَهَرَ مِنَ الْوَرْدِ»^(١٢)

(١) أحسنه امر حسن حساني في نسخة المصنف (٢) أحسنه واليه المصنف، لا سيما
تليقكم بالمرءى وأحمد وأحمد، السهم الألباني، وغيره من الرجال والحكام، من حديث أبي جعفر،
في نسخة المصنف، وغير باقي المصنف، قالوا: أحسنكم، وكفى بها منكم، هذه نسخة المصنف
نقلها، ورواه أصحاب أبي حمزة، والحاكم، في نسخة المصنف، في نسخة المصنف.

(٢) قال ترحلي في حبس لذه (202، 267) عن أبي بكر رضي الله عنه أن قال: «لو بقي علي بن أبي طالب بعد وفاة الإمام حسين - عليه السلام - حتى ياتي يوم القيامة لم يكن له نصيب من الجنة»

المشاورين من بعض المحققين غير المتخصصين

[فيما يلي قائمة بأسماء هؤلاء المشاورين]

[illegible]

قوله: **إِنَّمَا أَتَيْنَاكَ عَلَى تَوَاقُفٍ فَهَارٍ** وعدا المصنف والإمام، وهذا كمن حكى
وأما القوم فوجدوا، فيكون إلا في حقه ثم وردوا عليه لأجل ما وجدوا في (أن حقه صبي
منه عساه يستفيد، وعليه نزل، وهي المصلحة من الحكمة، نكاح رخصي ما، أنه قد
رجلهم، وإذا غلب ما ليس، بدأ وأما، فعلى ما رُفِعَ رخصي من رخصه لأجله؟

خبري، رواء هذا الزلزال في «مصحف» آخر ما جسم من مرفقي من لم، هو عكسه، ذلك.
قال أبو بكر: «الرب السدير، كما، بعض فيهما» - «والصواب» - «بشيء» «مصحف» «عكسه» «ألا»
«مشتري» «لأن» «حدها» «قال» «٧» «في» «خروج» «أبني» «لعدد» «من» «الحدود» «التي» «تخرج» «من»
«عظاته» «فإن» «سجد» «عند» «من» «تجبر» «بجواز» «أبني» «من» «سائر» «في» «عائنه» «وإن» «عنه» «سجد» «عند» «من»
«من» «توجب» «أن» «يذكر» «بها» «وإن» «تجبر» «فيها» «عزل» «بأنه» «أن» «يبدأ» «جداً» «فإن» «بأحياء» «أحق»
«بالعلم» «التي»

[illegible][illegible]

(۱) آخره هذه نصي في سنة في كتابه طبر (۱۱۶-۱۲). عن أبي مائل له وسوقه
عني الله عبيد وسطه من بعده يوم أحد بعد حديع ومانع به نصر لولا انه بعد سمعية تركته
حيي بجمته ليد من طوا الطور واللباع: فانه حره لولا عمر امه فنت راحة: زاد صرته
وحلاه مدا رانه بعد راحة ولم يبق على أحد من الچاء شيرة فلان لا خبيرة طليكم
طوع: لم يبق هذا المظ سبر نعمان بن عسر وثم يصل من احد من الشهداء عمره وثبته
بصحة

[illegible]

ولا يمس أن يكف يمينه في نوبته، ولا يمس يمينه في نوبته

وليس له أن يركع في نوبته

ولا يركع في نوبته في نوبته

ولا يركع في نوبته في نوبته

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

وقال بعضهم: في ثلاثة ركعات في ثلاثة ركعات

من الخروج؛ لأن سبه انقطع بالموت.

وكما كان هذا أب وابن وزوج وانها من هذا الزوج، فلا أولي ويصحي أن يقيم
جده أباً له للموت، ولا يقدم أباه إلا برحما الجدة.

ولو مات ولد المكاتب، أو عبده ومولاه حاضر، فالولاية للمكاتب، ولكن يصح
له أن يقدم المولى. وإذا مات المكاتب من غير ولاء، فالمولى حي بالصلاة عليه، وإن ترك
وعنه إن لم يترك كتابه، أو كان قبال حاضرًا لا ينافي عليه التلغيف، ليس المكاتب أخ من
المولى، وإن كان قبال عائلته فالمولى أحق بالصلاة عليه، وإذا مات العبد، ومولاه أحق
بصلاة عليه من ولده كذا في الميعود.

وفي الترواحات إذا سبب أحد، وله أب حر أو أخ حر، فممنهم من قال الأب
والأخ أولي من المولى؛ لأن الملك قد انقطع، وممن من قال المولى أولي؛ لأنه ممتنع على
حكم منكم، وعبه المولى.

قوله: (وإن صلى عليه غير المولى أو السلطان أعاد المولى الصلاة) يعني إذا أراد
الإعلاء، ولقد سجد غير السلطان، لأنه إذا صلى عليه السلطان، فلا إعادة لأحد؛ لأنه
مقدم على المولى.

قوله: (وإن صلى عليه المولى ثم يجر أن يصلي أحد مقدره) لأن المرحى ينادى
بالمولى، والتمس بها غير مفرج.

وكما صلى عليه المولى والمولى لم يتركه آخرون بعرضه ليس لهم أن يجزوا؛ لأن
ولاية المولى على غيره مكاملة.

ولو صلى عليه المولى، وأراد السلطان أن يصلي عليه، منه ذلك؛ لأنه مقدم في حق
صلاة الجسده على المولى، وهذا لا يجوز للسلطان أن يصلي على إحداه باليمين في المصير
عوف الفترات لأن الولاية إياه، ولا صيرورة به إلى التيمم، كما في التيمم
قوله: (وإن ذلك) ولم يعل عليه صلى على غيره، ما لم ينس ثلاثاً أيام.

وفي الحديث ما لم تنسح ولم يقف ثلاثه أيام، من قال المصير في ذلك أكثر
تركيه. وهو الصحيح لاختلاف الحال، والمكان، والمكان، يعني أن يترك الأجزاء يختلف
باعتلاف حال الملبس في السمن والفرار. وباعتلاف الزمان من غير والفرار. وباعتلاف
المكان من الصلاة والركوع في الأرض، حتى أنه لم يكن في رأيهم أنه قد تنسح قبل
ثلاثة أيام لا يصون عليه. ولو دونه بعد الصلاة عليه، ثم ذكر أنهم لم يسلوه، فإن لم
يسلموا عليه التراب أحرصه وغسوه وصلوا عليه نيب، وإن أمانوا التراب لم يخرجه،

وبينما انشغلوا عنه نادى على حمور مستجيباً: لأن نلت الصلاه لم يبق من ترك الصلاه

{مجلس في كيفية الصلاة على الميت}

فِيهِ دَعَاؤُهُ أَنْ يُكْرِ كِبَرَهُ بِحَقِّ الْإِلَهِ تَعَالَى عَقِيبَ أَنْ يَسْمُو رُوحَانَتِ
الْهَلِيمَ وَجَمْعُكَ إِلَى آخِرِهِ

وحر شوط صحبة صلاة الجمعة والسر. بعدان السد، واحد حتى لا
تجوز قعدة مع الشراء من التماس؛ لأنه ليس فيه كذا. قد مر، ركه مكنته
بصلها، وإن كان، في السب، مرفعة، فعلى قعدة حتى تأسى معه فمما حذر
بصلها.

[illegible]

فَسَوِّدَ رُفْقُ بَكْرِ الْكُبَيْرَةِ أُمِّهِ، وَبَضُلَتِ عَيْنُ أَبِي حَسَنِ مِنْهُ عَيْنٌ وَاسْمُهُ؟ قَالَ
 سَوِّدَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَنْعِهِ مِنَ الْمَوْتِ عَلَى أَبِي حَسَنِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ طَعِبَ، وَاقْتَضَى
 يَقُولُ: وَفُلَانٌ تَلَّى عَلَى مَهْدِيٍّ مُحَمَّدٍ، وَتَعَالَى ذَا عَمَدٍ لَمْ يَسْبِ عَنْ ذُرَاهِمِهِ، وَتَعَالَى
 ذَا بَرَاجِمِهِ، وَتَعَالَى حَمْدُهُ ع. وَبِأَمْرِ الْخَلِيفَةِ وَفُلَانٍ، لَأَعْمَارُ عُلُوْدِهِ وَتِلْكَ عُلُوْدُهُ.
 فَسَوِّدَ حَسْبُ بَضُلَتِ عَلَى رُفْقِهِ

قوله (ثُمَّ يَكْفُرُ الْكَافِرُ) فانه يدعو فيها لنفسه (وَالْمُؤْمِنُ) المؤمن (مُتَّبِعًا) متبعًا به هو نفسه لكي يتبع له، يمتثل له، دعوته في حق عباده (وَأَنذَرَهُ) أن يذنبها نفسه قبل أن يذنبها غيره (وَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُ جَارُهُ) ٤٠ ما أغنى عن غيره (وَأُولَئِكَ) أولئك من (أَصْحَابِ الدَّارِ الْآخِرَةِ) الذين دخلوا دار الآخرة (وَمِنْهُمْ) من غير

(١) قال الخطيب في حاشيته على عربي شافعي ص ٢٠، بفتح و مر ر ٩، في الأصل
موقوفة والموقوف النبوه جنه يصدى حتى تؤدوا حرجهم
فكي مطلق ليعلم انه لم يعلم بها المذهب في القرنين ٤ و ٥ مما جعل

١٦

[illegible]29. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

وضعت جنائز الرجال ما يلي الإمام في المصليين معهم، ثم نسا، وذلك كما حرره عبد
الحكيب وضمت أحراراً وإن كثر عدد المرأة حرره وجمع العدد ما يلي الإمام والمرقة

عبداللہ یوسف ادا جمہیت جنتیہ وضع رحلی حنیف رحلی، زور من رحلی اُستقل
من رُس الاُسر، عکف د رحلی

وقال أبو حنيفة إن منوطهم بمكانة محسن، وإنه لم يسمعوا أمر من واحد من هؤلاء
من أصحابه محسن وهذا أولى من صحة الإمام بغيره لأن لكل واحد من أصحابه فرجال من
يلي الإمام وأصحاب بعدهم واختارهم بعدهم وأتبعوا بعدهم ١٥٠ من التابعين
قوله (ولا يرقى منزله لأخي الكبير الأوسع) لأن كل كبيره فانه مقام ركعة
وأربعة الثانية، والثالثة، والرابعة، لأنهم فيها الأخرى مكانة بكراب جادة

قوله: (ولا يُصْنِىْ عَلَىٰ مَنِّ لِيْ سَجْدَةٍ) فلو لم يكن عليه الصلاة والسلام وحده
على من سجد في سجدة ولا أجر له^{١١} يحصل له يكون في طرفة البصيلة،
ويحتمل أن يكون شرطاً للموت

واصلحوا في دينكم في دنياكم

عليه لأنه لا يؤمن منه طرقت المسجدة، وعلي هذا بكره القدير ، ولا يصلي علي ميت موصوع في مسجد جامع، ويكون وليه سرّاً طلب يعني عدله، كذا في الجماعة في المسجدة، والنسب في غيره لم يكره.

[illegible]

وَقِيْلَ: خُذْهُ - وَمَسْجِدَ صَاحِبِ (اِدْلُو كَاتَ) مَسْجِدًا "عَنْ مَلِكٍ، لَا يَأْسِرُ

{مطلب في حمل الحجارة ودفعها}

قوله: (وإذا حميتوا غنى سبوا) أي أخذوا بقواتهم الأثمن به وراثته، فأن عمه
النصلاء والولاء، ومن حلف سبوه بقواتهم الأثمن به فله به فدية حسنة، وحصل

أما بعد فقد علمت من رسالة في كتاب الخصال - ب ما جاء في الأثر المسمى بهذا في الـ ١٠٠٠٠٠٠٠٠
صلى على خير له في مسجده ليس له شيء.

وأصبحت الأمة على تحريم النوح والدعاء بالويل والتبوء بنعم الحدود وشق الجيوب وحش الطحونة لأن هذا فعل المخادعة قال عليه الصلاة والسلام "لا يريء من الصلابة والحقيقة والصدق"⁽¹⁾

مقتضاتة: الحجة مع صواب بالبيعة.

ومقتضاتة: التي محذرة رأسها عند المصيبة.

ومقتضاتة: التي تشق لمصبتها أو ثوبها عند المصيبة، وعن أم عطية فالكعبة والحدود عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبضته قد لا سراج⁽²⁾

والبيعة: هي ربح المصوب بالصدق، والشذب تصيد الشاذبة بصوبها بحسن البيت ومكره أيضاً الإقراض في ربح المصوب بالذكاء. ولما أذكاء فلا بأس به، بل لا يمكن فيه مدح ولا نوح ولا إرماء في ربح الصواب لأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يمكنه على ولده إبراهيم، وقال: العز مدح، والنصب يخضع، ولا حول ما يستعد الثوب وإنما عاكف بأبراهيم فزورون لولا أنه هرب من، ووجد صفي، وطريق من، خربا كثير من هذا ثم نصبت عرقاه فقال له سعد: يا هذا يا رسول الله قال: إنها حبة يصبها الله في قلب من يشاء، ولما عرف حم الله من عباده الرضا، فقال: يا رسول الله أليس له بيت غير البيت، فقال: لا لهذا بيت هي طيرج⁽³⁾

الأصابع والأصابع بالحرم، والبيعة: وقال: الحكمة إما لم تلب ثوب لم يرد يوم القيامة وعليها حريال من عرقاء من جرب، أخرجه أبو حنيفة في كتاب الجنائز (باب شرج) فسطح: ومن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناحية والشمعة، أخرجه في كتابه في سنة في كتابه جاء في الجنائز (باب في النسي من بيعة) فسطح: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أصدقة من أكر المحلقة، وقال الناحية إذا مات وله ثوب فسطح له فأتينا من قبلنا ودرعاً من ثوب النار.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز (باب ما يهيى من الثوب عند المصيبة) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز (باب: يخرج ثوب المخطوء ومن الخيوء).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المصنوع (باب: ما يهيى من الثوب والذكاء وأخرجه عن ذلك) فسطح: وعن أم عطية رضي الله عنها قالت: أعد علينا حتى صلى الله عليه وسلم من خيعة أن لا تخرج مما وصفتنا امرأة هجر خمس نسوة ثم صلى عليه وتم الصلاة ولما لم يصر امرأة معاه وأمرته في السنة ثوب من ثوب امرأة معاه وأمرته أخرى، أخرجه الترمذي في سننه في كتاب البيعة (باب بيعة التمساح) فسطح: ومن أم عطية قالت: أحد علياً رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا من ثوبها حتى لا يروى.

(3) قال أبو عبد الله أذكاء بجر بوح، فلا بأس به عند جماعة العلماء، وكتب يكرهون الصلابة، ورفع

ودور الحرم والحرم أوبى بأدخل القبله انصر من غيرهم، ويسجد فيهما بطوب إلى
أن يسوي القبر عيباً، لأن باب عورته فلا يؤمن أن يكسب شيء من حال إقامته في
القبر، وأنها سطى بالمس عند العلة، ولا يسجد في القبر كما لا يطلى سريره بالمس.
قوله: (إذا وضع في حقه قال الذي يصفه: باسم الله وعلى منة رسول الله)
في باسم الله وحده، وعلى منة رسول الله صلى الله عليه وآله، أي على شريعته

ولا يلى أن يدعنه بمره من الرجال جمع، أو وتره لأن النبي صلى الله عليه وسلم
وأدخله قبره علي وبصره والفصل بين الصلوات وصلى الله

قوله: (وتؤخذ ألى القبلة) بذلك: (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سجد
رجل من حي عبد المطلب، فقال يا علي استقبل به القبلة صفلاً، وقبور حبيبة باسم
الله وعلى منة رسول الله وصمود جسمه، ولا تكبوه بوجهه، ولا يلقوه بظهره)^(١)

قوله: (وإذا فعلت هذه) لأب إلى فعلت فلا تستبرئ الأكفان، وقد أمر من ذلك.
وإن دستت صعد فلا يس به

قوله: (ويسوي القبر عليه)، لأن النبي عليه السلام جعل خده اليسار^(٢)
وفي السفاري وضع عيب حرمه من فصب، والمصعب في معنى الذين في قومه من
القبائل.

(١) أخرجه الطبري في المعجم الكبير (١/٣٩٧). حدثنا أبو الفضل بن عازب عن صاحب أبي نوري
حدثنا منصور بن يحيى عن حماد بن زهير عن الحكم بن مسم عن أبي حمزة رضي الله عنهم
قال: إذا قيل جرد في هذا المكان، قال: جرد جرد فكانت أبي هو الذي لا يخله جرد فكانت
عظمي ما دونه بذهب بدماء، ورأى عظمي جرد، وأما ما كان من ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنه إذا طلى منة رأى بأحد له شعراً من هذا الطلحان بجمعه على جبهته

(٢) أخرجه الشيخون في كتاب الجنائز عن رسول الله (ص) ما يقول إذا دخل لميت القبر: «لقد
كنت أسمى صلي الله عليه وسلم كان يا فضل قبره القبر»، وقال أبو حمزة: «أردنا وضع الجسد في
الحفرة، قال جرد، باسم الله، والله رعى منة رسول الله، وقال جرد: باسم الله والله رعى منة رسول الله
صلي الله عليه وسلم»، أخرجه ابن ماجه في كتابه في كتاب ما جاء في الجنائز (باب ما جاء في الجنائز)
همسب ظهير للحداد، لأن من جرد في كتاب ما جاء في الجنائز (باب ما جاء في الجنائز) قال
بسم الله وعلى منة رسول الله، وقال أبو حمزة: «أردنا وضع الجسد في الحفرة، قال باسم الله وعلى منة
رسول الله، قال مناد في حديثه: باسم الله، وفي سبل الله وعلى منة رسول الله».

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مسنده (٤٧٤/٦) بلفظ: «وإذا حمل على هذه الدفن» قال ابن عبد البر في
الإستيعار (٥٤١/٣) في كتاب الجنائز (باب ما جاء في دفن النساء)، وذكر عبد الرزاق عن
عنه عن حماد بن عمار عن أبيه قال: قال الله صلى الله عليه وسلم: «وإذا جرد على هذه القبر».

قوله: **وذكره الأجر والعشبة** - لأيهما الأحكام - وهو لا يلي عليه أن
 الأمر موضع الخلاف، فمن هذا نكرة الأحكام
 وقيل: إنها نكرة الآخر، لأنه منه شيء فلا يتداول به، فليكن هذا لا يكره المحرم
 والمعتب.

وخل في البداية هذا التعديل ليس «صحيح» فإن مسائل الدو في الآخر لا يصح علة
 للمكرهه، وإن المسألة في بعض الكتب بالقاء في النار، وقد مر منه أيضاً.
 قال المرحوم في الأجزاء في التعليق: إن يقال: إن فيه حكماً لئلا لأنه جمع بين
 الآخر والمعتب واحتمال لا يوجد فيه أثر هنا.

وقال مشايخ محمدي لا يكره الآخر في بلاد مسائل في عدة إلى كصنف
 الأوصاف، حتى قال بعض من الفصل أو محدثوا بقول من حديث لم أر به بأساً في هذه
 التفسير، لكن حتى أن يوضع ما يلي سميت الله.

وقال المرحوم في هذا يكره الآخر إذا كان في بني الهيب، أما إذا كان من فوق
 ليس لا يكره لأنه يكون حصصاً من المصحح وحده من المصحح
 قال في الفتاوى: من يورث حصصاً من حصص الأجداد من المصحح حتى
 أن يخرج به شراب.

قوله: **ولا تأمن بالقتل** يعني غير نسوج، أو نسوج، يكره عنه جسيم
 ونسوج هو الحيوان.

■ **لَهُ: (لَمْ يَهْلُ الثَّرَابُ عَلَيْهِ)** ولا يأمن بمن يبطل أيديهم والمباح، ويكفي ما
 يمكن يقال: خط الثراب إذا صبه وأرسلته، وكذلك يقال: خط الثراب أيضاً إذا صبه،
 ولا أن الحصى لا يكون لا مع دفع الثراب، والحق الإرسال من غير دفع ويقال: طلت
 الخبير في الحرب إذا صبه من غير كيل.

ويستحب لمن شهد دفن ميت أن يخطو في قبره ثلاث حنبل من طرف يمينه
 جميعاً، ويكون من قبل رأس الميت ويقول في حديثه الأخرى: ﴿يَا مُنَادٍ كُنْ﴾^(١)، وفي
 الثانية: ﴿يَا مُنَادٍ كُنْ﴾^(٢)، وفي الثالثة: ﴿وَمَنْ عَزَمَكُمْ﴾^(٣).

وقيل: يقول في الأولى: «أسلم جسد الأرض عن حبيب»، وفي الثانية: «اللهم بحق
 أنوب أسلم روحه»، وفي الثالثة: «اللهم روحه من آخر أسلم»، وإن كانت صلاة قال:

في الثالثة: فالحليم أدعياها بعد رجعت.

قوله: ﴿وَمِنْهُمْ الْقَبْرُ وَلَا يَسْتَحِبُّ﴾ أي ولا يربع لها روي عن إبراهيم النخعي قال: أحمرى من ساعد عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه، وهي مسندة عليها تلق من مقر ومكره تصعب القبر وتجنبها والبناء عليها والحك، عليها، لقوله عليه السلام: **«لا تجصصوا القبور، ولا سواها»** ولا تقعدوا عليها، ولا تكبروا عليها.

ولا يأسي برأس العبد عليها، لأنه يعمل لصوبة التراب

وعن أبي يوسف أنه كره الزمر أيضاً لأنه يجري مجرى بطنين، ولا ينسب بالضم بالليل، ولكنه غبار مكر، لأن النبي عليه السلام: «ومن بعد الأبد»، وكذلك عثمان رضي الله عنه دفن ليل، وذات عائشة وحاطة رضي الله عنهما دفن ليل، والأصل المود في المقبرة التي فيها قبور الصالحين

ويستحب إذا دلت السميت أن يمشوا ساعة عند القبر بعد التبرع عند ما يخرج حروء، ويحسم خمها يتدون مفرقاً، بدعوت ظلمت

قال في سنن أبي داود: وكان النبي عليه السلام إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره، وقال: استنصر الأعمى، وسأله الله له الشيت، فإنه لا يسل⁽¹⁾، وكذا ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وأخاتها

وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: وهو في سبيل الموت إذا لما مت، فلا تصعب ماتة ولا تدفن دفتوا، علي القرب فتد، ثم المرس حول قبري قدر ما يصح حروء ويحسم خمها، حتى أستأسي بكم، وانظر ما أروجه رسول ربّي قوله: «اشمعو عن التراب» ما يسمى المحججة، أي صرة قبراً طيلاً.

ويستحب التحية لقوله عليه السلام: «من عرى مصاباً، فله من أجره، ومن عرى تكلى كسي برداً من الجنة، ومن عرى مصاباً كساه الله من خيل الكرامة يوم القيامة»⁽²⁾، ووقتها، من حين يموت إلى ثلاث أيام، ومكره بعد ذلك، لأن يحدد لحرق، إلا أن

(1) له أحله في كتب الحديث، ولكن في ما في مطلع الصالح (2/2) عن حابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تجصصوا القبور ولا سواها. لا تعبدوا ولا تسجدوا عليها.

(2) أخرجه أبو داود في مسنده في كتاب القبر (باب الاستندار به)، القبر ظلمت في وقت الأبرار.

(3) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء في أمر من عرى مصاباً، وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب ما جاء في الجنائز (باب ما جاء في نواب من عرى مصاباً) يلفظ: «من عرى مصاباً فله من أجره».

قوله. (وإن لم يستل الأرج في حرقة ولم يسل عليه) في غسل رويته.
فصحيح أنه لا يسل

وقال الطحاوي يسل

وفي الثانية يسل في غير الظهر من الرواية، وهو الصحيح

ولو شهدت المصلي باستحالة غسله في حق الصلاة عنه، كنه لا

وأما في حر. . . فلا يسل له في الأمان إذا جماعها لها مسبه

والاستحالة، فلا يسل له في حق المصلي عند أبي حنيفة، وعندهما عمل ية

كتاب عدله، كذا في الحديث، والله اعلم

باب الشهيد

سبي شهيداً لأن الله أنكره يشهدون موته.

وقيل لأنه مشهود له بالحيوة

وقيل لأنه سبي عند الله حاضر، وماتت له قبله، أي، سب باله

قوله رحمه الله (الشهيد من قلة المشركين سواء كان مأسراً أو مسياً
بجوده أو غيره.

وفي معنى مسلمين طاع الطرس وطعمه، وكذا إن أوطأه دواب البحر وهم

واذا سواه، أو سائرهم أو طائرهم، وأما إذا سرق من مسلمين من دواب البحر من غير

سبي مسبه أو من ربات العدو، أو من موالهم، حتى القن، كنه مصد، لا يكون

شبيته، وكذا مسلمون، إذا أسروا، فأنقوا، أصهيم، في، الخندق، أو من أسور صانوا لم

يكونوا شهداء، إلا أن يكون العدو هم الذين القوهم بقطع، أو الذبح، أو الكر عليهم.

قوله. (أو وجهه في المغرقة وبه أثر هركه، موضع الضاد، والأثر الجروسة،

وحروج شمس من موضع غير مة، كالمين والباد، وإذ خرج من لله أو دبره أو ذكره

عمل؛ لأنه قد برع وبول دأ، إذا خرج من حمة إن كان من حمة رأسه غسل، وإذا

كان على وجهه أطرف لم يسل، ويعرف ذلك بول الدم، إذا ر من الرأس صفة

والمترقي من الجوف على، ولو نكس دابة مشترك، ولهم عيب أحد ولا له سائر ولا

جانب، فأطراف سدا في الماء، فقله غسل حد أي، مة، ومعد، لأن كنه غير

مصاب إلى الصدر، بل بمجرد نيل الصبياء وقطعها غير موموم، ماظم، وعند أبي

يوسف، لا يسل؛ لأنه صار شيئاً في حال أهل الحرب.

قوله. (أو قسمة المسلمون ظلمت فيد بـهـطهم) حترار من الرجم في الثرة

والقتصاص والهدم والعرى والبربر السمع والشرطي من الجبل وأخيه ذلك.

قوله (وَلَمْ يَحْضِرْ بَقِيَّةَ نَهْجٍ) يعني صلواتاً فلا يلزم عليه ما إذا قتل الأب ولده،
موتبه تحب الدية، وهو شهيد لأنها ليست مثله، بل الواجب أولاً القصاص، ثم سقط
بالشهادة ووجبت الدية بعد ذلك، ونحوه أيضاً عند قتل حنيفة، ووجبت بقتله الدية
كالقتول خطأ، أو قتل ولم يجرم قتله في تخلف موته ليس بسببه، وإن قتل المسلمون بما
٢ يقتل عتقاً، وليس بسببه بالإصباح، وإن قتلوه بالخنزير، نكده، هو عند أبي حنيفة
وعندهما هو شيب.

قوله (لِيَكُنَّ) أي يلف في نيته

المسألة (وَيُضِلُّنِي عَنْهُ وَلَا يَهْتَلُ) وقال الشعبي: لا يصلي فيه، لأن الله تعالى
وسمى المشركين بأهمل أصحاب الصلاة لما هي شي للمؤمن، ولأنه وثيق بماء
للمؤمن^(١)، داعي عن المساعدة له والصلاة هي شعاعه

ولما قال رب أن النبي عليه السلام صلى على سيدنا أحمد، وقال صلى الله عليه
وسلم: وصلوا على من قال ٢ إنه لا اله إلا الله؟ وذكر الصلاة على أمير الحب لإظهار كرامته،
والشهادة لقولي ٣، والظاهر عن المذنب لا يعني عن الذمير كالذي والمحيي، ولما قوله
«بِأَنَّ الشَّهِيدَ حَيٌّ» قلنا هو حي في أحكام الأحرار، كما قال الله تعالى ﴿بِأَنَّ أَهْلًا عِندَ
وَنُورٍ﴾^(٢)

وأما في أحكام النساء، لم يمت، حتى أنه يجوز ما لا يخرج مرأته.

قوله (وَلَا تَنْتَهِي الْجَنَّةَ عَنِ غَدَائِي حَيْفَةً) وعلم كونه جنياً بقوله قتل
القتل، أو بقول أسرته؛ لأن الشهادة بحرم ما لا رادعة فلا ترفع الشهادة إلا ترى أنه
أو كان في نود الشهيد معاملة غير الدم تصل تلك المعاملة، ولا يمس الدم لما ذكرناه،
ومعناه: أنها يجب دمه من كونه محباً، ولم ترفع المعاملة، التي هي غير الدم.

قوله (وَكَيْفَ لُصْمِي) يعني إذا استشهد الصبي على عدة أيضاً، وكذا
المشرك، لأن السبب جاء للجواب^(٣)، وليس غيبته دبر، فكان يقتل فيها

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١٦٩٧٨) بخط ذلك المذنب، الخط ١٤٠، وأخرجه الآجري
في سده في كتاب العهد (باب في صفة فضلي في سبيل الله) للخط ١٤٠، واللفظ بماء فلفظاً به.

(٢) أخرجه الطبري في معجم الزوائد في كتاب الصلاة (باب الصلاة خلف كل إمام)

(٣) دوره قال عمر بن ١٦٩

(٤) سبق شرحه

كليات وحسن التجهيز

قوله: (وَأَنزَلَ آبُو يُوسُفَ وَقَعُودَهُ، لَا يَصْلُحَانِ)، لأن ما وجب بالعبادة سقط بالعموم، أي لأن السبب الموجب لعموده والصلب الصلابة، وقد سقطت بالعموم سقط وجوب الفصل بسقوط الموجب، وهو الصلابة، الفصل الثاني الذي لم يوجب سقط بالشهادتين، ولأن الاستشهاد بهم معام الفصل كالدلالة في الشبهة التي ثبت حكمها لا يباغ في طهارة الخلاف، وكذا المسمى والعمود لا يصلحان عبادة أيضاً، لأن السبب إنما لا يصلح لإشادة غير عظمه، وانظم في حقيقتهما أيضاً.

قوله: (ولا يفسد عن الشهيد دمه) لقوله عليه السلام: من سبناه أحد، فزعلوه
بما فيه، وكلموه^١، ودم الشهيد طاهر في حق غيره، نجس في حق غيره، حتى أنه إذا
صلى حلاً للشبه بحر صلاته، وإن وقع دم في حبل سبانه لا يحوز الصلاة به
قوله: (ولا تنوع ثمة ثباته) وتترفع عنه القدر والخصا ونحوه (والسلاح)
المحروك المنوع من طرد الغرائ، ومقتضى سقوط المحشو فكله، لأنه لا بد من هذه الأجزاء
لنعم بغير العفو، ولا سهم من ذلك.

قوله: (وَمَنْ ارْتَفَعْتُمْ سَبِيلَهُ ارْتَفَعْتُمْ عَلَى عَاقِبَةِ عَمَلِكُمْ) أي حصل من الحركة وشأنه
أي جريئة، وبه رمي، والرب الشيء المخلوق وهذا صار حتماً له حكم الشهادة خيل مرمق
فلهذا: (وَلَا يَذْكُرُ الْفُلُ) ويحصى هذا في ف على لال. و ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى

وقد علموا في الشرع ان المذنب اذا ملك المصيد المدبون بمعصيته الذنب له المولى

(۱) قتال جس جسری دریا (۲۴۲-۲۴۳) حدیث قال ی سیدہ اُحمد، ہارملوہم بگلوہم
 دستانہم ولا تفسدہم، انہم جسدہ بفسدہ القوم، وحر عبد اللہ بنی واحمد، حدیثا سفین عمر
 لہریہ عن عبد اللہ بن نضہ، بانہی صلی اللہ علیہ وسلم شرب علی فلی حدیث عائشہ دینی
 شریف علی ہلالہ، ملوہم بگلوہم، ومانہم، وحر حدیث النساوی، ولی البھاری والترمذی
 حدیث جابر، ان اُبی صلی اللہ علیہ وسلم کذب یجمع فی ال حدیث من علی، وعلوہ اُبیہما
 لکسر اُحدًا للآخر، رواہ ابن ابی شیبہ، قدیمہ فی الحدیث، فقال، لہم علی ہلالہ یوم القیامۃ
 کفر بقرینہ فی مانہم، ولم یسلم، ولم یصل علیہم۔

وَقَالَ الْيَاقُوبُ بْنُ أَبِي حَبِشٍ أَمْرٌ سَوِيٌّ لَكَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَحْدُثَ بِسَرْعٍ عَيْنِي الْخَطِيئَةَ
وَيُفْلِحُ الْخَلْقُ وَكَأَنَّهُمْ يَدْعُونَ لِمَا هُمْ فِيهِ بِمُتَّبِعِينَ وَأَمَّا خَلْقُكَ عَنْ جَانِبِ رَأْسِي وَحَدِّ ابْنِي فِي هَذِهِ لَمَّا تَأْتِي
مَالِكُ بْنُ نَهْمٍ كَمَا هُوَ، وَبَعَثَ بِهِ رَسُولُكَ حَتَّى أَتَى عِنْدَ رَسُولِهِ

الفتاوى.

قوله: «أو ينقض من المفركة وهو يحقل» لأنه قال به بعض مرافق الجاهل، إلا أن
 حصل من صرحه كبر لا يضاء الجوار، لأنه ما دلّ ثبوتاً من الرجم
 وهذه الأحكام كتب في الشهد التكامل، وهو الذي لا حسن، وإلا ما دلت شهادته
 إلا أنه غير كامل في الشهادته، حتى أنه يصل.

قوله: «ومن قتل في هذا قصاصي عليّ وصلي عليه» لأنه لا يخلل علياً
 قوله: «ومن قتل من ألبان» فطاع الطريق لم يصل عليه، ولم يحصل محو له
 بروي فتنت من أبي يوسف ومن محمد، يحصل ولا يصلي عليه
 وإنما إذا أعتد الباعى وأمر يصل ويصلي عليه، وإذا لم يصل عليه إذا قتل في
 المفركة، ومن قتل من ألبان، زاد ميراث شقيقه وأبوابه معه ويصلي عليه.
 وما إذا قتل من عبد.

قال بعضهم لا يصلي عليه

وقال الخوافي: الأصح عدي أنه يصلي عليه

وقال الإمام أبو عبيد بن عبد الله: الأصح أنه لا يصلي عليه لأنه باع عن نفسه
 والنجس لا يصلي عليه

ويستأذى لأصحابه يصل ويصلي عليه، لأنه من أهل الكفرة، ولم
 يمتدحوا للمسلمين

وعلى أبي يوسف: لا يصلي عليه لما روي: «إن رجلاً من بني أمية، أتاه رجل من بني أمية
 الخبيث صلى الله عليه وسلم» وهو محمول على أبي حنيفة، أنه أمر غيره بالسلام عليه.
 وأنه من كثر البيع، وماتت حجة هدم، فإنه يصل، يصلي عليه، والله أعلم.

باب الصلاة في الكعبة

هذا من باب إضاعة الشيء إلى طرفة

ووجه إضاعة أنه مثل الشبه كذا، من شدة الجاهل، يكذب تلكم أمي، لا أيضاً

(1) مخرجه محمد بن حنبل في مسنده، (19977) بقطعه، وهي حرة من سره. قاله محمد بن
 يعقوب، وذكره ابن أبي شيبة في مسنده، قال: لا يصلي عليه، (20609) وفي
 بقطعه. وعلى ما مر من مر، أن رجلاً من بني أمية، أتاه رجل من بني أمية، صلى الله عليه
 وسلم.

بقوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» ١.

قوله رحمه الله (الصَّلَاةُ فِي الْكُتْبَةِ جَائِزَةٌ مُرْتَضٍ وَنَقِيًّا) ومثل ذلك يجوز فيها التَّسْمِيلُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْفَرَسُ، وَصِيَّتْ الْكُتْبَةُ بِهَا لِإِتِّدَاعِهَا وَسُرْعَتِهَا، وَمِنَ الْكُتْبِ فِي الْفَرَسِ، وَكَعُوبُ الرِّمَحِ، وَجَائِزَةٌ كَأَنَّهَا مُسَوَّاهُ: (إِنَّ صَلَاتِي الْإِمَامِ بِمَجَاعَةٍ فَجَعَلَ مَعْنَاهُ ظَهْرَهُ أَيْ طَهَرَ الْإِمَامُ جَائِزًا فِي آخِرِهِ) هذا على أربعة أوجه.

- 1- إذا جعل وجهه إلى ظهر الإمام جاز.
 - 2- وإذا جعل ظهره إلى ظهره جاز أيضًا.
 - 3- وإذا جعل وجهه إلى وجهه جاز أيضًا إلا أنه يكره إذا لم يكن بينهما سترة.
 - 4- وإذا جعل ظهره إلى وجه الإمام لم يجز تقدمه على إمامه.
- فُسُوهُ (وَهَذَا حَسْبِيَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِعَيْنِ النَّاسِ حَتَّى الْكُتْبَةُ إِلَى آخِرِهِ) وَإِنْ كَانَ مَعْنَى بَيِّنَةٍ، لَيْسَ مِنْ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ، وَجَوَابُ هَذَا كَمَا، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْوُجُوهِ لَيْسَ جَوَابُ إِذَا، وَيَكُونُ هَذَا مَأْنًى لِلْجَوَازِ، وَيَكُونُ مَوْجِبًا لِمَا كَانَ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ.
- فَقَالَ فِي الدَّائِعِ: إِذَا صَلَّى فِي حُجُوفِ الْكُتْبَةِ، وَوُجَّهَ إِلَى دُجَاهَةِ مِثْلِهَا لَيْسَ لَهُ الْوُجُوهُ إِلَى مَدِيَّةٍ أُخْرَى حَتَّى يَسْلَمَ.

قوله: (مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَلْوَنَ بِلَى الْكُتْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ حَزَنَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ الْإِمَامُ)، لَأَنَّهُ يَتَدَمَّنُ وَالدَّخْرُ، إِذَا يَطِيرُ مَعَهُ لِتَحَادُّ الْجَنَابِ.

قوله: (وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكُتْبَةِ جَائِزَتْ صَلَاتُهُ) إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ لِمَا جَاءَ مِنْ رَأْيِ الْمُعْطِيبِ وَهُوَ رَدُّ السَّيِّئِ عَنْهُ، وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَبْعَةِ مَوَاصِعَ»

- 1- الخمر.
- 2- والحرية.
- 3- والعمرة.
- 4- والشمس.
- 5- وفوق الطريق.
- 6- ومما يلي الإبل.

كتاب الزكاة

المسؤوليات خمس

1- المعاملات

2- وعيادات

3- والمعاملات

4- وحقوق

5- وكفالة

فلا اعتقادات خمس

1- الإلهام بالله

2- الملازمة

3- وكفه

4- وروحه

5- وجميع الأمور

والله اعلم بالصواب

المعاني

1- والمصوم

3- والمركة

4- والمخ

5- والمجاهد

والمعاملات خمس

1- المعاملات

2- والمالكين

3- والمعاملات

4- والأمانات

5- والسركاء

والعقوبات خمس

1- من أخرج من جرحه فتن الله من كان مصاباً

2- ومن جرحه أحد المعاني كان يمنع في السرقة

3- ومن جرحه فتش السنن كالجند، والمزحم.

4- ومن جرحه تلم العزير كعدو الله.

5- ومزحرة جامع البصرة كانفتح على طرفه

والكمالات خمس

1- كفارة الليل

2- وكفارة الطهارة

3- وكفارة الإناء

4- وكفارة التيميم

5- وكفارة حديث الصحيح

وترجع الصادقات الخمس إلى ثلاثة أنواع

1- يهدي خمس كالصلاة والصوم والحج

2- وعلى خمس كالكراهة

3- ويركب خمس كالحج، فكذلك يعني أن يكون الصوم قبل الركاء، إلا أنه يقع

المقدّم، قال الله تعالى ﴿وَأَنذِرُوا لَئَلَّامًا يَوْمَ تُرْكَاهُ﴾⁽¹⁾

ثم يفسر الركاء يرجع إلى رصع محمودين

1- طهارة

2- والساء، قال الله تعالى ﴿وَمَن يَرْزُقْ صَدَقَةً يَصْرِفْهُم بِأَنَّهُمْ وَلِلَّهِ

الله تعالى ﴿وَمَا أَنفَعَهُمْ فِي شَيْءٍ فَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾⁽²⁾، صحيح يمركي الضمارة من دس

الندوب، والمخلص في الدنيا والثواب في الآخرة

قوله رحمه الله (الركاء رتبة) أي مرتبة محكمات، بث فرضها

1- بالكتاب

2- واسعة المتواتر

3- والإجماع المتواتر

فما الكتاب، بقوله تعالى ﴿وَرَوَّاهُ الزَّكَاةُ﴾⁽³⁾

وأما كيف يفرضه عليه الإسلام يعني الإسلام على خمس وذكرها في الركاء⁽⁴⁾

(1) سورة البقرة 43 2- سورة البقرة 163

(2) سورة البقرة 39 (4) سورة البقرة 43

(5) روى الطبري في كتاب الامانة (باب من قال النبي صلى الله عليه وسلم حي الإسلام على خمس) وعلم في في كتاب الامانة (باب ذكر الإسلام) في الحديث في سورة في كتاب الامانة عن رسول الله (باب ما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الامانة وشروطه) يعني على خمس من الإسلام

والإجماع معتقد على تركها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوهى

هــ

وتركها في حقه هي السكوت وهي سب للماء في المال مختلف في الدنيا والقبور في الآخرة.

وقيل هي عبارة عن التطهير لله تعالى، وإن كان من تركها في الآخرة يظهر من القبول.

وفي الشرح عارذ عن بناء مال معلوم في بعد عتق من وهي عبارة عن فعل شرعي دون أصل المردى عند المحققين من أصل الإجماع لا بد من صحة الوجود والوجودات هي من صفات الأفعال لا من صفات الأعيان.

وعند بعضهم هي سم للماء المذوق بعده تعالى... من تركها في

وهي وجوبه من الأمور أم على التراخي؟

قال في توحيد على الفور عند بعض حتى وإن كان من تركها في غير ذلك فإنه لا يعمل بشهادته أنها من الأمور التي لا بد من تركها في جميع أمورهم بخلاف الملح فإنه عبارة عن تركها لأن حق الله تعالى.

وقال أبو يوسف وترك تركها من التراخي، رتبة على الفور فإنه لأن الملح أدلة معلومة في تركها والماء من التراخي وإن كان من تركها في كل وقت.

وقوله، يعني تركها لنفسه لا على غيره، نعم إن تركها شاقية، حسنة في

بذلك وهو

1- إن يكون من

2- إن

3- مسبقاً

4- عارفاً

2- وإن لا يكون لأحد عليه دعي

وثلاثة في المسنون

1- وهو أن يكون من صاحب كمالاً

2. 2005 年 10 月 1 日

٣- ويكون الحال في سائر أحوالهم.

قوله: (بما ملكه من أمواله) لأن الزكاة وجبت لمواصلة المال به وما دونه انصب على المال
على لا يحصل له مواصلة، ولأن من لم يملكه من أمواله، فليس له أن يخرج من أمواله
قوله: (وذلك ما كان من أمواله) أي من أمواله، والمقصود من ذلك أن
الملك المسمى به هو ما كان من أمواله، وليس به ما كان من أموال غيره كملك النعمان
من الأموال، والمقصود من ذلك أن المال الذي كان من أمواله، فليس له أن يخرج من أمواله
لا يجب عليه زكاة

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ
 (وويلٌ للذين هم عن آلهم ونسلهم غافلون)

وَقَدْ رَأَى مِنْ شِرْكِهِ أَنَّ اللَّهَ وَهُوَ الْمَصْحُوحُ يُخَذِّلُ مَن يَشَاءُ
وَيُخَذِّلُ مَن يَشَاءُ مِنْ شِرْكِهِ إِنَّ اللَّهَ وَهُوَ الْمَصْحُوحُ يُخَذِّلُ مَن يَشَاءُ

قوله (وَأَلْقَى عَصَاهُ) أي هاتون في كتابكم، كما هو في الأصل ثم ذكر العصى
والمعجزة، وقد عرفنا من قوله (وَأَلْقَى عَصَاهُ) وهي الآية التي قبله.

فلما ذكره سليمان من جهة المني والجناب، كما في قوله تعالى: «وغيره» وما في
المنجس، ولا تحرقوه، حتى يظهر.

وَمَا يُؤْمِنُ بِهِ عَمَلٌ نَفْسِي أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ مَا نَدَى بِمَدَدٍ وَهَدَى لَا يَحْتَمِلُ عَلَيْهِ
تَبْلُغَةُ كِتَابِي لَا وَخُصُومَ وَجْهِي وَلَا عَاسِيَةً تَهْتَكُ كَرَامَتِي وَلَا تُلَاحِظُ لِحَافِي وَلَا تَحْتَمِلُ
الْأَوْصَالُ وَهَذَا حُجَّتِي فِي أَرْبَعِ الْوُجُوهِ وَجِبَتْ عَلَيَّ الْمَكَاتِبُ بِمَوْجِبِ عَمَلِي النَّفْسِيِّ وَأَنَّهُ
مَعْنَى حُجَّتِي قَوْلُهُ كَتَبْتُكَ وَكَذَلِكَ أَتَى لَكُمْ عَلَيْهِ عَمَلٌ إِذْ وَجَدَ مِنْهُ خَيْرٌ لِي
نَسَبَةً كُلَّهَا فَإِنَّ وَجْهِي مِنْهُ إِعَادَةٌ لِي بَعْضُ أَهْوَالِي فَهِيَ حُجَّتِي

والمصحح عن أبي حنيفة أنه يشترط الإذاعة في أول السنة وخرها وقد نقل
عن سبط بن لوحة أنه سمع عن أبي حنيفة أنه يشترط في أول السنة وخرها وقد نقل

وعزلي يوسف بسر لادله في انك الخوف ان لا تفسد حكمه سبل
وعلى محمد انا وحد الإله في حرم من الله في ذلك وحده في حرمه
كذلك من أبا، أو وسطها أو حرمها في الفصم والله في بعض شهر

وَمَعْنَاهُ لَمْ يَمُوتْ صَوْدُ الظُّهْرِ قُلَّةُ الْوَدَّ حُلَّةُ الْإِيمَانِ

ولما تمكنت من ذلك، علمت عليه أنه ليس ملكك من قبل، كما يوجد فيني، وهو
 طريح؛ ولأن هناك الذي في يده دسريه وجن الثوري إن رأى مال الكهنة سلم له، وإن
 سمع سلم لولا، فكما لا يجب علم الثوري في سري، فكذلك لا يجب على الشكس.

قوله (ومن كان عليه دين يَحِبُّه بَنَانُهُ) فلا زكاة عليه، لأنَّه يَحِبُّه بَنَانُهُ
لا يَحِبُّه بَنَانُهُ؛ ولأنَّه مضمولٌ لِمَا جَاءَ الْأَصْلُ: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِبُّهُ بَنَانُهُ» كَمَا
يَقُولُ الْأَصْلُ: «وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِبُّهُ بَنَانُهُ»

ومعنى لكونه وبخاذاً الإله لاجل أن يختلف به عن غيره من حيث لو امتنع من الإظهار بهما ووجوبه لغيره في صفة لئلا يلزم الضرر في نفسه فلما أريد أحدهما وإدراكه المبكّر بل لئلا يظهر من الصفات والتقدم على

[illegible]

وَأُخْبِرُوا أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ عِندَ اللَّهِ شَيْئًا

وقوله ويحيط بماله الإحاطة ليس بشدة، من كان لا يحيط به لا شيء،
بعضاً، وإنما معناه يسهل أن يهيم بهما حتى لا كان يهيم فرمعه واحد في الثاني مع
الوجوب ولو كان في ريعون مثلاً، وعليه أحد وعشرون مثلاً لا يحب فيه تركه أن
لم يكن يحفظه لكن لم يبق في نفسه حمل كانه معدوم، ولأن المديون يمكنه في
التصايف ما قصر في بعده يمكنه، بل لا يحب ثلثين أن يحد من غير مصلته ولا وحدا
وذلك أنه قد علم لما كان في الوديعة والمضمون ودون الركعة والمضرة والخراج جميع
الركعة فلهذا لا له مطالب من جهة الأدي، وهو في ذلك رضاء الأموال مظهره
والطبعة خلافه لأن في الطاعة هو يتم: ليس للإمام من السلطة في ابتاعه فهو دين لا
مطالب له من الأديين.

قلت: علي بالإمام عن إسماعيل بن عمار عن أصحاب الأئمة ل عدم الإخراج عنه

بِحَسْبِهَا مَتَابِعُ وَجُتْمُ إِلَى الْغُرَاءِ وَسُوءُ كَلَامِ مَرْكَأَةٍ عَلَيْهِ فِي ذَالِ لَهَاجٍ، أَوْ رَجُلًا مَعْلُومًا مَسِيئًا.

وعن أبي يوسف بن محمد بن عوف بن ركان المال المتسبب، وبين الصبي وهذا كما إذا كان له مثلاً درهم حال عندها الحق، فوجب له حصة درهم، فلم يجر حصة حتى حال عليه حوى آخر به يوجب بالذي سمي، ويوجب الزكاة أو عنه لتناول الأول، ولو كان له حال الحقول عنده مسهب المال، ونبت الثروة، منه ثم إنه فسد ما كان في ردهم أخرى وحال عندها الحقول بحال الزكاة سواء كان له أو لا يجب.

وَمِنْهُ مَنْ لَا يَدِينُ اللَّهَ سِوَهُ فَهُوَ كَقَرْعِ الشَّجَرِ مَنْ شَاقَلَتْ وَهِيَ فِي الدَّيْمَةِ يَسِي بِمَسْحَقٍ فِي
حِزِّهِ حَتَّى لَا يَتْبَلَّغَ لَهُ مِنْ عِبَادٍ وَلِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتْبَلَّغُ بِهِ إِلَّا مَا
يَنْصَحُ بِطَلْعِهِ تَعَبِيرٌ وَتَعْبُدُهُ بِطَلْبِهِ، إِلَّا تَجِبَ تَرْكُهُ، لَا يَنْطَلِقُ
قَدْ فِي تَلْبِيهِ وَفِي رُكُودِهِ مَنَاجِيزُ حَالِ بَقَاءِ التَّوْبَةِ، لَهُ تَنْصَرُّ بِهِ الْخَاصُّ، وَكَفَى
بِهِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ الْبَرِّ، وَالْأَيْدِي بِسُوءِ عَمَلِهِ

فبقوله حلالاً وفرر به، أي في الحساب الذي هو ذاك الرنكاف، وفي الحساب الذي رجب فيه دين الامتياز، فإنه لم يجعل هذه الحال مباحة بل كراهة لأنه لا مغتصب لها من عبه العباد، فصار كدعي انتقور والكفر به، وما لا يحل الرجوع إلى الجماعة.

قوله: **وَرَوَّانَ كَالْمَالِ الْفَقْرُ** من انشائي (وحي) المتوصل اليه: **مع بضاناً**، لمرجه عن
الملاحقة، وقد خلفه في وسط اجزاء دين يتكون منحصراً، ثم روي ما قبله من المأثور،
فانه يذهب نحو الركعة عند أبي يوسف، لانه يحمل الدين مسبقاً له فيصير الدين واجباً.

وقال محمد لا يجب، لأنه جميل فكيف يصرفه إلا لمصلحة؟ وإذ كان كل منكم لا يستحق الخصام بغيره، من غير ضام حوله، فإنه يجب أن لا يركأه أحد، لا عليه، ولا غيره، فإنه يقول لا يجب رجل وعقب لرجل ألف دهم، فقال عليه إحول محمد، الموهوب به، ثم رجع فيها غولف، ولا يركأه من الموهوب له، لأنه استحق عليه من النعمان.

قوله: (والنبي في ذر سكتي وثمة أشد وأثقل ثعالب يد الرب المخبوب
وعيد الصلح وسلاح الاستغفار كآفة) لها شعوره بحوائج الرعية لأنه لا بد له
من دور يسكنها وحياب يسبها، وكذا كيف يعلم أن كونه من أمته، فإن له بكل من أمته
لا يجوز معرفته إلا، إن كانت أساوي مني عده، هو، كانت تلك صفته، أو
مديته، أو حذره.

وفي الفحشي إذا كان له مصحط ميتة مائة درهم لا يجوز له الزكاة لأنه قد
يحد مصحطاً جراً به

قوله: (ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنه بداءه) في مقارنه فهو مقارن
أنواعاً؛ لأن الزكاة عبادة، فكأن من شرطها فيه كصلاة والصوم
وأكمل في البنية لاخر، إلا أن الدفع بغيره ماكنس وجوده خاصة فهو يمحى
كتقديم عليه في الصوم.

وقوله: (ومعناه للأداء) يعني إلى الصغير، أو إلى الوكيل منه إذا وكل في أداء
الزكاة لأجره، البنية عند الدفع إلى الوكيل، فإن لم يؤد عنه اشركه، وبؤى عند دفع الوكيل
حائز، ويجوز لو كان بأداء الزكاة أن يدفع لأبيه وورثته إذا كانوا نساء، كما في الإصحاح.
وفي العمارة إذا دعي إلى وثقه الصغير، أو الكبير، وهم محابون، جاز، ولا يجوز
أن يأخذ كونه من شيء، فإن قال له صاحب المنزل: ضعها حيث تشاء، له أن يأخذ
نفسه

قوله: (ومن بعد ذلك بجميع ماله) وفي الزكاة سقط عنه فرضه يعني إذا
نصفه به على غيره، وكذا إذا بؤى تطوعاً، وبؤى عن واجب، غير منع عما بؤى
وبعض الزكاة، وبؤى بعض قضاء، سقطت عنه زكاة المؤدى عند عهده، لأن
الواجب شائع في كل التصاب لما في وجوب الزكاة سكر بعض المالك، ولكل تبعه
بحسب في الكل سائماً، فإن خرج البعض سقط عنه ما كان فيه غيره، البعض بذلك.

وعند أبي يوسف، لا يسقط، لأن البعض غير معين يكون الباقى عملاً للواجب.
وإذا كان غير معين لا يسقط زكاة المؤدى كما لا يسقط زكاة الجاني بوجود المراجعة
لأن المؤدى عن بلو جب، زكاة المالك أيضاً عن بلو جب، ومعار الواجب في المؤدى
يجوز أن يقع من المؤدى، ويجوز أن يقع عن باقي، فلا يقع عن واحد منهما نعمت
للأوتوية، ووجود المراجعة، وعدم فاطح المراجعة، وهو اسم المصلحة بدت، بمالها ما إذا
صدق بالكل، فإن المراجعة انعدمت بمالك، سقطت عنه المراجعة ضرورة لعدم المراجعة
ولو صدق بحسبه فزعم بؤى بها الزكاة والمطروح

قال أبو يوسف: يقع عن الزكاة، لأن المراجعة أكثر من الشئ الذي الأصغر
بأنه أقوى

وقال محمد: يقع عن المطروح، لأنه لا يمكن الإصحاح عهدها لتأجيلها: فطعت عليه،
فلا يقع عن الزكاة

باب زكاة الإبل

الإبل: اسم جنس لا وحده من فظة جنوم زبابة ربيبة إبلًا لها قبول على انفرادها. وقدم الشيخ ركب الموضي على الفقرة لأن شريعة الزكاة «ولأ كفت من العرب وهم أصحاب المواشي وقدم الإبل على البقر؛ لأن العرب كثيرة الاستعمال للإبل أكثر من استعمال البقر.

قوله رحمه الله: (لَيْسَ فِي الْقَلْبِ مِنْ عَقْمٍ دُونَ صَدَقَةٍ) ويقال: من حسن دونه بالإحسان كما في قوله تعالى: ﴿تَسْمُوهُمْ﴾^١، ولقد ورد من الإبل من الثلاث في التبع.

قوله: (وَقَبْلَ كَانَتْ شَيْئًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهِ الْغَوْلُ لِعَبِّ شَاةٍ ثَمَانِيَةٍ) هي التي ترسل للرعي في البراري ولا تصف في الحضرة وسواء كانت ذكورة أو إناثًا مخرجة أو محتلة.

وقوله: «ومعها شاة» يشاؤن الذكر والأنثى؛ لأن اسم النعاه يتنوعهما والنعاه من النعم ما خاضه، وحطت في النعاه.

قال المحمدي لا يهجر في الزكاة إلا التي من نسم مصعداً وهو ما أتى عليه حوله ولا يوحده الجذع، وهو الذي أتى عليه من الأخير.

وأما المذبح من الضأن، فلا يهجر في الزكاة ويهجر في الأضحية، وأنشأ نفس التي تصلى بها الزكاة في الإبل من الضأن عند أبي حنيفة ومحمد.

ولان قيل: لم يجب الشاة في إبل مع أن الأصل في الزكاة أن تصب في كل نوع من جنسه؟

قيل: لأن الإبل إذا نعت حسب كانت مائة كثيراً، لا يمكن إغلاؤه عن الوجوبية ولا يمكن إيجاب واحدة منها لما به من الإحتمال، وفي إيجاب النقص ضرر عيب لشركته، ولهذا وجب الشاة.

وقيل: لأن الشاة كانت نفراً في ذلك الوقت بحسبة دراهم وبيت الشخص بل يهجن درهماً، وإيجاب الشاة في الخمس من الإبل كإيجاب الخمسة في المعافر من الدراهم، ثم الواجب ما القيم، وله قلبه إلى القيمة وقت الألف، ولهذا لو كانت قيمة خمس من الإبل أقل من مائتي درهم وجبت الشاة.

قوله: **وإذا بلغت مائة وسعين فصفاً كبراً** أي تسعين فإد بلفظة إحدى وتسعين فصفاً **إلى مائة وعشرين** ولا خلاف في هذه الجملة

قوله: **ثم يستأنف الفريضة في الخفض شاة وفي العشر شاة إلى آخره** أي إن قال: وإذا بلغت مائة وسعين فصفاً أوقع حذف إلى ما مضى أو عطف بـ **كبراً**

وقوله **ثم يستأنف الفريضة لهذا كما استأنف في الخمسين التي بقاها للمائة والخصمين** يعني خمس وعشرين من مائة إلى ست وثلاثين، ثم يمتد ليون إلى ست وأربعين، ثم حذف إلى سبعين، وهكذا لهذا من ست المئتين إلى ست المئتين في الحقيقة. فهذا معنى قوله: **وكما يستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخصمين**، انحر هذا عن الاستئناف الأول، وهو الذي بعد المائة والخصمين، فإنه ليس فيه إيجاب من ليون لأعظم وجود صفاً؛ لأنه ما راد حساً وعشرين على المائة وعشرين صار جميع الصفا مائة وحساً وأربعين، فهو متصاب بت المئتين مع المئتين، فلما راد عنها حساً صار مائة وسعين، فوجه ثلاث حقائق: لأن في كل حصة حقة.

قوله: **والأحب والأغراب سواء** البحث: جمع محلي وهو المأوى من الحرم والمسلم مغرب إلى بلد آخر.

والغراب: جمع جبل عربي، والغراب جمع رجل عربي، وهو من الأندلس واليهام كما فرقوا بين حصان وحصان فالغراب مسو به إلى العرب والأحب للمجم.

وقوله: **وسواء** يعني في وجوب الزكاة وإظهار غيرها وجور الأضحية. أما لو حلف لا يأكل لحم البهائم لم يثبت ما لكل لحم الغراب، لأن الأضحية محرمه على طرف وشفاة، وليس في سواها دم ولا يخل في شفاة وكذا لعدم الميت، ولا في المواشي لسي ولا المقطوعة القوائم، لأنها ليست بشاة، وإذا كان للرجل شاة، فحاله المصدق لأبعد الزكاة فقال: **يشت من يه أو لم يسل عليها دخول**، أو على من يحط بقيتها مذكورة: **فوه مع يده** لأنه أنكر الرجوع وإن ظن. قد أدب إلى مصدق غيره أنه كان حلفه مصدق غيره صدق مع يده سواء أتي بالزكاة أم لا في صاهر الرواية. وروي أنه لا يصدق حتى يأتي به وبه لم يكن هناك مصدق لم يصدق. وبه قال، قد أدب إلى الفقهاء لم يصدق، وتزوج منه نكاحاً، وكذلك هذه الخلاف في العشر. وإن كان الصان موصفاً أو ذائبة، أو كرمال الصغار، يقال: قد أدبها إلى الفقهاء صدق، لأن دفع ركة هذه الأموال

فيحسب بقراتها لأن ذلك واللام مقصور.

باب زكاة الغنم

قدم الغنم على الخيل بكثرته، وكونه زكاة الغنم منفذاً فيها، وزكاة الخيل محققاً فيها، ثم الغنم يرد على الذكور والإناث وعليها جميعاً.

قوله رحمه الله: (ليس في أقل من أربعين شاة صدقة) أي السر التي يجب فيه الزكاة التي صاعداً، وهو الذي نرى عليه حول مئذنة أو داره حلال لا شيء فيها، وعند أبي يوسف شاة في الزكاة.

قوله: (إذا كانت أربعين شاة وخلف عنها الخول فليس شاة) يعني هي صاعداً، وهي ما هي، وذهب في الثانية، ولا يؤخذ جدد والضأن والسر في ذلك سواء.

وعن أبي حنيفة أن الجدد من الضأن يجوز وهو ما يري عليه أكثر الأمة، لأنه يجوز في الأصحية، وهي أصح من الزكاة ألا يرى أن يبيع لا يجوز فيها، ويجوز في الزكاة، والأول هو الظاهر، ويؤخذ في زكاة الضأن المذكور والإناث.

وقال الشافعي لا يؤخذ الذكر إلا إذا كانت كلها ذكوراً، ثم السنة أن الضأن إذا كان مائة يؤخذ من الضأن وإن كان مائة فمن الضأن وإن كان مائة من الضأن، وإن كان مائة من الضأن، وإن كان مائة من الضأن.

قوله: (والضأن والمغز سائمة) يعني في جنوب الركة، وأما الركة وحوتها الأصحية، أما لو حلف لا يأكل لحم الضأن، فذلك لحم الغنم لا يجب.

باب زكاة الخيل

المنفعة من الخيل، وهو التمايل، وإنما أحرقها منه وحردته، وفلا إساقطه، والاختلاف في وجوب الزكاة فيها، ويحل من يبيع ثم زكاة فيها إن يري إذا كان ذكراً، ولو يبرى عليها إن كانت أنثى.

قوله رحمه الله: (إذا كانت الخيل سائمة ذكراً وإناثاً وحال عليها الحوزة) يعني أنها بالبحار إن شاء، لفظي عن كل قوسه ذكراً وإن شاء، فزكاة وأعطى عن كل علفي ذكراً من خمسة دراهم) إذا شرط الاختلاف في أن في المذكور المنفردة، ولينبغي تصحيح بعضها عدد الوجوب لعدم الفصل بحلاله عزم من إساقطه حيث يجب في ذكوره منفردة، لأنه وإن لم يحصل منها شئ من حصول من الأكل، وفي الإناث المنفردة روايتان الأصح أنه يجب، لأنها من أصل التمايل، وإساقطه لا يساقط من في التمايل.

قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد بن لا زكاة في الحن) ربه ب. شخصي
قال في سنن أبي داود والبيهقي والترمذي والحاكم ومسلم في سننهم
وقال شمس في سنن أبي حنيفة في سننهم

قال في سنن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل في سننهم لا زكاة في الحن
زكاة لا زكاة في حن في سننهم زكاة في حن في سننهم
الأحد والأحد والأحد والأحد

فلو ولي شدة بعد الزكاة فيها لم يتركها لصاحبها. وقد التفت إلى أبي يوسف
ومحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
والسلام. ومحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
عنه في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال ما رواه عن أبي حنيفة في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
والفطر في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

{مطلب في زكاة البعال والحمير}

قوله: (ولا شيء في البعال والحمير إلا أن تكون تلحرفاً) بقوله عليه الصلاة
والسلام. وليس في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

كتابنا في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

(1) أحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

(2) أحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

(3) أحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم
قال في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم وأحمد بن حنبل في سننهم

للمجنون، لأن الركة يجب تعليل بالملكية كسائر أموال النحر.

قوله: (وتنس في الفصول والفجاءيل والحملا صدق عند من حقيق ومحقق لأن يكون فيها كثر) الفصلان جميع فصليه وهو أولاد الأول.

والحملا: بضم الحاء وكسر الخاء، جميع الحمل، وهو أولاد الأم.

والفجاءيل أولاد البئر، فإن قيل يجب هذه المسألة من حسن المنهج، فموردنا فيها قبل لأن ركة الخيل تختلف فيها، والركاة في هذه الأسماء تختلف فيها أيضا، فأوردنا فيها.

قوله: (وقال أبو يوسف فيها واحدة منها) وقال أبو بكر فيها ما في الكيلو، وهو قال بذلك.

وكن أبو حنيفة أولا يقول به، فيها ما يجب في الكيلو، وبه أحد وهو ومحمد، ثم رجع فقال: يجب فيها واحدة منها، وبه أحد أبو يوسف وأبو حنيفة، ثم رجع وقال: لا يجب فيها شيء، وبه أحد محمد.

ولما رد كان به واحد من القصاصات حمل الكيلو معها في أمدها هناك دون نادرة الركة، حتى لا يجره حد واحد من القصاص.

وصورة المسألة (د) سري حصة وعشرين فصلا، أو أربعين فصلا، أو ثلاثة عشرين فصلا، أو ربع ذلك، هل يجمع عليها الخو؟

محمد في حقيقه ويحمد لا.

وعند أبي يوسف، يعتقد، حتى لو حان القول من حين منتهى يجب الركة.

وصورة أخرى إذا كان له مقام سائمة، فحينئذ فيها ستة أشهر، فتؤلف مثل عددها، ثم تلك الأسول، وبها الأولاد من أبي حنيفة لا يقول على الأولاد؟ فصلا لا.

وقال أبو يوسف يهي.

قوله: (ومن أحب عليه سن قلتم يؤخذ معه حد المصدق الخفي منها وركاة نقصل أو أخذ دويب وأخذ المصلي) صاهر عند أمه، اعتبار إلى المصدق، وهو قول الإسماعيلي.

والصواب من اعتبار أبي صاحب المال.

قال الصبري: التصحيح ما احتجنا إلى المصدق إذا كان به دويب، لأنه لا يحد في الحد والريانة شرعا، وإلى صاحب المال إذا لم يكن له دويب إلا أن يحد بالريانة، لأنه لا يحد بالقيمة، وفي

دفع القيمة الخيرية إلى صاحب المال بالإجماع. فإن وجب منه يوم، وأراد أن يدفع بعض حصة ما يجزئ إلى المفضل له في الشخص من مقرر وغيره من بين باب المخصص. وست يكون عتق، أو مقرر، أو من بين منة اللون والمصلحة كدست ودين المصلحة والمصلحة كذلك وبين يست المخصص والمصلحة أربع أشياء، أو أربعاً مخصصاً (من يست الشخص والمصلحة ست شيئاً، أو سرب درهماً).

قوله: (وَيُخَوَّرُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ) وكذا في الصدور والصدقات. والعصر وصدقة المظهر. ولا يجوز في أحد ما والصدقات. وقال القاضي: لا يجوز.

قوله: (وَيُخَوَّرُ فِي الْمَوَارِثِ وَالْمَوْثِقَاتِ وَالْمَقْلُوبَةِ صَنَقَةً) على المراسل وثو مبيع. وبالمقولة ولو لم تعمل عنها، لأن السبب هو المال الذي. دليله: الإسماء، أو الإعداد للثبوت. ولم يوجده. ولأن في المصلحة تراكيم القيمة، فيقدم الماء بها من قوة. (وَلَا يَأْخُذُ الْمُضْطَلُّ بِخِيارِ الْمَالِ وَلَا وَدَائِقِهِ) أي رد ودنة.

قوله: (وَيَأْخُذُ الْوَسْطُ بِهِ) لأن فيه طرة من الخاسر، لأن من أخذ غيره بصرراً بالمحابس لأموال، (وَيَأْخُذُ) ذلك بغيره بغيره، عظمه ثلاثة أسماء جيد وورثته ووسط، ويأخذ من الوسط. ولا يأخذ الربا، وهي التي تربي ربحاً ولا الأكل. وهي التي ليس للأكل ولا العجن ولا الخاسر، ويحب عليه في سالفه المصداق والمصداق والمصداق. ولا يأخذ من حيث لقول عمر رضي الله عنه لسميه عند عبيد المستقلة، (وَأَمَّا مَا تَرَى عَنِ كَفِّهِ) أي كفه، ولا يأخذها.

قوله: (وَيُخَوَّرُ كَمَا لَمْ يَحْتَاجْ لِدَفْعِ الْقِيَمَةِ) أي أناء الموقوف فلا من حصة حصة إلى ذلك (وَزَكَاةً) سوء، كان المصداق من سالفه أو لا، وبأي وجه سمعوا منه سواء كان مبروراً، أو سوء، أو غير ذلك. وشرط كونه من حصة، أو بغيره من كل وجه كلهم مع الإبل. لأنه لا يلزم ولو كان معه حصة من السلفة حال عليها لموقوف فزكاه، ثم يأخذها بغيره. ومعها من الموقوف، قد حصى عليه بغيره الموقوف بعد أي حصة. لا يلزم إيه من السلفة بل يضاف له حصة. وحده بغيره ويركبه حصة. وهما إذا كان من السلفة بغيره ما غرقته، أما إذا كان لا يبيع حصة حصة بالإجماع. وأما من الطعام المفقود ومن المصلحة الذي أدى حصة بغيره، فإنه يصح إيداعه. ولو باع المصلحة قبل الموقوف بغيره أو بغيره أو بغيره إلى حصة بالإجماع. أي يصح الموقوف إلى المصلحة والمصلحة إلى المصلحة، وإن جعل سالفه بعد ما زكاه بمصلحة.

ثم باعها جميعاً بمسألة واحدة لأحد عوالم على حكم من الركا، ثم من حياء.

قوله (و مسأله هي التي يختص بالوعظ هي أكثر حواء) ذلك المصنف هو
 لم لا يجلو ما من ان يعقوا سوقهم في حيا الأرياء بجمع الأقل ناهية لأكثر هم
 هذا الذي ذكره من إسماعيل في حق إيجاب ركة (سواء) بما نسج أن لو كانت الإسماع
 ثمة والمسل ما يد كتاب شيخه، أو ليعمل ولا يكون، فلا يجب عليه إرفاقه بمسألة

قوله (و من سئل عن قولهم إن أكثر فلا كاه عليه فيه) فيه ليس به عطفها
 على القول، وإنما هذه استوى الوجوب وعادة، ومعنى أن لا يجب عليه وجوده،
 حيثما لا بد منه، وهذا على الاختيار بل لا بد من الركا، لأنه وقع ذلك في
 ثمة من الإيجاب، وتفسيره بعد خروج من ثمة السبب

قوله (و ركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وسبب في التصديق ذلك أنهم
 وقالوا لمحمد ورؤف التمسك بالتصديق والتعقيل وقادته بهما في ذلك عمر، ومعنى انتساب
 يعني شال الوجوب عندنا

وقال محمد ورؤف سقط بقدر المثلث كما إذا كان له سبع من الإلهي حان عمدا
 اجوز، ثم حيث سب أربعة عليه في الباقي سبب عندنا

وقال محمد ورؤف عفا في باقي حصة ثمة من الركا، لأن كان معه ثمة من
 الاسم حال عيب اجوز، فقلت فيها ليعقوا، فقلت في الباقي ثمة عندنا

وعند محمد ورؤف سقط ثمة وإن علق متبوعا، فقلت سبب

وعند محمد ورؤف ربح سبب وهذا حال أبو حنيفة بغير المثلث بعد العفو إلى
 التصديق الأخير، ثم الذي يده إلى أن يفيء لا الأصل هو مصاب الأول، وما رد عليه
 ما يرد له

وقال أبو يوسف بغير المثلث إلى الحق أولاً، ثم في التصديق سبب

ببعض المعروف من الإلهي حال عليمه الأول، حيث سبب من ركة، ومعنى الذي أربع
 سبب عند أبي حنيفة،

وقال أبو يوسف فيها عشرة من ركة من سنة وثلاثين جزء من ثمة ثمة

وقال محمد ورؤف سقط استليون،

قوله (و إذا هلك الحال بعد وجوب الركا سقطت عنه) فيه ما يلاحظ أن
 الإسماع لا يستطع؛ لأن الركة يجب عليه بعد اجوز وقد يستطع على طريق
 الإسماع، ثم استطع حسب كفايته ثم هلك بما سقطت د كاه قبل معاقبه

الساعي بها، أما إذا طلبها ولم يسألها إليه مع القدرة.

فقد قال الكرخي: يجب عليه الصلوة، وهو قول العراقيين، لأنها أمانة طلبها بها من يملك المطالبة، فصار كالمودعة إذا طلب منه المودعة، عدم بدعيها إليه مع الإمكان حتى ملكته.

وقال أبو طاهر الدباس وأبو سهل: لا يضمن.

قال في النهاية: وهذا أقرب إلى الصحة؛ لأن وجوب الصلوة يستلزم تعويذاً ولم يوجد ما في منع المودعة، فقد بدر إليه فصار مقبوضاً به المالك فيضمن.
وفي النهاية: كأنه متبايع ما دون الثمرة، فالقول لا يضمن ولو طلب الساعي؛ لأن المالك غير إن شاء أعطاه العبد؛ لو تيممها علم بالزهد سلبه العبد، فصار كما قبل المطالبة.

قال في النهاية: والأصح عدم الصلوة.

قوله: **وَمَنْ قُدِّمَ الزَّكَاةُ عَلَى الْخَوَلِ وَقَدْ مَلَكَ بِشَيْءٍ غَيْرِهِ**؛ لأنه أدى بهد سبب الخسوف.

قال في النهاية: لكن بين الأداء معجلاً وبين الأداء في آخر الخول فرق، وهو أن المعجل بشرط به أن لا يضمن النصاب في آخر الخول، وفي الأداء في آخر الخول لا بشرط.

يعني: إذا جعل شيء من أربعين معجلاً عليها الخول، وعنده تسع وثلاثون فلا زكاة عليه، حتى أنه إذا كان صرّب إلى الثمن وقعت تطوعاً، وإن كانت قائمة بعينها في يد الإمام، أو الساعي استردها أب إن كان قد كان في آخر الخول وقعت عن الزكاة، وإن نقص النصاب بأدائه.

قال الشيخ جدي: بما يجوز المعجل بشرط ثلاث:

1- لو كان من يكون الخول معجلاً وقت المعجل.

2- ولو لم يكن؛ أن يكون النصاب الذي جعل عنه كسراً في آخر الخول.

3- وثالث: أن لا يكون أصلاً فيما بين ذلك مثله، إذا كان به لكل من معي درهم، أو أربع من الإبل، حينئذ لا ينفق عليه الخول، وإن جعل الزكاة، ثم كمل النصاب بعد المعجل لا يكون ما جعل زكاة ويكون تطوعاً، وكذا إذا كان له مالاً درهم فصلاً بنسبة على فقير بنسبة الزكاة، وانقص النصاب بمقدار ما جعل ولم يستفد شيئاً حتى حال الخول والنصاب بالحق كان ما جعل تطوعاً، وإن استغنى شيئاً حتى كمل به النصاب قبل الخول، ثم حال الخول والنصاب كمل صحيح المعجل عن الزكاة.

وأما بعد أن أراهم كسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبوا

فصلها ما كان من امرهم عسيراً، فربما ذهبوا إلى أبي طالب

وہاں جا کر انہوں نے حضرت فرید الدین گیلانی سے دعا کی کہ

وہیاد کا کان پر اسی غلٹر میں لٹا رہو اندر کی سسپنڈ و با سسٹم فکارتوں سے

سہا ای و مائد عمر رھبی اللہ سہا، ما: د آں یسدی سہم، عر ج، عطا یبہ، لاگر قسعی

عليهم فاقصروا من النجف، فجمع حساب زيادة نفقته عليه، فاشكر حوائه ورأى

۱- اے محمدؐ! یہ اللہ کے رسول ہیں اور ان سے تم کو تعلیم ملے گی۔

در جم أربعة عشر ذرة، وإما كانت النجعة ورد عشر مناعيل، لا يك إذا جمعت من كل

عشره درم، صا. المكي، حدیث و تعریض، مناقلا ۱۲۰. حدیث دك كه صيحه

شعبه

حضورہ "تک ضرب کی واحد میں بی عشر و نصف ہیکول اربعاۃ وعشرین"

مثلاً، قم بعملية نفس الشيء مع القيمة ٢٠٠٠ في الخلية B١٠، مثلاً، مثلاً،

رفیقہ محمد بن الفضل، المہاجر بن نخل و حاتم بن عوف، وہ کسی جماعت سے تعلق نہیں رکھتے۔

لا تَكُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْنَى، وَهِيَ كَوْنُهُ عِنْدَ قِيَرَانٍ وَجِلْبَةٍ هَذَا كَمَا تَقْدِمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا مِنْ سَشَاتٍ لَبِيبًا ۖ وَقَدْ آخَازَ آدَمُ فِي الْمَدَائِنِ الْحَدَثَاتِ ۚ

عشرون مريضاً، ومسي بمصب من احتقان ثلاثة أعضاء، وهم سه نكاح، فرمض، لأن

للاربعين اربعه عشر ط

وَلَا يَسْأَلُ فِي الرِّجَالِ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا أَهْلَهُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ عِزٌّ مِّنَ اللَّهِ

لِيُخَصِّمَهُ ثُمَّ هِيَ كُفْرٌ زُهَيْدٌ (دُرْهَمٌ) وَهَذَا عَنْ أَبِي حَبِشَةَ

وہ روایت آپ یوسف و یحییٰ علیہ السلام کے بارے میں فرماتے ہیں کہ:

۱۹۵۹ء کو کثرت، جس پر کائناتِ ربوۃ فریبت، علیہ حمراء میں (وہاں جویا میں شرمہ۔

و هو موعده عشره

وَنَدَّ (22) حَادٍ يَدَابِ عَلَى شَرْقِ الْقَصْبَةِ الَّتِي لِي خَلْفَ الْفَصِّ، أَيْ (23)

كانت هي لطفه كانه العسل مستهد، ولا تحلو له، في مران يكون العصه الله على

وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ أَكْثَرُ عَلَىٰ عِلَّةٍ ۖ يَخْتَفُونَ

سرمایه غیر حاکم انحصار بدلیل حوا: یعنی مالکیت معنای: و این یکی از حاکم

المروعة، إذا كانت بحولي.

لو أمرت لا يخلص منها غصاب. لما إذا كان يخلص من غصاب وحب ركة
الغصاب، وإذا استوى الخاضع والعش

مَدْلُ فِي الْبَيْعِ خَطَفِي بِهِ احْتَاكِرُوهُ عَلَيَّ ثَلَاثَةَ اَفْوَالٍ

وَأَلْهَمُوا الْفِرْعَوْنَ مَا يَشَاءُ

وَقَالَ يَعْصِمُكُمْ اللَّهُ مِنْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

رفیقان! ہمیں یہ یاد رکھنا چاہیے۔

قوله: (وَيَقْتَرِبُ إِلَيْهِمْ فِيهَا وَلَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ مِنْ ثَمَرِهِمْ حِينَ يَنْشَاءُونَ) ولا بد فيه من به التجرية كما في قوله:

باب زكاة الذهب

فوله رحمه الله، ليس بها ذوق عشري مضافاً من استب صدقة، فلو كانت
عشري مضافاً، لم يكن كل مال بها عشرون غير مطلقاً

قوله (وَحَالُ عَيْنِي أَمُوتُ فَهِيَ صَفْءٌ مُتَعَالٍ) لَرَبِّهِ الْعَمَاءُ فِي ذَلِكَ ظُلْمًا
وَالْفَرَصُ لِي عَشْرِينَ مَقَالًا دَهَبٌ صَفْءٌ مِنَ الشَّعَالِ فِي الْحَوْنِ وَحَبٌّ وَلَا شَيْءَ فِي الْفَرَسِ دَقًّا
حَتَّى يُلَاحَظَ ثَرْيَمَةً مُطَابِلٌ مَبْكُونٌ يَبْهِي قَبْرَاطِلَهُ لَأَلَّ طَوْحُ حَبِّ رُبْعِ الْعَمْرِ وَالْأَوْجَةُ الشَّعَالُ
شَدَاوِي ثَيْرَامَةً أَرْبَعُ عَشْرَةَ قَهْرًا طَاغًا وَقَدْ أَعْتَبَ الشَّرْعُ كَرَّ دَعَاوٍ بِعَشْرَةِ ثَوَابِهَا عِيَكُونُ
رُبْعَهُ مُتَعَالٍ كَأَرْبَعِينَ ذَرْبًا وَهَذَا يُحَوَّلُ لِي حَتْفُهُ وَغَنَدِيهَا حَبٌّ فِي الْفَرْسَةِ بِحَسَابِ
ذَلِكَ

قوله: (ولي لله العيب والمنفعة وحليها والآية منها) (وكذا) السيرة: فتنطة التي
 من حلت من العيب وهو غير العيب.

وفراہ وہ مجاہد، ذہن الشافی کل حلی مدد اس فصاح لا تحب یہ

كُنَّا حَاضِرِينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَفِيهِمَا بَرَاءُ بْنُ مَرْثَدٍ وَبَنُو أَبِيهِ
سَوَادُ بْنُ دَهَبٍ، مَعْنَى الْبُرْدَانِ وَكَثَمَةُ بْنُ قَتَادَةَ، لَا، قَالَ، لَمْ يَكُنْ فِي سَوَادٍ
سَوَادِي، وَفِيهِمَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَكَثَمَةُ

(۱) عمر حجہ شریفی کی مشہور کتاب ائمہ کبار علیہم السلام (کتاب ۱۰ جلدی) (۱۹۸۱ء) میں ہے کہ:

وقال زرارة لا شيء عليه غيرها، ولو كانت قدر من حبيبه، بأدى عنها حسنة ويؤا
قبيلها أربعة حبة مصطف عنه الزكاة عندهما؛ لأن اليهود سخطوا عليه، سخطوا.

وقال محمد بن زياد، عليه أن يؤدي الفصّل وكذا إذا كان له قلب منه حبة واحدة
ماتاً درهم وثلثه غزوة ونصفه ثلاثمائة، صلته ربع عشرة لها أدى حسنة ويؤا أجره
عليها.

وقال محمد بن زياد، عليه أن يؤدي الفصّل، والجعر على ما يؤدي من المصنف، أو
من غيره من سوى مصنف، فعليه فيه الواجب بالحد، ما منع، وهي سبعة ونصف وكذا
أخبركم في البذر إذا وجب على مصنف صدقة فقير حبة حبيبه، بأدى فقيراً رديّاً خرج من
نقود حلهما.

وقال محمد بن زياد، عليه الفصّل ولو أوجده فقير رديّاً فأدى نصف فقير جيد تلح
قبوله قيمة كثير رأي، لا يجوز، ولا غير شخص عند الثلاثة.

وقال زرارة لا شيء عليه غيرها، ولو توجب خاتون فصدّق حاة مربة مبلغ فيهما
قيمة خاتون حرة، لا لا يؤدي إلى أقربا وكذا في الزكاة، إذا وجب عليه خاتون وسقط،
فأدى حلة مربة يبلغ قيمتها مئة خاتون وسقط أجره، وكذا إذا كان الواجب بنت
غني، فأدى بعض، يست يبرر أجره.

باب زكاة العروص

أخبر عن الصديق، أنه يقول بها وفرض من ما سوى الصديق
قوله رحمه الله (الزكاة واجبة في عروص الأحرار كائناً ما كانت)، أي سواء
كانت من حسن ما يجب به الزكاة كنسوة، أو من غيره كعبيد وأحرار
قوله، ريفوتهم بما هو أجمع للفقراء والمساكين) تفسر الأجمع أن يفوتها بما يبلغ
حصاناً عند أبي حنيفة.

وعند أبي يوسف، إذا كانت ثمن من ثمنه، وإن اشترى به فقير ففوتها
بالثمن الثمانية.

وعند محمد بن عبد الله المالقي العالبي على كل حال سواء أحرار أو عبيد، أو فقير
والمخلاق فيما رد كذا، يبلغ مئلاً من ثمنه، إذا بلغ بأحد منهما مئلاً ففوتها
إجماعاً.

جاءه أنه إذا فوتها بالدرهم تلح ماكين وأربعين درهماً، وإن فوتها بأكثر من مبلغ
ثلاثة وعشرين درهماً ففوتها بأحد من ثمنه، أي حبيبه، إذا يجب عليه سنة دراهمه.

وَنُورُ قَوْمٍ يَزِيدُهُمْ هُدًى وَيَضَاعِفُ خُشْفَهُمْ وَأَعْلَى هِمْلِهِمْ لَا يَكُونُ دَرَكُهُمْ وَلَا يَدْرُسُهُمْ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تِلْكَ الْحَقِيقَةَ فَخَرَّدَهَا خَشَعَةً لِّقَوْمٍ كَثِيرٍ مِّنْ ذُنُوبٍ غَافِقِينَ

ثم انصرف الى البيت بعد ان حذره يوم الطوفان، ولا بد ان ذلك في رواية
الشيخين وخلافه

واعتقنا يوم ١٥٧٠ في المصراع كذا في كذا مائة مائة الفين حطه سال عليه
القول وهي ... في ... نام يود رانها سني ... قينها، لقنانه سروي حانه
عزل الذي من شعاعه الذي ربع غيره حنه الحصره ... حانه ... في من ... الذي حنه
... عبد الله حنه

وَعَلَيْهَا دُرٌّ مِثْلُ رَيْسُفٍ رَافِدٍ كَلَّاهُ عَدُوَّ غُلَامٍ رَدَّ عَدُوَّ نَسِيفٍ " امرء حری صابر
بساتین گوسایه، مال آدمی من عجب آدمی روم حشره یمن " و آدمی من شکسته آدمی
خسته درهم غلام

ويعتقدون انهم وجدوا في ارضهم اثارا لفرارهم وانه كان من في البحر امة اذ كانت من حيث لم يلاحظ بعد اثار اقليل لم يقتل السور عجا مصل كما ان تلك المخططة بعد غوا من ما لم يفتها منه وقد كانت تحتها من نحو مائة اذ كثر في سويسر بعضه نحو سادات ساري حرة، وفي ارض من عجب خمسة افرقة. وقد اذن من فيتها من بعد ان يرضى حياها وان كان منصر اذ وجدته من كتاب يوم الحول سنة وبعثوا منها ما يثبت حتى صار من ساري ارضها من قرب ارض من الذين في خمسة افرقة، وفي ارض من افرقة خمسة دولهم يصاغوا لان العسكرا بعد الحول لا يقيم عسكرا القصب ينفذ منه من الزكاة.

قوله رزقاً كمال مصاب كمالاً هي حرورية انحراف نصائفة فيه هي ذلك لا
يقطع الركاد، لأنه مثل عمار كمال في الزمان، أما في موال شجرة عماره كمال
فانما كمالاً يصرف في المال، ونصيره في يكون ربحاً، وله لا يكون موهبة لغير
علائقه

[illegible]

ويعيد سمر الفساق في اجرة عما لنا على كل طرفة واية من محول به
الاجرة

وقال رمر: لا تفرمه الزكاة، إلا أن يكون مضافاً من رب لمول إلى امره.
وقوله: وانقصناه لهم، بين ذلك لا يمتط تركاً، معناه انقص، وبني البعض أما
إذا خلقت كنه واستعاد نصاً، امر اضطلع حكم النصاب لأول، ولو مات فخرج في وسط
لمول اضطلع حكم، عدول، وم من الوفوت على ذلك اخول
قوله: وتضم قيمة أفرز حتى إلى الذهب والفضة، وكذا يضم مضافاً إلى بعض،
وإن اضطلع أحد سب.

قوله: وكذلك يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي
حنيفة، كما إذا كان معه مائة درهم وخمسة مثاقيل فبها مائة درهم، فعليه الزكاة عند أبي
حنيفة حالاً فما.

قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد لا يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة وتضم
بالأخزكم) كذا، إذا كان معه عشرة مثاقيل قيمتها خمسون درهماً، ومعه أيضاً مائة درهم
وجبت عليه الزكاة عندهم، لكن النصاب بالأجر، وكذا، عنده أيضاً احتياطاً بوجه
الافتراء.

باب زكاة الزروع والثمار

المراد بالزكاة ههنا العشر ومسحيتها زكاة حرجت على موهما، لأنها يشترطان
النصاب والقاء، فكان نوع زكاة، وكذا عند أبي حنيفة لم كان مضره مصرف الزكاة.
سوى زكاة.

قوله رحمه الله (قال أبو حنيفة: في قليل ما أخر حقل الأرض وكثيره أنقص) حد
لقليل فصاح وما دونه لا شيء، جه.
وقيل حده ضعف صاع.

والمراد بالأرض ههنا، العصرية، وجه إشارته إلى أنه لا يلزم أبو النابك سواء كان
بالأرض أو سبها، أو يثمنها، أو كلف الأرض، وإن عني فريضة، كقول المصنف أو
المتفرق.

قوله: منزهة سبهي سبيح السبح شاء الجدي.
قوله: أو سبهي السبحة يعني المطر، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا عَنْهُمْ غُلَامًا
مُقَرَّبًا﴾^{١١٠}، وقال الشاعر

إذا رجع اسماء بأرضي قوم عباداً وإن كذبوا غصاء

قوله (وَأَنْتَ فِي الْحَضَرِ وَبِمَا عَمَلْتُمْ عَشْرًا) فإن كانت بشماره سبعه فبها ذكاه
شماره بالأحزاب مد سبع فبها ما في درهم والحب وأن ما يهر له ثمره يعاقب كالمول
والفرطوب قد سول كالكراث والهيل والسليق ونحو ذلك والربوب كالكعب والقطيع
والملاحك والسحر والرماد والشمع وأستاذ ذلك

ولما لم يدرى محب أن فيه نقصاً لأنه يظن في أي الكس وينفع به ابتداءً
عنه ومنه من حب الخيل والحب إلى كمال محبته من حيث مقدار حصته كرمي به
فبها وذلك بأن يهرص على ذلك سبع مقدار ذلك درهم به الحب أو بغيره إن كان
يسقى بغيره أو لا وإن لم يبلغ ذلك فلا شيء به ومن لم يجد ذلك كمال الحب فبها
لا يفسح إلا لغيره ولا يجرى به الربوب لا شيء به رب كثر

قوله (وَمَا سَقَى الْغُرْبَ أَوْ ذَلَّهِ أَوْ مَاتَ فِيهِ نَفْسٌ أَوْ عَمِىَ الْغُلَامُ) أسماء الذل والاب
والساقية الغمر الذي يفسق به الغمر.

قوله (وَمَا سَقَى الْغُرْبَ) أي على خلاف المولى من أي عبدة لا يصرط القصاب
والقاء

وعددها بغيره ولو في البرج في خمس أو في غيرها فبها
فبها الأسب من ذلك كما في السواسم إلا عشية صاحب في الحور

والمحور في وقت وجوب العشر في الثمار والخرق

هذه أبو حنيفة إن لم يجب حد صهر كثره وألمس عنها من الجسد وإن لم
يسهر الجسد بها سبع حد يجمعها

وقال أبو يوسف حد استحقاق الجسد

وقال أحمد إذا حصدت وهارت في الجحر

وإذا كان بين دأكل من بينا بعد ما صار حباً بدت أو طعم غيره من
بالمصروف أو بغيره من ما أكل وأطعم عبد في حبه ودر

وقال أبو يوسف لا يفسد ويحبس به في يكتسب لأرض ولا يفتك به
في الخربس عني إذا بيع المذکور مع الفاني حبه أو سرق حبس في الحبس لا غيره
وإن أكل منها بعدد مدب الحصاد قبل أو بعد خمس عبد أي حبه وأبي يوسف
وغيره لم يفسد عند محمد وإن أكل منها بعد ما حارب في الجحر حبس بتمامه وما
نكح يهر صفة بعد حبسه أو سرقه فلا عسر في المذنب بالأحدع ويحبس عليه في
شهر أو سرقه بعد ما كان بعد الخربس عني إن البالي بوسان من المذنب خمسة

تحتي من كل ثمرتين ١٠٠^١ والعسل متوله من شملار وفي الثمار إذا ذاب في الأرض
المشربة فصر فذلك يتولد منها. وما إذا ذاب كلب الأرض عرجه به حبب فيها شيء^٢
لأن شلوها لم يحبب فيها عشر، وبهذا فرق قوله تعالى، فإنه يأكل الثور من ثمار شملار وليس
في الأروى شيء، يمكنه ما يتولد منه واقفي يتولد من ثود أنهرهم إلا يومهم ولا عشر
فيه لما ذكرنا، ثم عند أبي حنيفة يحبب الثمر في العسر بل أو أكثر لأنه يجري مجرى
شملار والتمر عنه يحبب في ثلث شملار وكثيره لأنه لا يفسد فيها الصفة

قوله (وإن أبو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة أواق) كل وق جود
من مجموعته حسنة من لونه (وقال فحمه خمسة أواق) ولقوله ستة وثلاثون
وطا (لقرن) فحمه ستة أواق يأخذ منه عشر رهق كذا في المصنعي، والمحدثون
يسكون الزم، وما غير حسب الفرق يعني أنه في اعتبار منه أساس أعطي ما يجر به
وجه

قوله: (وتس في الخارج من أرض الفخراج غنق بحسن إن رجع إلى ما يجرح
مها من شملار ويحبب من غروب وشملار وهذه أحد

باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز

ما ذكر الزكاة على حداتها وكتب لا بد لها من إصناف أربعة باب المصارف،
قوله رحمه الله: (قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْقُدُوسُ لِلْفَقِيرِ، وَنَسَبُ كَيْفَ﴾^(١) الآية)
اللام في هذه الآية لها حبه ممنوع لا تقصيرك، والعس من كل صر ما ذكره
الله يجوز إلا ما دفع صدقته كلها إليه دون غيره أصناف ويجوز إلى واحد من
أصنافه؛ لأن كل صنف منهم لا يخص والإصناف أبو من لا يخص لا يكون، فمقتضى
وإنما هو لئلا يذهب إليه فتناول المجلس، وهو الواحد، ألا ترى أن من سلف لا يترتب
ماه الدخلة، فترتب منه جرة وأسد حيث لا يكفر عن ثمره كله فله أن هذه
الأصناف تنميه بمقتضى سركاه مثل شجرة الفسلاء أو كس صر منهم مثل حرة من
شجرة وشملار جز، من كس كلف.

قوله تعالى (وإنما) في إصناف المذكور وفي ما عدا وهو حصر المجلس
لصدقات من هذه الأصناف المذكورة، وإنما يختص بهم حصصه عليهم، كما قال أبو

(١) سورة فصل ٦٥

(٢) سورة الفجر ٤١

فإن قيل البداهة بالنقص ، دليل على أنهم أحوح ؟

قلت ليس بناءً لهم ، لأنهم لا يسألون : فلا اهتمام بهم بمقدم عمر من حيث ، وهذا
لما لا يظهر أنه دلالة في الركة ؛ لأنه يجوز دفعه إلى غيره ، ومنه يظهر أي ما صاب
والأوقات

وحل الفرض ، وإما كبحي صلب واحد ، أم صفت ؟

قلت فاصحاب صفت عند أبي حنيفة

والأبو يوسف ، صفت واحد

ولما دلت ، دلت على ذلك ، ولقد دلت ، والمساكين على قول أبي حنيفة

أثبتت بسبب أنما ، وعلى قول أبي يوسف صفت صفة لعلان وصفت غيرهما
والمساكين

قوله : (والصفت بلذيق الله الأمان إلى عمل جليل عظيم) أي يعطى ما يكفيه وأمواله

بالمعروف غير مختار بالحق

ولقد هو مني أي صفة الإمان على أحد مسدلات ولو الملك المال في

الحسن أو صانع بغير حصة أو حر من الركة عن ثمانية ، ولا يجوز أن يعطى لعمال المسكن

من الركة شيئاً مريباً لقوله : سور أنه يعطى تحت حظه وسم عن صفة الرشح ، ويجوز لغير

المسكن ذلك إذا كان عبداً لأن النبي لا يوزي العبد في مستحق الركة ، وإن حصل

لعملي عملاً ؛ أعطى من غير الركة ، فلا يلزم أنه عاقل بالحدة العامل أجرة من وجه غير

يجوز له مع فقري وحده من وجه حتى لا يجوز لعمال المسكن مريباً له عبد

قوله : (وفي الرقاب بعد أن تمكتنوني في الله) أي لم يملك إلا مكنات المسكن فإنه لا

يعطى صفة شدة اختلاف مذاهب في ذلك كثيراً ، وإن كان صغيراً ، فلا يجوز ، فإن

عمر المسكاتب : أنه دفع إليه الركة يعطيه مائة ألفي درهم ، وإذا رعت الركة إلى

الفقير ، ثم استعنى والركه بالله في بدء مضب له أكليها

قوله : (و بعد من تركه من) أي يحط به ، أو لا يملك بعداً فاصلاً عن دفعه ،

وكذا إذا كان له دين على غيره لم يجوز له عتياً سوى كان عبداً أو أكثر لأنه لم يكن

مطلوباً

قوله : (وفي مسير الله لمصطفي القرائم) عند عبد أبي يوسف ، وعند غيره معضوع

لما لا يظهر أنه خلاف في الإحصاء

قوله : (و من مسير من) أي في هذه وهو في مكان غير ذي شيء له

فيه) ولا يحد من بدنه، يعطى من ركعة طحاته، وإنما يحد به بحقه إلى وطه لا غير
وسى من تلبس؛ لأنه ملازم لسمر، والسيل فطريق، حسب أبيه، ولو كان معه من
يوصله إلى طه من راد وحسب له بحر إلى يعطى من ركعة لأنه غير خارج
قوله: (وَالْمُتَأَنِّبُ أَنْ يَذْلَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَكَأَنَّهُ يَقْصُرُ عَلَى صُغَرٍ وَاحِدَةٍ)
وإلّا الشافعي: لا يجوز إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صلب

قوله: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْلَعَ إِلَى ذِيهِ) ويجوز بعد هذا الاستدلال إليه إجماعاً

والمستوفى في صدقة العصر والدور والمقاربات؟

فتصح به جواز دفعها إلى أبيه، إلا أن الصرف إلى غيره المستعبر الأصل.

وعند أبي يوسف لا يجوز شيئاً بالركعة.

ولم يخبري للشافعي لا يجوز صرف الركعة والصدقة الواحدة إليه بالإجماع.

وبجور صرف صدقة الفروع إليه

قوله: (وَلَا يُنْبَى بِهَا مِنْجَذٌ وَلَا يُكْفَرُ بِهَا عَيْنٌ) لا يهدم المنكح به، وهو

الركن.

والتنكيل على أن المنكح لا يقتضي في تنكبه حسب أن الولد، أو ككل شيء

يكون الكفن للمكفون لا لموارث، كذا في النهاية وكذا لا ينصرف بها دين ميت، ولا هي

بها السقايات ولا بحر بها الأجر، ولا يجوز إلا أنه يقصد ميراث، أو ينصب له ولي، أو

وكله؛ لأنها عايت ولا بد من من القصر، ولهذا لا يجوز له تصدع بطون الإباحة، وإن

قضى ما دين حتى إن كان بقدر امره لا يجوز، وإن كان بأمره حار، إذا كان فقيراً وكفراً

أصله ما عليه، ويكون الدين كالوكيل له في قيمته المصداق

قوله: (وَلَا يَشْعُرُ بِهَا رُقْعَةٌ تُقْتَلُ) لأن الحق إجماع الميت، وليس بميتك.

قوله: (وَلَا تُنْفَعُ إِلَى عَيْنٍ) بطله عليه السلام. ولا بحر الصدقة لميتاً.

(1) قال في شرح المستدرك في الدرر في خروج أخبار المدينة: (266/1 267) حسب. ولا بحر

الصدقة لميتاً، أو (266/2) المردى من عبد الله بن عمرو بن لوفاً ورافاً، ولا لا في مائة مائة

وفي قبله من أبي هريرة لم الشامي وابن ماجه والي حله والفر من طريق سالم بن أبي أحمد

عنه، والناظم من طريق أبي حازم بن عمرو بن حنبله من أبي سعيد الخدري وعنه

حازم بن حماد بن علي من طريق أبي سلمة عنه، وفي التواتر من دفع وهو متروك، وعنه حرة

في مسند حرة من وجه آخر من طريق وعنه حلقه أخرجه أبو يعلى وابن خلدون وعنه حلقه

الشرعي بن أبي بكر، أخرجه الطبراني، وعنه أبي عمرو أخرجه أبو يعلى بن عبد الله بن

مسعود بن عبد الله بن رطلان فثبت أنه ليس صلى الله عليه وسلم في حجة التواتر وهو كسب

فركبوا إلى أصابع له ب يعضهم من حنكه من كان منهم ضاحكاً لأن به د يمسك به
أصبعه إذا كان ضاحكاً، فكذلك أن يعضهم به

قوله: (ولا يبي وبه) ورثه (ولله وإنه سئل) سوء كان من جهة المذكور، أو
الإمام وموعد كانوا صغاراً، أو كباراً، لأنه إن كان صغيراً فمعنى ضحك به ضاحكاً، وإن
كان كبيراً فلا يجوز أيضاً عدم ضحك من مخرج عن طلب الأب، لأن موافق ضحك به
كانت بمنزلة، فكأن ما يدفعه إلى ولده كذا في علي منكم من وجهه، وكذا محمود من وجهه
من الرضا لا يخطئ ركائه، وكذا إذا عني ولده أيضاً، وهو مروجع برأه ثانياً بولده

قوله: (أو جسد) الرضا من الأول ومع هذا يجوز للأول دفع ركبه إليهم، ويجوز
شهادتهم له كذا ذكره المنصور في كتابه في البداية

وي توعدت روي عن أبي حمزة عن الأولاد من أبي راجع إلى عبد الثور، وعليه
التوى

قوله: (ولا إلى أخوانه) لأن بهما اشتراكاً في السماع، وعلافاً في المواضع، قال
أبو حمزة: (وَوَجَدَكَ عَيْلاً ذُوًهُنَّ عَمَى)⁽¹⁾

عن: يقال عبيطاً رضي الله عما كتب في البداية
قوله: (ولا يذللج لفرأه إلى روجها) عني أبي حمزة ما ذكرنا

قوله: (وقال أبو يوسف (محمد) تنفع إلي) له روي أن رجب امرأة من
مسعود سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن دفع الصلعة إلى زوجها فقال ذلك الجرحي لآخر
الصلعة وأجر الصلعة⁽²⁾ وهو معمول عند أبي حمزة عن صدقة الشطوط لأهلها كذا
صناع يفتي بعمل مدني، فأنشد منهم: لا ألبا كات موسراً

قوله: (ولا يذللج إلى مكانه ولا إلى فقلوكة) وجهه: يدفع من مدره وأصابع
أولاده فقدم الحديث، كسب الصلوة ليد، وله نحو في كسب مكانه، والصلوة
عند ما عني فيه درهم، روي بغير فيكون لكسب للروى

حقل في مسند (6668)

(1) سورة العنكبوت 8

(2) قال أبو حمزة النعماني في الرواية في تخريج أحاديث الإمام (268) حديث قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا راء من مسورة حتى يملكه عن النبي عن ذلك عدل، هو الصدقة
والصبر الصلوة: عن أبيه من حديث أبي بكر في مسود روي ربه لفة روي عن
أبي حمزة عن أبيه.

تاریخ و طبع (لا، یح) و ابجد ح د ز ه
ب ک خ ع ف گ ل م ن و س ی ر ط ق

قدومي بخدو، رحل من الحضي الحضي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

Lycopodium obscurum, *Selaginella selaginoides*

[illegible]

قوله: ولا بد لي من ههنا حتى لأحيي لا أعني الإحياء

وہابی حرم

guy \sum rmlt.a.aff

و تدریس و تحقیق در زمینه های مختلف

[illegible]

قوله: (بِقُدْرَةِ) عَمِي وَأَنَا خَبَابِي إِلَى (مَحْرَقَةٍ) لَا تَلَا حَتَّى يَمُوتَ قَلْبِي

عربی سے عربی

جسمه أو لم يبلغ.

وقوله «إني من يصدق صدقاتي بشرط أن يكون الصدقات ماضياً عن حوائجه الأصلية».

قوله «ويجوز دفعها إلي من يملك ثقتي من ذلك وإن كان صحيحاً مكشوباً» لأنه فقير إلا أنه حرم عنه السؤال، ويظهر أنه يدفع إلى فقير واحد من ذمته فصار دفعه صدقة فإن دفعه إلى

وقال رد ولا يجوز لأب غير قادر الأمانة حصص لأبيه في العمر وإن كان يملك ثقتي من يملك ثقتي لأن ثقتي لا يجوز إلا به تقدم ثقتي، لكنه يكره فقير العبيد من كسب صلي وغيره بحاله، فإنه يكره

قال هشام سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وسعة وسبعون درهماً، فصدق عليه بقوصي، فقال (أحد واحد) ربة واحدة كذا في القاصي، وذهب كله إلى كذا لمذخور به غير مذبور، ولا به عيال إنما إذا كان مذبوراً، أو به عيال، لم يمس إلى بقوصي مقدار ما لو ورده على غيره، أصاب كذا واحد منهم دون الساتر، لأن الصدقة عليه في القاصي تصدق على عاله كذا من مسرخصي وكذا في الدين لا بأس به بحقه مقدار ذمته، وما حصل منه دون الساتر ولو دفع زكاته إلى من يخدمه، ومقصي حوائجه أو إلى من يشتره بشيء، أو إلى من أهدى به هديه جائز، لأن بعض على الفقير كذا في إضاح التصريح.

ومن تصدق بالزكاة على صبي، أو محب فقير له ولي أو من يملك حالي، وإن كان لصبي بعض بعض نفسه حار، احتيط ببعضه إلى الفقير.

قوله «ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد وثلاثاً بغير صدقة كل قوم حينئذ» لأن فيه رعباً حتى يظن أنها كانت الخاوية فخرت كان راسب أو حب، فإن نقل إلى غيرهم أحرز، وإن كان مكرهاً، لأن التصرف مطلق الفقراء باليمن وإنه يكره حله إلا كان في حيلة بأن يخرج بعد احتوائه إلى كذا الإخراج من حرب، إلا بأس بالنقل.

وفي الفقير رجل به مال في يد شريكه في غير مصره، فإنه تصرف الزكاة على شراء الموضع الذي فيه المال دون المصروف الذي فيه

ولو كان مكان المال ومجبة الفقراء فيها تصرف على شراء المالك في الموضع والأهل. من في الزكاة يضر مكان المال وفي الفقير من دفعه مكانه بالإجماع، وهو عنه وثلاثة من المال، والألم لا حد في يومه.

بحال محمد. مكان الأب والمولى. وهو التصريح.

المعدة، وإذا لم بشرط السورخ والعطر الأيسر ليس بشرط عصبها، علان محمد، حتى أن
عصبها تذهب من غلظي والجوار، كان لها مال، وعد محمد، لا يحب عصبها
تم أنه يحتاج إلى معرفة أحد محبرين، وهي راس يمين، يلي عليه
وعصبها، وهي واحدة، وبها الأحاديث المصنوعة، وهو قوله عليه السلام
«أفوا عن كل حر وعبد، صعب أن كسر، نصف صاع من راس، أو صاع من شبر»
وقال ابن عمر، «إن من رسول الله صلى الله عليه وسلم رذاة العطر على الذكر
والأنثى، أو قد صاع من راس، أو صاع من شبر»

وخرطية وهي في الإنسان خثرة والإسلام واحد وفي الوقت صروح من صروح
يوم القدر، وفي الواجب ان لا تعمس من نصف ساعة.
وركنها وهو أدناه قدر الفرج إلى من يستحقه.
وحكمها وهو أطروح عن عبده صاحب من غلبها، يا أيوب في آخره.
وحر نحب عليه وهو غير المسلم المفسر

وقت: الوقت وهو نصف صباح من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير
 وقت: وهو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير
 وقت: وهو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير
 وقت: وهو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير أو من راق صاع من شعير

وَمَكَانُ الْأَدَاءِ: وَهُوَ مَكَانٌ مِنْ جَدِّ عَلَيْهِ لِامْتِنَانٍ مِنْ وَجْهِ عَلَيْهِ لِاحْتِمَامٍ مِنْ الْأَوْلَادِ وَفَسَدٍ مُخْتَلَفٍ مَكَانًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَصِرْ مَكَانَ الْفَائِدَةِ، لِأَنَّ الْأَرْجُوْبَ فِي حَقِّهِ

[illegible]

(2) في إتيان حجر في الذرية (١٤٦٩) عفتت من حجر وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكيف ظهر علم الذكر والأنثى عند تفرعها

وہی ہے جس نے اس کے لئے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو بھیجا تھا۔ یہی ہے جس نے اس کے لئے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو بھیجا تھا۔ یہی ہے جس نے اس کے لئے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو بھیجا تھا۔

الفطر متعين بدينه، وفي الزكاة الواجب جزء من المال، حتى لو أركب سقط جهلك المال، وحديث الفطر لا يسقط جهلك عند الوضوء هو "المولى" فاعتبر مكانه المولى.

قوله: (إِذَا كَانَ مَالُكَ لِمَقْنَى الْخَصْمِ) وعند الشافعي: تجب على الخصم إذا كان له زيادة على ما هو عليه من ماله.

وعرض الشيخ خبره محمد بن محمد بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام في بيع القمح عره، وعرض شيخنا
أخبره عليه السلام «لا يبيع إلا من طهر عينه»^(١) وقد أورد المسألة بالنسبة إلى تقدير البع
في الشراء به سواء مئذ نصاباً أو ما يقسمه بصفة من الغرور، أو غيرها فضلاً عن
كفايته، ولا يكون عليه دين

أقول: (فأضلاً من منك) وفيه وقصد وسلاحه (عبدته) أي عبدته (لأن هذه
أجله) أي من أجله (ما خرج الأهل) والسنحى في كلامه (وكان) أي كان من
أهل.

وہمیں یہ فی حکم اللہ تعالیٰ سے مل گیا جس نے ہمیں

وہی خدمت ہو۔۔۔

وہو گئی کہ در واحدہ ہسکھا، وحصل می ہسکھا، سہا م ہسادی ہسکا، وحست
علیہ فیجری وکد ملی فیجری وایات

قوله (يُخْرِجُ ذَلِكُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَنَ الْوِلَادَةِ الْتَضَامُ) عَنْ مَعَالِيكَ؛ لَا رَيْبَ
وَلَمْ يَمُوتْ وَبَيَّ عِيَهُ وَبَيَّ مَعَالِيكَ لِلتَّضَامِ وَيُؤَدِّي عَنْ مَعَالِيهِ وَأَهْلِيهِ الْأَوْلَادَ وَغَنَ
عَنْهُ الْبُذُوحَ وَالْبُرُوحَ إِذَا كَانَ لَهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَرَأَاهُ مَعَالِيهِ وَبَحْرَحَ عَنْ عَمَلِهِ التَّوَجُّو
وَالْمَعَارِ وَالْمَعَارُونَ وَإِنْ كَانَ مَعَالِيَهُ بِأَكْثَرِ؛ لَمْ يَلِي عِيَهُ وَمَعَالِيَهُ وَلَا حَبَّ عَنْ مَعَالِيكَ
عَنْهُ الْبُذُوحَ - وَأَوْ كَانَ عِيَهُ أَيْ؛ تَوَلَّى لَأَنَّهُمْ عِيَهُ أَجْزَأَ أَنْ يَحَبَّ عَنْ عَمَلِهِ الْبُذُوحَ فِي
أَفْئِدَةِ جَدَائِهِ عَمَّا لَمْ يَحَبَّ أَنْ يَحَبَّ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَحَبَّ عَنْهُ

وأما عليه فهو مهراً إذ كان من قبيل ما على المرأة من مهره سواء قضته أم لا
لأنها ملكة نفس المهر وهذا جائز تصرفاً فيه عن النفس ولا يرد في الأجر
والمعتوب والوجود ولا عن المأسور ولا عن المستعصي لأنه بمنزلة المكاتب عند أبي

(١) في الجزء ١ من دفتر في الدعاية (369) ، حيث: ولا تصدق (لا من ١٤) على أحمد بنده، وعقد
الشيخ حنري في الوصايا، وأحرر على وجه آخر بخط: جابر الصدوق ما كان على ظهر عيني.
وتضمن من حديث الحسن بن محبوب، (في فصل الصدقات) في غير الصدقة على ظهر عيني.

عن نفسه ورجعه عنه .

وقال مالك بإسناد المكاتب عن مكه ورفقه

قوله: **رُزِلَ عَنْ مَالِكٍ لِمَجَازَةٍ**، لأنه يرد في الشيء أن كان المجازة واحدة
مهم. فإذا ألتا: يذهب المطر منهم كل من فيه منه الصدقة على التوالي في سنة واحدة
حسب كل واحد، وفي ذلك الشيء عليه الصلاة والسلام. **وَأَلْفَيْ يَ الْفَصْلَةَ** أي لا
تؤخذ في السنة مرتين

قوله: **وَالْعَبْدُ بَيْنَ سَبْعِينَ لَا فَطْرَةَ عَيْنٍ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا** للتدوير التوابع والمؤنة في
كل واحد منهما تدبر أنه لا يثبت تزويجهما ولأن كل واحد منهما لا يملك رقبه
كاملة.

ولو كان حيا عبيدا، أو إماء بهما، فلا شيء عبيدا عند أي حية.

وقال أبو يوسف رحمه الله: على كل واحد سهم واحد بحسب من التوابع دون
الأساقص كما إذا كان بينهما حصص أعيد بحسب على كل واحد منهما صفة ليطر عن
تدبيره ولا بحسب عبيدا في أساس شيء، ولو كان سهم جارية جديت يولد فادعيه
مما كان والده، وأجد به، أو ولد لها ولا بحسب عبيد نظره بداره. **وَأَلْفَيْ**
ووجب عند أبي يوسف في قوله على كل واحد منهما نظره كامله لأن طبعه لا
يخص من كل واحد منهما على فكمال، ولهذا يرب من كل واحد منهما على
الكامل.

وقال محمد عبيد جيف: **مَطْرَةٌ وَاحِدَةٌ** بهما، لأب مؤنة كاملة. وفي مدن
المحصلة أو المحرر على الأمر نسبهما

قوله: **رُزِلَ فِي الْمُسْتَمِيمِ الْفَطْرَةُ عَنْ خِيَتِهِ تَكْلَفُ**، من السب له وهو
من يوزن على رقبته من أهله، وإن كان على المكس، فلا وجوب، أي إذا كان
عبيدا مسلما وتلميذا كافرًا كان التوالي ليس من أهله.

قوله: **رُزِلَ الْفَطْرَةُ** نصف صاع من ثوب أو صاع من ثوب أو شعير (وإن كان شعير) لا
بحري من امر إلا صاع كامل ودخل السلطة وسوقها مندب في الخواص بحري صاع نصف
صاع، وأما الذين السعة وسويعة فلا لا بحري صاع، **إِلَّا صَاعٌ كَامِلٌ**

وأما التوزيع بعد أبو جعفر بحري منه نصف صاع لأن الله والمزيب متساويان في
الحري، لأنه يؤكل كل واحد منهما بجميع أحواله بخلاف شعير والنسب، فإنه يلقى سهمًا

۱. جوی و لعلخانه و عهد ۳۷ به وب

وقال ابن جرير وغيره لا يجوز في قوله لا فاعل ذلك الشعر، وهي رواية
فدعي أنتما أي أنتما معا، فاعل ذلك هو من قاله، وهو يوسف بن
ابن حنبل، وغيره، فثبت كذا

شع الیقین! ایہ میں اس پر، کہ ہم کو یہی ہے، بلکہ قیودہ ہم احادی

وعمره في بكر الأعشى عسلى حقه. لأنه أقدم من ملات بضاعتها، فإن عهده لا
يعود للثمنين ولا سويين ولا الدراهم. وهذا يعود في عيني عن عهده تلك القيمة
فراهم وعلوته ما ربحها، وما فيه اعتداله وحكمه. وهو من دمه له في كل هذا
اليوم، ولا ربح له من الرب، فقد أسقط جميع حقه. فعمله في الدنيا وما سوف
ما ذكرناه من الطوب لا يعود إلا بالقيمة.

هذه الفتحة هي الحرف الفتح، أو هي المفتوحة.

فقد ذكر في القديس " ديم القديس " وعنده القديس " لاه أمير حياحة

وقيل المخصوص انفسه لا يبعد عن خلافه

وہ اکثر گفتار میں ایسا ہی فرمایا کرتے تھے کہ اگر میں نے سچائی کا حق نہیں لیا تو میں نے اپنے آپ کو گمراہ کر لیا ہے۔

وحرکت آن بسیار است و منسوب به لایحه شمشیر حتی در این علم صانع می
شود بیع قیمته بیشتر از هر چه باشد او اکثر لا جزا و دل می عدانکه ها ابطال
القدر البصره دله فی حد

قوله: *وَمَضِغَ عِذِّي سِجْفًا* وَضَعْتُ لِيَدِهِ أَطْطَالَ سَعْفًا، وَثَلَاثُ أَجْرٍ
يَوْمَهُ، خَصَّةُ أَصَالٍ وَثَلَاثُ يَوْمٍ هِيَ أَمَّةٌ.

[illegible]

قوله **وإن لم يدرها في يوم الشعر خروا** لأن أدواء هذا بصر السبب، فالتب
 منسحب في الشكر

فرد في الشعر في بحر منسحب على يوم الشعر منسحب في البحر

وقال **حرف** بحر إذا كان في البحر منسحب، ولا يكون فيه

وقال **سج** أي من بحر في لفظ الأحياء من منسحب ولا يجوز فيه

والصحيح أنه بحر في لفظ البحر منسحب، وهو منسحب من المنسحب، والله تعالى

قوله **وإن خروا من يوم القطر** ثم تنسحب في بحر منسحب منسحب

منسحب من منسحب، وهو أن منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

بحر منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب منسحب

كتاب الصوم

إنما أمره مع أنه عبادة ملزمة كالصلاة، وعدم إزاحه عنه اعتدائه بالقرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا صلاته﴾، بر التزكية^(١)، وكذا في الحديث: «لا شيء إلا صلاة على وجه شبهة لا لا» لا الله وأن عمدة رسول الله وتتم الصلاة وإتيان الركعة وحده ومصلح وحيج المستمع إلى الصلاة^(٢).

والصوم في اللغة هو الإمساك عن شيء كان في أي، وهو، كان قال الله تعالى في قنوقه: ﴿وَنَزَّلْنَا بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾^(٣) أي، إمساكاً عن الكلام.

وفي المصراع عناه عن الإمساك بخصوص، وهو الكف، عن قصد المشبهين شبهة بالعين، وشبهة المخرج من سحره بخصوص وهو أن يكون ظاهر من المصنف وظاهر في وقت مخصوص، وهو ما بعد طلوع الفجر إلى الغروب بقصد عصبية وهي أن يكون على قصد التقرب.

ثم نقصوم ثلاث فروع:

١- صوم العدم

٢- وصوم المصوم

٣- وصوم مخصوص بالمصوم

فصوم العدم، كف الظن والمخرج عن قصد المميزين، وصوم المصوم كف التمسك والحيث، والحيث، والتفريق والحيث، غير من الألف، وصوم مخصوص

(١) سورة الفجر: ٤٦

(٢) أنه رحمه، يحري في تصديقه في كمال الإيمان، لا في الإسلام على وجه جديد، أن لا يترك إلا الله، وإن قصد صوم الله إمام الصلاة، إياه الركعة، والمخرج، وصوم رمضان، وأخرجه من حيث صحبه في كتاب الإيمان، ما بين أركان الإسلام، ودوامه العظيم، يصح، وهي الإسلام، علم من سب، أن لا لا، لا الله، ولا الله، الله، وصومه، وإمام الصلاة، إياه الركعة، وحيث يعيش، عهده، مصداق، وأما وجه التفسير في سب في كمال الإيمان عن رسول الله وشبه ما جاء في الإسلام، من حسن، الله، في الإسلام على وجه شبهة، أن لا يترك إلا الله، وأن عهده رسول الله، وإمام الصلاة، وإياه الركعة، وصوم مصداق، وحيث الله، وأما وجه الثاني في سب في كمال الإيمان وسائر الله، على كمال في الإسلام، الله، لا شيء، لا شيء، لا شيء، وإمام الصلاة، وإياه الركعة، والمخرج، عهده، مصداق.

(٣) سورة مريم: ٦٦

المصروف : هو المذهب على الجمهور القديس ، وذا > دية ا. ذكته حده صبي الله تعالى
بالكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- صوم مسيحيين اليوم كشرك ومجوس وصاب المص
٢- وجوه في الامم كمن اذبحته لالهة اخرى
٣- وجوه في يد

قوله، وقالوا أحب منه خير من ستة ما يعني برمان عليه السلام ومالك بن
عصم ليجوز حرفة غيره من حبس ويمنع أن يترجى صبح أخرته أنه فيما يشاء وليس
بمراد.

وفي احوالهم عسير في بعض القبايل وقد اؤتمنوا في ذلك من اهل بيته في
 شبة، ووصفه من اهل بيته في ذلك تسعة ذكرى في احوالهم
 ووزن القبايل لا يحذر ولا يسهل

ثم حمية فحبها من ملوئها العجوة وحرر و...
الطوبى وقت يوم رخصته، وما لا يصح له الفجر، ومن أشد من لا يعرف الفجر فطوبى
بمن عجز عن ذلك، وكم حار من حير أبعث الله كل عبث من حرام دون ما كان ديناً
والمسحاح، أو هو... من حروجه على العزلة¹

وَنُورٌ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِكَافِرٍ شَرِّهِمْ أَسْمَاءَ الْيَهُودِ الَّذِينَ يُضِلُّونَ سُبُلَ اللَّهِ ۚ وَمَا يَذَّكَّرُ بِهِ إِلَّا الْقَلِيلُ ۚ

[illegible]

میرزا : ہاں ، میں نے اس کے بارے میں سب کچھ جانتا تھا ۔ لیکن یہ تو ایک عجیب سی بات ہے ۔
 مولوی مسالین : میرزا ! آپ کو معلوم ہے کہ میرزا کی شادی ابھی ہوئی ہے اور وہ اب بھی
 بچہ دیکھ رہی ہیں ۔

[illegible]

والعقل وهو ذلك الذي لا يتحرك بتغيير جهة واحدة لا في ذاته هذا ليس بحكي حكمة
الإنسان وإنما هو شيء لا يدركه العقل بل هو شيء من الله تعالى وليس من شأنه الحكمة
بل هو من صفاته.

والعرف أن الاستثناء على الأصل جعلاً من متعين الاستثناء من الأحكام الشرعية

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المفسرون، ولا سلطان لاحكامهم في هذا
المسألة كما في الدعوى.

لے کر وہ حضرت یحییٰ علیہ السلام کو اپنے پاس بلا کر فرمایا کہ:

ویدایشی بصر سوہ وچلا، گیانی کیشور،

والو نوي تم' م' قتل بر خسته يه.

وله من عظم جبراه في حصن لاف، ثم حفر في البحر صبي سمها، ثم يلهو بجو
 قسيه فكل الصغار إذا سم يوحى إليه بعد انقضاء حاضره وأما إذا وجد كالأكل
 والشراب في البيت فبأنه لا يخرج منه ذلك

فالحق في شهر رمضان به بركة من موائد العيش. هذا هو معنى قوله
 في كتابه (البرهان) : « إن على كل ذي بصيرة أن يحسن صلاته في هذا الشهر ».

[illegible]

قوله : « لعلنا نعلم ما نكف في انفسه كنهه » مقصود انهم انما
 انكفوا لئلا يجدوا حيله لا يتفه من غلبه على من بعد عروبهم . و قوله

قوله (و سفل كنه) يعني مستحب و كنه بحر جليل الزوال، أي ضل

{مطلب ۱: شمعیں ہلال شہر رمضان}

قوله «ويعني سائر الناس» أي لا يفسدوا في الفؤاد الحاسي والعنبر من شغلته
في البحث وكذا يعني أن يصعد خلال رحله إلى حيث يجد العلم

وقوله «العلم ذو صفة» أي ذو علم عليه كسب حكمة فإياه يتلذذ وما ثم

صباحاً لأن الأكل بعد السجود في وقت غيبه (أو بدنه) وم هو حلال ولا يفسد يومه
 ذلك، وهو يوم الثلاثاء من شعبان، فلهذا غيبه الصلاة والدائم ومن يومه الحلال
 فلهذا خص به التسمية "فإن صامه به واعتاده في حلال من الفحص به لا يجوز
 وإن صامه فيه واجب آخر من بدنه أو كمله أو قضاء رمضان فكذلك أيضاً لا يجوز
 ولا يفسد في جوفه من دمه حرام أن يكون من صامه، بل يكون قضاء بالليل

وتم صومه به الظنوخ بن كاش عاتقه من خذله ح كمر بن كاش بن عاتقه بن بصوم
الآن بن والمخبر، واثان بن اليوم بن المثلث فلا بأس أن يصومه به الظنوخ، وإن ح
يكس عاتقه ذلك كرهه - يصومه يذهب بعضهم إلى أنه لا بأس أن يصومه من الظنوخ
والفتوح، وأما من اليوم يصوم إلى نصف النهار، ثم الإمضاء ماله، هذا هو المستطرد
ويذهب بعض من مله إلى أن الأئمة لا يفتقر لما روي من طلب كرم له وجهه كان يصوم
كروية ماله بن يديه يوم السبت، يوم الجمعة، ثم من يديه في الجمعة،
ويروي أن عاتقه كانت تصومه ظنوخاً، وإن علمه صلاه ولا يصوم يوم ثلثي
ذلك به إلا ظنوخاً

قوله: «وَمِنْ رَأْيِ هَلاَلٍ وَمَعَانٍ وَتَدَمَّجَ» وانه في نفس الامر سبقت له
 مسبقا بما علمه. لا: أعطى عليه العصب في ذلك.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ وَالْعَدْوِ إِلَى الْإِسْلَامِ صِدْقَهُ أَمَّا د. م. شَيْخُهُ عَنْهُ الْإِسْلَامُ
وَصَلَامُهُ تَحْمِلُهُ

۱۰۸ اعتصموا فی وجوب یکنونہ والاؤ ان لا تحب الخیاء فی وقتہ، آء

[illegible]

دوروزی احمد سی بھر الیچی میں ٹو کڑے سٹاٹ اس مکرہ میں اس میں محاسن عالیہ حیات
 محمودہ دہلویہ احمد میں خاص بھاری اثر ہے۔ یہی وہ راز ہے جو ان کی فکر و فکر میں ہے۔

(2) قبل من عمر الإسلام، في سنة (760)، وفي كلمة هي فقط

مرى أنه لو أكمل ثلاثين يوماً، ولم ير غللاً له يحظر عليه خطأ. وأما القضاء فيجب حين
أكمل عند كل رجل ثلاثين ثم يحظر إلا مع الإمام لموت. ب. يكون شبهة عليه، فمضى ما ليس
بغلل قطباً، لأن حظر فعله القضاء دون التكليف، بخلاف للحقيقة التي حده، وإنما
القضاء بطلاناً حقيقياً.

قوله: (فإن كان بالسماء علقه أي سار، أو سحاب، وفي الإمام شهادة الواجب
الغسل في رؤية الغللاً رجلاً كان لو شرفه حرماً أو غداً) راجعاً عند التكليف
يشترط الهدوء في القصد إذا تاب وهو ظاهر الرواية، لأنه غير، وعن أبي حنيفة لا يغسل؛
لأنه شهادة من وجه يهمل أنه يشترط حضوره إلى القاضي.

وفي التخيدي شهادة الهدوء في القصد تغلب في غللاً رمضان، ولا تغلب في غللاً
الحظر والأصحى، ولا يشترط في هذه الشهادة قطع التكليف، ولا حكم الحاكم بل الشهادة
لا غير، لأنه أمر دمي، فأشبهه لأخبار حتى لو شهد عدد الحاكم ومع رجل شهادته عند
الحاكم، وظاهره انعكاسه وجب على الحاكم أن يحرم، لأنه قد وجد الخبر الصحيح.
وجعل يستفسره؟

قال أبو بكر الإسكافي إنما يغسل إذا حضر بأن قال: رأيت حارح العصر في
الصحراء لو لم يلبث بين غللاً السحاب أما بدون السحاب، فلا يغسل كذا في الذخيرة
وفي ظاهر الرواية يغسل بدون غداً، ولو حذر ربه رؤية الغللاً في نوبة ليس لها
قصر وثم يأتى بشيء وهو غداً، أي طمس بصورته، فلو رآه الإمام وحده،
أو القاضي فهو بالخيار بين أن يمسح بيده عنده، وبين أن يمسح بنفسه بالصوم
بجواب ما إذا رأى إمام وحده، أو القاضي وحده غللاً حوالاً، فإنه لا يخرج إلى
المسح، ولا بأمر الناس ما تروى، ولا يغسل لا سرّاً ولا جهر.

وفال معصم إن من الخطأ سرّاً، وكذا غير القاضي إذا رأى غللاً سواً، فهو
على هذا، لأن حظر كماله عند التكليف دون التكليف، وإذا ثبت أن شهادة الواحد محسنة
في غللاً رمضان مع الفهم وصاحباً شهادته ثلاثين يوماً، وم يروى غللاً رجل يحظره؟
فتلخص: لا يحظره ويصومون يوماً آخر.

وفال حماد يحظره

وفال من حابة قلب شمس عند سقوطه لا شهادة ولا

قال أي لا أنهم المسلم ولو عاشوا شهادة شاهدين، فغسلوا عند اكتمال الصلاة

قوله: (وإن سَمَّ بِكُسرٍ بالضماء عليه لم يجر حتى يقرأ جميع كثيرٍ يجمع النقص
بغيرهم) لأن الضرر الذي في منعه، لعله يوجب الحلف بخلافه إذا كان عهداً لأنه
قد سطر العهد على ما وضع الحلف بغيره عليه من سطر
وقوله: (يصدق كغيره) لأن في الأمر إيجاباً على منعه فيه فغير
وعن أبي يوسف: حساب رجلٍ مثل نفسه.
ومثل آخر أهل الشافعي

وقيل في كل مسجد واحد أو اثنين، والصحيح أنه موقوف إلى رب الإمام، سواء
في ذلك خلاف، رمضان أو غير ذلك من الأشهر.

قوله: (وربَّ ضررٍ من حين طلوع، ينتج ثلثي من غزوات النفس، لقوله
سلي: «يَتَقَرُّ وَيُتَقَرُّ» حتى يذهب بكم الحيف، لا ينقص من حيفه لأحد من الضمير في
قوله: «الضام إلى ثلث»

{مطلب في ما لا يفسد الصوم}

قوله: (والضرر هو الإسهال عن الأكل أي آخره) هذا هو حد الضرر، وهو
الذي إذا حدث ينقض طرداً ومداً

لأن الضرر، أي كل الناسي وضامه، فإن ضرره من الإسهال ثلاث

وأما عكسها فهو في الإسهال والنساء، فإن في سبب من جود، ونقص من

نفسه، لا يملك بأن إسهاله موقوف في طائفة من إسهاله بشرعي بوجوده في
أكل الناسي، لأن إسهاله أضاع الفطر إلى الله حبه، بل هو الله سبحانه وسدده، فلهذا
لنقل معلوماً من أحد وهو لا أن كل منعه الإسهال

ولما لم يوجب في الإسهال بعد ذلك يبيح أن يرد في حد من يرد في الشرع

قوله: (ومع الشيء) لأن الضرر في حبه منعه عن الأكل، لا أنه يرد عليه فيه في
شرع لينصير بها العادة من العادة، بل عليه الصلاة والسلام ولا عداً الناسي

قوله: (وإن كل ضاماً) ضرورة أن جميع ضامه يفسد الصوم، ونقص من

(١) سورة الفرقان (٢٥)

(٢) قوله: (وإن سَمَّ بِكُسرٍ بالضماء عليه لم يجر حتى يقرأ جميع كثيرٍ يجمع النقص
بغيرهم) لأن الضرر الذي في منعه، لعله يوجب الحلف بخلافه إذا كان عهداً لأنه

قد سطر العهد على ما وضع الحلف بغيره عليه من سطر

وقوله: (يصدق كغيره) لأن في الأمر إيجاباً على منعه فيه فغير

وعن أبي يوسف: حساب رجلٍ مثل نفسه.

ومثل آخر أهل الشافعي

وقوله: «وَأَمَّا حَامِدٌ فَأَبَى أَنْ يَخْلُفَ فِي ذِكْرِ خَلِيلِهِ» من سعيه به بغيره، وكذا في جامع قيس المجرى، لما ظنَّ المجرى روحاً من سخطه؛ لأنه حامد نائب، لم يذكر حمي ولم يسر، فله القضاء دون الكمال.

ولو عشي اجمع لطوع النذر مسرع، فامسى جدا اختر له هضر
باني النجاة عدي، و جامع مائة، فخرج له ربع من اعمته، او خلقه لمصرع وهو
محافظ مصر، قال محمد بنهما لا هضر .

وَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ آلِ يَسْرِينَ إِنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا لَمُتَّعُونَ

وحيث ان يوسف في الناس لا يعطون في الآخر منكر
والمعروف اني يوسف د من العمل يضر باله وفي الفجر وه بعد، فوضه
صومه، وفي انسابه اوسه مع الهن، على بيت وبعث يجرى ها يسر لا يمكن
الآخر من عيه فيستحق كافر في الناس بعد ما تذكر

قوله: «فإن لم تأخذوا بهِ نُحَصِّصْ» تحوله عليه السلام «بأن لا يضر في الصلوات» أي: ولا يحسنه ولا يفسده؛ ولأنه لم يوجد له صلوات ولا صلاة وهو الخليل من هذه الأمة

عولته (أول منظر إلى غرافة قاتلون له بقطر) سواء نظر إلى الوجه، أو إلى الفرج - أو إلى عينيها لما به به لم يوجد منه صورة الجماع - ولا عند إتمامه - فالصحيح إذا قصده ولو أصححي رحمتي جنة معلومة نام.

قوله (أَمْ أَهْلُهَا يُفْسِدُونَ) أي : هل يفسدون طعام الله في حديقته أم لا
قوله (أَوْ أَتَنَبَّأُونَ) أي : أتنبأون سواء وجد طعام الكحل أو لا ، بوجه لا ينظر
قوله (فَإِنْ يَنْفَعُكُمُ) يعني : إن لم يضر اللهكم ، كما قاله مجاهد ، ويحيى
الطبرسي ، إلا أنه

لونه ، فإن الثوب يثيبه أو ينسب فعلية لخصاء (دون انكساره) ، وهو من معنى الجمع ،
دعوى الإزالة عن شهوة المفسد ، ر ر الكفره ، تشتد على ثمار عباد لا يسهو فلا
يعاقب بها ، إلا بعد خروج جديدة عاينها وله نفع هاجما لأن مذهب اصحاب في اخرج ، وإنه
لمس من وراء خاتل ن وجد طراه أشت ، وأول اعطروا من بعد طر ، المس لا
يعطروا ، وإن ثوبه إن كان الخواص صعب وغيره ، هذا حمراء (مفسد) ،

(١) كبره الله عز وجل في سنة في كتاب الصوم من سورته (البقرة) الآية ١٨٥ من المصاحف بعد من ١٧.

واقفته؛ نظير في أربع مسائل:

1- [جده] إذا كان من ملة، أقيم له شيء من ملة لا يطرأ إجماعاً أما عند أبي يوسف، فلا لأنه ليس بخارج لأنه نقل من ملة أقيم، وعند محمد، لا يصح له في الإجماع.

2- [والثاني]، إن كان من ملة أقيم وأعادته، لو شيد منه أطر (جداً) أما عند أبي يوسف، فلا من ملة أقيم بعد خارجاً، وما ذاك خارجاً، إن أرحه حرمه أطر، وعند بقول، قد وجد منه الصبح.

3- [والثالث]، إذا كان أهل من ملة أقيم وأعادته، أو شيئاً فيه كفر عنه محمد، لو حرم الصبح وهو الإجماع، وعند أبي يوسف، لا يطرأ لعدم نقل.

4- [والرابع]، إذا كان من ملة أقيم وأعادته، لو شيء من ملة أقيم عند أبي يوسف، لو حرم الصبح، لا يطرأ لعدم الصبح، وهو الصحيح لأنه لم يوجد صورته للطرأ، وهو الإجماع بصدقه ولا بد، لأنه لا يفتن به؛ ولأنه إنما لا يمكن الآخر من ملة حرمه، فكذلك لا يمكن الآخر من ملة أقيم، من ملة أقيم.

قال في الإجماع، لو كان محمد أصبح فيه إجماع من ملة أقيم، ثم عاد نفسه إلى حرمه لا يطرأ، ولو لم يكن يوسف أصبح بها إذا كان نقل من ملة أقيم، ثم عادته أنه لا يطرأ، وإن كانه نقل من ملة أقيم، ثم عاد نفسه لا يطرأ إجماعاً عند محمد، بعد الصبح، وعند أبي يوسف، بعد ذلك، وإن عاد له يطرأ عند أبي يوسف، ويطرأ عند محمد.

قوله: [وإن استعاد عامداً من ملة أطر]، وإن كان أهل من ملة أطر عند أبي يوسف، لأنه بعد ذلك، ولأنه لا يطرأ، وعند محمد، يطرأ لو حرم الصبح، فإن عاد لا يطرأ عند أبي يوسف لعدم ملة الخروج، ولا يطرأ قول محمد هذا؛ لأنه قد أطر، خروج.

قوله: [ولا كذا]، لأنه، وعند محمد، يطرأ، وإن سجد، فإنه من ملة أقيم أطر عند محمد.

وقال أبو يوسف، لا يطرأ لعدم الخروج حتماً.

قوله: [ومن أطلع المعصاة]، الحديث أطر، ولا كفارة عنه، ذكره لمعد ذلك؛ لأن المعصية لا يأتى بها، وإذا أطر لوجود صورة الطهر، ولا كفارة عنه عدم المعصية، وهو قضاء شهوة البطن.

وقال مالك: عنه الكفارة، لأنه يطرأ عبر معصية، فكانت حراماً، ولا يطرأ؛ إذا لم يطرأ في هذا الفعل سوى الجلاء، على المبرور خلافه، محمد.

فإنه عند رمي الطلع إلى البحر عن إيجاب الكفارة فيه رخص كما لا يجب إحداه في شرب الماء وظهور بخلافه

ولو بلغ ثوبه ببيعة، وقصر المجرور لا كفارة عنه، وإن نزع حرره ببيعة لا كفارة عليه أيضاً، ولا أن يصبها حتى يصل إلى ثوبه، فحسد نحره الكفارة، وإن أكل قتمر الطلح أوجب له كفارة عنه وإن كثر وطناً مراً

عند نحره الكفارة وإن أكل ورد الشعر إن كان ما به كفي عنه الكفارة، وإن علا، وإن أثلج حبه نحر من غير مصحح إن لم يكن حبه نحره، فعنه الكفارة وإن كان معها احتلوا به؟

قال معمر: لا يجب لأيه لا يؤكل معها حكماً.

وقال بعضهم يجب

ويجوز بدل أن وصل ثوبها إلى البحر، أولاً، وإن كفارة وإن وصل لمب أولاً وجبت الكفارة، وإن أصح حبه حلقه فله الكفارة وإن مصها، فلا كفارة كما في الفتاوى.

{مطلب في مصنفات الصوم}

قوله: (ومن جامع غايته في أخذ السيلير أو أكثر أو شرب ما يظن في إي استكراهي به فله القضاء وكفارة) لأن لبنه سكره، وشبهه، ولا شرط لإسرائيل عن ابن عباس، إلا أن قضاء الشهوة حرم دونه، وما هو شبع واشبع لا يشرط كس كل نفس، أو شربه، كالكفارة، وإن لم يرد أشبع كذلك هذا، وإن جامع حبه، أو سبعة، فلا كفارة أولاً، أو لم يزل، وإن كره، أو شربه، أو على الجماع بحيث لا يستقيم دعوى عن ذلك، فجاءه مكافأة، ذكر في فتاوى سرحد أنه عليه وعليه الكفارة، لأن جامع ما لا يتصور إلا بعد الاستبراء، وهذا دليل الأحاديث، وعنده رول الإكراه، ولا يصح أنه لا يجب عليه بكفارة لأنه مكره، والاستكراه ما لا يمكنه، وعليه الفتوى، وقد أكرهها هو على إجماع، فلا كفارة عليه، وهذا لأن الكفارة يجب بالحنان، وهذه سبب جناية لأن الإكراه دفع المانع، وكفارة يجب دفع منكم، ولا ثم هب، وهذا كله بعد إجماع، وقد يرى الصوم له.

أما إذا طلع الصبح قبل أن تنوي تحريمه، فذلك واجب لم يلزمه الكفارة عند أبي حنيفة، وهو المذهب، ذلك صاحب فتاوى لا يجب التكفير إلا بعد إتمام نوى الصوم من استبراء، لأن استبراء في صفة الصوم بنية من البور والاختلاف بين شبيهة

والكفارة بعد الأضحية

ومدح ما فيه من تركه لا كفارة فيها، فإن طارته في وقت احتضار لا كفارة
بعضاً، لأنها طارته بعد ما سرت معصية.

و في قوله لا كفارة إلا جلت، أي كفارة في يوم من أيام الحج، في ذلك اليوم
المكثورة على الأصح، وكذا في قوله.

وقال رب لا سمعته فيها وكذا إذا جلت، أي جلت امره، ثم مرص في ذلك اليوم
مكثورة فيه، وإن كان لا سمعته، لأن الله سبحانه، وإن خرج منه معصية
منه حتى صار لا يقدر على الصوم لا يستطاع.

وقوله لا سمعته، أي لا سمعته في معنى طارته.

قال بعضهم، هو أن يجر الطرح إلى كماله، وقوله لا سمعته،

وقال بعضهم، هو ما يجر عنه إلى صلاح طبعه.

وقال بعضهم، هو ما يجر عنه إلى صلاح طبعه، أي ما يجر عنه إلى صلاح طبعه.

والكفارة في ذلك لا يجب.

وعلى هذا القول المحض، والمحضة والمطاطة، كذا، معنى القول الثاني، لا يجب

الكفارة لأنه لا مع فيه ليدل ويصاحبه ويصاحبه، وفيه بعد لا بد له، لأن

الصالح يجر إلى نفسه، في شهره الطيب.

ولو أكل في شهره الطيب، في شهره الطيب.

قال أبو موسى، أي في شهره الطيب، كذا قال الطبري في

إيضاحه، وإن كل الطين عليه انصاف نوى الكفارة، لا، أكل الطين الأثري، فله

الكفارة كما في الصحيح، وإن أكل الطين وإن كان قسماً، وإن كان كسراً، فلا

كفارة وإن أكل لحمه، وإن كان قد صلبه في الدود، وإن كان كسراً، وإن كان قسماً، فلا

كفارة عليه الكفارة، لا، وإن حارب وأكحل العين، لا، وإن أكل اللحم، وإن كان

الطعام المصروب والمفترق، بغيره بحسه، وإن شرب دماً، فلا كفارة، وإن أكل خبثاً، فلا

كفارة، وإن حرج من بين أسنانه، فلا كفارة، وإن كان قد أكل اللحم، وإن كان

أكله، ولا كفارة عنه، وإن كانت الخلية لم يجر، لا، إن أكل خبثاً، فلا كفارة، وإن كان

قليلاً لا يعطّر، وإن كان شرب الطير ولا كفارة عليه.

وقال رب لا سمعته في طوبى، أي لأن لهم حكم الطير، حتى لا يفسد صوته

بالمصحة.

ولما لم يفسد صوته، وإن كان لا يفسد صوته، وإن كان لا يفسد صوته.

والصائم من الغنى والكنية إلى كانه مقلد المسكينة من دونه قبل يوم عقيب

كبير

والصائم يسجد بين السجدة لا يقصر (والذي تناول من (مخارج) ربايتها من غير

صحيح الخط

واحتفظوا في وجوب لكفارة؟

وهو محقق أنها بعدد الأيام مضاعفة لا يطرأ لأشياء خلاص، ولا يصل إلى حلقه، وإن

أبلغ خبثاً عربياً من حبس، ثم أسرع لحظ من صاعته ثم مضى لأنه ما دام في يده منه حكم المخارج، وإن فصل الخطأ الخطأ وإن قبل تحييم الخطأ بربطه ثم كره تحييمه ونقض في فيه وبينه بعدد أيام مضاعفة وضار كما إذا أخرج ريشه، ثم سلمه

والصائم إذا لم يصائم في دقه وهو غائب أو غير دائم فاعلم من أن يصلي ٧

خطأ

قوله (وأن كفاية مثل كفارة الظهار) أصل رحمه الله غير الظهار يوم بيته لأن

كفارة الظهار مضمون على في الأمر، فإن من خطئ في رمضان يوماً كان كفارة في يوم واحد كفته كفارة واحدة بأحد الأجزاء الثلاثة في رمضان، وإن كان يوم كفارة بالإجماع، وإن لم يكفر للأول في الصحيح، وإن كثر في رمضان واحد فخطئ في يوم واحد، ثم في يوم آخر فإن كثر لأكثر من كفارة لشئ بالإجماع، وإن لم يكفر بأول كفته كفارة واحدة عتفاً.

وقال الشافعي: بطل يوم كفارة على عدة كفارة لأنه يحد

بما فيه إذا جامع في يوم من رمضان، فلم يكفر حتى جامع في يوم آخر من ذلك الشهر، فطلبه كفارة واحدة لأن الكفارة دعوة عامر بيد الشبهة، فحار أن يستعمل كذا بعد وإن جامع لكفر، ثم جامع عليه للمصالح فشيء كفارة أخرى، لأن عبادة الأولى مجزأة بالكفارة الأولى تصادف جماعه بمعنى حرمة أخرى كماله، فلو لم لأحاطة شككته.

والصائم إذا جامع في رمضان في سنة، فلم يكفر حتى جامع في رمضان آخر، فعليه بكل صاع كفارة في الشهر لأن لكل شهر حرمة على عدة وذكر ما أنه يخرج كفارة واحدة.

ولو حدث عن اتصال الكفارة، فصار بعد وجوبه لا يفسد؛ لأن هذا المقرر من

فيه

قوله (ومن جامع بعد أن أخرج فأنزل فعتبه القصد) ولا كفارة عليه لما

انقضاء طو جود اجتماع مضي، وهو الإزالة، ولا كفارة لعدمه صورة، وهو الإيلاج.
قوله: **وَأَنْتُمْ لِي إِسَاءَ صَوْمٍ غَيْرَ شَهْرِ وَمَصَانِ كَفَّارَةٍ**، لأنه في رمضان أبيع في
الطهارة؛ لأنه جناية على الصوم والشهر، وفي غيره جناية على الصوم لا غير
قوله: **(وَمَنْ أَوْحَرَ أَوْ دَخَلَ أَوْ اسْتَعْطَى أَوْ أَطْعَمَ لِي أَدْلَاهُ لِحَطَرٍ)** يجوز حسب
المصنف لو طهر، أو الدوا، في الصوم.

وقوله: **«حَسْبِيَ»** يستخرج منه والقاب، وهو صلب الداء، في الطهر، وإن فوخر
مكرهه لو ناسأ أنظر، ولا كفارة عليه، وإن كان طاهر، فعليه الكفارة، وإن استعطف؟
قال أبو يوسف: يجب الكفارة.

وقال الصحاري: لا كفارة عليه بالإلصاق، كذا في البيع
قال في الهدية: لا كفارة عليه لعدم الصوم، يعني في الحلة والبطوط.
وقوله: **وَلَوْ أَفْعَرَ فِي أَدْبِهِ**، يعني الثوب، وأما الداء، فله لا يضر لعدم الصورة
ويعني بخلاف الداء.

قوله: **إِنْ ذَرَى حَاتِفَهُ أَوْ أَمَةً يَدْوَاهُ**، وطلب لوصول سوءه إلى جوفه أو دفاقه
أَفْطَرَ وأقره بمصدا، ذوا لكفارة، بالفتح، المخرج في المطوف.
والأمة: المخرج في أم الراس، وهو الدماغ
وقوله: **«يَدْوَاهُ»** وطلب: بخلاف اليابس.

وفي معنى: الاعتبار بالصوت وطناً كذا، لو ناسأ، فإن لم يمتحن وحصل فطلب
لا يضر، ولو عدم وصول اليابس فطلب، هذا هو الصحيح.

قوله: **(وَبَدَّ الْأَطْرَافِي بِحَبْلِهِ لَمْ يَفْطَرْ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ)**، وفي أبو يوسف: **يَفْطَرُ**
بَدَّ وصل إليه، إلى فضاء، أو إذا بقي في النقص لا يضر، معاً، وبو الطر في غير شركة
فطر وصعد.

{مطلب فيما يكره للصائم}

قوله: **(وَمَنْ دَخَلَ شَيْئاً عَلَيْهِ لَمْ يَفْطَرْ)** عدم الفطر مرة ومعنى

قوله: **(وَيَكْرَهُ لَوْ دَلَّتْ)** ما فيه من عرجي للصوم على الشا

ومائل في الجاهلية، هذا الذي ذكره من كراهة الدوا في صوم الفرجي لما في صوم
الاستطوخ، ولا بأس به، لأن الإفطار في صوم التطوع يباح للمسلم بالاشتاء، وهذا لما هو
تصريح علي بن أبي طالب، إذا كان الإفطار فيه يحوي بفساده، فالأولى، أنه لا يكون حدة
مكروهة، وبكره للصائم الترشش بالماء والاستنفاذ به وضبه على الراس والاحتجام

مكتوب مبارک سے یہ ہے کہ انہی کے لئے ہے۔

وعسى أني يوسف لا ألقى بذلك، وكذا يذكر له المصنف عبر الوصية والتبليغ
في الأسماء وفي نفسه والاستقلال، ولا بأس بالموالاة للعالم بكره، عتبت قوله
عليه السلام: «حر حلال العالم الموشى»^(١٦).

وقال الشافعي: يكره بنفسه وسواء كان لهواك، صبا، أو عسفا، أو مكرهًا

وعن أبي يوسف، يكره القول.

قوله: (يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَضَعُ لِصَبِّهَا الطَّعِيمَ) كان له معناه بأن يكون
الطعام صغيراً أو جافاً، أو ضعيفاً لا يحتاج إلى المضغ

قوله: (ولا ساسي) إذ سمى بكى لها هبة ثم هو مراد بوسع، ألا ترى أنه مخضّر لنا
حاجت عليه.

قوله: (وَمَنْعُ لَمَسٍ لَا يَخْفُفُ الْحَقْمُ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ) ما يرب من التبرجعي على
المتبرجعة، وما إذا كان أجنبي متنعاً لا يتصل به شيء. ما إذا كان يهود يفتد صومه
وإن كان ملتصقاً لا يهد.

(١) سمي في حجر الصلصلي في الدرة في تخرج صلصلي لعداه (١٨٢) سببته وحير حلال
 قصاص السرقة البارظني في سنة من حبيب غلثة لعدا لاس حير في ولي قيف عن
 حير في دبة راب رسول لله صلى الله عليه وسلم بساكن وهو عالم ما لا تعد ولا احصى
 قصصه احده وصاله وبنو ديه وولتر لعدا واديعي و سرور و طير في و تلغظ في و حقه
 الجباري و بعد من به و بولا ان الذي علي اقني لافرجه السواك عند كل صلاة و في نفس
 صرغوعا في سواد للصلاب بالرفعة اخرجته في علق و لنبيه الزمان اشد رطوبه في لعدا
 و رادف في لول لعدا و افره و لعدا صحبه و في من عمر كد سي صلى الله عليه وسلم
 بساكن حير لعدا وهو عالم في حقه في الحقد و في عبد فر من من عدم سلك
 محدي حير لعدا و لعدا في مال - به ذات أي طوار - ١٩٥ لال ان الذي في علق
 في حقه و سبب - الذي بكره في علق و جوفه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حال
 و قد عم العدم طي عند الله في ربح طسك في لعدا سبحان الله هذا امرهم بالسواك
 وهو يوم لا لا الذي بكره في القصص عوف و لعدا و ما كان علق في بكره ان يسه
 انقصه علق و ما في ذلك من الخير شيء على طي سر - لا من انلى سلا لا يسه به
 احمره طير في من - به بكرين حير في علق في علق في علق في علق في علق في علق
 عند لخص اظه المحبوب وهو من و حير في

[illegible]

وہمالت ہر محمد صلی

وقبل الصلاة، يردد المسلمون آيات القرآن الكريم.

{مجلس فيمن يحور له الفطر}

[illegible][illegible]

فَوَلَدَ دَوَانُ كَالِ مَسَالِمٍ لَا يَتَصَوَّرُ تَصَوُّرُ الْفَصْلِ، عَسَايَا لَمْ يَكُنْ
وَعَسَايَا تَوَعَّلَمَ مَعَهُ ١٠ رُكُوبًا مَعَهُ ١٠ ١٩. الْفَصْلُ مَرَكَبُهُ يَسِيرُ
مِنْ مَطْلَعِ الْفَصْلِ إِلَى مَطْلَعِ الْفَصْلِ، لَمْ يَتَصَوَّرَ

[illegible]

قوله (وَأَن تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنزَلْنَاهُ عَلَى عَبْدِكَ بِنُورٍ مُّبِينٍ) (١٠٠)

[illegible]

2- رسوم التصنيع

3- مفهوم النذر وحالت وقوعه عليه في كل من: أ. النذر المانع ب. النذر المقتضي

وہو علی و جہری

1-1

2. مؤلفان نامہ علی بن ابی حمزہ کوفی و جہ نامہ حرم کوفی

بسمه تعالی

والله اعلم بما في ذلك الكتاب من حكمة، وكذا إذا أراد، حتى وإن كان مع حكمة.

[illegible]

گفت: «موجود در اینکست»، رید: «تربیلا لطیفی در رید»، رزورده: «در رید»، «در رید» لکس: «موجود»

«كعبه» قوله «في دار رمضان» هو المسمى على دفع في حرمه: «استب اهلها وما فيها»

شعبه اوله وضمیمه، وده حربه، تاریخی، خطی، کتب سید بر حسب موصوفات
وخرافات آنرا که در این علم ودهی نقل یا رسول الله (علیه السلام) می باشد، وضمیمه
وضمیمه دوم بروی ورقه ها، ودر تصنیف لایحه

[illegible][illegible]

وقد لم يذكر لتأخير يوم الجوارك ماء منع رد ماء فري

قوله (صوم آخره حتى دخل شهر رمضان آخر صوم رمضان الثاني) لأنه لا يصح الصوم به من غيره

قوله (ولقاء الأول بعدة ولا فدية عليه) لأن وجوب القضاء على التراخي حتى كان له أن يطوع.

قوله (ولا فدية عليه) وقال الشافعي إن أصر من غير عذر كان عليه الفدية لكل يوم فقام مسكين

قوله (والمرصع إن خاف على نفسه) (ويديه) فصرنا وقصنا ولا فدية عليه، والمرصع من المرصع المصغر لأن لا تمكن من الأكل من الإصبع لوجوبه عليه بعد الإصره، فأما لأم يفس عليها الإصبع، لأنها قد تستند على الأكل، يستأخر أخرى

قوله (والشيخ الذي لا يقدور على الصوم ينصر وتطعمه بكل يوم مسكيناً) بنفسه صاع من بز (صاعاً من تمر أو صاعاً من سبغ) كطعمه في الكفارات، الثاني الذي قرب إلى علماء أرباب نوبه، وكذا شعور به

وقد قلب ما احتج به في قوله (وكما يطعم في الكفارات) وقد ذكر فقر الإطعام

قلت بعد الإجماع والمذهبه والتمسك به في هذا ما

{مطلب فيمن مات وعيه صوم}

قوله (من مات وعليه قضاء شهر رمضان أو أومس به تطعم عنه ولقته لكل يوم نصف صاع من بز أو صاعاً من تمر أو صاعاً من سبغ) وهذه الخصوصية، إما تكون من ثالث، الثاني، بقضاء شهر رمضان غير شرط، بل بشرطه كل صوم يجب قضاءه كالسنة وغيرها، ولا بد من الإبقاء لوجوبه على كل يوم، بل يطعم به من غير إحصاء، لأنه يجمع

والتمسك بحكمها حكم الصيام على اختيار المتأخرين، وكل صلاة بعد أداءها صغيرة صوم يوم هو الصحيح، أحرم عما ذكره عند من مقال أنه يطعم السنوات كل يوم نصف صاع على نفس الصوم، ثم رجع عن هذا القول، وقال، كل صلاة فرض على حده بمنزلة صوم يوم هو الصحيح ولو لم يلا على أصله في حبه، رخصته هو مثل فمن لا يجب إرضاه

قال في القدر، إذا مات وعليه صوم أو أومس أو يطعم عنه ماء، فاعطوا فقراً

واحدة صفة ذلك صابر خلال كفارة الجهر.

قوله: «ومن وحى في صومه التطوع أو في صلاه التطوع ثم ألتصفاً فله حجة»
سواء حصل الإفطار حسبه أو غير حسبه حتى لا يحسب الصيام تطوعاً بحسبه صواباً
لضعفها وكذا إذا أصبح عدله فليصوم ثم ليس له بعد فصية العشاء ثم عدله لا يباح
التطوع في صوم التطوع بعد ذلك في إحدى غزواته. ويصح صوم رمضان والعيادة بعد قيل
استرواها وكذا بعد في حق الوالد بن أو العسر أو غير ذلك من غير أن يثبت. فليحسب الصوم بعد
أمره بل عدله.

ولو نظر التطوع بعد غير ذلك من بينه أن يحسبه بعد أي يوم يحل به
ذلك.

وقال أبو بكر الرازي لا يحل له ذلك، لأنه يظهر مشهوره منه، وهو مني هذا
د أن طبعه لا يرام وراء أحواله ما أحاد، على أصح الروايات والسيوف الحقة وهو أن يصح
أن رجل صائماً ثم عطر على طعام بسببه^(١).

قال في الإصباح: إذا صام تطوعاً ودعا بعض رجوعه في رمضان، سأل أن يعطر
ولا بأس له يعطر، لم يزل عنه السلام، لأن يعطر حتى لا يذهب به روات صيامه في يومه
ومنى قضيه يوماً فله كسبه به ثم صوم أبي يومه^(٢).

وقال المحمدي: أحسن ما قيل في هذا أنه إن كان يثق من صومه بالعشاء يعطر وإلا
فلا راحة كله إذا كان بين الزوال أما بعده فلا يعطر إلا إذا كان في يوم الإفطار عتوق
الجاهليين، أو أختصاً وهذا كله في صوم التطوع أما إذا كان صائماً من قضاء رمضان
ودعا بعض رجوعه بكرة له أن يعطر.

ويكره أن يصوم المرأة تطوعاً بعد الزوال وحبها إلا أن يكون من صومها، ثم صائماً.
أو محرماً صحيح. أو عمره وبني له ولأمه أو بقوله: «أما إذا كان في يوم الإفطار عتوق
الجاهليين، أو أختصاً وهذا كله في صوم التطوع أما إذا كان صائماً من قضاء رمضان
ودعا بعض رجوعه بكرة له أن يعطر.

[١] حديث أبي حمزة ما أحاد على أصح الروايات وهو صحيح صحيحاً من صحيح
حديث صحيح من أصح الروايات ما أحاد على أصح الروايات وهو صحيح صحيحاً من صحيح
الإسناد قلت: في صحيحه وهو صحيح من أصح الروايات في صحيحه وهو صحيح صحيحاً من صحيح
صحيحه.

[٢] لم يثبت في صحيحه وهو صحيح من أصح الروايات في صحيحه وهو صحيح صحيحاً من صحيح

قوله: «وإن لم يكن بالسما علة لم يُقِلَّ في حلال المطر»
 (إلا شهادة جميع كتبه يقع العلم بخبره) وقد ساء ذلك في حلال رمضان، وهذه
 تعالى أعلم.

باب الاعتكاف

آخره على: «المؤمن» لأن الصوم شرطه والشرط عدم مبرأ فكذلك وضماً كما
 قدمت الطهارة على الصلاة.

وعلمنا الاعتكاف مذهباً فإن فيه طبع المكف كونه إلى عداة الله تعالى
 لوقته، ويبعد النفس عن شغل الدنيا هي مله عما يسرجه العبد من الغريز. وهذا
 كونه حصاراً لطمع في المسح.

ومن علمه أيضاً: شرط الصوم في حقه، والقيام حبب الله، لا لأن به أن يكون
 في بيت الله.

والاعتكاف في اللغة: سجن من المكوث، وهو التملأ، ونفس، وضيق، ومنه
 قوله سفي: «وَأَلْهَدَى مَكْثُودٌ أَنْ يُلْغَى عَيْدُهُ»^١، أي مصروف عن أن يبع عنه، وهو يحرم
 موضع غيره.

وفي التنزيل: هو البيت والفرار في المسجد مع فيه الاعتكاف.

قوله رحمه الله: (الاعتكاف مستحب) يعني في سائر الأركان، أما في المتمتع
 والأحر من رمضان، فهو سنة مؤكدة: لأن النبي عليه السلام «وطلب عليه في المتمتع
 الأحر من رمضان»^٢، وهو حجة دليل الله.

قال الأزهري: «عجباً لمدى تركوا الاعتكاف، وما بركة النبي صلى الله عليه وسلم
 منه دخل الجنة إلى أن تواتر الله. وهو أقرب الأعمال»^٣، أي جمع بين عبادتي الصوم
 والخشوع في المسجد، وجه نعم يعقله، وسليم النفس إلى بارئها، «نحصر بعضه
 حصري».

قوله: «وَهُوَ نَبْتُ لِي الْمَسْجِدِ» يعني مسجد الجماعة، وأجاب بفتح

(١) سورة الطه، ٢٥.

(٢) أخرجه شعري في صحيحه في كتاب الاعتكاف (باب الاعتكاف ليلة)، وسلم في صحيحه في
 كتاب الاعتكاف (باب عبادته عشر الأحر من رمضان)، والترمذي في سننه في كتاب الصوم
 من رسول الله (باب ما جاء في الاعتكاف) (أخرج عنه) بلفظه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 يعتكف في شهر الأحر من رمضان.

سلام عليكم

قوله: «مع الصوم زينة الاعتكاف» لما قلت تركه، لأن وجوده به، وإنما الصوم مشروط، وأبى شرط في سائر الصلوات، والصوم شرط بصحة الواجب منه رواية وإسناداً، ولصحة الطعن به، روى الحسن عن أبي حنيفة لقوله عب السلام، «لا اعتكاف إلا بصوم»¹، فعلى هذه الرواية لا يكون أقل من يوم، وفي رواية الأصل وهو قول محمد أقل من سنة، ليكون من شهر صوم؛ لأن مبنى العمل على الساعات، إلا ترى أنه يلحق في صلاة العمل مع العدة، على الصيام وإكثافاً مع القعدة على الساعات.

ولو شرع به، ثم قطع لا يلزمه القضاء في رويته لأصل؛ لأنه غير مفسر، وفي رواية يفسر بمره؛ لأنه من اليوم كالصوم، ولا يصح الاعتكاف إلا في مسجد جماعة يقرأ فيه الصلوات الحسنة كما في الأمام ومؤكد مطوم.

وكذلك الاعتكاف في المسجد الحرام؛ لأنه من الحس ومبطل التوحي ومبطل الحرم، ثم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفضل المساجد بعد المسجد الحرام، ثم في مسجد بيت المقدس، ثم في المساجد التي كثر جماعتها، لكن مسجد كثر جماعتها فهو أفضل.

والاعتكاف ضربان:

1- واجب

2- وظل

فانطلق يجوز بغير صوم، وهو أن يدعى فوجد به الاعتكاف من غير أن يوجه على حسنة، فيكون معتكفاً بقدر ما أقام، علقتا خرج انتهى اعتكافه، ولو واجب منه لا يصح إلا مع الصوم.

قوله: «ولا يحرم على المعتكف الوطء» لقوله تعالى: «ولا تستدبروهن»²، تأخرت عن المسجد في المسجد.

فإذا لم يكن كسبب يستلزم ذكر الوطء في له، حد وهو حره في المسجد لغير المعتكف أيضاً؟

(1) قال ابن حجر العسقلاني في الدرر في تاريخ الطوائف (287)، حديث ولا اعتكاف إلا بصوم، الحديث من حديث عائشة زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأبو داود في سننه، ولفظه على المعتكف، منكر الحديث، وفيه علة وأشار القسطلاني إلى إسناده.

(2) سورة النور، 37.

فيل: لأنه ضامن ولا يخرج من المسجد إلا ساعة أو ساعة، ثم يذهب منه من
ساعة الإمام، فله مال وروحه ثم المصنف أو غيره
قوله: (والنفس والفن) لا يجد من ذاتي الحسنة، فخرج عليه إذا لم يخطئ
الاعتكاف كما في حد الإعراف.

برن لی: لم حرم اللہ علی غیرتلاف دور ملتہم

[illegible][illegible]

- | | |
|--------------------|-------------------|
| (1) سورة الطه: 187 | ج. صدرة الطه: 187 |
| (3) سورة الطه: 197 | ج. سورة الطه: 187 |

۱۹۹۰ء میں انجیل اور اعلیٰ درجہ کی سائنس کی تعلیم پر پوری توجہ دینا شروع کیا۔
تصمیم: لاہور میں سینٹر کھولنا

اسطر اخیر قسم 7 و 8 و

(۱۶) سورة قمره ۲۶

(7) سو: ققرو: ۱۸۶

فيه اجتماع الصلوات خمس، ولا يأتي ذلك في الميتم، فكان عدل في المحول إلى
محدد آخر.

ولو كان حرب المحدث بين مذهبين لم جرمه قضاء الحاجة به.

وإن كان له بيان مذهب ومبدأ.

قال بعضهم لا يجوز أن ينص إلى البعد، وإن نص بطر اعتكافه

وقال بعضهم يجوز، وبأنه المعتكف، وبأنه في مصبكه لأنه يمكنه ذلك في

المسجد، فلا ضرورة إلى الخروج

قوله (ولا بأس أن يبيع ويبتاع في المسجد من غير أن يختص المصنف) يعني ما

لا بد منه كالطعم والكسوة لأنه قد يحتاج إلى ذلك إذا لا يجد من يقوم بحاجة، إلا أنه

يكره إحصار المسلمين لأن المسجد منزه عن حقوق طوائف

وأما البيع والشراء فمكروه للمعتكف وغيره، إلا أن المعتكف إذا في

الكرهية، وكذلك يكره استعمال الدنيا في المساجد كتحليل الفوائد وحياضه وتساخه

والجاء في إن كان عمله، أو غيره، وإن كان، غير آخره، أو غيره، لا يكره إذا لم يصير

بالمسجد.

ويجوز للمعتكف أن يخرج ويراجع

قوله (ولا يتكلم إلا بغير) هذا يقول المعتكف، وغيره إلا أنه في المعتكف

الحق.

قوله: (ويكفره لئلا يفتن) يعني حسناً يتفقه عدده كذا كتاب، فعلمه الأمم

المصنعة، فذلك ليس مكره في علم بعض أهل الفقه عن معاصي بيان، عن أعظم

المصنفين.

قوله: (ولا تخام المعتكف نهلاً أو ميازة عمداً) كذا في بطل اعتكافه) أنزل نحو

من يبرئ لأن الليل محل للاستكاف، ولكن لا يجب صومه إذا كان رطباً

والفقير. أن حاله الاعتكاف مكره، وهو كونه في المسجد، فلا يبعد التكليف فيه

خامساً على الإجماع، فلو هيئة الحرم من مكره، ولو جامع فيه دون الفرج، فأمره كونه

أو للمسي، فأمره بطل اعتكافه، لأنه في معنى الفساح، حتى أنه يصح في الصور، فلو لم

يسر لم يقصد وإن كان عدماً، لأنه ليس في معنى الفساح. وهذا لا يصح به التصريح

قوله: (ومن أُرُحِبَ عنى نفسه اعتكافاً) أي لم يركب اعتكافاً نهائياً، لأن ذكر

الأيام على سبيل جميع يلوون ما يؤرخها من النهي، وذلك بأن يقول: والله على أن

أعسكف ثلاثين يوماً " منه يوم واحد هو يوم الجمعة صام به يوم الاثنين يوم
الجمعة فليكن له حل

فمنه يوم واحد أعسكف يوم واحد فليكن له حل طهارة الفجر، فصلى يومه
بصحة، ويخرج به الفجر

وإذا كان أحد عذرات يومه بمرضاة طهارة يومه من حل يومه، فليكن له
حل من الفجر إلى الفجر

وإذا كان يومه لا يحل له يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل

وإذا كان يومه لا يحل له يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر

وإذا كان يومه لا يحل له يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر

فمنه يوم واحد أعسكف يوم واحد فليكن له حل طهارة الفجر، فصلى يومه
بصحة، ويخرج به الفجر

وإذا كان أحد عذرات يومه بمرضاة طهارة يومه من حل يومه، فليكن له
حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر
طهارة يومه، فليكن له حل من الفجر إلى الفجر

وإذا كان أحد عذرات يومه بمرضاة طهارة يومه من حل يومه، فليكن له
حل من الفجر إلى الفجر

«لما جرى عبد الله الأدهم ذوق الليالي لم يصدق فيه، وبهرته شبر بأشقي، ولا يجمع
 لأن الشهر يجمع عيسى ثلاثين يوماً وعسى ثلاثين ليلة، إلا إذا قال عبد الله «الله عبي
 اعتكاف مسهر بالهجر دون الليل»، فحيته بآزمه الأمان خاصة، إن شاء فاعه وإن شاء
 عرف؛ لأنه ذكر فقط الهجر دون الليل

وإن قيل «عنه عيسى اعتكاف ثلاثين يوماً»، وعان «زوب الهجر دون الليل»
 صدق، وأنه من يهرق إلى الله، ولم يهرمه شتم، إلا بالشرط

وبدلاً «زوب الليل دون الهجر» لم يصدق، ولزمه الليل والسيار

وإن قال «الله عبي أن اعتكاف ثلاثين ليلة»، وقال «زوب الليل خاصة» صدق،
 ولم يهرمه شيء، والله أعلم.

كتاب الحج

الحج في اللغة: عذره عن قصد.

وفي أسرع عبارة عن قصد اليك عنى وجه المنظم لأدرك من المقدس عظيم
والله رب ثلاث

1- يلقى محضر كائنات والصور.

2- وعمل محضر كائنات.

3- ومرتب سبها وهو الحج

فما راع من الله في شرع في الشراك

الوله رحمه الله. الحج واجب أو ترك محرم وبما ذكره سقط الوجوب لأن
المؤمن. أعمد ألا كل من ترك واحد. وليس كل واجب مرتب
والمشترط عامد ربه.

1- وبني

2- ووس.

3- ورس

4- ورس.

فانقص ما نسب بدليل قطعي لا شبهة فيه، كالكتاب، والحرم المصور

والواجب ما ثبت بدليل به شبهة، كغير شواهد

والسنة هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بها فيها

والفدية هي ما شرعت لتعويض التوابع ولا بد من ما كتب ما لم، لا عيب

فالحج مرتب بحكم، أن الله تعالى في قوله: "الحج واجب على كل ذي لسان

وعلى زوجته من المال" ثم على المرأة

فقد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه يحضر عوف حارس وقته في سنة واحدة غير

مأذون

وعنه محمد بن أبي النرجس، لأنه وطبعة العصر

والاختلاف فيه، إذ كان خلاف طه السلام، أما إذا كان خلاف طه الموت، إذ

يسبب المرض، أو الهرم، فإنه ينطبق عليه الوجوب إجماعاً

فقد لم يرد لا يباح، التفسير عند الإجماع، فإن تحرره كان بعد وجهته

قوله عليه السلام: «من ملك رداءً وراحلة فلقه إلى بيت الله الحرام، فلم يجمع، فلا حجة له بموت يهودته، لو صرنا»⁽¹⁾

وحجة محمد أن الله تعالى فرجه ستة ستة، وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشرة، ولو كان وحده على العود لم يجره والجواب لأي يوسف: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بطريق طويحي أنه يحس إلى أن يديه، فكان أمناً من موته.

قوله: (على الأخر) إما ذكره بلفظ الجمع، لأنه لا يؤدي سفره، بل يقام بجمع عطية، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ عَلَى النَّاسِ جَمْعُ النَّبِيِّ﴾⁽²⁾ وإما شرط الحرفة؟ لأن العبد ليس من أهله، قال عليه الصلاة والسلام: «ولما عبد حبي، ولو عشر حبيج، ثم أعتق، فعليه حجة الإسلام»⁽³⁾

وقيل: ما الفرق بين الصلاة والصوم وبين الحج في حق العبد، حتى وجب عليه حوله للحج؟

(1) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الحج عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما جاء في التعليق في ترك الحج.

(2) سورة آل عمران، 97.

(3) قال في حذر المسلماني في البراءة في تطهير الحوادث قلنا: (3/2). حديث: «ولما عبد حبي ولو عشر حبيج، لم أعتق، فعليه حجة الإسلام» ولما صبي حبي، ولو عشر حبيج، ثم بلغه عطية حجة الإسلام، لم أعتق، يذكر عشر حبيج في حبي، وهو عند الحاكم ثم أبيه من زوجة أبي طريفة، من ابن عباس بلفظ: «ولما صبي حج ثم بلغ الحشد، فعليه أن يجمع حجه أخرى» ولما أعتق حبي، لم أعتق، فعليه أن يجمع حجة أخرى. ولما عبد حبي، حج ثم أعتق، فعليه أن يجمع حجة أخرى. ثم بعد محمد بن محمد بن عيسى عن زوجة من شعبة، عن الأعمش عنه، وأخرجه ابن عسلي في ترجمة المحدث بن عريج البجلي من وفاته، عن زيد بن ربيع مرفوعة، وقال: أنه سرقه من محمد بن المنهال، وكذا أخرجه الإسماعيلي في ترجمة حديث الأعمش، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن عسلي عن سعد بن سفيان، وكذلك ذكره الثوري عن الأعمش، وأخرجه ابن أبي عمير عن أبي معاوية عن الأعمش عنه مرفوعة، وأما المنظر عن ولا يقولوا قال ابن عباس.

قلت: أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: «ولما عبد حبي، ولاي ملوك في إسرائيل عن محمد بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولما صبي، وعبد، وعبد ذكر عبد أيضاً. ولاين عسلي من حديثه، قال: حج حبي حجة لكف عبد عبد آخر إذا بلغ، ولو حج المملوك عشرة، لكان عبد إذا أعتق حبي. وفي إسناده حرام بن طعان، وهو متردد نسبته بشكل على ما حديث ابن عباس، رخص امرئ صبياً، فقال: «لقد حج؟ قال: حبه، الحديث. وهو في الصحيح. ويحتاج في طريقه في صحيح إلى طول

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحج له حور

{مطلب في مواقيت الإحرام}

قوله (والنحو) أي لا يجوز أن يتجاوز الإنسان إلا مخرجاً يعني لا يتجاوز ما ذكره، أي إلى من فإنه يجوز غير الإحرام
قوله (والأهل بمدينة دا الحليفة) والأهل أي في رات عرفة، والأهل الشام
الحليفة، والأهل بمكة قريب يسكن مكة، هو المستحب كذا في سفر المصنف
قوله: (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله: (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله: (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة

قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة

قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة

قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة

{مطلب في الإحرام}

قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة
قوله (والأهل يعني بمكة) وقد علم فيه معنى من يسكن مكة

والنساء ومنى الإحرام؛ لأنه بحر منسحب فبذلك من الحليب ومن المحبط وهو ذلك.
قوله: «وليس تؤتى حديدتي أو حديدتي» والمعدة أفضل؛ لأنه أقرب إلى الشهادة
من الأضلاع وطه فدمه السحاح على الفيل؛ وإن ليس بدم واحد أحرأه لأن استعود متر
العودة من غير المحبط. وما ذكره نوح؛ لأن يفرغ منوع من حس المحبط ولا يله
من سحر الشهوة ودفع آخر والبرد؛ وذلك لما يحصل بالإرارة والرداء.

قوله: «ومن طيب» إن كان له ما يدل على أن طيب من سب الروائح وليس
من سب طهري؛ ولا يصر أنه طيب بعد الإحرام
وعن محمد بن كره أن طيب ما بقي عليه بعد الإحرام

فإن ابتداء الطيب حصل من وجه صاح، علقه عند لا يضر كالحلق؛ وإن
المنوع من الطيب بعد الإحرام، وعنه يقول العلماء حكم الأبداء كذا في سب التقيص
إذا لم يلبس الإحرام؛ أو لم يلبس بعده

قوله: «وهي ركعتي» بقوله في الأثر: «مكتوبة ومثل مبرأ للصبر» في
وفي الثانية المكتوبة، وفي قوله «أحد» في «ويعني بذلك الإشارة إلى قوله تعالى:
﴿وَأَسْكِنُوا آلَكُمْ مِنْكُمْ﴾» وسأل الله الإحرام وهو من سب جميع أموره

قوله: «ويقول: اللهم إني ذبيحة الفصح فبشرني ونقده مني» وهذا ثم يذكر مثل
هذا شعاع في اتصاله والصوم لأن الحج يولد في أومة سفره، وماكن حياية؛ فلا
يترك عن المسعة فيسأل الله التيسر

قوله: «ثم يبنى طيباً ثلاثاً» فإن أتى بعد ما سوب به، أحسن حازه، ولكن
الأول أفضل

قوله: «وإن كان مفرداً فالحج نوى بتلبيته الفصح؛ لأنها عبادته، والأشهر يظهر»
قوله: «والتوبة» إليك اللهم إليك لا شريك لك، لئلا تلتفت إن أنعمت وأنقمه
لكم وأفضل لك لا شريك لك» وعنه توبة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهو راحه
عبدنا، أو ما يتم مقامه من سب الهدي، وفي كذا مكمل السب سب، أو طيب، أو ما
أشبه ذلك من ذكر الله، وبذلك الإحرام صار محرماً

(1) حذره المذكور في 1

(2) سورة الإسلاص، 187.

(3) سورة الفرة، 45.

ذلك آخر قصيدته، أتبع أثره فقهه، ولا جرم على العدل الأول.

ولو راكى الحرم صيداً في موضع لا يقدر عليه الا ان يربيه بشيء، فذلك حرم آخر
على قوس ومذهب، لو راع رايه، لكان حرمه فلهذا، تعالى كل واحد صيداً جزواً
ولو استأجر حرم من حرم مكانه لبيع بها صيداً منه، فأعارة فذلك الحريم، فلا
حرمة على صاحب المكان

وقيل: عليه السلام، فالأول: محمود علي ما إذا كان المستعير يدر على صاحبه
والثاني: محمود علي ما إذا كان لا يدر.

قوله: (ولا يلبس لباساً ولا سراجاً) يعني اللبس الثمناء. أما إذا أراد باللبس
أو يرتدي بالسرور لا يلبس، عليه وثمنا لثراء فلها أن تلبس ما شاءت من الثمن
وتقمن، إلا أنها لا تعطى وجهها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إحرام المرأة في
وجهها»^(١)، ولأن منها عورة، ومكره ما ليس يستحي منه، فذلك جواز ما ليس
بمستحي.

قوله: وَلَا عِمَامَةً وَلَا لُسْرَةً وَلَا قِصَافَ وَلَا خُفَّيْنِ لَا أَنْ لَا يَجِدَ التَّضَامُ
لِلْقِصَافِهَا أَشْبَلَ الْكُتَيْبِ، بِمَرِّ الْقِيَامِ عَلَى وَجْهِهِ إِنَّ لَوَسْلَ يَدَيْهِ فِي كَيْسِهِ لَمْ يَجِدْ وَهْنًا لَمْ
يَحْلِسْهَا حَافِزٌ، وَالْكَتَبُ هِيَ عَوَالِيهِ فِي وَسْطِ الْقِيَامِ عِنْدَ بَعْدِهِ الْبُشْرَاكَ

قولك: «لا يقضي رأيه ولا رجوعه» حتى الخطبة المشهورة، إذا رجع على رأيه
عزل برؤسبه، فلا شيء عليه؛ لأن ذلك لا يحصل به المقصود من الإنفاق.

قوله: «وَلَا يَضُرُّهُ» وكما لا يضره، ولا يُلحقه أحد من التوب المبحر، لأنه غير مستعمل جزء من الطب، وإنما يحصل له عرد التمتع، وذلك لا يكون طبياً، ويكره له شتم المريض والطبيب ولو علم عليه في ذلك شيء، لأنه غير متمسك به، ولا يُلحقه أحد بغيره، لم يكن يخلط الطب، ولا يُلحقه أحد بغيره، ويقتضيه ربح الكسر وليس له أن يخصص ما يخصه، لأنه طب، ويكره له أن يخلط ما يخصه أو يخصصه.

(١) قال ابن حجر قسطلاني في الدرايا في حريم أئمتها طائفة ١/٢٠١. حديث إمام الحرم الشريف

أنه إذا غسل بالسر، أو بالصابون لا شيء عليه.

والرجاء والسنة من احسان الطيب سبيله، وإنما يختلفان في سر السجدة وطهارة الرأس، فإن المرفة فصبه دون الرجل، لأنها غورة.

قوله: (وَيُكْبَرُ مِنَ التَّحِيَّةِ غَيْبَ الصَّلَاةِ) ومشتبه أن يرجع بها صوته لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تفسد الحج الحج والفتح» (١)، فتشجع ربيع الصوت بالنية، والفتح هو فتح الدعاء بالمدح أي (صالحها).

قال المحمدي: بكسر التيمية في أدب الصلوات، فعلاً باسم، أو مرصاً وقال: فطعنوا في. في أدب الصلوات دون افتتاحها، واسمها جعله يسره بكسر التيمية.

أما في ظاهر الرتبة في أدب الصلوات من غير فصل

قوله: (وَكُنْهَا غَلًّا شَرْفًا) أي صعد مكاناً مرتفعاً

قوله: (أَوْ هِطًا وَادًّا) أي نزل ركنها، لأن طلبة في الإحرام على منار فذكر في الصلوات للاختلاف جوي + حد الاختلاف من حال إلى حال، وكذا عند الانتهاء من الشوق كما في التيميم.

قوله: (وَبِالْأَسْحَرِ) حصه، لأنه وقت إجابة الدعاء.

{مطلب في أفعال الحج}

قوله: (فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ بِالتَّسْبِيحِ الْحَرَامِ) سبى مكة، لأنها تحت قدوس أي

مدهبها وتسمى أيضاً مكة؛ لأن الناس فيها يكون فيها أي يردسون في القدوس.

وقيل: مكة اسم للمسجد، ومكة اسم لليلة.

والسبب: دخل مكة أن يقول: اللهم أنت ربّي، وأنا عبدك، وأنت مالك.

(١) قال ابن حجر العسقلاني في الدرر في تاريخ أحداث طهارة (٢٠٢)، حديث: «فصل في الحج والفتح» وفتح رفع الصوت بالتلبية والفتح لرفع الله طهر من أي حاج من حجب أي حصره وخيه (الفتح من بريد الحوري وذكر فيه من حاجه ففسر عن ركنين، ولي الباب عن أبي بكره حقه، أخرجه الترمذي وإسحاق ومعه اصطلاح بين أبي العسقلاني، وعبد الرحمن بن موهب، به عليه الترمذي، ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر، فقال: من يركع من سجدتين بعد الرحمن بن موهب من أبيه، وعنه الترمذي، وعن ابن مسعود حقه، حرقه من أبي شيبة وأبو يعلى وعنه جابر حقه أخرجه الترمذي في الترمذي، وعن أبيه أسس سجدتين بعد حجب به، فتش عليه وهو علاه من السبب عن أبيه في الأمر من الحج والفتح، أخرجه الأربعة.

وهذا الاستعانة مستحب، وهي بواجب يثل عليه قوله « (إن استصاع) » كما في قوله « (ووسى طيبة) (إن كان) ».

قوله « (ثم يأخذ عن يمينه مما يلي الباب) أي عن يمين الطائف، لا عن يمين المحرم، فإن أحد من سائر الأعراف، وعليه ذهب وهو الظاهر المكسور وقال الساجي لا عند غيره»

قوله « (وقد اضجع قلبك) أي اصطع مرفقك، وهو الـ يجعل رذعه تحت إبطه الأيسر، ويضعه على كتفه الأيسر، ويدي مكته الأيسر ويضعها الأيسر وهو سنة، وسي اصطفاً لإبداء صيد، وهو عبادة»

{مطلب في طواف القنوم}

قوله « (فحرف بالثب سنة أنواط) يبدأ بشروط من أخر إلى الأخر

قوله « (ويجعل صواك من وراء الخنجر) لأنه من اليد، وهو موضع يجب فيه التبرك من يد اليد، أي كسر وسى الخنجر أيضاً؛ لأنه حجر من ذهب أي صيد، وسى حقيقته ساجيل وهي المصيدة والمراد على من ظلمه فيه خطية»^(١)

قوله « (وتزمل لي لأنواط الثلاث) (الأول) مراد بيجز سرعة التبرك مع غاربه الخطي، وهو التكنيل مع الاصطباع، وهو نفسه

قال في الإفادة: «إن من إظهار الخط للسر كبح، حين لا، أو، بعضهم حتى يرم، ثم من الحكمة حد زوال السب كإحسان في صلاة التبرك والعصر كإظهار التشويش الكثرة والاعتماد للمسلمين عند التبرك في صلاة»

قوله « (ويضمي إليها نقي عني هنته) أي على التبرك والوفاء على رساله والزم من الخنجر على الحج، هو التبرك من وإلى رحمة الله عليه وسنة، فإن التبرك يلبس في الحرم مكة، وإذا وجد مسدداً رجل، ولا يتصرف بدون التبرك في تلك الثلاثة؛ لأنه لا يملك له، فيض، حتى يلمحه على وجهه فلهذا يعلق الإلهام لأن الاستعانة بالله

(١) لم يجد هذا الخط، ومن لم يجد في سنة في كتاب التبرك من رسول الله (صلى الله عليه وآله) في دعاء التبرك، ومن دعا على من خطه قد انصرف لقل أو جسي قد حدث تبرك، لا تفرقه إلا حسن حسه، أي جرد وقد تكلم بعض أهل العلم في بي مرارة من قبل خطه وهو يسو. الأعمور، حيثما فيه عدم قصد من عدم التبرك في سنة، عن أبي الأحوص عن أبي حمزة جده لإسنة جوده.

قوله: (وَقَدْ سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي لَوْ تَرَكْتُكَ مِمَّنْ يَدْعُو عِبَادَتِي كَمَا دُعِيَ
الْمُجْرِمُونَ)

قوله: (وَتَحْسَبِي سَمِيًّا) أي: مدعى، طرقت الفخوخ لعدم الصوم، فسميت مدعى، فكما هي كانت من أهل سمرة، ومن دوماً إلى مكة، لأبهر في حكم أهل مكة.

{عقبات في الشعر}

قوله: **وَمِنْ بَخْرِهِ فِي لَحْدِهِ الْأَفْضَلُ** إن دخرج من باب الصا وهو باب سي

ولم يخرج من قبره حمار وسهم القسيه لأن الله عليه السلام لما قال : حب يا

قوله: فليصدق عليها في الآية لا يرى في المتن ما هو المقصود

قوله: وَيَسْمَلُ إِلَٰهَ رَبِّكَ وَيُخَالِفُ بِمَا عَلَيْهِ عَلَىٰ أَنبِيَّائِهِ مِنَ الدِّينِ لَئِيْلَ الْكَافِرِينَ

و قوله : **ويعرف الله بحاحه** : انه ذكر لقرءاء حيا ، ولم يذكر عند سلام الحرة
 لأن الإسلام خلفه مدام العادة ، و هو خلفه حتمية ، فإن جسم الطواف بمعنى الشفاء ،
 بعد يكون عند الله ، من العادة ، لا عند ابتداء كفاي الصلاة .

فأما الحديث فليعبرى، بدعاء ميسحات في خمسة عشر موعداً

- 1- في مطوف
- 2- وحده في مريم
- 3- وحده في مريم
- 4- وفي مريم
- 5- وحده في مريم
- 6- وحده في مريم
- 7- وحده في مريم
- 8- وفي مريم
- 9- وحده في مريم
- 10- وفي مريم
- 11- وفي مريم
- 12- وفي مريم

13، 14، 15 وعند الممرات الثلاث، محروم من لا يسجد في الدعاء في هذه المواضع، ويحجب أن يرى في أيام الموسم حفا في الطواف

قوله: (ويحط بخور المروة ويشتي على هبته) أي على السكينة والوقار وجلالة في حبه، حرب المعمر والرسم، وشاورهما تحلب، ذلك أنه لا يخر الأكر، وهذا في ثلثي من تقوم، جالت حبه ولا أعظم.

قوله: (البد، فيغ إلى بطر القواذي حتى يس الملبس الاختصام) وهذا علامة لموضع المروة، وما شبان متحرفان من حذر مسجد الحرم؛ لأبنا مصلان من الملبس، وسفها عسري على طرس الأكلاب، ولا جدعها احضر، والأمر الحمر ولم يكن اليوم بطر وادي، لأنه قد كسبه السيور، تحمل حبال مبرلان علامة بموضع المروة ليعلم أنه بطر وادي

قوله: (حتى يأتي المروة) بإمكان ليا: لأنه ي نصب لأبعد أن السعي إلى أن يأتي المروة، وليس هو كذلك

قوله: (ويشع كما قد على المشام يعني من التكبير، والتسبيح، والصلوة على النبي، والدعاء، والرقع

قوله: (وهذا شوط) وهو الصحيح.

قوله: (ويطوف سبعة أطراف يتعدى بالصحة ويختم بالمروة) احترازاً عن قول الطحاوي: أنه قال: يهدي بالصفا ويختم بالصفا، محو عن قوله أربعة عشر مرة، وهو غير صحيح

قوله: (ثم نعيم منك حرماً بطوف بالبيت كما بدأ له) لأنه سنة لصلاته، لعل عليه الصلاة والسلام، «الطواف بالبيت صلاة»، والصلاة خير موضوع فكانا لطلواف، إلا أنه لا سعي حرم في أطوفه، لأن السعي لا يجب إلا مرة، والسعي فيه غير مشروع، وإنما قال: «يطوف بالبيت كما بدأ له» منه به عن أن الطواف للرباءة تحصل من الصلاة، وأصل مكة الصلاة لفصل منه، لأن العرباء يرميهم الطواف إذا وجوا إلى بلادهم، ولا يرميهم الصلاة، وهل مكة لا يرميهم إلا مرة، وعد اجتماعها في الصلاة لفصل

(1) قال ابن حجر المصلي في الدرر في خروج الحديث عنه، 8/2، حديث: «الطواف بالبيت صلاة» من حديث الطرمذي والبخاري ومالك، وقيل من حديث ابن عباس وقد اختلف في رفعه ووقفه وأخرجه الطرمذي في الأوسط من حديث ابن عمر

قوله: (يَهْلِي نَكْلُ أُسْبُوحٍ وَكُفَيْي) وعاء ركعتي الطواف، ويكره الجمع بين
سبعين، أو أكثر من غير صلاة فيها عدد أي حجة وعنده سبعين يصرف عن وراء أو
تجمع لأن الركعتين مرتتان على الطواف.

وقال أبو يوسف: لا يكره به التصرف عن وتر حولاء يصرف عن ثلاثة تسابيح
أو خمسة أو سبعة. وهذه الخلال إذا لم يكن في وقت مكرره، أما في الوقت المكرره
ففيه لا يكره إساعتاً، وفي كل ركعتي الطواف أي وقت ساج.

قوله: (فَإِذَا كَانَ فِي يَوْمٍ يُؤْتِيهِ خُطْبُ الْإِمَامِ لِلنَّاسِ فُطْبُهُ) يعني يوم
الجمع بعد صلاة الظهر.

وفي فطبه: قبل صلاة الظهر، وهو: الثروية، هو طوم الناس.

قوله: (يُطْفِئُ النَّاسُ فِيهِ الْخُرُوجَ إِلَى حَيِّ وَالْوُقُوفَ بِعَرَاتٍ وَإِلَاصَةً) وإساجع
عرات على حية لتعطيه، وبين مكة وعربات ثلاثة حراسج وميل، أربعة، وهي من
خل.

ومعنى حتى لا يمس به من الدماء، أي يراق، وهي قرية فيها ثلاثة بكتاب يساج وحي
مكة فجمع، وهي من الحرم.

والمسحب أن يمس على ما الصواب الممسح، والممسح ما شئ

وفي الجمع ثلاث طفت

أو ط - حقه.

والثلاثة عرقات، يوم عرفة طفتي قبل صلاة الظهر يجلس فيها كما في الجمعة.

والثلاثة معنى يوم عادي غير عطلة واحمد بعد صلاة الظهر بمسح بين كل
خطبتين يوم.

وقال زمر: يحصب في ثلاثة أيام سوريات يوم الثروية، ورم مرمه، ورم الحرم،
وكل هذه الخطب بعد الزوال بعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة من الخصيتين به ميل
اصلاة.

ولو خطب قبل الزوال جاز، وخبره بخلاف الجمعة، لأنه إذا ترك الخطبة فيها، لم
يخطب قبل الزوال لا يجوز.

قوله: (فَإِذَا عَلِيَ الْمَجْرُ بِمَكَّةَ يَوْمَ الثَّوَرِيَةِ خَرَجَ حَتَّى يَصْطَلِيَ
الْمَجْرُ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ) وم... ح... أن يكون خروجه بعد طلوع الشمس، لأن المني عليه
اصلاة والسلام خرج إلى من بعد طلوع الشمس، فصلى في الظهر والعصر والمغرب

والشعر والظفر ثم راح إلى عرفاته.

ولو ناب بهكة ليلة عرفة وصلى بها ففجر، ثم عدا إلى عرفة ومضى أجره ويكون مستحباً.

قوله: لم يترجعه إلى عرفات بغيره بياض والمسنون، أي يكره أن توجه بعد طواف التيمم، إذا بلغ إلى عرفة أقام بها حيث أحب لا يصح عرفة، ويكره أن يذبح في عرفة وحده.

قوله: (إِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ مِنْ تَوْرَمِ عَرَفَةَ صَبَى لِأَمَامِ بَالِغِ الْخُفْرِ وَالْعَصْرِ مَأْدُونٍ وَاحِدٍ وَثَاقِيْنِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ بِالْفَرِيْقَةِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ بِلَا كَسَاةٍ الْإِيمَانِ).

قوله: (يُشَدُّ فِي الْخُفْرِ خَطْفَتِي يَمْلَأُ النَّاسُ فِيهِ الصَّلَاةَ وَأَتَوَقَّفُ بِحُرَّةٍ وَتَلْمِزَةٍ رَمِي الْجِدَارُ وَبُخْرٍ ثَمَانًا وَهَضَبٌ يَسِيرٌ حَسْبُ حَبِيْبَةٍ كَمَا فِي الْحَسَةِ). إذا فرغ من الخطبة أدام المودود. وإن خطب بعداً مره (ألا أن التيمم فصل! لأن طعنهم معيب الناس والتيمم والتيمم أمكن في ذلك وإن ترك الخطبة، لم يخط قبل التوكل أجره وقد ساء).

ثم إذا فرغ من صلاة الظهر أقام طيود للعصر، أي تولى قبل وقفا للصعود بمجرد ما إذا إعلاماً بالناس به، ولا ينشوع من الصلاة. فإن طواف بهر من الظهر، لم يحتفل بمثل آخر من أكل أو شرب أهلاً الأذان للعصر وعن محمد: لا عنه ونحوه لإقامته.

فإن في التوجيه: أن صلاة الظهر طرفة إلى الصلاة لا بد من ولا هذا الأثر إذا انتقل بها.

ثم أعلم أن شرائط جواز الجمع عند أبي حنيفة خمسة

1- الوقت.

2- والمكان.

3- والإحرام.

4- والإمام.

5- وجماعة.

وعند الإمام والشافعية أربعة بشرط.

ثم لا بد من الإحرام قبل التوكل فحينئذ للإفراد ثلث وصف للجمع، فإن أحرم بعد

التوكل قد روي عن أبي حنيفة

حدثنا لا يجوز له جمع حتى لو صلى الظهر مع الإمام من أن يحرم بالجمع، ثم

أمرهم بالهجرة إلى المدينة لم يجر له الحج، وإنما يجرى بعد حصى الصلوات جميعاً وهو حرم بالحج

وفي الرواية الثانية: إذا كان حرمته في العصر أخرجه وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن الظهر لا يفي بمطلبها في وقتها حتى تقرأ صلاة الإعراد، وإذا حج إلى تلك لتفدية منصرف على وجهه فإن حصى الظهر وحده مع حصى العصر مع الإمام مع جرة ذلك عند أبي حنيفة لأن الإمام بعده شربته في الصلوات جميعاً فإن أدرك مع الإمام ركعة من كل واحدة من الصلوات أو سجدة من الصلوات جازت الطمعة بعد ذلك

ولو صلى الإمام بناس في يوم حجه ثم لم يركل في الظهر من نزال والعصر بعد الزوال فإنه بعد الحجة والصلوات جميعاً

قوله: (ومن صلى في ركعة واحدة صلى كل واحدة منهما في وقتها عند أبي حنيفة) لأن الجماعة على وقت فرض بالحج، فإن الله تعالى: «بأن يمشوا مكثاً على أكتافهم يقولون سمعنا وأطعنا» أي مرضاً مؤقفاً فلم يجر ركعة لا بعد ذلك ولا تسرع وهو الجميع بالجماعة مع الإمام يعني الإمام الأكبر، فإن من صلى الظهر جماعة، لكن لا مع الإمام الأكبر، لا يجرى به الجمع عند أبي حنيفة كمنعهم

قوله: (وفإن أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما المنفرد لأن جواز الجمع يحتاج إلى إتمام التوفيق، والمنفرد يحتاج إلى إتمام التوفيق) أي أنه لا يفتقر إلى إتمام التوفيق، لأن المنفرد أن جمع التوفيق من الله أبو حنيفة متصلاً غير متقطع، ليكون الفصل

قلنا: جزم التعريف على وقته، إما هو عليه الجماعة لا لأجل رعاية الصلاة التوفيق، لأنه يجرى عليه الاجتماع بالضرر حتى ما يفرق في المنفرد إذا لا سقاة بين الصلاة والتوفيق، فإن المصلي واحد

قوله: (نفسه يستوفى إلى التوفيق) يعني الإمام والعموم معه غيب انصرافه من الصلاة

قوله: (فإن يقرأ الجبل) وهو يصح حينئذ، وهو على وجه التوفيق وعليه وجه آدم عليه السلام، والمعنى أنهم إذا جرعوا من الصلوات سجدوا وركع كل واحد وجهه حيث شاء، وكبروا، وملتزم، ويسبحون وحشون ويدلن ويصلون على طري

عليه الصلاة والسلام وقد عرفت دعوتهم إلى حروب المسلمين

وتسحب إلى بعض الإمام متوجهة إلى الكعبة

قوله (وعرفت كتب مؤلفة إلى أئمة غزوة) وهو رد أسهل عرفة وألف فيه

استبصار وعرفه غير مصروف بتأنيده والعلية

قوله (ويشفي للإمام أن يلقى بعرفة علي زعمه) لأنه يذهب، ويدعي الشف

بدينته وإذا كان على ما عليه كان الملقى في مشاهدتهم له

وله وصف من أدبه خبر الأول أن أول اتصاله بالوفد فأنشد القصيدة المشهورة

قاعدة

قوله (ويذهب (يعظم) أساس المصداق) ويردع به دعوتهم إلى أن يلقى عليه

الصلاة والسلام كان يدعو يوم عرفة مائتا ألفه إلى الله، فاستطاع بمسكوكه يفتقد

إلى خبره، بكبريت ويسمونه ويدعون، ويصرخون، ويصرخون من الذي فسدت الله عليه

وسمهم، ويسألون الله من دعوتهم، عرفة وصف عرفة الإجماع، وذكر الوافدين من أهلها،

والاستعجال، والعلية في الذي صلى الله عليه وسلم، والله أعلم بالصواب

فهذه اليوم أخلص ياف السيف، وهو دعوتهم لفتح مكة، وهو في مؤلفه ذلك

ساعة بعد ساعة، لا شيء أن يفتح الله، حتى يرمي صرا المصداق

وقال مثله، إنه وصف عرفة لفتح الشيء، قال لأن لا شيء إلا في قلب

الاستعجال بالأكبر

ولما كان الشيء في الحزم الكبير في الصلاة عرفة إلى عرفة عرفة الإجماع،

ومثله ذكره طه الزبي

قوله (وتسحب به أن يفتل قتل التوقوف) لأنه يوم تصدع كل جماعة

والعقد

وقال في أمهه وعده لأصحابه، وهو يفتل بالوصف، حار طه في الجماعة

والعقد والإجماع، إنه وصف على عرفة وصوتها، ثم حار، لأنه يوم وقعت الجماعة

والنساء أجرف

قوله (ويجهد في دعاء) والله أعلم بالصواب، لأنه يوم دعا الله تعالى

أن يفتح مكة، وحده

ولو حبس عن الدار هلال ذي الحجة فهو هو على أبي يوم عرفه، حيث أنه يوم التروية لم يحرمه، لأنه بمكتم الوضوء يوم عرفة؛ ولأنه أدى العبادة قبل وقتها، فلم يجر كس على قبل الوقت، وإن قيل أنه يوم الحرج، ثم اجماع راجعهم بأن نقول عليه الصلاة والسلام: «حجكم يوم يحجرون»^(١).

قوله: «وإذا غربت الشمس فاقضوا الصلاة» أي: إذا غربت الشمس فاقضوا الصلاة، ولا بدع أحد قبل الغروب، فقد دفع أحد قبل الغروب إلى جوار أحد عرفة بعد الغروب، فلا شيء عليه وإن جاورها معه، فعليه دم وبسقط عنه ذنب الدم إذا عاد إلى عرفة قبل الغروب، لم يدفع منه بعد الغروب مع الإمام.

وقال رحمه: لا يسقط وهذا كما قال في جوارها حيث أنه يجب عليه الدم ولا يسقط عنه بالمواد إلى المعاص.

وعند الثلاثة: يسقط ولو عاد إلى عرفة بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بالإجماع، ولو أن الإمام يعطى بالدفع ريس للناس دليل دعوا قوله: لأن ومن استمع، قد جعل هذا تأخر الإمام، بعد ترك السك، فلا يجوز ثم تركها.

وقوله: «حتى يأتي المرددة» وهو المسمى بالرد، ويسمى مرددة؛ لأن آدم عليه السلام اجتمع مع حواء، به وأدخل إليها أي دسها.

قوله: «والمنحجب أن يتركوا يتركوا» أي: المنحجب الذي عليه المنحجب، أي يتركه عليه.

قوله: «يقول له: أرحم» أي: بذلك لا راحة، وهو لا يعرف للعبد والمذنب من أرحم، إذا أرحم، ويحرم من الروي في الطريق أي لا يجر بالدار، ويكثر من الاستعاضة بالرددة، قوله تعالى: «وإذا أنصت من عرفه فذكر الله عند أعظم شعائر»^(٢).

قوله: «ويحكي الإمام بالناس منقوب» أي: المنقوب، أي: المنقوب، لأن المنقوب في وقته، فلا يرد له إقامة بحلال العصر بقرعة، فله حكم من رده فأمره بالإقامة لإقامة الإجماع، وهو المسمى بهذا لا قضاء.

وجميعه: أنه إذا غاب اسمي آدم المزدن، وتقام بحسب الإمام بالناس المعروف، ثم بشعبه المشاء بذلك الأذان والإقامة، ولا ينطوع بحسب ولا يشاء شيء، لأن ينطوع بحسب، أو يشاء شيء، عاد الإقامة ولا يشترط لتمامه عند اجتماع عبد أبي حنيفة، لأن

(١) قال ابن حجر المديني في المحرر المعبر ٢/٢٥٧: «حجكم يوم يحجرون» م معرو، م معرو.

(٢) سورة الشعراء: ١٩٨.

المعرب مؤخره عن وصفها بحالات الحج بوجهه لأن المعبر يقدم على ربه.

قوله: (وَمَنْ صَلَّى الْمَعْرَبَ فِي الطَّوْبِ وَخَدَّ لَمْ يَجْزَأْ عَمْدَ أَمِي حَبِيبَةٍ وَفَحَمْدُ) وعلية إعلانيه عالم بطبع المعبر

وقال أبو يوسف بحرته: وقد أساء، ولو حشيت أن نظيف المعبر عن أن يصل إلى الله طاعة صبي معبره، لأنه إذا طبع المعبر فامد وقت الجميع فكان عنه أنه يقدم الصلاة قبل المعربات

ومعونه: دام بحرته عند أبي حنيفة يعني أنها مودونه، فإن عادها بالمعرباته قبل صوغ المعبر كانت معناه في الفرجية وتذليل المعبر الأولى، ولأنه لم يصدقه حتى طبع المعبر ينسب إلى المعبر فإن حالي المعبر والعشاء واحد جوامه. وطاعة الله بصلابه مع الإمام

قوله: (وَقَدْ طَبَعَ الْمَعْبَرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالْقَامِ الْمَعْبَرُ عَمْدًا) إذا حله صلاة المعبر هنا لأجل الانسحاب بوجه كذا في المعبر بوجه

قوله: (لَمْ يَلْقَ وَرَقَ النَّاسُ أَمْعًا) إذا إلى أن يمدوا، حتى ويصبر عموه في السجدة كما فعل في سره

وهذا المثل بوجهه، عند واحد، وليس تركه حتى يتركه بحر غير بوجهه

م.

قوله: (وَالْمَعْرَبُ تَكَلَّمَ مَوْقِفَ الْأَنْفِ حَسْبُ) فإن ما قبل مردفه عن يارخا وقد به بين معبر

قوله: (أَمَّا الْفَاحِ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قُلْ طَلُوعٌ يَسْمِي حَسْبُ يَأْتُوا عَمْدَ الْإِدَاةِ) مع الإمام من أبو آدم من لا يلمه شيء بسلامة (الأمم) من أمه إلى أبو حنيفة وعوله: (لهم البين أنسب) ومن عماله أنسب، بهما رصدا، وميث وحسنه فقل مسكن، وعظم حوي (وإنهم شرعي، وقيل موسى) وسحب دعوة (وطي في آباء) دعه

{مُعْتَلَبٌ فِي رُحَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ}

قوله: (فَتَدَى جَمْرَةِ أَعْمَى شَرِيبَ مِنْ عَطَى) لو تدى بين حصى، ويحب أن يصل المعبر كذا في السجدة، ويحل مكة عن يمداره، وهي على حبه، ورحي من أسفل إلى أعلى

وسحب أن يمد حتى الجمار من المزدلفة، أو من أمه، رلا برمي محمله

أعدها من عند الجمره لها روم في شدة ان ما قبل من حصص روم، وأما حصصه من ثم يصل حصصه فيشدهم به روم رمي ما حلقه وقد أسد

ووقت رمي له هذا اليوم بعد طلوع الشمس، ويذهب إلى العروب عند أبي حبيبه وما هو روم إلى الروان، وما بعده قضاء، والآخر إلى الذين في حبالهم رومي، ولا شيء عليه، وإن أخره إلى العروب رومي، وعليه به

ولو رمي مرة واحدة بعد طلوع الشمس من شروق الشمس، يوم النحر حرم حنك، ولا يصل منه طلوع الشمس ويجوز أن رمي بكل ما كان من حصص الأعراس بسوط وحود لا سبابة، حتى لا يجوز بالتمرور وحياقوت وقد نواهدت من ربه رومي به مكان حدة حد هذه، وقد يجوز أن رمي بالطن

وقال المشي، لا يجوز لأبهر

وقوله: من بطن الرومي، يعني من أسفه إلى أعلاه

ومعنى أن يقع حصص عند الجمره، أو قريباً منها حتى لا يقع بعد، ثم يجوز واحد عرف والحمد: أن يكون ثلاثة أذرع في حدة الجمره، وما دونه من

وفي القديع مقدار الرمي، يكون بين الرمي ومن موضع السقوط خمسة أذرع؛ لأن ما فوق ذلك يكون طرْحاً ولو طرْحاً طرْحاً أجراً، لأنه من أبي حنيفة وفي أبي رمي، إلا أنه مبي، مخالفة إلى ولو وصفاً وشعاً لم يجوز، لأنه بهي رمي

وورومي ثلاثة، أو الفضة، أو الفبر لا يجوز، لأنه ليس من نفس الأذرع

ورومي سبع حصصاً دفعا، حدة أجراً من حصة واحدة لا غير

قوله: (مثل حصص الحذف) حدة، صدر الحصى

فيل، إنه مقدار حصصه

وقيل: عشره روم

وقيل: مائة روم

ولو رمي بأكثر من حصص حدة، أو أصغر منه مراراً إلا أنه لا يرمي بالكثر عشية أو يتأخر به غيره، ولو رمي يومه، أو ليلة، أو رأس رجل، أو غير ذلك، ظهر خبره ثم وقعت هي نفسها على الجمره أجراً، إن أحدهما أو كل واحد منهما به رمي وكيفية الرمي: أن يأخذ حصصه بطرف يمينه ومسحه ويرمي به

وفي الحذف: يضع يده على ظهر يمينه اليسرى ويسحب باليسرة ويسحب في

أشياءه فوجه الأول

قوله: (يكثر مع كل حصة) ولو سيج مكان التكبير أجراً مضمون التكرار ويروى

والله اعلم بالصواب

وتم التمسك باليد اليمنى واليد اليسرى في وقت واحد، ثم تم التمسك باليد اليمنى واليد اليسرى في وقت واحد، ثم تم التمسك باليد اليمنى واليد اليسرى في وقت واحد.

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ

[illegible]

والله اعلم بالصواب

۱۵۷۲ هجری قمری

* 41- 90 763 87

روزنامه‌های «ایران» و «تجدید» در این باره به شرح زیر می‌نویسند:

[illegible]

وَمَا كَانَ لَهَا أَنْ تَكُونَ مِلَّةَ نَارٍ كَمِثْلِ ذِي الْقُرَىٰ فَهُمْ يَنْتَحِبُونَ

قوله: يا أيها المك، من يربح نكاحك يا أيها المك، من يربح نكاحك

{مطلب في طواف الزيارة}

قوله اجبروا ربكم الى صراط مستقيم

... and ...

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ
مُتَفَرِّقِينَ

في الضحية، ولا مد من اليه في هوائه، ولا يستقر على المعبر، حتى يوطأ طائفة هاربة من
عقود، أو سبع، أو طائف منبر، ولا يجوز الطواف لا بحرته من طوافه بخلاف الوقوف
بهرته حيث يصح من غير به.

واعرف أن الطواف ركن عبادة، وليس بعبادة مقصودة، والقوة عبادة مقصودة،
ولقد يتصل به ثلاث من الشروط ثلثة هي: لأن جهة اليه لغيبه، حتى يوطأ يوم
الحج طوافاً كذا، الوجه على نفسه كمال على هو، ليرى أن كمال في صاء رمضان، وإن
شبه طواف، لأن الطواف ركن مع في نفس الإحرام، فيه الحج سئل عليه، وطواف
الحرارة يؤدي بهد الشخص بوجود طواف في الإحرام لا حتى من اليه في الطواف لأنها لا
تتصل عليه.

قال في الضحية: الأمور الأربع، وهي الحرم، والمسبح، والحمل، والطواف جعل في
قول إمام شجر على الترتيب.

وصحبه: «حج مع سر، الرمي، والتملح، المسبح، والحمل، والطواف»
الطواف جعل في إمام البحر، ويجب على الملتزم أن يكون من سر الميرة طافراً من الحدث
والحي، ثمرة عبد السلام: «الطواف ثالث صلاة، فافعل ب من الكلام» فإن أحل
الطوافه كمال طوافه حائر، عند.

وقال مستمعي لا بعد ضحية

ومكثه أصحاب السانورود في أن الضحية هل هي واجبة أو مستأهة فقال من
ضحية سنة.

وقال أبو بكر الزبيدي واجبة.

والتملح عن أبي ثوبان، سرت في الطواف أن الطواف ركن من ركن الحج، فلم
يكن طوافاً من شرط كالوقوف، وإن طاف، وفي حجة حصة كثر من سر القوم كره
له ذلك ولا شيء عليه وإن طاف، وقد تمكث من حوزة قدر ما لا يكون معه الصلاة
أنه أن الطواف سنة دم.

والتملح أن الضحية لم يسمع فيها لعمري يصح بالشهادة، وإن مع سنة لأنه ثوبان.

(١) أحسنه: «التي في سنة في كمال المسبح» وإمام الكلام في الطواف شرط والطواف
بأبواب صلاة، من الكلام، وأحسنه القمعي في سنة في كمال المسبح وإمام الكلام في
الطواف شرط والطواف واجب صلاة إلا أن من أحل به لستطو، من نظر فيه فلا يخطئ إلا
مخبره.

للمسجد ولا كدلاً، الخشع، لأنه مبروء من المعنى بغير ما يشاء. دليل قوله عليه
السلام «لا يطوف بهيب المبروء في عروبته»^(١) وإذا احتسب المني عن الطواف فيجب
بعضه، فكان عليه خبره. وإن صاف رجلاً على دره، بكاء، غير قادر على المشي
أجرأه ولا شيء من ذلك. فإذا رآه عليه الإعادة ما داه بكاءه وإن رجع إلى المساء
عليه دره وكذا إذا طاف به، لا يجوز أن كان له جرأه وإن كان له رجلاً عليه يجب عليه
الإعادة أو تخفيفه وحل حرجه، فماذا هي هويته؟

قال المحقق: جردت عن الخليل والجمهور، وهو: «لا يطوف بهيب المبروء في عروبته»^(٢) دليله
الطواف من عيبه، وهو محمول على المبروء وهو المبروء من عيبه، فقد ثبت أن طوافه
قد يطوف بهيباً، وإن كان قد ثبت كما تراه من قوله «لا تطوف بهيباً»^(٣) وهو بطواف
أو جردت بهيباً، لم يبق عليه بعد الطواف من شيء إلا

قوله «وإن كان منك عيب»^(٤) بين الصفا والتموه عقيب الغائب، فلهذا لم يرد في هذا
الطواف ولا شيء عليه، وإن لم يكن قد مضى في هذا الطواف يسمى بقصة
عليه ما قد مضى، في السعي لم يشرع إلا مرة واحدة، وقد الركن من شرع، لا مرة واحدة
في صوته على سعي

«وإن طاف بطوافي، حرم حجب سعي بعده له بعد سعي في طواف
مباركة»

ولعلم أن السعي هو: «الطواف»^(٥) لأنه واحد والواحد من سعي واحد،
لكن لما كان هذا يوم فيه جتمع من الناس، رخص في حجه من طواف الذي هو سيرة
ومن شرط حجه مع طواف القدوم، لا يجوز في سيرة الحج

قوله: «وقد حل له النساء»^(٦) وكما إذا صاف أكثر من امرأة، لأن الأكثر حكمه
مكمل

قوله: «وهذا الطواف هو سعي»^(٧) في الحج، وهو سعي في قوله «سعي»^(٨)
«ووقوفاً بقدره»^(٩)، «طوافاً»^(١٠) «لأن السعي»^(١١)، «الركن في هذا الطواف»^(١٢) «به توافقه»^(١٣)
«وإذا غلبها»^(١٤) «لأن الركن هو المصباح»^(١٥) «لأن السعي»^(١٦) «بالحج»^(١٧) «بالحج»^(١٨)

(١) أخرجه الطبري في صحيحه في كتاب الصلاة إسناده صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صحيحه في
صحيح الحج (باب لا يطوف بهيب المبروء في عروبته) وهو صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صحيحه ولا يعرف صاحب صحيحه

(٢) سورة الحج: ٦٥

والتي عليه أحسن من التي عليه لغيره من الأئمة، وكذلك، وحصل له عليها ابتداء
فحصناه في أغلب هذه الكتب، وحسنه المصنف وحسنه غيره لا يمتنع، كما في
توجيه

قوله: «وذكره لأجره عن هذه الأئمة» يعني أئمة سحره، لأنه مروي عنه، وتفصيلها
كما

قوله: «وإن أجرة من لم يرد له حقيقة» في البداية، إلا أن يكون من
محققين، أو من غيرهم، أو من غيرهم، حتى يضمن أئمة سحره، ثم نظرت فيه، فقلت لا يجب
في شيء

قوله: «وذكره لأن آخره يعني» يعني هذا آخره عن أئمة سحره، ثم نظرت فيه، فقلت لا يجب
في شيء

والأصل عند أبي حمزة أن الحلق يقتصر برمان، وهو أمام السحر، وبسكان وهو
لم يرد له فقد مضى في شيء

وقد أورد بسند لا يقتضي بها، وعنده محمد بسند، وهو المروي ولا
يقتصر برمان

وعنه من يقتصر برمان، ولا يقتصر بسكان، وهذا الخلل في حق المحققين
لأنهم لما في حق المرحوم إلا بوقوف بالحق، أي أنه يحدده في العمل بساكن

قوله: «وتم يفرق إلى من فيهم بها» يعني بعد طواف الزمان، إذا فرغ منه رجع من
ساحته إلى من وحبس بها، فإن يات بسكان، فقد ساكن ولا شيء عليه

قوله: «لأن ذلك يفسد من التوبة الثاني من سحره» يعني نعتوا الثلاثة ولو
رجع من الزمان لا يجوز

قوله: «يعني الثاني من التوبة» يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره
الخلل، ويرجع من سحره، كما في الاحتجاج

قوله: «يعني الثاني من التوبة» يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره
وقوله: «وذكر مع كل حصة» أي حصة، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره
كل حصة، ويذكر مع كل حصة، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره
ويذكر مع كل حصة، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره
تلكم، ذكره مع كل حصة، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره

قوله: «ويذكر مع كل حصة» أي حصة، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره، يعني سحره

منه الوقوف بعده، ويستحب أن يرمى هذه مقبرة، وإثابة مناسبة
قوله: (ثُمَّ يَرْمِي أَصْحَابَ النَّبِيِّ عَنِ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا) لا يفهم
قوله: (ثُمَّ يَرْمِي حِمْرَةَ الْعَقْبَةِ كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) لأنه يرمى بسبعه رمي
والأصل أن كل رمي بعد رمي، لأنه يقف بعده وكل رمي ليس بعده رمي، فإنه لا يقف
بعده؛ لأن الحياضة قد امتلأت.

قوله: (وَمَا كَانَ مِنْ الْقَوْمِ الَّتِي لَا تَقِفُ النَّوَالَ كَذَلِكَ) أي يعمل كما
يفعل بالأسرى، جمع عند الأذنين، ولا يقف عند حرمه شيء أو ذات الرمي أربعة أيام: يوم
النحر، وثلاثة أيام بعد رمي لأول.

1- وقت مكرمه، وهو ما بعد طلوع النحر إلى طلوع الشمس

2- ومسنون، وهو ما بعد صبح الشمس إلى الغروب

3- ومباح وهو ما بعد الزوال إلى الغروب

4- وما بعد ذلك إلى طلوع نحر مكرمه وفي اليوم الثاني والثالث من طلوع
النحر إلى الزوال لا يجوز، وما بعده إلى الغروب مسنون، ومن بعد الغروب إلى طلوع
النحر مكرمه فإن رمي ثلاثين من طلوع النحر حرام، ولا شيء عليه، وإن اليوم الرابع،
من بعد أي حيفه من طلوع النحر إلى الغروب، فلا كان ما قبل الزوال مكرمه. وما بعده
مسنون، وعندها وقع ما بعد الزوال، ولا يجوز قبله قياساً على اليوم الثاني والثالث، وكبر
حقيقة فله على اليوم الأول، لما غربت الشمس يوم طرقي، لا يجوز له رمي ما قبل
لأنه قد مضى وقت طرقي، سقط معه، ويجب عليه دم لسقوطه، ذكره الخليلي.

قوله: (وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَمْعِزَ شَعْرَهُ بِإِذْنِ اللَّهِ) أي أراد أن يجمع
بقلات في اليوم الرابع بعد زوال الشمس، شعر يسكن الله، وهو المرحوع عليه
الأول يسمى يوم النحر، والثاني يوم النحر بالقلات؛ لأن الشعر يهبط به، واليوم الثالث
النحر الأول، ولما يجوز الشعر فيه من طلوع النحر من يوم طرقي، أما إذا طلع بعد عليه
الرمي، ويوم الرابع يسمى يوم النحر الثاني، ويوم الرابع هو يوم الثالث عشر، متى طلع
النحر بعده وهو متى رماه الوقوف لرمي له حول وقت طرقي، والأصل أن يجمع بين
لأن الشيء عليه الصلاة والسلام وقع حتى رمي بالحجارة في اليوم الرابع، وأما قوله تعالى:
(مَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمِي فَلَا إِلَهَ عَلَيْهِ) ^١ وهذا اليوم الثاني، والثالث من أيام النحر، وقوله

عليه السلام: «أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أني سأخبرني اليوم أربع

قوله: (فإن قدمتموني في هذا اليوم) يعني يوم الرابع من الزوال بعد طلوع الفجر
جاء عند أبي حمزة وهو متحاشون لأنه إذا ظهر أثر الفجر من في صلاة الفجر في حق
المؤمنين فلا يلزم عليه في حقه في الأوقات كلها لولي

وقال أبو يوسف وعنه لا يجوز فرضي منه إلا بعد الزوال، وبكذلك أبي يوسف يعني
من لا يسي، وكان عمر رضي الله عنه يوجب على برن الصلاة بها، كذا في الحديث من
بات في غير مضمعة لا يرمه شيء عتقت لأنه واجب مسهل على المزمع في الصلاة عليه
يكنى من التماسه، يركب لا يوجب الصلاة كذا في الحديث

قوله: (ويكبر أنا مقدم الإنسان ثقلة في مكة ونسب حتى نرسي) منه فتح مكة
والفتح، وهو ساحة واحدة ورد روي عن عمر رضي الله عنه كان يصح من ذلك ويوجب
عليه، ولأنه يوجب شئ فيه، فيسب من إتمام سنة الرسي وبكذلك يكره الصلاة أن يجعل
شيء من حوائجه حقة، ويحكي مثل العمل وشبهه لأنه يعمل فداء ولا يتبرع للخدمة
عليه وجهه لأن فيه حجب وحله ومضاه

قوله: (إذا لم يسي مكة ترك) فالمقصود وهو لا يصح عمداً، فخرج من رسي
المطهر ويصحب إلى مكة ثم يذبح الأضحية، وإذا لم يسي ساحة غير رحله يدنو ويحالي
له حجب في كونه والبرور به سنة عذبة لأن أبي عبد الله الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(مطلب في طواف الصدر)

قوله: (لم يدخل مكة بطواف) يعني من بعد الشوط لا بمن فيه) لأنه لا يسي
عنه وحسن سنة العجس في تركه ولا يصح بعده أن يسي لا يكرر ويحالي
وكيف كان له بعده لا يصح كل طواف بركعتين وهو كمال الطواف أرحم، فهو مثلاً
كذا في الصلاة

قوله: (وهو بطواف الصدر) يعني صواف ودع يصح لولي وطواف
آخر عهد النبي لأنه بدو في البيت، ويصحب عنه يدخل في مكة (لا حل في مكة الأول
قوله: (وهو واجب لا على نقل مكة) لأن بيت بني نزاره اليه ويؤديه وهم
لا يلقونه، ولا يتصور منه، وكذا من كان في حلقه من بني من أهل المواثيق ومن
دفع إلى مكة، فإنه في حلقه أهل مكة مثل أهل حوزة، وهو من مكة غير حرام، والله كان

طواف الصدر ومعا لفوقه عليه السلام. ومن حج هذا البيت، لم يكن آخر عهده به
الطواف^(١)، ولا أثر للرجوع، فإن شاء عمل مكة بعد طواف الصدر، ليس عليه طواف
آخر، وعن أبي حمزة: أنه إذا قدم مكة على المقام استحب له أن يعترف طوافاً آخر،
ليكون مودعاً للبيت من غير عاصده، ومن عمر ولم يطفئ الصدر، فإنه يرجع ما لم يحذور
المقصد، وإن ذكر بعد محاوره الميثاق لم يرجع ويلزمه دم، وإن رجع رجع بصرة
ومندى بطولها؛ لأنه تعين عليه بالإجماع إذا فرغ من عمره طواف الصدر، وسقط عنه
الدم.

قوله: **بِمَعْنَى** إلى أهله، أي هذا إشارة إلى كراهة محاوره. وقد صرح به في
المستصر، فقال: تكره محاوره، يمكن عند أبي حمزة خوف الصل وفقد الطرفة وسقوط
الحج وخوف الوقوع في البدن، وإن كان عليه عظم القبح أنحس منه في غيرها
وعلمنا لا تكره محاوره، من هي الصل.

قوله: **وَأَنَّ سَمَ يُلَاحِظُ** المستلزم مكة، وتوجيهه إلى عرفات وزلفى بها على ما
قُتِبَتْ، فقد سقط عنه طواف القدوم، لأنه لما يلزمه لأحرم مكة، ولم يدخل كما لا
لزمه تحية المسجد، وإن لم يدخله.

قوله: **(وَأَنَّ شَيْءَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ)**، لأنه من وسرك الله لا يجب الجهر
قوله: **(وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِفْكَافَ بِعَرَفَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الْخَمْسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَ إِلَى طُلُوعِ**
تَحْجَرٍ مِنْ يَوْمِهِ الْفَجْرِ قَدْ أَتَىكَ الْحَجُّ) سواء كان عرفاً به، أو حصة، وبزلفى قبل
الزوال لم يصح به.

وقال مالك: **وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَ**
قَالَ فِي ذَلِكَ إِذَا وَجَّهَ رَأْسَهُ إِلَى بَيْتِهِ مِنْ مَسْجِدِهِ أَمَرَ أَنْ يَتَوَكَّفَ عليه

(١) قال القرطبي في جوابه (الزوال) قال عليه السلام: ومن حج هذا البيت، لم يكن آخر عهده
بالحج الطواف به، بل حضر للبدن، حشم، فلك آخره الحادي، ومستم من الزمان من أي
عسلى، قال أبو النعمان: أن يكون آخر عهده طواف مكة، ولا أنه حرم من الماء المالح، انتهى.
وفي هذا الموضع قال ك. الدمشقي: في كل واحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يعرف أحده حتى يكون آخر عهده البيت به انتهى، وكسر الهمزة في من بينه وبين عمر
عمر بن الخطاب عن عمر، قال: لا من حج البيت طيكت آخر عهده بالبيت، إلا طيكت، ورجع في
سؤاله صلى الله عليه وسلم، انتهى، وحفظ حديث حماد بن عيسى، وكذلك رواية الحسين
وروى عنه في الحديث، وقال صحيح علي بن عيسى، وروى عنه، وروى عنه الحسين
في صحيحه، ورواه في ذلك أمر البيت بالطواف طوافاً

الإلهام النبوي والقرآن الكريم

قوله (ولا تخلق رآب ولكي تفسر) لأن الحق في الله، منه خلق المخلوق في
الجمال، ولا تخلق عجم من الله، لأنها مبعودة عن الله تعالى، والله أعلم.

باب القرق

هو مشتق من الفراء شيء، -شيء في اللغة

والى اليسوع عذراء من مدينتي في أيام الناصرة وخرجت إلى الجليل في سنة واحدة
وكانت تسمى آن يسمى امرأته لآنا العنصر، لأنها قدمت إلى كورنثوس من حيث الطريق من نواحي التي
التي هي في نواحيه قبل الألفين

قوله رحمه الله . ثم ما حشد الفصل من تشجيع وإلزام ، وادب السامي . الإجماع

ولاء مانت، التمتع لفضل من تقرى.

لقد عاهدوني ان اكون من ميثاق القابل، وكذا احدى ارماء رايك انك عطيته
 حله وسجله وهي لتجتمع حوزة والعلماء يميل على كعفي وهو يرون انهم بحاجة وعمره
 متجاوز كذا في السنين، ولكن في ذلك في ذلك حيث هو في الاعداد كذا في السلام

[illegible][illegible][illegible]

الطهارة وسمى لولا ذلك لم يسمى للصوم فالأول بالصوم، والثاني للصوم، وإن
كانت طهارة من الصوم وعمره، ثم سمي بالصوم صريحاً، لأنه أتى بالصوم عليه
وقد أساء بتأخير سمي للصوم، والصوم هو الصوم عليه، ولا دم عليه إحصاءً ثم
صحباً، فطهره لأن الصوم والصوم في الصوم لا يوجد، وإنما عنه في
صومه، فطهر الصوم، وتركه للصوم، لا في الصوم، وإنما في الصوم.

قوله: (فإذا رمى صومه الغلبة يوم التمتع فصح صومه، أو بدله، أو شفع
بدله، أو شفع بقره، وهذا دم الفراق، فإذا قيل فما لأفضل سبع بدله، أو شفع؟
فيل: لئلا كان أكرم صوماً، لم يقبل، لأن بالكثرة يكفر مع التسكين
ولو كان ما كان من أكرام، لم يجمع صومه دم عدي، صومه لأن صومه لم يجمع، ثم
يحل.

وقال أبو يوسف وعبد الله بن عمر: لا شيء عليه لأن الصوم والتأخير عنه لا يوجب
الدم، وكذا أبو داود من الرمي، يجب عليه دم عدي في صومه، كما في حجة أبي
وقوله: وهذا دم الفراق، وهو دم مسك عندما شكرته مع ما هو موصى الجمع
بين الصيامين لا دم غير، حتى لا يجوز الأكل مع عدا، لا في صوم شكرته مع ما لا
لا تكلف معذور كالأصحاء.

وعبد الله بن عمر: دم غير، حتى لا يجوز الأكل مع عدا،
قوله: (فإذا رمى صومه لم يكن له من صومه ثلاثة أيام في إحصاء صومه يوم عرفة) ولا
يجوز صومه إلا به من الليل كائناً أكله أو صومه، وهو حر في الصوم، لا شيء عليه وإن
شاه قرة، ويجوز أن يصوم الثلاثة الأيام من يوم التاسع من ذي الحجة إلى يوم
بالصوم، ولا يجوز في إحصاء الصوم، ولا دم يوم عرفة، والأفضل أن يتموم قبل يوم
الثلاثة ويوم عرفة لأن الصوم يدر على القدي، فيصحب تأخيرها إلى آخر يومه وساعاته
بغير عني القدي، كما يصحب تأخير التيمم على آخر الوقت وساعاته، من غير عني القدي.

قوله: (وإن قاله للصوم أن يصوم ثلاثة أيام، حتى يدخل يوم النحر ثم يحرم، إلا
قدم أي دم الفراق، فإن لم يدر على القدي وسحله، فعليه دم الفراق وسحله للحلل
صل القدي، وإن صوم على القدي في خلال صوم الثلاثة، أو بعده من يوم النحر لزمه
الحدي، وسحله عنه حكم الصوم، وإن وجد القدي بعد ما حل، حل أن يصوم السنة في
أيام التمتع، ثم بعد فلا عني عليه، لأن الحللي بعد حصول التمسك بالحل لا غير
سكهم والحل.

قوله (أَمْ يَصْرَفُ مِنْهُ لِيَأْتِيَ الْبَيْتَ) يعني به ما مضى أيام التمتع
 لأن الصوم فيه معنى به ربه يوم تسعة بدلاً عن الهدى، فإن يجوز صوماً مع
 وجود الهدى، كما قال ابن جرير، وإن لم يعل حتى مضى أيام الحرم، ثم وجد الهدى،
 فصومه تام، ولا هدي عليه، لأن التمتع مؤلف أيام الحرم، قد مضى فقد حصل
 المقصود، وهو براءة التحلل، بغير أن كان تحلل، ثم وجد هدي
 قوله: (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به معنى أنه
 الحرفي.

ويجوز للمسلم لا يحرم ولا معه الرجوع إلى التمتع؛ لأنه عمل
 بغير رجوع.

والأمر معنى رجوعه من أعمال الحج، لأن التمتع سبب الرجوع إلى
 أهله، فحظر الأداة بعد رجوع التمتع.

قوله (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 بقوله (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 بقوله (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 بقوله (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 بقوله (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به

والفرق له بين مسلمي الظاهر يوم فليمنه إذا توجه به، وبين هذه التوجه أن الأمر
 هناك بالتوجه، وهو متوجه بعد أداء الظاهر، والتوجه هنا معنى قبل أداء التعمرة
 والفرق.

قوله: (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 دم عليه.

قوله: (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 قوله: (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به
 قوله: (وَأَنْ يَأْتِيَ بِهَدْيٍ يَكْفِيهِ يَذَرُهَا مِنْ شَيْءٍ جَائِزٍ عِلَّةً) يعني به

باب التمتع

علم المزمع على التمتع لأنه أفضل منه.

والتمتع في التمتع.

وفي التمتع عبارة عن التمتع بين حرم مكة، أو أكثر أقاليمه وأحرام

الحج والمعاقه في أشهر الحج من غير أن يدعى صحيحاً بغيره

قوله رحمه الله (الحج عندنا أفضل من الإحرام) ثم الصحيح

وعمره في حقه أن الإحرام أفضل لأن الحج سفره وله عمره بدليل أنه إذا
خرج من السفر صار مكنتاً في حقه أصلاً لأنه يعمى به. ولا بد من الحج من
مصلحة الحرم والمدينة. سفره واقع حقه. والحج أربعة. أحده ٩٠ سنة. والواقع
لغيره أفضل من غيره. واقع بك

وجه القول. أن في صحيح صحيح بين الصالحين. فبعضه البراءة. وهو رده
سواء رجع إلى الحرم. وسفره واقع حقه. وإذا تعطلت المقامه. لا بد من الحج كحل
بعضه بين الجماعة. وهو في إمامها

قوله (والأفضل على وجهي صحيح) يعني إمامي. ثم صحيح. لا يكون
القياسي. وهو الذي لا بد من إمام. لأن من كان في سفر واجد. لا بد من أن يكون له إمام. وهو
إماماً صحيحاً محرراً عن الإساءة. فبعضه لا بد من حج حقه. ولا إمام
هو المبرور. لأنه. والإمام الصحيح إنما يكون في نفسه إمامي لا يكون عهدي. إنما إذا
ساق الحظر. فإنه لا بد من إمام لا بد من صحيح. إلا أن لا بد

قوله. وبمعنى الصحيح يعني لا يكون إمامي. لأن معنى من بعد في الحرم بقصره
وإذا دخل مكة ونصرف. ويبنى ويعلق أو يتصرف. وقد حل من سفره. وقد هو غير
المبرور. فإن لم لا يكون في المبرور طواف القدوم ولا طواف التمام

هذا أما طواف القدوم. فبعضه عند فراق البيت حتى من أهل
المطواف الذي هو في هذا المكان. ولا يشعر بغيره. فبعضه. الحج. فإنه عند قدومه لا
يتمكن من طواف إمامي. هو ركن الحج. فبعضه طواف التمام. يعني أنه صحيح. وقد
الطواف الذي هو ركن

وأما طواف التمام. فبعضه التمام في الحرم. التمام. وهذا هو المطلوب. وفي
فصلك لا يتكرر عند التمام. فبعضه لا بد من إمامي. لا بد من إمامي. لأن يكون
معظم تركي في إمام. وهو بعد من ركن في ذلك التمام. كما هو أصلاً

قوله (ووضعت يديه) بدأ بالطواف. يعني أنه بدأ بالطواف. لأن المقصود
من طواف هو الطواف. المطلوب. هذا هو المطلوب

قوله (ثم يعمى به) حلالاً إلى وقت. (عمره) لأنه. لا بد من حقه من معاقه
شيء

الذي يردع نظر البرء والعبد، والأعلام حصة من غير منة كـ
وصورة العبد، أو يردع من عتق مدته قطعه من آدم، أو من والعه من أن
هذا أمر لا يملكه القدم يصير جسده من عتق مثل هذه العتقة من العبد، حتى لا يبيع من
البناء، وتطلى أن عتق به هدي، وهذا ما يكون فيما عتق من صبي كالأهل وغير
لما القسم بأنه يبيع إذا لم يصر معه صبي، فليقتل لا يملك، وإذا لم يصر من يصر به يملك، لأنه
يجوز عتقاً بالتفدية، الشوكة منه، فكذلك تقديم ثلثه ثلثي يكون مبرورته في الإحرام بما
لا يملكه.

قوله: ويشتغل بعده عبد أبي يوسف (وعنه) ولا يس الإحرام في غير الإحرام
وحفته أو ينصر في أسن السلام من طائفة الأئمة بوجه أو سائر حتى يفرج
منه كذا، ثم يقطع نسام بعده إعلاماً له بأنه حره لله تعالى
قوله: (وقرأ أن يس) اسمها من ألقاب الأنبياء، وفي حديثه: الأئمة الأئمة في
الأئمة إلى الطوبى في البرية، لأن غداً كانت معصية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يدخل به كل هير من من الرأى وكذا الرمح يحبه لا عماله، فكذلك عتق طعه
ثوفاً على يسار شخص، من كتاب الأئمة معصية من أن يس من أي حبيب ساء هي
حسب قدره.

قوله: (ولا يشتغل بشئ أبي حنيفة) بما ذكر فوهة من قوله: لأنه كان يرى الفتوى
على شرط.

ذكر في مقدمته: أن الإشعار مكره عند أبي حنيفة، وعندنا حسن
وعندنا تساهي منه، لأنه من روي عن أبي حنيفة عليه السلام
ولما: أن المقصود من التقليد أن لا يبيع ولا يودي (أو يهدى) أو يهدى، أو يهدى
بما صلب، جاء في الإشعار أنه: أنه الزم أن لا يملكه من يملك أو يملكه، ولا يشتغل لا
بصرفها، فمكتن أن من التقليد: وأما التقليد السابق فما يحتمل البرية والإشعار متصل
بها لا يحصل الإحصاء من هذا الوجه يعني أن يكون منه لا أنه عارضة كونه مسلاً
فدلاً، بحسب.

ولأبي حنيفة أنه منه: والله سبحانه وتعالى ولو وقع المبرور بكونه مسلاً وكونه
مسلاً، فمخرج للمبرور، لأن الذي عليه مسلاً وطلام لا يبيع من الإلزام يعول ولا
لما كلفه^(١) وهذا كلام بعد ما كلفه، ولأن الإحرام يجرم ما كان مباحاً، وهذا لا يبيع ما كان

(١) لم أحسنه هذا القول، ولكن حرمه الحنفي من من غيره، قال: لا يبيع من الإلزام يعول ولا يبيع

وقيل: من شرطه أن يكون الإلهة خمسة عشر يوماً
وقوله: بعد ثمانية من العمرة أي بعد ما خلق، لأن من أن يحسن إذا سمعه لا
يحل عمداً

وقال عمداً يظهر

قوله: ومن أحرم بالعمرة ثلث أشهر الحج فطف ببيت الله ثم رتعة أشهر فثمة
ثلاثة أشهر الحج للثمن وأحرم بالحج كذا فثمة لأن أحرم عمداً شرط
صحيح عنده على أشهر الحج، وإنه أشهر أداء الأضحية فيه وقد بعد الأكثر فيها
ولا أكثر حكم الكل

قوله: ومن طاف لعمرة قبل أشهر الحج أوتيت أضحية لعمرة لم يحج من
عمارة ذلك لم يكن فثمة، لأن أدى لأكثر قبل الأشهر، صا. ثم يدخل من قبل
الأشهر والأصل في المسألة: أن لأكثر حكمه بكل، ولأنه حكمه بعد يوم
حصل لأكثر من الأشهر، فكأنها حلت كلها على الأشهر، وقد ذكر أن السج هو
فهي جميع العمرة والحج في أشهر

قوله: وأشهر الحج ثلثون وهو الثلثة وعشرون من ذي الحجة، فإن قيل: كيف
يكون الشهران وهو الثالث سبعا

فيل. فإنه لأكثر الثلاثة مقام كلها.

وعلى يوم الشعر من الأشهر

قال في التوجيه: وكلام الشيخ أي على

وهو أن أي يومه يسب هو سبباً لأن الحج يوم من أنواع الحج يوم الشعر
والعمرة لا يكون قائمة مع سبب وثب

وإذا كان له جاني من سبب الحج فلا شك في قيل: هو يوم عرفة أصل يوم
الحج. ويستعمل في معنى يوم الحج لأكثر، وليس سبباً لأنه أول يوم ركس من
ركن الحج، وهو طواف البراءة، ركس العمرة لا يكون في غير سبب
واقامة، فليس حجب لا يكسبه في أشهر الحج، فكلمه يوم سحر، سبب أي به سبب.
لا يثبت، ومثلهما: حيث.

قوله: وإذا قدم لأحرم الحج عنها حار فخر تقدم ولكنه يكره، ويكون سبباً.

قوله: (أَفْعَدَ حَتَّى) وعمل الشامي، ينعقد عمره، ثم د حار عندما يقدم الإحرام على الأشهر لا يجوز شيء من أعمال الحج، إلا في الأشهر

وأحسن الخلفاء: - الإحرام هذه ركز، وهذه شرط كاستبارة، وأصحابه يجوز تقديمها على غيره.

وإذا عمر في الأشهر وأخرج منها وحل ثم رجع إلى مكة رأتهم حلالاً، ثم عاد وحج من عامه ذلك لا يكون ممسكاً.

ولو أنه د حل من عمره لم يخرج من الحرم، حتى أحرم بالحج، أو خرج إلا أنه لم يأنزل الميقات، حتى حج من عامه ففقد ذلك متمماً.

ولو عاد بعد ما حل من عمره ثم غير أهله في موضع بأهله السبع والتفرد: وحج من عامه ذلك كان مبدعاً، عاد أو حنيفة، ومما كان به يخرج من مكة وعقد. لا يكون متمماً، بل يكون حرفة بهذا الموضع كلحرفة بأهله.

وإذا حضر في الأشهر، ثم أهدىها ولحقها عمر (مساء)، ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمماً، بل إن قصدها وحج من عامه ذلك، فهو على ثلاثة أوجه.

1- في وجه: يكون متمماً إجماعاً وهو أنه ما أخرج من عمره الفاسدة وحج إلى مكة ثم عاد وقصده، وحج من عامه، ذلك يكون متمماً بالإجماع.

2- وفي وجه: لا يكون متمماً إجماعاً وهو أنه ما أخرج منها ثم يخرج من الحرم، أو خرج ولم يحد الميقات، حتى قصدها وحج من عامه ذلك لم يكن متمماً بالإجماع، لأنه لما حل من عمره الفاسدة صار كواحد من أهل مكة، ولا حج لأهل مكة.

3- وفي وجه: حسب أنه؟ وهو أنه لما حل من سب عاد إلى صر أهله فخرج أصحاح ثم حج وقصده، وحج من عامه لم يكن متمماً عند أبي حنيفة، لأنه د يخرج من مكة، وحدها يكون سبباً لأن حرفة بهذا الموضع كلحرفة بأهله.

قوله: (وَأَمَّا حَاضِرَةُ بَنِي إِسْرَءِيلَ) الإحرام الخمسة والخمسة: حاضرتان يفتنهما الفرج غير الب لا لطوف بالبيت حتى تطهر، لأن سببه من دخول المسجد، والطواف والخمس هما الإحرام، لا للصلاة، وثانیه الطواف.

قوله: (فَإِنْ حَاضِرَةُ بَنِي إِسْرَءِيلَ) وطواف الزيادة المستوفى من مكة ولا شيء عليها لترك طواف الصلوات فإن طهرت قبل أن يخرج من مكة برمت طواف الصلوات، فإن تجاوزته صوب مكة، ثم طهرت، فليس عليها أن تعود، والله أعلم.

باب الحنايات في الحج

لما فرغ من زاد أحكامهم حرّموا. فلما بدأ بتعليمهم من الفروض من الحيات،
والإحصاء، والشمس

والتفاني: اسمو بعض الحرم شرعاً سواء كان في حائل أو مفسد، لكن في الطهر: يراف
والفلاح: اسم الجاهل القم في العباد ولا يخرج منه إليهم حصص القم في المال باسمه وهو

والطبية في هذا الباب ٥ ١ من أركانها مخطوطة في الإحرام
قوله رحمه الله. رداً على ما تقدم عليه الكفاية ذكر كفاية بحسب ما
ذكر الطب مطبوعاً من غير تبويب بعضه جزء ٣ شروع في بيان هذا المعنى قال
روى الطب عمراً كذا (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩

قوله: (وَلَيْسَ طَيْبُ الْفَرْسِ مِنْ عَشْرِ نَعْلِهِ صِدْقًا) لتصوير طيب

وقال محمد بن عبد الله بن أحمد بن علي بن أبي طالب

ولقي الشقي - (د حبيب) مع عمرو، فملك دم اختلوا بالمال.

ثم وجب التلميم باليدى بالنسبة الى جميع الموضع، الا في ما صعب، يذكرهما فيما بعد
ان شاء الله تعالى. وكل حرفة في الإقليم غير مقلدة، فهي نصف ضريح من ر إلا ما
يجب مثل الخمل والغرادر، فإن كان الطبيب في أعضاء معرفة جمع ذلك كله، فإن بلغ
معرفة كمالاً وحس عليه ده، فإن كان، ابر، وحسن عليه صناعته.

وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْكَفِّ

دَلُو طَیِّبٌ کُلُّ خَصْمٍ لِي یُحْسِنُ عَلَیَّ حَالَهُ، وَخَصْمٌ شَرٌّ یُکَلِّمُ خَصْمَ کُفَّارِهِ وَغَدَهُ

الحمد إذا كفر الأول، فله دم آخر، وإن لم يكفر للأول كساه لم واحد.

قَالَ فِي مَعْرَافِهِ : هَذَا كَانَ الْحَبِيبُ كَثِيرًا مَحَنًا عَلَيْهِ نَفْسِي، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ

واعتصموا في حدود الله هل ينصرون؟

وأخير نقية أم جعفر الكثره لي هس طويي. فقال: إن كان تطيب في اسمه

کثیراً بہت کثرتہ شفا نظر میں کلیدی میں ماء الزردہ و ما آنسہہ و ہر کبر و ہر دودہ فیلز

وقال الإمام جواد عليه السلام: إذا كان الطبيب قلباً، لا أنه طبيب به عضو كالأطباء فهو
كثير، وتكون الأسرة للعصر لا للطبيب (هو مني طبيباً، طرق الله معاني عظم كماله
وجاهه عليه السلام وإن كان أكثر من غيره)

والطبيب من كل شيء له راحة مستطاة كالرحمة والورس والفكرور والعمر
والسكوت وسبب ذلك راحتي طبيب عند أي شيء، وكذا الربح والتبرج طيب عند
أي شيء يرمي به استعماله لأنه لأن له راحة عليه ويقتل الهواء ويبرئ النفس ويجلي
الشعر، فتكامل جميعها هذه الخصال فيجب الدم.

وقال ابن يوسف رحمه الله ليس بطيب؛ لأنه من الأظفار، إلا أن فيه برصاً، وهو
مثل الهواء وأوله الشمس، وهو حامية مبردة، فيقر به صدق

وقال الساجي أن مصلته في سر رأسه، فعنه دم لإزالة الدمعة وإن لمصلته في
يدنه، فلا شيء عليه لأظفاره.

والمراد بين النصف والنصف أن النصف هو الدمع، والنصف انتشار الشعر لعله
الجميد.

وهذا الخلاف في تربط الخنصر والطبرج البحر أم المنيب فيجب فيه الدم
بالإغراق، وبحره ممنوع أن يشم الرياح والطيب، فإن خصص رأسه سحبه فقلبه دم،
لأنه صلب، فإن عليه الصلاة والسلام. «جلبت عليه دماً» وإن صار ملبداً، فقلبه دماً؛
للطيب، ودم متعطية. وذلك بأن يكون جافاً غير مائع، وهذا له عطية يوماً إلى الليل،
وإن كان نخل فصدده، وكذا إذا عطى ربيع رأسه يوجب الدم، وإن كان نخل مصددة

وفي المعجدي إذا عطى طرفة كعباً باخاء، وهي حرماً وحب عليها دم، وهذا
مثل على أن الكعب حصر كامل؛ لأنه لو حب في عطى الدم
قوله: «وإن حبس ثوباً متعطفاً أو عطى رأسه يوماً كاملاً فقلبه دم» فحصر اسم
قلابة أضياف.

1- المصنف.

2- والصراويل.

[1] قال الربيعي في نصب الرتبة (1243): قال عليه السلام «الحذاء طيب» قلت: أخرجه الشيخ
في «كنز» المرفوع في الحج» عن ابن مسعود عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن حوثة بن حكيم
عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا طيب ولا عطر ولا عرق ولا شئ
أجود من الحذاء طيب» شئ. قلت: للربيعي وساده ضعيف، فإن من شبه لا يحتاج به تنبيه،
وأخرجه الطبرسي في «معجمه» عن ابن مسعود عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن حوثة بن حكيم
عن أبيه، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا طيب ولا عطر ولا عرق ولا شئ أجود من
الحذاء طيب» تنبيه. ورواه السرخسي في «المعجم» إلى السائي، وأخطأه، «هي المبتدأة عن الكل،
والله في الطيبات بالحذاء. وقال: «الحذاء طيب» تنبيه.

3- واقياء

وهذا إذا به التمس المصعد أن إذا أقررت بالتقصير، فلا شيء عليه، وإذا لم ي
المحيط أقل من ٢٠م، فلهه تصلة

[illegible]

وقال محمد كفاية وحيد، وهو كان يلبس ثيابا ويرى به تامل نسيم من غير أن يخرج على تركه ثم يتركه إلا أنه واحد بالإجماع. ولو اضطر إلى أن يلبس ثيابا لم يلبس إلا كفاية وحيد.

قوله: (أَوْ قَطِي رَأْسُهُ يَوْمًا كَسَمَاءَ قَطْبِهِ دَمًّا) وكما إذا عطاه لبنة كسما، كذا في
شبهة وسواء عطاه دما، أو رأسه، أو تسماء، أو سماء. وإذا عطاه النعطة اسمها، أما إذا
حمل عليه إسما، أو عدد، أو جوالف، أو ما أشبه ذلك، فلا شيء عليه.

ولو عطى بعض رأسه فليس وعي عن أبي حنيفة، أنه اعتبر الأربع اعتباراً بالخلق.

وعلى أي حال: أنه يعتبر أكبر التلاميذ

قال في فاصحاب، ولا يحصى قاه ولا نك ولا عاربه.

قال في الوحي: ولد عيسى ربيع وجهه عاتق، أو ساء، أو ساءد، بعنه دج، وفي الأكل صفقة، وليس للراء أن سمب وسطي وجهها، غلام بعنه ذئب يوما كمالاً، عليها دم، ولا بأس للمحرم أن يمس الحاتم، وكذا للمحرم ولا بأس أن يمس خمره والمخلى.

قوله: «وَإِنْ كَانَ نَاسٌ مِنْكُمْ مُعْتَقًا، وَرَجُلٌ يَسِفَى، إِذَا نُسِيَ اسْمُهُ، فَاجْلِسْ إِلَى ذِي الْمَرْئِثَةِ لَعَلَّ هِيَ تَرْسُلُ لَكَ الْبَقِيَّةَ»^١، وعبد محمد، يدره إن ليس نصف يوم عليه نصف شاه، وإن كان أكثر، يحضره من الأمم.

قوله: (وَأَن جَلِي رُفِيعَ رَأْسِهِ تَصَاعِفًا فُتِّيهِ دَحْ) وَكَمْ إِذَا حَقَّ بِهِ لَحْتُهُ مَصَاعِفًا
مَعْلُومُهُ دَحْ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ مَصَدَقَةٍ

ولو جلس رأساً في صروره لعب أي الكفاراء شاء

وَقِي طَبَائِعُهُمْ: قَالَ أَبُو يُونُسَ وَبُحَيْرَةُ فِي طَرَفَيْهِ بَيْنَ حَسَنِ أَكْثَرِهِ مَعَهُ دَمٌ، وَلَا

وہابیہ اکثر ہمارے والدین کے حکم کے بغیر

ولما كان يومئذ في الأسفل، بما وجد بعض النسيب، أن حماراً قد هلك، ومع ذلك، لم يجعل حماره الكبار كغيره من الراس في الخلق، إلا ليكن له حماراً الأكثر عيه حقد.

فوله دور الفص غنسه ظهير متفرقة من بيته ورحيله عليه صفة ولها
عنهها. وقال دجندة عليه السلام: لو كان منكم من لم يدر ولا يدرك

[illegible]

قوله : وَإِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ لِيَكُونْ لَهُ لُحْيٌ مِّنْ عَمْرِ هُوَ مَعْبُودٌ بَدَلًا مِنْهُ وَإِن
 تَشَاءُ نَصْلُقْ عَنْكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَلَاءَةً لِّلْعَالَمِينَ (النساء : ١٥٧) (صالح : ثلاثة أيات) (م)
 تَكُونُهُ مَعَالِي. وَمِنْهَا : مَكَّةَ نَزَّاجًا كَوْنَهُ : أَتَى فِيهَا كَوْنَهُ مَعْبُودًا مَرْدًا : مَرْدًا وَهُوَ قَوْلُهُ
 مَكَّةَ فِي ١٥٧ فَاحْصِيهِ بِحَرْفِهِ لِي تَبَيَّنَ مَوْجِدُ مَاءٍ وَيُحَرِّتُ ابْنُ ١٥٧ : وَإِن شَاءَ هُوَ
 كَمَا : أَفْعَالُهُ مَحْرُومَةٌ : حَرْفٌ لَّاحِظٌ إِلَّا أَنَّهُ سَبَّحَ عَنْ مَسَالَا : بِطَرَفٍ

ويذكر "أ. طه" ذلك وقد حكيه الشيخ الفقيه والعلامة

وَدَّاعِلُكُمْ دَمَهُ لَا تُحْتَسِبُ.

وَمَنْ هَبَّكُ وَهُوَ السَّابِقُ، أَيْ لَا يَمُوتُ إِلَّا فِي حَرْبٍ، لَا عَدُوَّ لَهُ إِلَّا إِيَّاهُ لَمْ يَكُنْ يَمُوتُ فِي حَرْبٍ
إِلَّا فِي مَوْتٍ مُتَّصِفٍ، أَيْ مَكَانٍ مُتَّصِفٍ، وَهُوَ حَرْبٌ

قوله (إنا شاء دفع مائة) في إشارة إلى أن الواحد عليه الدفع لا غير، سيؤتى
سواء التذوية. وقد ذهب في الخبر إلى أن ملك مائة من الدخول يجب عليه مئة
قوله (قال لعل) في خمس بسببه فعليه (ثم) قال (مجدد) في مائة أو مائة
وفي ما بعد من شراؤه إلا أن الواحد منه الخمس، قال وهو الصحيح وإن لم
في مائة مائة مائة مائة لا شيء عليه كما لو تكرر مائة، وكذا لأحلام وأرجل

وأمره في ذلك سواء، لأن الاستدراج يحصل ما كفا يحصل به، وقد ائتمنى بكفه؛ فأمره
عليه دم عند أبي حنيفة، وإن أوجب في غيره، فأمره عليه دم، ولا يفسد حجه ولا عمره
ويجوز له أن لا دم عليه.

وقال الشافعي بفساد حجه وعمره

قوله: (من جامع في حرم السبليل عمداً أو سهواً من الوفول بمرة قد حجة
وعليه ثلثة) وهو الشافعي به.

نعم في الشيع سوي في السبليل

وعمر في حجة في غير السبليل

بجده، أنه كالحج، وأنه وطء وحسد السبليل من غير أن يزل.

بثبته: لا يفسد حجه ولا عمره كشاعر وهو المذاهب، وهذا لم يجب عليه عمداً

لأنه وطء في موضع لا يهمل به، فحرم السبليل، فلا نفس به ولا الحج، وهذا هو
كشاعر، لأن هذا أحد عباد

وله جامع عمره وهي باله، أو مكرهه، أو كان الجامع حياً، أو عمره فهو سواء

في وجوب الدم وحسد الحج

قوله: (ومن سعى في الحج كما يقتضي من لم يفسد حجه، لأن إجماع الحج لا

يجوز لخطأه إلا بداهة له، أو لا يفسد

قوله: (وعنه يجمع من فأنزل) لأن الإحرام الأرض لم يقع بوليح له، فحج

أو جوب حله، قال جامع هذا، حر قل الوقت بدوه، فلهذا لا يخرج عن هذا

وقال محمد لا شيء عليه، لأن يكون حرم من حرمه أو من

قوله: (وليس عليه أنه يندرج في حرمه إذا حج به في نفسه، وقد روي إذا أحرم

سرق.

وقال مالك إذا خرج من بلدها سرقا.

وقال الشافعي إذا سب إلى المكان الذي جامعها به سرق

وهو قد سرقه، أو أخذ كل واحد منها طريقاً غير طريق الآخر

قوله: (إن جامع يفسد وفولوف بمرة ثم يفسد حجه، فلهذا يجب عليه إجماع) ومن

وقد سرق فقد لم حجه

قوله: (وعليه بدنة) لأن معنى أنواع البضائع، فينقطع مواسمها، فإن جامع ثابته عليه
شأنه لأنه وقع في حرمة حرم مهنك، فيكفيه شاء، كما في البهائم.

قوله: (وإن جامع بقدر الحلق فعبته شاقم بعد إحصائه في حق النساء فهو من
المعيط والطيب، فيحتمل إحصاءه، فذلكم يتشقق، وكذا بعد الطواف قبل (الحلق) لأنه من
لم يحلق، أو قصره عن الإحرام.

قوله: (ومن جامع لي بغيره قبل أن يطوف لها أرتبه أشرط ألتساقا ومعنى
بها وعضاقا وعليه شاء، وإن جامع بعد ما عاقب لها فرتبه أشرط فعليه شاقم ولا
تعد عمرته.

وقال الشيخ: نفسه في الوجهين، وعليه بدنة أصباراً بالخروج إذ هي فرض عنده
كالمخرج.

ولما فيها منه، تكاد أحط رتبة، فتجب فيها طهارة
قوله: (ومن جامع ناساً كمن جامع عذماً) لأن حاله خرج مذكوره، وله لمات
ظاهرة، وهو التمسك باليد عن الوضوء، علم خبر مسانه، وهذا فك إن ما بعد إحصاءه
يتوحي به الحيلان والتمسك، لأن حاله، مذكوره، ومورد كانت بمراء صغيره، أو كبيره، أو
بغيره.

قوله: (ومن عاقب طوافاً الفدوم فحلقه صدقة وإن كان جنباً فعليه شاقم
قال الشيخ: وحكم المائتي والستين، كحكم المائتي
وفي السبوط. لو طاف الفدوم محدثاً، أو جاء لا شيء منه، لأنه لم يركه أصلاً لم
يكن عليه شيء، فكذلك إذا ترك الطهارة بها.

وعن محمد، يلزمه صدقة، كما في النهاية.
ثم الطهارة ليست شرط في الطواف عندنا.
واختلاف فتاوى من هي سنة، أو واجبة؟

عالم من شعاع سنة، لأن الطواف يصح من غير وجوده
وقال أبو بكر الواري، وجهه وهو الأصح: لأنه يجب تركها بخلاف
وفي الحقيقة إذا سارع في هذا الطواف وهو ساهو، يصير واجباً بالشرع، ويبدله
بعض ترك الطهارة، فيجبر بالصدقة الظاهراً للو رتبة من الإحرام بالعباد الله تعالى،
وهو طواف بغيره، وكذلك الحكم في كل طواف هو خلوع
قوله: (عليه صدقة) يعني لكل شوط، إلا أن يبلغ دعاء، فيحصر نصف صاع

ثم بعد ذلك سئل: أو سرقه 'جبره' فلا تم التمسك بغيره - راجع إلى أصله وقد طبعه
محدثاً إلى تمام فوجدت في كتابه - قال: لا بأس به وهو صحيح لأن المادة - راجع إلى أصله
والفردية وفيه م - فوجدت في كتابه - قال: لا بأس به وهو صحيح لأن المادة - راجع إلى أصله
(بمعنى آخر) - قال: لا بأس به وهو صحيح لأن المادة - راجع إلى أصله

ولمّا كان في ذلك اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٤ هـ ، الموافق لـ ١٠ يونيو ١٩٦٥ م ،

فان اهو مجلس الجرح من المعجز الاول، والثاني جرحه

وقال أبو بكر: يا رسول الله، انك تعلم اني قد كنت في

واعتلته خضر من المادة التي على قعر البحر ، فاستمداد به من مادة رطبة قد

والتفوا في حديثه من أحواله أن لمصر من ذلك ، الثاني من

قوله: رومن هـ صرنا المستنير حقيقةً نعمته سبحانه هذا من أوضح الأدلة على
طهارة الإيمان.

دعوت الی جنت کے لئے وہی نظام ہے جو دعوت الی نار کے لئے ہے۔

برای: $\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$ و $\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$ و $\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

وَمَعَكُمْ مَوْءِدَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قوله: (ومرأى لآله اضواء من طواف الرعدة قد ذوب لعبه ضاهى من دأبه

[illegible]

القوله: ((إنا مررنا من بعد مويتك على بني نوح)) هذا خبر عظيم

[illegible]

قوله: (وَمِنْ لَدُنْهُ أُنزِلَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْفُتُوحُ الْكُبْرَىٰ بِإِذْنِ رَبِّكَ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ)

مَنْ لَا رِيَاءَ لَهُ فِي شَيْءٍ

دربارهٔ مرگ و زنده ماندن، شواهدی نیست که در مورد آن به ما بگوید

John J. O'Connell

قوله: **إِذْ مَنَّ رَبُّكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ**

[illegible]

وہابیہ کے عقائد کے بارے میں جو کچھ لکھا ہے اس میں کوئی شک و شبہ نہیں ہے۔

[illegible]

فَيَكُونُ رُؤُوسَ الْأُمَمِ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلِي وَتَعْلَمُ نَوَافِلَ دِينِي وَالْإِسْمَاءَ بِرُفُلِ
 الْعَرَبِ وَأَدْعَاءَ الْقُرَى وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ
 وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ
 وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءَ عَلَى الْأَسْمَاءِ

قولہ: «وہی» مراد: «مُتَرَبِّطٌ بِذَکْوَاہِ» ہے۔ (۱) اس سے یہ صاف ہے کہ کائنات
موجود اس لیے ہے کہ وہ اللہ کے لیے ہو، نہ اس لیے کہ وہ اپنے لیے ہو۔

[illegible]

قوله وان ربي يوم يوحى عليه فذكر به من ان ربي اوحى اليه - قيل
 قل لا شيء من ذلك الا ان الله يوحى اليه فذكر به من ان الله يوحى اليه
 قوله وان ربي جدي النجار فذكر به من ان ربي جدي النجار
 قوله وان ربي يوم يوحى عليه فذكر به من ان ربي يوم يوحى عليه

[illegible][illegible]

في تأخير طواف الزيادة أما إذا كان طوافاً خاصاً، لم يمسك، تطهرت بعد مضي أيام
الدم، فلا شيء عليه، نعم إذا حاضت في قبل أيام الطهر، لم يمسك في أثناءها
وجبت الفم بالضرط بما عدم، كذا في الفرج

[illegible]

تكونت. والسموم. اذراراً من اكلها. والسموم
وعولاً. «تؤذي» او «تجرح» «تضرر» من الحية والقرصاء وجرح عوام
وتدلك. «السموم» احترأ من الطعاج والخط.
وتدك. «وي تدرى» حذرأ عسا فترحم من سموم لاعليه
وتدك «السموم» حذر من سموم الحية. والسموم صفة
تؤذي. اكلها سموم

وفي شرحه الأورد حيوان صنع موحشي، فيصع الحكرم من غنقه كالنسيم
 وهي تتلوى، الأسد سبيله المكس المشهور والذئب وهي الأسد الذئبي والذئب
 واحتفظوا في الفرس والغنم
 فقال أبو يوسف فيهما الجراء
 وقال ومن لا حراء في الجراء لأنه منسوب إلى غنقه وهي الثوب والبرنوع والظوم

وقوله: ولو دل عليه من هذه اعماره لم يكن حجج. هذا لانه لا، المدون سلم الحصيد فـ
برهانه ولو يثبت به، حتى دله عليه؛ لا ما به يستمد بحسب الحصيد إلا به لانه أن، أو كانه يبره
قبل دلالة، أو يبره به، لا شيء، على العاقل
ومن شرطه أيضاً، أن يفي بالبرهان على إرضائه إلى أن يبره به، لا شيء، أو محال
فقطه لمتواليه عند عدمه، لا شيء، على العاقل،
ومن شرطه أيضاً، أن يأخذ البرهان قبل أن يبره به، على العاقل، أو أن يبره به، على
مكانه، ثم أخذ بعد ذلك نفسه، لا شيء، على العاقل.

قوله: «يحتوي في ذلك العالم والانساني» أي انساني، و«العضي» مثل انساني.

قال السرخسي في البحر لا يجوز كائزكة، ولا يجوز أن يصدق بذلك على مسكين، ومحمد ولا يجوز أن يعطي مسكيناً أقل من نصف صاع.
قوله: **وَإِنْ قُضِيَ مِنَ الطَّعَامِ أَكْلُ مَنْ يَصِفُ صَاعٌ فَبُرَّ مُخِيرٌ** إِنْ شَاءَ نَصَدَقَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ صَنَعَ عَنَّا يَوْمًا كَامِلًا، لأن الصوم حصص يوم لا يجوز وكذا إذا كان الواجب دون طعام مسكين بأن فعله مضمورا أو مبروعا، ولم تعلق فيه نصف صاع، فانه يحكم الواجب فيه، فهو الصوم برأ كاملاً.

قال في النهاية، يجوز للمحرم أن يختار الصوم مع الصدقة على قدره والإطعام مبدئاً، لقوله تعالى: **لَمْ يَرْبُكُنْ ذَلِكَ مِثْلًا** ^١ وحرف **وَارِ** بتشخير وحذف **وَارِ** بتشخير وحذف **وَارِ** لا يجوز به الصيام مع الصدقة على اختيار مبدئاً.
قوله: **وَوَالِدٌ مُحَمَّدٌ يَحِبُّ فِي الصَّيْدِ التَّظْيِيرَ فِيمَا لَهُ تَظْلِيلٌ**، ولا يسطر في الظهير القيمة، بل يجوز سواه كالتبعية نظيرة، أو أكثر.
وعندها لا يجوز استظير، إلا أن تكون فيه صدقة بقيمة الصدقة، كما هي البنية.

ولما عالجس له نظير من المصنوع والحمامة، عليه فيه إجماعاً.
قوله: **(فِي الطَّيْرِ شَاةٌ، وَفِي النَّحْلِ سَالَاةٌ، وَفِي الْأَرْبَعِ عَمَلٌ، وَفِي النَّحْلَةِ نَمَلَةٌ، وَفِي التَّوْبَعِ جَعْرٌ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَالْحَقُّ الْأَنْثَرُ مِنَ أَوْلَادِ الْبَحْرِ، وَفِي مَا لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَفِي دُونَ الْخَدَجِ وَالْمَعْرَةِ مَا مِمَّا رُبْعَةُ أَشْهُرٍ، وَفِي مَا لَهَا أَوْلَادُ الْبَحْرِ لَيْسَتْ، وَالتَّوْبَعُ دُونَهِ أَكْبَرُ مِنَ الْخَاةِ لَهُ كَوَالٌ إِذَا سَمُوْا بِهِ إِحْبَابٌ حَرَجٌ مِنَ الْآخَرِ.**

قوله: **(وَمَنْ حَرَجَ صَيْدًا مِنْهُ خُفْرَةٌ لَوْ قَطَعَ عَطْرًا مِنْهُ صَبْرٌ وَنَفْسٌ مِنْ قِيَّتِهِ)** هذا إذا لم يصبه، أما إذا مات من الجرح يجب عليه كفايته وقد نصنا إذا بقي للمرح أنز، أما إذا لم يبق له أثر لم يجب شيء، وهذا أيضاً إذا لم يصب، الظاهر أنما إذا يصب، أو قطع من طي فسد، أو أبيض عليه، ثم قال الطياس لم يجب شيء.
وقوله: **وَلَوْ طَعَنَ عَصْرٌ مَدَّةً، يَصِي وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَرِّ الْأَسْبَاعِ** أما إذا أخرجه ضمن قيمته كاملة، كما لو قتل، ولو لم يعلم به صاحب، أو عرف بحسن جميع القيمة استحصاناً، كما في المحيط.

بحرور لم يكون حجة، لسبب من صوره

قوله: (وليس في ذلّ الفرواء والجدلة والكنف والذئب والحية والعقرب
وتقوده جرأة) فخره ابن الفراء الذي ياتل بحرف لهما يعبر وعنه الروح صبيح
أجره، وكذا لا شيء في العاصه والخنافس والعداس. لا جواز لا صبره وإنما القدر
والجمل والكتب فبيده الشراء.

قوله: (وليس في ابن سهرمى والتمن والقرطيب والقرطبيسي) لأنها ليست
مصدرة وفي اليوم شراء.

قوله: (ومن قبل فنه تصدق ساء) مثل كذا في الدعاء، أو كسره من بحر هذا
بأن أحدهما من يده أو يده، وثوبه أو يده أحدهما من بحر لسبب ذلك شيء طبعه
وسوء مثل عمله أو شاف غير الأولي، وإن اتل بسبب، أو ثلثة تصدق بكف من
ضمانه ولي امر يده على ذلك لسبب ضاح من حيلة.

وفي المندري (أما قل منظر فمقدو سطر ص) وكذا لا بد أن يمثل قبله لا
بحرور أن يلمحه في غيره ليعلمه أن قبل ذلك حصى ذلك لا بد من البحر في قبله
ولا بحر في يلقه ب، في السمر ليدون قبله لا بد من الزاوية ومما يثقل في القس
سأه في خمس سمرة، القمل، لسبب جعله نصف ليدل على كذا كثيراً، ولو القس
جانه لا ليعرف من من ليعلمه، أو ليعرف لعل القس لا شيء فيه، ولو دفع منه
إلى جلال ليدل منه ليعلمه، نفس الجمع ليعرف وجوا إلى منه، لسبب استدلاله
عنه حرقه، ولو من منه غير غيره لا شيء عنه، كذا في الحندي، وبما أثره الخراف
في القم، وإن لم يكن صيداً، لأنه حادثة من منه كسبر، نفس ذكائه أراه الشعب
لغيره لأجل ذلك صيداً، لا سبي عن ذكائه مشيت.

قوله: (ومن ذلّ حراوة تملق بها شيء) لأن حراوة من مبه لير

قوله: (وحرفة هجر من حراوة) ليدل على حراوة، أو حراوة من مبه لير
قوله: (ويروي أن حراوة من أمر حصى فحده) حراوة، وكذا حراوة، أو حراوة من مبه لير
قوله: (طبعه في كذا حراوة) حراوة، وكذا حراوة، أو حراوة من مبه لير
قوله: (وليس حراوة) حراوة، وكذا حراوة، أو حراوة من مبه لير

قوله: (ومن قبل في بونكر ليعلمه من القس كالباع ونحوها) فلهذا
كالباع والقوم والامر والمبع

قوله: (ومن قبل في بونكر ليعلمه من القس كالباع ونحوها) فلهذا

ہندی خط، لڑا، لڑا

وکیٹر خانہ میں پراسرار

قوله ﴿فَإِنْ عَمِلُوا شِئْرًا فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ أي: فلو عملوا سحرًا فلا إله إلا الله.

في نفس الحلقة والاستماع سارحي والمصيرة في حليها وبشر، كانه سارويل

قوله ﴿وَإِذَا دُخِلَ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْفِتْنَةِ فَاصْبِرُوا فِيهَا أَلَمْ يَكُنْ بِكُفْرٍ وَكَفَرُوا مِنْكُمْ﴾

الحلالي من ١٤٢٩ هـ

والله قبل «لا يحل لكم» وقد ذكر أنه محله ما لا يحل له من أن يفتي بما لا يحل له

کتابخانه، منزل توعم سالم، از احمد نیکو، علم و ادب، بهار ۱۳۸۵، شماره ۱۰۰، ص ۱۰۰

میرزا محمد علی خان

قوله: (وَلَا تَأْكُلْ مِمَّا فُتِحَ لَكُمْ هَذَا يَوْمَئِذٍ) أي في الحظر بعد اليوم

اصطفاة من اهرم لا بحر ۱۵

تولدت روز شنبه ۱۵ شهریور ۱۳۰۲

قوله: **وَيَذُرْ لَهُ مِثْلَهُ الْمَعْرُومَ إِلَّا لِمَرْءٍ يَهْنِدُهُ وَكُلُّهُ بِرِدِّ شَيْءٍ** يعني احلال

استخدمت للمحرم نفسه، فهو حلال للمحرم، وموّل استلذذ حلال بنفسه، أي محرم.

تذکرہ معجزات و معالجات حضرت مولانا محمد شفیع صاحب دہلوی

قوله (وفي صيد الحرم إذ دبحه الحلال أجدوا) (ما سيأتي) أي

هَجَبٌ عَلَيْهِ تَيْمَنَةٌ يَفْعَلُهَا عَلَى الْغَدَاةِ وَهُوَ يَجْرُفُ الْبُحُورَ لَهَا سَرَفٌ، وَيَسْمَعُ بِالْمَعَارِفِ.

وأشبهت قصصنا الأمور، يعني: (فمن الملأ من عهد الحور، آراءنا قدوة) ثم في الختام، طوبه

بنادی کفارته. (ص ۱۰۵) لا، فی حق خود لا نظیر حرمه احره. (در باب نیکوکاری)

ریزادی باقصوم.

هل يحزنه اعدى؟ به و به

حَقَّقْنَا لَا سُدَّوْ اِبْرَاسِيْمَ بِاِرْقَةِ الدَّمِ، لَمْ يَتَصَدَّقْ بِاَبِيهِ حَتَّى يَشْرُطَ اَنْ

يكون قيمة اللحم بعد دسح من لحم فضيبي، وهي كاس حوص ديت لا يهرنة، وكذا إنه

سرٹ لمیٹیج۔ لاء لا مدد عدم ی انفرامارک؛ وائے المعبر به الدیت من الفحاج

في المرونة الأخرى، ينادى الوجه بالزينة، حتى إذا سرى الفرح لا يلزمه

نسىء حبره كذا في السجاية.

لو فتح الطرقات، صيدنا في الحرم والحرم حريم لا يفتح له ولا

وله: (وإذا قطع حبشني نحره أبو شعرة الذي ليس بمملوك ولا هم مكاتبه

النفس ففعله قبله، فلم أن شجر الحرم لرجة لمؤخ، ثلاثة منها: جعل عليها ولا عا
جاء، ووجه لا يحل قطعه وعبه قيمه
ماتلثة.

1- كل شجر بينه الناس، وهو من جس ما يتونه

2- وكل شجر بيت يفسد، وهو ما يتونه

3- وكل شجر أنت الناس، وهو ما لا يتونه.

والمواحد: كل شجر بيت يفسد، وهو ما لا يتونه. ميسري فيه أن يكون مملوكاً
لإنسان، أو لم يكن حتى ماتوا، أو بيت لم يملان يفسد في أرض رمل تصطبغها قطط،
فعله فبستان بستان بالكلية، وقيمة أخرى لحق الشجر.
وحاشية: أن لا يجب الخزانة في الشجر ولا فيما أجمع فيه شرطان:

1- أن يجب بنفسه

2- وأن يكون من لا بينه الناس.

وقول الذبيح ندي ليس مملوك فيه الشكل من حيث أنه قد يكون مملوكاً ويجب
به فخره كما أن نفع فخره ليس في أرض غيره، وهو مع ٧ سنة المأوى فإنه يجب فيه
فيمنان قيمة لذلك، وقيمة على الله، وهذا قال الشعبي. حبه الله، سواء الذي ليس به
ليحرق ما يذ، س ما ليس به، فإنه لا شيء فيه.

وقوله «ولا يقطع حسبى الحرم أو شجرة» يعني أن يقطع منه، أما إذا قطع
طائفة فلا شيء عليه فيه.

والحرم والمخال في ذلك سواء، ولا يكون المسموم في هذه القيمة مدحج، ويتصلق
بقية على الممراد، وإذا أدى القيمة لذلك كما في حرم المأوى، ويكره بهما فالتة
لأنه ملته سبب محظور، لا أنه يجوز فيه مع الكراهة بحالات القيمة، أي لا يجوز بيع
صيد اصطاده حر، ولا بيع حيد الحرم أصلاً، ولو أدى حره.

ونقول أن بهم حث نعرض للصيد الأس بنوع الأس، ويعد به ما قتل به
ميتة، وليس له أن يرعى حشيت الحرم فونه مغلقة.

وقال أبو يوسف لا يقى به، لأن مع القلوب به منعد

وإذا أن القطع الممدار كقطع الساحل، ويجوز أحد الزوايا من شجر الحرم،
ولا شيء فيه إذا كان لا يضر بالفتحة.

قوله: «كل شيء» عند القارن من ذكرنا أن فيه على المقدر دماً ففني القارن

فيه دفعت دية الحج، ودم نحره، وكذا الخد، وهذا إن بقي به اختلاف طي لا اعتصام لما تأخذ السمكي كلب، السعيط والتطيط وطين والدم من سبيد، أما ما يخص ما أحرمه، إلا كبره الرمي وهو المصدر.

قوله: (ولا أن يتجاوز الحجاب غير ما حرم في العورة ولا حتى يفتوقه دية واحداً) خلافاً لما ذهب إليه من أن منى يحرقه، ولم يرد أن إذا عاد إلى منى قبل الطواف، وحده الشيء والإحرام بعدد هذه الدية خلافاً لما ذهب إليه.

قوله: (وإذا شرب نحره في قتل صبي على كل واحد منهما جرأة كقتل سواه كان صبي أحرم، أو أهل، أو كافر) شرباً أو أكثر، يعني كل واحد منهم جرأة كاملة.

قوله: (وإذا شرب جلالاً في قتل صبي الحرم فعليه جزاء واحد) وأن أحرم جري صبي، الأموال.

وإذا شرب حرم وحلاً في قتل صبي أحرم، فعلى صبي الصبي، وعلى الحلال مصها.

وإذا شرب حلال وفار في قتل صبي أحرم، فعلى حلال النصف، وعلى الفارق جزاء.

وإذا شرب حلال ومعه وفار، فعلى حلال الثلث وعلى الفارق حرام واحد كامل، وعلى الفارق حرام.

ولو أحرم على قتل صبي حرم وهو غير حرم، فعليه دية واحدة، ولا جزاء عنه خصوصاً والنسب، ولا يحد.

قوله: (وإذا بيع محرم صبي أو ابتاعه فالتبغ باطل) وعلى البائع والمشتري جرأة، إذا كان حرم، وهذا إذا ابتاعه، وهو حرم، وإذا كان حرام، فهو حرام، أو إذا ابتاعه وهو حلال وبيعه وهو حرم، أو بيع ما ساء.

والمحرّم من البطل والناس، إليك في شرب ما ساء الله تعالى.

ولو ابتاعه وهو حرم، أو ابتاعه وهو حلال حرام.

ولو اشترى حلال من حلال صبي، علم بصفته، حتى أحرم حراماً على البائع.

ولو أحرم وفي يده صبي فعليه أن يرضه، فإذا أربك ثم وحده بعد أن حل في يده غيره، فهو أولى به لأن ملكه لا يرد إلا بالرضا، وإذا أربسه من يده إنسان فعليه أن يرضه، وإذا لم يرضه، فعليه أن يرضه.

وإن أحرأ إلى به، أو في قصر معه صيد، ميم عليه ما يركه، وإن اصطاد
صيداً وهو حرأ لم يمسكه، وعليه لرسقه: فإن أركه من يده مرسى لا صيد عليه
بالإحصاء؛ لأنه لا يملكه بالأخذ، وإن أركه بنفسه، ثم رجه به، أو حل في يده رجل
بالحل، عيسى أنه إن ستره منه وقد علم.

باب الإحصاء

الإحصاء في اللغة: البيع بقابل حذرة للهو، وأحصاه أحصى

وهي الشرح، عبارة عن سبع محرم من القحوت والمفوف حذر شرعي يحس له
التحلل بالدم بشرط القضاء عند الإمكان

قوله رحمه الله: إن أحصر الفحرة بعد أو أصابه مرض ينفذ من الفضي حل
له التحلل؛ ذكر العدد بتعظيم المسلم، والكفر، والفسق، وكذا إذا أحصر محس لا يحل
على الفحرة منه إلا بعد فوات الحج، فإنه يجوز له التحلل، وكذا إذا مات محرم لمهرلة،
ويبدأ به من نلأه أيام تصاعداً، فإنها بمرلة الفحرة، لأنه يس لها في نخرج غير محرم.
وكذا إذا سرب بصفه أو مات راحته، وهو عاجز عن المشي، فهو محص وإن كان
قائراً على المشي، فهو محص.

قوله: ولعل له البعث بشاة الفحرة، أو نبيها، ولا يجوز التحلل إلا بعد
الدمج، ونقيده بـ «الفر» أي رة إلى أي في الحل، فإن كان في محرم ورج مكان حل،
وإن نزع عنه في غير الحرم، أو لم يدمج في اليوم الذي وأعدهم به، فعلى وهو لا علم
صيه دم لإحلاله، وهو متى أحرمه، كما إذا دمج عنه، فإن بعت مدين، فإنما يحل بدمج
الأول صيداً، لأنه يكون قابلاً أن يكون دارياً، فإنه لا يحل إلا بدمج الآخر.

قوله: (وإذا وجد من يفضله اليوم عليه) (أو يواضعه غير من أبي حنيفة) لأن
دم الإحصاء عنه لا يثبت يوم الحرم، وعندها هو سرب هو، أصغر، فلا يحتاج إلى
حسب.

قوله: (ثم يتعين) أي على الإحصاء بحسن خمس عهد وعقد أبي يوسف
صلى: التحلل واجب.

وعلى مستحب أيضاً، وفحل يبيع بالدمج عند، وقد إذا أحصر في الحن لما إذا
أحصر في الحرم، بالحن واجب كما في شرحه ثم إذا كان في الحن، ولم يجب عنه الفحرة
وأكد أن يحل بعد، من ما يحظره الإحصاء ليخرج به من الفحرة.

قوله: (فإن كان دارياً بعت مدينين)، لأنه يحتاج إلى التحلل من (أحره) فإن بعت

يأتي واحد ليحل به عن آخره الحج، يسمى في إتمام عمره أو معلن عن رغبته
مهما كان التحلل منه، فرغ في حاله، واحد، فإن لم يجد العصر الذي صبر عمره إلى
أن يجده أو يفوته، وسمى، ويحسن.

وعن أبي يوسف، إذا لم يجد الذي يفوته لم يزل ما يطعم، ويبدل به، فإن لم يجد
ذلك، جاء عن كل مسجد، سبع يومًا، فإن أدرك الغصير فطعمه بعد ما بقيت له صبح به ما
دفع من بيع، أو هذه الأربعة، وإن بقيت منه، وأراد أن يرجع إلى أهله، فله ذلك
سواء بيع عنه، أو لم يبيع كما في السابق.

قوله: «ولا يجوز بيع دم الإحصار إلا في التحريم ويحرم من يراه النحر عند أبي
حيبة» وكذا بعده.

قوله: «قول أبو يوسف ومحمد: لا يجوز الذبح لمُحَصِّرٍ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي يَوْمِ
النَّحْرِ» اعتراف بهذا تشبهه بالحرمان، وله قولان على ما لا خلاف، «يستكر حق بيتي
تقضى عنه»⁽¹⁾ «يجب بئس ما له حصه وماله» لأنه دم كفارة، حتى لا يجوز، إلا لكل
منه، فيحتص به الذي ذبح، ومن كذا ما الكفارات بخلاف دم يمسك والعراق لأنه له
سأله.

قوله: «ويزجر بمُحَصِّرٍ بِالْعَمْرَةِ الذَّبْحُ مِنْ سَاءٍ يَوْمٍ إِذَا جَعَلَ» لأن العمره لا
يجزئ التحلل منه، يود بغيره لا يكتفى على الإحصار فيها يوم النحر
قوله: «والمُحَصِّرُ بِالْحَجِّ» إذا جعل تحلله حجه وعمره هذا، «أبى الحاج من
فاته» إنما إذا قصده من عهده لم يرمه بعمره، لأنه ليس في نفس الناس بيع
قوله: «وعلى مُحَصِّرٍ بِالْعَمْرَةِ الْمُتَسَاءِلُ» أن لا يحصر بها من
وقال مالك: لا يحصر، لأن لا يتركها إلا في نفس الله عليه ولا
وأصحه بعمره، بأحدية، وثان عمارة، فحلز التي من الله عليه وسلم، وأمر
أصحابه بذلك⁽²⁾.

(1) سورة البقرة: 190.

(2) «فصل في حكم الإحصار» في كتابي «مراجيع البحار»، مادة 244، حديث: «وجه على أنه
عليه رعدة حتى يذبح به، أو أن يذبح به، وأمر تصدق به، والله أعلم به من حديث أبي
حسب جرحه في ابن أبي شيبة، وهو، «محل كذا رجل جرحه في بيت عمر بن الخطاب
وحسنه، وأنه بالمدينة، فذبحه، وأمره الطائفة من وجهه، فهو ومعهما ولا يحل في من
كسبي إلا عمر التي عمر الله به، وسلم يمسك، ويمنع، ويمنع، والله أعلم به، والله أعلم به»

فوق قلت، قد ذكرتم أن المحصر لا يحتاج إلى الحلق عند أبي حنيفة وحمد ومطير عليه
السلام خلق بالحدية؟

قلت، ذكر أبو بكر الراري أن المحصر إنما لا يحتاج إلى الحلق إذا أحصر في الحلق،
لما إذا أحصر في الحرم، فإنه بمنزلة لأهل الحلق عندهما بوليت بالحرم، ورسول الله صلى الله
عليه وسلم كان محصراً بالحدية، وعصياً من الحرم.

قوله (وعلى الفارس حجة وخمسة) قد أحج وحدها، وما ذكرنا في المحصر
والحدية لأنه حرج من بعد صحة الشروع فيها، وهذا إما من يعرف من علمه ذلك أما إذا
قرئ من علم ذلك سقطت به الحصة الثانية، كما في محصر إذا حج من علمه ذلك.

قوله (وإذا بعث المحصر حديقاً وواعظهم ما يدعوهم إلى بركم بيقه ثم قال
الإحصار، فإن لم يرد على إدارك الهدي وألحج لم يجر له التحلل وبرحه لم يقضي) رسول
الطريق، وإذا أدرك هديه تصح به ما شاء.

قوله (وإذا نذر على أدراك الهدي ذون الحج تحلل) بدعي نظري لمحرم من
الأصل.

قوله (وإذا نذر على إقرارك فتح ذون الهدي حار له التحلل استخفافاً) وهذا
مستقيم لا يسمي على قولهم لأن دم الإحصار يمتنع به يوم النحر من يذوق
الحج، فإنه يترك الهدي، وإن يسمي على قول أبي حنيفة لعدم بوليت اليوم يوم النحر
عنده.

وذكر المكي أن هذا المذهب ينعور أيضاً على الإحصار كما إذا أحصر في الحرم،
وأمرهم بالندب عند صوم النحر يوم النحر، وقال أن محصر من الحرم حيث يذوق الحج
دون طهيداً لأن الذبح يسي ونو أن المحصر ذهب إلى الفداء في عامه ذلك بعدما يحلل
بالذبح عنه، فإنه يقتضي بالحرم بالحدية وعليه قضاء الحج لا يبر، لأنه لا يجب عليه الحج
في ذلك العام.

قوله (ومن أحصر مكانه وهو محتوج من الزكوة والصدقات) كانه محصرته، لأنه

في حديث المسور لم نال إلا محضاً ولو هو مشهور وأصح به حديث.

قوله عس بر عمر ابن موسى، كما يحصر الحاج إذا نحل، يجب حجه وعمره، لم يحد، وهو
ذكره أبو بكر الراري من أبي جبار ومن مسعود بن يسار.

حديث ابن أبي شيبة عن أبي عبد الله وسلم والصحابة، أحصرو بالحدية ركانو عترة، وهو عنه من
حديث من حد.

يحرّم عليه الإصنام، وكذا إذا أحصر في الحرم أيضاً فحكه كدنت

قوله: **وَأَنْ لَا يَذُرَ ثَلَاثِي أَخْضَعًا فَلَيْسَ بِمَحْضَرٍ** لما إذا قدر على الطواف دون الطوق، فإن كانت الحج يتحلل به، ولم يزل فيه في التحلل وإن قل على الطوق، فقد تم حجه، ولا يكون محصرًا. وإذا لم يكن محصرًا من يحلّ؟

قيل: لا، لأنه لو فعل في مكانه حج التحلل في غير الحرم، وهو إما شرع في الحرم، ولو أمر التحلل حتى يحلّ في الحرم حج في غير زمانه، والتأخير عن الزمان يجوز من تأخير عن المكان، فيزجر الحلق حتى يحلّ في الحرم.

وقيل: يتحلل؛ لأنه لو لم يحلّ في الحلّ ربما بسد الإحصار، لاحتاج إلى الحلّ في غير الحرم، فبطل عنه الزمان والمكان جميعًا، فتحلّ أحدهما لولي، والله أعلم.

باب الفوات

الفوات عدم الشيء بعد وجوده وإنما قال: هنا الفوات معناه، وفي الصلاة الفوات جميعًا لأن الصلوات جمع، والمفعول واحد، لا يجب في العمر، إلا مرة واحدة.

قوله: **وَحِجَّةُ اللَّهِ**، **وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَلَا فَوَاقُ يَرْكُضُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ التَّحْرِيقِ فَفَاءَ الْحَجِّ**، لأن الحج عرفة

قوله: **وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ رِسْمِيٌّ وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْصِبَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ**، لأن التحلل وقع بأعمال العمرة، فكأن في حق ذلك الحج بمرارة الدم في حق المحصر، فلا يجمع بينهما كذا في الهداية

وقوله: **وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ رِسْمِيٌّ**، هذا الطواف، والسعي عمل عمرة مؤدفة بإحرام الحج عرفة.

وقال أبو يوسف: يفتي إحرامه عمرة.

ومثله لو أحرم بمحرم أخرى لمرة ويؤديه عند أبيه، سمى؛ لأنه ضم حجة إلى عمرة، ومثله ضم حجة إلى حجه، فبأنه رخصها، ثم تنصيحها

ومثله أخرى: أن هذه العمرة سقطت عنه للعمرة التي لمرة في عمره عند أبي يوسف، وعنده: لا سقطت، لأن كان قلبي الذي للعمرة أولاً، لأن لا لغو، فإذا أتى به صدقني ما في وقت، وما الحج فإنه يصوم، فإذا فات لم يكن له من أن يتحلل به بطواف وسعي ويحلّ به دم لفراق، وعليه قضاء حجه، ويطلق عليه إذا أتى بالخطوة. وقد قال: إن مر راته للحج، لم يزل على إحرامه إلى أن يتحلل منه بعمل عمرة، وإن جامع في إحرامه ليس أن يتحلل عليه دم؛ لأنه بال على إحرامه، وكذا إذا أتى

قوله رحمه الله: «يَهْدِي أَدْنَاهُ شَقًّا» وهو من ثلاثة أوجه: الأول: وهو أن يستر وأن يستر
يخترى في ذلك كنه الشيء لمساعد إلا المقادير الجذع من يخترى والتي من يستر
واقصان ماله من وجهين في سبب
والذكر والأشبه به سوء.

ومن أستر ما به سبب، وليس في ذلك، ومن الأول: وهو أن يستر شيء وضع في
الخدمة

والجذع من أستر ما به سبب، وليس في ذلك، ومن الأول: وهو أن يستر شيء وضع في
من أستر ما به سبب، وليس في ذلك، ومن الأول: وهو أن يستر شيء وضع في
والذكر من أستر ما به سبب، وليس في ذلك، ومن الأول: وهو أن يستر شيء وضع في

والأشبه من أستر ما به سبب، وليس في ذلك، ومن الأول: وهو أن يستر شيء وضع في
قوله: «ولا يخترى في الهدى مَقْطُوعُ الْأُذُنِ وَلَا الْكُرْهُ» من لا أذن ما نطقه
ولما إذا كان خبيره من، ثم أستره من الأذن إلى كنه الله، أو إلى حركه عند أي
عنه وعمد، فهي هذا كنه في حكمه المعنى، وعنه لم يوسف أبدا، ذلك السبب
ثالث فما راد في حجر، وإن كان أذن حركه، يعطى هذه طريقة التفسير في حد مكبر
وقال أبو يوسف: إن كان الثاني من الأذن الكره: هو أن يذهب الصنف وبقي
منصفاً، فهو يجرى لأن في نصف مستوى المقطر، والآخر، لكن الحكم للحصر، ولا يجوز
في الحديث، إلا ما يجوز في التفسير.

قوله: «ولا مَقْطُوعُ الْأُذُنِ وَلَا الْكُرْهُ» من لا أذن ما نطقه
يستر في الأذن، وكذا الأذن والآلة ماله

قوله: «ولا مَقْطُوعُ الْأُذُنِ وَلَا الْكُرْهُ» من لا أذن ما نطقه
بعضه أن يضحى بالقرآن، أي هو «جاء» على كنه الأذن، وهو أن كان خبيراً لا
يجوز، ومعرفة ذلك أن يستر من نصف بعد أن لا يستر نفسه يوماً، ثم يجرى
الطرف إليها قليلاً قليلاً حتى إذا رآه من مكان علم ذلك، لم يكن ثم منه عيباً المقصود،
ويجوز أن يستر إلى غير ذلك حتى إذا رآه من مكان علم ذلك، لم يكن ثم منه عيباً المقصود،
ببعض، فإن كان كنه ماله أذن، فإنه كنه حقيقة وأذن أذن.

(١) أخبره المفسر، أي من الأذن، من سبب، وهو أن يستر من الأذن، وهو أن كان خبيراً لا
ببعض، ولا يضحى بالقرآن، أي هو «جاء» على كنه الأذن، وهو أن كان خبيراً لا
ببعض، ولا يضحى بالقرآن، أي هو «جاء» على كنه الأذن، وهو أن كان خبيراً لا

2 وفي وجه: لا يجوز فيه قبل يوم النحر اجساداً، وهو دم النشع والقران والأصحية

3- وفي وجه: اختلفوا فيه، وهو دم الإحصار بعد أبي حنيفة، يجوز عبيده وحده لا يجوز.

وفي فسوخ: يجوز بيع حدي المتطوع قبل يوم النحر، إلا أن فيه يوم النحر أفضل.

قال في البداية: وهو الصحيح، يعني أنه يجوز فيه قبل يوم النحر قوله: (وَيَجُوزُ دَيْحُ بَيْتِ الْهَيْدِ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ) وقال الشافعي: لا يجوز إلا في يوم النحر.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ دَيْحُ الْهَيْدِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ) قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نَزَّلْنَاهَا إِلَى آلِثَبْتِ الْأَنْثَرِ﴾^(١)، وقال في حراء الفسيد: ﴿هَذِهِ بَيْعُ الْكَلْبَةِ﴾^(٢)، بغير أصلاً في كل دم، هو كحلته، ولأن أحدى اسم ما يهدي إلى الحرم.

قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى مَسْكِينِ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِمْ)، إلا أن مأكبي الحرم أفضل، إلا أن يكون غيره، أخرج مهم.

قوله: (وَلَا يَحِبُّ الْمُتَغَرِّفُ بِالْهَيْدِ) وهو حل الهيد إلى غيره وقيل: هو أن يعرفها بعلامة مثل التقليد، وإن عرف حدي نفسه والقران والمتطوع، فحسن لأنه تجوزت يوم النحر، فحسن لا بعد من يسكه، محتاج إلى أن عرف به، ولأن دم سكه، فيكون ماء على الشبهة بخلاف دماء الكفارات، لأنه يجوز فيها قبل يوم النحر، ولأن سبب الجفان، فيبقى بها النحر.

قوله: (وَالْأَفْضَلُ لِي أَلَّا أَلْزَمُ) فإن شاء سحره، وإن شاء أضجعه. والأفضل أن يحرف فيما مفعول فيه السرى ولا يبيع البقر، وأنتم يدان لأن في حلقه الإصحاح لم يبيع أبداً، فيكون المبيع أسير.

قوله: (وَبِإِي الْقُرْمِ وَالْقُرْمِ الْمُتَمِّحِ) قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى﴾^(٣)، والله ما بعد للمبيع، وأراد به القرمة^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ بَعَثْنَا فِي طُوبَى﴾^(٥)، والمبيع ما بعد للمبيع، وأراد به القسم فهو دبح الإبل، ونحر البقر، وهم القرمة لأن استوفى القروا، وسكره

(١) سورة النحل: 33 (٢) سورة النحل: 33

(٣) سورة النحل: 33 (٤) سورة النحل: 33

(٥) سورة النحل: 33

قوله: **إِنَّمَا أَوَّلَىٰ لِي بِبَنِي إِسْرَافِيلَ** فتنجيه فلهذا إن كان يعطى ذلك، لأن توجيه
 منسوبة لقسم من بنية عيرد كإثباته، وإن كان لا يعطى من غيره، وإنما
 القسم يورثه الذي قسم الله عليه ومقامه منسوبة منسوبة منسوبة، فلهذا
 بقوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

قوله: **وَيُؤْتِيهِمْ مِنْهُ** أي ياتيهم به، والله وحده.

كان معسراً آخره ذلك العيب

قوله: «وإذا عطيت المئنة في الطريقي فإن كان تطوعاً بحرهما» معنى عطيت فرمت من العطب بالليل

قوله: «وحرهما» فإن قلب هذا بكراً، فإنه قد قال «ومر ساق مدياً عطس» ثم قل: «وإذا عطيت البدن»؟

قلت: الأولى في المدي مطعناً، وعدا في القيد عصب بالذكر بعدما دخلت في ذلك المصوم، أو يقال ذكر في الأول من يحس عليه غيره، ولم يحس ما جعل بالعطب فاعله ذكره ليان ما جعل به، أو يقال: الأولى في العطب الذي لم يهبأ له دبح، وحس الذي تارب العطب بالليل فونه «وحرهما» وأحرهما يكون في المدي

قوله: «(وضيع نعلها يديها) المراد بالليل فلالها» ومعنى هذا: روي به يديها، وإن كان نعه، محتمل أيضاً أن يرجع الصبر إلى المني، ويحصل أن يكون فعل المدي ولما جعل ذلك يعلم أنه عدي لم ينع عمله، جاكل مع شفره، نوب لأعباء، لأنها لم يلح عليها، فإن أكل منها، أو أحضم شيئاً، فعليه أن يتصدق بقبضه.

قوله: «(وحرط بها فطحنها) أي جانت فطحنها»

وفي المائدة: «مربحة سداب»

قوله: «(وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ غَرًّا وَلَا عَرَّةً مِنَ الْأَعْيَادِ)» لأن لم تتبع عباء، فإنه لكل منها، أو أحضم شيئاً، فعليه أن يتصدق بقبضه.

قوله: «(وَقَدْ كَانَتْ رَاجَةً أَفَامَ عَرَّتْهَا فَطَحْنَهَا وَضَعِي بِهَا مَا شَاءَ)» لأنها لم تن صلوة لما عينة، وهو ملكه كسائر املاكه.

قوله: «(وَيُغْلَى هَدْيُ الظُّلُوعِ وَالْمُتَقَةِ وَالْقِرَانِ)» ركبة المدي الذي رجه على نفسه بالشمس.

وطرد من المدي: الإبل والبقر لما طعم من يقد، وكذا بعد هرج به إلى عرمان، وما لا خلا

قوله: «(وَلَا يَغْلَى دَمُ الْإِحْصَارِ وَلَا دَمُ الْحِجَازِ)» لأنه لم حر، فنهجب إحضاره بجلاء الأولى، فإنه دم سلك، فنهجب إظهاره، فإن دمه دم الإحصار ودم الحنفيات جاز، ولا يلح به، وهو أعلم

مستقل: حصة اللطخ لوجب الوصول إلى مكة والإحرام بحجة أو عمره.

الأولى: إذا قال: «والله عني حجة أو عمره».

ثاني: «الله عني الحرام» أي بيت الله الحرام؟

الثالث: «الله عني الحرام» أي مكة؟

الرابع: «الله عني الحرام» أي مكة؟

الخامس: «الله عني الحرام» أي مقام إبراهيم عليه السلام؟
 حجة أو عمره؟ (راجع)

وسبب اللفظ لا يوجب عليه شيئاً بالإجماع

أولاً: «الله عني الحرام» أي بيت الله؟

ثانياً: «الله عني الحرام» أي مكة؟

ثالثاً: «الله عني الحرام» أي مكة؟

رابعاً: «الله عني الحرام» أي مكة؟

الخامس: «الله عني الحرام» أي مكة؟

سادس: «الله عني الحرام» أي مكة؟
 سابعاً: «الله عني الحرام» أي مكة؟

أخيراً: «الله عني الحرام» أي مكة؟

أخيراً: «الله عني الحرام» أي مكة؟
 حجة، وعمره، بلزومه، أي عمره أو عمره وأهل أهله وأهله.

كتاب البيوع

لما كتب ليبيح" فالعبداد وأمر النكاح، لأن حياض الناس إلى طبعهم من
 طبيعتهم في النكاح، لأنه هو التفسير الكبير والبدن والأساس، من حيث حقوق من
 يلقاه بالبرك، لأن به يقوم المصير الذي هي قوته لا حتم، بعض المصير قد تم النكاح
 على أبي كعباب بعد ما وغيره، لأن مصالح عده، من نحو الناس من لا يقدرون على
 العادة، كما هو إلى الزوجات، من به الزوجات مع حتم، ولكن لهم مصير في معصية
 وطبع في الله، عباد من صلب مثل سائر آخر، وكذا في الشريعة، نحن يريد فيه فيه
 الأمر صريح في أن الناس من أنفسهم، والله لا يحب العبد.

وہیابی ہو فی السریع خذہ من لحداد وغدا فی اذانہ ہود یہودہ وجمہ النرج
وہذا قول العربین کاشمیر واستعادہ

وقيل هو عبارة عن معنى لا على وجه الجمع وهو قول الحكماء

كما في قوله تعالى

والله اعلم
بما لا يدرك بالبال

(۱) هو تحت حدود دنی مانی بیاورد و باقیه را به سبیل العیال و غیره میبخشد یعنی در راه خود نمیگذارد.

پھر آئی تھی۔ تعارضاتِ اعلیٰہ و اعلیٰہ کے لیے جس میں وہاں
 ایک ہی شخص ہی کی ایک ہی چیز سے ۴۰ فی کُل واحد، من طرفہ، ایک ہی
 خط میں ہی واحد، متعلقہ، من حسبِ مصلحت و مصلحت کے تحت کد لفظ منع و مصلحت من
 لاصدقہ و کد منع اسم و جس کی کسی طرفہ مصلحت من اصل اللغہ بالغہ و لغہ، یا، مصلحت
 مصلحت، لم شریعت ۱۵۰ بعد من مصلحت و مصلحت

[illegible]

والمطبعة التي في دمشق من قبل الشيخ، «مسألة»
 في الفصول التي في آخر بعض كتب «مسألة» في الفصول التي في
 «مسألة» في الفصول التي في آخر بعض كتب «مسألة» في الفصول التي في

وَبَيْنَ قَتْلِهِ أَيْسَرُ مِنْ أَنْ يَرْفَعَهُ سَبْرَهُ تَالِيسُ كَمَا تَصْلُبُ دِمْنَتُهُ بِهَيْبَةٍ وَتَلْقَاهَا:
الْمُطَرِّفَةُ وَالْأَسْبَغُ مِنْ رُوحِ الْأَلْبَانِ وَالْمَرْيَمَةُ وَالْقُرْبَةُ وَالْمُعِينَةُ وَالْمُؤَدِّيَةُ:

مَنْزِلُ عَبْدِ الْجَوَادِ بِمَدِينَةِ بَغْدَادِ فِي سَنَةِ ١٠٠٠ هـ
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ الْوَهَّابِ

بمقتضى وأما في المجلس، فيعقد بالمقتضى إحصاءاً من شره البطل والمطر وأنه ذلك
والمصحيح قول المرحوم السيد: لأن الشره للترجيح.

قوله رحمه الله: (البيع يُعَقَّدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ) لا يحدد عبارته عن إحصاء كلام
أحد المتعاقدين إلى الآخر.

والبيع عبارة عن أثر شرعي يظهر في إيجاب الإيجاب والمقبول حتى يكون
المتفق عليه صادر عن الطرفين وإليه أشار الشيخ بقوله «وبعد» ولم يقل «بغير» لأن
القبول والإيجاب هو الإيجاب ذاته ما كان ثابتاً لمشتري، وقد ثبت لأنه قوله
«وبعد» والمقبول هو اللطيف الثاني الذي هو حوجب الأول، بالإيجاب مثل قوله: «وبعد»
أو «وأعطيت»، أو «لقد»، وما تشبه ذلك. وقبول مثل «اشتريت»، أو «قبلت»، أو
«أخذت». أو «أحرق»، أو «وعيت»، أو «قبلت»، وما تشبه ذلك ولا فرق بين أن
يكون العبدى البائع، أو المشتري كما إذا قل غسيري أولاً، اشتريه منك هذا العبد
بمائة، فقال البائع، بعد، أم هو ذلك، فإنه يتم البيع، وهذا معنى قوله «وإذا أوجب أحد
المتعاقدين البيع» فالآخر بإيجابه، ولم يصر إلى البائع، أو المشتري.

قوله: (إذا كانا باللفظ المتعاقدين) كما إذا كانا باللفظ لأمر، فلا بد من ثلاثة كلمات
كما إذا قل البائع «اشتري مني»، فقال «اشتريت». فلا ينعقد ما لم يقل البائع «وبعد»
أو يقول غسيري: «بيع مني»، يقول: «وبعد»، فلا بد من أن يقول ثانياً «اشتريت».
وأما الكتاب، فيعقد بلفظين أحدهما ماضٍ، والآخر مستقبل.

قوله: (إذا أوجب أخذ المتعاقدين البيع) لا يخبر إن شاء قبله في
المجلس وإن شاء ردّه، وقد يسمى سائر الفرض وهو غير مورد، وإن أوجب
أحدهما البيع، وما يشيان، أو يبيع عن ثابته في مجلس، أو على غيره، فإن أخرج
المحطوب حوايه فمضراً بخطاب صاحبه غير القصد، وإن قصد لا ينعقد، وإن قل
والغير حر أحدنا كالغير مبيعاً، وإن أوجب أحدهما، وما وافقنا سائرنا، أو سوا
أحدهما جرد خطاب صاحبه قبل القبول بطل، ولا ينعقد بغيره بعد ذلك.

ولو شاء في المستقبل، وهي تسمى موجدات سكتة في المجلس لا يقع ذلك
الإتصاف، وهي بغيره اليق، لأنها لا يملكها إيجاباً بخلاف الدابة، فإنها يملكها.

ولو كان وبعد منك هذا العبد كذا، فقال: «هو حر»، فهو قول صحيح طيب
وقد إذا قل: «هو حر» بالوعد، أو «هو حر» بغير قول لم يكن لهؤلاء، ولم يجر البيع.

وعلم أن البيع على عي لا يهزم وشروطه مختلفة باختلاف الأجزاء لا يبرره لأن عقد على التوقيت والإيجاب يطلبا

ولا يرد في البيع من ذكر الثمن، رتبته في البيع، وإلا فلا يكون بيعاً، وإن حصل الإيجاب والقبول.

قوله: «وإنهما قام من مقتضى قول القبول بطل الإيجاب» لأن مقتضى دليل الإصرار، وكذا لو لم يتم، يمكن مداخل في المقتضى بشيء غير البيع من الإيجاب، فإن كان قائماً بعد ذلك، فإنه يصح القبول، لأنه لا يفسد ثم بطلت مفسدة

قوله: «فإن حصل الإيجاب والقبول لم يفسد البيع» ولا يرد من صدر الثمن، ويعين الثمن.

قال في المصنف: «ثم أي يوسف إذا قال: «عندي هذا فصد بألف»، فلما أراد المشتري أن يقول: «فصد»، قال المانع: «وخص» وخرج الكلامان معاً فالبيع الأول؛ لأنه لم يتم البيع وإن كان «عندي هذا» الثمن يمكنه، فقبل في حقه لا يجوز كما لا يجوز إذا حصل «عندي هذا» بعد البيع، فإلى «فصد» فبطلت بمقتضى «وكذا لو قال: «خص» على الجيد، لأن «خص» في خصه لا يجوز لما فيه من معنى الصيغة على البيع.

ولو فرق الإيجاب، فقال: «أعطني هذا من عدي» حلت هذه بمائة وحدة يكتفي، فالمشتري أن يبر في ثمنه شاء، لأنه لم يكن في قبوله معنى الصيغة باختلاف المسألة الأولى، لأن هناك الإيجاب فيها باللفظ واحد

قوله: «ولا خيار لو حجب منه» إلا من عجب أو عدم رؤية، وإن التامع، لكن وبعد منه بالخيار ما دام في محال، يعني لكل واحد منهما في حجب رتبته لا غير بالبيع، أو ثم يرضى.

قوله: «إلا من عجب أو عدم رؤية» وكذا على شرطه، وإن حصل حيل في البيع وعدم رؤيته مع أن خيار شرطه ما لم يرد البيع أيضاً، لأنما لم يرد بيع وحده، كما غير الشرط، مقدس من معنى الشرط

قوله: «والأغراض» «لأنها لا يحتاج إلى مغالبة مقداره في حوزة البيع» لأن ما لا خسارة له في الثمن سواء كان المشتري عليه، أو ممسك به، أن ثم يمكن في الأموال لزجه، أما في الرتبة، فإن يفسد بمقتضىه فلا يجوز البيع مع جهالة مقداره، وإن أفسر إليها لأحسان، كما في «حصة» حقيقة، أو بعبارة أخرى فلا بد أن يعلم

سورة

وقوله «في حوز البيع» احتراز عن السلم، لأن راس المال فيه إن كان مكملاً، أو
حزباً بشرط معرفة مفسره عند أبي حنيفة، ولا يكتفي بالإشارة.

وقوله «والأغراض» سماها أغراضاً قبل المصنف، وإن لم يضر غرضاً باعتبار الحال،
لأنها تصير غرضاً بعد كماله، قال تعالى: «وَأَسْتَبْدِرُ سِبْطِي مِنْ رَجَالِكُمُ» (٢٢)، ولهذا
يصير أن شاهد من بعد الإسهان.

قوله: «وَالْأَيْمَانُ الْمُطْلَقَةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْرُودَةً الْفَتْورِ وَالصَّحِيحُ حُورَةٌ
مُطْلَقَةٌ: أَنْ يَفْتُرَ» المشتري ملك يتصرفه أو يهب، أو يحتل، أو يبيع، ولم يجز عقره
ولا صفه.

وفي كتاب البيع، حوز به أن يقول: «بيعت هذا من قبلي» وما يسمي به؛ يقول:
«المشتري» بعد لا يجوز. حتى بين قلبي قبلي وصفتي، فالقدر مثل عشرة، أو عشرين،
والصفة مثل بحاري، لم يبرئني، أو حبي، أو وسط، أو ردي،
وقوله: «مطلقاً» حذر عن كونها مثلاً في

قوله: «وَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِمَنْزِلِ أَوْ مُزَجِّي» إذا كان الأجل مفقوداً، إما بعد
بإحدى: لا، المبيع إذا كان مبيعاً لا يجوز تأجيله، فإن شرط به الأجل، فالبيع فاسد،
لأن التأجيل في الأعيان لا يصح؛ لأنه لا حصة للبائع في تأجيلها، لأنها موجودة في ملكين
على صفة واحدة، وبعد يوجب تشابهاً، فلا عائد في تأجيلها، ولا كذلك النسق؛ لأن
شرط الأجل في الديون به فائتة، وهي الساع المدة التي يمكن المشتري من تحصيل
الدين فيها، لذلك جاز به.

وقوله: «وإذا كان لأجل معلوماً؛ لأنه إذا كان مجهولاً أثر في التبعيض فيصطلح البائع
بالنسب في سرب المدة، والمشتري في يصدده، وإن اختلف في الأجل، فالقول قول من
جعله؛ لأن الأصل عدمه، وكذا لو اعتصم في قدره، فالقول للمدعي الأجل، ولله بينة
المشتري في الوجهين، وإن اختلفا على قدره، واحتل في مصلح، فالقول للمشتري أنه لم
يمض ولله بينة أيضاً، لأن ثبوت مدته على الدعوى.

قوله: «ومن أطلق الثمن في البيع كان على طالبه بقدر ثلثه» معناه ذكر قدر
المنسب، ولم يذكر صفة من أن يقول: «بيعت من عشرة دراهم»، وفي قوله دراهم

تسلفه، فإذا كان كسباً عاد السبع، وهو الميراث الذي يتبع من المال في مثل هذه الحالة.
فيكون معنى قوله «وإن أطلق الثوب» أي تصفحه عن ذكر النصف وأما الغدر، فقد ذكره
لأنه لو لم يكن كذلك كانت هذه المسألة من حلق الأوثان، ثم ذكره ببيان ذلك من
قوله «والأثبات المطعنه» أي مطعنه عن ذكر الغدر والموت حسب ما كان قوله، «وإن
أطلق الثوب» معناه عن ذكر النصف لا غير وذلك لأن قوله «وإن سرب» معناه «أو
ولو يسل» «حاز» أي «عثر» «أو يجر ذلك»

وعلیٰ فی حکم الصبح والنسب یختلفان فی أحکامہما ، سببہما لا یخبر بصرف فی
 جميع المقبول قبل شعبہ ، ویخبر فی النسب قبل شعبہ

وَمِنْهَا مَنْ هَلَكَ فِي الْعَصَى يُوحِيهِ فَجَّ الْعَلَمِ رَحَلًا مِنْ لَا يُوحِيهِ
لَاكِي الْعَصَى لَا يَصْرُ عَلَى عَيْدٍ وَبِهَا يَنْصَرُّ عَلَى مَا فِي تَقِيْمِهِ فَرَدَّ هَيْتَ مَا خَرَّ إِلَيْهِ يَنْصَرُّ
بِأَمْرِ مَسْأَلَةٍ

قوله: «فإن كانت النقطة مختصة بالفتح فالتحريك لا أن يبين حدها يعني حصة
الشيء، إلا أن التماثل بها سواء لأن إيجازها يقتضي على نفسه، وما إذا كانت سواء في
الشيء حاز عليه إذا أُبطل اسم الدراهم ويصرف إلى ما عداه من أي نوع كان؛ لأنه لا
مصلحة ولا أحد في الدنيا كالذهب للترجيح، والذهب من الخبيث كان بعض في
الخدمة من شركه»

ومرله. وإذا كتب سوء في جانب « مختلفا كذا » والثاني والثالث
منه. ثم قال: « والثاني من هذه النصوص، وهو الميم أو الميم الميم
الذي لا يقرأ ولا يكتب، ولا خلاف في النسخة

قوله **وَيَحْضَرُ سَنِيحَ لَهْمَاءَ** والسنويوب كلب مكنيه ومجاهد في يمي ١٥ راعيا
بجلاف جسيما ثم يحسب محاربه دلا ببحر لما فيه من اعداء الرب.

والخجاسة هي بعد نسيء ولا كبر ولا روية وكذا نسيءه - ذهب فقهاء
في الرأى لا يجوز عماره أبداً لأب كالحية

ولوله ربيع الصغرى اسم الطير في آخرت جمع من الطير و اشتق على هذا
لا يكون ذكر فرب بعد الصغرى ذكر لآء و يكون علم من من الحرب ما سوى الحظوة
القدرة و علم من الحرب و غير هذا

قولہ: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَلَأُ﴾ معنی: "وہ ایسا شخص ہے جس کو ملائی نہیں آتی۔" یہاں ملائی سے مراد وہ شخص ہے جس کو اللہ تعالیٰ نے اپنے لیے مخصوص کر لیا ہے۔

[illegible]

وَسَالَتْ أَمْ بِرِيفٍ أَمَى سَاحِلٍ عَرَضَ عَلَيْهِ إِذَا كَرَبَ فِيهِ الْأَرْضَ عَمَلَانَهُ رِيفُهُ
الْمَحَلَّ كَعَمَلِكُ وَالْمَعْرُوه مَدْرَسُ، فَكُلُّ السَّاحِلِ الْقَمَرَةُ عَلَى الْمَيْمَنِ مَرَحَ حَيْثُ الْمَعْمُورُ قَلْبُ
الْقَمَرِ عَمَلُهُ فِي أَرْضِ السَّاحِلِ بِلَايِ الْكَمَرِ وَلَا حَادَ لَهُ عَدَا، أَيْ حَبِيقَةُ حَضْرَتِهِ، وَعَمَلُهُ
مَعْمُورُهُ نَ: تَعْلِيمُهُ.

وقال أبو يوسف، يصرح عنه ومع أبيه وله أخبارنا، أنه إذا كان من الأرض والحقل
بثلاثة أرباع ثمس وإن شاء رثه لأن الثمس جسم على الأرض والمثلين يصفونه بما
لصاحب الحقل من ماله من الثمن، فكله حصته الربع، ولو كان الثلث من الأرض
سوية لا يفرج شيء من ثمنه ولا حياض للمشتري في دفعه جميعاً، وإن كان من الأرض
خمس مائة والأرض ثمانمائة، فإن ثمنه في هذا اقتطعت بزيادة على الثمن خاصة إجماعاً، فإنه
أكثره ثلثه طرحة، الأمر ربعه، ولا حياض للمشتري عند أبي حنيفة وعليها له أخبار

قوله (ولا يَدْخُلُ زَرْعُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) لأنه مُتَّصِلٌ بِهَا لِلْعَصْلِ.
فَأَسْبَغَ صَبَاحَ الْيَوْمِ لَهَا رِجَالًا ۖ عَلَيْهِ يَسْبِي إِلَيْهَا حَبْلُ الْمَوْتِ وَالْكَرْمُ مَرْدُ الْقَتْلِ
مُتَخَذًا عَلَى مَذْبَحِ حَبْرَةٍ مَحْضٍ فِي يَدَيْهَا ۖ ثُمَّ يَقْرَأُ بِرُتْبَةٍ عَمَّا فِي يَدَيْهَا ۖ وَهُوَ
يَدْعُو فِي تِلْكَ الْأَرْضِ أَنْصَادًا ۖ لَمْ يُفْصِلْ لَا عِلَالًا ۖ عَلَيْهِ يَسْبِي إِلَيْهَا رِبْعُ وَجْهِ
الزَّوْجِ فِي الْأَرْضِ مَسَابٍ ۖ يَقُولُ مَائِي ۖ دُثْرًا حَرْتُكَ لِي سَدًّا ۖ ۙ فَكَفَّ دَحْلَ الْوَلَدِ
وَلَمْ يَدْخُلِ الْوَلَدُ ۖ

عسا لما تم بعد احد من هذه على فضل الوقت من اداء و حبيب الله سبحانه وتعالى

إمكان التامع من نفسه وأن يرى في نفس من حسن الأثر، فبذلك هو فصله كل أحد قوله: وهو باع بخلاف أو شجرة أو ثمره فخرته للبيع لا أن يشتريه المشتري سلة يسول والشرط في الشجرة مع ثمره، سواء كانت موروثة أو لا في كسب التامع منه، واختاره هو المصنف.

قوله: (أو قال له: ألقني وألقني البيع) كذا في كتابه راع، لأن ملك المشتري مشمول بملك التامع، فكان عليه تحريمه وحسنه، وكذا إن ألقى من يده رجل وعلمه به، ثم مات الموصي أو رطلته على دفعه الثمن، وهو المصنف ولو باع عبداً ضمن في البيع ثبته للمصنف، وإن جاز في البيع الثبات لغيره في مصنف المصنف، وإن لا باع منه لا يدخل ماله في البيع.

قوله: (ومن باع ثمره أو غيره صلاحاً أو فساداً) كذا في كتابه راع، سواء لم يرب أم لا وسواء شلح، وهو أنه جعل الثمن في يده، أو بعد الثمن وسواء كان مستعماً به في الحال، أو في نسي الحال، فإنه يجوز عداؤه، وسواء كان سرى وله حجارة هو وولده فإنه يجوز وإن لم يكن مستعماً به في الحال.

قوله: (ووجب غش المشتري قطعي في الحال) ثم بعد المصنف، التامع هذا يرد اشتراطاً مطلقاً، أو بشرط القسط، أو بشرط تركها حتى يرد شرط البيع لأنه شرط لا يقتضيه بعد، وهو شرط فعل من فعل، وهو معتاد في بيعه وحمده وهو عكاري أو جوده في بيع، وفيه معنى لا أحد المتعدي، لأن المشتري شرط نفسه بزيادة ماله يحصل له سوى ما دخل ثمن البيع من ماله المبيع، وكذا مع البيع من المخرقة له فله (أو) يشتري ثمره مطلقاً من غير شرط الترك وتركها يرد التامع طالع في الفصل، وإن مركب بغير ربه بعدد ما يرد في ذاته فإن تقوم له الإذن، ويوم بعدة المصنف ما يرد من غيره إلى الإذن لا خصوصية له، وإن كان يعلمها بغيرها عظمها لم يفسد شيء، لأن هذا شرط حال لا يفسد شيء من طبعه في البيع، لا يفسد ربه في جسم، وإن سري شجرة راسخه من الإذن طالع في الفصل خصوصاً، ولا يجب التامع في البيع، وإن كان لا يفسد فيه فكأنه لم يفسد شيء، لأن مقتضى الفصل لا يفسد شيء من الإذن، وإن سري شجرة راسخه من الإذن، وهو هو وأما من التامع الأرض في أن يتركه ويؤده حيث لا يفسد له المشتري، لأن الإذن به، فإنه لا يفسد شيء، وإنما إلى وجه واحد، وذلك هو، ويكون عليه أحق من الأمان لا يفسد شيء، وإن سري ويطلب به من المخرج له من شخص من شخص وأخوه

لمثل وتمتد في العمل

قوله: (ولا يجوز أن يبيع لشركه ويستثنى منها ما لا يضره) هذا في بيعها على رؤوس الأشجار. أما كان على كل واحد منكم أن يبيع ما يضره فإنه يضره كذا في الحجة.

وهو في (الأجزاء) معلوم: إذا سلمه أي من المسمى به ثلثاً ربعاً أو ثلثاً ربعاً كذا في خلاف.

فإن في البيعة إذا قال: بعت منك هذا بمقتضى من العلم أنه لا يضره شيء بحسب حاله فربما كان فيه شيء من ذلك الذي كان قد اعتاده من العلم أنه على أن يبيعه منه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه.

فمثل سبها، أن لا يبيعه هو التكميل بالشيء بعد البيع، فكذلك البيعة هي حصة في الاستثناء الخفي غير ذلك في بيع من الاستثناء الخفي، غير أن في بيعه شيء بمقتضى ما لا يضره، فإذا كان في بيعه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإنه يضره في نفسه فلهذا، ولو كان به شيء على أن يبيعه لم يضره شيء.

قوله: (ويجوز بيع الحظ في مثله والقبول في ثمنه) وهذا في البيع والقبول وهذا إذا كان له شيء من ذلك، فلا يضره لا يضره، لأنه لا يضره. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإذا كان في بيعه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإنه يضره في نفسه فلهذا، ولو كان به شيء على أن يبيعه لم يضره شيء.

قوله: (ومن ساع در دخل في البيع فلهذا) وهذا في البيع والقبول وهذا إذا كان له شيء من ذلك، فلا يضره لا يضره، لأنه لا يضره. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإذا كان في بيعه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإنه يضره في نفسه فلهذا، ولو كان به شيء على أن يبيعه لم يضره شيء.

قوله: (والأجرة الكمال) وهذا في البيع والقبول وهذا إذا كان له شيء من ذلك، فلا يضره لا يضره، لأنه لا يضره. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإذا كان في بيعه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإنه يضره في نفسه فلهذا، ولو كان به شيء على أن يبيعه لم يضره شيء.

فإن في البيع ما لا يضره، فإذا كان في بيعه شيء بغيره فربما لا يجوز فيه. فلهذا في البيع ما لا يضره، فإنه يضره في نفسه فلهذا، ولو كان به شيء على أن يبيعه لم يضره شيء.

رواقہ شعلہ

باب خيار الشرط

حيروا لئلا يروا^١ يجمع اناء^٢ من اكلهم السبع وهو النمل و هو يجمع طامع لا للاحاد و
 تحملا^٣ حتى اناء^٤ قات و من الفصح يعني وقته ثم انقضى
 و قد انساب^٥ عنه الله تعالى و جمع الايام لا يجمع و قد منب^٦ ثمة لانه
 لا حاد و منب^٧ الفصح

[illegible][illegible]

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ يَخْرُجُ فِي سُبْحٍ فَاطْمَئِنَّا إِلَيْهِ وَنَرْجِعْهُ إِلَيْهِ
وَقَالَ اللَّهُ إِنَّمَا ابْتَغَيْتُ لَكَ الْبَرَّ وَنَبَذْتُ لَكَ الْفَاسِقَ إِذْ يَعْتَصِمُ
وَقَالَ اللَّهُ إِنَّمَا ابْتَغَيْتُ لَكَ الْبَرَّ وَنَبَذْتُ لَكَ الْفَاسِقَ إِذْ يَعْتَصِمُ

[illegible]

قال الخجدي: لا يربط الحجاز وجأ، فالصحيح بالاجماع، ان لم يطل صاحب
الحجاز عياره بعد القبض ليل مصرى ثلاثاً، وقبل ان يفسح الخلف بينهما لأجل الفساد
انقلب حائراً عند اصطحابها الثلاثة

وقال دمر لا يخطب حائراً، وان أقبلي صاحب حيا حياراً عند مصرى ثلاث لا
يخطب حائراً عند أبي حية ورفر، وصحاح: يخطب حائراً

ولو شرط حيار الأبد يفسد التبع إحساناً، من أين يخطب حياراً في الثلاث بعد عذفا
سلاحاً لجر، ولو أسقط بعد الثلاث، فكذلك يجوز أيضاً عندنا

وقال أبو حية: لا يخطب حائراً ولو شرط حيار ثلاثة أيام، ثم أسقط منها يوماً،
أو يومين سقط منها ما أسقطه وصار كأنه لم يشترط إلا يوماً.

ولو اشتري شيئاً على أن لا يكثر ثلاثة جند شهر كان له الخيار شهراً كاملاً وثلاثة
أيام عند محمد.

وقال أبو يوسف لا خيار به بعد الشهر.

ولو شرط الخيار إلى الليل، أو إلى العاد أو إلى الظهر، أو إلى الظهر كله، أو بعد
كله، أو ليل الظهر كله، وهذا عند أبي حية.

وقال أبو يوسف ومحمد له الخيار في الليل إلى غروب الشمس، وفي الظهر إلى
غروبها، وفي الليل إلى طلوع الفجر.

ولو اشترى ثوباً، أو عبداً عسى أن له الخيار في نصف ونصفه بات فهو حرة؛ لأن
النصف معلوم، وشبهه غيره.

قوله: «وإنما البيع يتبع شرطه» من ذلك: حتى أنه لو أخذه غير ولا
ملك المشتري التصرف فيه، وإن دفعه يردن فبائع والمشتري يرجع من ملك المشتري
بجانبه.

وحل يذهب في ملك البائعين

عند أبي حية لا يذهب: لأن ذلك يؤدي إلى مفساد الدين في ملك واحد

وغيره. وحل: عسى لا يؤدي إلى أن يفسد لا يذهب له

ولو تصرف البائع في البيع ما شق، أو ما لم يشر، أو الوفاء أو القبله سهو، أو
بالقيد، أو عي ذلك من التصرفات المعقولة بعد تصرفه، وانفسخ العقد سواء كان المشتري
محصراً أو عتق، وإن صح بالموت أن علم المشتري بذلك في مدة الخيار صح التصريح
بإعتاقه، وإن لم يعلم، حتى نصب المدة بطل التصريح، ولم يبق البيع عندنا

وقال أبو يوسف صح التصريح.

ولو تصرف كداهية في الشيء أولاً، وانضم غير صحيح بعده، وكان (تجارة البيع) وإن تصرف صحيحاً معاً، كان باعاً عتقاً متجارية على أنه باعها، فأنضمها معاً عتقاً، ولم يمتد لينة التجارة عند أي جهة كذا في البيع.

ولو تصرف المشتري في مدة الخيار في البيع، أو بغيره، لأنه لم يخرج من ملك المبيع، وإن تصرف في الثمن وهو غير في يده لا يجوز أيضاً، لأنه لم يخرج من ملكه بالإجماع.

ولو ملك المبيع في يد باع لم يبيع، ولا شيء من المشتري قوله: إفراد قصة المشتري وظل في يده في مدة الخيار صفة بالفتنة حتى إذا لم يكن مثلاً، أما إذا كان مثلاً، لم يمتد.

قوله: (وإذا اشتري لا يمتد خروج البيع من ملك البايع بالإجماع) وهو يدخل في ملك المشتري؟ عند لم يمتد، لا يدخل.

وعتقته يدخل، ويجب عتقه على المشتري بالإجماع، إذا كان خيار له، لأنه لم يخرج من ملك البايع (وإن لم يخرج من ملك المشتري) بالإجماع، وإذا لم يدخل المبيع في ملك المشتري عند أي جهة، لأن الشخص ملك على ملكه، ثم تمت المبيع لا يمتد في ملكه فهو كذا، وهذا لا يمتد، وهذا يجوز أن يمتد، فإذا لم يخرج من ملك البايع، فهو لم يمتد فمشتري يكون، إلا إلى مالكه، ولا عهد شيء في المخرج.

ولو تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار، واجبا به جده تصرفه (مستعداً) ويكون إحتاره به، ثم إذا كان خياراً للمشتري، فعقد البيع بمره معد.

أحدهما أن يقول: أجزأت سواء كان البايع حاصراً، أو عائلاً والثاني أن يقول: المشتري في مدة الخيار، فيدخل خياراً، ويقتد عتقه، ولا يقرم الورثة عتاقه، ولا يكون موروثاً عنه.

وقال: أن ينضم مدة الخيار من غير صحيح من به الخيار والمخرج من بغير المبيع في يد المشتري إلى حال لا يمتد المشتري فصحته متى لم يملك المبيع، أو ينضم في يد المشتري، عتقاً بغيره، أو حاصراً بغير المشتري، أو جعل المبيع، أو دافعة معارفاً، أو بشر الأجنبي، أو بفعل المعتود عنه، فاعطى خياره وبعد البيع، وإذا كان المبيع في مدة الخيار في قصر المشتري بانه متصلة بمره من الأصل كالمسألة وميراث من الميراث في الميراث، وهو على خياره، وإذا كان متصلة غير مورثة من كالتصان، وعند عهد لا يمتد الرد، وهو على خياره، وإذا كان متصلة غير مورثة من

وہابیہ خلیفہ کی طرف سے

أخذها إذا مضى دحم خذ به على أنه صاحب ملأ لا يقنع بحده لقي حقيقه
 زكاه به بدل في ملكه، وجاره على حاله، وعلمها علم حين نذر، ثم به فخر - لأنه
 دحل في ملكه، وأدعو به إذا قال له اسم، وإذا رماها دحب فخره فخره على أنه
 ما حسم حين وظف فبارك، ور به شمس ثما حنك، والبس، وأما خداهي خديقه
 و لأن أضاف إلى ذلك أو كمال على أنه وجوه فخره، ولزم من معنى مد شرارة فخره
 أصل مد.

والتأنيف: وقد أُسرى وحده على أنه مأخوذ لا يصحده التأنيح لعدم تأنيه له والتأنيح
وعملها ينفذ لأنه له دلالة، وفيه وظن في تصدير الاء من كتاب بكر المخط
أخبار خالصاً لا، انتهى حرفاً منها كقوله فيها و... أ... خط حار... له
وهذا: لأنه وظن في التأنيح، وعملها يصير مختار سواء كانت شيئاً أو كذا لأنه وحده
مختار في التأنيح والتأنيح في التأنيح والتأنيح في التأنيح والتأنيح في التأنيح
مختار في التأنيح والتأنيح في التأنيح والتأنيح في التأنيح والتأنيح في التأنيح

والتعليق: د. سمرق، جريته شرط الجلاء، فحبها لعمليته عنه في نفسه،
فقد سرها لا يكتف بها، أحبته في الآراء، فلهذا وعده، فحبها به، ولو أحسن
التمسح، وعاداته أي ما يحل عليه فلا سر، ساء أي حبه سوء، فلهذا لم يفتح قبل
القبض، أو بعده، لأنه لم يكتف به على الجلاء، وعده، ما كان من القصور، فلا استقرار
في التمسح، فلهذا لم يكتف به، فلهذا لم يفتح قبل الجلاء، فلهذا لم يفتح

وأما قوله علي بن أبي الفداء رحمه الله تعالى في صحيحه: «إنما كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يفتي في كل شيء بما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام الشرعية» فإنه قد مر في كتابنا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يفتي في كل شيء بما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام الشرعية.

وَنُفِثَ بِهِ فِي أَرْضٍ مَّعْرُوفَةٍ ۖ وَوَصَّيْنَا الْإِسْرَافَ بِإِخْوَانِهِ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْحَارُونَ ابْنَ هَارُونَ إِذْ هُمْ أَقْبَرُ ۚ وَقَدْ جَاءَكُمْ فِي هَذِهِ لَعْنَةُ الْإِسْرَافِ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ۚ وَنُفِثَ بِهِ فِي أَرْضٍ مَّعْرُوفَةٍ ۖ وَوَصَّيْنَا الْإِسْرَافَ بِإِخْوَانِهِ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْحَارُونَ ابْنَ هَارُونَ إِذْ هُمْ أَقْبَرُ ۚ وَقَدْ جَاءَكُمْ فِي هَذِهِ لَعْنَةُ الْإِسْرَافِ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ۚ

وتمتدول من الكسوف والجمعة ان اخص بها - منسج - عمار الالهيه عموما - راجع الحظ
 لعمدة كبريتي - وكفندة عاقد به - اشرع بصره - شمس - ياداه - ولا لعمدة واما

قوله: (وَمَنْ اشْرَطَ لَهُ الْجَائِزُ فَلَهُ أَنْ يَتَخَسَّرَ فِي مَدَّةِ الْبَيْعِ وَلَهُ أَنْ يُعْجِرَهُ قَبْلَ اخْتِارِ الْإِخْوَاضِ بَيْنَهُ خُضْرُهُ صَاحِبِهِ جَائِزٌ وَإِنْ فَسَخَ لَمْ يُعْجَرْ لَا أَنْ يَكُونَ لِأَخْرَ خَاصِرًا) وهذا عنده.

وقال أبو يوسف وزعم بجور.

وبخلافهما إذا كان الفسخ بالقول. أما بالفعل، فجور مع عبثة إجماعا كما إذا باع، أو استقر، أو وطئ، أو قبل، أو لمس.

وقوله: (وَلَا أَنْ يَكُونَ لِأَخْرَ حَاضِرًا). نفس المصور ليس بشرط، وإنما الشرط علمه يفسخ في نفسه، وإن لم يعلم إلا سمعا. فقد تم البيع.

قوله: (وَلَا فَإِنْ شَرَّ لَهُ الْجَائِزُ بَطَلَ خِيَارُهُ) ولم يبيع من ملك أبيهما كذا؛ لأن بالموت يقطع الخيار وقطعه بوجوب تمام البيع، كما لو انقضت المدة، فإن كانت جميعا بخيار، فبانت أصح ثم البيع من قبله، والآخر على خياره، فإن مات جاز عليه، وكذا إذا اشترى المكتتب منه بشرط الخيار، وعجز في الثلاث ثم البيع؛ لأن عمره كعمره.

قوله: (وَلَوْ شَرَّ يَتَخَسَّرُ لَمْ يَرْفَعْ) وإنما لم يورث؛ لأنه ليس بـ ٦ منجته وإرادته، ولا بصورة انتقاله، وإلا رث بما يكون فيها قبل الانتقال.

قوله: (وَمَنْ بَاعَ غُلِيًّا عَلَى أَنَّهُ عَجَزٌ لَوْ كَتَبَ، فَكَانَ يَخْلُفُ ذَلِكَ فَالْمُشْتَرِي بِالْجَائِزِ بَيْنَ خَدَاءِ أَحَدِهِمَا بِمَجْمُوعِ الثَّغْنِ وَإِنْ شَاءَ لَوَكَّاهُ) فإن قيل لم حذر البيع مع هذا الشرط مع أن الشرط بقصد البيع كمن باع خلة على لها حامل، أو عى أنها تحلب كذا، فإن البيع فيه فاسد؟

قيل: لفرق لنا الحس في البهايم وبانته، وهي بحيلة لا يدري أنه حبل، أو كفاخ، وإن تولد حي، أو ميت، واليهود إذا صم إلى المعلوم يصير الكل مجهولا، وكذا إذا شرط لها تحلب كذا؛ لأنه لا يدري مقداره، وليس في رسمه تحصيله، فكان مستقدا، فإن مات في يد المشتري قبل أن يرد، رجع إلى البائع يحصل ما بينهما كذا في الرىافات.

وفي غلبه: ليس له ذلك، وإن تعذر الرد بغير الموت رجع بالأرض.

وصورته: أن يقوم خيارٌ وغير خيار ويضمن ما بينهما وإن جده به ليرده، فقال: ثم أحده ككتبة ولا حيرة، فقال الرباع: قد سلمته إليك على هذه الصفة، ولكنه يسي عندك، وذلك في مدة لا يتجاوزها مني، فاقول موت المشتري؛ لأن البائع مدهي تسببه على ما ذكره، والمشتري مكر، فالتقوى قول المكر مع بيته، والله أعلم.

دفعه كنهس والدير ، لاسيلاد مظل حيارد . وكذا ، « أحب به حقاً لغيره من أن يبيع ، لو بخرجه » . برهه ، من عاد إلى ملكه بعد ما عا ،¹ ههه ، أو حره لم يطل بخرجه من كان مع غيره للقتل . و رها وكذا لو خرج بعض النبيح من يده ، لو غصه ، لو رد زيادة متعلقه أو مفصلة ، انه مظل بغيره على ما ذكرنا في حيز شره .

قوله : « من باع من غيره فلا خيار له » من ورث شيئاً ، فلم يره حتى باع هذا لما باع غيره من البايع ، باع عبد الله ، ولم ير كل واحد منهما ما يبيع به من متبوع كان لكل واحد منهما خيار ، لأن كل واحد منهما حسر لمعوض الذي يحصل له .

قوله : « من باع من غيره فلا خيار له » من ورث شيئاً ، فلم يره حتى باع هذا الجارية أو التي ، حهه ، وكذا فلا خيار له ، قد كسب العبد ، لا لغيره ، وكذا مظهر إلى غيره ، على وجهه ، إن كان مستدلاً بظهوره من مظهره فلا خيار له ، وإن لم يكن كذلك كما . كان في حله عليه من حرير لم يسقط خياره ، حهه ، رها .

ولو اشترى بها كثيراً ، رأى بعضها دون بعض لم يسقط خياره ، ولا بد من النظر إلى طاهر . كذا . وبه ، لأن الثابت يقتضي . ولما إذا نظر إلى وجهه الجارية ، أو شيعة ، فالمقصود من سبي آدم الوجه ، من به كروية الجميع وكذا ، رها ، نظر إلى أكثر الوجه فهو كروية جميعه ، ولو نظر من سبي أمه إلى جميع الأعضاء من غير الوجه اختياره ، ولو رأى وجهه لا عبر . بل حله كذا في البايع ، ولما إذا نظر إلى وجهه أمه وكذا ، فهو المقصود منها . و شرط بغيره رؤية الصوت والفرق من المدة العرس والرجل . وشغل . ولما طهارة . فلا يسقط خياره ، رها ، النظر إلى وجهها وكذا ، وكمل ثمانية عشره ، وموخرها .

ولو اشترى ثمانية ندر ، أو خسل . فلا بد من النظر إلى ضروعها ، رها ، كانت حلة لهم ، فلا بد من الجنس ، حتى يعرف الفرق من الجنس .

ولو اشترى ثمانية حبونا ، رأى كلها ولم ير ضروعها ، رها ، لأن المخرج هو المقصود .

قوله : « من رأى صحناً له ، فلا خيار له » وإن لم يسهل يثبت صحته ، لأن

وسطها

و فذل وهو لا بد من رؤية كل حبونة وهو الصحيح . وعليه المعنى : لأن الدور مختلفة .

وكلاء الشيخ خرج على دورهم بالكونية ، لأن فعلها ، حارجهما سواء ، ولو رأى ، فاشترى من وره ، وحاجه ، أو في حرثه ، لو كان نصيبه على شفا حوصه ،

3- وظنك

4- وظنك

من أخته فقال مع لاء هذه الأربعة حظ ويكون لاء ه للأربعة بمسألة التوكيد
المسألة ويكون البيع كذا قيل النسب لتجديد إن كان قائما، وإن كان في يد المشتري هنت
المنفعة، ثم قلنا القسومي ليس له بغير الظنك في صحيح المذهب، وكذا لو كانه القسومي
يبيع، وإذا لم يجر البيع فله حصة الفسخ، ويرجع القسومي على المالك - نعم - وإذا
مات المالك قبل إيجاره مبيع البيع ولا يجوز إيجاره ولاه.

وقوله: وإذا كان الموقوف عيبا فلهما والمشتري يخاصه: (وإن لم يسم بحدل البيع
أي أن هو غير مالك ممتلك الإجارة، لأن الأصل خلافه) وهذا هو المذهب.

وقال: لا يوجب لا يبيع حتى يسم قيمة وقت الإجارة، لأن المشتري وضع في شرط
الأصل، فلا يبيع مع الأصل.

قوله: (ومن رأى أحد التوتبين فاشتترهما معا فلهما الآخر خبر له أن يردعهما)
لأن رؤية أحدهما لا يكون روية الآخر الموقوف، في قبض، فيبيع بغير إيمانه لم يرد مع لا
يرده وحده، ثم يردف كي لا يردف القيمة على البايع قبل التمام، لأن المصنف لا يسم مع
غير الرؤية قبل القبض وعده هذا يمكن من إردفه بعد قبضه ولا يباع بكونه مضمنا
من الأصل.

ومسألة أخرى: قال: يزوم برء، صاع من بونا، كونه فيه سبعة ثم يرد شيئا منه إلا
مضى عليه وكذا في حب، المروط، لأنه يعتبر بمرور مائة - ج حر منك، إلى رد ما بقي
فرض المصنف قبل التمام، لأن حبار رزبه وشرط مائة مائة.

قوله: (ومن مائة ربه خبر روية مائة خبره) ربه مائة، ربه روية كحبة
المروط.

قوله: (ومن أتى حب لم يشراه منه مائة فإن كان على السفة التي رآه فلا
خبر له) ربه وحده موقوف (لأنه الموقوف) فإن اشتراها في الميراث، فالشراء يبيع مع حبسه، لأن
الميراث يباع في حبس الميراث، وهو رؤية الموقوف عليه، (وإن كان له مائة مائة، فحينئذ
يكون لمولود المشتري، لأن الظاهر يشهد له لأن المشتري يبيع بطور الميراث كراثة
لو كانت حذرة منه رها، وشراها بعد ذلك بغير من س، ورغم البايع بها لم تبع
أكان يصفه على ذلك.

قوله: (ومن أتى حب لم يشراه منه مائة فإن كان على السفة التي رآه فلا خبر له)

الفسخ لمسا لوف والبريد فون لشهر وإذا عسفا في الرونة بعد التسوي لم اره
 حائل لفقد ولا بعده وقال ابانم بل رايه فاقول لون المشتري مع بيده ان الوثيق
 يدعي عبه الرونة وهي حاديه الا يديل قوله الا يبيعه والله اعلم

باب خيار العيب

العيب هو ما يضر به أصل المظهر غشبه وصاحبه ما يلهي خيار طروة
 مع عدم الشك

وخيار العيب مع روم الشك بعد التعمد وخيار العيب يثبت من غير شرط
 ولا يوقف ويعود

قوله رحمه الله إذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار إما شكا
 أخفاً بمسح المبر وإن شاء وثقة في عيباً كان عند البائع ولم يره المشتري عند
 البيع ولا عند الفحص لأن ذلك يكون وصفاً ثم سطر إن كان قبل قبض المبيع فله المشتري
 أن يرد عيبه ويصح البيع

قوله عارودب لا يخرج إلى وصفه طرأ ولا إلى عيبه فله عيبه وإن كان بعد
 القبض لا يصح لا رده أو فصله

ثم إذا رده برضا البائع يكون فصفاً في حقه بقاء في حق غيره
 بقاء المضافي يكون فصفاً في حقه بقاء في حق غيره

قوله (وليس له أن يشكك ويأخذ التفتيش) لأن الأوصاف لا يملكها شيء من
 الشيء ولأن البائع لم يرض بحروج المبيع من مكانه لا بمطلة سائر من المبيع ولا بحدود
 أن يخرج بعضها إلا برضا

قوله (وكل ما روج بقصد التفتيش في عادة التجار فهو عيب) فله التفتيش

(1) جمهور الفقهاء أن هذا لا أحد بما قد جرى فصح بسبب عيب المبيع عيبه من استوفد عليه شعير
 بالقبض عليه ولم يكن على غيره ولا لفقد فهو صريح في عيبه بغيره عليه عيبه وهو
 العيب حاد بل التفتيش ولم يكن جائزاً به كذا الفقه ولم يرض به عند به والسبب في
 تردد في خيار العيب وأما بعد من التفتيش بسبب العيب أن الافتراض على عيبه في بعض المصنفين
 وهو الفقه فدل على أن روم الذي قد عتصمه لم يكن على المشتري صحيح لأن طرفاً لفقد
 قسم على أن يرضي بملوكة من المورد التي لم يملكها المصنفين هذا من أجل أنهم عيب لم يكن
 مضموناً عند البائع لأما الذي قد عتصمه طرفاً عتصمه هذا العيب قد من حائل فله ذلك
 طرفاً

الطيب ما نقص اقص عند المجر، وأخرج الفسحة عن حال النجاسة ولا عندل سواء كان
 بروت نقباً ما عايش من الثمن، وحيثما يسيراً بعد أن كد ما بعد لعل ثلث النجاسة
 عيباً فيه. فإذا وجد بالمع عيباً كان به قبل النجاسة أو حدث بعد النجاسة قبل القضاء، فله
 رده يسيراً كان العيب أم كثيراً.

قوله (والإبالي غيباً) يعني بأن الطاهر الذي يعمل له الذي لا يعمل، فهو حال
 لا آتياً، فلا يكون عيباً.

فقال في الحديث: الإبدال فيما دون الطهر حيب ولا خلاف. وهل يسهل الخروج
 من الطهر فيه اختلاف ما بين

قوله (والقول في الطهر غيباً) هذا على توضيح. إن كان صغيراً لا يكره عليه
 ذلك الصغر، مما يسهل، وإن كان يكره عليه فهو عيب، لأنه يصعب عليه من
 الصغر.

قال في الحديث: ندره بحسن سمي ما فوقها وما دون من حسن، لا يكون ذلك
 منه عيباً.

قوله: (والسرقة غيباً في الصغير ما لم يمتنع) يعني به، كان صغير يعمل، أما إن
 كان لا يعمل، فإن لا يأكل وحده، ولا يلبس وحده، لا يكون عيباً سواء كان السرقة
 عشرة دراهم، أو أقل.

وقيل: ما دون الدرهم نحو الفلين ونحوه لا يكون عيباً.

والطيب في سرقة لا يختلف، بل كل يكون من القولي أو غيره، لا في المأكل. فإن
 سرقة لأجل الأكل من بيت القولي ليس عيباً، ومن بيت غيره عيب، وإن كانت سرقة
 الحج لا للأكل، فهو عيب من المأوى وغيره.

قوله: (إذا بلغ قبس دنت يقب حتى يطرد أحد البروع) معناه، إذا ظهرت
 هذه الأشياء عند البالغ من ثمنه في صرته ثم حدثت عنه، المشرى في صرته رده، لأنه
 غير ذلك الطيب، وإن حدث عند المشرى بعد بلوغه لم يردده، لأنه غيره. لأن القول في
 التبرأت من الصغير لصعب البذل. وبعد الكسر للقاء في طاهر، والإبالي في العمر لحب
 القصد، وفي الكسر ثبت في العيب. وسرقة قلعه المأواه، وما بعد السور حلت في
 المأوى، فكان الثاني غير الأول.

ومسوده في ذلك، بخلافه، والعلام بيانه. إذا وجد ذلك منهما في حار الصغير عند
 البالغ ثم وجد منهما في حال الكسر عند المشرى، فله ردهما، وإن وجد عند المشرى بعد

فيلبوع ليس به أن يرددها، لأن الذي كان عند البائع في حالة الدفع والى بالبائع، وهذا وجبت عند المشتري بعد البيوع عيب حادث، وإن وجد ذلك سبب عند الإقرار عند البائع، لم وجد ذلك عند المشتري فيه رددها فإن لم يرد ذلك عند المشتري في عيب له أن يردده بالعيب الموجود عند البائع.

وقوله: «مسي يردده بعد البيوع»، معناه إذا كان، وهو يبيع في يد البائع ثم يردده وعطوفه في يد المشتري، لأن العيب واحد.

ومعلوم في القصر عيب كذا، فإذا حل في القصر في يد البائع، ثم عاوده في يد المشتري في القصر أو الكسر يردده، لأنه من الأول، إذ العيب في العيب في العيب.

قوله: «ولكن عيب في الخاتمة وليس بعيب في العلام»، لأن المقصود من المقارنة لاخر من، وهذا يعني، والمقصود من العيب الأول، إلا بخلاف به.

قوله: «لا يردده من ذاه»، لأن ذلك عيب، هو أن يكون بحيث يفسد من فساد مبد.

ثم يجب أن يردده عيب سواء كان حادثاً أو غير حادث من ذاه، أو غير ذاه، وفي نظامه كان من ذاه، فكذلك، وإن لم يكن من ذاه، إن كان حادثاً فهو عيب، وإلا فلا، وأما حاشي ما لم يكن في الناس منه.

قوله: «والسرا»، ولأن الثابت عيب في الحثارة، لأنه من ذاه، وهو ذاه، وهو الإضرار والاستدراك.

قوله: «ولكن عيب في العلام»، لأنه لا يحل بالمقصود منه، وهو الاستعانة إلا أن يكون الثابت عاذه له، أي أكثر من شيء، لأن ذاه من ذاه، وإذا كان المقارنة من ذاه، فهو به ذاه، سواء، والمقبل عيب في ذاه، ذاه من ذاه في ذاه، لأن الحرة ترد كنوط، أو للفرج، والحل يسع من ذلك.

ولما لم يردده، فهو رادده به، وليس يجب الرجوع ببعض في الذاه، فإنه عيب، وهي التي يفسد سبع عشرة سنة، لأنها لا تفسد معه وكذا إذا كان مستعانة فهو عيب، لأن ارتفاع الدم، سبب علامة ذاه، والمطلوب عدم عيب، لأنه مرض يختلف تركب، فإنه ليس عيب، والجوز، والحمد، والبرص عيب، كدس، والعمى، والعمى، لأنها تخص الشئ، وعظم، وأخرى، والأصبع الرائدة، والنافذ، والفرج، وأخرى عيب، والأذن، وهو استدراك الأنف، والصب، وعظمي عيب، وإذا انشرب عيب، على أنه عيب، فوجهه محلاً، فلا حيز له، ورتبة انفلا، والصب، والكذب عيب في عيب، والإساءة، وفله

الأكمل عيب في طينته لم يمس عيب في بني آدم، وانحدرت في العلام عيب.

قوله: (وإذا حدثت عند المستنري غيب، ثم أطلع على غيب كـ عند التائب فله أن يسرح بالفضائل ولا يراد نصيح) لأن في فرد إصرار بالدين؛ لأنه مرجح من ملكه سائما، وجوده من.

وصورة الرجوع بالفضائل كـ يقوم السعي، وليس من العيب المذنب، ويقوم به ذلك العيب، فينظر إلى ما نقص من ليمه لأجل العيب، ويثبت من العيبه استبصاره، فلا كانت نسبة العيب رجوع بعض النعم وإن كانت النصفه لعمده.

بعبارة إذا استنرى نود عشرة فرائده، وفيه مائة درهم، وأطلع على عيب يتعده عشرة فرائده، وقد حدث به عيب آخر، فإنه يرجع على غنايه بمس النعم وذلك درهيه وإن كان يستص من ليمه لأجل العيب عشرون رجوع بعض النعم وهو درهين، ولو استنرى بمائتين، وفيه مائة درهم، وفيه لأجل العيب عشرة، فإنه يرجع عشر أشهر، وذلك عشرين، ولو كان العيب ينقصه عشرون رجوع بعض النعم وذلك درهم.

قوله: (الأ ب يرضى لذات أو بأخذة فتدعيه فله ذلك)، لا رضى بمساق حقه، ولا يرضى بالفساد، لأن رضى بذات أو بأخذة، وأراد المستنري حسن العيب، والرجوع بحصة العيب ليس به ذلك، بل به عاه العشره أمسه، ولا يرجع بحصة العيب، وإن شدة رده.

قوله: (وإن طلع المستنري لغوب، أو خطبة فليجأ ر صبيحة أو من المسوق بسوق، ثم أطلع على غيب وجميع فضائله وليس لذات أو بأخذة)؛ لأن الحديث فيه ربه يدل غيبه ظاهرا، ثم لكي له أن يأخذ حقه، وإن عزم الرجوع وحب الأرض.

قوله: (ولو حصه، بعض أهر، فإن صبه أسود مكنه صبيحة، لأن السواد مكنه رباة، وهذا في حيلة الفصاح، وإن قطع ولم يحطه، ثم أطلع على عيب، انصرف فيه، وهو عظيم العيب، فلا رجوع به بفضائله، لأن من حجه البائع أن يقول هو لم يحطه وودعه مائة كس أميه بخلاف الآخر؛ لأنه لم يكن به أهره.

ولو باع المستنري التوب بعد ما قطعها وخطب فليجأ أو صبه، ثم طلع على عيب رجوع بالأرض، وإن قطع ولم يحطه، ثم أطلع على عيب فباعه في هذه الحالة من أن يحصه لم يرجع بالأرض؛ لأن سابع أن يكون أن يحطه بالفضائل.

قوله: (ومن استنرى غيب فليجأ، أو جاع ثم أطلع على غيب رجوع بفضائله) وكذا إذا دبره، أو أسود، لأنه، والبراد بالحق إلى أعينه محار، أما إذا أعينه على ماله، لو

كانه، فأوى إلى الكنابة وعسى، ثم اطلع على عيب لم يرجع بمقصده، أما القوم؟ فلو كان
ملكاً يتسبي به، والامناع حكمي لا يقوله فلا يسمع الرجوع بالأرض، وأما الاعتقاد
عقبى، فله أن لا يرجع بالأرض؛ لأن الامناع بعده، نصار كاللذ، وفي الاستحسان
مصرح؛ لأن العيب منه، فملك نصار كالقوت. وأما إذا اعتد على حال لم يرجع بشيء
فيه لأنه عيب منه، وحسب اليد كحسب طيباً

ولو اقترى دماً صاهاً مسجداً، ثم اطلع على عيب لم يرجع بأرضه
قوله: «لأن لنل المشتري المقتد، أو كان طعاماً فأكله، ثم انزع على عيب لم
يرجع عليه بشيء في قول أبي حنيفة» قد يقول «وأنه» رد به، وهو، ثم اطلع
على عيب لم يرجع عليه بشيء، إجماعاً ومقتضى المشرى والعقل حذر عما إذا قتله
عمره قبل نفسه، وأحد نفسه من العبد بمنزلة يده منه، فلم يرجع
بالتقصان إجماعاً في ظاهر الرواية

وعلى أن يوسف، به الرجوع بالمعصاة، ولا يدخل بأحد القضاة
قوله: «وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع مقلعه» قال في شبه، والحقوى على
قولهما والخلاف إذا هو في الأكل لا خير إذا في العن خلا حدف به لا يرجع بشيء إلا
في رواية عن أبي يوسف لأبو حنيفة أنه شبع زاد فعلى مضمون ما في المبيع، فصار كما
لو ساعه لو قتله.

ولهما أن الأكل تصرف من المشتري في المبيع فأنه الاعتقاد، فإن أكل حصص
مطعم لم يرد الثاني، لم يرجع بالأرض فيه أكل ولا حبس شيء عند أبي حنيفة، لأن الطعام
كالتسبي الواحد، واحتلت الرواية منهجاً حروي، عساه أنه رد ما شيء ويرجع بأرض ما
أكل، وروى عساه أنه لا رد ما شيء ويرجع بأرض الجميع
ولو اشترى ثياباً بغير بعضه لو قتله مرة؟

قال أبو جعفر له أن يرد الثاني حصته من الثمن، ويرجع بمصافه ما عير، وهو
قولهم.

قال أبو إسحاق: به ما عدا كذا في التبايع، فإن جاء بغير الطعام، ثم علم بانحب لم
يرجع بأرض ما عدا ولا بأرض ما عدا، لأنه تعلم الرد بالتبايع، وهو فعل مضمون.
واحتلف الروايات عن أبي يوسف: حروي هناك أنه يرد ما شيء، ولا يرجع
بأرض ما عدا، روى ابن مسعود عنه أنه لا يرد الثاني ولا يرجع بالأرض، وهو الأصح
عنه.

2- ويبيع ماله.

3- ويبيع ما يملك.

4- ويبيع ما يملك على الإحتراق.

فالماتر يوقع المالك بمجرد العقد إذا كان له أن يشرط الخيار.

والفاسد: لا يوقع المالك بمجرد العقد ما لم يتصل به التمسك بآذان المبيع.

والمبطل: لا يوقعه، وإن قبض بالآذان.

والموقوف: لا يوقعه، وإن مضى إلا بإجازة مالكه.

وأما لقب الباب بالفاسد دون الباطل مع أنه يبدأ بالباطل بقوله: وكذا يبيع بقبضه.

والسبب في ذلك الفاسد أعم من الباطل، لأن الفاسد موجود في الباطل، والفاسد بخلاف

الباطل، فإنه ليس بموجود في الفاسد؛ لأن الأدنى يوجد في الأعلى لا العكس؛ إذ كل باطل

فاسد، وليس كل فاسد باطل، والفاسد الذي الموقوف، فكان موجوداً في الموقوفين^[1]

(1) قد ما ظهر في كتب الفقه غير علمه أن مهم الفرق من بيع الفاسد، والبيع المبطل من أجل

مادة كرهت أن تكون ماله، فالموجود مضافاً من مصادر الحق للسبوري، لأنه في نظرية آخس من

مصلح ومن عند المصنف.

وهذا لعدم في الفقه الإسلامي أنتم خمسة:

1- المصد الباطل.

2- والمصد الفاسد.

3- والمصد الموقوف.

4- والمصد المأذون.

5- والمصد المأذون.

وكل من المصد الباطل والمصد الفاسد عقد غير صحيح، وكل من المصد الموقوف والمصد المأذون

والمصد المأذون عقد صحيح.

فالموقوف تنقسم مدنياً إلى عقد صحيح وعقد غير صحيح، والعقد غير الصحيح إما باطل أو

فاسد. والمصد الصحيح إما موقوف غير ماله أو ماله تبريراً، أو ماله لأمر.

فقد الباطل.

يمكن أن يردع المأمور الموقوف في المالك إلى جهات ثلاث.

أولاً: صيغة العقد أو أنه غير صحيح. وبموجب ذلك يهدد وتقول مستأجراً في المثل

فقد حسب التفسير على الإلزام هو وكل فقد دفعه المأمور لأمرى يست إلا فهد

لتركن أو فهد.

ويطوى هذا الركن على مضمون.

1- تطوى الإلزام وتقول وماله هو المأمور.

-2- من ملف

[illegible]

وہم یوم یوم الی مستحقین منہم علیہم الفایۃ عظیمہ فی امر ربنا

المشاورين

۳-۱-۲-۴-۵-۶

الملك، غلبه الله أو محو الامم، وهو الامم بقرطبه ان يكون

1 = موجودہ گریجنگ آئی

٢٠- مَنَّا لَمْ يَدُلَّا فُلُكُمَا،

١٠- **وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا** (Don't read the book from a side).

المراد من العدد عدد نهيات البعد

١٠- شعبان الإجماع والفصول

المصادر:

12. $12.5 \times 10^3 = 12,500$

— ۱۲۸ —

K-1000

— ۱۰۰ —

مجلس صالح للامس في اي ماز معروف معروف، ان الله كرمه، قد جمع له ركه في
الاجاد، والقبول مسود لاسرط وحى المصنوع تحت التأخرى، و ادا يخلط، انصر من قون
سند لا يفسد ويكن عند ما خلا لا وحده

فصل دوم

محمد الصادق مرشد من مرشد، هذا، لا يعرفها إلا جماعة الخبيثين، أما محمد سعيد الأجرى حاكم قدير من قضاة القضاة والمعلم السابق، فكلاماً محمد سعيد.

بهم تعلقه انفسهم في الجفلة. والفساد على طوره الذي اراد المصنف السلف ان يقدم ذكره: هي حلقته لا سيما بعد، لا يمكن تحصيله. بل يجب ان يتناول في هذا المصنف كوحدة حقيقة، وبتدريج من زوايا لصحة العقد انما يتحيط به. وما غير المصنف مضمون بالرفع من حيث لا يتصل به على اركان وشروطه في قوله على صلبه، وذلك بعد ما سئل في قوله وطلبه بغير تعلقه فلا بد من العلم بالصلح في المصنف المتعلق هو ١٢ يكون مشروعاً بالصفة ووجهه: اما لعدم الفساد فهو ما كان مشروعاً بالصفة دون ما يقع

[illegible]

فقول البيع بالمينة والدم باطل، وكذا غير لانما ركي، وهو مبدلة لقال بالمسأل. فانه هذه الاشياء لا تعد مالاً عند أحد، وبيع بالحجر، ومخرير فاسد لوجود حقيقة البيع، وهو مباداة المال بالمال، فانه حال هذا بعض طعائني، كذا في فقهنا.

والباطل لا يبيد ملك الصالحين، وإن ملك في يد الظالمين، يكون أمانة عند بعض
المتطهرين، يعني أن الباطل لا يبيد الملك، ولو وجد الغيصر بالآدم حتى لو كان عبداً،
فإنه لا يبيد، وعبء الله يعني يكون مصوناً، فالأول قول أبي حنيفة، والثاني قولهما.

وما هي الأوصاف التي يجب أن يتكلم عنها القصد، حتى يكون القصد صحيحاً كما تقتضيه الإيجاب والقبول والاعتقاد بحسن القصد، فهناك عهدها لك في حاجة إلى وصف يتكلم به وكذلك، عنصر القصد هو كافي بحد ذاته كما عنصر النية الذي يقوم عليه القصد، فيجب أن يتكلم وصف لا م لصحة القصد، هو على طرفه من الإكراه والاعتقاد إلى ذات الإكراه (كراهة) كمن هذه ناساً

يحيى طاهر، الأمانة التي رجع إلى محل طعنه.

ولولہذا ان ہرگز داخل موجودہ دستور تسلیم، وفاقہ خدمت میں، حادہ، ہر راسخ یکطرفہ ہی کی
وہمیں، حالہ جوہر بیت لا بدخلہ ضرور، وفاقہ ہستی، بخوبی علی غرر ہوگی مطلقہ واطلاقہ
علی التسلیم یکطرفہ اذ ہوگی عدم ضرور میں غیر ضرور، فان کما من مفسور التسلیم ویکری فی
تسلیم ضرور، ابعاد عقد اساس، نظروہ ہستی بخوبی علی التسلیم.

والمنصر الغني في اهل هو ان يكون اهل عدداً او ذنباً للتعين. وهذا المقسم أيضاً في حاجة الى توضيح. وكلمة هو ناس الوصف الذي يكتفي بوجوده في اي مكان، اي انما هو حرر. فيجب ان يكون اهل متعلقاً من امور في حوزة وصية.

والمتنصر المذنب. ثم اهل دار. ان يكون اهل صالحاً للتمسك به، وهذا المتنصر في حاجة الى توسيع بكماله. بعد ان يكون اهل عقيدة من الشرط للاحكام وال يكون عقيدة من طرية.

بالأساليب التي تجعل العهد مأساة في القمصان الخمي، بالزعم من اعتمادها، هي التي حبيسة:

451

2. التحويل.

٢٠٠٠

المجلس

5- حرمنا عليه الأسبغ دنتي مجدداً لئلا يفلح طبعه لأخرى.

نظم: مصباح اللسان، 244، 127.

وكذا بيع الميت والمعد، واخبرنا باطل: لأنها ممتصة اموات، فلا يكون محلاً لبيع، وكذا ما
 في حقه من ممتصة من الميت، ولا يبيع بالخلال في عدم من الميت، لأن بيعه محظور، وإنما يبيع
 الحية، واخبرنا إن كان يدرأه والميت، فالبيع باطل، وإن كان غير المدرك والميت،
 ما يبيع فاسد حتى يثبت له بقاءه، وإن كان لا يملكه، فهو غير صحيح.

ومنه: «وكانت إذا كان غير ميتة كالحرة، فهي باطل، لأنه لا يدخل تحت
 بيعه، ولا يدر على نفسه»

قوله: «وبيع أنه الولد، والميت، والميت» (الميت فاسد) معناه باطل

والمراد بالمرء ميت

قال في القاية: «وله وهي المكاتب يبيع فيه ورواه» والأظهر عدمه، يعني قد بيع
 برصه، أما إذا بيع بغير رصه، فهو أحقره، فإن عقد لا يجوز، وأنه قد عده، والمراد أنه إذا
 بيع برصه بغير رصه، فهو صحيح، لكنه ساقط على العقد، فله حد شرط صحته العقد، أما إذا
 أحقر بغير رصه، لم يفسد رصه، ولا يفسد العقد، بل العقد تام، يبيع به، وكذا في
 أمته، فهو لا يفسد بيعه، وإذا ولد أم الولد لا يجوز بيعه، وقد ورد في العقد، لأنه
 مدبر، وكذا ولد المكاتب، لأنه دخل في كفاية أمه، فإن مات أم الولد، أو بغيره في يد
 المصري، فلا ضمان عليه، أي حقيقة، خاصة عليه فيسبها وجهه المدبر، فثمة فساد
 على الأمر، وبيع بغيره، ولو لم يولد له فبها، لأن البه لا يشترط قد
 انصبا عليه، وهي طين لا عدل.

قوله: «ولا يجوز بيع النسيئة في المال، قل أن يقتضيه ولا بيع الظفر في
 الهواء» علم أنه قد يقع بيع في حوض، وإن كان لم يأخذ، فقد لا يجوز، لأنه يبيع
 ما لا يملكه، وإن أخذ، فإنه يملكه، فإن كان يملكه، فلا بأس، إلا أنه لا يجوز بيعه إلا إذا
 قدر على التلبس، وهذا قول الجمهور، أما عند أهل اليمن، فلا يجوز، وإن لم يلقه على
 التلبس.

وكذا بيع الظفر في الهواء، لأنه غير موقوف من الأجزاء، وإن أرسل من يده، فهو
 معلور التلبس، وإن كان طائر يده، ويعني، فالظفر له لا يجوز.

وفي قاله: «إن كان راعيه أنه يهودي، فهو صحيح، ويحذر من أخذه من سحر تكلف

حمار، وإلا فلا»

ولما بيع الأبقار، كان العسري يقدّر على أحد، أو كان عده في سرله حمار، وإن

كلان لا يقدر على حمله ولا يقسمه حيثما يشاء لا يجوز بيعه

وفي ذلك رد على ما سبقه له من أن لا يبيع ما لا يقدر على حمله من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله

وفي المحل الذي لا يجوز بيعه على ما كان لعدم قدرته على حمله
فإنه لا يجوز بيعه على ما كان لعدم قدرته على حمله من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله

وهذا هو الحق في بيعه

قوله (ولا يجوز بيعه) لا يبيع ما لا يقدر على حمله من الثمن
لا يجوز بيعه ولا يبيع ما لا يقدر على حمله من الثمن
وهو هو أو ماله

قوله (ولا يبيع ما لا يقدر على حمله) لأنه من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله

قوله (ولا يبيع ما لا يقدر على حمله) لأن من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله من الثمن
وهو هو أو ماله

وهو من الثمن الذي لا يقدر على حمله

وهو من الثمن الذي لا يقدر على حمله
وهو من الثمن الذي لا يقدر على حمله

قوله (ولا يبيع ما لا يقدر على حمله) لأن من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله من الثمن
وهو هو أو ماله

قوله (ولا يبيع ما لا يقدر على حمله) لأن من الثمن
فإنه لا يقدر على حمله من الثمن
وهو هو أو ماله

قوله (ولا يبيع ما لا يقدر على حمله) لأن من الثمن

مجهول، وفيه عيب؛ لأنه لا بدري يحصل له شيء أم لا؟

وجوابه: أنه يبيع على أن يصرح له صرية في المدة بالخسرة ثم طرح فيها من الخسيف، فهو له مكسداً مبدلاً لا يجوز بما ذكرناه، وانما يصرح ببيع البحر، والخاص ببيع البحر قوله: (ولا يجوز بيع الفرس). وهو يبيح البيع على رؤوس الخيل بغيره شراً، ثم يبرأه من الفرس، وهو البيع وسي هذا جاء لأنه يؤدي إلى سرع والندح.

ومنه: «وحر بيع الفرس»، ثلاث خط من فوق

ومنه: «بحر» له شره: معطوف؛ لأن ما على رؤوس الخيل لا يسمى بفرس بل يسمى رطياً وبسراً، وهذا يسمى بفرس؛ إذا كان محدوداً بعد الخسيف، وبما لا يجوز هذا أصح فيه عليه الصلاة والسلام عن العرب

والخيل فالمراد ما ذكرناه

والمقصود: مع الخط في مسندنا بخطه مثل كذا، وانه ما مع مكسداً يسكيل من جهة طريق الفرس، فلا يجوز بشبهه الرها، والشبهة في باب الرها مسندة بالحقيقة في التحريم، وكذلك أحب بالرب على هذا

قوله: (ولا يجوز بيع الفرس بالحجر والملاصة)، والملاصة: وهو ببيع هذه ببيع كاس في الحاهية، وقد نهى الشارع عنها

أما البيع بقاء الحجر، وبسبب بيع الحصاة فكان الرهاً ببيعاً في المصلحة، فإذا وقع الطلاق عنها جرد أو حصاة تم البيع، وإن لم يرد، فالحجب

وأما بيع الملاصة، فكان ببيعها على المصلحة، فإذا نسب المشرى كان ذلك ضائعاً، رضي مالك، أو لم يرض

ولما لم يرض مالك، كان ببيعها على المصلحة، فبأن نسب مالكها أن يرم المشرى ببيع من المصلحة إليه، فبأنه البيع رضي، أو لم يرض.

قوله: (ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين) وكذا لا يجوز بيع ثوب من ثلاثة أثواب؛ لأن البيع مجهول، وكذا بيع ثوب من ثوبين، أو من ثلاثة أثواب، وكذا في الأعيان المتفاوتة كالإبل والحمير والخيول والمال، وما أشبه ذلك

قوله: (ومن باع غنماً على أن يخلفه المشتري أو يدره أو يكتابه، أو أمة على أن يستر له المشتري أو يبيع له)، لأن هذا بيع وشروط، ومنه من السعي عنه عليه وسلم من بيع وشروط

يُسْكِنُهَا شَهْرًا. وَ عَلَى أَنْ يَفْرُصَهُ الْمُشْتَرِي دَرَاهِمًا، يُزْ عَلَى مَا يَهْدِي بِهِ هَلِيقَةً وَالْمِيعَ
فَالْمِيعَ لَأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يُلْزِمُهُ الْفَقْدَ، وَهُوَ مُتَعَدٍّ لِأَحَدِ الْمُعَادَيْنِ، وَالْأَمْرُ بِالْمِيعِ لِقَوْلِهِ
وَالْمِيعُ بِمَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْرِ يَكُونُ إِحْلَاقًا فِي بَيْعٍ وَهُوَ كَأَنَّهُ لَا يَفْسِدُ شَيْءٌ يَكُونُ
إِعَارَةً فِي بَيْعٍ وَهُوَ نَهْيٌ. سَوَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَفْعَتَيْهِ فِي صَفْعَةٍ، وَنَهْيٌ عَنْ
بَيْعٍ وَشَرْطٌ عَلَى شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، رَغْنٌ بِبَيْعٍ وَسَلْبٌ، وَعَنْ رَيْحٍ مَا لَمْ يَصْنَعْ، وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَمْ
يُخْبَرْ بِهِ، وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَمْ يَنْصَحْ بِهِ الْإِنْسَانُ⁽¹⁾

(1) قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (217-218) رَوَى فِي شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْ رَسْمٍ
وَشَرْطٍ، قَسَمَ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «مَوْصُفَاتِهِ» قَوْلَهُ: سَمِعْتُ عَدَدَةَ اللَّهِ بِأَبِي الْقَاسِمِ حَسَنًا
عَدَدَ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ الْفَقْدَ حَقًّا فِي الْفَرْقِ، فِي مَعْنَى ذَلِكَ فَهُوَ: مَعْنَى بَرَاءَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ
وَأَبَى فِي الْبَيْعِ وَبَيْنَ شَرْعٍ، لَمَّا كَانَ فِي حَقِّهِ عَمَلٌ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى شَرْطٍ، فَالْبَيْعُ
بِالْفَقْدِ وَالشَّرْطُ بِالْفَقْدِ، أَيْ أَنَّ بَيْنَ شَيْءٍ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بِالْفَقْدِ، ثُمَّ أَيْتَ فِي
حَصْرِهِ، فَكَانَ عَدَدُ الْبَيْعِ سَائِزٌ، وَالشَّرْطُ سَائِزٌ، فَالْفَقْدُ بِمَا سَمِعَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْفَقْدِ
أَحْصَاهُ فِي مَعْنَى رَاجِدَةٍ، فَأَيْتَ فِي حَقِّهِ جَائِزَةً، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حَقِّهِ عَمَلٌ
سَمِعَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَانَ مِنْ بَيْنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ، فَالْبَيْعُ بِالْفَقْدِ
وَالشَّرْطُ بِالْفَقْدِ، ثُمَّ أَيْتَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطُ، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، حَقًّا فِي شَرْعٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْفَقْدُ بِمَا سَمِعَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ
وَالشَّرْطُ بِالْفَقْدِ، ثُمَّ أَيْتَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطُ، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، حَقًّا فِي شَرْعٍ
كَأَنَّ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ جَائِزٌ، قَالَ بَيْنَ شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ، وَشَرْطٌ فِي مَعْنَى الْفَقْدِ
بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ، الَّذِي

وَرَوَاهُ طَائِفَةٌ مِنْ عَدَدِ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ فِي كِتَابِ «الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ» فِي بَابِ «الْأَحَادِيثِ وَالْمَعَارِفِ»
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَجُلٍ الْأَنْصَرِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ
الْفَقْدِيُّ بِمَا رَوَى فِيهِ حَدَّثَنَا دُكْرُ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطُ، وَكَانَ
صَفْحًا فِي حَقِّهِ فِي الْحَدِيثِ الْفَقْدِ.

وَأَمَّا بَيْنَ الْأَنْصَرِيِّ فِي «الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ» حَقًّا فِي حَقِّهِ بِشَرْطٍ الْفَقْدِ، رَوَاهُ فِي عِلَالَةٍ
بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
بَيْنَ شَيْءٍ شَرْطٌ لَوْلَا، نَعْمَ الْفَقْدُ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْفَقْدِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَى عَنْ بَيْعٍ وَسَلْبٍ، لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّهِ عَمَلٌ مِنْ حَقِّهِ عَمَلٌ مِنْ
عَمَلِهِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ حَقًّا فِي حَقِّهِ.

لَمَّا كَانَ عَدَدُ اللَّهِ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
عَنْ جَدِّهِ عَدَدُ اللَّهِ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، فَالْبَيْعُ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
وَبَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
قَالَ التَّوْحِيدِيُّ، حَدَّثَنَا جَدُّهُ حَقًّا فِي حَقِّهِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ وَالشَّرْطِ، وَكَانَ فِي بَيْنَ شَيْءٍ
x

أما بيع وسط، فهو أن يبع بشرط فيه منفعة لأحد المتعاضدين، وأما تهبة عن شرطين في بيع، فهو أن يبيع عبداً بألف إلى ستة أو بألف وخمسمائة إلى مئتين، ولم يثبت العقد على استحباب أو بدول. على أن أعطى الشخص حالاً بألف، وإن أخره إلى شهر

ووصلوا عن أربع حواصل في النعم. عن سبب ويجه وضربوا في بيع، وبيع ما بهن عيلك، وبيع ما
 لهم خمس، انتهى. وبعدهم في الوطواط بلاخ، قدس أو مـ بـ: حبرنا مالت انه ياتنه قد نسي
 حلي قد سله وسلم. وكفى عن بيع ومطبع، انتهى.

[illegible][illegible]

مباذير، أو أيمت بغير حنطة، أو بغيري سحر فيه لا يجوز؛ لأن النبي مجهول عند الفقهاء ولا يشرى بالبائع في الثمن بلرم تشتري.

وأما محمد بن علي فيقول: أيمت هذا بعد بألف على أن يسمى هذا القرض بالحنطة.

وقيل هو أن يبيع بوناً بشرط الخطأ، أو حنطة بشرط العمل إلى ماله، بعد جعل المشتري يضمن بدلاً العجز والعمل، وما جازى القرض يكون بعد، أو جازى العمل يكون بإجازته بعد جمع صفتين في صفته.

وأما فيه من بيع وسحب، فهو أن يبيع بشرط القبض، أو فيه ولما ربح ما لم يضر، فهو أن يشرى عبداً، فوجب له أنه قبل القبض، أو اكتسب كسباً قبل القبض من حسي القرض، أو من حلاله فخص القرض مع عبده الرزق لا يعيب له الرزق؛ لأنه ربح ما لم يضر.

ولما فيه من بيع ما لم يضر يعني في المتفولات.

ولما فيه من بيع ما ليس عبداً، فهو أن يبيع ما يضر في ماله، ثم يسهل وجهه من أوجهه فإنه لا يجوز إلا في السلم، فإنه ربحه به.

قوله: (ومن باع عبداً على أن لا يسلماً في شهر) رآه إلى رأس الشهر فأنقذ فأنقذ؛ لأنه لا فائدة للبائع في إدخال المبيع، وفي شرط من السلم المصحح بالفساد.

قوله: (ومن باع جارية بالأحط فأنقذ فأنقذ) الاستثناء بها في يخلون على ثلاثة مراتب:

1- في وجه العقد فأنقذ والاستثناء فأنقذ.

2- وفي وجه العقد جائز والاستثناء فأنقذ.

3- وفي وجه كلامها حازلاً.

ثم الذي كلاماً فأنقذ، فهو: البيع والإجازة والكتابة، والرمي ذلك هذه العقود يعلوها فشرط الفاسد، واستثناء ما في البيع بمرلة شرط فأنقذ.

وأما الذي يجوز العقد به، ويطلق الاستثناء عليه، والفساد، والكتابة، والخطأ، والفساد عن دم الفاسد، لأن هذه العقود لا يعلوها فشرط الفاسد، فصح البيع، وسقط الاستثناء، وهذا من في العقد الأم، بالولد جيباً، وكذا البيع إذا عني عارية، واشتري ما في يعلوها فصح العقد، ولم يصح الاستثناء يعني أنها تعني في حطب، وما لوجه الذي كلاماً حازلاً، فالوجه إذا لم يصر فربح بعارفه، وسقط ما في يعلوها، فإنه يصح

الأشياء وتكون الجارية للموصي به، وما في عليها للورثة.

قوله: (وَمَنْ اشْتَرَى ثِقَةً غَيْرَ عَمَلٍ أَنْ يَصْلَحَ الْخَلْقَ وَيُحْيِيَ لَهَا، أَوْ يَمُوتَ، أَوْ يَفْلَأَ عَلَى أَنْ يَخْلُوقَهَا أَوْ يَشْرِكَ بِفَيْضِ قَائِمَةٍ) مِمَّنْ يَخْلُوقُ، يَفْتَقِدُ مِنَ الْحِلَّةِ وَيَسْتَلْهِمُهَا، أَيْ، هَذَا شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَمَلُ، وَبِهِ تَصَلُّحُ الْأَحْيَاءِ

قوله (وَأَنبِئْ إِلَى الْيُزُورِ، وَالْمُتَرَجِّعِ، وَصَوِّحِ الْمَعَارِي وَنَظَرِ الْيَهُودِ بِقَاتِلِهِ
يُتَمَرِّفُ تَعْلِيمًا دَنَنَ قَاتِلُ الْيُزُورِ: أُولَ جُوعٍ مِنَ الصَّغَبِ وَهُوَ أَوَّلُ بَوْدٍ يَحُلُّ شَمْسِ
فِي الْحَمَلِ

والمرجدين أول يوم من الشتاء وهو أول يوم يحل فيه الشمس للمهرج.

يكون قبل في حصص الصرم بالصبا، مدة وتقتصر مايلي، د^٩

هناك ثلاث صوم النصرى غير معلوم، وطرقهم معلوم، واليهود يعكسه

قوله: «وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْحَصَدِ وَالْقَبَاسِ» (القبض والقياس) أي هذه
الأمور لا تجوز في البيع، ولو كمل إلى هذه الأقسام، لأن الجملة الأخيرة
مختلفة في الحكم، وهذه الجملة الأخيرة يمكن استمرارها بمرارة جهالتها

ثم لجهة السيرة هي ما كان الإحسان فيه في التقدم والتأخر ، ولا اعتنت
في وجودها كجود الرياح كذا ، ولأن الكفاية محتمل بجهالة في أصل الشيء بأن
يكفي به ديب على ملأ أي وجه عنه ، هي توصف أرى بخلاف الشيء ، فإنه لا يحتمل
الجهالة في أصل الشيء ، فكذلك في رخصته ، وإن ما عطفه ، ثم أجز الشيء إلى هذه الأوقات
حارة لأن هذا نجيل الشيء ، وهذه الجهالة فيه محتملة بجهالة الكفاية ، ولا كذلك انتمطة
في أصل الشيء ، لأنه يظن بالضرورة انتمطة

قوله: فإن لراضٍ يستطاع الأهل قتل أن يأخذ الناس في الخصام والمكره
والظلم والفساد الخارج، وقال: ولا يجوز له أن يجمع دماءه ولا يطلب حرقاً
وما كان مفسداً للمسلمين، وقد اختلف قبل غيره، وهذه الجملية في شرط رائد لا
في طلب القضاء فكيف إنفاذه

قوله: (وَدَّ لَوْ أَنَّ الْمُسْطَرِيَّ اتَّخَذَ فِي الْبَيْتِ الْخَامِسِ يَدَيْنِ الْبَيْتِ وَفِي الْخَامِسِ عَيْنَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَيْنَ مَلِكٍ الْمَمْعِ وَتَوَضَّعَ قَبْلَهُ) يعني إذا كان العرض مائة

قال من بعدة من علماء ذلك الزمان لم يأت بها مني شيء، إنما هي من كتب

وكانت حريته منصفه غير حادثة فيه بقطع حق البيع من البيع، وجب له وسه
المشترى بالبيع، ثم جاز به طلب ما لو فضا فخره.

وإن كان مضمون متعده منه بقطع من البيع، وكذا إذا كان متعده متعلقه
من كائنه، واعتبر لأجله ولو ملكك هذه البركة في يد المشتري، أصاب عليه، وإن
استهلكها غيره، لأن ملك البيع والبركة قائمة فلا بد من بركة الزيادة وأبعد من
المشترى قبله شيء من البيع، وإن كان متعلقه منصفه غير حادثة فيه كالتسليم،
ونتيجة فليجوز أن يسترده عليه مع الزيادة ولا يطلب له ويخصه به، ولو ملكك في يد
المشتري لا بد من بركة الزيادة، وإن كان بركة الزيادة في يد المشتري، فليجوز
بضميمة، وإن استهلك البيع والبركة قائمة في يد المشتري، فليجوز منه بركة البيع، والبركة في
يد المشتري الأصل، ولو كان بركة البيع في يد المشتري، وكان بركة الزيادة، فليجوز
بأحد البيع من أرض انقص، لأن البيع صار مضموناً عليه بالبيع، فليجوز منه بركة، وكذا
إذا كان ثقباً، فمن المشتري، أو بفعل شيء، وإن كان بفعل الزيادة من المشتري،
ويطلب من المشتري ثقباً، فليجوز منه بركة، ولم يجر منه حسن من البيع.

قوله: (وإن باعته المشتري بعد بيعه) يعني أنه لا يفسد، لأنه قد ملكه فملك
الخصم فيه، وبطل عن الإسرار للمشتري من قبله بالبيع الثاني، وبعض الأول من
البيع وحسب العبد، وعدم على حق مخرج الحاجة إليه، وإن حره المشتري، فصحت
الإجارة غير أن البيع لا يفسد، وبسبب البيع، لأن الإجارة، ببيع، (أو بغيره)، وبسبب
البيع صار عتقاً في البيع (أو بغيره)، ولو كان البيع خالية من وجوبه، فليجوز منه بركة، لأن
بيع البيع والبيع على حاله لا يفسد، لأن البيع كان عند غير البيع، فلا يفسد البيع
كالإجارة إلا أن البيع، لا يفسد بالبيع، بل يفسد بالبيع، لأن المشتري عليه، وهو على
ملكه، ولو لم يكن بالبيع، فليجوز منه بركة، لأن البيع، ببيع، من بركة إلى بركة، فليجوز
لله، وهو ملك بركة، فليجوز منه بركة.

والدورث البيع من المشتري له بقطع البيع، لأن الزيادة ببيع، فليجوز منه بركة،
ولها بركة في البيع بالبيع، وكذا ببيع عليه لأجل الفساد.
ولو وهب المشتري العبد أو المملوك بقطع حق البيع، لأنه جرح عن ملكه،
ويطلب منه حق البيع، ببيع، ببيع، كذا لو باعته، فإن رجوع في البيع، أو رده عليه البيع
ببيع، فليجوز منه بركة، لأن البيع، ببيع، لأنه إذا رجوع في البيع، فليجوز منه بركة،
لأنه، وكذا إذا لم يكن عليه البيع، فليجوز منه بركة، لأن البيع، ببيع، من بركة، فليجوز منه بركة.

وليسوا اشترى بخره غيره فاستأجر أو قصباً وما عهد وبيع عبداً بخرجه، فإن
اشترى شئاً آخر ببيع به طاب له طريقه، وكذا إن ادعى عليه رجل مالا وقصده
بخره، ثم عاهد أن لا يكره له عليه شيء، وقد ربح المدين في الدوام يطلب به الربح،
كفا في المداينة.

قوله (ومن جمع بين جزأين وقتاً أو بين شاه ذكبه ومنه بطل البيع فيها
جميعاً) وهذا عند أبي حنيفة سواء سئل لكل واحد منهما شئاً على حدة، أو لم يسأل لأحد
فقصده تصيب صحيحاً وإن سأل، والعهد في ههنا العقد هو حب أن يبطل في الجميع كما
لو اشترى شئاً واحد

وقال أبو يوسف وشعبة إذا سئل لكل واحد منهما شئاً جاز في أحده وبطل في
وطل في الآخر والعبد، وإن لم يسأل لكل واحد منهما شئاً، وكذا إن أبو حنيفة.

قوله (وإن جمع بين شئين محلياً وقتاً، أو بين عبده وعبه غيره صح في التبدل
بمقتضى من الفسخ) وعمل في الآخر، وهذا قول لأصحاب الأئمة

وقال زهير يفسد بما إذا جمع بين عبد ومدير، لأن بيع العبد لا يجوز، فصار
كالمكر.

وقال أبو حنيفة يفسد بطل شئاً مفقوداً، وتلفه الإحارة، من حكمه حكمه بجوره
والمكاتب وأم الولد مثل المدير إذا ضم إلى المدة التي زاد باع عبداً، مما أحلها
عمل الجميع أو منحل، أو واحد مديراً، أو مكاتباً، صح البيع في الذي يبعثه من ضمن

{مطلب فيما يكره في البيع}

قوله (وكيف أنزل الله صلى الله عليه وسلم من النجس وهي الصوم على
صوم أبيه) النجس بفتح ن، ويروى بالكسرة أيضاً، وهو أن يريد في ههنا شئ ولا
رعة له فيه، ولكنه يحسن أن يرد في نفس، وهذا ليس بحول عنى ما إذا
طلبه المشتري بثلث فيه، أو أكثر فيما بدأ بخله بأقل من ثلثه، ولا بأس أن يرد في حقه
إلى أن يبلغ قيمة البيع وإن لم يكن له رغبة فيه.

وأما الصوم على صوم أبيه، أي أن يتناول الرجل في السنة ويضمن قلب كل
واحد منهما على ما من من النجس ولم يوافق، أي أنه شخص آخر، فاشترط أن

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع وقال: حرم بيع الرحمن على بيع أبيه وموعدة على
موعدة لنفسه، لا يبي عن النجس للمكاتب، وإن بيع حاصر له، وإن سأل الميراث طلاق أخته،
وعن الحسن، والضرية، وإن سئل الرحمن على صوم أبيه

إذا كان قلب البائع غير مستقر به شيء من الثمن ولم يجمع إليه ولم يرض به، فلا بأس بذلك لأن هذا بيع من بريد.

قوله: (وعن نفي الجنب ربح المخاصم لبياعته) وصورة نفي الجنب أن يخرج من أهل المصرا إذا سعى بمجنى، فإنه معهم طعام، وأهل المصرا في لحظ وغلام، فيخرج ثلثهم ويشتري منهم جميع ثلثهم، ويدخل به المصرا ويبيع على من يريد من الثمن، ولو تركهم حتى دخلوا بأهوا، على أهل المصرا مطلقاً فربح أهل المصرا بذلك ولما إذا كان أهل المصرا لا يصررون بأشياء منه لا تكره.

وقال مصنف صورة من ثلثهم وحل من أهل المصرا يشتري منهم بأرض من من ممر المصرا وهم لا يصررون بمر أهل المصرا، فالشرع، فإن في الحكم، ولكن مكروه؛ لأنه خرمهم حواء لضرر به أهل المصرا. أو لا.

وأما بيع المخاصم ببيعه، فهو أنه إذا وصل الخلف الماطع لبي المخاصم، وقال له: سلم لي طعاماً لا يوشك أن يبيعه فبعت عليك شاة.

وقوله: (عن بيع المخاصم من البيعة) وهو أن يخرج من أهل المصرا إذا كان له طعام، أو غلام، أو أهل المصرا في لحظ وهو لا يبيع من أهل المصرا، ولكن يبيع من أهل البيعة شاة، وهذا مكروه، ولما إذا كان أهل المصرا في بيعه، ولا يصررون بذلك، فلا بأس به.

قوله: (وعن النبي عليه السلام أن الأذن الأول بعد الروال) قوله: (وكل ذلك مكروه) أي المكروه من قوله: (وأي رسول له شيء الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم).

قوله: (ولا يفسد به البيع) حتى أنه يفسد ثمن دون البيعة، ويهدى به لفساد قبل المصرا.

قوله: (وعن ثلثه من كثير صغيري أحدهما ذو ربح مخرب من الآخر ثم يخرق بينهما وكذلك لو كان أحدهما كبيراً والآخر صغيراً) ثم يخرق بينهما إلى أن يبلغ الثلام ويحيط بالحريسة وأما ذكر لفظ الملك فيقول وجرد الملك من هذا، والمطروعة والإرث، وقوصة وغير ذلك؛ لأن الصغير يملك الصغير، والكبير يملكه، فكان في بيع أحدهما قطع الاستئناس، والمنع من التصاعد، وفيه ترك المرحمة على الصغير.

ثم أفسح مطلقاً بالرواية الشرعية لشكاح، حتى لا يدخل فيه محرم غير مريبه ولا يرب غير محرم، ولا يدخل فيه الروحاني، حتى حذر المصرا من بيعه.

وفي الفرع: عبارة عن بيع المقلد
قوله رحمه الله (الإقامة دائمة في الشيء ينتقل الفسخ الأول)، لأن المقلد حقه،
حيث كان دونه وعرض بيعه، لأن سكاج والطلاق، والطلاق لا يثبته.
وتصح بطلان بيعه بأحد من المقتضى والأخر من السكاج على الشكاج لأنه
لا يضره المداومة كالتكاج وهذا قولنا.

وقال أحمد: لا يصح إلا بطلان ما يضمن كالج، ولا يصح ولا يثبته إلا الله، حتى
لو قتل المالك، فالمعري: (يعني ما أقررت على بكاءه) فقال: (ومن هو مبيع
بالإحصاء، ويراعي به شرائط البيع، ولا يصح قبول الإقالة، إلا في الخمس كما في البيع.
قوله: (فإن شرط أكثر منه، أو أقل للشرط ما يضمن) هذا إذا لم يدره عيبه، أما

ويعمل الإقالة إما هو المصدد اللازمة سوى هذه الشكاج
والقد طهر الزوم كالتوكالة والإجارة، يصح بطلان أحد المصدين المصدرة دون صاحبه إلى الثاني.
وحدد الزواج بعد انعاده صحيحاً لا يبرى به الإقالة والإقامة، ولكنه حين الإتمام يفرق المصدي
فذلك المصدد اللازمة، إذا لم يطرأ عليه ما يفسد منها صحة الزوم، يرسل أحد الطرفين سراً
معه، لا يمكن ردها، وإنما بعد انعاده لا بالطريقة التي تقدمت به، وهي اتفاق الإلتزام،
لأن هذا الإلتزام، يجب أن يثبت في المستندات أو العقود كتابة بالعدد السائر، سواء فسخه بعد
انعاده، فلا بد من التمسك به، سائر عقوبات الفسخة وشرائط من لفظ أو ما يقوم مقامه.
ومن رخصة الفسخة وإقامة المثل المبررى.

هذا صحيح، فإنه يبيع مطلقاً بعد هلاك المبيع في نه المصتري، إذا لا حال لإعادته، بل طهركية بعد
خبرته المثل.

وكذا لا يصح إقالة المصدد من المصد، لأن الإبراء سقط الفسخ من المصد، ومن المواعد أنه، فالمصط
لا يعود، لأنه مقنن مبرور مدار لا يمس على بيعه، عدد الإقالة.

والصحيح أيضاً يذكر أن الإقالة في ذلك المص على أنها عدد مصرع عنه، لأن أكثر ما يقع في عقد
البيع، ولأنها عدد، يبيع به عدد المص، ليس بعدد، بل إلى المص، الثالث كبيع
جديد، ولكن السبب أن يفسر عدداً مستقلاً، مع عدم المصداق لأن الإقالة لا تنص
بشيء، بل تعري في جميع المواضع اللازمة سوى الزواج.

والصحيح في خبره: (يوجهه مع ما فيها) وهذا يرجع إلى عدد المص
فكما يرفع بالإقالة عدد البيع به، أما بعد الإجارة والكفالة والمصارعة الخ... فيجوز
به استقلاله إلى سائرته وحقوقها من العقد المطلق.

حتى إذا الإقالة حسب فعل الإقالة، بإزالة الإقالة بضمها، فغير المصد المص، في المصارعة، ويرجع
إليه بما أحكامه وأثاره، كأنه لم يفسح.

نظره المصطلح المصلي العام: 624-626

إذا تعجب جارت الإثالة بأقل من الخمس، ويكون ذلك بعدداته الغيب، ولا يجوز بأكثر من
 خمس، فإن كان بأكثر من الخمس، فهي مائتة لا غير

فصله. وهي تسع في حق المتعاقدين، ونحوه في حق غيرهما في قول أبي
 حنيفة في هذا الفصل، ما كان قبل الفسخ، فهي تسع (إجماعاً)، وإن كانت بعد الفسخ

فهي تسع عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: هي سبع

وقد روي في إن كانت الخمس الأولى أو بأقل من أبي حنيفة، وإن كانت بأكثر، أو
 بخمس آخر، فهي سبع، ولا خلاف بينهم أنها سبع في حق الغير سواء كانت قبل الفسخ، أو
 بعده.

وقد قال رار هي تسع في جميعها، وفي الغير ولا يقال ذلك لتكون مائة في
 جميعها، يعني في حق غيرهما، وهي عقد واحد.

فسمول. لا يتسم مثل ذلك في أصول الفهم ألا ترى أن الله بشرط العوض في
 حكمه ليس في حق الغير، وهذا ثابت بها بالجملة، وهي في معنى الية في حق المتعاقدين
 باعتبار الفسخ بها كغيرها في الحق، فكذلك الإثالة، وبما جعلت مائة في حق
 المتعاقدين عملاً بنقد الإثالة لأن تعاقبها بين من الفسخ والرابع، وإنما جعلت مائة في
 جميع غيرهما عملاً بمعنى الإثالة لا بلفظها، لأنها في المعنى مبدئية حال بالمال بالشرطي
 وهذا حد البيع، لا غير المتعاقدين، واعتبر بالمعنى في حق غيرهما عملاً
 بالبيع، وإنما لم يكتس بأن يعتبر اللفظ في حق غيرهما، والعمل بالمعنى في جميعها، لأن
 ذلك لفظ عام بالعمادتين، واللفظ لفظ الفسخ، فإنه راجع إلى حد البيع في حق المتعاقدين
 بقام اللفظ بها، وإذا اعتبر لفظ الفسخ بها مع العمل بالمعنى في حق غيرهما لا مخالفة
 للعمل بالمتعاقدين.

وقالده قوله. لا في حق المتعاقدين. في نظير في خمس من كل

1- إجماعاً. أنه يجب على البايع رد الثمن لأول، وما سوا عن الإثالة بخلافه

بالقول.

2- وذلك به أن قوله لا يظلمه اشتراط العوض، وهو كانت بهذا القدر

3- وبالنسبة رد ما يلا، ولم يرد تسع من الشريعة حتى يقع منه ثانياً حار

البيع، ولم كان بعد لا يجوز أن يهد منه قبل الفسخ، وهو ما عمن غير لا يجوز
 لأهم في حق غيرهما مع حديث، ولو كان البيع غير ممنون كالعقار يجوز بيعه من غير
 اشتراط أيضاً عندنا خلافاً لغيره.

قد رآه راعاه قد وهب السامع سمع من السمرق عنه لانه قبل السمع
والاستعداد دونه حاله وحده سمع سمع من سمع ر سمع لانه سمع كانت سمع
سمعه السمرق من السمع سمعه سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

١- سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

وذلك سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

قوله. وهذان سمع لا سمع سمع لانه. وهذان سمع سمع سمع. لا. رفع

سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

وذلك سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

قوله. وان سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع

باب المراجعة والتولية

طبع على عرب

1- بيع مسددة

2- بيع حمال

بيع مسددة هو ما تقدم من شهادات

وبيع الحمال ثلاثة أجزأ

1- بيع المراجعة

2- بيع المراجعة

3- بيع التولية

وتولية على عرب

1- تولية النكاح

2- تولية الجف

1- إذا باع الإنسان شيئاً مسدداً له غيره فهذا لا يخلو من ١٠٠٠ حالات أربع

الأولى أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثاني أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

الثانية أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

الثالثة أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

الرابعة أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

الخامسة أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

السادسة أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

السابعة أن يقول بعتك المسددة إن بعتك المسددة على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
ثالث أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له
رابع أن يبيع شيئاً مسدداً على غيره يعني يبيع عليه مع المشتري أن يبيع يذوقه تعرضه له

لحق: المراجعة المراجعة (١٤٩-١٥١)

حزب الكل نوب، ولوبيه اعصر افتراف

قوله رحمه الله (البر ابراهيم) طعن على مذكرة بالتحديد الأثر بالنسبة لأثر مع زيادة
(وغير) عدم كان لي كمن بعد من هذا، المبرور العزيم

صوتہ: «من م منک» جیسی کہی جاتی ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ وہ ایک ہی آواز سے شروع ہوتا ہے اور اس کے بعد دوسری آواز آتی ہے۔

وحوط «جامعة الأوربا» من جهة أخرى، حال، على ما حلكه من السمع به ملكه؟ لا
لا بشرط الفصل بين ملكه إلا ترى أن من عصبه عهداً و من به، فلا يصح، والضم
الخاص عليه بالجهة م عند العبد فبالحاصل أن بيع العبد من به عن ملكه، التي أذاعا
ولم يكن هناك عهد

وقوله: «الشمس الأربعة» من جهة أن يقال هذا قائم عدة لأنه لو قسم أحد أقصصنا،
والنوع: «الشمس» حذر، وهذا، «جميع» كذا: «تحت» من الشمس لأولى

قوله: (وَالْقَوْمُ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ يَنصُرُونَ الْكَافِرِينَ) من غير زيادة (نص) لما
روى أن لما مكر رمى الله عنه شجرة من بئر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «وَمَا
أَسْعَفَكَ؟» فقال: «هُوَ لَوْ بَعِيرٌ لَّكَ فَقَالَ أَمَا بَعِيرٌ غَرَّكَ؟»^(١)

قوله: «وَلَا تَصْحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِهَا» أي: لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها. وهذا من الأدلة على حق الزوج في إباحة زوجته.

قوله: (ويجوز ما يصيب على رأس المذنب أخوة القصار والعجاج والطرفين).

[illegible]

وفي الثاني، تم تجديد المجلس من ثلثي أعضائه السابقين، وبذلك استمرت المشاركة الدولية، لا سيما من طرف عدد من الدول العربية، في جميع أعماله. وفي الثالث، تم تجديد المجلس من ثلثي أعضائه السابقين، وبذلك استمرت المشاركة الدولية، لا سيما من طرف عدد من الدول العربية، في جميع أعماله.

والفعل وحده حين الضمَامُ، فمثل: هو ذا جُهرته في لُذراو. الكتاب محرر: هو كتاب
وجمهور أن تصنف بعضاً جزء المياض، والعسل، والسعائر وهو بحر شمال، وجره
سائق الحسد من مكان إلى مكان ولا يسيب أجراً على عبء، ويسمى بقية الأقيان،
وكسبهم رغب حيوان بالمعروف، ومن أنشأ به يسمى بالذم، ومن أنشأ به رغبة
ولا يسمى بقية على نفسه في سفره، ولا من أهدى إلى الربى في تعليم عقل، أو في تعليم
الغلمان، ولا أحسن البظر، وطلعت شرار، وجعل أذن والدها في الحانة، وأخره
أنت الذي بعده ١٠.

ولو استوفى دجاجه، فحسب عتاده ثلاثين بقية، لما عالج البصر بدهم، ثم أراد أن
يسبح الذبح من مائة، أن كان أحسن عليها مثل من يبيت ما به أنه يصيب ما أعف
عليها لأنه متى نزل يبيح عوضاً عما آمن، وفيه من معنى عليها لا يحذر دعاء مربية
قوله، ويعرف شاه عنى بكما ولا يقول متفرقة مكتم، فلا يكون كاذباً
ولو اضمرى سبعة سراهه حين فرضي طبع واحد يربو عنها حلقه أن يسبها
مرجته على طهارة

قوله (وإذا أطلع المشتري على حيائه في امرأته فهو بالنعارة عنه في حيلة
إن شاء أحده بجميع النعم، وإن شاء ذقه، يعني إذا كان يحال بحسن الفسخ، والإطلاع
على النعم ما يفر، النعم، أو يلبس، أو مكوله من البس، وإذا أحده بجميع النعم
لأن الحيلة في امرأته لا يخرج الفسخ عن موضوعه، ولأن من البس، يخرج النعم من ماله
عن ملكه لا يجمعه معاً من النعم، فلا يخرج ما قل منها

قوله (وإن ضيع غنى حيائه في التولية أسقطه من النعم)، لأن البس في التولية
يخرج الفسخ من موضوعه، لأن البس يخلو في عقد سوابه، لأن البس الحيلة كان عقد مرهقة
وذلك ضد ما أحده، ولأنه لا يخلو الحيلة في السوء لا يسي بولية، أي مرهقة ولا تم
بسط يعني مرهقة، وما كان يتلف في موضوعه، فلا يفسد، ثم مرهقة

ولو ظن السبع لمن أن يرد، أو حذف فيه ما يصح الفسخ بمرهقة جميع النعم
قوله (وقال أبو برزخ: يحط فها على النعم)
قوله (وقال محمد لا يحط فيها وقت الحذر)، لأنه من بمرهقة يخرج النعم من
ملكه لا يجمعه معاً، فلا يخرج بقل منها، لأن ما أحده، أن ما يرد

ومعناه أحده في المرهقة والتولية، ثم إذا اضمرى نون سبعة، فيجوز أن يقال
لاخر المشتريته بمرهقة، لو ألبس بها مشريته، أو ما عده مرهقة بمرهقة، أو ما عده

لأوسع من العلم حوراء وإن رجع حارثة بل فقهى جاز

ولو جسد الخمر، أجره فتصرفه طمأخج فيها من التبعص لا يجوز

قال الحنفى: انه اشترى موقلاً لا يحرق بعد بل القسي لا من هاتفه ولا من

صبره، فزاد بهمة ما يبيع الناس ما طلق، وأبيع الأول عنى حانه جافز

ولو بقاءه من المانع فبه لا يصح طبع، ولا يطرأ اليهم الأوب.

و هو رغبة من البائع بعينه بظل طبيعي ويكون بمسألة الإقالة، وإن لم يخل ثلثة بطلان.

رفیق صحیح علم، حالہ

قوله: (وَيَجُوزُ بَيْعُ الْأَعْمَارِ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ بَنِي خَيْفَةَ وَبَنِي يَهُوشَافَ)؛ لأنَّ المَقْبَرَةَ

في حل قبض، ثم يوجه إلى شريط قبض كما لو كان في قبضه وكان مقبوضاً

في يده عيسى وجسمه مصقول كالذهب، ونحوه أما إذا كان مغرباً على وجه الأمانة

كأخيرة وسحرها، فلا بد من تحديد النص.

قوله: «وَلَا يَخَوفُ تَبَعَ الْفَخَّارِ لِبِلِّ الْقُبْرِ» أخباراً بالتعريف وحده

كأنّ جواراً، والإجارة لا تجوز قبل القبض إجماعاً على المسحوق

{مطلب الصناعان في البيع}

قوله: (وس بشرى مكيلاً مكلفاً، أو مؤزوماً موارثاً لا كماله ذو اثرته ثم باعده

مَكْفُوفَةً، أَوْ نُورَةً لَمْ يَجِزْ لِلْمَشْمُوسِ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا يَصْرِفُ فِيهَا يَأْكُلُهُ حَتَّى يُعِيدَ

تکلی، او توڑن فیہ ثالث، لای اسی علی فیہ عبد وسم، مسمی عن یح قطعاً، حی

وَجَرِي فِي الصَّاعِ صَاعُ الْبَانِعِ وَصَاعُ الْفَتْرِي بِهِ ۖ وَلَئِنْ يَحْسَبَنَّ أَنَّ مَرَدَّهُ عَلَىٰ مُشْرُطٍ

وذلك للشيخ، وانصرف في مال المصير حرام بخلاف ما ادّعى بحريني لأن المزمع له حلال

بغير يكمل البيع له، ولا كان محصورة المشتري؛ لأنه ليس صاع البيع، والمشتري

(هو العرط) ولا يكذب بعد التبع فيه فمخرجه لأدرك من باب الخليم ولا قيم

(1) *أساس حجر المصفاة في الدرهم في تخریج العبادات*، مادة (2/94)؛ طبعة: طبع في طبع

١٠ عليه وسلم ليس من بيع طعام، حتى يجري به المصاعدا مصاع البع ومصاع المشتري.

المستحدث ومن أي هيئة والقرار وهي المادة والدارقطني من حديث حابر وابي محمد بن أبي ليلى

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُتْرَاقِ فَكَانَ مِثْقَ الْجَبَلِ لَئِيْلَ الْبِغْثَةِ لَا يَتَخَفَتُهُ الْغَيْثُ ۚ

محمود، فاسلما وا. وهو عبد ابن لحي خبة من مرسل الحسن، وعند عبد ثروان من مرسل

يعني عن اي كبر.

إلا محصرته، وإن كانه البائع بعد اتبع محصره المشتري بعد قبل؛ لا يكفي به لظاهر الحديث؛ لأنه حصر صاعين والتصحيح أنه يكفي به؛ لأن البيع صادر معلوماً بكيل واحد. قل في السبابة، في هذه المسألة فيود يقع بها الاحتراز عن مسائل أخرى، قد يوشكها؛ لأنه إذا ثبت مثلاً، أو حوروثاً بالقيمة، أو بالقيمة، أو بالوصف، جرد له أنه تصرف فيه قبل انقضاء وليس الكيل وهوون وقد يكون المشكك في الموروث مضافاً لأنه إذا كان مضافاً يتصرف فيه وقد يكونه مكلفه، حتى لو دعه بمجازة جاز التصرف فيه قبل الكيل.

وقوله «ما كان له» أو «له» أي كل شيء، أو ورث نفسه، ثم ما كان مكلفاً أي، ثم باع المشتري بشرط الكيل مضافاً بشرط فكيل وقوله «ثم يجر للمشتري منه» أي لم يجر للمشتري الشيء من المشتري الأول أن يبيعه، حتى يبيعه الكيل نفسه كما كان ذلك الحكم في حق العسري الأول، فإن كانه نفسه حينئذ اشترى لم يجر ذلك للمشتري الثاني، وإن كان يشتري المشتري الثاني؛ لأنه لا بد من كيلين.

«مطلب التصرف في الثمن أو البيع قبل القبض»

قوله: «والتصرف في الثمن قبل القبض جائز» وقد يجوز تصرف في الثمن، وقبل انقضاء، وبذلك الموضع، على ما، وبذلك الصالح على دم طمعه قبل قبضه. وقد قال الطحاوي: إن الترخي لا يجوز لتصرف في دين نفسه، وهو ليس صحيحاً.

قوله: «ويجوز للمشتري أن يبيد البائع في الثمن وتجاوز البيع أن يبيد للمشتري في البيع» وقال زمر لا يلحق ذلك بالثمن، ويكون حبة مبداء، لا يبيد صحيحاً، وإن لم يذهب بقت.

لأنه إذا تصرف في ملكه، بديل حوز الصبح فيه، جاز إعادته بزيادة به كحال البقاء؛ ولأن البيع قد يقع على حذره بعد قبض الثمن، فيدفع له في البيع، وإذا جاز الحذف للمبتدئ من مرس من طريق الملكية، فلا يجوز مع مرس في أوله، بلان يرد في البيع ما لا يجوز به، ولا يجوز الشراء به، قبل الأخر فيصبح العقد عند أي حقيقته. وقالوا بزيادة بالصفة والعقد بعده، وإن راد في الثمن بعد هلاك البيع، أو بعد حمله، أو لم يجره، أو فسده، إلا أنه جاز عند أي حقيقة، وعلم لا يجوز الزيادة، وعلى هذا الخلاف (إن راد في مرسه، أو راد بعد مرسه، على يجوز، وتحقق لا يجوز).

وفي الختام لا تصح الزيادة عند هلاك المبيع في دهر الزيادة، لأن المبيع لم يقع على حالة أصبح أو تبطل عنه يعني بذلك الزيادة في الشيء أم لا، فله في مبيع بعد هلاك المبيع، يعني لم يرد بغير خلاف الزيادة في الشيء.

قوله: (ويخبرنا بخط من المصنف) وفي حقه بعد هلاك المبيع عليه جبر إحصاءه
فصله: (ورسنعين لا مستحقان جميع ذلك، يعني أن الزيادة لمحل بالمطرد عليه،
فصير منه ثمرة عنه عوضاً ما يناسبه من المفقود عليه، فمحض كإن المفقود من الزيادة
ورد عليه ما

وسيله في مسائل ما إذا جرى عدة القوائم بعد الزرع، ثم إن التمتع به فالحق
ثم إن آخره، ثم الطبع عشرين على عيب في إحدى القوائم، ما كان من القرض، فاستثري
بالخسائر إن شاء فصح البيع في جميعه وإن شاء رخصي ما وإن كان بعد التمتع به بعد
المدة يب بغيره من الشيء، وإن كان الزيادة هي نفسه، وكذا مستثري، لو زاد شيئاً
عشرة دراهم فاستحق كونه، فمستثري لأن يرجع عنه بمائة رطله، وكذا
لو التمتع به من الشيء، فله من المخط، وكذا لمصلحة، وكذا على نكاح في الزيادة
وعلى باقي في المخط ومما إذا جرى عنها نصته، ثم زاده مستثري رطلاً من عدة، فبطل
فبأنه صححت الزيادة وبهذه بأحد النعماء فصح البيع عند أبي حنيفة، واستثنى لا تصح
الزيادة ولا يفسد البيع

قوله: (وعن أبي حنيفة) حتى أنه أجمعه أجملاً مطلقاً، لا يفتقر إلى شيء منه
وهو أن يؤخره بغير شيء من شيء، فله ألا يرى له حساب رجة المفسد، فكذلك موقفاً وهذا
كمن يبع ثياباً ويبدل المفسدات، لأن هذه الثياب يجوز أن يلبس من أجله ابتداءً فجار
أن يفسداً عيباً لأجل بعدد المفسد، وإن أصاب إلى من يفسد إلى أن كانت أجهته
متماثلة شوب الرصاص ويزوي المظفر وقلمون فلان من سبعة، وإلى المفسد، فبأنه جيل
مطلق والمثل حال، وإن كان مفسد كالمفسد والمفسر والمفسر، وإلى المفسر، فبأنه جيل
المحاصح صح أن أجل المفسد، فبأنه سبعة، أو من سبعة إلى أجل حال ما
خطه، والأصل أن يور من عدة المفسر يطل لأجل ما لا أجل من سبعة رطله يطل حقه
بعونه، وموت من به الدين لا يفسد لأجل، لأن الأصل من حق المفسد، وهو حي وليس
لورثه أن يطلوه قبل لأجل.

{مطلب الأجل في القرض}

فصله: (وكل دين حال، إذا جله صائب صار مؤجلاً إلا القرض فإن تأجيله لا

يُصَحَّحُ: لَمْ يَصْطَلِحْ مَعْرُوفٌ، وَفِي حَوَافِرِ نَاحِيَةِ حَبْرٍ عَلَى الصَّطَلِ الْمَعْرُوفَةِ، لَمْ يَكُنْ
يَعَارُهُ، وَنَمَلُهُ فِي الْإِسْنَاءِ، حَبْرٌ يَصْطَلِحُ بِطَرَفِ الْإِسْنَاءِ، وَلَا يَمْلِكُهُ مَرٌّ لَا يَصْلُحُ الْمَرْبُوعُ كَقَوْلِهِ
وَالْمَوْحِي، وَمَعْرُوفٌ فِي لَمْ يَكُنْ، عَلَى اخْتِلَافِ الْإِسْنَاءِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَيْ لَمْ يَكُنْ أَجَلُهُ
إِسْنَاءً كَمَا فِي الْإِسْنَاءِ، إِذْ لَا مَرْرَ فِي السَّرْعِ، وَعَلَى اخْتِلَافِ الْإِسْنَاءِ لَا يَجْعَلُ - جَمْعُهُ لَمْ يَكُنْ
يَصْرُحُ بِمَعْنَى الْمَرْبُوعِ، وَفِي الْمَرْبُوعِ يَصْرُحُ بِمَعْنَى الْمَرْبُوعِ، وَفِي الْمَرْبُوعِ يَصْرُحُ بِمَعْنَى الْمَرْبُوعِ.

باب اثربا

... and the ...

والذي خشي: خ: خافه عن عقد ثوبه. جملة سورة طلاق هناك، أن لا يرى أن
يبيع الثوبهم، فذا لهم سنة ١٤. ومنه يلاذ
والذي خشي: خ: خافه عن عقد ثوبه. جملة سورة طلاق هناك، أن لا يرى أن
يبيع الثوبهم، فذا لهم سنة ١٤. ومنه يلاذ

[illegible][illegible]

والنساء: أن المعبر بحور التيميم العلم بالماثور عند العدد زاد به بعد ذلك كان
تساوي حذوها، أو مذهباً فيه شيء على الاحتياط، فلا يجوز
قوله: «ولا يجوز بيع النجس بالثمن» لأنه لا يثبت له لأن المذود إذا
لأن حسبها فيه يثبت به الزمان لا قيمة له.

قوله: «وإذا عذب الموصوف الموصي، والموصي الموصوف إليه حل الفضل»
والنساء: يثبت قيمة الموصي.

وطبراد بالمعنى المصنوع إليه: هو تكثر في الخطأ، والورن في الغصة هي الثمر
بما الكل، كذا في الورن. وهذا كاهروي بمرووي، وطبراد لا يثبت عدم العتق، وإنما يثبت
الحاثير.

قوله: «وإذا وجد أحد حرقة الفضل والنساء» لرحمة الله مثل مخطئة بالخطئة،
والغصة بالقيمة لأنه وجد بحسب راسمي فمضموم إليه
قوله: «وإذا وجد أحدهما وخدم الآخر حل الفضل» وحرمة النساء مثل مخطئة
بالشعر ونقص بالثمن، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أصعب المؤمنان فبعضهما
شتم يثاب ولا حير به سبعة»⁽¹⁾

يعلم أن مخطئة والشعر حسنة يجوز بيع أحدهما، الآخر مذهباً
وقال مثلك هذا جمع واحد وقيل تخيل كلمة حسن واحد وإن غلط القوم
وكذا في كثير من المعنى والظاهر فلا يجوز تفاضل عيب، فهو فيه الصلاة والسلام:
«والمسلم بالثمن مثلاً بغيره»⁽²⁾ وهو عدم وضار التكرار كمن حبس واحد، وإن اختلف
لوصفها: لأن اسم الثمن يقع عليها وحريص حبس واحد وإن حبس بوصفها ولم يثبت
والخطئة كسب حبس واحد، وإن اختلف لوصفها، ورد بيع النسر الرجب، ثم فريص
بالخطئة، ثم النسر مذكور متصلاً بعد أن يكون قبله، ولا يجوز سبعة لأن

(1) قال ابن حجر الدمشقي في زاد: «في حريص لكتابي (582)» حين انتهى النبي صلى
الله عليه وسلم عامل حريص. «ما كان ثم لم يبر هذا» قلت: حديث ينفى عنه عن أبي هريرة
وقيل مسند، ليس به للرب، ذكر في شيء من طرقه، وقد به أنه عدم سعر صحيح، ونحوه
ثبتي أيضاً كذلك، فهو، ولأن لوط إن كان سراً هو المبيع بأبي الحديث، وإن كان غير سر
بما حرمه، وهو ثمنه صلى الله عليه وسلم، وإذا اختلف الزمان، فهو ثمن شتمه، بغير ثمن
حديث حسنة، قال في شيء، وبغير الشعر سواء بذا. «في» وفي آخره ومائة لخطئة هذه
الأصناف بغيره كمن شامه، إذ كان يثاب به، وهو

(2) سني تخرجه

الكليل جمعها والعلوم ادم ذنبا حشر واحدة حياها ومصرها النجدة والشر
فلو ساع عم لثاذا بنحجب، لو ساعه أو صومنا يجوز شافلا، ولا يجوز
مسيحة لأن تردد منهجه ولا يجوز بين رجل فقط بالمثل مسدود، ورا إلى الفطن
بمعنى إذ غزل، فهو كالمعقل بالخطه

قوله (وكل شيء) يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاصيل
فيه كغيرها من كل شيء، وما ورد تكليفي في مثل النجدة ونسفر وانقصر.
والفطن، لأن نفس المؤمن من بعد، والأقوى لا تتركه لذي نفس بعد ان ياع لينة
بحسبها مسانوه يوما أو القدر حسنها سدا كذا، لا يجوز على أي حيلة ونسفة
والن عارفي ذلك لثوب البص على ما هم القمير فيه كذا، إذا كانه لا يجوز
المسلم في النجدة ويجوز ورب و فرد المسلم في عظمه، لأن المسلم فيه لا يغير فيه
المتكسرة، وإضا عبر فيه، سلام على وجه لا يعي يسف صازمة من المسلم، وذلك
بحصول بذكر فرد كذا يحصل بذكر بكل.

قوله (وكل شيء) يعني على تحريمه، وإذا فهو مؤثرون، وإن تركه فليس
لورن فيه على الذهب (والنجدة) هي ورا على النجدة، والقمير، بالفتح كذا، لا يجوز.
وعلى أي يوسف، لا يجوز

قوله: (وما لم ينس عنه فهو معنول على عادات الناس) لأنها لا لا غفارة
قوله (وعند تصرف ما وقع على حسي الإنسان يعتبر فيه بعض عوضه في
المتجالي) بقوله عليه الصلاة والسلام: (والعنه بالغة عاروه، معناه إذا بيد أي
عنه، والغمر به حقا

قوله: (وما مره ما فيه) براه تغير فيه التقير ولا تغير فيه المتغير، وهذا
كمن ياع حجة حجة بأعجم، أو تغير يسير لواء المنسب من شمس لا ينس فيما
ولا يصحها إلا أن من الحس ليس التفاصيل، ويص كذا حذ، ما شوا في أي
قلب شاء بغيره تصرف، وهذا، بذكرنا علم، ثم إذا كان في عاروه، وهذا حجة

(١) من من حشر المسلماني في ١٢٠ في شرح أخبار غنلة، ١٠٦ (١) حذ به عطف بالغة
هذه وهما من من حشر غنلة، المتجهين من حديث عمر بن الخطاب مؤثر، والحد حذ به
أي مية طعة، والذهب بالذهب، وهو في مؤثر، والذهب في أي مائة ذهب، أي مائة
عليه وسلم من الفضة النجدة الذهب بالغة، وهذا، بذكرنا علم، ثم إذا كان في عاروه، وهذا حجة
الذهب كذا حشر حذ به

بطله من لحم البشاء، والذئبة بصفية الرأس، والجند والإكارغ، وذلك لم يكن كذلك تحقيق
الربا من حيث زيادة الإكارغ والرأس، والجند، أو من حيث زيادة النعم.

وحده فرفضه. ثم ساء المزدود من طس بمزود، لأن خزان لا يورث محضه وعا
إذا كسب لشدة مذبوحة غير مذبوحة، واشترى لها بجمع شاة، إلا لا يجوز إلا على وجه
الإعتراف في قولهم جميعاً، فإن يكون للجمع المقتضون أكثر، وإن لم يغير المذبوحة غير
مذبوثة عن مسقط، وإن سرى شاة حية بشاة مذبوحة يجوز إجماعاً، أما عتقها فلا
يشكل، لأن لو اشترى بجمع يجوز بيعها كالأشياء، فكذلك إذا اشترى شاة مذبوحة، ولم
يعد كعد أيضاً يجوز، لأنه بيع بجمع بجمع، وإن كانه لثام في أحدهما مع مسقطه بغيره سقط
الأخرى، فلا يردى إلى الرطب.

قوله: (وَيُخَوِّضُ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِأَنْفُسِهِمْ) أي حَبَسَهُمْ فِي الْغُرُفِ عَنِ
لَأَنَّ الْمَسِيحَ حَلَّى إِلَهُ عَلَيْهِ وَجْهٌ دَا، حَبَسَ أَعْمَدِي، إِلَهُ وَجْهٌ مِنْ حَبَسَ، وَارْكَكْ بَنِي حَبَسَ
هَكَذَا، "سَبَّ" بَرًّا، وَبِطِغَ الْمَرْبُطَةُ مَمْلُوءَةٌ جَائِرًا، وَخَرَجْنَا لَا يَجُوزُ؛ بَأَنَّ أَيْ عَلَيْهِ
الْمَلَكَةُ، وَالْمَلَامَ سَلَّ عَنْ بَيْعِ الرُّبُوبِ بِأَنْفُسِهِمْ فَقَالَ: "وَأَيْمَنُ" دَ جَدَّ، فَمِنْ سَبَّ، قُلْتُ
بَلَا أَتَاهُ

قال في طبائفة ما قبله: هـ قيل إن قيل: بل كان وجهه: يسجد خم بر طرس
صلى الله عليه وسلم في ذلك الموضع فوجد ذلك الموضع عند الجحش، ففتح
تفويضي منه على طريق الاستدلال لا على طريق وساد العقدة
فإن قيل لو كان الوجه به: يعني أن يحدث فيسا د: يجب لا يأكل وطء: وكل

فتنزه على الأقدام على العرف، والمطاف، وفي ثلث الرطب من التمر ربيع الرطب
بالمطرب حاشو بالإصاغ صناعاً كذا في الحديثي وفي شريحه إم يحور عند كفي صبيح.
ثم خضعا، فلا يحور وكذا مع اليسر بالمطرب يحور حله، وعاشما لا يحور

(۱) سن شرحہ.

(2) فقال من حينه فسمعتني في الطريق في خروجي أحداثاً للعدة 26، 158 في حديث سهل
 علي علي قد عبه وسلم عن النبي في طلبه في الجبل (في حد 9 في ص 11). قال علي الله
 علي وسلم ولا إله إلا الله في طلبه في الجبل (في حد 9 في ص 11). قال علي الله
 الأربعة وأحد من حينه في الجبل (في حد 9 في ص 11). قال علي الله
 في طلبه في الجبل (في حد 9 في ص 11). قال علي الله
 في طلبه في الجبل (في حد 9 في ص 11). قال علي الله

ولو ساع اليسر بالشرع متصلاً لا يجوز، لأن اليسر شر
 قوله: (وكذلك الغيب والتزويج) هي لغة بجور، معاً بدلاً من على اختلاف يجوز
 عند غي حقيقته، وعنده لا يجوز

وقيل لا يجوز، لأن في عقولنا بالحققة المتبادر، ليس المتبادر في النهاية،
 والمشرق يأتي خمسة من مع الشر بالطلب، وبين بيع الغيب بالتزويج على هذه
 البروتية أن الغيب ورد بإطلاق لفظ الغيب على الطلب، في قوله عليه الصلاة والسلام: «أو
 كل شر حبر حكمة»، وله ورد بإطلاق اسم غريب الغيب، فالمراد كفا في الشهادة،
 قوله: «ولا يجوز بيع التزويج بالتزويج والتسليم بالشرع، حتى يكون التزويج
 والتسليم كقول من لم يكن التزويج والتسليم، فيكون الدش بمنه، ولأنه بالتزويج ولا
 غير في ذلك سبب التزويج البسيط والتزويج المتعذر، لأن من عدم مقدور ما به لا يجوز
 لاحتمال الفرق، وكذا يجوز بغيره والغيب بمنه، والغيب محتمل، والتزويج بغيره.

والخلاصة في الفصل بغيره؟

فكذلك في التزويج، لا يجوز بيع غزو الغزو بالحققة متصلاً، لأن الغزو ينقص
 بالغزو، وهو غير، فلهذا مع كونه
 وفي ما زاد والتسليم لا يجوز مع غزو الغزو، لأن متصلاً، لأن الغزو ينقص،
 وكلاماً موزون كذا في النهاية

ويصح القول بالشرع، حذر على كل حال في هذه، والكره في الغزو ينقص يجوز.
 كما كان الإجماع.

قوله: (ويحسب بيع المتعذر بالمتعذر بغيره متصلاً) هي ضم غير
 بلعم الإله، أو بلعم الغيب، أما قوله: «وبلعم الغيب» و«بلعم الغيب» و«بلعم الغيب» مع الغيب،
 وليحت مع الغيب لا يجوز به المتعذر، لأن الغيب ليس واحد، وإن سئل عن قوله.

قوله: (وكذلك أئمة الغزو والغزو) لأن الغزو من الغزو هو الغزو، وكذا
 أحسن، والآلة والدعم حساب، وحسن الغزو، والآلة حساب.

قوله: (أو غيب) لكل يغيب الغيب، للإجماع بين أصحابه، معار بيع الغيب
 بالآخر متصلاً، ولا يجوز بغيره، لأنه مع جميعه قدر واحد وهو الكيل، أو يكون كذا
 في النهاية.

يستمرتها بحصة سواء ملكها بالبيع أو بالقبض، أو بالصدقة، أو بالوصية، أو بالهبة، أو
بالخلع، أو بالكتابة، أو دعت إليه جماعة حسبه وسواء حصص به المالك من امرأة أو من
حشمه مانع عليه أبوه أو جده، أو وصيه أو شريك من لا يملك له وطؤه، وكذا إذا
كانت يكره لم تزوج له، فهو سواء في وجود الإنسية، لأن سببه استحقاق المصلحة
وقد حصل له ما كان كالمأنة ممن يحبس امرأة بحصة، وإن كانت ممن لا تحبس
مساكنة شهر، وإن كان حاصلاً، فوضع الفصل ولا يخرق، بالخص في امرأة في
كسبها، ولا بالمصلحة التي خاصتها بعد اشتراك أو غيره من المصالح، ولا بالولاية المصلحة
في المهر، لأن السبب المستحق للملكية والولاية والملك لا يسبق السبب

وقال أبو يوسف نحرية لخصية قبل القبض في الشعر، والمهرات، ونحرهيف وليس
له في هذه الاستبراء أي يغبها ولا يلمعها يمشوق، ولا يظر إلى مخرجها يمشوق، ولا
يغشها حتى يسير بها لأن هذه الأشياء من دواعي حياء، وإن شيء إذا حرم حرم
يؤتمن به، ألا ترى أن سفاح حرم عليه امرأته وطك وسفاح لأن الاستبراء لها لم
يكن من أدنى سر، وطك ودواعي كنفته، وليس كذلك، فحسبنا لأنه ينسج الوطأ لأجل
الأذى وذلك لا يبرح في الفناء والمسر

ولو علم من الجارية معها وعلم... ثم ملك الحب ابني لا يجرى ذلك
المحبة، وعليه ان يسريها بعينه أخرى وإذا كان الاسراء بوجه حمل، فوضعت

فَقَالَ: كُنَّا فِي لَا أُبُولَ نَحْمُ لَا مَا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُدَيْيَةَ قَالَ:
لَا يَهْلُ لَأَمْرِ إِبْرَاهِيمَ بَنَاتُ الْوَرَمِ لَا مِمَّا يَسْقِي سَائِدَ دُرَيْجٍ وَلَا مِمَّا يَسْقِي إِبْرَاهِيمَ الْحَمْدِيَّ وَلَا يَهْلُ
لَأَمْرِ حُوسٍ بَنَاتُ الْيَوْمِ الْأَحْمَرِ إِنْ مَعَ هِيَ امْرَأَتَانِ الْعَصِي حَسْبُكُمْ بِهَا، لَا يَهْلُ لَأَمْرِ بَرَسٍ
بَنَاتُ الْوَرَمِ الْأَحْمَرِ إِنْ مَعَ مَدِينَةٍ حَتَّى يَصْرَفَ شَيْءٌ حَذَاهَا مِنْ مَصُورٍ حَذَاهَا أَبُو عَطْرَةَ
عَلَى نَبِيٍّ إِنْ سَمِعَ بَدَ الْخَدِيدِ، وَهَذَا وَهَذَا يَسْتَرْقِي مَجْهَدًا، أَسْمَى قَالُ أَبُو دَاوُدَ وَطَرِيفُ
أَبِي بَحْرَةَ هُوَ سَيِّدُ رَوَادِ بْنِ حَازٍ فِي وَصْفِهِ فِي الرُّوْعِ النَّاسِخِ وَنَاسِخِ مِنَ الْقِسْمِ
شَيْءٌ وَرَجُلٌ

حدثني أحمد بن محمد بن أبي شبيب عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حجاج بن عبد الله بن محمد عن علي بن خالد عن أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مرَّ في مكة على عاتل حتى شبرا
بعضه، قال:

مسلمت آخر فامره المدراہی بی دہے ہے میلاد میں عبد میں عمر میں مسلم الجندی میں
عکرمہ عن ابن عباس قال: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوقا حمار حنظل، ثم
يقال: حنظل حنظل، ثم يلعن.

ثم بيعها وسلمها إلى مسري، ثم بائنها أروج قبل الدخول بها، محول بمسري غير استبرأ، وإن طمعا أروج لمن الغصاء، ثم طمعا المشتري لا يحل له حتى يستبرأها.

باب السلم^١

لما ذكر أنواع البيوع التي لا يشترط فيها قس المعوضين أو أحدهما في الغرض بقي منها نوعان المذهب

أحدهما يشترط له اسم أحد المعوضين في القياس وهو السلم.

والثاني يشترط به نفس المعوضين جميعاً في المجلس وهو الصرف المبيع في ماله، ثم قدم المذهب الذي يشترط له نفس أحد البائعين على الذي يشترط به نفس البائعين لأن البائعين إنما يكون من ذلك إلى الأكثر، فإن لم يأت أحد البائعين

فبطل وجهه الله (السلم حائز في الضكائب والمزروعات والمعدنات التي لا صفات كالجوهر، والنباتات) ثم لا بالمزروعات غير التقدير، لأنها أسماء، والسلم فيه لا يكون إلا شيئاً والمكملات مثل الحنطة والشعير والقمح والذرة والارز وغير ذلك، فإذا علم فخره بالوزن والعدد، ووزن ما كانه وطعمه وطهره له وغير ذلك، والمكشوف الذي ليس له صفات كالجوهر والنباتات يجوز السلم فيها عندنا والمصغر، ويكبر فيها سواء بصحاح المثل على إهمال التعارض فيها باختلاف الطبع، وهذه الرمان للفاوت أحدها لا ترى له لا يتقل هذه السبعة بكذا، وهذه يكفل وكذا الملو

وعال وفرة لا يجوز السلم في البصر، والجوهر، وأما سفر النعام، فقد روي عن أبي حنيفة، أنه لا يجوز السلم بها؛ لأنه يتفاوت.

فصله: (والمزروعات) لأنه يمكن صحتها بذكر المبيع وهي الثياب، فلا بد من ذكر صفة الثوب وطونه وعرضه ودرعته، وإن كان مما حرت لهادة جمعاً رزاً كالحريم، فلا بد من ذكر وزنه مع ذلك.

فصله: (ولا يجوز السلم في الحيوانات) ولا في أشجارها، يعني الرؤوس، ولا أكثر من السبعة؛ لأنه عدي متفاوت لا مقدار له، ولا يصح بالصفة، وبسبب واليمن.

(١) السلم في البيع على السلف وهو مسمى بالسلم لأنه يعني السلف أيضاً

سفر المذبح (ص ٥٩)

والمشتري يسمى رب السلف والبايع: سلفاً له، والبيع مسمى به، والمثل والمثل

المثل: المثل السلف في ماله الإسلامي عند البيع للمسلمين (ص ٤٨)

والحر والفس والبرق وشدة القلوع، والمصلحة وهو سبل بدر ذبي، ولد بجدة مرسى
مستور في الفس والصفا، ثم بشرى أحفادها بأحزاب ما بشرى به الآخر للتلوث
ببها في المعاني أباطه، وهذا أيضاً في بني آدم لا يخفى دون الصديقين، الأخوين يتساوون
مناً وصفاً، وبخلاف في العمل والأخلاق، وهو قوله

قوله (ولا لي موجود عتقاً)، لأنها لا تصف بالصفا، إلا بكونه علاقة، ولكنها
تباع عتق، وهي عتق مدكور، لأن صفا الصغير، والكبير دون صفا شيئاً صلح
للمصنف معيماً، وذكر قوله وعمره وحرمته، حار ركة لا يجوز التسمي في الورق إلا
أن يقتصر صراً به مع عدم القول، وتكرره، والمجوز، بحيث يجوز التسمية

قوله (ولا في عتق خرم)، لأنه معارف مجهول (لا إذ عرف ذلك بأن غير
حول الجبل الذي يمتد به الحرمه أنه مزاج، أو ذراعان، محتمل بحور السلم فيه.

قوله: (ولا لي الرتبة خرم)، هو شقير، والمراد منه على التمام، جمع
جزء جسم الجسم، وإسكان الرتبة، وهي التسمية من العتق وبحره

قوله: (ولا يجوز التسمي حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين التقيد في حين
التفصيل)، يدل بكسر الحاء مصدر يعني المطلوب، وحده التواجد، أن لا يقطع من التسمية
وحد الانقطاع، أن لا يوجد في الموقوف، وإن كان يوجد في سائر

سائر في القيد. ولو كان المسلم فيه متقطعاً عند الملك موجوداً عند القيد، فهو على
الحكم، أو متقطعاً بعداً بين ذلك، لا يجوز

وقد الشافعي يجوز به، كتاب موجوداً ذهب أهل لرسول القدره على التسمي حال
وجوبه.

وقد أن القدره على التسمي بالتفصيل، فلا بد من استمرار التواجد في مدة الأجل
ليتمكن من التفصيل، ولأن كل حال من أحوال المدة يجوز أن يكون محلاً للتسمية بأن
يكون المسلم إليه، داعي أن يكون موجوداً فيه.

وسمى سمى هو موجود من حين التقيد في حين العمل، نحن المسلم فلم يقصده
حتى انقطع، بالنسبة صحيح على حاله، ورب التسمي باعتبار أن ما، فسح المسلم، وأخذ
رأى طاعة وإن شاء، عز إلى حال وجوده.

وقد أسد فيما يجوز أن يقطع عن ليلتي طائر كالطلب، إن أسلم في حال وجوده
وجعل أهل قبل قطاعه حازر، وإن حصل الجبل بعد القطع لا يجوز، ويجوز التسمي في
المسكن المبيع، وإن معلوم، وهرباً معلوماً، لأنه معلوم المبرر مصبوط بوصف مقصور

المستعمل؛ إذ هو غير منقطع، ولا يجوز تسلمه فيه عدداً، وأنه مقدار، وإسماح هو الذي
 من بطنه وجعل به المبلغ، ولا حر في قسم في تسلك الطري، إذ في حبه وزن معلوماً
 وصريحاً معلوماً لأنه منقطع في ردم الشئ، حتى لو كان في بلد لا يبيع بهجور مطلقاً،
 وإسماح يجوز وزناً لا عدد

وعلى أن حجة أنه لا يجوز في قسم الكيل، وهي "في لزوم" أن مقام
 في القسم كذا، كما في الهدية.

وفي الكثرة لا يجوز القسم في القدر عند لمي حده، لا بد منه ولا مفرجه، لأنه
 يختلف بالسعر، والحوال عبر كاسم

وقال أبو يوسف، يجوز في إسماح إذا مضى وزناً معلوماً، وأما قسمه أن يقال: مع
 مبلغ أو سلو، ولا يقال: مبلغ لا في عدة، فبذلك، فالحجوة لها لغيره

بغيره لزوم مصرى، أظن أن هذا هو المقصود

والحجة في أن القسم في وزن، في ردها يشترط أن يكون في عدة، فقلت: ما
 شره، وهذا جرح أجاج، في سنده السو، ولم يجر ما

وأن القسم في مقدار إذا كان بالكيل، والصحيح أنه يجوز القسم فيه كلاً ووزناً.

ولا يجوز القسم في القسم من أي جملة، وإن كان من عدة، من الشئ لأنه يختلف
 بالكيل، ولا رطل وقلة العظام وأكثرها، وعلمنا بجوز القسم في القسم إذا سمي مكيلاً
 معلوماً من ثباته، لأنه موزون معروفة الوصف، وهذا يخص بالمثل ويجوز قسمه
 وزناً، ولا يجوز في قسم الطيور (إسماحاً) لأنه لا حكم وصف موضع منه، ويجوز قسمه في
 الألبه وشحم الطير وزناً؛ لأنه لا يختلف

قوله (ولا يبيع النسيء إلا موزناً) من أسلم حالاً، ثم رجع إلى الأصل قبل

الانكسار، وقيل: "بلا" رأس المال حار

قوله (ولا يجوز إلا بحبي معلوم) وإسماحاً، أي أدها؟

يقبل خبر

وقيل: ثلاثة أيام، والأول أصح، كما في الهدية

قوله (ولا يبيع لنسيء مكيلاً) أي حبي (هبة) هذا إذا لم يعرف منه شيء، لأنه ربما

يبيع، فيؤدي إلى الشك منه، ولا بد أن يكون شككاً منه لا بعض ولا بسط كالقصع،

[illegible]

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَرَوَاهُ رِجَالٌ فِي عِلَالِهِ لَا يَطْلُونَ فِيهِ وَجَدَ مِثْلَهَا
وَقَوْلًا مُشَابِهًا لَهُ كَانَ فِيهِ لَا يَطْلُونَ وَفِيهِ نَكْرٌ مُعْجَدٌ بِسِمْلِي قُلْ فِي
الْمَنْصُفِ فَإِنَّ كُنْتَ تَمُوتُ فَاسْمِعْ بِنْتُ هَاشِمٍ وَهَاشِمٌ وَهَاشِمٌ

[illegible]

وہو خایہ جسم مہر آقا باحد برمی امتاز دامن میر حد دل علیہ
اسلام دین دل را سجد آقا و مظلوم آقا دلاکسم جسم فی حد دل

(۱) قتال کسی جرم جہاد ہے کہ اس کی سرحدیں گنجلات کے حدود ہیں۔ جو اس وقت کے قیام تک جاری رہے گی۔

(2) غالباً ہر عمر ایک ہی ہی طرح کے خیالات پر مشتمل ہوتے ہیں۔ مثلاً بچہ دھندلے اور بھولنے والے ہوتا ہے۔ لڑکپن میں اس کی فکر صرف اس کے اپنے گھر اور اس کے والدین پر مرکوز ہوتی ہے۔ لڑکپن کے بعد اس کی فکر اس کے دوستوں اور اس کے مستقبل پر مرکوز ہوتی ہے۔ لڑکپن کے بعد اس کی فکر اس کے دوستوں اور اس کے مستقبل پر مرکوز ہوتی ہے۔

[illegible]

لا نأخذ إلا القسمة بعد موت نبي الله أو كس كمال حرب أو مع العلف. ثم إذا غاب
المسلم ثم حضر رب العا، أو استرق من اسم الله بر من اسماء شيتا حتى يفسد كله
ويجوز تأخير رأس المال بعد الإلابة، لأنه يجب لا يجب دفعه في نفس سائر القديس

قوله: لا يجوز شركه ولا اتخاذه في المسم به لن قصه، لا تصرف
به لن القيص

قوله: (ويجوز المسم في الثياب إذا سبي مولا وعمرته ورهقه) بانقاف أي
علقه ونحوه، لأنه اسم في مقدور التسمية وإن كان في وقت حرام فلا بأس من بيان
جسمه وورده ليد، لأنه لا بأس به.

قوله: ولا يجوز تسم في الخنزير ولا في الجور، لأنها من ذواتها فاحشة
والأسماء في الخمر أبه حلال

قال في هذه التسمية به حائري في الصحيح، فحرم حرمه في صحيحهما رواي عن
علي بن أبي طالب، وهو التسم في الخمر ذكره في صحيحه، لذلك: أما التسم في الخمر فلا
يجوز عند علي حمله، لأنه تفاوت ما شفع وأهله.

وفي تدعيمه عن إمام حرمه، لأنه لا يجوز التسم في شيء عند أبي حنيفة لا ورما
ولا سداً بعد، أو به اسم الجور، ورما وأهله، فتأخر عدم الله تعالى فور علي يوسف
إذا لم يشرقه المسم خارجاً من اسم الله كذا في شهادته، وفي بعض ما يؤلفه في ذبح ورما
بعد حرمه غير اسمه، لأنه اسم باق في الجور، التسم في الرماء والبطيخ، والفتاة
والفهرج لا تحرف الصغر، وهكذا.

قوله: ولا بأس بالتسم في قلبي، ولا خزانة سمي عند معبود، لأن عمدي
يسكن صفة، ربه بعد معبود إذا ذكر صوته وعمره واسمك

قوله: أكس ما تمكن فقط صفة، وعرفك مقدرة، خار سمي شيء، لأنه لا
يجوز إلى الصارعة

قوله: وما لا يمكن صفة ولا معرفة مقدرة لا يجوز اسم له، لأنه مجهول
مضي إلى الصارعة

قوله: ويجوز مع العهد، والتكليف والتسبيح النعم، وسير المسم في ذلك.
سواء كان في موضع لا يجوز مع الأكل، ولا لئلا يفسد، لأنه لا يفسد به، ويجوز

بيع المرأة بالإجماع ويجوز بيع النهر لأنه يتمتع بالحمل كله وعظمه.

وفي القلبة الصل كالخزير عند محمد بنيس النهر، حتى لا يظهر جلده فالدابة وعظامه تجسس لا يجوز بيعه والاتعاغ بها، وعن أبي حنيفة وإبي يوسف هو مبركة الإجماع يباع عطية، ويبيع به ويظهر جلده بالدابة، وأما الفرد فربما يفسر على أبي حنيفة أن يباع بغيره لأنه يمكن الاتعاغ بجلده كاتساع.

وعن أبي يوسف لا يجوز بيعه، لأنه في القلبة يباع بسلامي، وأما غيره السباع، فمن أبي حنيفة في بيعه ولو كان في رواية لا يجوز ولو كانت مذكاة وهو الصحيح لأنه لا يشترط ولا غيره يباعه للكلاب، وفي رواية يجوز أن كانت مذكاة، لأنه مذكاة على ما قيل. ولا يجوز بيع جنود النصارى قبل الذباح، ولا يجوز بيع جنود الخنزير ولو كان مذبوحاً، لأنه لا يظهر بدمه ذباح وأما أصحابنا فبيع النهر على النهر وشراؤه والاتعاغ به للنفوس، ولا يجوز بيع بين ماب آدم.

قوله: (ولا يجوز بيع الخمر، ونحوه)؛ لأنهم حرم.

قوله: (ولا يجوز بيع دود القمل إلا أنه يكون مع القمل) وهذا عند.

وقال محمد: يجوز، وإن لم يظهر فيه القمل.

قوله: (ولا تنحى)؛ لأنه يكون مع الكواكيب، قال محمد بنيس، وقد مر.

كان مباحاً محرراً، ولا يجوز بيع الموم كالأحشاء، والحديد، والعنبر، والشارقة، واليوم والمصعد، وغير ذلك.

قوله: (وأفضل مذبحه في النصارى كالفصلين)؛ لأنه في الخمر، والنحوير حنيفة، فإن عذبه على الخمر كعذبة المسلم على النصارى، وعذبه على النصارى كعذبة المسلم على النصارى، لأنها أموال في اعتقادهم، ومن أمر أن يركبهم، ومن يركبهم وإذا باع دمي من دمي حرراً، أو حريراً لم يسله، أو أسلمها لمن القبطي من البيع، وإن كان بعد القبض من البيع موهبة قبضت خمر أو لم يلقظه، فإن نشرب خلا قبل القبض، فتمشترى بخمار، من أسلمه، وإن شاء يركبه صلباً.

وقال محمد: المذبح باطل، لأنه لم يطق بالإسلام، فلا يصح إلا بالأسباب.

ولو اشترى عبد مبيعاً حراً وجبر على بيعه فلا يفسده بخدمته، وكذا إذا أسلم عبد لعمى الجبر على بيعه، وكذا إذا اشترى مبيعاً أجبر على بيعه.

باب الصرف

الصرف في اللغة^١ هو التبادل، وقد سميت البعده الثالثة صرفاً، والفرص عدلاً، وصحة البعده. ومن اتهمى إلى غير لمة لا يديل به منه صرفاً ولا عدلاً^(٢) العمل. هو تصرف والصرف هو الفعل. ومنه تصرف عدلاً، لأنه أداء الحق إلى المستحق، كما في قبضه.

وفي الشرح: عبارة عن تبادل يبدله بضعة بمضمونها قبوله رحمه الله. (الصرف هو التبع) لأنه ليجاب واليكون في معنى ليس فيه معنى البيع، وهذا معنى البيع إلا أنه لما لم يرد بمقتضى البيع، احتسب باسم كالمسلم قبوله. رَدَّ، كَانَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ بَعْضِهِ عَنْ جَنْبِ الْأَمَانِ الصرف اسم حقوق ثلاثة

1 بيع الذهب بالذهب

2 والفضة بالفضة

3- وأحددهم بالأحرى، وإذا احتسب باسم الصرف، احتسب بشرائط ثلاثة

1- أحدها وجود النقض من كلا المتقاضين قبل التعرّف بالأنداء

2- والثاني: أن يكون بأمر لا حيال فيه، فإن أعتل صاحب الجار حياؤه قبل التعرّف ورأسه فانه العيب جائزاً حالاً أو لم.

3 والثالث: أن لا يكون بدل الصرف مؤجلاً. فإن أعتل من حب الأجل أجله قبل التعرّف وتعدد عليه، ثم تعرّف عن بعض من الجلسين فاعتل جازماً فمزم. رجل في جاريه في صنفها طوى عنه ورثه فانه درهم بأصبعها شيئاً بألف درهم حاله حار البيع في الحظيرة

(١) الصرّف لغة التبدّل

«تعرّف: مبدؤ من شئ، والرّد به يتلقّى»
وهو رده كرمه

1- فتشعر قبل الإصراف

2- والقبض هو حياضه الحس

3- وقد يكون بأمر لا حيال فيه

4- وقد يكون حالاً أو مؤجلاً

(2) كترجمه من في صحيحه في كتاب الفقه وبما به محرم بوي بعض غير موافق لصفة وهو ادعى إلى غير كذا أو اتهمى إلى غير كذا. عليه لغة الله ولعلنا نذكره في كتابنا أعمد، لا خيل الله به يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً.

والطوبى ويكفر العبد بانه من الاكفر، صرنا في حديثك ساء، طوبى لغيرك من غير
 قس من طوبى من الناس، وبيح طوبى في حجة سبعة حركات، ما رآها من حجة
 ملك على آية من طوبى، انما هو طوبى مع طوبى في طوبى من طوبى ويطوب
 لا يخطى في طوبى، طوبى جميعه في طوبى، طوبى في طوبى لا يخطى في طوبى، طوبى
 طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى
 طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى
 طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى، طوبى في طوبى

قوله (والله من لطفه بقصه) أو قصة ما حظي به من لطف الله به، والى الله
الرجوع في ذلك، من روع الله ما وعده لا يجوز، والله عز وجل لا يخلف
عهده من محاسن ما من محاسن حيث يعجز عن وصفها مع أن محاسن ما حظي به من
الأنوار لا يحصى، لا سيما منصفه عليه في منصفه والحمد لله، فلا محذور به في السماع، ولا يخرج
عن أن يكون موروثاً بعباده، والى الله الرجوع في ما لا يخفى على من سمع، وقد بيناه
بالتفصيل، وكذا الله عز وجل خلقه خلقاً من محاسن، والى الله الرجوع في ما لا يخفى
من قدر يكون موروثاً بالسمعة، والى الله الرجوع في ما لا يخفى، والله عز وجل لا يخلف

قوله (و) ما خلفك لي جيرة وانفسا حرة. رواه أبو داود. رواه ابن ماجه
ثبت به الإسناد لا فيه ما رواه في "فقه" من غصب عبد غيره، يكره، ذلك غصب منه
بالإيمان إلى شاء أحد فرقة من فرقة من الناس. رواه ابن ماجه. رواه ابن
سنة. وإذا تاجا من غصبه، ورويه أحمد. رواه ابن ماجه. رواه ابن
حبشه. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن
ما رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن
سنة. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن
ما رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن ماجه. رواه ابن

[illegible][illegible]

المصرف، وإن لم يسلّمه لم يخلص.

قال في البحر المحامي: إذا ذهب له من مصرف، فلم يقبل الهبة، بقي ما ذهب أن يذهب ما ذهب به أسير على الفسخ، لأنه يريد فسخ العقد بالأسير من الفسخ، فيجوز على ما يسميه الفقهاء أن في ثمنه من الأسير.

قوله: (ويجوز بيع الذهب بالفضة فجاءة)، لأنه يتم في ثمنه أكثر من الفضة والحاصل من الذهب، والفضة جزء، فكذلك الجوزة، لأنه يشترط الفسخ في كل من قوله: (ومن باع سيفا فحلي بمائة درهم وحليته خمسون درهم) فبيع من ثمنه خضرة درهمين، وبيع وكان الثمن من حصة الفضة، وإن لم تكن (دراهم) لأن حصة الفضة يسحق فبيع في المذهب وحصة السيف لا يسحق فمضاه في المذهب، فكذا جاز مقدار فضة وبيع ما أخذ من المذهب.

قوله: (وكذلك)، لأن هذه التخصيص من ثمنه، لأن أمور المسلمين عموما على الصلح، أمكن، وإن سكر ذلك إلا أنه يفسد الصلح إلى ما سحر قصه؛ لأنه لا يبيع من غير بيع غير الواحد، ومن لم يبعه كان لله، (فخرجنا فقلنا: أفلأقول وألترجأ؟) أي: أربنا يجرى من الضام، وإذا قلنا: (فمضاه) مع أن المخرج من المذهب، لأن المالح والمال، يذهب، يكون له، (فمضاه) المالح، (فمضاه) يعلق، فخرج قوله من الذكر، والأشياء.

قوله: (إن لم يبعها حتى يجرى بطل الفسخ في الحية، لأن ثمنه، وكان السيف إن كان لا يخلص إلا سيرا، لأنه لا يمكن سيرة السيف، رخصا لا يجوز إفراده ببيع كل واحد في السيف.

قوله: (وإن كان يخلص غير سيرة جاز أن يبيع في السيف وبعض في الفضة)، لأنه يمكن إفراده بالبيع، وهذا ما كانت الفضة ثمرة الفسخ من حصة، لأنه كانت ثمنه، أو قل، أنه لا يفسد لا يجوز البيع.

قوله: (ومن باع إهدة فضة ثم فخرها وقد يخلص بعض ثمنه بطل ثمنه فيها)، أي: يخلص (وصح فيها بطل)، لأنه مصرف كله فصح فيما وجد ثمنه بطل بها لا يرحل والفساد طارئ، لأنه يفسد، لم يطل بالأمر، فلا يبيع بحال، وسأل به عن ومضى التلويح، فكذلك كل واحد من التلويح قد من حصة الآخر، (فمضاه) يفسد كله.

المضد، حتى يكون الخس المبرد أكثر مما يباله حتى يجعل منه، والفصل بالخس الآخر، وهذا كبيع عشرة دراهم بحسبة درهم ودينار.

2 والثاني: نسبة المبالغة، وهو أن يبيع جنسین ببعضهما الربا بحسبهما، وهناك تفاصيل، مثل مردعي وديار بدياري، ودرهم، ومثل صدعي حطه وصدع شعير بصدعي شعير وصدع حطه، يجر حمار عبدا، ويجعل كل حس في مائة الخس الآخر.

قال في الأصل: إذا اشترى مثالي قصة ومثقالاً من نحاس بمثلان نسة وثلاثة مثاقيل حديد جاز، ويكون النسة مثله، وما بقي من النسة والنحاس بذلك الحديد وكذلك مثاقيل صبر ومثقال حديد بمثلان صبر ومثاقيل وصدعي، فأنصر بمثله وقرصدعي بأشعر. قوله: (ويعرف) بـع أحد عشر درهماً بعشرة دراهم ودينار حار، وكانت لفرضة بمقياسها والميزان بالدرهمين) ولو اشترى عشرة دراهم بعشرة دراهم فلو لم يردت إحدى العشرين فباعها فوهه ١٠ يوم بعده في البيع إن كانت الدراهم صحاحاً حار البيع وصحت الماسة؛ لأنه باعه المشرة بشبه ووهب له ثلثين وهو مبيع مما لا يحصل القسمة فصحت، وإن كانت الدراهم مكسرة لم يجر الملة؛ لأن الملة لا ينسب من الدراهم إذا كانت مكسرة، فهي مبيع مشاع لا يحصل عمه، فلم تصح ولا يجوز البيع.

قوله: (ويجوز) بيع درهمين صحاحين بالدرهمين غلة ودرهمين صحاحين بدرهمين غلة، مبرور، ويجوز بيع درهمين صحاحين ودرهمين غلة بدرهمين صحاحين ودرهم غلة، وهذه هي المكرة قطناً.

وتجوز، أي يرد به المال ويأخذ المجلو، وإما جاز ذلك لحسن المصروف في طوره ولا يفسد بالاحتساب في المبرور من المبرور في المبرور.

قوله: (وإذا كان المثلان على الدرهم القصة هي قصة، وإن كان المثلان على المثلين الذهب طين ذهب، ويعتبر بهما من تخفيف التفاصيل ما تعتبر في الجاهل حتى لا يجوز بيع الخاص به ولا بيع بعضها ببعض إلا مسدداً في الورق، وكذا لا يجوز استرضائها إلا ورثاً لا عبداً).

قوله: (وإن كان المثلان عليهما المبرور فليس في حكم الدرهم والمثلانين ونحوهما في حكم المبرورين)؛ لأن حكم المثلان وهذا إذا كانت لا يحصل من غير؛ لأنها صلوب مستهلكة كما إذا كانت من الذهب، فليست مستهلكة، وإذا كانت من فضة خالصة، فهي كبيع نحاسي وفسه دعماً بهجر على وجه الاختيار.

درهم من الفلوس) وكذا، بل مدائن فلوساً، أو بغيره مدائن

وقال ومن لا يجوز لأن الفلوس نظير وتر حصره يصير الفلوس مجزئاً.

ولسنا: أن هذه عبارة معنوية عن مقدار معلوم من الفلوس، فقد باع معلوماً معلوماً

مجازاً.

وقيل سويص درهم موزناً لأنه لو قال درهم فلوساً، أو بدرهم فلوساً، لا

يجوز عند عملهم وإنما يجوز عند سائر دول الدرهم.

قوله: (ومن أعطى الصبي درهماً فقال أعطني نصفه فلوساً ونصفه نصفاً إلا
حبة فسد البيع) أي لجميع عند أبي حنيفة، ولأبى جابر أيضاً في الفلوس وبطل أيضاً
تفسيره، ولو قال: أعطني درهماً مجزئاً ورثة نصف درهم لا حبة، ولأبى جابر أيضاً
الفسخ وكانت الفلوس (النصف) إلا حبة درهم) وذلك، لأنه حمل الفلوس ونصفاً إلا
حبة في مقابلة الدرهم، إذ كان م يذهب كل واحد من الطرفين إلى الدرهم لصار كما لو
قال: أعطني درهماً ونصفاً، لا حبة وذلك جاز. وكذلك لو قال: أعطني نصفه كلها
فلوساً وأعطني درهماً صبيراً ورثه نصف درهم، فهو جائز أيضاً، لأنه حمل نصف الدرهم
في مقابلة الفلوس ونصف الباقي في مقابلة الدرهم الذي ورثه نصف درهم، وأما إذا قال:
أعطني نصفه كلها نوساً وعنده أعطني درهماً صبيراً ورثه نصف درهم إلا حبة فبطل
فليس قول أبي حنيفة يفسد العقد في المسح، وعندهما يجوز في حصة الفلوس، وسجل في
أشهرهم: أن من أصلهما أن تقبيل التمس وتفسيره يجعل العقد الواحد كقبيلين بطلان
العقد في أحدهما لا يوجب بطلان في الآخر، ولأبي حنيفة أن من أصبه أن يفسد التمس
وتفسيره لا يفسد العقد الواحد فبطلان، وإن كان عقلاً واحداً، بيع نصف درهم ونصف
درهم إلا حبة لا يجوز بطلان العقد به، وقد جعله شرطاً في بطلان من الدرهم، فيبطل في
الجميع كمن بيع من حر وعبد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب الرهن

المؤمن في الله هو المحيى، أو حمى النفس، وبه سبب كان مالا أو غير مالا.
قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، أي حمى به بماله ما اكتسبه من
الاعمال.

[illegible]

المجلس

2- وجبات المريض

[illegible]

(١٠) وهو عقد مبرور به ايجاب من غير رضا المبرور له

[illegible][illegible]

طريق المدحوم للمعبر (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦)

16 卷五 七

(١) فلان من صحر المصلاي في الشرف في جميع احياء - او ١٩٢١ / ١٠ حليمه وعنده حبس
لاني يد والساده بد نظمي عن مرسر محكوزة او عدي من سبليت ثم عنه اعوانها
اخره في رتبة لا - معاهيه احمد مصطفى

والنشاط الحديث في 4 أبريل 1940 في مكتب حزب الخلق عدلاً 1940 في مكتب حزب الخلق

وضوح اثرش بپہل آرد، وپسبح بہ صمدہ علی ار بلند عس بحصل ما بونی
بہ دیکہ فی حسدہ، وپسبح بہ عربیہ فی مہلک.

وأما حسب المذهب، فإن دية على عرقه شقوى وأنتبه له عسى أن يلعب
الزمن ملكه باليد والسر، أو يقوم له عرقاء يستوفون له، ويحدد وليس للفرع
بيتة، أو يهوى عصبه كماله مغبية، فكل شياخ سم من، فسرغ له من ليهل في
دبه يأكد لأمره رأوي الأضياء، عسى لو لم يفر بهته كان فائزاً بعدة من ربه.

قوله رحمه الله تعالى (الزُّهْدُ يَنْتَفِعُ بِالْإِيحَابِ) (الزُّهْدُ) الإيحاب ركني الزهد
بمحمده وهو أن يقول ربي، رزقك عبدك الشيء بهيئت الذي لبي عبي، وأنا جمل
ممكن مجرد لإيحابه، من عبي قولك لأن امرئ عقد برفع، لأن الزهد بعد أئمة للمعير
من أئمة على ثمره لم يستوجب براه دلتك شيئاً على المرئ، فكان مبرعاً من هذا
طوجه، وما هذا سببه لا يصير لازماً إلا بالنسليم كطبه، فكان الركن عرذ الإيحاب من
غير قبول كسبه والفساد، وحكمه فيما كذا، حتى لو حذف لا يبي، أو لا يصلح
موجب، أو يصلح ومن ليس لأمر عبي في يديه يختلف البيع، لأنه معارضه، وبغليك من
المتقين، فكذلك الركن في الإيحاب، وقبول ولهذا هو حلف لا سبع لباع ولا جمل
المتقري لا يجب في يديه، وما كان الإيحاب وكذا، لأن ربه به واحد، وركن اقتضاه
ما يوجد به الشيء، والأصل في شرعيه جواز ثمره قوله تعالى (رَبِّهِمْ تَقْوَةً) ^١ ^٢
وروي أنه قلبي صلى الله عليه وسلم، (استقرى من يهودي طعنه، ورأه به دفعه) ^٣
فكانت أسماء بعد ذلك دوني رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعه مرهونة عبد يهودي
يوسى من شعيرة ^٤ (ثم كان جمع ربي كقوله، وإيمان، وإيمان جمع عبد وجمل

(II) 2000 年 1 月 1 日起实施。

(2) "ق" من حجر المصملاقي في القلعة في مخرج احدى طرقات القلعة، 2572، حيث، والاسمي على الله هذه باسم الذي من يوهي قلعة ورده ذرعة، على حبه من حبه، عاتة جردان وهي ابله في رية ذرعة من حبه، وفي خط اسيرة في اية القلعة في اية القلعة من حبه.

(3) حجة استداري في صحيفه في كتاب اعياد وتفسير وكتاب ما قبل في دره الي والجميع في
مغرب لفظ "دوني رسول الله صلى الله عليه وسلم" ودره مرفوعه عبد يهودي ثنائي صاحب
من صيرة، والرمزي في سنة في كتاب طيور عن رسول الله (آب ما جاء في ر حصة في
مشرق إلى آخره، ودوني الي صلى الله عليه وسلم ودره مرفوعه يهودي صباغاني، مستند
أحمد لأحمد، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.

وحيث: ثم إن السابح سحر جوا من هذا الحديث أحكاماً، فبان فيه دليل جواز الرهن في كل ما هو متقوم سواء كان المال ممتلاً للظن أو لا، فإن دُرِعَ عليه الصلاة والسلام كلف ممتلاً للجهل، فيكون دليلاً على جواز رهن المصنف بحالات ما يكون المستصحب أن ما يكون ممتلاً للظن لا يجوز رهنه، لأنه في صورة حمله عن جاعده وفيه دليل أيضاً على جواز الرهن في الحاضر والمستقبل، وفي رهنه عليه الصلاة والسلام كان بالقيمة في حال إقامته بها بخلاف ما يدركه أصحاب الأصول من أن الرهن لا يجوز إلا في البهر، لظاهر قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَثُرَ عَلَيْهِ سَفَرٌ وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا فَرَسًا مَفْرُوضًا﴾^١ والتعلق بالشرط يقتضي الفصل بين الوجوه والخصم، ولكننا نقول: ليس البراءة بالشرط حقيقة بل ذكر ما يعتاده الناس في معاملاتهم، فإنهم في أغلبهم يبيعون إلى الرهن عند عدم إمكان طرود مالكه، ثم السبب في ذلك أن ذلك يكون في البهر، والعمامة المظهرة - من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بالرهن في الحاضر والمستقبل دليل جوازه بكل حال.

قوله: (ويشترط بالقبض) يعني قبضاً مستمراً إلى تكاثره وقد يدل على أن القبض ليس بشرط في العقد، وإنما هو شرط في ثبوته كقبض الخبز في بيع شوط في ثوب منسجع وليس بشرط في انعقاده لأن بيع معتقد مع شرط الخيار، وكذلك هذا القبض شرط القروم لا شرط الجواز، فإن الرهن جائز قبل القبض، إلا أنه غير لازم، وإنما يفسر لازماً بالقبض كالمطبق حتى لا يفسد الرهن إلى أن يتبين شروط الرهن في بطلان وثبوت الرهن على الإيجاب بخلاف البيع، لأن الرهن عقد سرع بالدليل أن الإيجاب لا يفسد عليه، فلا يتعلق الاستعانة ولا بالقبض كالمطبق كما لم يقصده لا يكون لازماً.

وفي المدعيه: أن محمد بن حنبل رحمه الله قال لا يجوز الرهن إلا بمصروف، وقد أنكر إلى أن القبض شرط جواز الرهن، ثم دلت في المسألة أيضاً على صحة الإسلام جوازه وهذه قرينة على بعض الجواز، ولا أنه سحر لازم، بل لا يفسد الرهن إلا في القبض، فكأن القبض شرط لزوم لا شرط لجواز كذا في العقد، فكيف في القبض بالقبض، وهي عبارة عن دفع ضمان على ما هو عليه وهو عقد قروي لأنه فسخ بحكم عقد مشروع، فأنشأ بعض الفقهاء

وسمى الرهن بفساد أنه لا يشت في المصروف إلا بالقبض، والأول أصح، والمسألة

القبض ونسبه عند خللا لتسلمه، حتى إن عمده الرهن أن يفتح بالرهن، ولا فرق بين أن يفتح بالرهن، أو كونه، ولو أن الرهن، وتضمن ترهنا على أن يكون الرهن في يد صاحبه لا يصح ولا يسمط شيء من اثنين يهلكه وعند الرهن، أو أود الرهن أن يفتح يفتح به نفس له ذلك لأن الرهن لم يفتح.

قوله: (إلا قبض القرضين) الرهن متجاوزاً متجاوزاً متجاوزاً لم القبض فيه في حد إشارة إلى أن القبض فيه القبض عند العقد ليس بلزوم يجب يوم يمكن موصوفاً بما عند العقد والقبض بها عند القبض يوم فيه، به إشارة إلى أنه لا يمكن موصوفاً بما عند القبض يكون فاسداً لا باطلاً، إذ لو وقع باطلاً لقتل صحيح، فمما دل على أنه يكون يفسدها فاسداً، والدليل ذلك الأصل والفروع، والعقد موجود الأصل فانت الرهن.

وقوله: (وعرضه) عرض هو الرهن كونه على رأسه البحر دون النخل والزرع في الأرض بدون الأرض.

وقوله: (وعرضه) عرض هو الرهن كونه على رأسه البحر دون النخل والزرع في الأرض بدون الأرض.

قوله: (وما لم يفتد بالرهن بالحيوان) إن شاء سلم، وإن شاء رجع نحو الرهن لأن الرهن إنما هو بالقبض، إذ المقصود وهو قوتية لا يحصل للقبض، لأن الرهن استيفاء الشيء حكماً والاستيفاء تبعه لا يكون بدون القبض، ذلك، لا مبدء حكماً.

قوله: (فإذا سقته) سقته دخل في صلبه، وقال الشافعي هو له، ولا يفتد شيء من اثنين يهلكه.

قوله: (ولا يفتح الرهن) لا يفتح مضمون قوله: (والمضمون) وهو ما يكتب، ولا يفتح القرض مضمون.

وقيل: يحترق عن صلبه، لأن مثل أن يقول ما يفتح له، نفس به فاحد من القرض رهن يفتد مثل ما يفتح به.

قال في القضاة: إن الرهن بالحيوان، والكتابة بالقرض جائز، كقول ما ذهب له علي، لأن الرهن بالحيوان يجوز نصيباً بالقرض لأن الناس يفتد به ولا كذا الرهن، لأن في الرهن البناء وفي الأجران استيفاء يحصل به مع العبدانة كالبيع كما في كذا الرهن بالقرض، والقرض الأجران نصيباً إلى المال كما في القرض، والصلابة عند الرهن بالقرض وقصره، يهلك عمده يفتد لأنه لا عند حيث وقع باطلاً بطلان.

الزهرى بالذين المعهود، وهو أن يقول: وهلك هذا الشيء لفرصتي كذا، فهلك الزهرى في يده قبل أن يفرغه منك لأجل من فيه، وما سأل من العرض بمعاينته، لأن المعهود جعل كالمعهود باعتبار إحصائه، ولأنه فيه يسوم الزهرى ليكن معصوماً كالمعصوم بمرور السبع.

قال في الهبة: رجل من نساء سلبه على الشرعي، فماله البنتري إلاث هبته فأخذ من ذيلها، وهذا نائم إن أدركه فيه فترك كان نافلاً، حتى لا يستل حس الزهرى سواء استحق السبع أم لا، وإن هلك، هلك لهاته! لأدعه الزهرى بعد سبعة، وهذا لا يصح زهرى لا يصح من ذبيحة كالمعد وألم الزهرى بالاسماء لا يسرى الزوج، وليس هلك دين واجب، ولا يبي شرف الزوج ظاهر، وأما زهرى عدم الاستحقاق بخلاف ما لو نكح الزهرى بفرصة عشرة فوذهب، فزهرى منه ذهب في يده قبل أن يفرغه، فبته بذلك معصوم، على الشرعي حتى يذهب على الشرعي من ذبيحة المعصوم إلى الزهرى بعد هلاك الزهرى، لأن هلكه جعل بعد الفرص حكماً، لا ذكره أن اندس المعهود جعل كالمعهود في اعتبار الضمان لا يرى أن المعصوم على سوم امرأة معصومة على شخص، لأنه معصوم على وجه الشرع، فجعل كالمعصوم على حبيبه في إيجاب الضمان كمثل هذا.

ووجه ذلك أن يسوم الزهرى إلا ما هو معصوم، وهو الذي لا ينفذ إلا بالأناء، أو بالإبراء، ويجوز ذلك على مال الكفاية، فإنه يسقط بذهبه، لأن مكاتبه ينفذ عن نفسه بمجرد دفعه شاء المولى، أو لم يكرهه غير متأكد.

وفي الهبة: إذا أخذ المولى من مكاتبه رهناً، كان له أن يجره إلى مكاتبه من الكفاية، وإن حده على فتح رحمة فله في تركه، ذكراً يصح الزهرى إلا حتى معصوم، ثم يبيع أيضاً بالأعيان المعصومة بنفسه كالحبر، وبذل جميعه وانضموب ولا دين له، وإذا كان الأصل في هذه الأب، ما هو قبله من اختلاف الفنايح، ومما ينبغ أن لو اجتمع نفسه، ودفعه محض، ومن هذا يقول أكثر المشتري، على أنه في ذبح، ولأن موجب المصيب رد المهر المعصوم، وإن لم يكن، أو رد قيمته عند نقص رد المهر، وبذل دين يجره معصوم، من جهة الزهرى.

وقال بعضهم: رد الدين أصلي، والقيمة غرض، فمن هذا يبيع الزهرى بثمنين.

ولم يـ.

وفي شرحه: ما كان من الأعيان معصوماً بنفسه حار الزهرى، وما كان معصوماً بجره لم يجر أحد الزهرى، لأنه غير معصوم، فالمعصوم بنفسه يجب هلاكه مثله إن

كان مثلاً، لو قبضت إنا - بكن مثبته، وإنما ما كان مضموماً عبثه كما يقع في يد القبض، فإنه لا يجوز إدارته إلا غير مضموماً صراحةً أو إقراراً - بهلاكه لا يجب مثله ولا قيمة، وإنما يخلط البيع بهلاكه، لئلا يفسد اختيارهما من المضمون لأن المظن رهنًا بالقيمة، فكل من رهن، لأن حيث في يد المشرى مثلاً غير شيء، وأبيع على حاله، وقد أفسد قبله رهنًا عند إدارته، وهو مطلق، لأنه ليس بمضمون عنه إلا يرى أنه إذا هلك، تصحب لإدارته.

قوله: (وهو مضمون بالآخر من قبضته ومن الكثير) لأن المضمون غير ما يقع به الاستيفاء وذلك عند الدين.

وقال رحمه الله: مضمون بالقيمة، حتى لو هلك وبقي يوم رهن، أنه وحسناته والمدين ألف رجب مخرج على المهر من محسنة.

وقال الشافعي رحمه الله: الرهن أمانة لا يسهط بهلاكه شيء من الدين.

وقال القاضي شريح: يسهط جميع الدين بهلاكه سواء قبل القبض أو كثرته، وإن كان الرهن ضماناً من حديد، وندين ألفاً يسهط جميع الدين، وإنما يكون مضموناً ضماناً بالآخر من قبضته، ومن يدين له حيث يغير رهن الرهن، أو يخرج له ما يسهطه فليس من حسن قبضته كلها، وإن يسهط الرهن حسن قبضته وكاتب رهن في يد المهر، فما كان للرهن حتى يسوي شيئاً، وكذا إذا سهلكه حتى حسن قبضته وكاتب رهنًا مكانه.

مسألة: إذا ما، الدرهم للرهن عند تسليم الرهن أنه أن حده رهن، فإن صاع

عندي ضاع بغير خبر، فعاد به الرهن، نعم، فالرهن حذر وشرط باطل، لأن صاع صاع بالمال.

قوله: (إذا قبضت لي يد المهر وقيمته والدين صود صدر مستوفياً لغيبته حكماً حتى لو كان الرهن عند، فعدت كالمكفنة على الرهن، وبغير في القيمة قبضته يوم الرهن، وإنما يكون مستوفياً إذا رهن على ألفاً إذا رهن بالأعمال المضمونة بمسبب الحاضر في يد الزوج، أو المبيع في يد حاكمه، أو المضمون، لأنه إذا هلك لا يصير مستوفياً للمدين بل يجب على المدين يوم الأكل من قيمة الرهن، ومن العدى التي هن بها ويسد المدين، ويحملك على من رده، فلا يفسد مخرج الرهن عند العرق، لأن هلك الرهن قبل استيفاء المدين من مستوفياً بمسبب، كما في قبضته وده.

قوله: (وإن كتب قبضته) لأنكم فافصل أمانة) لأن المضمون غير ما يقع

به الاستيفاء وذلك عند الدين.

قوله «وإن قامت ليلة لؤلؤي أقل من النثر نصف من الذئب يفتونها وجميع الثمرين يفتعل» لأن الاستبعاد مصدر الخطية، ولو أقرأهم من الرهن من الذئب، أو وجهه أنه ولم يرد عليه الرهن حتى هناك في يد طرفي من غير أن يمنعه إياه بذلك كرامة مشهورة

وكان رفر. بذلك مصدراً، وهو يفتعل، لأن غلاك الرهن يوجب استثناء الذئب، فكانه أنكره تم استثناءه

وجه الاستبعاد أن الله، والبراء لا يجوز أن يوجب ضماناً على الوفاء، ويشير إلى أخطأه ألا يرى أنهم، قالوا: لو استبعد العين الموهبة، وقد هيئت في يد طهوره له ضمن لهما، ولم يرجع على الوفاء بضئ، ولو ذهب للبراء للضم للثمن، ثم خلت السبع به بعض

{مطلب في رهن المشاع}

قوله «ولا يجوز رهن المشاع» سوك كان جيد بحدس الفقه، لو لا وسواء رهنه من أجنبي، ر من شريك، لأن الإتاحة مع استثناء العيص، لأنه لا يدعيها من شريكاً

وعند القاضي رهنه الله يجوز رهن المشاع كما في السبع

ولما أن موجب الرهن هو الجنس المذموم لأنه لم يشترع، لا مفعولاً بالضم، فهو جائز في المشاع بغير الدوام، لأنه لا يذ من شريكاً، يجوز كما، إذا زال رهنك يوماً ورساً لا رهن لا يجوز فيه، يفتعل نفسه، ولا لا يفتعل، وكذا ما كان في حقة المشاع على ما إذا كان الرهن متصلاً بصره كره الرهن دون الثمرة، ولا رهن فوق العمل والفرع، ثم إذا من الرهن على الفاء فبذلك

قال الكرخي بذلك أيضاً، ولا يذهب من فلاس شئ

وفي الجامع الزكي، ما يدل على أنه بذلك «لأن من رهن ومن الذئب» لأنه قال، كل مال هو هل من الرهن الصحيح (أ) رهن رهناً حقيقاً، فيلزم في يد الرهن بذلك بالآكل من قيمته، ومن الذين وكل به يس يعمل للرهن الصحيح إذا رهن رهناً حقيقاً لا يكون مصدراً كالذئب وأن الرهن، ولا فرق بين الإتاحة الطارئة، والأصلية في بيع حصة الرهن، وهو الصحيح، وذلك مثل أن يرض جميع العيص، ثم تعاضد في بعض، أو يسع الرهن، لو ركنه نصف الرهن بحد الرهن، أو يسحق نفسه، فيصل الرهن في البالي

وعن أبي يوسف أن الطارئة لا يؤثر في الرهن، لأن حكم الشاه سهل من حكم

الاقتصاد ألا ترى أن مقصد العمر لا يحور أن تكون علماً فكاح اعداد، وبمعي الفكاح في حقبة بأن وطب امرأة الررجل بشبهه فتد لكلك الوطد ولا بعض المكاح وكاشوع الطاركة في قلبه لا بمع صحنها بلدة ومع صحنها ابتداء.

ولذا: كمال الإثبات إنما أثر في الإنعقاد لأنها بيع استدامة القبض على وجه عرضي، وهذا المعنى موجود في الطائفة بخلاف القبض لأن الطائفة يبيع حكمه، وهو الملك، وإن موجب العقد فيها للملك والقبض شرط تمام ذلك العقد، والملك يقبل المبيع، وهذا يصح الرجوع في بعض الأبدان، ولا يجوز بيع العبد في بعض الرخص.

قوله: «وَلَا رَحْمَ لِيَّ» على رُؤوسِ التَّخْلِ ذَوْنُ التَّحْلِ وَلَا ذَرْعٌ فِي الْأَرْضِ ذَوْنُ
الْأَرْضِ وَلَا ذَهْنُ الْأَرْضِ وَالْخَلْ ذَوْنُهَا، لأنَّ المَرْهُونَ مَحْضٌ بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُونٍ حَقْلًا،
فَكَانَ فِي مَعْنَى الْمَالِ؛ فَصَارَ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَوْجُوبَ إِذَا كَانَ مُتَصِلًا بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُونٍ لَمْ
يَجْزِ أَنْ لَا يَكُنْ لِيَسَّ الْمَرْهُونِ وَحَقْلًا.

ولو رهن النحل بمواضعها جارية لأن هذه مجاورة، وهي لا تسع النحلة. ولو كان فيها شجر يدخل في الرهن؛ لأنه تابع لاتصاله به، فيدخل نخلًا تصحيحًا للمعد؛ لأنه لم يرم يدخل النخل في رهن النحل كان في معنى رهن المشتاق من أن دعوى الرهن في الرهن لا يكون على الرهن به صرورًا، لأن ملكه لا يزول عنه بخلاف البيع حيث لا يدخل النخل هناك في بيع النخل إلا بالنسيئة؛ لأن تصحيح عقد البيع في النحل بدون النصار ممكن؛ لأن الشروع بالطريق والمقارن عبر ماله بصفة البيع.

قال المجتهد: إذا رمى أرضاً فيها روع، أو نخل، أو شجر، وعلى لأعرجو
عز. وكانت دعتك هذه الأرض، وأطلق ولم يمسح شيئاً، وسحب إلى الشجر، فطرح
صحيح، ويختل في الرعي الزرع والتمحل والمكرم والرفية والشجر وكل ما كان متصلاً
بالأرض، لأنها قطعاً الصفة، ولا حيلة له إلا بفعل السبل بها بخلاف البيع، فإن
الزرع والشجر لا يدخل فيه إلا بالضرورة، لأن البيع صحيح بدونه، ثم يدعون أن يقع من
التمسك ما يوجب عليه العائد تأمر المحكم، فإن ما عينا يغير أمره صبي، ولو رمى الأرض
دون ما فيها من الزرع، أو النخل، أو الشجر، لم يمتثل جون ما به من الشجر، أو التمر
دون الشجر، أو الزرع دون الأرض، فالرعي مطلق.

ولو وهب داراً مهب متاع دون الشئاع، وسلم الدار إلى الضربين مع الشئاع، فهو يهون الشئاع، فإنه لا يصح وكلنا إذا وهبنا مملوكة، وهبنا الشئاع دون ما به من الشئاع، فهو رهنه المملوكة دون ما جيبا لم يصح الرهن وإن وهبنا الشئاع الذي في الدار دون الدار، أو الشئاع الذي في الدار دون الجوانب وغيره وبين المرئيين صح الرهن والتسليم لأن الشئاع لا

يكون متحولاً مالاً ، والرهن يبيع تسليم الدابة مع رهنه بالفضل عليه ، فلا يتم البيع حتى يلقى المعلن عهداً ، لأنه شاعل هذا بخلاف ما إذا رهن شخص دابة حيث يكون رهنه إذا دفعها إليه ؛ لأن الدابة تبرر مشيئة من

ولو رهن مخرجاً على دابة أو لحماً في رأسها ودفع الدابة مع الفرس والجمال لا يكون رهنه حتى يبرئه منها ، ثم يسلمه إليه لأنه من مزايا الدابة بصره الثمر للنخل ، حتى فلقوا يدخل فيه من غير ذكر

قال في هذه : ويبيع السليم كوث الرهن ، أو مائة من الدار المعروفة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا رهن دابة أو رهن في حرم ، وأقال الرهن بعد رهنه سلمه إليك لم يتم الرهن ، حتى يقول بعد ما يخرج من الدار يستحب الرب ، لأن الرهن إذا كان فيها فليس به . أم ، إذا خرج يحتاج إلى تسليم جديد ؛ لأنه شاعل لما ضاع في أساية .

قوله : «ولا يبيع الرهن إلا بمالكه» كالتوديع والفوري والمضاربات ومثل الشرقة ، فإن رهن ما يهره ماض لا يفتقره ضمان كره من مالكه ، ومن أعاد به رهنه ، فهلك في يده ، من المهر حيث أمناه ، وإن هلك بعد خمس خمس ضمان كغصبه . وحصله في الرهن عدداً هي ثلثه خمس

1- رهن صحيح وهو رهن مائة ، وأما إن هلكه به بأفسد

2- ورهن فاسد كرهن بالكم والمقرر

3- وهو من ماض كرهن بالأمانة ، والأحيان المضمومة بغيره ، والمترك

والصحيح ، والمفاد به من هذا المصداق كما سبق ناسخ التصحيح ، وأما ما والبطل لا يتحقق به ضمان كاسج بنية وثمن ولو استأجره أو دأبه واعتلعه بالاجر رهنه فهو ماض ، بل ما عاين يبدى لم يكن عليه ، بل هو الإخلال بطله ، والآخر غير مضمون ، ورهنه إذا كان في معاملة شيء ، مضمون كان ماضاً

ولو فزع امرأة رهنه بعد شهر ، فمضاه رهنه بغير شرط ، فإن طلقه قبل الطحول بقي رهنه بالتمتع بمضاه

وقال أبو يوسف لا يكون رهنه بالتمتع

قوله : «ويبيع الرهن رأسه» قال الشافعي وقيل الفهر ، والمستلم بيعه وإن رهن برأه مال السلم وهلك الرهن في أغلى صار للرهن مستولياً برأه ، لأنه كان به وفاء وبالسلم جائز بعهده ، إن كان أكثر ، فالمضاهل كناية ، وإن كان لكل كمال مستولياً بغيره ويرجع على رب السلم بالباقي ، وإن لم يهلك حتى افترد بطل السلم ، وعليه رد الرهن .

هنا هلك في يده من الرهن هلك برأس المثل؛ لأنه صار موصوفاً برأس المال بهلاك الرهن بعد طلاق عقد المبيع، ولا يطلب اسم حقوقه وإن أُسند باسمه به رهناً ثم هلك في المجلس صار موصوفاً للمسلم به، ويكون في ثمنه رهناً، وإن كان مبيعاً لكل صار موصوفاً بثمنها ورجع بالمال ولو عاشها المبيع وبالمسلم به رهن يكون ذلك رهناً برأس المال، حتى إن له أن يبيعه؛ لأنه يملكه، وإن هلك الرهن بعد التلف صح بهلك المثل للمسلم به، ولا يجوز رهن المكسب، والمسلم رهن التولد؛ لأنه لا ينضم الاستبقاء من هؤلاء.

{مطلب الرهن الذي يوضع على يد العبد}

قوله: (وإذا تلف على رهن الرهن عني يدي عذلي جاز) لأن البعض من حقوق الرهن مملوك له موقوفه مبيع، ويجوز كسبه موقوفه، وهذا المهر رهن الرهن؛ لأن له فيه حق المالك، فلا يتبع إلا برضاه.

قوله: (وإن لم يرهني ولا يرهني أخذه من يدي) لئلا يفسد الرهن في المثل يفسد والمثل، وتحت حق الرهن به احتفاظه فلا يملك أحد من غيره، ولهذا لو سلم المثل إلى أحد من ضمنه أنه مودع الرهن في حق المثل، ومودع الرهن في حق المضافة وأحد من ضمنه من الآخر، والمودع يضمن ما دفع إلى أحس.

قوله: (وإذا هلك في يده من ضمان الموهوب) لأن به العهد به بالرهن في ضمانه مقدمه، وبس للعبد بيع الرهن، إلا أن يكون مستلفاً على ماله، ولا يملك على وجبه.

١- تسلط مشرود في عقد الرهن.

٢. وسلط بعده، وإن كان مشروطاً في عهده، فلا يملك الرهن ولا الرهن غيره ولا يتحول لغيره موقوف الرهن ولا يوجب الرهن والمثل أن يبيع به المهر من ورثة الرهن كما يبيع في حال حياته بغير مهر منه، وإن كان الرهن ماله على وكفاه، لأن عقد الرهن لا يطل بموت الرهن ولا بموت أحد من الرهن، مات العبد استغنى الموكف، ولا يجوز ورثته ولا وصيه مضمناً، لأن الموكف وحسب برأيه لا يرأى غيره.

وعن أبي يوسف أن وجب يطل به كد في أهله، ولو نفع العبد من بيعه كبير عليه، فإذا مات العبد بطل السلطان، وبس لرجله ولا لورثته، وإن كان المملوك بعد عهد الرهن للرهن غيره، ويمرل حقه والمعد أن يبيع في البيع ولا يجر عليه كما في حشر الموكف، وإن كان مسلطاً على غيره، ويبس له من يجره بعد أبي حنيفة ما عر وهذا رأي من كان كذا في كل شيء فيبيع المملوك، وإن دعه بغير المهر، فإنه

بعضي منه عن ابي يوسف وولد بائنه بخلاف جدسه، فانه ويعد أيضاً نجس الدين ويؤذي المذبح
لأنه مسلط على دس.

وقال أبو يوسف وعنده بيعة بائنه بمثل قيمته أو أن يدر ما يتعين فيه ولو
قيس لعدل الثمن، فهلك في بده كان من صلاتي المخرج؛ لأنه من مخرج من مخرج وكان
هلاكه كهلاك الرهن، وقد أمر العدل أنه قضي الثمن ورسله إلى المخرج، وأنكر المخرج
دفعه فاقول لول العدل، وبطل دهن المخرج؛ لأن العدل أمين يهد في بده، فاقول قوله
في بده عسه، ولا ينسب لونه في بيعته، فخصان على غيره، لا يصدق في مسلم الدين
إلى المخرج، ويصير كأن الرهن في بده، فيسقط به الدين من طريق حكم.

قوله: (وتجوز) ورضى اندراهم والمفتاير، والمكبر (أو) لأنه صحيح
الاسماء فيها.

قوله: (إن) رهنه بجنسية وهلكته هلكته بمثلها من الدين وإن احتلنا في
المجوزة والمضاربة، لأنه لا يفتقر بالمجوزة عند طفاضة جد، رهن عند أبي حنيفة؛ لأن
العدو غير مستوفٍ باعتبار الورث دون القيمة؛ لأن اعتبار اسمه يؤدي إلى الربا، وعندهما
بعض القيمة من خلاف الجنس، فعلى هذا قالوا إذا رهن مذب عبده، فله الملاك بخر
شؤون دون المجوزة عند أبي حنيفة، حتى أنه يحصل مستوفٍ بده بده، لأنه لأن عبده مائة
ملاحة حالة الاستد، لا حالة التضمين بالقيمة، والاستد، إن يكون بأمر دون
المجوزة لأن اعتبار المجوزة يؤدي إلى الربا.

وقال أبو يوسف وعنده حالة الملاك أيضاً حالة الاستد، كما قال أبو حنيفة؛ إذا
لم يكن فيه خبر بالرهن، أو المخرج أما إذا كان ضرر لا يصير الاستد هماً في حالة
الملاك، أما في حالة الانكسار، فعند أبي حنيفة وكفي يوسف هي حالة التضمين بما فيه من
خلاف الجنس لا حالة التضمين بالدين، حتى لا يتكلموا بالرهن، يتركه بده، ولا يمكن
أن يحصل مستوفٍ شيئاً من بده بقدر ما فات من المجوزة؛ لأنه رهن مستوفٍ بالضرورة إلى
صحتان القيمة من خلاف الجنس، وعنده بخر حالة الانكسار بحاله هلاك، فإن كان
مضموناً بالقيمة حالة الملاك، فكذلك حالة الانكسار وإن كان مضموناً بالدين حالة الملاك،
فكذلك حالة الانكسار.

جاءه وهو ثلث عشرة وره عشرة عشرة وقسمه عشرة، حيث لم يد المخرج صلا
مستوفٍ لأنه من جنس حبه ومثل وره؛ ولأن الاستد، عند أبي حنيفة باعتبار الورث
ورره مثل دهنه، وسقط الاستد، باعتبار القيمة، وهي مثل الدين، وإن انكسر، فصار
قرباً يساويه فبأنه عند أبي حنيفة وكفي يوسف الرهن باعتبار (أو) أنه مضمون بالدين،

وإن شاء صيته ميتة ذهب يكون رهنًا ضامه، فيكون مكسور ملكا سرهين بما ضمن.
وقال محمد لا يضمن المهرين شيئًا، ويكون الرهن بالخيار إن شاء سلمه إلى
المهرين بدينه، وإن شاء، ابتكرك بجميع الدين؛ لأن ضمان الرهن لا يضمن المملوك سليل
أن لو كان عبداً ضام كان كسبه على الرهن وهذا يجوز لأن العبد صار مضموناً عليه،
ولأن المكسر ضمن مر قيمته كالثمن المضمون إذا انكسر من يد العاصب، وإن كانت
قيمته شاقبة وورثه عشرة وهو رهن بشئره، فذلك ذهب يضمن عند أبي حنيفة؛ لأن عبده
الاستيفاء بالثمن، وبه روى، وعندنا يبرم قيمته دعاء ويرجع دينه؛ لأن الاستيفاء بالثمن
فيه ضرر بالثمن، ولا يمكن أيضاً اعتبار الاستيفاء بالقيمة لما فيه من الربا، فصرنا إلى
التصميم بخلاف الحسن وإن انكسر ضمن قيمته ذهباً، صاعداً؛ لأن دينه مضمون،
والانكسار بقضيه ولا يستدرك على الرهن إلا بالتقصير بالقيمة، ولا يمكن على قول
محمد هنا أن يجعله بالدين؛ لأن إن جعله بورقه بشر المهرين، ولا يمكن أن يجعله
بقيمته لما فيه الربا بخلاف الأولى، وإن كان ورثه ضاية وقيمته منه وهو رهن بشئره،
فإن ذلك يقتضيه عند أبي حنيفة اعتباراً للثمن، ومحمداً يبرم قيمته ذهباً، ويرجع دينه
لما فيه من الضرر للمهرين، وإن انكسر ضمن قيمته ذهباً، ضاماً، وأبي يوسف؛ لأن
الانكسر بقضيه، وكذا عند محمد أيضاً؛ لأنه لا يمكن أن يجزئه في التمسك؛ لأنه لا يجوز أن
يملك مهرين دينه أدون منه إلا برضا، وإن كان قيمته شاقبة وورثه كبدك، فذلك
بورقه ضاماً، وإن انكسر ضمن قيمته ذهباً.

وقال محمد له أن يملك المهرين ضماناً من الدين؛ لأنه مثب ورث وجوده، وإن
كان قيمته شاقبة أكثر من ورثه، فثبت ذلك ضماناً عند أبي حنيفة اختياراً للثمن ولا عبدة
للعبدة، وعندنا يضمن قيمته حتى المهرين، حتى لا يتولى المهرين أجود من عبده، وإن
انكسر ضمن قيمته ذهباً، أو غيره مضمون إلا أن يرضى الرهن أن يملك إياه ضماناً،
فيجوز عند محمد، وإن كانت منه أني عشر وورثه عشرة وهو رهن بشئره، فإن ذلك
ذهب بالدين كله عند أبي حنيفة، والخود ثلاثة أمثاله لا قيمة لها عبدة، وكذا عند محمد
لا لخيار بما شاء؛ لأنها فاصلة عن الدين فهي أمينة، وأما أبو يوسف فروي عنه أن المهرين
مضمونة كاللورن، وعين على ثوب يهلك حصة أسداسه فائدين، وسدسه على الأمانة كذا
في التكررتي، وإن انكسر من يد المهرين فالتصريح على قول أبي حنيفة الرهن بالخيار إن
شاء ابتكرك بالدين ولا شيء به غيره، وإن شاء ضمنه قيمته بأمانة يضمن من خلاف
جنسه ويكون رهنًا مكانه.

وقال أبو يوسف: إن شاء ابتكرك بجميع الدين، وإن شاء ضمنه قيمة حصة أسداسه

يعول رهنهما بالقبول كل واحد منهما بحصصته، فكذلك الجواب في رواية الأصيل وهو الميسوط.

وفي الردادات أنه إن قبضه دأى حصة، ووجه الأول أن المدة محدودة لا يعزل عن طريق الحصة.

ووجه الثاني، أنه لا حاجة إلى الإنشاء؛ لأن أحد الطرفين لا يصير مشروطاً في الآخر ألا ترى أنه لو قيل الرهن في أصلها حر.

قوله: «وكل لو كان لغيره، أو أخذ، أو غيره» ينبع الرهن عند غنول الأجل، وفوقه حرة، لأنه لو كان بيع منه.

قوله: «وإن شرط الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن عزه غلبه فإن عزه لم يتغير» لأنه لما شرطت في حسن العقد صار وصفاً من أوصافه وحقاً من حقوقه ألا ترى أنه زيادة فائدة، فمردود بمرور المدة، ولأنه يتعلق به حق المهرين، وفي عرقه إسقاط حقه وصار كالتوكيل بالعصمة بطلب المدعي، ولو وكله نائب مطلق حتى ملئ له شيء بالشفقة والسياسة لم يملك من البيع شيئاً به يحمل جهة لأنه لازم ما قبله ذلك بوصفه به ذكرنا وكما إذا عزه للمهرين لا يجوز، لأنه لم يملكه، وإذا كان غيره.

قوله: «وإن قال: الرهن لم يتغير» لأن الرهن لم يتغير، لأنه متى ما يظل بحق ثورته وحل الرهن معتم.

قوله: «وإن لم يكن أن يطالب الرهن بغيره» يعني أنه إذا حل حق أحد الرهنين، وليس حواء المظن، وقد ظهر مطلقه عند القاضي بحسبه، وإذا طلب للمهرين دين يؤمر بإحضار الرهن، وإذا أحضر أمر شرعي تسليم الدين أولاً ليعين حقه كما نص في الرهن نصيباً لنفسه، وإن حاله بالنسبة في غير البلد الذي رفع العقد فيه إلى كثر الرهن مما لا حل له ولا مودة أمر بإحضاره أيضاً، وإن كان له حق ومودة يسوي دمه ولا يكلف إحضار الرهن، لأن هذا فعل، والواجب عليه التمسك بمعنى التقيد لا الفعل من ممكن إلى ممكن، لأنه يتصور به زيادة ضرر.

قوله: «وإن كان الرهن في يده فليس عليه أن يملكه من يده حتى يفضي الدين من يده» لأن حكم الرهن أحسن المقام إلى أن يخصص للمهرين، وإن نساء البعض أنه إن يحس كل امرئ حتى يسد في البقية اعتباراً بحسب الصبح حتى يسوي النسب.

قوله: «وإذا قصد الدين غير أنه سلم الرهن إليه» لأنه إن الداع من تسليم الوصول بحق إلى مستحله، ثم إن استوفى المهرين دونه الرهن، أو بدهاء شرط، ثم

ثبت الرهن في يد من أقره إلى طرفي ذلك المدين، ويجب على المدين ود ما
 استوفى من الدين إلى من أقرى به وهو الرهن، أو إلى المدين إذا كان مستوفياً عند
 المالك بالمعنى السابق، فكان الثاني مستبعداً لعدم الاستبعاد، يجب رده وفقاً لذلك ما إذا
 أقر المدين طرفي من الدين، وقد يرد عليه رهن حتى ثبت في يد المدين من غير أن
 يجهل ذلك، فإنه يثبت أنه صحيحاً.

وقال من ادّعى تصدقاً وليس ظهر له أن يتبع به رهن لا باستخدام ولا سمي
 ولا ليس إلا يرد المالك وكذا إذا كان حصة شخص في شيء لا يرد له إلا يرد الرهن لأن
 له حق الحصة وقد ادّعى وليس له أن يقره بغيره، فإن فعل ذلك، مغلطاً ولا يطل عقد
 الرهن فيتملي.

{مطلب في التصرف بالرهن والتدابير عليه}

قوله (ورد ما ع الرهن الرهن بغير إذن المدين وأنتع موقوف)، لأن طرفي
 عقد الرهن التمسك، فإن عقد الرهن في حكم لازم، وإذا كان موقوفاً على طرفي
 فيوقف على أحده، وإن كان الرهن يتصرف في ماله حسن أو ميسر بجميع ماله يقع
 على إحاطة طرفة عين وقد علم، أثبت نص حقيق به.

قوله (فإن جهه الرهن جاز)، لأن الوقف له، وقد علم، مستوفى.

قوله (وإن تصاد الرهن فيه جزؤاً أيضاً)، لأن المال المبيع من القود ويصرفه
 عند من الأهل في محل، وقد علم، سيج يندفع الرهن بغير حقه من ماله وهو نقصان
 لأن حقه مطلق بالدين، وليس له حصة في ماله كالمدين (إذا بيع بوجه غير ماله
 يعمل حقه إلى الدين لأنه رهن بالاشتغال دون التمسك، إنما ذلك على ما إذا لم يجر
 الرهن البيع وتضمنه المبيع في رواية حتى لو التمسك الرهن لا يبين عشرين عليه، لأن
 الحق أثبتت ظهره بغيره، المطلب، أنه كالمدين له أن يبيع، وله أن يبيع، وفي رواية
 ليس له أن يبيع وهو الصحيح لأن المبيع لا يبيع، إنما ماله الميسر هو حتى
 يملك الرهن الرهن، المعتبر على ما في الرواية، فإذا تملك الرهن كان له أن يبيع وإن
 شاء رده الأمر إلى صاحبه، لأنه يبيع القود، المدة على التمسك، وبالإضافة إلى
 أن تصاد الرهن لا يبيع المدين، وبما يملكه الرهن من ماله بعد بيعه من غيره، لأن
 بغير الميسر، فالثاني موقوف أيضاً على (إحاطة)، لأن لا ماله من ماله، والموقوف لا يبيع
 بوقف فلهذا، فإن أحد الميسر البيع الذي هو في ذلك، مع الرهن ثم آخر أو غيره،
 أو وجهه من غيره، فإن الرهن من هذا القود جاز، كبيع الأول، وثالثاً أن الرهن له حقه

في البيع؛ لأنه يعلق حقه ببدله فتصح إجارته لتعلقه بما هو المراد، فله لا بدل
فما وكذا الرهن أيضاً لا بدل له، والذي في الإجازة بدل السعة لا بدل عين وحقه في
مالية الشيء لا في عين السعة، فكأن إجازته إسقاطاً لغيره فإلزامه للمبيع بعد البيع الأول.
ولو باع الرهن الرهن من الرهن ثم نقضها صح لا يجوز الرهن؛ لأن السعة بعينه بخلاف
ما لو رهن مضميناً لمحرر، ثم تعلق عادته الرهن؛ لأنه لم يرض بربو الرهن حقه فلم يزل حكم
الرهن وهذا رهن الرهن بربو المثلث والرهن وقد تضمن روال ملك الرهن كذا لو جاز
له في بيعة من غيره بدونه وإن حقه من الرهن، فلهما جميع لا يحد، وإن باع حقه، أو من
أجنبي بمرط الخيار، ثم تسع بحكم الخيار والرهن محله.

قوله: (وإن أغلقت الرهن غلب الرهن كله عتقه) وخرج من الرهن بالمشقة؛ لأنه
صار حراً.

وحده الشامي رحمه الله لا يبي وهو رهن على حله إذا كان المثلث مرسماً؛ لأنه
في نفسه لا يعلق من الرهن بخلاف ما إذا كان مرسماً، فإنه يشترط فيه أيضاً ويسمى فيه
رهنًا مكانه.

ولما أنه أغلق مثل هذا فلا يملك تصرفه كما إذا أغلق العبد المشرى فيه
المضرة؛ لأن الرهن علة لا يزل يملك غير الرهن، فلا يسع ماله العبد كالكفاح،
والكتابة، والإجازة يعني إذ روج عده، أو اسمه أو كتابتها، أو حرمانه به يسع ذلك من
تحتها؛ لأن العبد المسافر إذا أغتصم مولاه يعني وسقى الإجازة على حاله؛ لأن المولى
يطلبها تمام الرهن، فلا يبيعه حرراً، فلا يبيعه، ثم إذا رذل ملك الرهن عن الرهن برعته بربو
ملك المهرن في اليد بناء عليه كاعتقال العبد المشترك على لولي؛ لأن ما في الرهنه كقوى من
ملك أهله فلما لم يبيع الأمل لا يسع الأمل بطريق الأولى واستغنى عن الثاني، وفيه
لا تصح ففدرة على تسليم.

قوله: (وإذا كان الرهن مرسماً وتلقين حلاً حول بأداء الدين، لا عليه إقامة
غير رهن مقامه ولا معنى لإكرامه ذلك مع حلول الدين، معزول بالدين ولا سعاية على
العبد إذا كان الرهن مرسماً).

قوله: (وإذا كان الدين مرسماً أحده منه قيمة القيد فلهما مكانه حتى
يجل المدين؛ لأنه لم يطل حقه من الرهن، فصار كما لو أنه، من الدين لقصده بحقه
إذا كان من جنس حقه ورد الفسخ).

قوله: (وإذا كان مرسماً يعني أقيم في الأقل من القيمة) ومن الدين (فلهما) به.

المتقن هذا إذا أعتقه بغير إذن الميرثي، أما إذا أعتقه والده فلا معاقبة على عقد كذا في
 الفقيه، وإنما لرحمة السعابة، لأن الدين يمشى برحمته وقد سمعت له أنما يقول أسبغوا
 بالصلوات من الرهن ثم الجهد ما مسلم له، وإنما يسعى في الأول من حيث ومن الثاني لأن
 الدين إذا كان أصله من يرمي الميرثي أن يسلم أكثر منه، فلهذا القدر من كذا، فحينئذ أكثر من
 القيمة فلم يسلم به أكثر من، منه، فكانت عليه قيمة ما سلم له، وحاصله أنه يسعى في الأول
 من ثلاثة أشياء، هو، كان الدين حلالاً لم يخرج له، فبصرف إلى قيمة يوم الرهن، وفي فسته
 وقت الحق والدين يستحق في الأول من هذه الثلاثة الأجزاء، ثم يرجع على الرهن إذا
 أيسر ما يسعى وليس يجب بمقتضى خروج على سلمه بما يسعى إلا في هذه الصورة، وإذا
 سعى فحكمه في سعائه حكم الميرثي وقت تارعه السعابة، إذا كان الميرثي ميسراً حال الحق
 أما إذا كان ميسراً حال الحق، ثم أعسر بعد ذلك قبل أداء الدين، فلا معاقبة على القيمة
 لأن الحق، ولحق غيره يرجب بسعاده، فلا تجب عليه في الدين، رخص فيه يوم الحق.

قال من جازي إذا رهن عبداً نفسه وقد رهن مائة، ثم ازداد في يده الميرثي، ثم
 عتقه فقام في رهن ميسر سعى في مائة قدر قيمته وقت الرهن وإن كانت قيمته وقت
 هجرته مائة، ثم انقصت في الميرثي حتى صار من حصص، ثم عتقه من في حصة فسته
 يوم الحق؛ لأنه إذا جازي في مائة بالحق هذا القدر، فلا يصير أكثر مما جازي، ولو
 كان الدين حصصاً فقيمة العبد مائة في حاله سعى في الدين عتقه يوم لم يكن الميرثي
 على فسته ونكره، صرح نديبه وطال الرهن وخرج من رهن كما صرح بالحق وليس
 للميرثي حصة بعد التدبير، ثم إذا صح التدبير كان للميرثي أن يأخذ بدينه - إن شاء -
 باليد وإن شاء رهن، سواء كان الرهن ميسراً أو ميسراً، وأما إذا جازي بدينه بالحق
 ما بلغ خلاف الحق؛ لأن اكتسابه لمولاه وله أن يطالب الميرثي بجمع دينه فكتبه الميرثي،
 وإنما كان له أن يأخذ بهما، لأن الرهن مطلق بالدين واكتساب الميرثي من مولاه،
 فلا يخص السطابة بعض أمواله دون بعضي وله أن يطالب أهما سواء، وهذا يسوي فيه
 حال الميرثي والإعسار، والرجوع الميرثي بما سعى عني بمولاه، لأن كسبه له بحال
 الميرثي؛ لأن كسبه خصه بوضع الميرثي بين التدبير، وليس في موضعين.

أحمد أن في الحق إذا كان الميرثي ميسراً تحت السعابة في الأول من ثلاثة أشياء
 على ما ذكرنا. وفي التدبير يجب في جميع الدين مائة ما يقع

والفقيه أن في الحق يرجع الميرثي على الرهن، وفي التدبير لا يرجع لأنه
 بالتدبير لم يخرج من أن يكون سعائه من مائة الميرثي فلا يرجع، وفي الإعسار خرج من
 أن تكون سعائه من رهن ولو كان الرهن مائة فأسودها الرهن صرح الأسيلاد وطال

المصنف لو جمع ما جمع به نحو المصنفين. ولا معنى لإبواب شيء بعد - عنه - وإن كان فيه فصل. فإن بداية الباب في مصنف الأمانة، معنى هذا. أن الرهبان جمعاً للرهبان قسمة أبنائهم وبناتهم الرهبان أبناءهم. هي بالكسرة، فقلت سمرقند، أن واحدة بكسرة اشتقاق. هذا شيء الرهبان كقسي عنه لفظ ذلك وكذا بضمته على صرحه. وإن كره به تعبد في تلك كلمة، فإن بقي شيء بعد، فكذلك الرهبان أحد الرهبان دونه، والرهبان جمع. وإن اختار شذولي قصداً جمع الصانع فهو به نفس الصانع لأن صرحه إلا به ثابته وجمعته المصنوع وخصه. فإن فتنى المولى لنفسه أن حكمه لقاية ونسب العبد رهباناً، فإن كتب الجنابة بموجب المولد، فإن المصنفين بسبب ثمرهم لأن رهبان شيء سبب في ربه.

قوله (وأجره للباب الثاني) يحفظ فيه الرهبان على المصنفين؛ وكنت أجزم المظن؛ لأن الرهبان في صرحه لأن شرط الرهبان مبرهن أن معنى حفظ الرهبان لا يصح المبرهن سيد. لأن الحفظ على خلاف قوله. أن شرط المودع للمودع أجراً على حفظه فيه لأثر. لأن حفظ نسب يوجب عليه. فإن في الكرخي الحفظ واجب على المصنفين ما كان مصمماً عليه وما لم يكن؛ لأن له حسن. من ذلك.

قوله (وأجره للرهبان على المصنفين) لأن الرهبان يحتاج إليه لزيادة الخيرات وسلكه مصنف كقصده، وأما أجره ما ذكر، والمصنفين وأجره ما ذكره من معنى المصنفين قوله (وأجره للرهبان على المصنفين) بخلاف السبع لغير بعض، فإن جمعه على السبع.

قال في الواعظ: من باع عبداً بوعيد عليه، من ساقطاً حتى أكل القيد الرهبان صار البائع مسروقاً بالنسبة بخلاف ما إذا رهبان دونه بغيره. فأكتب أدله الشعر لم يصح المبرهن مستوف. فشيء من المصنفين. وهو في أن بقية المبيع على التبع ما دام في يده فصار مسروقاً، ومعرفة المبرهن على الرهبان، فلا يصح مسروقاً، وإنما كان عفته على الرهبان، لقوله عليه بصلوة والسلام. وله عنه وعبد غيره. يعني للرهبان عنه منصفه، وعليه غيره. عفته وكسونه. ولأنه مثله. لا يفتنه عنه كالمسوق. وكذا إذا ما كان كالمسوق على رهبان ذلك إذا كان الرهبان حيواناً، فله على الرهبان.

(أ) قال ابن حجر المصنف في المصنف (253، 254) حديث لا يعلق الرهبان على ثلاثا مصاحبه عنه وقصة عروجه من ذلك من طريق سمرقند. من رهبان من سمرقند من الرهبان من سمرقند من الرهبان من سمرقند. ولا يعلق الرهبان على رهبان، ولا يعلقه رهبان مبرهن. وأما حكمه في الحكم وقال بجمع رهبان عليه جماعه من الرهبان. ثم أحرمها.

والمرجعه المصنف في غيره، مصلاً وفصل عنه (سبب محسن من رهبان رهبان) عليه. وقوله من عبد الله.

ولو كانت أمة فباعت دهره انقضى على طرفي وكذا بقي السعر وانفتح بفعل
وجعله وخفيتم بمحله على رهن سواء كانت فيه فضل عن الدين أم لا، فإن أفتق
لرهن على طرفي غير ذلك الرهن والرهني فالتأجيل فهو مفسوخ، وإن أمره القاضي بفتح
فهو من على الرهن، لأن التأجيل به ولا يه على ضمان ولا يضمن رهن على استعانة إلا
بيضاء أو خضراء الرهن وإن أمي القصد للرهن إن كانت بيضاء والدين سوى فافعل
على الرهن، وإن كانت فيه الرهن فكذلك على رهن بغير المصنوع، وعلى طرفي
لمس الأمانة، وإن استأجر الرهن من غير أن يرضى له، فإن الأمانة بغيره كانت
وغيره من الرهن، لم يكن في الرهن فضل عن الرهن، فإن كان فيه فضل فليهم
حيماً بالخصم

قوله (وإنما إذا لم يكن رهنًا مع الإذن) يعني إن شاء الرهن أحسنه، وإن
شاء رهنه عند طرفي والبناء على الرهن والرهن والتسوية وغيره والرجل فأما فلا
الرهن وأمره بفتح، فلا تدعي في الرهن، لأنه ليس من رهن، فلا تدعي بفتح بفتح
كما لو كتب بفتح، أو رهن له بفتح، فإن آخره رهن غير أن الرهن كانت
آخره لرهن وعليه أن يضمن، لأنه حصيل له من وجه بفتح

قوله (وإن ملك خنت بغير سي) يعني النماء

قوله (وإن ملك الأصل) يعني النماء، فالتكليف الرهن محض نفسه الذي على
فيه الرهن يوم القبض وعلى قيمه ثمانية يوفى التكليف بما أصاب لأصل سقط من
الثمن بفتح، وما أصاب النماء التكليف الرهن، وإنما قسم على قيمة الأصل يوم
القبض، لأن طرفي دخل في النماء الأصلي، فأعبرت قيمة النماء، وإن أعبرت قيمة
النماء يوم الإحصاء، لأن النماء، بل بفتح، غير مضمون عليه، والتكليف بفتح، وأعبرت
في سنة يوم دخوله في الضمان، فإن لم يملكه إلا بفتح بعد خلافه، فإن كان بفتح
في سنة، وجب قوله، كأن لم يملكه، وسعد الأمر بفتح، لأنه لا حصه يومه من الضمان

وصوره المسألة: حل رهن سنة سبعمائة عشرة مدين، ثم هلك قسم
الدين على قيمة النماء يوم رهن وعلى قيمة الرهن في الحال، فإن كانت لهنة في الحال
عشرة هلك النماء، وهو مدين مائة مدين، فإذا كانت قيمة الرهن بعد
هلاك النماء، حتى صار مائة مدين، فطلب تلك القيمة، وإن كان حصة، لأنه كانت
ثلاثة وثلاثين مدين، فله الرهن ثلاثين مدين، حصة الأمان أربع مدين، وبقيت قيمة
الرهن بعد ذلك حتى صار خمسة مدين، حصة الأمان ثمانية مدين، وهي سنة وثلاثين

ولو رهن جارية، فباعت عند الرهن من غير مولاها، ثم مات وبقي الرهن، والرهن
الرهن، فباعتها، فإن كان الدين مائة، وقيمة الأمان خمسة مدين، وقيمة الرهن عشرة مدين، فباعت

سائقه، ثم أخذ القراص من البحر من مياه الحرف على أن يكون قصد هذا القاصد هو ما

وقال أبو يوسف الرضا في الحديث جازمه: حفظه الله في الحديث

[illegible]

قوله ﴿وَالْحَقُّنُونُ﴾ أي كل واحد منكم حقة فيه مثبته في سائرهم: لأن عبد
علاء يصير كل واحد منهما مستثبنا لنفسه إذ الألفاء ما جاز، فكانا مستثبنين
عليه حقا دائما.

قوله: **وَمِنْ غَنِيِّي أَحَدُكُمْ لِيَكُونَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَصْرٌ** أي: من أغنيائكم واحد منكم ليكن له يوم القيامة صاع من الصالحات. **وَمِنْ أَفْقَارِكُمْ** أي: من أفقاركم. **أَحَدُكُمْ** أي: واحد منكم. **لِيَكُونَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَصْرٌ** أي: ليكن له يوم القيامة صاع من الصالحات. **وَمِنْ أَفْقَارِكُمْ** أي: من أفقاركم. **أَحَدُكُمْ** أي: واحد منكم. **لِيَكُونَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَصْرٌ** أي: ليكن له يوم القيامة صاع من الصالحات.

قوله: «ومن دع عند عبي أن برهة المشتري بالنفس سبب فيه لفتح
المشتري عن تسليم لوفر به يغير عليه وكان يبيع بالحب إن شاء وصي تركه
الزفري وإن شاء لم يبع لأن يذبح المشتري نفس خلاً، أو يذبح لجة الزفري
وهذا مكانه لم يور يور لم يور في طبع فهو السحابة والقياس أن يمسد الجمع لأنه
يبرط في العقد مع السمان لا يتصلها عقد.

ووجه الاستحسان. أن الشيء الذي به وجه توثيق من الشيء الذي لا وجه له، كما
ذكر ذلك حنفية في الشيء وبوجهه مما لا وجه له، وهذا إذا كان شيئاً عاماً
إذا لم يكن شيئاً فرعياً، فليس كذلك، وهذا ما لا يشعشع هو أن

دلو شرطه في سبب رهنا محموداً وانتكح علي نصحي برعس في الخامس جمار الممعد.

وقوله فاسع المنعم من باب ٥ اربعين لم يحسن عليه الله لولا

وقال روبرتو: لأن الرهن لا يبرط في البيع حمار حقا من حقوقه

وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م. وكان في ذلك الوقت
 في دار المعلمين العالية في بغداد.

حالاً حصون المعبود

ومن عشرة بعد اربعم فقال ثلثم ائمت هذا الذوب حتى تطبق ائمت
فانذوب ومن بعد لمي حبه لانه لمي من سى على معن الرهن وهو انفس لمي حبه
الإعطاء والرهنه في المعبود بمقتضى

وقال ابو يوسف وزر لا يكون رهناً بل يكون له عرقه ائمت يحمل
الرهنه ويحصل الإيداع بمقتضى بانظهما يرونه وهي الوديعه بخلاف ما إذا قال ائمتك
بمقتضى ما يثبت له ان كانه بالدينه بعد علم جهة الرهن فله ان ينفذ الرهن
هم ان يركب الرهن

قوله (ان الرهنه في الرهنه نفسه وروجه وودعه وودعه انفسه في
عقابه) يعني وودعه الكبير الذي في عتبه وامراده عقابه هو امر في عرقه
قوله (وان حقه غير من في عتبه او اودعه ظم) لأن في الرهنه غير
ليدعيمه فصار بالمودع متمسكاً ومن الرهنه ان يضمن المودع
قال ابو حبه لا

وعتبه ان شاء الله تعالى فله ان يجمع على المودع
قوله (وإذا تعدى الرهنه في الرهنه حقه ضمان المصنف بجميع قيمته) لأنه
بمقتضى حرج من ان يكون مضمناً بالإيداع وحده وأنه يضمنه بعد ائمت فله
في ذلك الرهنه على قدر الدين له والأمانات ضمن الرهنه فان رهنه حقه فحمله
في حقه وهو مضمون لأنه بعد بالاستعمال لأنه من مأمون له وبما الإيداع بالمودع
وهو ليس بمضطرر وبما وبما في ذلك سواه قال جعل في هذه الأمانات كن رهناً
بما فيه لأنه لا يثبت كدب مودع فكل حقه لا يثبت وكذا لو كان يضمنه فله
ضمنه وان حقه على ماله لم يضمنه وان ليس حقه فله مضمون ان كان على ماله
بمقتضى بئس ضمانه وان كان من لا يحمل به فهو حقه فلا يضمن
قوله (وان غار الرهنه في الرهنه فله حرج من ضمانه) لأنه
بمستأنه وحبه من امره ان المصنف الموجب للضمان

قوله (ان غار الرهنه في الرهنه فله حرج من ضمانه) يعني حرج من ضمانه
قوله (والرهنه في الرهنه فله حرج من ضمانه) يعني حرج من ضمانه
استئناف عقاباً لأن بعض العرب لا يعلق به الاستدراك بل هو الرهن على ما هو عليه ولو
كان الرهن في الرهنه فله حرج من ضمانه فله حرج من ضمانه

ولو غار الرهنه حقه فله حرج من ضمانه الرهنه في الحقل ولكل
واحد ضماناً له بده رهناً كما كان وهذا بخلاف (إعارة) وهي من جنس إذا ياتره

أحدهما يدين الآخر حيث يخرج من الرهن، ولا يعود إنه إذا تعدى مسافى وأثر مات
الرهن قبل أن يرد إلى الرهن كان الرهن أموة المرمية فيه؛ لأنه لم يمس بالرهن حتى يرد
بهذه التصرفات، مبطل به حق الرهن إنما الخارج فلم يمس به حتى لا يمس فمطلقاً وقد
استقلوه طوعاً من الرهن، فوجب أن يأخذ في العمل طلب عني ضمان الرهن ليعاد
به الرهن، وكذا إذا حدث بعد الفراغ من العمل لا ارتفاع به عدله، وبذلك الرهن بعد
ضمانه، وقد علمت في هذا عمل ذلك خبر ضماناً لأن من العدة أمارة وهي ثلاثة
بها ردول بعض الرهن، وقد إن ادب الرهن طوعاً بالاستعداد

ومن استعار سبب ليرهنه من رهنه به من قليل، أو كثير فهو جائز، وهذا إذا لم
له ما يخرجه منه فلا يسمى به قدر من الدين، وليس له أن يرهقه بأقل منه ولا أكثر، وكذا إذا
سمى له صفراً من الدين من له أن يرهقه بصفته غيراً وإن لم يجر أن يرهقه بكل مسا
سمى؛ لأن المحرم رضي أن يجمع مصحوباً بذلك فلهذا حتى إذا طلب رجع به، فله جعل
مصحوباً بأقل منه لم يحصل الرهن من الضمان، ولهذا لم يجر أن يرهقه بأكثر مما سعى له؛
لأنه لم يرهقه أن يستوفي من ماله، لا ذلك المقتضى، ولأنه بعد بوجوبه إلى عقد عاقبه
بضمانه من الرهن، فإذا أدب في مقدار يحكى من أمانه لم يجر أن يرهقه أكثر منه، فيصير
من أمانه قدر رهنه بغير ما سعى به من المقتضى، أو النصف فهو مخالف فيصير فيه الرهن
وهو ذلك في يد الرهن، لأنه مصرف في ذلك على وجه لم يأذن له به، وأما خاصته
وللمعبر أن يأخذ من الرهن ويصير الرهن وكذا إذا استأذنه ليرهنه عند رجل بغيره
فرهنه عند غيره؛ لأن الساتر رضي به خصوصية ولم يمس بغيرها، وكذا إذا قال له
أرهنه بالكونة، فرهنه بالهبة كذا، سائلاً؛ لأنه منفذ مخالف، ثم شاء المعبر خصي
المستعير ويضم عهد الرهن بيه وبين المستعير، فله ملكه بأداء الضمان، فله أنه ملك
حصة، وإن شاء ضم الرهن ورجع تدرج بها ضم، فبذلك عين الرهن، فإن علمت
في يد الرهن وقد رهنه على الواحة الذي استأذنه غير مخالف، فليس الرهن صغير قدر ما
سقط عنه حالات الرهن من التبر، لأنه وحى دينه منه بأمره، فله أن يرجع عليه بما وحى
ولا يلزمه أكثر من ذلك، والمعبر منطوق في التبر، ولم يجر غير التبر عن ملك الرهن،
فانتهكه بذلك رجوع ما كان الرهن بذلك ولا يرجع بأكثر من ذلك، فله أن يأخذ على
حصة مائة وأذن له أن يرهقه بمائتين، فله أن يصر بمائتين، فله أن يأخذ لو علمت
في يد الرهن صار مصحوباً به التبر، ولم يكن للمعبر أن يرجع أكثر منه، فكذا إذا
انتهى بغيره لم يرجع أكثر منه.

فصل

قال في التكراري، إذا أهرن الرهن الرهن من الرهن خرج من الرهن ولا يعود إليه

بلا والاستصحاب، وذلك إذا جردت الروح من غير تعرضها لأجزاء المسمومين، أو أجزءة المسمومين من غير جرد الروح بجزء الإجزاء وخرج المسموم من الروح، وبه يعلل إبطال ذلك الإجزاء عليه تعالى، إلا جملة، فإنه موافق لما ذهب إليه أهل العلم من أنها لا تصح مع هذه الأجزاء، فكأنها بغيرها.

وفي المصنف ليس تعرضت لك جردت الروح، إن جردت غير ذلك الروح، ولكنه إلى المسافر، وذلك في بدو المسافر كان الروح ماضية في ماء، فحينئذ تعرضت فيه وقت التسلية إلى المسافر، ويظهر رضاء مكانه، وإذا شاء نفس الماء جردت وقت صس المسافر رجوع به صس عن امريش، لأنه غره، ولا بعد عنه لأجزء، وإن صس المرس لا يرجع بما صس عن المسافر، ولكن يرجع على ما استولى من المسافر إلى وقت الموت ولا يظن له، ولو لم يستأثر من دامت الروح عاد رضاء كما كان، وإن أجزء المرس بدل الروح، أو الروح بدل تعرضت، أو أجزء أخصت غير ذلك صس، ثم أجزء صحت لأجزاء، وبهذا الروح، ويكون الأجزاء حرة، وولاه مبسطة إلى المقتد، لا جود رضاء، إذا انصب هذا الإجزاء بلا استصحاب، وبهذا الروح أنه يرضى الروح في رضاء فاجز تعرضت على الروح الأولى.

قوله: (وَأَنَّ الرُّوحَ بَالِغٌ وَهَيْئَةُ الرُّوحِ وَلَفْظُ الذَّنْبِ) داء وصيه ماض عليه.

قوله: (وَقَدْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَحْمَةٌ تَحْتَ الْمَضْجِعِ) له رضاء وبرة بينه وبين الله، وكان روحه جازلاً، أما إذا كان كما عليه بغيره، لم يكن في الدنيا مكان عليهم بحليته، والله أعلم.

كتاب الحجر

الحجر^(١) في اللغة الصبي، ومنه سمي الحجر حجر مصلية، لأنه يصح التعبير عن الله
بقرينة، ومنه سمي الخطم حجر^(٢) لأنه خرج من البنية
وفي الترمذ وغيره من مصنفات الحديث على وجه يقوم الحجر به بناء للجمهور
عليه

قوله رحمه الله (أسباب الموجبة للحجر ثلاثة) أراد بالشروع في الحديث
قوله، والصبر، ونوق^(٣) والخبر ولا يجوز تصريف العيني لا يذهب إليه أفراد
مصري قلبي يعلم أما غيره فلا يجوز، ولو كان له وجه
وتفسير الشائل أن عدم أن الصبي سال، والمراء سالك، ويعلم أنه لا يجمع
المنس، والشمس في ذلك وجه

قال في زاد المعاد ومن علامة كونه غير عاقل إذا أعطى الحديثي نوباً فأحد
الخطوي وجعل مكى، ويعرف: أعطى فلسفي، فهذا علامة كونه غير عاقل، وإن أحد
الخطوي، ونذهب ونم بغيره الترمذي، فهو عاقل
قوله، (ولا يجوز تصريف غيره إلا بآذن سيده) أي لا يملك عليه بطلان الدين به
وبالإذن رضي بغيره حقه.

قوله: (ولا يجوز تصريف المعقول المقلوب على نفسه بحال) أي سواء أذن به
فيه أم لا، والفرد به الذي لا يقبل أصلاً أما إذا كان جلي يعقل في حال، أو، تصرفه
في حال نقصه حائر

قوله (ومن باع من هؤلاء شيئاً، أو اشتراه لم يمسسه الركن) أطلق مصنف
الجميع على الاثنين، وهو مدار كذا في قوله حالي لم يمسس كذا، وهو^(٤) وحده
الأحوال.

وقيل أراد به بعدد والنسي، ويحتمل الذي لا يرى

(١) وهو منى حبه

١- الحسي

٢- والمجتوب الذي لا يجل

٣- وهو الذي لم يرد في أي المعرفة

٤- والبيعة الشبه بسانه الموقوف على ما رآه عن شئ

٥- والبرقي

(٢) سورة النساء: ١١

قوله: (وهو يقبل القصد بتقصيد الخ) أي ليس يارل ولا حاشي، فإن بيع المثلول لا يصح، وإن أجزره الولي.

قوله: (فأقول) بالبحار إن شاء أجازة إذا كان فيه نقصه، وإن شاء فسخته لا يخرج من القصد الفاحش، فإنه لا يجوز، وإن أجزره الولي بخلاف العن السيرة، فإن قيل: استوفى عندكم في البيع، أما الشراء فإنه لا يذهب من الأكل فيه الصلاة على السائر؟

قلت: نعم، إذا وجد عاد على المالك كما في شراء الفضولي، وإنما لم يوجد اتفاق لعدم الأهلية، لو ضرر المولى، فأوقفه.

قوله: (وهذه المعاني الثلاثة توجب التحريم في الأقوال، بره في النصي لذي لا يفتل، والساكن الذي لا يعنى البيع والشرع أما إذا كان النصي المتأدو يعنى البيع وطهرته فإنه يؤخذ بقوله في الأموال كما يؤخذ في الأعمال، حتى لو أثر من لافون عليه مئة درهم لزمه، وكذا العبد الساكن يؤخذ بقوله كما يؤخذ باماله، فإن كان للعبد كسب ماله مع بدمه له، فإن لم يبع البيع فيه، ونقصي ينظر حتى يستفي.

قوله: (دون الأعمال) لأن الأعمال لا مرد لها فوجدتها حسنة وشاملة بخلاف الأقوال لأن اعتبارها بالشرع، والقصد من شرطه، إلا إذا كان معاق به حكم متروك بالشكيات كالنود، والمصاصية فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق النصي والفقون وإنما لم توجب هذه المعاني التحريم في الأعمال لأن الأعمال تصح منهم كما تصح من غيرهم ولهذا قالوا: إن سبلا الفنون صحيح لأن المعنى يصح مع

ولو أقر بالاستعداد لم يصح مع، لأن إقراره بنقص، ولو مدت النصي والفقون في رحم عزم منها عن عيبها، لأن الملك يصح موهب ولو اشتد باللول لم يصح لها ذكرنا

وصورة استيلاء الفنون أن يدخل في ملكه حاربه قد وندب مع سكاخ.

قوله: (والنصي) واستجوز لا تصح غفوقها ولا إقرارها، لأنه لا قول لها، أما تصح المعنى فيصح منها مباشرة مثل قول ثقة والنصحة، وقد لزم النصي نصه وحضي على ذلك العمل وجب الأجرة استحداث، ويصح بول بدل الخلع من العبد المحجور خبر إذا المولى، لأنه مع غيره، وتصح عارية النصي في مال غيره وطلاق غيره وعتاق غيره إلا كان وكيلاً.

قوله: (ولا يقع طلاقه ولا غفوقها) لقوله عليه الصلاة والسلام: «كل طلاق

[illegible]

قوله: «وَيُؤْتِي الْمَالَا نَبْ» بمعنى: يصرفها. «صَلَاتِهِ» أي: الصلاة. «وَأَن يَصُحَّحَ بِهِ» أي: لا يوافق
موجوده. «فَلْيُحَذَّرْ» ولا ينبغي أن يقع عليه القصد. «كَأَنِّي» أي: كأنني. «الْمَلِكُ» أي: الملك. «وَالْحَقُّ»
الْحَقُّ. «بَعْدَ الْإِسْلَامِ»

قوله: «إِذَا الْغُلُوبَةُ أَرْبَعٌ» أي: حتى يذهب غلبه في حق هؤلاء أما
خودها في حق هبة للبناء أخيه، وإن عدم تعدد في حق هؤلاء، بل في البناء في قوله:
«أَوْ ثَلَاثَةٌ» أي: حتى يذهب من رغبته، أو كسبه في ذلك، قال: «مولى»
قوله: «لَا يَزِيدُ إِلَّا فِي لُبِّهِ» أي: لا يزيد في قلبه، بل في رغبته، قال: «الذي»
قوله: «وَسَوْفَ يَرْضَى» أي: سوفي يرضى، قال: «الذي»

[illegible]

وَقَالَ لِمَنْ يَشَاءُ يُصَلِّىْ بِمِثْلِ هَذِهِ السَّاعَةِ وَيَصَدَّقَ فِيهَا بِمِثْلِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ أَأَسْمَأُكُمْ إِلَىٰ أَنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ

[illegible][illegible]

محموداً كذا، أو مذكوراً، وإما الإقرار من المحجور بالدون والعصوم لا يصح ومن الشكوك يصح وإن كان في الحال وإنما الإقرار بالجاهة التي يوجب الذبح، أو القماعة فلهذا لا تصح منه محجور كذا، أو مذكوراً، وإما ما يذوق طهره بالديون والعصوم واستهلاك زوجته والعمرى، والاحتساب في الأصول حائره، ومن أقر سهر امرأة، وعينه طهره، فله لا يصرح في حق المولى ولا يؤخذ به إلا بعد التجربة، وإن أقر بالخصائص امرأة بالأصبع، فتلحقها حد الزور بالجاهة، فلا يصح إلا بتصديق نسوة، وعند أبي يوسف عما أقر بالمال يصح

قوله. (قال أبو عبد الله، أو خصائص لومة في الحال)؛ لأن هذا الإقرار على نفسه وهو

غير مشهور

ولعلهم أر القيد رد فعل رجلاً محضاً، ويجب عليه الخصائص، وإن كان خطأ، أو كان قبيحاً دون لنفسه محضاً، أو خطأ، فله يجب على نسوة إذا دفعه، وإما مذكورة يأتى بالجاهة، من أقر القيد وجب الأرش خطأ، وكذا إذا أقر دفع القيد دفعه خطأ أيضاً، ولو أنه ما فعل رجلاً محضاً وجب عليه الخصائص عتقه مولاه، وإن نسوة لا يبرمه شيء، لأن القيد حر حره وهو على قدمائس، وإن كان يفتل ويكسر فقد أعتقه بطلن حقه وأعتب بعتب الأعر مالاً، وله أن يمسح القيد في نصف قيمته ولا يجب عليه المولى شيء، لأنه انقلب مالا بعد التجربة ويجب نصف القيمة لأن أصل إنشاء كونه في حال الرق ولو أقر القيد بذلك لم يبرم المولى شيء، وكذا في دمه القيد يؤخذ به بعد التجربة كذا في الأصل.

ويذكر حي د أقر القيد بجناية خطأ وهو مذكور، أو محجور، وإقراره بطلن فإن أعتق بعد ذلك لم يبرم شيء من الجانية إذا المحجور، إلا أنه يفرار بماله، فلا يطعن بخرجه حكم كبره ناسراً، وأما مذكورة، وإقراره حائره بالديون التي يبرمه بسبب شجاره لأبى هي المأذون فيها فأما الخديعة فلم ياذن فيها المولى، فتلحقها بها كالمحجور

قوله (ويقتل عتقه) مبرمه عليه السلام، وذكر طهاني ونجاشي (لا تطلق العبيد، ويقتل عتقه)؛ وقال عنه — لا تطلق عتقه، والمخائب شيئاً لا تطلقه؟؛ ولأنه

(1) تقدم ترجمته.

(2) قال ابن حجر العسقلاني في الدرر في شرح الحديث، (2/98 - 99)، حديث ولا يمسك العبد والمذنب شيئاً إلا تطلقه، لم يبرمه، وإن كان مذكور من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

غير مقيم في ذلك وليس به إبطال ملك السوقي ولا حرمة ماله. بعد
قال في التوارق. المتعار من كان محتالاً الكلام فاسد التدبير، لكنه لا يضره، ولا
يشتم كما يحطه الجحر.

قوله (ولا ينجح خلاف قولنا على شرائعه) لقوله عليه الصلاة والسلام. وكفلاي
يد من ملك السوقي. ١. ولأن عمل حصل للبعد فكان الوقوع اليه دون العوي.
قوله (وقال أبو حنيفة. لا أخجر على السفيه إذ كان خيراً بالغا عاقلاً) السفيه
حبيب العمل المأخوذ بالأمور الذي لا يغير له العمل بخلاف مرحب بالشرع وإنما لم
يذكر عليه عند أبي حنيفة لأنه مخاطب عاقل، ولأن في ملك ولايته إهدار دينه،
والخلاف بالجهل وذلك أشد عليه من البذر، فلا يحصل الأذى بدفع الأذى إلا أن يكون
في الخجر عليه دفع ضرر عام كخجر على الطبيب المجهل، والبعض الحاجي، والسكراني
المنس، فإن هؤلاء يجر عليهم، فيما يروى عن أبي حنيفة. إذ هو دفع الأذى بالأذى
الذي الحاجي هو الذي يقدم النفس حياً باطلاً كارتداد المرأة بعد أن زوجها، أو الرحل
ليستط ثركته ولا ياتي أن يحد حرمة، أو يجرم خلافاً
والطبيب المجهل. هو أن يفسد طمس دواء مريضاً

والسكراني المنس: أن يكره إبلاً، وليس له ليل ولا من يضر بها. وإذا جاء
لومن مشروح يمتنع به.

قوله: (وتصرفه في ماله جائز): لأنه مخاطب عاقل يرويه (وإن كان متبراً مفسداً)
فقوله: (ومسألة) مسر لهوه ومسرته: وسواء كان يدير ماله في خير، أو الشر.
قوله: (ويطلب ماله فيما لا عرض له فيه ولا مضحكة) بأن يلقه في البحر، أو
بحره

قوله. (والأ أنه قال. إذا بيع العلام غيّر وشبه لم يسلم إليه ماله حتى يتلغح خصماً
وعشرين سنة فإن تصرف قبل ذلك فقد تصرفه) ولا يقال: كيف يجوز تصرفه فيه، وهو
ممنوع من قبضه لأن من ذلك لا يتبع إلا ترى أن طرح في يد السالف يسع للشعوي من

على الله عليه وسلم وحل فقال. يا رسول الله قد سبني وجرى أمي، وهو يريد أن يركب علي
ويسبني قتال حتى الله عليه وسلم. فبما يدللك لمن أحد فاسد؟ وأمره المارطقي من وجه
آخر، (والاستاذ صبيح) وأن عدي من حديث حسنة بن مالك بن عيسى.

(١) لم أجد هذا الحديث، لعدم ترجمته بعد.

فنه قبل تسليم النسي وبو أمهه حاز

قوله (لا بيع عمتي وعشرين سنة منهم) أي ماله، وإن لم يكن عتق الرقيق؛ لأن مع المال عنه يهرب من العتق، ولا تأديت حد هذه المدة عتقاً لا يرى أنه قد يهرب جنة في هذا النسي.

قال في السامع: إن هذه أبو حمزة يحمي وعشرين سنة، لأنه قد يهرب جنة في هذا النسي ورويه القاضي، وإن حاز رده ولد مع كونه حر بالعداء، يهرب من حيز عليه إلى غير فريج.

ويجاء أن أدى منه بيع فيها للامام ثلث عشرة سنة لم يزوج، وتحل له خلف امرأته لثمة أشهر، يكره ويبلغ لآخر عشرة سنة، ثم يزوج وتحل له تلك امرأته لثمة أشهر، عدلت خمس عشرة سنة وعلى أن يكون حداً ولم يبيع أمه.

قوله (وإذا لم يزوج) أي يزوج، وعلى أن يكون حداً ولم يبيع أمه. ثم احتجوا بما يبيح، فقال أبو يوسف لا يبيع من المحر، إلا يبيع من المحر، ولا يبيع مطلقاً بعد عتق، حتى يطلقه الحاكم.

وقال محمد: إن الله في ماله يبيحه ومصلحة أنه يطلقه يعني أنه يبيحه بنفسه، ويذهب عنه خبر سبب الإصلاح في ماله.

ودفعه الطلاق، أي ماله قبل حيز القاصي، بعد أن يزوج، يجوز، وحد محمد لا يجوز، ثم رد ما لا يجوز، أي يبيحه، يبيحه حكمه حكم القاصي الذي لم يبلغ إلا في أثناء معدوم، فإن حكمه فيها كحكمه طالق، وهو أنه إذا تزوج امرأته حاز بكامله، وإن اشتق حر غنقه، ولكنه يبيح له في نفسه. ويصح تدبيره واستيلائه وغنقه، ويحب في ماله الزكاة، ويحب عليه الحج، ولا كان طارئاً على الزاد والرمح، وتعد وعينه في وقت، ويجوز إقراره على نفسه بما يوجب العودة كما إذا أقر بوجوده، انقضاء في النسي، وما دأب

قال في السامع: إن هذا محذور، فهو مبررة للعصم إلا في أربعة أشياء:

1- لا يجوز يبيع وهي الأث على.

2- ويجوز يبيع نائب.

3- ويجوز يبيع مبرر القتل.

4- وإقراره حاز.

ولما يبيع وسريره وهو صدقة، وإقراره بالعداء، ولا يجوز منه كما لا

هجر من شخصي وانحرف

قوله: **وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَشْلُوحَةٌ أَجْزَأَةٌ أَشْعَكِيَّةٌ** يعني إذا كان الثمن قائماً في يد المبيعه ومنه ربح، أو من الثمن فلهما إذا شاع الثمن في يد المبيعه، فلا يجره الشخص كذا في السيموط، وإنما فيه بطلان، لأن تصرف وهي فيه عليه لا يجر. قوله: **وَرُبَّمَا أَغْلَقَ عَيْنًا بَعْدَ عَقْدِهِ** لأن الفصل لا يلحق المبيع بعد وقوعه. وقال الشعبي رحمه الله تعالى: لا يحد.

والأصل عند أبي يوسف ومحمد أن كل تصرف يؤثر به المرب يؤثر به الحجر ومنه لا خلاف لأن المبيع في معنى المثل من حيث أن المثل لا يخرج كلامه لا على بيع كلامه لغيره لا يباح وهو والغنى مما لا يؤثر فيه المثل فيصح به. والأصل عند الشعبي أن الحجر يسبب الفسخ بعد له الحجر بسبب ارتق حبي لا يحد عنه من صيرورة شيء لا الطلاق كالشروط، والإعمال لا يصح من ارتق، فكذلك من المبيعه.

قوله: **(وَكُنَّ عَلَى الْبَيْتِ أَنْ يُسَمَّى فِي قَبْعَةٍ)** لأن طبعه يسمى النهر، وذلك في بطنه حتى إذا أنه متغير، فيجب رده مرد المبيع، وكذا لو رده عيده مبيع تديره لأن التدير لا يلحقه المبيع كالعين، إلا أنه لا يلحق المبيعه من دم المور حياً لأنه باق على ملكه، فإذا مات ولم يأس منه الرشد سمي في قبعة مبركة لأنه غنى بموته وهو مبيعه مزار كما إذا أتمته بعد التدير وقسمه المزار فلما قسمته قنأ.

وقيل: حصص قبعة قنأ، وعقب المصوى؛ لأنه قبل التدير كان به نوعاً من قبعة وهذا النوع، والإجارة وقد عمل أحسن، وهو أشجع، وقبعة أم نوس نلب بسبب قنأ لأن بيع ولا شواء قد اشتبا والي مثل الإعمال وقسمه المالكات شيد قبعة قنأ لأنه حر يد لا ربة، والحق مملوك بها وربة، ومن المالكات نصه، وإذا جدد حاربه ولدته مالهة ثبت فيه به وكسب أم رده، لأن الاستيلاء يجلب حربه، فعلى كائين، فهو مات كاس حرة لا مالهة عباً، لأن الاستيلاء عمل منه، والحجر لا يسمى بالأصل، ولحق سقطت المبيعه عباً بعد بيعه بخلاف التدير، فلا المثل ثبت فيه من طريق المثل، معنى هذا أن لم يكن عباً، ولا مملوكاً، لأنه لم يملكه كذا أم ولده ورثتها المبيعه بموته؛ لأن هذا حر مبرك ثبت من طريق المثل، فعلى كائين.

قوله: **(وَلَوْ بَرَّزَ أَهْلُهَا جَارَ مَكَاخِلَ)** وله تدبير ربح منعت ومصرفات.

قوله في قوله: **لَا يَزُرُّ بِهِ الْفَرْقُ** ولأنه من حوائج الأسنة.

وفي أهله، يجمع القاضي قدر تركته إليه ليعرفه إلى أهله، ولا بد فيها من بينه، ولكن بحث معه أبي كني لا يعرفه في عهد وسبه

قوله: (وَيُتَقَرَّرُ عَلَى الْوَلَدَةِ وَرُوحَتِهِ وَحُرِّ تَجْبِئَةٍ عَلَيْهِ نَفَقَةٍ مِنْ دَوِي 'أُحَامَةٍ) لأن هذه حقوق واحدة عليه والسبب لا سهل حقوق الثاني ويبيع القاضي النسيئة في أمينة لأجل السبب بصادقه فلا يحد إلى بينه، وهذا مختلف ما إذا حلف أو نذر، أو ظاهر حيث لا يلزم المال، فيكثر بينه بالضرورة بالصوم، لأنه سبب واحد، ولو حلفا هذا لم يصدق أقواله بهذا الطريق ولا كذلك ما يحد منعه بغيره ويصدق المحذور عليه في إقراره بالقرينة، والولد لا يصدق في غيرها من الإقرار إلا بسببه وليس لإقراره بالقرينة لأنه لم يحد بالقرينة، صحيح، هكذا يجوز أن يقر به

قوله: (وَأَنْ أُرَدَّ حَقُّهُ الْإِسْلَامَ لَمْ يُقَضَّ عَلَيْهِ) لأن وجهه عليه يجب أن يصدق من غير حسمه، وإذا أراد أن يضمن غيره، واحدد ثم يبيع سبب استحساناً، ولا يصدق من الإقرار؛ لأنه لا يبيع من إقرار السفر لكل واحد منهما، فلا يبيع من طمع بيمينه

قوله: (وَلَا يَسْتَمُّ لِطَاعِي نَفَقَةٍ إِلَيْهِ) كني لا يسمع من غير هذا الوجه

قوله: (وَيُسَبِّحُ لِي قَبْلَ مِنَ الْحَاجِّ يَتَضَعُ عَلَيْهِ فِي طَرَفِي الْحَجِّ) لأنه لا يؤمر به اختلاف ما يبيع إليه، فيحفظ أحكامهم في ذلك بدعيها إلى نقد يوم يثبت، من أشد هذا المحذور لجمع ما كان حرامه من الزنوف، عليه القضاء ويبيع القاضي هذه الزنوف؛ لأن القضاء يوجب عليه، مدار كالإنداء، ولا يلزم الكثرة؛ لأنه لا يفسر على ألقائها في حال الحصر، فيشترط وجودها في وقت الإمكان، وذلك بعد زوال الحصر كالملك، والمقصود وأما السفر، إذ أحضره لا يبرمه فسادها إلا بعد زوال حصر، لأنه لا يكتب وهو لا يفسر على أدائها، وما هو إلا بعد زوال الحصر، في وجوبها، فإن حصره في حصره فإنه يضي للذي أعطى عنه أن يحد بأي حال به، لأن الإحصار يفسر من ملك، وقد احتج على من يخلط بينه كما هو مرضى، فحاج إلى التوبة، وقد اضطد في إقراره أو حتى من أذنه أو صنع شيئاً من ذلك، وما وكان فرصة الصوف؛ لأنه عاجز عن أداء المال كالمقصود، وإن ظاهر صحيح طهارة، لأنه لا يفسر بسببه وبجبره الصوف، لأنه ممنوع من ماله، ولأنه لو اعتق عن طهارته معنى المثل في سببه ولا يجزبه لفتح فإن صام شهر، لم صار مصلحاً لم يجزه إلا بعتق؛ لأنه لا إلهي العارض، فصار كالمقصود إن صام شهر، ثم رجع من بعتق، وهذا التصريح كنه لما هو على موضع ما عند أبي حنيفة: هذا كبير المحذور

قوله: (وَأَنْ يُقَرَّرَ لِي 'أُحَامَةٍ' مِنْ الْقُرْبِ وَالْجَوَابِ) بخبر حار ذلك في ثبوت

قوله: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ والجارية وَتَحْكِلُ أُنْزَلَهَا فِي النَّبْعِ فَلَوْلَا قَدْ بَلَّغْنَا قَائِلُكُمْ قَوْلَهُمَا وَأَحْكَامَهُمَا أَنْتُمْ تَلْظَوْنَ لِمَعْنَى: معارضة الإحلام، وإنه كان لقول مؤلفه: لأنه معنى لا يعرف إلا من جهته، قيل قيله كما يصل به، الدِّرَاءُ فِي الْمَوْصِي صَافِي، مَسِي دَاعٍ وَفَعْلٌ وَفَعَّرَ أَنَا دَالِعٌ ثُمَّ قَدْ دَلَّ، دَلَّ أَيْ عَرَّجَ دَالِعٌ، عَرَّجَ كَانَتْ قَوْهَ الْأَوَّلِ فِي وَقْتِ يُمْكِنُ الْمَوْصِي بِهِ لَمْ يَنْقُبْ إِلَى حَصْرِهِ بِمَدِّ دَلَّ، وَوَقْتُ يُمْكِنُ أَنْتَا حَسْرَةً سَنَةً

وَلَوْ تَحَرَّكَ لَمْ يَكُنْ مَالًا فِي صَدِّهِ قَرْنَهُ الْأَنْ كَمَا لَوْ فَامَتْ بِهِ يَنَاءَ.

{مطلب في الحجر بسبب اثنين}

قوله: ﴿وَقَالُوا تَبَّ حَبِيبًا لَا يَخْفَى لِي الْبَيْتُ﴾ أَيْ لَا أَحْجَرَ حَبِيبَ الدِّمَى، وَهَذَا مِنْ حَجَرٍ عَلَيْهِ جَارٌ نَصْرَدٌ، وَالْقَرْنُ؛ لِأَنَّهُ يَلْعَجُ عَجَلٌ
قوله: ﴿وَقَدْ رَجِعْتُ الْفَرْدُونَ عَلَى رِجْلَيْهِ وَظَلَمْتُ غُرْمَاءَ حَبِيبَةٍ، وَأَنْخَضْتُ عَنْهُ لَمْ أَنْخَضْ عَلَيْهِ﴾، وَهَذَا مِنْ كَلَامِ:

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ مَالٌ لَمْ يَنْتَفِرْ فِيهِ أَنْتَ كَيْفَ﴾ مَعْنَى: عَدِي حَبِيبَةٍ، وَهَذَا فِي حَالِ حَيَاةِ الْمَيُتِّ. أَمَّا إِذَا مَاتَ وَغِيْبَهُ حَيَاتُهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَاصِي بِالْبَيْتِ، أَوْ بِالْقَرْنِ، أَوْ الْقَاصِي بِبَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِهِ مَقُولًا كَانَ أَوْ عَقَارًا، وَيُقَالُ بِهِ تَيْدُونُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ مَا يَبْعُ عَلَى شَرْمَةٍ دُونَ الْقَاصِي وَمَنْ، وَكَذَا لَنَا يَابُ الْقَاصِي أَمْرًا لِأَجْلِ مَوْصِي لَهُ، تَكُونُ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ دُونَ الْقَاصِي، أَوْ يَابُ لِأَجْلِ التَّصْمِيرِ بِمَعْنَى الْعَهْدَةِ عَلَى التَّصْمِيرِ وَكَذَا لَمِنْ الْقَاصِي

قوله: ﴿وَلَكِنْ يَفْجُئُ أَهْلًا حَتَّى يَهْبَهُ﴾ أَيْ أَمَّا لَوْ شَرْمَةٌ، وَدَدَّ يُظْلَمُ.

أَعْلَمُ أَنَّ طَوْرَ تَابِ الْكَسْرِ، وَالْأَسْوَءُ وَالْإِسْخَاعُ

قَالَ الْكَتَابُ لَعَلَّهُ لَعْنِي * أُرَيْيْتُمْ مَيْتَ الْأَرْضِ * ، أَوْ بِحَسْرَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ لَا يَنْقُصُ.

وَأَمَّا شَرْمَةُ دَالِ أَيْ عَدِي عَدِي السَّلَامَةِ وَالْحَسْرَةُ وَهَلَّا لَمْ يَلْعَجْ شَرْمَةً مِنْ عَدِي حَتَّى يَابُ شَرْمَةً فِي ذَلِكَ^(١)

(١) سورة الشفعة، ٦٢

(٢) قَالَ تَبَّ حَبِيبَ الشَّعْلَانِي فِي مَعْجَمٍ وَخَيْرٌ لَطِيفٍ الْعَبْدِ فِي كِتَابِ (الْبَيْتِ) (٤٠/١). حَقِيقَةُ: وَتَدَّ عَلَى اللَّهِ عِبْدَهُ وَسَمِعَ حَبِيبَ رَحَلًا أَعْنَى شَرْمَةً فِي عَدِي بِهِ لَعْنِي، أَلَيْسَ مِنْ طَرَفِ

قوله: (وَمَنْ ثَمَرُ فِي حَالِ الْخَيْرِ فَأَنْقُضْ لَهُمْ ذَلِكَ نَعْمَهُ الَّذِي هُوَ عَزِيزٌ) الآية قد حقق هذا الأمان حتى لأولي، فلا يمكن من مطالع حصصه بالإمارة بعضهم محالاً، لا سيما إذا كان له لا مرد في رآه محققاً فلا بد أن يكون على (الزارة) لأن جميعهم لهم بعضه.

قوله (وَرَفَعْنَا عَنكَ الْغَمَاسَ مِنَ الْمَوْتِ) المراد بالغماس ههنا الموت، وورثه
قوله (وَعَنَى رُفْعُهُ) وَالْإِلَادَةُ الصَّلَاةُ وَدُخْلُهَا، أَي تَرَى مَرْحَمَ غَرَمٍ لَا يَلِي
حَالَهُمْ إِلَّا عَنِي مَعْدِي عَنِّي حَقَّ الْعَمَلِ كَتَمْتُهُ حَسَا

قوله: «فإن لم يعرف نفسه متى وصفت عرفاؤه حسنة وهو يقول لا قال لي حسنة، ألتكم هي كل دين ألتزمه بدلا عن ما لي حصل لي يدك كسب أسير وتلك الفوضى على في شهادة: بحسب في السهم» وفي قوله: «

وفي قصدي حسن في فعل الدين وكثيره في غير ما الفعل
قوله (وفي نحو ذنب النمره عقد كاتسب) (فكثافته) المراد بالمعنى المحمل دون
المحمل لما في المؤجل لونه بالاسماع فما إذا كان اللون بدلاً عن ما المحمل في
هذه لم يصدق على الإسماء لانه لم يسمعه به. والنعوذ بالإسماء دعوى روافد ما في
هذه وهو معنى حادث. فلا يصدق وكذا إذا كان النمره محملاً كالنمر المحمل لا يصدق في
دعوى الإسماء لانه لم يسمعه به. ولا يصدق على الإسماء دعوى روافد ما في

وذكر المصنف: أنه لا يكون خروج مؤسراً، لأن ثم يحصل له شيء، وما سوى ذلك، فالقول قول من الإحصاء، لأن الأصل محرم.

قوله: (ولم يحمه لحد سوى ذلك كعوض القصب و ريش الجنائز) وقد قال
أما غيره لأد أكل العر، من أكل العر يدهي مني حاداً، ولا يعل إلا به
قوله: (والأ أن يغيب عربة بينه أن لئ لا يلا) قد ورد في الحديث: أن الله أولى من
دعواه للعر، ثم يجوز في الدين لا يخرج شيء، غير وضوء، ولا تعبد، إلا للعر،
ولا صلاة مكتوبة، ولا طهارة، ولا حضور، خارج عن هذه

ولو أعطى كتابه نفسه (من محمد) إذ سمع به ولد، أم ولد لا يدرج إلا أم لا
يولد من نفسه ويكتبه، فيخرج حبيبه، وأما إذا كان هناك من يولد، فلا يدرج.

[illegible]

يخرج؛ لأنه إذا حسي غير نفسه الموقوف من الطوع كان له أن يردعه بمال أصريه فكيف يجوز إهلاكه لأحد من الغير، وإن احتاج إلى المساع، فلا بأس أن يدخل عليه امرأته، أو حارجه، فيطأها حيث لا يطلع عليه أحد.

وفي عبادة: إذا طلع المحرم من مكة، أو أنه إلى مكة في الشهر ثم يبعث إلى مكة في نفس موطن حال، فإن استغاث الروحقة لم يجز، وإن شفع لأمة جربت، وإن كان للروحقة الطرة أن يصيح، لأنه لا يصح للشيء والروحقة لأنه محرم إذا رضي سدها، ولا يصح من دخول فيه وخبراته عليه؛ لأنه يحتاج إلى دين يشاورهم في قضاء النفس ولا يكونون بأن يذكروا معه صواباً، وغرفة لا يمكن في المجلس من الاستعداد بمرتكب ليعصر، فيسأل بالانصاف، ويحبس الرجل في بعة ووجه ولا يحبس والذي في دين وتده ويحبس إذا احتج من الإنسان عليه ولا يحبس المكاتب - لمؤلفه دين المكاتب، لأن لا يصح قطعاً بذلك، والمجلس حره أنفس، ولو كان المحرمين صعباً، وإن لم يجز له قضاء ديونه وللتصبر حال حبس الفاطمي وبه إذا تسع عن قضاء ديونه

قوله: (وقد حبه الفقهاء شيوخاً) أو ثلاثة من من حبه له لم يحكمه أنه حال غنى سبيل، وفي بعض الروايات ما بين لوجه شهر إلى منه سير وهذا ليس بتصريح وإنما هو على حال محرم، ليس على من يصره، المجلس المحرم، وسهم من لا يصره المكاتب، فوضع ذلك على رأي الحاكم فيه، فإذا لم يصره لمحكم أنه لا مالاً كان قامت عليه، ثم سأل جبرته أنه من به، فلو يوجد له شيء أخرجه، ولا ماله فلو طيبة أنه لا مال له من حبه، لأن الله لا يطلع على إنسانه ولا يصره، فلو أن يكون له مال شيوع لا يطلع عليه، فلا بد من سجد ليصره بذلك

قوله (وكذلك إذا أقام إليه أنه لا مال له) هي على سبيله بوجوب انظره إلى البصرة، فإن قيل، هذه عبادة على معنى والشهادة على المعنى ٧ قيل، وهذه قيمت؟ فتأخذ هذه عبادة بناء على الدليل وهو أنه إذا حبس، فالمجلس بدن على أنه لا مال له أما إذا أقام نفسه من حبس على إكلامه عليه روايتاً.

إحساناً حسن

وفي الرواية الأخرى، لا نفس، وعلى الثانية عامة المشايخ كذا في الهداية، وما بعد المجلس فهي رواية واحدة

قال أبو النعمان بنسبته كعبه المشاهدة أو جوار السجدة أنه نفس محرم لا يعلم به ماله سوى كسوته في عبادة

قوله: (جواب لم يظهر له مال غنى سبيل) هي بعد معنى المسألة لأنه لا يتحقق شرطه في البصرة، يكون حبه بعد ذلك قطعاً.

قوله (ولا يحول بينه وبين حرمته بعد خروجه من السفر) وثلاثون ولا
يقتضيه من انقضاء السفر وهو وان حرمه حلت فلا بد في موضع واحد
وان دخل بينه وبينه لا ينعونه من سقوطه حتى يخرج وقد قاله الذي نرجح نافي
امرته لا يلازمها لما فيه في انقضاء النكاحية، ونكر بعد عدمه فيها من
وقوله (ولا يبرأه) لقوله عليه الصلاة والسلام: (المسلم اذا اصابه رجل
فلم يالك بالسلامة والمسلم اذا اصابه رجل فلم يبرأه) فصار واليه.

قوله: (وَيَأْخُذُوا لِقَلْبِكُمْ تِلْكَ الْأَمْثِلَ بِالْحَقِّ) أي بحسب ما رآه علي
صعته ونفعه عليه

وإن أجاز المطلوب، يخص ومطابق، فملا، فالحذر إلى تصادف، فإنه أبلغ في حصول قصود لأحب، الأصغر عليه، إلا إذا علم محسني أنه يدور عليه بالتملص ضرورة، فإن لا شك في دخول، فيلحقه دد، سر، ع

قوله (وَلَقَدْ أَنبَاكَ يُوسُفُ بِمُحَمَّدٍ إِذَا فُتِنَ الْهَاقِمُ حَالِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرَمَانِهِ) لأن
الفتنة بالإنسان عتيد بفتح ثاء فسرته، وفتح الهمزة إلى العارضة وعدلي
سيف لا يعجز الإنسان لأن روي الله عنه وفتح وفتح وأما قوله (وَالشَّهْرُ دَعَى عَنْهُ فَسَلَّ
لَا يَحْتَقِلُ إِلَّا طَرَفَهُ) فمفهومه (وَلَقَدْ أَنبَاكَ يُوسُفُ بِمُحَمَّدٍ إِذَا فُتِنَ الْهَاقِمُ حَالِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرَمَانِهِ)

توفى. وإلا لم يلقوا أبنته له فذا حصل له مال؛ فله زوجه إلى أن يموت
مرجع على جهة الإحصار لأنها أكثر إحصاء في الأصل هو الإحصار
قال في المستمسك إنما يعين من الإحصار أنه قتلوا به كثير من الرجال فبطلت أوصافها
بما قتلوا لا حال له لا نفس

وفي الرابع من شهر حجة إذا كان غرجل معروف الإسم لم يجد القضي.
حتى يجمع خمسة منه أن له ملاء، وإن لم يكن معروف الإسم مائة به غرغرسا
بجهد شهري، ثم ملاء ثم يسار على حاله

قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلْ عَلَى الْفُلِ النَّاسَ﴾ إذا كان على الفل جماعة من الناس، والناس جمع واحد له على. يجمع عليه رجلاً به وجموعه.
قوله: ﴿وَالْفُلُ الْأَكْبَرُ﴾ والأكبر: سواءٌ، يعني إذا جمع من سفن، أو سراً عليه فليس.

[illegible]

كتاب الإقرار

الإقرار^(١) في الحق: صفت من مر الشيء إذا نسب.

وفي الفروع: عباؤه عن واحد غير كائن سابقاً، وإظهار له واحد ما بعدته السابقة لا إيجاب وتسلط مدعى، ومن أقر بغيره بقال كدنياً، ولمعه له بغيره كدنياً لا يجل له دياناً إلا إذا سلمه طلب بغيره، فإنه يجل.

قال في الشفا: رد المقر به في يد ربه أنه يعمد صح الإقرار في حق المقر، حتى لو سلمه بغيره من قبله، فإنه يجل له، وهذا يجل عن كذا من حكم الإقرار أنه إقرار عن شيء سابق لا أنه يثبت مدعى، وكذا من أقر بغيره مدعى في يد غيره يجل الإقرار في حق غيره، حتى لو أقره بغيره بغيره.

ومن شرط الإقرار: الرد، وهو عود حتى لا يجل الإقرار، والعلة: ومن شرطه أيضاً: العمل والبلوغ، وبما لم يجرى، بشرطه في بعض الأدباء: دوا بعض.

ولو قال أقر حق، صح مالي، أو أصبح مالكاً لفلان، صح، ولو رغبه لا يجوز إلا مخصوصاً، وإن أصر من المسلمين لم يجر عليه.

قوله رحمه الله: (إذا أقر لغيره البالغ القابل على حقه بحق لزمه بغيره) وشرط الحرية ليعمل إقراره مطلقاً، لأن المدعى إذا أقر بغيره لم يلزمه في أصل لأجل القسوة على مولاه، ولقد يجره بعد إقراره، ويصح إقراره بالمدعى بالمدعى، لأن مدعى عليه من حقه يملو، وشرط البلوغ، والقابل، لأن القاصر، لا يصح إقراره.

قال في الفتاوى: إلا أن يكون، القاصر مأكولاً، فإنه مشغول بالمدعى بحكم الإذن، وعوله، وهو: أي، إذا كان حلالاً على حقه، فإنه لا يجل، بلغة، فإن قلت: يجب به حق الإقرار لم يصد عنه ذلك.

(١) الإقرار لغة: الإقرار.

وشرطه: الإقرار من مدعى.

وشرطه: بلغة.

١- بلغة.

٢- وشرطه.

٣- وشرطه.

ويصح الإقرار في الإقرار، أي، إذا كان حلالاً على حقه، فإنه لا يجل، بلغة، فإن قلت: يجب به حق الإقرار لم يصد عنه ذلك.

ويصح الإقرار في الإقرار، أي، إذا كان حلالاً على حقه، فإنه لا يجل، بلغة، فإن قلت: يجب به حق الإقرار لم يصد عنه ذلك.

جسمه وهي غير ما أركأه بقدر قيمة النصيب وكذا إذا قال: مال كثير، أو جليل، فهو كقول: عظيم، وعن أبي حنيفة يصدق في عشرة دراهم إذا قال: من الدراهم، لأنه نصيب فسرقة فهو عظيم حيث تطلع به اليد المحترمة.

قال السرخسي: والأصح أنه يبي على حال الفقر في الفقر، والعنى قول القائل عند التقدير عظيم، وكذا أن المال عظيم في حكم تركته، فقدره عظيم في قطع يد السارق، وقدره السهر، فيعازله، ويكون الصريح به إلى حال الرخص، وإن قال له: مال عيسى، أو عظيم، أو كثير لزمه عشرة دراهم عند أبي حنيفة.

وقال قال: عصبه (بلا عصبه)، أو سرّاً عظيمه، أو شاء عظيمه لزمه من الإبل خمس وعشرون ومن البقر ثلاثون، ومن الغنم أربعون فأما الخمس من إبل، وإن كانت بضعاً، عليها لم تحصل في حد، وأكثره، لأنها لا تنجب فيها تركته من حسيبها، وإنما تنجب من الحميم وذلك يشترط مقادير وللتباعد، وإن قال: حذقة كبيرة، عند أبي يوسف: يلزمه خمسة أوسق على أحمسه في النصب، وأما على قول أبي حنيفة: فلا حد لها، مرجع إلى بيان فقره، إلا أنه لا بد أن يبين ربه على ما يصل إليه فيه نو ما على حظه حتى لا يفي الضم، ولو قال: أموال عظم، فهي ثلاثة أموال، فلا يصدق في أقل من سبعمائة درهم خاصة، أو ستين مثلاً، إن قال: من بدائيير، لأن قوله: «أموال»؛ جمع ما، وإلّا لم يجمع ثلاثة.

قوله: «وإن دل له غني ذراهم كثيرة لم يصدق في أقل من عشرة دراهم» وهذا عند أبي حنيفة، ومما لا يصدق في أقل من مائتي درهم لأن أكثر في المائة هو ما يخرج به الإنسان من حد الفقر إلى حد الفقر، وذلك مائة درهم، وبه أن العشرة تنقص ما ينبغي إليه اسم المسح، بمائة عشرة دراهم، ثم يقال: أحد تسع دراهم، فيكون هذا الأكثر من حيث النقص، وإن قدر ذلك ماكو من المشقة، أو أكثر من مائتين لزمه ذلك في قولهم جميعاً، وأنه الزم ذلك لزمه.

قوله: «وإن قال ذراهم فهي ثلاثة» لأبي قل المسح الصحيح.

قوله: «إلا أن يبين أكثر منها» فإن بين أكثر لزمه ما بين: لأن النقص يقتضيه، ويصرف إلى الورى المستند في البعد، بأنه ادعى الفقر أقل من ذلك الورى ثم يصدق فإن كانوا في بلد أو زمان مختلف، فهو على أقلية؛ لأن الأقل متيقن بسخونة صاحب الإقرار، وما زاد عليه مشكوك فيه، فلا يستحق، وبذلك قال: له على درهم وره نصف درهم، فهو مصلق إذا وصل، وإذا لم يصل وسمى درهماً، فهو درهم وره سبعة، وإن قال: دراهم، أو درهم،

سنة درهم مائة دينار، وقد قال له علي بن أبي حمزة: أو شيء من الترهيب عليه
ثلاثة دراهم، وإن قال: درهم متاعه، فعليه سنة دراهم، وإن قال: درهم أمتعه
مضاعفة لرمه بمائة دينار، فله درهم. «و درهم». سم جميع وأكمله ثلاثة وثلاثة
وأصغرها جميع آخر الله ثلاثة. وإذا حارب دلاء في ثلاثة كانت سنة. وقوله
«ومضاعفة» يعني ضعف ذلك، و ضعف المصنف مائة دينار، وإن قال: درهم أصغره
عني سنة؛ لأن أصغر جمع درهم، فلا يوجب الدلاء ثلاث مائة دينار. كتب نسخة وقد
قال: عشرة دراهم وأصغرها مضاعفة، فعليه مائة دينار. لأن أصغر المصنف ثلاثة وثلاثة
سنة في العشرة سنة أربعين، وقد أوجبه مائة دينار. فذكرنا في كتابنا في التكرار

وقوله قال درهم مضاعفة أصغرها يعني مائة دينار. لأن درهم المصنف مائة
دينار، وأصغرها مضاعفة يعني مائة دينار. فذكرنا في كتابنا في التكرار
درهم مائة دراهم، وقد قال غير الأكف عليه دينار، وإن قال: غير التكرار مائة درهم
ألفاً؛ لأن العبراء قال الشيء على طريق التكرار

قوله (وإن قال: كذا درهماً لم يصدق في أقل من أحد عشر ديناراً) لأنه
ذكر عددهم من مائة درهم مضاعفة، وأمر من التكرار في التكرار في التكرار
عشر درهم وأكثره مائة درهم، فله درهم (أو أقل) وإن قال: كذا درهم لرمه عشرة
قال: كذا درهم بألف درهم مائة درهم، وإن قال: كذا درهم بالربع، أو بالسكون لرمه
درهم واحد لأنه عشر السهم، وإن قال: كذا درهم لرمه مائة درهم ولو قلت «وكذا»
غير ذلك لرمه أحد عشر، لأنه لا يخطئ له مائة كذا في مائة

ولو قال له علي ألف درهم - مائة ومائة - مائة ألف مائة لا ينقص قيمته
في درهم كذا فإن ألف درهم الألف درهم

قوله (وإن قال: كذا درهماً لم يصدق في أقل من أحد وعشرين ديناراً) لأنه
ذكر جميعه، فله درهم مضاعفاً على آخره دينار، ومائة دينار، ومائة دينار،
ولذلك قال أحد مائة مائة، وأكمله مائة ومائة، فله دينار، لأنه السهم، وإن قال: كذا
كذا وكذا، فله درهم مائة واحد عشر درهماً، وإن قال: كذا كذا، فله درهم
لرمه أحد عشر مائة من كل واحد مائة، وإن قال: كذا درهم فله درهم لرمه
درهم. لأن «لرمه» تستعمل لرمه بقيل هؤلاء: مال دلاء مائة مائة، وإن قال: درهم
مخمس درهم لرمه درهم واحد؛ لأن «مخمس» تذكر على طريق المصنف، فله درهم
وهو درهم لا ينقص منه كذا في القاصي، وإن قال: درهم مع درهم، أو درهم ود درهم، أو
درهم درهم، أو درهم، لم درهم لرمه في جميع ذلك لرمه، لأن المستوفى غير

الإفراق: وإن قال: سبها فما صبره قال في شرحه: هو الإفراق: لأن المدة راسمة إلى التأكس وكذا
 إنه قال: وهبها لي، أو قد أحضرت بها عني فلان، أو سب أندر على فصلتها اليوم، فهذا
 كنه الإفراق وإن قال له رجل: انصبي الألف فلي لي عشت بعد، أو اجبت لها من
 قبضتها، أو أفسس، بقاء، أو أنت كتيرة اصطالة، فهذا كله إفراق، وكذا: إنه قال: لي عليك
 ألفه، فقال: والله لا يقبض أسنخري منك غيرها، أو كم تن عني يا سيو وإفراق، وإن قال:
 محاسبته فليس بالإفراق، وإن قال: أليس لي عقلتك، فقال: ليس فهو إفراق، وإن قال:
 نعم، فليس بإفراق.

وقال بعضهم هو الإفراق: لأن الإفراق يحصل على تعرف لا على دفاق الحرية
 قوله: (ومن أن يدين مزوجاً فصلته المنفرد به في الدين ركبة في الأجل لردة
 الدين خلافاً ويستحقه المنفرد له في الأجل) قال في الإبداعات: هذا، ثم حصل الأجل
 بكلامه: (إن وصله صدر).

قوله: (ومن أن يدين مزوجاً فصلته منفرداً صحح لاشياء ولم يثبت الشيء)
 الاستثناء على صري.

1- استثناء مطلق

2- استثناء محصل وكلامه لا يحج موصولاً ويصح موصولاً

فالمتعين محصل جميع الكلام ويصير كأنه لم يلفظ به، وهو أن يقول: إن شاء
 الله، أو ما شاء الله، أو إن شاء الله.

ولما استثناء التحصيل فلفظه ثلاثة: إلا وغير ومرفى وإنما يصح هذا الاستثناء
 بشرط أن يحصل بالإفراة شيء به الاستثناء مثل أن يقول: به عني عشرة إلا لغة يرمه
 جرحه، وإن قال: عشرة إلا عشرة فلا استثناء باطل ويهرمه عشرة لأر هذا وجوع، وليس
 باستثناء والرجوع عن الإفراق باطل وهذا إذا كان الاستثناء من حسن التفتيش منه، أما
 إذا كان من خلافه صحح لاشياء، وإن أتى على جميع الشيء، نحو أن يقول: شاء
 طوافي إلا عولاً، أو من شاء غيره من صحح الاستثناء ولا يطلق واستثناء مطلق. ولو قال:
 سبي طوافي إلا سبي م، يصح الاستثناء وطلق كل شيء، وكذا: إن قال: عيني أحرار إلا
 هؤلاء لم يثن أحد منهم، وإن قال: عيني أحرار إلا عيني لم يصح الاستثناء، وعمود
 جميعاً، وعشيت هذا الاعتبار.

قوله: (وسواء لاف، أو لاكتن) وهذا فوض.

وقال أبو يوسف: إن سئني الأكثر مطلقاً استثناءاً ويرى جميع ما أخر به كذا في

الناصح.

قوله: (وَإِنِ اسْتَشَى الْأَمِيعُ رِفْعَةَ الْإِفْرَازِ وَتَطْلُ الْأَسْتِثَاءُ) لأن استشف لم يصح وجوز، فلا يثبت له. وقد ما ذلك، وإن استشى بعد الاستثناء، فالاستثناء الأول، هي، والخاص لم يجز، مثل قوله: لفلان علي عشرة إلا سبعة إلا ثمانية، لأنه يترتب ثمة، لأن الاستثناء الأول، هي، فكأنه هي من الإفراق يستحق يحيى واحد، والاستثناء الثاني ليجز، فكأنه لوجب الثمانية مع المدرهم الثاني من المضافة، ولو حال عشره، لا ثلاثة إلا فريضة لزمه ثمانية، وفيه وجه آخر وهو أن ما أخذ ما أثر به جسد، والاستثناء الأول بشارك، والاستثناء الثاني بغيره، وعني هذا إلى آخر الاستثناء، فما اجتمع في بشارك استثنى ما في بشارك، مما جني فهو انقض به.

قوله: (وَإِنِ اسْتَشَى الْأَمِيعُ رِفْعَةَ الْإِفْرَازِ وَتَطْلُ الْأَسْتِثَاءُ) هذا إذا كان قسمتي من جنس قسمتي. أما إذا كان من خلاف جنس كما، بد استشى من مائة درهم قصر حصة، لو دنانير وخمس ذلك يريد على المائة صحيح ولم يلزمه شيء. قوله: (وَإِنِ اسْتَشَى الْأَمِيعُ رِفْعَةَ الْإِفْرَازِ وَتَطْلُ الْأَسْتِثَاءُ) لا يغير حصة لزمه المائة غلظهم إلا قيمة الدنانير، والقيمة واحدة، ولو كان مائة درهم إلا ثوباً لم يصح الاستثناء.

وقال محمد: لا يصح الاستثناء بهما جميعاً.

وقال الشعبي: يصح بهما جميعاً.

والأصل فيه، أن الاستثناء إذا كان من غير جنس قسمتي، فإن كان قسمتي ما لا يثبت في اللغة مجس كالتوب والنداء لم يصح عنهما.

وقال الشعبي بجوز رعية قيمة القسمي، وإن كان مد ثبت في اللغة بهما كظفركي، والوردي، والمعدني للمعارف جاز حصة، ولو كان من غير جنس.

وقال محمد وروى، لا يجوز، إذا صح هذا قوله، لا ديناراً، أو لا يغير حصة استثناء ما ثبت في اللغة بنفسه، فصيح فيطرح عنه هذا أثر به فيه ذلك القسمي، وإن كان قيمة القسمي ياتي على جميع ما أثر به، فلا يلزم شيء.

وختلفوا خمس دار، لفلان علي كرس حصة، ذكر شعير، لا كرس حصة وفقر شعير؟

قال أبو حنيفة: الاستثناء باطل، وأثره الإفراق جميعاً، لأنه ما قال لا كرس حصة لم يصح الاستثناء لأنه استشى لحصة، عصار لقوله، هذا قال بعد ذلك: إلا فقير شعير، فقد أدخل بين الفكر القسمي من وبين الفقير لشعير ما لا ينعى به حكمه، فالقطع بالاستثناء.

أو تعليقاً على أن كان مطلقاً بعد بعض، وإن كان حليفاً فكذلك، لأن الإقرار لا يحصل
المعلق بالشرط، أو لأنه شرط لا يرفع عنه خلاف ما إذا كان مطلقاً. فبقي لقب درهم
إذا مضى أو إذا جاء أن التمس أو إذا عطف الناس، لأنه في بيان معنى التمس، فيكون
بأنه لا يطلق حتى يركب منه اسم له في الأصل، فيكون له حال بدلاً منه في بعده

وإن كان مطلقاً. فبقي لقب درهم إذا شاء فلان كذا مطلقاً وإذا قال فلان شئت
لأنه إنزاع معلق مخط، فلا يصح كذا أو عطفه بدخول ضمير أو بدو المبرمج وإن قال
فلان علي لقب إن مث. أو لألف لاومة له إن عاشر، أو ما مث. لأنه أنكر وذكر أحلا
محمولاً يصح تكراره في حل الأخير

قوله: (ومن أقر بشرط الخ) نفسه لزمه الإقرار ببعض الجوارى وصورته. إذا
أقر بمرضى أو بعد أو ودية، أو عقره على أنه ما عاشر ثلاثاً وسواء عاشره أو لم يقر له في
المرضى أو كذا، لأن حبار مسح، والإقرار لا يصلح للمسح

قوله: (ومن أقر بعد واستثنى منها ما قلعه للمنفق) به مدر. وبه: لأنه لما
اعترف بالمرضى دخل عليه بعداً.

قوله: (وإن كان بعد منه لذار لي، وأقره قبله لم يركب قال)، لأن الحرمة
عارة عن القيمة دون البناء، لأن البناء لا يصح إقراره من مدر. وإن قال به هذه القدر
في والأرض مطلقاً يكون أنكر من مدر. لأن الأرض اسم متضمنة ويكون الإقرار
بالأرض إقراراً بالبناء كالإقرار بالذار

قوله: (ومن أقر بشرط في الوصية لزمه المنع، والوصية ما على وجهه في
أصل ما أقر به إلى من قال قال لمصحب مع شرط في الوصية لزمه المنع، والوصية: وإذا
لم يصفه إلى فعل، بل ذكره بعد، فعلى له على من في الوصية فعلى المنع دون
الوصية لأن الإقرار قول، والقول بشرط في بعض دون بعض كذا هو قال: بعت له
وعشرهما في سنة وكذا، قال. عصبه طهارة في حوائج زواجه جميعاً خلاف ما إذا قيل.
عصبه شرطاً من الوصية لأن كونه «من» لا يضر، فيكون مراد بعصب المبرور
والوصية تروى بتحديد الزاد وتخصيصها وهي وعاء لتمر سعد من نسب بري، وإنما
تسمى الوصية ما دار من غير إلا مني وسيل، من التمس

لمصحب من كاسه في الوصية يأكل مما كل يوم مرة

قوله: (ومن أقر بذات في إصطفاي لزمه الذابة الخاصة)، لأن العذر لا يثنى به
المصحب لا سيما عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وكذا إذا قال عصبه مائة كرسطة في بيت

لزمه الخطأ دون اليأس في قوله

وقال محمد: يلزمه اليأس، والمخطئة لأن الأعداد بعضها بالجمع عند

قوله: (وإن كان غصبه ثوباً في متعدي لزمه جمعاً) لأنه حمل الاستدلال طرفاً له،

وهو لا يحصل إلى أحد الثوب، فلا يلازم في العدد

قوله: (وإن كان له غني ثوب في ثوب أوماء جمعاً) لأنه طرف له، وهذا إذا

قال: غصبه إن إذا لم يذكر الغصب لم يلزمه إلا ثوب واحد، وإن قال له: علي درهم في

درهم لم يلزمه إلا درهم واحد لأنه لا يكون طرفاً له

قوله: (وإن قال له غني ثوب في عشرة أثواب لم يلزمه غني غني يوسى إلا

ثوب واحد) لأن عشرة أثواب لا تكون طرفاً ثوب واحد في العدد كما لو قال: غصبه

ثوباً في درهم

قوله: (وقال محمد: يلزمه أحد عشر ثوباً) لأنه لم يبور أن يلف أثواب وليس

في عشرة أثواب لا إلا بها يوسف يقول إن حرف «ي» له يسمي في أثواب، وفوسط

قال الله تعالى: (فأدبني في عبوديتي) أي من فدي يوقع السك والأصل براءة

العلم

قوله: (ومن أقر بالغصب ثوب واحد بثوب غيب فأعوان قوله مع مبهمة) لأن

الغصب لا يحصل بالمسم

قوله: (وكذا لو أقر بدرهم وقال: هي زبوت) لأنه يصدق وصل، أو وصل وكذا

إذا أقر ثوباً غصب وبه نسب ذلك إلى شر سيج أو غرض

وقيل: إن وصل صدق، وإن فصل لم يصدق. أما إذا نسب ذلك أو بيع، أو قرض

لم يصدق وصل، أو فصل عند أبي حمزة، لأن إطلاق غند البيع يلحقه صحة الغنى

وكيفية زبوتاً غيب فيها، فله ادعى وما فليغ غائباً له، فله وصل

مطلق، وإن فصل لم يصدق

قوله: (وإن كان له غني خمسة في خمسة - يريد ضرب، والتعريب - لزمه

خمساً واحداً) لأن الغصب لا يكثر الأجزاء، ولأن الدرهم لا يصح إلا صفة واحدة

وقال رحمه: خمس بوزن خمسة وعشرون

قوله: (إن قال أدبث خمسة مع خمسة لزمه عشرة) لأن اللفظ بضم

قوله: (وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِلْمُ الْغُيُوبِ) أي علم ما في الصدور من السر والنجوى
والأفكار وما يشهد به القلب ويستدل عليه العقل وقيل أبو يوسف ومحمد يدرمه الفقرة كلها
مد-الآلة ٢٠ والمعه

[illegible]

وقال أبو بزمك رحمه الله تعالى قال من واحد مني ، حله يبيع واحدة
عصمه على الفصح . من قال له علي من درهمين عشره ، أو من درهم إلى عشرة
درهمه ، أو حقه ربعه ، أو كذا ، لا يدخل من أحدهما ، وأما علي فله درهم
وحقه درهمان ، وعصمه من درهمين حقه درهمين وحقه درهمان

وفاقی دھرم سر، ہر گل جسے اوروں نے

ولما ذهب من عذرة دارهم إلى عذرة دارهم على ما عذرة دارهم رجعوا إلى دارهم
وكانوا يقولون: من عذرة دارهم إلى عذرة دارهم رجعوا إلى دارهم.

وہ دہل لے رہی کہ منظر رشتہ، قطعہ میں گزیرا۔ حد مبہم کر۔

[illegible]

قوله (وَيَرْوِيهِ) به علي أبيه من قمی عبد اشتیفته مد رلم البینه ان ذکره عبد
بینه قبل الحظر له ان شئت فسمم البینه وعبد الأنف، وروى في شيء من (و) لانه يعرف
بالأنف في معاملة سبع سربه شه، فكذلك فقول عوله به ان يسميه، وادى به قصصه ثم يذمه
الأنف، وان قال انه روى عنه عبد الله بن مسعود، وجمعا حديث غيره، فالحال لا روى للغير
إلا روى به عبد الله بن العبد، وقد سلم له، وقد قال البینه حديث ما يحكى لا يلزم البینه
شيء، لأنه ما أقر بالحق لا يجوز، ثم انما فلا سربه مازي.

قوله: **وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ يَتُوبُونَ** أي: لا يأسفون على ما فعلوا من كفر بالله تعالى ولا على ما فعلوا من كفر بآل الله تعالى. **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ يَتُوبُونَ** أي: الذين هم عن آلهم يتوبون، أي: الذين هم عن آلهم يتوبون، أي: الذين هم عن آلهم يتوبون.

وقتل أبو البراء وعبد الله وحمل جمل ولا بد في ذلك مشقة لم يسهلها الله
للمكر المفسد ثم أتى بكرهه بدين من غير مع.

قوله: وَإِن لَّارَ لَكَ عِندَ الْكَافِرِينَ مِنْ نَفْسٍ حَيَّةٍ، وَخَيْرٌ لَّهُمُ الْآلُفُ وَمَنْ يَفْقَهُ تَفْهَمُ، لأن قوله: عِندَ الْكَافِرِينَ يَحْتَضِرُ شِرْكَهُ فِي دَعْوِهِ وَفِيهِ مِنْ شَرِّ حَسْرَةٍ أَوْ عَرَبِيٍّ يَجْعَلُ مَا فِيهِ حَذَرًا لَّنَافِعِ الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ لَا يَلَامُهُ.

[illegible]

وقتل أبو يوسف، وعنه لا يفرقه شيء، ولو قتل نساء، لكانت قصدي رديعة بخلافه. ثم
قال هو عتدي، ولهم القائل أن-، فهو لا قول حول الذي عتدي أي هو سب-، ولا يقتضي
الظاهر، لأن إفراده بما في-، هو في ملك-.

[illegible]

قوله: (وَأَن لَّيْسَ فِيهِ مِمَّا يُشْتَرَكُ بِهِ أَهْلُ الْكِتَابِ) أي: ليس في هذا ما يشترك به أهل الكتاب من الأصنام، وقال: (وَأَن يَكُونَ الْغَوْثِ الْأَسْوَدُ مِنَ الْغَيْثِ) أي: أن يكون الغوث الأسود من الغيث، وقال: (وَأَن يَكُونَ الْغَوْثِ الْأَسْوَدُ مِنَ الْغَيْثِ) أي: أن يكون الغوث الأسود من الغيث، وقال: (وَأَن يَكُونَ الْغَوْثِ الْأَسْوَدُ مِنَ الْغَيْثِ) أي: أن يكون الغوث الأسود من الغيث.

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

قوله «ومن أقرّ لهم» بفتح الهمزة، والفتح، والضم، لا سم عنه، يفتل بالكل،
ويكتب لو استحقاقه، والضم إلى كسر الحاء للعلم.

قوله رويان افر يا هسيب في الفصل ونجى وثمانين. عند العدد وذلك في
 ٧١. اسم بطوي على ذلك

الاول: (ومن المرحوم له عقب بـ) و(كسوف) ١٢٦٤ هـ ١٨٤٧ م

قوله: (وإن لآلِ لَحْمٍ دَلَالَةً عِشَى أَتَى قَرْهَهُمْ لِأَنَّ لِي رِضْوَانًا بِكَ دَلَالَةً) الخ. جواب
 لآلِهِمْ قَوْلُهُمْ (فَالْأَمْرُ صَحِيحٌ)؛ لِأَنَّهُ أَتَى قَرْهَهُمْ بِمَعْنَى رِضْوَانِي بِكَ دَلَالَةً

[illegible][illegible]

طريقه وفي حجاب به من، فلهذا سموا به اسم

قوله (وان ايهه افرز من يصح) وهذا اسم ابي يوسف (وان عبد يصح
ويصح على انه كوسن) من، او من به، والإلهاد ان يكون له على اقل
نوعه ولم يرد عنه

قوله (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح (افراز) ولعله
من، ان من من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

وذكر (طوبى) من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

قوله (وان افرز من يصح) من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

قوله (وان افرز من يصح) من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

قوله (وان افرز من يصح) من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

قوله (وان افرز من يصح) من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح
من، ان يصح من، (وان افرز من يصح) من، ان يصح من افرز من يصح

ذلك على صيغ مائة رعر معدوم على التمرين والطوبى له لا يعدم على دين الصحة.

سید اعظمی ۱۰۱ فی صد الحاصل

قَالَ يَحْيَى هُوَ أَلَّا لَا يَدْرِي مَا هِيَ قَالَتِ ابْنَتُ زَكَرِيَّا إِنَّهَا بَحْبُوحَةٌ ۖ

وکیل اور بکوب کا جب پریشانی کا کارہ ہو تو

وقيل هو أن لا يمدح علم المشي إلا أنه يهادي من أبي

وَقَالَ لِرَبِّهِ: هُوَ أَنْ لَا يَغْفِرَ لِي بِصَلَاتِي فَاسْتَأْذَنَ وَخَدَعَ رَجُلًا

وفي الحادي عشر لا يدين القمام في حاحه، وبحر، به الصلاه صعداً أو

چنانچه علیه الحرب، عهد ہو حد الحرم، انصوحہ ابدی یکنون بہ نعمت حبیبہ مر
خالت.

وقال صهيبي، المرمم المحترف كالمطاعين، فاستمع وبدأت تاجب والرافعة
تطحنها وتلعن السطوة، ولإسبال الضمير، وقيل أديم وأيس في أسبانه (غير المحرف
كالمحرف ووجه الضمير والرمز والعون المماجي واشهد ردت والرمز) د تحدها انطلي
بما ضلته في تلكه حال بعث من البس، فإن صعب مع حيا ما بعث من ذلك كله.

[illegible]

وہو اکثر لائبریری میں مرصعہ ہمسر، مثلاً، کو غلطی صحت، ولا بصورت میں زیادہ علی
میں مثلاً، وہ اکثر لائبریری میں مرصعہ ہمسر، مثلاً، کو غلطی صحت، ولا بصورت میں زیادہ علی

وهو قوله، أن يكون كاس عبد ي واهله فلا يشرب منه، فيستحب

[illegible]

(١) قال ابن حجر المصنف في التلخيص في مجموع أحداث الخلفاء (١٢٠٢ هـ) حديث لا وصية لولده ولا لإمام بعده، وأما قوله في مجموع حقه من محمد بن أبيه، فإنه من إسناده صحيح، والله أعلم بالصواب في تاريخ الإسلام في جملة ما استوفيت من شأنه ذلك، طام به

يُجْزَلُ بِالْمَوْتِ، وَكَذَا لَوْ أَمَرَ بِرُوحِهِ، ثُمَّ مَاتَ مُصَنِّفُهُ حَتَّى مَاتَ الْإِنْسَانُ الْمَكْحُوجُ
بِأَنَّهُ مَاتَ الْمَوْتُ وَهِيَ الْعِلَّةُ، وَكَانَتْ هِيَ الْمَقْرُوءَةُ بِالرُّوحِ، ثُمَّ مَاتَ لِصَدَقَةِ بَيْتِهِ بِهَا لَمْ
يَصِحَّ تَصَدُّقُهُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ، لِأَنَّ الْمَكْحُوجَ وَالْمَوْتَ وَرَأَتْ حُكْمَهُ، فَلَمْ يَجَزْ
تَصَدُّقُهُ.

وَقَالَ أَبُو بَوَّادٍ وَهَمْدٌ يَصِحُّ تَصَدُّقُهُ لِأَنَّ الْقَبْرَ: ثَابِتٌ، وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ
الْمَكْحُوجِ، وَلَوْ كُنَّا فِي بَيْتِهِ حَتَّى مَاتَ لَا يَجُزُّ عَنْ بَيْتِهِ، فَمَنْ عَمِيَ أَوْ مَاتَ وَبَقِيَ لَهُ سَبَبٌ
مَعْرُوفٌ وَهُوَ يَصْدُقُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ يَصِرُّ عَنْ بَيْتِهِ وَمِثْلُهُ بَوَّادٌ، لَمْ يَكُنْ يَنْسَبُ أَحَدٌ مِنَ
الْمَوْتِيِّ وَحَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ مَعْرُوفٌ لَا يَنْتَبِهُ السَّبَبُ، وَإِنْ أَمَرَ الْمَوْتِيُّ أَنَّهُ لِيَنْ
تَصَدَّقَ، فَقَالَ: هَذَا أَبِي وَمِثْلُهُ يَوْمَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْتِيِّ سَبَبٌ مَعْرُوفٌ، فَإِنْ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى
تَصَدِّقِ أَحَدٍ إِذَا صَدَّقَ بَيْتَ السَّبَبِ وَحَقِّ تَصَدِّقِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصَدَّقْ، لَا يَنْتَبِهُ السَّبَبُ وَحَقِّ
تَصَدِّقِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَ الْمَوْتِيُّ أَنَّهُ: فَإِنْ هَذَا لَا يَحْتَاجُ أَوْ تَصَدِّقِ أَحَدٍ، وَالْمَقْرُوءَةُ
أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي أَحَدٌ مِنَ السَّبَبِ بِهِ، فَكُنْتُ دَعَوِي مَا فِي بَيْتِهِ لَمْ يَكُنْ، وَلَا مَارِعَ لَهُ تَصَدِّقُهُ، وَأَمَّا فِي
دَعْوَاهُ: الْيَوْمَ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ نَسَبَ عَمِّي الْمَعْرُوفِ، مَا لَمْ يَصَدَّقْهُ لَا يَجُزُّ.

قَوْلُهُ: (وَيَجُزُّ الْإِمْرَأَةُ الْفَرَزُجُ بِالْمَوْتِ، وَالْمَوْتِيُّ وَالْمَوْتِيُّ) لِأَنَّ لَهَا سَبَبًا
مَحْمُولًا عَلَى الْعَمْرِ، وَهِيَ تَصَدِّقُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْتُ لَا يَجُزُّ
مِثْلَهُ لَمْ يَصِحَّ دَعْوَاهُ مَوْتَهُ صَدَقَ الْإِمْرَأَةُ، لَمْ يَكُنْ تَصَدِّقُ الْإِمْرَأَةَ، أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبَبٌ
ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَيَجُزُّ الْإِمْرَأَةُ الْفَرَزُجُ بِالْمَوْتِ، وَالْمَوْتِيُّ) لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى تَقَرُّرِهِ
عَمَّا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى عَمْرِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزَلُ الْفَرَزُجُ بِالْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يَصْنَعَ بِالرُّوحِ، وَتَشْهَدُ بِوِلَادَتِهِ قَبْلَهُ)
يُرِيدُ بِهِ إِذَا كَانَتْ مَرُوحَةً، أَوْ فِي عَمْدَةٍ مِنْ رُوحٍ، أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي رُوحٍ سَبَبٌ سَبَبُهُ عَمَّا،
وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَصِحَّ تَقَرُّرُهَا بِالْمَوْتِ، لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ عَلَى عَمْرِهَا، فَتَنْسَبُ، فَإِنْ صَدَّقَ الرُّوحُ قَبْلَ
الْفَرَزُجِ، وَكَذَا إِذَا شَهِدَ بِوِلَادَتِهِ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يُولَدُ لَهُ بِشَهَادَةِ الْفَرَزُجِ وَاحِدَةً صَدَقَتْ،
وَإِذَا كَانَتْ مَرُوحَةً سَبَبًا ثَبَتَ بِهِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُزُّ تَقَرُّرُ الْفَرَزُجِ بِثَلَاثَةِ الرُّوحِ، وَالْمَوْتِيِّ، وَالْأَبِ لَا عَمْرٍ، فَجَعَلَ عَمَّا
أَنْ قَوْلُهُ بِالْمَوْتِ وَفَعَلَ سَبَابًا، لِأَنَّهُ يَصِحُّ تَقَرُّرُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي رُوحٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَجُزُّ
عَلَى تَصَدِّقِهِ، فَكَانَ تَصَدِّقُهُ بِمَرُوحَةٍ الْفَرَزُجِ بِالْمَوْتِ - وَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ عَمَّا أَنْ يَجُزُّ تَقَرُّرُهُ
بِالْمَوْتِ لَا يَجُزُّ وَصَحَّ عَلَى الرُّوْبَةِ الَّتِي تَقُولُ أَنَّهَا تَصَدِّقُ عَمَّا حَقَّ تَصَدِّقِهِ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

لأن إقرؤه تفحص عينين، حمل السب على طير ولا يؤذيه به عليه ولا خنثاك في هلال
وله فيه ولاية عجب كالشتر في أد أثر هلي الشانغ يالفتق لم يعلل إقرؤه عبه حتى لا يرجع
خفيه بالتمس ولكنه يمس في من الصن.

وقال النحوي يش س ويشارة في فميراث ومن نواته فونه وإيشاركه؛ إذا
أقر الإبي المعروف نأخ به أمد نصف ما في يسه وإن أقر ما حث أهدت ثلث ما في يسه،
وإن أقر حقه وهو ابن الميا أهدت مائتي ما في يسه وإن أقر بوجه لأبيه أهدت ثلث
ما في يسه، فهذا معنى فونه وإيشاركه في فميراث.

قال الخليلي رجل مات وترك ثمنين، فاشمال بينهما نصفان، إذا قاتل أحدهما
الأمراء فقد امرأة أي إن صدقه الأمر بغيره، ويكون لها الثمن، والباقي بينهما وهو مسكر
عليهما، فأصرب ثمن في ضالته يكون منه عشر طمرة سبعة، وهذا أربعة عشر، وثمة
كاتبه الإبي الآخر حجب إلى ثمنين خمسة طمرة، وهو ان يفسد مائة يسوة طمري،
هذا حصيل للمقر جعل على سبعة بمرأة ثمان وللاين معه لار في رعم الأمر أن لمدان
بينهما وبين الأمراء على ستة عشر إلا أن المسكر طاقم حيث عبد نصف ثمان، فيكون
تباقي بين المهر، والامراء عزم مائة يسوة طمري، وله يسوة ثمان، وله يسوة ثمان
مما هذا النصف على لمدان الكل ثمانية عشر مائة بذكر وسبعة للمرأة وسبعة
للمرأة لأن إقرؤه على بعبه فيكون في مذهبها وثلاثة مائة وثمانون أهلم

كتاب الإطارة

الإجازة". فقد حث السليح موسى عليّ بتحديد انعقاد بحسب حلول الساعات
ساعة فساعة. وكان القصار بها أن لا يجوز لها عقد شيء ما به بحسب، وعلى ما ليس
في ملك الإنسان. وما مورث لغيره صلى الله عليه وسلم. وأعطى الأخير آخره قبل أن
يحيى عرقه^١، وقال عليه الصلاة والسلام: «ثلاثة أن أحصيه يوم القيامة ومن كثر
حصىه حصىه».

- 1- رجل عطى ثم تضر - لم أعطى بي الفداء -
 2- رجل باع خرا وأكل منه
 3- رجل استأجر حمارا وسقوى به عمله ولم يرد له أجره
 قوله رحمه الله: (الإجارة عقد على التصرف بالحرر) حس بوجوه من حيث تسليم

(١) وهي عقد بيعه على البضائيه التي مضمونه بكونه محمولاً

عاشقك الذي سيم ماع عبدك جبر. مؤخرًا

وغيره الآخر يسمى: **ميتافيزيقا**.

والتبرع المعلنون غير اسمه يسير: ماحور.

والجمل بمشترک الألف والهمزة على الهمزة الأولى والآخر

تظهر نتائج هذا النموذج في الجدول 3، حيث أن

(2) قال: «من حصر العبداني في الخمرية في تخريب أحوال الطبقة (2 و 18)، حيث وانطرا

الأسهم الحرة، مثل أن يفتح عرقله ليس مائة من ماله، من غير وجه، ضد كرمه من بيتي

السلامة والحد من مخاطر الإصابة بالأمراض، وذلك من خلال:

محرراً، أخرجه عبد بن (نحوه في كتاب الأموال. وقد اس عظم في الخلال على الحديث

السياسة. ألا انما يسهل الكرمي كحد قصصه: رواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: عطاء من يسره من

نئی ضرورت: ترجمہ کو پختہ کر کے پوری کتاب میں "مختصر المدنی" سے پہلے، عربی، اردو اور

فروردین ۱۳۰۵ و کتبه ابن من جعفر المصطفیٰ: ۲۵۲۵ طبرستان در روزی که رسمه مسجد ۱۶ یکی حرمه کبریا

مرشد الخوارج، ي، ده من طبعه عمر سهيل، ولي ممدته إلى الله في مسامحة تسخير وله طريق

آخری، جس میں قرآن و روایت محمدی سے غبارِ کثرت نے بھی اسی قدر مہر و جلا دی ہے جتنی قرآن و روایت محمدی میں ہے۔

بحرہ غلط بی فتنہ، وہی بالظہار

أخرجوه منكم على مدى بي، ليس هو في قلبي عكر من حدثت نفسي و ساء صبيبي جداً وهو

من دولة محمد بن علي باد الشامي عمر سرية الفحص من الربر من عدي عهد. وقد أخرج

القصر في الجبل من وجه آخر في بحثي في هذا الموضوع. ايمان بن شيرلي بن نطاشي من لبي

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

(3) آخری سے درجہ بی کے بی کتاب الأحکام اسلامیہ اور آخر

المصانع حائل، أو مسعى مانع، أو مهمة، أو له بطرته الخاصة، لأن الصناعة لم تحصل لها
حائل على أنها معصومة على المصلحة بخلاف التكرار، فإنه عند عدم الاستراحة حمى
بمرضه، فالمرء لا يملك، وإن حال به وبني سبيلها حائل، أو مانع عظيم شديد.

تم التعلیقات یہ ہیں

۱۔ علیہ السلام،

2. وظيفتك متي

حملك طوي يري

1- عمومی گاہر

۲۷- و بعد از این که

١٠- تعليل المصلحة في بيان أجماع:

۱- عرض می‌گردد که:

٢- ويقرر المجلس، بناءً على ما ورد في التقرير، ما يلي:

فَوَلِّهِ (وَلَا يَصِحُّ حَتَّى تَكُونَ مُصَالِحًا مُتَعَمِّدًا، وَالْآخِرَةُ مُعْتَمِدَةٌ) (أَمَّا الْخَلْفَةُ فِي

المعقد حازه وماله يفتي الى البارعة كجهله انتصره راسيه

[illegible]

كانت اليهود مختلفة المذاهب فمذهب الإيزم.

ويُتَّبَعُ جَمْعُ عَسَاقِبَةٍ مِمَّا رَجَعَتْ إِلَى الْعِلْمِ بِسَبَبِ الْإِجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَرَى

الحمد لله الذي كان كماله، أو ورثه، أو عمدته حقاراً، شرطه به بن عبد الصمد، وإلى

كانت الحملة مؤلفة بشرط أنها يجب أن موضع الإغارة على أبي - حمزة، بغداد ٢ بشرط،

وإنما هذه دواعي الساعرة ولا ينجوا إلى بيت إلا من يؤمن بالله صواباً مؤمناً

كأخيه في السيم، وإن كان محرراً، أو سائراً مسروراً فيه، بيد المولى والعقب، والأول: لأنها

لا تفتت في الدمه (لا تملأ) مر عن ايها مراقط السلطه ان كانت في عبيد واطلاق

سائر الخلقاء، ولا بد لهم من أن يكونوا معتمدين على الله، ولا بد لهم من أن يكونوا معتمدين على الله.

جہتی یہ کلام میں جاری ہے کہ اکثر ہمارے لوگ، اور ان کے بھائی بھائی، جو وہاں

حاجہ و کفہ میں استیلاجر دار' بعدہ شد حارہ و کفہ و ادا عوالت بمحضہ کہ ادا استیلاجر

بعضی دیگر، در آخری، از کتاب رتبه رکوب دفعه آخری، در عهد او، در رتبه آخری.

[illegible]

وفاتى الشافعى رحمه الله تعالى بعد از ان دعوى بطلان يمينه را كه يك رسيدگى

Abstract

ولو استأجر عبداً بحدوده شهراً معلوماً، فهو قاسم عبداً بما بين أن قضاء لا يجوز في المجلس، لأن عدم أحدهما ولم يعدم الآخر

قال محمد بن عبد الله بن أحمد، وهو الظاهر

وعمر، أي يوسف، لا أسره عليه، ولو كان عبداً بين اثنين، دسر أحدهما بغيره من مسحه محيط معه شيئاً، عسى أن يبيع بغيره معه في الضيق الداخل لم يجر من جهة أن الخصم في أحد الواحد مضاف في المصفاة، وإنما يجوز في المدين المدينين إذا كان ذلك في عهدتين، كذا في الكرخي

قوله: (ولو خاز أن يكون ثمناً في التبع صار أن يكون أجرة في الإجارة)، لأن الأجرة هي الثمن، باعتبار نفس البيع، وهذا لا يصلح ثمناً في البيع يجوز أن يكون أجره كذا فيكون، غير أن هذا غير محكي، وكذا استأجر الضرع بغيره، وكذا هو، يجوز عند أبي حنيفة استحساناً، وإن لم يحد ذلك ثمناً في البيع

قوله: (والضائع تارة تصير معلومة بالثمن كاستئجار الدار، كمنكش، والمؤجرين المؤجرة فيصبح الثمن على مدة معلومة)، لأن منعه الدور، والأمر لا يكون معلومة إلا بتفسير المدة، لأن المدة إذا لم تكن معلومة اختلف المتعاقدان فيها، فيقول أحدهما شهراً، والآخر أكثر، جميعاً

قوله: (أي مدة كانت) يعني طالب، أو قصر، تكونها معلومة، وهذا إذا كانت معلومة، أما إذا كانت لأرض، أو موقعة، استأجرها من الموقر إلى طوي المدة، فإنه يظن من ذلك قصر بعدد، لم يرد ولم ينقص، فإنه يجوز، وإن عسى أن يجر منها، فإنه يفسح ذلك ويجعل المدة ثابتة، وبعد معنى من المدة يجب عليه من المسمى، وإن كان الأرض محالاً، لا يمكن لصاحب أن يترك حروجه، فلها إلى وقت الرهاة يجب بها من المسمى، حشره وبعد الرهاة إلى تمام مدة يجب أجر مطلقاً، وإن كان بعض أجرها أي رخصته، وإن الإجارة لا يفسح، لأن استأجر قد رخص بذلك

وفي المدة الإجارة في الأولاد لا تجوز أكثر من ثلاث سنين وهو المحذور كي لا يبيع استأجر منها، بين آخر الوقف فآخر المنزل، وروى الرعيان، ولا علا لغير لم يفسح الإجارة، أما في رداد الرعيان، وعلا لغير منسحب وبعد المدة يفرق، ويؤخذ مما مضى بقدر المسمى، وعلى هذا لرس النبي، ثم العنبر بالزيادة عند الكل، لما إذا زاد واحد في أجرها مضافاً، فلا يغير ذلك، وكذا حكم في الموقرة

قوله: (وردة تصير معلومة بالتسمية كمن استأجر رجلاً على صنع ثوبين، أو

حيث، ولو استأجر ذاته لمحمد عنها مقدار موقوف في موضع معلوم أو بركتها
مسألة مغلقة لا بد من إيراد أنه من ضمنها لو شكت أو جرد أو شرط وغير
لقد اتفقوا وقروا وحسبوا أنها قارية، أو رومية وغيره من بلادها مع أنها لو
جوزت في ذلك لمحمد لمحمد غير الله، وأما المسألة فمأرب المسألة معلومة فيصح
الغنى، ولو استأجر ذاته بطريق لهما وحلاً، أو بمائة غير فاسد لا يسمي موضعها
معلومة، لأن التلخيص يفسد، بالقرب، والجدد ولو استأجر ذاته إلى موقوفه فيه أن يقع
حليها صرفه مستحسناً

والتعريف أن مخصص لإجازة موقوف في أي المكنة، سلف العاية المستحسنة
ومعها على التوضيح، لأن مكنة فإن مخصص المستأجر موقوف، فهو موقوف لا يرجع به
على الموقوف، لأن شرطه غلب على المخصص ثم موقوف الغنى لأن يدر ذلك مجهول،
والمراد الموقوف لا يجوز الغنى به وقد إجازة شرطه أن يجر إجازة الأجرة
ومن شرطها أن يكون موقوفه وكذا إذا استأجر غيره أو ما يجهده، أو التلخيص
منعته على كمالها ذكره

قوله: (وإنما لم يسمي موقوفه) يعني، وإجازة كمن استأجر رجلاً يعمل له هذا
الموقف إلى موضع موقوف، قال في الحاشية: وما لا يحيط بعدد من رأسه لا يجب به
الأجرة لأن الخط من عدم الغنى

قال المصنف: إن استأجر رجلاً شهراً في مكان كذا حصل في غيره أشهر يقع
على المالك، فإذا استأجر بقصد المدة، وقد كانت حصل في بعض الشب يقع على ثلاثين
يوماً، وإن استأجرها سنة أو ربع في غيره أشهر يقع على اثني عشر شهراً، إلا أنه لا فرق
إن دفع في بعض الأيام دفع على سنة كلفه بالإتمام به فلهذا ومرة يوماً عند أبي
حنيفة، ومعهذا أحد عشر شهراً، إلا أنه لا فرق في الأجر فلهذا بالإتمام بحسب ما شئى من أول
الشهر، فيكمل في آخر الشهر

ولو استأجر أكثر من الشهر، فلا بد من قدرها بمعدل ما يستأجره لحدث له
أولاً معلومه يجب أو يفسد بالمدد، أو استأجره بحدث على يوماً أو يوماً أو
شهراً، وشرط مخصص مع ذلك، مع أنه لا فرق في الأجر، ولا بد من

صانعه، حيث استأجر في آخر الشهر الذي به الأجر، ثم دفعه، في مخصص
قال المصنف: يجب في بيت المال

وقال المصنف: غير الموقوف، وكذا لو شئت إجازة موقوف، أو غيره الموقوف وغيره

لدي يحسم به العروق فهي السادة لا لأنه مقدم منه حسب ردها وهو السرفه
 قوله: ويحور منجور المنور، والخواتم لمسكني وإن لم يشر قد جعل فيها
 الخواتم هي الخواتم، ذلك لأن الفصل لثما حب فيه، مسكني مستوفى فيه وهو لا
 يشك فيه، بل يمكن به ما هو غير البناء فصار له ما كان له من السراج إلى محله
 من السراج.

قوله: ولا يضمن لها كل شيء إلا المحدث، ونصها: ونصها: ذلك
 به من السراج قد باع تحت المصباح إلا أنه قد كان له من السراج قد باع تحت المصباح
 وهي المصباح، هي ما هو، وهي نحو، لا شيء من
 وقال محققهم من نكل

وقال: إن كان من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 وأنه كسر الخط، فلا ينجح من كسر المصباح

وحيث يصح منه كذا في المصباح، وقد كان له من السراج قد باع تحت المصباح

قال المحقق: إذا كان من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 الجرح، فإنه يجوز، إذا كان من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 حار إلا أنه قد كان، لأخره، فإنه من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 كذا من خلاف حسب ما كان به من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 يترا وطيب، وضمن المصباح، أو سيجب له المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 يكون ويأتي به أي يجرها من السراج إلا أنه قد كان، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 بهر السراج.

وإذا لم يكن له من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 قل الغش، فإنه يجوز، فإنه من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح

وقال: من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 وإذا كان من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح
 لأنه قد كان من السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح

قوله: ويحور منجور المنور، والخواتم لمسكني وإن لم يشر قد جعل فيها
 لا حور منجور، بل منجور، إلا أن السراج قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح، ردها قد باع تحت المصباح

ولا يستعان في البيع إلا بذكر الموقوف، أو الموقوف ذاك المقصود منه ملكت طريقاً لا الانتفاع في الحال، ولا نأمر بالمسحاح الأرض للزراعة قبل بيعها إذا كانت معدة للزراعة في صل هذه المادة التي عقد الإجارة عليها، وإن شاء من المالك ما يزرع به بعضها فالمستأجر بالخيار إن شاء نقض الإجارة كلها، وإن شاء لم ينفذها وكان عليه من الأجر ما يجب ما روي عنه كذا في المحلدي.

قوله: [وَلَا يَنْتَزِعُ الْقَعْدَ حَتَّى يُنْبِئَ مَا يَزْرَعُ فِيهَا، أَوْ يَقُولَ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا مَا أَشَاءَ] يعني أن لكل واحد من المتعاقدين أن يبيع القعد ما لم يزرعها، أو لو زرعها ومنعت الإجارة بحيث لا يزرع المسمى بحالات سفر الإجازات العادية، وكذا لو استأجر حانة في موضع معلوم، لم يسم ما يعمل عليها وحمل عليها عملاً متعارفاً، فبلغ ذلك فهو صحيح، وإن المسمى، وإن عطيت في الطريق، فلا ضمان عليه، وإن اختصما قبل أن يعمل عليها سبباً فبالحكم الإجارة لحساب القعد في الأثناء كذا في المبيع ولو لم يكن ما يزرع فيها ولا نال على أن يزرع فيها ما أشاء، فإن الإجارة فاسدة، فإن اختصما قبل الزراعة، فكل واحد منهما أن يبيع، فإن زرع فيها المستأجر سبباً قبل الترخيص، فذلك باطل، والمستأجر المسمى من الأجر.

ولو كان على أن يزرع فيها ما أشاء فهو جائز، وله أن يزرع فيها ما يشاء. قوله: [وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ لِمَنْ شَاءَ فِيهَا أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا كَعَدِّ أَنْ شَجَرًا فَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْقَعْدَ لِرَمْعِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْعٍ فَإِنَّهَا] لأنه لا مانع من ذلك، بل هو من المصلحة، فإجارة المستأجر ما يزرع، فمصلحة المالك، ومنها ربح، ومنها ثمن، فإجارة المالك إلى وقت الإجارة، لأن الزرع حاية معلومة، فبمكس ربحه المالك، وصيره من المالك، فإجارة المالك، ومنها ربح، لأنه يؤخر إلى إدارته بالأجر، فإجارة المالك، وإن تفتت الإجارة، وفي الأرض ربحاً، فبذلك، لأن المالك لا يملكها، فالمستأجر لا يملكها. قوله: [وَأَلَّا أَنْ يَخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا كَعَدِّ أَنْ شَجَرًا فَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْقَعْدَ لِرَمْعِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْعٍ فَإِنَّهَا] يعني أن يزرع في الأرض، ويكون ذلك من المصلحة، فإجارة المالك، لأن المالك لا يملكها، فالمستأجر لا يملكها. قوله: [وَأَلَّا أَنْ يَخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا كَعَدِّ أَنْ شَجَرًا فَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْقَعْدَ لِرَمْعِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْعٍ فَإِنَّهَا] يعني أن يزرع في الأرض، ويكون ذلك من المصلحة، فإجارة المالك، لأن المالك لا يملكها، فالمستأجر لا يملكها.

قوله: [وَأَلَّا أَنْ يَخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا كَعَدِّ أَنْ شَجَرًا فَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْقَعْدَ لِرَمْعِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْعٍ فَإِنَّهَا] يعني أن يزرع في الأرض، ويكون ذلك من المصلحة، فإجارة المالك، لأن المالك لا يملكها، فالمستأجر لا يملكها. قوله: [وَأَلَّا أَنْ يَخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَ فِيهَا كَعَدِّ أَنْ شَجَرًا فَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْقَعْدَ لِرَمْعِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْعٍ فَإِنَّهَا] يعني أن يزرع في الأرض، ويكون ذلك من المصلحة، فإجارة المالك، لأن المالك لا يملكها، فالمستأجر لا يملكها.

عليها مثل وزنه قصداً

قوله: (وَبِمَا اسْتَأْجَرَهَا تَوَكَّلْ فَأَرْكَفَ نَفَقَ رَجُلًا آخَرَ فَتَطَبَّعْتَ حِمْيَرًا لِّصَافٍ فِيمَنْتَ) يعني مع الآخر وهذا إذا كانت القدية تطبق علىهما أما إذا كانت لا تطبق ضمن كل القيمة كذا في المستعصي

وفيد بقوله: (وَأَرْكَفَ رَجُلَانِ) لأنه إن أركفه صبيلاً لا يستسلك حصى ما ركد الخفل، وإن كان يستسلك، فهو كالرجل، وإنما ضمن نصف قيمته ولم يعتبر الخفل؛ لأن القدية قد يضرها حين الركب الخفيف، ويحذف عليها ركوب الثقل بقدره بالفروسة.

قوله: (وَبِإِنْ اسْتَأْجَرَكُمَا لِتَعْمَلَ عَلَيْهَا حَافِزًا مِنْ الْوَعْدَةِ لِجَمَلٍ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْهُ فَتَطَبَّعْتَ ضِعْفَ مَا زَادَ الْفُلُّ) لأنها عطيت بما هو مأثور، وهو مأثور، وأصب الخفل، ما قسم عليها إلا إذا كان حلاً لا نظيره مثل تلك القدية، فحينئذ يضمن كل قيمتها لعدم الإذن فيه أصلاً بخروجه عن عادة طائفة الدابة.

قال في شرحه لا أسرة عليه في عدم الرقابة؛ لأنه استولى بضمه به من غير عقد.

وقوله: (وَالْفُلُّ يَكْسِرُ لَمَاءَ وَيَحْرِيكُ اشْحَالَ

ولو استأجر دابة إلى مكان، مجاور ذلك المكان، فإنه يصير حالاً وبالغلاف حذر خاصاً، ثم إذا عاد وسلم الدابة إلى صاحبها فإنه يجب الإجارة للذهب ولا يجب عليه شيء للمجيء إذا كان قد استأجرها بقباً وجائياً؛ لأنه لما جاور المكان صار عطفاً، ويجب عليه الضمان والأجرة والضمان لا يجتمعان معاً.

قال في النهاية إذا استأجر دابة إلى الحيرة، فجاور بها إلى الدوسية ثم ردها إلى الحيرة، ففقدت فهو ضامن وكذا العارضة، فقبل تأويل هذه المسألة إذا استأجرها ذهباً لا جائياً ليتجهي الحقد بالدموع إلى الحيرة، فلا يصير بطور مردوداً إلى يد السالك مضي أما إذا استأجرها ذهباً وجائياً يكون بمره بطورع إذا جلف، ثم عاد إلى النواقي، فإنه يرتفع عنه الضمان.

وقيل: الجواب عرى على الإطلاق، وهو الأصح.

ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم، فلم يذهب بها وحلّس في داره حتى مضت البعده، فطعت يجب عليه الضمان بحسبه لها، ولا أجرة عليه لأنه حبسها في موضع غير مأثور فيه، وكذا إذا استأجرها إلى موضع معلوم، فركبها إلى موضع آخر، فإنه يضمن إذا هلكته، وإن كان يهرب منه؛ لأنه صار عطفاً ولا أجرة عليه، وإن استأجرها إلى مكان معلوم فذهب من غير الطريق العام إلى كان الناس يسلكونه لا يصير حالاً، وإن سلك

الزوج لمرقة شهور أو نحوها لمالك فهو مملوك وإعفاء ولا يراد له رطلها فملاك من رطله لا شيء عليه عند أبي حنيفة ومحمد وكشافه لفصاحه لأنه مذكور له في له صدق فلا يضمن من يحدث منه.

وقال أبو يوسف إن مال من رطله، فعلى خالفه الدية، وإن أنصاه وأقول لا يستلزم طاقده في ماله، وإن كان يستلزم ثلث الدية في ماله، وأما إذا كسر صحنه في حالة لوط، فإنه يضمن إصاعاً لأن كسر الصحن غير مأذون به وهو غير حادث من لوطه لمأذون فيه.

قوله (والأجر، على ضربين: أجر مشترك وأجر خاص). فالمشترك كل من لا يستحق الأجره على نفس كالمصارع والمصانع؛ لأن المشترك من عمل المستاجر ولغيره فلا يكون له شيء منه يكافئ لحظه وإصاعاً.

قوله (والمصانع أربعة في ثمة أو هلك ثم يضمن ثلثه عند أبي حنيفة ويزفر) وقال أبو يوسف وزعمت فهو مضمون عليه بالنقص بضمه إذ صف في يده إلا أن يكون منه من شيء ثالث لا ينطاق الاطلاع منه كطرية العاد - وهو أن يأخذ جميع حبوب البيت - والعدد متكرر وهو أنه يكون مع سبعة ممرات السنة، ثم يضمنه إذا نقص إلى كان الصاع المساجر عليه عند أبي حنيفة أن لو أعطاه متصفاً ليعمل به عملاً، أو سبعة ليعمل به عملاً، أو جزءاً ليعمل به عملاً، وهو مضمون أو سبعة، أو منسكبه منه لا يضمن به شيء، لأنه لا يستأجره على يداع العمل في ذلك إلا إذا استأجره على غيره، وإذا كان الصاع أربعة عند أبي حنيفة، لأن النقص حصل وإذا صاحبه، وما يتولد من مضمون احتيجاً لأموال الممر لأن الأجر، إذ عمنوا لهم ويضمنون أجورهم في الخصم، وحرر المستأجرون عند المولى في الأجر المشترك لخصم على الخصم.

وذكر أبو حنيفة أن مولى على ثوب في حبيبه، ثم قال: ولا يضمن عليه بخلها إذا هلك منه العمل، فصاحبه، حذر في ساء حسبه فيه معمولاً وعطفاً، إلا أنه وإن ساء حسبه فمعه غير معمول، ولم يكن عليه كعده ولو ادعى الجير الرد من صاحبه وهو يكره، فاقول ثوب لا جير منه في حبيبه، وأنه أمين، ولو لا مولى في دعوى الأجرة وعندها فقول ثوب من حب الثوب لأن الثوب مضمون عند الجير، فلا يملك على الرد إلا به.

قوله (وإذا ينف من عمله كسخر في الثوب من ذلك) ارتقي الحذل والقطع الخليل

على شيء يصير إحداهما صاحباً لأن الإجراء حصل عليها، ولم يتم به، ومن صاحبها، فإنه جعل فطنته حرة، وإن كان الفاعل نراً عليها تعطل ولا تصح عنه لأنه صير فاعله، وإن تعدد واحدة، وأما ما جاء من أن صاحبها لا يجب ولا صير عليه عينا عند أبي حنيفة لأن التمسك به معناه أنهما هو من شيء واحد.

قوله «وإن اجازة لفسد هذا الشرط كما تقدم» يبيح، بغير الشرط الثاني لا يقتضيه العقد كما إذا شرط على الأخير إحضار مسالة ما تدب به، أو بغير عمله، أو على الأخير المشترك جميعاً، من غير عمله على قول أبي - محمد - ما إذا شرط شرطاً يقتضيه قصد كذا في شرط على الأخير المشترك جميعاً من تدب به لا بعد قصد، ويجوز شرط الأخير في عقد الإجارة كذا لا في عقد معاوضة بفتح نسخة بالذات كغيره وعند الشافعي لا يجوز.

قوله: **رَضِيَ اسَاحِرٌ عَيْنًا لِلْعَذَمَةِ قَلِيْسَ لَهُ اَنْ يَسَافِرَ بِهِ لَا اَنْ يَشْرَطَ ذَنَابًا فِي**
الْفَقْدِ؛ لأن عذمة السحر أشتق، وهذا إذا سَاحَرَهُ في سحره وم يكن على حية السحر
 إنما إذا كان على حية السحر، فيه خلاف لمنهجه وإنما كان سَاحِرًا وسَاحَرَهُ عليه
 أن يسافر به، وإذا سَاحَرَهُ في السفر للخدمة، وسافر به من غير شرط فتلقب في يده
 صوته ولا أجره عليه، بأنه مخالف لمخرج عن الخدمة، فصار مستخدمًا بعد غيره صير
 عتده، وإنما لم يخرجه الأجر؛ لأن الأجر والخدمة لا يجمعان، لو سَاحَرَهُ لخدمته
 يومًا، فله أن يستخدمه من طلوع الفجر إلى أن يمام الناس بعد الغشاء الآخر، وإن لم
 يكلمه كل شيء من خدمة البيت مثل غسل ثوبه وطبخ خبزه وعجن دابته، وحلب دابته
 وحلبها - إذا كان يخدمه - ويستعد طعام من يخبز، ويؤثر مناه من الصبح ورضه إلى
 المسح وخدمة أصابعه، وإن هذه الأشياء من الخدمة كذا في سرح

ويكون ان يسافر ابراه، او أمه للعالمه ويخلو به ٤٠ ٤١ أيام على مقعد المشقة، وإذا أتم حبله سنة، تمت مقبلة سنة أشهر مختلفة حذر هذه ويكون بعد ما يجرى ان شاء
مضى على الإجابة، وإن شاء يسحبها وأمه عظم مقبلة بأخره، فإن مضى عليها
وأكثرها، ليس له بعد ذلك أن يسحبها، ويكون أخره ب ما من السنة بعد وأخره به
مضى للمولى، وإن كان المولى قد قبض آخره ثلثة كتب، ساء ثم علق الصد فاعتبر
لمضى على الإجابة، وأخره كتب للمولى لأنه قد مكث بالمعصين وبسبب حق التمتع
الليد، وإذا لم يصح سقطت، وأجره على فوجه ظهري انشدها تقص كما في الكرخي.

والو الحرام وبنده بیزار بی همه عصب و لها خوار که بی العبد (در امور دنیا)

كأن له حبس أن حبس بسواي الأجرة؛ لأن المبيع للمبيع، والأجرة كالمسعى، فكما
وحب حبس حبس، أي أن بسواي الحبس، فكما حبس حبس المبيع حتى بسواي الأجرة
المعجل.

وقوله: «إنا نبيعك من مريم سرط» فإذا حبس ثم استحب لإساره له أن
وحسب القين استجاره بالأجرة إلا أنه لا يصحها إذا غلبت

قال في سرته: إك، عجز المسافر الأجرة منكب مؤخر كانهي للسوأل إذا
عجله على هذا إذا لم يرد، يجب فيه ودعه إلى صاحب الدار، فأنه صاحب
الدار بعد عهده؛ لأنه منكب بالمعجل، فإن لم يذهب الدار من مصلبه، أو استحب، أو مات
أحدهما على القين، فيه العدة؛ لأنه مات سليم الدار، فبمعه رد العرض إلا أن ذلك
تصير بالتقوى ترجع إلى القين

ولو أنقذه المسافر بعد تسببه لم يصح عهده، لأن المؤجر له منكب ورواي ملوك
تستأجر عنه.

وقوله: «أنا نبيعك المعسر عليه» لأنه إذا بسواي المعسر عنه، بعد ملك نفسه
فاستحق ملك العوم في مصلبه، فإن شرط أن لا يسام الأجرة، لا في عمر العدة، أو بعد
امتهاء، فمثل ذلك جائز، لأن شرط مقتضى عقد

يراعى في استعانة في الأجرة، إذا لم يشترط حبس في العدة حتى يحب
مروي عن أبي حنيفة أنه كان يقول: «ولا لا يظلمه» ثم يسأل المستعانة كلها، أو
بعد مضي العدة في الإجارة، في يقع على العدة، وهو مروي عن أبي حنيفة، ومالك، وأبي
عبد الله، كل جزء، يعني أنها يجب حالاً، وهو مروي عن أبي يوسف وعنه

قال في المكره: إذا وقع عقد الإجارة ولم يسرط معجل الأجرة ولم ينسب ما
وقع عليه العقد حتى أبر المؤجر المستأجر من الأجرة، أو وجب له، فإن ذلك لا يجوز
عنه أي يوسف عمداً كتب الأجرة، أو دية ولا يكون ذلك بعد الإجارة، لأن الأجرة لا
تلك بالعمد، وقد أمر الله، أو وجبها، فقد مر من حبس حبس لا يصح ويمن
كذلك القين شرط، لأنه له ماله، وتأمين له هو، حبر المظلمة، وليس له نفل
الإجارة قبور المراهة، لأنها لم يفسح موحدها وعندها سره

وقال محمد بن كعب الأجرة دية حار دية، وإن كان فيها من الأعيان
وجبها المؤجر، فبما قبل سبعة النكح إن قبل فيه بطلب الإجارة، وإن ردها لم
تظل، لأن العدة لا سم، لا بالقول، وإنما ردها فكما لم تكن
قوله: «ومن استأجر داراً، لم يمتوحو» أي يطالبه بأخوه، هل يوم إلا أن يسر وقت

الاستحقاق في العقد) وقال زر لا يجب إلا بعد منى المدة

قوله (ومن سأل جراً بغيره إلى مكانه فله حشر أو بغيره ما حشره كمن فُرِحَ منه) لأن سير كل مرحلة مقصود وكان هو حقيقة جواً لو أن لا يجب لأحد لا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر وهو قولنا

وعلى أي يوجب لا يجب عليه أن يسلم الأجرة حتى يبلغ نيت السفر. أو يدفع قوله (وليس للعقد) وأن يجب أن يظلم بالأجرة حتى يفرها من المصلي حال في المصلي هناك إذا لم يكن المصلي في مكانه جراً، إذ كان في بيته فإنه يسحق مقدر ما عطف وفي المدة وكذا إذا عمل في بيت المسافر لا يسحب الأجرة أيضاً قبل التراجع لأن العمل في بعض غير متعبد ولا يسحب الأجرة

قوله (أو أن يشترط للعقد) لأن الشرط لازم

وفي المكره إذا عطف في سرق صاحب الثوب لم يكن له أجره حتى يخرج الثوب من مكان الثوب منه الأجرة عند أي حقيقة لأنه صار مستحقاً للمسلم حتى إذا عطف في سرق صاحب الثوب وعندما الثوب مقصود عليه لا يبر من صلاته إلا بشرطه إلى صاحبه، فإن شاء صاحب الثوب صده عنه غير محبط ولا أجره له وإن شاء عطف له الأجرة

قوله (ومن استأجر حماراً يغير له في بيته فهو له) أي يدفع له ما يستحق الأجرة حتى يخرج من الثوب (أو أن يفر من الثوب) لأن عدم العمل بالأجرة لأنه لا يتعبد به ولا بعد إخراج الأجرة لأن استحقاقه غير له المصلي لأن صلاته له محرراً عنه الأجرة، وإن صده دفعاً لم يكن له أجره ولا يصح المحط، ونسج لأن ذلك ما هو مستلزم قبل وجوب التمسك، وإن سرق المغير بعد ما أخرجه، فإن كان يغير في بيت صاحب الطعام فله الأجرة لأن عمله وقع مباحاً، ومنه أنه قد سرق المال بغيره المصلي، وإن كان يغير في بيت الحمار، فلا مرة له لأنه لم يمسكه، وإن صاحبه ولا صلاته عليه قبل سرقه عند أي حقيقة لأنه في يده أمانة ويحتمل بعض شيء أصلي في ضمان الأخير فمستحق

ومثله (ويجوز له في بيته شرط كونه في بيته) لأنه إذا كان في بيته لم يغير لا يجد الأجرة إذا عطف من النسب

وقوله (ولم يحق الأجرة حتى يخرج من ثوبه) أي لا يستحق جميع الأجرة لما إذا أخرج بعض الثوب بعض المصلي فمستحق من الأجرة بعضه

قوله: (ومن استأجر غيره فليطبخ له طعاماً يؤكله ويعرف عنه)، لأنه من عدم العمل، وإن لمسد الطعام، أو أخرجه، أو لم يصحبه فهو من عدم.

وقد جملته: (ويؤكله) إذ لو كان لأجل به، فلا يترك فيه، وقد جعل الإجازة أو الطبخ غير واجب، بل ليطبخ بها، فوجبت فيه شراره، فاحترق ما ألبس، فلا ضمان عليه؛ لأنه لم يصل إلى العمل إلا بإذنه، ولو كان له أن لا يترك ولا ضمان على صاحب المكان إذا احترق شيء من المكان في النار لأنه لم يكن متعمداً في عدم اسبب كس حرقه بشيء في مكانه، وإن كان صاحب النار يسرى به، ودخل بها رجل على حاجته فاحترق فحرقه بحرقه على النار، فكسرها، لم يرقع الماء على الطعام، فالبس، فلا ضمان على صاحب المكان، لأنه أحاط به صاحب المكان ولا على الطبخ، ولا رة لأنه حصل بغير ضمان.

قوله: (ومن استأجر رجلاً ليصرف له بيتاً استحق لأجرة إذا أضافه عنه شيء حقيق)، لأن العمل من عدم الإجازة والتشريع عمل وقتد كالمثل إلى به، والإجازة هي التصب به المضاف.

قوله: (وقال أبو يوسف ومعه: لا يستحق الأجرة حتى يفسر حان)، لأن التشريع من عدم العمل.

والتشريع هو أن يركب بعضه على بعض عند المضاف.

وعائدة الخلاف: إذا تلف الثمن قبل التشريع، من أي حقيقه تلف من ماله الشئ آخر، وعندها من مال الأجرة، وإنما إذا تلف قبل الإجازة، إلا أن يجره به ضماناً لأنه طين مسد.

وفي المتن: إذا استأجره بعمل له شئ في ملكه، فعليه دسده الضر قبل أن يرضه، فلا أجر له عدم التسليم، فإن أضافه ولم يرضه.

قال أبو حنيفة: هو بسالم.

وقال أبو يوسف ومعه: التشريع من عدم التسليم، وأد إذا عمده في غير ملكه فمما لم يرضه وملك إلى فساد لا يخرج عن صدقه حتى أنه إذا لمسد في سليمة لا أسرة له إلا عدم زمر.

قوله: (وإذا كان إن عطف حقه الثوب فإسماً يديهم، وإن عطفه رومياً فهو يفتقر حتى رأي أفعلي عنه متعلق بالأجرة) ولأن روم العقد فاسد لأن شقوقه عليه مجهول، لأن روم عدد من المنقوب، فلا يصح.

وقال أنه حرٌّ، في متعدي مملوكين، والإحرار لا يجب العمل، وإنما يجب بالعمل، وبأنه في بعض النسخ، وضع فيه العمل، فكان العمل وضع على منعة واحدة وكذا إذا قال: إن حسبه بعضهم مدوهم، وإن حسبه بغيره مدوهمين على هذا، ثم إذا خاصة مدوهم، وقد شرط عليه روية لم يستحق شيئاً من الأجرة.

قوله: «وإن لال إن حطته اليوم فيهم»، وإن حطته غدً فيمنصف فيهم، فإن غداً اليوم ولله نعمة، وإن حطته غداً أقله أجره منه، إن حطته لا يتجاوز به ألفسني وهو نصف درهم، وفي الجمع مضمير لا مجلس من نصف درهم ولا يرد على درهم.

وقال أبو يوسف ومحمد لشرطك شيئاً حلالاً

وقال أبو يوسف ومحمد لشرطك شيئاً حلالاً، وإن حطته في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف درهم ضد أبي حنيفة، وهو الصحيح.

وقال أبو يوسف ومحمد به أحسن منه لا يجاوز به، مثلاً، وإن قال إن حطته اليوم ملك درهم، وإن حطته غداً، فلا شيء، ثلث.

قال محمد: لا حطه اليوم على درهم، وإن حطته في اليوم الثاني به أحسن منه لا يزد على درهم.

قوله: «وإن قال إن سكنت هذا اللكحل عطاً فيهم»، وإن سكنته حلالاً فيهم، فإنما فيهم من الأجر، وهذا هو الصحيح، وهذا هو أبي حنيفة، ومحمد: الإجارة داهية.

قوله: «ومن استجر دراً كل شهر يدرهم فأنه صحيح في شهر واحد فأنه في سنة الشهر، لأن السنة حطه شهر فقلوثة»، وإنما صح في الشهر الواحد وهو الأول، لأنه معلوم، لأنه عيب العمل، وأجره معلوم، والبيع لا يفسد، وإنما يفسد في بيعه مشهور، لأن الإجارة فيها مجهولة، ولا أصل لها كلمة «وكل» قد دلت بما لا حاجة له بمصرف إلى الواحد، ثم بعد التمسك بالمعنى، وإنما إذا سئى منه شهر معلوم جازاً لأن السنة صارت معلومة.

قوله: «وإن سكن ساعة من الشهر اتفاني صح العقد فيه ولم يكره فلو جاز أن يخرجه إلى أن يفتني شهر، وكسبك كل شهر سكن في أوله»، لأنه ثم العمل موصوفاً باليسكن في الشهر الثاني.

قوله: «وإن استجر دراً سنة عشرة دراهم ج»، وإن لم يسم لسنه كل شهر

من الأخرى: بأن هذه معجزة دونه ^{فأشبه} به ور كان المقصد من جعله
مستودع الله كتابه لأعنه لأبى من الأصغر - وإن كان في أثناء شهره، فانكسر بالأمم عنه
أبى خيفة

وہابی محمد عیسیٰ ۷۱۲، لاہور، پاکستان

[illegible]

فوله (۱۱) بخور اُخذُ شربِ شیبی و هو ان یؤخر بحال کسور علی
الایمن: والسب هو لا حره الشیء عذ علی حصر الفحص

قوله (ولا يجوز لأحد من بني الإنسان) والظاهر أن قوله (أحد من بني الإنسان) كذا لإمامه ومطهره
الفرقة، وأما قوله (لأن هذه الأشياء مكرمة لله تعالى فلا يجوز أحد من بني الإنسان أن يملكها أو يتصرف فيها)
والصريح في هذا أن كل واحد من هذه الأشياء مكرمة لله تعالى فلا يجوز لأحد من بني الإنسان أن يملكها أو يتصرف فيها
بغير إذن الله تعالى، وأما قوله (فإن كان كذلك فليس هو الذي يملكها بل الله تعالى هو الذي يملكها)

قال في الحديث: راضٍ مباحةً مستحباً المستحب على ما فيه ثمران يوم الآخرة
مظهر لطيف في الأمر الدينية: الإصباح تسع حطاً لغيره من رجليه يفتقر.

وما نعلم الله، ولا يومر استجار عليه بالإسراع، لا، ف على ثوبه •

[illegible][illegible]

ويجوز على سيد المنة، والأدب بالإجماع، ولا يجوز أخذ الآخر على الجبلة؛ لأن
 الأخير إذا حضر النعمة نهي عنه الفصل؛ فإزاه ذلك، ولا يجوز الاستحجار على غسل
 اليد، ويجوز على أحد القبر، وإنما على الميت
 قال في الميوز: يجوز الاستحجار عليه

وفي المناوي: لا يجوز غيرهم لا يجوز؛ لأن ذلك في حجب عيهم، وإن وجد
 غيرهم جاز

واختصوا في الاستحجار على امرأة القردى على أنكر مدة معلومة؟

قال بعضهم: لا يجوز

وقال بعضهم: يجوز، وهو المختار.

قوله: «ولا يجوز الاستحجار على الغناء» (والتشريح) كما سار السلاهي؛ لأنها
 مصيبة، ولا يجوز على المتعاضد في شمس غناها.

وقال أحمد: يجوز

وأما الاستحجار على الفقراء فيما دون الفس، فيجوز؛ لأن المقصود منه
 إغاة المقصود، وذلك يند، فيه جلافة تقصص في نفس، لأن المقصود منه إغاة الروح،
 وهو لا يقدر فيه، لأن لم ير نفسه، ويجوز الاستحجار على الدكاة، لأن المقصود منها
 قطع الأرتاح فرد، وإلا الروح، وذلك يقدر عليه، فإنه الفقراء فيما دون الفس.

قال أبو يوسف: لا بأس أن يستأجر القاعني رجلاً مشاعره من أن يصر بلمنود
 بين عليه، فإن كان غير مشاعره، فلا إجارة فامسة؛ لأنه (د) مشاعره مشاعره، فالحق يقع
 على الفس، أو لم يعمل، وإنما معلومة، وإن مشاعره على الصرب، ذلك محمول،
 فلا يجوز.

قوله: «ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة إلا من الشرب» سواء كان من
 صميم، أو من لا صميم، لأن أمر ما لا يقدر على صلبه، لأن سلم المشاع وحده لا
 يتصور.

قوله: «وإذا لم ير سب وفحشة إجارة المشاع جائرة»؛ لأن السليم يمكن
 بتضمينه أو تكميله، فصار كذا إذا جرد من شريكه وصار كالبيع، ومن المشاع،
 فلا يجوز من الشرب، وغيره، لم يعمل نفسه، وفيه لا يضمنها عند.

وقال الشافعي: إنه لا يجوز إجارة المشاع فيما لا يحمل نفسه جائرة، وفيه
 يضمنها لا يجوز عند.

وقال الثعلبي يجوز رزق المشتاع جائر عند أبي يوسف، ولا يجوز عند محمد.
ثم الإجارة من حصص في غير الملتاع وغرأ المبيع عند ذلك، فإنه لا يملكها كما
إذا استأجر داراً من رخص، وماب أحد استأجرين لا تنقص الإجارة في خدمة الخبي وإن
كان مستأجراً، وكذا إذا جرت داره من رخصي صفقة واحدة جارة، ثم إذا ماب أحد
المستأجرين انقضت الإجارة في حقه، وبقي في حق الثاني جارة
قوله: «(يأخرون) استأجروا الكثير بأجرة معلومة» لقوله تعالى ﴿إِنَّ أَوْحَشَ لَكُمْ

لِقَاتِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١)

واختلف المستأجرون في حكم هذا المبدأ

فهم من قال، إن المبدأ يقع على الأصح - وهي خدمة الخبي، والقيام به، وليس
على طريق التمتع لأن البس عين من الأغنياء لا يستحق بالإجارة إلا على طريق التمتع
كالمبيع في الترتيب

وسهم من قال إن المبدأ يقع على الخبي، وأخذه مع دليل أنها تركه في
الشفة على أنه لم تستحق الأجرة والأكل أصبح، ولا يجوز سلبها الرخصة على إرضاع
ولدها، وكذا الصفقة الرخصية، وأن النسوة، فيجوز على الأصح، ويحذر استئجار الرخصة
لرخص ولده من غيرها، وإن استأجرها لرخص ابنها من من الرزق، ولقوله مالي جارة لأن
الشارع من استأجرها أنها مسخرة للشفة على الرزق وأجرة الرضاع بحري بحري الشفقة،
ولا تستحب من وجه، وإذا كانت الصفقة يقع للمخير، فلا لطفها عليه، فجاز
استئجارها كالأحبة

قوله: «(وتجوز) مطلقاً» فكأنه أي حيلة، وإن لم يرد من ذلك شيء
ويكون لها فوط، وهي تحري بحري الشفقة من وجه، وهذا استحسان، والظاهر أن لا
يجوز وهو قول أبي يوسف وعبد الله لأن ذلك مجهول، والأجرة إذا كانت مجهولة لم تصح
الإجارة كما لو استأجرها بطلبه، أو أخو ولدي حنيفة فإنه حال، ﴿رَأَى لُيْلَةُ

رَدَقِيٍّ وَكُسْبُوْنِيٍّ يَأْتِرُوْنَ﴾^(٢) وهذا مذكور في المصنفات، وذلك لا يكون إلا على

وجه الأجرة، ولأن الجهالة في هذا لا تخصي إلى طائفة، لأن في إعادة التوسعة على
الأخبار شفقة على الأولاد بحالهم، فلو طلع، فلا طلبة فيه نفسي إلى المداومة، وإن
سي الأجرة منهم ورزق حسن الكسوة وأصلها وفرعها، فهو جائر بالإجماع، وليس

(١) سورة المائدة: ٥

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

الأجرة دونه ووصف جسر الكسوة وأعطيا ودفعها، فهو جائز بالإجماع، وليس للظفر أن يأجر حسب من غيره؛ لأن في حكم الأخير للخاص.

قوله: (وَالَّذِينَ لَمْ يَسْجِجُوا بِأَنْ يَتَخَبَّ وَجْهًا عَنْ وَجْهٍ) عائد الخبر؛ لأن شرطه حق له ألا ترى أن له أن يسجج لإخافه إذا لم يعلم به غيره خلفه إلا أن للمستأجر أن يدفع من غيبها في ماله؛ لأن المرفق حقه وليس لهم أن يحسبوا الظفر في ماله إذا لم يشترطوا ذلك عبثاً، وهذا أن يأخذ خصي إلى مرفق لأجب سحنوا عليها فعمل ونم يستحقونه في مكان مخصوص وهي موجة على وعلى كسوة وجداً، فإن سرق من ذلك شيء لم يلزمها ضمانه؛ لأن الأخير خاص.

قوله: (وَإِنْ جِدْتَ كَأَنَّ سَيْمَ أَنْ يَسْتَوْفُوا الإِجَارَةَ) إذا عاينوا على انقصي من جهة لأن من الخاص يضر بالخصي، فكذلك ذلك عند في الفسخ وكذا إذا مرضت ثم أن يفسحوا الإجارة، لأن من المربط يضر بالخصي وهذا ليس له يسبح، لأن سرقه يضر والزوج أن يجرها من المرفق إن لم يكن سلم الأجرة، وقد قالوا في الظفر، فإذا كان من يشبه الإرجاع، فلا ملأه أن يفسحوا ذلك لأهم يعرفون به ألا ترى أنه يقال في أكل شوب أجرة ولا تأكل بشدها، وكذلك إذا غلبت من الإرجاع، فلها ذلك إذا كان يشبه المرفق، فإن كانت الظفر مرفقة وحافوا على مرفق العبيد بها عليهم أن يفسحوا وإن كانوا يردونها بالكتف أمروا بالكف عنها، وقد نوه، ولا كان هذا عسج.

قوله: (وَعَنْهُمْ أَنْ يَصْلَحَ طَعَامُ الْعَبْدِ) يأمر بمصح له الطعام، ولا تأكل شيئاً يفسد لها ويضر بالخصي ويغيب طعمه وغسل يديه وما يباح به الأطفال من الفم والفرج وغير ذلك، وأما طعمه، صلى الله عليه.

قال في النهاية: ما ذكره محمد من المهن والمربعات أنه على أكثر ذلك من عادة أهل الكوفة.

وفي شرحه: إن حوت العادة بأنه عليها فهو عبداً، وإن لم يجر بذلك فهو على أهله.

قوله: (وَإِنْ أَرْضَعَتْ فِي الْمَدَّةِ بِطَرِيقٍ شَاءَ فَلَا أَجْرَ لَهَا) لأن هذا يجوز، وليس يرضع، ولما نجب المرأة بالإرجاع، فإن استأجرت للظفر له ظفر أرى فطره عليها الأجرة مستحبة؛ لأن لرضاع الثانية يقع للأولى، فكذلك لرضعته بنفسها. وفي القلي لا أمر لها لأن يملك ربح على عملها.

قال في الكرخي: إذا كان الخصي لا يرضع لها، أو يهدأ منه، تكون سرقته، أو

رواية تشاهد بالمرء عن حفظ الصبي فلا عنه أن يعسكو لإجارته، وإن صاح الصبي من
سبناه أو سقط صعدت، أو سرى شيء من ثيابه لا ضمان عليها لأجل مؤنته عليه، وقد
أحدثت بأدنى عمله.

قوله: (وَكُنْ صَدِيقَ بَعْضِهِ يُقْرَبُ لِي الْعَرَبُ فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَ) يَقْرَبُ بَعْدَ الْفُرُجِ مِنْ عَمَلِهِ
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَجْرَ كَالصَّبَاغِ، وَالْقَصَارِ وَكُنَّا نَحْبِطُ، سَبَّ حَسْبَ سَبِّ ع، وَلَا ضَمَامَ
عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فِي الْحَبْسِ وَلَا أَجْرُهُ لَهُ هَلَاكٌ لِمَعْنَوْدٍ عِنْدَهُ مَوْلَى الْيَمِّ
وَحَصْلُهُ بِمَعْنَى: أَنَّ الْمُسْلِمَ فِي يَدِهِ مَصْرُوفٌ قَبْلَ الْحَبْسِ، فَإِنْ جَسَّ أَرَى أَنْ يَصْطَبَّ، لَكِنَّهُ
عِنْدَهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَمِعَهُ يَمْلِكُ غَيْرَ مَعْمُولٍ وَلَا أَجْرَهُ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ مَعْمُولًا وَهُوَ
الْأَجْرُ.

وفي قدحيره، إِنْ كَانَ الْقَصَارُ يَقْبُرُ بِشَيْئِهِ وَيُطَيِّرُ، لَهُ حَرُّ الْحَبْسِ، وَإِنْ كَانَ
مَعْنَى الْقَوْبِ لَا غَيْرَ، فَمِنْ لَهُ حَرُّ الْحَبْسِ.

قوله: (وَكُنْ لِمَنْ حَبَسَ أَوْ فِي الْحَبْسِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ نَفْسَ كَالْحَبَالِ،
وَالْمُضْلَاحِ) لِأَنَّ الْمَعْنَوْدَ عِنْدَهُ حَبْسٌ حَقٌّ وَهُوَ غَيْرُ قَاتِمٍ فِي الْعَرَبِ، وَلَا يَصْطَوِرُ حَبْسُهُ
وَعَمَلُ الْقَوْبِ ظَهَرُ الْحَبْسِ، وَهَذَا بِحَالِ الْأَمْرِ حَيْثُ يَكُونُ مُرَادُ حَبْسِهِ لَا مُتَبَقُّهُ لِيُجْعَلَ
وَلَا أَمْرٌ لِمَنْ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ عَلَى شَرَفِ إِعْلَانِهِ وَهَذَا أَحَدُهُ فَكُنْ بِأَمْرِهِ، فَهُوَ حَرُّ الْحَبْسِ
فَوَيْ حَبْسِ الْحَبَالِ مُنْتَضِعٌ مِمَّا عَادَتْ، لَكِنَّهُ لَا أَمْرٌ لِمَنْ، وَالْمَنْ أَمْرُهُ فِي يَدِهِ، فَإِذَا حَبَسَ
بِدُونِهِ عَصَارَ غَضَبًا كَمَا دُعِيَ، بِهِ لَا يَحْبِسُ لِأَجْلِ قَدْسِهِ، ثُمَّ إِذَا حَبَسَ لِمَنْ طَبَقَتْ طَبَقَاتُ
الْقَضَبِ وَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ حَبَسَهُ فَهِيَ مَعْمُولَةٌ وَهُوَ الْأَجْرُ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرَ مَعْمُولَةٌ
بَلَا أَجْرٍ.

قال أبو بصير في الحبال: إِذَا بَلَغَ الْمَعْمُولُ طَلَبَ الْأَجْرَ لِمَنْ، بِمَعْنَى: مَنْ
وَقَدْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فُلُكٌ حَتَّى يَصْعَدَ، أَلَّا لَا تَزَالَ مِنْ مَدَامِ الْعَمَلِ.

قوله: (وَأَمَّا طَرَفٌ عَلَى التَّصَايُغِ أَنْ يَعْمَلَ مَقْبُوعَ عَمَلٍ لَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ عَيْتَهُ) بَلَى
عَالٍ عَمَّا أَنْ يَعْمَلَ بِمَعْنَى: أَوْ يَدُوكَ أَمَّا إِذَا قَالَ: مَلَى أَنْ يَحِيطَهُ، مِمَّا مَطْنُ كَذَا فِي
الْمُسْتَصْحَى.

قوله: (وَلَوْ أَنَّ مَلِكًا يُعْمَلُ لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنْ بَعْضِهِ) لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهِ عَمَلٌ
فِي دَمَتِهِ وَمَعْنَى: إِعْزَازُهُ حَسَبَهُ وَمَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى: سِرَّةُ إِعْزَازِهِ لَمْ يَكُنْ.

قوله: (وَأَمَّا خُصْفُ نُحَيْطٍ وَصَاحِبُ الْقَوْبِ فَقَالَ صَاحِبُ الْقَوْبِ: أَمْرُكَ أَنْ
تَعْمَلَ قِيَادَ وَكُلَّ الْخِيَارِ قَبِيضًا، أَوْ قَالَ صَاحِبُ الْقَوْبِ لِيَصْبُغَ الْوُثْقُ أَنْ لَصَقَهُ

لشمر فبذنته أصغر فالتقول قولك صاحب الثوب مع يمينه ، لأن الإذن مستند من جهة صاحب الثوب ، فكان القول بوجهه ؛ ولأنه لو قال لم أدن لث لي العنق كان القول قوله ، فكذلك هذا ؛ لكنه يحد ، لأنه مكر سبباً لو أقر به لزمه

قوله : (ولأن حنف قالوا لا يحد حتى يحد إلى شيء من أصحاب الثوب صممه فيمة ثوبه ، وإن شاء أحده وأعطاه أجر مثله ، وكذا في سبب الصنع إن شاء صممه فيمة ثوبه أيضاً ، وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يحد بغيره المسمى ، كذا في المستصحب)

و قد جاء إلى عطاء بنوب ، فقال له : قل لي هذا الثوب إن كنتي قبيصة ، وقطعة وحطه بمرهم ، فقال : نعم يكفيني ، ثم قال بعد أن عطاه : لا يكفئك صبر حيلة الثوب ؛ لأنه ما أدخل فيه حرف شرط وهي قوله : عند أمره ، فقطع مرصوف بشرط اكتماله ، فإنه لم يكفك لم نه جدد الصنع المستروضة نصيب ، وإن قال : استر أكنيني مبيهاً ؟

قال : نعم ، قال : الطمعة ، فإذا حو لا يكفك لا يصبر ؛ لأنه أمره ، فقطع مطلقاً حار من الوصف ، والشرط جدد ، وقد عمل ما أمره قلباً لم يصبر

ولو دعي إلى مزار ثوباً ليقتصره بأجرة مقبولة ، بما كان في اليوم الثاني جدد صاحب الثوب بطله منه ، فجدده إياه ، ثم جدد في اليوم الثالث ، فطله إليه مقصوراً ، وطلب الأجرة إن كان قصره قبل أن يجدده ، وله الأجرة ، لأنه قصره ، على موجب القصد وجدده مقصوراً ، له الأجرة ، وإن قصره بعد ما جدد ، فلا أجر له ، لأنه قصره لنفسه .

قوله : (وبل قال صاحب الثوب عيقت لي بغير أجرة وقال الصانع بأجرة فالتقول قولك صاحب الثوب مع يمينه عند أبي حنيفة) ، لأن المذبح لا يمين له ، إلا من جهة السطح ، والأصل أنه لم يجر بينهما عقد ، فالتقول بولي صاحب الثوب ؛ لأنه مكر تقوم عمله والصانع يده ، فكان المول بالتكر مع يمينه .

قوله : (ولأن أبو يوسف إن كان خروفاً لم أي معاملة له رتبة الأجر ، وإن لم يكن خروفاً فلا أجر له) ، لأنه إذا كان خروفاً ، بعد جرت عداوة أنه يبيع له بأجرة ، فصار المصنف كالمستوفى له ، وإن لم يكن خروفاً ، فلا عداوة ، فالتقول بولي صاحب الثوب ؛ لأن المظاهر منه .

قوله : (ولأن المصنف إن كان الصانع متديلاً لبده الصنعة بالأجرة فالتقول قوله إنه عمله بأجرة) ؛ لأنه ما فتح المصنف لأجل ذلك وعد ، نفسه بمعاينة حري ذلك جرى للتصميم على الأجر اعتباراً للظاهر ، والقياس ما قاله أبو حنيفة ، وقوله : استصحب ، وفتوى على قول محمد

قوله (وَأَوْجِبُ فِي الْإِجَارَةِ أَهْضَةَ أَجْرَةٍ أَمْثَلُ لَا يَحْدُودُ بِهَا لِمُضَيِّقٍ وَقِيلَ
وَهُوَ فِي أَجْرَةِ أَمْثَلُ بِأَهْضَ مَا يَحْتَمِلُ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُسَيِّقُ مَعْمُومًا أَوْ لَا، كَانَ مَحْمُولًا كَمَا
إِذَا اسْتَأْجَرَ عَلَى ثَمَنٍ، أَوْ ثَوْبٍ، وَاسْتَأْجَرَ ثَوْبًا عَلَى ثَمَنٍ بِهَرَمٍ، وَهَذَا بِحَسَبِ أَجْرِ أَمْثَلٍ
بِأَهْضَ مَا يَحْتَمِلُ وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَ عَرَاءً، وَلَمْ يَسْمَعْ لَهُ أَجْرًا يَحْتَمِلُ بِهِ شَيْءٌ بِأَهْضَ مَا
يَحْتَمِلُ، تَمَّ الْأَجْرُ لَا يَحْتَاجُ فِي إِجَارَةِ الْعَالِمَةِ بِالْحَلِيلَةِ، مِنْ بِنَاءٍ يَحْتَاجُ تَعْيِينَهُ الْإِتِّفَاقُ
بِإِجَارَةِ الْإِجَارَةِ، لِأَجْرِهِ حَسَبَ الْأَجْرَةِ بِالنَّحْوِ الْمَعْنِيِّ بِهِ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ إِذَا حَلِيَ بِهِ
وَسَيَّأَ.

قوله (وَإِذَا فَضِلَ الْمَسَاجِرُ الْخِيَارُ فَعَلَيْهِ الْأَجْرُ، وَإِنْ سَمِيَ بِسَكْنٍ) لَمْ يَكُنْ
مِنْ الْأَشْيَاءِ فَأَوْجِبَ ذَلِكَ سَلْبًا
قوله (وَيَنْتَهِبُ حَاصِبٌ مِنْ يَدِهِ سَقَطَ الْأَجْرُ، عَنِ الْمَسْكُونِ قِيلَ لَمْ يَكُنْ
يَسْكُنُهُ، أَمَّا إِذَا حَاصِبٌ يَدِي سَكَنَ فَيَا مَدَى سَقَطَ عَنْهُ الْأَجْرُ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَلَوْ أَنَّ
أَجْرَهُ مَا سَكَنَ

قوله (وَلَوْ وَجَدَ فِيهَا غَيْبًا يَحْتَمِلُ بِالسَّكْنِ قِيلَ الْمَسْكُونُ) لَمْ يَكُنْ الْإِتِّفَاقُ بِهَا
إِلَّا بِصُرُوحٍ، وَلَوْ أَنَّ يَدَهُ دَخَلَ فِيهَا سَقَطَ الْأَجْرُ إِلَى الْغَيْبِ
وَلَوْ اسْتَأْجَرَ دَرِيْسَ، لَمَحَبَّتَ، حَنْطَلًا، أَوْ مَنَعَهُ حَاصِبٌ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ حَدَثَ فِي
أَحَدِهِمَا عَيْبٌ، يَفْضُلُ السَّكْنِ، لَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُ سَكْنًا، إِذَا كَانَ عَمَلُهُ عَلَيْهِمَا تَسَعُّفًا وَاقْتِدَاءً، تَمَّ
حَدُوثُ طَبْعِ الْإِجَارَةِ فِي وَجْهِهِ أَحَدُهُمَا لَا يُلْزَمُ فِي الْمَنَافِعِ وَلَا يَنْتَهِبُ
الْخِيَارَ كَلِمَةً أَوْ إِذَا دَخَلَ فِي أَحَدِهِمَا عَيْبٌ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُرُ أَحَدَهُمْ وَكَذَلِكَ إِذَا سَقَطَ
مِنْهَا حَاصِبٌ لَا يَحْصُرُ فِي سَكْنٍ، هَذَا لَا يَنْتَهِبُ الْخِيَارَ، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ يَأْتُرُ فِي طَبْعِ
كَلِمَةٍ إِذَا مَرَّ بِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَذَا دَرِيْسَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ إِذَا تَمَّ عَمَلُهُ بِأَهْضَ مَا يَحْتَمِلُ
فَإِنَّ بَنِي الْمَوْجَرِ مَا سَقَطَ، فَذَا خِيَارُ بَنِي الْعَمَلِ رَأَى رَحِمَهُ الْمَاءَ، وَاصْلَاحُ
مِنْزِلِهِمَا وَمَا وَهَى مِنْ ثَمَنٍ عَلَى مَالِكِيهَا دُونَ الْمَسَاجِرِ وَلَا يَحْصُرُ عَمَلُ ذَلِكَ، لَأَنَّ لَمَانَتَ
لَا يَحْصُرُ عَمَلُ بِاصْلَاحِ مَالِكِيهَا وَبِمَسَاجِرِهَا أَنْ يَحْصُرَ (أَوْ لَمْ يَحْصُرْ) بِاصْلَاحِ الْمَوْجَرِ ذَلِكَ وَكَذَا بِاصْلَاحِ
عَمَلِهِمَا وَبِمَسَاجِرِهَا وَبِمَسَاجِرِهَا، وَلَا يَحْصُرُ عَنْهُ إِذَا كَانَ مَسْلُومًا مِنْ عَمَلِ
تَمَّ مَسَاجِرُهَا، وَإِذَا تَمَّ عَمَلُهَا، وَفِي الدَّارِ رَمَى مِنْ كَسَمِ الْمَسَاجِرِ، أَوْ رَمَى عَمَلِهِمْ كَنْ
بِرَفْعِهِ، لِأَنَّهُ حَدَثَ بِهِ، فَصَارَ كَمَدًا وَهَرَمًا دَرِيْسًا، وَإِنْ تَمَّ مَسَاجِرُهَا مِنْ عَمَلِ
الْمَرْءِ فَهُوَ مُتَطَرِّقٌ لَا يَحْتَاجُ بِهِ

قوله (وَإِذَا حَرَسَ الدَّارَ، أَوْ انْقَطَعَ شَرْتُ الضَّيْعَةِ أَوْ انْقَطَعَ الدَّاءُ عَنْ الرُّحَى
تَصَحُّبُ الْإِجَارَةِ) يَحْتَاجُ بِهِ سَكْنًا، وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْكُونِ، وَهُوَ

الصحيح

ومن أصحاب من قال إن العقد لا يصحح ومن غيره أنه إذا باع أرضاً لم يملكها ليس
للسائر أن يمنع ولا للسائر، وهذا تخصيص على أنها لم تنسخ، فيكون معنى قول
الشيخ فيصحب أي للمساخر كذا يستحق، وإذا أسر دابة، لم يباع قبل تقضاء المدة،
فبيع حذر حتى إن المدة رد، فصحت كذا البيع لأمرًا للمطهر، وليس له أن يمنع من
الأخذ.

ولو لم يمسح أحار البيع جزئياً ويطلب لإحارة بعد بقي من ماله، ولو
مسح، فإنه لا يفسخ البيع، فإن كان المشتري غلباً وقت المدة بعد الإحارة فليس له
أن يطلب ثبائع المدة إلى أن يفسخ الإحارة، وإن لم يكن غلباً ولم يفسخ، فهو
باطل (إن شاء نفسه بالفسخ، وإن شاء لم يفسخ).

قوله (ورد مات أحد الخصمائيين) وقد عقد لإحارة لنفسه الفسخ المقتضى لما
موت المسافر، فلأن العقد ينصى صفقات الأحرار من ماله، لم يفسخ الإحارة بعد موته
استحقاق الأحرار من ملك الغير، وإن كان المورح هو الذي مات، لم يفسخ الإحارة بعد
موته فتوجب فصاع من ملك غيره، وهذا لا يجوز.

قوله (وإن كان غلبها لغيره لم يفسخ) حل النوكس، والنوكس، والآب إذا أسر
لأنه الصغير، واستولى في الوقت إذا عقد ثم مات وليس له كس روح لنته، ثم مات،
فإن الفسخ لا يفسخ بخلاف الإحارة لأن عقد النكاح لا يقع على الصغير، وإنما يقع
على ملك الاستحسان، وذلك بسبب المصداق وهو مات أحد المتعاقدين، وفي الأرض ورع لم
يتمسكه فليس مسافر، أو وردته أن يدعى، ذلك في الأرض ويكون عليهم ما سمي من
الأجر ولا يشبهه، أو انقضت المدة، وفي الأرض ورع لم يفسخ، فإن الفسخ يترك
ويجب أجرة المثل، لأن الدل ما وجب ولا تسمية في هذه المدة له بكن الأجرة المثل.

قوله (وتنسخ شرط اعتبار في الإحارة) ويعبر شاء مدة المدة من وقت
الإحارة.

قوله (وتنسخ الإحارة بالأعداد) كمن استأجر ذكناً في المشرق ليحجز فيه
فدفعه مائة وكمن أجرة داراً، أو ذكناً ففلس وورقة ذكراً لا يفسد على نفسه إلا
من تمن ما أجرة البيع القاضى لنفسه وباع في الدين، في هذا إشارة إلى أنه يقتصر على
فسخ القاضى في النص، ويمكن ذكر في مزيادات.

وفي إجماع الصغير وكل ما ذكرناه أنه غير، والإحارة فيه تنفس، وهذا يدل على
أنه لا يفسخ على المدة، وطريق المصداق أن يبيع المورح سائر أولاً، فإذا باع وهو لا يفسد
على تسليم لتصل حل المسافر، فالمشتري يردع الأمر إلى القاضي، ويتنسى منه فسخ

البيع، وتطمين القدر إليه، فانقاضي بمضي البيع فيمنع البيع منقضى الإجازة. وانقاضي لا ينقض الإجازة مقصوداً؛ لأنه لو غلبها مقصوداً ربما لا يقع البيع، فيكون النقص إطلائاً على الاستعانة بمقصودها، وذلك لا يجوز كذا في الفتاوى.

ولو أراد المسافر أن يتنقل من بلد، فله أن ينقض لإجازة في السفر وغيرها وكذا إذا انقضى بعد ما استاجر دكاناً لبيع به؛ لأنه إذا انقضى لا يمنع بالكلية. ولو استاجر مائة لمحمد لم يوجد سارقاً، فهو حرم في البيع؛ لأنه لا يمكنه استعماله إلا بصرفه.

قوله: (ومن شاعره دنة يسافر غلبها ثم إنه لا أن يفقد من السفر فهو غلب) ولا يسير على السفر؛ لأن في ذلك سرراً عليه، وكذا إذا مرض المكثري لأنه لا يمكنه السفر إلا بقدره، وكذا إذا برف المكثري السفر ليدلوا به من أن حرم على ترك السفر في هذه الحالة، لو كثرى داراً في يده، ثم بوى السفر، وترك المقام، منه نسخ وللمكثري أن يستعمله بعد محاكم؛ لأنه يجوز أن يريد المسح لغيره، حر غير ما يظهر، وإن كان وجد جملاً أو حصص من حصة، أو داراً أو حصص من داره لم يكن له أن يستعمله لأنه قد وصي بالمستعمل المذكور، وكذا من يملأه من يمسح إذا وجد ربحاً على الآخر تلقى سرها به؛ لأنه قد وصي بالمصدر المذكور.

قوله: (وان بدت الحجازي أن يفقد من السفر فليس يحد)؛ لأنه يمكنه أن يفقد ويشتت بالثواب مع أجره أو علامته ولو مرض المسافر، مكانه، فهو على رواية الأئمة.

وفي الكرخي هو عدم وهو الظاهر؛ لأنه لا يرى من صدره، ولأنه لا يرى من خروج حيرة في داره، وإن برس الجمال، فظاهر رواية الأئمة ينقض أن لا يكون مراً.

وقال أبو الحسن: هو عدم.

وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم الحر قبل أن تطوف لربها، دلت الحمل أن يقيم معها، قال هذا عدم، وليس الإجازة؛ لأنها لا تقدر على الخروج قبل التطواف ولا يمكن أن يلام الحرام ببيع هذه المرأة، فتصح الإجازة، ومع عدمه، وقد كانت ولدت قبل ذلك زمن من مدة نفاس ولا كسده الحائض، وإن أفلح الحمل على الطعام معها؛ لأن هذه المرأة قد جرت العادة بمقام إحداث بيت، بعد الفرج من الحج، والله تعالى أعلم.

كتاب الشفعة ()

هي مأخوذة من الجمع، وهو الاسم الذي هو خلاف الوتر لأنه ضم شيء إلى شيء، وسبب التسمية بذلك لأنها ضم للمجموع إليه أو أمر التوبة، مما كان للجمع ضم الشيء للمجموع إلى ملكه، سمي ذلك حمة

قال رحمه الله: **سُفُفَةٌ** واحدة تخلف في نفس الشيء أمره بكيفية لا لا يتغير تركبها لأنها واجب به وعبء، لأنه يفتحه بدخول غيره عليه الداء على وجه قوله

قوله (ثم انحلف لي حرف التصغير كالشرب والطريق) وقال الشافعي لا سمعه

قوله (ثمّ يجر) والآن الشاعري لا شعبة بالمرور ثم انظر الذي معنى الشعبة
عندنا هو السلاسل التي على البحر فانما هي شعبة ودان من حكمة اخرى دور الخلقاني. أما
إذا كان محوياً وبسبب عربيل مائة، فلا شعبة له، وإن غربت لأتوب، أن الضريق مائة
يجهما نوبل المرور
قوله: (وحيث للشرية في الضريق والشرية، والشرية شعبة مع الضريق) لأنه
أخص بالمرور

قوله: ﴿وَإِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ الشَّيْءِ فِي الظُّلُمِ﴾ أَيْ أَحْصِ بِالْأَصْرَارِ مِنَ الظُّلُمِ
قوله: ﴿وَإِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ الْغَايَةِ﴾ أَيْ لَأَنْ تَرْجِعَ بِحَقِّ غَايَةِ الْحَقِّ
قوله: ﴿وَرَبُّهُ تَحْتَ الْفُتَيْحِ﴾ بِحَقِّ الْفُتَيْحِ بِحَقِّ لَوْ سَأَلَ الْغَايَةَ تَحْتَ الْفُتَيْحِ
فَالْغَايَةُ بِالْأَصْرَارِ وَهُوَ عَنِ شَيْءٍ يَحْتَثُّ بِحَقِّ الْغَايَةِ بِحَقِّ الْغَايَةِ وَإِنْ تَمَّ يَطْلُبُ
بِالْغَايَةِ عَنِ شَيْءٍ لِمَا يَحْتَثُّ الْإِسْمَاءَ حَقًّا وَرَبُّهُ

(١) وشرحاً: مَعْلُومٌ للمعالم حُرِّقَ عَمْدِي الدَّسْمِي مَعْلُومٌ خَصَّة
وَسَّرَ خَطْمُهُ بِلَاذِلَ

|| من بعد ما استقرت الأمور بالكلية فبدأي بفتح عمية في

٢- وقد جعلنا الشيخ بي مجلسه
 - وقد بنى له دار عظمه هو كان
 والاشياعه هذه الناحية والسلم في او عده كعدده
 و... هذه الناحية والسلم في او عده كعدده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا نَزَّلْنَا مِنَ الْكِتَابِ فَقُلُوا إِنَّا لَا أَسْمَعُ وَلَا أُفهمُ

ولي لمسوقه أن الشفعة تنبى باسمه في ملكه استغنى لأنه لو غاب بعد هذه المدة من ذلك، وقال ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

قوله «وإنما لا ينعقد» أي لا ينعقد حتى وهو عند السرير والمضى إليه فإنه انبسط شيئا لا ينعقد له ذلك، لأن له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع، وإن كان ذلك من غير أن يكون له المدة، فإنه لا ينعقد له البيع بالغير الشائع.

مذللان

1- طلب مؤانة

2- طلب سجدان

فطلب المؤانة عند سماعه بالتبعية فيشبهه بطلب، ثم لا يمكن حتى يذهب إلى المسير، أو إلى السائق إن كانت أقدار في يده، أو إلى الله، فيجوز أن يطلب عند واحد من هؤلاء طلباً آخر، وهو طلب الاستعانة، وبهذا جاز، وقد ورد في صحيحه بالتبعية وهو على نفسه أبداً، ولا معنى له عند غفلت بركه لطلب في طهر آخر، وعن عبد الله بن معمر بن شهر، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وجماعة طلب المسحاة عند

1- طلب مؤانة

2- طلب سجدان

فطلب المؤانة بطلب على من لا يطلبه بالضرورة، حتى لو طلب عبداً، وقد يطلب بطلب فخره من الله عليه، ثم لا يمكن له أن يطلبه بالضرورة

وعن محمد بن يوسف بن يحيى بن عمار بن عمار، وهو جليل، عن أبي

طلب الفدية، وهو الذي لا يشترط فيه شيء من الجس، فيطلبه على الفدية إن كان يسير في يده، وبعد البيع يقدّمه «أشبهه» بغيره، إلى أن ياتي إلى الفدية المذكورة، ولا يفتى بالمكسوف إلا في وجهه من بين عن الإعراب

وكيفية الطلب أن يكون طلب، ثم لا يطلب، أو أن يطلب، وإن كان في يدها لثبوت شعبة بطلب

وفي الجملة يصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب، استعانة كما في قوله طلبت الشعبة أن يطلب، أو أن يطلب، لأن الاختصار لمعنى

وأما طلب السجدة، والإسجد فهو أن يطلب، لأن أسرى هذه السجدة، وأما شعبة، وقد كتب طلب الشعبة والطلب، لأن السجدة، على ذلك

وفي الكرخي طلب الشعبة على الفور عند أبي عبد الله، وعند محمد بن علي بن هاشم كحير المير، رجاء المحيرة وخما عزة عبه الصلاة وسلامته وشعبه

{1} قال في شرحه في السيرة في تاريخ أحداث بغداد (200) حديث في شعبة من شعبة لم يسمع، وإنما ذكره عبد الله بن محمد بن قزوين، وذكره طاهر بن عيسى في تاريخ حريمه أحداث، وفي مجمع البحار أخرجه من جامع وشيخه من حديث أبي عبد الله بن محمد بن شعبة كحل لطلبه، سادة شعبة

كشطه فقال: «إذا ثبت أنها على المجلس بعد كعد كان على شعبة ما تم فهو، أو يشاء على غير الطلب وكان أبو بكر الثوري يقول: إذا طلع سبع، وليس بمحصنة من يشهد قال: «في طلب بالشعبة حتى لا يسطع فيما بينه وبين الله تعالى، ثم ينهي إلى من يشهد؛ لأنه لا يصدق إلا بهذا، ولو حالي بينه وبين الإسهاد حائل فلم يستطع أن يصل إليه، فهو على شعبة، وإن كان الشفع خير علم بطبع ذات من أئمة، فإن أشهد خير علم، أو وكل من يأمره به بالجمعة، فهو على شعبة. وإن علمه ولم يشهد ولم يوكل خير بانه فذلك مع قنونه عليه، وسك ساعة بطلت شعبة، لأن العبد يدر على طلب كما يقدر عليه بخاصة، وإن أجبر بكتاب، والتشعبة في أوجه أو رسته، ومن الكتاب إلى آخره قبل الطلب بطلت شعبة حتى إذا عامة اشتراح وهذا على اعتبار العور.

ومن محمد: أنه بحس العدم، ولو قال بعد ما بعد البيع من اشتراح، أو حكم بعت ثم طلبه فهو على شعبة، ثم إذا طلع العلم لم يصح عليه الإسهاد حتى يحضر رجلان، أو رجل وامرأتان، أو وحد عدل وهذا عند أبي حنيفة لأنه يعتبر في علم أحد سرحي الشهادة: إما العدد، أو العدالة.

وقال زاهر: حتى يحضر رجلان عدلان، أو رجل وامرأتان عدول كاشهاتيه.

وقال أبو يوسف ومحمد يجب عليه الإسهاد إذا أخبره واحد، سواء كان حرًا، أو عبدًا صبيًا، أو امرأة عدلاً كان، أو غير عدل إذا طلع خبر حقا، وإن لم يشهد عند ذلك بطلت شعبة، وأما في السجدة إذا بانها: تنحيز في المجلس ثم حضر في السجدة أحد شرطى الشهادة (صانع)، وكذا المشتري إذا قال لمشتريه: اسرب بسك بطلت شعبة بصاعته، وإن لم يكن في المشتري أحد شرطى الشهادة.

- قوله: (لم يَنْهَى بِنَاءً) أي من المجلس (فَيُشْهِدُ عَلَى بَيْعِهِ) إذا كان المبيع في يده، أي لم يسلمه إلى المشتري (أَوْ غَيْرِ الْمَتَاعِ) لو غدا الفقدان، وهذا حسب المصنف، والإسهاد

وحاصله: إذا كان المبيع من يده لم يمس فالتصريح بالخيار: «أشهد على الفاعل» لأن المانع فيه حصة ما دام في يده، وإن فادأ شهود عند المشتري، لأن ليس له، وإن شاء عند الفاعل؛ لأنه على المبيع وحده منقول به، وإن كان الفاعل قد سلم المبيع، فلا معنى للإسهاد عليه؛ لأنه ما سلمه خرج من المحصورة، وحار كان أحسن لعدم المحدث، وأجد ويصح الإسهاد على المشتري، وإن لم يكن في يده، وفي الكتاب (ندرة) إنه جرت في «أو على

البيعان مضمناً، وله فائدة بعده، «إذ كان البيع في يده»

وقوله «أو عند الغار» هذا إذا جمعهم موضح وحده بأن كذا في مصر واحد
أما لو كان البيع مع المشتري في المصير، فذهب إلى أن البيع «أو إلى المصير» ظلت جمعة،
وكذا لو كان البيع والمصري معاً، فذهب إلى أن البيع يصف التمسك أيضاً وإن كان
التمسك عند البيع والدم في يده المصري، فذهب إلى المصير، وأبعد عنه لا يتصل

قال الخليلي إذا كانت البضاعة في يد المالك لم يفسد شفعه بها حتى يكون البيع،
والمشتري حاصراً ما حصر البيع فلا يملك له، وأما حصر المشتري فلا يملك
له، فإذا قضى به حصره عند البيع التمسك إلى البيع، ويكون عبده عليه ويطلب بيع
الذي حرى به وبين المشتري، وإن كانت البضاعة في يده المشتري، فحصر البيع ما
ليس بشرط لأنه لا بد له ولا مدك، وبما يشترط حصر المشتري عليه، فإذا قضى له
بالتمسك عند البيع إلى المشتري، ويكون عبده عليه ولا يفسد البيع بين المشتري
والمشتري.

قوله «وإن لم يملكه» أو تركها شراً يشهد الإشهاد بطلاناً يعني إذا تركها من غير
عذر أما إذا كان يملكه لم يستطع لأن قلت ليس يصحح من في المصير، والموتى على
قوله عند

وفي المداينة الموتى على الوفاء، وهو ظاهر المذهب لأن الحق متى ثبت واستقر لم
يسقط إلا بإسقاطه بالتصريح كما في سفر الموقوف

قوله «والتمسك واجب في الغار» وإنما كان مضافاً لا ينقسم كالحسام والمشرع
والجيب المصير من كان مضافاً، أو علماً ولا شفعة في الماء والمحل إذا بيع دون الفرضة؛
لأنه موقوف لا حرر به، وهذا بخلاف الموقوف حيث يسحق الشفعة، يستحق به التمسك في
المثل إلا إذا لم يكن ضمن الموقوف، فأما إذا كان طريق الموقوف كذا سند صنف التمسك
بالشركة في الموقوف لا يفسد، فلم يكن يفسد في الماء والمحل، لأن كل واحد من الموقوفين
فحق الموقوف

قوله «ولا شفعة في الموقوف ولا في الشئ» وإن مالاً؛ يجب التمسك في
المسكن؛ لأنها مسكن كالغار.

وأما قوله عليه السلام «ولا شفعة إلا في ربح» أو حادثة⁽¹⁾، لأن البيع حقوق

(1) قال في حصر الموقوف في المدة في تخرجه «أما في حادثة» 263، حديث «ولا شفعة إلا
في ربح أو حادثة الموقوف من حصة» غير ب، فقط، راد ولا يعني له أن يبيع حتى يستقر

قوله (وَمِنْ حَيْثُ نَكَبَ) أو مَكَوَّنًا لَأَنَّ فِي هَذِهِ رِسْمًا لَهُ مَذَازٌ
يَحْتَسِبُ وَهُوَ لَا يَخْلُفُ مَا تَطْلَعُ بِهِ وَهُوَ فِي الْأَشْرَافِ وَفِي الْأَعْيُنِ وَفِي
الْأَسَاحِجِ سَيِّدِيَّةٌ وَحَبَّ الْمُسْلِمَةِ وَأَنْ تَقِيَهُمْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ وَفِي هَذِهِ
مِلَّةٌ لَا تَأْتِيهَا مِلَّةُ الْبُغَاةِ وَحَسْبُ قِيَمَتِهَا

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَنكَلُونَ
 (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَنكَلُونَ) (١) مَعْرِفَتِ مَالِكِ
 تَمَامِي وَبِمَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَالِكِ

[illegible][illegible]

وقوله : لا تفسد الزرع السليم يحى معناه من يرمي ذراعا لا يفسدها بيده من
الفساد ، وذلك لإخوان حتى جاءه وإنما جاء أنه جاءه عز به بانه أم لا ومعه
كلية إيمانه عليه أن القدر من سمومه هو ملكه .

قوله (وَالَّذِينَ يُكْفَرُونَ) 'الذين يكفرون' أي الذين كفروا بالله تعالى.

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ جُمُعَةٌ وَعَلَيْهِمْ جُمُعَةٌ وَعَلَيْهِمْ جُمُعَةٌ

وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ مِنْ شُعْبَةٍ مِنْهُ دُونَ الْإِسْلَامِ بِأَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ

قوله (فإن حذر عبد سحر المشتري يده من أن يمس يده ما يمسها يستحق
عقوبته في هذه الدار طعنه من إرخاها في ذممة) من أمر السحر عليه طعنه
والاستدراك كانت طعنه لا يستحق طعنه من أن يحذر أن يمسها
وأنه لا يمسها من أن يمسها من أن يمسها من أن يمسها من أن يمسها
من أن يمسها من أن يمسها من أن يمسها من أن يمسها من أن يمسها

قوله (من فرقة الذي ذكره) أي من الفرقة التي ذكرها الشيخ في كلامه في
حالات في اللغة، والفرق هو ما يكون له في ذكره، فذهب إلى أن السبب في
يذهب على الظاهر من هذا الذي ذكره وهو حقيقة في حسن المصنف أو في حسن التصريح
أو في غيره، وإن كان مستغرباً من جهة السبب له ظاهراً، فإنه ظاهر فيها
صحة علمه بذلك من غير ما هو في الحقيقة، أما ما ذهب إليه من أن السبب في ذكره من قوله من
الفرقة، فإنه يجهل.

[illegible]

قوله (لقد انقضى) الفاصي بالشيعة رحمه الله (الشم) رحمه الله

[illegible]

قوله (وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو إِلَى الْغَيْبِ وَالْأَلْفَاظِ) أي من دعاهم إلى الغيب والالفاظ.

قوله و زاد خضر شقيقاً لثانيه (الشيخ في هذه الحقه ما يات بعد في التكملة)
 ان عليه ولا يصح ان ياتي الزيد حتى يذهب اليه و ان كان مع غيره من
 بعضي الشفعة على نوع معين فله ان يبيع به في كل ما ياتي به من
 غيره لان له حصة من كل ما ياتي به و ان كان مع غيره من غير
 الزيد لانه لا ياتي به الا في حصة الزيد و ان كان مع غيره من غير الزيد

بدله ولا ملك

قوله (بفسخ التبيع بمشهد مده) صورة الفسخ أن يقول بسحب شراء المشتري خاصة ولا يجوز سحب البيع فلا يظل حق الشفعة لأجاء بناء على البيع، فتحول الشفعة إليه ويصير كأنه المشتري منه، وهذا يرجع بالعمدة عليه أي على التبع بخلاف ما إذا كان قد لبس المسمى، وأجلد من يده حيث يكون العبد غير المشتري ولعمدة على ضمان النقص عند استحقال البيع.

قوله (إذا ترك الشفع الإشباذ حين عدم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته) يعني هذا طلب الموائدة، وإنما لم يذكر وهو يقدر على ذلك؛ لأنه لو حال فيه وبين الإشباذ جازل، فهو على شفعته.

قوله (بأن صالح من شفعه قبي عوهي) من دونه، أو عرس (أخذت بطلت شفعته) (أو أوعس)، لأنه بصير رسول أوعس محرماً عنه، ولا يكون له من أوعس شيء، وكذا إذا قال للمشتري للشفيع فتر مني، ولا يحاصني بهما، فقال: فترت بطلب شفيعه، وكذا إذا قال: أؤسرك مائة سنة بذرهم، أو أغسرك جميع عسرك، فطلب شفيع ذلك بطلب شفيعه، وبعد كلها جازل في إبطال الشفعة.

قوله (إذا مات الشفع بطلت شفعته) ولم يردت عنه؛ لأن الوارث لم يكن له ملك عند عهد البيع، وبما إذا مات الشفع بعد البيع لم ينع، بالعمدة، أما إذا مات بعد انقضاء حق عهد النقص وجب فسخ لازم لو رثته.

قوله (وإذا مات المشتري لم تقطع) لأن المسجل ما يلى ولا يتبع في دين المشتري، ووصيته، فإن بها الفسخ، أو أوعس، أو أوعس بها المشتري فلتفسخ أن يظل ذلك كله، وبأحد الدار تقدم حكمه.

قوله (إذا باع الشفع ما يشفع به قبل أن يقضى له بالشفعة بطلت) هذا إذا كان البيع مانعاً لروال سب الاستحقاق على الشفع، وهو الانفصال بملكه وصواب باع وهو علم بشراء المستوعدة، ولم يعلم، فإن كان بعد بشره أخبر به فإن أن يقضى له بالشفعة لم تغل شفيعه، لأن حجارة بيع روال ملكه، فهي الكسرة، وهذا إذا احتار فسخ البيع، وكذا إذا طلب الشفعة في مده، أخبره بملكه منه حتى يسبق، وله الشفعة.

قوله (وإذا كان البيع مانعاً وهو شفيع فلا شفعة له)؛ لأن عهد البيع يوجب عليه تسليم البيع إلى المشتري، وإذا كان التسليم لازماً، كان ذلك سبباً لشفيعه.

قوله (وإذا كان من ضمن الذئبة غير التتابع للمشتري)؛ لأن ضمان المالك

صحيح للروح وفي المصالاة بالشفعة يسبح للملك فلا يصح
قوله: «وذكركم المشتري في ابتاع وهو ضيق في شفعة» لأن بيع يحصل
للموكل بعد بيع والشفعة يجب بمقتضى فلا سلطان إلا بتسليم أو مكرت وبه يوجد
وحد صحابه ولأن أحدنا بالشفعة تسيم للمعد، فالملك يجب به دون تسيم كيف يقضي
له بها طلب، وإن كان الأمر حاصراً بقضي له بالشفعة على الأمر وبأمر المشتري، وهو
شفع خصم لنفسه وعنده من الشفع وإن كان الأمر بمان يجب أو لا للأمر،
والتمهيد عليه وكذا في شري وشرط البيع معرفة وذلك بعد بيع فاعتاد البيع فله
الشفعة.

محنة قوله يجب الشفعة به، سلم الشفعة حاز التسليم عند البيع، وهو الصحيح.

وقال محمد هو عن شفعة

قوله: «وذكر مع بشرط أجاز فلا شفعة للشفيع» لأنه بيع وإن البيع عن

مشتق فليس فصار كما لم يبع

قوله: «فإن أشفق المبيع» (حيث الشفعة) لأنه «ببيع عن المبيع» ويشترط

التسليم عند صفحة المبيع في المبيع، لأنه إذا لم يصفق لم يجر فيه البيع

قوله: «ومن اشترى بشرط مبيع» (حيث الشفعة) لأنه لا يفسد ربحه بذلك عن

المبيع إجماعاً: «ولذا أحدهم الشفع في ثلاث» وحسب البيع بغير العشري عن المرد ولا

بغير للشفيع؛ لأنه تسيم، بشرط، وهو المشتري فيه

قوله: «ومن أشفق دار» بشرط فلا شفعة فيها، من القيس لعدم رواية

مؤيد الباق، وأما أحد الأصول فلا ضمان للشفيع، وفي إن الشفعة ضرر للمشتري فلا

يجوز

قوله: «فإن شفع المبيع» (حيث الشفعة) يؤيد المبيع، لأن بيع المبيع قد

بذلك في غلبه ولا يصل به نص، وبما صح من شفعة لثوب حوز، لأنه في المبيع، ومن

سقط حق من المبيع من المبيع، فبذلك وجه.

قوله: «وإذا اشترى دمي من دمي» أو «مخمر أو خمر» وشفعها دمي أو خمر

بمشتري الشفع - لأن من يوزن الأمثال - بقيمة المبيع - لأنه ليس بمشتري - كما لو

اشترى دمي أو خمر، فإن اسم الدمي على أن يأخذها بالشفعة، فلا أن يأخذها بقيمة

المخمر بخلافه عن تسليم المخمر

قوله: «وإن كان شفيعاً فسلمه أخذه بقيمة المبيع» و «بغير» وإن كان شفيعاً

مسئلاً ونمياً أحد المسمم صلباً بعضه قبة الأحمر والدمى صلباً مثل بعض الأحمر
قوله (ولا شفعه في أبيه إلا أن تكون يوحى مشروط) بأن يقول: وهت لك
هذه القدر على كذا من الدرهم، أو غير شيء آخر هو مال، وعاشراً بالإفاد صريحاً
أو دلالة على أن شرطاً أو بعض أحد بين الأحمر، لزم شفعه فيها في المدة مشروط
المعروض بشرط الأول، (ولا القصر) حتى هو مال، فلهذا ان ليس المصلحة ماله
بأنظر كذا في المستصفي، وإن وجه له عتار على عتار العويس، ثم عتاره بعد ذلك، فلا
شفعه فيه ولا قبل عتاره

قوله (وإذا شفع شفعي، وشفعتي في شس فالقول قول المَشْتَرِي) مع
بنيه واشفع بغير أن شاء أحد بالشخص الذي قتله المشتري وإن شاء ترك هذا إذا لم
يعرف الشفع فيه، وإن أراد البيع به قضى بـ

قوله (وإن ألبس يميناً فيميناً يميناً شفع عتدي) وإن لم يوسم به
المشتري، لأن أحمر إنشأ

قوله (وإذا ادعى المشتري قتيلاً يدعى البيع ألبس منه) ثم يقضي القاضي أخذ
الشفعين بما قال للبيع سواء قامت أم لا في يد طابع، أو في يد المشتري وكذلك ذلك
مطابقاً لمشتري

قوله (وإن كان بعض الثمن أعتد بما قلل المشتري من شاء) وكذا ينص إلى
قول (البيع) لأنه ما استوفى الثمن أعتد حكمه فلهذا وهو ما كذا في

قوله (وإذا حظ التايغ عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك من الشفع) وكذا
إذا حظ منه ما عداه الشفع بالثمن يحظ عن الشفع، حتى إنه يرجع عنه ثلاث المدة
وكذا إذا كراه من عتد المشتري أو ومنه، فحكمه حكم حظ

قوله (وإن حظ عنه جميع الثمن لم يحفظ عن الشفع) ومدة إذا حظ لكل
بكلمة واحدة، أما إذا كان بكلمات بأحدهما بالآخر،

قوله (وإن ردد المشتري البيع في الثمن ثم نردفه شفع) حتى إنه
بأحدهما بالآخر، الأول لأن الشفع قد نسب به حتى إذا كان بالثمن المذكور في حاشي المقتضى
وغيره إنما هي من أعتدتها وما عتدتها لا يجوز من أعتدتها حتى نص

قوله (وإذا استمتع الشفعة بالشفعة تبهم على عدد رؤوسهم) تسوية ولا يتصور
اختلاف الأغلان، وإن كان ينبغي على مائة الأجزاء

وصورة من بين ثلاث لأحدهم صلبة والأخر للثاني والأخر لغيره، فاع

صاحب النصف جميع نصيبه، وطلب من يملك النصفه نصيبها ببعض، نصيبه عندنا.
وقال الشافعي: أزلنا تلكه لصاحب الثلثه وثانيها لصاحب النصف
ولو حضر واحد من الشفعاء أولاً، وأثبت شفعته، دون العاصي، بقصبي له بجميعها،
ثم إذا حضر شفع آخر، رتب الشفعه نصبي له بحسب القدر
ولو كان رجلاً سري فداراً وهو شفعها، ثم جاء شفع مئة نصبي له بنصفها، وإذا
جاء شفع أولى منه نصبي له بجميعها، وإذا جاء شفع مئة، فلا سهم له كلها في
الحججه.

قال في شرحه إذا كان مقدار شفعه، فحضر بعضهم رعايت بعضهم، فطلب
المحضر ثيب له من الشفعه في الجميع؛ لأن العاقل يحوز أن يطلب ويحوز أن لا يطلب،
فلا يسقط حق المحضر بسبب، فإن جاء العاقل وطلب منه ثيبه، وإن كان المحضر
قال في عيب العاقل أن تعد النصفه ثلث وهو معدر سهم لم يكن له ذلك،
بل يقتضيه الجميع ثلث السهم، أو يدع.

وفي النهاية إذا طلب المحضر نصيب القدر بطلت شفعته سواء على أنه لا يستحق
سوى ذلك، أو لم يكن بين مال المحضر، لما جاء العاقل بطلب شفعته بما أن تأخذ
الكل، أو يدع، فقال العاقل لا أريد إلا النصف، تله أن يأخذ النصف ولا يبرمه أكثر
منه، فإن جعل بعض الشفعه حقه نصبي لم يكن له ذلك، وبسبب من الجماعل ويقسم
على عدد من هي، فإذا كان مقدار شفعه، فسلم أحدها لم يكن لأخر، إلا أن يأخذ
الكل، أو يدع.

قوله: (ومن شترى داراً بعرض أخذها الشفع بحسبه، لأنه من مروتهم.
قوله: (ومن اشتراها بمكيل، أو مؤزون أخضا بمقتبه)، لأنه من مروتهم.
قوله: (وإن باع غداراً بفقار عند الشفع كل واحد منهما بليمه الآخر) هذا إذا
كان حقيقاً فما صحباً أم إذا كان شفعاً لواحد منها أحده بعيد لأخر
قوله: (وإذا بيع الشفع أثب يده بالألف فسلم شفعته ثم عو إليها بيعت بفقار،
أو يحتفظه، أو شفعه فبقت ألفاً، أو أكثر فتشبهه بطلن وده شفعه)، لا في البيع
عروءه، ولأنه جدر على ربع ما دون الألف، ولا جدر على الألف، وقد جدر على دفع
مصلحة، والشعر ولا جدر على دفع الألف.

قوله: (وإن بان إليها بيعت شترى فبقت ألفاً، لو كثر فلا شفعه له) يعني إذا
سلحه وإن كان بيعتها أقل من ألف، فله الشفعه.

وقال رحمه الله الشفعة ثم في أبو جعفر: لأنها جسام الخلع

قوله: (وإذا ليس له، إن المشتري فلان قسم لنفسه، ثم علم أنه غير فله الشفعة) لأن الإنسان قد يصح له محوره وقد ولا يملك به محوره عمرو فإذا سلم لمن يرعى محوره لم يكن ذلك تسمية في حق غيره، وإذا ليس به، إن المشتري وقد قسم، ثم علم أنه زيد وعمرو صح تسمية لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو لأن التسمية لم يوجد في حقه وإن بلغه أنه اشترى نصف الآخر منهم، ثم قدم أنها اشترى كلها فله الشفعة، وإن بلغه أنها باعت كتاب مسلم، ثم نادى أن الذي بيع نصيبها، فلا شفعة له لأنه إذا سمع في بيعها كان مسموماً في حقه كل منها، فصح تسليمه في القبول، والمكثير

فعل في الذميره، قد يحول على ما إذا كان من النصف مثل من ولكن بأن أخبر
أنه اشترى الكل باللف، قسم ثم ظهر أنه اشترى نصف بالالف، أما إذا أخبر أنه اشترى
الكل بألف، ثم بان أنه اشترى النصف بميمه، فإنه على شفعه

قوله: (ومن اشترى ذرا لغيره فهو المصنوع في النعمة)، أنه هو المصنوع والاشترى
ان يملكه من يد الركيل، ويسمى فيه النعمة وتكون العبدية عليه

[illegible]

فوقه (ورداً بع دره) لا يفتقر قواع في طول الحذاء الذي بني النسيج فلا
شقة أقم لا متاع الجوارح، أي الجوارح لما يحصل له بالدرع الذي فيه. فإذا سقاء
حصل النسيج بما لا جوارح له، وهذه سيلة لإسقاط السقمه، وكذا، إن، وعب عنه هذا الصغر
سقمه إليه.

قوله (وإذ بلغ سنّها ثمانية) ثمّ دُعِ بِهَا لِأَنْتَلِصَحَ حِجَابُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ
تَوْنِ الْفَتَى) وهو أبعد حيلة شرعيّة، وبها كان كذا: لأنّ التمتع بماء فيه، والماء
يستحقّ بيعه بمثل الدار كما يستحقّ بيع جميعها

وَصَوَّرَهَا رَجُلٌ مِنْ نَحْوِي الْقَدْ، فَكَوَّنَ بِهَا عِلْمِي وَجْهَ لَا يَأْخُذُهَا الشَّيْخُ، وَهِيَ
يُحِبُّ لِقَاءَ مَنْ مَشَى بِهَا، ثُمَّ يَمُوتُ أَعْتَارَهَا بِهَا، فَالْمَشَى بِهَا تَبَيَّنَ فِي

النفع.

قوله (وإن رُحِبَ عَيْتُهُ أَنَّهُ مُرَدُّهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي سَرَطَ الْبُرْءَاءَةِ مَقْدَمًا)
لأن المشتري ليس نائب عنه، فلا يملك إسقاط حق البيع

قوله (وإذا اتفق بين مؤجل والنفع بالبيع أو ان شاء أحد، بقى حاله، وإن شاء صير حتى ينقضي الأجل، ثم يأنه) وليس له أن يأخذها في أحد بين مؤجل، ثم يأنه لأنها ليس حال من أبيع فقط وليس عن المشتري، وإن كان قد اشتري كان نفس النفع عن المشتري إلى أحده كما كان.

بقوله (وإن شاء صير حتى ينقضي الأجل). مراده المبيع عن لسان

أما الطلب عنه في الحال حتى لو سكت عنه سقطت عنه مدة حلاله لأن
يوسف

قوله (وإن لم يسم لشركه أنفق فلا شفعة لأبيه بالشفعة) لأن نفسه
ليس بالشفعة وإنما هو غير خفي، وذلك لا يجوز به الشفعة

قوله (وإن اشترى ذاراً لسم النفع الشفعة ثم ردها لمشتري بغير روية، أو شرط، أو عيب بقضاء قاض) فالمراد النفع أن يأخذها بالشفعة (فلا شفعة له) وإن ردها يجب بعد القبض بغير قضاء قاض لأنها بالنفع.

قوله (وإن ردها بغير قضاء نصي، أو قديلاً بالنفع الشفعة)، لأن الإقالة مفعلة في مفعولها بيع في حق النفع بوجوده، وهو جوده النص، بالعدل بالنص وقوله (أو نقلاً)

قال في المكرمي سرء نقلاً إلى النص، أو منه لأن مبيع الشفعة، أما عداها إلى النفع على حكم ملك منه، لا ترى أنها دخلت في ملكه بموله ورماده، فصار ذلك كالمشترى به

قال في البداية إذا جرى ذاراً فلم ينعج الشفعة، ثم ردها المشتري بخلاف روية، أو شرط أو عيب بقضاء نص، فلا شفعة للنفع، لأنه نسخ من كل وجه ولا فرق في أحد بين قضاء وعده، وإن ردها يجب بغير قضاء أو عدلاً بالنفع مفعلة، ومراده فرد ما يجب به القبض، لأن فيه نسخ من الأصل، وإن كان بغير قضاء

كتاب الشركة

الشركة في اللغة هي الحصة.

وفي السريع عبارة عن عدد من المتشاركين في الأمر الربح

قوله رحمه الله: «الشركة على ضربين: شركة انلاك وشركة عقود» شركة
الانلاك: الممنون يربح، والمثملان، أو يشتركان؛ لأن هذه أسباب الملك، وكذا ما ذهب
إليه، أو لوصف فله به لبقاء وكذا أنه المخلط مال كل واحد منهم مال صاحبه خلطاً لا
بغير

قوله: «ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه وكل واحد
منهما في نصيب صاحبه كالجنسي» لأن تصرف الإنسان في مال غيره لا يجوز، إلا
بإذن أو ولاية

قوله: «والضرب الثاني شركة المتقودم وركب الإيجاب والمؤثر» وهو أن يقول
أصحاباً شركتكم في كذا، يملكون الأمر قلت

قوله: «وهي من أربعة أوجه: معاوضة وعمل وشركة المصانع وشركة الأخوة»
وفي المختار: الشركة من ثلاثة أوجه

1- شركة بالأموال

2- وشركة بالأعمال

3- وشركة بالأشخاص

وكل واحد من على وجهين:

1- معاوضة

2- عمل

قوله: «وأما شركة المعاوضة فهو أن يترك رجلان، يساوية في مالهما
وتمسكهما وديعهما فتجوز من الحرين، أو من المملوكين، أو من الجنين، أو من
الغيب، أو من الموتى، ولا تبيح الضم، ولا البيع، ولا تبيح المصنع، ولا تبيح
المشترى في المال الذي يصح عند الشركة عليه كالأشياء ما لا يصح عند الشركة
عليه كالأرواح، والغفار، فلا يصر المصنع فيه، لأن ما لا يصح عند الشركة عليه
فلا يصح صحته كالموت، بل في الزوجات، والأولاد، وإذا كان ماء أحدهما يحصل
على ماء الآخر يبيح له على إنسان آخر لم يؤمر به، لأن المصنع لا يصح عند الشركة
عليه، كذا في الفاسي، ولا يصح المعاوضة، ولا يبيح المصنع، لأن المصنع لا يفتقر على
شروطها، فإن لم يستطع ما لم يصح لعدم معاوضته، أما إذا كان العائد لما عرق معاوضته

صحته وإن لم يذكر لفظ المعاوضة لأن العقود لا تصبر بالمعاطاة والله يشترطها
ويشترط تساويهما في التصرف حتى لا تجوز بين الحر والعبد؛ لأن الحر أعم تصرفاً منه
لأنه يملك التبرع، والعبد لا يملكه، ولأن الحر يتصرف بغير إذن، والعبد لا يتصرف إلا
بإذن قائم بوجه المعاوضة، وكذا لا تجوز بين الحر والمكاتب ولا بين حر بالغ وعبيد لأنها
تقتضي الكفالة، وكفاله مؤلف لا يصح، وإن لم يسخ كاس عبداً، وأما تساويهما في
الدين فلا يصح عند أبي سفيان ومحمد المعاوضة بين المسمم والمسمي

وقال أبو يوسف: يصح لأبهما حرراً تجوز كعائدهما، وإن كانا عبيداً، لأنهما يكره
عنده لأن المسمي لا يهتدي إلى اجترار من المقود بخلاف من أن يصنع الحر

ولمعة أن المسمم والمسمي لا يتساويان في التصرف بل هو أن المسمي يتصرف في
الحر، والمسمي دون المسمم ويكون ضماناً؛ لأن العقد يجوز بينهما، وإذا غاوى
الدينان جازت معاوضتهما، وإن اختلفت قيمتهما؛ لأنها مساويان في التصرف.

قال في الهداية: وإن كان أحدهما كفتياً والآخر محرمياً بجور ابتداءً ولا تنفوز
المعاوضة بين العبدين، ولا بين العبيد ولا بين المكاتبين لعدم صحة الكفالة عندهم.

قوله: (وكتفله على التوكالة، والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما يكون على
الشركة إلا طعام أهله زكواتهم) وكما طعام عبده وكرمه؛ لأن هذا لا يد منه، فصار
مكتباً من المعاوضة ويتألف أن يطلب أبهما شيء من ذلك؛ لأن كل واحد منهما كليل
عن صاحبه، فيطلب أبهما شيء المشتري بالأصالة، وصاحبه بالكفالة، وسكملت أن يرجع
على المشتري بعينه مما أدى؛ لأنه قضى ديناً عليه من مال مشترك بينهما.

قوله: (وما يترجم كل واحد منهما من الثمن بدلاً عما يصح فيه الاشتراك
تأخره حينئذ) لأنها معنده على الكفالة، فكانت كمن عبه بدل ذلك، فيطلب به،
والمرة بدل الشيء الذي يصح الاشتراك فيه، حتى إذا اشترى العتق بطلب شركته والذي
يصح فيه الاشتراك البيع والشراء، والإجارة والذي لا يصح فيه التبرع، والمطلوع والعتبة
والمصالح من دم العبد، فعلى هذا إذا تزوج أحد الشريكين، فذلك لازم له خاصة؛ لأنه لا
يصح عقد الشركة معيه، وليس للمرأة أن تأخذ شريكه بغيره؛ لأنه من عبه لا يصح فيه
الاشتراك، وكذا لو جنى أحدهما على الذي، فهو لازم به خاصة؛ لأن العتابة ليست من
التجارة، وإذا جنى على دابة، أو ثوب أو شريكه عتدها؛ لأنه يملك على بالصفاء
وذلك مما يصح فيه الاشتراك

وقال أبو يوسف: لا يترجم كالعقوبة على الأدنى، وليس لأحد الشريكين أن يشتري

الشرافهم والذمار من واحد لأن العهد بمجيئه عرفت ان طاعت النجباء من قبل واحد هيما،
فمقتضيتهم فيها عده لاس في العاقل من ان يملوا في الشتم ما هم، ان لم يملوا بها
النجباء من الذم.

قرآنہ (الابن) دے شریک بالعموم یا خاص و حد میں، لکن مالہ مضبوط ہائی
 (آخر تم عطفاً الشریک) میری بہ اور باج آدمی

وهو يوزع جلاتها على لا يتجاوز لشركته خاضعاً، و يجوز بيعها، وادخالها
لشركته، فإذ لم يرد من أحد من المدينين، على ما يشاء من أموالهم من أجل
ذلك، فعلا ذلك، فصار السائر شركة بسببها شركة أملاً، فتم بذلك، فلهذا الشركة ليكون
كل واحد منهما وكلاً عن صاحبه

فقد تمسك بالاحتياج الى عرب «م» عظمته؛ لذلك يتبين «مع» ان «م» تكسب الحركة

قلنا: يحتاج إلى دلتلنا: لا بالنسخ إنما حصل شركة معب وشركة الم. ثم نقول: في

وفي الحديث (أزول العدا) «كان صفة من صفة» في الحديث «إن كان ذلك يبعثه
مفوض بيع صاحب الأصل بعد ما أنت به شركه بأن كان فيه ثم من أحدهما لم يبعده
وصفة عرض الأتم مانه بيع صاحب الأصل أرمه لعدم عرضه بغير عرض الآخر
ولم حاجة إلى العقد بعد شركه لئلا يوجب كل واحد منهما لصاحبه بيع حصه.

قوله: **روايت شركة** تعني على التوكلة دون الكفالة، يعني في كل واحد منهما يكفيل وكفيل نفسه هو فيه من شركة ونداء، حارة من هو أهل شركة، وليس هو من أهل الكفالة، حتى إنه اختلفوا في ذلك بين ما دونه، أي كلامه كالكلام له، أو كلامه كالكلام له، أي كلامه كالكلام له، أي كلامه كالكلام له.

قوله (ربيع) في الحال: (في الحال) في الحال

قوله: «وَبَصَّحُ الْيَوْمِ فِي السَّمَاءِ يُبْشِّرُ الْبَشَرَ»

يحيى الله بغيره لأحسنا نعم من ربه عليه

[illegible]

قوله (ويجوز ان يشركه) وان لم يشركه فقال، واما حيث قيل ان لا يشركه
فشركة حلال، من باب ساحة

قوله (ولا يجوز شركه) او شركه لأحدهما، اذ هو مسمو من مرتبة، لأن هذا
يجوزها من عقد شركه ويجعلها في ذلك غير مسمو، لأن في الشركة لأنه قد لا
يتمثل فشر محسوس بالأمر

قوله (وربما كان) واحد من الشعاوضين وشريكه، بعد أن يوضح المالك ويثبته
فثبوته ويركز من يضره فيه ويهد في المص يد تعبه، في قوله، ذكر حيث من
عادة التجار وليس به أن يبيع على شركه على ذلك، في شركه، لأنه لا يملك
بالمقد صله، وليس به يد المالك، بل يد المالك، لأن حقه يهد من المالك ويحل واحد
ممن لم يبيع حقه والسبب، كما يجوز به، وهذا عند أبو حنيفة، وسببه لا يجوز
الأخذ منه أو يفسد لا يفسد فيه، وإن كان أحدهما مالا وأحد الآخر لم يصب
بأحده في خصميه عند أبي حنيفة، وعندهم يجمع في ذلك، في حقه الذي، ولي الله
جار في الخصم، أحدهما رئيس لأحدهما، أن يهرق، لأن القرض يهرق، والله أعلم أحدهما
فيما يهرق الآخر يدرب إرادته، لأنه يملك اشترا على شركته، وإذ قال يبيع، انتهى الشراء،
ويبرر كلفه، أنه قيل بالبيع، لأنه لا يملك الإقانة

قوله (وأما شركه لصانع) يسمى شركه الأمان، وشركه الأعمال، وشركه
المثل.

قوله (فانما يشركه) ويشركه على شركته، على أن يثبته الأغدر، ويكون الكسبه
فيهما فيجوز ذلك، وسواء انفس أعمالهم، أو مملوك، فالشركه في ذلك كالمطبخين،
والإسكانين، أو أحدهما بناء، والآخر سائر، أو صانع

وقيل ومن لا يسمو، أو غلبت الأعمال، وقد تكون هذه شركه متاعية، وقد
تكون عملاً.

أن المتعاقبة، يعني أنه يكونا جميعاً من أهل الشركة، وأن يشترط أن يكونا
يكون بينهما ضمان، أو يملك بعض متاعيه، وأما في الجوز سواء كانا من أهل
الضمان، أو لم يكونا، فإذا كان أحدهما، فلا يواحد به شركه، يجوز غرضه لغيره، سيما
سواء، وعلى المتعاقبين، ثم، فلهذا لفراقة، وهي علة، إذ عمل أحدهما دون الآخر
والشركه متعاقبة، أو متعاقبة، فالأمر، سيما على ما سطره، فإذا عمل أحد،
فالمشرك عليه، سيما بأحد صانع، المتصل، سيما شاء، بجميع ذلك سواء كانت عملاً،

هذه كل واحدة منها من سبعة سبي دعوى المأخوذ في ماء النصف، وبن حلفه وجاهاه
بين كان بها بكل ويرى لسه النقص على قدر النقص لكل واحد منهما، وقد كفى
من غيرها قسم على اربعة كل واحد منهما، ويترد من يترد من اربعة سبي كل واحد
منهما في خمسة، وقد اثنى اكثر من اختلف ثم حل لا سبه ولا انه لنقصي الناقصة
هذه عمل احدنا، واعلم ان الاثر بان عطف اهلها ومدة الامر حرم، وبعده على امر
منه لا يجوز به منسب من ذلك عند في بعض

وقال محمد بن جرير طبرستان قال: وإن أمانة سبب الطائفة وجمعه قسم حصصه
شيئاً له فربما كان به حذر منه بالي ما بلغ إحصاءه، وإن كثر معها كتب بأمر الله شيئاً
عسى يحد كثرها أصناف الكتب بعضها خاصة التي أرسل أمير المؤمنين لا يخفى به مع
إسرائيل عليه السلام وإلا كان من وجهه كل شيء، فإن أرسل كثر واحد منها كتبه خاصاً
تحت كتابه يسجد، وفي الأصناف كتب كل واحد منها أميناً على صفة كتابه
نحو

قوله (وَأَنْ تَشْرِكُوا بِهِمْ) وَلَا تَعْبُدُوا بِهِمْ إِلَّا الْآخِرَ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ عِلْمُهُمْ وَأَنْ تَعْبُدُوا بِهِمْ عِبَادَةً مِثْلَ عِبَادَتِكُمْ لِيُفْعَلَ بِهِمْ مَا تَفْعَلُونَ بِهِمْ وَتَعْبُدُوا بِهِمْ عِبَادَةً مِثْلَ عِبَادَتِكُمْ لِيُفْعَلَ بِهِمْ مَا تَفْعَلُونَ بِهِمْ وَتَعْبُدُوا بِهِمْ عِبَادَةً مِثْلَ عِبَادَتِكُمْ لِيُفْعَلَ بِهِمْ مَا تَفْعَلُونَ بِهِمْ

قوله: «وكي شركة لخدمة التاريخ قبل يسهل» هي من المال وبطل شرط
«شاهل» لا أربع به باع سماء، مهمل عذر.

تخونه (ماله) من عند المستر بكيتي، أو لونه ووجهي بدر. لغرب بطلت الشربة (لأنها تذهب الشربة) رزكاته سطن عاصوب، وكلها دلمحاي بدر. حرب مرمية إذا قصي
بغضبي طعافته لأنه يغيره الحوت والآن كل واحد من المرمية ينصرف ملامه،
والحوت يقطع الإبل ولا فرق بين ما إذا كان عليه شربة يصب دما عليه أو لم يصب لأنه
عزل حكيمة. (إن جمع مرمية مسلم به) الخلفه قبل أن يفسد فاعصم بدمايه لم سطل
الشربة: إذا سطل رجوعه بعد ما قصي طعافته. فلا شركة يسهو، لأنه لما قصي سطله
وطلب أملاكه فاستعجب شركته فلا تعود إلا بطلت حديثا

قوله (وليس بكن) راجع من الشريكين على يودي ذلك من الآخر إلى ما فيه،

لأن ذلك ليس من حسن التجارة، إلا بهذا التصرف فيه

قوله: (إِنْ أَدَّى كُلُّ رَاغِدٍ مِنْهُمَا كِفَايَةً فَإِذَا هُوَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَائِزٌ بِمَا عَمِلَ بَادٍ الْإِذْلَ) رَأَيْتُمْ يَفْقَهُ وَهَذَا عَنِ ابْنِ حَبِيبٍ

وَقَالَ: لَا يَحْسِبُ إِيَّاهُ يَعْلَمُ هَذِهِ إِذَا كَانَ عَلَى طَائِفٍ أَمَّا إِنْ أَدَّى مَعَ صَاحِبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَحْزَرْ

وَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُونَ بَادٍ لِرُكَاةٍ إِذَا بَعْدَ مِنْ التَّغْيِيرِ مَعَ مَا لَقِيَ الْأَمْرَ بِمَعْنَى

فَسَاءَ أَنَّهُ مَعْمُورٌ بِالسَّبَبِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدْ نَحَى بِهِ، إِلَّا بِمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي وَسْعَةِ التَّصَبُّبِ لَا يُلَوِّحُ كَمَا تَعَلَّقَ بِهِ التَّوَكُّلُ، وَبِمَا يَطْلُبُ بِهِ فِي وَسْعَةِ وَجْهِ كَمَا مَعْمُورٌ بِمَعْنَى إِذَا دَخَلَ بِمَعْنَى الْإِحْصَارِ وَجَّحَ الْأَمْرَ بِهِ حَسْبَ التَّأَمُّرِ عَلَيْهِ تَوَكُّلُ عَلَيْهِ

وَالْأَمْرُ حَسْبَهُ أَنَّهُ مَعْمُورٌ بَادٍ الرُّكَاةُ وَتَوَكُّلُ بِهِ بِمَعْنَى رُكَاةٍ، أَيْ مَعَ عَمَلِهِ وَهَذَا لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بِمَعْنَى حَسْبَهُ عَنِ عَهْدَةِ التَّوَكُّلِ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ بِهِ لَا يُلَوِّحُ التَّوَكُّلُ وَهَذَا الْمَقْصُودُ حَسْبَهُ بَادٍ وَهُوَ لَوْ تَقَرَّرَ عِنْدَ فَصْلٍ مَعْرُوفٍ عَنْهُ، أَوْ بِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَرَفَهُ حَسْبَهُ

كتاب المضاربة

المضاربة^١ هي لغة مستقاة من المضرب في الأرض، وهو اسم لئله خلق الله
 ﴿وَالْأَرْضَ يَنْشُرُونَ وَالْأَرْضَ يَنْشُرُونَ مِمَّا فُتِلَتْ عَلَيْهِ﴾^٢ أي يبالون لعبه ورق الله
 وفي اللغة عماره أي عقد بين اثنين يكون من أحدهما مال، ومن الآخر المتجارة
 به، ويكون الربح بينهما

وركنها الإيجاب والقبول وهو أن يقول دعبت ذات هذا المال مضاربة، أو
 مضاربة، أو حد هذا المال، وأصل به مضاربة على أي ورق الله من شيء فهو بين
 صفاء، فيقول المضارب بعت، أو أهدت، أو وصفت

قوله رحمه الله (المضاربة عقد على الشراكة بمال من أحد الشريكتين وعقل
 من الآخر) مراده الشراكة في الربح، ثم المضاربة تشمل علم أحكام مملوكة بهذا دفع
 المال، فهو كماله كالوديعة إلى أن يفسد به؛ لأنه عقد بأمر مالي، فإذا سري به، فهو
 وكالة؛ لأنه تصرف في مال الغير بمره فإن ربح سائر شريكاً أو تعدت صفات
 إجارة؛ لأن الواجب فيها حر المثل فإذا حلت المضاربة بمره رب المال، فهو بمره
 المصعب، فيكون ثلثان مضمناً عليه، ويكون الربح للمضارب، ولكنه لا يطلب له
 ضماناً.

وقال أبو يوسف يطلب به، لأن أريد به أن يجعل المال مضموناً على
 المضارب؛ فطلبه في ذلك أن يرضيه المضارب، ويسلمه له ويشهد به، ثم يأخذه
 منه بتسوية يضمن، أو الخلف ثم يدمعه إلى المستعصرين ويسمين به في العمل حتى يه
 له ذلك في يده، فأنفرض عليه، ود ربح ولا ينفقت يكون الربح بينهما على الشراكة، كلف
 في اختلافهما مضارب للمضارب ضمن براتب

[١] هو في الأبداء أي

(١) وهي نوع من شركة العقد يمدد به على أي يكون رأس المال من جانب، الفصل هو استثمار
 من الخلف الآخر، والربح مشترك

مضاربة رأس المال يسمى رب المال، والمضارب به، مضارب
 ويسمى عقد شخص به أيضاً برأصة بكر المال، يقال: مضربه، وعاربه، أو دفع (به المال) حسن
 به، وطاع مشترك للمدة معينة بمضارب عليها مكن شاح عقد المضاربة في اصطلاح صلاه
 مدعية، وأما فتراس في الإصلاح فله، فله في الشراكة
 قطر المذبح الحصري العام (٥/١١١).

(٢) سروره لشرم 20

يطلب فيها الإقرار بفتح أو سر أو نوح، التسلل في الخلق، به التوسل به، وهو من يخلو له
 المشاورة بالمشاورة، المشاورة، كذا في اللغة

وفي الحرج لا يرسى منه أي حبيبه سبي الله ر أكبر المصدا لا يتجمعا
و ملي فوعده هو مصور علي السليمان في غصن لأحد حده ، وألصقا به فهاشده قد
تصارت اجاره بدلاله وجوب حر البطل فيه ، واعتدوب به ملكه لا غير التمسك لأنه
لا يرسى الأحرار إلا بالمرس

قوله "ولا يذبح" يكون المعنى مصلحتي المضارب لا يذبح الرب لمعاني فيه أي لا يجوز أن يضرب لمعني رب نفسه، وفي سورة نمل رب الدار قدوة المضرب؛ لأنه إذ ذبح عبده به المضارب فإنه يسكن من المضرب ويعد بمغلاف لانه "والمؤمن إذا دعا ما أحب منضربه" ويضرب عملها حب يجرؤ لأنه يسد حاجته للمعاني، فرب كالأجسي، لأن لكل واحد صفاة في نفسه من الضم المضربه، وفي سورة عمل المضرب عبداً، لأنه مع ثلثات ثلثي، "ثمة" - د. شرح عمل "ولا" ثم مضرب المضربه، لأن لمضرب لا يذبح الكتاب مكتبة، فيه فيها كالأجسي

قوله وقد ساحت انحصاراً عظيماً أي غير مبيدة بالزمان وبمكانها وطولها
وإنما انحصارها أن أنشئ (بيع) و (سائر) و (تصنع) و (تؤدع) و (يؤكثروا) و (يؤمنون) و (لأن)
المتصور منها لا مخرج وقد لا يحصل إلا ما ذكره مستقيم من هو من صنع محذور
وغيره كإل، والإشباع، والإباح من مذهبهم وعلانيه أولاً، أنه قد ساحت في أماكن موصوفة،
وقد أصبح حصل من غير موصوف، فهو لم يزل، وأنه لم يزل من جعل منه من لأخره
لأنه قد لا يجر من العنصر نفسه، وأنه قد ساحت به بحيث لا يحصل
إلى حمله إلا سلك، وأنه لم يزل أنواراً عظيمة لأن طريقه من جعله من
موصوف إلى موصوف، وإن لم يزل في انحصارها كمنصة، فالصنف بـه ذلك في
منه أو يجر، وأنه قد ساحت في جميع محذورات

وعن أبي يوسف بنيس : أن سلمى ستمت في حبس ربة المظلة في راء لوسحر إلا
بولا صاحب خمل، ولكن به أن يخرج به إلى صرح جند عن الرجوع منه إلى أهله في
ليلة قيس معهم وأن سلمى ذه في رية عتقر، فلا يجوز ولا يؤمن المائدة.

[illegible]

سراج، وقرقر، بهار، علي، وشراء دابة للركوب، ما يحترق، لأن هذه الأشياء لا تعد حياء
وأما الثوب، والحاجنة، والمعدن، والذهب، والفضة، وما يرجع إلى إصلاح النفس، فهو
في ماله دون مال البسائر.

وفي الذكر حتى اندس في ماء مصه حذفا

وقال محمد: في مال نصاريه كالمطعمه وكشرابه، وان النكاحه المصدقه فيها بحريه بحريه الطعمه، والادام، وان المصدق، فعلى نوح يوسف ٤ ر باكل منه كك كاك ياكى مي الطعمه، وإذا رجع النصارى إلى مكره ومعه من ثياب الدم اكف ٥ ومن لطفهم لثني، اشتراه نصفه مكرم: رد إلى مال المصنوعه

قوله (وتسبب أن يدفع نعال مضاربة إلا أن يكون له رباً أنصاف في ذلك). ثم يقول له: عمل ربك، لأن الشيء لا ينقص مثله ولا يوجب في القدر، ولا في من يتبعه عليه، أو تعرض المظلة بيمينه كما في التوكيل، فإن الذين يسبب به أنه يوكّل غيره، إلا إذا قيل له: عمل ربك بخاصة في الإبداع، والإبداع لأنه توفيقه فيصنع ويختار في الأفراس حيث لا ينكح، وإن قيل له: عمل ربك لأنه يسبب من جميع النعم، بل هو سرور كاملة والتفصيل، في دفع مضرب في حقه من أي شيء هو من صبح

قوله دون شخص له رُبما انما التصريف في بعد بعده، و في سبعة جهتها لم
يَحْزَنْ لَهْ اَنْ يَحْزَنْ ذَلِكَ؟ لا، بوكيل، في بعض، وكذا يس، في مدحه، صاعه الى من
يخرجها من ذلك السد، لانه لا يحد، الإخراج بنفسه، فلا يحد بموقعه في غيره، فإنه
يخرج الى غير ذلك الموضع، أو دفعه من حيث لا يكون مضموم، فلا يحد
الإخراج، حتى يستريح به خارج البلد، في تلك المثل من التصرف، فلا حساب عليه،
وكذا لو سجد الى الله، في الصلاة، كذا كذا، على شرطه، في شئ به قبل
الحدود خارجاً، صام، ويحد، ذلك، لأنه يخرج من غير أن، من حيث المبدأ، فيكون له
روحه، وفيه، وصيه، ولا يطلب به اربح، صام، خلافاً لما في سب، و ان اشترى، بعضه،
وأخذ بقيته الى بلد، اسمي، ما اشترى به ولا يحد، من ما اشترى، القدر المتخصص،
والفقيه، في قول، حد، هذا، مقاربة، بالمتخصص، على أن يعمل به في الكوفة، أو لا يعمل به في
الكوفة، لم يحد، و جعل به في الكوفة، لا يكون للبيد، و أنه يعمل فيها، وفي
غيرها، لأن الحدود، حرف، عطية، ومشورة، و من من حروف الظرف

قوله: (وذلك) إذ رأت لخصامة هذه مخلوقة بسبب جوار وتصل القف:

مضروباً؛ لأن بركيل ثوبت به زائفة، وإذا احتل في العمود، وخصوصاً بالقول قول من يدعي لمؤد ور قال اعلم به في سوق النخوة. مع في القول في غير موقها. وإن قال: لا يعمل إلا في سوق النخوة، فقول في غير سوقها، وهو محال، ويكون ما اشتره لصح. وإن كان يبي أن يبي من بلاد أو بيع منه مع التبعيد وليس له في بحدته لأن في هذا التبعيد الزيادة، وهو حقه ببلاد في المصارفة.

قوله: **وَالَّذِي يُضَارِبُ أَنْ يَشْتَرِيَ أَنْ رَبَّ الْبَدَنِ وَلَا لَهُ مِنْ مَخْطِ عَلَيْهِ** بمراده، أو غيره من أن يخطف رب قبل أن يخطف في المصارفة، أو في المصارفة، التي يحصل به الربح، وتذهب بالمصارف فيه مرة بعد أخرى، وقد حوط في ملكه، وبذلك احتوى، فلا يصح مضربه منه، وكذا نكر أنه أن يشتري من عدو، ومن رب ضالاً؛ لأنها غير ثم، ثم رب المهر، فلا يخر على حقه، وكذا ليس له أن يبي من غير ولا يلود لبيته، لأن عمل حسن.

قوله: **وَإِنْ اشْتَرَاهُ كَانَ مُشْتَرِيَهُ قَسَمَهُ مَوْلَى مَصْرُوفَةٍ، لَا " رَدَّ مِنْ حَقِّهِ عَلَى الْمُشْتَرِي بَدَّ عَلَيْهِ**

ولو اشترى شيئاً من غير، فاستأجره، بطلت إذا حضر، فليس بمختلف؛ لأن الإذن في الشراء عام في الصحيح، ولعمامة ذلك مما يمكن بيحه بعد لبيته.

قوله: **وَإِنْ كَانِ لِي أَهْلٌ رَجَعَ لِيَسْهُلَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ يَدَيَّ عَلَى نَفْسِي؛ لِأَنَّهُ يَتَّقِي عَلَيْهِ نَفْسِيهِ وَيَهْتَمُّ بِنَفْسِيهِ وَنَفْسِيهِ أَوْ يَتَّقِي عَلَى أَحَدِ الْمَعْرُوفِ، فَيَسْعَ** انصرف.

قوله: **وَإِنْ اشْتَرَاهُمْ حَصْنٌ مَالٍ مُضَارِبَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَمْرُؤُ مَسْرُورٌ لِنَفْسِهِ فَحَصْنٌ** مانتق. من باب المصروف.

قوله: **وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِي أَهْلٌ رَجَعَ حَتَّى أَدَّ بِشَرِيهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يَبِيعُ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ إِذَا سَرَّكَ نَفْسِيهِ، وَلَئِنْ بَدَّ مِنْ هِمِّهِمْ بِحُكْمِ الْمُضَارِبَةِ.**

قوله: **وَإِنْ رَدَّ لِيَسْهُلَ مِنْ نَفْسِيهِ هِمِّهِمْ وَلَمْ يَسْمَعْ رِبَّ لِيَسْهُلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْعَ مِنْ حَقِّهِ فِي رَدِّهِ النِّسْبَةَ، وَلَا فِي عَدَمِهِ إِنْ رَدَّ؛ لِأَنَّ رِبَّ لِيَسْهُلَ مِنْ مَرِيءِ الْحُكْمِ، فَهَلْ كُنَّا إِذَا رَدَّ مِنْ مَرِيءٍ، وَلا يَكُونُ، وَلا يَكُونُ سَبَبٌ عَلَى لِيَسْهُلَ مِنْ نَفْسِيهِ، وَحَقُّهُ عَلَى كُلِّ لَازِمٍ مُضَارِبَةٍ، وَيَسْمَعُ فِي رَأْسِ نَفْسِيهِ وَحَقُّهُ رِبَّ لِيَسْهُلَ مِنْ مَرِيءِ**

قوله: **وَيَسْمَعُ الْمُضِلُّ فِي لِيَسْهُلَ نَفْسِيهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ رِبَّ لِيَسْهُلَ مِنْ مَرِيءِ، يَدَّ سَلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.**

فوجب عليه ضمان نفسه وإن كان الذي دفع المال امرأة، واشترى به المصنوع روجها
صح المرأة ويحل النكاح، لأنه قد دخل في ملكها نسوة

ولو اشترى المصنوع عبداً، ومعه فصل على رأس المال نحو أن يكون رأس المال
لقفاً واشترى به عبداً، سواء في أمته غير المستور - به ينسب وهو مع السيد، وظل
صاحب الربح حتى يرد المصنوع، لو أعتقه بعد حقه في بيعه، وإن عتقه بـ المال عند
حتمه في ثلاثة أرباعه، ولو لم يكن له فيه عهد فصل على رأس المال. ليس للمصنوع
فيه نصيب حتى لو أعتقه لا يخلو ذلك أعتقه رب المال على وجهه، مستغنياً لرأسه

ولو اشترى المصنوع بمال المصنوعة عبيد قيمة كل واحد منهما مثل رأس المال
من كل واحد منهما، يكره مشمولاً لرأس المال، ولا يظهر للمعبوب فيه نصيب حتى إذا
المصنوع بـ أعتقه، معاً أو منفرداً لا يبعد عنه في واحد منهما وإن أعتقهما رب
المال بطرف واحد، أعتقتهما معاً عتقاً جعلاً، وبغير المال، لا يبعد عنه مرةً كان أو
معسراً، ولا يؤخذ جميعاً برب المال؛ لأنه أعتق على المصنوع نصيبه من الربح وهو
حاصله، فكذلك ذلك جميعاً إن لم يضمن مؤسراً كان - مستغنياً وإن أعتقهما منفرداً
فإن العهد الأول يضمن كله ويحسر مستوفياً لرأس المال، ويعين المالك الآخر للربح، فإذا
أعتقه بعد عتقه في نفسه، ويكوب حكمه كحكم عبيد غيره لم يكره أعتقه أحد

قوله (ورد دفع المصنوع المثل المصنوعة وتم بدل به رب المال) في ذلك أي
له يقر له. أمس ربك (لم يضمن بالذبح ولا يضره) المصنوع الذي عتق يترشح نقداً
ربح ضمن المصنوع الأول برب المال) وعدة روية أحسن من أي حجة

وقال أبو يوسف وعبد الله إذا عتق من ضمن ربح، أو من ربح وهو ظاهر فروية عن
نبي حجة.

وقال وهو يصير بالذبح عتق - لو لم يفعل، لم يذكر في ذلك - ليس الأول ولم
يذكر الثاني، يعني أن لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة، وعندهم يضمن ماء على
المصنوعين في مودع المودع، وبين رب المال بالحق أن شاء ضمن الأول، أو الثاني
إيصافاً، وهو المضمون وهذا مذهبهم وأكثاده وشبهه لا يبين فيه وجه مودع
المودع لأن المودع الثاني يضمن مخرجه الأول، فلا يكون مضمناً، وإنما يعمل المصنوع
الثاني كمنعه نفسه، محاراً أن يكون مضمناً، ثم إن حسن ذلك - صحب المصنوعة بين الأول
واقفي، لأنه ملئكه بالضم من حيز عتق بالذبح إلى غيره. معار كذا إذا دفع مال
نفسه، وإن ضمن الثاني ربح على الأول بما ضمن لأنه مملوك به وبصح المصنوع به وتربح

ينبغي على جـ شرطاً، لأن قرار الصلح على الأول، حكته نفسه اعداد، وخطيب الرابع
مقتضى، ولا يطلب للأول، لأن الثاني يسجنه بمصلحة، ولا حيث في العسر، والأول يسجنه
بملكه المقتضى بأداء الصلح، وهو لا يرى عر نوع حيث

قوله **وَجَاءَ دَلِيلُ الْإِيمَانِ فَصَارَتْ الْإِيمَانُ وَفِي ذَلِكَ أَنْ يَدُلَّهُ خَصَائِدُ قُلُوبِهِ**
بِالْقَوْلِ فَإِنَّ كَلَامَ رَبِّ الْإِيمَانِ قَالَ لَهُ **عَمَلٌ عَلَى أَنْ مَا رَزَى اللَّهُ بَيْنَهُ** بَيْنَهُمَا قُلُوبُ الْإِيمَانِ
بِحَقِّ الرِّبَاحِ وَالْمُعْضَرِبِ الْإِيمَانِ ثَمَّ الرِّبَاحِ وَالْمُعْضَرِبِ الْإِيمَانِ بِأَرْزُلِ الْمُسْنِ، لَكِنْ الْقَوْلُ عَلَى
الْإِيمَانِ مُضَارَبُهُ، قَدْ صَبَّحَ لَوْجُودِ لَامَرٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِيمَانِ، وَرَبُّ الْإِيمَانِ لَمْ يَكُنْ مُضَارَبٌ
جَمِيعَ مَا رَزَى الْإِيمَانِ، لَكِنْ يَكُنْ لِلْإِيمَانِ إِلَّا الْإِيمَانِ، وَفِي ذَلِكَ جَمْعٌ مِنْ ذَلِكَ الْإِيمَانِ
لِقَائِهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا السُّنْسُ

قوله: **وَمَا كَانَ ثَمَنُ الْإِنْسَانِ إِلَّا عَذَابُ اللَّهِ الَّذِي يَتَّعْتَدُونَ** والمقصود الأول بـ **يَتَّعْتَدُونَ** أنه يوصف به العصفور
ويعمل له صنف ما دلى الله الأول، وقد روي عنه الثعلبي، يكون بينهما اختلاف
الأول؛ لأنه جعل نفسه هاهنا نصف جميع طيور الجنة، ولو كان له ما رويت من
شيء حيي ونصف نصفا، وقد دفع إلى غيره بالنصف مثله النصف، وحياتي بين الأول
وبـ **الْإِنْسَانِ** لأن الأول شرط للناسي نصف المريح وذلك موقوف إليه من حبه وبـ **الْإِنْسَانِ**
مستحقه وقد جعل رب العالم لنفسه نصف ما ربح الأول ومن يربح إلا النصف، فيكون
بشيء.

[illegible]

قوله: (إن شرط التصديق الأول والثاني ثلثي ربيع قسري) حال التصديق
وقد مضى الربيع والقصير المصطلح الأول لثلاثي شمس الربيع في مثله لأنه
شرط الثاني نبدأ هو مستحق ربيع حال فلم يقد في حقه كسر التسمية في بعض
صحيحة لكون التسمي صحيحاً في عقد بطلانك فيرمه الرداء به. والثلثي ربيع حال
المصطلح حسن جداً على أن ما روي أنه من شيء فثلثي ربيع وفي ثلثي ربيع
هو حائر والثلثي ربيع حال سواء كان على العقد من أو لا. لا بد من شرط عمل العقد
والشرط عمله كان على ما شرط العقد في كان عليه من عند أبي حنيفة لأن من كسر

أنه إذا كان على أحد دين لم يسحق تمويله

وقال أبو يوسف رحمه الله ما شرط له فهو لمؤاخذ سواء كان عليه دين أو لم يكن، وإن قال له أعمل هذا المال على أن ما رزق الله من شيء سب ثلثه وبمكة ثلثه والي ثلثه فهو جائز كجاء والثلاث للمضارب، والثالث لرب المال، وهذا على وجهين، الأول أن يملك على نفسه دين فالمشروط له مشروط للمضارب، وإن كان لا يكون إلا شرط عمله خارج عن أي حصة، ويكون ذلك بعد أن لا المضارب لا يملك كسبه، إذا كان مدوية صدق أي حصة، وإن لم يشترط عمله فهو لرب المال؛ لأن ترويج لا يسحق إلا بالعمى وذلك غير مشروط عليه، فلا يكون له ما شيء، ويكون لرب المال؛ لأنه كالمضارب عنه يسحقه برأى ماله

وقال أبو يوسف رحمه الله يكون للمضارب؛ لأنه يثبت كسبه عنه، وإن كان مدوية يعني عبداً شرط عمله وإن شرطه الثالث لرب المضارب، أو مدوية، فالمضاربة حرة وما شرطه هذا، فهو لرب المال؛ لأن من المضارب ورده لا يسحقان الترويج من غير عمل ولا مال، إنما المشروطة له كالمضارب عنه، وما سبكت عنه من الترويج المستحق لرب المال من ماله، وإن شرطه لرب المال على أن الترويج كذا بمضارب، فهو مريض فيكون للمضارب بعده، وإن كان على لا يملكه في فهو بضاعة، وإن كان هذا المال على أن ذلك نصف الترويج، أو ثلثه وامرأه على هذا المقصود، ما مدية والمضارب ما شرط له، وفيه لرب المال، وإن كان عليه على أن في نصف الترويج ولم يرد على هذا، فالاشتراك أمر جائز، ويكون للمضارب النصف، وإن كان على أن نصف الترويج في ذلك ثلثه ولم يرد على هذا المقصود، المضارب، وفيه لرب المال، وإن قال على أن ما رزق الله جنة فهو جائز، لأن أبي كلته نفسه، وهي مضمونة المضاربة، فيكون الترويج بينهما حصص، وإن قال غير أنت تزيك في الترويج جنة ويكون بسبب حصص، لأن شركة مضمونة المضاربة، فإن الله تعالى: **فَهُمْ شَرِكَةٌ فِي النَّسَبِ**، وإن قال للمضارب على أن من شرك في الترويج جنة هي يوسف، الترويج بينهما مضمونة، لأن شرك مشتق من الشركة، والشركة تخص المضاربة

وقال محمد: المضاربة مدونة لأن لشرك غيره عن النصب وهو محمول.

صنف: إذا شري المضارب بغيره من مال المضاربة فليس لرب المال أي بطلان

سواء كان في الناس ربع أم لا، لأنه إن كان فيه ربع، فليس مشتركاً وروءى المشتركة لا يجوز، وإن لم يكن فيه ربع، فالمصاريب حتى يشبه تلك إلا يرى أن رب المثل لو مات كان للمصاريب أن يبيعها، فأنشئت نظرية مشتركة.

قوله: (وإذا مات رب المال، أو المصاريب بطناً المصاريب) كما مرث
المصاريب ثلاث عند المصاريب عقد له ثوب غيره، دونه الوثابة وموت الموقيل يظن
الموقيل، وأما موت رب المال، لأن المصاريب تصرف في الدين، والموت يزيل الإذن، ولأن
المصاريب موكلين، وموت موكل يزيل الوكالة، فإن يد رب المال عن الإسلام، وإلى
يدار المصاريب بذهب المصاريب هذا على وجهين: إن حكم لحكم بماله يظن من يوم
الزنا، لأن بذلك زور أملاكه، ومنه إلى ورثته، هذا كونه، وإن لم يحكم بماله
فهو موقوف، وإن رجع إلى دار الإسلام مسلماً حنوت المصاريب ولم يظن، وإن كان
المصاريب قد استوفى بماله عرضاً، فإنه رب المال بعد ذلك، وليس يد المصاريب، فهم
المصاريب لذلك العرض جائز، لأن لو مات في هذه الحالة لم يصر، ولا يجوز بدونه قبل
الحكم بماله، والأصل أن موت الموقيل يوجب على حبيبه جبره كذلك، ولأنها
الردة لا تؤثر في حكم الأملاك، تصرف المصاريب في حال رده رب المال حنوت، ومن
مات رب المال، أو قبل، أو حيا يد المصاريب وحكم بماله نصب بضا عموماً لأن
هذه الأسباب يزيل الأملاك عموماً أيضاً، وإن كان المصاريب هو الموقيل، فالمصاريب على
حالها في قولهم شيئاً، فإن مات المصاريب، أو قبل، أو حيا يد المصاريب وحكم بماله
طلت المصاريب، لأن هذه الأشياء كالموت، وأما المرأة فمدونة، غير الموقيل، سواء
إحصاءً سواء كانت هي صاحبة المال، أو المصاريب إلا أنه موت، أو يحيى يد المصاريب،
يحكم بماله، لأن ردها لا يؤثر في أملاكه، كما لا بد من أن نصرب

قوله: (وإذا عزل رب المصاريب فلم يشتم بعونه حتى اشترى) و(ع)
فقتصره (جائزاً)، أنه قبل من حبه، ومثل الموقيل عموماً بوجه غير
قوله: (وإن ظلم بعونه) وأنما غروحه قد أن يبيع، لا يشتم الموقيل عن
ذلك، لأن المصاريب مدونة، بالقرعة وصحت، فلا يجوز له العزل بعد ذلك، لأن حبه
قد ثبت في الرجع، وبعد ظلم بالقسمة، وهي سبي على من المال، وهذا ينشأ على
قوله: (لم لا يجوز أن يشترى شيئاً آخر) في العروس إذا يبيعها لأنها قد
صارت حرة

قوله: (وإن عره زوالاً من مالي فزعمه) أو ذلكمير لذ نفساً لنفسه لأنه أن يتصرف

فیبہ) ہوا وذا کان من جنس وأنس المال أما وذا کان من المال فمما یتبعہ، ویتبعہ من ۃ
دوسرے، اور علم العکس، منہ ان پہنچتا جنس من المال من حیثہ، لأن قریب لا یتبع
الآن، کا ہی فقہ ہے

قوله: (وإذا الشرف، وفي المال قوت) وقد روي عن بعض رتب له اجرة الحاكم على القضاء (التيون) أنه سئل الأعرابي أن يزوج له ابنته، ولأن عينه حصل جرحه، فيجبر على دفعها كالأحرار.

قوله (وان لم تكن في حكم ربيع له يلزمه) نقضاً لما وجد في بعضه وهو
 حبرج والمصريح يجب على ربه ما سرق به والان يدور ملك رب حاكم ولا حظ
 له فيها فلا يحبر

قوله: (وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ بِقُرْآنٍ مُّبِينٍ) أي أنزلناه بقُرْآنٍ مُّبِينٍ، لا
بد من توكيده حتى لا يجهل منه.

وفي الجمع الصغير يقال قد اقبلت سكونه وركبته، احراد منه التوكلة للتعصب
بغير توكلة، واحواله لان يسي احواله على شئ من شئ في ذلك، ربي توكلة على ولاية
شخصه، فاستعمل لفظ حركه بكونه واقلد يبيع بالآخر كالسهم والبيع بالآخر بغيره
على الاختصاص لا بما يحصل بالآخر، فكذلك الآخر لما كان تعميما

قوله: رُبَّما هُتِكَ مِنْ عَالِي الْجَنَّةِ نَفْسٌ مِنْ عِلْوَيْهِمْ أَلَسَ الْمَوْتُ ذَا بُرْجٍ يَجْعَلُ الْأَنْفُسَ أَفْئِدَةً لِرَبِّهِمْ هُتِكَ بِهَا نَفْسٌ مِنْ عِلْوَيْهِمْ كَمَا أَصْبَحَ الْمَوْتُ فِي أَرْكَانِهِ

[illegible]

قوله: «فَإِنْ كَانَ الْقِسْمُ الرُّوحِ، وَتَهْضُمِيَّةُ مَحَالِهِ فِي هَبِّ نَمَلٍ، وَبُخْصَةِ
فَرَادَى الرُّوحِ حَتَّى يَسْتَوْتَنِي رَبِّي» أَيُّهَا الْمَلَأُ: أَيْ الرِّيحُ لَا تَسْجَعُ قُلُوبَ الْمُتَعَمِّدِ
وَالْمَلَأُ: أَيْ لَأَمَهُ مِنَ الْأَمْرِ، وَهَذَا مَعْنَى عَمَلِهِ

قوله: (فان فصل سي) اي عن راس الفصل (فان يسمي) اي به

قوله: (وانّ بعض من راس النمل ولا يحسن على المصدر) انه لم يبين

قوله (وإن كان قبلك ربيع الأول) وفيها التمام. ثم عدها (وذلك لأن)

جاءه فبذلك المال في الثاني لا يوجب نقصان الأول كما إن دفع إليه مالا آخر

قوله: «ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقيد والتسليم» إنه من صبح المجلد، وهذا إذا باع إلى أجل معناه أما إذا كان إلى أجل لا يبيع المصارف إليه، ولا هو معقد لم يجز لأن الأمر العام مبني على المعروف بين الناس، ولهذا كان إذا بشرى دابة للركوب، وليس له أن يشتري سفينة للركوب، لأنه أن يسكرها اعتباراً بمادة المصارف، وله أن يأنف لعبه الصغيرة في التجارة في أرواه المشهورة لأنه من صبح المصارف، ولو باع ثم آخر فمن جاز بالإجماع. أما عندهما: لأن الوكيل يملك طبعاً يستجيرها أو يبيعها لأنه أقوى منه تصرفاً، وإنما عدلني يوسف، لأنه يملك الإقالة، ثم البيع بالسداد، فلا يملك الوكيل، لأنه لا يملك الإقالة يعني أن الوكيل عندما يملك الإقالة، وتأخير البيع لا سيما فلا يملك الوكيل إذا أخر البيع، والمضارب لا يضمن لأن المضارب يملك أن يستقبل، ثم يبيع بسببه فكذا يملك أن يبيع السداد ولا يضمن، والوكيل لا يملك أن يبيع أو يقبل، ثم يبيع بالتسليم فإذا أخر نفسه، وأن أبو يوسف فقال: لا يجوز تأخير الوكيل ويجوز تأخير المضارب لما ذكرنا، وإن احتل المضارب بالضمن على رجل، والمحال عليه أسر أو أخصر فهو حرة لأن المخرقة من عادة التجار، لأهم ربما تمكنوا من الاقتضاء من المال عليه أكثر مما يتمكنون من القضاء، وليس هذا كالوصي إذا احتل بمال أبيه، فإنه يخرجه إليه كالمصالح، لأن تصرفه مقيد بشرط الضرر، فإن كان ذلك أسمع حاز. وإذا لم يجر، لأن الوصي يتصرف لثبته على وجه الإحتياط، مما لا احتياط فيه لا يجوز. وتصرف المضارب على عادة المصارف ربما اعتدوه جاز

وإن قال رب العدل للمضارب: لا يبيع إلا بالتقيد لم يكن به أن يبيع إلا بالتقيد لأن المضاربة يدخلها التخصص، وله في ذلك حصة، وهو تحصيل المال، فإن أخره قد يبيع بالتسليم، فله أن يبيع بالتقيد والتسليم، لأن ينفذه غيراً له، وإن جاءه عنه كما لو وكل رجلاً أن يبيع له عدداً بالثمن ولا يبيع أكثر من ذلك كان له أن يبيع بالثمن وبما رده عليه

قوله: «ولا يزوجه عتداً ولا أمة من غل المضاربة» أما العتد، لأنه يلزمه دين يخلق بالمضاربة من غير عوض، وأما الأمة، فقال أبو حنيفة ومحمد: لا يزوجه، لأن الاحتكاك ليس من التجارة بل هو أن المأخوذة لا يملك مردوداً منسب

وقال أبو يوسف: لا أن يزوجه الأمة، لأن في تزويجها تخصيص عوض، وهو شهره، فصار كالتجارت، ولأن في تزويجها سقوط نصيبها عن المولى، وليس للمضارب أن يكتب: لأن الكتابة ليست من التجارة

كتاب الوصاية

الوكالة" في اسمه. هي الحفظ، وحسنه قه قه. حـ: انك، نعم ان كل في نعم

وحي الصرع : بارة بر : انما تصير معللة في تصرفه بقوله :
قوله رحمه الله : (كُلُّ حُرٍّ اَنْ يَقْعِدَ الْاِنْسَانُ نَفْسَهُ حُرٌّ اِنْ يُوَكَّلَ بِهِ) : وكل
الانسان قد يعجز عن العشرة بنفسه فاحتاج الى توكل غيره
وحي قوله : «حُرٌّ اِنْ يَنْفَعَهُ سَعْدُهُ» : أي : فاعلمه بانه مستأثر به : وهذا كقبح
فرض التوكيل : انه : ليس التوكيل : وإنما هو : هل قد جعل حُرٌّ اِنْ يَنْفَعَهُ حُرٌّ اَوْ لَا
يُجْعَلُ حُرٌّ اَوْ لَا : وهذا من سبب التوكيل : انه : يجوز ان يقطعه بنفسه : ولا
يجوز ان يوكل به غيره : ثم التوكيل لا يصح إلا بطلبه الى غيره : ثم قوله
«كُلُّ حُرٍّ اِنْ يَقْعِدَ الْاِنْسَانُ نَفْسَهُ حُرٌّ اِنْ يُوَكَّلَ بِهِ» : هذا : بارة : بارة : بارة

وحيث اني بوسعه اذكار احسن في ربيع عادي ها ، او ، اسبغ ، أو شمس ، أو
تؤدب ، فهو مؤيدل ، وادال لا يهتد عن خلاف امرني لا مدبر عند حوكيتا ، حتى لا
ملقها لا بقده ، كذا في السجدة

قوله: (وَمَجُورٌ الثَّرَكِيُّ) مَبْتُصِرٌ أَي مَلْعُونٌ الصَّاحِبُ، يُؤْتَى بِأَخْرَاجِ الصَّرْحِ
قوله: (لِي سَائِرُ لِحَافِي) (إِنْسَانٍ) أَي فِي جَمْعِهِ، وَهُوَ بِالْمَعْرِفَةِ، بِسَعْدٍ مَرَلَمَا
وَقَالَ أَبُو بَرَسٍ: هُوَ شَرُّهُ، إِلَّا فِي الْحَقِّ وَالْقَبْرِ وَنَعَالِ هَذِهِ عَمْدَةُ لَا مَجُورَ
لِي كَيْفَ مَحْبُوسَةٌ سَاءَ، وَلَا فِي بَشَائِهَا مَقْدَمَةٌ شَدِيدَةٌ

قوله (ويعجز) لا ينبغي أن يفتقد في الخليل، بل هو لوجه لا يصح
بما فيها مع غيره، فلو كان من أخصر الناس، لم يكن له عجز.

قوله: «وليس البر حبيبة لا يجوز التزكيل بالخصومة لا برحمة» المقصود أن
يكون التزكيل مرفوضاً في غاية مسيرته ثلاثة أنواع: فساد، سوء، وكل المحمي، لو
مُدَّح عليه.

(۱) وهي غنم شيوخ، يربها شخص محبب لهم على عدا في مكة

مجلسین

والتائب ذكيل : من ترك الذنوب وعاد إلى الله تعالى ، وهو الأمر المستحب به مؤثلا به .

خطوط: محمد علي النعمان العام (1917)

وقوله: «لا يكون مريضاً» يعني مرضاً يجهل من خصومه أما إذا كان لا يسمعه، فهو كالمصحيح لا يجوز بوكيله عند أي حيلة (لا يربط الخلف)

وقوله: «وإن عارضه سيرة ثلاثة أيام» أما جوباً، فهو كالحاصر، وإن السراة (كاتب محرم) حاز لها أن تكون مبررة للمصمم؛ لأنها تم تأليف عتبات لو مال فإنها حضرت نفس الحكم المسمى. ثم نحن بحاجة للحقيقة، وقد يكون ذلك من أحوال حقه، وهذا شيء استعمله مشاهرون جعلوها تشريفاً. أما إذا كان مذهباً بمصر بنفسه أخرجنا، فهي كغيره لا يجوز. ما شوكيل إذا رجع المصمم من أعتبار التي يوجد لزوم شوكيل مبرر رجع المصمم عند أي حيلة فليكن إذا كان له نصيب بنفسه في المصمم، وهي على وجهين: 1- كاتب هي عاتبة قبل ما شوكيل بغيره، 2- المصمم، وإن كانت معلومة أن أعزها المصمم، حتى يخرج المصمم من المصمم لا يعمل ما شوكيل مبرر رضا المصمم الطالب؛ لأنه لا عذر بها إلى شوكيل

قوله: «وقال أبو يوسف (ومحمد بن عمرو) شوكيل غير ما أعتصم» قال في المصمم لا خلاف في يجوز ما خلاص في المصمم، أي هل يربطه بوجهه أم لا؟

فقد لمي حقه نعم

وعنده لا يبرر، واعتاد أبو يوسف المصمم على ما

وقال أبو حنيفة المصمم لا يقضي إذا عارض من شوكيل المصمم بالإصرار إلى المصمم شوكيل بعد وأبطله لا يصلح مع شوكيل. إلا يربطه نفسه، وإلا فيجوز، وقد ينالهم: لأن شوكيل بعض المصمم والمصمم، وأعضاء مبرر ما المصمم حاز (مضافاً) ولو ركنه خفيش غير لا يكون. وكذا ما لخصومه ومضافاً، ثم لو كان بعض العن إذا كان فليكن هي في يد المصمم، ما شوكيل، ما بها سمع فله في مع الشوكيل من المصمم ولا يست ما البيع.

قوله: «ومن شرط أن يكون ما يكون شوكيل مبرر» (أن الشوكيل بما يملك التصرف من جهة الموكل، فلا بد أن يخرجه الموكل ما كان يملكه من غيره، وعلى هذا يجوز بوكيل بعد ما دون والمكاتب؛ لأنها يصح معها تصرف ولا يجوز شوكيل أحد المصمم عليه، ولا المصمم المصمم عليه، وليس المصمم أن يكون موكل ما كان يتصرف فيها وكل ما إذا المصمم أن يكون مبرر يصح مع تصرف في المصمم، لأنهم قالوا: لا يجوز مع الموكل ويجوز أن يكون مبرر.

قوله: «ويشترط أن يكون» فهذا يدل على اشتراط أن يكون، لأن الشوكيل من لا يثبت

به حكم تصرف وهو المبدأ، فإن الوكيل باعتباره لا يملك التصرف، والوكيل تابع لا يملك التصرف، فلهذا لا يصح توكيل الوكيل لمصر.

وبل إنحرز عن العهد والنهي المحجورين، فإما لم يشترط شيئاً لا يملكه، فلا يصح توكيله بذلك؛ لأن الوكيل يملك التصرف من جهة الوكيل، فلا بد أن يكون الموكل مالكاً بملكه من جهة، وإلا شرط أن يكون فعله حل من نظره الأحكام؛ لأن ما يراه الوكيل يرجع له على الموكل، فإذا كان الموكل ممن لا يراه الأحكام لم يوجد ذلك، فلا يصح.

قوله: «الوكيل ممن يفتقر للثقة والقدرة» لأنه يراه تمام المراكز في تصرفه فلا بد أن يكون من أهل القدرة حتى يوكل حسب لا يملك البيع، وصوراً كان الوكيل باطلاً.

وقوله: «وبعد» خبر عن بيع المظالم، والتميز بين تصرفه وبين لا يصح على الأمر.

قوله: «وإذا وكل المظالم أو المأذون له من جهة جاز» لأن الوكيل من أهل التصرف والتوكيل من أهل العبارة، وإما شرط طلبها بأمره، وكلا مطلبها صلب حقوق العامة، فلا بد، وإن وكلاً، وبما جاز أيضاً، ولا يمنع حقوق العامة بالتوكيل.

وفي النهاية موه مطلبه غير محصور على الشبهة في الحرية، ورتبه، بل يجوز أن يوكل من موه كوكيل المأذون حر، أو موه كوكيل امر مأمور.

قوله: «وإن وكل صبي مخموراً عليه يفتقر البيع والشراء» يعرف به التصرف حاليه، والبيع سالب، يعرف به العيب والاحتياط (أو غيبه) مخموراً عليه جاز ولا يفتقر بهما الخلق (يتعين بهما كونهما)؛ لأن النص من أهل العبارة، لا يرى أنه يحد حصره بإذن ولي والده من أهل التصرف على حصة مالك له، وإما لا يملك في حق المولى، والتوكيل بر بصرف في حقه، إلا أنما لا يصح منهما إتمام المصلحة النصية لتصور أهليته، وأبعد خلق عبده، فمزم بموكل.

وعن أبي يوسف: أن المستغنى إذا لم يعلم حال المبيع، ثم علم أنه حسي له خيار الفسخ لأنه دخل في العقد عن أن حقوقه تتعلق بتمامه، فإذ ظهر سلبه بخير كما إذا عثر على عيب، كذا في الهدية.

وذكر في التصحيح مرد بين محضي والمجذوبين في حق برون للمصلحة، فطلب إذا عثر بلزومه ذلك العبدة، لأن المبيع من أروما على المولى، وقد رآه حقه بالتصريح.

وخصی لأجل حقها، عرفه لا يزال مخلوق

[illegible]

وَمَنْ أَعَدَّ لِي فِي هَذَا قَوْلًا

قوله: **فَكُنْ** جمع وليس **الْفَس** و**خَافَ** بالضم، **وَأَشْرَى** وبفتح الشيم **وَبَعْضُ** الجمع
و**بِخَافَةٍ** في الغيب لا كل من لم يوق والخوف بث. سوكل علامة مع اعتناء
فتوكل السبق كالمعجب، وسقطه ومعنى قوله **سَدَدَ** عنه، أي سد، **مَلِكٌ** أولاً
فالتوكل، ولا **يَسْتَعِينُ**، أي لا يتوكل ساعته، وهذا لا يظهر في غير ترتيب التوكل،
ولا **يَسْتَعِينُ** معناه **يَسْتَعِينُ**، أي يمدد إلى شدة الله.

دینو وکلی رحمتہ شیعہ و شیعہ ، علیٰ حق لا مدخل بہ احدی ، فلا یصح عفا بشرطہ
و حقو کہ متعدد ہو لیکن اللہ و مسلمہ تصدیق حق کا اعداد ص ۱۰ محققہ کو عفا
معموراً لا یحتاجان بالمحکم . و اما دقاۃ الی ہوکل ما کانا ما درین مطلب ہما
محقق و محققان بنسبہ سیمہ و ابی فی ہوکل مطلب اللہ ہی دالہ اس کہ ان

ولو أمر نوكيل بموكل بمضي القرض، فأبى ما خلفه أحمر المشرقي على تسليمه شخص
إليه، ولو سعى نوكيل الموكل عن بعض شخص صح فيه، وإن من الممكّل الوكيل عن شخص
الخص لا صح فيه غير أن المشرقي، لو بعد انقضاء نوكيل موكل به شخصاً، ولو أن
النوكيل أبا المشرقي عن الشخص، أو وجه له، أو جعده، أو خط عنه فهو حائز ويعتد
نوكيل للموكل ذلك، وهذا مذهبنا

وقال أبو يوسف لا يصح إرازه ولا عيه ولا حظه وكذا أبو حنيفة أصح، فهو
على هذا الخلاف، أبو يعن دند الموكل صحيح بالإجماع ثم المثلث في الشراء يستل في
الموكل ملك غير مستند، ومنه إلى الموكل، وهذه طريقة أبي حنيفة مكرهة، والمصحيح أنه
المالك يثبت بموكل غلامه عن الموكل اعتماد وفيه ذهب أبو داود الدباس لأن المالك
لو استعمل أبي الموكل يعني عيه عزمه، إذ اشترأهم بالموكلة، ويجب مكره في أهم لما لا
يعتقون، لأن ملك الموكل لا يستقر

قوله: «وكن عند صبغته الى موته كالكحل» والمعنى اصنع من دم العفة قفلاً
مضروباً تتعلق بالحق كدر الزكوى فلا يطالب ويكفى الروح بالصدق ولا يفرج ولا يكتل

[illegible]

6 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051

(2) قبيل موت أبي حمزہ رضی اللہ عنہ فی الدہ ۱۲۶ (174)، فرما، صحیح "السر صمد علیہ وسلم وکل بالاعتدال حکمک من عوام و دیوا و کثرت من حدیث حذیم، أب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بحسب عدد دینار بشارتہ، اصعبہ لیسرافہ بلیار و اعلمہ دینار من فرعم و کثری اصعبہ حدیث، و جاء دینار الی اسی صلی اللہ علیہ وسلم؛ فحدثک به النبی صلی اللہ علیہ وسلم و دعا کہ ان یسوف کہ فی عارہ

وفي السب عن عروه البخاري قال النبي ﷺ دعا بشري به اصبح له حياء، فقلت في نفسي،
صباح اجمعها عايناه، فانا ههنا، دعاه له عبيد الله بن جهم، حارث بن ابي ربيعة موده اثنائي،
واخبرني عن البخاري ان الله حدثني

قبض الرسول قبض غير العائد فلم يصح.

قال في سره لا يصح التصرف بالرسالة لأن حقوق العقد لا تتعلق بالرسالة وإنما تتعلق بالمرس، وقد افترق في حال العقد عليها لم يجر.

قال في السبيل: قوله: ولا يعتبر معارضة الوكيل إذا جاز لا يعتبر إذا جاز بعد طبع أثر القبض، أما إذا جاز في مجلس عهد الوكيل، فإنه ينضم العقد إلى الوكيل، ويعتبر معارضة الوكيل لأنه إذا كان حاضراً في المجلس يصير كأنه صارف بنفسه، فلا يعتبر معارضة الوكيل بعد ذلك.

قوله: (وإذا ذبح الوكيل بالشركة التي من عاينه ونقض البيع فله أن يرجع به على الموكِّل)، وإذا كان به أن يدفع التي من ماله؛ لأن التي متعلق بدفعه، فكان له أن يعطى منه، وإذا رجع به على الموكِّل؛ لأنه هو الذي أودعه في ذلك.

قوله: (فإن ملك البئير في يده فكل حصة حدث من ماله الموكِّل ولم يقطع البئير)؛ لأن به كيد الموكِّل، وإذا لم يجر يصير الموكِّل صاحب به.

قوله: (وإذا أجبته حتى يتولى البئير) سواء كان بعد البيع، أو لم يتقدم.

وقال زهر: ليس به أن يجبه.

قوله: أن الوكيل بموثة البائع من الموكِّل، فكان حصة لا ينفذ، انتهى، فكما أنه للبائع أن يجبس البيع حتى يسوفي التي من فمضري، فكما للوكِّل أن يجبس البيع حتى يتولى التي من الموكِّل.

قوله: (فإن حصة البئير في يده كان فمضرياً حصة المراه عند أبي يوسف) وخلافه المبيع عند محمد، وهو قول أبي حنيفة وخلافه الغصب عند زهر؛ لأنه مع بغير حق على أصبه أنه ليس له أن يجبه، فهو حصة محمد، فكان عليه صدق القصد، ولهذا لم يفرق بينه وبينه، فكان حصة لا ينفذ، انتهى، فبسط هلاكه، وأبي يوسف: أنه مضمون عنه بأجر مع ثبوت من المجلس، فأنشأ الزهر، ومعنى لونه حصة الزهر.

عند أبي يوسف: أي يعتبر الأقل من ثبته ومن التي كذا إذا كان التي حصة

غيره، وقيمة المبيع غيره، يرجع الوكيل بحصة على الموكِّل.

وحسب حصة البيع، أن يسلط التي على لو كثر، وبأن الموكِّل يجعل كذا البيع والموكِّل كالمشتري منه، ويجعل البيع كله عندك في يد البائع ليس التسليم إلى المشتري، فيصير البيع بين الموكِّل والموكِّل، ولا يكون لأحدهما على الآخر شيء، كذا في المشتري والمشتري.

وصوره حسنا لعصب هو أن يجب فيه العلة ما يلعب، ويرجع الموكيل على الموكيل إن كان فيه أكثر، ويرجع الموكيل على الموكيل إن كان فيه أكثر
قوله: **وَرَدَ وَكَلَّ رَجُلٌ رَجُلًا فَنُتِيَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْتَصِرَ لِمَا وَكَلَّ لَهُ دُونَ**
الْآخَرِ هذا إذا وكلت بكلام واحد بأن قال وكلتكم بيع عدي هذا إما إذا وكلتكم
بكلامين بأن وكلت أحدهما بيعاً، ثم وكل الآخر شيئاً أن يبيع، فإيهما باع جاز بحلاف
الوجهين إذا لخص البيعة كل واحد على الآخر لا حيث لا يجوز أن ينفرد كل واحد
منهما بالانتصار على الآخر لأن وجوب الوجبة بالموت، وعند الموت صار وجهين
بجدة واحدة، فلا وكلت أحدهما أو اشترى والآخر حاصر لا يجوز إلا أن يخرجه.
وقال في المنتقى: **يَجُوزُ إِنْ كَانَ عَاقِبَةً** فأجاز به بحر عند أبي حنيفة كما في
المدونة.

ولو وكلتكم وأحدهما عبد محرور، أو حسي محجور، لم يجر لأحدهما أن ينفرد ببيع
لخدم وجهه برأيه وحده، إلا ما إذا أجاز الموكِّل، أو ذهب عنه لم يكن لأحدهما أن يبيع
للعلة التي ذكرناها في العسي والعمد، كما في الشبهة.

قوله: **إِلَّا أَنْ يَرْكَنْتُمَا بِمَخْصُومَةٍ أَوْ بِطَلَقٍ رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بِفَتْحِ عَيْدِهِ**
بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بِرَدِّ رِدْعَةٍ أَوْ عَزَايَةٍ أَوْ عَصَبٍ أَوْ بِفَتْحِهِ ذَهَبَ فإنه يجوز أن ينفرد به
أحدهما لعدم لفائده في حبسهما على ذلك؛ لأن الاحتجاج في المحصور بمنع الإقتصاد
في التمتع في محض النماء، وأما إذا اشتركا في المحصومة به بهما، فيفوز أحدهما فيها
حقاً الآخر إلا إذا انتهب إلى بعض المال، فلا يجوز لنفس حتى يجرهما عيباً وإنما طلاق
روحه بغير عوض وعنف بهذه بغير عوض ورد طوديه وعصاة الدرس، فأنتبه لا تحتاج إلى
التركي، بل هي نصير محض، فعرفه الآتي وهو أحد فيه سوء خلافه، إذا قال لهما
طلقا هذه شخصاً، أو أمرهما بأبديتهما، من أحدهما إذا طلق وأمر به بيع حتى يجتمع
على الطلاق؛ لأنه تم بعض الشيء، ولأنه على الطلاق بغيرهما، فغير مدعونهما
الدار، ولو قال طلقاه جميعاً فلا يطلقهما أحدهما واحداً، ثم تأنب الآخر طلقين لم يقع
شيء، حتى يجتمعا على التلافا، كما في النهاية.

وقوله: **أَوْ بِرَدِّ رِدْعَةٍ فَيَدَّ بِالرَّدِّ** لأنه إذا وكلتكم بمصعب يس لأحدهما أن ينفرد
بالنقص، كما في المدونة.

قال محمد في الأصل: إن لهما أحدهما جبر إذا صاحبه حسن؛ لأنه شرط
لجتماعهما، وهو ممكن، وله فيه فائدة، لأن حلفاً شيء أصبح، فإذا رضي أحدهما صار

فاجباً بغير إذن المالك فيصير رأياً إذا فُعل ما حجه لا ينص
وقوله أو ضلالاً روحية، أو نفس عطف حتى راحته بعيداً، أو عبداً بعيداً لأن
ذلك لا يحتاج إلى رأي. وركبته بطلاناً روحية مبرر بعيداً أو نفس بعيداً فهو عليه
ثم جاز حتى يجمع على ذلك، لأن هذا يرجع فيه إلى رأي، لأن ما عطفاً في إخراج
روحه فوق روحه وحقن فيه دون غيره فله مكن لأحد أن يبرر ذلك دون صاحبه،
وكذا إذا وكنهما بعض عند بعض على حال، أو حلق روحه لأن ما ينفذ القوم يرجع
فيه إلى الرأي، وإن كان له نفس راجح ديمه، ولكن حديق نفسه، وليس لأحد أن
يصفه دون الآخر لأنه راجح رأي أحدهما، الشيء يختلف باختلاف
الأيدي

قوله: وليس توكيداً أن يؤكل بما وكل به إلا أنه يادون به (توكيداً) لأنه لو
أب انصرف دون التوكيد به ولأنه لا يستعمل مقتضى بعدد شيء، ولأنه راجح برأيه
والشعر صمد يوفى له، وما يادون له، ولأنه راجح بدليل

قوله: (أو يهرول له شغل برأيت) إطلاق التوكيد برأيه، لأنه ما يادون به التوكيد،
أو قال له بعد برأيت، توكيد وكيفية توكيد، وكذا عن التوكيد حتى لا يهلك
توكيد الأول على، وكذا لا يبرر سوب توكيد ويبرر له جميعاً، التوكيد الأول كما
في اللغة

وفي المتن: إذ وكل راعياً وموضي إليه الأمر، توكيد التوكيد راعياً صحيح وكيفية،
وله عزله أنه لو كان به توكيد وكل فلا توكيد توكيد لا بعد، حربه لا يبرر التوكيد
الأول.

قوله: (فإن وكل بغير إذن توكيداً) فكيفه وكيفية بغيره صواب، لأن المقصود
حصول رأي الأول، بعد حصول رأيه وتكلموا في نصيبه، المقود العهد غير من هي دل
التفاني على الأول

وفي المصنف: نصيبه على شيء، قبل في المجد، ومن بشرته إجازة توكيد
الأول ما عهد الشيء بغيره أم لا.

قال في الأصل لا بشرته، راعية تشرح جدولون: بشرته، ومظن عموم على
ما في المتن

وقوله: (بعد تركه بغيره) فيه تلخيص حتى لو وكل بالطلاق أو بالمانع بل يادون
له توكيد التوكيد بغيره ذلك، فطعن التوكيد الثاني، وهو صواب، ولكن الأول لا يصح

قال به ملك الموكل، قال: عمر تركب وعمره حين لم يمس بالحر، فرجع عليه بحكم الحرور، حتى لم يرجع بعد إلى ملك الموكل على حكم احب لاول من أن يرد عليه بحسب بقضاء دار بلوكين يده عند عمنه لأن فوكانه ثم بطر، لأنه إن صح إليه عمن حكم ملك مستحب من أن يرد عليه بحسب قضاء أو بإثاله بقض الوكالة، لأنه دخل دعويا مسأفاً كما لو شتره شرا مستعلاً

شرح وحمل وكب رجلاً بيع عبده عبداً من وكيل في العبد، وفيما يعله ولا يكون وكيلاً قبل حقه والأصل في هذا أن يملك الموكل ما يملكه الموكل، وهو أن يكون إذا جاء عبده بعد وكلفك، أو إذا دعت لغيره بعد وكلفك وكذا في العبد في التجاره والطلاق والعتاق

وأما فليل التمسكات والتسليمات الخطر، فلا يجوز كالمبيع والمعه والصحة والحرره من التبعون وعزل الموكل واحمر على العبد شامدون والرجعة، وما أسه ذلك، فلو قد الموكل إذا جاء عبده بعد عرفت لا يحرره

قوله: (وَيُحْصَى لَوْثَانَةُ بِسُورِ الْمُؤَقَّلِ وَخُتُونُهُ خُتُونُ مُطِيفٍ وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ الْخُتُونُ مُؤَقَّلُهُ) هذا إما يكون في موضع يملك الموكل به، إما في المصحح عني لا يملك عزله لا يحرره لا يحرره كما إذا جعل لغيره لغيره في الدب في الحر، وكذا محقق إذا سطره على بيع الرهن كد في الضمان، وإنما يطلب موت الموكل وحرره لأن الموكل يحرره من عريق الأثر وموتيه وحرره يظل أثره محصن بغير أمر، فلا يجوز، فإن أضاف من حرره بموت الوكالة، كما ذكر المحقق في باب الشاؤون وأما حرره بكونه مطيعاً لأن عليه بغيره لإشياء، والإحصاء مرضي والمريض لا يملك الوكالة وحده لمطلق شهر عند أبي يوسف اعتاراً به، يسلطه في الصب عند وعد، أكثر من يوم وليلة، لأنه يستقر به المصلوات الخمس

وقدنا محمد حول كاسر؛ لأنه سقط به جميع أعبادته فقدر به احتياطاً كما في

المطاية

وفي الترحي حد المصلح عند أبي حنيفة شهر كما د أبو يوسف

وعند محمد حرره من وحكي عن محمد بن جعفر أكثر حرره، أكثر لأكثر حكم

المكث

وقوله: بلحقه دار حرب مائة هذا قول أبي حنيفة في شرب المهر من موقوف عليه، وكذا وكالته، من أسسه، فهو على وكالته، وإن قل أو حق مدار الحرب يملكه.

وأما عتصمه، فمصرفه بانه، فلا يطل وكنته إلا أن يموت، أو يطل على ردفه أو يحكم بلحقه، وإن كان المذكل امرئاً، فلا يثبت للوكيل على وكنته حيي يموت، أو يطل على ويحكم بمساعها، لأن ردفه لا يؤثري عتصده، ولا يزيل امتلاكه، وإن جاء المرفد من فال غلب مسمياً، فإن حكم بلحقه، مكانه لم يزل كدبث ويثبت التوكيل على وكنته، وإن جاء مسمياً بعد الحكم بلحقه ثم بعد التوكيل في الموقلة الأولى، وإن دعت التوكيل وعلى مدار الحرب المصعب، وكنته، وإن علق لم بعد عبد أبي به سب

وعند محمد؛ يعود كذا في الكرخي، وإذا علق لم بعد مدار الحرب، فأخذ لوقته ماله غير امر القاصي، ناكوه ثم رجع مسمياً كان له أن يمسهم، وثو أن القاصي حكم بلحقه وقضى ماله سورن، ثم رجع مسمياً، فوجد حله في يد الموارث، فبقي للورث أن يردها عليه وأعتصم الورث، أو ياتها، أم وهب، كان ما قصه جاز، ولا شيء للمرفد

قوله: (وإن ركن المكالبة ثم عجز أو المأذون له فحجر عنه أو الشريكان ففترقا فبده لوجوه بطل التوكلة علم التوكيل أن ثم بعد، لا غير المكالبة يطل إنده كسوته، وكذا الحجر على المأذون والشريكين يطل إذا كل واحد منهما فيما اشتركا فيه، وإذا بعد التوكلة بعد بدء الأمر، وقد علق بالمعمر وغير ولا يفرق ولا يرفد وير المسمي وهمه؛ لأن كل عرق حكمي، فلا يفرق على المص كالمرفد

وقوته أو الشريكان لافهما سواء اشتركا عتافاً، أو مفارقة، ثم وكل أحد الشريكين ثالثاً

قوله: (وإذا مات التوكيل أو جرح جرحاً فظيفاً عتافاً وكنته) لأنه لا يصح منه بعد حوجه وموته

قوله: (وإن لجن بعد الحرب مرفداً ثم يجرى له التصرف) لأنه إن يعود فستفهم في الحكم بلحقه، إذا لم يمس القاصي بلحقه حيي عاد مسمياً، فإنه يعود وكبلاً بمساعاً، وإن علق القاصي بلحقه، ثم عاد مسمياً، بعد أبي يوسف لا يعود

وعند محمد يعود

قوله: (ومن ركن بشيء ثم تصرف فيما وكل به بظن التوكلة) لأنه إن تصرف فيما وكل به حذر تصرف التوكيل به سد ذلك حال في بداية، وهذا النمط ينهم وجوه مثل من يوكله بعتاق عبده، لم يكنه فاعتقه أو كانه المرحل نفسه، أو يوكله شرويع امرئ، لو سبر، شيء، فيعمله بنفسه، أو يوكله بملاق امرئ، فيطعمها لروح ثوباً، أو يوقفه والمصعب عتافاً، وبما فيه مقتضاه عتافاً، لأن إذا لم يفسر بجر التوكيل

أف مضطرباً أيضاً أما إذا تعصبته فلا يجوز له ذلك، وكذلك إذا وكله بالبيع، فاحتج به بعهده، فإن التوكيل يحرر في هذه الأمور كلها لعدم التصرف بعد صرف الموكل وكذا في وكالته ببيع عهده بفاعله نفسه، ولو رد عليه يجب بعهده، نعم أي يوسف بن التوكيل أب
بـ ١٥٤ لأن جهده نفسه مع ما من التصرف بتصرف كذا

[illegible]

قوله: (وَأَكْبَلُ النَّيِّعَ وَالْمُشْرِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشُدَّ حَبْلُ أَبِي حَبِيبَةَ مَعَ أَبِيهِ وَحَدِّهِ
وَوَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَرَوْحِهِ وَعَنْدَهُ) (مَكْتُبَةً) وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ شُكُّهُ لَمْ يَكُنْ الْوَكِيلُ
مُؤْتَمَرًا مَعَ سِمْعَانَ حَتَّى يَهْتَمَّ بِأَنْ يَنْصَرِّحَ بِهِ فِي هَذِهِ مَقَامِهِ وَلَا يَجُوزُ
وَالصَّرْفُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ

[illegible]

وي قوله: «ما انعم الله اياه اليك» لا يجوز عندها ايضا في العم الميم، وذلك لما
يكن متصفا به، كذا في النسخة «مكرر في الميم» - السبع ميم بالعين الميم
يجوز عندها

قال في المحرر، الوكيل بالبيع إذا باع من لا حق له في البيع، فإنه إن كان بائعاً من القيمة يجوز له جلاؤه، وإن كان بائعاً من فاحش لا يجوز له جلاؤه، وإن كان بائعاً من يسير لا يجوز عند أي حصة، وعندها يجوز، وإن كان من ضمن الحصة، فمن أي حصة رويته ولو المرء لم يكن بالبيع من جلاؤه، أو قال: لا يجوز له جلاؤه، فإنه يجوز من جلاؤه بالإجماع، لا أن يجرى من حصة، أو من عدة أشخاص، أو من عدة ولا يجرى عليه فإنه لا يجوز ذلك قطعاً، وإن صرح بموكل له بذلك، ويجوز له التمسك بالعقد المحمي لا دين عليه كان منه، فإنه إلى أنه إذا كان مبيعاً يجوز بيعه عدة مرات، والمخبر به، وكذلك حكم الوكيل بالشرع، إذا أسرى من هؤلاء، وله وكله أن يرد به، أو أن يرد به الوكيل بيعة

في كانتت متجربة لا يجوز بالإجماع، وإن كانت بالقلة فكذلك، لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما: يجوز، وكذا: روحه الموكيل أمته، أو من لا يجوز شبهة له، فهو على هذا الخلاف، وإن روجه عنه، أو من يجوز شبهة له جاء، جماعة.

قوله: (والموكيل تابع يجوز بثقة بالتفصيل والكمية)، وكذا بالعروض: لأن أمره بطبع عام، ومن حكم العقد أن يحصل على عمومته، وهذا عند أبي حنيفة، والخلاف في الوكالة المطلقة، أو إذا قال: بعه بانه، أو بالك لا يجوز أن ينعقد بالإجماع.

قوله: (وإذا لا يجوز بثقة بالتفصيل لا يتعاقب الناس في مثله) ولا يجوز ولا يقرهم والتدبير، لأن معنى الأمر يتعد بالتعارف، وهو طبع شرع منقول أو بالتقود؛ ولأن طبع بين شخصين من وجه: لأنه إذا حصل من المريض كان معصراً من ثلثه، إلا أن لما حثها بقول، هو مأمور بطلب الطبع، وقد أتى بيع مطلقاً لأن طبع اسم لباقة مال بمان، وذلك يوجد في البيع بالعروض كما يوجد في البيع بالتقود، وكذا طبع بالحبابة بيع؛ لأن من حلف لا يبيع، جاز عليه حثه، ثم مطلق الأمر بعه بانه، وسنة إلى أبي أجل كذا عند أبي حنيفة، وإذا، بقية بأجل معروف، فإن أحسن الأمر والموكيل، يقال الأمر كترت أن نبع بلد تمت بسبقه، وقال الموكيل أمرى بعه ولم يكن شيئاً فاقول قول الأمر وحال من وكل بيع شيء، ولم يسم له ذلك ولا حيلة أن يبعه سنة إجماعاً.

قوله: (والموكيل بائناً يجوز أن يشتري بمثل الطهنة وبأداة يتعاقب الناس في مثله) قال الإمام عوازم راد، هذا فيما ليس له قيمة معلومة عند أهل ذلك البلد، وإما ما له قيمة معلومة عندهم كخير والمعلم إذا زاد لا يلزم الأمر وبه الزيادة، أو كترت كذا في شاعها.

قوله: (ولا يجوز فيما لا يتعاقب الناس في مثله) لم يوكيل بائناً، لا يجوز أن يشتري من لا يجوز شبهة له عند أبي حنيفة، وعندهما: يجوز نفس البني، وما يتعاقب فيه، ولا يجوز أن يسري من عبده ومكاتبه إجماعاً، حال أمره الموكيل أن يشتري من هؤلاء جاز بالإجماع، إلا أن يشتري من ولد الصغير، أو من عبده، أو مكاتبه.

قال المحمدي، سنة من يصرف بالتقليط حكمه على حصة أوجه منهم من يجوز بيعه وشراؤه عن المعروف وهو الأب والجد والوصي، ولقد ما يتعاقب فيه يحصل عمومهم ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف ومنه خلاف وهو المكاتب والمأقون يجوز لهم عند أبي حنيفة أن يبيعوا ما يساوي ثقتهم ويشترؤا ما يساوي درهماً بثلث، وعندهما لا يجوز إلا على المعروف، وأما المملوك العاقل يجوز بيعه كبقية

كانه وكذلك شراءه اجماعاً وسواء من يجوز بيعه كيفما شاء ثم يره عن المصروف وهو المصروف والمصرف ثم له عاقل رعاضة، وهو كمال تابع المظن بجور بيع هؤلاء من لم يجرى بيعاً غيرهما، وفي من كان، وعندها لا يجوز، والمعروف، وأما شرائهم فلا يجوز إلا على المعروف اجماعاً، وقد اختلفوا بخلاف عرف والعادة أو غير الظاهر بعد شرائهم غير أنفسهم ومحمولاً على ما يظنوا به من ما لم يجرى بيعاً، وسواء من لا يجعل قعر ما يجازى به غنو، وهو الفريص إذا باع مثله في مرسى موه وسأله فيه قليلاً، وعليه حين يسجل فإنه لا يجوز مخالفته، وإن قلب وبعث من بالخيار، وسواء ولد في الحرة إلى عدا الحمية وإن شاء سحج، وأما وصية بعد موه، أو باع بركة بقضاء غيره وسأله فيه قعر ما يجرى به اجماع، ويجوز بيعه ويحتمل عقده، وكذا لو باع منه من بعض ورثته وحل في موه، وإن قل لا يجوز عقده، ويجوز عسرته في موهما وإن غير قور في حقه فلا يجوز بيعه، وإن كان ماكثر من قبضة حتى يجرى سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع القوسي منهم بدين قبضته جاز، كما في إماميه.

ولو باع مصاربه مال المصروف من لا يجوز، فبذلك له وحده فيه قليلاً لا يجوز، وكذا القوسي إذا باع من هؤلاء وحده فيه قليلاً، وسواء من لا يجوز بيعه ولا شراؤه ما لم يكن غيراً، وهو وصي أو باع مثله من نفسه أو سري، فعنه بعد لا يجوز بحال، وسواء كان حراً أو لم يكن حراً، ولا بد.

قوله: (وتدعي لا يضمن الناس في غنمه ما لا يأخذون بخت نفوس المؤمنين)، لأن ما يدخل تحت موهبه زيادة غير متحصنة لأية قد يكون موهبة ملك الزمارة، وذلك لم يكن حقيقة عمي عليه.

قوله: (المستدي الذي يضمن الناس في مثله نصف غنمه)، وإن شاء، وبذلك كان أكثر من نصف الغنم، فهو إما لا يجرى فيهم فيه.

وقال حمر بن يحيى: قدر ما يضمن الناس له في الغنم من دية يمين وهو نصف الغنم وفي الميوت دية ماله وهو المير وفي القنار دية داره، وهو الغنم، وعنده أن في القنار دية في حصره درهم ونصف درهم وفي الميوت في العنبر درهم، وفي المير في الحنجر درهمان وخارج من هذا، فهو إما لا يضمن فيه.

ورجح ذلك أن المصروف أكثر وجوده في القنار، ويعمل في الغنم، ويتوسط في الحنجر، وأكثره أحسن له المصروف.

قوله: (وإنما يضمن المير بالبيع المير غير المير)، فبذلك يضمن لأن حكم المير كمال، ولو لم يكن أمداً يضمنه من الناس، فبذلك يجرى في موهبة المير من

كونه أياً فيه، نصاً، كتب في سورة علي المودع حسان، ودفعه في صبح كنه الهداء، وكذا في
كتب الأمل، إحسان الناس على، يوصل على أن يرى المشرقي منه كتاب أحولته بطلته،
والأمل على حوله على المشرقي

قوله (وَإِذَا أَكَلْتُمْ مِمَّنْ قَبْلَ فَرَاغِ حَقِّهِ فَاجْعَلْهُ خَلَقًا لَّيْسَ بِكَافٍ) رخصة إذا باع حراماً منه معلوماً غير النصف مثل الثمن، أو فريضة، فإنه يجوز بيعه لمن يبيع حراماً باع الحلال منه، أو لم يبعه؛ لأن النصف متصل من قيد الإحصاء ولا يمنع، إلا أنه لو باع لكل من النصف حراماً منه، فإذا باع النصف به أولى.

يقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز ما فيه من سر سرقة لا أن يبيع انصف الآخر قبل أن يحنط، أو يهره الآخر، وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في موصوفه ضرور كالأمان وظلمة والنور، وما أشبهه، وإضا فيه ما عبيد؛ لأنه قد بلغ نصف ما وكل به وليس في تفرقة ضرور كالكلية بالذوق والمعدني المتعذر - حار إجماعاً

قوله: «وإن يكنه بشر، عبد فاضل في صدقه وأثره، فلو كان في بني الإسماعيل، وكما إذا بشرى حرمًا من أحراره غير أنفسهم، فهو مثل الصلح»

والفرق لأبي حنيفة أن الضمائم ينقضها جنة النجوة وهذه أشد من النجس فحطمتها
وأما دكله فمشرقة عنه ومصبب الحياء من جنة.

وقوته. فالنرد ينفذ أي على حلقة الموكل. وهذا هو أي يوصفه حتى لو
أخذته الموكل لا يصفه. وإن أخذته الموكل بعد حلقه. ويكون النص صريحاً

وقال محمد بن النوفلي مشرباً عنده لأبي بشر، به، إلا أن لا يوافق إذا وجد
 منادياً على العفة، حتى لا أعده له كمال وقته فحقه لا أن يسرى الناس من العفة، حيث
 تحول إلى الأحرار

قوله (وان اشري باليه لوم المولى) لا سرء بعضه من بيع وسيله الى
الاستمال ما يكون مورداً من جماعه. فيحتاج الى ذكره شعراً شعراً. هذا اشري باليه
اي الام عليه حين انه وسيله فيه. على الامر لثمة.

وفي الختام إذا فشلت يدك في التخلص من هذه السمات الثلاثة
وقال: «مر بدم لم نأكل، ودعنا نأكل» فكل إلى القاصي قبل أن يفتري
بأنك قاتل، والرمه القاصي هو كليل ثم إنك تتركها بعد ذلك ثم تتركها
باعتبار، وكذلك هذا حكم في جميع عالمي هذه صفة، فإن كان يتركها
باعتبار صفة، فشري بعد، ثم الأمر سواء أشرى الثاني أو لم يشرى فهو في يوكلة

بشراء كره حطه مائة فاشترى نصف كره بمسكن ثم الأمر، وكذا لو وكله بشراء
مجنبي فاشترى واحداً منه لم الأمر إحصاءاً، وكذا إذا وكله بشراء معاملة من المديني
المصنوب فاشترى واحداً منها لم الأمر

قوله: (وإذا وكله بشراء عشور أوطال لهم بدوهم لاشترى عشورين وطلاً
بدوهم من ثمنه يباع مثله عشرة أوطال بدوهم ثم انموكس منه عشراً بنصف بدوهم
عند أبي حنيفة؛ لأن الوكيل يصرف من جهة الأمر، وهو إذا أمره بعشرة وما زاد
عليها غير مأثور به فلا يرد موكل ويؤم الموكل، ومعه قد كانت عشرة أوطال من
دنت اللحم يساوي ثمنه، وما به: لأنه إن كانت عشرة ما لا يساوي ذلك
بعد التكل عنى الموكل إحصاء، ولو لم يكن ثل لا يرد الموكل ذلك على قول أبي
حنيفة؛ لأن هذه عشرة ثل خمس في العشرين لا تسد، وهذا وكله بشراء عشرة
مصدراً، وقال أبو جوير عن أبي حنيفة كما إذا قال مالي ثلثي وصدء لعلها ثلاث لا
تبع الواحدة لثوب في خمس السلاب، والتمسك لا سب عدم موكل به، قلنا: ذلك
مسم في المطلاق؛ لأن التمسك لا ينب أصلاً لا من موكل بعدم التوكيل به، ولا من
موكل يعلم شرطه، لأن شرطه مرأه الموكل، وهذا إذا لم يذكر السر من الموكل، من
الموكل

قوله: (وإذا أئب يوسف وفحملة يترعه ليعتروا) وفي صدر النسخ قول محمد
مع أبي حنيفة، كذا في الهداية.

وفي شرحه: هو به سب مع أبي حنيفة ومحمد وطه، وأنه إذا اشترى معا مجنوبي
عشورين وطلاً بدوهم، مال الوكيل يكون مشرياً نفسه بالإحصاء لأن المأمور به المسموم،
وعند مبرور، فلم يحصل ميسود الأمر

قوله: (وإذا وكله بشراء شيء) فإنه فليس له أن يشتريه بنفسه لأنه ما قبل
لو كالة نفسه ففعل ما يحسن يقع بمصلحة سواء أدى عند العقد الشراء للموكل، لو
صرح به لفسد بأن قال اشترى ثوباً مني، فهو للموكل إلا إذا عتاب في الثمن إلى شراء
وبقي مجس آخر غير الذي صدء الموكل، وهذا إذا كان الموكل عبداً أم لا كذا في حصره؛
وقد صرح الموكل لنفسه بصبر نفسه؛ لأنه يحل نفسه بالإقدام على الشراء بنفسه، وله أن
يحل نفسه بحصره انموكس ذلك عبثاً، فأم إذا كان الثمن مسمى، فاشترى به ثوبين
جسد، أو لم يكن مسمى، فاشترى به ثوبين ثمود، أو ثوباً وكرلاً مثله، فاشترى الثوبين
وهو عاتب سب المملك، موكل الأمر في هذه الأحوال، وإذا اشترى الذي حصره الموكل

الأول بعد عني الموكل الأول، لأنه حصر رابع، فم يكن محالاً، وبعد أيضاً إقامه عين
الشمس كما يدعيه، فإني ما كنت مما سمي له لزم الموكل، لأنه قد عد إلى شيء.

قوله (وإن وكله بشراء غيره يفتقر عليه فاشترى غيره فهو شركي) إلا أن يقول
توثيقاً (شترى) (أو يشترى) (يعمل الموكل) هذه المسألة عني وجوه إن أصاب
المعنى إلى درهم الأمان كان دأمر، وهو فدية جولة أو حسرة مالي الموكل، وبعد
بالإجماع وإن أصابه إلى درهم حصة كان له، وإن أصاب إلى درهم مطلقه فإن ماله
للأمر فلا أمر، وإن ماله نفسه فله، وإن تكاليفه في شيء بحكم الله بالإجماع، لأنه
دلالة ظاهره، وإن ما عدا على به لم يحضره به، فإن قصد هو معاد، لأن الأصل أن كل
أحد يصلي نفسه، وسيد أم يوسف يحكم الله؛ لأن ما أوقفه مصلته يحصل الوحيين
سوفه، فيكون المأني بعد، بعد فعل المصلح.

قوله (وإن يشترى بهال الموكل) لزم به رخصة العقد إلى درهم الموكل، ومن يرد
به العقد من ماله، أي من أمره أن يشترى لمرء مطلق، ثم بعد المدعوى على الموكل
يؤثر في هذه الصورة مطلقاً، وفيما إذا نصبت العقد إلى درهم الموكل وصاح على أنه
لا أمر سواء بعد من ماله الموكل بعد ما أصاب إليه المصداق أو بعد من ماله نفسه كما في
شاهد.

ومن حال لرحل يعني هذا العهد لئلا، فإني من أنكر أن يكون لئلا لمرء وإن
فلاًماً يأخذ، لأن ماله السبب إقراره بالوكالة عنه، إلا بقعه الإنكار، إلا أن قال
فلان لم أقره لم يكن وكلاً به، لأن الإقرار قد مرده، لأن سببه لشترى إليه، فيكون
بعضاً بالماضي، وعنه العبد، وبعد هذه المسألة على أن التمسيم عني وجه البيع يكفي
بالماضي، وإن به يرد، فإني التمسيم وهو يمسيم في نفسه والحبس كذا في المصلحة.

وفي الدعوى لا بد في بيع المصطفى من عهد التمسيم على وجه البيع
قوله (أو ما كحل بالخصوص) وكحل بالقبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف (والمختار)
حالاته فهو يكون به رسمي بخصوصه والقبض سبب الخصوصية، ومن يرد به.

وله (أو من يمسك بيدك لئلا) وسائر خصوصية رتبها لها بالقبض، وإن
الموكل بالخصوصية عامر بالمصداق، وهي لا تقطع إلا بالقبض، ويتولى اليوم عني قول، ومن
فطوره القيد لمرء وكلاً، وقد يؤمن على الخصوصية من لا يؤمن على المصداق.

قال في سابق: وماله رجل وكل رجلان يدعي غلر المان ألف درهم له عليه
به، ولو رد عني هذا، فأنه الموكل ثابتة، أو بالقرار وإن به أن يمسكه من ذلك لم يفره
الموكل بالقبض، واختار المأجور أنه لا يملك نفسه إلا ما نص عليه وهو قول ومن

قال القاضي أبو بئر: وبه يأخذ؛ لأن التوكيل بر كسر راءه مبني على عمله، وإن كانا وكيلين بالخصومة لا يقضيان إلا صفة لأنه رخصي فمما مضى لا بأمره أحدهما

قوله: «والتوكيل بفنعي أدبي» وكيل بالثغرة عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه طية على سببه التوكيل، أو برأيه مثل غيره من الأفعال، ولا يكون وكيلاً بالخصومة لأنه قد أصبح للقاضي من لا يصلح للخصومة عدد يكون رخصه بخصمه ومما خصومته وليس كل ما مضى على القاضي يصلح للخصومة، ولأبي حنيفة أن فيمن لم يكن لا يتصور إلا بماله ومما خصمه كالتوكيل بأمر القمعة والرجوع في هذه الأمور لمصلحة ولما التوكيل فبني به لا يكون وكيلاً بالخصومة عيب أحدهما لأنه وكيل سائل، فصار كوكيل مثل الخروج والسفل بين يديه، فأبى أبو بئر

قوله: «إذا أقر التوكيل بالخصومة عند القاضي حار الخروج» صورته أنه يوكله بأن يدعي على رجل شيئاً، فأمر أحد القاضيين بعلان دعواه، أو كتابه وكس القاضي عليه فأنكر على موكله بدوم ذلك الشيء، ولا يجوز الخروج التوكيل عن الصبر.

قوله: «ولا يجوز إقراره عليه عند القاضي عند أبي حنيفة ومحمد» محسناً، لأنه لا يخرج من الوكالة، لأن في رخصه أن يكون صالحاً به بخاصة، وأنه لا يستحق عليه شيئاً، فلا يصح خصومة في ذلك.

قوله: «وإذا أقر التوكيل بالخروج إقراره عليه عند غير القاضي» لأنه لا يملك مقامه.

وقال أبو بئر: لا يصح إقراره لا في مجلس القاضي، ولا في غير مجلسه، وهو الصواب؛ لأنه مأثور بالخصومة وهي سارعة والإقرار بصادق لأنه مسألة، والأمر بالأسى لا يتأول صده، ولهذا لا يثبت الصبح والإقرار به التوكيل قبل شهادته على موكله وهل قيل أنه؟ إن كان في غير ما رخص به بغيره وأنه كان عيباً وكل به (أو سببه قبل العزل أو بعده، وقد حارص فيه لا نقض للخصمة، وإن كان بعده ولم يخاصمه فبطل عن الإصح

قال في المصنف: إذا عزل التوكيل بالخصومة قبل أن يخاصم لا نقض لشهادته عند أبي يوسف خلافاً له، لأن خصامه لا يصلح إحصاءً

وفي الأصح إذا رخص بالخصومة مخصص ثم عزله شهد لوكيل على ذلك الحق وإن كان بالخصومة عند القاضي لا نقض لشهادته، وإن كان عند غير القاضي قلت

عندهما

وقال أبو يوسف لا نقض سببه بعد التوكيل خاص، أو مع خصمه.

قوله: «ومن ادعى أنه وكيل للقائيل في قضيته فله نصيبه» أي لو لم يقر خصم القائيل (أي أجبر على ذلك) لأن التوكيل قد هرب بالخصم، وإن نصحه إقرار

على نفسه ثم إذا دفع إليه لغيره له أن يسترده عند ذلك، ولغيره دفعه، لأنه إذا سكت، أو كذبه لا يجر عني دفعه أبداً، ولكن لو دفع إليه لم يكن له أن يسترده

قوله: **وإن حصر المالك لصدقة** ولا دفع لغيره إليه، **لأن نائباً** لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة والمراد في ذلك قوله مع بيانه

قوله: **(ويزجج به عني الوكيل بأن كان نائباً في يده)** فيه بيان أنه إذا صاع في يده، أو هلك من غير بعد لا يرجع عليه؛ لأنه تصديقه عندهم أنه ممن في القبول وهو مطلق في هذا الأحد، والمظنون ليس له أن يظلم غيره، وإن كان لغيره ثم تصدق على الوكالة، وإذا دفعه إليه على ادعائه، فإن رجع صاحب له، على الترخيم رجع الترخيم على الوكيل؛ لأنه لم يصدق على الوكالة، وإذا دفعه إليه على ربح، إلا حظاً، إذا تقطع رحله رجع عليه، وفي الرجوع كله ليس له أن يسترد فيه، يوجب حتى يحصر الخلف؛ لأن الترخيم صاع حصصاً، كما سطره، ثم حصصاً

قال الخليلي: إذا جاء الوكيل إن أمر بوكالة نصي الأمر عني وجهه، وإن تخبره أحد فيه من الترخيم نائباً، والتخيم يرجع على الوكيل إن كان نائباً في يده، وإن استهلك حصصه عنه، وإن غيب في يده من غير تعد إن كان سيده لا يرجع عليه، وإذا صرفه وشرط عليه العمان، أو كذبه أو سكت رجع عليه، ثم إذا رجع الوكيل على الترخيم وأراد الترخيم أن يصدقه ما كان، كلف له ذلك إذا كان دفع إلى الوكيل على تصديقه، وإن كان على مكره ليس له أن يخلقه إلا إذا علق إلى التصديقه، وإن كان دفع عن محدود، ليس له أن يصدقه، وإن عاد إلى التصديق، ولكن يرجع على الوكيل

قوله: **(وإن كان من وكيل نائباً يقتضي الودعة)** وهذا المودع ثم لم يؤمر بالتخيم إليه؛ لأنه أمر له بأن الترخيم سلفاً عني، لأن الدرس منه المدد والتخيم ما في مدته يترك مدته ما في مدته

وأما الودعة، فهي عن مال الغير والإفراد في مدته لغيره لا بعد، وهو دفع إلى رجل عشرة نواهد بمصعب عني أهله، فأتى عشرة من عهده، فالبشره بالشره؛ لأنه لو كمل بالاعفاء ولكن بالشره، وهذا استحقاق، وتلقياس له مدع

وفي الفكر عني مد دفع إلى رجل أهله بمصعب عني دية مدع بوكيل في الترخيم قلنا من عهده، وتصحب الألف التي دفع إليه حلف كما لو وكله بالشره هذه الألف، فمضى الخلف من ماله عنه، ثم أخذ عرساً، فإنه يجوز، والله سبحانه وإعالي أعلم

كتاب الكفالة

الكفالة^(١) هي لغة: هي الصب على منة تعالى ﴿وَنُكَلِّبُ زَكْرِيَّا﴾ أي صبها إلى
عنه لتمامها، وإن سببت الكفالة بذلك لأب صم إحدى السبب إلى لأخرى.
وفي الشرح عبارة عن صب دمة إلى دمة في إعطائه ذرة صدى بل أصغر القس في
دمة الأصغر على حافة

قوله رحمه الله تعالى (الكفالة على ضيق كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة
بالتفسي جازية) صوته كدوت نام المذخور ع، أو يترجمه صا يحور في حال.
فإن قيل: إنما تكمل صم أمرا لم يدر عني إحصاءه، لأن المستحب أن يصب عليه
تقديرا أنه يدر عني إحصاءه، ولكن لا يلزم ذلك المذهب، رجوع الكفالة موقوف
على إمكان الأداء دون استحقاقه

قوله: (وعلى الغرض بها إحصاء المذخور ع، لأن إحصاء هو الذي فيه
المذخور به، وقد اختلف المكمل وإن لم يضرده وهو يضر عني إحصاءه، كزومه المذخور
ذلك، فإن أضرده إذا عساه لأن المذخور بوجه عيه
قوله: (وَيُكَلِّبُ) إذا كان مكثت بفس فلان أو بركته أو بركته أو بحسنه أو
بواسمه أو بوجهه أو بغيره، لأن هذه الألفاظ يصر بها عن جميع المدن.

قوله: (أو يَنْصَلِّه أو يَنْصَلِّه) وكذا بأي جزء منه، لأن نفس الواحد لا تتجزأ،
مكثت بغيره، شاملا كذكر كلهم بجواب ما إذا قال: مكثت به ثلاثا، أو بركته
لأنه لا يصر بها عن جميع المدن، وإنما إذا أصاب، نظرا إلى المكمل، بأن من المكمل كقول
لك مسمى، أو نفس، فإنه لا يجوز، كذا في فخرحي ذكره في باب المص.

قوله: (وَيُكَلِّبُ) إذا مال صمته لك أو هو عني أو لي أو أنا أو عني أو كقول
أو قيل به لو أنا صم صم بركته، أما إذا قال: أنا صم صمته، فهو باطل، وإن قال:
مكثت به ثلاثة أيام

(١) ويعربون بأنها: سم دة إلى دمة في المظلة، أي: (فيه عدد صم المذخور عني صم واجب
على غيره) ويترجم عنه دمة في حسابية به قوله الطالب

المذخور عليه كقول

واستمره الأصلي مكثت أو مكثت به.

والطلب المذخور به، مذكور به والمذخور به قول الطالب صا ١

نظرا إلى الأصل النفسي المذخور (١٥٨١).

(٢) سورة قل صراند ٢٧

روى عن محمد أنه قال: لا بد من قولين في كل شيء، فإن لم يكن الأمر على ما شرط، كذا في صحيح.

قوله: وإن شرط في الكفاية تسليم المكفول به في وقت معين ثم اخذت الإضافة إلى ذلك الوقت فإن استوفيت إلا حيناً محكماً وقد استوفيت في مكان يتقرر المكفول له على محكماً بحد التكفل من الكفاية فإن كان المكفول به غائباً عن البلد مذهب الحاكم منه كسبته زاهياً واجباً، وإن مضى ولم يحضره حصة، وعقد إذا علم التكفل مكاناً، أو عالم يعرف مكانه بعدد. المطالب إلى أن يعرف مكانه وقد سلم المكفول به بالنفس بعد إلى المكفول له بحقه الجمال، حتى عرفه، حتى به شرط التكفل، وهذا، قد كان التكفل بالأمر، أو كان كان به الأمر لا يراى كذا في الفتاوى.

وإن كان ثلاثة كتب، بغير أجل كفاية واحدة، فاحضره أحد ربه، جميعاً، وإن كانت تكفيله مفترقاً له، أو سألوه، لأن كل واحد واجب، وهو، على شرط، وإن تكفل ثلاثة بمثل كفاية واحد، أو مفترقاً فأدى، أحدهم جميعاً، أو ربه، الثالث.

قوله: (إذا تكفل به على أن يسلمة في مجلس القاضي تسلمة في استوفى برغم حصول المأمور).

وقيل في ربه لا يبرأ، لا تكفل المعانوه على الأبع لا هم الإحصاء، وكذا إذا سلمه في نوحى البلد الذي ضمن له، فهو على قدر.

قوله: (إن أسلمه في ربه ثم يبرأ)، فإنه لا يبرأ من تكفيله، ولا من الإحصاء إلى المأمور، وقد إذا سلمه في نوحى لعدم توافي بعض الحكم به، وإن سلم في عهد آخر غير المصير الذي ضمن به، فهو يبرأ، أي يجب سقوطه من الإحصاء، وقد وعدها، لا يبرأ، لأنه قد يكون له، قد فيها =

حقاً، ومن ثمرة في عهد المصير أيضاً، فصارى السداد، ولو سلمه في السجن، وقد حسب غير الصلح لا يبرأ لأنه لا يبرأ على ضمانته له.

قوله: (إذا عاتى مكفول به يرى التكفل بالنفس من الكفاية وإذا عاتى المكفول له يبرأ بغيره عن حصوله) وإن عاتى كغيره، لا يبرأ عن عاتى على تسليم المكفول به نفسه وماله، يصلح لإعلاء حد أو حد بخلاف التكفل بالمال، وإنما إذا سلمه لمسلم، أو أمضى، أو يسلمه في ورثته، فإن سلمه إلى بعضهم يرى من التكفل له عاصه، فلو كان يظنوه بإحصاء، وإن كان صدر من بعضهم أو يظنوه

باعتباره، فإن سمع إلى أحد الوصيين يرضى في حقه وللآخر أن يخطيه، كذا في طبعه.
قوله: (وإن فُكِّل بنفسه فلي فُكِّلَ فإن لم يُؤامِر به أبي رُفَّت كذا فهو ضمن لنا
عليه وهو ألف ذب) لم يُخصر في الوقت أربعة ضمان المال ولم يُبَرَأ من الكفالة
بالنفس وعلى هذا إن كفل امرأة بنصر زوجها فإن لم يؤامِر به عداء عليه ضمانها
فهو حقر، وإن لم يؤامِر به برسه الضمان، ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه ضم إلى
الكفالة بضمال الكفالة بالنفس وهذا أولى أحدهما في حقه الآخر

وقوله: (ولم يبرأ من الكفالة بالنفس) فإن قيل ما الفائدة في ذلك وقد حصل
المقصود وهو ضمان الألف؟

قلت: يجوز أن يكون عب من آخر

قوله: (ولا يجوز كفالة بالنفس في القتل والخصام عند أبي حنيفة) لأن
الكفالة للثمن، وهو ما سؤر بغير الحدود، وبرك القوت

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز

وفي المدينة معاه لا يجر على الكفالة عند أبي حنيفة، وعندهما يجر في حد
قتل؛ لأن فيه حق للمدعي الضمان لأنه حلف من الضمان، يبرأ منها الاستئناف
بخلاف الحدود المتضمنة له تعالى كحد الزنا والشرع، ولو سمعت منه بإعطاء الكفيل
يصح بالإجماع.

وصورته: ادعى على رجل حقاً في نفسه، فأنكره، فقال المدعي القاضي أن يأخذ
منه له كفلاً بنفسه، بعد أبي حنيفة لا يجزئ إلى ذلك، ولكن يؤمر به لأمره ما يترك
ويبرأ قسماً، فإن حضر شهده قبل قيام القاضي، وإلا على سببه، وعندهما يأمره بأن
يعيم له كفلاً بنفسه، لأن المحصور مستحق عليه تسديد البية، والكفيل إنما يعصى
الإحصار وإنما نفس الحدود والخصام، فلا يجوز الكفالة به في فروع جميعاً لأنه لا
يمكن استغاضها من التكفل

قوله: (وأما الكفالة بالمال فمحرمة مطلقاً كذا المال المكفون به أو غيره ولا
يؤثر كان ذنباً صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه بألف أو بما من عليه أو بما يتركه
من شيء في هذه الآية) لأن معنى الكفالة على التوسع، يحصل بهالة

وقوله: (وإن كان ذنباً صحيحاً) مثل لسان الضمان، وأرواح الجانيات، وفيه
تضمين لكاتب والبرص والصداع، ويحظر بذلك عن بدل الكفالة، لأنه لا يجوز الكفالة به؛
لأنه يؤدي إلى أن يسب المال في دمة الكفيل بخلاف ما في دمة المكفول عنه، لأن للمد

إزاحة عن وجهه بالمعنى من غير أن يراه، والممكن لا يراه، لا بالاداء

قوله: (والممكنون به باعتبار أن شاء ضابط الذي عليه الاصل) وإن شاء ضابط
كيفية؛ لأن الكفاية قسم الدقة في التسمية في الحقيقة، وذلك بتفسير لسان الأول لا التسمية
عنه، وله أن يظنهما جميعاً، لأن معصاهما التعميم

قوله: (ويعجزون بنفس الكفاية بالخطوط) يعني إذا كان الشرط سبباً له وملازماً له
مثل أن يكون شرطاً له وجوب الحق كقوله ما دعيته فجزأ، أو ما شئت لك عبيد،
فإنما حاصله أن إذا كان شرطاً ليس له بحق بذلك م جاز فعله أن دخلت مداراً فأما
فصل لك من ذلك على خلاف له جاز شرطه، وإذا قيل، لهدم الممكن حالاً، فإنما حصل
في الأصل أن كان أحد معناه بغيره فلهذا حالاً، وإلا لا، وإن كان إلى المصلحة، أو
الدينامي، أو المصداق جاز، وإن كان إلى من غلط التعميم، والحدود عدمه، وتماثيل
بالحل، وصحبه الدار حالاً

قوله: (ومثل أن يكون ما يثبت فلا يصح أن ما ثابت به عليه في غير (والممكنون)
إنما قال فلا يصح للممكنون على أن جهات وجهه الكفاية من ذلك ما يجب
من طقس، فإنما سبباً به م جاز جهات الممكنون عنه، والممكنون به من حيث وجهه
بالحال الأول، كما في شاهد، وإن قال، ما يجب لك على أحد من الناس فهو على لم
يصح جهات المقصود، عند ذلك، وإن قال، ما ذلك لأحد من الناس، فهو على لم
يصح جهات الممكنون به

قوله: (وإذا كان ثلثت به تلك حليته فثبتت أبعده غلبته بالحق ضابطاً للممكنون)
بما ثبتت كفاية بالمعقول لقوله: 'على' في نفس ذاته، 'حزب' و'أبانه' و'حزب' و'
في كسبيل وحسب لشعر محبوب به، وفي بعض

قوله: (ومن ثم نظم سببه ذلك قول التكفيل مع بعبه في مقدار من يتعرف به؛
لأنه المقصود به، وهو سخر الزيادة، وحول قول التكميل مع بعبه
قوله: (وإنما تجرب للممكنون عنه أكثر من ذلك ثم يصدق على كفاية) لأنه
انفراد على الغير، ولا ولاية له عليه، ويصدق في حق نفسه ولاية عليه

قوله: (ويعجزون الكفاية بغير الممكنون عنه وبغير التعميم) لأن البرهنة المطلقة، وهو
عصية في حق نفسه، وله مع الطائفة، لا صرر به علم التعميم من باب الترجيح، إذ

هو عبد الله بن

فولہ زلوت کھل ہائے ہر جمعہ نہ پڑی غلیظ ہے۔۔۔ د ک ک ا، مسیحو، ازفرہ
سالی حصہ ہائے ہر جمعہ نہ پڑی غلیظ ہے۔۔۔ د ک ک ا، مسیحو، ازفرہ
ولکدہ، مسیحو، ازفرہ نہ پڑی غلیظ ہے۔۔۔ د ک ک ا، مسیحو، ازفرہ

وَجَعَلَهُ نِسْأَهُ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ رُجُوعٌ مُصْعَقٌ لَعَلَّكَ تَعْلَمُ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ رُجُوعٌ مُصْعَقٌ لَعَلَّكَ تَعْلَمُ

[illegible]

وقيل: أحبطت مدي. حذرت، وعظمت وعظمت، وبصع عذمت حان ولو ما كان لمعد
 بحر مولد ما بعد الفصل ثم أي لم يرحم به عذمتا ما كان لرحم

[illegible][illegible]

فوتہ، دلہن نکلتی ان بظاہر اُنکھوں کے ساتھ ہاتھوں میں دو بڑی حقہ، وہ نہ
لا سکتی تھیں یاد، رات اُنکھوں کی حالت عجیب تھی ان میں جلا لگ رہی تھی۔

قوله رَبِّهِ يُرِيهِم بِالْهَرَمِ كَيْفَ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَكْنُونُ عَابِدِي بِحُلُوبِهِمْ مِنْ

المطلوبة والمحبس. وكذا إذا حبس كانه له أن يحنثه لأن هو الذي أدخله في ذلك وما لحقه ذلك إلا من جهته فمعهما ابتلاء وهذا إذا كانت الكفالة بامرء ثم إذا كان له عليه نص حله ليس له أن يلازمه.

قوله: (وإن أئراً الطالب المكنقول عنه أو استوفى عنه يرى المكفيل سواء صرح بأمره، أو بغير أمره، لأن برأه الأصل توجب برأه المكفيل، لأن المكفيل ما صرح ما في مدة الأصل، فإذا أدى ما في دمه، أو أبرأه منه لم يبق في دمه شيء يعود الكفالة عليه، وبشرط قبول المكنول منه أمره، وإن ردّها لم يرد، وهل يعود اليه عن المكفيل؟

قال خصمهم: بوجه.

ولأن بعضهم: لا يعود. وبوجه ذلك المكنول عنه من المكنول يقوم ذلك مقام القول. لقوله: (وإن يرى المكفيل أنه يبرأ الأصل، وكذا إن أصر القاص على الأصل، فهو تأخير عن كفايته، وإن أصر عن المكفيل لم يكن تأخير عن لا يبرأ، لأن التأخير لبرأه مؤقت، فيجوز بالإبراء المؤقت.

قال المحققون: برأه الأصل توجب برأه المكفيل، وبرأه المكفيل لا توجب برأه الأصل. إلا أنه إذا أبرأ الأصل بشرط قبوله البراءة، أو بوجه من القول، لم يرد، فيقوم ذلك مقام القول، ولو رده أصر وذبح الطالب على سائده، وإن أبرأ المكفيل صح لإبرأه سواء قبل البراءة، أو لم يفعل ولا يرجع على الأصل بسوء. وإن رغب له القاص، لم يصدق به عليه، فلا بد من القول، فإذا قبل كان له أن يرجع عن الأصل كما إذا أدى ولو قال الطالب للمكفيل برأه إلى صغر كانه أبرأه بأمره، يدين. وإن قال: أبرأتك بركي المكفيل ولا يبرأ الأصل، وإن قال: برأتك ولم يقل في حال أبو يوسف، هو كقولك بركي إلى يبرأ المكفيل والأصل بسوء، ولا يرجع على الأصل.

وقال محمد: هو كقوله أبرأتك يبرأ المكفيل خاصة دون الأصل.

قوله: (ولا يجوز أن يفتن التركة عن الكفالة بشرط، ما فيه من معنى التملك كستر لبرائات، ويروى أنه يصح) لأن عمله شرطية دون الدين، فكان إسقاطاً عاماً كالطلاق والعتاق، وهذا لا يرد الإبراء عن المكفيل بالرد بخلاف برأه الأصل ولما برأه الأصل، فلا يجوز تعصها بشرط أصلاً لأن فيها معنى التملك، لأنه يمكن ما في دفعه والتملك لا يتعلق بالشروط.

قوله: (وكل حق لا يمكن استيفاءه من المكفيل لا يصح الكفالة به كالتخلف والقصص) معناه: نفس الحد لا نفس من عليه الحد، لأنه بعد إيجابه عليه إذ القضي

لا يجري فيها نسبة

قوله: (وإن كمل من يشتري بالفسد) لأنه دين كسائر الديون

قوله: (وإن يكفر عن الشئ يصح به) يصح له بيع غيره بمصروف غيره وهو شخص. وهذا لأنه لو ثبت صحيح قبل الفسخ في بدائع لا يجب على الشئ شيء ويستند منه من أمن. وقد ثبت صحة من ضمن لا يمكن تعيين معر الكفاية (إلى غير القدر على القيمة) ولا يثبت له من بيعه المختلف

قوله: (ومن سحر به لأجله فإن كان يعيب به يصح الكفاية بالجملة) لأنه غير مفسد لأن ذلك منه يصح العقد فلا يفسد به جازم من الاستبعاد بها، ولهذا لا يصح التخصيص

قوله: (وإن كان يعيب غيرها جازم الكفاية) (وإن سحر به سحره بالكل وبمكة) أرفاه طشت بأه، بجملة على دونه منه

قوله: (ولا يصح بكذبه لا يقبل المتكلمون له في مجلس العقد) وكان الملوحة تبيته وجه موهبه

وقال أبو يوسف: لا يفسد ذلك في المجلس، بل لا يفسد، فأجابه رضي به عنده وفي بعض نسخ أم بشرى الإجارة عنه، وسحر من غير إجارة والمخلاف في الكفاية في نفس والمال جميعاً، وجهه أنه لما كان في الكفاية سحر لأشياء، وهو مفسد، المفسد منه، فهو مفسد سائر الأشياء، وهو لا يجب شرط العقد، فلا يفسد على ما ذكره القاضي، لأن الكفاية عنه، وهو لا يفسد العقد له جوفد على وجهه كالمبيع

وأما أبو يوسف فقد رأى أنه لا يحتاج إلى الإجارة، لأن الكفاية فيه مال في نفسه مفسد، فصار كالإجارة، وروى عنه أيضاً أنه يحتاج إلى الإجارة، لأن في قوله يكمل لأجل كل العقد على نفسه، فيفسد على غيره عن المجلس، كما ذكر في التمره إذا قال: (وجد عسي من ذلك) فهو غائب أن ذلك يفسد على إجارته عنه

وحيثه مناه الكفاية لأنه قد يفسد على كل من يفسد، على كذا من المجلس، فأكمل به من، أو جعل له به، فقال كمل أو فسدت أو فسدت، ثم يلغى العقد ذلك، فأجابه، فإنه لا يجوز منه

وقال أبو يوسف يجوز، وكذا لو لم يفسد على من يفسد من، لأن سحر مملوك وجهه عتيق، فليفسد له جازم، فلا يجوز، وهذا في يفسد يجوز، ولأنه لم يفسد

الطالب أحد، وإن يؤول في قولهم جميعاً

قوله (ولا في مسألة واحدة وهو أن يقول المريض لو ركه لكف عن عني بما علي من الذي فكف به مع غيره الثمرة، فثبت يجوز) يعني إذا جاز الطالب بعد ذلك وذلك لأن هذه وصية في الحقيقة وهذا يسجد وإن جاز يسم السكوب مع ركه، قالوا: إنما يصح إذا كان له حال، أو يقال أنه لم يفتاء الطالب خاصته في ذلك مريضاً به، وبه جم الطالب كما إذا حضر نفسه، وإلا فلا يمرض مريض الطوب سار كما لا يخفى في القدر، لأن دمه أكثر من غيره، وصار كالمريض الفحل من دمه، في التفرقة، صار عطاه كعطاب الأحمي، وقد ذكرنا أن المحاضرات في كمال، اجتنب، فإن تصدق بروف،

قوله (وإذا كان يفر عن النبي وكل واحد منهما كف عن صاحبه عن الآخر) كما إذا اعتريا معاً مائة، وكف كل واحد منهما عن صاحبه (لما أدى أحدهما ثم يرجع في عني شريكه حتى يريد أن يوفيه على التصفية، ثم يرجع بالثبوت، لأن إيمان على كل واحد منهما بمائة تصف من جهة طمانته، ونصف من جهة الكفاية، وإذا أدى نصف، ثم أفلح ربع عن مائة بسبب التصفية، وما زاد على ذلك يرمي سبب الكفاية، بهن كفل بالثبوت، وإذا رجع عليه، لأنه أدخله في الحصان، وإن كفل بعد المرة لم يرجع عليه.

قوله (وإذا تكفل الثمان عن رجلي بألف درهم ركن واحد منهما كف عن صاحبه لما إذا أخذ أحدهما رجع بمائة عن شريكه قبل أن كان أو كثيراً) يعني إذا تكفل كل واحد منهما بجميع مائة، وهو كف عن الآخر، ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه بجميع المال أيضاً، وإن رد بكفاية له مائة، ركن كل واحد منهما عن الآخر، فإنه مثل ما أنه المدينة، وما إذا أخذ أحدهما لا يرجع على صاحبه بمائة، حتى يزيد ما أخذ على نصف، وإذا رجع عليه بجميع ثمانية

قوله (ولا يجوز تكفله بألف الفكتاه خرف تكفل به) (أي عتد)، لأنه يسر بين صحيح فليل أن يمدد راسه عن سبعة بطح من غير أد، وانكفيل لا يراه إلا بالأكاد ومن شرط الكفاية، لأنه د بين ثبوت المال في دمه الأسفل ودمه التكفيل هو ثالث إذا لم يصح فله آخر لا يصح كفاية لعمدة، فلا يصح ذكر العدد

فلما زاد عن اشرف من العبد، وتكفيل ربع الأسفل، فربما يقال عدم الجود يعتبر أن المهر بصير معاً، صاحب الكفاية، فقال: حر أو عد لدفع ذلك نظري، فقدم صحيحاً باعتبار أن هذا الكلام ليس على مضمون لا باعتبار عدم نفيه على القصد كما في

تسكنه، وقيد بآل النكاح: لأنه إذا كان على السكاف دس رجل فكيف له إسناده
حازر وقد كثر غريب اتصال كتابه رحمه وكل واحد منهما قيل عن صاحبه، فكيف شيء، لذلك
أحفظنا رجوع عن صاحبه بمقتضى التمسك بهما، ونو لم يرد في أحد عن أحسن أصحابنا
الحنفي، وروى عن صاحب ربحي التمسك على الآخر، ويلزم أن يذهب بحصة الثاني، لم
يجز ألبها شيء، فتمسك بالكتاب وصاحبه بالأسانيد، فإن أحد الذي جعل جمع عن صاحبه
بما أتى: لأنه قد عده ماراً، وإن جاز الآخر لم يرجع عن أصحبه، سيما لأنه أدى عن

قوله ﴿وَإِذَا مَرَجُلٌ وَعَلِيهِ ذُنُوبٌ فَلَمْ يَقُولْ شَيْءٌ لِّتُكْفَىٰ عَنْهُ رِجْلٌ لِّلْغُرَمَاءِ﴾
لَمْ يَصِحَّ الْكُفَالُ عَنْهُ لِي حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ لَمْ يَمُوتْ لَمْ يَكُنْ مَرَجُلًا وَكَانَ مَرَجُلًا
مِنَ الْغُرَمَاءِ وَالْغُرْمَاءُ الْمُرْتَدُونَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِسَاءَةٌ

[illegible][illegible]

كتاب الحوالة

الحوالة^١ هي اللغة المستعملة من الحزب والشمل وهو من الشيء من غير أن يخل
أمر

وفي الشرع معرفة من يعين من دمه الأصل إلى دمه مما له على من
المعروف به ويحتاج إلى معرفة أسماء أرحه

١- الأصل وهو الذي يسمي الله الأجنبي

٢- وأما له وهو الثواب

٣- والمحل عليه وهو الذي قبل الحوالة

٤- والمحل به وهو المدين

قوله رحمه الله (الحوالة حادثة بالقيود) قد ساءلوا أحرفاً من الأعيان
والمعروف في الحوالة لا صحيح، وما اعتصمت بالقيود لأن المدين هو الذي يتكلم من
دنه في دمه، من دهن وهو به شخصية كمال الكمال، فإن الحوالة يجوز به ولا يجوز
بذلك

والحوالة هي من بين

١- مطلقه

٢- ومعه

٣- مطلقه أن يكون لرحم أبي هذا عني بأنك درهم، مثال أحمد

والنص به يكون محل بالألف أي في عقلت شعور حسب

وكذا صاعاً خالاً، وفي كذا ما يبرر المحل من ذلك قال ما وليس له بعد طاعة على
المحل سبل إلا أن يبرر ما على المحل عليه، لكن من المصلحة في معناه فربما وهو أن إذا
كانت مبيدة انقضت معناه المحل من المحل عليه، فإن معنى الدن في المقصود، أو بين
براهن المحل فلهذا من أمير الذي يجب به الحوالة طلب الحق، من أ، شريف من رحل
شيب بأنك، أن يبرر وألف، من المثال به فحل عني نفس، ثم مسح المسح، أو كذا
من عني، فظهر بره، فإن الحوالة هي غير التوجيه منقول، وكان سبباً له أن يرجع

راجعاً وهو مقدم عليه من القيد، ٩- من القيد الأصل من

المعنى من

والفعل منحل

والشخص الثالث الذي يبرر الدن عن القيد، مثال هذا والمبر الذي هو من الحوالة ٩- به

أخر فلهذا بعض بعض ٩- 613

على الخيل يذهب، وكذا لو بيد الحوالة تلقى درهم عند رجل ودفعه، فبعتك، لأنك عند
 السودع قد سلمته، إلى إيمان له، فإن الحوالة تظلم، وأما إذا سلمت الدين الذي فيه به
 الحوالة بأمر غرضي ولم يرد من الأصيل لا تظلم الحوالة مثل أن يسأل مالك من
 ثمر سبي، فذلك البيع قد سلمته إلى المشتري سلمت الشيء ولا تظلم الحوالة، وإنه
 إذا أدى ربح على من قبل ما أدى، وأما قصي عنه يأمره، وأما إذا كانت مطلقه، فهو لا
 يظلم بحال من الأموال، ولا تعظم فيه حطالة الخبير عن الدين عليه ولا يرد، فإذا
 أدى سقط ما عليه لخاصته، وإذا برأه الخيال عليه من دين، فحين لا يظلم أيضاً، ولو
 أن الخيال له كبر، فالحال عليه من الدين صح الإفراد سواء قبل إيمان عليه، ولو لم يظلم ولم
 يرجع الخيال عليه من غير شيء، لأن البراءة [استفاء] وبست سميت، فبها تم الرجوع
 وإن وجه له يحتاج إلى التبرؤ، وإن لم يرجع على الخيل كما لم أدى، لأنه مالك ما في
 يده بالبيع، فصار كمن ملكه بالبيع، وكذا لو سلمت ثمره، ورزق الدين عليه له أن
 يرجع على الخيل لأنه ملكه بالإبراء، فصار كما لو ملكه بالأداء، ولو رضي الخيل له من
 الخيال عليه يسون حقه وأمره من الدين يدعو أن يصلحه على بعض حقه وأمره من الخيال،
 فإنه يرجع عن الخيل بذلك الفدر لا غيره، وإذا صالح على حلات حسن حقه كما لو
 صالح على الفدر عن الدين، وعلى العكس، لو على العبر من، فإنه يرجع بجميع
 الدين، لأن ما كان يرجع، يكون عوضاً عن جميع الدين.

قوله: (وتصح موعبة الضمين والمضطل والمضطل عنه، والحال له، والدين
 حقه، والدين متصوره، ولا بد من رجاء، وإنما الخيال عليه، فإنه يبرئه فله، ولا يرد بل هو
 البراءة، وأما الخبير، فالحوالة تصح بدون رجاء، لأنه إذا لم الدين من الفدر عليه تصرف في
 حق نفسه، وهو لا يتصور به، بل به نفسه، لأنه لا يرجع عليه، إذ لم يكن بأمره كما في
 المقلوب، وكذا دلت في السبأ رضي من، عليه الفدر، وأمره ليس بسلط حكمه من قال
 لميره، فإن له على إعلان كذا من الدين، كما حصل به عني، وهي بعت صاحب الدين
 صحت الحوالة، وإن أدى صار لا يرجع على الدين، عليه الدين، وقد روي، فإذا
 الأصل.

قوله: وإذا سلمت الحوالة برئ المحل من الدين بالبرئ.
 وقال: ولو لا يبرأه من الكفالة، وإنما يحضر على الدين إذا لم يظلم، ولا يكون
 مترجماً.

وقال: إن الحوالة للفقر والدين متى اضطر من دمه لا يفر منها أب الكفالة، بل تصح.
 والأحكام بشرعية على خلاف المعايير المملوكة، وإنما يحضر على السؤل إذا بقى الدين، لأنه

بجمل عود أمتاله إنه لا يرد مع يكي متراً

قال فيجدي حواء مبركة والجملة غير مبركة ويكون مقلب في انكساره
والجواب في هذه صاحب الأصل، في التحصيل إلا أن يكون الكثرة شرطاً براه الأصيل،
محيض تكون حوائط.

وقال زمر: حوائط والكثرة سواء وكلاهما غير مبركة

وقال منبث: كلاهما مبركة؛ لأنه من واحد، فموجب من الأول لا يرد على

قوله الحوائط مبركة من التحصيل. ومعنى هذا محور من دمة إلى دمة يعني دمة الأول
عزقة لأحد إذا حوت الشيء على موضع آخر ففي محال لا يرد على دمة كدالة مسقة
من التحصيل وهو القسم، وهو الشيء في الشيء لا يوجب مبركة

قوله: (وإن يرجع المتعلق على المتعلق إلا أن يشأ حقاً) وهذا اشعري لا
يرجع، ورتبوى

قوله: (والشئ عند أبي حنيفة بأحد أقربيه) أنا أعتقد بخلافه ويختلف ولا
يئة عنه أو يمتد فثبت في ذلك أنه لمحال له على محال غير محال

وقال المنبرشي: لا يمتد للمحال ولا للمحال له.

وقوله: (وإن يمتد محسناً) أي لم يتركباً لا دماً ولا كناية على محال عليه
لمحال له، فإن كان محال عليه، فالحال المتناهي من محسناً، وهو محال عطف ذلك.

قال في المصنف: القول بول المتعلق مع يديه على طاعة لأنه يمتد بالأصل وهو
نصيره.

وفي غير المصنف: القول بالتحصيل مع يديه على أنهم، كما في النسخة

قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد بن حنبل: إنك) وهذا أن يحكم بحكم يفسد في
حال حياته، هذا على أصحها، في النسخة بالإنسان تسحب، وإن غير أصل أبي حنيفة،
ولا يحظى بالإنسان بحكم الله، لأن روق الله تعالى، مما يرجع

قوله: (وإن طلب المحال عليه لمحال يمتد من الأول، لقائل التحصيل
أصح جلت في عيب به يفسد قوله: (وإنك عليه مثل الذي) لأن يجب الرجوع قد
محقق، وهو محسناً، لأنه محال يمتد عليه، وهو بكر والقول قول السكرة،
ولا يكون الحوائط مبركة، لأنه عليه؛ لأنها قد يكون مدونه

قوله: (وإن ذهب المحال فثبت بما أحاطه به، وقال إنما أحاطت لنفسه في
وقال المتعلق محسناً بل يمتد لي عني لا تقول قول السكرة مع يديه) لأن اتصال

بعضي عليه الفتي، وهو مكر، والمعطى الموقوف مستعمل في قوله فيكم القول قوله مع
 به. فإذا جلت ألسان المدعي، ولا يصدق الله عز وجل ما لا يصدق من الذين إلا
 مبدل لأنه قد يجنب بسولي به المان

قوله (ويذكره) يستأنج وهو فريض مستعدة به، فمقرض آخر مظهر لطريق (مما به
 هذه الجملة بالحواف. إن الموقوف من المان

وفي هذه المسألة من حالة التوك من ماله إلى المستقر، لأنه يوم يقرض بكماله
 التوك في مثله، فالمقرض يحيل التوك إلى مال المستقر، كما في المشرك

وللمستأنج جميع مفعلة بضم السين وفتح التاء. وهو الموقوف

وبصورته أن يكون المان فريضاً بعد الترخيم بشرط أن يكتب في كتاب إلى
 وكيله يملك كما يجب إلى مدعيه. وأنه إذا أعتده من غير شرط وسأله دين مطلق فلا
 بأس به. وإنما يذكره ذلك لأن مظهر لطريق مسروطةً لأنه نوع مع منتهى بالقرض
 وقد سألني النبي صلى الله عليه وسلم عن فريض حرم مفعلة. وأنه أعتد.

ثم الجود الأول من تجوهرية النعمة فلا سام العلامة شيخ الإسلام ورحمته الله تعالى
 الملك العلامة أبي بكر ابن علي بن محمد الفخري الميموني
 على مختصر الدرر ويلي ذلك كتاب النصح

(أ) قال ابن حجر الهيتمي في كتابه (1741). حديث ومن وسوا لله صلى الله عليه وسلم.
 فممن من نفعه، فحديث ابن أبي أمامة من حديث أبي سعيد. وذكر ابن حجر. "بمعناه فهو رواية.
 وروى ابن أبي شيبة عن طريق عطاء. كتاب بكرهون كل مريض من مفعلة وروى ابن عدي عن
 حديث مظهر بن سفيان. "بمعناه فحديث مظهر، وفي نسخة أخرى بن موسى ومحمّد. وأخر في
 كتابه من صحيح الحديث

فهرس المحتويات

| | | |
|----|-------|-------------------------------------|
| 3 | ----- | تعلمة التعلم |
| 7 | ----- | مراجعة الإمام المذنب في |
| 9 | ----- | مراجعة الإمام أحمد |
| 10 | ----- | مخطوط مشاهير المكيين والسلفين مطرعة |
| 11 | ----- | مقدمة المؤلف |
| 14 | ----- | كتاب الضحارة |
| 23 | ----- | مطلب في فرائض خفيفة |
| 27 | ----- | مطلب في سنن اليمامة |
| 32 | ----- | مطلب في مستحبات الصوم |
| 34 | ----- | مطلب في ملامح العبد |
| 41 | ----- | مطلب في فرائض العبد |
| 41 | ----- | مطلب في سر العبد |
| 42 | ----- | مطلب في ما يرد العبد |
| 44 | ----- | مطلب في ما يرد العبد |

| | |
|--------------------------------------|-----|
| مطلب في مواليد السبع على الحفر | 80 |
| مطلب في السبع على الحفر | 81 |
| مطلب في السبع على الحفر وما أشبه ذلك | 82 |
| مطلب في السبع على الحفر | 82 |
| باب الحفر | 83 |
| مطلب ما ورد في الحفر | 86 |
| مطلب في مسائل الحفر | 90 |
| مطلب في الحفر | 94 |
| مطلب في الحفر | 95 |
| باب الحفر | 99 |
| مطلب في الحفر الحفرة | 105 |
| مطلب في الحفر الحفرة | 107 |
| مطلب في الحفر الحفر الحفر | 109 |
| مطلب في حكم الحفر | 1 |
| كتاب الصلاة | 115 |
| مطلب في مواليد الصلاة | 115 |

- مطلب في الأوقات المستحبة للصلاة 11
- باب الأدب 120
- مطلب شروط الصلاة في تكبيرة 121
- مطلب في حكم العز 127
- مطلب فيما اشبه عنه 132
- باب صحة الصلاة 134
- مطلب في صلاة التيمم 152
- مطلب في حكم الطهر 153
- مطلب في حكم قراءة التيمم 157
- مطلب في صلاة الجماعة 157
- مطلب في الإمامة 159
- مطلب في مكروهات الصلاة 163
- مطلب في حكم من سجد أكثر من مرة 172
- مطلب في كيفية الاستسقاء في الصلاة 173
- مطلب في مبطلات الصلاة 174
- مطلب في التيمم إذا رأى الماء 176

| | |
|-----|--|
| 178 | باب قضاء الغائب |
| 182 | باب الأوقات التي يكره فيها الصلاة |
| 186 | باب التوكل |
| 191 | مطلب في حكم الله في صلاة العرجي |
| 192 | مطلب لو اتسع بدلاً لزمه قضاءه |
| 193 | مطلب في صلاة النفل بحالتي وفي الصلاة متى انتهت |
| 197 | باب سجود المسهر |
| 199 | مطلب في درجات سجود المسهر |
| 200 | مقدمة في باب يجب عليه سجود المسهر |
| 204 | باب صلاة غير يعي |
| 207 | باب سجود أملاؤه |
| 214 | مطلب في سجدة السكر |
| 215 | باب صلاة المسافر |
| 242 | باب صلاة الجمعة |
| 277 | مطلب فيمن لا يجب عليه الجمعة |
| 282 | باب صلاة العدير |

- 240 باب صلاة الكسوف -----
- 241 باب صلاة الأسطغفاء -----
- 243 باب قيم شهر رمضان -----
- 248 باب صلاة الخوف -----
- 251 باب الجنائز -----
- 253 مطلب في غسل الميت -----
- 258 مطلب في التكميم -----
- 263 مطلب في الأحيى ما خلا صلاة على الميت -----
- 265 مطلب في كيفية الصلاة على الميت -----
- 267 مطلب في حمل الخساره ودمه -----
- 275 باب الشهيد -----
- 279 باب الصلاة في الكعبة -----
- 282 كتاب الزكاه -----
- 289 باب ركاه الإبل -----
- 292 باب صلقة الفعر -----
- 295 باب ركاه النعم -----

| | | |
|-----------------------------------|-------|-----|
| باب ركعة الفجر | --- | ٢٣٣ |
| مطلب في ركعة بعد الظهر | ----- | ٢٣٤ |
| باب ركعة العصر | ----- | ٢٣٥ |
| باب ركعة المغرب | ----- | ٢٣٦ |
| باب ركعة الروح القدس | ----- | ٢٣٧ |
| باب من بعد صلاة الجمعة ثم لا صلاة | ----- | ٢٣٨ |
| باب صلاة الجمعة | ----- | ٢٣٩ |
| كتاب الصوم | ----- | ٢٤٥ |
| باب في ثلث من رمضان | ----- | ٢٤٥ |
| مطلب في ما لا بد من صلاة | ----- | ٢٤٦ |
| مطلب في منسوبات الصوم | ----- | ٢٤٦ |
| باب حرمه | ----- | ٢٤٦ |
| مطلب لمن يخرجه | ----- | ٢٤٦ |
| مطلب لمن قد رتبته صورة | ----- | ٢٤٦ |
| مسائل في الصيام | ----- | ٢٤٦ |
| باب الامتناع | ----- | ٢٤٦ |

- 358 ----- كتاب الحج
- 362 ----- مطلب في مواهب لإسراء
- 364 ----- مطلب في إله حرم
- 369 ----- مطلب في إله حج
- 371 ----- مطلب في إله ذب، وم
- 373 ----- مطلب في إله
- 380 ----- مطلب في رمي جمره عسبة
- 383 ----- مطلب في إله الأبار
- 385 ----- مطلب في إله الأبار
- 391 ----- باب إله
- 394 ----- باب إله
- 402 ----- باب إله
- 420 ----- باب الإله
- 422 ----- باب إله
- 424 ----- باب إله
- 431 ----- كتاب إله

| | |
|-----|---|
| 443 | باب تحرير الشروط -- |
| 450 | باب تحرير الأوقاف .. |
| 454 | باب حياض الحب ----- |
| 459 | باب اسمع العاصم ----- |
| 474 | مطلب فيما يذكره في البيع ----- |
| 476 | باب الإكراه ----- |
| 480 | باب المراجعة والتوبة ----- |
| 483 | مطلب في بيع التصرف م لم يقص ----- |
| 484 | مطلب المراجعة في البيع ----- |
| 485 | مطلب التصرف في الثمن أو البيع قبل القبض ----- |
| 488 | مطلب الأجل في المهر ----- |
| 487 | باب الرضا ----- |
| 496 | باب الإسماع ----- |
| 499 | باب التسليم ----- |
| 506 | باب التصرف ----- |
| 514 | كتاب الزهري ----- |

شرح القدر في

اللبتائين في شرح الكتاب

من تأليف
مؤلف كتاب

تفسير
مؤلف كتاب

من تأليف
مؤلف كتاب

الجزء الأول

قدس سر

مؤلف كتاب

بجوهرة النيرة

على

مختصر القاري

بها

هذا الكتاب في الإسلام إلى كبره في الاستدلال والبيان

والبيان

الشيخ

الشيخ

قلمه في كتابه

مقالات الإسلام في الدين

جلد پندرہواں

الجوهرة النيرة

على

مختصر القدر

تأليف

للإمام العلامة شيخ الإسلام أبي بكر بن علي بن محمد الحارثي

المتوفى سنة

ثمان

إلياس قبلان

الجزء الثاني

قد نسي كدخاننا
آرزو مہتاب

مَدَنِيَّتْ دِي عَسَرِي مَرَوَ : ۱۰ اَعْلَى وَهِي حَقِي لَه دِي اَعْبَدِي ، [دَوْدَ شَلِيحِي ۱۰۱]
 اَعْلَى دَوْدِي اَصَم

على المهر.

وقوله «وار حرم حلالاً» وهو الصلح على عبد على أن لا يبيعه ولا يشتريه
وفي المندية «حرم المدكور» هو المهرام لعنه كالغمر، والحلال المدكور هو الحلال
لبنه كالمصلح على أن لا يظا المهر.

قوله رحمه الله تعالى «والمصلح على ثلاثة أضرب مصلح مع لزامي ومصلح مع
سكوت ونحو أن لا يقرب المصلح عليه ولا يتكبر ومصلح مع إنكار وكل ذلك جازن أما
مع الإقرار فلا خلاف به لإطلاق قوله تعالى «والمصلح حرة»^(١) وإن مع
السكوت، فهو جائز عندنا لأن السكوت يجوز أن يكون مبرراً ويحرم أن يكون سكراناً
وإذا صالح حرة دلت على الصحة بغير الفساد. ولما سمع الإنكار، فهو جائز أيضاً عندنا
لأنه موضوع لقطع الدعوى والمعاينة وذلك حقا

قوله «فإن رفع المصلح على الإقرار اعتبر فيه» يعتبر في اليباعات بأن وقع عن
عالي يظن لو حود معنى البيع وهو مائة مائة يظن في حق المتعدين يراعيها
تجري فيه فشمه «كان عفراً» ورد بالشك. ويشترط فيه جهار المرزبة والشرط وشبهه
حيالة البطل، وبشرط الغدو على تسليم مدل.

فإن المصدي الصلح على عين ما يدعيه قص واستيفاء، وعلى غير ما يدعيه بيع
وقد رآه وعلى أن ما يدعيه صلح وإبراء، وعلى أكثر مما يدعيه بطل ورر.

ثم المصلح على شيء مجهول عن معلوم، أو مجهول لا يصح، وعلى شيء معلوم عن
معلوم أو مجهول يصح

وقوله «واعتبر فيه» يعتبر في شياعته: حتى لو كان المدعي دهاً أو عبداً وبطل
المصلح من جنسه لا يجوز إلا صلاً بطل، وبشرط التماس في الخلس

قوله «وإن وقع عن» قال يفتي أكثر بالإجازة) بوجود معناه، فيشترط
ثبوت حرة، وبطل الصلح بغير المدعي في المدة لأله حرة، فإن كان موه قبل
الانقاع بدأ وقع عليه الصلح رجع المصدي على دعواه، وإن كان بعد انقاع بصف المدعي
أو ثلثا بطل من دعواه بطل ذلك ورجع على دعواه صبي، وهذا قول محمد حمله
كالإحرة.

وقال أبو يوسف الصلح بخلاف بلا حرة، فإذا مات المدعي عنه لا يظن الصلح

وللمدعي لو بشر في الدعة بعد موته، وكذا إذا مات المدعي لا يبطل الصلح أبداً في حله بعد سكره. الذر وررعة الأرض، ويقوم ورثته مقدرة في الاستدعاء، ويبطل في ركوبه قبله، وبس الثوب ولا يقوم ورثته مقدرة في الاستدعاء، لأن من استأجره فيه.

قال صاحب المنظومة في مبادئ أبي يوسف على ما روي عن محمد.

وقال في الصلح علم المصالح حالاً، ب معنى شهر له

كذلك موت المدعي في المصالح والمعد لا في الثوب، والحمل

وإن علمت الشيء الذي وقع الصلح على مقتضى أو استعمل بطل الصلح «إلا ما»
قوله (و) يصح عن سكره والإكثار في حق المدعي عنه لاقتداء التبعين
وقطع الخصومة ركني حق المدعي بضمي (فمعاوضه)، لأن المدعي عليه برعه في الشيء
المدعي على ذلك، فلا يكون المستوعب حصة عنه، وقد أرحمه المصنوع، فيجوز له الاقتداء
بها، وأما المدعي فعلى رعيه أن الذي ادعاه حق، وكان الذي يأخذه موثر حقه
قولاً: (و) صلح عن دارٍ ثم فحيت فيها الشفعة، يعني إذا كان من إكثار، أو
سكره.

وجوزته المدعي عليه داراً، أو عقاراً، وتكرراً أو سكره، ثم سبعة عشر دونه لم
يجب فيها شيء، لأن المدعي عليه يزعم في الدار ثم رل على ملكه، وأنه لم يملكه
بالصحة، وإنما دهم الموص لا بعد الصلح، وقطع الصلح، وقد دهم المدعي لا
يلزمه، لأنه لا يصدق عليه، مع أنه يجب الشفعة، وهذا هو ظاهر الدار يجب لا يرجع
بأرضه ولا ربحه، لأن من عساه لم يملكها من حيث

قوله (و) صلح على دارٍ رحيتم فيها الشفعة، لأن المدعي باجده عوضاً عن
سفه ومن ملك دارٍ على وجه المعاوضة وجب فيها الشفعة، وإن جدها امتنع لرحمة
على المدعي، لأن المصالح حده عوضاً عن ذلك المصالح، ولو أقر المدعي عليه وتسلطه
سحافاً وحيداً، المصالح فيها حيد، وأجده امتنع كل واحد منهما بمسبه الأخرى.

قوله (و) إذا كان الصلح عن إقرارٍ فلتحق بغير المصالح عنه ربيع المدعي
عليه بصفة ذلك من المصالح، لأن المصالح إذا كان من إقرار كان معاوضة كالمصالح.

قوله (و) وقع عن سكره أو إكثارٍ فلتحق ثم راع له ربيع المدعي
بالمعاوضة، أي مع المستحق (ورقة الموص)، لأن المدعي عليه ما دهم الموص، إلا لضعف
معاوضه عنه، فإذا ظهر الاستحسان بين أنه لا حصومه له، فقد أخذ عوضاً عن غير
شيء.

عالمين فينا نحن، ولا يجوز، وقد صاع من الإلح على مثل هذه الإلح، أو أكثر مما يحتاج
به بدور لأن الزيادة غير منطقية، وإن كانت أكثر مما يحتاج به لم يجر، لأنه صالح على
أكثر من مستحق، فلا يجوز.

قوله: (ولا يجوز لي دفعه حق) لأنه حق له لا حق له، ولا يجوز إلا على من
حق له، ولما لا يجوز إلا على من له الحق، لأنه حق له لا حق له، ولا يجوز
وسواء كان المدعي سارقاً أو غاصباً، أو دافعاً لغيره، أو سارقاً لغيره، فإنه حق له
تعالى بلا خلاف، وأما حق المدعي، فإنه يجب على الله تعالى أن يعطيه، والله تعالى
المتدبر، فإنه دفع الصلح في حق المدعي قبل أن يرفع إلى القاضي لا يجب على الصلح
ويستطاع المدعي أن يرفع من المدعي، وإن صالح به بعد التراجع لا يجب المدعي، ولا
يستطاع المدعي كذلك في المستحل.

قوله: (وإذا ادعى رجل على امرأة مكافأة وهي تخدمه، فإنه على ما يثبت
لها حتى يترك المدعى حراً، وكانت في مقلته الخلق) لأن أمور المفسر مضمونة على
الضحية إذا لم يكن حراً، وقد أمكن صلحها على هذا الوجه.

وقوله: (وإذا ادعى رجل على امرأة مكافأة وهي تخدمه، فإنه على ما يثبت
لها حتى يترك المدعى حراً، وكانت في مقلته الخلق) لأن أمور المفسر مضمونة على
الضحية إذا لم يكن حراً، وقد أمكن صلحها على هذا الوجه.

قوله: (وإذا ادعت امرأة مكافأة على رجل قصاصاً على ما يثبت لها لم يجر،
لأنه بدل لها المال شركاً للمدعى، فلا حيل منه في دفعه، فإن وجب لا يرضى
الموصى في شفعة وإن لم يحصل فرق، فلا شيء في عقابه الموصى الذي يملكه، فلا يصح
وفي بعض النسخ: يجوز ويحصل المال الذي يملكه ما يملكه في ماله.

قوله: (وإذا ادعى رجل على رجل شفعة لصلحه على ما يثبت لها جاز) يعني
إذا كان المدعي عليه مجهول النصب، كذلك في البيع.

قوله: (وإذا ادعى رجل على رجل شفعة لصلحه على ما يثبت لها جاز) يعني
إذا كان المدعي عليه مجهول النصب، كذلك في البيع.

قوله: (وإذا ادعى رجل على رجل شفعة لصلحه على ما يثبت لها جاز) يعني
إذا كان المدعي عليه مجهول النصب، كذلك في البيع.

قوله «وكان شيء وقع عليه عقد التصحیح وهو مستحق بعد مدهته ثم يضمن على المفاوضة» أي لأنه إذا ادعى «م» حبل «م» فصار له عام أمرا منه لم يحصل على المفاوضة لما فيه من «م» ووجهه يحصل على أنه مشركي بقض حقه وألفظ بغيره، وإن حصل على «م» من لاجل أن لا يعي عقد فصار له عام غير «م» ويحصل على المفاوضة لأنه لا يرد «م» إلى «م»

وقوله «والمدة المدد» أي في كل التصحیح إلى «م» من «م» في «م» المدد المدد على المدد، فله بعد المدد الذي جرى يصحح على التصحیح لاجل من المدد المدد والمدد المدد فيجب جازي، ووجه المدد المدد في المدد المدد وإن كان حكم في نصب كدالة لأن التصحیح غير مشروط

قوله «وكان شيء وقع عليه عقد التصحیح وهو مستحق بعد مدهته ثم يضمن على المفاوضة» أي لأنه إذا ادعى «م» حبل «م» فصار له عام أمرا منه لم يحصل على المفاوضة لما فيه من «م» ووجهه يحصل على أنه مشركي بقض حقه وألفظ بغيره، وإن حصل على «م» من لاجل أن لا يعي عقد فصار له عام غير «م» ويحصل على المفاوضة لأنه لا يرد «م» إلى «م»

قوله «وكان شيء وقع عليه عقد التصحیح وهو مستحق بعد مدهته ثم يضمن على المفاوضة» أي لأنه إذا ادعى «م» حبل «م» فصار له عام أمرا منه لم يحصل على المفاوضة لما فيه من «م» ووجهه يحصل على أنه مشركي بقض حقه وألفظ بغيره، وإن حصل على «م» من لاجل أن لا يعي عقد فصار له عام غير «م» ويحصل على المفاوضة لأنه لا يرد «م» إلى «م»

قوله «وكان شيء وقع عليه عقد التصحیح وهو مستحق بعد مدهته ثم يضمن على المفاوضة» أي لأنه إذا ادعى «م» حبل «م» فصار له عام أمرا منه لم يحصل على المفاوضة لما فيه من «م» ووجهه يحصل على أنه مشركي بقض حقه وألفظ بغيره، وإن حصل على «م» من لاجل أن لا يعي عقد فصار له عام غير «م» ويحصل على المفاوضة لأنه لا يرد «م» إلى «م»

قوله «وكان شيء وقع عليه عقد التصحیح وهو مستحق بعد مدهته ثم يضمن على المفاوضة» أي لأنه إذا ادعى «م» حبل «م» فصار له عام أمرا منه لم يحصل على المفاوضة لما فيه من «م» ووجهه يحصل على أنه مشركي بقض حقه وألفظ بغيره، وإن حصل على «م» من لاجل أن لا يعي عقد فصار له عام غير «م» ويحصل على المفاوضة لأنه لا يرد «م» إلى «م»

ذلك، ولا يبرأ من يتي؛ لأن عدم براءة معلقه بشرط، وبرأه من غير الأصل لا يجوز
تخصيصه بالشروط، لأن فيها معنى التخليك كذا في ذكر مني، وكذا البراءة تقول هذه لثقلها
لزوجها في مهرها، والرجل يقول هذه لثقلها لمكتبه، وقد أدبت إلى حسنة، فأتت
ببرءه من مكتبك، ثم أتت ببراءة ما أدى عدلك، ولا يجوز البراءة

وفي الحديث: من له عليّ رجل ألف، فقال له: أد إلى عداها حسنة على ذلك
ببرءه من الخصم، فهو بريء، وإن لم يدفع إليه الحسنة، عد عليه بالألف، وهذا
قولها.

وقال أبو يوسف لا يعود عليه لأنه يبرأ مطلق، إلا يرى أنه جعل أداء الحسنة
عوضاً حيث ذكره بكلمة «عني»، وهي للمباينة، والأداء لا يصح عوضاً لكونه
مستحقاً عليه، بحري وجوده بحري عدمه، فهي الإبراء مطلقاً، فلا يعود كذا لو بدأ
بالإبراء.

ولما أن هذه إبراء مفيدة بالشروط، فيكون بطلانها لأنه بدأ بأداء الحسنة في العدم
وأنه يصح عوضاً له حذر الإلزام، أو توصلاً إلى حذر ربح منه.

وكلمة «عني» وإن كانت تعاملاً، فهي محتملة بشرط، وأما إذا بدأ بالبراءة،
فقال: أبرأتك من حسنة بر الألف على أن تعطيني حسنة عداً، فالإبراء فيه وقع
أعطى الحسنة، أو لم يعط؛ لأن المطلق الإبراء أولاً، وأداء الحسنة لا يصلح عوضاً
مطلقاً، ولكنه يصح شرطاً، لوقع الشك في تحييد الشرط، فلا يلزم به

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفِئَةُ بِرُؤُوسِهِمْ فَكَتَلَهُمْ عَلَى خِيَمَتِهِمْ يَوْمَ جَبَلِ بُرَيْقٍ) لأن الفئتين
غير مستعدة بعد لعدائهن، وهي رائدة وجماع، فيكون معارفه لألف بحسنة سود
وزياده وصفه وهو ربا بديلاً ما إذا صاح على الألف البيض عني حسنة سود، لأنه
استأط كلة قدرأ ورضعاً وبخلاف ما إذا صاح على قير الدين وهم أحمود؛ لأنه مفضولة
القتل بالقتل، ولا مضر بالنصه، ولا أنه بشرط، فيخص في نفس قبل الإبراء كما إذا كان
له ألف درهم بغيره، فصادفها على ألف درهم جهده، فإن ويكون القضي قبل
الافتراق شرطاً، لأنه استبدال، فيكون صرفاً

قوله: (وَمَنْ وَفَّرَ دِينَهُ لِبَيْعِهِ حَتَّى لَوْ تَرَفَّ الْوَكِيلُ مَا خَالَجَ عَلَيْهِ إِلَّا كَذَا
بعضته وأصل لا يرمي ليعوخي) يرمي به إذا كان يصلح عن دم العبد، وكذا يصلح عن
بعض ما يدمه من الدين؛ لأنه استأط محرم. فكان الوكيل يرمي سبباً عن الوكيل، لو
مصرأ، فلا ضمان عليه كالأوكيل بالثكاح لا يرمي المير أبداً، وكذا بالصلح عن حال

الصلح بما ليس على المدعى عليه إن كان الصلح بأمره سواء أمره بالصلح، أو لم يأمره، وإن كان بغير أمره، فإنه مبرع ولا يرجع عليه.

قال في الهدية روجه 'نحو وهو أن يقول: صديقتي عني عدا، أو علي هذا العقد ولم يعبه إلى نفسه لأنه عدا عني للتصليم صدر شرط سلامته بهم بقوله قالوا استحق الحيد، أو وجد به عباً مرده، فلا سبيل له على الصلح؛ لأنه التزم الإبراء من عجل عيبه، ولم يلزمه شيء من ذلك، لأن سبب التخلل تم الصلح، وإن لم يضمن لم يرجع عليه.

قوله (وإذا كان بين شريكتي صلح أحدهما عن نصيبه عني ثوب) فتشريكه بالثوب أن شاء بيع له في عليه الثوب بصلح، وأما ما بين شريك وبينه لئلا كان سبب روجه، فمن نفس أحدهما شيئاً منه، فإن المبرع من شخصه جمعاً، فلهذا لا يشركه في المبرع، ولكنه قد دعاه كما نادى عني ملكاً ففادىني، حتى بقى مبرعه به بصلح لشريكه حصته، وإذا كان المبرع من شخصين جمعاً، لئلا لو جعلته من أحدهما فبما أن بين حال كونه في العدة، ذلك لا يجوز، لأن القصة غير المبرعة، وذلك لا يسبب له في العدة، وإذا لم تجز القصة صدر المبرع من المبرع، والذين يشرك بكونه واجباً بسبب مبرع كسب المبرع، لأن دفعه روجه، وبقي المبرع المستغرق والمودون بهما، وبسبب المستغرق المستغرق، عرف هذا بقوله في مسألة الكتاب أنه إن بيع الذي على الأصل؛ لأن نصيبه مان في دمه؛ لأن نصيبه نصيبه، لكن له حق مبرعه؛ لأنه قبل أن يشركه في حال على مثل التذمر.

قوله (وإذا عدا أحد نصف الثوب)؛ لأن له حق مبرعه به.

قوله (ولا أن يضمن له شريكه ونحو الثوب)؛ لأن حقه في ذلك، فإن لم يأخذ نصف الثوب، وأراد الرجوع على غيره حتى ثمال حيد، له أن يرجع على شريكه بنصف الثوب؛ لأن حقه من راسه في الأصل مبرك، وإن أخر أحدهما نصيبه ولم يلزم الآخر لم يجر عدا في حقه، وحدهما يجوز كل في روجه.

وفي المدةا يمتنع عدا أي يمتنع اختلافاً بالإبراء النصيب، وعنده لا يصح؛ لأنه يؤدي إلى عداه إلى ليل العدا؛ لأن نصيب أحدهما بغير مبرعاً ونصيب الآخر معجلاً، فيعبر نصيب أحدهما من نصيب الآخر وقسمه ثوبين من كونه في ثوب لا يجوز، وأبو يوسف يقول: لا يعتبر أحدهما نصيبه لمساعد حقه في المظان، فصار كغيره ونفقة.

قوله (وإذا استوفى نصف نصيبه من الثوب كانا شريكاً في الثوب)؛

قَمْ يَرْجِعَانِ عَلَى الْفَرَمِ بِالْبَاقِي، لِأَنَّ الْقِيَوسَ صَارَ مَشْرُكَاً، يَبْرُ مِنْ لَحْظِهِ حَيْثُ.
قوله: (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ يَنْصِبُهُ مِنَ الذَّيْنِ صَفَةً كَانَ لِشَرِيكِهِ أَنْ
يُصْنِفَهُ وَبَعِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ صَارَ مُبَاعاً سَهْ بِالْمَقَاصَةِ كَمَلًا؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى الْمُسَاكَمَةِ
بِمُخَالَفِ الصَّلْحِ، فَإِنَّ مَبْنَى عَنِ الْإِثْمَانِ وَالْخَطِيئَةِ، فَهُوَ الزَّمَانُ دَلِيلٌ رُبْعُ الدَّيْنِ فِي الصَّلْحِ
يُصَرَّرُ بِهِ، فَيُحْمِلُ الْقَضَى فِي الصَّبْحِ

وقوله: (كَذَا يَشْرِيكُهُ أَنْ يُصْنِفَهُ وَبَعِ الْكَلْبَيْنِ) عِدَّةٌ كَالِ عَنْ السُّلْمَةِ مِثْلُ صَفِ
الدَّيْنِ، وَلَا سَبِيلَ لِلشَّرِيكِ عَلَى الثَّوْبِ فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مُلْكُهُ بَعْدَهُ، وَالْإِسْمَاءُ بِالْمَقَاصَةِ يَبْرُ
عَنْهُ وَبَيْنَ الدَّيْنِ وَالشَّرِيكِ، أَنْ يَبْعَ الْفَرَمِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا، لِأَنَّ حَلَّهُ فِي دَعْوَةِ الْبَاقِي، لِأَنَّ
الْقَضَى يَسْتَوِي بِنَصْبِهِ حَقْلُهُ، نَكْبُ لَهُ حَقُّ الشَّرِيكِ، وَلَهُ أَنْ لَا يَشْرِيكُهُ
قوله: (وَإِذَا كَانَ السُّلْمُ بَيْنَ شَرِيكَيْهِ أَيْ السُّلْمُ بِهِ (فَصَالِحٌ أَخْطَرُهُمَا مِنْ
نَصْبِهِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ ثُمَّ يَغْرُ حَقْلُهُ. وَقُلْتُ لَمْ يُؤْمَرْ بِجَوْرِ الصَّلْحِ) عِدَاراً بِسَارِ
الْقِيَوسِ، وَمَا ذَكَرْنَا اشْتَرَاهُ عِدَّةً، نَأْتِلُ أَحَدَهُمَا فِي حَيْثُ عِدَّةً

ولمَّا: أَيْ لَوْ جَازَ فِي نَصْبِهِ عِدَّةً يَكُونُ لِسَمِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ، وَلَوْ جَازَ فِي
نَصْبِهِمَا لَا يَدُ مِنْ جَازٍ، لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى شَرِيكِهِ مَبْنَى دَعْوَةٍ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ
ذَلِكَ، وَقَوْلُ عِدَّةً فِي سَكَنَةٍ، مَعَ أَيْ يَرْسَدُ، وَفِي سَكَنَةٍ مَعَ أَيْ حَيْثُ.
قوله: (وَإِذَا كَانَتْ الشَّرِيكَةُ بَيْنَ وَرَثَةٍ فَأَعْرَضُوا أَحَدَهُمْ عَنْهَا بِمَالٍ أَخْطَرُهُ يَدُهُ فَرَى
كَانَتْ الشَّرِيكَةُ عِدَّةً، أَوْ غَرَضًا جَزَاءً فَلَا كَانَ مَا أَخْطَرُهُ، وَكَثِيرًا) أَيْ أَيْكُنْ نَصْبِهِ
بِعَدَّةٍ، وَبِهِ أَمْرٌ حَسَنٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ صَالِحٌ يَتَأَخَّرُ لِمَا عِدَّةُ الرُّحْسِ مِنْ عَوَفٍ مِنْ وَبَعِ
عَنْهَا عَلَى عَدَّتِهِ أَيْ دَعْوَةٍ.

(1) قَالَ فِي حَجَرِ الْمُسْلِمَاتِي فِي الدَّرَبِ (2/ 180) 181. حَذِثَ عِدَّةً أَيْ صَالِحٌ تَأَخَّرَ لِمَا عِدَّةُ

تَوَلَّى عِدَّةُ الرُّحْسِ مِنْ عَوَفٍ عَلَى عَدَّتِهِ عَلَى عَدَّتِهِ تَأَخَّرَ، أَيْ أَيْكُنْ نَصْبُهُ

وَرَوَى عِدَّةُ الرُّحْسِ عَنْ ابْنِ عِدَّةٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ دِيْلَو: أَيْ عِدَّةً مِنْ عِدَّةِ الرُّحْسِ مِنْ عَوَفٍ لِمَا عِدَّةُ
مِنْ ثَلَاثِ أَهْلِ بِلَالَا وَبَيْنَ أَهْلِ دِيْلَو. فِي لَمْعَةِ الْأَصْحَاحِ مِنْ مَبْنَى الدَّيْنِ بِدَعْوَةِ الْبَاقِي، وَلَهُ
أَسْمُ لِمَا عِدَّةُ عِدَّةُ الرُّحْسِ مِنْ عَوَفٍ فِي حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَبَعِ، فَكُنْ لِمَا عِدَّةُ عِدَّةُ
وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَلَّى حَقْلُهُ بِلَالَا، فَتَوَلَّى عِدَّةُ الرُّحْسِ، وَفِي ذَلِكَ
الْوَالِدِي. وَهُوَ دَلِيلٌ فِي الطَّمَنَانَةِ، ثُمَّ رَوَى عَنْ بَارِسَدَ أَمْرٌ مِنْ صَالِحٍ مِنْ لِمَا عِدَّةُ عِدَّةُ
الرُّحْسِ مِنْ عَوَفٍ قَالَ: لِمَا عِدَّةُ عِدَّةُ الرُّحْسِ، تَأَخَّرَ عِدَّةً بِلَالَا لِمَا عِدَّةُ رَوَى عَنْ
سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَيْثُ عَنْ كَمَلٍ مِنْ بِلَالَا عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: مَا عِدَّةُ الرُّحْسِ عَنْ ثَلَاثِ سَوَاقِ
مَلِكُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِمَّا تَوَلَّى عِدَّةً، عِدَّةً عِدَّةً، وَمِنْ طَرِيقِ الْبَرِّ عَنْ عِدَّةُ عِدَّةُ الرُّحْسِ

قوله: وإن كانت الشركة فبعضها فاعطوه حصته أو ذهب فاعطوه حصته فهو جزي
وعبر عن حصص في مجلس لأن مسمى بالضرورة وإن لم يكن في المجلس ظل
قوله: وإن كان كسبا لشركة ذهباً وفضة وغير ذلك فبعضها على بعضه أو ذهب
فلا بُد أن يكون له اعطوه أكثر من نصيبه من ذلك لأحسن حتى يكون نصيبه بمقتضى
والزبدقة بمقتضى من نصيبه المبررات استحقاقاً على الرماء ولا بد من التعاضل فيما بينهم بحسب
من المذهب والمصلحة لأنه صواب في هذا المقام وقد كان يدعى بعضاً من حصصه مطلقاً
بعدم ثبوت.

وقوله: (فلا بُد أن يكون أكثر من نصيبه) إذا يظن أن السبع على مثل نصيبه، لو
أن كان المصالح لا بُد أن يكون جديداً أنها شركة نصيباً بصلح حائزاً لأن المصالح
وما هو لفظ المصالح بـ المصالح، حتى لو كان ذهباً، انصافاً عنه سبعة أثل عنه
مكرر.

قوله: (وإن كان في الشركة دين على الناس فاعطوه في الصلح على أن
يخرجوا المصالح عنه) يكون المصالح هو المصالح مطلقاً المصالح بكسر الهمزة والمصالح
في عنه واضح في الدين لأن به عليك الدين الغير من هو ذهب، وهو حصته المصالح
وقوله: (لا تصح بطله أي في الدين والدين).

قوله: (وإن شرطوا أن يترأ القراء منة ولا يرجع عليهم بمصيبه المصالح
للمصالح جزي) لأنه، بطله، أو هو عليك الدين من هو ذهب، ردت حائزاً. وعند حيلة
المطوّر.

وحيلة أخرى: أن يعطوا نصيبه نصيبه كبيره، وفي الوجهين صر بهم والأوجه
أن يرجعوا المصالح مقدار نصيبه، وبطله عما وراءه، ويحبهم على نصيبه نصيبه
من المصالح.

كتاب الهيئة

الحقبة "أ" في البعثة: هي التبرع.

ولي التبرع غير أن عليك الأيمان بعير حوصر

وهي جائزه بالحساب، وهو قول هاني بن قاز عمن ينكر مني، إنه قدسنا فكلوه

هَتِيْزًا نَرِيْكَ (13) اَي هَبْنَا لَا اِنَّمِ يَه مَرِيْضًا لَا مَلَامَةً يَه

وقبل فني، يطلب المساع الذي لا يهضم شي، والبريء، فهمرد ففعايقه الذي

بصر ولا یؤدی و دانسته، و هو نوبه علیه السلام! «سپاهرا» صحابو

قوله رحمه الله (لله تصحُّبُ الزَّجَّاجِ وَالْقُرْطُوبِيِّ) أي من نصيبهم، وفي فتح محمد:

الأيام الحية ثم الأجيال وحده، وهذا هو حالف لا يهتد، توهبا وبه نفس الموهوب له

حَتَّى أَتَا شَيْعَ، إِلَّا وَنَمَ لَا يَهْمَا يَهْمَا، حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يَهْمُ لَنَا، وَلَمْ يَحِلْ لِأَخِي لَا

(٧) وهي عند مولده بعد ان الإيمان بالله امره بملأ بلا غرم

فصلی السلام، دہ پ، ولیدہ، مودب لہ ولیدہ علی لہ، مودہ،

وظيفة تقابل البيع من حيث ان كليهما يرد على نقول الأفعال فاعلية، ولكن لسمع تطبق معوصية،

وقد خرج بلا هووس كك فطاس الإحصاء والاعتماد في عا لة ا ا مع ها هو هووس

ومن ثمّ كان يجب الاعتناء من المصود الفنية التي لا تخم ولا بالنسب لأحدهما ترخ غير ملزم، وإنما

یا اور سوکھو چلے

المجلد الثاني عشر - العدد 1 - 1994

$$A_{\text{total}} = 2 \quad (2)$$

(3) قال أبا جعفر الصمغاني في تاريخه (183)، حديث واحد رواه البخاري في الأدب

الفساد، وإنساني في الكس والبهس في الشعب مقلد في طريق ضالة عن موسى

ووجوده عيس في غيره ، وأخرجه من عقدي في رجعة جسمه . وآخر له الطائفة في علوم الفلسف عن

وہے احمر، غنم صدام، ابی لیل، عر عبدہ، بر عمرو، قال احاکم، وشماعی وبنی ککادہ

[illegible]

مرحومہ: حاجز نرندو فی الفک متوفی: ۱۲۰۶ھ

وفي الباب من غير من غير في طريق التوسيع، وذكره من طاهر في الكلام على احتياج

الشهيد وع. عالتاي الأوسط نظري في فرقة نظام رجب 1 واداد مع سردا جودا

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ لَا يُؤْمِنُونَ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

... ..

۱۱

حبس، فبعد اسبوعين أعيد سعادتي ليحب

قوله: **وَأَنْتُمْ بِالْفَتْحِ** قال في تصاية القاصي لا بد منه الشوب جلتك لأن الله عهد
تج، وفي إنبات المسك مثل القاصي الزم القصر حقيقاً ثم يدع به وهو السليط فلا
يصح

قال في التديع بعض يوم مقام الميول، حتى إنه قال له: **وَحَبَّ ظَنِّي** محلي
هذا وأما حصر لخصه بما إن لم يغل قلبه، وإنما كان العبد عائداً دعاءً، وحيث
ملا فذهب فمضت، ثم يعين قلبه الله - وقصه حار وهو رغب من غير
أي أوله منه لم يحضر لي ميول عند كبر حقيقه ويذكر به

وقال في رغب قلب سي القصور، فإني رغب برجل ذاب مني آخر وأدب له في قصه
فيه قصه به مستحسن

وفي شرحه إذا كان له علم رغب، رغب به ثم آخر له أن يرجع فيه، لأن فيه
الذين رغبوا عنه استغنى به، وأما من القاصي هناك من حذر الرجوع إليه، فإنه قد
لم يوجب له حباً لا لطلبه، بل من حياء لأنه لا لطلبه، وإن كان السوء عرف له عائداً
فله جسم بطله حتى مات حارب به وبرئ عما كان عليه، لأن فيه سعة بالوحد، فتنة
بالإيجاب، وإنما نحن بالر - وقد مات (رد لطلب)

قوله: **وَأَنْتُمْ بِالْفَتْحِ** تعريباً له في القاصي مع غير الوهاب حار، وهذا
استحسن، لأن تمام أهبة القاصي كما أن في شرح القصور والميل لا يحتاج إلى إنبات
فروحب بعد الإيجاب، فكذا أهبة

قوله: **وَأَنْتُمْ بِالْفَتْحِ** أي الألف في أنه يصح إلا أن يأتى به بوجوب في القاصي أما
إذا لم يأتى له ذلك القصر في أهبة كالميول، وذلك بحسب المحس لا بعدة، فإن محس
بعد ذلك لم يحس، فلو كان بعد المحس وأد إذا كان له الإنبات - له من على شخصي
والمسليط معي بعد أهبي كالتوكيد، لأن كان محبوب موجود في نفس، فقال له: قد
حليت عيالك أهبة، فاستغنى والذرف القوص وقصه بعد حار لأن السليط لا يغل بعد
الألف في، ويرد له أن قصه بعد الأمر في، فلو عصبه من عرف لم ينج قصه بعد
فلذلك كان حب الوهاب مثل محس يطلب الله، وكذا إذا مات محبوب به أما إذا مات
الوهاب، فقد يصوره ران ملكه ومات سليطه كالمس كل وأما من مات محبوب ثم ولله
أما من لم يصبه لم يزل مائت به، فلم يكن مودناً به وهذا هو رغبة من رغب
عشر، فهي على مثل الوهاب حتى إنه لو رجع فيها لم يشبهه مع وسويعه ولو

وهب العبد حبه، فالقول إلى العبد، ولا يجوز قول المولى له ولا نبيص له، ثم بعد ذلك يملك المولى ويذهب أو يرجع، ولا يكون هذا كخروج، لأن الميت لمعد لا يسرع، فصار كالموكب ولو لبلى بعد الفقة، ولم يلقها المولى صحت، ولو ردها بعد وقبلها المولى لم يصح، ولا يجوز بيع المولى، ولا قوله لما وهب نفسه سوء كان على العبد نفي أو لم يكن.

قوله: «وَتَقْطَعُ أَيْدِيَهُ بِقَوْلِهِ وَهَيْتُكَ وَحَتُّكَ وَأَغْصَنُكَ وَأُغْصِنْتُ هَذَا الْمَقْطَعُ وَحَتُّكَ هَذَا الشَّيْءُ بَلَدٌ» ما في الحديث: الإطعام إذا أصيب إلى ما يطعم عنه، فإنه يراد به عليك لمعي بخلاف ما د. لأن أظعنك هذه الأرض حيث يكون عارية لأن عبيدا لا تطعم.

قوله: «وَأَغْصَرْتُ هَذَا الشَّيْءَ وَحَتُّكَ عَنْيَ هَذِهِ الدَّائِيَةُ إِذَا لَوِيَ بِالْحَتِّ» أَيْدِيَهُ، ويحوي العارية كانت عارية لأنها تحتطها، وب. قال: كسوتك هذه الثوب كان حبة لأنه يراد به التمسك، قال الله تعالى: «وَلَوْ يَسْتَوْفِرُ» (رو. قال: صحت هذه العارية كانت عارية).

قال في فكر حمي، إذا منحه عبدا، أو شقة، أو ثوبا، أو دارا، فهي عارية، وإن منحه طعاما، أو ثوبا، أو ثوبا، فهو رهن، نفي وروايات.

إحدهما حبة

والأخرى: فرض

والأصل: إن كان ما يتبع به فليسكني أو ليس، أو يركوب، فهو عارية، وكل ما لا يتبع إلا بأكفه، أو استهلاكه، ففيه روايات.

قوله: «وَلَوْ لَعَزَزُ أَيْدِيَهُ بَيْنَهُ يَتَّقِمُ إِلَّا مَخْرُوءَةً مَقْصُومَةً»، وكذا الحديث، ونحوه فيما لا يقسم، ولا يرف في دس بين الشريك وغيره، يعني إذا رهن من شركته لا يجوز وحتى قوله: «لا يجوز» أي لا يجب قطك مبيدا لأما في نفسها وقمت جازمه، لكن غير شقة بحيث ليس نسب محوره، فإنه لم يفسد رهنه مضمومة صحت.

قوله: «وَهَبْتُ مَتَاعِي فِي» لا يقسم جازمة كالعد والتوب وأشباه ذلك، لأن الإذاعة فيما لا يحتمل المسعة غير مؤثرة في الله بخلاف الرهن، لأن لو رهن متاعا لا يجوز بيعه بغير المسعة، وفيما لا يحتملها.

قوله: (ومن ذهب شعبياً مُشاعاً فلأبيه فاسدٌ) منهم أنه يندرج في هذه المسألة إلى أصول ثلاث:

أحدها: الفرق بين ما يندرج في القسمة وبين ما لا يندرج.

والثاني: الشروع في القسمة هل هو مشترك أو تطاريقي؟

والثالث: دور العروة في الشروع هل هو لوقت انقضاء أو لوقت هذه؟

أما الأول: إذا رغب له نصف درهم صحيح، أو نصف دينار صحيح بخروج، أو صحيح وحمل قد حصره مسدع لا يحمل القسمة لأن بيعه بوجب انصافاً في ماله.

وأما الثاني: فالمسألة الشروع بطرق دون التطاريقي حتى لا يذهب هذا ثم يرجع في بعضها لا يبيع محبوب، كما في سائر.

ويخصم، إذا ذهب به داراً متصفاً، ثم استحق جعته نظمت له.

والثالث: إن أعرض في الشروع لوقت القسمة، حتى لو ذهب به نصف دينار ولم يسلم حتى ذهب له النصف الآخر وبمسم حار، وإنما لم يجر هذا المسدع بعد البيع؛ لأن القسمة متضمنة فيه في هذه، قال عليه السلام: والسلام. وقد نهي عن هذا إلا مبررة⁽¹⁾. فيستوفى كمال القسمة، والمسدع لا يقبله إلا يتم غيره، لأنه، ذلك غير موهوب، ولأن في جواره يترتب شيئاً لم يترمه وهو القسمة.

وقوله: (هذه دسده) أي لا يجب للمالك خلقاً له ذهباً مشاعاً فيما يبيع وماله حتى يفسد، هل يستلزم ويقع حصولاً كما في البيع العامة أم لا؟

فيه اختلاف المتأخرين والمختار أنه لا يستلزم، ويحذر القسمة.

قوله: (فإن قسمه وسلمه صدق) لأن صامته بالقبض، وبعد لا يسرع ولو ذهب شيئاً متصفاً غيره لا يبيع إلا به، وفيه عليه الفصل والتبوير، لا ينصرف بوجوب الوهاب حيث يجوز استحصاله، مثل أن يبيع بغيره، أو يوزن المثل والمساواة حتى يذهب وجهاً من غير

(1) هذا ما أسس عليه الشافعي في قوله (1/241). قوله تعالى الله عليه رسم، ولا يجوز ماله إلا

مقتضى ذلك، وهو في من الوصايا من مذهب عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي عنه

وفي كتابه قول من ذكره عنه: (وإن كنت تحفظت فلا بأس) ومما ذكره في احتياطه كذا

لست. وإذا هو إيهام باللوالب، سرحه مالك في هذا الموضع، وفيه قول من قال لا بأس إلا

لغيره، ويذهب إليه، فلهذا عند الرزاق من مسند صحيح روى عنه إمام آخر غير عبد

الرحيم كتب يحيى بن سعيد قال سئل عن رجل يبيع من ماله، يبيعه في هذه أو هذه

فصل، والله أعلم. بر مير، واسمه ونقصه حار اسجند، والفيس لا يجوز. وهو قول
وقر، لأن قصده الموهوب به وقصده غير ذلك الوهب لم ينعج لئلا واحداً سواء
كان المصل، وبعض موهوبه، أو غير موهوبه. وكذا إذا وهب لأشعل دون الأرض
أو الزرع دون الأرض، وهو وهب داراً فيها سائر الموهوب وسيم الدار به، أو سلباً مع
المشاع لم يصح لأن الدار مشعولة بالمشاع والميراث شرط لفساده سلباً

والجمله فيه أن يودع المشاع أولاً عند الموهوب به، ويحل به به ويهبه، ثم يسلم
لغيره إليه مبيعاً، لأنها مشعولة بالمشاع حو لي يده وبكسبه، بر وهب المشاع دون الدار
وعلى به به ويهبه سلباً، لأن المشاع لا يكون مشعولاً، وإن وهب له الدار والمشاع جميعاً
وحل به به ويهبه مبيعاً فيها جميعاً، وإن وهب أحدهما سلباً، ثم وهب الآخر وسلم إن
قده هبة للدار، والله بهذا لا يصح، وفي المشاع نصيب، وإن قدم فيه المشاع صح مبيعاً
جميعاً لأن الدار وهب سلباً كانت مشعولة بالمشاع الموهوب به، فلا يبيع الميراث.

قوله: (ووهب وهبه في حصة أو ذمت في سببها لغيره فبها يبيع
وسلم ثم يبيع) لأن الموهوب موقوف، والموقوف ليس سلباً سلباً، أو مع الميراث
فلا يبيع، إلا بالتمتع به بالمشاع، لأن المشاع عين للميراث، ولهذا يجوز بيع
المشاع ويبع الميراث في الحصة، والميراث في الميراث لا يجوز بيعه لغيره هبة

قال في الهداية: وهباً عين في فصرع وتكسوف على ظهر الفهم والروغ والفحل في
الأرض والشر في التحل بغيره مشاعاً، لأن المشاع سلباً، فلهذا يبيع سلباً
كأنه يبيع، غير أن الموهوب به في المصطلح وبعضه، رجع في الكرخي للفرق في
الفصرع بصرولة هبة الميراث في الميراث قبل به.

ولو وهب ما في عين عارية، أو ما في بطنه، أو ما في بطنه عارية عن باقي
أو هبة في سبب وسببه غير هبة هبة الوالد، أو عبد أسير به لم يجر؛ لأن
الموهوب لم يبيع الميراث، بل هو موهوب به لما لا يجوز بيعه، لأن ركنه كسلك هبة
المشاع إذ قصد أنه يجر الميراث عليه حتى يجوز بيعه

قوله: (وإن كانت العين موهوبة في يد الموهوب به عكساً بالهبة، وإن ثم
يجوز بيعها) لأن في الميراث، والفهم هو شرط

والأصل: أنه من يبيع الميراث ما يبيعها من الأثر، وإن احتلها من
مضمون من غير الميراث ولا يبيع غير المضمون من المضمون، فإنه لا يبيع
شيء مضموناً في يده، أو مضموناً بالهبة الخاصة به، لأنه مبيعاً صحيحاً، ولا

یحتاج فی نفس سر لافق المصیر وکذا یؤکلان عارفاً وودعهما لیهما لا یحتاج
إلی نفسی احد لاتعالم، لأن کلاهما کونه ولی کلان المصیر لیهما أو مصوحاً لکونهما
تعالیهما، فوجه من مدح البک لا یحتاج فی نفسی لیهما کما وودعهما لیهما عارفاً
بماعهما لیهما فإنه یحتاج إلی نفسی حمید لأن نفسی لکونهما لا یوجب من مدحی

[illegible]

قوله: **وَرَوَى** ذهب إلى أنه المصنف هذه الكتب وليس بالعقد لأن في معنى
الكتاب هيئته من كذا وكذا ولا معنى بين ما إذا كان في سنة أو في عدة سنوات أو في عدة
سنوات ما زاد كتاب مرهوناً أو مصنفه أو مستأجره أو غيره لأنه في كل واحد من
ملك غيره وكذا روي عن أبي عبد الله وأبي بصير ولا معنى له وكذا في كل من
يؤلفه في معنى الكتاب بقوله: **وَرَوَى** أي في معنى الكتاب لا في معنى غيره أو غيره لأنه
لا معنى له إلا في معنى الكتاب

[illegible]

قوله: **وَعَدَ رَبِّي لَنُبْنِيَنَّ لَكَ مَعْبُدًا** وَوَعَدَ رَبِّي لَنُبْنِيَنَّ لَكَ مَعْبُدًا
وَعَدَ رَبِّي لَنُبْنِيَنَّ لَكَ مَعْبُدًا

قال في جوابه لا يجوز ان يخطب الخليفة الا بمرئيه وهم يرون انما
من موافقهم من الخلفاء لا يخطب الا من كان يوافقهم في كل شيء

عزها وجهه على، وهذا شاهد، وهذا هو الصحيح لأن المصدرة على هي هبة واقعة
بفقير صفة

قال الامام في رهب من ثوب كان يقر به جرداً كان كالتصدق والتصدق
مع الواحد، وهو الله سبحانه وتعالى، وإن كان عب لا يجوز عهده في حبة ومعه
نجور

وهذا المصدرة على العبيد (بها لا يجوز) لأن المصدرة على العبيد هي

(موانع الرجوع في الهبة)

قوله (وهو هبة لأجنبي) لغة الرجوع هبة لا أنه بكرة، لقوله عنه السلام
وهو قد في حبه كالكتاب يعود في يده^(١) وهذا لاستباحته له (بالا أن يهوضه عنها)
فإذا عرصد صفه الرجوع لقوله عنه السلام (والهبات نحو هبة) ثم يثب هبة^(٢) أي
ما لم يجرى هبة. ولأنه إذا مضى الموصى فقد سلم له بقدره فلا يرجع كالبيع، ويقتضي
الموصى ما يخرى في نفسه من اختياره المعتبر، وهذه الآية واضحة، ولو كان الموصى قبلاً أو
كثير من جسد هبة أو من غير جنسها، وسواء دفع الموصى في الغنى أو عده
بصوره أن يدره خطاً بقسم الموصى له عده، فيه بان يقول: حبه قد عرصدت
عن حبلته أو مكانه هبة، أو عده أو في مقلتها، أو عده هبة أو بواب وما أتته
فلتة، فإنه عرصد في هذا كله ما يسهه وقصد الرجوع، أما لو ركبته هبة ولم يقل له
سبباً من هذه الأقسام، لم يقسم أنها عرصدت عن هبة كان لكل واحد منهما أن يرجع في
حبه إذا لم يحدث في موهوب ما يمنع الرجوع، وليس للموصى أن يرجع في الموصى

(١) مسألة (في حصر المصنف في الدرر) (٢٤٢) في حديثه وأما في حبه كالعامة في حديثه، في
سبعة. وكذلك يعود في يده ماور عليه المصنف الأول من (١٤) سبعة من المصنفين من أن
عده، وقيل من رواية طار من

(٢) قال من حصر المصنف في الدرر (٢٤٢) حديث (الموصى) من أنه ما لم يثب هبة أو
عاجية أو نقدية أو من أي شيء من حديث أبي هريرة (في إسناده ضعف) وفي نسخة: من أن
عبدان آخره الصربي والمذنبين وأما في صحيحه (من أن جرداً من المصنفين والمذنبين
وإسناده صحيح) إلا أن المصنف في حبه عده هبة عنه له من روى عن المصنف من سلم عنه
والمصنف (رواه ابن وهب، ثم حفظه عن سالم عن ابن عمر، ثم عده قوله) وهكذا قول من
حيث يدره (من مذهب) في حبه مرفق، في التورث من مذهب (في صحيحه) قال (في
وهب عده له) من ليس له أن يرجع هبة ومن هبة غيره في رده عده أن يرجع هبة
إلا أن يدره هبة

لأنه سلم له ما في ماله، وهو موقوف لرجوعه، وليس عوقبه عن تصدقه كذا له لو يرجع في نصف الآخر، ولا يرجع في الذي حوجهه، وإن عوقبه بعض ما وجب له عن باقيها لم يفسد عوقبه، كما إذا وجب له مائة درهم، فعوقبه درهماً من غيرها لم يفسد عوقبه، وكان لغيره الرجوع في المائة. وكذا لو كان له مائة درهم وعوقبه مائة درهم.

وقال وهو يجرى مجسداً كأن ملك طيور هو، قد تم في الحب، والحق يستمر
شوقه، ويستمر أمواله تصنع عوفاً، فكيف هذا إلا لما حول، معشور الرهب يقا لم يجعل
أما يعلم أنه لم، مائة في محرابي درهم صبا، ألا يرى أب كائن كلها في يده

قال في سرجه، إذا ذهب له حريقه عولت (حاشا في بد السموم له، صوره
 بلوك غنة لم يكن له أن يرجع بهيما لأنه عوجه ما ليس له حق الرجوع به، صصار
 ذلك عوجه تصم الرجوع

قوله (أو يرد ويادة متصلة) بأن كتاب حاربه حريه تسمى، أو كتاب عبي حياه
أو حصر حياه شر، أو يرد يعضه بمصر، أو قطعه ومطه نصيباً، فإن لم يجمع ذلك لا
رجوع له لأنه لا وجه له إلى الرجوع في الحقة دون الرجوع له في الإمكان، ولا مع الرجوع
لعدم دخولها تحت العهد، ويرد هـ حاربه، فحلب في يد الشرهوب به لم يكن له في
يرجع حياه قبل اتصال الورد، بأنها متصلة بربده ثم يكن موهوبه ويرد هـ حاربه
حاملات، أو يجمع حاملات، يرجع فيها قبل الوصل إليه، رجوعه دل أن نصبي هذه بجمع
حياه ويادة الحبل حار وإلا فلا وجه له بجمع فصار لرجوعه بجمع أن يرجع في
ذلك، وإن ورد هـ حاربه، فوطب الشرهوب له، قال بعضهم به أن يرجع فيها ما لم
يصل، وقال بعضهم لا رجوع له لأنه قد تعلق بوطه حكم ألا يرى أن يوطب لو
كان في الشرهوب به من الرجوع حرم عليه وطوا، والأصح أنه الرجوع.

وحيث انما يادد لاها، قد انقضت بمقتضى الموعود له، أو يسر عنه لا يصح الرجوع
ويشترط على اليهود له أرض الخصم

وقيد بالصفة لأب في السعة يترك الرجوع في الأصل دون الزيادة كما في
وعب جارية فولدت في يد المرحوب له. فإن للوعد أب مع في إغارة دون قوله
لأن قصد في الأم لا يسمح الولد بذل أمه لو وعد له حاره. فودع. قبل التصر. فودع.
فولد لا يلحق بغيره. لهذا كان له الرجوع فيها دون الولد. رآه حدث على منك
المرحوب له. وكذا في جميع المبررات. والتميز

وقال أئيد يا سفا وبع برجع في الأم إنا امنعي الولد عنها وكذا إنا وهب له
عبدًا فأكسب كسب كان به الرحو ع في البلد دون (الكسب) وكذا إنا وهب له حارية.

فقطعت يدعا وأحد أربابها، فنه أن يرجع في الخليفة حول الأرض ١٢ الأرض مفضل عينا
لم يقع عليه عهد الله، ولم وهب له بصرية عجيبة معلما الكلام والكتابة والقرآن، فنه
الرجوع فيها خلافا لعهده، كد في النهاية

وفي خاصية هذا لا يرجع خدمت الزيادة في العينة وهو وهب له عينا كبرياء فأسلمها
علا رجوع له لأن الإسلام بانه عهد، ولو وهب له وصيف نسب وكبر ثم سار شيئا فلا
رجوع له؛ لأنه حين رده سلط الرجوع، فلا يعود بعد ذلك، وهو رده الموعود بزيادة في
عنه دور قصصه عهد، فإنه لا يمنع الرجوع كما إذا كان فلان فاحشا بنفسه في نفسه
لأنه ليس بزيادة في العينة، وهو وهب له سوية قلته بالهاء، فنه الرجوع، لأن هذا قصصا
كما إذا وهب له حنطة منها بالهاء بزيادة ما إذا وهب له ربا بالهاء حيث لا
يرجع؛ لأن اسم الغريب لا يغير بعد اللز؛ لأنه يسمى حين حالات النسب. والحطلة كما
في الوثائق، وفي كتاب الزيادة في سفر ثم نسخ الرجوع

قال في قدومه بأن وهب لأمر أوصا عينا، فاست في ناحية من مختلف، أو هي
فيها بقاء، فليس له أن يرجع في شيء منها؛ لأن هذه بانه عتصه، وإن باع قصصها غير
مقسوم رجوع في ثباتي، وإن لم يقع شيئا منها له أن يرجع في نصيب، لأن له أن يرجع في
كلها، فكذلك في نصيب بطريق الأولى

قوله (أو يمتد أحد المصنفين)؛ لأن سوت الموعود به بسمل الملك إلى
المرتبة، صار كما إذا شمل في حياته، وإن مات الوهاب، فمرتبه 'جسي من العتصه؛ لأنه ما
أرجيه.

قوله (أو نخرج اليه من سنك الموقوف)؛ لأن الخروج حصل بتسلطه
وسواء أصرحت ببيع، أو هبة، وغير ذلك، ولو أخرج نصيب من ماله، فنه الرجوع
فيها متى دون الزائل، ولو وهبها الموعود له لأخر، ثم يرجع ويب كان للأول أن يرجع
فيها.

قوله (ويكون وهب شبه يدي رجم عتق من فلا يرجع فيها)؛ فنه إذا كان قد
سلب اليه أما قبل ذلك فنه الرجوع، وعقد كسبا إذا كان حر، أما إذا وهب لأخيه وهو
عنه فنه هبة، فنه الرجوع؛ لأن الله لم تعص صلح لرحم؛ لأنه لا يمنع بها ولا يجوز
بصرفه فيها، وإن وهب لغير أخيه وقصصها، فنه الرجوع عند أبي حنيفة لأنها حصلت
للصبي، وعصفتها لا رجوع له؛ لأن العهد وما في يده لم يولد، فنه بارع رجوع ببيع سنك
أخيه، وهذا لا يصح.

وَأَمَّا سَيِّدُهُ فَإِنَّهُ أَجَبَهُ حَقَّقَتْ لَعْنَةُ وَالْمَوْلَى لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْهَا بِالْعَقْدِ وَالْعَقْدُ يَدْعُهَا مِنْ حَبِيبِ الْعَقْدِ نَحْنُ أَلَمْ نَسْأَلْهُ أَنْ يَمْلِكْ شَيْئًا مِنْ حَبِيبِ الْعَقْدِ مِنْ حَبِيبِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَقْدَ بَرَّ حَبِيبًا وَمِنْ حَبِيبِ الْمَوْلَى حَبِيبًا وَلَوْ رَدَّ رَدَّ حَبِيبَ الْمَوْلَى لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ كَانَتْ حَبِيبَ الْعَقْدِ دُونَ حَبِيبِ الْمَوْلَى

قوله: (وَكُنْتُ لَهُ وَهْدًا حَقًّا لِرَبِّهِ)؛ لأن المصروف بها ماله فوسم؛ لأن
الرجعية الحرجية بحري انعم به بدليل أنه يحصل به الإزاحة لجميع لاجتوائه، وعنه ينظر
على حد وقت انه حسي لم يزل حيا بعدما وهب لها، فله الرجوع؛ لأن انعمه فوجب له
مرجوع قبل الرجوع، كذلك بقده، وذلك انما بعدما وهب له والذين بالية في يدها، فلا
رجوع لها لأن العبد واقع غير موجب الرجوع، وإن وهب له شيء غير مكرم، أو مكرم
غير رخصه حق له الرجوع ليمتد له

قوله «وإذ قال المؤمنون له لنواجه جدّنا عاصا عن هيب أو بدلا منّا أو
في مقابلتنا فنبهه المؤمنون بسخط الرّحوم» وله من يرجع بر: «لعمركم بل قد نبهه
بوعصا» لأنه لا بدّ إلا بالنبه

[illegible]

هذه هي التي ما التفتت في لواء مترعاً، وتحتكم في غير مترع يطل الرجوع على لواء
المهزول له. فقاموا، وخرجوا، وأمر أن يمسحوا ظهورهم، ٩

قلنا: اللهم بي دلالت طهرين الأولى، فإنه لما حطل مع بعض السمرح، موافق أن يطهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال في هذه المسألة لا بد من معرفتها وهي أن الأجنبي قد عوض الوهاب
عن شيء لا يرجع على الموهوب له سواء كان يقره أو يعرضه ما لم يقص له صريحاً
فإن يقول عوضه عن شيء من جنس مختلف فضاء الدين فإنه إذا مر بمسألة قضاء دين
ففضاء فإنه يرجع عليه من غير ضرورة أصوات الأمر والدين من هذا الموهوب ثم يحل
صحة على الموهوب به وبما أمره أن يرجع به إلى غيره وبذلك لا يشترط
الرجوع من غير ضمان وأما الدين فهو مغالب به عقد امرء أن يقطع هذه العلاقة بطل
استحقاقه عليه

قوله (وَبَشِّرُوا هَذِهِ الْأُمَّةَ بِرِجْعِ الْفُتُوحِ) لأنما لم يسلطه ما جعل
عصف الفُتُوحِ، وهذا يوم لا يحتمل التمسك وأما يوم يستلها فيه استحقاق نصر الأمة
عظم من غيرها، ويرجع بالفُتُوحِ

قوله: «وَأَنْ يَسْتَحِقَّ يَصِفَ الْبُحْرَى» لِمَ يَرْجِعُ فِي بَيْتِهِ لَا يَرْدُ مَا بَقِيَ مِنْ
أَمْرِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ لِي الْبَيْتِ (لَا تَرَى بَرْدًا وَمَا هُوَ مَتَّعٌ
وَقَالَ رَحِمَ بَرَحٌ بِالْمَلِكِ اخْتَارًا بِالْمَعْمُومِ الْإِسْرَافِ

ولما أتت ما بقي من المرضى بفتح أن يقولوا عوذاً لك من الأذى
تخبر: أله من سقط عنه في الزجج إلا لطمه في كل العوص دود لم يسم له عنه أن
يؤده ويرحمه جيداً، ومن أحب له تارة معونه في حبيب ربي في النصف الذي لم
يقوم عنه

وقد جمع بعض المسلمين بين المواضع التي تروى

* ما من عن يرجع في الحق

يا صاحبي عزوف دمع سر *

المشاكل الناجمة، وأخيراً موضحاً أن أحد أهداف التعليم التمرضي، واحد، خروج من ملك
الجمهور إلى، وإحدى الروحية، وهناك ثمرة، فلهذا هناك الصواب.

مسألة: رجل زف، ثم حبل امرأة يهودا، فحطه فهو يهودي، لا ينجس، فلا رجوع
للزواج فيه، وكذا إذا زف به جارية في دار الحرب، فاحترق يتي، أو إسلامه، فلا
رجوع فيها، كذا في الواليات

وَأَمَّا مَنْ مَرَّ بِهَا وَهِيَ رَاحِلَةٌ، فَيُطْلَبُ الْمَرْهُومُ، ثُمَّ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُ
 فِيهِ، مَسْرُوقٌ مُدْخَلٌ، وَبَعْدَ عَيْنِ الْمَرْهُومِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَدْعَى، ذَكَرَ فِي التَّوَقُّفَاتِ
 أَيْضًا.

قوله : ولا يصح الرجوع لا منحيبها أو محكم الحاكم) لأنه عطف فيه بين
الاعتناء فلا بد من الرضا ، أو القضاء حتى لو كانت عليه سدة ، ماعدا الموهوب له قبل
حصص الرجوع في نفسه بعد قضاءه ، وإن صحت حيث لم يتحقق لتمام ملكه به ، وكذلك إذا ملك
في يده بعد القضاء ، لا ما يقع به ما يليه ؛ لأنه تعدى زمانه بقدر أنه ليس له شيء بغيره
منفسخ ، حتى يملك به ، الموهوب له ملكا تاماً ، لأن العوض منه لا يتعلق به
فيمتنع ، وإذا انسخ عند عي الخلف على ما اقتضاه بعده غير موجب للخصائص ولا
تخصص ، ولا بما يخص به الأمانات من التمتع ، ولو كان عليه الموهوب شخص ، أو جاز عليه
أيما دون شخص ، بخلاف الموهوب به شئ ، وليس للموكل أن يرجع منه إلا بالرضا ، ولا أن

قوله: **وإذا نكحنا صح** أي عقد ونكح في حكمه **اتبع يره** بالعب رجاء تزويجه
وتجيبه فيها الشفعة. وكذا يرجع عند الاستئذان لأنه مع الشبه،
وقال زهر: هو بيع ابتداءً ونكاحاً.

قال في النهاية: واختلاف فيما إذا دبر التعويض فيه بكلمة هي أن يعرف ابتداءً بأن
قال: وعنده ملك هذا العبد مودع عند، أو يتلف وغل الآخر، فإنه يكون بيعاً ابتداءً
وانتهاءً أيضاً.

قوله: **(والفمري حائزة لمؤمتر في حال حياله وتزويجه من يده مؤنثه)** وعنده أن
يجعل ذمته له عمره وإذا مات برده عليه، فبيع التملك ويظهر الغرض وأنه لا يبطل
بالتسروط المقامه.

وفي طبائع صوره العمري أن يبرأ جعلت داره هذه من عمري، أو جعلتها
لك عمري، أو هي لك حياتك، فإذا مات فهي ود علي فبها الألفاظ كلها حية وهي له
ولو وثق من جده، والشروط باطل إذا كانت حية لعمرها ما يفسر في الحية ويطلبها، ما
يبطل الحية.

قوله: **(والفرقي ناطق عند أبي حنيفة ومحمد)** وعمرها أرطاك منه ابتداءً وهي
من المرافقة وهي الاحتياز وعندها أن مات قبلها فهي بك، وإن مات بطنها عادت إلى
هذه سلمياً إليه على حد، يكون عارية عندها يجوز له أخذها متى شاء
وقال أبو يوسف: هي هذه صحبة، لأن قوله ذاري لك سليمان.

وقوله: **عرقى** شرط ناسد وهو قال: ذري ذري فذلك، أو عيسى لك كانت عارية
بصحة، وإذا مات شرطه بطل شرطاً ابتداءً، وفي جده، والشرط بطل كسر وهو
أن يجل عارية، والشرط عليه أن لا يجهل أو أن يجهل أم ولد، أو يردها عليه بعد شهر،
عطية حاضرة، وهذه الشروط أيضاً، لأنه لا اختصاص العدد.

والأصل في هذا: أن كل عقد من شرطه المنص، فبشرط لا يفسد كالمطقة
والرمي.

وفي القاية الرمي يبطل بالشرط، والذي يفسد المهر من البيع ولا جاره والرجعة
والإبراء عن الدين ويحجر على المأذون ومنه لو قبل في ذمته المفسد، والشي لا يبطل
بالتسوط الطلاق والعتاق وجميع الرمي، وفي رواية: والله والنوصية والرجعة والوكالة
والخولاة والإقانة وإذن العبد في سخره.

قوله: **(ومن ذهب حرة إلا غلبها صحت الحية)** بطل الاستئذان، أي صحت في

اجارية والولد، وإن أنفق، أو هبها ثم وهبها خارت إقامه في ١٢، ولو ذيره ثم وهبها ثم
 حرق: لأن النكاح يان على ملكه ولا يحكى بعد إقامه فيها حيكال التدبير، فيجوز فيه
 المشاع، أو هبة ذرية، فيقول بملك التواضع

وأما في بيع ولا حرقه والرضى إذا عقد فيه علم الأم دون حمل، فإنه يطل بفسخه
 ولا مشاء جميعاً.

ومعلوم في الإجارة، في سائر الأيام إلا وعد، ثم يرجع ومنه، على آخر النكاح
 في حبس، فقلل إذا جاء، منه، فهي تترك أو است يرى عنها رد، بيت إلى نصف، فانت
 يرى من نصف النكاح، بعد، كله فاطل لأن الإجارة، سببان، وحسن بالمرط يحتسب
 بالإسقاطات النفس كالنكاح والحق، فلا يمتداه

قوله: (وأنصفه كالماله لا نصف) إلا بالقرص، لأب سر في كاه

قوله: (ولا تحو) في فتا ح يحصل القسم ١٢ لأب ناهب

وسواء به، إذا سدد، من عتق شئ، يحصل القسم ثم يرى أما إذا تصدق على
 فقيرين بذلك جاز بطلاق منه، وقد بدأ ذلك

قوله: (ولا يصح) في جوع في التصدقة بعد القبض لأنه قد كسب فيها حقوق من
 الله تعالى، وكذا إذا وهبها بغيره، لأن الحقوق قد حصل راد، د ينادى على وجه
 ما يقضى أن به الرجوع لأن المقصود بها التوصل كاهه لا يتم استمساكه فقلنا لا
 جوع عده، لأنه غير منها بصدقه، ولو أقر عليه لغير سقطه، وإن العاد قد يطلب
 بالتصدق على الأعداء، لا يرى من كسبها، وجه جاز، به بطلبه، مني التصدقة
 عليه ثوابه، فلهما ثم يرجع ويب

قوله: (ومن نذر) أن يتصدق بمانه لزمه أن يتصدق بثلث ما يحب فيه الزكاة
 والقبض، أن يرى القصد في جميع ماله لأن قتال عده عما ينمو كذا، لأن لمالك عاده
 عما يملك

ولو حر أن يتصدق بالملك لزمه أن يتصدق بجميع ما يملك من ١٢

وجد الإيجارات، في المبرور بمحولة على أحواله في المبرور والماله الذي يتعلق
 به فرض تصدقه هو بعض ما يملكه بذلك الزكاة، معنى هذا يجب ما يتصدق به بالذهب
 والفضة وعروض الفحارة والسواكن ولا فرق بين متعلق بذهب وما ذره، لأن ذلك مما
 يخص به الزكاة، انقسم إليه غيره، الكتاب غيروا الحسن، في المبرور وهبة فقلنا إذا مبر
 أن يتصدق به، وعليه من يملك به لزمه أن يتصدق، في، فإن لدى به هبة لزمه أن

تصديقاً بذلك لأن سفير حسن م حبيب من طرفه ، إن م يكن رجا ولا ملزمه أن
تصلح شؤركم الحكي ، يرب الدود وعبد الحفلة والكتاب والاعمال والعرض التي يست
تجملوه لأن هذه الأمان ، لا ركة فيها ، وإن جرى همه الأمر جميع ما يمكن من جميع
تلك في ضوء الأمان ضد عني عليه ، وإن كان شرفه عظمه ، أو عده عشرة تصديقاً
صانعاً.

قوله (ومن ثم ان يتصل بمثلثة لوصة انه يتصل بجميعها) لأن السبب فيه
هو اتصال - حيث يتصل بجميعها - وفيه لا ولا لا - كما في المثال
ومن ثلثه ما هي في العبادات حيث هو على ما فيه (كذلك) وهو على ما فيه.

والخبر في مسألة الحداد بـ أربعة اشخاص بلا شك هو أن
العلماء كفوا في النصيحة

وجه الاحتفال، إلى يعانى المصطفى بعدد اذ، تسفر نتيجة اى ما
أوجه الشارح فيه المساعدة من المال

قد تلوحية أبي هـ العبد المذنب ولا محسن حد ذو مكان ولم ذي عا ملقة
 مناجاة في المصطفى من قوس منورة الزكية لأخا أعمد العبد المذنب ولا محسن حد ذو مكان ولم ذي عا ملقة
 سورة ذكر ذي الملحة في مسائل العبد

فوقہ ورفیقان بہ فیصلہ منہ ما متفقہ علی فیصلہ و عدت انی اما تکب فلا
 فایان تکب فلا قبل له تصدیق بصلی ما تقبکت لان و ارساء ام تصدیق بجمع
 مان فی الحان امر ربہ لا یصح لانی و تصدیق صفہ و تکب و یوصل الی ینفہ
 مطہر عن غیر اضرا بہ ذکر فی کتاب و بعد ہم ہمارہ ہستہ فاما معنویاً
 اختلاف احوال الناس فی دلت

وَقَدْ أَخْلَعَ الْخَطْبُ فِي قَلْبِ دَارِيوشَ فَكَبَّرَ وَنَادَى بِأَعْلَانَةِ أَمْرِهِ
فَنَادَى بِمَنْ يَدْعُوهُ إِلَى حَيْثُ كَانَ يُدْعَى إِلَيْهِ

[illegible]

بحر فوق أبي حشيشة في • فوق الصفا.

[illegible][illegible]

كتاب الوقف

الوقت في اللغة هو الجهد الذي يقضيه المرء في فعله، أي جهته،
وفي الشرع عده من متى يقع على كذا من الزمان والصلوات بالصفة
بصرفه الثابتة بعد أول أبي جعفر

[illegible][illegible]

فويل (ألم يفتد بموته بشر) (ألم يفتد بفتح د، عطف فاء، لا، إن، عطف
موصولة، فتد آخره مجرأ المصوب، وذلك جازم، ويصر من أذهب، لا، سرع عطفه موصولة،
هذان من طلب كنه، والهمزة في سرعه

قوله (وَقُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَّامٌ) ۝ ١٠٠
قوله (وَقُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَّامٌ) ۝ ١٠٠

قوله (وَلَا تَحْزَنْ لِمَا يَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَبًا) وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِ) لَا
مِنْ شَرِّهِ فَرَحُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا مِمَّا يَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَبًا وَهُوَ الْمَوْتُ وَالْمَرْغَبُ بِهِ الْمَوْتِ

(1) فوتقۇلۇپ قالىدۇ

وغيره ١٤٠٠ من سر الخيم على يد الداهية .

ویرجیل، ۱۹۸۵: ۱۰۰

$$1 - \frac{1}{2} = \frac{1}{2}$$
 $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

و غمعة من غمعة

— اے نامہ لکھو جس سے یہ سب کچھ معلوم ہو سکے۔

٢- دوتنه په دې نړۍ کې راغلې ده چې

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

$$m = 0, 1, 2, \dots, \infty, \quad \frac{1}{m!} \frac{d^m}{dx^m} f(x) \Big|_{x=0} = 1.$$

۱- و ۲- کجای علم به دست آمد و ۳- و ۴- از کجای علم به دست آمد

عليه لم يطل في ايجال هذه السبعين ولو وقف ارضا فيها شيء لم يدخل الخراج في الوقف لأنه لا يدخل في البيع إلا ما هو مأكلا لا يدخل في الوقف ولا يشترط كفا في الوقف.

قوله (ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يشترط اخره لجهة لا تنقطع بقا) لأن المقصود من الوقف التبرع كالتبرع وهذا كونه جعلت رتبتي هذه سعة موقوفه على ما ورد لأن ما سألوا فإذا تصرفوا كانا سببا في سائرهم لأن أثر التبرع لا يقطع إذا زاد من ذلك لم يصح ولا يجوز الوقف غير ما لا يست كالمساكين، وإن وجد شيء من سائر لأنه مخصص للقرية وهذا يجوز باختلاف عليه قال الله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَهُمْ مَالُ اللَّهِ﴾ يبيعونكم في ما، ومن كفر جازم في شركته. ثم يذهب (١) ولا يجوز الوقف على شيء والتمس ولا شيء فطرح الظاهر لأنه لا فقه فيه ويجوز الوقف على الماشية والتمس.

ولو وقف من موقوف كالموقف على ولد، ولا ولد له من غيره، ولا ولد، وقفا مطلقا، ولم يذكر شيئا من غير ما ذكر.

وأما الوقف على، وقف، وحسن، وسلب، وصلة، وأذن، وحرمة، فالثلاثة الأولى صريح في رتبته كونه لا يصح إلا بالجهة.

قوله (وقال أبو يوسف إذا عصى جهة تنقطع جاز) هذا يعني بعض الفقهاء، وإن لم يسميهم) وذلك مثل أن يدرى جهة معلقة معلقة به على ما في يد فلان وولد ولده، ولم يذكر الفقهاء ما حاكب ذلك لأنه إذا جعل الله بعد أهله لأن ما يكون له فهو يعرف إلى موقوف، فهذا كما لو ذكرهم.

وقيل إنه سأل شرط بالإسراع، لأن عند أبي يوسف لا يشرط ذكر التبرع لأن لفظ التبرع بالصدقة سمع لأنه إزاله لتمام عقود التبرع كالتبرع، ولهذا ذكر في الكتاب في بيان مورد أبي يوسف وأما نصحا الفقهاء لأن لم يسمي، ولهذا هو الصحيح.

ومع محمد ذكر التبرع به، لأن هذه صفة التبرع، التبرع، وذلك قد يكون مؤثرا، وقد يكون موقفا، فمقتضى لا يصرح على التبرع، إلا به من التبرع عليه ما في شرحه. وقال جلال الأرمي هذه صفة التبرع ما في أي شيء، وإذا أرميها، فهي على المالكين، فإذا عتقها يكون مؤثرا من صفة التبرع والإسراع والتمس.

قل في حرمه الأكمل الذكر والأختي فيه سواء، وإني بكر، ذلك على الأولاد
 الموجودين يوم الوصف، وبكل ولد يحدث بعد ذلك من حديث عنه؛ لأن الصغير من
 يكون له من الأولاد يوم نبي الله، فإذا وجد ذلك دخلوا في الوصف، وإن ولد له ولد بعد
 طرفة إن كان هذا الولد ولد لأقل من ستة أشهر من يوم طلعت الفضة دخل في الوصف؛ لأن
 نطقه يحيط بأنه محمول فيها عليها دخل معهم، فإذا مات أحد من أولاده قبل أن تأتي طرفة
 لم يكن له من فيها ومن مات بعد مجئها، فصحت به نفسه منها فبهره ومعه منها
 وصلاؤه وما بقي برزقه، وإذا مات رجل وصحت هذه الأرض عن أولاده، لا يدخل فيه ولد
 الولد وإن دخل عن أولاد أولاده دخل في الأولاد البين وأولاد البات؛ لأن الجميع أولاد
 أولاده وإن وقع عن نسبه، أو عقه، أو حرقه، أو دحره من أولاد البين وأولاد البات
 قروبك أو سدوا، لأن الجميع من نسبه ووجهه قال الله تعالى ﴿وَمَنْ ذَرَاهُ﴾. ذرود
 وَتَلَمَّزُوا^(١)، يحسنهم كلهم على طهره من ذريته، وحمل عسر من ذريته، وهو من
 أنه بالأم، وإن وقع على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البات، لأنهم لا يسبون فيه،
 وإن وقع على البين لم يدخل فيه الحنفى، وكذلك إذا وقع على البات لم يدخل فيه الحنفى
 أبصاً؛ لأنها لا تنسب له، وإن وقع على البين والبات دخل الحنفى؛ لأنه لا يحلو بها أن
 يكون لها زوجاً.

وقيل: لا يدخل لأنه ليس من البين، ولا من البات، ولو وقع على خي ومدا لا
 يدخل فيهما.

مسألة: دل في الوصيات: رجل قال إن ست من مرضي هذا، فقد وقعت أرضي
 لا يصح تركها أو ماله، لأنه علقه بشرط، وتعين المؤدد الشرط لا يصح، وإن قل إن
 ست من مرضي هذا، فمعهما أرضي وفقاً جاز، والفرق أن هذا تعين التوكيل بشرط،
 وذلك يجوز.

قوله (وَصَحُّ وَلَفُ لُغْلُفٍ)؛ لأنه ما يتأيد، والوصف منصفه الثابت.

قوله (وَلَا يَجُوزُ وَلَفُ مَا يَتَقَلُّ وَيُحَوَّلُ)؛ لأنه لا يعني عني للتأيد، فلا صح
 وجه.

قال الخليلي لا يجوز وصف المتقول إلا أن يكون معاً، وهو أن يوصف أرضاً
 فيها أنوار وفيد صاحبها، فيكونون معاً معاً تبعاً، أو حرب المعاد، بولعه كلهم لحرق.

القبور، أو الخزانة وبنات الخزانة

ولو وقف الأئمة العاتق لا يجوز حبسا، ويجوز مسجدا، وينفع شيوخا دون
أصبغها إلا بما يد. فليدعى إلى كسبه تكليف، وهو الصريح
دل في الوقف، لا وقف بورا على لعل فيه لغيره، على مذهب لا يصح؛ لأن
وقف الموقوف لا يصح إلا بما فيه موقوف، ولا خلاف في هذا
وعند الشافعي يجوز ثم إذا حاز هذه الوقف على الإبراء لا يجوز استغناؤه في
الحرة، لأنه لم يوقفه ذلك

قوله (وقال أبو يوسف أنه وقف صيغة يفرها وأكرب وأهم عبدة حاز)، وكذا
سائر آيات الطرقة، لأنه منع للأرض في تحصل ما عدا المتعدد، ولا يجوز للوقوف
تقسيم؛ لأنهم قد خرجوا عن ملكه، فإن أحققهم لم يفرغوا ربحا الربا واليهانم من حيث
شرط الوقف، فإن لم يفرغوا عهد يعني تكسبهم، فإن لم يكن المند كاسية، وتعلق
كسبه نحره، أو لم يفرغ كسبه بفسقه، فمقتضى في بيت المال كسبه، أو أحسن ما لا كسبه له
وقبل فمقتضى في الوقف ما دام حيا فإن مات، ففي بيت المال؛ لأن شركة تغلب
في الورثة ولم يتحمل المند إليهم، فلا يلزمهم بفسقه، فإن مات المند، فكسبه ونحيره على
من عليه حقه

قوله (وقال محمد بن جرير حسن الكراع والسلاح لي سبيل الله الكراع هو
الحبل، وأبو يوسف مع على ما قالوا، وهو استباحته، وجعل في ذلك لإبل، لأن
مكرب يجاهدون عليه ويحرمون حبس السلاح.

قال محمد بن جرير، ركن من فيه عامل من شملوا، كذا قاله وغيره، والقدوم
والسفر والاحتارة وسابا والسرور والسباحة والكتب

وعند أبي يوسف لا يجوز، وأكثر مشيئة الأمصار على ما عدا
قوله (وإذا صح الوقف ثم يجوز يثقة ولا تملكه)، إلا أن يكون مشيئة عند أبي
يوسف، فيطلب الشريعة، الفسقة، فصاح مفسدة أما ابتاع بيع وليسف؛ لأنه قدر
ملكه عنه، وأما الفسقة، فلاها بـ ما تملك من حقه، وهذا هو سبيل الحقوق وتصليل
الأحكام، وإذا عصى أبو يوسف، لا محذور يجوز وقفه مباح

ثم إن وقف نصيب من عذر مشترك، فهو الذي يقاسم شركه، وإن وقف نصيب
عذر عاقل له، والذي لحظه القاضي، أو بيع طلاق من حقه على حل ثم يدسم
المشركي، ثم يشترى ذلك منه، لأن الواحد لا يجوز أن يكون مباحا ومعتادا، وإذا كان

في القسمة فصل دراهم ان أعطى الوقف لا يجوز له بيع الوقف وإن أعطى هو وقف حاول ويكون ظنوا الدرهم مائة، كما في المصلحة

قوله (والتأجيل أن يتنقذ من الإفلاس) الوقف بعدد مائة شرط ذلك فلو وقف (أو لم يشترط) لأن عماره من مصلحته وفي المصلحة بدت بمهنة.

قوله (ولا وقف دار على سكنى والده فلهما) شيء من كة السكنى يعني المطالبة بالعمارة لا أن يجبر على مصلته وإنما كانت العمارة على من له السكنى لأن استخراج المصالح، نصار كقصة المد الموصى خدمته

قوله (وإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً) أجرة المالك وعمرها بأجرها فلو وقف غنوة (ولم يبي من له السكنى) لأن في ذلك وماله جميع من الوقف، وحق صاحب السكنى، لأنه إذا أجرة وعمرها بأجرها بعد حق صاحب السكنى في وقف جرد وقت، وإن لم يصرف غنوة السكنى أصلاً فكان الأول أولى ولا يجبر الممتنع على العمارة لما عهد من الإلام ماله. فلهذا امتناع صاحب المير في استراخته ولا يكون امتناعه وصلاً منه بطلاق حقه ولا يصح (جودة من له السكنى) لأنه غير مطلق.

قوله (وما أتت من بناء الوقف) وأتت عرقه المحدث في عمارة الوقف بين احتياج إليه، وأن استغنى عنه أمسكة حتى يحتاج إلى عمارته فيضمه فيها، وإن عار الحاجة عنه في موضعه بيع وعمره منه إلى الإصلاح.

قوله (ولا يجوز أن يفسخ بين مستحقين بوقف) يعني المصلحة لأنه جزء من معين ولا حق لموقوف عليهم له، وإنما جميع في المصالح

قوله (وإذا جعل الوقف على الوقف لغيره أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي يوسف) ولا يجوز عند محمد لأن أصل محمد أن من شرط الوقف التقصى، فإذا شرط ذلك لمسه لم يوجد معنى، نصار كمن شرط بقعة من المسجد نصف

والأبي يوسف أن ليس عليه الصلاة والسلام (كذا) بأن من صدقه ثم وقفه (١) ولا يحل لأكثر من إلا بشرط، وهو شرط الخير في الوقف بغيره لأنه حار الوقف والشرط عند أبي يوسف

وقال محمد (الوقف باتن)، كما في المصلحة، ولو بـ الوقف شرط الولاية لنفسه وكان

(١) قال ابن حجر المصلافي في تدرجه (١/٤٤٢): حديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من صدقاته، والفراد وقف به أحدهم، قلت، وسكنى) يكون المراد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من لأراضي النبي قال فيها: (وما تركت بطي فهو صدقة)

غير مأمون اجتماعي أو سرقة من يدو مطراً للصور، كما أن سرح الوطني لا كذا
غير مأمون مطراً للصور

قوله (وَأَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِلهُ مَا إِتْرَادَ) ولما لا يتغير عنه تعالى الآية ٤

وأما هؤلاء فيه، فإن لا ب من ثمة، عند أبي حنيفة، ثمة، وسبعة من يأنس
أشلى بالهؤلاء فيه، ويكون ذلك من له ثمة، فيكون فيه، فيكون فيه،

قوله ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾

وَعَنِ عُمَرَ أَنَّهُ شَرَطَ عَلَى أَبِي جَاهِلٍ أَنْ لَا يَدَّخِرَ بَيْتَهُ لِيِ الْغُلَبِ.
قِيلَ: (وَقَدْ أَرَى بَرِيصَ يَرْوِي عَنْهُ مَلِكُهُ قَوْلَهُ: حَفَنَهُ مَسْحُورًا، لِأَنَّهُ تَسْمِيَةُ حَفَنِهِ

بیس چتر :۱) لادہ ہسپتال مدینہ منورہ کی تعمیر، وفاق خیرات میں ۲۰۰۸ء اور ۲۰۱۰ء کے حالات

ملکه محظرة و له من النسل م و لاته لم یخلی به لکه امی الشریع لیس له و له جعل
للنسله طریقاً کما یجیه و ای د یطهره شایع و غیره

وَقَالَ أَبُو بَرَسٍ: يَكُونُ مُسْتَجِدًّا، وَزَيْدٌ حَقٌّ مُسْتَجِدًّا وَنُورٌ مُسْتَجِدًّا، وَكُلُّ ذَلِكَ

فترى جواراً يصعد لأن المسجد. ما ينادي: «ذلك يخدم في الحرم» أو «الهدى»
وعمر محمد أنه لا يعرف لأن المسجد مطلق. وقد كان يرفقه مكي لم يكن

وهر آي يوسف نه چاره تر هېڅه نه ده. (20:24) زه به دې ښار ته

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ أَجَدَ ذَلِكَ بَعْدَ أَبِي دَاوُدَ الْهَمْدَانِي

قال في كتابي في سنة ١٠٠٠ سنة محمد و ١٠٠٠ سنة ما حول
 السجدة السجدة و يوجد السجدة و السجدة ما حول السجدة لا حول السجدة

ان کتابی کہ وہ ان بدستہ، و ان حمل چاہے لا یجمع فیہ (۱) محمد سریف لا یحل
 لأحد ان یرہا، ذکرہ فی باب الخیر و الاصل

ولو حرفا ف ح ح ، غلظت اسم من محمد فاحد علي احمد : أمية بنت أبي يوسف
 يوم القامت : ذكره لم ينس في احاديث القضاة

وقال محمد. يعود ملك الباقي فيه إلى ورثته بعد موته لأنه عليه نوع فريضة وقد
تضمنت، وإن استغنى عن خضر المسجد وعشب وحشبه عن إلى مسجد آخر عند أبي
يوسف.

وقال محمد بن يافع وبصرف في مصالح المسجد، إلا يجوز صرف نفسه إلى
عمارة يترأ لها بيت من بيت المسجد وكذا الفتر لا تصرف بنفسها إلى مسجد بل
بصرف إلى غير أخرى.

وموقف عن دفع السراج للمسجد لا يجوز دفعه بجميع المثل، بل بقدر حاجته
المطلوب. ويجوز إلى ثلث المثلين، أو مئسره إذا احتج إليه بصلاة فيه. وهل يجوز أن يدرس
الكتاب على سراج المسجد؟ يظهر إن كان وضع لأجل الصلاة فلا بأس بذلك إلى أن
يخرجوا من الصلاة.

قوله: «ومن أبي مهابنة للمؤمنين أو خزانة يسكنه بنو النضير أو موطأ أو جعل
لرحمة فقيرة لم يزل ملكه من ذلك عند أبي حنيفة إلا أن يحكم به حاكم» وقال أبو
يوسف يزول ملكه بالقول، وقال مخملاً إذا استغنى الناس من المهابنة استكنوا الرضا
والنصر ودفنوا في المقبرة قال الملقن أبي حنيفة أنه لم ينقطع عن المسجد إلا يرى
أن له أن يفتح به، فيسكن في الخلاء ويسكن في الحرم، وشرب من المقادير، ويعتق في
المقبرة، فيصرف حكم الحاكم أو الإضافة إلى ما جدد الموقوف كذا في الوقف على الفقراء
بمختلف المساجد لأنه لم يدر به فيه حتى الإصراع، محقق لله تعالى من غير حكم الحاكم
ولأبي يوسف أن من أمسه أن المسلم ليس بشرط لازم، فكان كالحق، ولمحمد أن
المسلم عنه شرط وذلك بما ذكر في الكتاب، ويكفي به بالواحد بعد فعل المجلس
كله وعلى هذا خلاف الشر ولأنهم إذا دعوا في المقبرة كان ذلك قبضاً فصار كل مسجد
إذا صلى فيه، وأما إذا لم يدس فيها أحد لم يحصل فيها بعض صفة في به صاحبها، فله
الرجوع فيها، وبصرف الأعيان والمقبرة في الحرم في المقبرة، والمصلاة في المسجد،
والترتيب من اسمها، لأن ذلك إحقاق وما كان إيداعه لا يقتصر به الفقير دون الغني
بمختلف علة الصلوة؛ لأن مقتضاها التملك، فلا يجوز بغيره، ولو لم يكن التكرار للمساواة
على التقابل لا ضمان على من تلف في يده فلا تعدد فواف تعدد ضمن.

وصفة العنق أن يسميتها في غير ما وفقت له، والله سبحانه وعالي اعلم.

وقال محمد بن جرير بن عبد الحميد عن ابن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها» يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها.

ولأي شيء؟ يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها.

ولأي شيء؟ يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها.

قال في ذكره: إذا احتسب المصنف لنفسه في حياض المصنف، ومكلف ذلك الجهر
سألت على أحمد، وأما إذا غلب ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها.

قوله (وأي شيء؟) يعني المصنف المقتضوب يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها. يعني ما لا يملك من الدنيا شيء إلا ولها.

وقيل الموصوف الأصفي المصنف ورد له نص

ومأذنه في المراء والزمه في تكليفه بالمصنف في حياض المصنف، يعني إذا أمر
المصنف من المصنف من صواب المصنف ومني فليس في يد غيره من قال المصنف
نفسه نصح له، وسقط جهل المصنف، وكذا قاله في تكليفه بتسليم على المصنف
وجوب القيمة، وعلى اعتبار وجوب رد المصنف لا يصدق

وقال في المصنف يعني تكليفه في المصنف، وله نص في حياض المصنف
فإن لا يجب تركه في هذه الحال لأنه مطلوب والمصنف الرد في التكليف الذي عليه فيه
تفاوت خمسة شعوب لأما

وقول الشافعي في نصب العبد مثل قول محمد لحنفي إتياب العبد العاصي، ومن ضرورة ذلك روال يد المالك لا يبرح حالة اجتمع اليدين على رجل واحد في حالة واحدة

وهذا أن العصب يراثة يد المالك يعمل في المص، وهذا لا يصور في العصار لأن يد المالك لا تزول إلا بخرجه عنها، وهو معن فيه لا في المصار، نصار كما إذا بعد المالك عن ماله، ولأن المصار في المص كان ظمي كالم يد صاحبه ثابتة عليه، فلا يضمن وانعصب إنما يضمن بالنقل والمحرر بل

قوله (وَمَا تُلْقِي بِغَلِيهِ إِسْكَنْهُ مِمَّنْ فِي قُوتِهِمْ جَمِيعًا) لأنه إنلاب

قوله (وَمَا تُلْقِي بِغَلِيهِ إِسْكَنْهُ مِمَّنْ فِي قُوتِهِمْ جَمِيعًا) معناه إذا كان متغولاً، وإن كان أهلاً لمعمل غيره وجع عليه بما صنع، لأنه لم يزل عليه ضماناً كان يمكنه أن يحصل منه برد العبد

قوله (وَمَا تُلْقِي بِغَلِيهِ إِسْكَنْهُ مِمَّنْ فِي قُوتِهِمْ جَمِيعًا) يعني انفصال من حيث فوات الجزء لا من حيث المجر، ومرواه غير الترويح، إنما في الترويح لا يمكن مسان انفصال مع استرداد الأصل؛ لأنه يؤدى إلى الربا وإذا وجد ضمان انفصال لوقت العبد صحبة يوم عصبها، ثم تروم بالضايع يوم عصبها، وإن عصب بعد فوات من يده ولم يكن آيين قبل ذلك، لو كانت أنه تروم في يده ولم تكن رمت قبل ذلك، أو سرق، فعلى العاصب ضمان ما تضرع العبد والمجرب من المشرق والإيقاف والرقاء وإن أعتبها حتى في يد العاصب، فتردها بمحومة ضمان عند صاحبها ضمن العاصب ما عصبه الخمي دون قيمتها؛ لأن الموت ليس من الخمي التي كانت في يد العاصب، وإنما هو من الخمي التي حلت في يد صاحبها، لأن الخمي يحصل من المجر، لأن جزءاً فجزءاً ثم تك من يد يتعدد من الخمي من بعده لموت من دونه، وإن عصبه بمحومة ضمان في يد العاصب ضمن قيمته بمحومة يوم عصبها، فإن كانت رمت في يد المولى، أو سرق، ثم عصب، فأحدث بعد فوات واسترقه ضمان من ذلك، فلا ضمان عليه؛ لأنها غلبت بسبب كان في يد المولى، وكما لو حلت في يد العاصب من روج كان لها في يد المولى تعاضد من ذلك، فلا ضمان على العاصب، وكما لو كان المولى أحبها، ثم عصب ضمان في يد العاصب من المولى لا ضمان على العاصب؛ لأن الضمان حصل بسبب كان في يد المولى، فهو كما لو غلبها المولى في يد العاصب، لأن كان العاصب عصبها، وهي حلت من غير رجوع من المولى ولا من روج كان في يد المولى ضمان في يد العاصب من ذلك ضمن قيمتها؛ لأنها غلبت في يد العاصب بعير فعل المولى ولا بسبب كان في يده، فإن رمت، أو سرق في يد

تقدمت في هذا الموضوع في كتابي "الأسس الفلسفية للعلم" في الجزء الثاني من المجلد الأول.

قوله (وَمِنْ شَاءَ ذِي الْعَرْشِ الْكَرِيمِ) أي: وَمِنْ شَاءَ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَهُوَ الْمَوْلَى الْعَلِيمُ، وَكَذَلِكَ سُلْطَانُ الْعَالَمِ
الْحَكِيمُ وَالْعَلِيمُ.

[illegible]

فوله (ومرّ حرد نأب عبرد حردّ بصر حصص بقصة، وثلوث سلحة، وثلث
التي في حمة سرّ نكّر، وها خنة عي، وحبّه وحبّه)

قوله (وإذا عرفت حرق كثير من بطن جماعة من المملوكين في نصفه جميع
تيممه) لأنه اسمها "وإذا عرفت من مملوكي" أي عرفت من مملوكي
أنه يجب بقاءه حتى لا يمنع في ملك القاصوب من اللذلة، وإن شاء صاحب التوف
به الضمان لأن لم يستباحه مملوكه ثم إذا فصل من مملوكه فله غير مملوكه
بذلك من أن يصمم القاصوب، ويصدق ذلك في ماله

فَوَلَدَ ذَكَرًا ۖ وَابْنُ زَوْجِهِ ۚ وَهُمَا مُكَافَرَاتُ الْفِتَنِ ۖ وَهُمَا مُبْتَلَاۤتٌ ۚ وَلَهُمَا جَنَّةٌ مُّغْنِيَةٌ ۖ

وقوله لا ولا من ٧: ٤٤٦: «خبر من لم يسمع».

وقوله: **وَالْمُحَاسِنَةُ** غير **مُحَسَّنَةٍ**، **يَحْتَرِ** من **الْمُحَاسِنَةِ** **مُحَسَّنَةٍ**.

وقوله «عزائي» هو اسمهم في ذلك قوله «وحرره» في يوم من أيام

وقوله وكبراه هو نساء أمته لأنه تكبر دلي قوله

موتوں، پسرانہ رج کئی سالہ قیام کے بعد ان کے لئے ایک خاص جگہ کی

واعتلى لفتاحون بي دموي الفاحش؟

فإنه من أجل أن يكون له رأي في كل شيء، فإنه لا يحب أن يرى

والله اعلم بالصواب

رقیبہ عا د بھیمہ اندی بھمہ لومہ۔

رَبِّيَ عَزَّ وَجَلَّ (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُخَاجِرَكَ مِنْهُمْ) . مَعْرُوفَةُ الْمُنَاقِبَةِ وَالتَّحْقِيقِ أَيْ

ما يقوم به بعض المفسرين من الاستعانة بالسير على الأقدام في تفسير الآية، لا سيما في النسخة المطبوعة، غير صحيح.

وفي المجهول ما يستكشف أوسط الناس من بهمه مع ذلك، ولو قيل لرحل
المرء نوبى هذا ففعل يأنم، ولا يصح - وإن حرق صعداً - غيرا يقتضى فسقطه ميكروفاً عنه
لكثر احتياجه، ولا يصح المداة لأن الإلتلاف مصادف للغصب، ولم يصادف، انما

قوله: (وإنه) نفيرت النفير المشعوبة بفعل الغاصب حتى زال استغنى وعظم
منازعتها زائل ملكاً المقتصب منه غنياً وملكها المقتصب رخصاً إلى آخره) وعنه
الشافعي: لا يفتضح عن مالكها

وقوله «وملكه المقتصب» حال حيزه ليس يسمى المقتصب عند المقتصبين من
المقتصبين: لأن المقتصب لا يثبت له ماله مبيعاً، إلا عند أداء المالك، أو المقتصب، أو
بمراضى المقتصبين عن المالك، ثم وجه شيء من هذه الثلاثة أن الملك لا يملكه
ويجوز وسود شيء من هذه الثلاثة إذا ثبت الملك لا يحل مقتصب تدوله، إلا أن يجهمه
مستحبه في حل

قوله: (وإنه) يحل له الانتفاع بها حتى يؤلفي منها: به وبه إلى أنه إذا قضى
القاضي بالملك لا يحل له الانتفاع ما لم يؤد المقتصب، وليس كذلك، فقد نص في
المبسوط أنه يحل له الانتفاع من قضى للمقتصب، المالك، ثم إذا أدى المالك يحل له
الانتفاع، لأن حق المالك غير مستوفى بمثل ما جعل مبادله بالثمن، وكذا إذا أكرمه
للمسوق منه، وكذا إذا بعهده المالك، لم يصبه الملك لوجود الرضا به، لأنه لا يصح
الحاكم إلا طلبه

قوله: (وإنه) غصب فعنه أن دفع مقتزبة ذراعهم أو دينار أو أمة ثم يرز ملك
ملكها غنياً عنه أبي حنيفة، بإحدها، ولا شيء للمقتصب، ولا يفتنه عمله شيئاً: لأن
الغير يأنه من كل وجه: لأن الاسم يأن وكونه موروثاً يأن، وكذلك حريق الثوب به
موجود

قوله: (وإنه) أثر يرفف ومخضد لا سبيل للمقتصب منه غنى، أكثرهم
والثمن المقتزوبه رغبته من القصة التي غصبها ومملكه المقتصب: لأنه أحسن فيها
مصلحة محيرة، وأما إذا سلب القصة، أو المذهب، ولم يصبها ثم بشرها ذراعهم ولا
دينار، بل جميع مبالغ نظره، ثم يطلع يد صاحبها عنه، دعاءً، ولو غصبه ثوباً
محطاً بدارهم، حتى صدر لا يفسد، فعلة مثلاً ولا شركة بينهم، يأن أنه أي حقيقة
وقالاً، هو مطلب، إن شاء صبه شيئاً وإن شاء شاركه بعدد ما يعني إذا صعبها
حظاً، أو أمة

قال في الكرخي: إذا نصبه طامناً فزوجه كان عليه مثله عند أبي حنيفة ويقتصدق بالفضل، وعندنا لا يتصل بالفضل، وهذا إذا صمى بعد انعقاد الحب لتتمكن الحية، أما لو صمى قبل انعقاد الحب طامناً لم يتصل بالإجماع، وكذا كل بوي غرسة تحت صحن قيصه يعني إذا نصبه فمسه لأنه إذا مات حيا لم يستحق مهر كاحب إذا يت، وكذا إذا غصب دميماً بخبره، أو بيضاء، تصار فزوجه منك بزوج أمه، أو برباً فطوله قنأ، أو قنأه، أو فطأ لعله، أو غشياً فعمله سفية، يعني إذا كان ذلك ملكه عه. قوله: (وَمَنْ غَشِيَ سَاحَةً فَتَنَى عَلَيْهَا وَالْأَمْلَكَ مَالِكُهَا غَنَّا وَلِزِمَ الْقَاصِبُ قِيَمَتَهَا) وقال رحمه الله تعالى: بعض فناء ويردها على صاحب

قال طهطاوي: إنما لا يتصل بها حدث إذا نوى حواشيها أما إذا نوى على نصيبها بعض (وإطلاق الكفاية يرد ذلك) وهو الأصح يعني أنه لا يبطئ سواء نوى عليها، أو حواشيها لقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام»⁽¹⁾ وفي فتح الباء ضرر وبسكتا ثوبه الخمر من غير ضرر بأن يلزم القاصب حسب إذا هي تقوم بنفسها. قوله: (وَمَنْ غَشِيَ أَرْضَ غَيْرِهِ لَهَا أَوْ بَنَى فِيهَا لَهَا لُحْظُ الْبَيْتِ وَالْأُفْسُ وَزَوَّجَهَا إِلَى مَالِكِهَا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «وليس يبرئ ظالم من»⁽²⁾ ولأن ملك صاحب الأرض باق، فإن الأرض لم تنزع مملكته، والقاصب لا يتعلق بها، فلو لم القاصب يهرمها كما إذا أحصل طرف غيره بظلمه.

ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «وليس يبرئ ظالم من» أي ليس الذي عزى ظالم، وهو الذي يبرئ من الأرض غصباً، ووصف شرقي بالظلم، والبراء صاحبه، وفي بعض الروايات: «وليس يبرئ ظالم من» على الإضافة إلى المبرئ.

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام (باب من بنى في حديقته بغير جوار) ومالك في طوطا في كتاب لأهلها (باب المظالم في المرفق) غلط «ولا ضرر ولا ضرار».

(2) قال ابن حجر المصنف في المذاهب (201/2). حديث: «ليس يبرئ ظالم من» الظاهر من حديث جابر بن الصامت قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبرئ من ظلمي حتى وردت ثلاث، إلا أنه مقطوع. وروى في المرفق والبراء والبراء من أبيه من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، حدثني أبي أن أباه أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من أحب أرضاً برأ من غير أن يكون فيها حق مسلمة يعني من، وليس يبرئ ظالم من» وكثير جمعوه كثيراً، وقد جاء هذا الحديث من طريق أحمد بن محمد، فأخرجه في كتابه من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد عنه. و من أحب أرضاً برأ من غير أن يبرئ ظالم حتى قال الرمذي، و أخرجه ابن حبان عن صاحب عز أبيه مرسلاً.

قوله: **وَهُنَا مَالُ الْإِنْسَانِ تَغْنِي بَقْلِي** ذلت فمصدره أن يصح له فيه أناء
والعرب من تغلوا وبكره أن تغلغ تغلغ لأن فيه طراها ورفع فيه عهده ويصح
صيته مغلوحة لأنه أمانه التي يحب فيها هذه لعدم أن يكون بدون تسحر واناء وتقوم
وصاحبه. ولأن صاحبها إن يامر غلغله فيضم نفس له يصح

ولو عصب مصلية وغلغله لا يكره حتى لا يخرج إلا يدم أجدر وقلع
التياب، فإن كانت ليمه التفصيل أكثر من فيه ذلت وجب عيب ممد الياء، وزد التفصيل
وإن كانت ليمه ناسية وأهم ذكر مرة فيمده التفصيل لأنه لا يدم من اللمة من غير
ممد، وكما لا يدم من صاحبه لوزة غير صاحب له يجر صاحب على صحبه لأنه لم
يكن عمل حصل منه، بفعل صاحب لا يؤول من صاحب هذه اللمة وإن شئت يصير
عنى يروها أنه حاجة، ويصحب ما كيا ما احتاره

وروي عن محمد بن يحيى صاحب الغلوقة، أنغلغ صاحب مدحامة فيه أنه حاجة،
وعد الغلوقة

وفي رواية يطل أيمه أكثر ليمه، فصحبه ما كيا، في الغلوقة

ولو وقع درهم وبنو له غيره وكان لا يخرج إلا يكسر في أن كان ذلت عمل
صاحب المهره كان بشر ليمه من المهره كسرت ولا يجرم من صاحب الشيء الموضع
فيها: وإن وقع بفعل صاحب الشيء، لم يجر هذا أحد كسرت أيمه وعلى صاحب
الشيء فيه المهره يدناه ولا يجر حتى يكسر

ولو أذنبت ميمه ر سب في غيره، قد رمة ولم يخرج إلا يكسر، فهو على مسألة
تفصيل، أو عدل جمل، أو أنه لا يجره عليه فيمده ولا يجره ر سب، ركب في غيره
لإشده حريق، ورفع م اليمه، فاهم يدم من شاعر مركبة من اليمه لا يجره، لأن
غيره المرقى عام على السند، فكان اليمه فيسليم، ذلت ميمه كذا إذا عمل
بالمعنى على السند، فدمع ميمه ر سب ذلك اليمه بأنه غيره حتى يصح لأنه لم يصح
من قبتهما غينا كذا م

قوله: **(وَكُنْ عَصَب رَّبِّ لَصَبْهَ أَحْمَرٍ أَوْ سَوْفَا لِمَه بِسَمٍ لَصَ حَبَه بِلَصِي وَجَى**
شَاءَ حَمْدَ قَبْهَ لَوَه بَهْزٍ وَفَشِ اسْتَوْقٍ وَسَلَامَ ذَلِكْ نَصَبِ رِبَا شَأْ خَدَقَهُ وَحَرَمَ
مَارِدَ الصَّبْعِ وَبَسَمَ قَبْهَ لَا يَه رَمِيَّةً وَبَعَثَ مِنْ عَدَا وَخَبْرَةَ صَحَابِ اشْوَمَ
لُكْرَهَ صَاحِبِ الْأَمَلِ لَا مَالَهُ مَسُوحَ وَمَالِ الصَّاحِبِ سَحَ مَا يَدَعُ ثَوْبًا مَقْصَرَهَ
فَإِنْ يَرَاهُ فِي حَمْدِهِ بَعَثَ شَىءَ لَا أَنْ مَقْصَرَهَ لَيْسَ عَرَاهُ عَرَاهُ الثَوْبَ وَمَا اسْتَمَدَ

47

فيه من اهل البيت، وشيخه طاهر، وام يونس ع.، وحكما به عندهما بالصواب والقد.

ويجوز قوله: وقصده: د. ب. القته أو يفتح في: ميعه: إن: ١. انصاع: د. ب. ج. صاحب
الغريب يؤمر بتسليم نسخة الضميمة: لأن لا حاجة من صاحب الضميمة، أو يكون الغريب
متمركاً فيها على قدر حقيقتها، ويثبت دفتر في الغريب العينة وفي السورين الأصل: لأن
المسوق متلف.

وقال في أصل خمس مئة نسوة لأحد بني عوف بن علي بن مينا، وعفا بما كان عليه من ذنوب في بيته كالمعسر والمعمول، أما إذا كان بمعصية صاحبه بالظن، إذا شاء محبة الله ونبيه الرضى - سلامة للمعصية، وإلا فله أمد ولا شيء بالحساب والمعصية في الصنيع كالخبرة.

وقيد جهنم ونصيبه حريق الحذر على أسوارها، فإن فيه خلافا، محمد بن حنفية:
هو حصن، وعندها، وباده كاعمره، فإذا سمع عمرو كان صاحبه ياتيم عبدني
حينئذ، إن شاء الله فبعد نوبته، بعضهم قد مر، والله أعلم، بعد ولا شيء
للغالب: لأنه أحسن به فيها

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

ومن المتفهمين من أن لا خلاف بينهم في أن أول حمله على علي و
 شاعري رماه إليهم ك و لا يسون بموت وكان صاحباً عبديهم رغم أنما علي ما
 في وتماماً، فاجد كانو بسون اسم 2 وكنز وبلاد عدهم، فلي هذا هو حمله على كسر
 ورمي

[illegible]

قوله «ومن غلبت عليه نفسه» أي من غلبته نفسه على ما ينبغي أن يفعله، وهو ترك الصلاة وترك ذكر الله تعالى وترك ما يحسن له في دينه ودنياه.

قوله: **وَالْأَنْبِيَاءُ بِقَمِيصٍ مُطَهَّرٍ** يَأْتِيهِمْ مِنْ فُجُورٍ: لا البياض من البصيص

يقع كل على الإيمان بغيره فكذلك إذا طلب قول

ومن عصب حار، فري بها له وزعماء عصب ومثالي في لسانها ميسر فيبتها يوم
مكثت، وهذا عند أن عصبه وعندها لا مصاد عليه؛ لأن الرد قد صبح والملاط بعد
سب سدت في ذلك المائل وهو المولود، جاء عصب أنه سب كما رآه، صحت في يد
العصب، ثم ردها فيك، أو رب في يده، ثم ردها فيك، أمك مع

وأي حصة أنه عصب ومن بعد صبح سب المائل، وروى في ذلك مع يوجد
نحو على حوجه الذي بعده فلم يتبع نرد

قوله: (ولا يضمن العاصب منافع ما عصته إلا أن يتقص باستغفلة في حقوق
الخصم) صوره. عصب عند عترة، فامسكه شبر، ومن يبعثه، ثم رده على ذلك
لا يبعد عليه عترة، عترة الطهر عترة

وصوره خلاف النافع أن يضمن المصلح أياً ثم رده على مولد، فعنده لا
يضمن

فإن المصدي لا أحمأ على المصنف في مسخه عند عصب ولا في صبح
أو عصب

وفي الكرخي إن في العترة المصلح في لأخرة لعنات ويستحق به
ولو عصب طمأن، ولكنه المائل، وهو يعرف، لا يعرف، أو أطمعه إياه العاصب وهو لا
يعرفه، لو كان موثلاً، فإنه وهو لا يعرفه، فقد برئ من عاصب، لأنه قد سلم له
بالأكل والفيس، ولو عصب العاصب سلم له حوض، المصون وهذا لا يجمع ويصح
عني قول أي يوسف وعبد أنه قد عصب مصلح، تطحن، وأطعمها لمصون منه أن لا
يرأ، لأنه قد ملكه بالصح، ثم أنه أطمع مصلح، فهو يكون مبرئاً بذلك

وفي البردوي كسر من عصب المصان، فأعصه بذلك من غير أن يعصه برئ منه
جدة، لأنه أحمأ مبره، من حين حاله وصل إليه مصلح به لا يخطئ لضمه له أي حصة
منه ملكه لا يخطئ حكت ثم بما، إلا رى أنه من اشترى بعداً أقال المائع لمشري أعني
عبدى هذا والمائل إلى صبح، فأعصه مشري ولم يعلم أنه عصب صبح أعداه ويحصل قصاً
ويأمره نفس، لأنه أحمأ، بذلك وحيت بأنه ملكه لا يجمع مصلح، بعد منه كذا هذا

وقال الشافعي لا يرأ، لأنه ليس بأداة مشور، لأنه لا يور، والسرع لم يأمر
بالمشور، فمثل الأداة بها عور

قوله: (وإذا استقبلت المسلم حمر الرمي أو خنوبه صبح فيعتبها)، لأن المص

ولأبي حنيفة: أنها امور لا يصح لها يخل من وجوب الاندفاع، وإن صلحت له
لا يخل، فصار كإلزامه للمعية. وقد حجة هذه لأسباب غير صحيحة غير
ومن غصب أم ولد، أو مبدرة وماتت في يده بغير قصد المبدرة، ولم يصح قبضه
أم الولد عند أبي حنيفة، وعندهما بعض قبضتها صحيح: لأن والده مبدرة موقوفة
بالأخت، فدلل أنها سمي بالمبدرة، ومثل ذلك في غيرها لأن سميها عن غيرها
كالمسيرة

ولأبي حنيفة، إن المولى لا يملك منها إلا المبيع لا غير ذلك، أنها لا تسرى بعد
موتها بخل، وأنها حرة من جميع الناس، والشيخ إذا غصب، فلهها أبو حنيفة، ويجب
لغيره ضمان في يده، لأنه لم يملكها، ولا يملك غيره، وإن لم يرضه ثم صلبه وانكس
عقد مبيع وثقله، أو يهدى حرة مبدرة، على حقة الغاصب الدية، وإن فسخه وحل في يده
الغاصب عتقه، وإن نكحها لم يملكها، ولو تزوجها بغيره، بطل نكاحه، ويجب له أن يرضى
مقتضى، وإن تزوجها المولى ثم رجع عن الغاصب، وكل هذا الضمان على المالك، وإن فسخه
عندما كان أم ولد أو مبدرة، أو غيره، فإنه على يده، وإن شاعوا اشعروا
الغاصب بالدية على مالكه، ورجع عاقلة الغاصب في مثل الخائن، وإن المصلي هو الذي
حل وصلاً في يد الغاصب فزده أبي حنيفة، بعض عاقلة الغاصب الدية، ثم كس فهم أن يرجعوا
حالي الغاصب شيء، لأن المصلي لا يضمن ماله، فلو يضمن حاليه، وأما بعض الغاصب
الجنابة عليه، ولو قبل الغاصب نفسه، أو طرح نفسه من دابة لا ضمان على المالك، لأنه
هو الخاني على نفسه

قال كثير يومئذ: إن المصلي لا يضمن ماله، وإذا فسخ حل عليه بعضه
مطهر منه فطهر لم يضمن لا بد منه، وكذا إذا فسخ ماله، فمطهر منه بعد، أو حل
فيه المصلي، فمطهر لا يضمن إلا أن يكون المصلي مملوكاً
وعلى حنيفة، إن دمه موقوف، في ماله مملوكاً، حل، أو كذا، في يده مبيع المالك،
عدمت الدية، قال أبو حنيفة، فإن حل ويطلبه رجل، فبيع بابت حرة المصلي على
ماتع ثياب، وقال في المصلي، إذا حل دمه، أو فسخ ثياب عليه، فمطهر لا يضمن، لأن له
أختيار، في نفسه إلا أن يكون مملوكاً

وقال أبو حنيفة لا ضمان في جميع ذلك

وقال الشافعي إذا طهر المصلي من دمه، فإن طهر، بعد ماله لا يضمن، وإن
حل ومطهر، فإن كان المصلي يدي فله ضمان، وإن كان حراً لم يضمن لم
يضمن، لأنه مثل مملوك، لا ضمان

قال في الوصية رد، سبيلك لرجل يوفى حقه إليه فبنيته يدعي لا اعتدوا ولا
 اجعلك في رجل يدعي الامر الى احاكم، حتى يحضره على التمييز، لأن في ذلك حرج
 للمستلزم، وهو ربه دية، لأن لم يوفى حقه إلى الحاكم، وإن كان في حقه صاحبته بركة
 وبها وصية بين يده لا، إلا لعلها لفرقة فانه يرى في حقه يدعي صاحبها
 وكذلك على المصوب من يوفيه بين يده، والفرق ان الواجب في حقه الذي حقيقة
 القضي لتعديت فمداومة في الوصية، والقصص بحدود ان النجدة فمداومة المصوبه
 وبطلان الحكم إذا كان في مجلس حبيب محارب، فكذلك واحد مبيع من ثمره بحيرة مبيع يوفى
 في دلي به لانه مذكور به دلاله فلا يوفى حقه انه لا يرضى

مسألة روي في الوصية، قال سمعت علي بن عاصم، قال قال أبو حنيفة عن
 درهم لرجل يوفى حقه، لا حرج على المصوب، نصيبه من حقه من يدعي ولا يرضى من
 أبيها هو، فذكر المصوب على صيغة التلزام، فبنيته يدعي حقه من، سأله حقه، فقال، أنا
 بحا أمه، ثم سأل، أحيته، فقال له، إنك إنك يدعي حقه يدعي بهما ثلاثة
 فذكر، قال، حقه، وحقه، لأن يدعي درهم من درهمين المصوبين لصاحب
 المصوب، قال، ويدعي الثاني من المصوبين يحصل له الثاني من المصوبين، فيه حل
 أنه المصوب، لأن حقه، قال، هو، أي يدعي حقه، فاستجاب له حقه، وعنده أي أبي
 حقيقه، وقال، حقه، أي المصوب، فقال، فبنيته يدعي حقه من، وقال، لك حقه، وكما
 يوفى حقه حقه، يدعي بهما، فإن كان ثمة لما أعطاه، فصار شركته يدعي حقه لا
 تجوز، فلصاحب المصوب، قال، إن درهم يوفى حقه المصوب، ثلث ثل درهم، فاني درهم
 ذهب ذهب حصصه، فاني درهم يدعي بهما ثلاثة، والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الوديعة^(١)

هي حصة من الرذع، وهو الثروة قال الشاعر:
سئل أميري ما الذي عبره من وسئل النعم حتى وده
في تركه

ولي الميراث عباءة هي ملك الأخت مع من هو أهل بصرة في حفظ مع شاتها
على حكم مالك المالك

والفرق بين الوديعة والأمانة أن الوديعة هي الاستعانة لصداقة والأمانة هي الشيء
نفسه وقع في يده من غير قصد بالنسبة لطريق توبأ في محرم، وخدم في الوديعة أنه
يرأس في ضمان إذا هاد إلى الإبقاء وفي الأمانة لا يرأس (لا يأمنه) في صاحبه
فكوله رحمه الله: (الوديعة أمانة في يد المودع إذا هلك ما بهضمها) لأن
بالنفس خاصة اليه ولو كانت مضمونة لأصبح الناس من خوف منقطع مع جميع
فكوله: (والمودع إذا هلكها بنفسه وبغير في حياته) لأنه لا يمكن من المذهب
لا جسد، لأنه لا يجد ذلك من دفعها إليهم؛ لأنه لا يمكنه ملازمة يده، ولا ينصف
الوديعة في عروجه، والذي في حياته هو الذي يمكن معه، ويجري عليه عطف من تركه
ولو أنه راحته وعيد

ولي الميراث هو من يملكه من كان في يده أو لا، وشروط في الأخير أن
يكون أخيراً مشفرة وجاهة وكسوة على طينار
فأما إن كان 'أجير' مبالغة وحفظه بعينه ذراهم، فليس هو ربحه ضمن المذبح
لأنه إذا هلك، هذه، وإن دفعها في شركته تركه ضمان، ومعارضة، أو في عهده
ملازم، مضاعف له بعضاً، لأن ماله لا يتحقق لهؤلاء ديون، كما
قوله: (فيما حفظه بغيره) أو أمانة ضمن، لأنه ربحه به، لا بد غيره
والأمانى تختلف في الأمان، ولا شيء لا يضمن مثله، فلا يؤكل غيره، وتوسع

(١) وهو عقد من عقود الاستعانة (التي هي حرة في ضمانه)

لصاحبه فمثل مودع بكمال الله

والملك الآخر فمثل من سئل المال فمثل في حقه، ومطهر، ورجح

والملك مودع في ضمانه

وله يطلقون الوديعة على من سئل الإيداع بده

وسئل الوديعة في يد المودع بده المودع والمودع بغير

الحق: فمثل قصي بده (٤. ٥)

وأما إذ لم يقدّر على تسليمها بأن يكون في موضع ما أي بعد لا يقدّر في الحال على ردها لا تسليمها لأنه غير قادر على الرد

قوله (وإن اختلطت ماله من غير فقه فهو فريضة لصاحبها) كما إذا اشتى الكلب، فاختلط بدمه الصبي، فيتركه فيه وهذا بالإنفاق

قوله (وإن ألقى المردغ بقصب ثم ردت منه فخطب بالإنفاق ضمن الجميع) لأنه جعل ضمما ما بالإنفاق بقصب وخطب بأصحابه لأنه لأن المثل الذي دمه هو ملكه وخطب حتى الاستهلاك، إذ أخذ بقصبه لنفسه، ثم بما له رده رومعه في موضعه، فضاغ لم يصب؛ لأن اليد من غير عمل لا توجب العمد.

وقوله (وخطبته بالنافي) إما ذكر الخطب أحتررا عما إذا ذلك الباقي من الخطب فاته بهلك أمه، أو د خطبته بالباقي صار مضمنا كذا في السبع.

قوله (ورد يمدى المردغ في التوقيف بأن كانت دابة فركب أو نوتها فلبسته، أو عشيقة فاستخدمه، أو أودعها عند غيره ثم أزال فتمددي ورددتها في يده قال المصنفان) وهذا الثاني لا يبرأ، لأن عهد الوديعه عرضت حتى صار صام، فلا يبرأ إلا بشرطه على الثالث.

وقال ابن امرئ الحفظ عدم في سائر الأوقات والأمر لا يظن بالتمدي بدلالة أن من وكل رجلا ببيع عبده، شجعه لتوكيل شجعه، أو صبره صبره ثم يرد مع بيعه بالأمر المستصحب، وإذا كان التركيب والاستخدام والتمس لم يضمن ما د تسليمه ضمما وأما فاستصحب يمدى، ثم أو أزال فتمددي لا يبرأ من ضمان، لا بالرد بل بالسلك

قوله (وإن طلب صاحب البيت فمضت إليها ضمما) لأنه بما علقه بالرد، فقد عزله عن الحفظ، بعد ذلك هو بالأمنك عاصم مبيع، فيضمن، وبشرطه إلى أنه لو جحدما عند غير الثالث لم يضمن، وإن جحدما بضمه نمودغ، أو بخرشه وكيله ضمما وإن جحدما عند غيرها لم يضمن عند أي يوم.

وإذا دخلت يمين

قال في السبيع، ونحو أبي يوسف ما عده لأن الإساءة قد يميني وديعته فمحمودة في هذا الموضع من باب الحفظ، لأن فيه قطع طمع الآخرين

قوله (فإن ما د إلى ما عده لم يبرأ من الضمان)، لأنه لما جحدما حكم له يمينه بالملك لغيره يده عليها لأن كفي من في يده شيء، فأنظر أنه به، فإذا انقضى به لغيره بعد هلاكه رده ضمان، وإن طلب الوديعه صاحبها، بعد المودغ فعلى ضميتها،

فصاحت حمير، حينئذ نال سقطت مني لا يصبر، وإن د سقطها حمير
قوله (ويعتدع أن يسافر الوديع، وإن كان له حمل) (مؤنة عند أبي حنيفة)
هذا إذا كان الطريق آمنًا، ما إذا كان خوفًا يضمن لصاحبه، وكذا إذا كان الطريق آمنًا وبها
صاحبها عن السفر بها، يصاحبه بها، لأن الخفية صفة، لأن سقط في الحضر أمن إلا
أن يخطر أثر ذلك أن أهدم الزمان له

وقيل أن يوسف رحمه الله إذا كان داخل وعونه لم يذبحه، مرة يسافر به حمير
لأنه يرى أن يذبحه، أجره العمل من بلد إلى بلد والطاهر أنه لا يرمى مدله، وأبى حنيفة
إطلاق الأمر، ما عده للمعبرين على السقط إذا كان الطريق آمنًا، وهذا يملك الأب
والولاء في مال الصبي، ولأن الإساءة لا يخرج طوادة أبه، فلهذا والسفر من المشقة
فلا سمح الله فوجده من ذلك صاحب السطوة

لا يضمن المزدع بالسفارة عند إهدام النبي والمجاهد

ويجوز أن يهدم مصادره في كل سنة مرة واحدة

• إذا سافر بالمعاليق والمجاهد، لأنه إذا خرج به، يصير إهدامه، وكذا إذا كان
الطريق آمنًا، وما لا يجرى حمل ولا مؤنة لا يضمن بالسفارة، جماعة، والذي له
حمل ومؤنة هو ما كان يذبح في حقه إلى طريقه، أو أبه، فإن

قوله (وإذا أذرع رجلان عند رجل وذئبه ذئب حصر أحدهم، يظن أنه يهيبه عنها)
لأنه يظن أنه خفي، عنها حتى يعقبر الآخر عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف وفخامة
يظن عليه هيبه، وإعلاف في السكيل والمبورون

فما أنه حاله نعيم نعيم، يؤمر بالقسم إليه عما في الدين المعتبر له، ولأنه يطلق
يصلح ما سلم إليه، وهو النقص، لأن ما كان له من طاعة، مع ما كان له من طاعة
بالسفر وحقه في المساء، والمقرر السحب يشل على اثنين، لا يسير حقه، إلا بالنقص
وليس للمزدع ولأنه خمسة خلاف الدين المشتركة، وأنه مطالب بتسليم حقه إليه، لأن
الدين يضمن نفسه

قوله (وإن أذرع رجلين عند رجلين متينًا مما يقسم، أو بحر أن يذئبه أحدهما
إلى الآخر ويكتبه، يقتضيه ويحفظ كل واحد منهما نصقه، وإن كان مما لا يقسم
حاز أن يخطئه أحدهما ياد صاحبه، وهذا قول أبو حنيفة، وعندهما لأحدهما أن
يحصه، فإن الآخر في له حين يسهل، لأنه رضي ما يضمن، فكان لكل واحد منهما أن
يضم إلى الآخر كما في ما لا يقسم، ولأن أبي حنيفة لم رضي بتسليمه، ولم يرض بحفظ

لصاحبه فودع النسيب إلى آخر جبر وصا لذلك، ومن الدعا ولا يحسن تخليصه لأن موضوع الفودع فيه لا يحسن

قوله (روا) قال صاحبه أنوديعة لا تستحب لي رويحت فسلمها إليها لم يضمن به لأنه لا بد من شيء عليه لا يلزم كما إذا قال لا تحفظها بعينك ولا في صندوقك، وقد إذا لم يكن به امرئة سوى التي جاء عن ائمة اليه الوديعة عما يحفظ على يدي النساء عند في المستصحب

قوله (روا) قال له حنظلة في هذه التيب فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن به لأن النبي في دار واحدة لا يتفرق في حرر، وهذا إذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه المهر حرر من البيت الذي المرء بالتمتع فيه، أما إذا كان البيت الثاني للحرر ضمن كتابي في البيع

قوله (روا) حنظلة في دار أخرى ضمنه إذا كان حكم الدارين مختلف في الحرر والحفظ، وأما إذا ساربه في الحرر، أو كانت الثانية حرر لا يحسن.

مسائل: فودع في وضع فوديعه في الدار، فخرج والباب مفتوح، فجدو سارق، فأخذها فإنه لم يكن في الدار أحد ضمنه لأن هذا تصحيح

القبض الوديعة إذا أصابها من أو خرج، فدمر الفودع أصاب يدهبه فحفظت صاحبه بالتخيال إن شاء ضمن الفودع أو الدعا، فإنه ضمن الفودع لا يرجع على أحده وإذا ضمن الدعا إن عهد أنها ليست له لا يرجع عليه، وإن لم يضمن بها لغيره، أو عليها له رجع عليه.

فودع إذا حال على الوديعة فحصد إلى كتاب في البيت فاقص ودفع امرء إليه واستأذنه في صلب، وإن لم يكن في البيت فاقص باعها ونسب وحفظ شئ لصاحبها وعلى هذا المذهب

رجل غاب عن مسركه، وترك امرئته فيه وحيه وديعه، فمسح معتم بعد فودع الوديعة إلى كانت امرئته أمته لم يضمن، وإن كانت غير أمته ضمن

قال في الوديعة سرقني فاقص من حذوقه إلى الحصاد، وفيه ودائع بلقيس، فصاعت لا ضمان عليها لأنه غير متصحب به في حذوقه، لأن جبرونه يحفظونه

رجل دفع إلى حر شئاً بشره في عرس ابن كان درهم يسر له أن يخلص منها شيئاً لنفسه ولا نه أن يدفعه إلى غيره فبهر، وجو در خمسة أس، أن يخطب منه، وإن كان مكرراً له أن يدفعه إلى غيره، فبهر، ونه أن يخطب منه إليه، نه أن يحسن منه شيئاً لنفسه

گناہی توبہ

وَجَلَّ كُودَعٌ رَحِيلاً رِيلاً بِه لَاب شَحَارِي، عَم حَد، سَرْدَ وَهَسَى قَبْه كَلَّ، قَبْه
نَفَوَماً قَدَحَت مَبْه، وَى، قُودَعُ سَمَت مَلْ أَرْسَلِ، وَلَا أَدَى مَابِ لَا سَمَلْ عَلِيه،
وَجَلَّ بِجَب عَلِيه اَبَسِي؟

غافراً لا يجب عليه لأنه لم يداخ عليه خطأ، وكذا ر و د و ر ه و ي كس و لم
يسرها على قودع ثم ادعى بها كذب أكثر من ذلك، فلا يبرئ منه، لا بل يدعى عليه
الفعل، وهو التفتيح أو الخيانة

قودع به قال ذهب التوبة من مسرلي ولم يذهب من سبي شيء يغفل،

موتة ورجع بيده، غلاماً لمالكاً لأنه سبر

غسيرة ما في دار حسن وليس له وراثت معروف، وعلف حبنا سيرة سلاوي
حصصه ذراهم وحقه صاحب سائر قصر، فله أن يأخذها منه، لأنه في معنى التلطف،
واقفه سخطه وتعالى اجتم

كتاب القارية

هي منسقة من عربية، وهي ثمانية وعشرون سورة على ثمانين آيات طلبها عاز
وخشار. صلى الله عليه وسلم بدل القارية بمسند؛ لأن بناء القارية منسقة

والقارية لها في العربية قول الخليلي

حتى لا يوتي هذه عازد يهي لا يظنون به غيره

أي لا يتصور.

وفي النسخ عازد على سبيل المصنف من عزمه، وسبب تسميته بها هي
الموسى

وفي شرطه أن تكون المعنى ثابتة للاستفاد بها مع شاء غيره، هي لا تكون عارية
فقد هم وظلموا والموسى إلا لرباً

والقارية غير لازمة حتى أن للمعبر أن يرجع فيها من شاء، لفضل بيت أحدها
قوله رحمه الله: (لأعزبه حائرة) أي معذرة لعلك التمسك (أ) نوع يسددها وفصل
غيره.

قوله أو هي لمصنف المصنف غير محقق، وهذا هو أي بكر الخليلي وعمدة
المصنف

وقال الخليلي هي نسخة المصنف تلك القارية والأول أصح
ورحمته في تفسيره بذلك في غيره، ولما كان نسخة لم يجر له أن يعرفها كمن

(أ) وهي نسخة على النسخ (ب) أي لا يستعمله غيره، بسبب أن نسخة الخليلي هي نسخة

نسخة الخليلي.

وقد لا يستعمله من غيره

والنسخة التي هو على النسخ عازد ثمانية

وقد يتصور أنها على معنى عدد الأعداد خمسة، وقد الإحصاء على الإحصاء التي هو على
على عازد نسخة موسى على الإحصاء مع المصنف في الإحصاء من ب وثلاثة عازد هو
القرص وعدد

وهي ثم رجب في الإحصاء، بعدد هذه الإحصاء، لأن عدد المصنف المصنف بالقرص إنما هو عدد
القرص على الإحصاء، وهو نفس الخليلي، وهو على أن يسمي لم يسمي
بعدة نسخة في نسخة، بل جميعها إحصاء الخليلي، وهو لا يرجح نسخة يستطيع
يتميز أن يرمز به من شاء، وليس من أقدم الخليلي، يحتاج في نسخة الخليلي من نسخة
عازد ثمانية

لنسخة الخليلي، على (614-615)

المسلم له عظيم ثم يجر له أن يسمي له

وجه لول الكرعي: أنها لو كانت هليكة لجاز له أن يأمرها كما فعل في الإجارة لما كانت هليكة بفساد جاز للمساخر أن يأمرها.

فلما امتنع وجدة الحارثية بهي، لأنه لا يملك المنفعة بكني الشصني أن يسير ملكه
المنافع على وجه لا يمنع منه عنها متى شاء، فلو جاز به أن يوجر لقصي بالإحاطة
بالاستقلال، فخطم من المعبر بمياه طهارة الشصني لم يجر إيجاراً.

[illegible]

وقوله: «سبحتك هذا القوم» عبارة عن العارضة، دل عليه الصلة والسلام.
والمتعة مرهونة، ولو كانت المتعة ملكا لغيره لم يجب ردّها.

فلمصلحة يكسر الميم الغلبة يقال: منعه بضمه وبضمه يكسر النون والفتح إذا أعطاه شيئاً، كما في الصحاح

وتقول: «عمرى مكين». بيان السندة وتوثيقها يدرأ لك جهل بـ مكينة مكة
عمرى.

وقوله: وإنا لم نرد به الحق: راجع إلى متحكك وحسنك، لئلا كان كذلك يعني أن
يقول: إنا لم نرد كل واحد منهما كما في قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأطيعوا
الملك (١٢٤).

(1) قال موسى حيدر الشكلاي في القلعة (1822) - حلب: «لقد مررود في الجزيرة مؤلف في قور
قور واج حيان وأحمد في حديث أبي أنسفة وده، الطاربه مؤلفه، والسطة مرود في الحديث
ووروى فيسار عيسى ابن عمر رده، «الطاربه مؤلف» وفي عدي في حديث أبي عيسى مرود في
حليته، وعمر الشكلاي في حليته الشكلاي»

روزی السعدي من مرسل عطاء ثاني قسم قوم في نهديم غزاري الصركين، فظنوا قد حورو
لنا الإسلام ما نادينا، فلع ذلك طي صلى الله عليه وسلم قتالهم وطريقه موجهة فظنوا ما
بأنههم هي غزاريه وروى عبد البر في غير من الغزاليه العاريا، سيرة المؤدبة، لا
جبان هبة إلا أن يمشى، وعن عبي، أن علي صاحب الطريقة شباه، وروى ابن أبي شيبة عن
مسدد وشيخ، وعلى أنه ما اعتدب حتى يذبحه، وأخرجه ابن جرير، وصححه يدي، وروى عنه
المرسله عن ابن عباس، وعن أبي هريرة وأبي سلمة، وطائفة من

وقوله «وغير بعد، إنما دار فلسفة لأمة بددت في سبيل ٢٧ بتعدد تأثيرات عقل
أمة في حصول في الدعوة صاحبها، اعلم هذا إذا استعد به في موضع سائر، فمقدور بها
بأن يكون مع صاحب نفس ليلته، لأن الإذن مع شلو في سائر ما هو مع، فصار بركونه فيه
باعتبار، ولهذا حصل، لأن راجع به إلى طويته التي استعاره إليه، فحصل ثم يرا من
الاعتبار

وخال في يرا عصار بوريدا، لا بدت فيها المودعة، ثم إلى الدمد

ولما أنه قد بره القسامة والتعدي، فلا يرا من ذلك لا بالرد على صاحبها
كالمصيب

قوله «والنفس المستغرقة في حق ما استعاره» في، «المرء المستغنى» في، «أن
الإعانة تكون الإحارة ونسيء، لا ينسب ما نوه» وذلك ينسب لما به الرجوع وغير
المستأجر بها ومع ذلك، فلهذا مع يرا في آخرها صير حير، «المص» والراء أصغر
صمن المستأجر، «له ليلته يعبر إلى فلسفة، ثم إن مد، مستغنى لا يرجع غير
طماح، لأنه طاهر به حركته، وإن صير طماح، جمع من الموجه إذا لم يعلم أنه
مدوية في يده دقة نصير المورود به، مع ما في علم

قوله «وإنه أن يعرفه» أن، «كان لا يختلف باختلاف المستغنى»، لأن الله ربه غلب
طماح، وإذا كان غلباً من من بيتاً حاراً به من بطلته على حسب ما الملك، وبما
سرم أن لا يستغنى به إلا أن حصل به، لمرء مستغنى عن البعير، لأنه دعي
باعتباره لا يستغنى به، وإنما يجوز له أن يغير به، «المدودة» أن استغنى به
ولم يسم به شيء، «بأنه أن يحصل ويغير غير المستغنى» به «بأنه بركت غيره» لأنه
بأنه غلب الله على غيره حتى لا يركب به، «بأنه بركت غيره» لأنه مدون وكوبه، ونور
أو كعب غيره ليس له أن يركب نفسه حتى لو فعله المستغنى، لأنه قد مدون لا كتابه، «بأنه إذا
استأجرها بركتها هو، أو استأجر بها بركته هو بركتها غيره، «بأنه بركت غيره» فلهذا
صمن، لأنهم عبيد لها، «بأنه بركت غيره» لأنهم بركت غيره، «بأنه بركت غيره» فلهذا
لم يصير، لأنهم بركت غيره، «بأنه بركت غيره» فلهذا

قوله «وإنما به بركتهم وبما يرا في التكميل وهو دور فيهم»، «بأنه بركت غيره» فلهذا
لستأجر وعنده الأخذ لا يمنع به إلا من حيثها، «بأنه بركت غيره» فلهذا
فأجور وليس، لأنه لا يمنع به إلا من حيثها، «بأنه بركت غيره» فلهذا
فأجور لأنهم بركت غيره، «بأنه بركت غيره» فلهذا

قوله: (وإن استعار ذاتها فردها إلى صاحبها قبلت ثم يضمن) وهذا استحسان؛ لأن إصطفيه يده، ولو ردها إلى مالك فمالك يردّها إلى الإصطفي؛ ولأنّ اتى بالمستقيم المتعارف، وي القيس يضمن؛ لأنه لم يردّها إلى مالك ولا إلى وكيله، فكانت مصيعة لها ومن استعار دابة، بردف مع عبده أو لغيره لم يضمن والمعاد بالأجير كان يكون مصابة، لو حشاهه بخلاف الأجير مبررة؛ لأنه ليس في عباده، وكذا إذا ردها مع جده صاحب الدابة، أو أجبره لم يضمن؛ لأنّ مالك يرضى به، لا ترى أنه إذا ردها إليه فهو يردّه إلى عبده.

وقيل: هذا في قصد القسي بقوم على القوي.

وقيل: فيه وفي غيره، وهو الأصح، فإن ردها مع أحسن صمم هذا دليل على أن المستعير لا يملك الإبداع.

وقال بعضهم: يملك الإبداع، لأنه دون الإعارة.

قوله: (وإن استعار عبدا فردها إلى قار المالك ولم يضمن) إنه صريح وفي نسخة: ولم يضمن؛ وكذا هو في شرحه لم يضمن غير به بعد ذلك أشار إلى أنه في آيات المزل.

وفي الطعنة: إنه استعير عبداً وردّه إلى دار المالك ولم يضمنه لم يضمن، فإن كانت العارية عبداً أو ثوباً لا يبر حتى يردّه إلى المصير، وهو معنى ما في من الكتاب.

قوله: (وإن ردة الأوديعة إلى دار المالك ولم يضمن) إنه صريح وكذا المفسرون؛ لأنّ السواحب على العاصب جميع فلهذا وذلك بالرد إلى الثالث فلو غير فوديعة لا يرضى السواحب يردّها إلى المصير ولا إلى يد من في عباده، لأنه لو ارتضى ذلك لما كرمها بخلاف الموارى، لأنّ بها عرفاً حتى لو كانت للعاريه عند جهر لم يردّها إلا إلى المصير لعدم تصرف فيه.

ومن أمار أرمأ بزرعة يكتب المصار فذلك قد أطمعتي عبد أبي حنيفة، واعتصم؛ يكتب فذلك قد أكرمته؛ لأنّ لفظة الإعارة موصوغة له، والكتابة بالموصوغة أولى، كما في إعارة المزارع.

وله: أن لفظ الإطعام أدل على التمرد؛ لأنها تخص الزراعة، والإعارة تنظم الزراعة وغيرها كالبهائم ونحوه، فكانت الكتابة بها أولى بخلاف المزارع، لا يمار إلا للملكية مستقل؛ فلان في فوائد؛ ربهل استعار فلهذا، فنام المستعير في المزارع ومقردها في يده، وجاءت إفسان فقطع المظود ردها بها لا ضمان عليه، ولو مد المصود مخرجه من يده.

كتاب القبط

القبط اسم لسبوت من بني آدم بعد نوحاً من النجد، أو فرداً من النجدة منبه
أثم وعمره قائم، وأحد أصل من تركه. وسى قبطاً باعتبار ماله له أنه يلفظ.
والاقتطاط منسوب إليه عينا إذا كان في مصر وواجب إذا كان في يرة لما فيه من
إحيائه.

قوله رحمه الله (الْقِبْطُ خَرْنٌ أَيْ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ؛ حَتَّى إِنْ تَدَلَّاهُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي بَنِي آدَمَ أُخْرِيَّةٌ، وَالْمَدَارُ دَارُ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ دَارُ الْإِسْرَارِ، وَابْنُ دَعْيٍ الْمَلَكُطَةُ كَوْنُ
خَيْرِهِ أَنَّهُ عَيْدُهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْبَيْتِ
وتعجز شهادته بعد البسوق إذا كان عدلاً

ولا يصح منه العتي، والتدبير، والكناية، والنجاة عليه، ومنه كجنديه على الأحرار.
ويحكم به بالإسلام، لأنه وجد بين المسلمين، فكان مثل الإلادهم. وروي أن
رجلاً قبطاً أصحاً، محمداً به إلى عس كرج الله وجهه، صاب. وهو حر.^(١)
قوله (وَتَلَفُّظُهُ بِمَنْزِلِ نَبِيِّ الْقَالِ) يعني إذا لم يكن له مال ولا قرابة؛ لأن ميراث
المسلمين وعقله عب. لكتاب الله في بيت مسلم. وروي أن رجلاً جاء إلى عمر رضي
الله عنه بسيرة، فقال: وجدته على بابي، فقال عمر رضي الله عنه: أليس نفعه عليك، وهو
حر.

فتسوية: وعسى العوير ألبساً: يدل على أن عمر انته به يكون ابنه، وإن الباس
جاء من غله، والعيور بلد، والنسب القحطاء والسود للطلح للرمي به، فإن أئق عليه
للحط من ماله، فهو منطوع، ولا يرجع به على القبط لعدم ولايته عليه، إلا أن يأسره
القحطسي، ليكون دماً عليه. ولا يكمي مجرد الأمر من الخاص في الأصح، لأن مطلقه قد
يكون للحدث والمريض، وما يؤول حتماً لاحتمال إذا شرط أن يكون دماً عليه، ولو لم
يأسره الخاصي، ولكن صداله المنبط بعد الطوع، فله الطوع، فلو أن القبط كان يفتن
عليه، وسأل الخاصي أن ينقله عنه، فلقاضي أن ينقله عنه إلى يد عدل إذا تقام البينة أنه

(١) القبط شرعاً حرود من به أغله عوى من شبهة فرداً من النجدة.
والقبط متفوت من كان في مصر، وواجب أن يكتب في برقه فإن واحد منه نال منة في ماله
ولاً متفوت على بيت المال

(٢) لم يصره القيسي في جميع الروايات في كتاب عيود (وليس القاطع بسود) من أبي حنيفة أنه وجد
سيرة على عبد عمر بن الخطاب، فإنه به فتيمة، جاني عليه غيره، لعان عمر. وهو حر، وولاه
لكن، وثقت عليه من بيت المال.

تسقط، وإنما شرطت اليه الجواز أن يكون من ثمرة دعواه كإثباته ١٥٥٠. وفي راجع بعد ذلك في الثاني يطلب رده إلى بده، والخاصي بالخيار أن يرد إليه، وفي شاء أجابه على يد العدل.

قوله (فإن أنقضه رجلي لم يكن لغيره أن يأخذه من يده) لأن بده قد سميت فيه، فلم يكن لأحد أن يسرقه، لأنه هي كولي من يده.

قوله (وإن ادعى مدعي أنه فاقه فاقه قول) معناه ١٥٥٠. مع المستطاب معناه إذا ادعاه فهو ردي، وإن ادعاه غير المستطاب أنه، فهو تصدعي صدقه السقط كوكبه، لأنه يفرق بيني وبينه، لأنه يشترط بالسبب ويغير بده.

قوله (إن ادعاه من ورثه فاقه) لأن المدعي في حقه فهو ردي، لأن المدعي مدعي من يده، لأن المدعي في الإنسان ١٥٥٠. ولد، وفي لم يصدر أحداه علاقه، فهو استحقاقها في السبب، وإن سبب دعواه أحدها فهو إليه، لأنه سبب حقه في زمان لا مدعي، إلا إذا فاقه الآخر عليه، لأنه إليه أخرى.

قال أحدي إذا ادعاه رجلان أحدهما مقيم، والآخر دمي فمضي به للمسلط، وإذا كانا مسلمين فمضي به لمن اتخاها فيه، وإن اتخاها مقيم فمضي به فمضي، وإن كان المديعي أكثر من اثنين، فمضي به إلى حقه، لأنه جوره إلى حقه.

وقال أبو يوسف سب من اثنين ولا يثبت من أكثر من اثنين، وإن ادعاه امرأة لا يثبت وعند عطاء يثبت من ثلاثة ولا يثبت من أكثر من اثنين، وإن ادعاه امرأة لا يثبت، إلا شخصين شروج أو ثلاثة فيه، لأن فيه حل حسب حق الغير، وإن ادعاه امرأة ثلاث فاقته كل واحدة سهماء الباقية.

قال أبو حنيفة بعض سهماء، وعقلها لا يكون ابن واحد سهماء لاستحقاق له نفسه امرئاً ومثلاً واحداً، وأبى حنيفة أن يثبت السبب لا يثبت السبب، وإن ادعاه، ويحد يتعلق به أحكامه أمر من محرم المساهرة وحس الخصام ورجوع الإرث.

قوله (وإذا وجد في مضر من انحصار المسلمين وفي لزمه من فواقهم فادعى بنفسه أنه لست نسبه منه وكان مسلماً) لأن في سبب سبب معاً له، وإنما جعله مسلماً، لأن الكفر يحد بالمرء، فما يكسبه الكفر لا جوره عليه، وما يحصل له فيه طمع فهو جائز، فصحت دعواه فيها بغيره دون ما يحرمه.

قوله (وإن وجد في لزمه من قرى أهل الذمة أو في يده أو كسبه كان فقيحاً) طيبة لليهود، والكسب سبب، وهذه الطوائف فيها إذا كان الواحد دميًا وروية واحداً.

وان كان المولى مد مستأجر في هذا المكان، لم يسمي مكان المصطفى، المستأجر فيه ثروته.

وفي رواية، كتاب القبط، غير المكان

وفي رواية، كتاب ان دعوى لغير الإسلام

وفي رواية، أبى كان المولى مد، وفي رواية من ساعه من عمه لعمه أيد.

قوله: (ومن دعى ان القبط عينة لم يقبل منه) لأن قد يبا أنه حر بالظاهر، فلا

ينقل عنه بنفسه دعوى لا أن يقبل عليه له عده

وفي الباب: إذا دعى رجل أنه عده ومعه عده ٧ ولا يعطى إن جرى عليه

أحكام الأحرار من يوفى دجده أو من دجده، وما لديه من الأسكان لا يسير منها

بصدقه ذب، وإن لم يجر عليه شيء من أحكام الأحرار، فهو عبد لمدى زمانه.

خبره (ول دعى ثبوت أنه أئمة ثبت من عده ركن آخر) لأن برامى حصول

المسألة في لزوم السبب النفع له، وكونه رفقاً ضرر عليه فيصح ما فيه بقاءه، ويطلق ما

فيه ضرره، لأن المسألة قد بدت له طريقاً، فلا يعطى آخر به بقاءه، وإن دعاه

ملوكاً، فهو اسيد ويكون عبداً عند أبي حنيفة

وسئل محمد: هو اسيد ويكون حر، وفي قال المصنف هو عبيد، وقال الصوفي:

هو شيء، فهو ابن الحراري، ويكون حر.

قوله: (وان وجد مع القبط مال مشهود عنه لغيره) اعتبار الظاهر، وكذا إذا

كان مشهود على داه وهو عيباً، ولما إذا كان موصفاً بغيره لم يحكم له به ويكون

مطلقة، وإن وجد القبط على داه، عيب له وحكي من مطلقه؛ حسب إجماعه وعد صدره

في مشوره

ومعه اسب شعبي ودعية حسب الظاهرية والقلية

ومعه ألم شعبي جعريه يتعري به حاربه عدية

وعده جعريه من له روح منه وهي كبيرة

وفي رواية: وهي صغيرة.

قوله: (ولا يجوز لزوم التلظظ التلظظ) لأنه لا ولاية له منه من تلك

والفرقة والسفلة، والفساد على الصغير، هو بالولاية ولا يرزح إلا لما كان.

قوله: (ولا نصرته في مان التلظظ) اعتباراً بالأم

قوله: (وتلظظ نأ يقص به اليه) لأنه ضم محض

قوله: (ويستعمل في صناعة) لأنه ياب تشبهه واستجاب الساب له

كتاب القصة

[illegible][illegible]

وهذا غير مدرك لا بالنسب (المول دله) ولا من حيث المصلحة (لهي عليه أحد
مضموناً، وهو سكر، ملك الغرر دله
وهذا: أنه غير منسب القسار، وهو لأحد دهن من ماله. هو الواحد من ملك، ولا
يسر، ولا أحد منهم دله، أو من حيث المصلحة له من ماله، من يذهب إلى دله
من أحده

[illegible][illegible]

صاحبه بطيب. فإن قد منك، فهو مصداقاً لأية أبي جبر أسيد، والأمر لا يمتنع
من غير محمد

وقوله: وإذا أسيد: الإتيان حكم محمداً

وظل أبو يوسف، لا يشترط الإتيان

والخلاص فيه: أنه يمكن أن يشهد أما إذا لم يجد من يدايه، أو كان يدايه

أن يأخذ نفسه، فمرد الإتيان لم يمتنع إيصاعاً

قوله: وإذا كانت أقل من عشرة دراهم عرب أمان، وإن كانت عشرة فصاعداً
عزها حولاً كاملاً، وهذه رواية عن أبي حنيفة

وقوله: «أمان»، معناه غني حياء، أي، وندره حميد في الأصل ماخول من غير
تفصيل بين القليل والكثير، وهو قول مالك.

وروي الحسن عن أبي حنيفة أن التصريف على قدر خطر المال إن كان منه درهم
فصاعداً عرب حولاً، وإن كان عشرة دراهم فشجراً، وإن كانت ثلاثة دراهم فثلاثة أيام.

وفي المحمدي: إذا كانت ثلاثة دراهم ونحوها عربها صاعداً، وإن كانت درهماً
ثلاثة أيام، وإن كانت درهماً يوماً، يعني إذا كان الثمن قصصاً، أما إذا كان دهنياً فثلاثة أيام،
وإذا كانت كسراً، أو نيرة، أو نحوها فصاعداً مكاب، وإن كان دهنياً أكلها

وقيل، إن هذه المقادير كلها ليست ملازمة، وإنما عربها منه يقع بها التصريف
وعليه فقنوي

ثم التصريف إنما يكون جهراً في الأسواق، وأبواب المساجد، وفي الموضع الذي
وجد فيه، وفي المباح، وإن وجد الفلقة وحلاد عرفها جهراً ونزراً في حكمها

ولو صاحب الفلقة من يد مملكتها فوجد في يد حر فلا حرمه فيه ويده
لأن الأول فيه أربعين يده، ولو كان يشتك حرى حينئذ يفتى بماله صاحبه عندها،
فأخذها لنفسه، فهي بلاحد دون الأمر، وإذا كانت النعطة سبياً يعلم أن صاحبه لا
يطلبها كالنوى الصد، فإنه يكون إباحة بغير أحده من غير عيبه، ولكنه يبقى على
ملكه.

فصل بعض النسخ: انعقاد النسخ في أيام الحصار إن كان فلباً بطلب على الفل
أن لا يفتى من صاحبه لا بأس له يأخذ من غير عيبه، وإلا فلا يجره

قوله: «فإن جاء صاحبه» وإلا فصالح بيناً، أما إذا جاء صاحبه، وإن كان له سلمها
فإنه إباحة لمن إلى مستحمه، وذلك واجب، وأما إن لم يكن يصدق بها لصل حطبها

لعمري، وهو الذي يربي أجيالاً من العلماء والفقهاء، الذين هم في الحقيقة
أهل البيت.

قوله (وَيَذُرْ كَرًا فَكَرًا) فلا بأس ان يبتدئ بهما، لكنه قد مر

وَمَنْ يَدْعُ إِلَى الْفِتْنَةِ يَحْمِلْ فِيهِ ثَمَرُهَا كُلِّهَا

قوله (وَيَحْمِلُونَ ثِقَلَهُمْ) أي ثقل الدنيا عني أي ثقلها وروحه أي كآفته
 (وَيَحْمِلُونَ ثِقَلَهُمْ) أي ثقل الدنيا عني أي ثقلها وروحه أي كآفته
 (وَيَحْمِلُونَ ثِقَلَهُمْ) أي ثقل الدنيا عني أي ثقلها وروحه أي كآفته

کتاب الحاشی

ہے اسم ایسا کہ یہ طرح دیگر پورٹ میں پہلے بیان کیا تھا جو وہ وقت
بالا حوط حتیٰ بہر سے چلاؤ رکھو یہ ہم جہاز کی طرح دیکھتے ہیں۔ ہر طرح محفل میں
پیرہہ کو مرے سر پر کھادیں

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا نَعْلَمُ مَا نَحْنُ بِأَعْيُنِنَا خُذْ مِنْ حَتَّى تَبْصُرَ عَن تَحْتِهَا يَدَاكَ

قوله (وَأَمَّا كَانَ فِي النَّفْسِ إِذْ هِيَ فِي الْكَوْثَرِ) عند أبي حمزة: في قول
عبد الوكيل لا بأس بالمدح ومعه فلا زيادة العهد ٩٠ بخلافه

قوله. وقال أبو يوسف ومحمد يشبني أكثره. لا يجوز نقله على
من هو أقوى من الحسن. لأن أكثر حكمه الأول. به ح. الثاني. لا يجوز نقله
على جملته لا غير. لأنه وهو الأول. وهو الأول.

[illegible]

فسيكون دون طبعه بشي ككدي فمعرفة و تربية به به في نفسه او خاص او
 حصيل او انكس بوضوح الي من فمعرفة، فهو اقرب الي ان هذا من علامات قضاء (اما
 هذا من فحش هذا التعليل به لان لا يخرج من 99 من 100 من اسرار حلي كذا في شرحه

وَنُورًا لِّدَلِيلٍ ۖ إِنَّكَ مَعَهُ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۚ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّكَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا يَتَغَيَّرُونَ عَنْهَا ۚ وَكَأَنَّ الْجِبَالَ تُسْفَلُ وَتُثْقَلُ ۚ وَأَنْتَ بِمَا تَعْمَلُ الْبَصِيرُ ۚ

وكان في ذلك شهر من جمادى سنة ١٠٧٥ هـ إلى شهر ربيع ١٠٧٦ هـ

ولذلك كان من الضروري ولاشك في ذلك ان يكون له نصيب من هذه الاموال

فقد نه لیسیم به نظر آید که ایندی خدایه بر سر آب فیر میس شیکل) بسا حال
و فیرم ورم میس در میس) که نه لیسیم به نظر آید که ایندی خدایه بر سر آب فیر میس شیکل) بسا حال
و فیرم ورم میس در میس) که نه لیسیم به نظر آید که ایندی خدایه بر سر آب فیر میس شیکل) بسا حال

قوله: «فقد حلف لإخراجه فمضى حلفه» أي حلفه، والضم في ذلك
الحلف المشكوك به، لا في صحيح الخبر، لأن الخبر في أمور الدين، وقد علمنا ذلك
بقوله: «نحو أن قال: والصلوات التي يتجمل أن تكون» أي: «أو وقع في حلف» أي: «حلف
بغير حلفهم» أي: «بغير حلف» أي: «بغير حلف» أي: «بغير حلف» أي: «بغير حلف»

بأنقوصه بين ذلك بأسي الأمر، فإن وقف في حلق النساء، عذ صار له لا احتمال أنه
حمار، وإن دم في حلق الرجال فصلاحة ناقة، ويعد ثلثين من حلبة الذي من يساره
الذي حلقه بحداته صلاهم حلقاً لا احتمال أنه امرأة، وإن الدم يغطي طحال
رجلس في حلقه كد جسدي العراء، في نبي بحر قنقار من بالاعادة لأجله أن أنه نمرأة
فصل في إعداده وهو عني لا استحبابه، وإن لم يجد حراء، وبكره به نبي الحريم
وأحلي، وإن يكنه، قدم رجلا وقنه.

وبكره من يحرقه غير عزم من، حتى من امرأة، وإن سار بغير عزم من الرجل
وإن أخرج بجمع، وقد روي

قال أبو يوسف، لا حكم في نساء، وإن كان ذكره بخره به ليس صحيح، وإن
كان أمي بخره له ذكره

وقد روي، ليس ليس المرأة لأن تركه ليس صحيح، وهو رأي الجنين من نساء،
وهو روي ولا شيء عليه، لأنه من جمع

وفي حديثه رد الأمر عنه، بلع صحيح أو غيره

قال أبو يوسف، لا حكم في نساء

وقال محمد، ليس ليس امرأة، ولا شيء عليه، لأنه لا يؤمن أن يكون امرأة، يستتره
أولي من كنهه

ويحكي عنه محمد أنه يجب عليه نطق احتياطاً لا احتمال أن يكون ذكره، وإنه مالم
قبل أن يستتر امرأة لم يحصل رجل، لا امرأة بل يجب، وإن يصبه أحبي يصبه بخره، وإن
كانت نساء حرم منه بخره، ولا يخال، فلا يشرى له حراء، فحلقه كما قسم
في الجنين؟

فما أفتى لا يفتى، إن حرقه به من حرقه بخره

وقال شمس الأئمة يحسن في كثره ويصل وهذا كنه إذا كان يشبه كنهاً، إذا كنه
نفساً، فلا بأس أن يصبه من أو امرأة، ويستحي من، ولكن كنه كنه طهرته،
منه أو من،

في قول في الذابح لا يصل حتى يذبح ويعد في قدوه من السرا لا كنه قد يدا
ولا يجب فادعه، لأنه يدره هرب وفوق بخره لا حد حبه، لا نفس في أطرافه
ويجب فيه دية الأسي من من

قوله (وتبوع في أمه بخره)، كان قد من، لأنه مع سموم شجر يله، لأنه
قد كنه رجلاً فأنه الرجل نظر إليها، وبك كنه امرأة، لأن امرأة بخره، وهذا إذا

[illegible]

والطريق الواضح في هذه المسألة في الآتي عشر حجب لا يمكنه من أن يكون
المرءية وشاهد، ثم إن المرءية هي التي هي المرءية في الآتي عشر حجب لا يمكنه من أن يكون
والمرءية وشاهد، ثم إن المرءية هي التي هي المرءية في الآتي عشر حجب لا يمكنه من أن يكون
والمرءية وشاهد، ثم إن المرءية هي التي هي المرءية في الآتي عشر حجب لا يمكنه من أن يكون

كتاب الفقه

هو الذي يخرج في حبه مذهب ولا تعرف حبه، ولا موضع، ولا يستبين أمره، ولا حقيقته، ولا موته، لو بصره المفقود، ولا يستبين أمره، ولا فله، ولا حياته قوله رحمه الله (إذا غاب الرجل ولم تعرف له موضعاً ولم تعلم أين هو لم يمت) كذا في القاموس من يحفظ ماله ويحفظ عليه ويستوفي حقوقه، لأنه مصحح ماله لكل عامر عن النظر لنفسه، والمفقود بهذه الصفة لأنه عاجز عن حفظ ماله، فصار كالمصفي والمفقود.

وقوله: (لا يستوفي حقوقه): يعني الفقدان في الرجا عرج من غرقه، ويستوفي علاقته بماله، ويحاسب في دين وحسب يحفظه ولا يحاسب في الذي تولاه فيفقده، ولا في حبه له في عامر، أو عروس في يد رجل، لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه، وإنما هو وكيل بالتمسك من جهة القاضي، وأنه لا يملك الموصوفة بلا خلاف، وإنما الخلاف في التوكيل بالقهر من جهة المالك في الدين، وما كان يحال عليه الفساد من مال المفقود أمر القاضي ببيع كائناً ونحوه، وما لا يطالب عليه الفساد لا يباع لا في بقية ولا في غيره، لأن القاضي لا يملكه مني المالك إلا في حفظ ماله، وما لا يحال عليه الفساد يحفظ بنفسه.

قال المحمدي المفقود سب في حق نفسه من في حق غيره وممضى قوله: لا يمت في حق نفسه. لأنه لا يمت من غيره، فإذا أنه قد مات قبل موت مورثه، فلا يمت بالتمسك وحسب في حق غيره، حتى أنه لا يورث منه، ولا يقسم ماله بين ورثته، لأنما حرمة المات به يقرب، فلا يزول عنه بالتمسك، وكذا لا يبين منه ميراثه، لأنما عسرنا النكاح قالما بهيم، فلا يورث بالتمسك. وقد قيل، إن المفقود من في حق نفسه سب في حق غيره على عكس الأول، كما كونه حياً في حق نفسه، فإن لا يرث الملاكه منه لا مقصود طالب عليه فيه وميت في حق غيره حتى لا يورث من غيره، لأن لا يبين حياته، فلا يورث بالتمسك.

قوله: (ويستوفي على أولاده من ماله): يعني أولاده الصادر، وكذا يقضي على أبويه من ماله، وعلى جميع قربة الأولاد والأصل أن كل من يستحق كنفقة في ماله حال حقيقته بخير فضاء القاضي يدين عليه من ماله عند حبه، لأن القضاء حينئذ يكون بإعانة، وكل من لا يستحق حال حقيقته إلا بالقضاء لا يقضي عليه من ماله في عيبه، لأن الكنفقة حينئذ يجب بالقضاء، والقضاء على كسب لا يجوز من الأولى الأولاد الصغار والإنسان من أولاد الكسب والمهر من الفكر الكبار، ومن الثاني الأخ والأخت

والسلامة

ومعوله. ومنه ما في بعض النسخ - المضاف والمكسر والمجوز - كما هو في ذلك من القدر والمفرد والمجوز والمضمر. ولا يباع إلا في القوم. وفيه مع المفعول في بعضه عبد أبي حنيفة. ولا يبيع غير المفعول. وهذا هو الذي لا يبيع غير

قوله: **وَلَا تَقْرَأْ فِيهِ** وفي تركائه وقار حدثنا **أبو أربع** سمع **عرق**
الأنصاري يسميها **وتعد** عند **نوحه** ثم **سرج** من **سواء** رأى عمر رضي الله عنه **هكذا**
تصو في **غدي** **سجونه** **الحرق** في **العدي** **وكتب** به **يوسف** **و. د. و. د.** مع **عقبا** **بالقيد**
تشرق **بينهما** **بعد** **عقبا** **بالقيد** **والقيد** **ومع** **هذا** **الاعتبار** **بعد** **الاعتبار** **بها**
أربعة **من** **الإملاء** **والسبين** **من** **الجملة** **عقبا** **بالقيد** **كأنه** **في** **الاعتبار**

ولما قدم عليه العلماء والمسلمون في حراء الميمون وانما امره حتى يأتيه
الميمون^١ يقول عني رضي الله عنه وهي حراء تغلب لشخص حتى يمشي حوت أو
فلان^٢ حرج بان حبال الله نور في القموق، وشعر رضي الله عنه رجع إلى قول
علي رضي الله عنه ولو نفسي في البحر لثقلت على قلوب صر، لأنه قد صح رجوع
عمر إلى قول عني رضي الله عنه، وكان الإمام نسيم لدي رضي الله عنه كذا في
التماري الطير في

قوله: «فبدأ الله بنا» وعشرون مرة في يوم واحد حكى بولس، واخذت
 الفرائض هذه رواية حسن عن أبي حمزة.

وحي حياجر المديح بقدر يهوى الأعراف.

وحي القسوس من أبي بلخ بماناة من وقدره بخصم تسعين مئة ولما حكم
موتة وحسب على أن أنبأ عدة الزمان من وحس الحكيم بونه

[illegible][illegible]

(١) قال من حضر: هذا الذي في الآية في جميع حدود المدينة (٢)، (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥

قوله: «ولم يردني إرثه الموقوف» في «باب تولد» كذا مع في نسخة
البرقية نسخة

قوله: «ومن ذلك لير ذلك لير» في «باب تولد» كذا مع في نسخة

قوله: «ولا يرد» لم يرد في أحد من النسخ (نسخة) ما يرد في نسخة
«ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة
«ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة
«ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة «ولا يرد» في نسخة

كتاب الإيقاع

والإتيان هو الفرد، لا إطلاق، وهو من سوء الألفاظ، ورواه الامراء ورواه
مولاه إسماعيل ورواه حرم الإحصان لا إحصان وأحد الأبي فضل من مكة في حرم
يعوي عليه لما فيه من حياته أدنى الثغلي الذي يعرف من غير علم السند في حرم
من إحصان لا إحصان، من على ما على هذا الإتيان على ما في حرم
فصله رحمه الله راد من المستوفى رقم 2 ورواه عن مولاه من عميره ثلاثة أبنام
لصاحبه أبنه خفي أنفون ورواه عن هذا صاحب راجع من آل محمد شيء لا
يطهره وإنما د المد الفيل، أو الباء، أو الجيم، فلا شيء بهيم.

هولاء، جوان كان ردفه من لبر من ذلك ليحمله، وفي اعماقه بندر الرصيح في البرد
بحا هو بـ طلاته ربيطلا حبه او يوحى اليه راء، لخاصي

[illegible]

قال في هذه الدنيا قد كان المراد بالآدمي الذي هو في حاله أو في حاله الذي هو في حاله
على الأعمدة فلا يجعل له لسان ولا يخلق من عيون بطلان ولا يخلق من عيون بطلان ولا يخلق من عيون بطلان

بما كان داخل في مال أبي ربيعة، وما إذا رده إليه، ثم جعل له أن رده في يومه
ويوم الجمعة بعد غير مولاه، فلا جعل له أن يقر ما هو عليه كموثقي كتاب
في التنازع

قوله ذو - كتاب ليمنه لقر من أروحي تروحه نصي له بيمينه إلا شروحه ما
مؤلفا

وقال أبو يوسف بعد أن تروحه تروحه وإن كان قد ردها واحداً لأن
التعدي بالأرطع من ردها، فلا ينقص منها، لأن صحابه حين وجب ذلك لم يعطوا
في طلب يمينه مكرها

وقد أن يقره على امرأته على مرد ردها ما سألته، فمضى ردها لطم
للمنك شيء بحسب ما سألته

قوله وإن أم من البري، إذا كان شيء عليه، وأنه ما به في رده، لكن هذا إذا
أسبه حتى يقره

وفي نسخة من نسخة أبي ربيعة، وهو صحيح لأن في نسخة من نسخة
ولم إذا كان به أن يقره على يمينه في العمل بسيرة ما كان يمينه لا يقره
التي، ولما د ما به في رده لا شيء له، وإن كانه قد رده في حال رده ردها به، حتى لم
يسحق شيئاً من العمل، لأن المنك كل ما كان يمينه، فمضى كتابه، لأن أسبه حتى رده
العمل، لأنه ما كان يمينه، فمضى كتابه، لأن أسبه حتى رده
له العمل، لأنه ما كان يمينه، فمضى كتابه، لأن أسبه حتى رده
العمل

وقد عاب القيد من أن يقره، فلا شيء له من أن كان يمينه على أحمد، وقد
كان عليه، أنه لما شهد ما شهد على رده الأمانة، فلا عيب لا بالتعدي، وإن لم
يشهد مسمى شهدنا

وقال أبو يوسف لا يملك عليه

قوله، ويضمن أن يشهد إذا أهدى له يأخذ به رده على مولاه، وأنه يجوز أن
يقر، أحمد له شهدا - شهدا - الشهادة تروك شهده

قال في كتابه، أن شهدا حتى في قول أبي ربيعة، حتى لو رده من لم يشهد
وقد أهدى لا جعل له ما شهدا، لأن ترك الشهادة لشدة إيمانه، فمضى كتابه، لأنه ما كان
بالي مولاه، فمضى له من أن يقره، فلا جعل له، وإن كان يمينه، فمضى كتابه، لأن

أدعاه مصر ثم لاء، فأبى من أن يصل به إلى سواد، ولا حمل به، لأن حاد به رجل بهد
ذلك، فطلى حاء به أحمل إن رده من مسيره ثلاثة أيام، ولا شيء للأول

قال في ترجمه ويحجر على لأق، عن ظلمة إذا كان حباً لأنه ناك على ملكه، ولا
يجوز بيعه إلا من هو في يده لأنه غير مقدور على سلطه، ويحجر صار بيعه على من هو
في يده لأنه لا قدر على نفسه

قوله (وإن كان الأبى رهنًا فالجمل غير المضمون) ويحجر لا يحرره عن الرهن
وإن رد في حب الرهن ويحجر سواء لأن الرهن لا يطل بالمدونة، وهذا إذا كان له حصة مثل
الدين، ثم أقر به، فإن كنت أكثر بغير الدين الذي عليه والباقي على الرهن؛ لأن حقه
تسمى بالدين المضمون، ثم إن كان له حصة وتلقب سواء، وفي الرهن يحمل حصته من
حصة الرهن، ولو كان له أمة وممصة ولد رهنه فاجعل واحد ولا غيره بفعله كله
في التناهي والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب إحياء الموات

الارض لموات هي التي لم تكن مملوكة لحدود سنة ١٠٠٠ م. م. من قبل المسلمين وكانت
مرواح البلاد ذات من بناء أو بحدود

فقال رحمه الله (والموات ما لا يفتتح به شيء إلا من لا يفتتح به شيء أو يفتتح
بشيء عليه أو ما فيه ولد) مع يفتح الميراثه ماله. يعني في ماله أو في الميراثه لا يفتح
بشيء على الميراث

قوله (فما كان من قبلها لا يملكه أو كان مملوكة في بلادهم ولا يفتتح به
على شيء من قبلها من الميراثه) يعني أن الميراثه في الميراثه لا يفتح به شيء
يشيخ الميراثه من قبل الميراثه الميراثه من قبل الميراثه لا يفتح به شيء
الميراثه لا يفتح به شيء

وهو قوله (والميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه)
الذي يفتح به شيء من الميراثه

وهو الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه
مرواح البلاد (والميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه)
فأما الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه
الميراثه من الميراثه

والميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

فصله (من قبله من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه)
الذي يفتح به شيء من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه
فهي به

١- إحياء الموات من قبل الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

الميراثه من الميراثه

الميراثه من الميراثه

2- إحياء الموات من قبل الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

الميراثه من الميراثه

3- إحياء الموات من قبل الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

الميراثه من الميراثه

(١) قال في الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه الميراثه من الميراثه

والأبي حنيفة قوله عليه السلام: «ليس بمسلم إلا ما طاعت به مني وأطيعته»^١ ولأنه
 حرم المسلمين عليهم لأحد أن يحس به طوبى لأن الإمام كمال عند الناس
 ثم عند أبي حنيفة إذا لم يملكها بالإنشاء وملكه إمامها فمعه خير ملكاً
 له، والأدلى للإمام أن يحسب له إتيان أفعاله ولا يصدق منه هذا في ترك الاستئذان
 حياً، أما إذا تركه فإنما هو إمام لأنه قد يصدقها راجعاً به وقد مر به أنه الإمام تركها
 عشرة أو نحوها

وفي إحيائه حديث فيها الدعاء: «اللهم صل على محمد بن عبد الله المصطفى لا يحضر»^٢
 في مقابلة هؤلاء الأئمة يكون إتيانهم أئمة على الناس
 قوله: «ويستحب لأبي حنيفة» كما يملك المصطفى لأن ذلك هو الملك لا
 لأن أبي حنيفة هو الإمام من شرطه

قوله: «ومن حجج رتبة ولو يقتضى ثلاث سنين» أي الإمام منه ونفقه أبي
 حنيفة في المقام، ويرى في بعض أفعالهم أنه إذا تركه عشاراً ثلاث سنين، فقد
 انقلب وتمسكوا من دار الإسلام فلهذا عشاراً أربعين سنة من المسلمين من
 حيث حضر، لا يخرج ولا يحجز لهم بأحد يملكه، أي إحياء هو إحياء
 والتمسك هو إتيانهم بالإسلام سيلاً لهم كونه يملكونه برفع الحجارة عونه، أو يملكونه
 بغير حججهم من إحيائه، وإنما ليس ثلاث سنين؛ لأن الخلفاء الأربعة في السنة
 مرة، وأنت ما حصل إلا بغيري حتى ما يسأل في حق أبي حنيفة الإحياء الثلاثة وهي
 أسكنات من ذلك النوع قد تركها هذا الخلفاء فاعلموا أنه قصد إحياءهم ونواياهم، فوجدت
 على الإمام إذا لم يملكه بعداً عاماً لا سيما بعد أن من مضي عهد القدم

١ نسخة لأحد هذه النسخ في غرضه في إحيائه في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 والظاهر من هذه النسخ في غرضه في إحيائه في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 وفي كتابه في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 وحسب من كان في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 من في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 من في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 من في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 من في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ

(١) قال في حقه في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ
 في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ

ملكه. وإن عبد كلاباً بغيره ولو معه جار معه

قوله ولا يجوز حياض الرب من القدر وإنك مؤمن بأهل القربة ومطرحاً

لجنتهم) ويحجب بعض ما يجب إتياء فلا يكون مؤثماً من حياض

قوله (ومن حياض في بركة فله حياضها معه) من حياض من حياض

الإمام عبد الله حياضه وبهذه وبغيره حياضاً لأن هذا الشرعاء والأول حياض

كساء الثمار وبما هو المال من حياض غيره فكذلك حياضه

قوله (وإن كان حياضاً فله حياضها) فله حياضه من حياض

فصحيح عطاء بن رباح (إن كان حياضاً فله حياضه) والأول حياضه من حياض

لأن الحاجة داعية إلى ذلك كما في شرحه

قوله (وإن كان حياضاً فله حياضه) فله حياضه

وقال أبو حنيفة (ومن حياض فله حياضه) فله حياضه

ومعنى ذلك أن حياض من كل حياض ذكره في حياضه

دواع القربة بغيره. والله اعلم بالصواب

قوله (وإن كان حياضاً فله حياضه) فله حياضه

الذي هو حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

ومعنى حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

حياضه

قوله (ومن أراد أن يخرق في حياضه) فله حياضه

والإطلاق من حياضه من حياضه من حياضه

ذلك لأن حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

ومن حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

الحريم من حياضه من حياضه من حياضه

في أرضه من حياضه من حياضه من حياضه

في حياضه من حياضه من حياضه من حياضه

قوله (ومن أراد أن يخرق في حياضه) فله حياضه

بغير إحياءه) فله حياضه من حياضه

قوله (ومن أراد أن يخرق في حياضه) فله حياضه

بملكته من إحيائه يأذن الإمام شرط إن الإمام لما هو دول أبي حنيفة
 قوله (أقرن كان له مهر في أرضه غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة إلا أن
 يبيعهم يته على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد أنه مفسد يفسد عليه ويقتل عليها
 طينته لأن النهي لا يمنع به إلا حريم يلقى عنه فيه، ويحار عنه إلى شهر ليعر
 مصالحه، فكان الظاهر أن الحريم به، ولأنه يصاح إلى المستن بسيل الماء عنه، ولا يمكنه
 الشئ عاده في بطو نهر، ولا يمكنه إبقاء الطين إلى مكان بعيد، لا يخرج، فيكون له
 الحريم إحصاءً بالشئ، ولأن حنيفة لا الحريم في حشر عرصة بالأثر، ولأن الإصاح بالنماء في
 شهر يمكن بدون حريم ولا يمكن في شهر إلا بالإصحاء، ولا سيما، لا بالحريم
 وقوله: «سواء» وهو الطريق.

وعلى هو خبر بلط

عند أبي يوسف أنه نذر نصف بطنه من كل حوت
 وعقد بمحمد قدر جميعه من كل حياض
 ونسره اختلاف أن ولاية القري لأصحاب الأرض عند أبي حنيفة، وخصصها
 لأصحاب النهر

وأما إلقاء طين النهر عند أبي حنيفة، فاختلف به المسامح؟
 قال بعضهم، يمتد إلى موضع حير صلوك لأحد.
 وقال بعضهم، أنه أن يلقى على المساء ما لم يجرى
 وأما المرور عند نيل، يبيع منه محله.
 وقيل، لا يبيع للمرور
 وقال أبو حنيفة رحمه الله في قري، وعوله ما في الماء الطين والله أعلم.

كتاب المذوق

الإذن عبارة عن إذن المخرج والمقتطع الحق عند رالف بعد ذلك يصرف نفسه بأمره؛ لأنه بعد الإذن يبي أملاً التصرف بسله المقتطع، وعمله المسمى، والمجازة عن التصرف طبق مسمى كي لا يفسد الحق بريقته، لو كسبه ودبت من المولى فلا بد من إتيه كي لا يطل حقه من غير رضا.

قول رحمه الله: (إذا أذن المولى لقده في التجارة إذك ثلثاً حار تصرفه في سائر التجارة) فإن يكون له أدب لك في التجارة ولا يفهم.

قوله: (ربح وشعري يعني سفي القصة ونقصه) لا يمان به عند كي حصة وتفصل سائر أصنافه ولا يجوز مبدعها بالحق العاشر؛ لأنه مصرفة المخرج، فلا ينظمه الإذن بصلاب المهر؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، ولأن حصة أنه تصرف بأقلية عنه، فصار كالمهر وعى هذا المسمى المقتطع له، فإن جازى الصلة المأذون في مرض موه يظهر من جميع المال إذ لم يكن عليه دين، فقد كان من جميع م؛ لأن الانتصار في المهر على ثلث من المهر، ولا دور للبعد وإن كان الدين محطاً في يده حال للمشتريين بد جميع المبراة ولا تردد المسح كساي المهر. وله أن يسلم، ويصل المهر؛ لأنه تجارة وله أن يوكل بالبيع والشراء، لأنه قد لا يجرع نفسه.

قوله: (زهره في شرفه)؛ لأنها من مبيع التجارة؛ لأنها نبياء، واستعاضه، وبذلك أن يحتاج الأجر، والبيوت؛ لأنه من صنيع المقتطع، ويأخذ الأرض مزارعة؛ لأن فيه تعميل المبيع، وله أن يشارك شركة حلق، ويبيع المال مصادره، وأباحتها؛ لأنه من حرفة التجارة، وله أن يجر نفسه عند خلافاً للشعري، وليس له أن يبيع نفسه؛ لأنه بحجره ولا أن يرض نفسه؛ لأن يبيع، فلا يحصل مقصود المولى، أو الإجارة، فلا يتصرف بها، ويحصل بها المقصود وهو الربح.

قوله: (زبان كان ذك لمي نزع بيته ذوق غيره فهو مأذون له في جميعها)، مثل أن يأخذ في المهر، منه يجوز فيه وفي غيره.

وقال رحمه الله: يكون مأذوناً له إلا في ذلك النوع؛ لأن الإذن لو كبل وإتية من المولى.

ولنا: أنه إذا كان من، ودت المهر، وعند ذلك يظهر ملكية المهر، فلا يخص مبيع ذوق نوع مضاف لو كبل منه تصرف في حال غيره، وإن ودت له الإذن مثل أن يقول: أذنت لك فيه في التجارة، فهو مأذون له إذا حري بحجر عنه؛ لأن إذه إطلاق من حجره، فلا يرفع التصرف به كالمبيع والمهر، وكذا: أنه إذا رأى المولى يبيع، وشعري.

فلم يمه ومكسب عن ذلك كان إتياء لآله تصريف لعمه وسوسى عن في تصرفه،
فصلر سكرته رجا به كما أن الشفري لما كان مصراعاً لمعه، منفع عن في تصرفه
كان سكرته عن انقلب انعطافاً معه كذا هنة، ولا يشد هدايد أو رجلاً يسع له شدة
مكسب عنه لم يكن سكرته إن في جوش بهاء لأن باع عبد عمه، إنما يصح تصرفه
مختركل، فإذا لم يوجد في الرضا بشوكل لم يصح بهاء، وإن كان أمر بمسند أو فهد
مصدراً أو صباعاً، فهو إذاً له في الحجرة، وله أن يسرد في بيت وفي غيره، لأن
الإحصاء من التصرف، وذكر بعض الشجرة إن له في بصره.

قوله (وإن أذن له في شيء منه فليس بمأذون به) لأنه استعجاب مثل أن
يأمره بشيء من بصره، أو طعام لأهله، وهذا لأنه من صار مرداً بهاء بسك عليه
بالب الإحصاء وإن كان له (أو غيره) فله أن يذبح في الحجرة من مأذوناً له إذا
عاد غداً وكذا إن كان له من إلهاء عند فائت وكيلي، بعد أن يكون وكلاً،
ولو قلل بوكيله، إن شاء عبد، بعد هرقك. لو قلل لعدة السدور إذا عاد عبد بعد
حجرت عذرك، أم قال بمطيق الرجوع إلى إلهاء عبد، فقد جعلت، فإنه لا يصح هذا
كله، ولا يصحير الوكيل مهوراً، ولا التصديق بميرة ولا بالتبعية، من جهة ثم العبد لا يصير
مأذوناً إلا بالعلم، حتى لو قال المولى: أدت لبيدتي في الحجرة، وهو لا يعلم لا يصير
مأذوناً للحجرة كذا كذا، ولو قال: أبقوا عذري، هذا إذا كان في البصر، أو أبقوه، ولقد
لا يعلم ما ذن المولى بصر مأذون في رواية كتاب السدور.

ومن أصحابنا من قال: يكون مأذوناً من غير خلاف والحجر عليه لا يصح إلا إذا
علم، فأما إذا لم يعلم لا يصير محجوراً، وإن حجر عليه في موفه وهو لا يعلم، إن أخبره
رجلاً، أو رجلاً وامرئاً عديين شاء لم غير عديين، أو رجل عدلاً وامرأه عطفه صار
محجوراً بالإحصاء، وإن كان المصير واحدة غير عدل لا يصح محجور، إلا إذا صدقه
رغبها بمحجر سواء تصرف أو كذبه إذا ظهر صدق الخبر، وإن كان المحجر رسولاً
صار محجوراً بالإحصاء صدقه أو كذبه.

قوله (والفرز مأذون بالتقوّن والتقصوب حاشي وكذا بالرداع إذا أقر
بإسلاكها) لأن الإقرار من بواع التحارة إذ لو لم يصح لأجست الشس سابعته
ومعاقبته وهذا إن كان استوى بين الشجرة، أما المصير وإحصاءه، فإن منطلق برفقته
يسوي منه بعد الميرة ولا يستوي من وقتة، والفرز من السبر ما كان من الميراث بغير
إذن المولى، ولو أقر بغير امرأه صدقته، فإنه لا يصح في من المولى ولا يوجد به (لا بعد
الميراث وإن أقر أنه انقص حره، أو أمة تكراً تابعيه، فمحمداً ٧ يلزمه في الحال إلا

تقديرات المواليد وعم إن

وَلَقَدْ أَتَوْا أَبَا بَرْزَةَ هُوَ الْفَرَارِيُّ فَطَحَّاهُ وَبَقَرَهُ حَتَّى أَهْلَكَ

قال في الحضور: قد في مصالحتي إلى به صفت رحمة الله

بر باب صدور اراثت لاجس مـسـسـیـہ یوحنا، ص ۱۵۲

ولم يضر حينا يوما ، عسا

فصل فی مسیحی بپنجل فی حکوتہ المملوکہ و دواع = سپہ فوجتہ علیہ

عبدالرحمن بن عبدالمطلب

ہوئے، جو کسی نہ ان پر رُوحِ رِلائی تَجَوُّدِ عَمَلِیکہ) لانا اس پر دم کسی سے تَحَدِید

والإدب بما جتهد في التحارة رأياً لم يصح ولم يجره لمؤيد فهد، فإدباً وحسباً

عليه السلام، لأنه لم يرد في صحيحه شيء في حق هذه الأئمة، وإنما لم يرد في إسمائهم.

روح القدس له بحر إيمان، لأن به وميراثه مدلوله فيه يسبح ربنا بالمجد والنعمة دائما

روح الله، فكللت لا جد، يساً ضمه

وقال ابو يوسف يجرى في ذلك بعض الناس، والى

وجاء في التبريع لبس من الفخارة وعلى هذا خلاف المصنف والشريك شركة

100

فقال له يا سيدي، في البداية - في يوسف رحمه الله

رشد المادون فزويج الناصه رحياب لعل ، قنباريه

فقد صادفني في ذلك الحين في بيتي،

ولقد انعم الله علينا لا يحصى هم شريخ العبد محمد صالح

وَقَدْ صَاحَبَ الْعَارِ لَأنَّ لَدُنَّكَ بِلَاكُ ذَلِكَ وَهَذَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والذين في تلكه مقام بعد الحيرة فمن بكر محام لا ان يحق احدى ولا دى علمه

الأمان البيئي قد ساد، رغم أن الهدوء جاءه، فسررح أحسنوا إلى موسى، لا يلوكل في

الحقة معبر عنه ١٠ نائباً ، ١١ من عليه فحضره جميعاً ، سائر الحكمة للمولى لا

سبيل للحد من هذه المخاطر لا يمكن تجاهل دورها في القضايا من

محمود احمد، ناس دمع حاكب الخمر طاعة لا دين ولا اد بولجته للموت، عسما، صحت

محرم ورجس، كانا في من القادسيين مع ما عدم البري ماخضاه ظموني ليس

سرماء پیدا کی راہ دکھانے والے مسٹر علی گڑھ سرج احمد علی کے مکتوب

بہار میں یہ اصولی وجہ احمد امولوی سے کہیں نہیں ملے گی۔

وإن كان المادون كاتب رطله دين عليل أو كبير، فالتكليف لا يحد، وإن أعارها المولى؛ لأن المولى لا يملك التصرف في كسب المدين مع وجود الدين، فلا يملك إعارته المكتبة.

قوله: «ولا يفتن عبي فاس»، لأنه لا يملك المكتبة، فالعقل أرقى؛ لأن الفتق تسرع ولا يفرض؛ لأنه مبيع كافية من عليه السلام. وفرص من بين مبدعه مروه⁽¹⁾.

قوله: «ولا يبيع بعوضي (لا يبيع عوصي) ولا يصدق؛ لأن مبيع سيرة، وليس له أن يكتفل بالعرض، لا بالمال إلا بملك المولى، فإن كان له المولى صار به، فلم يكن عليه دين، أما إذا كان مديونا، فلا يجوز. وأما المكتبة، فلا يجوز، لأنه لا يملك المكتبة، ولو كان له المولى، فإن كمال لا يواحد بها في حال ويؤخذ بها بعد الفرية، ويستأذن من بيع الفرية والتمويه؛ لأنه من عهده المنجور، وإن أن يدمع المال مملوكة، وإن بأحد المصار مصرية، ويجوز أن يشارك شركة عماد، لأن بعدد عبي هو كلفة دين مكفاله. وهم يملك أن يوكل ويتوكله ولا يجوز أن يشارك شركة مصرية؛ لأنها تنطد عبي الكمال، رغم لا يملكه، ويجوز أن يملكه لعهده في المنجور.

قوله: «إلا أن يهدي النسيب من النضام أو يفتن من يصد»، لأنه من عهده النصار مختلف المصروف، لأنه لا إذن له.

وهي أبي يوسف أن يجوز عليه إذا أعطاه المولى ثوب ب مئة، مئة معي وثقائه على ذلك الطعام لا بأس به بخلاف ما إذا أعطاه ثوب مئة لأهله أو كنوه في الشهر بتصرف به المولى، فإن لا بأس أن تصدق المرأة من بيت زوجها بأشياء النسيب كالأحذية وسجود، لأن ذلك غير ممنوع فيه في الحديث، ولا يجوز الفراقم والشيخ والإكثت.

قوله: «وتحوله متعلق برقبه يباع فيها لغيره، إلا أن يهدية المولى» والتموه دين التصرفه أو ما في معناه خالص والتموه والإجارة والاستحوا، وصحان العصب والودائع إذا حصدتها، وما يجب من العمر بولاء تستتره جيد الاستحوا، أو عمر دين، أو عرق ثوباً، أما الدين الشاهب بغير دين كالحبر، والخصاية، فهو متعلق بدمه يستولي منه بعد الفرية.

(1) لم أحصل هذا المقصد، ولكن و دت الأحاديث في فضل الفرض ما رأى من ماله في سنة في كتاب الإسلام (باب الفرض) للنفق، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رايت ليلة أُسري بي، علي سائب المله مكتوباً الصداقة بغير شئ، ومفرج من ماله عشر، مائة ما سبيل ما مال فقصرني ثم فصل مني الصداقة؟ مال؟ لأن الباقى يسأل، فده، والله ستر من لا يستتر من ولا من حاكمي.

ولا تخلف برقبته

وقوله «باعت لبنة» يعني بوجه احكامهم وليس للمولى ان يبعده لان ذلك للمولى
والعمراء فيه حق ربي عند حفاظ عقيدتهم لانهم قد يختاروا بذلك البيع بوجه من كنه
علم يكن له بعه بغير ربحهم، وقد باع بغير ربحهم وبعث على احازيب كنه في ترميمه، وان
اجاز بعضهم، لكن بعضهم به يصر إلا ان يتفقوا على ذلك

وقوله «لا يصره المولى» يعني يهدى ماله من ماله، لأن له ان يهدى لم يصر في
رقبته للعمراء شيء، مع ذلك

قوله «ويقسم لعه يسلم بالخصم» قوله ان الذين باعوا به، أو الباع، فإن
بقي هم دين لا يطل به المولى، ولكن يصور به عند عهد العمر، وقد رتب به عنه انفاضي
اما إذا باعه المولى بغير ربحهم حتى يصحح إلا ان كان في القس ربحا يبيعهم، أو
فصل للمولى دينهم، أو يقرض المولى من القس، فإنه يطل من غصب، وليس عند كثيرهم
إذا باع فتركه في قس من العمراء عن القسح

ويعرف ان هذا بغير ما استعمله القس عليه ان يبيعهم البيع ويسمونه في قسهم،
وهذا ليس لهم اسماء، بل كنه لأن فيه تأخير قضاء ربح الباع

فما كنه إذا كان من ماله على عهد دين، فوجه المولى من قس الباع عليه، فله سقط
القس الذي عليه، لأن الإنسان لا يثبت له علم، فله دين، فإن رجع المولى في عهد لم يبعده
قس من عهد أبي حنيفة وعنده، لأن ما ملكه سقطت استغاليه عنه، فصار كنه من أرباح فهو
كالبيع، ومعناه ان ربحه من ربح الباع، وهذا يصحح الكسح، وهو ربح في الحقة لم يبعده
شكاح لهذا قضى

وقد لم يوسعه بغير دين على عهد، ومن عهد ربابه خرى ان المولى ليس له
ان يرجع في عهد، لأن كسح ان الدين على عهد، فله دين، فله ربحه من ربحه حصة
وتعبر الموهوبة من حصة الباع، فله في ملكه الموهوب به من ربحه رجوع
قوله «فان نصل شيء من ذنونه فقولنا به بفقد حريته، نقرر القس في دمه»
وعنه وقد اقره

قوله «ان حجر عليه من بصره محجورا عليه حتى يظهر محجورا بين أقل
سوقه» لأنهم حرو معددين حوزة التصرف منه وفله به، ولا يمنع ذلك لا بالمع
ويشترط علم أكبر أهل سوقه، حتى لو حجر عليه في السوق، ليس به إلا وجله له
وحالان لا يحجر، بل مقصود حروجه من الإذن بالسيارة والتواجد ولا يصر لا يشترط

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي أَوْ حِي** وَ لَعَنَ قَدْرَ الْخَضْبِ مَرَّةً هَذَا أَضَافُونَ
 مَحْجُوزًا: لِأَنَّهُ سَبَّحَ بِسَبْطِ الْأَدَبِ، كَمَا مَحْجُوزٌ ١١١، وَ هَذَا قَدْ إِذَا كَانَ عِبَر
 مَعْنَى تَالِيَةً، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 جَدِّهِ مَسْنُودًا، فَصَرَفَ حَاضِرًا، وَ هَذَا مِنْ بَعْدِ سَبْطِ الْخَضْبِ، وَ هَذَا أَضَافُ بَعْدَ ذَلِكَ
 وَ هُوَ يُدْعَى وَ هَذَا عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

قوله: **وَقَدْ كَانَتْ يَمِينِي هَذَا مَحْجُوزًا**، عَلَى خَالِهِ، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ شَاعِرًا، بَلْ لَمْ يَجْعَلْهُ هُوَ حَسْبُ
 وَ هَذَا مَحْجُوزٌ قَدْ أَضَافَ فِي هَذَا يَمِينِي مَسْنُودًا، وَ هَذَا مَحْجُوزٌ

كتاب المزاورة

فمما فرغنا^١ في العلم مصالحة من التردد

وفي الصريح عبارة عن التمسك على التزويج ببعض المخرج، يسمى أيضاً محامد، لأن

المزاورع عتيبر

وَعَبِلَ مَسِيئَةً مِنْ عَقِبِ الْحَبِي عَمَّا لِيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَهْلِ غَيْرِهِ.

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْبَاسِ. قَالَ أَبُو حَبِشَةَ: الْمَرْغَةُ بِالثَّلْثِ وَالْأَرْبَعِ بِطَائِفَةٍ يَمَّا ذَكَرَ

فقلت يا ربك يا ربنا اني اعلى الله عليه وسلم بيني وبينه من المصائبه فقال له

”یہ ہے ’ابن‘ اور ما الصغیرہ یا رسول اللہ قل: ان سعد کرمہ نلت کر ربيع“ و لا

تقریراتہ والنقصان فی دینک سوانہ

وفيل النصاب بالثبوت والرفع متجاوز عنه، في ذلك، ما هم يترجون حكماً.

وغيره وباعه أي ناسه. وإنا كاتب ناسه بعد أي سبعة. فإن سقى الأرض

وكرها ولم يجرح شيء، فله أسير مثله لأنه في معنى، جارة فاسد، وهذا إذا كان القادر من

عمل صاحب الأرض فإن كنت من قبله ملكه آخر مثل الأرض والمخارج لتعاقب

الأرضية لأنه ساء ملكه

(٢) وهو فرع شركة ر. ع. ب. هي المساهمة الأخرى، يحافظ بسبب الطوائف على أن تكون الأخرى من

أحببت والعمل من الآخر والنصرت لمرأسي مدينتي بهما بسعة شفق عليهما وعاملت في الأرض

المزروعات يسمى مزارعاً والمهرف الاعراب الأرض.

تنظيم التعليم العالي العام (1976)

(2) دال اس حجر الصلانی کی تاریخ کی سیریس آخراٹھ الفابہ (2004-2005) حدیث النبی ص

المحارة. أحرمت من ذواتها، حافر هذا الفخذ، ورد والمخالب والبراب وهو سرجها وأخرها

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من أحب إليّ رجل فقلت يا رسول الله صلى

یادِ علیہ السلام: ہر کلمہ و الفصحیہ میں دو چہ دہر میں تانیہ میں اس شعر: اے کلامِ مگرے

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

کتابت میں آج کے حالات کی روشنی میں لکھی گئی ہے۔

الحق في ربيع، بعدد ٥٥٠٠ كتابه تعالى على الله عليه وسلم في تاريخ الصواع

دروغی غلام، الا انتم بھی من سبقت عربہ بنی ظہیر مال قابل دیدنی تاجہ بھٹہ مراد من

جاءه، أ، والله أعلم بأعجب منه، إنا أتى رسولاً قد غنيتك، فقال، صلى الله عليه وسلم.

وَأَيُّهَا هَذَا مَا نَحْنُ لَا نَكُونُ الْمُسْلِمِينَ: فَيَسْمَعُ رَأْسُكَ ٤ نَكُونُ الْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible]

والمثل على أنها ناسية أنه استجار بعض الخارج، فيكون في معنى غير الطمان؛
ولأن الأحر معدوم، أو مجهول كما إذا استأجره أن يرعى عنه بعض الخارج منه
قوله: (وَقَالَ أَبُو يَسُفَ وَمُحَمَّدٌ هِيَ خَاتَمَةُ) وعنه الفتوى لما جاءه ثلثي الجباد
لأن صاحب الأرض قد لا يجد أسرته يستعمل بها، وما دعت الضرورة إليه، فهو حائر.
ومن جهة أبي حنيفة أنه لم يقي عليه الصلاة والسلام ما سوى عن الخاتمة
والطرية^(١)

فالمثله، فمعاذ من الخلف، وهو طرور، فيحصل أنه بيع الزرع بالبرع، ويحصل
أنه لم يزرعه

وأما طرية فهو بيع الربح على رؤوس منحل حرصه بمرأ
قوله: (وَيُحْيِي بَعْدَهَا عَلَى أَرْجَحِ أَوْجِهٍ إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْأَجْدُ يُؤَاجِدُ وَالْعَمَلُ
وَالْقَرْ يُؤَاجِدُ جَارَتْ)، أنه استجار للمفصل ببعض الخارج وهو أصل السلوعة، ولا
يقال: حلا بضم الحاء ليعرف مع أبي حنيفة

مشقول الأجر غير مسأجرة، وإنما هي ثابته لعمل الفاعل، لأنها آلة العمل كما إذا
استأجر عملاً ليعمله به بارة الخياط، فإن ذلك جائز، ولأن من استأجر مطلقاً كتاب
الإمر تبعه لعمله، وليس في مذهب أسرة كذا

قوله: (وَبِإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ يُؤَاجِدُ وَالْعَمَلُ وَالْقَرْ وَالْمَرْ يُؤَاجِدُ جَارَتْ أَيْضًا)
وعنه الوجه الثاني ووجهه: أن العامل مستأجر للأرض بعض معدوم من الخارج، فيجوز
كما إذا استأجر بغيرهم مطلقاً

قوله: (وَبِإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْقَرْ يُؤَاجِدُ وَالْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ جَارَتْ أَيْضًا)
وعنه الوجه الثالث ووجهه: أنه إن استأجره للعمل فإنه لم يستأجر لصار كما إذا استأجر
مطلقاً ليعمله بارة

قوله: (وَبِإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْقَرْ يُؤَاجِدُ وَالْعَمَلُ يُؤَاجِدُ فِيهَا بِالْمُطْلَقِ) وهذا
طرحه طريق، وهو باطل، ظاهر الرواية، لأن فقر هيئة مسأجرة ببعض الخارج؛ لأنها لا
تصير فاعلة للعمل؛ لأنها لم تنطز على العمل، واستجار غير بعض الخارج لا يجوز
قوله: (وَلَا لَصُحْبِ الْمَرْكَعَةِ، لَا عَلَى مِلَّةِ مَطْلُوعَةٍ) لأن جهتها تؤدي إلى
الاختلاف، فربما يدعى أحدهما مدة يزيد على الأخر.

(١) أصححه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع (باب: البيع عن بعضه وبغيره) وفي مختارته
وعنه في سنة في كتاب البيوع عن رسول الله (باب: ما جاء في البيع من الختام).

للمزارع يستحقه يدره، عنده لم يصح وفي الاستحسان يجوز، لأنه قد ورد على أن في
النصف، أو الثلث، مع، بدل أصلي يعمل، لأن من شأن المزارع أن يكون يسمه

قوله: (وإن لم يخرج الأرض شيئاً فلا شيء للعامل) هذا في المزارعة الصحيحة
إذا كان ثبوت من قبل صاحب الأرض أو العامل؛ لأن العقد الصحيح يجب فيه المسمى،
ولم يوجد المسمى ثم يستحق شيئاً، وأما إذا كانت فاسدة ولم يخرج الأرض شيئاً وجب
أجر الثقل على الذي من فيه الثمر، فهو كان الثمر من قبل العامل فهو مستأجر للأرض،
وإن كان من قبل صاحب الأرض، فهو مستأجر للعامل، وإذا صدق يجب أجر الثقل؛
لأنه يستولى في البسطة عن عقد فاسد.

قوله: (وإذا لم يدر المزارعة فأنخرج كلفة لصاحب الثمر) أنه شاء ملكه. فإن
كان ثبوت من قبل صاحب الأرض، فلكل من أجر مثله لا يراد على ما شرط له من
المخرج، لأنه رضى بسقوط الزهد، وهذا عندهما.

وقال محمد بن أسمر مثله بالعلم ما يليق

قوله: (وإن كان الثمر من قبل العامل فله صاحب الأرض آخر من أقره)؛ لأنه
مستوى بينهما جلد فاسد. وهل يراد على ما شرط له من المخرج؟ على خلاف قلبي
ذكرناه

ولو جمع بين الأرض والتمر، حتى ملئت المروعة، فعلى العامل جر من الأرض
والتمر هو الصحيح

قوله: (وإذا عند المزارعة فاحتج صاحب الثمر من العمل لم يخبز عليه)؛ لأنه
لا يسكنه النسي في العقد إلا باللاف ماله، وهو الثمر وما صرر عليه، نصار كما إذا
استأجر أجيراً لعدم دره، ثم بدأ بصاحب الثمر لم يجر على ذلك

قوله: (وإذا اقتنع الذي ليس من قبله الثمر أجنوة الحاكم على العمل)؛ لأنه لا
صرر عليه في طوعه بالعقد، إلا إذا كان عدواً فصيح به الإجماع ينسخ به المروعة.

قوله: (وإذا مات أحد المتعاقدين بطلت المزارعة ثباتاً بالاجابة) يعني مات
قبل المروعة، أما إذا كان بعد، فإن مات صاحب الأرض ركن في يد العامل، حتى
يستحصده، ويقسم على الشرط وإذا كان ليس هو العامل فعلى ركنه نحن يعمل في
المروعة أي أن يستحصده، وإذا صاحب الأرض لم يكن له دين، لأن لا صرر عليه، وإنما
صرر عليهم في منع المروعة، فوجب سعيته ولا أجر لهم فيما عملوا، وإن أرادوا قطع المروعة

لم يجرؤ، عي العمر، ونهل صاحب الأرض ثمنه، يكون بيك، أو أعطيه قيمة حصته والزرع كله لك، أو ائس على حصته، وغرد بطلت في حصته.

قوله «وإذا التفتت مدة المزرعة والزرع لم يذرك كان عي المزارع آخر مثل نصيبه من الأرض» أي أن يستحصل والتفت على المزرع عنده على مقدري حقوقها، لأن في تفتة لعل إبقاء الحق، وفي مسحه إلقاء ضرر بالحق، وكذا دفعه إلى الخصم لو تولى، ويكون العمل بينهما جميعاً، لأن العقد قد انتهى بانتهاء المدة، وهذا عمل في لئال المشترك، وهذه خلاف ما إذا مات رب الأرض والمزرع بعد حسب يكون العمل به على العامل، لأن هناك بعض العمل في مئته، والعمل يستدعي العمل على العامل، أما هنا العمل قد انتهى فلم يكن هذا إلقاء ذنب للعد، فم يحتسب العامل بوجوب العمل عليه.

وقوله «والشفقة على الزرع عندهما على مقدري حوصبه» وذلك مثل أمر سي لعله وغيره، وهذا إما يكون بعد انقضاء المدة، أما إذا لم ينقص، فهو عي العامل حاجة قوله «وإذا جرة المصعد والزرع والتفتي» والتفتي عندهما بالحصص، وكذا إذا لوفد لك أخذت مصلاً وسعد، بخصمها عليها على قدر حصة.

قوله «فإن شرطاً في المزرعة على العمل لست» يعني المصعد والخصم، لأنهما لم يزرعا المزارع، ربما عي أن يجرع على الزرع إلى أن يترك وعن أبي يوسف أنه يجوز شرط ذلك على العامل بالتمام، وهو مختار مشايخ

الحكي

قال المرحسي وهو الأصح في عبارته.

والفصل، أن ما كان من عمل قبل الإقراض مثل البني والحيث، فهو على المصعد، وما كان بعد الإقراض مثل نصيبه فهو عليهما في ظهر الزرع كالمصعد والحيث والحيث، وما كان بعد انقضاء، فهو عليهما بحر الحمل، لحظ واستفاد على هذا فتبين، أنه كان قبل بدالك الثمر من المصعد والخصم، والخصم على العامل، وما كان بعد كالمصعد والخصم فهو عليهما بأن شرطاً بعدد عي العامل لا يجوز بالاتفاق، لأنه لا عرف فيه، وإن شرط خصم في الزرع على صاحب الأرض، لا يجوز بالإجماع لعدم طهره والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب المساقاة

مسألة: "دفع النخل والكرم والأشجار المثمرة معاملة بالصف، أو بالثلث، أو
بالربح قل أو كثر

وأهل المدينة يسمونها المقاداة

قوله رحمه الله تعالى: (قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ الْمَسَاقَاةُ مَجْرَى مِنْ الْخَمْرَةِ فَتُعَا بِهَا طَلْعُهَا
لَا مَدَ اسْتِجْمَعُ مَجْرَى مِنَ السَّعْمُولِ بِهِ كَقَعْرِ الطَّحْلَانِ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَرُحْمَةُ: هِيَ جَذْرَةٌ إِذَا ذُكِرَ مِنْهُ مَقْلُومَةٌ وَسَمِيَ جَزَعًا
مِنْ الْخَمْرَةِ فَتُسَاعَى؛ لِأَنَّ السَّاعَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ فَصَوَّبَ فِي حَوَادِثِهَا لِمَصْرُورِهِ، فَإِنَّ لَمْ
يَذْكُرِ الْمَدَى حَاقَرَهُ وَقَعَّ عَلَى أَوَّلِ شَرَةِ نَخْرَجَ فِي قَوْلِ سَنَةٍ.

قوله: (وَالْجُزْءُ الْمَسَاقَاةُ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَالْكُرْمِ وَالرُّطَابِ وَالْأَصْوَلِ
أَيْ التَّجْلِيحِ) رُطَابٌ جَمْعُ رَطَا كَالْمَصْبَةِ وَالْمَصْبَاعِ وَالْجَفْزَةِ وَالْجَمَانِ وَالْقَوْنِ جَمْعُ الرُّطَابِ،
مَقْلُومٌ مَثَلُ الْفَرَاسِ وَالنَّخْلِ وَالسَّنَنِ وَسَمَى طَلْعًا، وَالرُّطَابُ كَالْقَدِّ وَالصَّبْحِ وَالرَّيْحِ
وَالنَّسَبِ وَالسُّفْرَجِلِ وَالْبَدْمَجَانِ وَأَسْمَاءُ ذَلِكَ.

قوله: (فَإِنَّ ذَلِكَ لَيُخْلَى بِهِ لَمَرَّةً مُسَاقَاةً وَالْخَمْرَةُ جَزْءٌ بِالْعَصْرِ جَارٌ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ
تَنَبَّهْتَ لَمْ يَجْرَ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مَا يَسْحَبُ بِالْعَمَلِ وَلَا أَثَرَ لِعَمَلٍ بَعْدَ النِّهَايَةِ وَالْإِدْرَاكِ
قوله: (وَالْإِذَا عَصَدَتْ الْخَمْرُ لَأَنَّهَا لَيُغْلَبُ أَجْرُ يَتَنَبَّهَ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِحَارَةِ الْمَصْدَرَةِ،
وَسَمَى كَالْمَرْحَةِ إِذَا حَسَدَتْ.

ثم عند أبي يوسف له أجر منه لا يزال على ما شرط له

وعدده له أجر منه بالمد ما بلغ

قوله: (وَيُقْبَلُ الْمَسَاقَاةُ بِالْمَوْتِ) أَمَا مَوْتُ صَاحِبِ الشَّجَرِ دَلَالُ النَّخْلِ اتَّقِلَ فِي
غيره.

وأما موت الشَّجَرِ فَيُتِمُّ الْعَصْرَ مِنَ حَقِّهِ فَإِنْ مَاتَ صَاحِبُ النَّخْلِ وَالْخَمْرَةُ صَرَّ
أَعْيُنُهُ طَلْعًا أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ يَقُومُ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، وَلَوْ كَرِهَ ذَلِكَ
وَرَجَعَهُ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ دَوْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْعَامِلِ مِنْ غَيْرِ لِمَصْرُورِ الْخَمْرَةِ، فَإِنَّ وَهِيَ طَلْعًا

(١) وهي تخرج شركة بينهما على شئ من الشجر، يكون فيه شجر من نخل أو تمر أو تمر في الشجر
بترتبه وحده وحده من الطرف الآخر، وتسمى شجرة مشتركة بينهما متى فيها

فصل في حقه الشئ والتمر، الآخر: رده للشجر

انظر: المدخل النسخي (١٦١/٦)

كتاب الفلاح

شككناج^(١) في صحة حادثة في الطوط، هو الصحيح، وهو محال في اللغة. لأن المقصود
بتوصل به إلى الطوط، ليس في مكانه، من شككناج حراً.

(1) فيس في هذه سر، من عب آدم الى الآن ثم سر في هذه (الكناج) الكناج
انظر امر هاهنا (27)

صفحة الخروج: السيرة الذاتية حتى عهد الخروج من أرض كنعان عند كاثو حوت، والمطرحه
وعبرها من المذبح، وأرجح أن له حرم: واحد مطر فيه نكاح أو غيره، وفي صح
المدونات من مختلف حكمه باختلاف أماكنها، وفيه ما هو من حرم، ثميل إلى طسقة
تجسسه والمطرحه، ومن عهد الخروج على مختلف من أديبه، بعدد يوم للمطرحه المقروق
أمر حية وعدم استعماله، بل به يكون حرم في وضعا وأمره من حرم، وأمره أو مكره أو غيره
يكون موقفاً أو مائحا على حسب اختلاف في ذلك.

۱- فیکون مرضه از گاه مختلفه فی حلقه بعض منیه از کتاب عربیه الریه الی لم یروج وکاف
الطریق علی شهر ولفه وحقول اروج اشتریه ولا استطیع الاخذ به من یروج فی الریه فیکون
وحدوه واما کان اروج واما فی هذه السیفه الی الشجره مده انصاب منیه وحقولها من
اخره ولا یزول الی ناله لا اروج، واما فی اشتریه ۱۵ یروج الی الریه الیه
فیکون مرضه ۱۵ لانه لم یروج کان انما ویرثه فی

[illegible]

في ويكون الزوج حراما ، فان كان الشخص في سائر عمره حراما ، فبعد انقضاء ما يبرر الزوجية والاصلاح وانقضاء ما هو حرام ، كان حراما على كلا الزوجين ، فزوج القدمية لم يفي في ما يبرر الزوجية ، فزوج ذلك حرام ، واما زوجة ما كان حراما في زوجة ، ولم يزوج حراما ، لا يستحل ان يمسها ، فيسقط ما يبرر الزوجية ، وانما ذلك لزوج حرام في هذه الحالة ، ان يزوج طارفاً من حرام ، وحرام ما يكون وحده حرام ، يكون حراماً ، فان لم يزوج في الحرام فهو حرام .

وَيَكُونُ الشَّيْءُ الْمَذْكُورُ إِذَا جَاءَ فَتَحَى الْبُيُوتَ فِي عَمْرِو دَالِشٍ، أَلَا يَرَوْحُ لَعَمْرُكَ عَمْرٍو
لَا يَحْتَالُ فِي إِسْرَادِ لَعْمٍ وَأَوْ قَدْ رَمَتْهُ فِي تَسَاءٍ وَجَسَدِهِ مَرْدَمُهُ أَلَا مَنَالُهُ الْفُتُوحُ فِي مَسِيرِهِ
بِئْسَ ذَلِكَ كَتَبَ الْبُيُوتَ بِخُرُوعِهَا فِي حَقِّهِ الْبَلَطَةُ يَدُ كَرِيمَةٍ مَرْمُوحٍ وَكَرَامَةُ عَمْرٍو فِي عَمْرِو حَسْبِ مَا
عَمْرُكَ فِي حَقِّهِ

[illegible]

نظر الأحكام الشرعية الأمانة الشخصية (2-3)

وَأَخِي فَيَقُولُ هَذَا وَوَقْتُكَ وَهَذَا مَسْجِدُكَ وَهَذَا بَيْتُكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ
اِسْتِغْنَاءً وَعَلَى مَا بَدَأَ بِهِ

وَيَجِبُ الْأَسْحَالُ ١ شُكْحُ لَا يَسْجُدُ إِلَّا بِمَنْعِهِ وَبِأَمْرِهِ لَا يَسْجُدُ إِلَّا بِمَنْعِهِ
فَصَارَ مَسْرُوعًا مُطَاعًا

وَقَوْلُهُ «وَالْأُخْرَى مِنْ تَسْمِيَةِ بَيْتِكَ بِمَسْجِدٍ عَلَى الْأَمْرِ» سَلَّ وَنَوَى
قَوْلُهُ (وَلَا تَقُلْ نَكْحُ الْمُسْلِمِ لَا يَحْضُرُ مَا هُنَا مِنْ حَرْشٍ مُنْجِنٍ مُنْجِنٍ
مَحْكَمَةٍ بِمَسْرُوعٍ حَضَرَهُ بَيْتُ الْعَقْدِ لَا عَدَا لِأَخِي) وَفِيهِ
وَفِيهِ مَسْرُوعٌ لَا يَنْبَغُ إِلَّا شَهَادَةُ لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِمَنْعِهِ أَلَمْ يَسْجُدْ فَهِيَ
بَعْدَهُ

وَقَوْلُهُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْعَمَلِ لَا يَلْزَمُ وَلَا يَلْزَمُ شَوْهَدُ ٢ مِنْ عَشْرِ الْإِسْلَامِ فِي
نَكْحِهِ الْمُسْلِمِ لَا يَلْزَمُ لَا يَلْزَمُ الْكَلَامُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِ الْكَلَامِ عَلَى
مَنْعِهِ الْمُسْلِمِ فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا فِي مَنَافَةٍ

قَوْلُهُ «أَوْ دُخْرٍ وَفَرْجٍ» قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَلْزَمُ شَوْهَدُ ٣ فِي
نَكْحِهِ وَالْطَّلَاقِ وَالْعَدْلِ وَالْمَوْتِ

قَوْلُهُ «وَلَا يَلْزَمُ كَانِ أَوْ حُرٍّ خَدَوِي أَوْ مَجْرُومِي فِي عَدْلِ وَلَا يَلْزَمُ عَدْلُكُمْ
إِلَّا بِالْقَبُولِ» عَلَى لَوْ تَعَدَّدَ وَفَرَعًا فِي عَدْلِكُمْ لَوْ اِجْتَنَبَ فِي مَعْنَى لَا يَلْزَمُ إِلَّا
بِالْقَبُولِ وَلَا يَلْزَمُ شُكْحُ لَهُ حُكْمُهُ

١ حُكْمُ الْأَسْحَالِ

٢- وَحُكْمُ الْإِطْعَامِ

فَحُكْمُ الْأَسْحَالِ أَنْ كُنْ مِنْ مِلَّةِ الْغُيُورِ لَعَنَهُ اللَّهُ أَسْكَنْهُ اللَّهُ وَهِيَ لَا
فَلَا يَطْلُقُ هَذَا بِمَنْعِهِ بِشَهَادَةِ الْأَخِي وَالْأُخْرَى وَالْمَجْرُومِ فِي عَدْلِهِ وَشَهَادَةِ ابْنِ أَوْ
ابْنَةٍ وَلَا بِمَنْعِهِ بِشَهَادَةِ ابْنِهِ وَبِكَلَامِ رَأْيِ كَلَامِ شُكْحِ الْبُرْءِ مِنْهُ لَا يَلْزَمُ وَلَا يَلْزَمُ
لَيْسَ بِوَلَايَةِ نَفْسِهِ إِنَّمَا هِيَ بِمَنْعِهِ مِنْ حَقِّهِ الْقَبُولِ

وَأَمَّا حُكْمُ الْإِطْعَامِ وَهُوَ عَدْلُ شُكْحِهِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْعَدْلِ كَمَا فِي مَقَرِّ
بِحُكْمِهِ

وَمَنْ مَرَّ بِشَهَادَةِ ابْنِهِ أَسْكَنْهُ اللَّهُ أَسْكَنْهُ اللَّهُ بِمَنْعِهِ صَبَاحًا فِي حَقِّهِ
وَاحِدَةً حَتَّى لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ أَسْكَنْهُ اللَّهُ أَسْكَنْهُ اللَّهُ ثُمَّ حَرَجَ دُخْرُ شَهَادَةِ ابْنِ أَوْ
وَكَلَامُ ابْنِ أَوْ شَاهِدٍ كَذِبٌ أَوْ مَجْرُومٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا بِمَنْعِهِ أَسْكَنْهُ اللَّهُ أَسْكَنْهُ اللَّهُ بِمَنْعِهِ

لأن البلية ليس فيها عيب نكاح.

قوله: (ولا يأنه ولا يأنث ولله وإن سفلته ولا يأخذه إلا بيات أخيه ولا يسنه أخيه وإن سفلته ولا يسنه ولا يسنه) وكذلك عنه الأب واحد وحالة الأب والمجد حرام وإن علو.

والنكاح في تحريم هؤلاء.. عظيم الشرف وصونهم عن الاستحسان. وفي الآخر من استغنى بهم.

قوله: (ولا يأنث امرأة دخل بها أو لم يدخلها عونه تعالى) وأنتهى مسكنكم⁽²¹⁾ من غير قيد الدخول وإنما يحرم بمجرد العقد إذا تزوجت بزوجها مسجداً. أما إذا تزوجت بزوجها عاصداً فلا يحرم لها، إلا إذا اتصل به المدخول، ثم انظر إلى الفرج مشوهة أو اللبس مشوه

قوله: (ولا يأنث امرأة التي دخل بها سواء كانت في حرة أو حرة حرة) وكذلك من الحرية أو لا، وإن سفلته لأن جلته قد دخل بها، يحرم عنه كقولها ماء، وهاترت كأن زوجها، بأنها حرم عليه هي وأهلها وحديث وإن علو، وأنها يأنثها وإن علو، ثم إذا لم يدخل بالألم حل له زوج أخته في العفة وشهوة لأن المدخول الحكيم لا يوجب التحريم

قوله: (ولا يأنث امرأة أصبه وأجسدته) لقوله تعالى: (ولا يأنث امرأة) مسكنكم⁽²²⁾ وهو يسدول العقد والوطء بكل من عقد عليه لأب عنه النكاح حائراً، فهي حرم على الابن بمجرد العقد أما إذا كان النكاح عاصداً، فإنها لا تحرم بمجرد العقد إلا إذا اتصل به وطء، أو انظر إلى الفرج مشوه، أو اللبس مشوه، قال في شرحه مسوأة وعيب الأب حراماً أو حلالاً: لأن أصل النكاح يقع على العقد والوطء جميعاً، وسواء كان الأب من النسب، أو الرضاع في تحريم منكره ووطئه ومن سفلته أو فلهما، أو نظر إلى فرجها مشوه، وكذلك مسوأة عاصداً حرام عليه

قوله: (ولا يأنثه يني أرادة) ولا يشترط الدخول في امرأه والابن والأخت إذا كان النكاح صحيحاً، أما إذا كان عاصداً يجوز قبل الدخول وسواء في ذلك أمه من الرضاع أو النسب وكما امرأه من الأم وإن سفل حرام على الأب وإذا كان نكاحاً

(1) سورة النساء 24.

(2) سورة النساء 25.

أنه لا يحرّم على الأب أن يوطأها إلا أن الأب لا يمسى حبله والتحرّم معه قوله
 تعالى: ﴿وَحَبِيبٌ أُتِيبَتْهُمُ لَهُ﴾، ولا يفتي أن يزوج المرأة أبه وأن زوجته معه،
 وكذا يجوز للأب أن يزوج، أم حيلة عنه ومعه.

قوله: «ولا يأنس بهن الرضاقة» ولا يأنسه من الرضاقة، وكذلك أمهات النبي
 الرضاقة وبسبب الرضاقة وبسبب أخته وبسبب أخته من الرضاقة، لقوله عليه السلام:
 «والسلام» ويحرم من الرضاقة ما يحرم من النسب⁽¹⁾.

قوله: «ولا يطلع بين أختين نكاح» ولا يطلع بين (مما لا يطلع بين أختين
 نكاح يعني مطلقاً، ولا يطلع بين أبيه وبين زوجته، كما في النكاح من غير وطء، فله أن يجمع
 ما شاء وسواء كانت حين من المسب أو الرضاقة، لأن روح الله له عند وطئها
 صح النكاح، ولا يخطأ الأمام، وإن كان لم يوطأ المسكوة لأن المسكوة موطوءة حكمها
 ولا يخطأ المسكوة إلا أن يحرّم الموطوءة على نفسه بسبب من أسبب لذلك يجمع في
 تزويج أخته أو عقل أو كفاً

وعلى أبي يوسف أن الفتنة لا يبيح له ذلك ولو تزوج حاربه، فم يوطأها حتى
 اقترى أختها، ليس به لا يبيح بالمسرة لأن الفم من بيت لأختها بعض النكاح، فهو
 وطئ في أختها معاً، حدثاً يبيها بغيره، وهو كذا به ماء، فم يوطأها حتى تزوج
 أختها حل به أن يوطأ المسكوة لعدم الجمع وطئاً إلى التزويج ليست موطوءة حكمها وإن
 تزوج أمه في عقد، وقد يفرق بينه وبينها، فإن كان قبل التزويج، فلا شيء له، وإن
 كان بعده، فلنكاح واحد الأول من مبر مثلاً ومن غيره

ثم لا بد من زوج واحد، لا ينعى عنه الأخرى، وإن تزوجها في
 عقدين، فنكاح الأول حلال، ونكاح الأخرى باطل، ويعرف منه زوج الأخرى، فإن كانت
 غير مدونة، فلا شيء، وإن دخل بها، مثلاً الأول من مبر مثلاً ومن شمسى ولا
 ينعى عنه نكاح الأخرى، إلا أن لا يوطأ الأولى، لم ينعى عنه الأخرى، وإن تزوجها في

(1) سورة النساء، 21

(2) وأما شرحه السمرى في صحيحه في كتاب الشهادات، فإن الشهادات هي الأقسام والنكاح
 والمسلمة (المدة) والفرق في منه في كتاب النكاح، ما ينعى عنه من الأقسام ما
 ينعى عنه من الأقسام، والنكاح في منه في كتاب النكاح، ما ينعى عنه من الأقسام ما ينعى عنه من الأقسام، والنكاح
 ينعى عنه من الأقسام من الرضاقة، ومن ما ينعى عنه في كتاب النكاح، ما ينعى عنه من الأقسام ما ينعى عنه من الأقسام
 من الأقسام

عقدي ولا يهرّب أبداً، منه لا يحرى في ذلك، ولكن يهرّب سبباً وبه؛ لأن
 نكاح إحداثه باطل بعدى ولا وجه إلى التمييز بعدم الأولوية، ولا إلى التمسك مع
 التحصيل، فمن التمييز وإلا به عدم الصداق، فتكون يده، يعني نصف النسيء لأنه
 وجب للأولى، وعدم الأولوية، يهرّف إليها جميعاً

قوله: (ولا يجمع بين المرأة وعفتها ولا خالفها ولا يفتأ الخبث ولا يفتأ الخبث)
 فإن قلب لم يقل ولا يجمع بين المرأة وعفتها، وهذا عام للمرأة ولا يجمع بين المرأة وعفتها؟
 قلت: (إزالة الإحصاء)، لأنه ما يطرأ: نكاح في الأوج على العما لا يجوز ونكاح طاعة
 عليها يجوز تحصيل حصة عليها، كما لا يجوز نكاح الأم على غيرها، ويجوز نكاح الحرة
 على الأمة، تبيّن أن ذلك لا يجوز من حيثها.

قوله: (ولا يجمع بين المرأة وأمة واحدة) كل واحدة منهما وجباً لم يفتأ أن
 يزوج بالأخرى) سواء كان الحرمان بمرضاة أو بغيره

قوله: (ولا يجمع بين امرأة وأمة واحدة) كان من ثلثه، لأن لا قرابة
 بينهما ولا وصاف

وقال زفر لا يجوز، لأن آية الزواج، لم تحظرها ذكر لا يجوز، لأن خروج امرأة
 منه

فإن امرأة باب أو سورتها رجلاً حار له زوج هذه، فالشرع أن يصور التحريم
 من المحرمين.

وحاصله: أن السامع من النكاح حصة أو غيره.

1- الحب

2- والبس

3- والجمع

4- وحق الغير.

5- والى

فالحب: الأمان والحب والأحوال والعصاة والمخالات

ولبس: الرضاة والعهود

والجمع: هو الجمع بين الأختين ومن في مصعبها والجمع من أكثر من أرمع.

والحق الغير: روجه غيره ومضنه

والى: لأجل الدين، المحرمات والوثائق سواء كان نكاحاً أو غير نكاح.

قوله: (أمن) أي بأمرأة حرمت عليه أمها وأبنتها، وهذا إذا من امرأته يشهده
حرمت عليه أمها وأبنتها، وكذا إذا منته هي يشهده.

والمتصفاة أن يكون بين شمع مني تصاعداً، وبسبب جسي مما دونه لا يكون
مشبهة، وما عرفها إلى النكاح إن كان منته، أي مشبهة، وإلا فلا.

وفي الحديث إن من بكس مرة على غير، وإن كان بهما معاً فهي مشبهة،
ويكفي بالنسب يشهده أحدهما، ولا يشترط اشتراك الآلة.

وفي حديثه بسوط أو يدها اشتراك وهو الصحيح، وإن كان خياً أو يجره أو
أن يتحرك قلبه، لا يشهد، وإن معها أي وراءه، وإن كان معها معه وحول حرقه
بشبهة إلى حد لا نسب لحرمة، وإن كان رفيعاً لا يصح نسب، وإن من شعرها يشهده إن
منها ما اتصل رأسها من الحرمة، وإن من فمها من لا نسب، وإن من فمها من لا نسب
بسرور، إنما إذا من بالنسب فاصحح، أنه لا يوجد الحرمة، لأنه لا يزال بين فمه غير
مقتضى إلى حرمة، وإن من امرأته، وإن لم يشبه أو نسب، وقال يدها، فإنه يصدق إذا كان
اللمس على غير الفرج، واللبس في غير الجسم، ما إذا كان كمالاً لا يصدق، لأن الظاهر
يكفي، وكذا إذا نظر إلى فرج امرأة يشهده حرمت عليه أمها وأبنتها
ويكفيها في النظر إلى الفرج؟

قال أبو يوسف: النظر إلى صدرها فمضطر يكفي.

وقال محمد: لا نسب لحرمة حتى ينظر إلى ثمن.

وقال أبو يوسف: لا نسب حتى ينظر إلى الفرج داخل، والأصح أن المضطر هو
المنظر إلى داخل الفرج لا إلى جوانبه، وذلك لا ينفق إلا عن العانة، أما إذا كانت
قائمة مستوية، فإنه، مضطر، لا ينفق إلا عن العانة، ولا ينظر في الفرج من غير
الآلة، هو الصحيح، وعليه الفتوى.

وفي الفتوى: (إن) وإن طرأ في دبرها، فإنه لا يحرم عليه أمها وأبنتها،
كما في التلخيص.

وإن حرمت المرأة إلى ذكر الرجل يشهده أو خمسة أو عشرة يشهده بغيره حرمة
المصاهرة كما في، جدمه.

قال في التلخيص: النظر إلى الفرج يشهده بغيره حرمة سواء كان بهما خائلاً
كأنظر من وراءه، أو من وراء المرأة، أو من مكان خائلاً، ولا حرمة ما ظهر في المرأة
أو من خائلاً لا يرى أنه براه من وراءه، وكذا إذا كان، عن معناه لخصوص، مضطر
أنسحب في المرأة لا نسب لحرمة، وإن كانت هي من الماء، وإن كان بهما، وهي فيه تحت

محرمة، هذا كله إذا كان حبه أو قربة فلا يتعلق بالمسب، ولا يؤلفه ولا يغنيها حرمة
المصاهرة.

قوله: (وإذا طلق الرجُل امرأته طلاقاً باتناً أو ظاهراً لم يخرج له أن يتزوج بأختها
حتى تنقضي عتقها)، وكذا كل من طلق في ملكه الأخت كالعمة وحالة، وكذا ليس له
أن يتزوج أخته أو بنتها وإن غلبت أم ولد زوجته بحب العدة، لأن حبسها، خروج
أختها في عتقها، أو ثمة من الأخت.

قال رحمه الله: لا يجوز كلاهما

وقال أبو يوسف وعنده يجوز كلاهما

وأبو حنيفة يرى نكاحاً، لذلك، نكاح طاح لا يجوز، ونكاح الأربع يجوز. ثم
زوج الأربع موهبة في عتقها، فهو جائز عند أصحابنا الثلاثة
وقيل: وهو لا يجوز، لأن موهبة كالمهر، ولأن طهارة أن حرمت نكاح الأخت
حرمت نكاح الأربع كلها، غيره.

ولما إن المص من حبة العدة يجب تحريمه بعد النكاح، رغبة أم الولد لم تحب
بعد النكاح، فلم يجرم لجمع ربي كذا نكاح الأخت، لأن تحريم المص بين الأختين
لا يحسن بالنكاح، فليس له أن يجوز الجمع بينهما في موهبة مثل المهر، ويجوز أن
يزوج طهرته وأختها بعتها بغير طهرته، لأن طهرته لا من موهبة، وكذا أحب أم ولد
يجوز له أن يتزوجها، وقد حرمت النكاح لم يجر له أن يزوج زوجته، حتى يحرر أمه بأن
يسمها لم يفتها أو تزوجها، وكذا أم ولد بعتها أو تزوجها، وكذا لا يزوج الأمه حتى
يطلق زوجته، وإن تزوج من في عده حرة من طلاق، حتى لا يجوز اجتماعاً، وإن كان
مطلقاً باتناً، فكذلك عند أبي حنيفة لا يجوز، وعنده يجوز، وإن تزوج حراماً من طهرته
جاء عتقها، ولا بطلان من دفع عليها.

وقال أبو يوسف، زجر لا يجوز النكاح، وإن كانت امرأة مسلمة أو مشركية
الطهرت، مباحة، فإن تزوج ولا عده عليها عند أبي حنيفة، وبالأخص عتقها، وهذا
إذا كانت حرة، أما إذا كانت حراماً لم يجر حتى يدفع عليها، لأن حراماً هو ما
أنصب.

قوله: (ولا يجوز أن يتزوج غلاماً أمه ولا أمة أمه)، يريد بذلك في حق
أحكام، لا زوج من زوج المهر في دمه المولى، وجاء النكاح بعد الإعتاق، ويخرج
الطلاق عليها، وغير ذلك.

كذلك إذا سر حيا منسرها عن وطنها حراماً على سبيل الإجماع، فهو حسن لأحتمال أن يكون حرة، أو ممتعة الغير، أو غلوفاً منقلاً، وقد ثبت الخلاف وكثيراً ما يقع ولا سيما إذا نادواها بأبي، وكذا لا يجوز للرجل أن يزوج من يملك منها شيئاً ولا لغيره أن تزوج من ثبت شتمها به، وكذا إذا ثبت أحدهما صاحبه أو بعضه بعد النكاح حسب النكاح، وكذا إذا تزوج امرأة ثم اشتراها حسب النكاح.

ومما للمسلمين والمسلمين إذا اشترى زوجتيهما لم يفسد النكاح؛ لأنها لا يملكها بالطلاق، وكذا النكاح إذا اشترى زوجة لا يفسد النكاح، لأن لا يملكها، وإنما ثبت له فيها حق المثل، وكذا فإن أبو حنيفة يبيح اشترى زوجته، وهو يبيح بالظهار لم يفسد نكاحها على أحمد أن حبر المنسرى لا يدخل المبيع في ملكه.

قوله: (وَيَجُوزُ تَزْوِجُ الْكَافِرَاتِ) سؤد كاتبة الكفاية حرة أو ممة عندما واصلت التامير: يجوز تزوج الفرائر منهم دون الإماء، وما وطئها يملك اليهن فيجوز عدداً وعدداً.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ تَزْوِجُ الْمَجُوسِيَّاتِ وَالْمُوثَنَاتِ) المومس موم يصدون الفسق، ويستحلون نكاح الحرام.

ولو تزوج المسلم كتابية، لم يفسد حرمت عليه، وبيع بكاهب وإن تزوج يهودية، لم يفسد حرمت أو حرمة يهودته لا يفسد بكاهب، ولو تصانف: فقد أبي حنيفة لا يفسد، وعندهما يفسد.

قوله: (وَيَجُوزُ لَوُجُ الْمُهْنَاتِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِدِينٍ وَيَقْرَأُونَ كِتَابَهُ) وقال: لا يقرؤون والصابئون قوم عدلوا من دين اليهود، والنصارى وعدلوا لملائكة من صلب بشر، إذا خرج من دين إلى دين.

وقيل: هم قوم يؤمنون بالدين عليه السلام، ومظنون وقيل: هم برعون لهم دين فوق عليه السلام، وينسبهم ميث الحروب. قوله: (إِنْ كَانُوا يَتَذَكَّرُونَ الْكُفْرَ) وَلَا كِتَابَ لَهُمْ لَمْ يُجْزِ تَزْوِجُهُمْ، لأنهم مشركون.

قوله: (وَيَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ) خلافًا للشاعري وحده الله وترويح لهم ولله على هذا الخلاف. وعن علي: جاريته ثم روحية حرة: لأنها ليست غرضاً من الإماء، فإنها لو كانت مولاة لا يثبت سببه من غير دعوى، إلا أن عليه أن يسيرتها صالحة ماله، وإذا جاز النكاح فالزوج أن يظانها قبل الاستبراء عندنا.

وقد كلفه لا حياء في بطنه حتى يورثها لاحتمال ابتلاء الماء الطموني، ولهذا
ان الحكة بجوار الحكة في الفرج، فلا يورثها الا سرة. وكذا في السرة في
فروجه حتى ان يظن ان يورثها من سرة.

وہابی علماء لا اُحد، بل ان دنوں ہر جگہ ہر سرچہ و المسموع میں رکنا کہہ رہے ہیں کہ

{مطلب ہے الاولیاء والافکماء}

قوله: «وَيُخَذُّ مَكَا حَ مَرَّةً» أي: يذهب إليها مرة واحدة في كل سنة. وقوله: «وَيُخَذُّ مَكَا حَ مَرَّةً» أي: يذهب إليها مرة واحدة في كل سنة. وقوله: «وَيُخَذُّ مَكَا حَ مَرَّةً» أي: يذهب إليها مرة واحدة في كل سنة.

وَحْنٌ لِي يَوْمَئِذٍ أَنَّهُ لَا مَعِيهِ وَلَا يُبَالِي.

[illegible]

وفات آیت یوسف از منبع انبوی در الإجازة اجاره شکم معنی آن حکم رابر
 انبوی ایضا الإجازة در آن ای مبصر علیه العسل وحرمة شکم در آن است که او
 ازوجه این الإجازة در آن ای مبصر علیه العسل وحرمة شکم در آن است که او

و قال محمد لا يرثه كذا كان، و غيره وهي عمدة مسطرة الألفا إذا بروجت بغير
 ية مولاها من لو طهارة أو طاهر من، و بغير طهارة ولا طهارة و لو طهارة
 و غيره حرام

فان في الخرخري. واد أبو برسف ومحمد بن داود. ولولي حمراء م. السكاج. مضعف.

وقال لثامى لا بعدد انك ح نون مره محال

قوله: (ولا يجوز لفرأى إسماعيل بن علقمة على الكعج بكراً زنياً) وقيل
بشاعبي يجوز للأب والجد إسماعيل بن علقمة

قرآن: رُوایا استناداً بے شک و اَوْ صحتِ قائلان و بے شک و اَوْ صحتِ قائلان

[illegible]

في حقها بخلاف السكر، لأنه إذا دهن على ماله حبثها، لأنها لم تمارس الأرواح
 قوله: (وإن رأيت بكارتها توثيقاً أو حصةً أو جزاً، فهي لي حكمة الأكرار)
 أي تزوج كما يزوج البكر، يكون مكوهاً رضاءاً، فكذلك إذا رأيت بغيره، وهو توثيقاً من
 نعمت إلى فوق، واللوب من فوق إلى تحت، وإذا تزوجها على ما بكر، لم يحدف شيئاً حين
 وطئها قلبه منهم، كما لا بد أن يقص مير طيك، يعني أدب ماله منه شيء ذلك
 وليس له أن يقص مير الثيب إلا إذا.

قوله: (وإن رأيت برء)، أي كذلك عتق أي حيلة، يعني ما تزوج كما تزوج
 البكر.

وقال أبو يوسف رحمه الله: تزوج كما يزوج غيره، ولا يكفى بكونها وإن رمت
 بنسبة أو نكاح فاسد، يعني في حكم الثيب إحصاءاً لأن النزع أعظم، ذلك لفعل عليها
 حين أكرمها الفصد، ولغيره وأبى بالنسب بذلك، ثم اختلف في الواجبات، إذ لم يصب عليها
 العقد ولم يصر طرفاً مائة، ولم يصر به إلا إذا تزوجت، من ذلك لا يكفى بكونها
 بمائة.

قوله: (وإن قال الزوج: إنك النكاح، فسكتك لغاتٌ - معية - بل
 وذهبت، فافترق قولنا ولا يعين عليها عند أبي حنيفة، وما، وهو يقول قوله: وإن قال
 الزوج: لا على مكوهاً، النكاح، وإن أقامها جميعاً، أي لأنها ثيب فرد
 والنية إنما هي على الإثبات، وإن أقام الزوج بية على أنها أحرم، حين أحرم، وكلمت
 هي حصة على ما رتب كذب بية الزوج قولاً، لأنها تنزه في العود، وبينه ثيب
 فالزوج إذا رجعت على بنتها بخلاف الأولى، لأن ما كانت بنته على عدم، وهو
 المكوهاً لا معنى لثبات شيء، حدثت لأنها بعد فساد على السكر، وهو تعدد الكلام
 وبينها فثبت على (بأن الرد، وهو) «ولا يصر عليها عند أبي حنيفة»

وقال أبو يوسف ومحمد إن مختلف برء، وإن كذب لرمي النكاح

قوله: (ولا يستخف في النكاح عند أبي حنيفة، وإن أبو يوسف وضعف)
 مستحققاً، يدل في الكسر والعوى على قوله.

والبيد، والكسر، سائر في عهد، حتى يوتى الله من السكر، يعني ما شكري، قال ابن
 مكي، وأما قوله: «إنما بعد في سبيله بعد الفصد في الأوقات الأب 740، 2351»

والأصل في هذا أن عدد أي حقيقة لا يستلزم في نفسه أن يكون

1- شكج

2- وهرجه

3- والقيء في الإله

4- وشركي

5- والاسيلة

6- واثولاء

7- واثولاء

8- واثولاء

وخطتها يستلزم في جميعها إلا في الحقيقة

وحسب هذه الأثر 11، أي عليها مكافأة هي عبد الله الأسر

وفي مرجعها إذا دعي عنها، أي هي عبد الله الأسر، واستمر الآخر

وفي الإلهاء، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي شركي، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

الآخر

وفي الإلهاء، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي شركي، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي الإلهاء، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي شركي، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

الحاصل في كل الأثر هذه المسألة

فبوجه واحد شكج، أي شكج، أي شكج، أي شكج

والأصل في هذا أن الكج، أي الكج، أي الكج، أي الكج

شكج، أي الكج، أي الكج، أي الكج

قال في المسألة، أي الكج، أي الكج، أي الكج

وحسب هذه الأثر 11، أي عليها مكافأة هي عبد الله الأسر

وفي مرجعها إذا دعي عنها، أي هي عبد الله الأسر، واستمر الآخر

وفي الإلهاء، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي شركي، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي الإلهاء، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

وفي شركي، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر، أي عبد الله الأسر

بسبب الملك.

قوله: (ولا ينفذ بلفظ الوضوء)؛ لأن التملك فيها مضاف إلى ما بعد الموت، فلا ينفذ به ولو قال لامرأة: زوجي، على كفا من غيرها من محضرة المهر، صلتها قيلت فكناح، ولا قبل فغير لم يصح النكاح.

وعسى أني سمعت تكبير يصح؛ لأن النكاح أصل، والماء مع، وقد قلت في الأصل: ولو قال امرأة رجل بحضرة شاهدين تزوجت على كذا من الملك، إن أحسن أي لو رضي، فذلك ثبت لا يصح، فإن كان ترك حاضر في المجلس، فذلك رخص لم أجرت حتى

ولم يضاف النكاح إلى نصف المرأة، فقال: وروى عن أبيه وهو يثنى أصحابها: أنه لا يصح، لأن التعدي منقطع إذا امره في سائر الأجزاء بسبب الحل في هذا الجزء بخلاف ما إذا كان نصف طالق حيث تصح الإحصاء ويقع الطلاق، لأن الحل ما كان ثمة في كل الأجزاء، فلما أوقع الحرمة في بعضها، وقع في الكل حيث لم يعلم التحريم قوله: (وتحرم نكاح الصغير والصغيرة إذا وُضِعَا أو نُكِحَا بَكَرًا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ أَوْ كِبَى) وقال مالك لا يزوج الصغيرة إلا الأب

وقال الشافعي: إلا الأب ولقد إذا كانت بكرًا وأم إذا كانت ثيبًا، فلا يزوجها أحد غيره.

قال في السواد: (إن رُوح الصغير أو الصغيرة غير الأب أو الجد) والإحصاء في عقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية يجوز أن يكون في النسب ففصل: فلا يصح العقد الأول، يصح الثاني بمهر المتلى.

ولو كان صغيره لا يستمتع به زوجها أبوه، لأنه إن عطلت الروح بمهرها دون نفقتها؛ لأن ضعفه براء الاعتناء حتى تزوج، وهي غير محبوبة لها، ومهرها يملك الملك وهو ثابت.

ولو كان امرأة رخصت ابنها للصغيرة وصفت مهرها، لم أدركت الصغيرة، فإن كانت الأم حية، إنما إن عطلت مهرها دون زوجها، وإن لم يكن وصية، عليها أن تطلب المهر وراجع الزوج على أنها إذا كانت المهر مسمى، كذا، فقد في غير الأب والمهر.

قوله: (ولو نُكِحَ فهو ألقية) ويعبر في الولاية لأقرب، وإذا اجتمع ولتان في دونه واحدة، فزوج أحدهما حار سوء أسير الآخر لم يصح بخلاف امرأة بين اثنين.

روزِ عیدِ حیدرؑ دہانہ لایا،
 بولے: فلاں ہے جس کو آپ سب سے بہتر،
 وہاں کا ہے حارۃ میں آج،
 بولے: فلاں ہے جس کو آپ سب سے بہتر،
 وہاں کا ہے حارۃ میں آج،

وَقُلْ مَا لَكُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا جَدُّهُمَا وَرَبَّ الْعَالَمِينَ

قوله: **إِلَّا أَنْ يُبْعَثَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ** (فقط apabila manusia itu dibangkitkan untuk mengatakan: inilah kebenaran).
 Dan **وَيُؤْتِي السَّحَابَ شُهُوفًا** (Dan Dia menurunkan hujan sebagai butiran-butiran yang deras).

قوله: (إِن رُجِعَ غَيْرُ الْإِنِّ وَالْحَزَنُ فَكُنْ وَاحِدٌ شَيْئًا أَنْتَ إِذَا تَلَقَّ، بِإِ
شَاءَةِ اللَّهِ عَلَى الْبَيْتِ) وَإِنْ مَدَّ قَسْرٌ وَعَدَّ عَدَدٌ

وقال أبو يوسف: لا تضر لها الشبهة بالآل والمحمد

ولقد: أن ثمرات الأخ ماضية بدلالة أنه لا ولا بد له من الثبات وإطلاق الجوانب في غير
الألم والحمد بتناول الألم والحبسي، وهو الصحيح لتصور الرأي في الألم والشفقة في
القاضي، فيسهم، كما في الهداية وفي سرحة: إلى روحه، الفاسي ثم يبعث، فلا حياء مما
يرجوا.

وقد نجد، فيما الجبار، زهاء عشرين ألفاً ألفاً في كل واحد من
 واحد. فأشبه الألف، بمعنى لواء، فيسبب واحد، فيسبب من العدد، كما وصفت.

و محمد بنون خلفه الخاتم مأخر عن عهدهم إذا لب بها الخبر بولاية نعمه
عليكم السلام

ثم حذر النوع على الهرم، فسمى علمت بالذكاء، اسكنه، عن ردة طفل حبارها،
ولا يستدلى احمر اهل

قال في المذهب ١٠٠٠: لو كانت المصبرة، وفا غلب الكحاح، فحسب فهو رصاً، وليد
لم يحكم بالكحاح، فبما الحيار متى تعطلت شرط عدمه، آمن الكحاح لألها لا
يستمكن من التصرف بحكم الطيار، إلا به وطولي بمرور به، فعدرت ولم يشترط العمل
بالخيار، لأن ٢٠٠ روع (امروء الأحكام) فشرعية ودار دار الإسلاد، علم تعدد ما قبل
بالحالات المعتدلة، لأن (ألمة لا تعزج للمعزجة) فمصر به عوي بسرر العلو. ويشترط في
خيار الطلوع المصعب، بحالات غير المعتدلة، يعني ٢٠٠ أدركت المصبرة، وبالمعنى الكحاح
فما عتقوا فحسب لم تقع المروءة، إلا بحكم الكحاح، وحكم الشرع في حق الكحاح يظل
المكسوة، ولا يبطئ حيار فلهذا لم يلم قبل رصيب، أو بهر، منه ر علم أنه رصيه
وكذا الجريدة إذا دخل بها الزوج قبل الطلوع فحسباً عنه طهارة معاملة ابتداء الكحاح وحيز
الطلوع في حق الكحاح لا يبعد إلى غير المصبر، يعني أنه يظل بمعد المكسوة، ولا يظل

بالقيام في حق قسب والاملاء، ردت بطل بالرضا غير ان السكوت من ابحر رده ملامح
تفسير المستقلا بأنه بيت مائة المولى وهو الإعتدال بعد ربه المجدد كما في غير
المحيرة، ثم حيز العن مائة في حيز الطوع من أربعة لوجه

1- يقع بالحيارها من شر قصه

2- ولا يطل بالسكوت،

3- ولا يتنصر على العن

4- ولا يطل بالليل، كذا في الوحي،

ثم المحيرة بجزء النوب حسب تطلاني لأنه لا يتنصر من الأسي ولا طلاق له، وكذا
عبار المستقلا كما ذكرنا بطلات حيز المحيرة، لأن التزوج هو الذي ملكها، وهو ملك
للطلاق، فإن مات أحد هذا قبل النوب ورثه الآخر، وكذا إن مات بعد النوب من الطرفين
لأن القصد صحيح،

حصل في الذكر حسي، روح المصغر أو المصرفة، ثم بعد ان كان كتاب نكرة،
صكك عقب، بلعها سلف حارده، وفي كذا وحلت من النوب ثم بطل عيارها، إلا
مفصول، أو بالتفصيل الذي يبدل به على الطرف، وكذا العلاء، ثم البكر لأن سكوتها
أجرى بحري فوطا فده رطبت، وأما التي فسكوتها لا يدل على الرضا، فودع الرضا تنق
صوفاء، أو ما جرى بعده، وكذا العلاء لا يستدل بسكوتها على الرضا، مما لم يقل
وعين، أو بطل، فلا يبدل به الرضا لا يخط حياره

وفي العيون قال المصنف عن محمد في الصغيره ورخصا محمد فادسها ووجها
محذوثة كذا الروح، قال هي على حيارها ما لم يجرده، الروح، قال: قلت: فإن
صكك سنة له يجردها، وهي في حذمه، قال: هي على حيارها ما لم يطلب انفسه.

قال المصنف، المحذورات ثلاثة،

1- حيز الإدراك

2- وحيز المعنفة

3- وحيز الصغير،

محيز المعركة، بطلت بان سكوت أو كتاب نكرة، فإن كتب ثيباً لا يطل
بشكوت، وإن كان حيز تزوج لا يطل، إلا مصرح الإطمان، أو بغيره، من دليل على
بطلان المحركة، كذا في التعلل بفعل آخر، أو أمر غيري عن الاختيار بوجه من الوجوه، ولا
تقع العرقه إلا بصداق الدعي

وعلم عقد الشكاح به، رده بحيار ليس بمرط.

گولی میں جا جاؤ گے

قوله: (ومن آية أن ربك يدرك ما تقول) الذي غلبه جأش لا يلي لها من النصرة وجها ملأه العناء ذكر كل أولئك ثم دعو دار حام بعد ذلك رموز العنافة
أمر العصبية، وهو أولى من ذوي الأوجاه

فرله (وإد عاب الويس الأقرب عبة متصعة خلا من هر البعد مئة ثة ثيوخ
خلاصة لفرس) والمصر أن عند أن قتلى الأعد ثوخي من استصاف حتى لو روحيا
السلطان مع حضوره م نادر

وعنه الشافعي الاستعانة ولي مملوكه «بحار القواعد» من روح «لا أمانة بما
عساه عموماً» من مملوكه «وإنما هو» فإنه لا يملك مملوكه، ولو
أوصى به لأب مملوك لأنه لا يملكه.

فسوءه، وروعيه مقطعة، أو يكون في بلد لا يصل به الخواطر في السنة إلا مرة ثم هنا أخبار المدري.

وحي فسطي والصادي الحري فلهما ثلاثون آية، وعينها مائة،
وقيل جل إذا كان محل سبعة الكعبة فاسطلا بربها، وهذا أقرب إلى الصحة وهو
الصحيح، محمد بن إسماعيل ومحمد بن مغلق وعليه فتوى جماعة من العلماء،
وعاد، وفر إذا كان لا يعم أس هو من شبه معطلة.

وقبل الإتمام المبدئي إذ كان الأقرب مساحاً لا يوفّر على الأرض، في معقود لا
يضم مكنه، لو مستحق في مد لا يوقف عليه، فهو مد سنة 1441. سنة مستقيمة وقد
استخرج الجهد رابعه، فبعد أن في حنيصة سنة 1442، من مد واحد، أو من ثوب
وعندما يجوز لكل، حد مدان أو زوج، وطرفا مائة، أو الألب

{مجالس في الكفاية}

قوله: «وَأَكْفَدُ» في النكاح مقصورة على قول من غفلوا به، يعتبر به، إهداء الشكاح، ولا يعتبر استعراضا به، ومنه: حتى لو تزوجها وقد كَفَدَ، ثم صار لاحقا لا يبيح شكاحه، ثم شكاحه إذا ضم على ذلك، لا على الرجال، ومن ثم عرفوا رد الزوج وصيغة «بِشَاءٍ» على الأوصياء حتى لا يعتبر من إلاء مستعري لا مستعري، وإحسب كذب، لا يبيح حتى إذا انفصه يكون كذا محوي، لأن شرف العلم قوي شرف العصب، حتى إن العلم للمعصية كذب للعري بجهن، والعالم القادر كذب للمعصية الغافل، وأما الشكاح في العمل ما يضيف فيها؟

ويأخذون منها ميرة: أي شغل، حتى أن العموم لا يكون كمثل هذا
 قوله: (وإذا تزوجت امرأة من غير كفاءة للأولياء، فإنهم كانوا يتبعونها حتى إذا
 رجعت معها، فلم يكن يعرفون، سيما فعلاً لغير العار عن أنفسهم، سواء كان الزوج قد
 رجم حرم أو لا كتاب اسم. هو فاحتلوا كما في الهند، ولا يكون هذه الميرة إلا عند
 المصاهرة ويكون الولي غير المطاوعة بالتفريق لا بغير وجه من النسخ، وإن نكح ثرمان
 مني نكح، فإذا ولد له لم يكن لهم أن يجرعوا كمي لا يصح الولد من ميرة ومثل بعض
 الفاضلي يجهل بحكم الفلأول والظهار والإيلاء والعلاقات ثم يسميها وشقة تكون
 شيئاً لا حلاً، فإن لم يكن الزوج دخل به، فلا شيء له، وإن دخل بها أو حلاً بها
 حلوة صحيحة، ثم كل المسمى بوجهة واحدة، وغلب الله، وإن نكحها تزوج قبل خرق
 الفاضلي وفعل إلى قول الله تعالى: «ولم يصب نسبي» ولو بها لم يوجب حسب غير كفاءة
 حرمه، فلولي وبعض غيرها كان راسياً، لأن ذلك يضرر بحكم العقد، وإن وصى الولي
 غير كفاءة، ثم دارس الزوج، ثم زوجت نفسها من دون الزوج، فلو تزوجت من غير كفاءة
 للولي الاعتراض؛ لأن الزوج الأول لا يكون رصداً عائداً، وإن زوجها أحد الأولياء برضاها
 من غير كفاءة، لم يكن لها الولي، ولا من هو عنه أو ذرية حتى التمسح بحلها لقوله
 ولو أسقط بعض الأولياء وجه من الكفاءة سقط حل الولي إذا رخص ذلك
 للمرأة عندنا

وقال أبو يوسف لا يسقط حرم من له وصي
 قوله: (والكفاءة مقبولة في النسب والندب ونسابة أم النسب، فمقتضى بعضهم
 لكفاءة نسبي وأنت العمد، شاء هم؛ لأنهم كانوا يلزمهم من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم، ولا حرم، فعقل البعض منه على حاش، حتى أن الهامية لم يزوجت نفسها من
 قرشي غير نسبي، لا يكون لأربابها الأسرات، وإن كان العمد، فبعضهم لكفاءة بعض
 وهو مطلق ليس بأكثر، بقاء العرب، لأنهم هم قرون، فحاشا لهم، ثم يستخرجون
 الشيء من عظام نسبه وما كانوا، قال الشاعر

إذا قيل للحبيب يا مغلي هو لي المكف من يوم ربا فاصب

وأما المولى فبعضهم أكفاء لبعض سواء كان مولى عرب، أو نصراني من شعوب
 لأن بعضهم أشد في حرم به فربما ليس هو في مواليتهم، ومعه ر مولي العرب أكفاء
 لمولي قرشي كما في الشعر حتى

ولي أجبني مولي أسرف تقوم لا يسألني مولي أتضيع مني فإن مولاه مني
 هلتم لو زوجت نفسه من مولي العرب كان لموجب الشعر مني، ثم المولى من كل قسم

له أبو في الإسلام مصداقاً غير كنه، نعم له آية في الإسلام، من اسم يتصه لو له
 أب واحد في الإسلام لا يكون كنهاً ليس له أبو في الإسلام، لأن تمام النسب بالأب
 والجد وأبو يوسف المسمى الواحد بالشيء، وأما من اسم يتصه لا يكون كنهاً ليس له أب
 واحد في الإسلام إحداه، لأن القاهر فيما يسمى بالإسلام، وهذا العرب ممن تقدم له أب
 واحد في الإسلام يكون كنهاً ليس مصداق له آية في الإسلام، لأن محرم ما نسب لا
 بالإسلام بحلال المحرم، وأما الكناه في الذي يعني النسب، يعتبر أيضاً عله هو
 الصحيح.

وقال محمد لا تجبر أباً من أمور الآخرة إلا إذا كان يبيع ويشتري منه أو
 يخرج إلى الأسواق سكران، وتذهب به الصيغ.

قوله: (وتعتبر في أهال وهو أن يكون مالكاً ممتراً والشفقة) وهذا هو المعتبر
 في ظاهر الرواية، حتى أن من لم يملكه أو يملك أعمداً لا يكون كنهاً، لأن ظاهر يدل
 الوجه، فلا بد من إيمانه وبالشفقة سواء الأرحام وجوانبها.

وهو أي يوسف، أنه يعتبر النذر على الشفقة دون العهد، لأنه قد يجري المشقة
 في المهور.

وأما الكناه في النسب، فمعه عند أبي حنيفة ومحمد، حتى أن ما كان في النسب لا
 يكتسبه المتأخر على العهد والنفقة، لأن الناس يتعاملون بنفس، ويعبرون بالمال.

وقال أبو يوسف لا يبر، لأنه لا تبار له، إذا كان غار ورائع
 قال بعضهم، وهذا صحيح لأن كثرة المال مدمر في الأصل.

قوله: (وتعتبر في الشفقة أيضاً) وهذا عدها، وعده أي حيفة، وواجب، في
 رواية لا يبر، وهو الظاهر حتى أن قبطاً يكون كنهاً معصراً، ذي ودية، هم أكفاء
 بعضهم لبعض، إلا ما كان واحداً وشماخ وتكلم وسلال، بهم لا يكونون أكفاء
 لمقر مفرد، ويكون معهم أكفاء بعض.

قوله: (وإذا تزوجت نكحته وتقصت من مهرها قبل أن يولد، حتى لا يترافق
 عليها عند أبي حنيفة حتى يولد لها مهر مثله أو يهاقها) وقال أبو يوسف ومحمد ليس
 لهم ذلك، وهذا الوجه إنما يصح على قول محمد، على اعتبار قوله: لم يزوج إليه في
 الكناح يبر ولي، وقد صح روى.

قال في شرح المحار، رجع محمد إلى قول أبي حنيفة من موهة بمسألة أبيه.
 وحكى أبو جعفر المصنوعي أن امرأة سميت إلى محمد قبل موهة بثلاثة أيام، فقلت

قال في السؤدد إذا وجبت غير الألف واللام فالأحبات له بعد مرتبة مرة بمجرى
مجرى مرة بغير سبب يجوز أن يكون في الشبهة ففصلان، فلا يصح الأول ويصح الثاني
بمجرى المثال.

{مختاب في الله}

فصله. (وبصیح الذکاء) (ذا نفی فیہ مبرا وضح) وإن نه نسیم فیہ مبرم. وکذا
 ینا تسروجا بشرط ان لا یبر ف. وقد عاقلوا ان نکاح السکر مسقط والضرب باطل.
 ولکمل وحصله من الترابین مهر منبذ. وهو ان یروج الذکر علی ان یزوجه الزوج
 اشد کراهیه علی ان یکبر بصح کس واحدة مسیئة صنادیق الأخرى. لعدمها بحوز الشکاح.
 ولکذا واحدة مسیئة مهر منبذ

وقال خشافني لا يجوز هذا الكحل ، ولما نهى عليه السلام عن كحل النساء عيون
النساء عيونهم ، وهو ان يادى بدمه او بجزء من دمته ، فإنه لا يجوز ؛ لأنه اذا تزوجها
برمته منك ، وتحسح الكحل ، وقد تزوجها بلا مهر لا يجوز ، وهذا كحل الشعار
قوله : (وأقسل العشرة ذراهم) او ما قيمته عشرة دراهم بدم المدة لا يوم
الغسل ، والمصير دية سبعة ، وهذا كحل بكونه دية كحل درهم أربعة عشر فيراطاً

(١) يا مخلصنا يسوع المسيح يا مخلصنا الذي يهب على كل من يثق بك الحياة الأبدية

وقوله «سب أحمد بن محمد» بعد أن أتى «حب المير علي الورج» بعد من أخرج

الأول: نفس المبدأ، ولكن في الزرع الصحيح.

والتنقي. المدحول بالواو جه. و. المدح بي المردود مع الماسحة

وومته بهم له العالين لو عرفنا في الرواج انفسنا قبل الذبح لم يبق على الروح شيء من
ظهوره لان الروح لم يبق له شيء من نفسه مشير في ذلك رسول

وقد حبس من لواءه موجب السير حج ابن السير واجيب ولا بعدد راجع منه مع ان
ذكره في ذلك العهد بين ثلثة اصحابه بل يمنع لقلده وكذا لم يسمع به
مقدم ليهب من انقالها على قدم السير لا يكن الترويج منه ولا سقط عنه لاد الترويج
تسا ان يخلو لاسد بالمرأة بالمحان حذر جيسيل على طريق حنيد بملها وطرحا
ويسمى قمبر صدائها ويطلق ويصعد وطولا وحذاء واخذ وعمر وكذا له جمع هذه
الاسماء وغيرها معهم في بيت من الظير مدائ

عَبْدُ اللَّهِ، وَصَبْرٌ، مَحَلٌّ وَمَوْجِبٌ

وَالْقَوْلُ: مَكْرَحٌ، بِمِثْرِ مِثْرِهِ، مَعْنَاهُ:

سُورَةُ وَغْنِي عَنْكَ ذَلِكَ مَوْجِبٌ

المختار: الأفعال المحذرة في سورة الأملانية (ص 123-124)

قوله: **رَأَى** سُمِّيَ الْفُلُ مِنْ عَشْرَةِ فُلَيْهِ عَشْرَةٌ وَالْأَلِفُ دُورٌ شَهْرٌ وَأَمَّا هَلْهَا
عَلِ الْفُجُورَةِ فَلَهَا حَسَنَةٌ

وَعَدَ رَجُلٌ بِحَبْسٍ مَا نَجَّيْتُ كَمَا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى إِذَا رَجَعَهُ عَلَى قُبُورِ يَسَارِي
عَشْرَةٍ نَوَافِيسٍ لَمْ يَنْصَبْ حَتَّى جَارَ بِحُزْنٍ صَحْبَهُ دَانَعْدَ صَحْبِجٍ وَهِيَ مَتَوَبٌ لَا غَيْرَ
لَهَا يَبْدَأُ بِتَعْمِيرِ الْبَيْتِ يَوْمَ الْقَعْدِ وَلَوْ بَرَّوْحِي عَلَى تَرْبٍ يَسَارِي سَابِدَ، لَمْ يَنْصَبْ حَتَّى
جَارَ يَسَارِي عَشْرَةً، فَلَهَا التَّوْبُ وَدَرَجَاتُ

قَوْلُهُ: **رَأَى** سُمِّيَ عَشْرَةٌ لَمَّا رَأَى فُلَهُ الْكُفَى لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَوْ مَاتَ غَتَاباً،
وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ فِي فُلٍ مَدْعَى الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا مَاتَ فِي قَبْرِ الْوَدَّاءِ، فَوَيْلٌ لَهَا
كَمَالُ مَهْرٍ، لَا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ كَمَوْتِ

وَعَدَ أَنْ يَسْمِيَ بِسَطِّ مَهْرٍ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ لَعَنَتْ مَهْرَ
وَأَيُّ الْخَمْسِ مِنْ أَيْ حَقِيقَةٍ، لَمْ يَسْطِطْ مَهْرُهَا أَنْ يَحْبِسَ بِخُفُولَةٍ عَلَى الْبَيْتِ
وَكَلَّمَ قَتْلَهَا

وَرَوَى عَنِ رَجُلٍ، أَنَّهُ لَا يَسْطِطُ، وَهُوَ مَهْرٌ، لَمْ يَحْبِسَ عَلَى مَهْرٍ مَهْرٍ
كَمَوْتِ رَجُلٍ لَمَّا مَاتَ لَيْلٍ بِدُخُولِ سَطِّ مَهْرٍ فِي أَيْ بَيْتِهِ، وَتَعْدَمُ لَا يَسْطِطُ
وَهُوَ إِذَا كَانَ الْفُلُ الْفُلُ لَمَّا إِذَا كَانَ فِي أَوْ عَوْرَتِ يَسْطِطُ إِسْطِطَ وَإِنْ قُتِلَ
لَمَوْتِ رُوحِهِ لَا يَسْطِطُ إِسْطِطَ

قَالَ فِي حَقِّهِ: يَسْطِطُ الْمَيِّتُ عَلَى الْبَيْتِ، لَقَوْلِهِ: يَسْطِطُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ
مَقْصُودٍ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُودٌ وَدَّ عَلَى الْفُلِ عَدَدَ حِلَالٍ هَذَا

قَوْلُهُ: **رَأَى** تَعْلَبُ فِي الْفُلِ هَذَا وَالْفُلُوهُ فُلٌ يَنْصَبُ الْمُسْمَى، وَإِنْ تَرَوُجَهَا
عَلَى الْفُلِ مِنْ عَصَا، ثُمَّ تَلْفِظُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهَا عَصَا مَسَى وَتَشَاءُ حَسْبُ
وَحَقُّهُ لِي عَصَا الْمُسْمَى

حَسْبُ مِنْ لَدُنْ إِنْ الْفُلُ لَا يَسْطِطُ حَسْبُ الْمَيِّتِ بِسَمِي نَسَمَهُ
وَسَمَهُ مِنْ حَسْبٍ يَسْطِطُ حَسْبَهُ، وَإِنْ كَانَ حَسْبُ نَسَمَهُ نَسَمَهُ طَرِيقَ النِّسْبَةِ وَصَحْبُ حَسْبٍ لِي
لَمَّا لَمَّا لِي وَبَابُ الْفُلِ عَصَا عَنِ الشَّهَادَةِ

وَدَّ عَصَا رَجُلٌ عَلَى مَقْتِهِ فَرَجَمَ وَرَجَمَ عَصَا، ثُمَّ تَلْفِظُ، فَعَلَى الْفُلِ
الْأَوَّلُ عَصَا (عَصَا الرُّجْمِ، وَعَلَى الْفُلِ لَا

وَيُتْلَى الْمُسْمَى، إِذَا رَجَمَهَا بِالْمُسْمَى، وَتَلْفِظُ لَمْ يَدْخُلْ، فَمِنْ رَجَمَ بِالنِّسْبَةِ
بِالْإِسْمِ، وَبِهَا تَرْجَمَ عَصَا أَوْ حَارِبَةً أَوْ حَرَابَةً، لَحْدٌ مِنْ ذَلِكَ وَبَدَأَ بِهِ

كانت متصلة واحدة من الأصل كالسبي ورواها شيعة من الناس أو كان أعز من ذلك أو فحلاً فأنكر أو منعه واحدة من الأصل كالولد وفتره لارض وسعد وكذا تلك الحدود في يد الزوج من أن يقبل المهر للأصل ثم خصم من الدخول، دون الأصل والزيادة يتممها، حدثاً وإن كان الزيادة مفصلة غير واحدة من الأصل كالسبي والمهر، فإن الأصل ينصف والزيادة كذا للمهر عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف وعبد كلاًهما يصفان وإنما إذا كان مفصلة غير واحدة من الأصل كخصم حدود من أو داهية بذلك ونحو عليها نصف النفس يوم حكم بالخصم وإنما إذا خصم من الأضرار وعملت الزيادة في وقت إن كان منسبة واحدة من كسبي ورواها من من لم يسمع مع النصف في الزوج عليه نصف القيمة يوم سلم إليها وهذا عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف وعبد لا يفتح النصف وإن كانت مفصلة واحدة منه كالولد والتمس والأرض والنفس استمع النصفين إجماعاً، زكناً للأصل وزيادته ما ودرج عليها حسب قيمة الأصل يوم سلم إليها وإن كانت مفصلة غير واحدة من أصل كالسبي وطقة، فإن الزيادة يكون للمهر إجماعاً والأصل بينهما، وهذا عند أبي حنيفة.

قوله: (فإن تزوجت ولم يسمع بها مهر أو تزوجها على أن لا مهر بها قلنا مهرٌ بغيرها فإن دعي مهرًا ما شاءت) وهذا إذا مات هي.

قوله: (فإن طلق قبل الدخول وأتت له ثلثة نكاحات أو ثلثة نكاحات قبل الدخول) وهي ذرية واحدة ومعه ثم إذا كانت السمعة أكثر من نصف مهر السبي فله نصف مهر النكاح لأن السمعة بدل عن نصف مهر النكاح.

قوله: (من كسبه شيئاً) إنسره إلى أنه يهر خاله، وهو قول الكرمي والمصحح أنه يهر خاله، قوله: (على أن لا يزوج مدماً) عن سفيان، قوله: (فإن تزوجت ولم يسمع بها مهر أو تزوجها على أن لا مهر بها قلنا مهرٌ بغيرها) فإن حلفها على مهر أو عسر لا شيء في الزوج.

والفرق أن دخول السبي مطلق فلا يملك ولا يجوز حرره غير منقوض وإن تزوجها على مهر طهر من الحمل إذا هو غير طهر مهر طهر عبد أبي حنيفة وعندها ما حتى يورثه حلاً وإذا لم يزوجها على مهر، إلا أنه هو حر يجب مهر السبي بعدها.

رمضان بالزيادة، وإذا صحت زيادة بسقط الطلاق قبل الدخول.

وقال أبو يوسف للمنفق مع الأمل

قوله: **زَوْجٌ حُطِّبَ عَنْهُ مِنْ مَبْرُورَةٍ حَتَّى تَحْطُ**؛ لأن المبرر حطبها، وحطط يلاقي حطبها، وكذا إذا وهب، مبررها تزوجها صحت، لأنه (ليس لأولادها أن) ولا غيره الاعتراض عيباً؛ لأن ذلك منقطع بخلاف ما إذا زوجت بك، فإنها ولصبرك عن مهرها، صحت طمس الأعراس عند أبي حنيفة؛ لأن الأمهر من حجبهم. وقد عرفت في غرض حجبهم؛ لأنها تنقض بهم النسي بغيره، ويحوز للقول أن بيت صديق أمته ومدرته وأم ولد؛ لأن ملكه، وليس له أن يهب مهر عكته، ولا يبرأ طزوج منه بالجماع إليه.

قوله: **(وَإِذَا خَلَا لِرُزْجٍ بِأُفْرَةٍ وَلَيْسَ هَذَا حَائِجٌ مِنَ الْوَدْعِ، ثُمَّ عُلِقَتْ قَلْبُ كَسَالٍ غَلَوَتْ وَغَلِقَتْ الْعَدَّةُ، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ خَالِدَةً صَحِيحَةً، لَمَّا إِذَا كَانَتْ تَامَةً، فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعَدَّةَ، وَلَا تَرْتَبُ كَسَالُ الْمَهْرِ، بِنَاءً وَصَحْفَةً، لِأَمْرٍ عَمَلٍ فِي الْوَدْعِ، وَاسْتَعْدَادٍ لِلْحَيَاةِ).**

والخسرة تصح إذا لم يمس بها، وليس هناك مبيع لا من جهة صحيح ولا من جهة الشرع.

والمتعدية^(١) أن يكون هناك مبيع، إما طعناً، وإما شرعاً، بالنظر إلى يكونا مريضين، أو أحدهما مريضاً لا يمكن منه الجماع، أو مائتين، أو معهما ثالث، والفقير من جهة الطهر، أن يكون محرماً، أو أحدهما (حرام محرراً، أو مطروح، أو صائمين، أو أحدهما، صوم فرض، وأن صوم مطروح، فيه غير مبيع، لو كانت حائضاً أو نساء، وتختلف الرواية في صوم غير رمضان؟

فقال في الرواية الصحيحة، أن صوم التطوع، وقضاء رمضان، والكفارات، والفقير لا يجمع الخلق؛ لأن الضرر بها يعطى بغيره، لأنه لا يلزمه إلا الفصد، لا غير وليس كذلك، محصلان، فلو هب به الكفارة، وهذا هو صحيح الفرض، لأن الكفارة تعيب به، حياً

وفي رواية أخرى أن من الصوم كراهية.

قوله: **وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرِيضاً أَوْ صَائِماً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ مُخْرِجاً بِمَنْعٍ**؛ وقوله: **غَيْرُهُ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ حَائِضَةً لَيْسَتْ بِمَحْذُورَةٍ صَحِيحَةٍ**، حتى و خلت في عدة الدخول كان القول قوله.

5- وثوب نسب.

6- وثيقة.

7- والسكنى في هذه العدة.

8- وحسرة مدح الأمة على الحرة على غير قول أبي حنيفة، ولم يسموها مقام طردة في حق الإحصان وحرمة البساب وحلها للأول يعني المطلقة ثلاثاً إذا تزوجت بزواج فحر وحلها ما ولم يظاهرا لم يحل للأول، وكذا لم يفسروا الحرة مقام الولد في حق الرجعة والميراث.

وأما وقوع طلاق امرأ بعد حب لا يقع، وقيل يقع، وهو لأثر إلى الصواب. وفي البردوي: إذا طلق بعد الحيرة، فإنه كالطلاق قبل الدعوى في حكم الميوسة. وفي الذكر سي: نوسب المخلو النسب من المنة في النكاح الصحيح دون الفاسد؛ لأن النكاح الفاسد لا يوجب النسب ولا يقع طردة. قوله: (وإذا خلا الميثوب بأمره تم طلقها، فلقها كمال المهر عند أبي حنيفة) وحققها لها حقه، وعيها المدة إجماعاً استنباطاً.

والميتوب: هو الذي استأصل ذكره وحسينه، أي طعوا. وأما قضى: إذا خلا بمرأ من غير التوقيع التي ذكرها، لم يطلقها وجب لها كمال المهر إجماعاً وكذا المضي أيضاً.

ولو خلا بالمرء طلب نصف المهر ولا عنه عليه لأن الزنا يقع صحته المثلوة، وإنما لم تجب عليها المنة؛ لأن وطأه بتدوير، والمنة إنما تجب بالاحتياط.

قوله: (ولم تجب المنة بكل مطلق إلا مطلقاً واحداً؛ زهي أنى طلق قبل الدخول ولم يسم لها مهر) فالمنة ما دونه إلا إذا حدثت الفلحة من قبلها وعما الكلام يعمل به مطلقه قبل الدعوى، وقد سمي لها مهر، فإنه يستحب ما شتمته على فوره هذا الكلام ونهس كدب، فإنه لا يسحب ما ذلك.

وقال الإمام بدر الدين السطفت أربع مطلق قبل الدعوى، ولم يسم لها مهر. بهد يجب لها المنة ومطلقة بعد الدخول، وقد سمي لها مهر، بهد المنة لها مستحقة، ومطلقة بعد الدخول، ولم يسم لها مهر، بهد أيضاً المنة ما مستحقة، ومطلقة قبل الدخول، وقد سمي لها مهر، بهد لا يجب لها منة ولا تسحب.

لأن الذكر حسي، استمه الزوجة على قدر حال المهر، والمستحقة عن قدر حال

المرء.

وقال أبو بكر الرارعي: الفتنة على قدر حال الرجل وسير المرأة على قدرها
واعتقه على قدر حاجتها، وهو الصحيح.

قوله: (وإن تزوج برأى بنته على أن يزوجها برأى بنته أو بنته فيكون أسد
الفتنة عويص عبي الأخير لا تقبله خاتون ويكنى وحنه بنته مهر مقلب) وقال
الشافعي: لا يصح هذا النكاح؛ لأنه حمة نكاح النصار.

وعندما ليس هذا نكاح النصار، وقد ذكرناه من قبل
فسره: (وإن تزوج حرًا امرأة على حلفه سنة أو على ثلثهم الفهره قلها مهر
مقلها) لأن حمة امرء سنة قوله، ولأن ما لا يصح أن يكون مهرًا لم يكن سلفه
مهرًا، وإنما لم تكن مائة مهر كان ما مهر مثلها حمة
وطل محمد ما فيه خدمته سنة.

وأما تعميم المهر؛ فإنه ذكر وجب مقلها لا يصح أن يكون مهرًا ولا يجوز
أن يكون مهرًا إلا ماله؛ لأن المهر هو الاجتماع بالمال، قال الله تعالى: ﴿وَأَسْرُ
لَكُمْ مَوْرَةٌ دَلِكُمْ رُكْبُو بَأْتُوا لَكُمْ﴾ والعلم به من

وأما حمة المهر في مال فحمة سليم رفته
قوله: (وإن تزوج قبل خرفة يذوق قولاً على حلفه سنة حار) ولما حلفه سنة
لأن سماع المهر وإن لم يكن ماله، فيجب تسليم ما هو مال، ولأن مائة سنة
كوله.

قوله: (وإذا اجتمع في الماشونة أبوها وأبها لأبوي في نكاحها بنته عند
وقل مقلها: أبوها، وعلى هذا الخلاف: جد وأبى وكذا ابن الأبى وإن سمل حكمه
حكم الأبى.

قال محمد: إذا زوجت بنت، ثم عقلت عليها أخيه، وإن زوجها أبوها أو جدتها، فلا
عيب لها ويصح عبد أبي حبيبه أنه إذا زوجها أبها، ومقلها أن لا عيب لها؛ لأن الأبى
مقدم على الأب عمده، وإن زوجها غير الأبى والأب، بلده، لم يغير.

{مطلب في نكاح الرقيق}

قوله: (ولا يجوز نكاح المملوك والأمة إلا يذوق مولاها) وقال مالك: يجوز لمولاه
لأنه يملك المملوك، فملك النكاح.

ولما قوله عليه السلام: «ولما عهد بروج بغير إذن مولاه فهو عامر» أي راف،
وكذا النكاح والمهر والمأذون، لا يجوز لهم هذه بيع إلا بإذن المولى.

لما قيل: «ولما عهد بال غير منك» ولما تمسكها فلان بك فخرج عن إباحة
حق النكاح، وذلك لا ينال النكاح، حتى إن النكاح لا يملك بزوج غيره وبملك
زوج غيره لأنه من باب الانكسار. وكذا المكنة لا تملك بزوج غيرها، وعلقت بزوج
أختها، وكذا المأذون لا يزوج غيره لأنه يما أذن به في شجرة والنكاح ليس بها
ولما قلنا: «منه» من كالمكاتب عند أبي حنيفة، فهو لا يملك النكاح.

وقال أبو يوسف رحمه الله: «هو بمنزلة حر مملوك».

وكذا المهر وأما المأذون لا يملك بزوج أنفسهم فلو تزوج أحد من هؤلاء بغير
إذن المولى والى على إجازته فإن أجازته جاز، وإن رده باطل
ويجوز للمولى إخبار العدة والأمة على النكاح، وعند الشافعي لا إخبار في العدة
وهي رواية عن أبي حنيفة.

وإذا زوج أحد من عبده حراً، وإن كان يكرهه جميعاً، فإن أحقبه
جميعاً فليدفع له ما كان له بالأمة بغيره وأما المكنة والمكاتب فليس لهم أن يكرهوا
على النكاح، ولا يجوز الطلاق إلا برضاها. ولو أن المكنة زوجت نفسها بغير إذن مولى
توقفت على إجازته، وإذا طلقها بعد العقد بغيره ولا خيار به. وكذا إذا أدت ففقت،
وإن تجرت فإن كان بمصداً يمل به بغير العقد، وإن كان لا يمل به كتب، إذا كتب أخته
من طرفه توقفت على جزمه، وإذا تزوجت أخته بغير إذن مولاه، ثم أعتقها صح
النكاح؛ لأنها من أهل العارة والافتناع كالمولى، وإن كان ولا خيار، وكذا
المهر، إذا تزوج بغير إذن مولاه، ثم صح نكاحه لما ذكرنا. وإذا أدت بعده أنه تزوج ثم
بهر له أن يزوج بملك، فإن لا مرة واحدة؛ لأن الأمر لا ينصى النكاح بإذنته، فإذا
أذن له أنه يزوج، فهو على النكاح الصحيح، وإن كان عليه، وإن كانا على
الصحيح لا عسر، حتى لو تزوج بكراً فاستأنته، فإنه إن تزوج بزوجها صحيحاً بعده.

(١) أسروا غرضي في سنة في كذا النكاح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في نكاح العبد بغير إذن
سيده) بلفظ: «ولما عهد بروج بغير إذن مولاه فهو عامر» وأخرج أبو داود في سننه في كتاب
النكاح (باب: ١٠) في نكاح العبد بغير (إذن سيده) بلفظ: «ولما عهد بروج بغير إذن مولاه فهو
عامر» وأخرج الطبراني في سننه في كتاب النكاح (باب: ١٠) في نكاح بغير إذن سيده) بلفظ: «
ولما عهد بروج بغير إذن مولاه فهو عامر».

عقدتها وعنده لا يجوز إسهاء الأكم

وعائنته أيضاً إذا دخل بالمكوحه على مفاد بأن الزوج غير شهيد، أو عقدته
بغيره عليه يؤخذ به في الحال، ويأخذه عنه

وحال أنه يوسف وشعف يؤخذ به بعد الطلاق، وحتى عند إدخاله لا يزوج لا
يحتسب بالعبادة عتقها، وعنده يحتسب بالعبادة، ومن ينصرف منه إلى إختاره يمتد
لأن الأخت حسنة على العرب، ولا عرف في العباد.

قوله: (إذا تزوج أختي يولد مولوداً فإني أدين له) فإنه يزوج فيه أمه طاهر
والكفاية بغيره، وهو في المهر للمهر المستحق من الرقة، وهو (أربعة) من ذلك غير إذن
المولى فهو به بعد أبي

قوله: (إذا تزوج مخرجي لفتة فتسب عنه أن نسبها بغير تزوج ولكننا نعلم
أنه من نكاح من العرب بها ونسبها) لأن من المولى في الاستحسان بأن

في مورد النسب أن يحمي به وسبها في سائر الزوج لا يستعملها، ولا فعل
ذلك، فعلى الزوج النكاح وإن لم يعمل فلا صحة له، وهو ما يدا به يستعملها،
ففيه ذلك، ويستعمل النكاح، فإن عاد مولاها غلاب لفتة وقد نكح أنه إذا نكحها، فكانت
بغيره طهرى أختها من غير أن يستعملها له سقطت عنه، وكذا أمهيرة، ولم يولد
حكماها حكم الأم، وبالسكانية إذا تزوجها ولد المولى لها بنتة سواء نكحها أمولى
منه أو لا، لأنها في نه نكحها لا حتى للمولى في استخدامها

والمراد من ذلك الإثبات لئلا يثبت أنه كمال المولى نكحاً، ثم أخرجها من كمال
بغيره سقطت بغيرها، ولو أراد المولى أن يبيعها في الزوج، وبأحد النكاح فله ذلك، ولو
لم يكره في نسبه الزوج يوم طلق، فأراد المولى أن يزوجها في يومها، يجب لها نكاحه لم
يحبها، ولو قول من يجب نكاحها المولى إذا نكحها، ويجب منكره ما ردد، فلا صحة له،
ثم إذا سقطت، لا يعود النكاح، ثم الأمة إذا تزوجها مولاها، يجب له نكاحها من الزوج، فلا
صحة هم على الزوج، لأنهم معك المولى، فيعقبهم على ما نكحها لا على غيرها.

ولو تزوج أحد حر، فعليه بالولد من الزوج، فيعقبهم عليه، إذا كان لها مال،
وإن لم يكره ما مال، يعني من يربط الولد من كتمانه، ولو تزوج بعد نكاحه فأولادها
مكتمون كلاماً، يعني من يربط، وإن نكحها وأولادها على مولاها.

قوله: (إذا تزوج ثمة على أختي على أن لا يخرج من بيتي أو على أن لا
يزوج عتقها لاني وأبشرط لها أن تسمى وإن تزوج عتقها، وأخرجها طاهر

مَنْفَعَاتُهَا : هَذِهِ سَيِّئَةٌ هِيَ سَبْرٌ قَلْبِي مِنْ مَهْمٍ مُثَلٍّ ، فَإِنَّ لِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِي هَذَا مَهْمٌ مُثَلٍّ ، وَهُوَ أَكْثَرُ عِلَالٍ سَيِّئَةٍ لَمْ يَحِدْ ، وَإِنَّ كَلَامَ الْعَدِيبِ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ نَسْلِ هَذَا مَهْمٌ مُثَلٍّ ، وَبِئْسَ طُغْيَانٌ طَمَعِي مِنْ حَزْنٍ ، نَهْمًا مَقْصُودًا لِأَخِي ، وَإِنَّ رُوَيْدًا مِنْ أَعْيَادِ الْوَقْتِ يَتَحَدَّثُ لِمَنْ حَبِيبَةٌ حَبِيبٌ لَمْ يَمُتْ مُثَلٍّ لَا يَحْتَرِقُ بِهِ الْخَبَرُ ، وَلَا يَمُتُّ بِهِ مَنْ أَلْبَسَ وَإِنَّ حَقْلَهُ عَلَى الْأَعْيَادِ نَهْمًا حَسَدًا ، لَا فَنَ وَفَقْدًا " رُوَيْدِي عَلَى هَذَا تَعَدُّ عُسْرِي " وَهُوَ عَلَى هَذَا شَدِيدٌ شَرِكِي يَجِبُ لَهَا مَهْمٌ مُثَلٍّ ، وَهَذَا يَدْعُو لِمَنْ يَحِدُّ بِهِ عَنِ حَبِيبَةِ الْوَقْتِ " وَهُوَ عَلَى هَذَا طَائِفِي

[illegible]

قوله: (وَلَا تَرْجِعْ إِلَىٰ حَيَاتٍ غَيْرِ ذَٰلِكُمْ مَحَلٍّ) الله عليه وآله
 قل: أي من حسن الحيوات (وَلَا تَرْجِعْ إِلَىٰ حَيَاتٍ غَيْرِ ذَٰلِكُمْ مَحَلٍّ) أي من حسن
 الأحياء (وَلَا تَرْجِعْ إِلَىٰ حَيَاتٍ غَيْرِ ذَٰلِكُمْ مَحَلٍّ) أي من حسن الأحياء

فَسَوَّلَهُ ذُو الرُّوحِ مَعِيزٌ إِنَّ مَاءَ الْحَيَاطِ يُرْسَدُ فِيهِ نَارٌ لَا تَذَوُّبَ فِيهِ وَلَا
يَسَدٌ فِي حُدُودِهِ بَيْنَ مَا فِيهِ مِنْ مَسْجُودٍ كَمَا تَرَاهُ مِنْهُ ۚ وَهُوَ بِمَرْمَرٍ قَيْصَرٍ ثُمَّ
الْوَسْطُ مِنْ أَلْفَةٍ ثَمَانِ أَرْبَعِينَ دَسًا ۚ وَهُوَ سَنَقٌ ۚ يَدُوسُ أَيْسًا ۚ فَيَنْتَهِي بِمَسُودَةٍ
دِيَارَةٍ ثُمَّ يَجِيءُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ الزُّرْمِيُّ ۚ وَهُوَ سَنَقٌ ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ
يَدُوسُ شَرْكَ ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ
مَسُودَةٌ ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ
وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ وَهُوَ دَسًا ۚ

والله اعلم بالصواب

قوله: «وإن يروا عبدك» أي ثوب يجر عذوقه في غير الله، وإن يروا عبدك
طاعة، فلم تسمع له، ورجع إلى من استولى حيا (وإن يروا) أي يروا عبدك
التي أنت أحسن كثيره، أي إذا سمى حيا، فإن قال قائل: «وإن يروا» أي
المتبعين، وحينئذ يروا من عذوقه، أي عذوقه، وحينئذ يروا من عذوقه
في يوم الحساب.

{ مطلب في المنكح المتعذر والموقوف }

قوله: **وَالْمَنْكُحُ لِمَنْعَةِ الْمُتَوَقُّفِ بِمَعْنَى** وهو المنكح المنع: أي بمنزلة
لأمره خطي عنه عسر، لأعسر مثلاً، أو تعذر بنفسه أو غيره، وهو بطر والإحصاع
وصورة، فلو أن الزوجية بمنع من غيره أو من غيره
يقال: **أمره خطي عنه** صحيح، لأن المنكح لا يقبل ما عسر، ولا ما عسر

والعرق بينهما أنه إذا عسر الزوج في الشاغل، أو من غيره في المنع، ثم عسر
بأنه جاء المنكح الموقوف، فليس له أن يزوج، ولا يكون له أن يزوج، لأن المنكح المنع، وإذا
قال: **مروءة عن أبيه**، أي عسرته، أيها المنكح جاز، لأنه بد المنع، وعسر دفع
التكليف بذكر الغلاء، والمنكح المأبد لا يبطئه الشرط، مع أن المنكح وسئل الشرط

قوله: **وَيُزَوِّجُ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ بِغَيْرِ إِذْنٍ** مؤلفاً موقوف في إحدى الموقوفين
وإن شاء بطل ليس هذا، فلو كان مؤلفاً، لا يزوج، لأن المنكح المأبد لا يبطئه الشرط
لأن عسر من الآخر، من باسراً أو عسرته، أو غيرها، يجب عسر، فلا يكون
مكثراً وقد قالوا: **فمن زوج به** ظهر عسر، أو العسر، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
كانت ورنه من يزوج، وعسر بطل المنكح الموقوف، لأن كل من عسر، فلو كان مؤلفاً
عسر المنكح موقوف، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
صاحبه، أو يزوج به، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
استباحه صحبه عن موقوفه، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
الإحصاع، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
رضي، أو صحبه، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً

وقال: **وَمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ** أي لا يزوج، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
فقد روي لا يجوز، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً
الموقوف، أي بمنع، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً، فلو كان مؤلفاً

قوله: **وَالْمَنْكُحُ لِمَنْعَةِ الْمُتَوَقُّفِ بِمَعْنَى** أي بمنزلة
لأمره خطي عنه عسر، لأعسر مثلاً، أو تعذر بنفسه أو غيره، وهو بطر والإحصاع
وصورة، فلو أن الزوجية بمنع من غيره أو من غيره
يقال: **أمره خطي عنه** صحيح، لأن المنكح لا يقبل ما عسر، ولا ما عسر

فأجاز، لأنه لا يجوز عليه

وقال أبو يوسف: يجوز بالإجماع، وأجسوا أنه لو لم يكن العاقل مانعاً، فإنه يتوقف
على الإجازة.

قال في المصنف: رجل وكان رجلاً كان يرويه امرأة، رويها الوكيل ابنه بن ١٢٥،
صغيرة لم يجر إحصاء، وإن كانت بالغة حار بمعدن
وقال أبو يوسف: لا يبرأ، وهي هكذا رويها بن ٧ من شهادة علي بن زياد
كانت والأخوات الأس

وأما الأخوات وبنت الأخت، فيجوز النكاح

وليسوا وكن رجلاً أن يرويه امرأة، فزوجه إسرائيل بن علف واحد لم يزوج واحد
مهما لأنه لا وجه إلى نفيها عن مخالفة، ولا إلى تنقيح في حديثها بعدم الأثرية
وعلى أبي يوسف: يبرأ واحدة، وتكون سنة الزوج، والله وليكم

{مطلب في الوكالة والنكاح}

قوله: (ويجوز لأبي نعم أن يزوج أخته عنه من هبة) وقال أبو يوسف: لا يجوز، وهذا
قد كان، وخبره ما روي كان، كثيره، فلا بد من الاستدلال، حتى لا يزوجها من غير
استدلال، مسكت، أو محرك أو مباحث بالرجاء لا يجوز عليها
وقال أبو يوسف: يجوز، وكذا المولى المختار، ولهذا كسر سليمان.

قوله: (وإذا ضمن المولى لم يبرأ صحته وماله) وخبر في مخالفة زوجها أو
وتجهاً اعتماداً بغير الكفالات ويرجع المولى إذا أدى على الروح إن كان يأمره
قوله: (وإذا لم يبرأ) خبر في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا شهر
له، لأن الشهر لا يجب فيه محرمة العهد، وإنما يجب ما ساء منه

قوله: (وكذلك بعد المحرم) يعني أنه لا يجب فيه الدخول، وكذا لو لم يبرأ
أو جلهاء أو حمله، أي المهر لأن الخوة غير صحته كخوته بالخالص وهو معنى قول
الشيخ: المحرم أصبح في النكاح الفاسد كخالوه للعهد، في نكاح الفرج
قوله: (فإن كان من قبل مهرها فلا يبرأ من المسمى) هذا كما أنه
مسمى، أي إذا لم يكن وجه مهر نسلي بالتمام بلع، ويشترط الجمع في العقد، حتى يصير
صوتاً للصندوق عليه كذا في النكاح

قوله: (وعليه العقد) لأنه وطء الزوج كمال المهر، يعتبر بهما معاً من وقت
النكاح، أو عند ثبوت الواطن على تركها ولا من آخر الطول هو الصحيح

وقال ر: هو من آخر وطأة وضياء، فإن كانت عدست ثلاث حوض بعد آخر
وطأة قبل الفريق، فقد انتهت عنها عبته.

وأما ما يقولون: إن الفريق في الأخذ القاسد مثل الطلال في النكاح الصحيح،
وفقا لحل الفريق من الطلال معتبرت المدة سه.

قوله: (وَتَشْتَبِهُ نُسْبًا وَفَهْمًا) لأن النسب يحتاج في إثباته شبهة تولد ويحترق
إثباته مدة الحمل من وقت الفلق بحدتها.

وقال محمد بن دكك الدخول، وهو الصحيح، وعنه القوي،
قوله: (وَمِنْهُمْ مَنِ ابْتَدَأَ بِشَوَاقِهَا وَغَمَاتِهَا وَتَدَبَّ عَمَّهَا وَلَا يَحْتَمِلُ بِأُفْقِهَا وَلَا
خَافَتِهَا إِذَا كُنْتُ تَكُنُّ مِنْ قِيَابَتِهَا) لأن المرأة تنسب إلى شبهة أبيها، وتعرف جهة توين
كعبه الأم من شبهة أبيها بأن كانت له عم أبيها، فحينئذ يعتبر بغيرها.

وسئل أبو القاسم البجلي عن امرأة زوحت نفسها بغير مهر وبس لها مثل في
قبيلة أبيها في المال والجمال، فقال: يعطى إلى قبيلة أخرى مثل قبيلة أبيها، فيقضى لها مثل
مهر مثلها من سائر تلك القبيلة.

قوله: (وَيَتَقَبَّرُ فِي قَبْرِ أَنْتَ تَسَاوَى الْمَرْءَانِ فِي النِّسْبِ وَالْجَمَالِ وَالْقَمَالِ
وَالْقُدْرَةِ وَالْقِيَمِ وَالنِّسْبِ وَالنَّمَةِ وَالْفَهْمِ وَالْهَيْكَلِ وَالْهَيْكَلِ وَالْهَيْكَلِ)

والمرأة أن تضع نفسها، حتى تواعد المهر وضمتها أن يسامرها حتى يضمن حبيبها لها
القبول كما تضمن حبه في المبدل، وليس للزوج أن يضمن من المهر والمهر من مسره
ووجاهة أهلها حتى يوجه المهر كله حتى المصلحة لأنه ليس له حتى يضمنه للاستيفاء قبل
الإيقاع، وإن كان المهر كله مؤجلا ليس لها أن تضع نفسها؛ لأنها سلفطت حبا بالاجل
كما في البيع، فإن البائع إذا أحل لنفسه ليس له حبس فبيع

وحصلته، أن المهر إذا كان حالاً قلنا أن يضع حبيبها، حتى يستوفيه كله.
ولو بقصر، ماله يوم واحد بالإجماع، فإن مكنت من نفسها من ذلك برضاها،
والمكنت بعد ذلك أن يضع لأجل المهر، فلها ذلك عند أبي حنيفة وعندهما ليس لها
ذلك.

والخلاف: فيما إذا دخل بها برضاها لما إذا كانت مكنته أو صبيه، أو بغيره،
فلها أن تضع بالاجل.

ولما إذا كان المهر مؤجلا، وليس لها أن تضع عندها، ركب: إذا حل لأجل ليس لها
أن تضع؛ لأن المهر لم يوسد لها فليس، فلا يجب لها بعد ذلك.

وقال أبو يوسف، إذا كان المهر مؤجلاً، فلها أن تمنع إذا لم يكن دخل لها، وإذا كان بعضه حالاً، وبعضه مؤجلاً، فله أن يدخل بها إذا أعطاه الحال.

فروغ من بحثي إلى امرأته شيئا، فقلت، هو حديق، وإن هو من المهر، فاقول قوله، إلا أن يكون مأكولاً، فإن القول فيه قولها، يعني ما يكون منه مأكلاً للأكل مثل الخبز والطحين والبطيخ والميس والخلوى والشوي، وما لا يبيء ويبيد، ولما لم يطعمه، وسفر والدني، والشفة الحية، فاقول قوله، وليس ما كان يبيء عنه من الحمار والكنسفة، ليس له أن يبيء من شعر.

فيل لأبي القاسم المصدر، لما نقول في الحلف.

فيل ليس على الزوج أن يبيء لما لم يخرج.

وعنا مسألة عجيبة، وهي أنه لا يجب على الزوج عيباً، وببعض عنه عيباً، لأنها منهية عن خروج دونها، فبعض خروج امرأته عن عيبها، يبيء بها، فبعضاً ودفعها إليها، فالتعقيد قبل الحصول على الحلق، وإذا اعتقد بعد الحصول على الحلق، ولو تزوج عبي حارية حتى عبي أن ما يكون في بطنها، فإن طهرت، وما في بطنها لها، لأن ما في بطنها كعضو من أعضائها.

ولو كان له عيب امرأة الله، درهم حائض، فتزوج عبي أن يؤخذها عليها كان له ميراثها، والنجيل باطل.

ولو تزوج عبي ألف علم، أن تزد عليه ثلثة حمار كج، ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على أن لا مهر لها، ولو تزوجها على ألف علم، أن لا يبيء عيبها كان له الألف، والشفة، ولو تزوجها على أن يبيء بأبيها ألف درهم كان لها مهر مثلها سواء، ويجب لأبيها ألفاً، أو لا يبيء، ويجب له أن يبيء، وإن كان له شيء في بطنها، وإن كان له شيء في بطنها كان لها مهر المثل، ولا يبيء بعد الخلع، كل عيب يستل من الصلوة الكبرى.

قوله (ويجوز تزويج الأمة فليئة كانت أو كسبية) وإن الشافعي لا يجوز تزويج الأمة الكسبة، ويجوز أن يعاها بملك طهر، ويجوز أن يتزوج أمة، وإن قدر على مكاح حرة عندما.

وهذا الشافعي لا يجوز إذا قدر على مكاح حرة.

قوله (ولا يجوز أن يتزوج أمة على حرة) وكذا لا يجوز مكاح الأمة، ولعمري سئلته في قول أبي حنيفة، أن الحرة في حصة ما كانت في الأمة.

وقال أبو يوسف، وأحمد، يجوز إذا كانت حرة من حلال بائناً، ويجوز مكاح

نكاحُ أبي نعلٍ لا يُطْرُقُ نكاحُ الأخرى، ويكون مهر. كذا يائي صحيح بالتحقيق عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد بن سعيد بن حماد بن علي قد مهر شبيهها بما أهدت أبي صحيح نكاحها فزاد، وما أصاب الأخرى قبل زواجه من رجل واحد مهر، أو جميعها وفوته «وطئ نكاح الأخرى». ولو دخل بها قبلها تمام مهر مثلها نال ما بلغ على نفسه قول أبي حنيفة، وعمر بن لوحي: مهر مثلها لا يجاوز به حصتها من النسيء.

قوله: (وإذا كان بالمرأة غيبة فلا خيار لزوجها) عمدة، وعنه الشافعي يثبت الخيار بالخيار المحضة

1- المحض

2- والمحلل

3- والمعرض

4- والمزني

5- والمفترق

وإذا سروج امرأة بطرط بها يكر ساهة يمينه، ويجوز بيعها محضاً بمهره صحراء شوهاء ذات سروج هاتئ مائر، وعقل رائل، ولهاب سائل، وله لا خيار له كذا في الميسوط.

وفي المصنف، إذا وكله أن يزوج امرأة محضه بمهره، أو سوهاء ذات لهاب سائل وشق رائل، وعقل رائل حار عند أبي حنيفة

وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز، وكله إذا وكله المرأة رجلاً، يزوجها من رجل، فزوجها من محض، أو غلب، أو محبوس جبر عليه، فلا خيار له غير أنها لو دخل في المحض والفقهاء ساء، ومهر أبي حنيفة لا خيار له.

ولو وكله أن يزوج امرأة بوجه المرأة لا مكانه جاز عند أبي حنيفة، وكله إذا زوجته صحيرة لا جميع جاز، وإذا وكله أن يزوج امرأة بوجه جاز له بوجه بوجه ميسرة، أو مكنته، أو وكله جاز، وإذا وكله أن يزوج امرأة بوجه جاز له بوجه صحيرة مكنته، أو كبرى، وعمدة، إذا كانت كبرى يجوز.

قوله: (وإذا كان بالمرأة غيبة فلا خيار لزوجها) عند أبي حنيفة (وأبي يوسف) ومن بعدهم هذا خيار دفع المهر، كما في الجنب والجمعة بخلاف جازة لأنه حتم على من دهم المهر بالطلاق، ولها ما يذهب إليه. بالنسبة مع المحضون أكثر

الزوج.

قوله: **وَوَكَاتِبُ الْمَرْثَةِ لَعَلَّيْهَا بَاقِيَةٌ** ثم إذا عرق منتهى وتزوج بعد ذلك لم يكن لها حبر، وإن تزوج المرأة رجلاً وهي تعلم أنه عريان، فلا حبر لها، وإذا كانت المرأة رتقاً، وكان زوجها عرياناً، لم يحد احكاماً، لأنه لا حي لها في الوطء، ولو اختلف الزوجان معاً بعد مضي الأجل مطاوعة في التمساحة لم يكن هذا حراً، لأنها فعلت ذلك اختصاراً لحاله، فلا يدل ذلك على إحصاء. وإن قالت: قد رتقت حبرها، لأن هذا التصريح بالإسقاط وإن رتب في غيرها في المدة، فلا غيره مدرك؛ لأنه ليس بمحل للوطء، وإنما وطئ وهي حائض سقط حبرها، وإن وصل إلى عرقها في إحصاء لم يعتبر ذلك، ولا يستلزم لأجل أن وطئ غيره لا يستقر به مهر، فلا عرق به، ولو أجل المصنف منسحب المدة، وقد جازى القصاص بينهما وكان ذلك مطلقاً؛ لأن القصاص المطلق على المرأة المهر، من طريق الحكم، ولو لم يكن المهر روجه أبداً، لم يصل إليها لم يوطئ؛ لأن فراقه مطلق، واعتبر لا مطلق له بخلاف الأول، وإن كان روجه الأمة محضاً، فالجواب في ذلك على ما هو عليه عند أبي يوسف.

وفاته محمد بن أبي الأمان.

قوله: **(وَلَيْهَا كَمَالٌ لِّمَهْرٍ بِهَا، كَأَنَّ قَدْ خَلَا بِهَا)**، لأن هذه هي صحيحه بحسب ما في المدة.

قوله: **(وَلَيْهَا كَمَالٌ لِّمَهْرٍ بِهَا، كَأَنَّ قَدْ خَلَا بِهَا)**، لأن هذه هي صحيحه بحسب ما في المدة. ثم إذا خلا بها، فلها كمال المهر، وعليها العدة في قول أبي حنيفة، وعندها: بحسب نصف المهر، وبحسب المدة وسواء كان المهر بقاء أو عتقاً، لأنها تخرج في الحال لعدم التمساحة في الإحصاء، ولا يقع طلاق من عتقها، إلا في هذه الحالة، وإذا سلمت المرأة بعد ما عتق، ولم يكن يسلم لول المصنف بينهما، وعند أبي يوسف لا يفرق بينهما حتى يبرك.

قوله: **(وَلَيْهَا كَمَالٌ لِّمَهْرٍ بِهَا، كَأَنَّ قَدْ خَلَا بِهَا)**، لأن قوله مرهون، وهو الذي أحوجت أشياء وهي دكره، فهو والمهر سواء، ولو كان بعض دكره مجهولاً، وهي ما يمكنه من المهر، فلها المهر، أو لا يتمكن من المهر، ولأنه لو لم يكن له

فقال بعضهم المهر موهوب، لأن به ما يمكنه من الإيجار

وقال بعضهم: القول بوهب، لأن الذكر إذا قطع بعضه ضعف

{المطلب في نكاح اهل شرك}

قوله (وإذا أنشئت امرأة وزوجها كانز عرس عبه بمجي الإسلام، فإن أنشئت فهي أمة) فإن أنى فرق بينهما وكان ذلك صلاا فإن عند أبي حنيفة وقيل عند وهاب كان في ذلك إسلام

وقال أبو يوسف ليس بطلاق، وهذا إذا كان بالعلم، وإذا كان جهلا، فإن التفاسي يصح إياه يعرض على الأب الإسلام، وإذا كان من غيرهما، فإن كان كسره قد مات، وبه أم عمر بن عبد العزيز، وإذا كان من غيرهما، فإن كان خروج صغيرا، فعلى الإسلام تعرض عنه التفاسي الإسلام، فإن أسلم، ولا فرق بينهما

وأما نظريه، فإن أنشئت في دار الحرب، عزب لا بين حتى يفيض ثلاث حصص، لأن الإسلام هناك من غير من الزوج، فلا أن العرض عب، ولا أن يملك مائة شطرا، فإنا

قوله (وإذا أنشئت برزخ ونفقة مشروطة عرض عبه بالإسلام، فإن أنشئت فهي أمة) فإن أنشئت فرق التفاسي بينهما، ولم تكن العزلة طلاقا، لأن الفقرة حلت من قبله، وبمعرفة كل ما قبل لطلاق، بطلاق بمسألة قبله، فإن الفقرة حلت من حبه

أمر حل، وهو من حل الطلاق

قوله (فإن كان دخل بها قبل أن يمس بها، فإن فرق بينهما، فإنها

قوله (وإذا أنشئت دخل بها فلا خير لها، لأن المرأة حرة من قبلها قبل

المحرم، فصار بينهما نسبا كالطلاق، وإن كان ذلك من الدخول

قال المحمدي، إن الإسلام ودية أحد الزوجين، إن حصل من المرأة فهو مسلم وإصفا، وإن كان من غيره، فهو مسيح أيضا، عند أبي يوسف في كتابه، وفي قول محمد كلاهما طلاق، أي لم يل أبي حنيفة بتردد مسيح، وإذا كان مع ذلك، فلا

قوله (وإذا أنشئت امرأة في دار الحرب لم ينفق ثم نفق بفرقة عليها حتى تخرج ثلاث حصص، فإذا خرجت بآفة من زوجها) وإن لم يكن من دواب الخيضر، فلا أنه أمة، ولا فرق بين المدخول بها، وغير المدخول بها في ذلك، أي في مذهب وقول الفقرة، أي ثلاث حصص، لأن هذه الحصص لا تكون عبدا، يستوي فيها المدخولة وغيره، ثم يتصور أن كانت تعرفه قبل المدخول، فلا عليه غلب وإن كانت بعد، فلا لا عبده عليه عند أبي حنيفة، وعندنا بحدب عليها ثلاث حصص.

قوله (ولم ينع سببا للفرقة حتى تخرج ثلاث حصص) فإنا أنه لو سلم الزوج

فهما على نكاحهما، ثم إذا وقعت الفاقة بينهما ثلاث سنين، فهي مرفقة بطلاق عتقهما.
وقال أبو يوسف مرفقة بغير طلاق، وإن كان المهر هو النكاح، فهي مرفقة بغير طلاق

قوله (وإذا أسهم زوج الكتابة فهما على نكاحهما) لأن بيع النكاح يبيح
العتاق، فلا يبيح أباي

قوله (وإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار العرب فممنها وقعت النكوة
بينهما) وعندنا لا يصح

قوله (وإذا سبي أحدهما وقعت النكوة) يعني به من

قوله (وإن سبي أحد لم يقع النكوة) لأنه لم يحتج بهما دين ولا دار.

قوله (وإذا خرج المرأة إلينا فبجدة حاز إن تزوج ولا عدة عليها عند أبي
حنيفة) وقالنا عليها عدة؛ لأن الفرية رخصت بعد عدم حمل في دار الإسلام، ولا في حجة
قوله تعالى (ولو أنتم كنتم تعبدون لكانوا كفرا) ^(١) وفي الجمع من زوجتها نسك بعتت.

قوله (فإن كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها) وعن أبي حنيفة أنه يجوز
النكاح، ولا يبرأ الزوج، حتى تضع حملها كما في (الحامل من ثوبا لأن ماء الحربي لا
عزيمة له، فحمل من الرأ، راحة الأول لها، فحمل من ثوب ثوب ثوب تضع من النكاح
احتياطاً).

قوله (وإذا ركد أحد الزوجين عن الإسلام وقعت نكوة بينهما مرفقة بغير
طلاق) عتقهما.

وقال محمد إن كانت الفرية من الزوج، فهي طلاق وإن كانت منها، فهي مرفقة
بغير طلاق، هو بغير بالإماء، وأبو يوسف مرفقة بغير طلاق، لأن من أصله، إن إماء
الزوج ليس بطلاق، فالردة كذلك وأبو حنيفة فرق بينهما

ووجهه أن الردة من النكاح، والطلاق دفع، فتعدت الردة أن تجعل طلاقاً
مختلف بالإماء؛ لأنه يبرأ بالإسقاط بالبرودة، فيجب التبريح بالإسقاط ولهذا تنوقف
الفرية بالإماء حتى الفناء، ولا تنوقف بغيره، وسواء كان رداده أحد الزوجين قبل
الدخول، أم بعده، لأن أبو يوسف نسخ النكاح عتقاً

قال في المصنف امرأة ارتدت ففارق زوجها، ففقد الفرية ونحر على الإسلام

وسمى ذلك يومئذ يوم النكاح فخرجوا إلى رجب لا
 فدا في مناسم من بعد العقد يوم يسير من رجب
 من النكاح
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 من بعد النكاح

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله ان نكاح فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح ولا فدا كان نزل في يوم النكاح فدا

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا
 قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا

قوله فدا كان نزل في يوم النكاح فدا
 بالذبح من بعد النكاح فدا

قال الإمام: والذي أسسم في دار الحرب. أما إذا كان الذي أسسم في دار الإسلام والمولد في دار الحرب لا يكون مسلماً بالإسلام، حتى أنه يصح سبه، ويكون مملوكاً للذي أسسه. قوله: وإذا كان أحد الأبوين كُتِبَ والأخر فخرساً فالولد كُتِبَ، لأن فيه نوع نظر له.

قوله: وإذا تزوج الكافر مشركاً أو عبياً من كافر وذات جلف عندهم في دينهم لم أسلموا إليه، وهذا قول أبي حنيفة.

وقال زرارة: النكاح فاسد في الموصوفين يعني بغير شهود، وفي هذه من كافر، إلا أنه لا يحرص لهم قبل الإسلام، والمراد به إلى الحرام.

وقال أبو يوسف وعبد بن الوليد: كما قال أبو حنيفة، وفي الوجه الثاني: كما قال زرارة: لأن حرمة نكاح المحدث بجميع عليه، وحرمة النكاح بغير شهود تخلف فيه، وأما فاسد، وفي هذه من كافر، احترازاً من ظلمه إذا كانت معتدة من مسلم، فزانه لا يجوز النكاح.

وتصريح المسائل: إذا تزوج دمي دمية بغير شهود، ثم أسلم فإنه يبرأ من عليه علقاً فرعاً، وإن تزوج دمي دمية في هذه دمي، فإنه يجوز عد أبي حنيفة، فإن أسلماً كُتِبَ عليه. وقال أبو يوسف وعبد بن زرارة: النكاح فاسد، ولا يفران عليه بالإسلام، وأما نكاح المخارم، فهو فاسد، لا أن عد أبي حنيفة لا يحرص عليهم، إلا أن يفرانوا، فإنه أو مسلم أسلموا.

وقال أبو يوسف: أترق بينهم سواء ترغصوا إليها أم لا.

وقال محمد: إن ارتفع أحدهما فرفعت، وإلا فلا.

ولو تزوج الكافر أمةً في عهد واحد، أو جمع بين أكثر من أمة بسوء، فليكن نكاح باطلاً، ولا يترعبه بالإسلام عند أبي حنيفة وأبي يوسف وزرارة.

وقال محمد: إذا أسلم اختار واحدة من الأختين، ومن أحسن أربابنا، فإن كان جمع بين امرأة وبنت فهو كذب في بؤس.

وقال محمد: إذا دمل بها فرفعت بينهما، وإن لم يدخل بواحدة منهما حرمت عليه الأخر، وبمسك السنن: لأن تزويج البنت يجرم الأم، وإن لم يدخل وبكاح الأم لا يجرم البنت، ما لم يدخل بها، وإذا تزوج الحرى فزوج بسوء، ثم أسلم، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يرق به ويهين، وعند محمد: يحرر به تنبيه وإن تزوج دمي دمية على أن لا يصدق لها.

قال أبو حنيفة: لا صداق ما كاهل في والحرية.

وقال أبو يوسف وعبد بن محمد: كالسليم والمسلمة.

مطلب ليخبرني أن بينهم عدد من مثل عمره لم يكن له ذلك، ولم يحسب عليه بأيام سفره في التي كانت معه، ولكن يستلزم العذل بهمى. وقد خلوا إن الرجب لا يخرج من أنفسهم شرب، لأنه لا يستدرك الخلق له بالفساد لأنه ينفذ بضمي الرمان

وإن كان له امرأة واحدة فطابقه إن بيت معناه وهو يعمل معاً بالصلة والصورة فرسنة إلى القاضي، لأنه لم ير أن بيت معناه، ويظهر أنه وليس في ذلك حد ولا نوبة.

وفي المحقق كان أبو حنيفة أولاً يقول يجعل لها يوماً ليلة وثلاثة أيام وليلتين ينسرع لصلاته لأنه يفكر أن يزوج عليها ثلاثة آخر، فيكون لها من القسم يوم ليلة من الأربع، وهذا حكم كتب من سور واستحب عمر رضي الله عنه، لأنه يرى أن امرأة بنت أبي عمر رضي الله عنه، فقال: «إن زوجي يهرم شهراً، ويهرم اليوم» فقال عمر: «سم الزوج وروحك، فأعادت عنه كلامها مراراً، فقال لها: ما أحسن نساءك عني ورجلتك، فقال كتب من سور أنها شديدة، قال: وكيف ذلك؟ فقيل لها: شكوها، صام بأشياءه وفصام ما يظن حجر صاحبها، ولم يهرع لها صاحب عمر من ذلك، وقال القس يجمعا بكتب، محكم كتب لها ليلة ونزوح ثلاث، فاستحب عمر، وولاه قضاء ابنة عمر، فقامي قديمه، إلا أن أبا حنيفة رجع عن هذا وقال: ليس بشيء، لأنه لو تزوج أوصاه فطلبه بالسراج يكون لكل واحدة ليلة من الأربع، ولو حفت هذه حصاً لكل واحدة، لكن لا يهرع لأعماله، فلم يزل هذا وقتاً، فلما جعل له ثمة من الأيام يظهر ما يحسن من ذلك، وإن كانت المرأة أمه، فهي لو تزوجت حنيفة الأولى، وهو قول الطحاوي يجعل لها ليلة من كل سبع ما، لأن له ٧ يزوج ثلاث حرائر تكون لها ثمة من سبع ليل.

قوله: «وإذا رخصت هذه الزوجة يترك قسمها لصاحبها جاز ولو أن تزوج في ذلك»، لأنه أنفق حصاً لم يهب، فلا يفسد، ولأنه يهرع، وإلا كان لا يهرع على التسرع، ولو أن واحدة منهن يهدت مائة الزوج، يجعل لها من القس أكثر، فلو عملت الزوج مائة لخص يومه نص حنيفة، أو مائة هي فقال لصاحبها لتجعل يومها هذا، فملك كله لا يجوز، وزعمه لسان أبي حنيفة، لأنه يهرع، ولا يهرع، وليس لزوج أن يهرع مائة عن زوجته الطهر، إلا يهدى، فإن كتب أمه، فلا بد أن يولاها عيشها، وقال أبو يوسف في الأم، وإن أراد أن يهرع عن أمه كان له ذلك، فإن يهرع، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

كتاب الرضاع

هو في مدته خمس

وفي شريع غيره عن الرضاع مخصوص بخلق به التحريم

فولدتا بعض ومنه أن يكون المولود ذكرا، ورضاع في مدة الرضاع،

وصوله وحش إلى جوف الحمل من ثدي، أو مسقط، غير، فإن حصر به لم يمتثل

به حصر في غلبته، وإذا أعطي في ثديه لم يفي بخلق أو في ساقه أو أمه أم يحرم

قوله رحمه الله: أقلل الرضاع وكثيره، حصل في مدة الرضاع خلق به

النفقة، يسي بعد أن يسم أنه وحش في البلوغ

فإن في الثديين الحمل مبسر بما يشبهه وصل في الجوف

قوله: وهذا الرضاع عند أبي حنيفة ثلاثون شهرا، قال أبو يوسف وثمينة

مستأنج وقال عمر ثلاث سنين

وفي الحيرة مدة ثلاثة أوقات، لدى، ووسط، والقصي

والأدنى حين وجب

والوسط حين

والأقصى حين، ونصب، حتى لو نفق عن الحمل لا يجوز تحصيل، وإن زاد

على الحمل لا يجوز ثديا، وقد كفت له أمه، فولدت، به حصار على الرضاع، ع تولد،

لأن ليسا من أمه، ما يولد له، وله أن يرضعها بعد أن قبل الحبوب إذا لم يضره النظام

مطعم الرزقة خيرا، فإنه لا يرضعها على الرضاع، فإن رغب به، ليس له أن يرضعها

مطعم على غيرها، لأن ما حرر الحرية إلى تمام مدة الرضاع، إلا أن تطرأ على ذلك

قوله: (إذا مضت مدة الرضاع قد خلق الرضاع للحريم، فإن عيه سلام

ولا رضاع بعد المصرة)⁽¹⁾

والختلف أصحاب ليس نفس في مدة الرضاع، ويسمى عن الرضاع في العدة

عن قول كل واحد منهم؟

نروي محمد بن أبي حمزة أن ما كان من ١٠٠ في الدنيا، سيرا قبل الفطام.

(١) ١. أن في حجة الله تعالى في إنزاله في مخرج الثديين، عده ٦٨.٢) حيث لا رضاع بعد

الفطام، الحكم في نصيب ابن حبيب على طهارة ١٠ رضاع من الفطام، إلا أنه بعد حصة

١٠٠ حصة حصار ١٠ (أمر عدي من وجه آخر على وجه حصة)

وفي كتاب عن حصار حرجه، نروي في الفقه ياستدرك

لم يبعد كبر رجاءه بحرم، وعنه القسوي

وروي الطبري عن أبي حمزة أنه قد عظم في الشر حتى يسمى بالظلم،
فارتفع بعده ذلك في السنن، ثم ثلاثين مئة ثم خمس مئة، لأنه لا يرجع بعد
الخطأ، وإن هي عطسه، فكل كلام صحيح لا يستغني به عن النزع، ثم قد ارتفع،
مما رواه في حرم.

وأما عهد: فكان لا بعد بالظلم على الجوارح

قوله: ويخرج من النزع ما يخرج من النسب لأن أخيه من النزع، فإن
يخرج له أن يخرج، ولا يجوز أن يخرج أخيه من النسب، لأن يكون له، ثم
مطلوبه أنه خلاف النزع، ولا يجوز أن يخرج امرأة، النزع

ولو يزوج امرأة لعنه، فيحل ما له به، ثم ما من الزنا بعد
لأن العقد على المرأة بحرم، أما في النسب، فكذلك في النزع، ولا يحل له أن يزوج به
امرأته من النزع، إن دخل بها، لأن حرم الزوج من النسب بمنزلة نكاحه، فكذلك
لرغبة من النزع

قوله: (ويخرج أن يخرج) تحت أخيه من النزع، ولا يخرج من النسب، لأن
له وطئها حرم عليه، ولا حرم على غيره في النزع

قوله: (والمرأة بعد من النزع لا يجوز أن يخرج) لأنه لا يجوز ذلك من
النسب، وذكر الاستلاب في بعض الأساطير التي

قوله: (وإن قيل) يعني به النحر، وخوفاً من جميع امرأة صبي فتخرج هذه
الخصية على زوجها وعلى أهله وأولاده، ويخرج الزوج الذي يورثه من أهله
لأنه حرمه، وما يضمن النحر من النحل، وإن كانت امرأة منه، أما إذا لم تكن له، فإنها
من زوج النحر، يخص به ذرية، حتى لا يخرج هذه الخصية عنه، وبه عهد، يخرج من امرأة

قوله: (ويخرج هذه الخصية) يعني به حرمه، وأما النحر، وهو ما يخرج من أهله، ولا
فلا فرق بين زوج وغيره، على ما يرى من رجل وامرأة، فذلك من رخصته، فإنه
مخرج عليه هذه الخصية، وعلى غيره، وذكر المحمدي خلافاً، فإنه يحل من
النسب من أهله، وإن كان من غير أهله، ولا من غير أهله، فإنه صبي، فإن
النزع يكون منه حرمه، لا من أهله

وكل من لم يلبس منه النسب لا يثبت به النزع، وإن طوى امرأة متبينة،

مطلبت منه وأرضعت صبياً فهو من الموطئ من تزواج وعلى هذا كره من أنه من
من الموطئ يجب منه الرضا ومن لا يثبت عليه لا يثبت منه الرضا، وعلى الفقرة أنه لا
ترفع كل شيء من غير ضرورة، بل الرضا، فلنحفظ، ولعلك احتجبت، حتى لا يسي
بطول الشرح.

ومضى فليس روجه دف لمن منه، ولتقتضيه عند وترد حبث بأخيه ثم أرضعت
صبياً عند الثاني إن كان قبل أن يسلم من الثاني، فالرضا يكون من الأول إجماعاً، وإن
كان بعد ما حلت من الثاني ليس به عند الرضا من الأول إلى أن له عند أبي حنيفة
جداً ولدت فالحرث من الثاني دون الأول.

وقال أبو يوسف، بشر بالثقة، فإن كذا مولد فهو منها، وإن سمع أن هذا الذي
من الثاني كان منه، والأمر من الأول.

وقال محمد هو منها جميعاً إلى أن تلد، فإذا ولدت فالحرث من الثاني
قوله: (ويجوز أن يتزوج أخت أخيه من تزواج كما يجوز من النسب،
وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه تبار لأخيه من به أن تزوجه)؟
لأنه ليس منهما ما يوجب محرماً.

قوله: (وكل صبيته حنفاً على نذري وسعد في هذه الرضا من تزواج ثم تزوج لأختها
أن يتزوج بالآخر) المراد أحدهما على الرضا طلب منه، وفقرت ضد رضاء
أحدهما على الآخر لا، لأنهما واحده، حيث أح، أحص، وليس له أو أحصاهما
معاً في حالة واحدة، وما يريد إذا كان رضاءهما من نذري، رعد، وعلى هذا لو تزوج
صغيره فأرضعها أمه حرم عليها لأنها قصير أحد.

ولو تزوج صغيره، فجاءت امرأة، فأرضعته أمه، أو واحده بعد أخرى
صارت أختيه، حرثت عليه، ولكن واحدة منهما حرم الصبر، لأن الفقرة حصلت قبل
الدخول بغير عقدهما، فإن كانت المرصعة حصلت العشاء جمع صبيته حرم من الصبر،
وإن لم تحصل لم يجمع عليه شيء.

وعند الشافعي يفسر في تزوجيه، فإذا كثر الزنا صبيته أو صبيته واحدة بعد
واحدة باب الأول، وكذا ثالثة امرأة، لأنها لما رخصت الثانية صار حراماً بين أختيه،
فيوقف الفقرة بينه وبينهم ثم لما رخصت الثالثة صار حراماً أيضاً، ولما أحصاه
والحرث يضمن الجميع، وإن أرضعت الأولى ثم اتصفت معاً حبيداً لأن الرضا من الأولى
لم يستلحق به حرث، إنما أرضعت الأخيرة معاً حرم من حرمه، فحده، فيحصل

لكنهم، وإن كان طريح مسابا، فأرضعتهم واحدة بعد أخرى من جديد، لأن لم ترضعت الثانية صلباً أحداً للأولى، فباتت بعد أرضعت أربعة صلبات تحت اللثام، فباتت حياً

قوله: (ولا يجوز) أن يزوج المهرضة أحداً من ولد أبي (محب) لأنه أخوه ولا ولد ومهمل لأنه ولد أحب

قوله: (ولا يزوج النبي) المهرضة يأنث الأثر، لا لب عمة من المهرضة فإن عليه السلام وحرم من الرضاع ما يحرم من النسب^(١)

قوله: (ولا يختلط اللبن بالداء) والنسب هو المذهب لقول به التحريم، وإن غلب الداء، تسمي يعلق به التحريم، وعيب اللبن أن يوجد فيه داء وولد واحد، إما إذا كان المالك هو الداء لم يعلق به التحريم، لأنه لا يقع به اشتداد، كبني السهم إذا جفف لا يشرب اللبن، فسرّب لبناً عموها، وأما الداء فلهذا لم يحسب

وقيل: الغيبا عند أبي يوسف، غير حنون والطحل، وعند أحمد، مخرج من الاسم

قوله: (ولا يختلط بالطعام) لم يعلق به التحريم وإن كان أنس عاماً عند أبي حنيفة، وعندهما (د) كان أنس عاماً، ليس به التحريم

قال في الخلاف: لو لم يفسد غيره حتى لو صح به لا يعلق به التحريم في قههم حياً

ويستحسن، أنه لم يفسد غيره، إنما لو يفسد، أما (د) حساه حسواً، يعني أن يفسد

وقيل: إن كان الطعام فبالا، بحيث أنه يصير اللبن مضرراً فيه، فشره ثبت التحريم

قوله: (ولا يختلط بالدم) والنسب هو المذهب لقول به التحريم، لأن اللبن يفسد مقصوداً به، لا للدم، يضره على التوسر

قوله: (إذا خلط اللبن) من المهرضة بعد مؤبد فأوجز به النبي يعلق به التحريم، لأن اللبن بعد الموت على ما كان فيه قده، إلا أنه في رعاء حس، وذلك لا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادة (باب الشهادة على الأسباب والرماع) في كتاب الحرس، والمأثور في سنة في كتاب الفلاح وعالم ما يحرم من الرضاع، وما حرم في سنة في كتاب الفلاح، ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وأما من حبل في مسند (٧٩٧٧)

قوله: «إِنْ كَانَ مِمَّنْ غُلَبَ الْكَبِيرَةِ فَلَا مَظْهَرُ» أَيَا سَدَرَتْ مَعَهُ كُتِبَ قُلُوبُ
مَدْحُونٍ

قوله: (وَالضَّعِيفَةُ ضَعْفُ الضَّعِيفِ) أَيَا مِمَّنْ يَحْتَمِلُ سَبَابَ مَنْ
قوله: (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى كِبَرِهِ) أَيَا كَتَبَ ضَعْفُ الضَّعِيفِ (أَيَا ضَعْفُ الْكَفَّاحِ
وَقَصَدَتْ بِإِمْرَاجٍ لَفْظٍ

وقال محمد بن جعفر: ضَعْفُ الضَّعِيفِ أَوْ لَا، وَالضَّعِيفُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ
وَلَمْ يَرْجِعْ، وَالضَّعِيفُ الْفَرْجُ أَيَا مِمَّنْ يَحْتَمِلُ سَبَابَ مَنْ

وَعَدَ أَنْ يَحْتَمِلَ مِمَّنْ أَوْ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ
الْكُفَّاحِ، وَالْأَوَّلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ وَهُوَ
أَوَّلُ الضَّعْفِ عَلَى طَرِيقِهَا حَاطَةً بِمَنْ يَحْتَمِلُ لَا يَكُونُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ
ضَعْفُهُ وَيَحْتَمِلُ، وَهُوَ ضَعْفُ الضَّعِيفِ الضَّعِيفِ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ
مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
بِمَا حَاطَتْ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
وَرَجَعَتْ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
بِمَا حَاطَتْ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ

ولو أن رجلاً أحد من الكبر، فأوجز به الضعيف باب من، وبكل واحد من
ضَعْفُ الضَّعِيفِ، لَوْ أَنَّ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
أَوَّلُ الضَّعْفِ عَلَى طَرِيقِهَا حَاطَةً بِمَنْ يَحْتَمِلُ لَا يَكُونُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ

قوله: (وَأَيَا مِمَّنْ غُلَبَ الْكَبِيرَةِ) أَيَا سَدَرَتْ مَعَهُ كُتِبَ قُلُوبُ
ضَعْفُ الضَّعِيفِ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
بِمَا حَاطَتْ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ

قوله: (وَأَيَا مِمَّنْ غُلَبَ الْكَبِيرَةِ) أَيَا سَدَرَتْ مَعَهُ كُتِبَ قُلُوبُ
ضَعْفُ الضَّعِيفِ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
بِمَا حَاطَتْ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ

قوله: (وَأَيَا مِمَّنْ غُلَبَ الْكَبِيرَةِ) أَيَا سَدَرَتْ مَعَهُ كُتِبَ قُلُوبُ
ضَعْفُ الضَّعِيفِ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ
بِمَا حَاطَتْ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ

قال الكوفي: رَوَى أَنَّهُ ضَعْفُ الضَّعِيفِ الضَّعِيفُ أَوْ لَا، وَهُوَ نَوَلُ الْخَبَرِ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ الضَّعْفُ الضَّعِيفُ

إلهه وجاءت سوداء فعسى أني أرحمكم. فان ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فعرض ثم ذكره له، فأعرض، ثم لالني سائلاً، أو أراهم مدعياً إذا وردوا وخارجهم، فحدث بـ رسول الله: يا سواداه فقال: كعب، رعد فيل^١ أي فيل ولجأ أحتله، رعد امرأه أمي صلى الله عليه وسلم على فزول النسرة. ألا ترى أنه أعرض عنه أولاً، ثم أتى، وبو حسب العرب بما أعرض عنه، لأمر بالتفريق في أول سؤاله، فلما لم يفلح دل على أنه راد به النسرة، ولأن قوله: ويراهن ذيل على بناء شكاح.

(١) أحسنه ابن الأثير في مسنده في كتاب شكاح ويات شهادة المرأة الواحدة على امرئ عاقل، فحدثت أمير عاصم بن أبي جريح عن أبيه في ملكه دار حمدي حلبة من إحدوث ثم قال: لم يخدموه ولكن دعه يهدر، الخوف، قال: رزق شئ في دعاب إسماعيل بن جندب فقال: أي أرحمكم، فأنسب النسرة صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له فعرض عني، قال: خير عاصم، فاستأجرني أراهم مدعياً، قال: كعب؟ وقد بقي ربه حيد، قال: عاصم فقال: خير بن سعيد بن أبي حمزة عن أبيه في حلبة عكر، وقد قيل ولم يفلح به، فهو قال: أبو حمزة كذا حدثني.

كتاب المطلق^{١٥}

(١) اختلاف في ذلك مع القدر الحس أو التصوي حكك بطرف غير ذلك ببيان التميز بطرف حتى (إذاعة)
 (اختلاف في) من الإطلاقات، والاطلاق (والإطلاق في) جهة يستعملان على قصد نسبة حال أو معوضاً
 غير أنه طرف لغير الإطلاق من دفع التميز الحس، من غير الإطلاق من دفع التميز الحسوي في
 بطرف بطلان خصوصية المظن من عدم ولا يملك لطيف سره وحسن طس الرعي بوجهه ولا يملك
 لخصه وقد كان لإطلاق وما استثنى منه من تشكيكه عن الفيلك لا من التميز مع حكمه غير
 وكما لا يملك من عدم، من رابط لروحية بتدقيقه في التميز، و التميز حارة حيث قاله بصفة
 أو لإزالة التميز من الروح، أو من التميز على ملكه من عدم
 حكمه الحكم المكنون من نسبة حلال (ص ١٢٨).

تطابق في اصطلاح العلماء. رفع اليد كرفع في الحال، هو أي إحد - ينقل من موضع إلى مكانه
أو في حاله، وهو على هذا الوجه حسنة
1 - قسمه إلى رفع اليد في الحال
2 - رفع اليد في الحال

[illegible]

تفسير الأجزاء السبعة التي ذكرها في هذا الكتاب
من فتح هذه المظالم التي يقع عليها من أرواح الخلق، إنما هي المعتبر حياز صحيحته وهي
هي ما يكون حوله كان صحيحاً أو مريضاً
هذا هو جواب في أرواح هذه المروءة غير العمل لإيمان هؤلاء ١ مظهر المظالم من أرواح من وسرلة
هو وكيفية وحالاته على دفع واستمر به وبذلك أرواحه
من فتح حبيب المظالم لا يقع في أرواحه الخفية روحية المصاحبة حقيقته، والمصاحبة من
حالاته جميعاً، والمصاحبة من حالاته التي يكون حوله حقيقته، والمصاحبة من أرواح حقيقته
أرواحه المصاحبة للإسلام، هذه هي حقيقته، وبسبب هذه أرواحه من أرواح
ما يقع به المظالم. يقع المظالم لكل شيء على هذه الأرواح من أي ألقا، وهذا هو
الحق المصاحبة من حقيقته وحقيقته.

[illegible]

كساية، وهو ثلاثة ألفاظ يقع بها الزوجي، ولا يقع بها إلا واحد، أحد قوله استدي، وأشيرني وحسن، وأنت راحه

قبوله (الاحسن الطلاق) لأن لا يطلق الترتيقه تطليقة في حدة في تنبيه مع يجهلها، بسببه يتركها حتى نقضي عليها) قال قيل، قوله أحسن يعني به يكون في الطلاق ما هو حسن، وهذا أحسن به؟

نسيب: حسو كذلك، لأن الطلاق ثلاث في ثلاثة ألقاب لا يجمعها به حسن، وهو طلاق طقة، وهذا أحسن به

قبوله: (وطلاق) بأنه لا يطلق التمدحول به ثلاث في ثلاثة ألقاب، وهو أن يطلقها نقطة في طهر ٧ حياء به به إذا حاض وطهرت طقة أخرى، ثم إذا حاض وطهرت طقة أخرى، بعد وضع عيبها ثلاث طقعات، ماضي من عيب حياء جلاء حاضت أخرى، فحقت عيبها، وبكاتب من دواء الأشهر نفسها، وحده على ما شكرها، ثم إذا ماضي شهر طقة أخرى ثم إذا ماضي شهر طقة أخرى، فلهذا وقع عليها ثلاث ماضي من عيبها شهران، بعد ماضي شهر آخر فحقت عيبها، وإن حاضت حدة، فكلها عدلتا بطقتها ثلاثاً نسبه، ويعمل به كل منصف، يشير

وقال محمد وروى الخادم لا تطلق نسبه إلا مرة.

قوله: (وطلاق) البذعة أن يطلق ثلاث بكسة واحدة أو ثلاثاً في طهر واحد، فإن حصل ذلك وقع الطلاق وإن كان بعد (وكان عاصياً) لأن الأحسن في الطلاق الخطر لها به من نطق شكك الذي نعتل به نفع المدة والدية

طليسية، جعل الفص من ربا، وحفظ الفرك بعضاً عنه، وبه يكون مجموعاً به ويستقيم صياغة صيد عمر بن

وأما المديونة، فهو من أمر المديونة، لأن المرأة تشمل داخل بيت والرجل خارجاً، فينطق فخرها، فإذا كان كذلك كان فيه معنى الخطر، وبعد أوجب حرجه إلى الخلاص من حصة شكك، وذلك يحصل فخرين الطلاق على الأبطال، وإنما كان عاصياً، لأن النبي عليه السلام لما ذكر على به عمر بن الخطاب في الطلاق، وقال له عمر أن أريد بأرضي الله أن لو طلق ثلاثاً من ربا عيب ريبك، وأنت معك^١

(١) أحد روجه طليسية في جميع الروايات في كتاب الطلاق، وأما الطلاق، وغير من عمر أنه طلق حرة بعينه، وهي حاض ثم إذا ماضي طقعة طقعة، ثم إذا ماضي طقعة طقعة، فلهذا وقع عليها ثلاث طقعات، ماضي من عيبها شهران، بعد ماضي شهر آخر فحقت عيبها، وإن حاضت حدة، فكلها عدلتا بطقتها ثلاثاً نسبه، ويعمل به كل منصف، يشير

قوله (وإنما في الوقت نلت في المذخور ما حصده وهو أن يظفها هي ظفر
لحم يجمعا فيها أو عسل أو سببا حسا لأنه إذا طمخ في حال عرس يكون عليها
الفساد وإن طمخها في ظفر عد حاصب فيه لا يؤمن أن يجوز عصب من ذلك لصحاح
مقدم على طالعها وبعد لا يجوز إذ هي المذخور وما عيب المذخورة فلا تثبت فيها
الفساد في (أحد) ضم أنه لا يخرى عصبها وهي حافظة لأنها لا تعد سبب
قوله (وعب المذخور به يظفها في حاله يظفر) حيث قال رحمه لا
يظفر في حاله خدش

قوله رزاد كانت امرأة لا يحض من شهر أو شهرين و قد انطلق نسيته
 طلقه واحدة من شهرين وكان له من ذلك الحين من العدة وجواب الجواب
 وهذا معلوم في السنة والخمسة

دعای و غیر لا یهدیب فی السجود من بعد رکعتی اولیٰ و ثانیہ و ثلاثیہ و رابعیہ
 طلاق تکلیف متعدد سبب و انداز میں شرعی ترک کیا جو بعضی صبیحہ ، ثم نصفاً آخریہ
 ثم ترک کیا شہرہ ، ثم بسمب امری
 فدیہ در بخور و طاف و الا غصیل من وجب طلاقا برکات ہی امی لا
 عیس من صمد مر کبر

وقال في خبر عجل : «لستم وحدانيون» وانما في الخبر ان ثابت صهره لا يرجع الى خبر عجل وان [ان كان عرجي صا ذلك] ، نعم ان يقتضيه خبر عجل

[illegible]

فوت. طبعی شرافه فی حال الفحیض وقع المذی و یستحب به الذی یراحی
لا یستحب فون بعض حفایم و یستحب به الذی یراحی و یستحب به الذی یراحی
و یستحب به الذی یراحی و یستحب به الذی یراحی و یستحب به الذی یراحی

[illegible]

فلما من الأمر إنه أنهت الوجوه على عمر بن الخطاب بالمرحمة فكيف يش
وجوب المراجعة قبل عمر؟

فلما عمل الناس كقص السوء عنه، تصار كأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي
أمره بالمراجعة فثبت الوجوب

كان المجدي راجع في حاله الخفي مكره في رواية الزهاد

وفي المتن لا بأس به في حاله الخفي إذا رأى سبباً يكره

قوله: (إنه طهرت وهاضت ثم طهرت) فإنه شيء طاهر وإن شاء (لستكم) وهذا
قوله

ولسان أبو حنيفة ورواه راجعاً لما روى عنه من أن الخفي صار له طهارة
في الطهر ثم يمس تلك الطهارة وعلى هذا الخلاف رد طهارة في صبر لا حاجة فيه
راجعاً في ذلك ظهر القول وأما أن طهارة أخرى في ذات الطهر: فله ذلك
بعد أبي حنيفة ورواه

وقال أبو يوسف: ليس له ذلك

وقال محمد مصحح ذكر الطهارة أنه مع أبي حنيفة

وذكر أبو حنيفة أنه مع أبي يوسف وأما ذلك الخلاف رد أصحاب أبي حنيفة

بأنه لو كان يمس إلى المخرج وإن راجعاً ما حرم له ذلك أصحاحاً

قوله (ويطع طلاقاً كل زوج) فإنه كان يعلقاً عائلاً سواء كان حراً أو عبداً طهراً

أو مكرهاً حراً كان أو عبداً بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الفلال سائر إلا فلال
المسي والميت»^١

قوله (ولا يقع طلاق المصني والمجنون) لأنه ليس هما بربل صحيح، وكذا

راي قال ليس حرم في حديثه 669/2 حديث: «كل طلاق وقع إلا طلاق المصني والمجنون» لم
أجد، وإنما روي عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن قنينة ولا يجوز طلاق المصني والمجنون عن
مسي وأما صحيحه وكل طلاق جائز إلا طلاق المصني والمجنون روي عنه عن أبي حنيفة
أمره ثم روي في سائر طهارة في طهارة وهو مذكور في روي عنه عن أبي حنيفة
عليه ولا يجوز في المصني طلاق حتى يحكم

وفي الثاني من المصني طلاق ولا خلاف في طلاقه حرمه في قوله في صحيحه أنكم
وفي المصني عن أبي حنيفة في الإكراه في طلاقه في روي عنه عن أبي حنيفة
حرم أنه رد طلاق المصني والمجنون حتى يمس المصني طلاقه وأمره عن
عليه وعن أبي حنيفة في طهارة المصني والمجنون طهارة

ثمنه لا يقع حده أيضاً، وهو من كلام عطاء الكلام بعض كلامه مثل كلامه في
 ويصح مثل كلامه في هذا، وإن كان في حال الفقه في حاله لا يرد المصحح فيه
 فيصح، وكذا لا يقع طلاق إلا به عديم الاحتياط، وكذا المعنى عليه، ومن شرب
 اجتماع

ولو جرى طلاقاً بغير الطلاق، لا عبرة به ولو سيقط ودان جرد ذلك
 الطلاق، أو أوقف لا يقع، لأن عاد النسيء إلى غير معتبر
 قوله: (وإن نزوج أملاً لم يفسخ فوائده وقع طلاقاً) لأن قوله صحيح، ثم يتر
 في استناده من سواه، ولا يخفى ما في هذا من الحاجة
 قوله: (ولا يقع طلاقاً إلا به عديم الاحتياط) لقوله عليه السلام: «الطلاق
 به من سواه لا يقع» (وإن كان من سواه لا يقع، فكذلك بعد إليه

{مطلب في إيقاع الطلاق}

قوله: (والطلاق على صوتين صريح وكسبي) فالصريح هو الذي لا يرد فيه شبهة
 به، مثل أم طلق، أم حرة، وما سمي انحصار صريحاً لا يرتبه من سائر الإثبات
 وبكلامه ما استمر المراد به

قوله: (والصريح قول به طلاق ومعه وهذا طلاقاً بعد طلع به الطلاق
 الترجيح) لأن هذه اللفظ مبني على الطلاق، ولا يفسد في غيره

قوله: (ولا يقع به إلا واحدة) وهذا التام في جميع ما يرد

قوله: (ولا يقع به إلا واحدة) يعني الصريح له لا سواه، وكذا إذا نوى الإثبات لا
 يصح؛ لأنه نوى صريحاً عليه الشرع بالانحصار، فلو عده فساداً، وإن نوى الطلاق
 على وثاق أو يصدق في نفسه، فإنه سائر انحصار، ويصدق بهما به وبين الله تعالى؛
 لأنه يقتضيه وإن صرح به فقال: أنت أمك من وثاق لم يقع به، أي انحصار، وإن نوى به
 انحصار من العمل لم يفسد بعد، ولا ديانة

وهي التي حيفه يدين بها به وبين الله تعالى

ولو قال أنت مفسدة فسكن نص، وانحصار، لا يكون طلاقاً لا ديانة

(١) أحسنه طاب برأي في المصنف الكبير (١٦) (١٧) بأسنده من حديثه دار - مطبوع في دبي
 سلم الله عليه عليه السلام - (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠)
 فساداً فساداً (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠)
 الشريعة

ووقفاً لمدحهم بها استه طبعي است، و أنت طريقي و است

مثل أبو يوسف يبيع و حياء

و قال محمد بن

قوله (والمشرب الذي الكبدات لا يبيع بها الخلاق لا يسه أو ذلله خال)؛

لها محمل للخلاق و غيره، فلا بد من هذه أو الخلاق.

قوله (وهي عني حبرني صلب ثلاثة الخفاق يبيع بها مرجعي ولا يبيع بها إلا

و حدة، وهو فوكي غداي و شربني رحمت و أنت واحد، أم نوره راعدي؟ فأك

يحمل الواحد من الكج، والاحياء سم الله، فيباح في السبا

و قوله و شربني رحمت، يحمل: و أنت قد عطفك، و يحمل: و أنت

و أنت ركة و حدة، و يحمل: أن يكون حياء مصدر مضاف أو مطلقه و حدة

و يحمل: و أنت واحد، في غرض، و لا مطير و عرفت قواحدة عند عامة السباع، وهو

الصحيح؛ لأن طيور لا يبيعون من وجود الخراف.

وقال محمد بن: إن سم الله و حدة يبيع مني، أو لم يبيع مني لا يبيع مني، و إن

مري و لم يبيع مني الكلام، و الصحيح: أن لكل مروي في أنه لا يبيع إلا سمه

قوله (ووهي الكبدات، مري بها الخفاق كمنه و حدة، و أنت كبد كبد

يؤمن لا ثلاثة أي كبد)

و قال المشاهير: كبد رجعي

قوله (وإن لم يكن ثلاثاً كان ثلاثاً)؛ لأن اليوم مروي في مخطه و حصة حرة

يكون اليوم الواحد، و حدة يكون ثلاثاً، و حدة مروي بها

قوله (وإن لم يكن كمنه و حدة)؛ و لا تصح في اللغة حدة

و قال وقر: يبيع أناس

كمنه، في اليوم لا يبيع العدد إلا مري أنك لا يبيع أن، لا يبيع لـ

و حدة، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه

كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه

كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه

قوله (و هذا مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه

كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه، و حدة مروي كمنه

كمنه

ولو قال فلان براء من نكاحي وقع طلاق إنا موافق

وإن قيل أليس براءة من الطلاق لا يقع شيء إلا باليمين من الشيء بركه له
واحصري عنه وانعرج عن الطلاق لا يكون مطلقاً وانعرج من النكاح بكونه مطلقاً
كذلك في التواقيع

ولو قال لا عدي طلاقك، معاقب قد أحلته طلق

ولو قال طلقك الله أو مالي لأمنه لم ينعكس فيه وقع الطلاق وانعكس بولي أو له

يو

ولو قال جميع سماء الدنيا طلاق امرأته وذو يمين في النساء أنه لم يوهب
ولكن قال عبيد لأهل الدنيا حر

قال أبو يوسف لا يمس عهده

وحديث حميد يعني زوج قال رآه أدم كلهم أحرار لا يمس عهده حديثاً وكذا في
المرافعة

ولو قال طلق نسائي امرأة أو قال ما كنت لي بامرأة كذا طلق عند أبي حنيفة
وكذا لما قلنا برونك أو مني هي لك امرأة معاقب لا يمس من بولي الطلاق كذا طلاقاً
عند أبي حنيفة

وقال أبو يوسف ومحمد لا يكون شيء من طلاق بولي أو له بولي لأبي حنيفة
تروحية كدب فلا يقع به شيء كقولهم لم نأزوجه

وقد أحقوا جسد عبي أن يوازيه والله ما أمس لي بامرأة أو نسائي في امرأته
فه لا يقع به شيء وبولي لأن اليمين على أنفي يمين الأصغر وهو كدب فيه فلا
يلحق شيء وأما كدب اليمين خارج ذلك إجماعاً لا بدعاً لأن اليمين لا يؤكدها
إلا الحرس والمهر لا يقع به الطلاق ألا يرى أنه لو قال أنت طلاقك أسير مع عديك
شيء إن لم يكن صلبها أسير كذا في شرحه ولو قال لا حاجة بي بك بولي طلاق
فليس بطلاق ولو كان أصحى أو سبب نكاح بني وسبب يهدي الطلاق كذا طلاقاً
قوله وإن لم يكن نكاحاً لم يقع بهذه الألفاظ طلاقاً إلا أن يكونا في مفاكحة
الطلاق وهو كذا نكاح بالطلاق أو طلاق طلاق غير

قوله (تسبب بطلاقك في النساء ولا يقع فيما بيننا وبيننا من عاهة إلا أن
يتوهم) أما إذا كان في مفاكحة الطلاق، فانه يقع بكل لفظة تدل على المرأة كقوله بركت
حرم وأمرتك يهدى وحدي وأهدي وأنت عليه وبرية ربالي لا هذه الألفاظ لها

حرجه جوازاً سواء الطلاق كان ذلك طلاقاً في الظاهر، وبما لم يصح سماه به وجب له ثبته؛ لأنه يحتمل أن يكون منه بطلان ويحتمل أن يكون سداً، فلا يقع إلا بالثبوت.

قوله: (وإن لم يكره في مذكورة الطلاق) وكان في غضب أو غشوة وقع الطلاق بكل لفظة لا يقصد به السبب والشبهة مثل «اعدي اعدي أمرك يذكرك» لأن هذه الألفاظ لا تصح للشبهة، بل تشمل العلة، ومن يصيب سأل العلة، ما ظهر من كلامه قوله:

فصله: أن كتاباً ثلاثة أقسام

1- كتابات

2- ومذكورات

3- وعبريات

فالكليات: ما جرم ديناً وجبة وحقة وحلية وبرية وأمرية ونهيية وحليل. وما من كل ما في مذكورة الطلاق، وقال: لم يرد به الطلاق بم بعدن، وإن مكلم ما في حالة الرضا وإن بوى ما الطلاق دفع ولا فلا، ويصدق أنه مع سوا الطلاق، وإن مكلم ما في حالة الغضب صدق في حقه لفظ أنه لم يرد ما الطلاق، وهي أبا حرم ديناً وجبة وحلية وبرية؛ لأن هذه تصبح بمنزلة ما يأتى من الدين رتبة من المروءة وحلية من الحسنة، وببرية من الإسلام وحرم الاجتماع معك، وحرمان من الشبهة، ما ظهر أنه لرافعه، ولم يرد الطلاق

والمنكولات: وهي ونومي وأمرية وهي وحرمي وأمرية بأمرية وحليل على غيرك، ولا مكاح بيني وبينك وأمرية ذلك، فإن بوى ما الطلاق دفع مائة وإن بوى ثلاثاً، فلا يرد لم يرد يكون طلاقاً سواء كان في حالة الرضا، أو الغضب، أو مذكورة، مطلقاً.

وأمرية: ما أمرت به من غيري وهي وحرمي وأمرية بأمرية وحليل في الكليات الترجمة: أي لا يرد في التعويض إذا قال عنه أنه اختارت عسي أو طلفت عسي، لم يرد في عسي اختار عسي طلقه منه، وفي قول طلق عسي واحدة وصية.

قوله: (وإذا وصف الطلاق بضرب من الرجماء) «شأنه» كان ينفى، لأن الطلاق يقع بمجرد اللفظ، وإن وصفه برجماء عسي ليس في مظهر.

قوله: (وإن لم يرد لست طالقاً) «إن» أو طالقاً «أن» لطلاق وإن لم يرد لست طالقاً أو

طَلَقَ الْمَتَّانِ أَوْ طَلَقَ ابْنَةً أَوْ كَتَبَ لَهَا أَوْ مَلَءَ النِّسَاءَ، وَكَدَّ أَمْسَتْ الطَّلَاقُ، أَوْ
أَسْوَأَ الطَّلَاقِ، أَوْ أَمْسَ نَسَائِ ابْنَةٍ، وَإِلَهُ قَالَ: كَتَبَ طَلَقَ النِّسَاءَ الطَّلَاقُ، وَبَوَى ثَلَاثَةً مَبِي
ثَلَاثَ، وَإِنْ بَوَى وَاحِدَةً، مَبِي رَاحَةً وَحِيدَةً عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ: بَانَتْ

وَمِنْ الْقِسْمَةِ: إِنْ كَانَ أَنْتَ عَدَسَ كَسَدَ الطَّلَاقِ، أَوْ كَتَبَ، أَوْ مَلَءَ النِّسَاءَ، مَبِي وَاحِدَةً
بَانَتْ إِلَّا أَنْ يَبَوَى ثَلَاثًا، لَمْ يَكُنْ ثَلَاثًا لِدُكْرِ الْمُصَدَّرِ.

وَمِنْ شَرْحِهِ: إِذَا قَالَ كَتَبَ لَهَا بَوَى ثَلَاثَةً ثَلَاثَ، وَإِنْ بَوَى وَاحِدَةً، مَبِي وَاحِدَةً
بَانَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَنَةٌ، وَاحِدَةً بَانَتْ عِنْدَهَا

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: هِيَ ثَلَاثَ، لِأَنَّهُ عَدَدُ يَرَادُ بِهِ النِّسَاءُ كَمَا ذُكِرَ فَقَالَ كَعْدُ
الْأَنفِ

قَالَ مُحَمَّدٌ: لَوْ بَوَى وَاحِدَةً بَانَتْ نِسَاءً مَبِي بِهِ وَبِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَمْنَعُ فِي أَعْضَاءِ
وَمِنْ قَالَ: وَاحِدَةً كَتَبَ مَبِي وَاحِدَةً بَانَتْ إِصْبَاعًا، وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا إِنْ بَوَى: لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ
لَا تَتَحَصَّلُ الثَّلَاثَ، وَإِنْ كَانَ أَنْتَ طَلَقَ كَسَدَ الْأَنفِ، أَوْ مَلَءَ عَدَدَ الْأَنفِ، أَوْ كَعْدَ
ثَلَاثَ، أَوْ مَلَءَ عَدَدَ ثَلَاثَ، مَبِي ثَلَاثَ وَإِنْ بَوَى غَيْرَ ذَلِكَ،

قَالَ الْحَنَابِلِيُّ: إِنْ قَالَ أَنْتَ طَلَقَ مَثَلُ الْمَلِكِ أَوْ مَثَلُ عَصَمٍ: مَبِي وَ مَلَءَ الْكُفَى،
أَوْ مَلَءَ النِّسَاءَ، أَوْ كَتَبَ أَوْ مَلَءَ الْكُفَى بَانَتْ فِي ظَهَرِ الْوَرُودِ بِالْإِصْبَاعِ

وَالْأَصْلُ: أَنَّ عَدَدَ أَبِي حَبِيصَةَ هِيَ شَيْءُ الطَّلَاقِ شَيْءٌ يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ شَيْءٌ شَيْءٌ
صَغِيرًا كَتَبَ، أَوْ كَبِيرًا سَرَّ دُكْرَ الْعِظَمِ أَوْ لَا.

وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: إِنْ دُكِرَ: لَمْ يَكُنْ بَانَةً، وَإِلَّا فَلَا سَوَاءَ كَانَ الْمَتَّانِ بِهِ صَغِيرًا
أَوْ كَبِيرًا، وَإِنْ لَمْ يَدُكِرَ الْعِظَمَ يَكُونُ رَاحَةً.

وَعِنْدَ رَجَعِي: إِنْ كَانَ الْمَتَّانِ بِهِ يُونُسَ بِالْقِسْمَةِ وَالْعِظَمَ كَانَ بَانَةً وَإِلَّا، سَهُوٌ وَجَعِي.

وَمِنْ قِيلَ: مَعَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَبِهِ مَعَ أَبِي يُونُسَ
بِسْمَتِهِ: إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَلَقَ مَثَلُ عَطْفٍ رَأْسِ الْإِمْرَةِ كَانَ بَانَةً عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَلَمْ يَكُنْ

يُونُسَ.
وَقَالَ رَجَعِي: وَاحِدَةً مَبِي وَاحِدَةً، أَوْ مَلَءَ حَسَنَ الْمَرْءِ هُوَ يَكُونُ
عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَرَجَعِي سَدَّ أَبِي يُونُسَ وَرَجَعِي وَإِنْ كَانَ مَبِي بِالْقِسْمَةِ كَانَ بَانَةً عِنْدَ أَبِي

حَبِيصَةَ وَرَجَعِي.
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: رَجَعِي، وَإِنْ قَالَ مَثَلُ عِظَمٍ: مَبِي كَانَ بَانَةً رَاحَةً، وَإِنْ بَوَى
بِهِ الْوَاحِدَةَ كَلِمَةً ثَلَاثًا كَانَ ثَلَاثًا بِالْإِصْبَاعِ، وَإِنْ قَالَ: كَتَبَ طَلَقَ مَثَلُ عَدَدٍ كَتَبَ، وَأَصَابَ

قال شيخي ليس له عدد كما في قال أبي طالب عبد الله بن زرعة القمي، وهي واحدة
 ناجية عند أبي حنيفة، راجعة عند أبي يوسف ولو قال الناجية ثلثه عند محمد، لأن
 معناه كالنجوة فيها، لأن سوي الجوار، فيكون ثلاثاً، لأن أبي حنيفة عند الثوري،
 وهي واحدة، لأن أبي حنيفة، وثلاث عند محمد، وإن كان عدد رمل، فهي ثلاث
 بمسألة وإن قال أبو حنيفة لا قيل ولا كبير مع ثلاثه، لأن الظاهر واحدة،
 والكثير ثلاث، لأن لا لا قيل، فثلاث، ثم لا يعمل أبوه هو الكثير، بعد
 هذا، وإن قال الكثير ولا قيل مع واحدة عن هذا القياس كما في الزمخشري، فإنه قال
 أنه مثلي مرتين، بعد إلا إذا كانت ماضياً، كما في السماع

وإن كان "نفس هادي عدة" في حقا الموصى من بسببك وليس به سلك: مع
وسيلة، ويزداد "أ"، طالبي، حقيقه، ليلته، أو فوزه، أو عزاته، ر. دلو، ١٥١، "هي" وسادة

جدة

و من این یوسف رجیده، لأن عبد الوصف لا یقبل من یومعه و ان قال انست طایفی
من ههنا إلى الشام، و انی بلد کثرا کبر و حجة علیما

وحسب ما ذكره من هذا فإنه وفي مثل هذه الحالة لا بد من أن يكون له نصيب في كل شيء مما كان عليه من قبل، أو من حيث هو الآن، أو من حيث هو بعد ذلك، أو من حيث هو في كل واحد من هذه الأحوال الثلاثة.

[illegible]

وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ يَرْحَمُهُ رَبُّنَا إِنَّكَ لَكَ تَقِيٌّ وَكَاتِبٌ

[illegible]

جسولہ دے گا لا ہجور عیال و عیال - پر دل ' اب دیکھیں علی کہ لا ہجور عیال

معيكم بالقول، وخطاب الله

وہی جمع واحد ہائے، وہی تین تین ثلاث، وہی در، آت طائر، وہی کہ
بعد ما صحت کم، فعال ثلاث سے بھی ساتھ وکیر، بعد، ہم ثلاث، وہی فار آت
طائر کہتے، وکیر، لہذا و سببہ و متوسطی، وہی ثلاث، لہذا وکیر بالاضافہ
الحکم بالعدد، وہی وہی المخصوصی لا یصلق فی الجمع، وہی ہم ہائے وہی اللہ

تعالى، وإذ قال: ألب طالق كذا، وأشهر بولسده فهي راحة، وإن اشتهر بغيرهما
اشتهان، والإشارة صبح بالمسورة

وقيل: إذا أُنشِر بظهوره بالمصحوة يعني إذا جعل صاهر للكف إلى المرأة وبطون
الأصابع إلى قصه، فالمعبرة في الإشارة بعدد ما قصه من أصابعه، وإن شاء الله. ولو
قال: له طالقني وصلي وصلي، يعني: قد طلقك معي ثلاث نوى أو يم بنوا؛ لأنها أمرت
بثلاث وحدها يصلح جواباً، وإن قال: طلقني طلقني وطلقني بغير راء، يعني طلقك إن
سوى واحدة فوسعة وإن نوى ثلاثاً ثلاث وإن طلق طلقاً، يعني ثلاثاً، بعد أن كنت طالقاً
أو قال طالق، معي واحدة، وإن كان قد طلقك، معي ثلاث كتب في ثلاث نواحيات

قوله: (وإذا ضايق الطلاق إلى شتمها أو إلى ما يهين به غن الثمنلة ورفع
الطلاق مثل أن يقول أنت طالق أو طلقك طالق أو طلقك أو روجب أو خفك أو
فوجك أو وجحك)؛ لأن كل واحدة من هذه الأسماء يهين به عن جسدها، وفيما ينفذ طبع
بالإضافة إليها حل أن يكون يمين رقة هذه الجارية، أو جسمها، أو زوجها هكذا في
الطلاق. وكذا إذا قال بمسك طالق أو بدنتك وكذا الدم في رويته إذا قال منك طالق في
روايتان صحيحة مبدية؛ لأن الدم يهين به عن الجسدها يقال ذهب دمه هذراً، وإذا قال
لرأسك طالق، أو لوجهك طالق، أو وضع يده على رأسها، أو وجهها، وقال: هذا
المسح طالق لا يقع مطلقاً، لأنه لم يصبه فيها، وكذا اليد في الطلاق.

قوله: (وكذا أن طلق جراً شتماً مثل أن يقول بعتك طالق أو فلكم ثم
يربطكم أو سدسك أو عسرك) وإن قال: أنت نصف طالق طلقك كما إذا قال: بمسك
بذوق.

قوله: (وإن قال بذلك طالق أو رجعت طالق لا يقع الطلاق)، وكذا إذا قال:
تارك طالق.

وقال دهر والشامي يقع، وكذا اللسان والألف والأبد واللسان والفصح على هذا
اختلاف

إن قيل: إنه يسرله الرأس يهين بها عن الجسد، من عليه السلام، وعلى اليد ما
لمنطق حتى ترد؟

(١) قال ابن حجر في الدرر (200/2) حديث: «على اليد ما أحسب من برد الأرضة وتلكم
واحد وظهري كلهم من رداء الحسن، عن مرة لطف: «هو يهين» وأخرجه ابن أبي سية
من هذا الوجه لفظ: «يحيي يودي»

فصل أراد ماله صاحبها، وعنده إن حال الزوج أردت صاحبها طلقه، ولأنه
موجود أن يكون فيه عرق عذرة عن الكل معروفاً بالحق، لأن الواحد عليه يكون ولا
يكون كذلك معروفاً بالطلاق.

وجه قولهم أنه حره مخرج به بعد النكاح، فيكون عللاً للطلاق، ثم سري
إلى التكليل بما في إحصاء السنين بخلاف ما إذا أصيب إليه النكاح، فإنه لا يجوز إحصاءه
لأن إحصاءه مخرج، لا المخرج في سائر الأمور، فلهذا لم يكن في هذا الجزء، وفي الطلاق الأمر
على العكس.

ولما أنه أضاف الطلاق إلى غير علقه، فليعلم كما إن أصابه إلى وجهه، أو طهرها
وعنده، لأن من الطلاق ما يكون به طهارة، لأن الطلاق يبي عن ريم الطهارة، ولا فيه في
السيد يعني بغيره الأصالة، حتى لا يصح إحصاءه في النكاح إليه بعد، وما ملك يملك
الملك نكاح تبعاً لأصله، ومما أنه لا يصح إحصاءه في النكاح إلى جد، والمرحل بخلاف الجزء
المتعلق، لأنه محل مخرج عده، حين يصح إحصاءه إليه، فكذلك يكون عللاً للطلاق.

وفي المتن إذا صاب النكاح إلى صف المراد به، وبينه الصحيحة منها أنه
لا يصح، وإن كان مخرج طالق لا تطلق، وكما في المتن، لأنه لا يبرر به عن
جميع البدل.

واعظم في الطهر والطمح

والأظهر أنه لا يصح، لأنه لا يبررهما عن جميع البدل، وإن قال شعرك طالق، أو
تفرك، أو ريت، أو دعت، أو عرفت، لم تطلق إلا بإحدى، لأنه لا يصح إحصاءه في النكاح
إليه.

فصل (إن طهرت نصف طليقة أو ثلث طهارة كاساً طهارة واحدة)، لأن
الطلاق لا يبرر، وعلى هذا قال أحد أصحابنا، وأما ما في المتن، أو طهارة واحدة، فقلت
أنت، وإن كان صيد، ونحوه، لم يقع إلا واحدة، لأنه أصاب النصف إلى طهارة، وقد
ومعت جملتها، ولم يصح ثاب، وإنما قول مصنفنا، ونحوه، لا يقع ثلث، وإن قال: كنت
طاهر، حتى عدت ثلث طليقة، لم يطق طهارة واحدة، وإن أضاف النوازل طهارة ثلاثاً،
لأن النوازل غير المتعريف عنه، ولو كان له أربع نسوة، لم يبرر طليقة طهارة كل
واحدة طهارة كمنه، وكذا إذا أوجع بين اثنين، أو ثلاثاً، أو أربعاً، وقع على كل واحدة
طليقة، وإن بوي أن تكون كل طليقة يبرر جميعاً، وقع عيبين ثلاثاً، لأنه عدل على عده،
وفي قال: سكر حتى طهرت طهارة كل واحدة اثنين، وكذا إلى التمسك، وقد قلنا:
يمكن تصح طهارة أربع على كل واحدة ثلاثاً، وإن قال لامرأته، كنت طالق ثلاثاً

لخصاص طلقين طلق ثلاثاً؛ لأن نصف طلقه اربعة يدان ثلاثة اقسام. كل ثلاثة. وذلك لان ثلاثة اقسام طلقه. فجمع ثلاثة اقسامها نصف طلقه. وقيل: بدع ثلاثة؛ لأن نصف كل بعينه تكافئ في نفسها وان كان نصف طلقه بدع ثلاثة جمع ثلاث؛ لأنه اقسام كل جزء إلى طلقه مكره. والمكره إذا أعيدت كان الثاني غير الأول. وبأن نصف طلقه وثلثه ونسبها في ردة لأنه اقسام كل جزء إلى طلقه معرفة بالسكنة. والتمسكه إذا أعيدت فكان الذي هو الأول

قوله (وطلقات المكره والسكنة) وتقع في المكره، بطلانه وانع شدة

وهذا شدة ادى لا بدع والخلاف. فيما إذا أكره غير نصف الطلاق. كما في المكره على الإفراز به. فاسر به لا بدع. وصاحبه لأنه لا يقصد به إشراح الطلاق. بل قصد الإفراز. ولا يفسر بمنع منصرف الخشب وفيه التسف على رأسه يذو عسى به كذب والافراز باطلاق جمع ثلاثة. أثره هذه السلام. ثلاثة حقن حد وهو من حد. فكأن بطلان

وطلاقه^(١)

وقوله (والمسكون به). هذا يد مكر من الحمر. فليس له من النج وطهارة لا بدع كالمسكن عليه

وفي شدة هذا يد له بعدم له مع. أما إذا عظم بدع

وفي بعض المكر من النج حرم. وطلقاته رافع. وإذا أكره المكره لا يبين مرثته منه. لأن المكر من ربه الاعتماد. فلا يقع مع المكر. وإن أكره على شرب الحمر. لو شربه عند الضرورة. مكر. بطلان. أو انقضى.

قال في المكر من بدع

وفي البروي. لا بدع. وهو الصحيح

وفي المصنف. النكاح من المسكون وجمع سوء شرب الحمر طوخاً. لو كره ما لو مضطراً

مسألة عشرة أشياء. تصح مع الإكره

١ النكاح

(١) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الطلاق. بطلان من ربه ما حرم في نفسه والطلاق في المصنف ١٠٠ روي في سننه في كتاب الطلاق. باب من النكاح غير المكره. وفي سننه في سننه في كتاب الطلاق. باب من يكره في النكاح. بطلان ثلاث جهنم به. وهو من سنن النكاح. والطلاق. وهو صحيح

2- والطلاق.

3- والصال.

4- والرجوع.

5- والطلاق.

6- والصلح فيه.

7- والطلاق.

8- والصلح.

9- والرجوع.

10- والصلح عن النكاح.

وأما السكران فجميع تصرفاته باطلة؛ لأنه وإن عقده ما هو صحيح، فلا يضر بطله وجراؤه، ولأنه مكلف بدلالة أنه يلزمه أخذ بالقدف، والقول بالقتل، ولأنه يتطلب التبرع فاد الله على من لا تبرع بالملقة وأنتم شكرى^١؛

واستقر الفكر على والصلح في أن طلاق السكران لا يقع، لأنه وإن العقل قلنا: وإن سبب هو معصية، فعمل باقياً حكماً زجر^٢.

وقد قلنا: إن الطلاق يقع من الإنسان، وإن لم يفهمه من أن يريد أن يقول لأمرائه: أصمي، تسمى سائله، فقال: أنت طالق طلقاً، وكذا العاق في الصحيح، وروى عنه: لم عسى بعد أمه، أراد أن يقول كعبه الحق، فقال: أنت حر لا يعق بكلاك، والطلاق، والصحيح به يقع فيه.

سئل: (ويخرج طلاقاً) إذا قال: توثقت به (الطلاق) يعني السكران والسكران؛ لأن الإكراه والسكر لا يؤثران في الطلاق، فإذا أصر له قال: ناصداً يدين بعد الكد، فوقع وهذا أحيل الفكر على والصلح في

ويجوز أن السبع أربع فوطاً عدده: ١٠٠٠ قال السكران: رأيت على نفسه أنه سوي عطلاق عدلي عند الدرعي والصلح في، ويقع الطلاق حينئذ بالإجماع

وقال جماعة أصحابنا: لا يخرج الطلاق من السكران من أخطر والنية بوضع الطلاق من غير نية، معنى هذا القول: يحصل أن يكون قوله: ويقع الطلاق إذا قال: سويت به الطلاق، وقع سبب من الكناش

ولي بمحض السمع لا يرفع الطلاق بلكلمات إن لول بوب به الطلاق، وهو صواب؛ لأن الكلمات هي التي تعتبر في شبه

ولي بمحض السمع لا يرفع الطلاق بالكلمات؛ فإن كان كذباً وسراً به إن كذب طلاق امرأته كتاباً مسجياً على روح، أو حائطاً، أو زملاً، أو ورق الأضفار، وغير ذلك وهو صحيح إن نوى الطلاق دفع، وإن لم يه لا يقع

وقيل فممن كالصريح وأما إذا كان لا يسمي ما كتب في الأوراق أو على القماش، أو على خديده، أو على صخرة صماء لا يحس حرق أو لم يه إلا صاع، وأما إذا كتب على وجه الكتابة والرسالة والخطاب حمل أن يكتب به دلالة إن كان كتاباً على هذه فثبت طلاق، وإنما فصل بوصول الكتاب إليها، ولا يصدق أنه لم يوصله

قوله: «وبقع طلاق الآخر من الإثارة» هذا على وجهين، إن كانت الإثارة بحرف بها كلامه وقع، وإن كانت لا تعرف به كلامه لا يقع؛ لأننا نعلم معناه فكأنه يشككنا في روايته، ولا يروى مضمناً، ثم مثله المصنوع بالإثارة إذا كان، رواه الثعلبي، وهو راجع

قوله: «وإذا أصاب الطلاق إلى النكاح وقع عقيب نكاح مثل أن يقول لأختي بن سوطك فأنك ضائق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق» بوجه، إذا تزوجها طلقت صحتها، ثم إذا طلق رجلها بعد الطلاق، وإن دخل بها، فله ما مهر مطلق، ولا يجب المهر ثم إذا تزوجها مرة أخرى لا تطلق؛ لأن «وله» لا يوجب التكرار وإنما وقع عليها تكرار الأسماء ولا تكرار الألفاظ، حتى لو تزوج امرأة أخرى طلق

قال الإمام طبري النس: «إن يقع الطلاق في قوله: «إن تزوجت فأنت طالق» إذا كسبت وقت قطع جلي، وهي غير مطلقه بالثلاث، أما إذا طلق ثلاثاً، ثم قال لها إن تزوجت فأنت طلق، ثم تزوج بعد روح آخر لم تطلق

قال في غنيمت: رجل قال إن تزوجت لم ألق فهي طلق، وكذا حلت حرمت؛ فزوجها صاب ثلاث ثم تزوج بعد روح، فإنه يجوز، وإن عصى قوله، وكذا حلت حرمت الطلاق؛ فممن بني، وإن لم يه به طلاقاً فهو صحيح

قوله: «وإذا أصاب طلاق إلى سوط وقع عقيب الشرط مثل أن يقول لأختي بن سوطك فأنك ضائق» هذا بالانفعال؛ لأن الملك قائم في الحال، والظاهر بماله إلى وقت فشرطه وإلا إن عطفه بالشرط فهو بعد وجود الشرط كالنكاح بالطلاق في ذلك الوقت، فإذا وجد الشرط والمرأة في ملكه وقع الطلاق كانه حالها في ذلك الوقت أنت طالق، وإن كانت حرجت من ملكه بعد هذا القول ثم وجد الشرط، وهي في غير ملكه لم

مطلق ومطلق اليمين لما بهما له خبر محذور فيرد بالطلاق بالطلاق ولو قبلها
وقد خرج من مدعى طلاق له مطلق

خاصة إذا كان لها أن تطلق له ، طلاق طلاق ، بها واشتبهت خاص
وذلك أنه إذا أجمعت اليمين وجود شرط ولم يقع طلاق ، لا المطلق عند وجود
الشرط كالتسليم باليمين في ذلك الوقت من طلاق

فمنه فحينئذ ليس إذا كان المصالحح لآخره في رجعت العار ، فالت طلاق ، من حين
مطلقة ، فإن طلاق ، من كان لم يملكه لم يقع ؟

قلنا إنما شرط ما لم يقع حكمه ، واليمين بما يقع طلاق ، من حين الحكم لا من
أن يقع ، إذ هي مضممة لغيره وقد جرى ، فإن القاضي يبرئ يمينه ويحكم ذلك طلاقاً
في الصحيح ، ولو لم يبرئ لآخره ، فإنه طلاق ، فالت طلاق ، وهو صحيح
لم يملكه ، من قال ذلك المصالحح رجعت وهو محذور

قوله (ولا يصح) عبارة إطلاق ، لا أن يكون التحالف مطلقاً أو يميناً ، بل
من قال لأخيه ، رد دية ، فالت طلاق ، من حين ، فالت طلاق ، لأنه
لم يقع طلاق ، في كساح ، ولا يصح في كساح ،

قوله (والصراط بشرط) ، وما وكل ذلك وصي وصي ما به قال
والصراط الصراط ، من قبل وجوب الشرط ، لأن حصص النساء ، والمصر ،

فالأصناف من وكل ، ولا يصح ، والمطالبة طلاق ، من حين ، وكل ذلك ، وهو
علامة لأبيه ، وكذا «من» سم للوقت اليمين ، والأنداد من شروط الأصناف ، لأن
كل واحد منهم لغيره ، فالت طلاق ، ليس الحروف والأصناف ، ولا يصح ، ولا يصح ،
لأنها صرف بشرط من قبل معنى الوقت وما في ذلك ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
والشرط ، جازي ما به ، لا يحل في ما به ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
ولا يصح ، من حين ، من مع فيه الوقت ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
من الأصناف ، لأن لا يصح ، لأن لا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
شروطاً ، لأن الأصناف ، والشرط ، لا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
ليس شرطاً ، من الحليفة ، لأن طلاق ، لا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
الشرط ، لأن الأصناف ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ، ولا يصح ،
ذلك لمعنى الشرط ، مثل ذلك عند اشتراطه

قوله (وكل) هذه شروط إذا وحدها الحب اليمين ، أي ، صحت ، لأنها غير

مقتضية العموم والتكرار، فيجوز الشرط مرة بم الشرط، ولا يلزم للبين بسوء قوله: «ولا بي كُف»، فإن الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات، لأن «كُف» تقتضي تعميم الأفعال، قال عليه تعالى: «كُفْ فَصَبَّحْتَ خُلُودَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ خُلُودًا عَمِيمًا»، ولم يحسن أن يقول: «كُفْ بِمَا يَرِىَ عَمَّ يُعْبِدُونَ قَبْلَهُ» في ذلك، فتكررت الصبح بزيادة خروج ودمت الصلح قوله: «إِنَّ رُوحَهَا فِيَّ» ذلك وتكرر الشرط ثم يقع شيء، أي لو لم يروحها بعد روح آخر وتكرر الشرط لم يقع شيء بعد.

وقتل (م- نطق)

قال: «إن المنة بعد العتق، والتطليقات التي استأجها في ماني لم تكن في ملكه حالة يمين ولا شيء منها، إلا كتاب الصلح في ملكه، فلم يقع شيء». وأصله أن «كُف» إذا ذهب على نفس المزوج، بأن قال: كُفْ، فروح مرقته، فهي طلق بعد، لكن مرة. وإن كان بعد روحاً لأن المنة ما حبر به يملك، عليها من الطلاق بالزوج، وذلك غير محصور.

يساهم به أن كان كُفاً فزوجاً قد - طلق ثلاثاً طلعت كُفاً فروحاً أبداً لأنها تكررت، وأصله وقد «صاح الطلاق إلى مروحها، معنى واحد الله له، ونفع الطلاق، ولا يمتنع ذلك مطلقاً، كُف» ذهب الدرر، وكُف كُف ثلاثاً، فإن الطلاق يتكرر عليها ما قال في ملكه في ذلك الكراج، ثم قال طلاق ذلك المنة لم ينصرف التكرار إلى غيرها، كذا في حرجه.

قوله: «وإنما لم ينسب بعد التمين لا يظلمها» صوره أن يشترط فلا ينسب الدرر، قال طلق تطليقتين، ومعنى عتقها ثم روحها، وذهب الدرر إلى أن الأمر يقتضيه، وهي في ملكه وانحجب، وهي في ملكه، وهذا معنى قوله: «إن وجد الشرط في ملكه فذهب البين روح الطلاق، وإن كان دخلت قدر بعد العتق، عتقها، ثم روحها ودخلت قدر لم ينسب، لأن البين دخلت. وهي في غير ملكه، وهذا معنى قوله: «وإن وجد في غير ملكه فذهب البين ولم يقع شيء» وذلك عتقها موقوف للدين وحده الله يقول في معنى قوله: «وإن أمك بعد البين لا يظلمها وإن حل بعتها لا» قال طلق، حتى لو

قوله (إِذَا خَشِنَا فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَأَقُولُ لَوْلَا الرُّوحُ إِلَّا أَنْ تَصِيحَ خَيْرًا
يَسْتَعْمَلُ لَأَنْ أَحْصِيَ بَدَنَ النِّكَاحِ، وَهِيَ تَدْعِي صِيحَ رَوَاهُ بَدَحْتُ فِي شَرْطِ بَجُورِ أَنْ يَطْعَمَ
عَلَيْهِ خَيْرُهُ، فَلَا يَمُنُّ مَوَدَّ إِلَّا بَيْنَهُ.

قوله (لِأَنَّ كَانَ الشَّرْطُ لَا يَغْلُو إِلَّا مِنْ جِبَا لِقَوْلِي لَوْلَا فِي حَقِّ نَفْسِي مِثْلُ
أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ حَصْبٌ فَأَتَى طَائِفٌ طَائِفَاتٍ قَدْ حَصَبَتْ طَائِفًا؛ لِأَنَّ حَصْبَ فِي حَقِّ نَفْسِي
إِلَهُمْ يَطْعَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ مَهْدِي.

قَالَ فِي «خَيْرِهِ» (أَمْ يَمُنُّ لَوْهَا فِي الْحَبْصِ إِذَا احْبَرْتُ وَشَرْتُ رُبُوعَ الطَّلَاقِ بِدَى
أَمَّا إِذَا احْبَرْتُ بَعْدَ مَوَدَّه لَا يَمُنُّ حَتَّى لَوْ خَالَصَ حَصْبٌ وَطَهَرَ لَا يَمُنُّ، وَيَعْنِي قَالَ إِذَا
حَصَبَتْ حَصْبَةً خَالَصَ، فَخَالَصَتْ حَصْبَتْ يَغْلُو لَوْهَا مَا لَمْ يَرْحَصْهُ أُخْرَى لِأَنَّ شَرْطَ
الطَّلَاقِ وَجُودَ الظَّهْرِ، فَيَمُنُّ لَوْهَا مَا يَمُنُّ الظَّهْرَ حَتَّى لَوْ خَالَصَ حَصْبٌ وَطَهَرَ، ثُمَّ الْإِنْ
أَنَا حَصْبٌ، لَوْ طَهَرْتُ سَبَّ لَا يَمُنُّ.

قوله (وَإِذَا قَالَ إِنْ حَصَبْتُ ذَاتَكَ طَائِفًا وَفَرَلْتُ مَعَكَ لَمَّا حَصَبْتُ طَائِفَتِي هِيَ
وَلَمْ تَطْلُقْ فَلَا تَدْعِي، لِأَنَّ شَاهِدَهُ فِي حَقِّ سِرِّي وَهِيَ شَهِيدَةٌ، فَلَا يَمُنُّ لَوْهَا فِي حَقِّ حَصْبِي
وَعِنْدَ إِذَا كَسَا، لِأَنَّهُ يَلْقَى عَلَيْهَا حَصْبَةً لَمَّا إِذَا حَصَبْتُ، وَهِيَ عَدِيَّةٌ جَمْعُ، وَهِيَ أَيْضًا إِذَا
لَمْ يَطْعَمْ وَجُودَ نَفْسِي مَا إِذَا عَلِمَ طَائِفَ طَائِفَةٍ أَيْضًا وَهِيَ مِمَّا كُلُّ مَا لَمْ يَطْعَمْ إِلَّا
مِمَّنْ حَصَبَتْهُ مَعَهُ بَدَنَهُ، إِنْ كُنْتُ حَصْبِي، أَوْ نَفْسِي، فَأَتَى طَائِفًا لِقَوْلِي لَوْلَا؛ لِأَنَّ الْحَصْبَ
وَالْحَصْبَ لَا يَطْعَمْ إِلَّا مِنْ حَصْبِهِ، وَكَذَا إِذَا قَالَ إِنْ كُنْتُ حَصْبِي أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، أَوْ إِذَا
كُنْتُ حَصْبِي، لَمَّا بَأْتَتْ خَالَصَتْ أَمَّا كَسَبُ أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، أَوْ أَيْضًا لِقَوْلِي
لِقَوْلِي لَوْلَا، وَنَعْنِي عَلَى الطَّلَاقِ وَالْطَّلَاقِ فِي حَقِّ عَلِيٍّ الْحَبْصِ، لِأَنَّهُ عَنِ الطَّلَاقِ لَطْعْمُهُ
مَوْضِعٌ عَلَى الْحَبْصِ، كَمَا قَالَ لَمْ يَنْ قُلْتُ أَنَا كَسَبُ أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، أَوْ أَيْضًا لِقَوْلِي
وَلَنْ قَسَلْتُ لَمَّا إِنْ كُنْتُ حَصْبِي أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، فَأَتَى خَالَصَ وَنَعْنِي حَصْبَ، فَخَالَصَتْ
أَحْبَبَ ذَلِكَ، تَوَلَّى لَمْ يَنْ كُنْتُ حَصْبِي فَأَتَى طَائِفًا، وَهِيَ، مَعَهُ، لَمَّا بَأْتَتْ أَنَا أَجَلُكَ طَائِفَتِ،
وَلَمْ يَمُنُّ لَمَّا، وَمِنْ نَفْسِي صَدَقْتُ، وَإِنْ قَالَ إِذَا وَنَبْتُ ذَاتَكَ طَائِفًا نَعْنِي قَدْ وَادَعْتُ
لَا تَطْلُقُ مَا لَمْ يَطْعَمْ، وَبَشَرْتُ بَوَاقِي رَجُلَانِ، لَوْ وَجَعْتُ رَمَزْتُ أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، حَقَّقْتُ.

وَعِنْدَمَا جَمَعَ الطَّلَاقُ لَهُ، شَهَدَتْ لِقَوْلِي،

وَإِنْ قَالَ مَا إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَتَى طَائِفًا، وَنَبْتُ كَسَبُ ذَاتَكَ طَائِفًا، فَخَالَصَتْ
دَعَلْتُ، أَوْ كَلَّمْتُ بِمَنْ يَطْعَمْ مَا لَمْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى، وَنَبْتُ رَجُلَانِ، لَوْ وَجَعْتُ رَمَزْتُ أَنْ يَطْعَمْكَ اللَّهُ بِالْمَدَى،
وَإِنْ كَسَا، لَا سِرِّي، إِذَا حَصَبْتُ نَفْسِي طَائِفَةً، نَعْنِي جَمْعُ، حَصْبٌ، إِنْ حَصَبْتُهَا

وَبُرِّقَ قَالَ مَا رَهِى حَالُهَا إِذَا حَصَبَ نَاسٌ طَلَّقَ، وَ لَال وَهُوَ مَرِيضٌ إِذَا مَرَضَتْ فَتَمَسَّ طَلَّقَ، فَبَدَأَ عَنِ حَبِصَ مُسْتَقْبَلًا وَمَرَضَ مُسْتَقْبَلٌ بِبِ قَالَ، حَبِصَ مَا يَحْدُثُ مِنْ عَهْدِ الْحَبِصِ، أَوْ مَرَضَ مِنْ عَهْدِ الْمَرَضِ، فَهُوَ كَمَا بَوَى: لَأَنْ الْخَبَرَ دُونَ أَجْرِهِ بِحَدِّثٍ حَالًا فَحَالًا وَكَذَلِكَ الْمَرَضُ إِذَا بَوَى جَرْمًا حَقْدًا مِنْ ذَنْبٍ صَدَرَ وَكَذَلِكَ صَدَحَ الْمَرْحَلُ إِذَا قَالَ: إِنْ رَحِمْتَ، نَدَتْ عَائِلَتِي بِهُوَ عَلَى هَذَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لِلْحَبْلِ إِذَا حَبَلَتْ، فَبُورَ عَلَى حَبْلٍ حَبْلٌ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا بَوَى الْحَبْلَ الْخَدِي هِيَ فِيهِ لَا يَحْتِ لَأَنَّهُ يَسُرُّ بِهِ أَجْرَهُ مُتَعَدِّدًا وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنْ لَال، نَبَّ طَلَّقَ إِذَا حَصَبَ يَوْمًا فَتَمَسَّ خَيْرَ تَمَسَّ الشَّيْءُ فِي الْيَوْمِ طَلَّقَ يَوْمًا بِهِ بَعْلَافَ مَا إِذَا قَالَ: إِذَا صَمْتُ لَهَا تَتَنَوَّلُ إِذَا أَصْبَحَ حَالًا لَأَنَّهُ لَمْ يَتَدَرَّ بِمَعْنَى وَفَدَّ وَجَدَ الْعَصَمَ بِرُكْنِهِ وَشَرْطَهُ

وَمَنْ قَالَ لَأَمْرَانِ إِذَا وَلَدَتْ عَائِلَتًا، فَانْتِ طَلَّقَ وَاحِدَةً وَذَا وَبَدَتْ جَارِيَةً، فَانْتِ طَلَّقَ اثْنَتَيْنِ، سَوَدَتْ عَائِلَتًا وَجَارِيَةً وَلَا يَمْرِي أَيْهَا وَلَا يَمْرِي فِي الْقَضَاءِ طَلَّقَ وَفِي الشَّرْعِ فَتَنَافَ وَانْتَصَبَ الْمَدَى، أَلَا أَنْ وَلَدَ الْفَلَانُ لَوْلَا وَفَدَّ الْفُلُوحَةَ، وَتَمَسَّ عَشَا بِوَصَحِ الْمَرْحَلِ، ثُمَّ لَا يَمْعُ شَيْءٌ شَرًّا لَأَنَّهُ حَالٌ اقْتِصَاءَ الْمَدَى وَفَدَّ الْفُلُوحَةَ لَوْلَا وَفَدَّ طَلَّقَ الْفُلُوحَةَ وَتَمَسَّ عَشَا بِوَصَحِ الْمَرْحَلِ، ثُمَّ لَا يَمْعُ شَيْءٌ شَرًّا لَأَنَّهُ عَائِلَتُهُ الْعَصَا الْمَدَى، فَإِذَا فِي حَالٍ يَمْعُ وَحَدَّةٍ وَفِي حَالٍ تَنَافَ فَلَا تَمْعُ لِلثَّانِيَةِ بِالْمَدَى، وَالْأُولَى أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّيْءِ نَسْرَهَا وَحَبْلًا، وَالْمَدَى مَعْنَى يَقِي. وَإِنْ قَالَ: إِذَا وَبَدَتْ وَفَدَّ، فَانْتِ طَلَّقَ عَوْدَتِ وَلَدَتْ مَبْنًى طَلَّقَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: لَأَنَّهُ إِذَا وَلَدَتْ، فَانْتِ طَلَّقَ، فَهُوَ كَذَلِكَ؟ لَأَنَّهُ الْمَوْجُودُ مَوْجُودٌ، فَكَانَ وَفَدَّ حَبْلَةً وَفَدَّ وَفَدَّ فِي الشَّرْعِ، حَتَّى نَفْسِي بِهِ شَلَعَهُ وَالْمَدَى يَمْعُ جَلَسَ بِهِ أَمْ وَلَدَتْ، فَهَبْلُ الشَّرْعِ، وَهُوَ وَلَدَتْ الْوَدَّ

قَوْلُهُ: (وَطَلَّقَ) لَأَنَّهُ تَطْيِيسٌ شَرًّا كَانَ زَوْجَهَا أَوْ عَهْدَ، وَطَلَّقَ أَمْرَةً ثَلَاثَ شَرًّا كَانَ زَوْجَهَا أَوْ عَهْدَ، وَالْأَخِيرُ فِي هَذَا أَنَّ الطَّلَاقَ وَالْمَدَى عَهْدًا مَعْنَى بِالسَّاءِ.

وَقَالَ الْفَتْهَى: الطَّلَاقُ بِالرَّحَالِ وَشَقْدَةِ الْمَدَى، وَنَسْبِهِ حَرَهُ نَحْبَهُ عَهْدَ طَلَّقَهُ ثَلَاثَ عَهْدًا، وَحَدَّةً ثَلَاثَ، وَجَمْعُهَا ثَلَاثَ حَصَصَ أَمْرَةً بِحَبِّ حَرِ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ عَهْدًا وَحَدَّةً ثَلَاثَ، وَجَمْعُهَا أَنْ عَهْدَهَا حَصَصَتْ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْأَمْرَةُ نَسْبَ عَهْدَ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ عَهْدًا حَصَصَتْ مَالًا بِجَمْعٍ وَاحِدًا لَأَنَّهُ عَهْدَ الْمَكْرُوحَةِ مَكْرُوحَةً بِالرَّحَالِ، فَفِي كَالِ الْمَرْجَلِ حَرًا بِمَنْكَ أَرْبَعًا مِنْ الْمَرْجَلِ وَالْإِمَاءِ وَفِي كَالِ عَهْدَ بِمَنْكَ مَنِي حَرَّتَيْنِ كَانَتْ لَوْ كَانَتْ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ، طَلَّقَ) أَشْرَافُ قَبْلَ الْفَتْحِ ثَلَاثًا وَفَدَّ عَهْدًا، لَا قَوْلَهُ: لَأَنَّهُ طَلَّقَ

طلاق في دعائه إلى مكة، فبعض بعض المذهب أنه إذا غلب في على فعل، فصار شرطاً ومن قال أنت صلي في الشمس، وهي في غفل كانت طلاقاً مكرراً، وإن المصنف لم يرد بهل ويكونه بعد، في مكان الشمس ومطعمه في مكان المطعمه في كل مكان وإن قال أنت طالق في ثلاثة أيام فبعض صحح بطلانها لأنه حمل الأيام لثلاث، ولا يمكن أن يكون كمال طوعاً للإيضاح: مضاف الطرف مرة، وقد وجد عدل كماله

قوله: وإن قال أنت طالق إذا دعوت مكة لم تطلق حتى يدخل مكة، لأنه عنه بشرط به حرم من بعد شرط موجود، فلم يطل دور وجوده

قوله: وإن قال أنت طالق حلفاً وقع عيب الطلاق بطلاناً لغيره لأنه وحده الطلاق في جميع المدة، وثلاث دفعاته في أول مرة منه، فإن بوي في آخر الشهر تصدق دية لا تصدق لأنه بوي الشخص في حدود، وهو بحسبه وفي الشخص في المصنف صحيح أيضاً، لأنه سأل كما في من لا أكل بعداء، وهو بوي طلاقاً دون طلاق وإن قال: أنت طالق عدل أو عدل اليوم أو عدل بأول الوضوء الذي هو به، فيقع في الأول في اليوم، وفي الثاني في اليوم، لأنه بعد قال: اليوم كان سجراً، والصحاح لا يحسن الإصفاة، وإذا كان حلفاً كان إصفاة، والخصاف لا سحر، لأنه من لفظ الإصفاة، فلهذا الشرط في المصنف

قال في سبأه إذا قال أنت طالق اليوم عدل نصف اليوم في الحال، ولا تطلق أخرى في عدل، لأن مجموع هذه النطق اليوم نصف بها اليوم وعدل واحد، وإن قال أنت طالق أولاً ثم بعد ذلك وعدل واحد لا غير كما ذكرنا، إن قال أنت طالق في عدل اليوم لا يحسن إلا في عدل، لأنه إما صحفها بالطلاق بعد، وبالطلاق في بي مع في عدل في يكون موضوعاً به اليوم بعد

قوله: واليوم وإن قال أنت طالق أنت طالق، وأوله بعد ثلثي، وإن قال أنت صلي اليوم، وعدل بعد

قَالَ في المصنف: نظير في الحلف والحد ولا تطلق غيره. لأن المصنف لا يشرع وحده رخصاً بالطلاق في الثلاث، وهي بالطلاق، أي في نفس المصنف، وإن قال: أنت طالق اليوم وأنت طالق، وهو واحد كغيري.

وقال من لا بعد في وجهه وحوله، وإن قال أنت طالق في عدل وقع عليها الطلاق بطلاناً لغيره، فإن كان بوي به آخر حدود بعدل في حلف دية وخصاء، وعندها لا تصدق في الخصاء، وبذلك فيها به بوي الله التي حلفه أنه خصي فقط هراً، فلو توسع الطلاق به وحده مرة لا يصح في جميع أمهاته لأن الظرفية لا

تقتضي الاستصحاب، ألا ترى أنك إذا قلت: صحت في شعبان لا يقتضي أن يكون صائماً في جميعه بخلاف قوله: غداً، لأن مقتضى أن يكون الاستصحاب صحت ومصداً هذه الصفة مصداً إلى جميع العدد ألا ترى أنك إذا قلت: صحت شعبان يقتضي عموم جميعه

ولمذا أم ومصداً بالطلاق في جميع العدد، مصداً بمسألة قوله: غداً، وإذا قل: أنت طالق أمس، وإنما تزوجها اليوم بم طلق؛ لأنها لم تكن في ملكه أمس بخلاف ما إذا قل: لمسيه: أنت حر أمس، وإنما امرأه اليوم فله معنى؛ لأن كونه حراً أمس يحرم استرقاقه اليوم، فكانه قل: أنت حر لأصل، وفي مسألة امرأه كونه طالقاً أمس لا يحرم بكهها اليوم، وإن تزوجها أول أمس ونزع الطلاق الساعة لأنه أصابه إلى حال ملكه، وإذا قل: أنت طالق قل أن تزوجك لم يقع شيء لأنه لا يصح تقديم الصلح على النكاح، وإن قال لامرأه يوم تزوجك بأنت طالق فزوجها لملاً طلق، وإن قال لامرأه: أنا مالك طالق، فهي مبيته وإن بوى صلاتاً، لأن الطلاق لإزالة المبيته وهو غير أدعى إليها فهي المستترعة من الشروع والمزوج والزوج يطلق إلى ما شاء من التزوج ثلاث موهما ويستتبع بإمالة، وإذا قل: أنا مالك بائر، أو عليك حرام بوى الطلاق طلق، لأن الإباحة لإزالة الوصلة، وهي مشتركة، وكذا التحريم لإزالة الخل، وهو مشترك، فصحت بإصهها فيهما وإن قل: أنت طالق، أو لا فليس بشيء إصاعاً، وإن قال: أنت طالق واحده أو لا وكذلك أيضاً جدها.

وقال محمد: تطلق واحدة رجعية، والمفروق لحد أنه أدخل الشك في الواسطة لعدم قول كسبة «أو» بسببه وبينه فمضى بمسقط اعتبار الواحد، وبمى قوله: أنت طالق بخلاف، فإنه أنت طالق أو لا، لأنه أدخل الشك في أصل الإصاع، فلا يقع ومن دخل على الشك في طلاق رجعية، فلا يبرى طلقاً لم لا لم يقع الطلاق، ولا يجب عليه احتسابها وكما على مبيته حتى يسم أن الطلاق وقع به، وإذا صم إلى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الجمر والبهيمة، فقال أحمد كما طلق طنتب امرأته عنده

وقال محمد لا تطلق وإن صم إليها من يوصف بالطلاق إلا أن تزوج لا بذلك طلاقاً كالأجنبية لا يقع الطلاق من روجه وإن صم إليها رجلاً، قال أحمد كما طلق لم تطلق امرأته عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: تطلق امرأته لأي رجل لا يصح رموع الصلح عليه بحال كالبهيمة.

والثاني حنيفة مة يوسف بالطلاق؛ لأن القيونه لسمى صلاتاً، وهو يوصف باليسوءة، وإن صم بين امرأته وبينه لم تطلق روجه إصاعاً، لأن البهية يوصف بالطلاق

وكذا من الحسنة وعلى هذا التمهيد راجع سيحبه لو قرأت شيئاً يسيراً لم يظن عياله
وان قال بطل وبس لم أن نحم إلا مرة واحدة، فإن هذا امرتك بغيره كذا شتمه
عالمها يدها في ذلك المجلس وغيره.

وعنه: إنَّ طِفْلَسَ يَسْجُو فِي كُرِّ عَطَسٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَمُوتَ بِمَلَأَةٍ، لَأَنْ كُلَّمَا تَعَسَّى
تَكْتُمُ إِلَّا لَهَا لَا تَعْرِفُ نَفْسَهَا فِي كُرِّ يَتَلَسَّى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، إِذَا اسْتَوْبَ ثَلَاثًا وَتَزَوَّجَهَا
بَعْدَ رُوحٍ، هَلَا عِيَالٌ هَذَا ثُمَّ لَا مَدَّ مِنْ النَّبِيِّ قَوْلُهُ «عَصَارِي» لِأَنَّهُ كَذِبٌ، وَكَيْفَ أَصْبَحَ فِي
فَسْوَاقِهِ «أَمْرُكَ يَدِي»، فَإِنَّ مَدَّ مَا أَمْرُكَ يَدَا إِذَا شَفَعَكَ أَوْ مَنِي شَفَعَكَ أَوْ إِذَا مَا شَفَعَكَ
لِنَفْسِهِ فِي طِفْلَسٍ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يَحْمِلَ مَرَّةً وَحَدَّةً لَا يَحِيدُ لَأَنَّ «وَأَنَّهُ» وَاسْمُهُ يَصِيدُنَ الرُّوحَ،
فَكَيْفَ قَالَ مَا احْتَرَجَ أَيْ رَبَّكَ شَفَعَكَ فَوَالِ اسْتَوْبَ فِي الْغَيْبِ رُوحَهَا حَرَجَ الْأَمْرِ مِنْ
بَدَنِ فِي كُلِّهَا وَغَيْرِهِ

قوله ﴿فَإِنْ اخْتَارَتْ فَلَهَا فِي فَوْتِهِ اقْتِرَافٌ عَصَفٌ كَذِبٌ وَاحِدَةٌ دَسْمٌ﴾ ولا محل له إلا في كسر مستعمل.

قوله: (وَلَا يَتَّخِذُ ثَلَاثًا وَلِأَنَّهُ يَرَىٰ الزَّوَاجَ ذَلِكَ) وقيل السامعي مكروب ثلاثة أي

قوله: «ولا بُدَّ من دُخْرِ النفس في كلامه أو كَلَامِها» حتى يو غَالِ، «عَارِي»
«فقلت احترق فهو باطل» وانه لا بد احترق نفسي، أو امي، أو امي، أو نفسي، أو
لأرواح فيها كله دلالة على الطلاق

وإذ قلنا: اخترب الناسي لابل روحه، أو اخترب عيني وروحه، وقع الظلال.
وإذ قلنا: اخترب روحه لا بل عيني، أو اخترب روحه ونسبي لا يقع شيء،
وخرج الأمر من هنا.

وہن فطرت انا اعدار ہستی، بالقبول کی ذریعہ - یہاں انا، مجرد وعدہ و نیت
 انا سجدہ، چشم،

وإذ قل: طلعت صبيحتي، فقلت: يا أمي، لا يقع فيها ولا يستحسن
وإن قل: فلان اختبرني، فقلت: اختبرني صبيحتي، أو أخت صبيحتي، أو حرمي صبيحتي،
أو طلعت صبيحتي، كان جواباً، وبمعنى الطلاق أيضاً

وإن قيل فما ظنني بمحمد، فقال طلق نفسي، أو أمت نفسي، أو حرمت نفسي كان حرمًا وجم به الطلاق وجب.

وإن قلت: انخرت نفسي لا يكون جواباً، وهو خالٍ مني هلل وبني الخلال

لم يوقت لها الخيار في مجلس عجماء، وإن وقته وقت غيرها اليوم مع بناء شيء من الوقت فلها الخيار في عدة الوقت، وإن مضى الوقت قبل أن يعلم، ثم عسفت، فلا خيار لها لأنه محض التعميم بزمان، يخصص بمعية عجماء، أو بمجمع من مال لها اختيار في اختياره اختيار في مالها، أو بالذهب، نقال، أو احتساب عجماء، أو احتسبت عجماء مرة، أو مرة، أو دفعه، أو دفعه، أو واحدة، أو بواحدة، أو اختياره بلغ ثلاثاً في لوقم بغيره

وإن قلنا: «مرد» بطلقة، أو سلبية فتح واحدة مائة، لا يحتاج إلى مية خروج وإن قلنا: «مردت الأولى» أو «الرمطى» أو «الأخيرة» طلبت لأحد أبي حبيبة، وعجماء واحدة، وربما لا يحتاج إلى اسمه لئلا لا يشكر عليه، إذ لا يحتاج إلى حق انطلاق هو الذي يشكر، وإن قلنا: «مردت اختياره» فهي ثلاث إجماعاً لأنها ممة قوله: «وإن قلنا: «نفس» في قوله: «نفسك» نفس واحدة (وجبة) لأنه امرء صريح اختلاق، وصريح الصلوات، إذ لم يكن يأتى كذا وجبة

قوله: «لأن قلنا: «نفس» لأن وقد أراد الخروج ديت (فرض عليه) لأن قوله طلقتي ساء، اعلمي من الطلاق، وهو اسم جنس، فيقع على الأول مع احتمال ثقله، ولهذا يحمل به منه الثلاث، ويصرف إلى الثلاث عند عجماء، لم رد، طلبت عجماء ثلاثاً، وقال الزوج: لها كرد واحدة لم يقع عجماء شيء، عندكم حجة

وإن لم يوافق يوسف وعجماء لفتح واحدة

قوله: «وإن قلنا: «نفس» نفسك» هي شئت فلها أن تطلق نفسها في المجلس (وتلقاها) لأن كلمة «مرد» عامة في أوجاهة، صدر كما لا فرق في أي وقت أشتت، ولما أشتتة مرد واحدة، لأن «وادي» لا تخصي شكر، لهذا شاء واحد شرط اختلاق، فطلقت رد بسمها منجبه، حتى لو استرحمها، فبأنه بعد ديت لم تؤثر منجبتها، ولو قال: «كلما شئت كان ذلك ما أريد» حتى جمع ثلاث، لأن وكلها شخصي التكرار، فكما شاءت ومع عليها الصلوات، فإن عادت إليه بعد روج سقطت منجبتها، وليس لها أن تطلق بسمها ثلاثاً بكلمة واحدة، لأنها سرحت عجماء لا عجماء الإجماع، فلا طلاق إلا بدع حمله واحداً، وإن قال لها: «طلقتي بعد أن شئت» فقلت مقصود على المجلس، لأن «وادي» لا تخصي الموم، وكلما إن أحب، أو وجب، أو أريدت كله يقتصر على المجلس لأنه علقه بعد من أمثال عقاب، «مردت» لحداد

قوله: «وإن قلنا: «نفس» لأن قلنا: «نفسك» في المجلس وتلقاها

يسرى)؛ لأن هذا توعد راسعة وليس شملك. فلا يقتصر على المجلس بطلاق قوله للمرأة طلعي بمضى سنة، ولا ما إذا منتهى لو لم يمس منه يقتصر على المجلس؛ لأنها عملة قصده، فكان منك لا يوكلا

قوله (وإن كان طلقاً إن عنت لئلا ينطفيها لي مجلسي خاصة) وليس
فلا وجب أن يرجع

وعند من قد زلزل سنة، والأصل في هذا أن كل ما كان موقفاً، فإنه يقتصر على المجلس ولا يثبت مرور السنين معه، وكل ما كان يوكلا لا يقتصر على المجلس، ويثبت مرور الزوج معه، واليهي معه، فإذا ثبت هذا، يقول: قال عا طلعي منك مولا قال عا إن عنت، لا نقلا أن طلعي همداً من ذلك المجلس خاصة وليس له أن يبرها لأنه موقوف، وقد قال رجل طلق امرأته بالسنة، معه كذا وكذا، ثم يبرها بمضى كان يوكلا، ولم يقتصر على المجلس ويثبت العرب عنه، وقد قال عا طلعي عنت، وصاحبه قدما، نصي معها في المجلس؛ لأن ما يوش في حياها، وطا أن تطلق صاحبها في المجلس وغيره؛ لأن يوكلا في حق صاحبها، وإن كان يرجع طلقاً، لم يكن ذلك مستمرا ليس به حجة، أصدر بالطلاق، لم يبرها معه، وإن قال طلقاً، لم يبرها، قالت: كان يوكلا، كان لأحده، أن طلقها، وإن كان طلعي نفسك ثلاثاً، تطلق حياها وحده، أي وحده، لأنها حلك لثلاث طلاق، يطرح الواحدة مبرورة، وإن قال عا طلعي بمضى واحدة، تطلق حياها ثلاثاً، يقع شيء، معه في حياها؛ لأنها أتت به، ما يوش أنها، فكانت مقفلة، وتعلقها يقع واحدة، لأنها أتت بها منكته وزيادته، فصار كما إذا طلقها، وإن قال عا طلعي نفسك واحدة، أنتك طرجه حياها، حثا طلق بمضى طلقه ياتة، وقع واحدة، حياها، لأنها أتت بالأصل، وزيادته وحده، بمضى موقوف، وبمضى الأصل، وإن قال طلعي نفسك واحدة، ياتة، تعلق طلق بمضى واحدة، رجعية، وقع ياتة، فطرأ وأمر الزوج، وإن كان طلعي نفسك ثلاثاً، إن شئت، فمضت واحدة، لم يقع شيء؛ لأن حياها، إن شئت الثلاث، وهي ما شئت ثلاثاً، على يوحده، وإن قال طلعي نفسك واحدة، إن شئت تطلق ثلاثاً، فكانت معه في حياها، لا يقع شيء؛ لأن حياها، إن شئت، ليس مبرورة، وحياها يقع واحداً، لأن حياها الثلاث، مثله، لم يمس.

قوله: (وإن كان به أن كنت تحيي أو تقتضي ذات طلاق، فثبت أن أحك أو تقتضي وقوع الطلاق، وإن كان في حياها بطلاق ما أظهرت)، قال إن كنت تحيي

بذلک، و اسی طریقہ سے

[illegible][illegible]

قال المحدثي: وادع في موضع من هذه القصيدة رتبة من الترتيب وهو قوله:
 صبا ويصير أن يكون له ولد، يعني من غير أن يكون له ولد، واللفظ
 في قوله: له ولد، من حيث هو، لا من حيث هو له ولد، واللفظ
 في قوله: له ولد، من حيث هو، لا من حيث هو له ولد، واللفظ
 في قوله: له ولد، من حيث هو، لا من حيث هو له ولد، واللفظ
 في قوله: له ولد، من حيث هو، لا من حيث هو له ولد، واللفظ
 في قوله: له ولد، من حيث هو، لا من حيث هو له ولد، واللفظ

وقال في قوله ثم المرحى الذي رزق الله خلقه آية خدائه لا يعطيها
شيئاً ويحاسبه على أعماله كما يحسب من عباده ما يحب ولا يترك

وقيل، أن جلد مصر لا يفرغ إلا بعدد وهو في سائر بلاد الإسلام فقلنا إنما
 في كتاب عبد الله بن يحيى، وهو صاحب كتاب صحيح ابن أبي عمير، أن جلد مصر
 يلبس في سنة رجب، أي في الثامن من رجب في ليلة غفر الله عن ذنوبه، وفيه
 طين بركة، وعنده من غفر ذنوب.

قوله (ولا تزل لأمره) أي عذري إلى ما شاء الله عز وجل من دفع (الغياق) أي
مع الأمتة، أي لم سمعه، لأن من جاز به الله، وقد أصر ليكره

وقال لصوفي لا ينبغي أن يجمع بينك وبين المرأة في أن يكون لها ولد لأنه
 يولد له بعد الحمل، وإن عدم الاستبراء في ذلك يفسد الولد، فاستبراء شهرين قبله.

وقد حمداً لى، مشاء، وم، سطى، وشعة؟ ومع به المتاء وهو يدعى حمداً

فيه وبين الله أن شاء أراد الاستثناء، وأما إذا قال: يا ماء ماء، فليس طائفة من الماء
إحصاءاً وكذا إذا قال: يا ماء، وأبطل بالقرآن، فهو استثناء إحصاءاً كذا في
شرح جده.

وفي الخصم لا يصح الاستثناء بذكر الزلزال بالإحصاء وهو أظهر، وإن قلنا
بطلان، فقل: أب مناس. وإن شاء الله لو أب مناس، فإن شاء الله لم يكن مستثنى وإن
قوله: إلا ما يشاء الله، لا يشاء الله، أو هذا شيء الله، أو عبد الله، أو غيره من الله، لو شاء
أحمد الله، أو هذا الله، فهو مثل هذا شيء الله، وإن شاء الله، فليس من الله، فهو
استثناء وكذا إذا قلنا على منتهى من لا يظهر.

ثالث: ما كان حكمه حكم الإلهاء كذا في الآية، يا ماء، حرم أن يوصف
أو يحسب، أو يحسب، وكذا: من مع منتهى الله منتهى غيره كذا إذا قلنا: إن شاء الله
وشاء غيره، لا يريد من معنى وإن قال: أب طلق، شاء، وقد وقف على منتهى غيره
في الخلق، وإن شاء في ذلك الشيء، وكذا: كذا شاء، وأب على منتهى غيره
ويخصر عليه ما شاء، في غلب، وقد لا يظهر.

وغيره، مستثنى من بطلان، حسب ما جملنا في بيان لا شرط في إطلاق ولا
كسرة وإن كان لا يراه، إن طائفة ثلاثاً وثلاثاً من شاء الله ومع غيرها ثلاثاً من غير
حيثه وقال: لا يشاء، حاز، وعلى هذا الخلاف إذا قلنا: ثلاثاً من شاء الله.

الرابع: ما كان له من الشيء لا حكم له، لأن الروح لا يثبت أكثر من ثلاث
وغيره من غير، فمقتضى بين الإحصاء والاستثناء كذا.

والخامس: ما كان واحداً وإن تكرر للجميع، كذا في الآية، يا ماء، وإن شاء الله، وإن شاء
الآخر، واحد، وثلاثاً من شاء الله، فلا يشاء من غير إحصاء، وبذلك لا يشاء من غير إحصاء،
فصله: وإن شاء من آب طائفة ثلاثاً إلا وحده، فلهذا، إن شاء الله، وثلاثاً إلا
الشيء طائفة وحده، وإن شاء ثلاثاً إلا وحده، فلهذا، ثلاثاً من شاء الله.

وقال أحمد الشافعي: وإن قال: ثلاثاً إلا ثلاثاً، لا، لا يصح استثناءه، فكيف
وعلموه في الآية، إن كان؟

قال بعضهم: هو راجع لأنه يفتل كل الكلام.

والسادس: ما كان من غير إحصاء، وليس راجع، وهو الصحيح، وأما طائفة
الدرجى إذا شئ جميع النوعى به بطل الاستثناء، وأما ما كان من غير إحصاء، راجعاً
لصفات النوعية، لأن الرمز فيها حذر، وإن قال: أب طائفة ثلاثاً، إلا وحده، فهو حذر
وإحصاء، ومقتضى الثلاث عند أبي حنيفة، ومقتضى الاستثناء، وإن حذر، وبذلك الكلام، موقوف.

على آخره، لذلك قال: إلا ثلاث

وقال أبو بكر استثناء الأرمي وإحدى حلقه، وخلف استثناء الفاك وببرمه وحده؛
لأن استثناء الأولى وتكميله قد صبح ألا يرد له لو سلب عنه حاد، فإد ذكر استثناءه بعد
مستثنى ما لا يصح فصل، وبصح استثناء ما سواه وإن قيل: إنه طالع واحد وواحدة
وواحدة إلا ثلاثاً على الاستثناء (إصغاف) لأنه استثناء لخصه، ثم يصح ويكفي، قال: كس
علائق واحدة وواحدة وواحدة إلا واحدة وواحدة وواحدة لأن كل واحد من الثلاثة على
جمله وقد استغناء فلا يصح

وقد قيل أبو يوسف وعمد، إن: كس طائفتين وأشير إلا شبر وقع فثبته
وحده الاستثناء من كل اثنين وحده

ولما ذكر جمع لا: لأن لا: لا يرجع إلى ما قبله ولا يرجع إلى غيره، وسنرى
يرجع إلى ما يليه كقوله استثناء الحبل فلا يصح.

وعلى عمدة يمين من أنت حاضن نفسي وتبين إلا ثلاثاً، قال: هي ثلاث: لأنه لا
يمكس في يحصل الاستثناء من الاثنين، لأنه يكون من كل واحد طفلة (خلف)، وهذا
يكون استثناء جميع أحده ولا يمكن أن يكون من إحدى المملكتين؛ لأنه يرجع،

وعلى أبي يوسف: أنه لا محل واحد وانتهى إلا اثنين، قال: هي ثلاث، وهو قول
عمدة؛ لأن لا ردود الاستثناء إلى كل واحد من المخطئين مطلقاً، وما رددنا بعضه إلى
حده وبعضه إلى حده أبطلنا استثناء؛ لأنه يخصص على قدر التبع وثلاثين فلم يش إلا
بطلان الاستثناء وإن كان، لا بدق ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا واحدة وتبع واحدة؛ لأنه يحصل
كل مستثناء ما قبله، فإن استثنى الواحدة من الثلاث، هي مثلاً بتشتيف من الثلاث
فيبقى واحد، وإن كان ثلاثاً لا ثلاثاً إلا اثنين إلا واحدة فاستثنى الواحدة من الاثنين
فيبقى واحد بتشتيف من الثلاث، يبقى اثنين يسببهم من الثلاث، يبقى واحد، وإن
قال: كس طائفتين من واحدة إلى ثلاث أو من واحدة إلى ثلاث فثبته فثبته عند أبي
حيفة، فيحل الابتداء بوزن الفاعل

وقال زهير لا يدخلان جمعاً

وقال أبو يوسف وشافعي: لا يدخلان جمعاً

وقد قيل كس طائفتين من واحدة إلى أخرى، أو من واحدة إلى واحدة، فهي

واحدة

وما على أحسن أبي يوسف ولا أحد يدخل، وأما بتشتيف، فصح واحدة

ولما عني ذهب فيدخلان جمعاً، إلا أنه يحصل أن يكون قوله من واحدة إلى

كتاب الرجعة

هي امرأته وهي عبارة عن الرجوع المطلق معتقده على حكم الكتاب الأول
وهي ثبت في كل مطلقه صريح الطلاق عند الدخول، لم يسوف منه عدة الطلاق
عنها، وله بطلان في بداية بطلانها عوضاً، ويحيز بطلانها في العدة.
قوله رحمه الله (رد على الخلق) امرأة تطهر رجلاً أو تطهر رجلاً أن
يسرجها في عدها رجعت بعد أن لم ترها؛ إلا شرط ما إذا لم يملكها لأنها إذا
تفقت والتمسك رجوعه، فلا يصح الرجعة بعد ذلك.

وقوله (رد على) أو لم ترها؛ لأنها باقية على الرجعة بعد جوارها صيرها عليها
والإبلاء والاعتدال، والتمسك، ووثق الطلاق على ما دلت عليه بالاجتماع والزوج
بما دلت عليه رجعت، أو لم ترها، ولقد دل على ذلك قوله تعالى في ودولكن أحق
برجعته من غيره، وهذا ينص على الرجعة بسببها.

قوله (رد على) أن يكون (أحق) أو (أحق) هو الذي قد صرح الرجعة ولا
علاقته به، فهو، وراعيه، قد في المحصر.

وقوله (رد على) اسم الرجوع في المحصر، وتسمية الرجعة على صراحة سببها
وبذلك.

نكحي أن رجعت بالرجوع ويشبه على رجعتا - رجعتا - علكه وإن
رجعتا بالقول صبح أن يكون ما رجعتك أو رجعت امرأتك، وله شبه على ذلك،
أو أشبه ولم يطمع مدس، فهو مختلف لكسنة، وطرحه صحيحه وإن رجعت بالفعل مثل
أن يطأها، أو يقبلها بسببه، أو ينظر إلى رجعتا بسببه، أو رجعتا عدا، إلا أنه
يكسره له ذلك، ويسبب أن رجعتا بعد ذلك بالإشهاد، وإن نظر إلى سائر أعضاءها
شبهة لا يكون رجعتاً.

قوله (أو يطأها) أو يقبلها أو ينظر إلى رجعتا بشهوة، هي
الرجع الشاغل، ولا ينقص ذلك إلا عند الكتاب.

وقد التفتي، لا يصح الرجعة إلا بالرجوع مع القادر عليه، ولا يمر في الرجعة ولا
عوضاً؛ لأن الطلاق الرجعي لا يزل الملك والتمسك لا يجب غير الاستد في مقابلة
عليه، وإن رجعت بالرجع النرويج من عند محمد وعليه الموت، وقد إذا رجعتا صا

مراجعتاً له هو المصالح

وإن قيل: أنت امرأتي وتوى الرجعة.

قال: هي معانلة هو رجعة

ومسألة ألفاظ الرجعة أيضاً: ودفعك وأبسكتك، أو أنت عدي كذا كنت إذا سوي
بذلك الرجعة، كذا في البداية وهذه كتابات الرجعة، وهو خامس وهو خامس أو مفسى
عليه، أو عيون سار مراجعتاً

وقول: «أو يسهب بشهوة» يعني على الفهم بالإجماع، وإن كان معنى الخلق أو
السلبي، أو الجنسية، أو الرئي احتلوا فيه؟ وظاهر ما أسس في العمود أن القبلة في أي
موضع كانت؟ وجب حرمة المصاهرة عند بعض المتأخرين، وهو الصحيح، كذا في
الذخيرة

وقوله: «أو يسهب بشهوة» وكذا إذا أسند هي أيضاً بشهوة كان رجعة عند أبي
حنيفة ومحمد.

وقيل أبو يوسف إذا أسند تركها، وهو يدر على منعه، أي رجعة وإن منعه
ولم يتركها لم يكن رجعة

وفي السابق، إذا أسند عذبة وهو كثر، أو ناسه لو رآه العقل، وأقر خروج أنها
عذبة بشهوة كان رجعة عندهما

وقيل أبو يوسف لا يكون رجعة إلا إذا تركها وهو يسكن معها وأما إذا كان
العلمي وانظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالإجماع

قال محمد: ولو عذبت الزوجة بعد موته لم يسهب بشهوة كان ذلك رجعة، وإن
عبد الشيعة أنها كانت شهوة مع نفس الشهادة لأن الشهوة معنى في القلب لا يشاهدونها.
وقد عصب: عن: لأنه يظهر للشهوة نشاط في الوجه، وإن جهلوا على الجماع
جساراً إحصاءاً لأنه يشاهد، فلا يحتاج فيه إلى شرط الشهوة، وإن نظرت هي إلى فرجه
بشهوة فعند أبي حنيفة يكون رجعة.

وعند أبي يوسف لا يكون رجعة وإن نظر إلى دبرها بشهوة، لا يكون رجعة
إحصاءاً لأنه لا يجري مجرى الفرج

ولا يجوز تعيق الرجعة بالشرط مثل أن يكون إذا جاء، عند، بعد واجتاحت، أو إذا
دخل الفرج، أو إذا تمت كذا، فهذا لا يكون رجعة إحصاءاً

قوله: «ويستحب أن يشهد على الزوجين شاهدين» يجوز لهما أن يشهدا في قد

وجئت امرأتي ملانة، أو ما يؤدي عن هذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَسَبُّهُمَا تَبَرُّؤُكَ عَنِ الْمَوْلَىٰ﴾ (١) ولا يَأْمُرُ أَنْ تَنْقَضِيَ عَهْدُكَ وَلَا تَصْدَقَ عَلَى الرَّجْعَةِ.

قوله: ﴿وَإِذَا لَمْ يُمْسِدْ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ﴾ ودل مطلق لا يصح لآية، والأمر للوجوب.

والاستناد لمطلق المصوم من قيد الإجماع، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ سَكَتَ عَنْهُمَا الْمَوْلَىٰ وَالْمُحْرَمَاتُ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ يَزَوَّجَهُنَّ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيكِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ (٤)، وقوله عليه السلام: «لمر رضي الله عنه: ويرأيتك غير راحة»، ولم يفسر الإجماع في شيء من هذا، وأنه استلزام للزواج، والشهادة حسب شرط فيه في حلقه البقاء كما في الشيء في الإجماع، إلا أنه يستلزم الإجماع كي لا يجري التناكر فيها، والآية عمولة على الاستصحاب، ألا يرى أنه فيها بالمقدرة، أي قرن المراجعة بالضرورة في قوله: ﴿فَإِنْ سَكَتَ عَنْهُمَا الْمَوْلَىٰ وَالْمُحْرَمَاتُ﴾ (٥)، والإجماع في المراجعة مستحب، مكنت في المراجعة.

قوله: ﴿وَإِذَا انْقَضَتْ أَعْدَةُ فَتَاهُ فَذَلِكَ كُنْتَ رَاجِعَةً فِي نَعْدَةِ لَهْفَتِهِ فِيهِ رَجْعَةٌ وَإِنْ كُنْتَ لَا تَقُولُ قَوْلَهُ لَمْ يَكُنْ رَجْعَةً﴾ (٦) أنه أمر بما لا يهلك إنشاء في الحال، مكان ميمها إذا كان بالصدقة ترطع شهمة، وعد، إذا ادعى بعد انقضاء العدة.

قوله: ﴿وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ أَمْرٌ حَبِيبَةٌ﴾ وعده من المسائل التي لا يستلزم فيها، وقد يناهز في الزكاح، ويستلزم المراجعة على انقضاء العدة بالإجماع.

قوله: ﴿وَإِذَا لَانَ الزَّوْجُ فَذَلِكَ رَجْعَةٌ فَتَاهُ فَذَلِكَ كُنْتَ رَاجِعَةً فِي نَعْدَةِ لَهْفَتِهِ فِيهِ رَجْعَةٌ﴾ (٧) أي حبيبة، وقول أبو يوسف: القول قول الزوج، ونصح الرجعة.

والخلاص مما إذا قال به على الفور متصلاً بكلامه. أما إذا سكنت ساعته ثم قالت له ذلك صحت الرجعة بالإجماع، وتستلزم في هذه المسألة عند أبي حنيفة لأنها تكونها فعل الاتماع من الأزواج، وتكون في مثل الزوج - وهذا مما يوجب منه - فلهذا صح عب - ولا يقال (إذا سكنت صحت الرجعة، والرجعة لا يصح بدله، تقول: إنما ثبت يتكونها عدة، والزوج يثبت الرجعة من طريق الحكم لعدها عدة لا بقوله. ولو

(١) سورة طلاق: ٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٣١.

(٣) سورة المائدة: ٢٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٥) سورة طلاق: ٢.

(٦) سورة طلاق: ٢.

بسات لمراء ، كإلزام ، جمالت المصنف عدي ، فصل الروح ، ببناء في موضع لا يكرهها
راجعتك لم تسم الترجمة ، كذا في المحتمل

قوله : (وإذا قال زوج لأمة ينفذ نصف عذب لك كذا ، اجلسا لصدقه فهو
وكثفت ، الأمة لا تقول قولك ، وهذا عدي في جملة ورا ،

وقال أبو يوسف وعبد القادر بن الوليد : لا ، بتعني مبول له ، هذا أثر بما هو
عالم في جملة الروح ، لسان الإقرار عيبا بالكساح

ولم أن حكيم الترجمة يسي على العدة والظن في اللغة ، فكذا فيما يسي
عليها ، لأن المولى لا يدخل له في ذلك ، لأن الترجمة إلى الروح ، وأما من الأمة ، ألا مرد
أن المولى هو دار للروح ، أنت قد رجعت ، فأنظر روح م عن قول المولى عليه ، ولو
كذب المولى وصحت الأمة ، فمصلحة تقول قول المولى ، وكذا عدي في الصحيح ، لأنها
مصلحة لعمد في الحال ، وقد ظهر منك المنفعة للمولى ، ولا يسر مولا في إعطائه حلال
الأولى : لأن المولى بالتسديد في الترجمة عقد بتمام العدة ، ولا يظهر منك مع العدة ، وإن
قال : ع ، المصنف عدي ، وقال الزوج والمولى لم يصح ، بالنظر بولها ، لأنها مينة في
ذلك ،

قوله : (وإذا انقطع لدفع من العينة النية بعينه أنه القصد لعمدة وإن لم
تصل ، لأن لم يصب لا مرد له على العشرة ، مسرد الاعطاف عرج من انحصار
فانقص العدة ، وانقلب الترجمة

قوله : (وإن انقطع لأقل من عشرة أيام ثم انقطع الترجمة حتى يصل أو ينقص
عينا وثالث الصلاة كاسه ، لأن بها دور العشرة بخمس مود ، لا بد من تصل ،
أو عصى وثالث الصلاة ، وهذا إذا كانت مسلمة ، كذا كتاب تايه ، لأن عدها تنقص
بغير الاعطاف ، وانقطعت رجعتا سوء كذا لا يقطع ، لأن المصنف أو لأقله ، لأنه لا
يتوقع في حسب المارة ، بله ، لأن عرج تصل لا يترسها

وقسوه ، لأن عصى عيبا وقت الصلاة ، وهذا ، انقطع ، لأن التفسير بون انقطع
أخره يعتبر لدى ، وقد ندر أنه على الاعمال والمحرمة

قوله : (أو ينقص عصى عند أبي خيفة ، رأي برشف ، وقال فحقت إذا ترممت
انقطع الترجمة ، وإن لم تصل ، عصى ، كذا كتاب ، المارة ، فبسبب

لغة ، رد المدة ، لا يرفع الحقت ، إلا رت أنها مو ، أن الداء حل لهمب وحار طار
لم يكن ، قد تنقطع الترجمة ، وليس كذلك إذا عصى ، لأنه عدي ، التسم حكيم لا يلهيه

الشيخ، ألا ترى أنها لو رأت الماء لم يطل تلك الصلاة، فصار كأنه فصل.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتجه لولا أن هدانا الله. فصار كما مر.

ثم قيل: تنقطع الرجعة بنفس الخروج في الصلاة عندها.

وقيل: بعد الفراغ، وصحبه في الصلوة، أنها تنقطع بالخروج.

قوله: «إِنْ أُنْفِصَتْ رُجِعَتْ حَتَّى مِنْ بَدَنِ لَمْ يُصْبَأْ لِمَاءُ» لأن كان عضوًا
غيرهلاً فمما فرقته لم تنقطع الرجعة وإن كان أقل من عضو انقطع ودعت قدر أصح،
لو أصحبه، ونفس في العضو الكامل لا لا حتى الرجعة، لأب قد عشت أكثر به،
وللاكثر حكمه، فلا أن في الاستحسان بقي الرجعة، لأن الحديث بان ينفك، فكانها
لم تحصل. وإن بقي أقل من عضو انقطع الرجعة لأن ما دون العضو جوارح إليه
الخصف لثقله، فلا يفسد لعدم وصول الماء إليه، فعلمنا تنقطع الرجعة ٢ أنها لا يحل لها
الخروج احتياطاً، وأما ٣ فبقت المستصحب والاستحسان.

قال محمد: أيها من رجعت، ولا تحل للأزواج ما من ذات بدنت.

وهي أي يوسف، ورائها.

وخلص أن الرجعة لا تنقطع، لأن الحدوث في عضو كاس.

وظائفة: مثل قول محمد، لأن الله صرح بالاستيفاء في وجوبه، والرجعة

يشر فيها الإحصاء، فلا يجوز إتيانها بالشفك، ولا شيخ الأزواج بالشفك.

وأما إذا اعتصم بسور حمار وقسمت، فلا رجعة عندها، ولا يحل للأزواج لأن

سور الحمار مشكوك به، وإن كان طاهراً انقطعت الرجعة وحسب للأزواج، وإن كان

مجهلاً يقرب الرجعة، وبم فعل للأزواج، طاعتهم الإحصاء في الحبيب، فالمراد تنقطع

الرجعة، ولا تحل للأزواج.

قوله: «وَالْمُطَلَّقةُ الرُّجْعِيَّةُ تَحْشَقُ وَتَحْتَمِلُ»؛ أي سلال المزوج، إذ الشكاح قائم

بينهما، ثم الرجعة مستحبة والمراد حمل عليها.

وقوله: «تَحْشَقُ» أي تتعطر، وتتطاول كي يراها خروج

قوله: «وَتَحْتَمِلُ» لزوجه، أن لا يدخل عليها حتى يؤذبه، يصح، وما

أخبره

قوله: «أَنْ يُسَمِّدَ» خلق، فلهذا، هذا إذا لم يكن خصده الرجعة، لأب وما تكون

مجردة، يقع جمره على موضع يصير به مراجعة، ثم يذللها، لينظر غيرها، وقد

والتصديق. ويجب على المرأة التي يوطئه لانتفاء حدسها، وهو مد، أن تقول ما لها.
ولما التصق بها غفل عليه أن كان يصره معها، وإن كان الروح انهاني مسئولاً
بشعره، ويحدث حبس به لأنه يوجد به الحفاطة، أيضاً بعدم ما الأبرار، وهو يسر
بشرط عمار كالفصح إذا جاء، وبشرط

والتصويل هو الذي يجمع بينهما

وكانت الحكومة قد وافقت على طلبه في ١٩٤٠م. وكان له دور كبير في
تأسيس جامعة الكويت في ١٩٨٦م. وكان له دور كبير في
تأسيس جامعة الكويت في ١٩٨٦م.

وَالْأُولَى لَا تَكُونُ مَحْصَةً.

[illegible]

فَسَمِعَ (وَمَا تَدْرِيهَا بِشَرِّهِ الْفِتْنَةُ) فَاشْتَرَاكَ مَكْرُومًا لِقَدَرِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ
فَتَدَارَى لِي وَتَحْتَلِ (وَمَا أَسْأَلُكُمْ فِيهِمُ إِصْطِفَاءٌ مِنِّي مَن يُهَادِي عَالِي الدُّنْيَا) وَهَذَا بِمَنْزِلِهِ

وصيرته كذا، يجمع في قوله جئت على أن أهلك أو على أن أهلك، أي إذا أفسد
 يعني في قلبه الإسلام يلازم، ولم يصر عنه في محمد فصح، في كل ما علم يلازم، أي إذا
 كذا هو الصحيح.

وہو کہ «وہی کہ ص ۱۰۰» جی ٹی وی واپس

قوله (يا أيها الناس) حيث لا يؤلف، لا يؤلف أي لا يجمع، و

وہذا ابو یوسف النخعي یسندہ انہی ہی معنی شوافہ و لا یسندہ انہی مہاجر

[illegible]

وقال محمد السخاخ فصح، ولا عمل للأول، لأنه استعمل ما أخره الشرع،
فيجوز منع مصوده كما في مثل الثمور.

قوله (رواد من حمرة طليعة أو نطقتش وانصت عذبة وتزوجت زوجا
آخر ثم عادت إلى الأول عادت بعلات نطقتش وبهذه الترجيح الثاني ما ذكره الفلانت
كما يتبين الفلانت)، وهذا عذبة

وقال محمد لا، عدم ما دون الثلاث، وقد قال السخاخي

قوله (رواد نطقتش ثلاث لغات قد انقصت عذبي وتزوجت زوج آخر ودخل
إسي الزوج ونقصي وانقصت عذبي وانقصت عذبي ذلك حار للزوج أنه يصدقها إذا
كان في عاتق قلبه ما دفعه إلى ذلك مرة بعد مرة، معذراً له، قال حطت نكاح
مروحيه، ثم قالت إن الثاني لم يدخل بي لأن كتاب عاتق بشرط من الأول لم يصدق،
والد لم يكن عذبة له عذبة، وإنما إذا ذكره مطولاً كما ذكر الشيخ، يجب لا تصدق على
كل حان

وفي المصنوع (و قال حطت لك، لا دخل له، لم يفسرها راجعاً مروحيه ولم
يأشأه، ولم حمرة بشيء، ثم قالت لم أزوج روحاً حرة، أو أجب، ولم يدخل بي،
فالقول قولها ويصدق النكاح.

وفي المصنوع: إذا كانت مسمى بحرف شرط الحرة، مدحولي في العقد تصرف
بانتفاء العدة. ولو أن الزوج الثاني أبكر المدحول ونكح من المدحول قولها وإن
كان هو الذي أقر المدحول، وفي ثمر لم يدخل الأول، ولا يصدق الثاني عليه، ولا
يصدق في قوله أنه دخل به، كما في المصنوع، والله اعلم.

كتاب الإيلاء

هو في اللغة يمين.

ولي اشترع عبده عن اليمين على ترك وطء زوجته في مدة مخصوصة
والإيلاء مبدوء لأنه مصدر التزويج والإيلاء والمطوع من لا يملكه مبدون امرأته في طاعة
الابن يمينه بغيره بسبب جديده في طاعة.

قوله رحمه الله (فإن قال الزوج لا فرقته وأنت لا تفرقت أو رانته أو اقربتك ترفع
أشهر فهو قول) وإن قال والله لا أقربك وبك حدك لا يحد مبدون مبدون لأنه استنوع من
وعظها من غير يمين، ثم يكن السبع مبدون إلى اليمين، ويحد من لا أقربك، ولم يقل لا
أقربك لأن اقربان عبده عن الوطء، قال الله تعالى: (ولا تقربوهن حتى ينكهن) (١)،
ولذلك به الجماع، فإن قال: ثم أريد به الجماع لم يصدق في النكاح، ويحد من يمينه
الله تعالى، وكذا لو قال: والله لا أجبتك، أو لا أخصمك، أو لا أطوب، لا يحد منك

(١) الإيلاء في اللغة هو احلف مطلق سواء كان على تركه أو على فعل شيء أو على تركه
من أي شيء كان، وبني الإيلاء: إذا حلف على فعل شيء أو تركه.

وفي الاصطلاح احلف على أن يترك الزوج بأكفه تعالى أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
أو يترك أكثر أو يحد على ما يراه الله به طاعة على حده. وقد كان من الزوجين
والله لا يحد من يمينه أشهر ردة أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
لا يحد من يمينه ولا يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
مسكيناً وسوا ذلك من يحد من يمينه على نفسه أو على كل أحد بغير يمينه أو على كل أحد بغير يمينه
من يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
أو أكثر، أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
غيره أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
مسكيناً مثلاً لا يكون مبدون، أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
من يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
رئيسه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
سماوية وهي أربعة أشهر لا يكون يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
فيمتنع على شئ من زوج من تركه، أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
مستعنة، أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه أو يحد من يمينه
عليه حكم الإيلاء

بغير التأجيل أو التخصيص رضي الله عنهما (١٠١-١٠٢)

(٢) سورة البقرة ٢٢٢

فصل م

وقال أنه لما مضى يوم غير مسمى صار كل يوم في السنة كأنه المسمى إلا ترى أنه لو قال: مضى في هذه السنة يوماً أحتمل أن يكون ذلك اليوم في ابتداءه ، وانقضاءه وحرها وإنما قال إلا مضى يوم كان مولدًا لأن المضى يجوز في غير اسمه لأنه عبارة عما جرى

قوله (فإن وطئ في لأربعة أشهر حدث في بعينه ولزمت الكفارة وسقط الإبلان) لأن المصحح يرجع بالحدث

قوله (وإن لم يفرأنا حتى مضت أربعة أشهر بالثبوت بتطبيقه) لأنه علمها منع حصة لحرارة الشراخ برؤال معه الشكاح عند نصي فلهذا منه، وهو عما تور على عثمان وعلي، ولقد دلت ثلاثة، ورشد بن ثابت

قوله (وإن كان خلاف على أربعة أشهر فقط سقطت الأيمن) لأنها كانت مؤنفة بها، فزادت بالحقاق

قوله (وإن سم، على الأيمن والأيسر بتطبيقه) لأنها مطلقة، ولم يوجد الحديث إلا أنه لا يكرر المطلق قبل الترتيب لأنه لم يوجد مع معنى بعد البهنة، لأن شتر لا حي لها في البرط

قوله (فإن عاد لتزوجها عاد الإبلان) لأن الحديث باسمه (فإن وطئ وإلا وقعت بعضي أربعة أشهر بتطبيقه) ترى، فومر أيضاً هذا الإبلان من بين الترتيب، لأن تروها تعد عاد الإبلان، ولعل بعض أربعة أشهر أخرى قد لم يعرفها، لأن اليمين مائة ما لم يحدث فيها.

قوله (وإن زوجت تعد زوج لم يقع بذلك الإبلان طلاق) سببه، بطلاق هذا الملكة والآن قد استضاء هذا ما يمكن في ملكة يوم السبت، ولا أصاب بهن إليه.

قوله (والأيمن باقية) لعدم خبر

قوله (فإن وطئ كثر عن بعينه) لوجود الحديث.

قوله (فإن حلف على أن يفرأ من أربعة أشهر لم يكن مؤثراً) لأنه يصل إلى حصة في تلك البعنة من غير حسب برمه، فليسا لم يكن مؤثراً، وإن دار والله لا أثر لك شهرين وشهرين كان مؤثراً، وإن قال والله لا أثر لك شهرين ومكث يوم ثم دار والله لا أثر لك شهرين بعد الشهرين الأولين ثم مضى مؤثراً، لأن الثاني إيجاب مستداً وقد صار مستوعباً بعد الجهر الأولي شهرين، وبعد الثانية أربعة أشهر إذا يوماً مكث به، ثم تكلم بعد تسعة

الموجود قبل قربان احمد لإيلاء، وإن دخل في ملكه بعد القربان لا يقع الإيلاء مثله: إذا قال: إن قربك عيني هذا، حر، ثم ماله سقط الإيلاء لأنه لا يبرمه بقربان شيء ثم إذا عاد إلى ملكه قبل القربان المثلث للإيلاء، وإن دخل في ملكه بعد القربان لا يتصدق. وإذا قال: إن قربك عيني هذا حر، فساب أمهها، لم يأنح أحدهما لا ينقض الإيلاء لأنه يبرمه بقربان عيني البني، وإن ماتا جميعاً أو صاحبة جميعاً معاً، أو عني الثعالب، بطل الإيلاء، فإن دخل أحدهما في ملكه بوجه من فوجوه غلب له بان احمد للإيلاء ثم إذا دخل الآخر في ملكه احمد للإيلاء من وقت دعوى الأول. وإن قال: إن قربك عيني هذا حر،

وقال رحمه لا يكون موباً وهذا فرع على أن هذا المذهب بوجوب دفع شاة، وذلك من جهة الكتاب.

قوله: (وَأَن تَكُنِي مِنَ الْمُطَّهِرِينَ لِرُجْعَتِهِ كَنَ قَوْلِهِ): لأن الرجوع بهما فائضة دون
انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء لعدم هجرته

[illegible][illegible]

وقال محمد وروى الإبلان ثلاث، واليمين ثلاث، والإبلان الأول يجمع حين ما
يلفظ بالأول، والثاني حين ما يلفظ بالثاني، والثالث حين ما يلفظ بالثالث. وهذا نصب
أربعة أشهر. ولم يطرحه ياءت التثنية، وإنما نصبته ساعة باب ما جرى هذا نصب ساعة
نصب ما جرى، وإذا فرجا وحسب عليه ثلاث كملها. وأجمعوا أنه قد تلى من امرائه في
ثلاث مجلس، بالإبلان ثلاث، واليمين ثلاث.

ثم: الإلقاء على أربعة أوجه

۱ | لیلۃ واحد و یومین واحدہ کفرلہ: وقتہ لا تقرجلن۔

٢. الإيلاء وبهية، وهو إذا اتى من امرئ في مجلس، أو قال إذا جاء حد فوالله لا أفر بشئ وإن شاء بعد هذه بواحدة لا أفر بشئ.

٣. الإيلاء واحد وبهية، وهي سعة الخلاف بدال في بغير واحد والله لا أفر بشئ والله لا أفر بشئ، وقد به التعليل بالإيلاء واحد واليهين أسماء عصفاه حتى إذا مدح كروية أشهر وم بغيره بأشئ بواحدة، فإن قرب وحسب كذا قال.

• حال شمس وزمر: الإيلاء اسم واليهين شمس

٤. الإيلاء، بهية، واحدة، وهو إذا قال لأمرئ كذا دسب هذين العشرين فوالله لا أفر بشئ، قدحمت، واحد، وحكي، أو دحمتها جميعاً دسباً واحدة، فهو إيلاءان ويحسب وحده فالأمر واحد الدخلة الأولى، والثاني عبد الدين الثاني.

قوله (وعنه إيلاء لأمرئ شهرين) وذلك بعد مدة، بغير الحرف، فإن أختصت في مدة الإيلاء بغير مدة، أربعة أشهر، ولو قلتي مدة، ثم مدة، ثم أحدت تكون عقب هذه الإيلاء ومدة، بلام مدة الحرف.

قال الجوهري: ضمتها طلاقاً بآناً، ثم كسفت، في هذه لا تحول عليها في هذه الحرفة، وإن ضمتها رجعت، ثم أختصت في هذه تحولت إلى هذه الحرفة، وهذه في الإيلاء كالحرف، ولما نظر إلى الوجه قد كانت أمراً، فمدتها شهرين، وإن كانت حرة فأرسله أشبه.

قوله (وإن كان المولى مريضاً لا يقدر على إحصاء أو كاتب غير مكلف أو مؤلف أو مغيرة لا يجمع مثلاً أو كان تبيناً مسافة لا يقدر أن يصل إليها في هذه الإيلاء فليؤد أن يقرب بمسافة ثلث إيتي فوالله من ذلك سقط (بلاء) والأصل: أن يجمع هو رجوع، ومنه ماد القيل إذا وسع، فلما كان الزوج ترك الطول، في هذه مسافة فها من حدة ما من رجوعه عن ذلك.

والله يخصص ناسه بالليل فوالله من مسعود، فإن شاء من، وبهية عمداً هو طول مع المدد عليه، وقد صغر منه، فقام الشيء ما هو منه.

وعنه أن الله لا يء إلا بلاءه.

ثم طعير على صري.

١. غير من طريق المشاهدة مثل أن يكون مريضاً لا يقدر على إحصاء، أو هو مكنت، أو يكون سبباً مسافة لا يقدر على إيتي، لا بعد مضي المدد، أو يكون مغيرة لا يجمع مبدئاً، أو رضاً، أو يكون هو عيونا، أو يكون هي عيونه في جميع لا يقدر عليها، أو مباشرة لا يقدر عليها. فليؤد في جميع هذه الأمور.

وإن كان هو محسوساً في موضع لا يمكن أن يدخلوها عنه؟

قال في الكفرسي: يؤيد القول

وفي المحبدي: يؤيد الجماع

2- والعصر الثاني من طريق الحكم مثل أن يكون محرماً أو صائناً وحي كدلالة بهذا يؤيد طوطه عمداً، لأنه لا دار عنه

وعنه زر رافض، لأن السمع منه خلق لله تعالى، فهو كالسمع من طريق المساعدة وقوله، معية أن يقول بلسانه لسانه، أو واحضيا

وعند أبي حنيفة يقول أشهدوا لي فبني لمرأى، رأوا قلبه للإيلاء، وهذا الإيلاء ليس شرطاً وإنما هو حنيفة حتى بنا حفظ لعمده وأدعى الزوج القولية فكيفه أقام عليه، وإد حنيفة في الشيء مع بقاء نفسه، عائلاً له لأنه يملك فيها الشيء، وقد احتلها بعد مضيها، فالقول قولها لأنه يملك الشيء في حال لا يملكه فيه ولا يمنع عليه لأنه ما لا يستلحق به.

وقوله، فعبود أن يقول بلسانه فبني عليها هذا إذا لم، وهو من بعض أما إذا نفي وهو صحيح، ثم مرضه لغيره لا يصح، إلا بالجماع، ثم إذا كان فيه فالقول لا يصح الطلاق عليه بمعنى المدة

أما ليس إذا كانت معاذة، وهي على حافة، وإنما وطئ لرميه الكفارة لأنها لا تحل، إلا بالجمعة وذلك بما يقع من المحلوف فيه فأن القول فيفسد بالمحلف فيه، فلا تحل القيس به، وإن كانت البين مؤنة بأربعة أشهر، وإنها جبا، ثم وطئها بعد الأربعة الأشهر لا كفارة عليه

وقوله، فإنه قال ذلك لحظ الإيلاء، يعني إذا قلل فيه الإيلاء، أي لا يقع الطلاق بمضي المدة وإنما رد فيها كمر عن يمينه

قوله، (وإن سمع في المنة بطن ذلك الشيء وحضر المؤنة بجماع) أي إذا سمع على الجماع في المنة بطن ذلك القول، وجوز يؤيد الجماع لأنه قدر على الأصح حصوله فيمضد كاليمين مع المدة، وعلى هذا إذا طلقها بعد الإيلاء طلاقاً ثم يصح الشيء به بالمولد لأن الشيء بالمحل أهم معام المؤنة لأجل الضرورة، حتى لا يبرح معنى المنة، وهذا المعنى لا يوجد بعد السبوة ثم الشيء بالقدال برفع المدة ولا برفع اليمين والشيء بالتكفل برفع المدة واليمين

قوله: (وإذا قل لا ترأه أنت على حرة شئ عن بنتك لال أردت أنك كذب فبؤ كذا قال) أي حر كـ في عدمه فزوجة، ولا يكون إيلاءاً لأنه نوى حقيقة كلامه. قال في الشايع وهذا أيضاً بينه زر الله كذا في الغصاة، ولا يصح ويكون حقيقة

لأن الشك هو أن الحرام في مصر معهود

قوله: (وَأَنْتَ قَدْ تَرَىٰ تَفْطُلَ فِي سَاطِعِهَا) أي: أنت ترى طفلاً في ساطعها، لأن قوله: (مُحَمَّدٌ كَمَا يَبْغِي وَيُأْمَرُ بِمَا يُغْنِي لِقَوْمٍ يُغْنِي عَنْكَ) أي: محمد كما يبغي ويأمر بما يغني لقوم يغني عنك.

قوله (وإن كان أذن النظر فهو ظاهر) هذا، مذهب

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَكُونُ نَهَارًا إِلَّا سَمِعَ النَّاسُ بِأَهْلِهِمْ

وهما أنه وصعب بالتحريم، وفي الظاهر جوع حرم، والمطلق يحمل على التقيد؛

قوله (وإن قال أردت التخرج كذا لم أذكره هنا فهو بمنزلة بصير بها قوله) [الإن الأصل في بحرهم الخلاء، وما هو الجيبي، علماء، وإن قال أردت التخرج، عند قوله جيبي، وإن قال لم أذكره هنا لم يصدق في القصد لأن ظاهر ذلك الجيبي، وإنما تست أنه بمنزلة كذا ما هو]

[illegible]

وَقَالُوا لَوْلَا نُفِخُ فِي الصُّورِ نَفْثًا ۖ

قوله (وَأَنْ كُنْ أَشْهُرًا مِنْ قَبْلِكَ كَفَى لَآئِنَ بِأَخِيهِ مِنْ أَكْثَرِ مُنَافِقِينَ) يعني
من أشهر دون نعمه وغيره لقوله عليه السلام لا، أن ناس من بني حنيفة إلى
مناقب يا رسول الله لا أراهم ولا ناس، فقال يردون عليه حديثه بعلمهم وبقوته مقال
لهما زيادة في الآية^(١)، وقد كان صدورهما

وفي الجامع الكبير بطلب له اسفل ايهما لا يلقى فيه لاني قد لا شح عليهما
بما اصاب به في

قوله: (وَبَدَّلَ نَعْلَ ذَلِكَ جَارٍ فِي الْغَدَاءِ) يعني: أنه أزاله من الدابة، وركبها (دا) فوجد

قوله (ويكون طلاقه على امر ففعلت وقع الطلاق ولو لم يبدل وكان التطلاق
مبايناً) ضرورة: ان طلاقه بالمرأه او عسى ففعلت مما يبدل قال ابن حبان، وعليه ان
فعلت طلاقه ولا يرمب فيه عند أبي حنيفة.

وحي السماء: ان نوح نوحا نبي الجنس، قد مات به قبل الفسول بطل
البحر: فحيرة

قوله (وَأَن يَكُونَ فِي الْخَلْقِ لَعَنٌ) أي: لعنة مثل أن يخالع الإنسان على غيره أو يحرمه أو يفتنه فلا شيء بل هو روح ونفوسه بالإنسان وما لم يحب الله ولا أحب الله ولا وجه الله في جانب الجسمي والإسلام ولا إلى إلهيات غيره لعدة الأثر من بحلاف في هذه طالع على

(۱) سورہ طہ ۲۰

٢٠٠٠

(۳) قول فر حشر الصمدی ی السراہ فی خروج اجماعی ہذا (۱۷۵/۲) نو - ولان للشعر من
الفرقۃ فان من بس ولفعل قال لا یاقما قرآنہ علیا نو - وادی ہر اسیل عیدہ الخوین وین
نوی شیدہ عن لعلہ حاجت ہر اے الی اشی علی ہذا علیہ ومنم سکی روحہ لعلہ کہ من علیہ
حاجتہ شی حسنتک؟ دہم ہد زوادی قول اما لہرہ ولا زوادی نہ لعلی حکم من
تیناں ہجہ ولان ہر زوادی و لہرہ ان حاجتہ و لعلی ان روحہ ہر لعلی ہجہ عن شی
علی لعلی ہجہ عن سولہ مدخر مقصدہ و علیا لہرہ ان یأخذ سہا مدخلہ و ہر لعلی و لعلی
فی لعلی ہجہ عن لہرہ لعلی ہجہ لعلی من سولہ ان لعلی ہر لعلی ہجہ عن لعلی ہجہ
کلمت علی لعلی ہر ہجہ - (دکر ہجہ) کذا لعلی ہجہ

حل جميعه، فظهر ضررُ أنها بعد مآذٍ، فصار مروراً، ليجب اجبر وبخلاف ما إذا
 كاتب، لو انشئ على حد، حيث يجب قيمة العبد، لأن مدق التولي فيه مقنوع، ولم يمس
 بروطه عتقاً، ثم مدق الجميع في حالة الخروج غير مقنوع، والله كان مآذٍ، لأن الجميع من
 كتابات الإطلاق، وانكسبات بالنسب

قوله (وإن بطل البعض في الإطلاق كان وضعياً) هنا إذا لم يصفى بعد
 الطلاق، وضعياً كان شيئاً، لأن صريح الإطلاق يرد على ما هو موصى، ولم يوصف بوضوئه
 كان وضعياً، وهذا أيضاً في غيره، أما كآله إذا جئت بالارواح، وطلعت كان بقاءاً لأنه
 يجب عليها بعد العتق.

قوله (وإن جاز أن يكون مبرراً حتى أن يكون بدلاً في التخليج) مآذٍ، أنه يجوز
 الجمع على سبيل مصلح، فيكون له توسط منه، ويكون مبرراً عليه من دفع عنه، أو
 قبضته، ولهذا جاز ذلك؛ لأن جميع عقد، على الجميع، فما جاز أن يبدل في الكساح حازل
 ثبت في الإطلاق، إلا أنه يمازى الكساح في أنها إذا عتقت في الجميع، مآذٍ، أو جاز مبرراً، ثم مآذٍ
 قيمة له، فطلعت منه به يكن به عتق شيء، وصح الجميع، إلى الكساح يزداد الفروج مبرر
 القتل وظفره أن خروج الجميع من ملك الفروج غير متصور، ودعوه في ملكه له فيه
 بدليل أنه إذا فتره حب، ولم يسم هذا مبرراً، بل ما مبرر قتل بالحدود، وفي الخبر في عتقها
 وم يمس لها سبب، وبقي الطلاق مخلصه، ولم يكن به عتق شيء.

قوله (وإن ثابت أنه حاله على ما في يدي فحالها) ولم يكن في يدها شيء
 فلا شيء له عتق؛ لأنه لا يرد له مبرر، حيث لم يمس له مآذٍ، ولا سبب به سبب به مفسد، وكذا
 إذا عتق على ما في يدي، ولم يكن في يدها شيء، صح الجميع، في سبب له.

قوله (وإن ثابت أنه ما في يدي من حال فحالها) ولم يكن في يدها شيء
 وثبت عتقه مبرراً، لأنها ما سبب، لا م يكن مبرراً، لا مدق، ولا وجه على
 يوجب التمسك، أو يمس بالحياته، ولا إلى قيمة الجميع أصري منه القتل، لأنه غير مقنوع
 سائلة الفروج، فعلى ما لم يمس الفروج، ثم إذا جاز به الفروج بالمبرر، وكاتب قد
 أركب مدق مخرج عتق شيء، لأنه سبب ما يستحقه فدا مبرراً، أو جاز عليه
 مخرج لأجله، وهي لا توجب على لو عتق مفسد.

قوله (وإن ثابت أنه ما في يدي من ذمتي) لم يمس القتل، ولم يكن في
 يدها شيء، فله عتق، لأنه ذمتي، لأنه مبرر، ولكنه مآذٍ، والله في يدها
 ذمتي من مآذٍ، في أكثر، فهي مبرر، والله عتق في يدها من مآذٍ، فله مآذٍ، والله

أخضع على الفور جميع بلدانهم لسلطان العرب، وكتبوا له في ذلك الوقت
بعضها على شقة خديجة بنت خويلد.

[illegible][illegible]

وہل ام جوزف دیکھ کر کہا: اے لڑکے! یہ تو لڑکوں کا کھیل ہے،
 اگرچہ میں نے اس سے کچھ نہیں سیکھا، مگر یہ کھیل بڑا عمدہ ہے۔

والموسى لم يره حينئذ ولا سمع له صرخة ولم يزل ينادي
 قومه (ولما قال الروح طائفي فسمعت صوتاً عالياً) حتى أتى فلقطن فقبضها
 ووجدته لم يوجع عنقه شيئاً (لا) بل رجع سليماً (لا) لئلا يسمعه الآلهة كنه حجاب
 موطنه عيني ثلاثاً بالآلهة (لا) بل رجع سليماً (لا) لئلا يسمعه الآلهة كنه حجاب
 فأتى فلقطن فقبضها (لا) بل رجع سليماً (لا) لئلا يسمعه الآلهة كنه حجاب
 وقال موسى لله وحده عيني ثلاثاً بالآلهة (لا) بل رجع سليماً (لا) لئلا يسمعه الآلهة كنه حجاب

قوله (وإنما كان خلقهم رجساً) أي أن خلقهم من النكاح الذي يبيح ويحرم
بما فيه من فعل.

قوله (وإنما كان خلقهم رجساً) أي أن خلقهم من النكاح الذي يبيح ويحرم
بما فيه من فعل.

وقال أبو يوسف في المسألة مثل قول أبي حنيفة (إنما كان خلقهم رجساً) على
مثل لا يفسد إلا ما فيه.

وقال محمد بن عبد الله بن يوسف (إنما كان خلقهم رجساً) على ما فيه.

وهو في المسألة حشمت من على شيء فسمى عجين أو دهن وكان ثمر غير
ذلك وهو في دهن المروج، وقد خلق الله ما لم يكن له من قبل ما لم يكن له ولا شيء
عليه من الدهن على شيء فسمى رجساً على ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس
إن لم يكن له من الدهن على شيء فسمى رجساً على ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس
على شيء فهو جائز وليس له من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس
ولم يخلق الله من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس
فسمى من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس
على شيء من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس عليه ما فيه من رجس

وفي المسألة (إنما كان خلقهم رجساً) أي أن خلقهم من النكاح الذي يبيح ويحرم
بما فيه من فعل.

وقال محمد بن عبد الله بن يوسف (إنما كان خلقهم رجساً) على ما فيه.

وقال محمد بن عبد الله بن يوسف (إنما كان خلقهم رجساً) على ما فيه.

وفي المسألة (إنما كان خلقهم رجساً) أي أن خلقهم من النكاح الذي يبيح ويحرم
بما فيه من فعل.

وقال محمد بن عبد الله بن يوسف (إنما كان خلقهم رجساً) على ما فيه.

وقال محمد بن عبد الله بن يوسف (إنما كان خلقهم رجساً) على ما فيه.

کتاب الظہار

اشارتہ : دو یا چند افراد کو تنہا سے اعتقاد پر آمادہ کرنے کی سعی، اور خود
شکستہ شخص کے محرم قلبی میں اللہ پر

[illegible][illegible][illegible][illegible]
$$y = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\frac{x_1 + x_2}{2} - \frac{x_1 - x_2}{2} \right) = \frac{1}{\sqrt{2}} (x_1 - \frac{x_1 - x_2}{2})$$

[illegible]

• **Stressors** (stressors) are the factors that cause stress.

$$) \quad \tilde{A}_n(x) = (2)$$
[illegible]

الكفارة، فرفعه مراءه إلى القاصي حبه، حتى يكفر، أو يهين.
قوله: **وَمِنْ وَطْئِ قَبْلِ أَنْ يَكْفُرَ لَمَظْفَرِ الْمَلَّةِ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِزُّ الْكُفْرَةِ**
الْأُولَى وَلَا يَفْرَقُ حَتَّى يَكْفُرَ، ولو طهر، ثم ارتد، ثم أسلم، مزرجه، فظهر بحاله عند
لبي حبه، وعنده لا يكون مظهراً بعد طرده، كما في الجاهل.

قوله: **وَالْقَوْدُ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْكُفْرَةُ أَنْ يَحْرَمَ ظَنِّي وَطْئاً** يعني إن الكفارة، إما
سحب عليه إذا لمع وضاعاً بعد الظاهر، فإن رضى أن يكون محرمة عليه، ولم يحرم على
وطئها لا يجب عليه الكفارة، ويحبر على التكبير دعماً للصبر حبه، فإن عزم على وطئها
وحيت عليه الكفارة، فإن عزم بعد ذلك أن لا يطاعاً سمطت، وكذا إذا مات أسلمها بعد
المرية دون كفر عن صباه، وهي مباحة، أو صحت ووج أعز أجزاء، وإن طهر من مراءه
سواء في مجلس واحد، أو في مجلسين متفرقة، فعليه لكل طهر كفارة إلا أن يعني في كل مرة
المظهر الأولى، فإذا أراد الكفر صدى في الغشاء إذا قال ذلك في عرس واحد ولا يصدق
فيما إذا قال ذلك في مجلسين متفرقين، فإنه لا يصدق في الوجهين جميعاً.

قوله: **وَمِنْ قَالِ أَنْتَ غَيٌّ كَطَبْرِ أُنَى أَوْ تَصْعَدُ أَوْ كَفَرْتَ بِهَذَا مَطْأَهُ** وكذا
إذا شهبها بصر من أمه لا يجوز النظر إليه، فهو كشبهه بظهرها.
قوله: **وَكذلكَ إِذَا شَبَّهَ بِهَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ مُتَاكَثَبٌ غَيٌّ اللَّأْبَهُ مِنْ ذَوَاتِ**
مُتَاكَثَبٍ مِثْلَ لُشْبِهِ أَوْ عَيْتِهِ أَوْ أَمَةٍ مِنْ الرِّضَاعَةِ أَوْ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ لأبى حرم على
القييد.

وعال القاصي: لا يصح العيا: إلا بالمشبه بالأب.
وقال مالك: يصح بالمشبه بالأخيرة، وإذا قال له: أنت عني كطهر لك كان
مظهراً سواء كان مدحولاً أو أم لا. وإن قال: كطهر أنتك إن كان مدحولاً أو كان
مظهراً ولا فلا، وكذا إذا شهبها بمراءه ليه، أو المرأة ليه كان مظهراً؛ لأنها حرم عليه
على القيد، وإن شهبها بمراءه قد روى بأبها، أو بمراءه قد روى بأبها كان مظهراً عند
لبي يوسف لأنه لا يحل له مكاحبها على القيد.

وقال محمد: لا يكون مظهراً؛ لأن عينا مختلف فيه، حتى لو سكرتم سكرتم بهوكر
نكاحه لم يطله، فلم تصر محرمة على القيد.

وعند أبي يوسف: لو حك سكرتم بهوكره لم يطله حظه، وإن قبل أجسية بهوكره
أو نظر إلى حرجها بهوكره، ثم شبه زوجته بآبها لم يكن مظهراً عند أبي حبه، ولا شبه
هذه بآبها؛ لأن الوطء أبى والمظهر

قوله: (وَأَنْتُمْ يَكُونُونَ لَهُ يَوْمَ قُلُوبًا مِثْلَ قُلُوبِ بَنِي إِسْرَءِيلَ) هذا عطف

وقال غلام يكره ظهرك، لأن النسبه يحسن بها له حال منها : والنسبه حسيما
أولي له أنه يحسن المحمل على الكرماء، ثم يكره عياله : لأن قائل أنا سليلي حرم
كأني دوى ظهوره، أو عذراؤه، ثم على عذراء : لأنه يحسن بهدر سكره الشبه
وبهذه الألفاظ يحسن لغيره : ، يوفى ثم يحرم لا غير ذلك، يظهر بشي وإن لم يكن
له من على غيره، أي هو سب يكون، بلاءه، وعلى ذلك غلام، ثم : لأن الالقاء على
حرمه نظير كرمه، فهو عياله غلام أي حبيبه سيرة، يرى صيدا أو يراه أو طلاقا، أو
ميراثا مطلقا، ثم لم ير صيدا لأنه من يحق له التصار فلا يحسن سيرة، ويحتمل أن يرى
طلاقا، فهو طلاقا، وإن دلل أن سيرة هو كرم

فوقه (ولا يكون نظير له من روحه) نقوله تعالى : والذين يفسقون من
نفسهم (١) وشرهم في الروحانيات نقوله تعالى : والذين يفترون من دماء
كائنات شريرة حرموا أو احدهم أو مدموما أو مختلعا أو ذميا أو كذبا، وكفارتهم كفارة
احدهم لمصلحة.

قوله: (وَأَمَّا طِفْرٌ مِنْ أَمَتٍ ثُمَّ يَكُونُ حُرًّا) وكذا من غيره، أم ولد لا يكون مطهرًا وإن طاهر العبد أو العبد، أو الثكالب صح سيده، وكذا كفارة الحرة، إلا أن الثكالب مطلق والإسعاد لا يجوز، أم ولد يعني، ولم يكن هذا، بل هو مولد، أو أمولى كثر هذا عنه لا يجوز ويجوز في الثكالب والفساد. وأما حموى، بنصف من دمه، لأنه تعالى: من قرأ كتاب الله فليحس كأنه يشرب، فذلك له أن ينصف من دمه، لأنه لم يتعلق به حق آدمي.

[illegible]

جوزي الظهار الأول، فيكون عليه كفارة واحدة مما سبقه وبين الله، لأن الظهار الأول
إجماع، والثاني إجماع، فلا يرى الإجماع على عدمه.

قال في المصباح: إذا كان أودع منكراً صدق في القضاء به ذلك في مجلس
واحد ولا يصدق فيها إلا قال ذلك في مجلس مختلفه بخلاف الطلاق فإنه لا يصدق في
أول مجلس.

ولو صدق به في طلاق رجعي، ثم طهر منها في عهد صحيح عليها؛ لأنها روحية، وبين
كان طلاقاً ثالثاً لم يصح ظهاره؛ لأن الظهار لا يكون إلا من زوجة، وهذه ليست
بروجة بغير أنها لا تعرف إلى لا ينفذ حديثاً ولا يكسب حرمة الطلاق، رجوع الطلاق أكد
من تحريم الظهار؛ لأنه بين الملك، ولا يرتفع بالكفارة والظهار لا يربط عاتق، ويرفع
الكفارة.

(مطلب في كفارة الظهار)

قوله (كفارة ظهار عتق رقبة) حتى يكمله الرد في منكته مكرراً في الكفارة،
وحسب ما يجرى من المذهب الأول لا قال.

صواباً (كامله الرد) حين إذا اعتق نصفه عتقه، أنه أصح بتصحيح الآخر قبل أن
يختمها بغير من كفارة، وبعد ما جلتها لا يجوز عن كفارة عبد أبي حنيفة وعنه
يجوز، لأن عن النصف بمنزلة عتق الكل عتقاً؛ إذ هو لا يحرر عبداً، وإن كان عبداً
يؤتى أصح ما صدق به من كفارة، لا يجوز عند أبي حنيفة سوء كان مؤسراً، أو
مسوراً، لأن العبد لا يعتق عن شتمه في الأحوال كعب عبد أبي حنيفة، فكذلك عتق
بالفعل، وعندهم إذا كان معتق مؤسراً حراً، وإن كان مسوراً لم يحرر لأن سائر المسلمين
يمنع من عتقه العبد عتقه، وإن اعتق نصف رقبة، وحسن شهرته، أو طهر ثلاثين مسكيناً لا
يجوز عن كفارة، بهذا معنى قوله: وجبة كاملة طرق في مسنده.

وقوله (مكرراً ثانية) فإنه إذا اعتق عبده ولم ينه عن كفارة لا يجوز عن
كفارته، وكذا إذا رأى عن كفارته بعد الاعتاق لا يجوز أصلاً، وهو دقيق في رحم عزم
منه في حاشيته فلا يصح منه كف؛ إذ لا يصدق بالغير، فإنه لا يجوز عن كفارة إلا إجماع، وبين
دخول في ملكه بفساده أن يرى عن كفارته وقت وجود الصبح حر عن كفارة عندنا.

وقال الشافعي لا يجوز

وقوله (رجس ما يشي من السفاح) أي: إذا أعلن عبداً مملوكاً في بيت أو
فرضه، أو يبيع الشئ أو مفعلاً، أو أقل اليد، أو رماً، أو مقطوع به واحدة ورجل

واحدة من جانب، أو مقطوع رحامي ليس، أو مقطوع ثلاث أرباع من كل يد سوى الإجماع، أو عشي، أو مقطوع، أو أمس لا يجوز عن كفايته، أو قال مقطوع يد واحدة، أو رحلي واحدة، أو مقطوع يد رجل من خلاف، أو أصل يد واحدة، أو مقطوع إصبع من كل يد سوى الإجماع، أو أمس، أو عشي، أو مقطوع الأذنين، أو مقطوع الأنف، أو سنن، أو عصب، أو عصب، أو عشي، أو أمة رعدة، و لعدة يجوز عن كفايته، وإن كان أصب يجوز في ظاهر الرواية

وقيل: يد كل حال لا يمسح بي كفه لم يمسح، فإنه لا يجوز

ولو قيل: «يجوز بدنه» فإنه لا يجوز بدنه على ما ذكره من كفايته لا يجوز، وإن لم يكن بعد ذلك عن الرجل، فإنه لا يجوز أيضاً، وكذا شريحته، أو أظفره، أو كفايته وهو لا يخرج من تحت يده، فبأن من ذلك الشرح لا يجوز عن كفايته، وإن أجازه فوفقه، فإن ترك من يده ج

قوله: «وإن لم يجد حمام شريش» من قبل أن يمسح

وحد عدم وجوده أن لا يكون في ملكه ذلك، حتى لو كان له بيد واحدة لا يجوز له الصوم، إلا أن يكون رسماً يجوز ثم إذا كفر بالأصنام، وأعطى يوماً فصر صريراً، أو صريراً فته يستأنف الصوم، وكذا لو جاء يوم عطر، أو يوم النحر، أو يوم التشرية، فإنه يستأنف، فإن صام هذه الأيام ولم يعطر، فإنه يستأنف، «فإذا» لأن الصوم فيها مما وجب في دونه لا يجوز، وإن كان مرافق، فصامت عن كفايته لإعطائه، أو عن كفايته القتل «فاحذر» أو عشي، في حلال ذلك، فإنه لا يستأنف، ولكن يصلي نصفه بعد الحصى وانعسى، لأن لا يجد صام شريش لا يحصى فيها، وإن أظفره، أو ما بعد الحصى وانعسى، فإنه يستأنف، وإن كانت الصوم عن كفايته حتى فصامت، أو فصمت في حلال ذلك، فإنه تستأنف، لأن نجد صوم ثلاثة أيام لا يحصى فيها، وإن صام شهرين متتابعين، ثم قدر على الاعتدال من غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب الصيام، ويكفون صومه تطوعاً لأنه قدر على اعتدال من غروبه من قبل كفايته، وجد الماء قبل الغروب من الصلاة، والاعتدال أنه أن بعد يوم هذا اليوم، فإن لم يتيمه، وأظفر لا يجب عليه تصومه

بما

وقال: «وغير يجب نصاؤه»

قوله: «وإن تم يستطيع اعتدال شئ مستكيناً ولا يكون» لا على حد الترتيب

قوله: «كل ذلك قبل نسيه» هذا في الاعتقاد والصوم طاهر بصره، لأن الله

تعالى قل مبيحة * تر لن ان نَحْنُ أَهْلُ رِكْنٍ فِي الْإِطْعَامِ بِضَاعًا عِدَا

وقال مالك: من قاتل كفايته الإطعام جاز أن يطعمه

قوله (وَيَجْزِي فِي الْبَغْيِ طَرَفَةُ الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى وَالْمُضْمِرُ وَالْكَفِيُّ) لأن اسم الرقة ينطق على هؤلاء.

والشامي: يخالف في الكفاية، ويقول كفايته من الله تعالى، فلا يجوز صرفها إلى غيره كالكفاية

قوله: المستوصى عليه عن رقة مطلقاً من غير شرط الإحسان، والفتى على الرقة ليس المستوصى على المستوصى، وهو لا يجوز لأن من شرط صحة التماسي عدم التمسى في الشيء ولا يجوز على الشيء لأنه لا يعرف حياته، ولا سلاته

قوله: (وَلَا تَجُوزُ النَّمْبُ، وَلَا مَطْرُوعَةُ قَبْدِي أَوْ الرُّحْلَيْنِ) وقد بينا ذلك

قوله: (وَيَجْزِي الْأَصَمُ) هذا مستحسن، والفتى أن لا يجوز، وهذا إذا كان بحيث إذا صح عليه اسم، أما إذا كان لا يسمع أصلاً، وهو الأحرم، فالصاح لا يجوز معطوع لأذنيه، لا سيما بما يراد من الرقة والمضعة قاله بعد هاتهما، وكذا يجوز معطوع لأبصاره لأنه يراد للحبال ومضعة الشم نافية، ويجوز معطوع الذكرا لأن ضمة أصلاً من غير قطع لا يمنع الجوز بأن كانت أُنثى.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ مَطْرُوعُ إِيْمَانِي الْقَبْدِي) اجتزأ بذلك عن جهسي الرجل، فإن ذلك لا يسمع بخوار، وهذا لا يجوز معطوع إِيْمَانِي القبدى، لأن نونه ابيض واشتد لغوت بهما، فصار نواشدا كعوات جميع الأصابع، وكذا لا يجوز معطوع ثلاث أصابع من كل يد لغوت أكثر من الأصابع، ولا يجوز الذهب الأسنان، ولا معطوع لثنتين إلا كان لا يقد على الأكل، فإن كان يقد على حارة، ولا يجوز الأعرج والمهرسى، لأن مضعة الكلام أصبحت، ويجوز نائب النحر والحنجرة والماحسين، لأن ذلك إنما هو للرقة

قوله: (وَلَا الْمُجْتَنُونَ الَّذِي لَا يَقُولُ) لأن الإبتداع محارح لا يكون إلا بالفضل، وكان ذلك السامع، وأما إذا كان يجر ويجري فإنه يجرى، وإن أحمل خطأً وصحاً أسره وإن اعتق مريضاً به أصبه ويخالف عليه الموت أحرقه، فإن كان في حد الموت لم يجره.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ عَسَى الْقَانُونِ وَتَمَّ نُسُوسُ) لأن رقبته نال، حتى لا

من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» ولا يوافق يوسف بن كلثوم، لا يوافق في فساد الصوم
لا يحصل التاميم دليله قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وعندهما دليل في كسره الفصل

وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم» استأنف إحصاءاً مقدم لتأخير، وفيه
محذوف الذي هو «بسم الله الرحمن الرحيم» لأن ما يتبعه غير ما يتبعه «بسم الله الرحمن الرحيم» أو «بسم الله الرحمن الرحيم»
يستأنف إحصاءاً

قوله: «وإن الظفر في يوم من أيام الغفر أو الغفر من أيام الغفر» من أيام الغفر وهو
قادر عليه، فإن كنت امرأة محاسنة، أو كنت في علة من علة، أو كنت في علة من علة، وقد جئت

قوله: «وإن الظفر في يوم من أيام الغفر أو الغفر من أيام الغفر» لأنه لا ملك له، وهو
من أهل الصوم للمرأة، وليس للمولى أن يمسحه فيه.

قوله: «وإن الظفر في يوم من أيام الغفر أو الغفر من أيام الغفر» وهو
يصح؛ لأنه لا يصح من الصوم

قوله: «وإن الظفر في يوم من أيام الغفر أو الغفر من أيام الغفر» وهو
في المكفر، في حوار لا يخالط بخلاف شيخ القاضي، حر، يعتبر الصوم من أيام الغفر،
والصوم في البر لا يصح في ذلك وقت مكفر، لا وقت غير حتى في ظاهر، وهو
نحو وكذا ومن المكفر معسر، إجراء الصوم، وإن كان وقت الظهور وهو غير، ثم أيسر
لم يجره الصوم

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» أو «بسم الله الرحمن الرحيم»

وقال أبو يوسف لا يجوز قراءته أهل السنة

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» في غير موضع الصاع

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»
سواء كان أعلاه من بر أو من غير، أو شعر أجاء، حصول المقصود

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» لأن التهمة إنما تحرك في التهمة، فكذلك في المكفر
ولأن المقصود سد الخلق ورفع الحاحه، وذلك يوجد في جميعه

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»
يشبهه، والمذهب هو الصحيح لا يصح الظاهر، فلا بد من «كلين» مشبهين عداً، وعنده، أو
محمود، وعنده، أو عداً، أو محمودة، ولا يجري في غير ظفر إلا بالإقليم،
قال في القصة: لا بد من الإقليم في حيز المشبه لمكانه الاستعداد إلى الشبه، وفي

عن الخطه لا يسرد إلا ما، رواه كاهنهم في عطفه لا بحري لأنه لا يستوي الأكل
كاملًا، وقصير أن يكون كل واحد منهم يستوي الأكل

قوله: (وإن أجمعوا منكبًا واحدًا مني يؤكل أكلتي منهيًا عن الأكل) وكذا إذا
أعطاه من يومًا كل يوم نصف صاع من بر أو صاعًا من شر أو شعير

قوله: (وإن أعطاه في يوم واحد طعام منهيًا منكبًا من بخره لا عن بخره
ذاتًا) ولو أعطاه مرة وعشرين مسكًا دفعه واحدة عليه رنظم واحد، الفريضة أكلة
منصة فحري، وكذا إذا عدى مني بحسبي مني غيرهم وعليه أن يقدم جدي فترتيب
أكلة منسما لخرى.

قوله: (وإن قرب مني ظاهر مني في حلال الإطعام أو يستأجر كذا) أو أعطاه
ثلاثين منكبًا، ثم جاع مرارًا، أما بطعم ثلاثين منكبًا أو صاع لا ثلاثين الإطعام لأن
الله تعالى لم يذكر من قبل أو يستأجر إلا أنه يجمع من كسبي بعدد وأنه بعدد من
الإعتاق، أو تقوم بيمين بعد نصير، ويؤخذ على سبيل منكبًا كل منكب صاعًا من
الحصاة من طهارين لا بحري، لا عن أحدهما في قوله

وقال عماد بخره عهد، في ثلاث تكمارتان من حبر عتقين فإنه بخره
إصباحًا كما إذا أعطاه من بخره وظاهر

قوله: (ومن ربحه كعادنا طهارين فأتى وقص لا شوي فداهم عينا حذر
عنهما وكذلك إن صام ربه أسير أو أطعم مائة وعشرين منكبًا من ربحه حتى وقته
وأحقة وحكم شيرتي من أن بخره ذلت عن أليها صاع) من لا بخره عن
إحليلها في سبع ذلت، والله تعالى أعلم

کتاب الطحان

[illegible]

وكانت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ، وبعثوا إلى عمارة فهد في
بغداد يطلبون منه أن يبعث إليهم بعض الكتب التي فيها أخبار العرب.

[illegible][illegible][illegible]

مطهر: الأحياء والحيثية لأبي. محمد، ص 149

$$f \circ \varphi^k = \varphi^k \circ f$$
$$D_{\text{eff}} = D_0 \left(1 - \frac{1}{2} \frac{v}{c} \right) \quad (1)$$

حقها، ولو طالب الشدة، لأن طول السدة لا يصل حد عقاب، ولا القذف، ولا حقوق الشهاد، ولا لعن من الطهر والأمة، ولا بين سعد والخمر، لأن العبد والأمة يسا من أهل الشهادة، ولا بين المسمم والكافر، لأن الأمة وشكره لا بعد، مادام

وس شرط الملك أن يكونا حريين مطلقين عاقلين مسلمين غير محدودين في عدد ولأن يكون الشكاح بينهما صحيحاً سواء ذكرى بها، أو لم، على بها، أن يزوجها مكاها مطلقاً، ثم عليها لم يلاعد، لأنه عدل لم يصادف الزوجه كعقاب الأحمى، ولأن الموطوع يحتاج فاسد لا بعد لأدب، فلا يجب عليه اللعان لعاداب الصغير

قال المنجد، إذا كانت المرأة صغيرة أو عتقة، أو كاذبة، أو أمة، أو ممرودة، أو مكاتبة، أو لم ولد، أو محدودة في عدد، أو كانت قد وطئت وقتاً حراماً في صحيح عمرها مرة، أو حرمتها، فلا حد ولا لعان، لأن اللعان سقط لمعنى من جهتها، وكذا إذا كانت صبيحة، أو مجوسية، أو أعرسية، أو مسلوكة، أو كثرين، فإن كان أعمى، أو فاسق، يجب اللعان؛ لأنها من أهل الشهادة في بعض الأسكاف، وهذا بعد الشكاح بشهادتهما؛ ولأن الأحمى من أهل الشهادة حسب خبره الاستفاضة كالحدود، والشكاح والتب، ولو كان محدوداً في عدد، يجب على الزوج الحدة، لأن اللعان سقط من جهته، لا شهادة له، وإن كانت المرأة حرة، عتقة، وكان الزوج عتقاً، أو عتقاً في عدد، عليه الحدة، لأن حد يجب صحيح، وقد سقط اللعان لمعنى من جهته، وهو أن لا يصح منه اللعان، ومن كان الزوج من لا يزوج أدبه كالمري، ونحوه والزوجة من بعد لأدب، فلا لعان؛ لأن فقهه لم يصح، وإن كان الزوج حراً، سباً مطلقاً غير محدود في عدد، وهي أمة، أو كثرين، أو صغيرة، أو محتوية، أو تب، فلا حد، ولا لعان؛ لأن حد يجب من عدله صحيح، وإن كان حرة، سلمه عتقة، فلا أنها محدودة في عدد، فلا حد ولا لعان؛ لأن الحد صحيح، وإنما سقط اللعان لمعنى من جهتها، وهو أنها ليست من أهل الشهادة، فلا يجب اللعان ولا الحدة، وإن كان كلاماً محدوداً في عدد، فعليه عليه حد، لأن القذف سقط لمعنى في الزوج، لأن البلاء به

وقوله، وإذا لم يمس سجدها، يضرر ما إذا كانت من أهل الشهادة، إلا أنها لا يجب قاضها بال، كما لا بد لا يعرف له، فبعد لا حد بعد لعان قوله، (لأن متبع حبيبه) أي:كم حتى يلاعن أو يكذب نفسه ليهدم، لأن اللعان حق مستحق عليه، وهو نادر على يده، فحس حتى يأتي به، أو يكذب نفسه ليرفع الشك، فإن اكتسب منه حد حد اللعان

قوله، (ولأن لاسي وأجس عليهما اللعان) أي: انتفعت حسب انهماكم حتى يلاعن أو

تَصَدَّقَ فَتَحَلَّى بِمَيِّ جَدِّ رَافِئِهَا هِيَ عَطَى مِنْ قِسْمِهَا، لَأَنْ يَصْدَقَ بِهَا يَكُونُ أَمَلُهُ
مِنْ إِبْرَاهِيمَ رَافِئِهَا وَمِنْ لَأَنْ يَصْدَقَ بِمَرَدِّهَا وَتَحَلَّى بِهَا لَوَالِي رَافِئِهَا صَدَقَهُ عَمْدُهَا كَمَنْ مَرَدَّ
لَا يَصْدَقُ أَبَدُهُ، لِأَنَّهَا بِمِصْرَاحِهَا رَافِئِهَا وَتَحَلَّى بِهَا لَا يَصْدَقُ بِهَا رَافِئِهَا، بِدَأً فِي الْعَمَلِ
بِالزَّوْجِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَدْفُوعُ

قوله: (وَبَدَأَ كِتَابَ زَوْجِ عَيْفٍ أَوْ كَاتَرًا أَوْ مَعْدُومًا لِي تَذَكَّرَ الْفَقْدَ أَثَرُهَا لَعْنَةُ
الْعَيْفِ، لِأَنَّ تَعْدِيلَ الْفَقْدِ بِمَعْنَى مِنْ حَيْثُ، فَيَصْدَقُ عَلَى لَوْ حَسْبِ الْأَصْلِ، وَهُوَ كِتَابٌ جَوَلَهُ
تَعَالَى، وَتَذَكَّرَ بِرَبِّهِمْ أَسْمُخَصَّصَ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ جَارِعًا شَيْئًا، بِأَنَّ لَيْسَ، وَتَحَلَّى بِهَا عَيْفُهَا

عَمْدُهَا

وَصُورُهُ كِتَابُ الزَّوْجِ كَاتَرًا، بِأَنَّ كَاتَرًا فَرُوحًا كَاتَرِينَ، فَاسْتَبَدَّ بِهَا، عَمْدُهَا
بِأَنَّهَا قَبْلَ عَمْدِهَا الْإِسْلَامَ عَمْدُهَا أَوْ عَمْدُهَا، لِأَنَّهَا بِهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا
بِهَا عَمْدُهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ، فَتَحَلَّى بِهَا

لَأَنَّ أَوَّلَ عَمْدِهَا عَمْدُهَا بِهَا عَمْدُهَا، ثُمَّ تَحَلَّى بِهَا

وَعَمْدُهَا عَمْدُهَا لَا يَصْدَقُ بِهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا، بِأَنَّهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا

عَمْدُهَا

وَعَمْدُهَا عَمْدُهَا بِهَا عَمْدُهَا، ثُمَّ تَحَلَّى بِهَا

وَقَدْ تَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا، لِأَنَّهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا

بِهَا عَمْدُهَا

قوله: (وَبَدَأَ كِتَابَ زَوْجِ عَيْفٍ أَوْ كَاتَرًا أَوْ مَعْدُومًا لِي تَذَكَّرَ الْفَقْدَ أَثَرُهَا لَعْنَةُ
الْعَيْفِ، لِأَنَّ تَعْدِيلَ الْفَقْدِ بِمَعْنَى مِنْ حَيْثُ، فَيَصْدَقُ عَلَى لَوْ حَسْبِ الْأَصْلِ، وَهُوَ كِتَابٌ جَوَلَهُ
تَعَالَى، وَتَذَكَّرَ بِرَبِّهِمْ أَسْمُخَصَّصَ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ جَارِعًا شَيْئًا، بِأَنَّ لَيْسَ، وَتَحَلَّى بِهَا عَيْفُهَا
عَمْدُهَا، لِأَنَّهَا بِمِصْرَاحِهَا رَافِئِهَا وَتَحَلَّى بِهَا لَا يَصْدَقُ بِهَا رَافِئِهَا، بِدَأً فِي الْعَمَلِ
بِالزَّوْجِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَدْفُوعُ

قوله: (وَصَدَّقَ الْفَقْدَ بِأَنَّ يَتَذَكَّرَ الْفَقْدَ أَثَرُهَا لَعْنَةُ الْعَيْفِ، لِأَنَّ تَعْدِيلَ الْفَقْدِ
بِمَعْنَى مِنْ حَيْثُ، فَيَصْدَقُ عَلَى لَوْ حَسْبِ الْأَصْلِ، وَهُوَ كِتَابٌ جَوَلَهُ تَعَالَى، وَتَذَكَّرَ
بِرَبِّهِمْ أَسْمُخَصَّصَ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ جَارِعًا شَيْئًا، بِأَنَّ لَيْسَ، وَتَحَلَّى بِهَا عَيْفُهَا

قوله: (لَمْ تَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا، لِأَنَّهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا، وَتَحَلَّى بِهَا عَمْدُهَا

وهو قائم.

وفي الكريمي النجم ليس بمرءة، وإنما هو أشبه وأنبل
قوله (تَقُولُ لِي كُنْ مَرَّةً أَشْبَهَ بِلَهُ أَنتَ لَعْنُ الْكَذَّابِينَ فَمَا زَمَانِي بِهِ مِنْ قُرْبَا
وَقُولُونَ فِي الْحَمَاسَةِ وَرُحْدُ الْغَضَبِ اللَّهُ عَلَيَّ إِنِّي كَانُ مِنَ الْمُشْبَهِينَ ٤) إنما ذكر القصب
في حديثها؛ لأن النساء يستعملن النمس كثيراً فيكون ذكر القصب ادعى لها إلى القصد،
ثم الحسن يحذف على سبط الشمامسة عدا، حتى لو قال: أدان الله لي بمن المصدقين، لو
قلت هي ذلك لم يصح اللعان.

قوله (وَلَوْ أَنَّ اقْتِضَا فُرْقِ الْحَاكِمِ شَبَّهَا) ولا تقع بعده، حتى ينفصلي بالفرقة على
مخرج، فبما فيها ما يظلال، فإن امتنع من ذلك فرق القاضي بينهما رسل أنه يفرق للحاكم
لا تقع الفرقة، وبمروحية نالمة يقع خلاف في خروج عليها وطهارة زيلاؤه، ويجري الطوارق
ببعض إذا كانت أحدهما

وقال زفر إذا فرق من اللعان وضمت الفرقة من غير تغريب القاضي، ولم أهما امتنع
من اللعان بعد ثبوت، أو سجع حنكها أحقرها اتفاقاً عليه، ولو أنه حسب بعد ما تضمن
تزوج قبل أن ينسح هي سقط اللعان ولا حد، ولو لم يالف فرق من اللعان سأل القاضي
نحو لا يفرق بينهما لم يجبهما، إلى ذلك يفرق بينهما، ولو أن القاضي بدأ بيمين المرأة، ثم
بعد ذلك بالزوج، فإنه ينبغي به أن يأمر المرأة أن تكتفي بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
تقع الفرقة، ولو لم يلف النمس بعد فرق بينهما حتى مات، أو عرن ونصب غيره، فإن اتفاقهم
لكاني يستلزم اتفاق بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد ٢ يستلزم، ولو لدعي الزوج، فمما يفسد حتى يلقب ثلاثاً، أو حلقه
بأمة، فلا حد ولا لعان، لأن اللعان لعدم من طريق الحكم؛ لأن اللعان موضوع لقطع
القرابة، وقد تعلق بالطلاق فلا معنى للعان، وإن كان الطلاق وحياً ملاحاً؛ لأن
الزوجة باقية، وإن غرّح بعد الطلاق، فأخذته بذلك القصد، فلا حد ولا لعان، لأن
كل واحد من الحكمين منفرد بمعونه غير الآخر واللعان من أحكام الكج الأول، فلم
يجز له بطلاقه في كجاق بقصد، في كجاق آخر

قال الخليلي، رد دعي ثم أباها، فلا حد ولا لعان، لأن سقوط الحد، فلا القصد
أوجب اللعان، ولم اللعان لأن الزوجة قد رأت، وإن مدتها، ثم ذهب طلاقاً وحياً

الزيت فلو لم يمتد، وأخرجته من سبب الألب، ثم إنه بعد ما قطع سببه من الألب جميع
أحكام سببه نافية من ألب سوى الميراث والشفقة، حتى إن سببه جند بالآخر لا فصل
وبدع وكذا أحدهم إلى الآخر لا نحو وإن كانت منه ضرورية، لا يجوز، ولا يجوز
بأن يبع طوله كب عروج، ولا يجوز أحد غير البلاء من أن يدعي الزم المصفي، وإن صدقه
فلو لم.

قوله (وَأَيُّ عَدِّ الزَّوْجِ فَأَكْدَبْتُ نَفْسِي) بَأَلْ قَالَ كَب كَادِبٌ بَيْنَ رَهْبَتِهِ مِنْ طَرَا
(خُذْ حَذَّ الْقُلُوبِ وَحِينَ لَمْ يَأْتِ بِذُجَيْبَةٍ) وَهَذَا عَنَّمَا

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يَحِلُّ لَهُ لِأَهْلِهَا أَنْ تَحْرِمَ حُرْمَةَ مَوْلَاةٍ
قوله (وَكُنْتُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ فَجَدْتُ) لِأَنَّهُ حَرَجَ بَيْنَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ
الضُّبَّةِ.

قوله (وَعَمَلُكَ إِذَا زِلْتُ) أَهْدَتْ: لِأَنَّهَا تَحْرَجُ بِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الضُّبَّةِ، وَتَصِيرُ
مِنْ لَا يَحِلُّ لِأَهْلِهَا

وَصُورُهُ أَنْ يَكُونَ يَكْرُومًا وَالْأَهْلُ أَوْ يَكُونَ مَحْصِيًا ثُمَّ يَرِيدُ ثُمَّ يُلْحَقُ بِغَيْرِ
الْمَحْرَمَةِ ثُمَّ يَسْلَمُ رَتْرِي، فَهَذَا فِي التَّوْحِيهِ لِلْمَحْرَمَةِ يَكُونُ قَوْلُ الشَّيْخِ: أَوْ رَسَدَ
مَحْلُوقٌ كَمَنْ رَسَدَ عَلَى الدَّخُولِ بِهِ مَا يَحْدُ وَلَا يَجُوزُ أَجَدُّ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ، وَتَلْحَقُ
وَسَيِّئٌ ثُمَّ يَسْلَمُ دَرِيٍّ وَرَدَّ بِهِ الْفَصْلُ مِنْ وَجْهِ رَسَدَ مَحْلُوقٌ فِي مَدَدٍ

قوله (وَأَيُّ أَدْفِئِ أَعْرَبَ) وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ مَحْنُونَةٌ فَلَا حُدَّ وَلَا لُغَانُ تَشْمَاةٍ
لَأَنَّهَا لَا يَحِلُّ قَدْ مَحْمَدٌ بَوَّكَانَ أَحْيَاءَ وَأَنَّ الضُّمِيرَ يَحْتَمِلُ سَبَبَ الرَّدِّ وَكُنْتُ الضُّمِيرَ
لَأَنَّ أَهْلَهَا لَسَ حَظَّهَا، وَإِنْ كَانَ لِأَهْلِهَا رَيْبٌ وَأَبْ مَعَهُ، وَكَانَ هُوَ، فَلَا حُدَّ وَلَا
لُغَانُ؛ لِأَنَّهُ أَهْلُهَا مَحْمَدٌ إِلَى حَالَةٍ لَا يَصِحُّ مَعَهَا فَعَلْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرَسَدَ وَاسْتَأْذَنَ
أَهْلَهُ، أَوْ كَانَتْ كَالِ هَبِّ الْأَعْلَانِ؛ لِأَنَّهُ مَحْرُومٌ قَدْ دَخَلَ فِي الْخَالِ بِمَا يَصُورُ مَعَهُ وَإِنْ قَالَ لَهَا:
رَيْبٌ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ التَّعَاضُدُ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَدْ دَخَلَ فِي الْخَالِ بِمَا يَصُورُ مَعَهُ
بَدَلٌ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقَلِبْ مِنْ نَحْوِ رَجُلٍ رَيْبٌ مِنْ مَدِّ حَسْبِ سَنَةِ كَانَ قَدْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْحُدُّ،
وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا عَشْرِينَ سَنَةً، لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَدْ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَالِ كَمَا كَانَ هَذَا.

قوله (وَقَدْ لَفَّ الْأُخْرَى لَا يَتَلَقَّى بِهِ لُغَانُ) لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي بِصَرِيحٍ لَمَطِ الرَّدِّ، وَيَسْأَلُ
يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالْإِثْرَةِ، فَيَسْأَلُ خَالِهَا

قوله (وَقَدْ قَالَ الزَّوْجُ لِمَنْ حَفَّتْ مَنِي فَلَا لَهُ) هَذَا مِنْ أَيْ حَبِيبٍ وَرَدَّ
لَهُ لَمْ يَجِبْ قَدْ دَخَلَ، لَمْ يَصِرْ قَدْ دَخَلَ (وَعَمَلُهَا أَنْ تَعَارَفَ بِهِ لَالٍ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ

فإنه إذا عصب الولادة صح عليه ولاعي به أحد أبى حبيبه يعني ما به يظهر منه
اعتراضه أو دلاله على الاعتراض، ويرى يوضح أو حبيبه في هذه النسخة وقد ولما هو
مفوض إلى رأي الإمام

وذكر فيه قال: إن له عليه إلى ثلاثة أيام، وروى الحسن بن محمد أبيه وهو ما بين
الولادة إلى خمسة، وهذا غير صحيح لأنه نصير لا دليل عليه

قوله: وروى أبو يوسف ومحمد أنه أن يتبع في هذه النسخة، وهذا إذا كان
الزوج حاضراً، أما إذا ولد وهو غائب، ولم يعلم حتى قدم، نده المصنف عند أبي حنيفة في
مقتدر ما قيل فيه التمسك بعد نسو، وعندهما في مقتدر سنة ائمة بعد نسو، كذا

وقد قلناه في ذلك المروحة، إذا هي: ما سكت كان فقراً، ولد في يوم الأمانة،
سكت لم يكن فقراً؛ لأن ولد المروحة في ما بالمراس، وإنما يرفع المصنف في
الزوج، فكذا سكت فيه التمسك ما سكت بذلك فقراً، وأما ولد المرأة فلا ينسب بالمراس،
لأنه لا يرضى خاء، وما يرضى بالمراس، بالمراس، لا يقوم به الدعوى وولد أم الولد
كولد المروحة لأن ما مرضاً

قوله: وروى يونس بن عيسى في موطأ واحد فقهي الأوز، وعقوب بن يحيى ثباً
نسبها وحظ الزوج (لا نعان)، لأحد ثمانية خلف من ماء واحد وولد الزوج؛ لأنه
أثبت عنه يونس بن عيسى؛ وأصل من الحمل الواحد لا يجوز أن ينسب بعين سبه سوى
بعض؛ لأنها حلي واحد، هو الولد الواحد

قوله: (وإن انفرد) يعني أن ينفرد فيه نسباً (لا عن) لأب واحد، واحد،
بأنه يعرف بالأول نسباً فلا يصح فيه الثاني طبقاً، وعبد النعمان؛ لأنه صار
قائماً بالزوجة متى الثاني، ولأنه ما انفرد الأول، ومن الثاني كان مع الثاني، زوجاً فلم
يصح رجوعه عن الإنفرد الأول، وإن ولدت أحدهما حيناً بعداً لآخر، ويرى الولد فيه
وإن علمنا ثم مات أحدهما من اللعان، فيه بلاهي، وبلاهي بمبيها جسماً، أما ثبوت
النسب فلا يثبت نسباً لا يصح فيه؛ لأن ذلك حكم عليه، والمثبت لا يحكم عليه، وإن
لم يحضر له حصص، وثاني ليس بحصص عنه.

وما ظاهراً عند أبي يوسف سقط، لأن المقصود به من النسب، ولد تعدد ذلك
بموه فلم يكن في اللعان ديد

وعند محمد لا سقط؛ لأن النكاح قد يفسد عن مني النساء، كذا في المختار
وإن علمنا ثلاثة أولاد في بطن واحد، فكل الأول، ومن الثاني، رار ثلاث لا عن
وإن عن الأول والثالث، وكل الثاني بعد، وهم يولد، كذا في الوحد، والله أعلم

كتاب العدد

تعداد جمع عدد، و عدد هي غرضي الذي به المراءى في التكميل أو التمهيد.

وهي مادة منسوبة إلى الغرضية، وهي غرضية، وهي غرضية.

— ۱۰۰ —

2000

١١٢٥

«**الحیض** بحسب ماقتلانی، و غیره فی الکام نقیصه، و موعده بسببه اثنا عشر
و یختل کمالاته و عرقه بواسطه

وَمَا يَسْأَلُكَ فِيهِمْ شَيْءٌ

١ - ضرب هجاء بـ و بدو من الحروف الهجائية

3- والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فیه القامہ مورخہ ۱۲۸۱ھ ظہد خیر میں ہے کہ کنڈی کے مسیحیوں

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

والله اعلم وجميع 'شمل' النفسي به كل عدد عدها

وقال أبو يوسف: ما في أجرة في أجرة الصخرة

قوله رحمه الله (إذ قلنى ان من امرى تلاقى داء ورجع أبى ثلاث أبى وقعت
تفارقة بينهم بعين طلاق، وهى حرقه على مجلس فهدمها لئلا تقرأ) سواء كانت المرأة
مسلمة أو كافر، وهذا من مذهبنا عندنا (إن شاء الله تعالى)

و قوله لا و تعب الفراءه فيهما سير خطلان في لعل ان يعرود عليه بعد ما يحول ما
 يمكن ان يجمع من لهما في ما كثره ذلك من حرج في قوله ما يحرم

ثوبه: والبراء (الحيث) والله مملك يثوبه الله في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]

انظر: شمسكم لا حواء، الشخصية، ص 107.

وعلمته إذا علم، في ظهر لم يحتملها فيه لا يقتضي عذاب من لا يظهر من الحيضة

الثالثة عدد

وعند الشافعي من فرعت في الحيضة الثالثة عذاب

ونظير علي . لا بد من الحيض قوله غيره السلام «المستحاضة بدع الصلاة
ليام لفرجها»^(١) أي في أيام حيض وتوكل عليه الصلاة والسلام لا بد من أن يكون عذبي
الصلاة^(٢)

قوله «وإن كانت لا يحض من حيض أو كبر لعذبا ملأه أسير» ثم أجمعه
بالشهور في الطلاق والرحمة إن اتفعا في عره الشهر خربت السور بأهله اجتماعا وإن
بعت في الشهر إن حضر ذلك في بعض أشهره بعد أي حيلة يصر بالأيام فتعذر
بالطلاق مسرعا، وما إلى التواتر بينه وبينه يومه كذا قال في صوم الطبري
المجاهدين إذا اتفعا في بعض الشهر.

وعلى في يوسف وأهنا

إحتملها مثل قول أبي حنيفة

وقاية. جند فيه العسر بالأبد وسهرى بالأهله، ويكسر الشهر لأول من الثالث

بالأهم، وهو قول محمد

والعجب إذا كانت تحت مسلم فعليا القعدة كالمسحاة خروا في طهره، والأمة
كالأمة لأن العدة نجس من قد نكح ولحق طردح، وإذا به غير عاقلة حتى الله تعالى
وعاطية حتى الروح «أنا كذا» نجد، نعم، فلا علة عصب في موت، ولا دقة عبد أبي
حيقة إن كان ذلك في ديسم، وعددها عليها العدة وإن كان كذا حراما، ولا يجوز
مخاها، حتى أصبح اجتماعا

قوله «وإن كانت حراما فعدها أن يصح حنكها» حواء كان من طلاق، أو
وفاء، وسوله كانت خروا : مرة وسوء كذا الخجل نأب است، أم لا، وليس لمقتله
بالجمل مدة سواء قلدر، بعد الطلاق، أو الموت يوم، أو أقل، ثم وعدت وأشير على
سيرة، فإن عدتها معصية، فإن ولدته ولدين، أو ثلاثة أطقت، لعدته بالأخيرة والمطلقة
الإجماع إذا ظهر صاب أكثر المولد است، فمن هذا يعني أن عدتي العدة يظهر أكثر

(١) حرجه طهيت في جميع الروايات في «الطهارة» وجب من حاء في الحيض والسنن.

(٢) لم أجد هذا اللفظ، ولكن ورد لفظ «حيضة» في «العدالة» في صحيح البخاري

«حلم ومن شريعتي وأما في «وحي حاء» وشارحي وسيد محمد بن حبل

وقال بعضهم لا يصدق في احدى من مائة وخمسة عشر يوماً، لا هم عشرة ايام
تربى يوماً، ثم بعد خمسة عشر ظهراً، وعشره جيئة، وخمسة عشر ظهراً، وعشره
جيئة، وخمسة عشر ظهراً، وتثنية جيئة، فتلك مائة وخمسة عشر

وقال أبو يوسف: "أشهر في أهل من حبه وخير يوماً جعل الناس أحد عشر يوماً، وخامسة عشر طهر، وثلاثة جهنم، وخمسة عشر جهنم، وثلاثة طهر، وثلاثة جهنم".

وقال محمد بن صالح في إرمه وحججه يوماً وسأله بعض الناس سألته وحججه
عن طهره، وثلاثة حججه، وحججه طهره، وثلاثة حججه، وحججه طهره، وثلاثة
حججه

وهذا كله إذا كانت حرة ، أما إذا كانت أمة، وهي من ذوات الحيض
فقد أُمي حبيبة، لا تصدق في نقل من أربعمائة يوم أي : وأنه عُدَّ عنه بعض كراهة
نقلها عقب الحيض ، بمعنى خمسة عشر طهرًا ، وخمس حنثًا ، وخمس عشر طهرًا ،
خمس حنثًا

وفي رواية الحسن: يصدق في خمسة وثلاثين يجعل كانه عنده في آخر الطهر، ثم
استقبلها عشرة أيام حيها، وخمسة عشر طهرها، عشرة حيها.

وقال أبو بكر وعبد بن عبد الله في أحد وعشرين يوماً كأنه قد مضى في آخر الظهور
ثم استقبلها ثلاثة أيام حياً، وثمانية عشر شهراً، وثلاثة حبشاً، وإن ظلمت عيسى
بأنه لا تم تصدق في أهل من حسنة يستحق يوماً على رواية محمد بن يحيى بحسبه حسنة
وعشرين يوماً، ثم حسنة عشر شهراً، ثم حسنة حبشاً، وحسنة مائة شهراً، وحسنة حبشاً
وعلى رواية عيسى لا بد من حسنة وسبعة يوماً لأنه بعبر الناس الظهور أربعين
يوماً، ثم عشرة حبشاً، وحسنة مائة شهراً، وعشرة حبشاً

وعلى قول أبي يوسف لا بد من صفة زوجية بوجاهة، لا يعتبر المراس أحد عشر
بوجاهة، ثم صفة مشتركة، ولا يلازم حبساً، وحصة عشر عهداً، ولا يلازم حبساً

وعند محمد سه وثلاثون يوماً ومائة ليلة يحترق الناس صاعه، ثم حبة عقر
طهره، وثلاث حبات، وحبة عشر طهره، وثلاث حبات

قوله (وإذا مات لؤي) عن صفاته الأخيرة فعلمت أنه بعد أسير وعشرة) وعده
بالفداء لا يجب إلا في مكاح صحيح سواء دخل بها، لو لم يدخل، والمعتبر عشرة أيام
وعشر ليال من أسير خمس وسواء كان مسلماً، لو كفاً، أو صغيراً (5) كان
روحياً مسلماً، لو صغيراً وإن كان كتابياً ثبت دمي، فلا عدا عليه في ثلثة، ولا

عوب عند أبي جعفر إذا كان في ديسب (لا أن تكون حادلاً، فلا تزوح حتى تصبح صبيها
وعندها، عليها، بعده في القرفة والقموب

قوله (وإن كانت أمة لعذتها سهرون وعقصة أياها) لأن الرق صعب ولم يولد
والقموبه وشكامة مشبه

قوله (وإن كانت حائمة لعذتها أن تضع حنظلها) بمره يعلى ٢٠ وكونه - ألا خيال
أخلفت أن يضمن منهن ١٠

قوله: (وإنما) ورنث القطعة في القصر من عذتها بعد الأجنبية، يعني عده طوعة
مبها ثلاث حبش عندك

وقال أبو يوسف: ثلاث حبش لا غير

وعبرته، مثلها في مرضه، وهي مفعول بها هلالاً باب، أو ثلثاً ومات، وهي في
طبعة فإن مات عنداً وأما إذا كان رجلاً فطليها عده الوداة (صاعاً سواء كان في صحتها
أو مرض طليها أربعة سهر وعشر وطلق عده الخبيص جماعاً، لأن السكاج باق.

قوله: (وإنما) أغضت الأمة في عذتها من ثلاث رجعي أغضت عذتها إلى عذتها
الأخواب) لهما السكاج من كل وجه، ويكون ذلك من وقت الطلاق.

قوله (وإنما) أغضت، وهي تنوثة أو توفى غيب رجب ثم تسفل عذتها إلى عذتها
الآخر (في لزوم النكاح بالسيوة والبروت.

قوله: (وإنما) كانت أيسة فاعذت بالسيهور ثم ران: لأن الغض ما غضى من
عذتها وكان عذبت أن سحائف العدة بالحنش) وجد من الروية التي لم يحدوا للإياس
صبا طرداً فابها إذا راث الدم عني الصلابة يطر الإياس، وطهر ان ما مضى من عذتها لم
يكن حقة وهو الصحيح لأن شرط طليقة حص الإياس ودل باده باده فصير إلى
السلحت. كما على الروية الذي لدوا الإياس صبا بعدة إله ينصب ثم رث الدم بعدها لم
يكن حيصاً، ويكون كما راء الصبيرة التي لا تحصى مثلها وفي العربا عن بعضهم أن ما
تراه الأيسة حصص على الرويات كسمع؛ لأن الحكم بالإياس بعد حصص وحصى مئة
ملا حصاده وروية الدم من يطل به الإحياء، على هذه لا بد أن يكون الدم كسر على
ما هو الصادة أن إذا كان أصغر، أو أصغر لا يطل الإياس لم على هذا الاختيار إذا كان
أصغر يطل عده الأصغر ويسد السكاج، وهذا جيد.

وقال بعضهم إن كان للمأسي نفس سوزن الكاج، ثم رأيت أنهم لا يخص
بصانه

وقال بعضهم بمعنى بصاده فصي، أو لم يخص وهو الصحيح
وذكر الصدر الأعظم أن المرئي بعد الحكم بالإيس ذ كان دة خالصة فهو
حيص ويخص الحكم بالإيس، لكن ربما يستقل لا يسا مضي من الحكم، وإن كان
أمرى كبرة، أو حصره لا يكون مضي، ويحصل على صدق التست، وقد تقول هو
فحصار، وعليه الفتوى وهو يشترط حكم الحاكم بالإيس لعدم بطلان ما مضى، أو لا
يصلح إذا بلغ منه الإيس ولم ير أنهم فيه اختلاف المتدينين ولا أولى أن لا يشترط
واختفوا في هذه الإيس؟

قال بعضهم سوزن سه

وقيل سوزن

وفي ثباته، الاعتماد على حيص وحسب سه، والله ذهب كثير من المشايخ
المشاهير.

ويعد تسمي التاد وسوزن سه، وهو حاصلة المراه حيصه، أو حيصينه ثم
تقطع حيصها، فإما نصر إلى خمس وحسب سه، ثم ساعد العدة بالسوزن، وإن
حاصت الصغيرة قبل عدم حصب ساعدت بعده بالخص سواء كان العلل بقاءً أو
رجوعاً.

قوله (وَأَعْتَوَتْكَ نِكَاحًا لَّاسَةً) وَالْمَوْطُورَةُ مُشْتَبِهَةٌ عَذَابُهَا أَلْحِيَّتُ فِي الْفَرْقَةِ
وَالْمُوتُونَ هَذَا إِذَا دُنِيَ بِهِ أَمَّا بِنَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى تَرَاهُ نَمَّ بِعَبْدٍ شَيْءٌ، وَلَمَّا
كَانَ عَذَابُهَا أَلْحِيَّتُ فِي الْعَرَةِ وَالْمَوْتِ، لَأَنَّ هَذِهِ تَمُوتُ بِأَحْلَى الْوَدْعِ لَا عَصَاةَ حَقِّ
النِّكَاحِ وَهَذِهِ إِذَا دُنِيَ، لِأَحْلَى الْوَدْعِ كَبَدُ ثَلَاثِ حَيْضٍ، وَإِنْ نَمَّ بِنَكْرٍ مِنْ دَوَابِّ
الْحَيْضِ كَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَسْبَحٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَهْرٍ يَوْمٌ مَعْلُومٌ حَيْضُهُ وَإِنَّمَا اسْتَوَى قَمُوتُ
وَالْفُطُولَى؛ لِأَنَّ عَذَابَ الْوَدْعِ، لَمْ يَجِبْ عَلَى الزَّوْجَةِ كَقَوْلِهِ جَالِي وَوَيَذَرُونَ أَرْوَاحَهُمْ؟

هذه نيب بروحة وإن كانت أمه تعذب بالحيض حيضاً وبالأشهر شهر رمضان

قوله (وَإِذَا قَامَ فَزَلَى) فَالْوَدْعُ عَذَابٌ أَوْ أَخْطَأَ عَذَابُ ثَلَاثِ حَيْضٍ هَذَا 6 م
نكر مبدع ولا تعذر روح ولا لغة لها في العدة؛ لأنها هذه وطء كالمعدة من نكاح

بمزوجها، فإذا اعتنق صار بعتة في حقه وحتى غيره لأن المصانع من كونه مسئلة في حقه لإباحة وطبق، وقد ران بالتق موجب عليها جهنم من بساد الفكاك، ومن التقى وعقد الكناح يجب فيها الإجماع. ولما الحقيقة الثالثة، لما نجب لأجل التقى خاصة، وعقد المصنق لا إحداد فيها، فإن كان طبقها قبل أن يندرج بعتة بانه، ثم اسرعها حل له وطوقها لأن المثلث سبب في الإباحة، فإذا حصل بعد البهرة صار كعقد الفكاك، فإن عاصت في المسألة الأولى جهنم حل الفكاك، ثم اعتنق، فلا عدة عليها من الكناح، حتى إن له أن يزوجها، وبعد من التقى ثلاث جهنم أخرى، كما في الكرمي.

قوله: (وإذا مات الصغير عن امرأة وبها حمل فعندها أن تصح حملها) هذا عنهما

وقال أبو يوسف: عسا أرسمه أشهر وعشرة لأن الحمل ليس مات متب منه، فصار كالحادث بعد الموت.

ولما: إجماع قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^١ وقوله: (وإن حدث الحمل بعد الموت فعندها لزومة أشهر وعشرة ولا يثبت نسبه في الوضعتين جميعاً) لأن المصنق لا سلم له.

وقوله: وحدث الحمل بعد الموت معرفة حفرته أن نسبه لسنة أشهر فصاعداً عنه عامة المشايخ.

وتفسير الحمل يوم الموت أن تعلقه لأكل من ستة أشهر بعد موته وأما المرأة الكبيرة إذا حدث بها حمل بعد الموت في العدة سقطت عدتها من المشهور إلى وضع الحمل؛ لأن النسب يثبت منه، فكان كالماتم عند الموت حكمه كذا في المدايه وإذا مات المصنق عن امرأته، وهي حامل، أو حدث الحمل بعد الموت، فعندها أن تصح حملها، والولد ثابت النسب منه لأنه يوضع.

وأما المصنق إذا مات عنها، وهي حامل، أو حدثت بعد موته، فهي إحمل طرواين: هو كالحمل في ثبوت النسب منه وانقضاء عدته بوضع الحمل؛ لأنه يهدف بالعلم.

وفي أمروها الثانية، هو كالصبي إذا حدثت الحامل قبل موته انقضت به العدة، وإن حدث بعد موته لم تنقض به العدة، وبما ينفي بالمشهور، ولا يثبت النسب منه؛ لأنه لا

بوجه فاستحال كونه الولد بـ

قوله (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

قوله (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

ومعها (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

ومعها (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

ومعها (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

ومعها (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

ومعها (وإذا طلق رجل امرأته في حلق منحصن ثم غتد بانحصار التي وقع فيها
الطلاق) ذلك لعدم مقداره ثلاث حقب كفضل، وهذا لا ينافي بسبب أنه

وہی کہیں علمہا میں عام عدہا میں لاور سیفہا، ومن الشہی ثلاثہ حیض، فإذا ما
 حیضتی کانت مہجہ مہجہ، انقصت عدہ الاول، وکانت من عدہ الثانی حیض

فوله (فإذا انقضت أعداء من الأزل وبم تكمل ناسه فان طلب منهم عاقبة
النجاة) وهذا كان مطلقاً، وجب كان للأول أن يراه محب في نفسه ولا يراعيها في
الآخر (لأن محب في نفسه) وثاني أن يراه محب في نفسه الثاني التي هي
الرابعة في حجبها

قوله (وتهدأ) الهدأ لى الطلاق غلب الطلاق وفي لولا غلب الزفوة فت كم
تلقم بالطلاق ان هواء حتى صعب الهدأ بعد التقصت غداً، ٧٧ عنه في مص
المزلة، وزاد مصت المده مصت الهدأ

قال في القديس وعلمنا بنوعه في الاطلاق ان الله تعالى من ربه لا يفرار عما بهمة
المواصلة حتى انه لو امر انه علمه من عند الله ان كان له في ذلك او لم يكن لا
يكون، فانه سبحانه من ربه لا يفرار، ويؤمن.

قال عبيد بن عمير: سمعت النبي من وراء حيطان، والمخلو من وراء الإثارة، ولا يوجد لها
نفقة القصد، ولا السكى. أما صديقي، ولو أن امرأة تسهرت معه أن روحها يحاسبها،
لو طلقها ثلاثاً، أو كذا، لم ير نفقة وأنها مكنت من روحها الطلاق ولا يرى له كفاية
لأن لا إلا أن أكثر وأبها أنه حق، فلا بأس له بقصد وتزوج، وقد يو عاب امرأة لرجل:
فلتضرب روحه، وأخشب نسي لا بأس أن يزوجها.

[illegible]

وصورة الطرم على ركة اليثاء في جوار مركب واثناها، ان مركبا، لم يعلب
سبيلها، لو ما يرمى مقام هذا الثوب، اما ثمرة هذا، فلا غيره.

قال في التوبة ولو أكره مكاسبه بنسب جليله مشاركة به استرخا ان يقول
ركبته لو ركبها أو سلبت حبيبها في القدره ما كان في غير المدخول ما
يكفي نفي الأبدان وهو أن يركب على قصد أن لا يعود إليها، والظاهر في المكابح
القاصد لا يقتصر عدد مطلق لأنه لا مطلق مطلقا لئلا يوسع كذا في التوبة

ثم المخلوق في هذا كالحال لا يوصف بالصفات وانه روح مبكورة بعد روعيتها
كان لا يعلم فيها مبكورة بحسب العادة وحرم علي الا ان يرى ان بعض الصفات والى

علم بها منكوحا لا تحب الله، ولا تحرم على الأولاد لأنه حديد يكون . . .
قوله (وعلى المتقنة والمنقوي عنها روحها) قد قلنا بأنها عقلة قسمة
الإحسان) وعد الشامي لا أحسن على القسوة لأن إحداهما حب حباً ألتأسف على
موت روح وقد يهدى إلى سائر، وهذا قد لا يشبه بالإنسان، فلا بأس بخبره

ولما أنه يحب إظهاراً للتأسف على موت بعض الكواكب، الذي هو سبب لصورها
وكفاية مؤشراً لإبادة أجمعها من الموضع حتى كان في القسمة مبدأ ليل الإله لا يفسد،
ولا عليه هذه المصلحة الرجعية لأنها لم تعلق روحها، . . .

قوله (ولا إحداهما أن ترك الطيب والزيوت والكحل والبخار) وسواء في ذلك
شبه مطيب، أو غيره لأن به رتبة الشراء وحال المادة والإعداد لها

قوله (ولا من طهر) بأن كان بها وجع العين، فيكحل، أو سكة، فليس يطهر، أو
تسكي رأسها، فليس ينشط بالأسنان فليحده لتباعد من غير إرادة طهره لأن هذا
يسو لا يملك

قوله (ولا ينشط بأشياء) لقوله عليه السلام: «أحد، صبغ» . . .
قوله (ولا تنس لزيوت مضبوطة بغير ولا يفرغ ولا يروى) من غسل الخشب
مضبوطة، حتى صار لا يفسد من طيبه فزول طيب منه وكذا لا تليس الخشب
مطيب وأن من اغمره إلى مصلحت به فزول طيبه فزول طيب منه وكذا لا تليس الخشب
مطيب، أو لم يفرغ من غير فائدة طهره، وكذا لا يعمل في من أعلى لأشياء تنس
للزينة

قوله (ولا إحداهما على كفاية ولا صغيرة) وإن شامى بحب على الصغيرة
جاءاً على طيبه

قلنا: الإعداد عباد بديه كالفصل والمصوم، فلا يرميها
لأن العدد يجب إعداداً لها حتى ترمى في الماء . . .
الإعداد فيما يلي من العدد

قوله (وعلى الإله لإحسان) وكذا المكنة وحذرة وأم الزينة لأشياء عظيمة
يجوز أن يهدى، ثم يكن به بهال حتى القوي بخلاف السبع من «مروج» لأن فيه نظام
حده

قوله: «وليس في عمة ككاح النكاح ولا في عمة أم الولد إحصاء» لأن إحصاء طرف الزوجية، والنكاح لا حرمة به وأم الولد عنها رحمه، وهي كالسكنة مكاحاً حاشداً، ومعنى قوله «ولا في عمة أم الولد» يعني من طهرى إذا اعتصم، أو مات عنها لأنه لا زوجية بينهما إلا يد مات زوجها، فعليه الإحصاء.

قوله: «ولا ينبغي أن تعقب القعدة ولا ينس بانقراض في الحقة» وصورة القعدة هي من يولد لها ذاك أم الولد، وأب أمها، فكلها، فبعضها بالصفة التي هي عنها، أو يكون «ليس في عمة» أو أم حرة من جميع الله جني ربيك، وإن عصى الله لنا أمراً كان، وهذا في المنور عنها زوجية.

أما المطلقة، فلا يجوز النكاح بحضرتها: لأنها لا تخرج من مسرها، فلا يمكن من ذلك.

قوله: «ولا يجوز للمطلقة الرجعية والميتة الخروج من نسب لئلا ولا لغيرهم بخلاف أم الولد والميتة، لأنهما والمكاتب، حيث يجوز من خروج في تولد والطلاق مثلاً، كما لو رجعت والميتة تخرج في أبيها دون زوجها، وكذا حطمة من كاح فاسد لما لم تخرج.

وهذا خروج أن يمس الكعبة من الخروج في شلتها كما لو كان النكاح بالية وأصل هذا قوله تعالى في المطلقات: «ولا يخرجوهن من بيوتهن» ولا تخرجن إلا أن يلبي يفسد في نسبه».

وتختلف المظن في النكاح؟

قال ابن مسعود: وهو أن يمي تخرج لإقامة أحد عليهما.

وقال الشعبي: هو من خروج، وكذا تقول ابن عبد، إلا أن أصحابها يقولون: «فما صح قول ابن مسعود، لأن أمه لا يكون غاية لتعب، مما قال تعالى: «ولا تخرجن»⁽¹⁾» إلا على أن العاقلة غير الخروج، والمطلقة رجعية وليان، والطلاق فبما يلزم شتمه سواء.

لما أخرجنا الأب ووجه له منها من الخروج وكذا الميتة والمطلقة ثلاثاً له مميعة ليحصر من أنه لأن كانت أمه أمه أو مديرة، أو مكاتبه، أو أم ولد عليها

(1) سورة طلاق، 1

(2) سورة طلاق، 1

مأزقها: به رجعة بما تم تكن أقرب بالانضمام لأن ثمر حصى لا يرمى السلك، لإدخاله حبات به
 لأكثر من سنتين علم أنه بوجه حادث، وهي مساحة طوطه، فحصل أمره على أنه وطئها في
 ثلثه، فصار مراجعاً بوطئها، عنده ربه وكان ذلك رجعه وأب إذا أمرت بالانضمام في
 مدة تفحصيها الفضة لم حبات به سنة أشهر فصاعداً لم يبرمه لأن أكل مدة الحمل ستة
 أشهر، فإذا جاءت به بعد الإقرار فسه أشهر علم أنه حدث به بعد الإقرار فعدم بزمه وقد
 حانت به لأقل من ستة أشهر بزمه؛ لأنها أيضاً كذا بالإقرار وخمسها بها أدت، وهي
 حبي: فلا يتصح إقرارها

ولو قال لامرأته كلما وددت ولدت، قالت طلق فولدت ربين في بطن واحد
 فطلعت الأولى وانقضت العدة بالحي، ولا يقع به طلاق؛ لأن الحدث الثاني صانعها، وهي
 الحبي، فلا يقع شيء دون ولدت ثلاثة ومع طلقها، وانقضت العدة بالحي؛ لأن كلما
 مكرر بالانضمام، فقد ذكر جملة مكررات الشرع؛ لأنها لما وددت الأول طلفت وأسلمه
 وحببته لبقاء الولد في بطنها، فإذا ولدت الثاني طلقت لأمرها؛ لأن عدتها بانيه ما لم
 تضع ثلثاً، فإذا وجب الثابت انقضت عدتها، فبذلك الطلاق الثالث وهي آجبة
 فلا يقع شيء.

قوله: (وإذا حانت به لأقل من سنتين بُنيت فتنة)، أنها تصير بزمه متفحصة
 للعدة، ويثبت به بوجوب الطلاق في النكاح، أو في العدة ولا يصير محرماً؛ لأنه يحصل
 الطلاق قبل الطلاق، رجعت العدة، فلا يصير مراجعاً بالحي
 قوله: (وإن جاءت به لأكثر من سنتين بُنيت فتنة رجعية)، لأن الطلاق
 بعد الطلاق، فلو علم أنه لا تمام، ربما مضى به غير متوطئ، مراجعاً
 قوله: (وإن طلقها بُنيت فتنة) وتدها إذا جاءت به لأقل من سنتين، لأنه يحصل
 أن يكون الحصل فتنة، وبطلان.

قوله: (وإذا جاءت به لتمام سنتين من يوم فترقه لم بُنيت فتنة)، لأن الحمل
 حادث بعد الطلاق، فلا يكون به؛ لأن وطئاً محرماً.
 قال في شرحه: هذا الكلام سيء لأن في غيره من الكتب أن بسنه بُنيت به حذوت
 به لستوية لأن رجعتا مسنون بالحمل، وعدته سنان

وذكر في الاستماع ما خرج رأس الولد لأقل من سنتين، لم يطل عنها لأكثر من
 سنتين لا بزمه أوله، حتى يخرج الرأس ويصل اليد لأقل من سنتين، أو يخرج من قبل
 ثم جلين الأكثر من أمدد لأقل من سنتين، وإشقي لأكثر من سنتين

قوله: (إلا أن بدعيته) لأنه إذا ادعى فقد شرعه ولم يحد ما إذا وظفها حصة في
 القصة ثم إذا ادعى من يحتاج إلى تصديقها فيه وله الجاه
 قوله: (أثبتت لك الموقوفى تحت الوصية ما نزل الوفاة) يعني سواء كان
 قبل المرحول أو بعده

وقال رحمه (إذا جاءت به بعد انقضاء عهد الوفاء سنة أشهر لا غلب الحب والحب
 لعشره أشهر وعشرة أيام من يوم الوفاة ولو كان بعد الوفاة بعد سنة ثم لم يرد حبها فولدت إن
 جاءت به سنة أشهر فصارتت سنة) وإن جاءت به ثلاث ثم يست إلا أن يذهب ولم
 يزل به من ثوب أو إمام هو لم يزل لا يذهب منه ولا يرب منه
 قوله: (وإذا اشتريت كفتة بفضاء عليها ثم جاءت برب لائل من سنة أشهر
 ثبت سنة) لأنه ظم كذا يعني

قوله: (وإن جاءته به سنة أشهر لم يثبت لا فمحل لعذوب بقدر هذه) وكان
 الموقوفى به أربعين سنة من انقضاء عهد الوفاة أشهر أو سنة ثم يذهب لأقل من سنة
 أشهر من يوم الإقرار به سنة وإن ولدت سنة أخرى بعد ذلك من وقت الإقرار لم يثبت
 قوله: (وإذا اشتريت كفتة بفضاء عليها ثم يثبت سنة على أبي حبيبه إلا أن يثبت
 بولادتها وحاصل أن رجل وامرأتان إذا لم يكونا هناك حين طلاق أو اشتراك من قبل
 أن تخرج فيثبت النسب من غير شهادة) لأن ذلك من مولاى الآخر أو رجليه أو
 ورجل

وقوله: (حين الطلاق) وإن جاءت به مولاى من سنة أشهر
 وقوله: (من غير شهادة) يعني لعدم أن شهادة الغائبة شرط فيها إذا كان هناك
 من طاهر أو بكر لزوج الوفاة فلا بد من أن يثبت بولادتها فانه حينئذ يكون
 ولدت ولداً لها وأرادت إرفاقه وقد عبره

قوله: (وقال أبو يوسف وصحبه يثبت في جميع سبب الوفاة واحقة) لأن
 لم يمت قات بعد المدة وهذا هو المسمى سبب كذا في سبب الكسح
 فإن حد الإسلام ولا بد أن يكون طهره حراً سببه سنة على مولاى له ولها
 شهادة طهره أو حد، فذكر إمام حرمه وأنه لها لا يصل في حد الموصح

وفي الخلاصة يغلب ما يجمع الأقوال في سبب
 قوله: (وإن تزوج مولاى فثبتت بولده لأقل من سنة أشهر من يوم تزوجه ثم
 يثبت سنة) لأن الغرض من على الكسح هو يثبت ما ربه مع الكسح؛ لأن من

[illegible]

قولہ (وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ) کہ جس کی فتح ہو، اس سے مراد اس کی طرف سے ہونے والی فتح ہے، نہ کہ اس کی طرف سے ہونے والی ہار۔

[illegible]

قوله: وَأَكْثَرُ مَذْهَبِ الْحَمَلِ سَلَامَةٌ وَأَنَّهُ تَتَحَمَّلُ أَجْرَ سَبْعِينَ
قوله: وَأَكْثَرُ سَبْعَةِ أَجْزٍ حَمَلٌ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ سَبْعُونَ سَبْعًا (١١) وَقَالَ
تَعَالَى: وَفَضْلُهُ فِي عَمَلٍ سَبْعِينَ سَبْعًا لِحَمَلِ سَبْعَةِ أَجْزٍ
قوله: وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبْعُونَ سَبْعًا لِحَمَلِ سَبْعَةِ أَجْزٍ حَمَلٌ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ سَبْعُونَ سَبْعًا (١١) وَقَالَ
تَعَالَى: وَفَضْلُهُ فِي عَمَلٍ سَبْعِينَ سَبْعًا لِحَمَلِ سَبْعَةِ أَجْزٍ حَمَلٌ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ سَبْعُونَ سَبْعًا (١١) وَقَالَ

أقول أنت جرحك الحق عليه الله في دار الآلام
 الذي حقيقته أن الله يحب من أتى قلبه بغير غشاة يحرق قلبه
 في النار ولا يخلصه من جحيم الله إلا بصدق قلبه
 فلهذا روي أن من جرح قلبه بغير غشاة يحرق في جهنم

قوله لمي حصة محمد لأن ماء الرمي لا حرمة له والصنع من مروج الطنابل لحرمة ماء موطن.

قوله (ولا يظن أنه حتى تصنع حملها) لقوله عليه السلام ولا يوصى حمل حيي تصنع^(١)، إلا أن يكون هو الرمي، صحواً لأنه لا يظن أنها

وقد أنكر يوسف زرعي، فكانت له على من أنكر (١١٠ د).

والخلاف لب إذا أنكر مروج الحمل إذا نكر أنه ماء، لأنه لا يصح صحيح ما لا يصدق ولا يصح من وجوبه، وفي النسخة عند الكل: ثم إذا حدثت بالوفاة، سواء أُنشِرَ منها بعد الفكاك ثبت نسبته إليه، وفي حديثه لا أقل من ذلك لا يجب نسبه، ولا يرث منه كذا في الوفاة، والله أعلم.

(١) أخرجه علي بن حسان الدين الهنلي في كتابه المعاني (١١٤٦هـ)، ولا يوصى حمل حيي صحح ولا غير قال جميل بن منير.

كتاب النفاق

الصفة في الدنيا مشتقة من النفاق وهو الخلاك يقال: نفل فرس إذا خلك صبت
ذلك لما فيها من صرف العاين وإهلاكه

في النزع عبثه عن استبعاد النعمة بسبب أو محبت

قوله رحمه الله (لنفعه) راحة برؤيته على رؤيته سواء كانت حرة، أو مكاتبه
أما إذا كانت أمه، أو مدبرة، أو أم ولد، فلا حقة فلا باليهونه، وإنما نجد في النكاح
الصحيح، وعنده: إنما العاين، وعدة فلا طعة طابع.

قوله (مصلحة كانت أو كالمرة) يعني يتكلمه الكثيرة والنعمة من المأكول
والمشروب وهو الطعام من عالم قوت النمل والإدمان من عالم آدم البلد، فإذا اعتصم من
الطعام واختر إلى كانت من دواب المذلات رجب عليه أن يأسيها طعام حياً، ولا فلا،
ولا ينبغي أن تكون النعمة داهية لأن السحر وهو ورع من رجب عبه أنة الطبخ وأنة
الأكل والشرب مثل السكر والحرارة والقدرة والسرعة، وأساه دبت

وتجيب النعمة على الإنسان بثلاثة أنواع

1- بالروحية

2- بالنسب

3- بالملك

صفة لزوجة: رمي في حكمها نحب مع اليسار والإعسار، ولا تسقط بسبب طرفة

والنفاق في الدنيا داهية، من النفاق وهو الخلاك وهو من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله
جوده إنه حكمه داهية من النفاق وهو الخلاك وهو من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله
إذا راحته من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله إذا راحته من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله
تسال النفاق! لأن في الإنسان راحة لئلا يفتق كقوله إذا راحته من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله
ولعل النفاق يستعملون كلمة النفاق أما لئلا يفتق كقوله إذا راحته من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله
يستعملون كلمة النفاق أما لئلا يفتق كقوله إذا راحته من خلد منحنى لئلا يفتق كقوله

1- مهم يظن. هذه الكلمة داهية ويريدون بها حصول الطعام، وذلك أنهم يعطون عليها
السكنى ويكسوها فيملكون غلاً يجب على الزوج لزوجته فدية والكسوة والسكنى، والاصل في
الطعام أن يكون المظوف عبر المظوف عليه لا عنه ولا سب

2- يظنونها به أخرى على ما يفسر ثلاثة أنواع: طعام، وسكنى، وكسوة، قد تغير من
معدن في نفس طبقي، صاحب أبي حنيفة عسى لعمركم، وفكر، وحقى، كما
هو الأصل الثاني، وهو الملك

انظر لأحوال الشعب في الشريعة الإسلامية محمد عبيد الله عبد الحميد (م 181).

وكساء، وفي الصيف درع وحمار ومنحمة، وإن كان موسراً يحرص عليه في الشتاء درع
مروى وملحفة مهيورة وحمار ويرسم ركائه ويخدها لثياب وأرداء وكساء، ويحرص لها
في الصيف درع ساجوري وحمار ويرسم وملحفة، ولو حرص في الكسوة في مدة سنة أشهر
ليس لها شيء حتى تنقص المدة، فإن خربت على مضيقها إذ كانت بحيث لو لبستها
مختلفة لم تحرق لم نجس، وإلا رجب وإن بقي الثوب بعد المدة، إن كان يملأه لعدم
اللبس، أو ليس ثوب غيره، أو ليس يوماً دون يوم، فإنه يحرص على كسوة أخرى، وإلا
ملا وكذا إذا استكسب عقبه ولم ينعما، فإنه يحرص على حدة أخرى، وإن سبب كسوته
لبساً مستأثراً، خربت قبل الوقت، حدد لها أخرى، وإذا لم تحرق في المدة لا يجب
غيرها.

قال الحلبي: ولو سر الثوب لا يجب غيره، وإن غرت عني نفسها في المدة
وفاضل عنها شيء في المدة رجب غيرها.

وفي التبايع: إذا صادت النقة والكسوة عدداً، فلا شيء لها، ويجب عليه أن
يعطيها ما تخرجه على سر حال الروح، وإن كان موسراً وجب عليه طيب في الشتاء
ومنع في الصيف، وعلى الفقير حصر في الصيف وليت في الشتاء، ولا يكون الطنفة
والطنج إلا بعد أن يندس الحصر، ويجب لها ما تنظف به، ويرى الوضوء كالمنظف
والدهن والسور والخطمي والأشبان والصابون على غلاء أهل البلد، وإن انفصل
والكحل، فلا يخرجه بل هو من اختياره، وأما الطيب فيجب عليه ما يقطع به
السيوكة لا غيره، ويجب عليه ما يقطع به الشفاء، ولا يجب عليه الدر، لحرصه، ولا
أجرة طيب ولا الفصد ولا الحنم، وعليه من الماء ما غسل به يديه، وإن لم يصب
وليس عليه شراء الماء لعمل من الحنم، فإن كانت كرهه فهو من غير أن يشاء بقله إليها،
وإن شاء أخذ لما كان تدعى شفه لنفسها، وإن كانت موسرة استجرت من يملكها،
ويجب عليه ماء الوضوء، ويجب عليه مضمض للرحل.

قوله: «وإن انفصل من سلكهم نفسها حتى يوقها غيرها» فيها لتفقه بمعنى السبر
انفصال، أما إذا كان موحلاً، ليس له أن يضع نفسها حلقاً حلالاً لأي يوم، وكذا
بعد حلول الأجل في صاهر الزواجر، وكذا إذا كان مضى مرحلاً، وبعبارة حلالاً، ولستوعت
الحال ليس لها أن تضع عدداً، وكما لو أحله بعد العقد اجباً معوماً ليس لها أن تضع
عنها.

وقال أبو يوسف: ما أن يضع نفسها في أسبغاء المرحل في جميع هذه الفصول إذا
لم يكن دخل بها، فإن دخل بها ليس لها أن تضع نفسها عدداً.

وقال أبو حنيفة لما أن سمع عنها

والخلاف بها إذا كان له حول برصاها هو من كتاب مكرها لو صبيحة لو
بحسرة لا يسمع عنها من أحسن عالمين، وبشي على هذا سبحانه العفة بعد لمي
حبيبة لها شفعه، وعبدان لا يفتنه لها
قال في المستوفى لأبي حنيفة

ولا تمنع لأشياء أفسده
ولا يفتن من يوسوس رحمه الله

وإن يفتن صدقته مؤخلا
حقن بعد مهرها الذي سؤل لا

وصو به (روحها على ألف درهم مؤلفه في سنة، وليس به أن يدخل بها عند أبي
جساف قبل أن يفتنها، ولو أن سمع حتى يفتنهم جميعه، وعبدان له ذلك، وليس هذا ثم
مستنع.

قوله (وإن يفتنها فلا يفتنه لها حتى تعود إلى فتنة) السور خروجها من بيته
غير إدمه غير غير، وإن كان الروح شيئاً في سبيل نفعه من الدخول عليه كتب
فانزله (لا إذا سأله أن يفتن إلى سره، أو يكره ما دمه من الدخول كان لها
الشفقة.

قوله (وإن كتب صهره لا يفتن بها فلا يفتنه ب) وإن سمعت (أي) وإن
الأمير سمع بها ومن السبب يفتن قين كتاب من منع بها لا يفتن، أو يفتن،
فالسبب في بيته ذهب النعمه.

قوله (وإن كان الروح صغيراً لا يفتن على الوطء) ومما شيرة قلبها العفة من
عالمها لأن العفة جاء من لها، فإن كان كلامها صبراً لا يفتن بها، ولا عفة ما
حتى سلك حبله يستعلم بها وإن كتب مكرها برفه مرفاً لا يمكن الوصول إليها.
عقلها نفعه، ثم يكن عفتها، قلبها نفعه إذا تم تنبع من الاعتدال ضد صبيحة، وإن سمعت
من الاعتدال، فلا عفتها.

قوله (وإذا ظن أن يفتنها فمما نفعه) والسبب في عفتها رغبة كتب
الظلال في بيته، وكذا الكسوة أياً

وقال (المدعي) لا يفتن للفتنة إلا أن يكون مكر حادلاً، وإن كان حادلاً لها
السبب لا يفتن والمدعي بالفتح، وإيلاء، والفتن ورد الروح وعاصمه أياً في الفتنة مداعمة
ولو ادعت المظنة به حادلاً، فتدعي عليها إلى منعه من طلبه.

قال المحدث: وإن سرق بطاقتك عقيب صلاة الصلوة في صلاة ركعتين فقل: اللهم إني أعوذ بك من السرقة وما يشبهها
قال آخر: من سرق من ثيابي ثوبا واحدا فليكن ثوبا من ثيابي.

قوله: **فَوَلَا تَقْهَرْ خُيُوسِي** عبا رُوِّحها مود، كاتب حمدا، حمداً في كتاب
 ١٠٠ باب وعز حمدا مود السنة ١٠٠ جميع طائفة كذا في عمداي ربه لم يحب عمدا
 الخيوس عبا رويها ١٠٠ من كتب السنة ١٠٠ في كتاب رويها ١٠٠ في كتاب
 الخيوس وعزها ١٠٠

[illegible]

قوله (وَمِنْ ظُهُورِهِمْ رَبُّهُمُ يُسْقِطُونَ عَذَابَهُ) هو الظاهر الذي هو، وحقيقته
وغير ذلك في الآية، لأنهم لم يزلوا يسقطون عذابه، بل هم يمسكونهم من
موضعهم بعد أن يزلوا، وهذا المستفاد

[illegible]

وقوله : والى حيث معك ذكى الخيرو - يعني حجة الاسلام ، واحضر معنا بق
حيث يحرم . ثم ان الله سبحانه ابي يترك في خبره ج ن امام بن مسعود و
تسليم له من ربه واسمه ما هو لانه يرضى عليها ، فقال - كذا في بعض النسخ

وذكر عبد لا ينفك لها سواء حجب بغيره ولا وفي الأسماء لها بعد
 لنفسها وأما إذا حجب، فهل انقلب فلا ينفك له بالجماع وهو حجب بغيره ثم إذا
 وحلت في القعدة غير أبي بغيره إذا حجب عنه المصنف دون بغيره لأنها مستحبة
 عليه، وفي المصنف بغيره، ذلك بعد أدائه المصنف لا ينفك له بغيره بغيره بغيره
 وأما إذا حجب الزوج عن نفسها القعدة، فباعتبار أدائه المصنف في لا ينفك له في طريقه
 ويحجب عليه بغيره، وفي المصنف، ولا ينفك له بالجماع، ذلك بعد أدائه
 ما إذا حجب، فإنه لا ينفك الزوج عنها لأن ثروته حجب عن ذلك

قوله: «وإذا حجب عن أبي بنت وأبها عليه انقلب» أي حجبته لنفسه وانقلب من
 قبله، فلا ينفك له في مصنف عنها، وذلك لأن حجبته لم يكن حجبته بغيره
 وحجبته بغيره، ولا هو بغيره في حجبته

«عن أبي يوسف» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره بغيره
 «وإذا حجب عن أبي بنت» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب عن أبي بنت» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

«قوله من بعده بنت» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله إذا حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

قوله: «وإذا حجب عن أبي بنت» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

قوله: «وإذا حجب عن أبي بنت» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

«قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

«قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره
 «قوله حجب» أي حجبته عنها، ثم حجبته عنها بغيره بغيره بغيره

قوله: (وعلية أن يُسكنها في دارٍ متقودة ليس فيها أحدٌ من أهلها)؛ لأنها قد
ستحضر من يدخل عليها، ويحاف منه على متاعها، وقد يمنعها من المعاشرة مع زوجها.

قوله: (إلا أن تختار ذلك)؛ لأنها رخصت بإسقاط حبها

قوله: (وإن كان له ولذ من غيرها فليس عليها أن تسكنه معها)؛ لأنه يمنعها من
المعاشرة مع زوجها، وقد تحاف منه على متاعها.

قوله: (وللزوج أن يضع الديار ويكلفها من غيره وأغلب الدخول عليها)؛ لأن
عليها الخلوعة معه في أي وقت شاء وبه حول مولاه بمصر دنت
وقيل: لا يمنع والديها من الدخول عليها في الأسبوع مرة، وفي غيرها من المزارع
للغير سنة، وهو الصحيح.

قوله: (ولا يمنعهم من النظر إليها وكلامها في كل وقت شاء)؛ لما في ذلك من
قطعة الرحمة؛ ولأن أهلها لا بد لهم من مصالحهم والمطمح، ولا يمنعها من الخروج إلى
الوالدين.

قوله: (ومن أغسر بفقته زوجته لم يفرقا بينهما وتقال له استبني عليه) قصده
الإذن في الاستمعة؛ أنها بحبل العزم على الزوج بطلابه بالدين، وإن لم يرص الزوج، وإن
استلكت بهر إده كانت الطهارة عليها عاصلة وإن استلكت من أن يامرأها الحافك فهي
منطوعة، ولا شيء من ذلك على الزوج بصي إذا كانت المصحة لم يرص لها عليه قبل
ذلك. لما إذا كانت قد مرصت لم يكن منطوعة، بل يكون دينا على الزوج.

قوله: (وإذا غاب زوجها قال في يده رجل فقرف به وبالزوجيه فرض
القاضي في ذلك المال نفقة زوجته العاصية وأولاده الصغار والبنين) وكذا إذا علم
القاضي بذلك ولم يعرف، به بعض عليه بذلك سواء كان المال أمية في يده أو دينا،
لو مضرة، وأما إذا حذر أحد الطرفين، فإنه لا يصح عليه

قوله: (وتأخذ منهم كفوها يدين)؛ لأن القاضي يأخذ بحالها، وفي عدم التكفل نظر
للمعاشرة؛ لأنه إذا وصل ربه بهم إليه على طلاقها، أو على استغائها فحقها بمصر
التكفل، وكذا أيضا بحسبها القاضي بالله ما أعطاهما النفقة، أو لم يكن يسكتا سبب يسقط
النفقة من تزوج، أو غيره.

قوله: (ولا يقضي بفقته في ما بين القضاة إلا للزلاء) يعني الزوج، والأولاد الصغار
والوالدين؛ لأن نفقة هؤلاء واحدة قبر قضاء القاضي، وهذا كان هم أن يأخذوا بأعسهم
فكان قضاء القاضي إعالة هم أن غيره من الفقهاء، إنما يجب نفقتهم بالنساء، والقضاء

على صاحب لا يجوز

وقال أبو حنيفة يجوز لأبوين أن يبيعا على الولد إذا كان غائبا لمرض في غيبته بعد صحته، ولا يبيعان لغيره، وليس للعاصي أن يقرض عبيده في ذلك، ولقد يجرى البيع لأب ذرا لأم.

وقال أبو يوسف ومحمد ليس فيما ذلك.

قوله: (وإذا قضى القاضي لها نفقة الإغفار ثم أئسر له صفة إلى القاضي ثم لها نفقة نفوس) أنه يجدها حق يساره

قوله: (وإذا قضت مدة لم ينفق عليها الزوج لها وظلته بذلك فلا شيء لها إلا أن يكون القاضي قرض أب النفقة أو صاحب الزوج على ماله ما يقضي لها نفقة ما قضى) لأن النفقة لله وليه - نفوس هذا فلا يسمعكم الوصية فيها إلا بالصحة أما إذا مرض القاضي ما النفقة علم بعض عبيده حتى مات ما كان في المطالبة بذلك لأنها مصر دين في دينه، وكذا إذا مرض الزوج على نفسه بالصحة لا لأن مرضه أكد من مرض الحاكم لأن ولايته على نفسه الوقت من ولاية القاضي عليه وإذا صار ديناً بالدين، أو بالاصطلاح لم تسقط بطول الزمان، إلا إذا مرضه أحصاه لم يقب العرقه حنفية بسط

قوله: (وإذا مات الزوج بعد قضى عليه بالنفقة أو نصف شهر نفقة) وكذا إذا مات الزوج، لأن النفقة منه ومعه يظل المهر كاهه بطول المهر قبل القيس، ولو أوفى روحه من نفقة في الأوقات فمعه لم تسحب المهر، لأنها بركة عما سيجب، فلا يصح ولو مرض القاضي لما نفقة على الزوج وأبنت من ماله، فلها الرجوع في ماله لزوج، فاما ميراثه يسقط ميراث أمه، إلا أن يكون ما نفقة ديناً بلقرض القاضي، فإلا لا يسمع

قوله: (وإن أسلمت معه سنة أي عجلها) ثم مات قبل نصيب لم يستخرج منها شيء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا إذا أعطاه معه سنة، يكره شفعه ملكاً في وثوق عنها

قوله: (وقال فحمدة تحبس لها نفقة ما قضى وما بقي بلزوج) أي ما مضى من سنة ويرد ما بقي إلى الزوج، أو إلى ورثته إن كانت لاجداً، أو مستحقة، إما إذا كانت ملكة، فلا شيء عليه إلا لئلا وعلى هذا الخلاف ألكسوا عند عدم يرد لغيره منه، وكذا إذا مات الزوج بين مضى الوقت لم يكن لورثته الرجوع عليه فمعه، لأن

أربعة سنة اتصل بها العسر، إلا رجوع في قصة جدد الموت كما في أهله ولعله هو
هناك من غير سبب ذلك ثم يرجع عنها بشيء بالإجماع

ويحمد أنها نصف أبنائه، ممنوعة لا تستحقه على الزوج في المسكن، فيجب رده
كالمسكن

قال في المنظومة محمد رحمه الله

روية أو زوجا في العدة يوجب فيها سببها ده

وروي ابن سنان عن محمد أنها إذا قبضت معها شهر بعد دورا ثم يرجع عنها
شيء: فإنه في حكم السر، وإن قبض أكثر من ذلك دفع عنها مئة شهر وودعت ما
بقي لأن ما ردت على الشهر في حكم الكبير

قوله (وإذا تزوج العبد خوة فنفقها حتى عنه يسع فيه بعد ما خرة؟ أنه إذا
زوج أمه عيس عن مولاها أن باتت معه ودون الخوة لا معة ده، وإن يسع فيها بعد
زوج يافقه مودة ومولى أن بعده؟ لأن حقا في عمن النسخة لا في عمن الرقة فك صر
لعبد مطلق لأبها سنة وكذا إذا حل في الصحيح، ولو إذا لم يذل به المولى في الخروج،
فلا حرج له لأن النكاح لا يبد، ولا معة في النكاح القام، ولو بيع في معة ولم يبع
بالمسكن بطلب ما يفتي بعد المتن

قال في التوجيه: معة المرأة العبد، والنكاح والمهر حرة كانت، أو لمه عليه لا
على القولي كالمهر، فإن كان معة يباع في ذلك ولا أن يسهه السيد وإنما لمصر
والنكاح، فلا يباع من يستصحب، ولا يجب على العبد معة ومدة سواء كان حر أمراة
حرة، أو أمه على أن كانت أمه، يعني مولاها وإن كانت حرة لفلان على أمه، إن كان لها
عالم، فإن له بكر، فما مال، يعني من يربط الولد من غيرها، وزيد النكاح والنكاح
داعل في كتابة أمه، ليكون معة عبيد، وهو مكسب مشب، وأم المولود والمفدية معة
أولادها عن مولاها، والنكاح إذا تزوجت بغيره، معة عبيد، وإن كان الأخوين
مكاتبين، فولدها بدخس في كتابه الأم ومعه على أبيه.

قوله (وإذا تزوج الرجل مة فولد مولاها معة فنفقها عليه وإن لم يزوجها معة
فلا نفقة لها) واسبغته النكاح به وبها في مسكن الزوج ولا يستحبها القولي، فإن
استحبها بعد أن تولد سقطت معة عبيد الأحسن، وإن تدمت حراً من غير أن
يستحبها لا تسقط معة، والمفدية وأم الولد في حد الأم

قوله (وتفقد الأولاد النصارى على الأب لا بشركة فيب أحد كما لا بشركة في

نصفه زوجته أحد) ويجب عليه ذلك موصراً كان أو مضمراً، إلا أنه يحرمه أن يكون طرد حراً والأب كذلك وإن يكون الولد خيراً لأنه إن كان به مال نصفه في ماله، وكذا يجب على الأب دفع أولاده الإمام إذا كان فقيراً والمذكور به، كما رماه، لو عبيداً أو محاربين، فلهم لا يضررون عبيد المكسب، وإن كان من الصغير عاش أسر الأب بالإحسان عليه، ويرجع به في ماله، وإن أسس عليه بقدر أسر لم يرجع إلا أن يكون أشهد أنه يرجع ويسته بها به وبين الله تعالى أن يرجع، وإن لم يشهد إذا كانت بنت لم يرجع، فاما في نقصان فلا يرجع إلا أن ينفق، وإذا كان الصغير مضمراً، وله أبوان منقته على الأب دون الأم، وإن كان الأب مضمراً والأم موصراً، فإن العاصي بامر الأم بالإحسان عليه، ويكون حيناً على الأب يرجع به عليه.

قوله: (وإن كان الولد ضيقاً فليس على أمه أن ترضعه) لأن إرضاعه يبرئ بحري خفته، ونفقة على الأب، وقد قيل في قوله تعالى: (لا تضاروا أولادكم) ^(٢١)، أي بالرضاع إرضاعه مع كراهته، وهذا إذا كان يريد في الموضع من رضعه غيرها، أما إذا كان لا يوجد سواها، فإنها تجبر على إرضاعه صلبه له عن إهلاك يعني هذا لا أحرقها. قوله: (ويستأجر الأب من يرضعه عندهما) يعني إذا أرادت ذلك، ثم إذا لم يصنع الطهر عندهما، وردت أن تعود الظاهر إلى مطلقه، فله ذلك، ويجب عليها أن تحسن في بيت الأم إذا لم يفرق ذلك عليها عند التقدير، وإن اشترط عليه أن يكون الإرضاع في بيت الأم الرضا الوفاء بالشرط.

قال في حاشيته: إذا لم يشترط على الطهر الإرضاع عند الأم كان شاملاً لعمل الحسي إلى صرفه، أو نقول أحرم حرمه رضعه عند ذن، دار الأم، ثم يدخل قوله إلى أمه. قوله: (إن شتره، وهي زوجة أو مقلدة يرضع ولها منه ثم يخر)، لأن الإرضاع مسحق عليه ذنب، وإن لم يجب في حكم ذن الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يُرْضِعُونَ أَوْلَادَهُمْ﴾ ^(٢٢)، إلا أنها عذوبة لا تحصل عجزها، وقد لفت عليه بالأخرة ظهرت قدرته، فكان العمل واجباً عليه، فلا يجوز أحد الآخر عليه.

قوله: (أو مقلدة) يعني من الطلاق الرسمي رواية واحدة، لأن النكاح قائم، وإنما مقلدة من البائن، منه رواية، والصحيحة هي أنها يجوز، لأن النكاح قد بان، فهي

(١) سورة البقرة 231.

(٢) سورة البقرة 233.

كالأحذية، فإن أسأجرها، وهي مسكوحه، لم يستند من الرجعي لإرضاع به من غيرها
حاز مودة لوجود غيرها لا؛ لأنه غير مستعمل عليها.

قوله (وإن العصب عذبة) وتُسَجَّرُها على (إرضاعه جاز)، لأن الشكاح وظل
بالكيفية، وصنفت جسمه، وقد دبروا إن الأب إذا لم يرضع من برصه، فإن الأب أو
برصه يبي لولي الأب يقوم به ورضع عليه، فإن زاد أن نأخذ أمره مع عدم شكاح لم
يجز

قوله (وإن لال لال لا) استأجرها وجاء غيرها لرضعها الأم بمثل أخوة
الأحذية) كتاب أحسن، وإن التمسد وبادة لم يجر الخروج عيب دفع بقصره، وإليه
الإشارة بقوله صلى (لا يفسد زاده) ولدها ولا مولود له، بولده، أي أي يفسد لما
أكثر من أجرة الأحباء.

قوله (ووجب نفقة النظم على أبيه) يعني إذا لم يكن له مان

قوله (وإن عالة في ذنبه) عبوره ذي خروج ذنبه، ثم استمسك، ولما ولد
بهكم يمسك لولد له، وبعده على الأب الكافر، وكذا العصب إذا ارشد، فترتفعه
صحيح عند أبي حنيفة ومحمد، وبعده على الأب، وكذا يجب عليه معه الأبوين، وإن
عالمه في شديس لقومه تعالى (وأنه يفسد في ألفه سرور) أي، يعني الكافرين وحسن
الضاحية أن يفسدوا إذا جماعا، ويكسوها إذا عريا، وبما يرضعها معاشره حيلة، وليس
من الفجوات أن يعلى بعمه الله ويتركها يموتى موعداً

كتاب الحصانة

قوله (وَدَّ وَلَعْتُ لَلْهُنَاءِ نَمَى تَرْوَحِي وَبَيْتُهُمْ وَلَدٌ صَغِيرٌ لَا أَلَامَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَدَى تَرْوَحٍ) ثم قال عليه السلام (لَيْسَ أَحَدٌ مِثْلَهُ سِوَايَ) ، ولأنها أشتت ، وأتت على اختصاصه من الأب ، ولأنها لا تدرى عموما لي بذكر عمر رضي الله عنهما حين وجب لهما فيه وجب لهما فيه ، ولأن أم أبيه عاشت ، وأطعها فيه بغيره ، فله من شيء ، وعلى خلافه ، عمر قتله ، وأصلها من حاصره ، وما تروى ، ولم يذكر عليه أحد منهم ، وروي أن امرأة قتلتها : ما رسول الله ، إن أبي محمد كان يطيق له ، زيدا ، وحجرتي ، حواء ، ونسب له حواء ، وروى أنه أتته بمرقه من فدان حلى لله عليه وسلم ، قال : أعين به ، ثم تروى في (٢٢) ، ولا يخرج إلا على أحسنه ، وأنها قد تخرج حسبها

فوله: «لو لم يكن لم يؤكثت ولا انبأ تزوجت» ثم «الأم ازلني من أمي» (الأنبياء)
يعني: «إن أمي لم يبعث أروى من أمي» لأن أمي لم يبعث أروى من أمي، وعنده أمي لا يبعث أروى من أمي
سواء من أمي أمي

قول (وہ نہ کہیں لڑا آب) و ان جدد، (ازلی من لہرات) آں طہ ولایہ،
بہر اہل فی الولاہ و اکثر شعبہ.

قوله (إِنَّهُ يَكُنْ لَهُ عِدَّةٌ لِلْأَخَوَاتِ أَوَّلَى مِنَ الْعَمَاتِ وَالْمَعْلَاتِ) لا يـ

(۱) حسب علی الفاضل - ولادت ثلاث ولاحق

الولاية الأولى: رايه الغرب، والولاية الثانية: حي الجلاء، حي النسي

والولاية لله والولاية على منة في كل ما

اما الزلاجه الماری رهن ولایت نمره، والقدور لاریل سبا بکون لستاد، اهو با پستی بالمطالعہ،
ملاحظہ میں ہے، اولہ ہی لستہ شہر لا بکتس حبیب من استاد، میں ہا الحرفی جوینہ شرعاً
پوشی جی لای، ام عمارہ می لکاد

فہم: عتق و عقیقہ

أولاً لأن البعض في ذلك الدور من حياته يحتاج إلى دعاءهم

قال: إلى الأثر العجيب قد و، ان ياتى كذا محلي، كذا

أظم (الأخوان المحصنة الأبي رفرع ٤٤ ص ٤١٤)

(2) *أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة (مؤيد بن يحيى طبعه).*

۹) حدیث کی حیرت انگیز صفحہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده عبداً له في الدنيا والآخرة

وقيل إن بشر أبي عتبة لا يمكن تصوير الاستعداد به

قال أصحابنا: وليس للأب أن يأخذ الصغير من أمه ويسار به قبل بلوغ العقد الذي يجوز له أخذه به

وعند قسامة له حدث

قوله (ومن سوى الأم والمعدة أحق بالتصاريه حتى ينبع حد، نكحي)؛ لأن حتى هؤلاء لا يستحق ما يولد، وإن بقيت لهم ما دام الصغير يدرج إلى الخصاصة، فإذا استحق عنها زال ذلك المعنى.

قوله (والأمة إن نكحت فولادها وأم الولد إن نكحت فهي في الولد كالحرة) يعني في الخصاصة.

قوله (وليس بالأمة وأم الولد قبل انقضاء حتى في الولد)؛ لأن لخصاصه صيرته من الولادة، ولا حتى بالإم في الولادة، ولأن ما بينهما على باب الموى، وبالإسقاط بالخصاصة تنقطع خدمة المولى، ثم السوى إذا انقضت ثم ولدت، وهذا ولد لهي أولى بخصاصته

قوله (والدنية حتى يرأسها من زوجها الممنع لم يعمل لأقربان وتعالى عليه أن يلقح الكفر) موه. كان الولد ذكراً، أو أماً

وسورته أن يسم الروح، قطع العرق بينهما، وكل واحد منهما يريد أن يكون الولد عنه، يهرى أحدهما ما لم يعمل لأقربان، لأنه متى عمل عوده أحلأ للكفر، وفي ذلك ضرر عليه.

قوله (وإذا أراد أن يلقح أن يخرج بولده من بيضه للمنس لها ذلك إلا أن يخرجها بغير وطئها، وإذا كان الزوج تروخاً فيها)؛ لأن الرجل إذا روج في بلد، فالطاهر أنه يقيم فيه، فله المهر ما التزم في المهر، وإذا أراد أن تفعه إلى بلد، وقد يقع الشكاح في غير، فليس لها ديناً، لأنه لم يلتزم التمام في مدها، فلا يجوز لها التفريق به، وبين ولده من غير التمام، ولا يجوز لها أيضاً أن تجعله في البلد الذي يزوجها فيه، لأنه يدر عرصة هذا شيء إذا كان بين البذاري عازب، إنما إذا عازب بحيث يمكن الأب أن يطلق على ولده ويبس في بيته، فلا بأس به

قوله (وعلى الرجل أن يتفق على الولد وأخذه، إذا كثروا فقراء، وإذا خافوا في دينه) ويعتبر صبرهم الصبر ولا تغير الزمانه وسواء كان الأحكام والخصائص من قبل الأم، أو من قبل الأم، من كان الأم صغيراً، وأب صغيراً، لا أنه صحيح البدن لم يجز للأم على نفسه، إلا أن يكون الأب رصاً لا يجد على الكسب، فإنه يشارف الابن

الم

[illegible]

وقال حكيم الرب امي لا تمزجني معه لاني في ابيدي واولي
وغير عصبها بهيبتا - كذا ترجمت في عام ١٩٠١ لا بعد الا على
الوجه الاحتمالي والاولى هي

وقيل جعل سببا في ان ياتى به وهو لا يجرى فيه عيبا من حيث ان ياتى به
بالحال مع ما اكل من حاشى ذلك من الحاشى من الحاشى من الحاشى من الحاشى من
بقتله في حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من
ثم ولد ثوب الاس غصبا بعد ان كان للامير وحيد لو لم يجرى فيه عيبا من حيث
ان ياتى به في حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من حاشى من

وقوله: **وَيُؤْتِي السَّحَابَ ثِقَالًا** أي: يثقل السحاب بزيادة الماء فيه حتى يهطل على الأرض. **ثِقَالًا** مراد به: ثقل الماء.

[illegible][illegible]
$$d_{1,2} = \sqrt{d_1^2 + d_2^2} + \delta$$
[illegible]

نصف أجيال الماضي في (مصر) هي صورة من رموزها عن سطوة كبرياء من عهد مصر ديار

وہ کہیں سے نہ ملے گا، اس لیے یہ سب کچھ دیکھ کر وہ بہت غصہ ہوا۔

... في هذا الموضع من تاريخه ...

(43) طرحه آید = شود و آید ۹۰ فی ۹۰

قوله **وَلَا أَنْ يَدُونَ** يعاصي في الاستغناء عليه، لأن الظاهر ولاية عليه، فصار
لأنه كأنه أحاط بهصر ديناً في دينه، فلا تسقط محض النعمة وتكون مع الرجوع به
ولو كان عبداً تصير له نفس مولاه ولا شيء له، فإنه بمن عده من بيت أحاطه لأنه
ليس له غيره فاعلم

قوله **وَأَعْلَى الْعَوَالِي أَنْ يَتَفَقَّحَ عَنِ عَيْدِهِ** وأما قوله عليه الصلاة والسلام في
لله أثبت **«يَوْمَ يُخَوِّدُكُمْ عَنْ عَهْدِكُمْ ذُنُوبُكُمْ يُخَوِّدُكُمْ بِهَا يَكُونُ وَابْسُوهُمَا** ما
تسبون ولا تعدون عهده لله»، وسواء في ذلك نفس وأشهر يوم الولد صغيراً كان أو
كبيراً مريضاً، أو مؤمراً

ويجب من التوبيخ من الله العبد للظواهر لفرجه، وإن أحب منه استكسب على يديه
وإنما كان للحر سيرة سبب له أن يسوى بينهم في العطاء والاداء والتكسوة
وتكون من غالب لرب العبد وإيمانه وإن رغب له به، فإنه أن يجرعاً على الإصراع
قوله **سُحُوفَ الرِّيحِ** لأن سبب وسامعها به فإن أراد أن سبب الرعد في صرخة وأرائك
هي توضع على ذلك، لأنها ملكة وقد يريد الاستماع ب أو حديثها
يقول: ليس به ذلك، لأن فيه عريضة يسميها ويس ويد

قوله **وَأَنْ يَفْضَحَ** وكان له كسبة كسب ألف من التفسير، وأن فيه نظراً
للحامد، فلهما فسلوك ما رددت ذلك فلهذا له، وإن لم يفت كسبها معصية فاعلم
على القول في رد منع العولي من الإصراع على العهد فلهذا أن يأخذ به من ماله
العولي، ويأكل إلا لم يجرى مكسباً، فإن كان مكسباً - به ذلك، كما في التفسير، وإن
كان فيه مكسباً، فاسمع حديثاً من شامي ورجع منه

قوله **وَأَنْ يَمْ تَكُنْ أَيْدِي كَسْبِ الْخَيْرِ** العولي على لفظهما **وَأَنْ يَمْ تَكُنْ** بأن
يكون عهده رب، وأما به لا به حر صلياً لأن في معصية إيماء معصية وعن العولي
بالعوض، ولا يجوز للعولي مكسب فلهذا ما لا يعطى من العبد

ويستحب إذا سجد ما أن يتركه بدلاً، وكذا ما يحسن
ويستحب أن يكون له راحة في كمال العبد، أي على ما حرم به العبد،
وعلى العهد مال العبد في العبدية والتعبية وترك الكسب

ومن ذلك معصية به عهدها ومعصية، فإن أصيب من دين له بحر عليه؛ لأن ليست

(أ) أحرمه من ي صحبه في كتاب العبد، وأما العبد المبرور ما يأكل لفظ وحسن
أحرمه، فاعلم الله بحت به عهده، فلهذا ما يأكل، والحمد لله رب العالمين

من أهدر الاستعداد، ولا جسر على نصيبه إلا أنه يؤمر به ديانة يساهم به - مع بعضه بعضاً
على طريق الأمر بالخير والنهي عن الشر، إما باليد أو باللسان، مع ما يجب لأهل في روش
الإعانة تعصب على وجه من الناس على الجماعة - وسلام على محمد وآل محمد.

وعن أبي يوسف أنه سئل عن الإهانة عظماء الأولاد أصح
ويكره الاستعانة في طلب سبيهم وإن كان ذلك ضرر به لضعف الملك ويكره ترويض
الملك لضعفه وأنه يكره مهادنة

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَمُعْظِي الْحَيِّ وَيَدْفِنُ بِرِزْقِهِ
 الْمُتَّعِينَ ۚ لَا يَجْعَلُ فِي قَلْبِهِ مَقَرًا لِّذُنُورٍ ۚ
 وَكَذَٰلِكَ يَكْتُمُ اللَّهُ مَا فِي الصُّفُوفِ ۚ فَانْصَبْ
 لِرَبِّكَ نِعْمَ الْعَبْدَ ۚ إِنَّكَ أَعْيُنُكَ يُبْصِرُ

وہم صحت ان بھی ہاں کو رہا شہد میں نصیب۔
 و ہم صحت ان بھی ہاں کو رہا شہد میں نصیب۔
 و ہم صحت ان بھی ہاں کو رہا شہد میں نصیب۔

مماثلة. قال في هذه القصة رجل طاهر مائة طلاقاً، حتى دخل فيه، وهي في
ثوبه، وقال: أما اني علمت ما كنت في ثوبه من طلاق. أوردت في بعض عذبات
من بيننا، فاقص عليها حتى امتلأ عذبا، ثم قال: قد روي في هذه ما روي فيها بما
يقول لأنه أتفق بشره ذات واحد، أي عذبا بهذا الراء، في هذه حليها، أنه
بشرط عذبا ثوبه، لكن ليست به عذبا أنه عذبا ثوبه، فيصبح أنه لا روي عليها
بشرط؟ لأنه بشره، في أنه مباح به عذبا أعظم.

(۱) قال: ولما مضى جبرائيل وودى به في كتاب الاصل من مسطور.

کتاب الحق

[illegible]

وفي الشرح من غير مبالغة نقول: حقه ع. معاد له من حقه يسبق به من الأول
والإع في ذلك حقه المصلحة وحده. أما من من اعتد به من الثاني
أما من من اعتد به من الثاني وحده لا من من اعتد به من الأول
طرفة الآية تتحقق معناه لا محالة

[illegible]

فإنه ومنه الله، الحق صرح في البحر النافع للعالم، في سنده مشروطة حرمه! لأن

14 يوليو 1974

أَكْرَمُ : عِيسَى الْمَسِيحُ الْبَارِئُ الْبَارِئُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

وخلصت إلى أن في هذه الظروف خاصة ، فإن احتياطيا بما
في عم ملأ بعدد من هم في الحرب صلاحتهم ، و ما كان ليست أقل من
التي كانت تدعى " " ، و ما كان في ذلك من

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية - القاهرة

$$^{\circ} \text{C. } 100^{\circ} \text{C. } 150^{\circ} \text{C.}$$
$$f_{\text{eff}} = \frac{\sum_{j=1}^n f_j}{n} = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^n f_j$$

12-11-1964

$$x^2 - 4x + 7 = 7 \quad | -7 \quad | :1 \quad | +4 \quad | :2$$
[illegible]

وشره الطوع؛ لأن العبي ليس من أهله لكنه حر سافر وهذا لا يملكه لولي
عليه.

وشرط العمل لأن العبد ليس من أهل انتصرت، ركبه في دن أسبي كل موقوف
أملكه حر إذا احتسب لا يضح: لأنه ليس بملك فهو موقوف؛ وبه شرطه - يكون في
ملكه لقوله عليه السلام: «لا عبي يسا لا يملك» من دية

قوله: «وإذا كان لعبد أو لأمته ألب حر أو عبي أو موقوف أو موقوف، لم قد
حررتك، أو أعتقتك بعد عتق بدي موقوف انتعت، أو لم يورث، أو هذه الأساطير يرجع
إليه فأعفى عن به

قال في الكرخي الضريح غير ثلاثة أحرف.

1 - إختل: كلفه فاعترض، أو حررتك.

2 - وصفا كلفه ألب حر، أو عبي

3 - وإختل: كلفه «حر لا عتق يا موقوف

فإن قل يثبت أنه حر من العمل، أو يورث الكذب م يصدق في العتق ويصدق
ديانة وإن قل به حر، وبه حر لم يفتق لأن سراده الاستحصار باسم علمه، ولو
واحدة مرفقة في الطريق، فليس تأخر في حر، فبأنه لا حر، وبأنه لا يملكه من
لن استملك إذا حر، فقال العبد ذلك عتق، إلا إذا قال ذلك مبيع حر حبيب لا يفتق.

قال، أو أعتقت، هذا في العتق، أما فيما منه وجب عتق لا يفتق في الترجيح إذا أراد
به الكذب، ولو قال من لا يحسن العربية قل عتقتك أنت حر، بعد ذلك مو لا علم
أنا عتق عتق في العتق، ولا يورث به ودية الله عتق، وكذا في العتق
ولو أراد أن يورث سبنا، فحرى على سبنا، فعتق عتق.

ولو قال العبد مولاه وهو مريض، أو - م - حر لا يفتق وإن قل
العبد، سلك حر، أو أعتقت حر إن كان عتق له مبي لا يفتق ران لم يكن مبيحا
وفي التواضع لا يفتق من غير أصل؛ وإن قل: «أنا» أو قل بزوجته أعتقت
طالق، يفتق ذلك إن يورث العتق، والعق، وإلا فلا يورث به بعبده ورجلها

قوله: «وكتبتك إذا قال، وكتبتك حر، أو أعتقتك» (السبل، أو بفتك)؛ لأن

(1) قال من حره لعتق في القرآن (٢٤٦) «كتبتك» لا تدل على لا يفتق من دية أو يورث
وغيره من كتبتك موقوف من سبنا، على أنه من جلد وراثة «لا تدل» موقوف يورث
فتاوى عن من عتق من العتق، وهو جلد عتق في عتق من موقوف

هذه الأشياء يجرى بها من جميع المدن. وإن قال: وأنت رئيس حر، أو وحيدك وجه حر، أو
بدت بك حر بالإحدى لا يفتن. وكذا إذا قال: مثل أم حر، أو من وجه حر، أو من
بدت حر لا يفتن وإن قال: رأسك رئيس حر، أو وجه حر، أو بملك بك حر
بأشوب عين، لأن هذا رمد وليس ينسبه. وإنما إذا قال: رمد مرم حر يفتن
عنه ما ذكر.

قوله: (وإن قال: لا لامة فوجك خو) غصب لأن امرء يجرى به غير فاعله،
ولي الغلب، والأمر بواجب، وصحيح لا يفتن وإن قال: بدي، أو كرك حر، أو مخرج
حر. والصحيح لا يفتن، وم يفتح ويؤيد، والمحمد الغلب، وإن صاف مفتوح يفتن
لا يجرى به من صحيح يفتن لا يفتن مثل بدت حر، أو حب، أو سمك، أو صمك، أو
شرك لم يفتن وإن بوى

قوله: (وإن قال: لا ملك لي غلب) ويرى به تحريه عن وإن ثم يفتن لم يفتن
وكذلك كذا يفتن، مثل حر حر من ملكي. ولا يفتن ي غلب ولا يفتن ي غلب
وحيث يفتن لأن كل لفظ من هذا يحمل وجوب، أعني حر حر من ملكي يحمل
الفتح وباعتن. ولا يفتن ي غلب، لأنك وجدت ما بعده، فلا سبل لي غلب ما لم
والجواب وجوب لأن يفتن، وكذا إذا قال: لا لامة ف أعني، بوى الغلب غلب لأن
الإطلاق يقتضي رواية أنه وقد روى ي غلب بفتح وغلب وهو من جلب ميلت.
وله قال ما غلبت، وبوى الغلب غلبت لأن الغلب لا يفتن، وإنما يقتضي
التحريم، والفتح صحيح مع التحريم لأنه قد يفتن في حر حر، أو غلبه قد غلب
لما، أو غلبه لم يكن التحريم رتبة على الغلب، وإن قال: حر حر على حرم يفتن
لم يفتن لما ذكر.

قوله: (وإن قال: لا سلطان لي غلبت وثوى الغلب لم يفتن) لأن السلطان عبارة
عن طيبة، وهي المستعدة به عدم بدو وقد يفتن الملك ذو اليد كذا من الصواب، وكذا
قال: لا يفتن غلبت بفتح م إذا قال: لا سبل غلبت. وبوى به يفتن في غلبت، ولا
فيه سلطان، وما يكون بفتح، سلك إلا يرى أن لغرب يفتن من الصواب سلك، ولقد
يحمل الأمر، وإن قال: لا سبل لي غلبت إلا من قولاء يفتن في الغلب ولم يصدق علم
حرره عن الغلب لأن ما يفتن السبل غلب وغلب غلب، والغلب يفتن طرية علم أنه
أراد ذلك فلا يفتن غير غيره.

وقيل: بدس في الغلب.

قَالَ فِي الْوَعْدِ: إِنَّ لِي عَنْكَ عَلِيٍّ وَاحِدًا لَا يَسُ.

قوله «وَأَنْتَ قُلْ هَذَا» أي دُخِلَتْ عَلَى ذَلِكَ عَوْدَةٌ، كَمَا إِذَا قَالَ لَمَنْ مَعَهُ مَتَى، أَوْ لَمَنْ مَعَهُ هَذَا أَيْ، أَوْ عَصَى، أَوْ حَاطِي، أَوْ أَلْفَاظَ يَمْنَعُ بِهَا الْفَتْحَ، وَلَا مَخْلُوحَ إِلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ، نَوْبٌ مِنَ الْكُتُوبِ عَلَى ذِيهَا لَا نَحْصُ.

وَقَوْلُهُ وَرَوَيْتُ عَنْيَ دِينَارٌ، مَعْنَاهُ إِذَا كَلَّاهُ يَزِيدُ حَتَّى لَا يَدْرِي مَنْ دُونِي بِكَى لِلْمَدِّ
بِسَبَبِ عَرُوفٍ نَبِيٍّ مِمَّنْ وَرَوَيْتُ عَنْيَ دِينَارٌ، مَعْنَاهُ عَرُوفٌ، خُبْرٌ بَعِيْدُهُ مَعْنَى وَجْهِي.

وَقِيلَ مَعْزُومٌ، وَوُضِعَ عَلَى ذَلِكَ، أَي لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ

دقیقہ: محترمہ! آپ سے اس بارے میں کیا بات ہے؟

ولو قال لبيد: غداً أي رحيله لا يولد منه عبيد أي حبه، وعنده لا يخلق.

ولو قال لعبد غيره، هذه ابني من الرماء ثم اشتراه ففعل غلظه، ولا يثبت به.

ولو اشترى اخاه من ثوب لا يبي عليه، فإن كان الإح لا يبي عليه

وَلَوْ تَشَاءُ السَّمَوَاتُ وَالدُّنْيَا لَا يُخْلِقُنِي عَلَيْهِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْلُقُ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

وَقَدْ كَانَ عَلَى أَحَدِ دِينَ مَسْغُورٍ دَاشِي دِلِيسِ دِرَاوَاهُ لَمْ يَفْعَلْ عَدَّ أَبِي حَبِيبَةَ وَبَعَثَ
بِهَا

وأما تلك الكتب فلا اشتري أبداً مولاه لم يصدق يوماً، وفي المثلثات المكتبة أنها من
مكتبة ما تحت إحدى

وَبَلَّغَ الْفُلَّ لِحَدِيثِهِمْ هَذَا يَتَى لَيْسَ بِمَنْشُورٍ لِحَدِيثِهِمْ هَذَا وَحَدَّثَنَا لَا يَحْسِبُ.

وقبل لا يطقوا إجماعاً

قوله 'أَوَ هَذَا مُؤْمِنٌ بَرٌّ' مؤلف من 'أَوَ هَذَا' و'مؤمنٌ' و'برٌّ'. و'مؤمنٌ' و'برٌّ' هما صفتان للمؤمن. و'أَوَ هَذَا' هي أداة استفهام. و'مؤمنٌ' و'برٌّ' هما صفتان للمؤمن. و'أَوَ هَذَا' هي أداة استفهام.

ثم في قوله «هنا مولاي» لا يحتاج إلى زيادة لأحد الصلح المنصريح، وكذا في قوله «مولاي» لأن النداء المنصريح لا يحتاج إلى زيادة، كقوله يا سر، يا منيل، ثم الخ، لا ضم المنداء إلا في ثلاثة ألقاب.

یا علی

2- پایی

3- مولای

عزیز قادیان - یا سیدتی، یا مالکی لا یعنی

قوله: **وَيَذَرُكَ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ أَوْ يَا أَحْمَدُ لِمَ يَتَّقِيكَ** فإن هذا اللفظ في الموضع يستعمل

نوى ملك الكاح، فكان، سقطه أنوى، واللفظ يصلح محار عنه هو دون حقيقته لا عما هو موفقه، عبيد اشع في لا عتق

قوله: (وإن كان بعينه: أنت مثلي أفتخر لم يفتق) يعني ولو نوى كذا في حرية العتق، ولأن العتق يستعمل بشارك في معنى العتق، فربما، بوضع الشك في حرية قوله: (وإن كان)، ما تكاد تحق: لأن الاستدلال من النص استدل على وجه التاكيد، لإثبات كفاي كفاي الشبهة، وفي إثبات الحرية عتق

ويجوز أن لا بأس لا مثل هو ثم يفتق، وإن قال كل مالي حر، وأنه عتق ثم يفتق، وإن قال عبيد أذهب كلهم أحرار، ولم يوصي عتقه ثم يفتق بعد أبي يوسف، وإن قال: أوزاد آدم كلهم أحرار لا يفتق عتقه أصلاً، كذا في الواقعات، ولو قال لعتق جميع سلوكه هذه حره، لم يفتق، لأنه أراد: أذهب

ولو قال لعتق: إن استغثت، ففتت حر، ثم قال له: ديارك له ملك لم يفتق، لأن هذا ليس بعتق، بل هو ديار عليه، ولو جمع بين عتقه وبين من لا يبيع فيه يفتق كالبيعة، أو المظنة، أو السارية، فقال عتقتي حر وهذا أو قال أعتقتك حر يعني عتقت عتقتي، حقيقة، وعدت لا يفتق، وإن قال لعتق أنت حر، أو لا لا يفتق جماعاً.

ولأن قال لعتق وعبد غيره، صدقكم حر، ثم يفتق عتقه، لا يفتق، لأن هذا الغير بوصف بالحرية هو حياً مولود، وقد يجوز أن يكون أوقع حرية مولودة على إجازة لمولي، وكذا رد صحيح من أمه حية رأته معه، فقال أنت حر، أو هذه، أو أعتقتك حر، لم تصف أمه، لأن أمه بوصف بالحرية، يفتق حالت حره، وبأن أمه لا يفتق الحرية بأمره، وإن قال حر، أنت حر، أو عتقتي عن العتق، صدقكم حر، حره عتقه جميعاً، ولا فرق بين عتق العتق، أو المظنة

ولو صح بين عتقه وبين حر، فقال أعتقتك لا يفتق عتقه لا يفتق، وإن قال لعتق: أنت حر اليوم، أو عتقتك يفتق ما لم يفتق عتق، ويمنع قال أبيه، صدقكم حر اليوم، والحر، أنه إذا قال لو عتق، لفت أوقع العتق في أحد الطرفين لا يفتق جميعاً، ولو أوقعه في اليوم كذا، وعتقتك يفتق، لأنه إذا عتق اليوم من عتق، أو قال أعتقتك اليوم، وعتقتك يفتق، وإذا أوقع في اليوم كذا، وعتقتك يفتق، وإذا أوقع في اليوم كذا، يكون عتقتك في اليوم، وإن كان أنت حر، أو أعتقتك يفتق، لا يفتق ما لم يفتق جميعاً، لأن المصطفى بالشرط لا يفتق، لا عتق كماله، وكذا له آخره

وإن قال: إن قدم مائة، ولا، فقدم أحدهما عن، لأن مائة بأحدهما، وقد وجد وإذا قال: أنت حر، إذا قدم مائة، أو إذا قدم مائة، فإن قدم مائة من مائة، فهد

والأصل هو حكمة، يعني سيرة

ثم الأصل أن (هذا بحر) هو، مختصر عن ماعتل، ومنه لا يتجرأ،
بإضافته إلى البحر كعادته إلى الذكر، لأن الإختصاص اسم، هو نوع حكمه
وبنيات بإزالة شدة، وهو الرأى القلبي هو نصف خطمي، وما لا يتجرأ، فصار
الانطلاق، والمعنى من التخصيص، والاستبعاد

وأي حكمة أن لا يحدو، باسم الحق بإزالة تلك، هو هو أنه يستلزم ألا تلك
حقه، والأي حق السمع، هو من التصرف لا يحصل منه، لأنه اسم، هو، هو بإزالة حقه
لا حتى غيره.

هذا في التخصيص الإجمالي عند أي حكمة لثلاثة أبعاد، وهو عباره عن الصورة
عني التصرف، وهو بحر، هو، أولاً لما عرف في حقه استبعاد، وهو، التصرف، ليعني
بأنه لا يتجرأ، وهو العنق، وهو غير بحر، لأنه من سيرة عن به حكمه يظهر
بما يكون الحكمية، بعد الإزالة، واستبعاد، وهو لا يتجرأ، لأنه لا يجوز أن يكون
بعض شخصي، وبعض صفاتي، لأنها كأعضاء الوضوء، لأنها بحر، وبطلان
بإزالة صفاته، وهي غير حرمة، وكذلك عدد الطلقات المحرم، باد، كذلك، ويسأل
فيحصر لا يثبت من، من الطور، فلا دور شيء من الرأى، لأن سقوط الرأى وموت الحق
حكمه سقوط كل المبدأ، فلو، سقطت بحقه، فقد وجد شرط عنه العنق، فلا يكون، حراً
لأنه في شبهة، رسائل أحكام، وبه، هو مكاتب لا يباع، ولا ياب، لأن إذا عجز لا
يرد في الرأى خلاف، ككتاب المقدود، وأما في، في ذلك الزمان الدلت قصداً لأن
السطح حق العبد، والأي حق الصرخ، لأن، سيرة الفرق خلقه بحر، في الاستكشاف عن
السلام، وعن الإعمار، والتمتع، لله، عالمي، فجدوى على ذلك، من الرأى عنه، وأما
حق لله تعالى، والإنسان لا يسكن، من انطاف حق تغير قصداً، وبسكن من عيب، أن يرى
أن الله مشترك إذا على أحدهم نصيب ساحة لا بحر، ولا على غيره نصيبه
نصيب صاحبه

وقال أبو عبد الله، في حاشيائه ثلث، وهو أنه في كتابه (أدب العظماء)
وإزالة الجمل، وكذلك غير بحر، لأن، الرأى عني، وأما في بحر، وسببها على
بأنه، لأن القاد لا يضر من انصاف دور الشف، وما لا بحر، هذا أثبت بحقه ثلث
كنه كالمطابق، فظهر من العنق بحر، جمل، والإحراق علف فيه، ولا خلاف فيه سيرة
عني أنه في حقه ثلث، أما بنات العنق، صفته، إزالة سعة عني، وأما في سعة، وهو
وعندها إثبات الحق، برب الرأى سيرة، وأما في سيرة، وأما في سيرة، لأن، وأما في سيرة

عنه كثير.

يقولون ان من دلت المتن مع سعادته، وهو في ذم من في عيب قومه مولاه
الشمسي يسمونه الصائب من أي حقيقة، حتى ياتي به إنه إلى المتن
صبي، وإن هو الآخر. د. حار السعيد، أن طوق ما، وما يسمى لتخلص رفته من
طوق الشاكس، د. رث إلا يورث، ولا شعور سبده، ولا خروج، وله حيار،
بنتها لأب لمكانت قابل، إلا أنه يعلو الصائب من ربه و وهو لها
عمر لا مرد في الرق صبي المرحبة لمصطفية ووعود غربة في عزه وهذا المتن
موجود عند العبر

وقال في يوسف وشاهه الد - سمى من رلة حر مدرون، لأن الحضر وقوع في
جبهه، وفيها يؤذي دبه مع غربة، فهو كسائر الأحرار، ثم يستدعيه في حديقته على
صريحه

- كل من يسمى ي تخلص رفته، فهو كالكسب

2 وكل من يسمى في دلت رفته الذي تراه ب. سمى هو الآخر في تحريكه،
وكالمخرجون، والدون إذا اعتد، وعلى القادون دهن ولان إذا اعتد مولاه على أنه
يتزوجها، في يا وهر، حره

قولون. (وإذا كان أعتد في شريكه دنتي أعتد في نصيبه غدي) يعني إذا قال
صبي مت حر، أو قال صعبه حر، أو أنت حر ما زاد من نصيب صاحبه حر لا
يقتضيه إحصاءاً

قولون (لو كان موسو شريكه ياتحيا حذ أبي حبه إن شاء حذني وإن شاء
صبي شريكه ليجه نصيبه إن شاء شمتني أعتد المعتدل إذا شاء موسو شريكه
ثلاث عوارب عند أبي حبه إن شاء أعتد، كما أعتد به بعد لقيام، في إذ
الإحراق عند سحر، أو يكذب الولاء سبده، وإن شاء صبه حبه نصيبه، لأنه أعتد عليه
لأنه لا جرم حر الع، وهذه وغير ذلك من مزي الإعتد وجوابه رمي
صبه فالولاء كله نصيبه، لأنه عني على ملك حذني سبده القصار، إن شاء شمتني
شمتي، لأن سحر حذني لا يسم السعيد عند أبي حبه، وفي الوجهين أحسن التفسير من
الشمسي، أو ولأن

قولون (وإن كان أعتد ففسر ففسر) ففسر ففسر عند أبي حبه إن شاء اعتد
وإن شاء شمتني العبد، وبس له نصيبه، والولاء سبده في الوجهين

قوله: «وقال أبو يوسف ومحمد ليس له إلا العتق مع نيسار أو الصنف مع الإعتاق» لأن معنى: «إذا كان مرسراً» بعد وجوبه العتق عنه وليس له أن يعق نفسه سمي الصنف مع نفسه سمي عتقه، ثم إذا ضمن العتق بنفس له أن يرجع على اليد عنه، ولولا ذلك: لأن معنى: «من جهة العتق» سمي، وإن كان مرسراً، فليس له إلا عتقه والولاء في التوجه به على قوله: «معنى» لأن بعد عتق به عتقه، وإحقاقه بحسب شريكه إما بنفسه أو بحسين مرسراً، ثم لا يرجع المستعسر على العتق بما أدى به عتقه، لأنه معنى العتق له لا لعتقه، ثم على المشتري إذا لا شيء عنه لعدم مخالفة المرحوم إذا عتقه أو لم يستعسر، ثم على في الأصل من قبله زمن الدور يرجع عن الرهن مثلاً، لأنه معنى في فيه قد فك. ثم يعق دناً على الرهن، بعد الرجوع عليه، ولو كان العتق من يديه، فعلى أحدهما نفسه، ثم الحق في نفسه، إن يعق الأول به كان مرسراً، أي حقيقته، وإن شاء اعتق لموجه، وإن شاء استعسر، العتق وليس له أن يعق الذي لأنه لم يحن العمل إلى الأول، وذلك ليس يعق به حكم الولاء، ولولا لا مدحه العتق، ثم إذا احتل بمسئله الأول، فلكل من له يعني، لأن السهم تقبل إليه وقت، عند ستمسك العتق، لأنه قام مقام العتق وليس له أن يعق من قبل الثاني لأن الثالث لم يكن له أن يعق، وقد قام هذا مقامه، وهذا كله قول أبي حنيفة، أما على أصلهما لما عتق الأول عن جميع العتق، حتى الثاني باطلاً، ثم معرفة الباء هو أن يكون معنى «لأنك» به، رتبة ما يلي من العتق طلب، ثم كثر جسي إذا كان به من النار، أو فخره من جهة، لجهة نفس شريكه، فيه يعق وقت كان يملك من ذلك لا نفسه، وهذا المعنى بعد ما خبر، لأنه لا يقدر على تخليص أحد، ونفس القصة في الصلوات والصلوات به، لأن الحق يجب الصلوات، وكذا حار المصوي يسلوه، وعماؤه أيضاً يومئذ.

قوله: «وإذا اشترى رجلان من أحدهما عتق عتقه» لأن لا ضمان عليه سواء علم الآخر وقت الظاهر أنه ابن شريكه، أو لم يعلم في ظاهر الرواية.

قوله: «وكتفك إذا ورثته» يعني بقوله: «وإذا ورثته» ولا ضمان عليه.

قوله: «والشريك ما جاز إن شاء عتق نصيبه وإن شاء استعسر» العتق، وهذا كله عند أبي حنيفة، وعند غيره في الظاهر يعق، لأن نصيب قيمته (إن كان مرسراً) وإن كان مرسراً معي العتق في نصف نصيبه لشريكه فيه سواء طلب أو لم يعلم، أم في إزارت ولا يعق قولاً واحداً، وإنما يوجب به السدية لا غير وعلى هذا خلاف إذا عتقه به،

في حجة.

وقال أبو يوسف ومحمد الساعية لا تثبت مع البدر. فإن كان المشهود عليه موصراً فلا حاجة للشاهد على تعبد؛ لأنه يزعم أنه عني بإحدى شركه ولا حق له إلا الضمان فقد أقرأ العهد من المعادة، وإن كان المشهود عليه معصراً، للمعاينة أن يستعني فيها لأن الساعية ثبت مع الإصرار. وإنما استشهد عليه، فيسعى بكل حاله لأن نصيبه على ملكه ولم يحترف بمسقط حقه من المعادة، فكان له ذلك، والولاء بينهما عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد. الولاء موقوف؛ لأن الشاهد يزعم أن الولاء لشريكه وحريكه يجمع، فبطل.

قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى.

قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى. قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى. قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى.

وقال محمد. يحن، وإن قال إن شاء الله وأمس حر يحن بالإجماع.

قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى. قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى. قوله: (وَمَنْ أَخَذَ عَبْدٌ نَفْسَهُ يُوْحَىٰ إِلَيْهِ لَيْتَ أَنْ يُلْقَىٰ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ بِبَعْضِهِمْ عَقْلٌ) إلا أنه إذا قال للشيطان أو لأبليس كبر، والعباد بالله سبحانه وتعالى.

ولو قال لأبيه. كل مملوك لي غير حر ثم يحن حليماً، لأن اسم المملوك لا يتولد لأنه لا يجب عليه صدق نظره، فدل على أنه ليس من مملوكه، ولو قال إن حيداً

قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ عَنِّي بِسَمْعِهِ، أَوْ بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ يَرْمِيهِ ذَلِكَ بَعْدَ الْخُرُوجِ، وَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ لَمُقْتَرَبُ هَذَا الْعَبْدِ، فَهُوَ حَرٌّ، وَإِنْ ائْتَرَبَ هَذِهِ الشَّاةُ، أَيْ عَنِّي لَمْ يَرْمِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولَ: إِنَّ ائْتَرَبَهَا بَعْدَ ائْتَرَبِ عَدْلِي حَبِيعَةً.

وَقَالَ أَبُو بَرَسٍ: يَرْمِيهِ

قَوْلُهُ: (وَلَا تَخْرُجْ مِنْهُ الْخَوَرِيُّ مِنْ دَاخِلِ الْحَرْبِ إِلَيْكَ تَسْلِمًا غَنِيًّا)؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ نَفْسَهُ، وَهُوَ مَسْمُومٌ إِلَّا ائْتَرَفَاقَ عَلَى الْمُسْلِمِ بِنَاءً، وَلَا رَدَّاءَ عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ لَمُدَّةِ تَسْلِيمِهِ، وَإِنْ حَرَجَ ائْتَرَبُ بَسْ سَلَمَةً، فَيَسْلَمُ فِي سَلَامِهِ، فَيَسْمُومُ بَعْدَ ائْتَرَفِاقِهِ وَحُطِّ شَتِّهِ لِمَوْلَاهُ، لِأَنَّ ائْتَرَفَاقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَقْبِلُهُ حَتَّى يَمْلِكَ ائْتَرَفَاقُ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ مَقْبِلَةِ ائْتَرَفَاقِ ائْتَرَفَاقِهِ، وَلَوْ كَانَ مَوْلَاهُ حَاضِرًا أَجِيرَ عَلَيْهِ، فَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبَ دَخَلَ بِأَمَانَةٍ وَائْتَرَفَاقَ عَلَيْهِ سَمْعًا، وَادَّعَاهُ دَاخِلَ الْحَرْبِ عَنِّي عَلَيْهِ عَدْلِي حَبِيعَةً وَغَضَبًا، لَا يَخْتَرُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا ائْتَرَفَاقَ جَارِيَةً حَبِيعَةً وَغَنِيًّا حَقْلِيًّا)؛ لِأَنَّهُ نَامِعٌ لَهَا كَصَوْنٍ مِنْ ائْتَرَفَاقِهَا لِائْتَرَفَاقِهِ، بِأَنَّ ائْتَرَفَاقَ جَارِيَةً مَوْصِيًّا بِهَا لِحَرْبِ رَاجِلِهَا، الْآخِرُ، فَائْتَرَفَاقُ صَاحِبِ ائْتَرَفَاقِهَا أَلَا مَعْنَى ائْتَرَفَاقِهَا، وَهِيَ حَبِيعَةٌ يَوْمَ الْوَلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا ائْتَرَفَاقَ ائْتَرَفَاقِ حَبِيعَةً عَنِّي وَلَمْ يَخْتَرُ لَأَمٍّ) بِمَعْنَى لَنَا حَبِيعَةٌ مِنْ أَقْلٍ مِنْ سَعَةِ ائْتَرَفَاقِهَا، لِأَنَّ ائْتَرَفَاقَ وَجُودَهُ وَإِنْ حَبِيعَةٌ مِنْ أَقْلٍ لَمْ يَخْتَرُ حَوْلًا أَنْ تَكُونَ حَبِيعَةٌ مِنْ بَعْدِ هَذَا الْقَوْلِ، فَلَا نَعْنِي بِأَنَّ ائْتَرَفَاقَ لَا أَنْ تَكُونَ الْأَمَّةُ فِي عَدَدِ رُوحٍ وَحَدَاثَةٍ مِنْ مَا يَبِينُ وَبَيْنَ سَتِيرَةٍ، وَلَهُ يَخْتَرُ وَإِنْ حَبِيعَةٌ بُولَدَتْ ائْتَرَفَاقَ أَقْلٍ مِنْ سَعَةِ ائْتَرَفَاقِهَا، وَالْآخِرُ أَكْثَرُ مِنْ بَعْدِ حَبِيعَةٍ، لِأَنَّهَا حَبِيعَةٌ رَاجِلَةٍ، وَإِذَا قَالَتْ لِأَمَّتْ: إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا فَهُوَ حَرٌّ، فَإِنْ حَبِيعَةٌ مِنْ فِي مَلَكَهَ عَنِّي، وَإِنْ حَبِيعَةٌ مِنْ بَعْدِ رُوحٍ مَلَكَهَ فَتَلَّ أَنْ تَلَّ بَعْدَ مَوْلَاهُ، أَوْ يَبِينُ، وَلَهُ فِي مَقْلٍ فَتَشْتَرِي لَا يَخْتَرُ.

وَإِنْ قَالَتْ لِأَمَّتْ، إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا، فَهُوَ حَرٌّ وَبُولَدَتْ وَلَدًا حَبِيعًا، ثُمَّ وَلَدَتْ حَبِيعًا، فَيَنْتَهِي بِمَعْنَى عَنِّي حَبِيعَةً، وَغَضَبًا، لَا يَخْتَرُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ ائْتَرَفَاقِ وَجُودِ الْآخِرِ، فَتَخْتَرُ ائْتَرَفَاقَ ائْتَرَفَاقِهَا وَلَا يَخْتَرُ شَيْءٌ عَنِ الْآخِرِ، وَالْآخِرُ حَبِيعَةٌ، فَتَلَّ ائْتَرَفَاقَ مَا لَمْ يَخْتَرُ إِلَّا عَنِّي حَرٌّ وَائْتَرَفَاقَ وَفُتُوغُهُ عَنِّي فَتَلَّ حَبِيعَةً حَبِيعَةً شَرْطًا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرُ بِهَا.

قَالَ عَمْدُ نِي الْأَصْلِ: إِذَا قَالَتْ: قَوْلُ عَمْدٍ يَدْعُو عَمِّي، فَهُوَ حَرٌّ، فَلَا حَرَّ عَلَيْهِ حَبِيعَةً، ثُمَّ بَعْدَهُ عَمْدٌ عَنِ عَمِّي، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا فَسَيُصَحِّحُ ائْتَرَفَاقًا مِنْ قَوْلِ ائْتَرَفَاقِهَا عَلَى ائْتَرَفَاقِهَا، نَعْنَى لِي حَبِيعَةً بِمَعْنَى ائْتَرَفَاقِهَا وَغَضَبًا، لَا يَخْتَرُ وَبَيْنَهُمْ مَنْ يَخْتَرُ أَيْسَرُهُ حَبِيعَةً وَبَيْنَ ائْتَرَفَاقِهَا وَهُوَ ائْتَرَفَاقُهَا، لِأَنَّ ائْتَرَفَاقَ عَمْدٍ يَدْعُو عَمِّي، وَفُتُوغُهُ يَخْتَرُ

يَقُولُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دَانَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَكَأَنَّهُ يَدِينُ بِالْجَهْلِ».

[illegible]

وَأَمَّا الْوَعْدُ فَهُوَ الْوَعْدُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْهُ

قد علمت في الجامع بكم . و قد اذنت من ان في بعض ذلك . فقلت . حرره
مؤلفه علامه و جوده لا يسي لأن كلمة و ما علة . فتعني ان يكون صحيح ما في بعضها
ذكره

[illegible][illegible]

وخرجه فقار. و بعد از آنکه داد الفدا، به صاحب رجب داد و تل ای قبول
بود. پس تل الفدا، از هر دو (دار و آمده) او صیقلید. و حيث آنکه، نوع لا بشر
لا آلاء ولا یحر بنس لغوی، لا یعنی بخره شرط لازم، لا یعرف شایع سلفه
یعنی الفدا. و این کار در روزی که در ده روز از کیمیا سلفه لازم است.

[illegible]

قوله: «فَإِنْ أَطْعَمَ الْمَالُ نَجِيرَ الْمَوْتِ عَلَى قَبْضِهِ وَهَبَ أَعْلَاهُ مَدَا وَاجِعَ لِي»
قوله: إذا أعتقت إلى ألفاً، فأنت حر. أما في قوله: أعتقت حر عني ألفاً، فيعتق بالقبول قبل
ألفه المال.

ومضي الإجماع في هذه المسألة، وفي غيرها أنه يسرل لألفاً ما شاع به حيث
يمكن المولى من قبضه، ولو أدى البعض بجير المولى عني قبضه إلا أنه لا يعتق ما لم يؤد
الكامل لعدم الشرط، وإن براه المولى عن البعض، أو عن الكل لا يبرأ أو لا يعتق بخلاف
المكاتب. ولو أدى العبد لمال من مغل مكسبه قبل عهد القبول عني، ركنه للمولى أن
يرجع عليه بقتنه لأن شرط العتيق وجود الألفه وقد وجد يعتق به، وإنما يرجع عليه مثله
لأن المال الذي اكتسب قبل قبض مال المولى، فهذا لجاهد حر كأنه أدى مراً محضاً
قال في الهداية الإداء في قوله: «وإن كذب» يقتصر عني المخلص لأنه يقتصر العتيق
فكانه قتل: أعتقت حر إن شئت، فيقف على المخلص وفي قوله: «وإذا أديت» لا يقتصر على
المخلص لأن «وإذا» تستعمل ثلاث بمعنى «وحتى».

قال في المنهاج: إذا كان كذا مالي ألفاً أعتقت حر عني في الحال أدى لو لم يؤد، وإليه
قال: كذا حر، وعليه ألف عتيق في الحال، ولم يلزمه شيء قبل لو لم يقبل عند أبي
حنيفة.

وقال أبو يوسف وعنه: إن قيل: عتيق ولو لمه الألف، وإن لم يقبل لا يعتق، وإن
قال: لعتقت حر عني أن سددت أربع مائة فصل عتيق ولو لمه أن يهدمه أربع مائة. فإن
مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة، وعلى العبد حصة نصف عددها.
وقال محمد: عليه حصة خدمته أربع مائة، وإن كان عد خدمته سنة، ثم مات
فبقيته: عليه ثلاثة أرباع قبضه نفسه، وعند محمد: حصة خدمة ثلاث مائة، وكذا لو
مات ترك العبد، وترك مالا بنفسه في عتقه بقيمة نفسه بمولاه عندنا، وعند محمد: بقيمة
الخدمة.

وأصل المسألة أن من باع العبد من نفسه بدارية، ثم استعصم، فعليه الرجوع
عليه لمولى بقيمة نفسه، وعند محمد: بقيمة الدارية.

ولو كان نعيده، أعتقت حر وإن شاء الله بطل الاستعصم، وعني العبد عند أبي
حنيفة لأن الحرية رجع باللفظ الأول، والثاني لغو، الفصل من الحرية، والاستثناء
كالسكوت، وبعدها الاستثناء جاز، ولا يعتق لأنه كلام واحد كما مر قال: أعتقت حر
قد إن شاء الله، ولو كان به ثلاثة أعبد فقال: أحد عبيدي حر. أحد عبيدي حر أحد
عبيدي حر عني كلهم، لأن أحدهم عتيق باللفظ الأول، ثم أوقع الضم الثاني على عبيدي،

من أحدهما ولم يبق إلا واحد، يعني باللفظ الثالث، ولو كان أحدهما أحدهما حر
أحدهما حر لم يبق إلا واحد، لأن أحدهما عرق لآخر، فلو كان أحدهما حر وعنده
فقال، أحدهما حر فمعنى باللفظ الثاني، وأما حكمه؛ لأنه ثابت به

صانعه وحل به ثلاثة أعده، قال عليه صفة الشاهد، فقال أحدهما حر، ثم حرج
أحدهما وبه الآخر ثم دس الثالث فقال أحدهما حر ودفع في محله، وما ذكره حتى
بأنه ثالث، فإذا مات حل فليكن لصدقه، يعنى ثلاثة ثلث ثابت ونصف كل واحد من
الأحرى

وقال محمد كذلك لا يولد حل، فإنه يبنى بعد أمه أخرج، ولأن الإيجاب
الأول ذكر به وبين الثاني، فلو ثبت محض وجه يهبط لأمس بها فليثبت خلاصتها
مصدر غير أن الثابت، فليكن يهبطاً آخر، لأن الإيجاب، ههنا وفقره
وبين الثالث، فيثبت يهبط، لأن في الثالث، قد كان يهبط، وأما الحجة بالإيجاب
الأول، فمما تضمنه المتن من الإيجاب الثاني في نفسه، بما تضمنه المتن بالإيجاب
الأول له، وما ثبت أخرج، في، فيكون له الربع قسم به ثلاث أرباع، ولأنه لو أريد
بالإيجاب الثاني عسى يهبط الثاني، وهو لو كان له حل لا يكون له حصة، فيثبت
يعنى منه الربع بأوجب الدار، ونصف الأول، ولأن حل نصف حصة عسى يهبط
أو سوال أيضاً لأنه يهبط في، ولا يهبط في حال وأما حكمه، فهو، بما في الإيجاب
في الثاني، فإنه حل وقد تضمن الثابت به الربع، فكذلك الثاني، فليكن لثلاث
أرباع يهبط ونصفه النصف، وأما حل إلى الربع في من الأب لا يهبط نصف

بالإيجاب الأول ولا الثاني، فليكن من قبل، فيثبت فيه النصف، وبه حصة طه في
الاحتجاج لمصدر، أن الإيجاب الثاني ذكر بين لصدقه، وأما إذا كان المراد
بالإيجاب الأول الخارج صبح لإيجاب الثاني، لأنه ذكر من شارب، وإن كان المراد به
الثالث لا يهبط لإيجاب الثاني، لأنه ذكر بين صدق، ولو كان يهبطاً لا يهبط لصدقه
حصة، فيه كونه، أو رد في النصف، والخصم يهبط حصة نصف له، بهاء وأصاب
فليكن حل نصف النصف وهو الربع، لا يرى أنه يهبط أن يهبط لإيجاب الثاني ربع
بالاحتجاج، فليكن يهبط الدار، ربع، كما تقول من يهبط ولا مال له غيرهم
صبره في ثلث هدر عسحقوا، ويضم ثلث على هدر، وأما " يجمع بين سهام
فمنع وهي منه من لصدقه، لأن جعل كل ربع على ربعه فاجتنب إلى ثلاثة الأرباع،
فيثبت ثلث في رتبة ثلاثة وحل واحد من الثلاثة، وأما ج يهبط، فيمنع من
ثلاث ثلاثة وصحة أربعة، ونس في مرض حوت وحده ويهبط من الثلث، فيكون مثله

والثالثة ضعف رتبة، فيجعل كل رتبة على سبعة، فيصير حال كل واحد رتبة فيجعل من
الثالث ثلثان، وغير ذلك سبعة ويسمى في رتبة سبعة، ويصير من كل واحد من
الآخرين سعة، ويسمى في حلة اثنائه، وسدس بعد جعل كل رتبة على ستة لأنه بعض
عدد من القدامى منهم، من الثابت ثلاثة ومن الخارج سبعة، فحدث ستة والفرقة على
ذلك فيكون جميع الدساية ستة، فيجعل كل رتبة ستة فيصير من الثمانية ثمانية، فحدث
فيصير ضعف رتبة ويسمى في بقية خمسة، ويسمى حارج ثلث رتبة، ويسمى في ثلث
خمس، ويسمى الدساية، وقد ويسمى في حلة اثنائه رتبة

هو (يؤيد) لأنه من مؤلفها (سبحه) لأنه من المسالك من الباقي، وهذا هو المقام

قوله (وَيَذَلُّهُم مِّن رَّحْمَتِي عَثَلُونَ) أي لا يفتخرون بها، لأن الرعدة راحة وراحة راحة وسواء زوج ٢

قوله: **وَوَلَدَ لَهَا** من العبد خن لاء مع ن

مستقل، شاهدی علمی، و حق آنکه این عدو را به سبک فاضل الشیخ
محمد باقر حیدر، ربیبها بیل و تو گمان مکن که آنکه لب الشیخه من غیر ذوق
است، و کذا الشیخه من ذلالت، فاضل حیدر من غیر دعوی بالانصاف والحق
بآء علی بن ابراهیم بنسب من حق الله تعالی، ۵۰ حرمه الاسلام و حال حقوق الله
و هو صالحه و دمع منبر الله بکسب، قالا لعل الله به حق الله تعالی لب فی من و حرم
القرآن، والأصالة والامانة، الشیخه، و الشیخه، هر من حق الله تعالی بنو.

وأما ما ذكره المؤلف من أن هذه الدعوة من بعض شعوب الهند فلا يصح، بل هي دعوة
كثيرة في ربوع الهند من بلاد هاتفي التي لا زالت إلى الآن في عصر حاكم الهند و
حقه الشرف.

١٢٤٠ هـ بعد ١٢٤٠ هـ قدمت هذه القصة، فأنت سرور الله، ثم دخلت لا يرضى ولا يرضى
ليمن، حيث ذات له الشراء ثم دخل لا يرضى وهو ١٢٤٠ هـ، ثم دخل لا يرضى ثم
دخل لا يرضى، وقد لا زال لا يرضى إلى دخل هذه القصة، ثم دخل لا يرضى، ثم
دخول لا يرضى ولا يرضى.

كتاب التلاويح

[illegible][illegible]

المفتي

Page 2

عالمی سطح پر ہونے والی غیر انصاف کی وجہ سے دنیا میں ہر جگہ پر امن و استحکام قائم نہیں ہو سکا۔ اگرچہ دنیا میں امن و استحکام قائم کرنے کے لیے کئی کوششیں کی گئی ہیں، لیکن ان میں سے کوئی ایک کامیاب نہیں ہو سکی۔ اس لیے دنیا میں امن و استحکام قائم کرنے کے لیے کئی کوششیں کی گئی ہیں، لیکن ان میں سے کوئی ایک کامیاب نہیں ہو سکی۔ اس لیے دنیا میں امن و استحکام قائم کرنے کے لیے کئی کوششیں کی گئی ہیں، لیکن ان میں سے کوئی ایک کامیاب نہیں ہو سکی۔

والمعبد، ان على حقه بقعة على حيطه موجوده مثل : من مرهجه، او
من مرهجه، او غروب، او غروب

[illegible]

وقوله لا يجر به ولا عهد وكذا لا يجر وهذه من انه يرهب الاستيفاء من

حيث ملكها

وعند السامي إذا أسود حالي ملك غيره، ثم ملك ثم نصر أم ولد له قوله رحمه الله (إذا ولدن لأمة من مولاهن فذلك حرامك) أي ولد لك من ولدك كان الولد حراً، أو بنتاً، أو سقطت من أسناني علقه، أو بعض عصبه إذا الر به، فهو مسرقة قوله لطفي الشك من أحسن: لأن الشك يطعن به أحكام الولادة مدالة لعمده به، وإذا لم يستثن شيء من علقه، فرب لا يكون به أم ولد.

قوله، لا يجوز نكح ولا تملكها ولا يثبت بهي لا يجوز بها من غيره، أما لو باعها من غيب حار وعقب، وكذا لا يجوز رهبا لأن ذللة الرعي الأسبق من رقيتها بجها، وذلك لا يصح لها

قوله، (ولو ولها واستخدمتها وأجوزها وتزوج بها)، لأن الست فيها قائم قوله (ولا يثبت نسب لها إلا أن يغترف به) دل أمهات: إذا وطئ أمته، ولم يرول عنها وحصلت بحد لم يحل له فيما بينه وبين الله وعلى ابن عسيرة ربه أن يترى به لأن الظاهر أنه بعد، وإن عول عنها، أو لم يخصصها حار له عنه عند أبي حنيفة! لأنه يجوز أن يكون به ويجوز أن يكون من غير خلاف بوجه الآخر من ذلك.

وعند أبي يوسف، يستحب له أن يذهب

وعند أحمد، يستحب له أن يقتله، فإذا مات أعتقها لأن ما يحمل طوحيث استحب له أن يذهب فلا يسرق بالثقل ومن زوج مملوكة بشر، أو ولدها، ثم ملكها صارت أم ولد له لا يجوز بها ولما ولدوا شيء يحدث بعد امتدادها في ملك المير قبل أن يشتريها إذا ملكه فهو مملوك له يجوز به

وقال زر، إذا ملكه صار من له ولد ولما ولد من يدي يبيع به من المير بعد ملك المولى ليعاد، فهو أم ولد صاعداً لا يجوز به.

قوله (فإن جاءت بذلك فولد ثبت نسبه منه بغير إقرار أمه) معناه بعد الاعتراق بالولد لأن إلا أنه ذو عنه نسبي قوله، لا، فإشبه ضعف، حتى يملك بطل بالتزوج بخلاف المصحح، حيث لا ينهي ولدها بغيره إلا بالطلاق، أكد مرتباً

قوله، (فإن زوجها لجاءت بولد فيبي في حتم أمه) لأن من الحرية يسري إلى الولد كالتدبير، والنسب يسري إلى الزوج لأن الغرض به وإن كان النكاح وسماً، وإلى دعاه المولى لا يثبت نسبه منه لأنه ثابت النسب من غيره ويصح به الرشد، ونسبه أمه أم ولد له لإقراره

قوله: (وَإِذَا حَاتَ الْمُؤَلَّى عَنَّتْهُ مِنْ تَجِيعِ الْمَالِ وَلَا يَتَرُوبُ اسْتِغْنَاهُ بِمَوْتِهِ إِذَا كَانَ عَلَى الْمُؤَلَّى ذَنْبٌ) لأنها ليس سال متقوه حتى لا يضمن بالمصعب صد أبي حنيفة، ولا يعلق بها حتى انصراف الخلاف المذموم؛ لأنه سال متقوه بمثل أن يسمى للورثة، وانصرافه حد موت مولاه، وإنما لم يولد لا قيمة له بموته؛ لأنها لا تسمى بورثته، وهذا إذا كانت بين اثنين، فأعطف أحدهما ثم يضمن لثريته حينئذ ولم تنسح في نفسه عند أبي حنيفة، وجمعهما يضمن.

قال في المصنف: دعه أم تزود عندها ثلث قيمة الفس، وفيه اختيار ثلث قيمة الفس.

وقيل: نصف قيمة الفس، وهو اختيار مصدر التشديد، وفيه القول.

وعند أبي حنيفة لا قيمة لأب المولود.

قال في القاموس: إن أسقط أم ولد المصنف، لم يبق له شيء من قيمته، وهي بمسرة المكاتب، حتى تؤدي لمطاعه.

وقال في المصنف: إن أسقط أم ولد المصنف، وفيه الخلاف، فبها إذا عرض على المولى الإسلام فأسقط، وإن أسقط من على حالها أم ولد مارة، فبها يعلق بلا سبيل.

قوله: (وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ أُمَّهُ سَبَّحَ سَكَاحَ قَوْلَتِ مَنْتَ ثُمَّ مَنَكَ صَارَتْ أُمٌ وَلَدٌ لَهُ) هذا عندنا.

وقال الشافعي: لا نصير أم ولد لها، ولو ربي مائة غيره، يولد منه من الرضا، ثم ملكها الرضا لا تكون أم ولد له، لأنه لا نسبة فيه للولد إلى الرابي، وإنما يعلق الولد على الرابي إذا ملكه؛ لأنه جرده بخلاف ما إذا اشترى أحد من الرضا، حيث لا يعلق عليه لأنه حرة غيره.

قوله: (وَإِنْ وَطِئَ الْأَبُ حَارِبَهُ ابْنَهُ فَبَدَتْ بِوَلَدٍ فَادْعَاهُ فَبِ نَسَبِهِ هُنَّ وَصِيَّتُهُنَّ أُمٌ وَلَدٌ فَفَحْ سَوَاءٌ حَمَلَتْهُ الْأَبُ، أَوْ كَانَتْ لَهَا الْأَبُ حَرْبَةً، أَوْ لَمْ يَدْخُ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْأَبُ حَرًّا مُسْلِمًا وَسَكَتَ الْأَبُ عَنْ دَعْوَى الْوَلَدِ أَوْ إِذَا كَانَ عَبْدًا، أَوْ كَانَتْ وَهَبَ مُسْلِمًا لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُ، وَهَذَا عِنْدَنَا).

وقال في المصنف: لا نسب للإسلام من الأب، وإن ادعاه الابن مع أمه، فالولد للأب، والخبرة أم ولد له، كما في المصنف.

وذكر الحارثية لغير أنه عن بنسبك، حتى لو كانت أم ولد مالا، أو مدومة بحث.

قوله (وَإِذَا كَانَتْ بِكُمْ حِفْظَةٌ فَخَافُوا فَمَا تَزِدُّهُمْ أَحَدًا شَيْئًا) لأنه لما ثبت انفس في ضعفه بصلاته فلكه ثبت في الثاني ضرورة انه لا يتجزأ كما كان به لا يحتمل وهو في العلوي زيادة قوله فاما احد لا تتعلم من ذلك

قوله (وَصَلُّوا أَوْ لَا تَصَلُّوا) لأن الصلاة لا يتجزأ عمدا وقيل اي جميعه بغير نصبه ام ولد له ثم جعلت نصبه بانه هو قابل لمالك حكما، ويخص نصبه لغيره ونصب غيره له لأنه وحده في الجزاء مشترك

قوله (وَأَعْلَفُ نَصْفٌ فِيمَا) لأنه أنفق على شركته نصبه الا ببلاد ويخبر فيها المملوك والإعمار لأنه ايجال بدل نصف النصف

قوله (وَعَلَيْهِ نَحْمُ غَفْرًا) لأن هذا لما سقط فأنشبه وجب الغفر وقوله (وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيمِهِ وَتَقْدَارِهِ) لأن النسب يثبت سقطا في وقت العلوي، علم بعلقه في شيء على مدك لشريك

قوله (وَإِنْ أَدْعَاةٌ حَقِيقَةٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مِصْرَدٌ) مصادد مصل على مكمه، ولا فرق عند أبي حنيفة بين ادعاه بغيره أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو أكثر بل ادعوه

أقال أبو يوسف لا شيء من ذلك من اثنين

وقال محمد لا شيء من أكثر من ثلاثة

قوله (وَكُنْتُ لَأَنْدُ أَوْ وَجِبَ بِهِ) وعلى كل واحد منهما نصف نفق قصاصا بعلقه على الآخر) لأن كل واحد منهما ونحو نصيب غيره إذا سقط الحق فربما انفقر، ويكون قصاصا ببلده لأن كل واحد منهما وحيد، فليس بينهما من وما وجب بينهما قتله، ولو كانا أسرى بها، وهي حامل، فوئدت فاعيد، فهو اسير ولا غير لأحد منهما على صاحبه، لأن رضاء كل واحد منهما في غير مدك لآخر ولو كانت الحادية من مسلم ودمي فحجاب بين ادعاه فائسلة لغيره، وإذا كان بين كفاي وكهوسي، فكيف لولي، وإذا كان بين عبد ومكاتب، فلكاتب أولى، ولو سبق استعلاء بالادعاه فمما بين أولى كذا من كان كذا في النسخ

قوله (وَمِنْ الْإِثْنَيْنِ مَنْ كُنَّ وَاحِدٌ مُمْتَلِكًا) لأنه امر بمرافقه كله.

قوله (وَمِنْ ثَلَاثَةٍ مِيرَاثُ ابْنٍ وَابْنَةٍ) لاستوفيه في النسب

فأما إذا تفرق العلوي في صحته أم أنه ولد له صحيح فإمراده وصاحب له سواء كان معها أو لا يكون، وإن أمر مدك في مرض موته أن كان معها أو لا فلكل

وإلا لم يكن، فهي أم ربه أيضاً؛ إلا أنها تحقق من ثلاث كذا هي المديرة، كذا هي المديرة.

قوله وأما المتولى جبهة مكتبه فاجاب بوله فداية وإن حقه
السكران ثبت سببا بوله منه وكان عليه عقده ولجبة ولدها) ومن لم يوسد له
لا يحتاج في صحة دعواه الى تصديق السكران؛ لأن حق المتولى في جارية مكتبه أقوى
من حقه في جارية ابنه، فإذا ثبت له في جملته لابس من غير نفسه، فهذا أولى

والله اعلم بالصواب

وفي سنة ١٢٨٧ هـ حضر إلى عن الكعبة شمسها، فلبث بها حتى ولد له ولد، فلهذا
 ثبت نسبة به صديقت، أو كدته ولا غير عليه إذ كان معه شهر من يوم الكعبة وإن
 كان ذلك بعد يومه العمر إذ الحوادث المعنى على الكعبة، وقد شهدت عورت صبي
 وصار أم ولد له ولا عمر عليه، وهذا إذا لم يكن مولوداً من معروف

دعوت و ایام و یاد یحییٰ فیتہ یوم النصرۃ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ الْوَعْدَ لَآتِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

قوله: (وإن كذبته أمكنة في القيد لم يثبت) لأن ما في يد المكاتب في حق المولى كذا في يد الأجنبي، ولو حلكه يوما ثبت بحقه منه لإروال حق المكتبة لأنه حر

كتاب المكاتب

المكتبة هي مائة النسخ أي صم كتاب، ومعه المكتبة، وكتبه
 وهي اقترح عباده من احد عصوصي، وهو صم حربا، يد، لمكتب في حرية
 فقرة في المثل بأداء بذل مكتبة
 وللمكتبة في نفس لأحكام بد رلة الأحرار، وفي نسخة بد رلة الأحرار، ولقد
 دل متفحة، ثمكا: صار من قد عوفية ولم يرل بدجة عفرة، ايتر فاعلمة:
 له طير رحر، وإله سحر، صر
 والمكتبة مائة د صم، بعد وليد، باحد، وعرفه على ١٠٠ د صم، ١٠٠
 لم صم، ولا حد، لا امر صم، يحارب، وحله على، حين، عدا، فيه حتر، ١٠٠
 قبا- اراد به إقامة الصلاة، و دله لفرق
 وفيه، لولد به، يد، كتاب بعد الحق لا جبر والمسلمين، لأن ما جام صم، يكون تحت
 د مولاد صم، من د، لأن نام أنه صم، المسلم بعد الصن، فالصن أنه لا بكته،
 من كته حتر
 وقيل صم، ن فليهم أهم رسة، وألمية ورفا، وصم، عن الكتب، وقوله صلي:
 قور، أتوهم من، رايه ١٠٠
 جو، تربية، يحط ع نفس مال عناية على، رل، لا عم، د، ل، صم
 وقيل كرسه، سرف، السهل إليه، وهذا القرب إلى ظهر، لأنه، أن (ل)، هو
 الإعطاء، دون الحظ، ويدر ع، عدا، على، عوش، الزيات ١٠٠
 قويل، رحمه الله، د، كتاب، التوحي عتد، نواصة، على، صم، شرمه، حتر، وقيل

(١) مكتبة هي مائة النسخ، وهو داج عروف، صم عدا، في حتر، وده، كبا عدا، من
 بصر،

وفي الفريفة صم، صم، هذا صم، يد، في المثل، ورفة بعد عدا، انما
 صم، كبا عتق، فاعلم، اليه، رل، باعتر، المتعة، والماسي، ذلك، مكتبة، إذ الله، الذي، حتر
 من، التوحي، صم، لا بعد، عن، كته، المربعة، صم
 عتق- المبرد والأحكام، انما، (صم ١٠٠)

(٢) سورة طور 33

(٣) سورة طور 35

(٤) سورة طور 35

(٥) سورة طه 77

التي قد كانت تصدر عنكم شرطاً من غير أن يكون من العبد، وهذه هي التكميل لا تصح
عليها، ولا بمن مآلها، ولا أن يكون قال به ذو يد، بل قد كانت، وأما حره فحق
بالشرط، ولا شيء، نعم، بالإلزام ما إذا كان على حر أو غيره من ذوي الحر أو غيره،
فإنه حتى عند أبي يوسف وعندهما لا يصح ما قلناه، لأن يكون قال له إذا أكرمتني
فأنت حر، فقلت لأبي، ويسعى في عينه، وشرط في العبد، لأنه متى برمه، فلا
منه من الحر، وإذا قيل أن جميع قائل قوله مخالف ما قد قلناه عن حاله لأنه لا يحصل
التصح، ولا معنى للمساواة، الكراع هو قوله عليه السلام: «الكتاب عبد ما بقي عليه
بشر».

قال أصحابي: الكتاب قد ما بقي عليه درهم، ولا يفتق بالتفصيل وهو قول
رواه عن الحسن، وإن قال أصحابي: فقال علي كرم الله وجهه أنه يفتق بغير ما أدى.
وقال فيه قد ما بقي حتى بالتفصيل، ويكون عرساً شاملاً،
وقال ابن مسعود: «أدى قدر أقيمة نسي، والباقي دين عليه» ويحوز بغيره أيضاً
للموت، وإنما في كتابه: «لأنها مخرجة بخصه» يسبح، قد سرته نازلة، وأما
أكثر من عبد أبي يوسف، وعندهما يجوز أن يحرر من عدة ممنوعه
قوله: «يجوز أن يسقط المال حالاً، ويجوز مؤجلاً» ومهما رآه الشافعي
أن يجوز حالاً، ولا بد من تحرير.

قوله: «ويجوز كونه لعبد الصغير إذا كان يفتق نسي، ويسقط» لأن العقل من
أهل العقل، ويسقط ما بقي من حبه والشافعي يوجب به وإن كان لا يعمل باسم،
«أخيراً لا يحد» (مضافاً، ثم هو قيل منه غيره لا يحد، ويسقط ما دونه، كذا في المطابع.
وفي الخجسته: إذا لم يحرر عنه إسماعيل، ونوعه، إلى إدراكه، فإن أدى عنه لم يحد
عنه، وليس له أن يسقط مسجلاً
وقال غيره: «أن يسقط»

قوله: «فإذا صحت فكأنه خرج من الكتاب من يد حوي، ثم يشترط من ملكه»

هذا هو عامة الشافعي

() قال الشافعي في كتابه: «الكتاب عبد ما بقي عليه درهم» قلت: أخرجته أو
أدلى في كتابه: «أدى قدر أقيمة نسي، والباقي دين عليه» مضمون من غير
من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الكتاب عبد ما بقي عليه من حبه»

وقال بعضهم: يخرج من ملك المولى، ولكن لا يملكها بعد كالمشترى بشرط الخيار.

وقوله: «يخرج من يد المولى» حتى لو حتى عليه وجب لأش، ولو كانت أمته موطئة وجب لشراء، لم يكتبه في حال ملك المخرج بعد الآن، عنه وعن أولاده، وكذا (أبراه مولا من يملك لكتبه، أو رعه له قبل، أو لم يملك، فإنه يعني

قوله: «ويخرج من يده» وأشترى، والمشتري لأن عقد لكتبه يوجب الإذن في الاكتساب، ولا يحصل الاكتساب إلا بذلك، وعلى هذا قال بجور أن يشترى من المولى، ويبيع على غيره، لأن المولى معه كالأجنبي، وليس لأجنبي أن يبيع ما اشتراه من الآخر مرفوعة على أجنبي، ولا يجوز للمولى أن يشترى من مكاتبه درهمين بدرهم، لأنه معه كالأجنبي، فإن شرط عليه مولاة أو لا يخرج من لكتبه، منه أن يخرج، لأن هذا شرط يختلف متى انعقد، وهو ماله ملك على جهة الاستيلاء، وثبت الاختصاص، فيقال: الشرط، وصح العقد.

قوله: «ولا يجوز التزويج ولا ياذن المولى» يعني لا يزوج نفسه ولا عبده، وله أن يزوج أمته، لأن المولى لا يثبت ربهها، وهو يتوصل إلى محصل ميرها بخلاف تزويج عبده، لأنه يملكه الذين من غير محصل معفه، وكذا تزويج عبده لأنه يملكه نفسه، فيسرى فلا يجوز، وكذا المكاتب لا يجوز له أن يزوج غيره لأن المولى، لأن معفه، قال على ملك المولى، وإنما مع من السرف به لحد لكتبه، ولا يجوز للمكاتب أن يزوج عبده، لا يملك، ولا يبيع بملك، ولا يجوز أن يملك له إذا كتب في أمته، فأبى غيره لأنه لا يملك المهرض، فلا يملك المهرض إلا لكتبه، فلما تزوج منها لأش على، فذلك، وتعني يملك بالأش حكمه، ألا يرى أن الأب والوصي، والمفقون لا يملكون المهرض على مال، ويملكون لكتبه، وكذلك لكتبه، ويجوز للمكاتب، ومولاة الثلاثة تزويج الأمه، وليس لهم مروج العبد.

قوله: «ولا يهب ولا يصدق إلا بأشترى» يعني كالمعيب ومجور، والمصلح ومجور ذلك، وإنما لم يحره لأنه موعود من المهرض، فإن وهب على غيره لم يصح لجهاد، لأن تبرع الله.

قوله: «ولا يتكفل» لأن تكفاله تبرع، فلا يملكه بوعبه ميسراً ومداً، ولا يقرضه، لأنه تبرع، فإن أتد به مولاة لم تكفاله، فكمل أحد به خط السن، ولا يملك المهرض عن اقتصاص، ولا يجوز له البيع، والشراء إلا على المهرض في قوله: ويجوز في قول أبي

عبيده كهنه كان ويجوز غرقه بطريق، ولا يباع.

قوله: **وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قلنا يمكن أنه إذا بيع مع أمه حرها أو حول حُرَّتِهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي حُرَّتِهِ،

فَإِنْ كُتِبَ اسْمُهُ، فَلَهُ لَمْ يَدْخُلْ، وَكَتَبَتْهُ بِأَمْرِ الْخَلِيفَةِ وَهِيَ مِنْ رَحْمَةِ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهَا أَيْ هِيَ كَمَا فِي الْأَمْرِ

وَلِذَا اشْتَرَى مَكْتَابٌ رَوْحَهُ لَمْ يَصْعَدْ الْمَكَّاحُ لِأَنَّ لَهُ حِلَّ الْمَدَّةِ، وَهِيَ لَهُ حَقٌّ

فَلَمَّا وَجَّهَ الْمَدَّةَ بِسَبْعِ شَعْرِ الْمَكَّاحِ، وَلَا يَصْعَدُ الْفَاءُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي اشْتَرَى رَوْحَهُ لَا

يَعْلَمُ الْمَكَّاحُ، وَإِذَا عَصَبَ عِلَالًا جَعِلَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَ، وَإِذَا عَصَبَ عِلَالًا بَاتَ لِيَرَّ لَهُ أَنْ

يُتْرَكَ بِعَدَدِ دِينَ قِيمَةِ رَوْحِهِ إِنْ كَانَ سَبْعَ دِينَ، مِمَّا دَخَلَ فِي الْكِتَابَةِ، وَتَحْبِيرِ

الْمَقْرُوعِ أَوْ وَلَدَهُ لَا يَجُوزُ بِهِ سَبْعًا، وَلَا اسْتَرْفَعَهُ سَبْعَ ثَوْبَةٍ عَلَى تَوْفِيقِ صَاحِبِهِ أَوْ وَلَدِهِ

لَهُ، وَلَا يَجُوزُ بِهِ سَبْعَ دِينَ أَوْ حَبِيبَةٍ يَجُوزُ وَإِنْ سَرَفَ وَلَمْ يَكُنْ وَلَدًا لَهُ، فَلَهُ سَبْعُ دِينَ

كَأَنَّهَا إِذَا اشْتَرَى رَوْحَهُ وَلَمْ يَكُنْ وَلَدَتْ لَهُ، وَلَوْ اشْتَرَتْ لِمَدِينَةٍ دِينَ سَبْعَ لَا يَكْتَابُ

عَلَى إِمَاعٍ

قوله: **وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قوله: **وَعَبْدٌ بِاسْمِ الرُّوحِ**

قوله: **(وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قوله: **وَعَبْدٌ بِاسْمِ الرُّوحِ**

قوله: **(وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قوله: **(وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قوله: **(وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

قوله: **(وَالَّذِي دَخَلَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَدْخُلْ فِي حُرَّتِهِ إِذَا كَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَتَبَتْهُ**

لَهُمْ فَإِنْ جَلَّ اسْمُهُ أَوْ اسْمُهَا حُرَّتُهُ لَا يَجُوزُ خَلْفَ مَوْلَاهُ

أنه اشتراها مع رطلها، أو اشترى، ثم اشترى مولد بعدها فإياهم يخل معها، وإذا عكس ذلك عكسها، لا يجوز له بيعها لأحد، وإذا اشترى حبيبة له بسبب وأما إذا ودعت في ملكه لم يجوز له بيعها سواء كان ولدها مائتاً أو مائة.

قوله (وإذا اشترى ذراعاً من مخرم حنة لا ولادة له له بلان في ثلثه عتق في حنة) أي أنه يجوز له بيعه، وعندها يدخل، وليس له بيعه ربحاً في حنة، إذا أدى النكاح مائة النكاح، وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم ولو اشترى زوجته لم يبيع النكاح؛ لأنه ليس به ملك، وإذا له حتى إنك وحى إلهك ٧ يبيع بقاء النكاح واستلته ويبيع بقاء النكاح كالمدة.

وصورته: مسلم تزوج مائة من مسلم لا يجوز، ولو تزوج مائة ثم وطئ بشبهة حتى وحى الله على النكاح يبيع.

وصورته في مائة، إذا وزجه مولود ثم كانه فليس له أن يزوج في مائة النكاح، ولا يطل النكاح فسد.

قوله (وإذا عجز نكاح عن نكاح فحكم في حده لأن كان له حنة يفتيه أو ما يطله عليه لم يعجز نكاحه وانتظر عليه يومين، والثلاثة ولا يزوج على ذلك) أي الثلاثة، لأن ما هي العدة التي صرح، إلا لئلا الأعداء كتم بها الحسم للمع، والمعدون للقضاء، فلا يرد عيب.

قوله (فإن لم يكن له حنة وطلب الفولي فحيرة عورة) أي الفولي فحيرة عورة، فالحق الكثرة حدة فوالها، لأنه قد ثبت عورة.

قوله (وقال أبو يوسف: لا يعجزه حتى يتوأنى عليه نعمان) سير عيب قوله (وإذا عجز النكاح عاد إلى أحكام الرق) أي ما يطل عاد إلى الرق لأن الرق فيه ثابت إلا أنه مكاتب سمع النكاح عن بعض الأحكام، وهو ما عاد إلى النكاح. قوله (وإن ما لي بده من اكتساب الفولاة) لأنه طهر أنه كسب عده، وإذا أدى النكاح من المصداق إلى مولد، ثم عجز فهو طيب للمو، سيد، فعدت، فإن العبد يملكه صدقة للمو، عرساً عن العتق، وإله وقتت، الإساءة المودة في حديث مبررة وهو ما صدقه، والله عده، وهذا بخلاف ما إذا كان نكاح، أو للنكاح، لأن النكاح

(١) قال طريفي في صلب الرق (١٤٧١)، قال عنه السلام في حديث ١٠٠ وهو في صدقة وثا عليه؛ طلب آخره البعد، وصيغته من عتق، كان في مائة من عتق مبررة، وثا رطل له حتى الله عليه وسلم، والمولود ليس أعتق، رذل من حتى الله عليه

فمنه يفتي بأداء الفقه، لأنها هي التي جازت ما إذا كان من يوفى حجب لا يفتي بأداء
 نحو: لا يفتي به على من منعه من أداء الفقه إلا أن كان له من يوفى حجب، الفقه ما في
 رده، وكذا إذا كان على ألف و فاق من حجب، فلهذا لا يفتي به، ولا يفتي به كونه
 ففقيه أكثر بل هو الفقه، وإن كان يفتي أكثر لا يفتي به، ولا يفتي به على
 منه، ثم من منعه منه، فإن أدى فلهذا لا يفتي به، ولا يفتي به، إلى ذلك، فإن
 هو، فإنه يفتي لأجل من يفتي، لا لأجل من يفتي، ولا يفتي به.

والفرق بين الكتابين الفقه، والمفتي، لأن في الفقه من يفتي به، في الفرق
 و يفتي به من يفتي به، وفي الفتوى من يفتي به، لا يفتي به، ولا يفتي به، ولا يفتي به.

فإن في الفقه، وهو كتابه على هيئة فقه، وذلك لأنه من يفتي به، لا يفتي به
 به غير ما، ثم الفقه من يفتي به، فإن استلزم من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به
 أن يفتي به، ففقه من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به
 لا يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.

قوله: «إن كان من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به»
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.

قوله: «إن كان من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به»
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.

وفي الفقه، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.

قوله: «إن كان من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به»
 والمفتي من يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به، فإن يفتي به.

وَأَيْتُهُمَا أَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بَعْدَ مَا أَدَى) وَيَشْرَطُ فِي أَدَى مَوْلَاهُ جَمِيعًا
 مَوْلَاهُ جَمِيعًا وَمَوْلَاهُ جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 ثُمَّ إِذَا أَدَى مَوْلَاهُ جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 وَآيَةُ الْآخِرِ الْمَلِكِ عَمْدٍ جَمِيعًا وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بِالْعَبْدِ وَيَسْمُوهُ لِي بِمَطْلَبِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِمَّنْ جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 صَاحِبِهِ بِصَحْفَةٍ لَيْسَتْ كَانَتْ أَوْ كَثِيرَةً لِأَجْلِ تَسْوِيقِ فِي حُضْرَةِ الْمَلِكِ مَوْلَاهُ جَمِيعًا
 أَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 بِأَدَى حَصَّةٍ لِأَجْلِ الْأَصْلِ وَالْمَقْصِدِ لِأَجْلِ الْكُفَالَةِ بَرَّحِي أَدَى الْمَلِكِ جَمِيعًا جَمِيعًا
 صَاحِبِهِ وَإِنْ أَكْرَمَهُ الْمَلِكُ لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ شَيْءًا لِأَجْلِ تَسْوِيقِ عَمْدٍ

قَوْلُهُ (وَأَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بِالْعَبْدِ وَيَسْمُوهُ لِي بِمَطْلَبِ كُلِّ
 صَاحِبِهِ بِالْعَبْدِ وَالْأَدَى جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 بِمَقْصِدٍ وَلَهُ حَصَّةٌ دُونَ الْإِلَافَةِ

قَوْلُهُ (وَأَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بِالْعَبْدِ وَيَسْمُوهُ لِي بِمَطْلَبِ كُلِّ
 صَاحِبِهِ بِالْعَبْدِ وَالْأَدَى جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 عَمْدٍ الْمَوْلَى لَمْ يَتَمَسَّحِ الْخَدِجَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا شَلَا دُونَ بَيْتِهِ وَذَلِكَ لَا يَتَمَسَّحُ
 بِعَدَاةِ الْخَدِجِ

قَوْلُهُ (وَأَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بِالْعَبْدِ وَيَسْمُوهُ لِي بِمَطْلَبِ كُلِّ
 صَاحِبِهِ بِالْعَبْدِ وَالْأَدَى جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 وَلَمَّا يَتَمَسَّحُ بِالْأَدَى دُونَ الْإِلَافَةِ

قَوْلُهُ (وَأَدَى عَمْدٍ وَبَرَّحِي عَلَى شَرْكَهِ بِالْعَبْدِ وَيَسْمُوهُ لِي بِمَطْلَبِ كُلِّ
 صَاحِبِهِ بِالْعَبْدِ وَالْأَدَى جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا جَمِيعًا
 الْقَمَّةُ لِأَنَّ الْخَدِجَ يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ وَإِنَّمَا يَتَمَسَّحُ بِمَقْصِدٍ وَفَمَّا
 فِي تَقْصِيرِ لَا يَتَمَسَّحُ بِالْأَدَى لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ وَفَمَّا يَتَمَسَّحُ

وَجِهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنْ عَمْدَهُ سَمِيحَ الْكَلْبَةِ فَصَارَ كَالْإِلَافَةِ وَالْإِلَافَةُ وَالْأَدَى حَصَّةٌ
 لَيْسَتْ بِمَقْصِدٍ لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ وَإِنَّمَا يَكُونُ
 بِمَقْصِدٍ لَيْسَتْ بِمَقْصِدٍ لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ
 بَرَّحِي مِنْ حَصَّةٍ بِالْأَدَى لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ
 كَلْبَةٍ عَلَى قَبْلِ دُونَ أَمْ لَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَقَبَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ
 دُونَ الْإِلَافَةِ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ
 مِنْهُ فَصَارَ كَالْأَدَى إِلَى الْحَصَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دُونَ يَكُونُ بِمَقْصِدٍ مِنْ عَصْفَةِ دُونَ الْإِلَافَةِ

واحد من ثلوثه حصصه، ويأخذ أو التوازي حصصه. (لا، لا، لم يأخذ على هذا الوجه
لم يأخذ أي شيء، كذا في شرعه

قوله : «وَمَا كُنَّا نُمَوِّدُ» ثم قوله : «جَاءَ أَهْلُهَا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ» لأنهم هم
والأخوة، فقالوا : «مَكْنَسُهُمْ» أي : مكنسهم ، لأنهم من بني إسرائيل ، وسقط فيها ما
في الكنية ، و«يَلْعَبُونَ» أي : يلعبون ، ولا لعب.

قوله (فإن مات ثمنوني سقط عني ما أكنيته) وإن موته موجب لعنفه.
قوله (وإن ردت مكنيته مني بالخير إن شاءت مني) عني أكنيته وإن
تطاعت عتقت نفسها وإلزاماً له وبذلك فإنه يستلزم حينها حرمة ما كان قد فعل
بغير علمه، فتحرير نفسها ونسب ولحقها ثقت من ثمنوني وهو حر، فإن عتقت نفسها
عني فكأنما حررت نفسها، وما كان مني ما كان مني، فإني أكنيتها، فإذا أكنيتها ردت مني
مكة عني ما كان ثمنوني عتقت بكونه مالا سلباً، وسقط عني ما أكنيته وإن ماتت هي
وورثت ما لا يؤذي من كتاب، وما مني ميراث لغيري، وإن لم تكن مالا فلا سلباً
على البطلان لأنه حر وإن ردت وبنوا آخر أم يرد المولى، لا أن يرد به حرمة وتنفذ عليه،
فإن لم يرد به ومات من غير وجه سعى بها ثمنوني لأنه مكنيته مني، ولو مات المولى
بعد ذلك عتقت، ونسب بعد السلب، لأنه مكنيته مني ولو كان له ولد ما نسبها كذا في

قوله: (وَأَنَا كَاتِبٌ مُدْعِيهِ خَارِجًا مِمَّا فِي مِثْقَالِ الْمَوْتِ) وَلَا مَا فِي كِتَابِ الْخَارِجِ وَنَحْوِ
 أَنْ تَشْفَى فِي قَلْبِي فِيمَنْ زُوِيَ خُصِمَ قَالُوا الْكُتَابَةُ مِمَّا عَنِ حَسْبِ إِنْ مَا فِي مِثْقَالِ الْمَوْتِ
 وَلَهُ مَا مَحْرُجٌ الْمُدْعَى مِنْ لَفْظِ غُفَّتْ وَغُفَّتِ الْكُتَابَةُ خَارِجًا، وَإِنْ يَكُنْ لَهَا مَعْلُومٌ تَهَيَّ
 بِالْخَارِجِ إِنْ سَلَّاتِ صَبَّ فِي مَالِ الْكُتَابَةِ، وَإِنْ شَارِبٌ فِي مِثْقَالِ فِيمَنْ زُوِيَ خُصِمَ قَالُوا لَوْلَا لَمْ
 حَقِيقَةً لِأَنَّ عَقْدَ الْكُتَابَةِ الْعَقْدَ عَنِ مَا عَنِ مِنْ عَرَفَ وَلَمْ يَحْدِثْ فِي مِثْقَالِ عَنِ مَا عَنِ مَا عَنِ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ سَمِعَ فِي أَكْثَرِ حَسْبِهَا وَلَا حَسْبِهَا قَالَهُ عَقْدُ مَا عَنِ لَا عَنِ وَلَا يَحْدِثُ
 عَنِ عَلَى الْأَكْثَرِ

[illegible]

محاضرات طلابه أ. محمد أبي حمزة يسمى في جميع بلداته، أما ملكي فتيمة "أ" كلف
 لا حال له قد عا، وقد خبر في دلت، بل اختلاف الملكية، حسب على أشد، وإن
 لحدثة في نسبه عليه حسب حاله.

وعنه أبي يوسف يسمى في الأقل من جميع الكناية ومن ثلثي القبيلة بلا حيل
وعنه محمد يسمى في الأصل من ثلثي القبيلة ومن ثلثي الكناية بلا حيل، فاقى أبو
حنيفة وأبو يوسف في المعدل، وخالفهما محمد، واتفق أبو يوسف وعنه في ثلثي القبيلة
وعنه في الكناية، لم يوجده

قوله (ثلثي في ثلثي لقبها) يعني مدبرة لا ماء، لأن الكناية تعلف حال كونه
مدبرة.

قال في الخصامية رجل در عبده، ثم كتبه على مائة ولبسته للمائة، وذلك في
صحة ثم مات المولى ولا مال له غيره

قال أبو حنيفة إن شاء سمي في ثلثي القبيلة حاكم، وإن شاء سمي في جميع مال
الكفاية مائة

وقال أبو يوسف لا خيار له بل يسمى في الأقل، وهو ماء
وقال محمد يسمى في الأقل من ثلثي القبيلة ومن ثلثي الكناية، وذلك سنة وسكون
وثلاثين.

قوله (وإن دثر مكانها صح التفسير) وكذا الخيار، إن دثر نصت على الكفاية
وإن شاعت غجرت لقبها وصارت فقيرة) وإنما صح به الكفاية، لأن فيه زيادة
يحتاج علق بمثل أن الكناية بعضها الصحيح، واتدبر لا يصفه التمسح، ولأنه بالتدبر
حق بونه، ولفظي ير، من الكناية، فإن موت مولاها وهي لا تخرج من الملاء، فلا
شاعت سمع في ثلثي الكناية، وإن شاء سمع في ثلثي القبيلة، وهذا هو أبي حنيفة
وعنه في الأقل من ثلثي القبيلة، ومن ثلثي الكناية بلا حيل ولا خلاف في هذا الفصل
في الخيار ولا خلاف في المعدل، وإنما مال أبو حنيفة في هذه المسألة، بها سمي في ثلثي
الكناية بخلاف المسألة الأولى، لأن تفسير قوله من الكناية والإمرة في المراس لا يخلو
القتل، صح ذلك في ثلث الكناية، وبني ثلثها، فسمي في ذلك، وعني موشما بها تيرا
بالأقل، فلا يلزمها الآخر

قوله (وإن نصت على كفايتها ومات المولى ولا مال له فهي بالخيار) إن شاعت
سمت في ثلثي مال الكناية وإن شاعت سمت في ثلثي قبيلة عند أبي حنيفة، وقال أبو
يوسف ومحمد، سمى في الأقل، والخلاف في هذا الفصل في الخيار ما المعدل فصق
عليه.

قال في الفصل: الخلاف في هذه المسألة ماء سمي مدبري لإعانة وعده، وسد

أي حجة؟ بلى الشد شدا، وقد طفاها جهتا حربه بدين موجل نابير، ومصل
بالكتابة جعها؛ لأن لكل واحد منهما نوع بائدة لغايت الناس به، يعنى بخار الكثير
الموجل على القصب المعجل ومعدما لما اعنى بهما يعنى كنه، فهو حر وجب عليه
أحد المتين، فهو بهذا الأول لا محالة، فلا معنى لتعديه

قوله: (وإذا أغنى المكتبة غنى على حال لم يفتن)؛ لأنه سر

قوله: (وإن ذهب غنى عومي لم يصب)؛ لأنه سرع مد، ثم يمكن له ذلك

قوله: (وإن كتب غنى حار) هذا المستعمل والقبول؛ لا يجوز؛ لأنه إيجاب

عنى يمدل

وجه الاستدلال أن هذا عند معاوضة بلعه الفرج كالبحر، فما جاز له بيع

عنده، حار له مكات

قوله: (وإن أدى كمالى لمن أن يفتن الأول فولاوه ليدولى)؛ لأن له حد سر

منك، وكذا إذا أدى، لأنه سر هناك من يفتح فولا، بعد إرسال الولاء إلى القرب

شكى الله، وتوهم إليه مولا، وإن أدى لمكات الأول بعد ذلك، نعمت براجع فولا

إليه؛ لأن فولا كاتيب، والسبب في البيت من واحد لا يستعمل إلى غيره

قوله: (وإن أدى الثاني بعد حتى الأول غنى وفلازة له)؛ لأن مداد من أهل ثوب

مولا؛ لأن لمكات الأول بها أدى حرراً فولا لادن الشبي بعد كونه حرراً على من

جهت، فكذلك ولا،

مسألة: إذا كان الرجل يصف عبده على مال حار، وكان يصفه بكتاباً، والصف

الأخر مأدونة له في البحار، لم، أدى، عتق نفسه، وما حصل في يده من المكسب همه له،

وصفه للمولى، صار النصف الآخر ميسرى، فإن شاء أعتقه، وإن شاء استأجره، وهذا

عد لم حجة؛ لأن الكتابة يخرجها إلى العتق، والمحرر عنه بحراً، فكذلك العتق، وأما

عنده، فالجواز لا يحرراً، فيصير كنه مكتباً عنده، فإذا أدى عتق كله، والمكسب، فهو

كله للمكات

كتاب الولاء

الولاء - عا

١ - ولأول ما عرفت، ينبغي ولأول مرة، وسبب النص على ملكه في الصحيح، حتى لو عني عليه لربيه بالوراثه كان ولازم له واحترام موله في المخرج عند ذلك بمقتضى ما فيه الإختلاف، بعد فهمه، من حيث غريبه، وحتى عليه لا يثبت الولاء به بعدم الإختلاف.

2 والثاني ولأول الولاء وسبب المقام، وهو أن يسمي رجلاً على يد رجل، فيقول له: «هذاك عني أي إن من ثم لي لك»، وإن حجب بمعنى «بعداً» رعى صفاتك، وقبل الآخر، «بعد كما قال ماين حتى لا يعمل بصفه الأعلى وإن مات برئه لأعلى، ولا يرت إلا من من الأعلى، ولا يثبت هذه الأحكام بمجرد الإسلام على يده بدون عهد أو لاءة»^(١) وفي المصنوع يجرى الثبوت من الطرفين كما في المصنوع.

قوله «ووجه الله، إذا عني الرجل صلوته قولاً» (٢) لقوله «لله السلام» في الولاء ليس معنى^(٣).

قوله: «وكذلك المرأة يفتن» ويستوي فيه الإعتدال بين وجهي مان، فو عني بالثبوت، فو عني من الكفاية، ر عني بعد الفدية بالدين، أو بالاسم، وسواء كان النص واحداً، أو غير واجب كفي كلفه العتق أو الظهار، أو «مطهر، أو المبيع، أو المهر» وسواء شرط الولاء، أو لم يشرط، أو تبرا من الولاء، ولو كان عني محض عني على الله، فاعتقه يكون العتق بالمرحمة، ولو لا، ف.

وقال زهر يكره عن العامور، وإن قال أعني هذا عني ولم يذكر العتق، فاعتقه يكون من العامور، والولاء، «صديقا»

وقال أبو يوسف من الأمر، وهو لا.

قوله: «فإن شرط أنه سائيه فالشرط باطل» (٤) «ولأول، لمن أعني» لأن الشرط مخالف لمنعه وهو قوله عليه «سلام»، ولأول ليس أعني، والسبب في وجهه على أن لا

١ - قال لا يلحق في بعض الروايات (١٤٩٤هـ) قال عليه السلام: «الولاء من الدين» تلك الرواية مؤلفه عليه من عامه ثم استمرت بهذه لفظه، ووجهها من استقلال عاقبة طي حتى أنه عليه السلام بعد، فبعبارة «الولاء ليس من الدين» ثم حرم الظهار في وقت كتابه، وسمي أبو داود في فضله، وقد يدر في ١٤٩٥هـ، وأما في وجهه في وفاء أحكام، والمخرج من أي صالح غير في ١٤٩٥هـ، وقد عرفت أنه يقتضي طوية نصيبه، فأي عتقه ولا يكره، ثم في رواية «مكره» جاز أن عني الله عام، ولا يفتقر لا يفتقر ذلك من الولاء ليس معنى.

ولاء عليه، أو على أن ولّاه الجماعة المسلمين.

قوله: (وإن أذى المكاتب عني وولّاه للمولى وكذا، أعتق بعد موت المولى) قوله: (ولّاه للمولى) أي ولو أعتق بعد موت مولاه، ذلك العهد المرحوم بقتله أو بشرائه ونفعه بعد موته وجن المسموم، والذي، والمخمس في استحقاق الولاء مطلق سواء ولو كان مبيعاً دميماً، والمعتق به مسلماً من الولاء منه، وقد كان مبيعاً لهما لا يبيع ثوب مولاه لأن الولاء كالسب، والكفر لا يبيع ثوب المسلم، فكما لا يبيع ثوب مولاه إلا لأنه لا يوثق به لأن المسلم لا يوثق بالكافر إلا به اسم مبيع، فبين المولود

قوله: (وإذا مات المولى عني فميترة وأمهات أولاده وولّاهم به) لأنهم عتقوا من حبه

قوله: (ومن ذلك ما رجم عتقه عنه عتق عنه وولّاه به) صورته: (أذن عتقوا إحداهما، فباع غيرها وبرك مالا فليها للكلان بالعرض، واشتت للشرية بالولاء، وهذا إذا لم يكن به نصيب من المال، لأن مولى العتقاء أحد من العتقة.

قوله: (وإذا تزوج عنه رجل أمه لا غير فاعتق مولى لأمة الأمه وهي حامل من المقتد عتقت عني حلتها وولّاه الحشر لموتى الأم لا يتقل عنه أذا) لأن المولى ياتر الحسل بالمعنى لأد، حره، من أمه، فليها لم يسل الولاء عنه منها إذا ولّاه لأقل من ستة أشهر للفلس بالحسن رث الإعتلاء، وكذا إذا ولد وبنتين أحدهما لأقل من ستة أشهر، والآخر لأكثر، لأنها لو أمها حبل واحد.

قوله: (وإن ولدن بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولداً مولاه لمولى الأم) لأن من ولد لها لا يمتلئها بها، فيصيرها في الولاء.

قوله: (وإن اعتق العبد حرّ ولّاه أمه وتقتل عن مولى أم من مولى الأب) لأن الحق هنا شئت في مولى تبعاً لمدلول الأول.

قوله: (ومن تزوج من المبيع ممتقة فموتت به أولاداً مولاه أولادها لموليتها عتق أبي حبيبه ومحمّد) وقال أبو يوسف: حكمه في هذا حكم أمية لأن نسب إلى الأب كما، إذا كان، أو، عربة ممتقة ما إذا كان الأب عبداً جازاً أمه إذا تزوج ممتقة، فموتت به أولاداً، مولاهم لمولى الأم.

ولمّا إن الأب يمتلئ النسب لأنه ليس له سبب معروف، ولا ولا عتقة وليس له عتقة، فكان ولّاه ولده لمولى أمه.

وصورة المسألة رجل حرّ الأصيل عجمي، من جبر العرب ليس بمعتق لأحد تزوج

مصلحة الثروة، فوجدنا أن بلادنا، مستغلة ولا الأولاد يورثون الأمان؛ وأنه غير الصواب لا
يضاعفون بالمال، فصار كمصلحة ثروته، عبداً
وفداً أبو يوسف، ولا زعم لورثي لهم.

قال في شأنه: 'الوسع في حصة العذر. ومع الكفاية. حتى لم كان العروج مختلفة غير
الغرب يكونوا يحكم به كمناف. على كثرة الأم حرة لا راء عليهم لأمنه. وأب مولاه
مطلونه حر لا دعه عليه لأن الوعد بضم الأم في حكمه

قوله (وولاً) عند تفصيل أي موحياً للصورة. نعم أن مربي الطائفة المند من
النجية، وسفند على دري الارحام، ويزنه المذكور دون الاناس، حين لا توفد اس مولی
ومن مولی، فاعبر ث لاس درجه، وکي ترک من مولی، ان مولی، المهر ث للایز خاصه
صغره لاه فکره عیبه.

وقال أبو يوسف يخرجون بينهما استقامة لأب «السدس» والخطي للأبى وابن مراك جده
مولي واحدا مولى، بالخبرات للجد عند أبي حنيفة، وعندهما هو بينهما نصف، سواء كان
الأب لأب وإم أو لأب والجد بالجد أبو الأب

قوله: «إِنَّمَا كَانَ لِقَافٍ عُصْبَةٌ مِنَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَوَّلِي مِنْهُ» لأن موالي مصحفه آخر
العصبات، وإنما يثرب ذلك لم يكن عصبة من الناس

قوله «وإن لم يكن» عصبه من انشأ همزته اللفظي يعني: إن لم يكن هناك صاحب فرض في حيا، أي إذا كان، له الفرض بعد حرجه لأنه عصبه.

ومضى قولنا في مجال أي صاحب عمره له حالة واحدة كالسب بحالات الأسماء قول
له حال عرض وحال مخصص، دللنا في قصص في هذه الحالة

قوله ﴿فَلَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ﴾ هاتان الكلمتان خبرية، أي إسماعيل مات، ولا تعجب من ذلك.

قوله «إلى تلك» من قولاء «لا ما أغفلت أن عني من أعظم أو كثرتي أو
كثرت من كثرتي» جده الباطن ورد الحديث، ولي أعز «وحرولاً حبيباً»

وصورة الخبر أن المرأة إذا رأت حب عيدها منتهى حرمه، فذلكم ونداء من أولئك من
هنا لآمة وولادة لموالي أمه ذوب موالى أبيه، حتى لو سلب الولد، فكأن مبراته لموالي أمه
ولا يكون للمرأة. ومن أن المرأة تحفظ بمسألة حرم ١٤، ومنه إلى نفسه وإلى مولاته،
والمرأة حرم ولا معصية إلى نفسها، فمن ذلك لو طاف لأم ولا ميراث له لأبيه، فإن
لم يكن له أحد مبراته من أمه التي أنجب أباه، فكأن في المحمدى من باب الماتن.

بقوله "ولو عني من اعظم" يعني ان مصعبا بن ابي عمير، فاعنيه ثم صاب
الأول: وفيه اشياء ولا وارث، فابن سيرته هاء: لانه اعظم من ائمة، وهو مولى الحق في
مؤلفاته واحكامه، فلولاه لاسها ذم احكامه، لانه اقرب فهو، إلا ان عمل حاشتها على
نفسها لانه من سوء اهلها

فوله (أو ذئب) صورته امرأة سرمد حنظل، م ربت وحبب بطنها
وقضي بالاشفا حتى شو مشرهد م حانف مسطحة جدار، ثم لا ، الحديق، وركب مشرته
جده يلازمها

قوله (أو خير من ذنوب) صورته، أن هذا صغير من مغلل خير عبادة وحاشا أن يمتد الثاني فوالله لأمر به.

فَكَرِهَ إِلَاقُكَ لِقَوْلِي نَا وَلَوْ نَدَّ نَهْمُ أَخُو عِمْرَانِ لَمُتْنَا ذُوقُوا نَسِيبَ

قولہ: (وَقُولُوا لَا تَنْكِبُوا) ای لا اترے عصا طعن، و معاً، اے میرے کاتب اگر آپ ہی
جنت کا قیام ہے

[illegible]

وهي مملوكة من الثوارات بحرين من الجاهلية (الذين غرقوا) وذلك في الحوض

تم ولاد الموالاة له طرقت

منه فانه يكون المولى لا اهل من غير العرب ولا للعرب بن الامويون رقيقا

أدعى عن الموالاة

وعنها أن لا يكون معتداً لأن الولاء عتاقة لا يحتمل انقضاء
وعنها أن ينقطع التبرئة والفعل وفكرته إذا حدث مع رجل عقد طرولاً، وله
يصح ويتب ولاؤه وولاء أولاده الصغار أيضاً عبد أبي حنيفة
وقال أبو يوسف وعنده لا يثبت ذلك وإنما الرجل إذا والى أحداً ثبت ولاؤه
وولاء أولاده الصغار، ولا يثبت ولاء أولاده الكبار؛ لأنه لا ولاية له عليهم.
قوله: (إلا أن مات ولا وارث له فميراثه للموتى) يعني الذي عاقده.
قوله: (وإن كان له وارث فهو أولى منه) لأن في الميراث ولو كانت عتقة، لو
حالة، أو غيرها من ذوي الأرحام.

قوله: (والموتى لا ينتقل عتق مولاه إلى غيره) أي أنه ينتقل عتق لأعلى يعني
الأسفل له أن ينتقل ما لم يمس عنه الأعلى؛ لأنه مع حكمي يسيرة ليعمل حكمي في
الوكالة وليس للأعب ولا للأسفل أن يصح عقد الولاء بعداً غير محض من صاحبه كما
في التوكيل.

ثم الصحيح على هذا.

- نسخ من طريق القول وهو أن يقول صاحب الولاء معاً، ولما يصح

محضره

2 وسبق من طريق القول وهو أن عقد الأسفل مع غير محضه الأول، وغير

محضره

قوله: (إذا عتق عنه ثم يكتن له أن يتحول مولاه إلى غيره) أي أنه يملك به حتى

الغير

قوله: (وإن لم يكتن العتاقه أن يوكلي أحدهم) لأن ولاء السيد مراع حسب
والسب إذا ثبت من واحد لا ينتقل إلى غيره.

قال في السمعى: ولاء المولاة يختلف ولاء العتاق في تصور.

أحدنا أن في ولاء المولاة يجوزان من الجاس إذا عفا عني ذلك بخلاف ولاء

العتاق.

والصحيح: أن ولاء الموالاة يحتمل التخصيص وولاء العتاق لا يحتملها

والثالث: أن ولاء الموالاة مؤخر عن قولي الأرساب وولاء العتاق مقدم عليهم.

کتاب انبیاء

الجدول رقم ١

[illegible]

فوله (عنه الله)، نفس علی حصه از حق صمد و سبه صمد، و خط را تحریر
میرزا انصاف، نفس سبب و اثر شود به علی را لوحه

20

٢- وكه عباد

$$u_{\text{eff}} = 1$$

ويتمتع هذا القسم من الاموال الآخر من قبل الحكومتين، وان دخلها في حكم

11/26/2016

[illegible]

قوله : لا تفتد به ثمنه بسلام أو ما أجري مكرهى لسلام في نفوق
الأخوة كالمخرج من تحتهم ، والمخرج ما قيد له بأبيه كالصبي ،
الساكن والمرحوم وخبر البشارة والإبرة والاعتقاد وعصبه ما قاله في صمدية

[illegible]

واحشية على امرئ. ي. عدد. من من نطق. في قوله ومحبته الإبر. وهو من - لآدم.

وَأَحَدُهُ تَلَمَّ حَلَّ مَسْمُوعَ عَشَا أَرْ شِيءَ أَرْ سَرْ

تم التوقيع من طرف

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

کے جوہا کی اعلیٰ قیمت، یہ میں سمجھتا ہوں؟ یہ پتھر قیمتی ہے۔

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدْعُونَ الْإِلَهَ لَا يُلْقُونَ حَبًّا وَلَا نَبْثًا يَدْعُونَ بِهِ عَلَى مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ مِائَةٍ لَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَهْلَ بَيْتِهِ لَا يَخْشَوْنَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ ذُنُوبُهُمْ أَسْأَفُوهَا

[illegible][illegible]

قوله ((وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ - الَّذِينَ إِذَا أَصَابُوا مَكْرَهًا سَأَلُوا عَن ذُنُوبِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا كَانُوا فِي سَبِيلٍ))

توبه زود و جیب دست نمی آید. شوشه آینه را در دست
ببینی و آینه را در دست

تلك حيل ان حوّل عبه الحمار و لا يحرفه الا شح ... (المعجم ١٠٠٠) ٥

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْغَيْبِ

قوله (ولا خود لهد) لا بد من وجود شجرة جود الهی، و قد مر من صحتها و جبروتها، فقلی مسلم مستدل بما كانه لا یستغنی عن هذه الشجرة، و هو محال، فالتیة فیما یكفر الخلق و یكفر فی نفس الذکوة لا یجوز له، و أنه یسقط نفسه من كل شيء، و لا یجوز له أن یكفر، و هو الذی یكفر، و هو الذی یكفر فی كل شيء.

[illegible]

قوله (وبه الذبَّة المعلقة على الصلاة) ويجرم الميراث أيضاً، ويجب الدية في ثلاث سنين، ويدخل المال معهم في القيمة، فيكون كحرمهم قوله (والعطاء على وشبهى حراً في القصد) وهو أن يرعى شعماً يظف حياً إذا هو آدمي) أو عنه حرياً، فإنه هو حريم، أو ربي إلى حريمي اسم، وهو لا يظلم، أو ربي إلى رجل، فأصاب غيره، فهذا كله عطاء في القصد، أما إذا قصد عصوا من شخص، فأصاب عضواً آخر من ذلك الشخص، فهو عدم، يجب به الانفصال قوله (وأنفق في النفس) وهو أن يرعى غرضاً يشيب آدمياً؛ لأن كل واحد من القميين عطاء، إلا أن أحدهما في القتل، والآخر في القصد قوله (وموجب ذل الكفارة، والدية على الكفارة) ويجرم الميراث، ويجب الدية في ثلاث سنين رسول، مثل مسلمة، أو دية في وجوب الدية والكفارة لقوله تعالى: ﴿وإن كانت من قوم بينكم وبينهم ميثق فبينة مسلمة إلى أهلهم، وعمرهم ذلة مؤمنة﴾ (١)، وإن أسلم المحرم في دار الحرب، فظلم مسلم هناك ليل أن يبخر إلساً، فلا شيء عليه ولا الكفارة، لقوله تعالى: ﴿وإن كانت من قوم عنذكم فمؤمنة فمؤمنة﴾ (٢)، وأوجب الكفارة لا عية، ولم يقل فيه دية مسلمة، لأنه لما يجرى حرمه في دار الإسلام، فلم يكن له قيمة، ولا سبه ملك إذا أسلم هناك وهاجر إليها، ثم عاد إليهم فإنه لزمه قيمة؛ لأنه قد أسرته بغيره

مكرر مصر من عمرو بن الحارث بن حلاً دعا حنة بنت جندب إلى وبيتها، فلما جاء، فدخل مع قوماً، فسم بدعي فقال له: أقم رجلاً قال: قد سميت رجلاً، فسمي الله عليه وسلم حول ومن كثر سواد قوماً، أبو منهم، ومن رضي جعل قوم كاد ضرب من حنن معه اتقى ورواه علي بن محمد في ذلك الطائفة والخصية حدث من وجب له سباً ومنك ورواه ابن الساري في ذلك من عمره، والرواية مرفوعة على أبي جعفر حدثنا عنه من عند عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: إن القعري دعي إلى وبيتها، فلما حضر إذا هو (الموت)، فوجدت على أن قد حل فتلى أبي اسمعيل، ومن كثر سواد كاد من أهلها ومن رضي عينا كاد شميرة من علماء انتهى

وفي كتاب حديث: ومن سبب يعقوب بن سفيان، وقد روي من حديث ابن عمر، ومن حديث حذيفة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أنس

(١) سورة النساء: ٩٢

(٢) سورة النساء: ٩٢

قوله (ولا تترك فيه شيء) ثم فيه في الوضوء، وهو، كان خطأ في النقص، ثم
 خطأ في العمل؛ لأنه لم ينقص العمل، - لم يترك شيء - إنما ترك الإيم، ولا يترك عنه؛ لأنه
 تركه تحت في حقه الرسمي، وبغيره التمهيد؛ لأنه يجوز أن يعتمد العمل، ويظهر الخطأ،
 منهم فسقط ميراثه، والأصل أن كل نفس يعلق به اعتماد، أو تكاثر، فإنه يسمع
 الميراث، وما لا فلا، أم الذي يعلق به اعتماد، فقد يباه ١٠٠٠ مائة مائة من الكفاية،
 فهو أفضل بأكثره، أو سؤء منه وهو ركعتا، أو يعلق عليه في النوم، يعلقه، أو سقط
 عليه من سطح، أو سقط من يده حجر، أو ليه، أو عتق، أو حمله بهذا كله خطأ
 بالباشرة بوجوب التكاثر، وبغيره السرقة إلى كان ولا شأن، والوجه أن كان أصيلاً، أما
 الشيء لا يعلق به قصد ولا تكاثر، فهو أنه غش طعنه، أو اقشوب مورثهما، فإنه لا
 يسمع الميراث عندهما، وكذا إذا قتل مورثه بالسبب كما إذا أخرج حاشاً في الطريق، فسقط
 على مورثه، أو جرحه شراً على الطريق فوقع فيها مورثه، مد - لا يسمع الميراث إذا قتله
 مصادماً، أو رجلاً، ونسبه عليه بالرماء، مرجح، فإنه لا يسمع الميراث، وكذا إذا وضع حجراً
 على الطريق، فسقط به مورثه، أو ساق ثابة، أو قاعدة حديد مورثه، فمات لا يسمع
 الميراث، وكذا إذا وجد مورثه ميتاً في دونه يجب تكفيره وإنه لا يسمع الميراث، وكذا
 إنما إذا قتل العاصي لا يسمع الميراث، لأنه لا يجب للعاصي أن يترك ميراثه في هذه
 الشواصع كلها، وإنما إن قتل العاصي المأول فهو على وجهين، إن قتل عبده وأما على
 المأول، وأما لأن حشر المأول لا يترك إصعاً، وإن قتل عبده، وأما على غيره، والأول أيضاً
 أن على الحق ورثته عنده، لأن هذا قتل لا يوجب قصاص، لا تكاثر

وعند أبي يوسف: لا يرث لأنه قتل بغير حق، وأما إذا كان له عتق لا يجب
 القصاص ولا كفارة، روي عن أبي يوسف وبشكل هذا عن أحمد إلا أنه يقول قد
 وجب قصاصه ما لم يسمع للشبهة

وقال عثمان بن لا يرث من دفع عنه اسم أحد من صحر وكبر، وعائل وعموا
 وحذول، ويورث دم الفحول كسائر أمواله، ويستحقه من يرث ماله، روي عن أبي حنيفة
 خلافاً لما قبله، ولا يدخل فيه الزوجين، وليس القتل، أو يسمع حتى يسمعوا قلوبهم،
 فإن كان المقتول أولاداً سمحاً وكذا، فليكن له من حصصه عند أبي حنيفة مثل بلوغ
 شخصاً، ما روي أن أحمر بن سفيان رضي الله عنه سمع من أبي حنيفة، أي ورثته عن
 رضي الله عنه سمعاً، وقد روي أنه رضي الله عنه، وقال أحمد بن حنبل، روي عنه

وقال أبو يوسف رحمه الله: ليس للمأول أن ينفذوا حتى يسمعوا، وقد روي عن
 أبي يوسف يقول أحمد مع أبي حنيفة في هذه المسألة وفيه المقتول، حفظ بخبر سائر عنه

کسانو احوالو ځمپيم وړنه،

ولعل ذلك لا يرت منّا لزوجهنا لأن زوجنا بعد الموت، والزوجة تركت
بالموت خلاف العراه

وہاں محدثہ۔ ڈاکٹر صاحب نے حقیقتاً کہا کہ میری رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی
 نور اللہ علیہ وسلم کی مجلس میں شامل ہو گیا تھا۔¹ (پہلے کسی نے کہا کہ میں نے اسے دیکھا)

(۱) قال عزيمتی فی نصب الیها (35218-353) روي أنه عليه السلام أمر من روى عنه أن ينسب
النسب، من غفل روجه أنسب، قلت روي عن حديث الصحاح أن من سبها وسى خبيث
الضمير من نسبه.

صليبه الصليحاك من سبيل. شرحه صاحب انبي الأربعة من سبيل ان بي حية من الرعي
عز. حد من السبيل عن غير انه كان يقول: «لقد علمت ان لا راحة من عذاب روحيا شدة
حتى قال صليحاك من سبيل كتب في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نزلت امرته فقام
تصليحي من دله وجعل فرجه عريه فبقي آخره ذو ناء ودمي في «عز الحقي» واني
منه في «الديعة» وقرعني فيها وقال: «لقد كنت صليح» وراه احد في «مسند»
حدث سبيل له. روى عبد الرزاق في «مصنف» «أخبرنا جعفر عن الزهري عن من سبيل انه
عبر بر خطابه فان ما أنزل الله إلا لخصه لأهله يقولون عنه يقول مع أحد منكم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في «ذلك حقا» فقال الصليح من سبيل انك لا تعلمه وكان عليه
السلام يستمنه على الأعراب كتب في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نزلت امرته فقام
تصليحي من دله روحيا. تأمل به «عز الحقي» «أخبرنا من شرح عن الزهري به. روى وكان قبل
خطا. ومن طريق عبد رزاق روى الطبراني في «مصنف» «أخبرنا جعفر عن الزهري عن من سبيل انه
عبر عن في «الحكمة» هذا الحديث ونقصه من الخطا في «الحكمة» ان له من «الحقي» لم
يسمى من غير إلا به انما من طريق. ومن السبيل من أنكر سبيل به الحقا انتهى

[illegible]

دفعه في تلك الواقعة لأن الواسع = الباطن = لأن الله به مال الحب من نفسه بها
 دعه به، وتعد عنها وشبابه كسائر أمهاته

قوله: (ومعجز عجزى الخطأ على التثنية) ينسب على رجلي فبثلة فبثمة
 حكمة الخطأ) يعني من سخره المصنف - ووجوب التثنية، وحرمان السب
 لما سخره المصنف بل أنه لم يفسد
 ومن وجوب التثنية بل أنه ما من مفسد
 ومن وجوب الكفارة دلالة ما من ثقله

وأن حرمان السب بمتجاوز أنه يكون بحدوثه، وأهم الواسع عجزى عجزى
 الخطأ لأن معنى من حكم الخطأ = لأن التثنية لا معنى له - لأن معنى له جيد ولا خطأ
 فإنه لم يطل عليه اسمها

قوله: (ولم يفسد بسبب كذا) التثنية وواضح أن محذور في غير منكه) لأنه ليس
 بمفسد القتل ولا خاطئ به، وإنما هو سبب فيه تعديه
 قوله: (وما يفسد بسبب كذا) التثنية وواضح أن محذور في غير منكه) لأنه ليس
 بمفسد القتل ولا خاطئ به، وإنما هو سبب فيه تعديه

قوله: (وموجب السبب في التثنية على العاقلة) لأن سبب التثنية
 قوله: (ولا كفارة له) لأنه لم يفسد بقتل نفسه ولا دفع شدة ولا يفسد التراكب
 على التثنية وما يفسد دونه به الكفارة. لأن النفس حشر بوجوبه وتكون التراكب، وله
 فائدة لا كفارة على العاقلة وإنما الكفارة لم يفسد النفس ولا - بفسادها ولا يفسد
 التثنية بسبب الخطأ وواضح أن محذور، لأنه غير صحيح في ذلك، وهذا كنه بد حذره في حذر
 الناس، وأن في غير مفسد لا يفسد عليه

قوله: (وواضح أن محذور السبب في التثنية) لأن سبب التثنية على المحذور وشأن
 إذا تعدد السبب ذلك لا يفسد لأنه هو الذي جدد على نفسه تعدد العذر عليه. ولو
 وضع حجرًا فجاء غيره من موجهه ففسد على نفسه فجاء، ولا يفسد التثنية
 فساد، فالحذر هو الذي يفسد عليه فافهم قولنا أن محذور السبب
 وفي المصنف هذا قول محمد

{مطلب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه}

قوله: {وَالْقَتْلَ رَاحِبٌ يَغْتُلُ كُلُّ مَحْسُوفٍ الدَّمُ عَلَى التَّأْيِيدِ} محرر هو على تخايد عن التمسك، لأن دمه إما هو محسوف في ذلك، وإما إذا رجع إلى غيره من غير مباح الدم.

والحق هو السبع، يقال: حفر حمة في حمة إن يسلك والحق أيضاً أحط.

قوله: {وَيُغْتَلُ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْخَرْ بِالْخَرْ وَتَكُونُ الْقَوَاعِلُ لِسَبْعِهِ} قال الشعبي: لا يغتل الحر بالعبد، لأن سبي القصاص على المستوفى، وهي متبعية بسبها، ولهذا لا يقطع طرف من طرفه.

ولما: قوله تعالى: {وَكُنَّا سَبَبًا لِّأَنَّ الْفُلَيْنِ أَلْفَيْنِ}، وذلك تناول الجريح.

قوله: {أَلْعَبْدُ الْخَرْ} وهذا لا خلاف فيه، لأن ما قص من المستوفى إذا حرر أن يستوي في الحر بالحر، وهو أكمل حينئذ.

قوله: {وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ} ولو قتل أحد الصديقين الآخر، وما من حر راحته تب للمولى القصاص، وكذا المدمر إذا قتل عبداً لمؤداه.

قوله: {يُغْتَلُ الْقُسِيمُ بِسَفْهِ} وقال الشعبي: لا يفسد به، ولا خلاف في محاسبه إلا سرق من الدمى به يقطع.

قوله: {لَا يُغْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ} لأنه غير محسوب الدم على التأييد، ولا يغتل نسبي بالمستأمن، ويقتل المستأمن بالمستأمن قياساً على المستوفى، ولا يقتل مستأماً لغيره صحيح وهو الحكم.

قوله: {وَيُغْتَلُ الرُّجُلُ بِالْمَرْأَةِ} والتكبير بالصغير، والصحيح ما لا عصى وغرس وكذا يفتنون وبعض الأعراف لقوله تعالى: {وَكُنَّا عَلَيْهِمْ مَبْنًى}، لأنفس بالنفس في الآية، ولا يفتنونه في النفس غير معصية، حتى لو قتل رجل مفضوع الدين وفروخاً والأدين والمكبر ومفرد الصبي، فإنه يجب القصاص إذا كان عبداً كذا في التاجيدي.

قوله: {وَلَا يُغْتَلُ الرُّجُلُ بِأَمَةٍ وَلَا بِعَدُوٍّ} قوله عليه السلام: لا يفتد ولا يفتد بولته.

ولا السيد جده "، ويجب ابره في ما به من قبل لا يرد، لان هذا غمد، والعقبة لا تغفل
تتمدد، ويجب في ثلاث سنين، وكذا لا قصص على الأب ابما جس على امر جيد دون
قصص ايضا، وكذا سكره ولد ولا لا يمل باقر الابن وكذا بله من قبل الأم وبن
علا فله وسفل الولد، وكذا الأم ورا علف وكذا خلات من قبل الأب لا يرد، ورا علف
علا الابن، اذا مثل لأب أو لأم أو جده أو الحنة ورا علا علف يجب القصص في القصص
وعلمه فوجها اذا كان غمد، وان كان غطف شيب بلده على معاذله، والعرف من الابن في
حكم الحرة من الأب، والابن لا يجب عليه قصص في نفس امره، وان الأب غلب
في معنى الجدة من، ولد فكذا مع كالأحسي ولد اشرفا حلال من قبل ابيه أحفاده
يجب عليه القصص لو غرد والأخ لا يجب عليه قصص كالأحسي، وأب واحاطلي
وطهيد أو كساحم بنسب، وأمر باعصه فوته لا يجب عليه القصص، ويجب الدنيا
ولذي لا يجب عليه القصص، لو غرد يجب الدنيا على عائلته كد طلي، والذي يجب
عنه القصص لو غرد يجب الدنيا في سله، وحفا في عبر شرب، الأب علم الأم
والأحسي إذا اشرك يجب ابيه في مهاد، لأن الأب لو غرد يجب الدنيا في سله
فذلك، وولا جده، لأنه من، بالإسناد لا يجب عليه بالانكاف من سن ١٥ ولأنه هو
المستحق بطلانية منه، بحال أن يستحق ذلك على نفسه

قوله (ولا تخذنه ولا يحكاه)، أي تدبره فمؤكد، والمكانب في ما هي عليه
 منكم، وكذا لا تقل بعد ذلك بعده، لأن إقصاء لا يجر
 قوله (ولا تخذ وبده)، لأنه في حكم ملكه، من عبه السلام وأبى وأبى
 لا يحل له لا يحل له، لأنه لا يحل له أحد سواه، فإنه لا يحل له أحد سواه.

[illegible]

والی اجابت میں عائشہ اصرار پر اس حال میں روایۃ سند صحیحہ میں قبضہ میں عطاء عیب و نقص میرا

17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851. 85

قوله: (إِنَّ لِلْمُتَكَلِّبِينَ هُمُومًا وَيَقَاسُ لَهُمُ الْأَثَرُ) ؟ معنى هذه القصص: أما
على ثلاث نواحي

3 - إن لم يرد في السيرة الشخصية جوازها، فإنه لا بد وهو ينشأ بموجب الأمانة العامة - الجارية على العمل

٤. وإلا - راء، وروا عمر بن الخطاب فلا تفتك به إجماعاً لأن الجراحة وقعت
والفتك هو التولى بعد إراق فيه وحصل له الموت والفتك غير الموت، فكما غير
تفتكه فتكاً كان شبهة في مبدأ الفتك كس جرح عبده وأما وماذا في باب
تفتكه لا شيء يستلزم لتمامه لأن ما يفتك به هو ما لا يفتك به.

و روزه، نماز، زکوة، زهد، ریاضت، تقوی، خلعت، عمامه، و غیره
و در این کتاب لا تصدق به این الموعود - یعنی موعود آخرت - و این مصحف و شفا
مؤمنان بسم الله، الحمد لله، علیها الامجاد، فی دار کافهه من النعمان، سبح
تعالی

وعلمنا: أن الذي هو السهم في القوي فكذلك في مدار، فوجب له التخصيص كما
 هو ثابت على غير وجه.

قوله (وإن لركا ودا) وركنه غير نموني فلا يصح فيه و. وجمعا مع
نموني لأن نمولي سقط حذو. وجمعه مع و. لا يصح. فيقولون

[illegible]

مكتوبه: او بعدة الطرق من طريق البحر - مرسى: هي موانئ من مملكة مصر مملوكة على نهر النيل
مملكة: مملكة من اهل الامم التي كانت في بلاد مصر مملوكة منهم دولة مصر وقتها
مملوكة: هي مملكة التي كانت في مصر في دولة المماليك
مملوكة: هي مملكة التي كانت في مصر في دولة المماليك
مملوكة: هي مملكة التي كانت في مصر في دولة المماليك

المعاشاة إلا بالنسب ربما لأن ذلك قد عطف من أصلها وجب المقاص لا مكان بمقتضى ذلك
فعل بمقتضى ذلك كان ذلك المعنى يمكن به شقيقه وجب المقاص بمقتضى ذلك فلا

قوله (وَمَنْ مَرَّ بِغَيْرِ رَحْلٍ فَجَعَلْهُ قِصَاصًا فِيهِمْ) لأنه لا يمكن اشتقاق
القصاص لعدم المعاشاة

قوله (وَمَنْ كَانَتْ يَدَاكَ عَلَيْهِمْ ذَفْئًا فَغَضًّا فَرُتَاهُمْ) إنما إذا اتحدت، أو
توحدت، فلا قصاص.

وكيفية القصاص، بها، إذا كانت قائمة بما ذكره الشيخ
وهو قوله (وَيُحْمَى بِهِ الرِّجْلُ) ويعمل على وجهه نظر رخص أي سائر عينه
الأخرى يعطى رطباً أيضاً

قوله (وَيُغْنِي عَنْهُ صَاعٌ مِمَّا تَرَءَ) حتى يذهب غرضها يعني بذلك عبي كرم الله
وجهه بحصره الصداقة وهي الله عليه من غير خلاف

وأجمع المسلمون على أنه لا يؤخذ بأحد الظن بالبرق، وذلك البرق بالجمع،
وكذا الظن، بل بالرجال وكذا أصابعهم، ويؤخذ بهم ليس بالشيء السابغ مالهية
والوسطى بالوسطى، ولا يؤخذ شيء من أعضاء الجسم، إلا بالجمي ولا بالبرق، ولا
بالبرق.

قوله (وَمَنْ لَسَّ الْقَصَاصَ) يداه تعاقب، وذلك لأن السَّ يُلَسُّ به 'رسواه كأنه من
المقصود منه لكمة، أو أصابعه، لأن مقتضى لا سقوطه، وكذا اليد، ومن برع من رجل،
مقتضى المنسوخه منه من مائة من الأول حتى الأول، حسمانه درهم، لأنه
تبعه أنه استوفى جبراً، لأنه ما يثبت أخرى لمقتضى أخاها: رخص، يعني حوكم.

وقيل: إن من السَّاح لا يُلَسُّ، لأن الخنك بها لا يُلَسُّ، والاداء لا يُلَسُّ
به، كما في المصوط، لكن هذه الرواية في الظاهر إنما هي التحريك يستأني حوكم أصراً
كان، أو كبراً، وهو مقتضى من أصيب عمداً لم يخلع من المصارع بل يؤخذ بالبرق إلى أن
تسهي إلى اللحد، ويحفظ ما سوي ذلك

قوله (وَمَنْ كُنْ شَجَةً يُضَكُّ فِيهَا الْمُغْتَلَةُ الْقَصَاصَ) نداه يعني، في والتجروح
قصاصاً (١٢).

فَوَلَدَ (وَمِنْ قَطْعٍ بِهِ رُخْبَرٌ مِنْ حَصْفٍ مُلَاعَبَةٍ أَوْ حَرْصَةٍ حَامِلَةٍ لَهَا) فَلَا
فَصَاحُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ عَسَارُ الْمُعْتَلَةِ فِي ذَلِكَ أَلَّا تَسَادَ عَظْمُهَا وَلَا تَحْصِيَ فِي
عَظْمِهَا وَلَا تَقُورَ كَرًّا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ سَاعِدًا مِثْلَ ذَاكَ وَكَذَا إِذَا قُطِعَ حَصْفُ
السَّاقِ وَكَذَا بِذَلِكَ حَامِلَةٌ لَا فَصَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْمُعْتَلَةُ وَبِهَا الْأَرْجُ

[illegible]

وہم قطع بہ رحل غمد عباسیہ نہ مت بل بعضی مہ من دلت، قطعہ خلی
المنصر لہ عد ہی شہید لاد است لی غم حلقہ لاک حلقہ الہ ونا سہمی ہی حلقہ
وفاقی گیلہ پورمہ و حلقہ لا تہی علیہ لاکہ کا، فاروق مہ ہی القطع، ولاح
تہی حلقہ مہ حلقہ مہ

مسألة إذا دل على أن قطع يدك وذلك لعلاج كسر راجع بها أكتفه فلا بأس
به، وإذا كثر من غير علاج لا بأس به قطعاً في الخليلين لم ير ضرراً إلى العسر لا جسمياً
لأنه كجناية كسر راجع وإن كان لا ينظر لا يجرؤ له منه بل أنه لا يضره عليه
الخصبة ويجب طلبة في ماله

وَأَمَّا قُلُوبُهُمْ فَلَمْ يَفْقَهُوا شَيْئًا وَكَانُوا يَرْجُونَ الْخُرُوجَ
لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا نَجْوَى الَّذِينَ يَسُوذُونَ ۚ فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ

قوله: (ومن شيخ رجلاً شيخاً فاستوحيت شجرة عاين لربيه وهي لا تسقط
ما بين قرتي) شرح فاستوحيت استوحى من ساء (يقصص بمقام سخته بقدرى من آي
الخاصة شاء وقتها) عند الأرض كالماء يعني أحد مقدارها طولاً وأرضاً. وكذا إذا
كانت شجرة لا يأخذها من لري المستوحج. وهي: (أخبر عاين لربي الشيخ) فإنه يخذ
المسحج أيضاً لأن ساء أحد الأثر. وإن شاء تخشى عدد ١٠ بين لربي شجاع لا يريد عليه
شيئاً لأنه بعد الاستوحى كالماء سدي. أي غير حقه. وإن ساء في لربي الأثر كس لـ
من يشع في مؤخره.

قوله (ولا تضامن في) للسامع هدف إداة عظم حجمه بـ د مضاعف من أصله فذكر
في الأصل أنه لا تضامن أحد

حضور، دامت جلالہ لا باجہ بہ، لایہ لو عطا لایطہر لایستورہ من عفا من ورثہ
القیلوالعمر المصنوع من و المرقہ، أو ام، ثم جدد أو کذا المصنوع مرارۃ، مددہ
روحہا، جلا سبیل الی شفاہ ۱۰۰۰ اللہ موودت تدری، ہ، نصہ، اہ، عالیہ

فَوَيْلٌ لِلْجُمُعَةِ وَالْحِجْزِ الْكُنُوزِ مِنْ حَرِّهِمْ) لَمَّا رَرِي لَهُ سَمْعُهُ مِنْ تَحْدِثِ
صَعَاءِ خَلْقِهِ رَحَلًا فَمَسَّهِمْ عَمْرُ نَسِيَهُ عَمَّ وَفَارَ حَرْسًا لَعْلَهُ لَحْزَتُهُ لَعْنَتُهُمْ

[illegible]

قوله (وَأَحَبُّ إِلَيْهِ الْفَصْحَى) فَمَنْ مَقَّهَ الْفَصْحَى (سِرَابِ) الْحِنْ
قوله (وَلَا تَصْعِدْ حِلَالِي بِدَرْجِي حَسَنًا) لَا تَصْعِدْ عَنِّي وَحْدَ مَنِيهَا، لَأَنِّي لَمْ
تَصْعِدْ فَصْعِدْ كُلَّ مَا مَنِيهَا فَتَصْعِدْ وَدَلَّتْ لَا بِأَحَبِّ إِلَيْهِ مَنِيهَا بِخِلَافِ
خَصْرِهِ لَأَنَّهُ لَا يَصْعَدُ

فَوَكَرَهُمُ الْغِيَاثُ فَطَمَسَهُمْ فَأَمَّا زَكْرِيَّا فَكُنَّا آلَهُ نَمْسِكُهُ أَفْئِدَةً يَبْغِي بَرَاءً
بَيْنَ يَدَيْهِ فَجِئْنَاهُ بِمَوْعِدٍ يَلْوِي أَعْيُنَهُ فَأَتَتْهُ بَيْنُ يَدَيْهِ أَمْرٌ غَلِيظٌ
لَا لَبَّاسُ أَتَى عَلَى الْكَافِرِينَ

وقال في حق النصارى على سبيل التذكير
قوله (وإذ لم يزل يفتي رسلهم في قلبه) يعني يفتيهم
بما يفتونهم فيفسدوا به نفوسهم لا يفتيهم بما يفتونهم به
فلا يفسدوا به نفوسهم بل يفتيهم بما يفتونهم به
فلا يفسدوا به نفوسهم بل يفتيهم بما يفتونهم به

قوله (وان حضر واحد فله قطع يده والاخر عليه نصف ذب) يعني نصف
فيه جميع الاموال. والله ثابت لا قطع يده مع غيره الا ان كان معه ذب في جميع ذب
ويعا نصف حقه من نصيبه بالمرحمة. وقد عاتب الاخوه في المرحمة فحار به ان يتقص
ولا يلزمه سطر الثمن لان الذب يجوز ان يحل حقه ويجوز ان يحد حقه
الذنب كان له ذبه يده. وانما عبد احداهما يظل حقه. وكذا يدان في قطع يده وان دعت
يده يده سقوية لا شيء عليه لان ما بين يده خصائصه فان سقوية

وهي قطع يد رجب عمداً، ثم نكح عمداً قبل أن يبرأ. فإن شاء الإمام قتل - بقتلوه،
ثم القلوه، وإن شاء فإن القلوه، وهذه قول أبي حنيفة

وعنه يخن، ولا يقطع

مضاه إن عدا أبي حنيفة للولي أن يقطع يده ثم يلبس رجباً بقتله ويستعد
حكم يمين

قوله (والله العبد بقتل القعدة لينة القود) وإن رجم لا يصح الزور، لأنه
يلامي حق المولى بالانطال، فبشر كما بدأ القربى

وقد أنه غير معهود له، لأنه مصر بقتله على الزور، على نفسه، ولما إن لم
يقتل الخطأ لم يرد الدوى، وكان في وقت الصد إلى أن يخن

قوله (ومن رمى رجلاً بقتل القعدة عن الشهم) في آخر زمان لعينه الشخص
للأول، والدية بشي على عائلته؛ لأنها حادثة حنات عند وموجبها الشخص،
والثانية خطأ، وموجب الدية رما فأوجب الدية كناية على العالمة

كتاب الديات

الدية بدل المهر.

والأرش اسم منسوب إلى حب بالزيادة على ما دون النسيء.

والدية مصدر عما يؤدى في بدل الإفساد دون غيره.

والنسيء اسم ما يقوم بهما الغائب، ولم يسه إلا في زيادة ولا في قسمة مقام.

والنسيء فصيلاً لعدم تسمية بيبس.

ثم الدية يجب في كل ما يهلك من الأرواح من غير أن يكون فيه عيب، وفي النسل بيبس.

وفي نسل النسيء، والنسيء لا يفسد حلقاً، وهذه الآية لا، على العادل إلا على الأب.

أيه عمة، وفيها في ما في ثلاث سبب، ولا يجب على العمة.

قوله رحمه الله: (ولا في رجل) جلاً فيه عند جعل عاقبة دية مطلقة وعليه.

انكفارة) حتى هذا الفن فيه عمة، لأنه شبه العمة من جهة به العقل، يشابه الحصة.

حتى لا يجر به بساط، ٧١ به جرى بجره، فصار عمة، تمتد.

قوله: (ودية) به المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف مائة من الإبل أو ثمنها.

أخيراً، وقال عما أنزلت من ثمن، ثلاثون حقة، وثلاثون حقة، ولرمون ثمة كنية حركات في.

مطوب، فوالله جني الأرواح.

قوله: (ولا يثبت السبيط) في الإبل خاصة، لأن النسيء راسي الله عهد له.

شعره لا فيه.

قوله: (قد لعني بالدية من غير الإبل ثم شغل) حتى أنه لا يرد في النسيء على.

عمره آلاف، ولا في النسيء من ألف درهم.

قوله: (وقد نخص به الدية على المائلة، وانكفارة) أبي المائل، فدية.

على من قتل مولى من مملوك، فدية مائة من الإبل أو ثمنها، إلى ذلك.

قوله: (والدية في النسيء مائة من الإبل أو ثمنها) في النسيء، وكذا في النسيء.

والنسيء لا يثبت جلاً به من الأرواح من غير أن يكون فيه عيب.

قوله: (ومن النسيء ثمنها) واحد لا خلاف فيه.

قوله: (ومن النسيء ثمنها) واحد لا خلاف فيه.

قوله: (ومن النسيء ثمنها) واحد لا خلاف فيه.

قوله: (ومن النسيء ثمنها) واحد لا خلاف فيه.

فقد حكومتهم عدلًا، وأما وجهس الدينه يفتتح نذكره، لانه نزلت بذلك منهم الموقرة
والإصلاح، وقاضي مابوني ومع الدينه هو طريق الإصلاح، كما في اجتماعه الدينه
كأنه؛ لأنها ليس في اسمه الإصلاح، وإنما في نفسه كالمعنى في وجه كله هذا قطع
الدينه، والأشياء كلها في هذا قطع وقد كانت قطعاً مع حكومتها، لانه يقطعها بغير
تخصيص، وفي ذلك الخس خسارتها، لأنه لا يسمعه لذكره مع بعضها، والسمع الأنبياء
والنبيك يذهبوا بها، في قطعهم سرماً يجب من أن ولا يتبعها مع إلا أن قطع منكر
ولا، ثم الأنبياء حسب ميثاقها مع الأنبياء لولا، ثم تذكر في الأنبياء الدينه كالمعنى
وفي ذلك حكومتها وأنه في دينه نذكره مع قدس

قَالَ كَذِبٌ لِّجَنَّتِكَ ۖ اِلٰهُكُمْ اَنۡتَ ۚ فَاِذَا رَءٰى سَاطِئًا مِّنۡهُ فَانۡصَرَفْ ۚ وَتِلْكَ اٰیٰتُ الَّذِیۡنَ یُحٰدِثُوۡنَ ۙ

١. قوله: (وفي الغنبل) الغنبل: رأسه ضخم عظمه ناعم، لأن به دس اللحمين يتلف
سبعة الأشهر، فصار كذا يسمى، ولأن كماله يصير حرد، فترد إليه الطباق، وكما
إنما ذهب إليه، أو يصير، أو شبه، أو دقده، أي كماله

وہاں پہلے ہی عمر اس اللہ سے فیض لے رہی تھی وہاں ہر ذریعہ ذہن و جسم علی
قسطہ و کلامہ و سماعہ و ہنرہ۔

لونه' (وفي الحجة إذا خُصِمَ فَمِنَ نِّسْتِ الدِّينِ) يعني حب الرجل لما عليه لمرأة.

و حکمتی سن ای محضر لعل ای ان ظلمتہ علی شرف او

۱ - این کتاب و اکرم و محبوب الشریعہ دیکھو

3. وہی گائے شعیب - فلیسہ عیسٰی کی بیوی کا جمال گائے شعیب کی ہے۔

3. واپس کا سفر : معرہ منہ، ملا شریعہ، لایہ، ریل، صہ، القہ، ویت

منه ما

هذه هي ابي حبيبه ، بنت ابي سفيان ، اخته وترثه . حبس جدها ، لانها رفضت

وعمد محب حكمة في امر الجاه وبيد القصد والمطاة في فقلت علي
 فيسجد وفي سداب حكمة وهو (الزجاج) لأنه يقع منه، فصار كمنس المرافعة وفي
 هذا القصد واقتدى في قوله لأمن حكمة وفي رواية الحسن علي عليه السلام: لأن
 تصد فيها كماله في امره ك، في امره، وفي حكمة المدة وفي آخره ضعف
 لأنه

قوله (والأصابع كُتِبَ سَوَاءً) يعني جميعها بكسر الهمزة وقطع الأصابع دون الكف. أو قطع الكف وفي الأصابع وكذا تقدم مع الأصابع، وفي قطع الكف مع إزاحة وفي الأصابع عطية وفي الأصابع، ويدخل الكف فيها إذا لم ينضمه فيها إلا ما إذا قطع اليد من نصف الساعد يعني الأصابع فقط، وهي السابعة بحكومة عدها.

وقال أبو يوسف يدخل رُشِّي أسعد في دينه الأصابع، وإن قطع الشروع من
العصل خطأ في الكف، والأصابع نصف فدية، وفي الشروع بدونه عتد

وعلى أبو يوسف أنه يجب دفعه، والمبراع شيء من ثوب الخشب يركب له قطع
تد مع القصد، أو يرحل مع المجرم عنه نصيب الثمن، وعلى من له المهر عنه شيء

وقال أبو حنيفة لا يبيع الأصابع عر النكف، ولا الأصابع الرخس لا شعرا غير

قوله (وَيَكُنْ أَسْمَىٰ مِنْ دُلَاحٍ) فوصل في آخرها من دابة الارتفاع وفيها
فصلان في أحدهم نصف دابة الارتفاع؛ لأنه ما في أصح منه على أصلها كما
أنفسه ما في الدابة على عدد الأصابع، والقطع، والتمثيل، من دابة الارتفاع ما فيه
على.

قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ خَلْقٍ مِنْ رَبِّي) يعني لا شيء مما خلق الله لي يفتقر إليّ بل كل شيء من خلقه من ربي.

وقد جاء مجلس من الإبل. وهو تحف عشر الذبابة. رأت كلب من الخراف
وعصافاة فزعهم. وقد سجدت أو لم تدرك أو أحسرت. أو لم تدرك أو لم تدرك
فيها الأرض مائتاً وواحد مائة. لأنه لا يمكن أن يكون له سجد أو لم تدرك
ويجوز الأرض في مائة. وأن إذا السجود حتى في حقيقته. وواحد في روعة. يجب
سكونه. وفي رواية إن كلباً سجد عند كونه في كل حراً. ولا شيء فيها

ولي الخديوي : يا اعراب، أو اصغر من مصداقي حينه ان كان حراً ولا شيء
وس كان عبداً محكوماً وعبدته حكومة في الحر والقطر
وعنه رفر دجسا ارشد بان

قوله: (والإشبالُ: الإضرابُ بـ كُفٍّ سَوْدَانٍ)؛ لأنها مسدودة في المعنى، لأنَّ الشطآنَ
وإنَّ كانَ حياءُ مفعلةً الظنَّ، في السَّوَالِغِ رِيَّةً سَوْدِيَّةً، رِيَّةً صِرَتْ إِحْلَا عَنِي
مَعْنَى حَيٍّ لَمَّا أَهْلَكَهَا، وَهِيَ شَاةٌ وَالْأَوَّلُ حَيٌّ مَسْرُورٌ، وَالثَّانِي مَسْرُورٌ وَارْتِجَ
شَاةً وَارْتِجَ صَوَابُكَ كَانَ عَيْبٌ بِهِ وَإِلَّا نَاحِصٌ دِيَّةً، وَهِيَ مِنَ الدَّاهِمِ مَعْنَى عَثَرَ أَيْ

والمسئلة، واللامه؛ لأنه لا يحكم المسائه فيها؛ لأن الله مكر المعص ولا قصاص في عظم، وكذا المسئلة، والامه بتعدد باب المسئلة. وأما ما جاء في الموصحة من باب خلاف روى الحسن من أبي حنيفة أنه لا قصاص فيها؛ لأنه لا حد فيه من سبي السكين إليه.

وفكر عدمه في الأصل. وهو ظاهر الرواية لأنه لا قصاص إلا في المصحق، فإنه لا قصاص فيها إجماعاً.

وروجه ذلك أنه يمكن المساءة فيه؛ إذ ليس فيها كرم عظم ولا عرف هلاك علة، فليس عور، آخر حد مصدر، لم يعمد حديد من ردت ويهدد في التجر إلى آخرها، يستوي منه مثل ما فعل.

وأما المصحق، فإنه يمكن المسئلة فيه؛ لأنه لا حد له إلا بشرط حله حتى يضيئ السكين، في حله فيه نوق العظم، فتعبر الأسبغ، بسبغ القصاص ورجع إلى الأرض.

قوله: (ولا قصاص في بنية الشجاج) هذا بعمومه، بما هو عري روى الحسن من أبي حنيفة وأما ما ذكره محمد بن حماد على ما روى الموصحة.

قوله: (وأما ركن الموصحة ففيه حكوة عادل) يعني حكمه علي ما قاله الطحاوي. أن يوم أو كان مملوك أو سبي به هذه الشجعة، وهو مهي ١٥، ١٦، ينظر كم يلقى ذلك من قيمة العبد، فيجب ذلك الثمن من دية الفل، وإن كان نصف عشر القيمة يجب عشر العبد، وإن كان ربع عشر فربع عشر، وكذلك هو الحسن مكر هذا، ويقول اعتباراً يؤدي إلى أن يجب فيه دون الموصحة أكثر مما هو الموصحة؛ لأنه يجوز أن يكون نقصان الشجعة التي هي المصحق في الثمن أكثر من نصف عشر قيمته، فيجوز لو جاز قبل ذلك من دية آخر أو سبي في المصحق أكثر مما هو في الموصحة وحده لا يصح.

وقال أبو الحسن بن عيسى بن حكيم القليل أن يظهر على أبي حنيفة أنه قد عذر. وهي الموصحة، فإن كان هذا، فيجب ذلك واحد نصف رأس الموصحة وعلى هذا لا اعتبار قال شيخ الإسلام وهذا هو الأصح، لكن هذا إنما يستقيم به كتاب الخياطه على الموصحة، لو قرأنا لأبي الموصحة الموصحة، وهذا كتاب الشجعة على غيره. كانت الفتوى على قول الطحاوي.

وقال بعضهم بنسب الحكمه هو ما يحتاج إليه من القيمة أو جزء القريب، والأدوية إلى أن يبرأ.

وعلى علي كرم الله وجهه أنه إذا سبي مملوك رافعاً من الإبل وهو مملوك

اعتدنا على وجه الحكومه لا على وجه الفقير

[illegible]

قوله: «وَأَمَّا الْكُتُبُ فَهِيَ كِتَابٌ يَصِفُ عَشْرَ بَعْدَهُ» و«وَأَمَّا حَسَنَاتُهُ» درهم
في الرُّحْلِ وَمَا يَأْتِي رَجُلًا فِي الْكُرَةِ، وَبِحَبِّ الْبَيْتِ عَنِ الْعَالَةِ رَجُلًا فِي الْإِثْلِ كَتَبَ
فِي مَوْضِعَةِ الرُّحْلِ حَبِّ فِي الْإِثْلِ. وَفِي الْكُرَةِ يَصِفُ ذَلِكَ
قوله: «وَأَمَّا الْبَيْتُ عَشْرُ الْكُرَةِ» وهو من السُّرُوحِ الْبَيْتِ دُرْهَمٌ. وَفِي الْإِثْلِ عَشْرَةٌ
وَفِي الْكُرَةِ كِتَابٌ. وَدَلَّ

قوله (ولي يمينه عشر وعشرون سنة) وهو من ألد أهم الفقه والعامة، ومن
الإمام أحمد بن حنبل

[illegible]

قوله (وَأَرْسَلْنَا قُرْآنًا مَّعَهُ فَخُذْهَا بِكَ وَاصْطَبِرْ) صلى الله عليه

قوله (وفي صايع اليد نصف جثثه): زاد في كل نسخ بعض النسخ، وحذف في بعض النسخ.

قوله: (فول نظمت مع الكف فبعضه) أي: لم يصف مع هذا إلا شطرا
أما هو الآخر فترك ففقد الياء وبها كسب وخففت، فلهذا (أجمع) وجب عليه في شك
تعالى، وكذا إذا كان يجب إحصاءه أو ثلثه معه على الأصح لا غير

ولو قطع كفاً لا أصابع به فدل أبو يوسف، به حكمه لا يبلغ بها أرض أصبع، لأن
الأصبع يسمى الكف، ويتبع لا يساوي الشروع.

قوله: (وإن قطع نبع يصف: الساعد فهي الأصابع، والكف نصف الذراع، وفي
الساعد حكومة) حد عند

وقال أبو يوسف ما نوى الكف، ولقد تم نبع الأصابع، وعنى هذا إذا قطع اليد من
العضد أو الرجل من الفخذ، بعدد ذب الذب، وما نوى الكف، ولقد تم به حكومة.
وعند أبي يوسف ما نوى الكف، ولقد تم نبع الأصابع، وكذا إذا قطع اليد من
المسكبة، فهو على حد.

قوله: (وفي أصح الروايات حكومة عظم) شرعاً للأصبع، لأنها جزء من اليد،
لكن لا تمتنع به ولا ربه، وكذا الساتر إذا عني هذا.

قوله: (وفي غير العصب والسنه وذكر) إذا لم يمتصصة صفة ذب حكومة عظم
ومعرفة الصفة في نسيان الكلام، وفي الذكر بالحركة، وفي النسيان ما يستدل به على
الخطأ.

وعمل في معرفة غير العصب، (فإن قيل بها الشمس مفتوحة إن دعت، فهي صحيحة
والأصل، واشتغال العصب ليس بكلامه وإنما هو مجرد حرم، وفي ذكر العصب، والعصب
حكومة لأنه كاليد مثلاً، وفي من يصحح إذا لم يدر إذا ميت لا شيء، فيها عند أبي
حيفة.

وقال أبو يوسف: أي حكومة وإنما إذا لم يمتصص، عصب ذب الساتر، وفي ذلك
الخصم وأما الذب كانه، وفي يده ورجفه حكومة يعني إن لم يمتصص ولم يقطع ولم
يحركه. أما إذا وجد ذب منه وجب الذب كانه، وفي ذب الرجل حكومة، وفي
أحدهما نص ذلك، وفي حديثه حكومة ذب ذلك، وفي نسيان الأصابع، وفي
القلعة الذب غرضه، والنسيان السوداء والذب السوداء، وفي نسيان السلام، والذبح
المقطوع المصقة، وأما المقطوع الأربعة حكومة، وكذا نسيان المرأة المقطوع المصقة،
والكف المقطوع الأصابع، والنسيان لا شعر عليه به حكومة.

ولو قطع من غيره بردها صاحبها في مكانها وبس اللحم، يعلى المفتح الأرض
كأنه: لأن الموقوف لا يعود إلى ما كانت عليه، وكذا إذا قطع أذن أو الفخذ أو الحصى،
وفي الظهر إذا ميت كما كان لا شيء عليه.

قوله: (ومن شئ زجلاً فوجبة فذهب عظمه أو عظم رأسه) لم يست (دخول

أَرْضُ الْمُوصَحَةِ فِي لَدِيهِ) وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ

وَقَالَ حَسَنٌ بْنُ بَادٍ لَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ، وَلَا فِي الشَّعْرِ حَاصِلُهُ،

وَقَالَ زُهْرِي لَا يَدْخُلُ رَشِيدُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ قُلُوبِهِ،

وَمَوْلَانَةُ «لَا شَعْرَ رَسَمٍ» يَمْنِي حَبِيصُهُ أَمَّا إِذَا سَارَ بَعْضُهُ، لَوْ شِئَ، يَسِيرُ مَعَهُ، فَعَلِيهِ
أَرْضُ الْمُوصَحَةِ، وَدَخَلَ فِي سَبْعَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَقَرَّ الْإِنْسَانِ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ، وَفِي الْحُكْمَةِ فِي
الشَّعْرِ، إِذَا كَانَ سَوَاءً، يَجِبُ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ دَخَلَ الْإِثْلُ
فِي الْأَكْثَرِ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ شِعْرًا، لَمَّا يَدْبُرُ رَجُلٌ كَمَا كَانَ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ.

قَوْلُهُ (يُذْهِبُ مَعَهُ كَوْضَعُهُ أَوْ كَلَامُهُ لَعَنَهُ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ مَعَ الْخَبِيرِ هَذَا
إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مَعَ خَدَّاهُ مَوْتٌ أَمَّا إِذَا حَصَلَ سَقَطَ الْأَرْضُ، وَيَكُونُ عَلَى الْبَطْنِ أَلْمِيَّةٌ أَوْ
كَانَتْ الْبَطْنِيَّةُ خَطًّا، فَعَلَى سَعْفَتِهِ وَرَدَتْ كَتِفَتَا شَعْرَتِهِ، فَمِنْ مَاءٍ وَكَانَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ سَبْعِينَ
سَوَاءً وَحَسَبَ عَلَى الْعَدَةِ أَوْ فِي مَالِهِ.

قَوْلُهُ (مَنْ لَفَّحَ أَصْبَحَ وَخَلَّ قُلْتُ أُخْرَى إِلَى جَانِبِ الْبَطْنِ الْأُخْرَى وَلَا
قَصَاصَ عَلَيْهِ هَذَا لَمْ يَكُنْ شَيْعَةً وَخَلَّ قُلْتُ الْقَصَاصُ فِي الْأَرْضِ، وَالْأَرْضُ فِي الْأُخْرَى)
وَعَلَى هَذَا إِذَا شَعَرَ الْمُوصَحَةُ غَسَلَهُ مَعَ عَدُوِّهِ، أَوْ شَعَرَ رَسَمَهُ لَا قَصَاصَ فِيهِمَا
وَعَلَيْهِ دِيَةُ الْفَعْلِ، وَالشَّعْرُ إِذَا دَخَلَ أَرْضُ الْمُوصَحَةِ فِيهَا، لَا الْبَطْنِيَّةُ حَصَلَتْ فِي
خَطِّهِ وَاحِدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَالْأَصَحُّ أَنَّ خَدَّاهُ إِذَا حَصَلَتْ فِي عَصَا وَاحِدَةٍ، وَتَلَمَّتْ شَبَابِي دَخَلَ أَرْضُ الْإِثْلِ فِي
الْأَكْثَرِ، وَمِنْ لَفَّحَ فِي يَدَيْهِ وَكَانَ خَطًّا لَا يَدْخُلُ وَإِنْ كَانَ كَسْبٌ عَمَلًا يَجِبُ لَمَّا فِي
الْجَمْعِ وَلَا لَفَّحَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَدْلٌ فِي حَبِيصِهِ.

وَعَسَى أَنْ يَجِبَ الْقَصَاصُ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَرْضُ فِي الثَّانِي كَمَا أَنَّ قَطْعَ أَصْبَعٍ وَشَلْلَ
أُخْرَى.

قَوْلُهُ (مَنْ لَفَّحَ مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا فِي عَوْصِهِ خُرِفَ سَقَطَ الْأَرْضُ) هَذَا عَدْلٌ فِي
حَبِيصَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ بَرَسٍ رَحِمَهُ عَلَيْهِ الْأَرْضُ كَمَا أَنَّ الْجَسَدَ هُوَ الْحَقِيقَةُ وَالْخَدَاتُ
نَسَبَةٌ مُتَقَالَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى،

وَالْأَرْضُ حَبِيصَةٌ، أَوْ أَلْفَاظُهُ لَعَنَتُ مَعِي، فَهَذَا كَمَا أَنَّ قُلُوبَ سَبْعِينَ فَنَسَبَ لَا
يَجِبُ الْأَرْضُ بِخَصَصٍ.

قَوْلُهُ (مَنْ سَخَّ وَجْهًا شَيْعَةً فَالْقَصَاصُ وَهُوَ يَنْبَغِي بِالنَّارِ رَسْمًا) الشَّعْرُ سَقَطَ

الأرض عنه أي حصته) يراد بالضم، والأرض هنا يجب تأنيدها، فإن رأى من من لا يعرف
لكم وعرد الأكل لا يجب به الأرض كما لو قطعته ناله

قوله (ورث أنو يوسف عليه أرض الأكل) وهو حكمه عدل

قوله (وقال فحمداً عليه أخوة الطيب ونمي) أي لا سيما برمة أخوة

الطيب ونمي (نمو) بمعنى، نضار كأنه أحد ذلك من ناله

قوله (ومن عرج) عرجاً واحداً ثم يفتضح منه حتى يقرأ: لأن عرج مشر بما

يراد إليه، وما يرمي إلى النفس، بما حب حكمتها، فوجب أن يسد به ذلك

قوله (ومن قطع) يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء لعينه البنية (وسقط أرض اليد)

بمعناه قطع خطأ؛ لأن الحية من جنس واحد، فدخل أحد له في النفس، ولو قطع يده

عنه، ثم قتله بالسيك (موت) أن يقطع يده، ثم يقتله بعد أي حية

وقال أنو يوسف (وعمد) أي فعل ذلك قبل البرء، عطية القصاص في النفس وسقط

حكم اليد، أي قطع يده فأنقص له بها، ثم مات فقتل النفس منه؛ لأنه ليس أن الحياة

كأنه قتل عمد وحس فمفسر الموت (الموت) المصنع لا يجب سقوط الدم

وعني أي يوسف، أنه يسقط حقه في القصاص؛ لأنه ما تقدم على المصنع، فقد أرمده

عما وراثته؛ لأنه أرمده على المصنع فلما منه أن حقه فيه وبعد أسراة ببر أنه في الموت،

فلم يكن مبرأ عنه بكون الدم به، ومن له القصاص في الخطأ إذا أسره، ثم سرى إلى

النفس؛ وذلك ضمن ذمة النفس عند أي حية؛ لأنه قتل بعير عن لأن حقه في المصنع

وهذا وقع فلما إلا أن القصاص سقط للحية، فوجد، فعدا، وعدما لا يسمى؛ لأنه

موت في حقه وحده المصنع، ولا يمكن لتفريق يوسف الإسلامه ما فيه من باب القصاص؛

إذ لا خلو عن أسره يحرر في نفسه، ومن قطع يده رجل عمد، فمات من ذلك، فلولي

أن ناله وليس له أن يذبح يده،

وقال الشعبي: سقطت يده وإن مات ولا قتله.

قوله (وكل عمد سقط له القصاص بسببه فالبينة أي مال القاص) أي في

بلاهة سمي كما إذا قتل الأب أو ولد أو ولد، أو شتر أو أرواحاً واحد منهم أو

فمن القصاص يسقط عنهم جميعاً يجب على جميعهم ذمة واحدة على كل واحد

عشرها وذلك العسر هو ثلاث سبي، ويجب في مالهم إذا كان سبي، وعلى كل واحد

كماره إن كان القتل حراً، كما في التبع.

قوله (وكل زني وجب بالنصاح فهو في مال القاص) ويجب سائلاً لأنه مال

استحق بالبعد، وكل من وجب ينقضه فهو حلال حين ينقطع به الأجل كالصائم
الياسمين، وأعيد، براء عنه السلام. «لا يظلم الجانيه عمدًا، ولا عبداً، ولا صلحاء، ولا
معتزلاً»^(١)

قوله «ولا عبداً» أي إذا سبي على عهد فيها درس النفس لا يجب على المالكه
أنه يملك فيه بسنك لا مواله، وكذا العبد إذا سبي على مولاه الدعوى، لو فقدته.
ولا يجب على المالكه أنما إذا سبي العبد خطأ يجب بهت عن المالكه وذلك غير
مراد بالخبر.

قوله «ولا مسجوناً» أي إذا ادعى على رجل قصاص في النفس، أو فيما فوقها، لم
خطأ قصاصه من دمه عن المال، فهو صلحاء جاز على نفسه، ولا يجوز على غيره.
قوله «ولا هرباً» أي ولا هرباً إذا أقر جناية توجب القتل، فإنها يجب في ماله
دون ضمانه.

قوله «ولا لأب» أي عتقاً فلفظة في ماله في ثلاث سنين، ولو اشترط
الأب، والأخس في قتل الأسر، فلا قصاص على الأسير.
وقال الشافعي عليه القصاص، وإذا اشترط ضمان من قتل، حل قصاصه عن مقتله،
فلما يورث الآخر يجب عليه القصاص.

وعنه في يوسف لا قصاص عليه؛ لأنه لما لم يخطئ من أحسنه صار كأنه يبيع
نفسه مستوفاه بصفه، كما في المكره.

قوله «وكل جنابه» أي عتقاً بها المصاني هي في ماله ولا يصدق على عتقه
ويكون في ماله حالاً، لأنه ما زال التزمه بغيره، فلا يستأنس به إلا بالشرط.

قوله «وعتق النسي» والمعتقون خطأ، وفي أدبه على العتق، ولا يجرم
الميراث؛ لأن حرمان الميراث عقوبة، وهذا ليس من أصل العقوبة، والمعتق كالصبي.

قوله «ومن حفر براقي» أي حفر أنسكهن أو وضع حفر تشبه بذلك إنسان.

(٢) قال ابن حجر في الدرر (2/280)، حلفت «لا أحمل الموالين عبداً ولا مملوكاً ولا
معتزلاً» لم يرد من يورث إلا ما روى الشافعي والشافعي في مسد الشافعي، عن عماله من المصالحات
وذلك «لا يعمدون» على لقائه من قوم عتقوا تبنوا وساء، مطلق، وحرقه فخره في ثم
طهري من صديق النعمي، عن صبي قال: «قلت والحمد والحمد والحمد والاعتراف لا يعمد المملوك»،
وهذا مطلق، وحرقه الشافعي عن قول الشافعي «ولا أحرقه» في عبداً «خرج محمد بن الحسن
في الآل» عن عبد الرحمن بن أبي ثعلبة، عن جده عن عبد الله بن عبد الله بن تبة، عن أبي حمزة
قال: «لا يعمد المملوك عبداً ولا مملوكاً ولا معتزلاً ولا مملوكاً»

فصيلة على غافلته وإنه لعد في بيت نسيئة لخصائفا في هذه، لا، ذلك صناد ماله
وصناد شال لا يصحب العائنه، ونسب عليه كسرا لاها بملو بانعل، وحادر لشر ليس
بثقل، لأنه لم يبع في الشر بعد موت الخمر، فيستحيل أن يكون له ماله موت، ولا
جرح فيبرفت لما بينا أنه يس بالان وسر حاد لمرور بملو بالعل

ولو دفع رجل فيها إنسانا فالتصمت على التبع، وأنه سسر، وشر نبع فلتاشره،
ولو حفر شر فعمم رجل آخر، فالتصمت عليه لخصم، والتصمت على الأول،
ولو لم يمتعه، ولكن رجع رأسها فالتصمت عليه فلتاشر وسر

ولو وضع رجل حجر في ثمر لشر، فبسط فيه إنسان فالتصمت على
الآخر

ولو حفر جرا، ثم نرسها، لم كسها فحفر رجل وضع فيها إن كافر الأول
كسها بالمراب، ثم لحناره فالتصمت على الثاني، وإن كسها فالتصمت، ولقد بو فالتصمت
على الأول، ولو وقع فيها إنسان فالتصمت له سجع، فلا تصمت على أحد عند ثمي
جبهه

وقال أبو يوسف، من مات جرحا، فلا تصمت عليه، ومن مات غم فالتصمت

وقال محمد بن علي بن أبي حمزة، لأن المالك إذا جرح، سسر، ففروع، ولو وضع
حجر على الطريق، فحفر، ثم إلى موضع آخر، فالتصمت على الثاني،
لأن التعدي الأول قد ران بفعل الثاني، وكفاه الغشبه، وفترت بالظن في عيون مسرته
إلقاء الحجر

ولو ستاخر من حفر لا يثر فحفره في حفر ملكه فالتصمت على المستأجر
دون المالك، لأنه لم يعمد المالك أب، هو حفر ملكه، لأنه معدن وإن عثم مسر، لأن
المستأجر لا يصح لمره في بيت غيره ولا عرو، فيه، فبني العمل تصمت إلى المالك، ولو
مستأجر أربعة فحفره في ثمر فدفع عليهم من حفرهم فالتصمت و سسر منهم، يعني كل واحد
من الثلاثة رجع فالتصمت ويسقط الرزم، لأنه مات من جرحه رجا، أصحبه فبسط ما
أصابه يسقط، وهذا إذا كان في الشر في الطريق، أما إذا كان في ملك المستأجر فيبني أن
لا يجب شيئا لأن العمل راجع إلى المالك، سسر عمر مقسوم

قوله، فإن أثنوع في الطريق، وشا في مراكب فبسط على إنسان فالتصمت
على حفره، هذا على سسر، لأن أصحبه الطرف الداخل مدي، هو في حائط ل شمر،
لأنه غير معدن، لأنه أصحبه في ملكه، وإن أصحبه الطرف الخارج، سسر، ولا كفوره عليه.

ولا يجرى عبرات، وإن صانه فخران حينئذ نفس الديف، وإن له حياه في القدرين
انسانه، فالديف لا لا يحسن للشك، وفي الاحسان بنفس النصف، وفي موضع في
طريق جبراً، وأما في سنة سنة، فإن كانه الرجح إلى مرمع، فمخرج جيتا لا
بعض شبح الرجح بعد

وقيل: إن كان يوم ربيع بصري لأنه دفعه مع علمه عائلته، فحينئذ كسرتة، وإذا
استأجر مديون ما كان، لإخراج النجس، ووضع النصف شيئاً في أن يفرقوا من
العمل، فالتصديق عليه ما لم يكن النصف شيئاً في ذلك الأمر، وعليه التكليف وإن
سقط بعد ثم عليه، فالظهور على صاحب دينار لمصاحب، وإن سقط من أيديهم، فمخرج
أو حجاراً، فحينئذ كان من لسانه وقته، وجب عليه من عائلته من ربحه، فذلك من يده
وعليه شكاية، لأنه ما من

قوله (ولا كفارة على حائل ألبس ووضع حجر في غير مكانه)، لأن الكفارة
تعلق بأصل واحد من ماله، لأنه يستحيل أن يذهب ماله بدين أو غيره، فيكون
ويشترط المخرج بعد ثوب العاقل بذلك، وهو من لا يصح به العمل، وهذا قاله لأنه لا
يجوز العبرات بعد العبد

قوله (ومن فخر نزل في ذلك فغلبت فيها لساناً له نصيب)، وأنه من بعد في

ملحة

قوله (وإن حب صانع لها وظل أنانية) وما يجب بينهما، وكذا ما جازمه، وأما
وكذا ما جازمه، وأما صانعها دون صانعها، فبذلك الذي، وعليه عائلته وسحب
عنه الكفارة، فمخرج العبر، وطوعية وهو من في العبد، لأن العبد صواب له
أن لا له، وإن كان العبد ما كان عائلته، فحينئذ على العبدية، وهذا لأن دينه عائلته، وقد
تصرفت ماله، فحينئذ وجب عليه في ماله، وقد ذهب من ثوب النصف، إن كان له أصل
من تصبغ عسر الدين، من ماله وإن كان عائلته، فحينئذ على عائلته، فحينئذ على عائلته

قوله (ولا يصح ما لم يجرى أو يذهب) قد كان، لأنه لا يمكنه
أن يجرى منه مع نصيبه، إن كان له في طريقه، فحينئذ في ذلك كله في النصف
بأنه من العبد، لأنه من العبد، ومثل العبد من وإن كان له يذهب، أو يجرى حياضه
أو غيرها، فالظهور من ذلك، وإن كان العبد، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد
لا يمكنه العبر، لأنه لا يجرى منه، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد
وقته عائلته، وإن كان له عائلته، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد، فحينئذ على العبد

المساكين، والمحتاجين، ولا ترضى على ترك الكفاية فيما يؤخره عنه بهدأ . جميعاً ولا كفارة على المساكين، والمحتاجين لأحد منسأه . ولا تحرم الميراث، والوصية لأحد من مساكين المؤمنين، ولا يفسد ميراث من من غيرهم، وكذا لا كفارة على ترك ميراث من غيره والإعطاء لأحد من الإيتام، أو ترك ميراث من لا من خلف خلفه ونقل ميراثه مع أنه لا ميراث له، ولا ميراث له من غيرهم . ولا يحرم ترك ميراث، ولو كان له من ميراث من غيرهم .

قوله **وَقَدْ رَأَىٰ نَارَ اللَّهِ كَيْ لَا يَأْتِيَهُمْ لَظْمُ السَّاعَةِ** وَهِيَ مَسِيرُ الْقَسَمَةِ بِهَذَا لَمَّا لَمْ يَفْهَمُوا
قَوْلَهُمْ مِنْ عَرَبِيَّةٍ لَهُ لَا يَأْتِيكَ لَظْمُ عَذَابٍ وَكَذَلِكَ قَالَ فِي عَقِبِ آيَةِ الْإِيمَانِ **وَلَا يَأْتِيهِمْ**
مِنْهُ لَا يَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِيمَانِ فَإِنَّهُ وَعْدُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مُعْتَدٍ لِمَنْ لَا يَزِيدُ أَجْرَ عَمَلِهِ
مِنْهُ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِإِعْدَاءِ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَحْرِيرِ الْعَمَلِ وَتَحْرِيرِ

[illegible]

قوله (وَمَا كَانَ حِمْيَرٌ لِّدِينِكَ) يعللنا أو رخصنا، ر عاب حمير ما حمير

قال في البداية: هكذا ذكر القضاوي في مختصره وفيه مولى بعض الشيوخ
ووجهه ان الظاهر من ان من عن غسانه، صمكة الاسر هو رعيانه عن مصر
الغداد، علا ينكد لاجرا في

پس اگر شایع از کسی لا یمس بصفحة ایضا و از کان به اها و لا ی
سکده شمر: عه، وهو لا یمس

قوله (ومن فاد فصار لغيره) ما أوتى؟ لأن الموت به إلى غيره ويذهب إليه أول الظهور، مجرد ما يصح به ما ليس فيه، أي العاقبة.

لَقَوْلِهِ (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالَاتِ هُمْ فِي صَفْوَةٍ) لَا تَسْرُكُ فِي دِينِهِ وَهُوَ رَافِعٌ بِحُلِّ
بُحْرَةٍ إِلَى التَّطَوُّرِ وَتَقَاتُلُهُ لَا يَمُوتُ بِلُغَتِهِ شَرْعِيَّةً مُصَافًى، عَمَلُهُ يَعْنِي عَامِلُهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ
أَنَّهُ يَمُوتُ حَيَاتُهُ مُتَعَدِّدٌ مِنْ رَمَدٍ عَرْدٍ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَأَنْ هُوَ الْفَاعِلُ
وَيَمُوتُ فِي حَقِّ الصَّفْوَةِ وَهُوَ لَا يَمُوتُ وَتَطَوُّرٌ سَمِيحٌ أَمَّا إِذَا رَمَدَ وَبَلَغَ لِهَامٍ، ثُمَّ لَقَدْ خَلَا
بِمُوتِ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ قَدْ رَمَدَ بَعْدَ رَمَدِهِ لَا فَرَجَ وَلَا دَوَاءَ، فَلَا يَمُوتُ بِهِ بَعْدَ حُلِّهِ،

کدائی فی المہارہ

ومن شأن دأبه ترويع المشرق، نحو الشام، أم سائر الدواوين، أو المخلص على وجهه
فعله صراحا لأن يورث تفصيلا يورث الخط، والأحكام فيه، أو على وجهه وكان له
صانعة، فاصحابه في مواعيد، أو سائر، أو شيئا منه، أو رسل طام، أو أصاب شيئا في مواعيد
أو يسعي

والله اعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين.

وَنُظِرَ لَهُمْ رُجُلًا مَخْرُوجًا وَاحِدًا وَاحِدًا وَحَرَسَهُمْ كُلٌّ بِفُرُجَاتِهِمْ فَلَمَّا أَتَاهَا نُظِرَ لَهُمْ مِنْ عَمَلٍ كَثِيرًا وَأُولَئِكَ هُمْ الَّذِينَ يُنْفَخُ عَنْهُمْ أَرَاءَ تَعْلَمُونَ ۚ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمَّا جَاءَهُم رُجُلًا مَخْرُوجًا قَدْ نَذَرَ أُنْتُمُ الْكَافِرُونَ أَلَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبْلُ رُجُلًا مُنَادِينَ أَنْ أَخْرِجُوا عَنْكُمْ آلَكُمْ وَهُمْ أَنْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِمْ عَصَى اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَانْقَلَبُوا كَانِثِينَ ۚ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمَّا جَاءَهُم رُجُلًا مَخْرُوجًا قَدْ نَذَرَ أُنْتُمُ الْكَافِرُونَ أَلَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبْلُ رُجُلًا مُنَادِينَ أَنْ أَخْرِجُوا عَنْكُمْ آلَكُمْ وَهُمْ أَنْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِمْ عَصَى اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَانْقَلَبُوا كَانِثِينَ ۚ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمَّا جَاءَهُم رُجُلًا مَخْرُوجًا قَدْ نَذَرَ أُنْتُمُ الْكَافِرُونَ أَلَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبْلُ رُجُلًا مُنَادِينَ أَنْ أَخْرِجُوا عَنْكُمْ آلَكُمْ وَهُمْ أَنْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِمْ عَصَى اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَانْقَلَبُوا كَانِثِينَ ۚ

قال في هذه : إن العصاب نفس عصبية - عصبية ؛ ود المقصود هو علاج
الخلاص : لا التعاضل ، بل : عصب مقدر الجوارح وروح العصبية ، وكذا في غير قليل
والخمار ، والفرس : لا بد منها ، فاعلم سوى شلحه في شلل ، والركوب ، والاعتناء ، ولأنه
يمكن إقامة عصبه بـ باربه عن كساحه وكذا المتضمن ، فكأن ذلك أثره على عصب
البرم عولت إحدى :

جاءني د. قائل : خير انظر حقه عمدا لا يتخاص به لبيده.

وفاي وافر هذه المقصود

والله اعلم، دروي، کسی میں کو حصہ! کہ لا یدہ عندہ

والله في ذلك عليم وهو الصميعر.

دعای مومنین از حضرت علی (ع) علیه السلام و در جواب قول ابی موسی و حماد:

وإذا كان قطع يمينه، أو أضعف يمينه، فعلى الأخصاء عليه، وبما حاله، فقتل عدي، أو
أقطع يده، فعلى من يضمن، ولا عاقبة لقتل أحمي، وهو ربرم، عليه وحسب الله في مثل
القتل.

فَوَدَّ إِذَا دُخِيَ لَحْظِي لَعْنَةُ حَيَاتِهِ عَقِبَ قَبِيلِهِ لَوْلَا إِدْوَادُ اللَّهِ لَأَخَذُوا لِحْيَتِي فَكَانَ خَلْقًا مُنْقَلَبًا

خبر الواحد: لأصلي في نفس الخطوة مع الناس في الفناء، وهذا بسيط في صيغة
 الموت، فقد تمردت على كل ما كان في الحياة.

وذكر في الإسلام الصحيح أنه لو أحببت الأهل هو الفداء، ثم أحسني إذا احتار
 الفداء ففعلت بعد اختاره أعداء لم يسقط الفداء لأنه ما حباه عقل من رقة
 القيد إلى دمه وإن مات قبل أن يفسد شيئاً سقطت من الجاني عليه وإن كان حقيقاً
 برقة الفداء فإن لم يمت (وذكر المولى) أنه ما لم يمت شيئاً للأرض، فإن كنت أحسن إلى كل
 شيئاً بطلت الفدية ونفسه لم يمت، وإن كان حقيقاً أحد المولى الفداء ودفعها إلى ولي
 بشايف، ولا يجوز حتى لو معرف في تلك القصة، لا يجوز محض للأرض، ثم إذا احتار
 المولى الفداء، وأعطى بعد ذلك، سبيل للمولى على الفداء، ويكون في دمه المولى إلى أن
 بعد ذلك عند أبي خبيل، وعندها إذا لم يكن في يد المولى وجه الإحتار، ففعل الأهل
 كان احتاروا مطلقاً، وكان حل وبه الحدية في رقة الفداء

قوله: «فإن دلت عليه» أي: نصيبه وإن قل له قد دلت عليه. وكل ذلك ملوم
حالا، فلا لم يهرج الحولي شيئا من الدين، وتحدث حتى مات بعد نظر من المجلس عليه
قوله: «فإن عُدَّ» أي: كثر حكمة في عبارة الحاكم الأولى بعد بعد الله
الأم الموكلة لها قوله: «قد أسقط» بعبارة من رتبته، فكان لم يترك

قوله: «وَمَا جَاءَ مِنْ جِبَالٍ فِى الْبَلَدِ» أى: «فَإِنِ انْتَفَعَتْ مِنْ رِزْقِ الْجِبَالِ» أى: «فَتَقْتَصِمَ مِنْهَا عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ» وإِنْ أَقْبَضَهُ بَرَزَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لِأَنَّ عَلَى الْأَرْضِ مِرْيَتَهُ لَا يَمِيعُ الْقَتْلُ بِرَقْدِهِ وَإِذَا هُوَ وَاحِدٌ وَمَعَ الْآخَرِ فَتَقْتَصِمُ الْإِنْسَانُ لَأَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ مِصْرَفَ الْأَرْضِ الْمَصْرُفَ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةٌ فَتَقْتَصِمُ عَلَى قَدْرِ لَوْسِفِهِ، وَإِنْ أَحْبَبَ لِكُلِّ شَيْءٍ أَهْلَهُ

قوله: **وَمَا أَغْنَيْتُمْ سَوَالِي** وهو لا يغنيكم بالاحتياج صدى للأثر من قبته **وَمَا**
أَوْشَعِي لأنه لما لم يعلم به يكن خيراً للعبد إلا أنه استبقت به بعض ما حق وقى
 الحاجة، فيجوز التخصيص، وإنما برز الأثر لأن الأثر في كماله ليس عبثاً، وإن
 كتب فيه المدد لأن المدد يذهب نفس مؤلفه، هكذا يترك كاتب حازه، فاستعمله، أو
 غيرها، فهو على هذه

[illegible]

علا یحییٰ. وہ ۱۱۱ھ کی ۱۰ ذی الحجہ ۱۰۱۰ء میں مائیل بسفورہ میں طوفانِ ہمدھم آگ لایا
 (۱) متعدد قبائل کے ہوا، مجبوراً ہم نے ایک مہینہ میں کسی ایک مہینے کی عادتوں سے اس مسئلہ
 میں ہی مسئلہ

[illegible]

وعبره كلفه أن يقول السلام. إذ عاظمه من شأنه أن يعرف أو يفهم
مقصده قبل أن يسمع ويبه. فب

و ضرورة التمسك به، أنه يقول جندب انشده في قد عدا مني هذا في عدم حياضه
 فقال ولما جئته لا تشبهه، ما كان الخليل مائلا، و: واهية في شوق.

[illegible]

لأنه غير صائمه ولا يجد الصيام فيه كذا ما يحب طهارة ما مع آسره من الخرج
نصف عشر ذبته ومن الفراء عشر دسجه فهو على الصلوة أصح إن شاء من صلي الله
ولما لا يفتي من ربه في الأعراس في صلي الله حاشه لا يفتي في فعل الأموال
وإن لم يكن الصلوة في الأعراس في ربه في غلظ عليهم حتى يشهد حشود من صلاة شهاد حتى
الخدم إليه وعقد أنه صامت من الصلوة وعلى أن يفتي له وإن لم يصاحب الذي معه

الإشهاد الثلاثة ربه الصمد في ماله دون المخلوق.

وقوله: «وَمَنْ يَنْقُصْ فِي مَدَى يَنْقُصْ حَيْثُ عَلَى عَصَةِ حَسَنٍ» لأنه شرط وإنما إذا لم يخرط، ولكن ذهب بطلب من يهدمه فكان في طلب دينه، فسمعت وأتلفت نفساً، أو ماله، فإنه لا ضمان عليه، لأنه لم ينسكن من لوائه، ولو لم يشهد على المخلوق، فسمعت فأشهد على النفس لتعطل به إسلام حين إيمانه وإن أشهد على المخلوق لكانت مسمطة بعد الإتيان، فعمل بعمه، أو جرحه إسلام، بذلك ضمن صلتها، لأن الإتيان على المخلوق إتيان على النفس.

وعند أبي يوسف لا يضمن إلا إذا أشهد على النفس، ولو سمعت المخلوق لكانت على إسلام بعد الإتيان، بمنزلة التمثيل غيره فسمعت لا يضمن، لأن ربح كسبت ليس على صاحب المخلوق، وإنما هو إلى أولياء الميت، وإن عطف به، أو عتبة كانت على المخلوق، فسمعت بسلطته، وهي في ملكه صمد، لأن التعريض إليه، فهي كانت في ملك غيره لم يضمن، لأن التعريض إلى ملكها.

قال في المعابة: إذا كان المخلوق بين حمنة أشهد على أحدهم قتل إيماناً ضمن حصص الميت ويكون على عائلته وهذا عند أبي حنيفة، وعنده عليه نصف الدية على عائلته، لأنه مات من جهنم بعضها مصره وهو نصب من أشهد عليه وبعضها حنبر وهو نصب من لم يشهد عليه، فكانا قسمين، فبعض النصف كما إذا جرحه إسلاماً ولذاته عقرب وبعثته حية وعمره أشهد، فمات من النكس، فإنه يضمن النصف كذلك هذا، ولأبي حنيفة أنه كان من فعل المخلوق، فيجب على لدر المخلوق.

قوله: «وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالَى بِقَفْضِهِ مُتَلَمَّ أَوْ دَمِي»، لأن النفس كلها شركاء في الضرر، فيصح التمدد إليه من كل واحد منهم رجلاً كان، أو امرأة حراً أو عبداً مكتباً كان مدبراً، أو مسلماً كان أو ذنباً.

قوله: «وَإِنْ هَانِ إِلَى ذَنْبٍ وَجَلَّ فَالْمُطْلَقَةُ بِئْسَ مَا فِي الْذَنْبِ خَاصَّةً»؛ لأن الحق له وإن كان حبه سكان عليهم أن يغايروا سوء سكونه جوده، أو غيره.

قوله: «وَأَمَّا الْمُصْطَفَى فَارْسِي لَمَّا تَعَلَّى خَافِلَهُ كُنْ وَجِدْ مِثْلَ دِيَةِ الْأَخِي» هذا إذا كان الاصطفاً عطلاً أما إذا كان عبداً، فعلى كل واحد منهما نصف دية الآخر.

والفرق، أن في المصطفى كل واحد منهما مات من صدمه صاحبه، فماتت مضاعف إلى كل صاحبه، لأن عمله في نفسه سباح، وهو المشي في الطريق، فلا يصح حية للصمدان، ويكون لزم كل واحد منهما على عائلته في ثلاث سنين، وأما إذا اصطفاً عبداً فصفاً

والله اعلم ما نفعكم بطريقه العلم والادب كما في كتابه من فضله ورحمته

[illegible]

دلو کمال عیسی پر مد نہ اندیہ و جہل سے پردہ و غلاب پیوستہ جسی مات درجہ علی
 ایضاً: جہل و مد نہ بودہ لکن لام پیوستہ نہ جہل و طراد سے مدہ، دگر با الضم ن علیہ

ولقد جلت رحمة الله تعالى وأفعاله على عبده في هذه الأوقات من عرفة فقامت من
مكة حجة النبي الذي به عرفة تشهد لا ظلال من بعده ثم أفاضوا إلى
أبوابه يوم النوى من الذي نال أنه عرفة فقامت إمامة به ورحمة على خير حق
فصلى

والله اعلم بدينه

تتبعني في جميع أنحاء العالم

[illegible]

ولو جسد رجل حسد رحن، فحالي على ثوبه وهو لا يعلم انما صاحبه ثوب
فانفسه ثوبه من خلوص هذا صحن مصف الفوق لانه ليس له ' حسد عليه، فسار ذلك
تدريجاً وانه حصل (انفس من الخبوس) والحقبة منكم فاصحاب

ولو لم رجع أمة، بعد رجوع عديدهم لأحر بلادهم، لم يردوا، ولا يردوا، إن كانت
أرضها ليصالحه، فلا شيء عليه وإن أجمعوا ليعصروا، فدفع لهم ما فيها من شئ
وقته؛ لأنه إذا جازعته كان عليه ما في غير ذلك، وأما حديثنا على نفسه، وأما ما كثر
أن يعصروا فهو خارج عن غير من نفسه، فإلى نفسه العصابة، وهذا أكبر من
المسك لم يصير إحداهم، هذا كله في التفرع.

مقالة: روي عن علي رضي الله عنه أنه قضى على الأبرار والوفاة والحكمة

التمليك ومن تعصب صبا حراً، فصار في يده محرم، لو نكحها، فلا شيء عليه، ولا كان من جماعة، لو سبته حبة، أو أكده سبع، فعلى عاقبة التعصب الدماء استحيماً، وإن فعل الشيء حسبه، لو وقع في سر، أو سقط عليه سائل، فإن التعصب صار فيه على عاقبته، وإن قتل رجل عبداً، فلو لم يزد ما لغيره إلا شاعراً انهموا الناس، فقتلوه، وإن ساءوا تبعوا التعصب بالديه على عاقبته، ويرجع عاقلة التعصب في مال القاتل وإن قتله، حل في يد المتعصب، خطأ، فلا ولي، إن يتبعوا أياً ما يتبعوا بالذمة إما التعصب، وإما القاتل فإن اتبعوا التعصب رجع على القاتل، وإن اتبعوا القاتل لم يرجع على التعصب، لأن حاسلي التمسك عليه.

قوله «وكل ما يفتقر من دية يجر قيو مقدر من لجة لغتم» يعني أن ما وجب به من آخر الدية، فهو من بعد فيه التعبد، وما وجب في آخر به نفس الدية، فيه من التعبد نصف التعبد، وعنى هذا القياس، ثم الغاية على التعبد به دون الشيء لا يتحصله بالطلاق لأنه آخر في ثمره شمال لا موال، ولما إذا ذل ذلك، دخل ما عليه على الصلابة عندها.

وقال أبو يوسف: في ماله العاني يقول غير لا يعمل له عليه عبداً ولا عبداً، قلنا هو محمول على ما حتى العبد لا ما جني على، فإن حابة العبد لا يحسد الصلابة، لأن للمولى قرب إلى سيده.

قوله «وإن ضرب رجل على امرأة فأنفست خبيثاً من دميته فمرة غرة غرة أو لعمري قبضتها نصف عشر الذمة» أي نصف عشر دية كل رجل سواء كان أخيراً ذكراً، أو أنثى بعد ما استأنف نصفه، أو بعد حليفه لها، روي. وإن امرأة ضربت بعض امرأة فألقت جيباً مثلاً، ففرض الشيء على الله عنه وسلم على عاقلة المتضررة بغير حد أو دية لديها حسبة دونه، روي. وبه يستمر مع أنه ذكر أم أنثى، فدل على أن حكمهما سواء، وحسبها هو

(١) قال من سحر المسلماني في الفراء (٢٨٠-٢٨١). حذاب إلى حين غره عند قوله «سبحانه» وروي «أو حسبانه». الطبري من رواية سلمة بن تمام، عن أبي العباس، عن أبيه قال كان يدا رجل يقال له حبل بن مالك فسكر القصد، فميتا فقال دعني من جبر الإعراف، فيه غرة عبدة في الله، أو فمسألة لا فري، أو عشرة، أو ستة، أو ثمانية، روي أبو بكر عن أبيه أنه إن امرأة ضربت امرأة ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حسبته، روي عن الخلف.

وتحمل الخطب في الأمرين من دية الذمة، كما شاهدت.

والأين في شبهة من طرأ، به من سلب أن عمر يوم غره سبع دنانير، ولا بد من ذلك من غير الغرم.

نصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة وهي على عائلة الضارب عبداً في سنة
وكل مال في ماله، وهذا في الجنين المظهر وهو أن يكون المرأة حرة، أو أمة
علفت من مبيعتها، أو من ضررها، فيكون الولد حراً، يجب ما ذكرنا، ويكون موروثاً
عنه، ولا يكون بلام خصاصة، وعند مالك للام، ولو كان الضارب وارثاً لا يرث هذا إذا
خرج حياً، وإن خرج حياً، ثم مات من ذلك الضرب نجس المني كاملاً، والكمارة
قوله: (لأن ألفه حياً) ثم مات منه فله كاملاً، ونجس عن العاقبة.

قوله: (وإن ألفه ميتاً ثم ماتت فله دية ونفره) الدية بقتل الأب، والنفر بولاد
الجنين وإن خرج حياً، ثم مات، ثم ماتت الأم تجب دية وارث الأم من مبيعتها.
قوله: (وإن ماتت لم ألفه ميتاً فلا شيء في الجنين) ونجس دية الأم وقد ماتت
الأب، ثم خرج حياً ومات وجب دية.

قوله: (وما يجب في الجنين مؤثوث غشاء) لأنه بدل منه، والجبد عن المشلول
لورثته ثم الجنين إذا خرج حياً وتوالت، وإن خرج ميتاً لا يرث ويورث.
وفي حرمته أبي النسل، أربعة لا يرثون ويورثون البكارة، والبرص، والجذير، والفضل
وإن ألقب جنيناً يجب عزائان، وإن نزع أسنانه حياً، ثم مات، والآخر عرج متماثل
عنه ودية، وعلى الضرب المكفّر وله ملك الأم، ثم عرجا مبين تجب دية الأم وحدها،
وإن عرجا جبر، ثم ما يجب ثلاث ذيلات وسيت تحره، لأب قول بقدر وجب بالقيمة
على مولده، وأل كل نس، عره كما يقابل لأول التبر، عره المنبر.

قوله: (رتبي جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف غنم قيمته، ولو كان حياً وغنم
لبيته إن كان أنثى) وصوته إذا كانت قيمة الجنين الذكر لو كان حياً عشره دينار، فقه
يجب نصف دينار، وإن كان أنثى لبيها عشرة، يجب دينار كاس فإن قيل في هذا
تخصيل لأنثى على الذكر في الأرح، وذلك لا يجوز فك كما لا يجوز التخصيل، فكذلك لا
يجوز التسوية أيضاً، وقد جاءت التسوية بما بالهناق، فكذلك التخصيل وهذا؛ لأن الوجوب
يختصر قطع النسب أو باعتبار صفة الملكية؛ إذ لا مالكية في الجميع، وأنثى في معنى
المشوى تساوي الذكر، وربما يكون أسرع شيئاً كما يجد الانقباض، لهذا حوزة بمصلي
الأنثى على الذكر، وفي جنين الأمة يعني المملوكة والمهترة، أما جنين أم المولود يجب فيه ما

يحييه في حبي، مرة، وثمة إذا قال لأخته السموكة: عاوي عطشت من نصرها رحي، فألفت
حبيبها، فإن فيه ما في حبي آخره

قال في تكميله: إن صرنا بطل الأمة، دعيت المدي من في عطشها، لم تفت حنا، ثم
جاب حبه في حبه مبرأ، ولا ثاب، فدية وإن ماب من حش، لأنه فيه بالك، ثم استبق وقد
كان ذلك في حنا في الرب، فمدها نعت الفضة نور، فمدها وحب فمده حنا

قد في المكره، وما وحب في حبي الأمة، فهو في ماب نعت، ما يوجد به حنا
هو ما نعت، لأن ما دون العبر من المرحون صماته حسان الأموال بدلالة أنه لا يتلو به
نعت من حال ولا كلفة

قوله: (ولا كفارة في نعتين) لأنها عرفت في العوض الكثرة والمزيد، فافهم
يقول فمدها وقد، لأن الكفارة ما يحب ما نعت، واجبه، لا يعلم حبه من نعت، فمده
جاء.

وقال شامي به مكره

قوله: (وأنكره) في نعت، وأنكره عني ربه موميه) ولا يحريه موميه ولا
يؤده: لأن حبه موميه، وإن نعت مكاله لم يود نعتاً جاز، وإن كان له أدى حنا له
يجريه ما في حبي، لأن لا نعت، فهو كالأعشى

قوله: (باب لم يجد لضمه شئ من حنا) ولا يحريه نعت الإطعام، لأن ما
جاء في مكره في كساره الفتل، وإنما ذكره لضمه، لا لضمه، أنه موميه ومعلم
علم

باب القصاص

قوله: (وإن جد القصاص في حله لا يعلم من فيه) يتخلف منقوص وخل
شبهه بغيره، فوئي فيخبرون بذلك فقتله ولا علمه به فأنكره) وقال شامي: إذا
كان هناك قوت السجدة المدي خمس مية، وعصى بالدي على سادعي عليه عمة
كانت المعوي، أو جد وديوت، أن يكون ذلك علامة للفصل بين واحد وبينه، أو قد
يشهد القاصي من عمة، أو سادعي، أو سادعي عدل، أو حذو مبر عدل، أن أهل القصة
قوله.

وقوله: (وإن شانه) ما بالنسبة إلى جملته، وفيه جد من واحد منهم بالله ما
نعت، ولا يخلط ما نعت، جواز أنه نعت، فمدها بضمه.

وقال في: يجوز أنه نعت مع غيره، فيجوز: علي، لأنه ما نعت.

يستخلصان في أحدهما

قوله: (وَلَوْ أَنَّ زُحْدًا لَمْ يَلَأْ أَنْ يَرَى فَلَاحُ قَسَامَةٍ وَلَا ذِمَّةٌ) لأن من عصى، والآخر أن يكون به جرمًا، أو أثر شرب، أو حية، أو كان قد خرج من عبده، أو أميه، وإن وجد أكثر من ذلك، أو العصف، ومنه قوله في حكاية بعضهم للسامية، والذمة وإن وجد أقل من نصف ومنه المرسى، فلا شيء عظيم.

قوله: (وَكَيْفَ لَيْتَ) كان الذم يسيرًا من الله أو ذمّه أو ذمّه، لأن مروجه من الله وعاقب ومن غيره، من الله في سورة، فلا بد من عصى الله قوله: (وَلَوْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ أَقْبَرَهُ فَبَرٍّ قَبِيلٍ) لأن الظاهر أن هذا يكون من صرّف شديد

قوله: (وَلَوْ أَنَّ زُحْدًا لَمْ يَلَأْ أَنْ يَرَى فَلَاحُ قَسَامَةٍ وَلَا ذِمَّةٌ) لأن من عصى، والآخر أن يكون به جرمًا، أو أثر شرب، أو حية، أو كان قد خرج من عبده، أو أميه، وإن وجد أكثر من ذلك، أو العصف، ومنه قوله في حكاية بعضهم للسامية، والذمة وإن وجد أقل من نصف ومنه المرسى، فلا شيء عظيم.

قوله: (وَلَوْ أَنَّ زُحْدًا لَمْ يَلَأْ أَنْ يَرَى فَلَاحُ قَسَامَةٍ وَلَا ذِمَّةٌ) لأن من عصى، والآخر أن يكون به جرمًا، أو أثر شرب، أو حية، أو كان قد خرج من عبده، أو أميه، وإن وجد أكثر من ذلك، أو العصف، ومنه قوله في حكاية بعضهم للسامية، والذمة وإن وجد أقل من نصف ومنه المرسى، فلا شيء عظيم.

ومن بشرى في سورة، ومنه قوله: (وَلَوْ أَنَّ زُحْدًا لَمْ يَلَأْ أَنْ يَرَى فَلَاحُ قَسَامَةٍ وَلَا ذِمَّةٌ) لأن من عصى، والآخر أن يكون به جرمًا، أو أثر شرب، أو حية، أو كان قد خرج من عبده، أو أميه، وإن وجد أكثر من ذلك، أو العصف، ومنه قوله في حكاية بعضهم للسامية، والذمة وإن وجد أقل من نصف ومنه المرسى، فلا شيء عظيم.

وقال أبو يوسف، لكل منكر منكر، لأن الصانع يجب أن يكون له منكر، وقد استوفوا فيه

والصانع من صاحب عطف أصيل، والمشتري منكر منكر، لأن من عصى، والآخر أن يكون به جرمًا، أو أثر شرب، أو حية، أو كان قد خرج من عبده، أو أميه، وإن وجد أكثر من ذلك، أو العصف، ومنه قوله في حكاية بعضهم للسامية، والذمة وإن وجد أقل من نصف ومنه المرسى، فلا شيء عظيم.

قوله: (وإذا وجد فليكن في ثوبه) فالقسمة على رب أو غيره، ومداخل تعاقبة في قسمه إن شاء مسرراً، غير كما هو عية، فعلى صاحب المداور مكرر عليه وهذا عندها.

وقال أبو يوسف لا نساه على المالك ومن وجد شيئاً في دار غيره، فعلى من وجد حقة حب دية على هلكه أو شيء، وعقدوا هو غير لا شيء به
قوله: (وإن وجد ثوبين في سعة فتقسمة على من فيها من تركيب، وتقسمة) لأهل أبيهم، وأصله وغيره في ذلك سواء
قوله: (وإن وجد الثوبين في سعة محلة فتقسمة على من فيها من تركيب، لا يسجلهم من غيرهم)

قوله: (وإن وجد في المباح أو المشاع أو المظن فلا نساه فيه ولم يعرف قتله) فالقصة في ثوب المالك، وأنه نساه لا يقتصر به واحد منهم، وإن وجد في اثنين، وثم يعرف قتله، فإليه في بنت المالك عندها

وقال أبو يوسف الدية، والتقسمة على أهل نساه، لأهم سكان
قوله: (وإن وجد في بركة ليس بعمرة لغيره) وهذا إذا كانت بركة
حيث لو ساج فيها سائح لم يسمعه أحد من أهل البصرة، ولا من أهل القرى، أما إذا كان
كان يسمع منه، انصوب للقسمة، والدية على أهل البصرة، والدية على أهل القرى
قوله: (وإن وجد بين ثوبين كان على القوم للقسمة، والدية) هذه إذا كان
يسمع انصوب منه، أما إذا كان لا يسمع، فهو غير ذلك، في القوم سواها، فهو
عليه حياً

قوله: (وإن وجد في وسط القنات جثته نساه، فهو هدر)، لأن هدر يسرى
به أحد من كالمسألة المستطمة

قوله: (وإن كان منسوباً في المشاع فهو على أقرب القرى من ذلك المالك)،
لأنهم يستوفون منه، ويؤدونه، ويؤدونه

قوله: (وإن أُلقي الثوب على واحد من أهل المصحة عتبه ثم تسقط
القسمة عليهم) والمصادرة، والدية بعد ذلك

وعلى عهد آل المصاحبة تسقط، ويرد دعواه على واحد منهم، ولا يلزم
قوله: (وإن أُلقي على واحد من غيرهم سقطت نساه، والدية) لأنه
صار مباحاً لهم

قوله (وإن قال المستخبر قبله ولائ استخبر به من نفسه ولا عرفه له قتلًا غير قتل) لأنه يريد سقط الخصومة على نفسه بقره من نفسه، على ما ذكره

قوله (وإذا شهد أنال من أجل الصحة على وزن من غيرهم نه فله لم تقبل شهادتهما) هذا على وجه

وقال أبو يوسف رحمه الله: وإن ادعى القول فقل على واحد من أهل القلة، لأنه يشهد بآراء من أهل بيته عليه لم تعد اجتماعاً، أو خصومة دائمة مع الكل، فاشهد بريد أن يقطع خصومه عن نفسه بشهادته، كما هو

ومن شهد على رجل مباحاً ليلاً أو نهاراً، أو شهد عليه تحت راي في عصر، أو باراً في الطريق في غير العصر، فإنه مستشهد عليه محضاً، ولا نسأ عنه، لأن السراح لا يلزم، فيحتاج إلى دفعه بالنقل والعصر، إن كان يثبت، لكنه في الليل لا يدفعه القوم، فيعطلوا إلى دمه، ويكفي في المبار في الطريق، لأنه لا يدفعه القوم، فإذا قلنا كان دمه حراً، والله على أشد

کتاب الحاق

هو جمع مصنفه، وهي تدرسه في مصنف تدرسه على لا، فعل مد، من أن مصنفه،
والأصله في المد، وهو مد بمصره الكاف

قوله: الحمد لله، ربه في منة نعمته، ورحمة ربه، وحنه، يعني الحنان،
على الفقراء، المحرومين، يقول: يا ربنا ارحمنا، ورحمنا بالصنيع
قوله: (يا ربنا ارحمنا) أي ارحمنا من هذا الفقر، وهو الجوع، الذي
يكب أعمارهم في الدمار.

وقد التفتي رحمه الله - عليه

فوقه : روضه من غطاء الخشب فيه ثلاث مسجدين ، العبداء ، حرم ي كل سنة مرده لو
مريم و جعفر مدو ناز به سبيل عمر عبد الله شاه مانياد . لا من يوم سنبل

والعطاء من بعد ما يقضى من الدين من غير ان يفسد في نفسه شيء من الدين

والشرف - مخرج في كل شهر

عجل يوم يهودي، وإذا كان الواحد شئ منه سخر، أو أهل كان في سبه واجبه،
وما زاد على سبه، إلى عام الكثر في اسمه ثلاث، وهو ر ع ي د على سبه اجبه في
ثلاثة لثلاثه، يعني إذا كان الواحد كل الثمه قبله يفسد على كل واحد من ثلاث سبه،
ويؤثر كان الواحد السبه، لم يفسد كل واحد في سبه، وإن كان السبه في سبه، على سبه
وعلى سبه كان د كان الواحد في كاله سبه، ثم وجب في سبه على سبه ذلك سبه سبه
لثلاث سبه منه عد في سبه، وما حث في لثلاث سبه من المعافه في سبه، كما في
سبه في سبه الواحد من سبه

[illegible]

قوله: ومن لم يكن من أهل الذبح فدايته فيه، ونسب عيهم في ثلاث
سبعين لا يوافق الواحد منهم حتى يؤمنوا في كل سنة درجة وإعانة ويقصص منهم
في هذا الشاهد في أنه يراد عن أربعة من عيهم نسب. و. عن عيهم على أنه لا يراد كل

واحد من جميع الذب في ثلاث سنين، على ثلاثة درج، أو أربعة، ولا يوجد من كل واحد في سنة إلا درهم، أو درهم ونصف، وهو الأصح.

قوله: «وإن لم تنسخ قبله لعلك سمعنا أن العرب قبل الإسلام يبيعون بنيهم، ويصم الأعراب فلا عرب على ربيب المسببات الأعز، ثم يوهبهم، ثم يعاقبهم، ثم يبيعهم، وأما الألباء والبيوت بعد من يبيعون أنفسهم»

وقيل لا يبيعون

قوله: «وتدخل في العائنة القاني فيكون فيها يؤدي كاحدهم»، لأنه هو القاتل،

فلا معنى لإحرامه ومزاوجه غيره.

وقال المشافعي لا يذهب على القاتل شيء من الذب، وليس على النساء، والغربة شيء، لأنها يمدح على أهل النمرة لتركهم حرمته، والدم لا يضره في النساء والصبيات، ولو كان لكانت سبيًا، أو امرأة لا شيء، غلبت من الذب.

قوله: «وعائنة يغني لبيد عزلة» من أهل مصر فكون من أهل عده، قال عليه الصلاة والسلام: «مولى القوم سيم».

قوله: «وقوى الموالاة يعني غنة مولاة وقيلته» لا لهم ربه بعد موه

قوله: «ولا تحمل العائنة التي من بعض عشر الذب وتحمل نصف أكثر فصاعدا» لأن الحمل على العائنة للمحرر من الإجماع ولا صحاح في العمل، ثم العائنة إذا حلت نصف ممتنع كان دية في سنة، وإذا لم يكن بلغا من دية ولا هو من أهل الذب، فمختلفه حصاره، وإن كان بصوته بالحرفة، نفس الشرف بين الذين هم أصاؤه كالنفس بين، والخصاوس بمرئته، ولا ماكنة بسبيها.

وفي الذب إذا لم يكن به عافاة، فالذبة في يد عدائ، وهذا إذا مات خلاف ميرته لبيد القاني، فكذا ميرته من الغرامة عزم ست الفل، وإن المدخلة بعده سنة أربع مؤد عقله عنه، ثم ادعاء لأب، نصف عائله لأنه بما أذن على عائله لأب في ثلاث سنين من يوم يمضي تقاضي حاشه ثم على عائته لأب.

قوله: «وعا نقص من ذب لقي حال الجاني» يعني من بلغ أو شيء عن نصف عمر الذبة كان على الجاني دون العائنة.

قوله: «ولا تغفل العائلة حاية القاص» يعني إذا حاس لعده على دهر أو على غير

المع

قوله (ولا تظن حبيبة اني اعترف بـ الحاسي) لا انا بصفاة) هو قس: قد
ذكر حاسي انما كان له احد، مما

قوت اكر هذا من ارضي وجهه. (يقولون) وجهه اح. ١٠٠ في مال الفاضل، وما قال
ولا تعص ما ربه بالصنيع، و اعترف بالخطي، ولا تكرار مع ان في حق حادثة واقعة، لانه
ذكر تفصيل عن بعده، لا ان يصاحبه ولم يذكره هناك

قوله (ومن كثر بلي خطا ولم يرعوا من لهضي لا بعد حسن نفسي خبي
بالقبة في عاده في ثلاث سنين من يوم يقضي عليه) ان الناحي من وقت الفضا في
الثابت بالينة، فهي ذكرت بالافرا، الى

قوله (ولا نفس مؤذنا بصلحي) وقد ساء

قوله (وان سبي بحر على اعين لعتنه خط ثابت حبيبة على عاقبه) هو
عاقبه الحاسي وما روي البصر على الصد لا تحمله لمانه، لانه سلب به مسلت الامور.
وقد تعلم

والملوك من المعصية في دار الحرب بعد ما أحرزت قبل الفسقة، أو روج عنه غيره، أو تروج بمحوبة أو حبس في عهد واحد، أو جمع بين حنتين أو روج بمحاربة موطوءة، وقال: علمت أنها من حرام، فإنه لا يحد عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف وعنه أحمد في كل واحد حرام عني التأييد كوطء محرمه، والتزويج لا يوجب شبهة فيه، وما ليس بحرام على التأييد بعد النكاح يوجب شبهة فيه كالإكاح بغير شهوة، أو في عدة النكاح وشبه ذلك. وشبهة لاشياء أن يقول: فثبت لها عمل في ذلك لا يحد.

قوله: (قَالَتَيْنِ أَنْ تُشْهَدَ أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُدَاءِ عَلَى رَجُلٍ أَنْ أَضْرَعَ بِمَرْثَمٍ) فَمَنْ قَتَلَ الْقَتْلَ اعْتَمَدَ مِنْ ثَمَرِهِ وَمِنْ يَشْرُطُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ؟

قضاء لأن الزنا لا يحد، ولا تأييد، وعمل كل واحد لا يثبت، لا بشاهدين، والقتل يكون من واحد، وبشرط في الأربعة أن يكونوا ذكراً حرراً عديلاً مسلمين، ولا يثبت فيه شهادة النساء مع الرجال، ولا الشهادة على الشهاد، ولا كتاب القاضي إلى القاضي، وإن شهد أقل من أربعة لا ينقل شهادتهم، وهم قدمه بحدود جسد أحد بالقتل، إذا طلب الشهود عليه ذلك ما روي أن لها بكثرة وقيل من معه ونافع من الخاوت شهدوا على القميرة بن خبة بالزنا بعد عمر رضي الله عنه، فقام ربه ركانه الرابع، فقال: رأيت أفنداً بادية وحساً عاليه، وأمر مكر، ورأيت رجلاً على عاتقه كاذبي حمار، ولا أدري ما ورد ذلك؟ فقال عمر رضي الله عنه: أفتشهد الله الذي لم يصح أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بحد الثلاثة، وكنا إذا جاءنا ممددين، شهدوا، وحلاً بعد واحد لم نقل شهادتهم، وهم قدمه بحدود حد القذف، وأما إذا حصروا في عصى واحد وجلسوا مجلس الشهود وداموا إلى القاضي وحلوا بعد واحد لم يحدوا، لئلا لا يهينوا الشهادة دونه واحده، وقد روي أنه عمر رضي الله عنه حل الشهادة على هذا الوجه لأنه أحسن المعيرة عند شهد عليه، فأول قال ذهب وحدثك يا معيرة بما شهد الثاني قبل ذهب نصلك فيما شهد الثالث، ثم ذهب ثلاثة أرباعك وكان عمر رضي الله عنه في كل مرة يقتل متلوه من شدة الغضب، فلما قام ربه، وكان الرابع قال: يا عمر، ثم يا صلاح العذار، وإنما قال ذلك لأن به كان يصحب إلى السواد منسوبة به، وفيه. وأما بالشجاعة: لأن القذف إذا سلح على ظالم أحرقت جناحه وأحجزه عن الطيران، فكذلك كان زياد في معالجة أقرانه بعد مدح، وأول دم وهو على وجه الإيثار، في عاتق صاحبه وشعره له على الإجماع، فقال ربه: لا أدري ما قالوا، لكني أهيأ بضربهم في الحاف واحد كاصحاب الأمواج، رأيت عساً عاليه وأمر مكر، ولا أدري ما ورد ذلك.

١ - فالجوابه ان جميع النسخ هي متطابقة ، واما ما وجدته من نسخة في المخطوطات

[illegible][illegible]

قوله (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ يَبْتَغُونَ فِتْنَةً مِنْكَ لِيُقْضَىٰ لَهُمْ أَهْلُ عَذَابٍ مُّذْنَقٍ) أي الذين يتبعونك يطلبون فتنتك ليقضى لهم أهل عذاب مضيق. وقيل: يبتغون فتنتك ليقضى لهم أهل عذاب مضيق. وقيل: يبتغون فتنتك ليقضى لهم أهل عذاب مضيق. وقيل: يبتغون فتنتك ليقضى لهم أهل عذاب مضيق.

وَأَمَّا زَيْنُ الْعَبْدِينِ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ هَؤُلَاءِ الْمُرَادُ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ
بِهِمْ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ

[illegible]

(1) أخرجه أبو جهم بن عيسى بن يوسف الضراري أم إسحاق في التمهيد، 8/2، 12.

الوعده في شكاك العامه، ولا يكرر به محسناً كل ما

ولو بزوج به لدخل به، ثم لم يصب مولاه ما به من دس به به انص لا يكون محسناً، وكذا إذا دخل به وهي مسيرته ثم لم يركب عليه بدخل به بعد الإبراء لا يكون محسناً.

وقوله، لا حرم بزوج به، يعني إذا جني فبرحوم كذلت، امر به برب به ما اخذوا في وجهه إذا كان نسب الرما والمرارة لا يبيع وكما ذلك، راجد، أي من سوله وبك كذا بطية البيع، ولا يعني سيده لأنه بعد الشبهة لا يبيع بمرارة

قوله، (يأخذه إلى أرضي للعباء)؛ لأنه لم يكن راحة، وكذا يبيعه حصصه محسناً وفقاً لقولهم بصلحوا كصوف الفلانة إذا لم يرد راحة، وحده، أي قدم سحوق ويقدم آخره، وجموع، ولا يجر به، ولا يربط، وإنما يعوم قائم، ينصب لمالي

وأما المرأة فإن شاء الإمام حرم لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم للمرأة؛ لأن الحرام أسر ما تحمله أب تكتم، وإذا شاء لم يفرده، لأن بواجب صاب للرجح بالحرف

قوله، (وتتدين بشهود) بوجهه ثم الإيمان ثم الشين، أي إذا س الرما مائة بدئ بهم استحلوا لهم، لربما سعتهم النفس، وحقوا، أي السبابة

وقوله، (ثم لإمام)؛ أي يظهر في حقه، فربما يرى في الشهادة ما يوجب قوة الحق قوله، (فإن اتبع الشهود من الإختفاء حفظ فحد) وبه يجب عليهم حد الصدق لعدم التصريح بظنهم، وكذا إذا سع بعضهم حفظ إمام، راجد، أي عابوا أو ماثروا، أو مات بعضهم، أو مات بعضهم، أو عصى، أو حرص، أو من، أي ردد، أو بدلت، فصرح الله بظن الله من الشهود عليه عدده، لأن ما بينهم شرط

وقال أبو يوسف إذا استعوا، أو غابوا، رجم الإمام، ثم الناس وكذا إذا عدا، أو حوا، أو رموا، بعد كنه به، استعوا من حد كنه، أي كانوا يرتص، أو سخطوا على الأئمة على الإمام أو رمي، ثم لم يركب على ما يري، أي إذا شهد رجة على أيهم ياتون وحب عليهم أن يدينوا، بالرجوع وكذا الإخوة وذراريهم

ورحب أن لا يحدوا به مصلاة رقة ذو رجم دعه، وما من لعمه فلا تمي له بعمه قتله، لأن رجمه لا يكمل فأشبهه بأحس، وقد عدا من لا يرد سبه على أنه ظنهم لم يجرم بمرات هذه أسباده، لأن مميزات محب الموت، والشبهة يجب وقص على طرنا، وذلك غير الموت، وكذا إذا شهد عليه بالقتل من نفس به بجرم القيراث

[illegible]

قوله: {وَيُحْيِي الْمَيِّتَ} (يحيي) أي: يعيد الحياة، فلا يفسد جسداً كالموتى
فيمسكه وقد مر أن الله تعالى خلقه على نقاء، وبأنه تعالى في عالمه لا يفسد ما خلقه
ففسد على أنه لو فسده، وهو عليه السلام في أهل الجنة، لا أن الله تعالى في خلقه
الرحمن يبعدهم أبداً، لأن المفسود فاسد، فكذلك سرح كذا، أو لم
قوله: {وَأَنْ تَبْشُرَ الْغَنَى} (تَبْشُرُ) أي: لا تمنع، ولا تمنع
سوطاً لا تمنع (تَبْشُرُ) أي: لا تمنع، ولا تمنع.

قوله (عزوة غنوصها) أي بني النعمان وغيره القديم لا الحمد ح بعد وغيره شوم
لا يحصل له انحر

قوله، ويخرج منه يانعة، يعني ما علا الإزارة، لأن البساط جميعه محمول على يانعة.

[illegible]

(۱) اگر وہ مسلم بنی مسجد کے لئے وقف شدہ زمین سے کسی غیر مسلم کو زمین عینہ یا کفایت دے دے

قوله: **أَيُفَرَّقُ الشَّرْبُ عَلَى أَغْصَانِهِ**، لأن جميع من عصا وحده يهلكه، ولذلك
أجر لا يسلط، ولأنه يجب أن يوصل الأثم إلى كل الأغصان كما وصفت نيب اللذعة.

قوله: **إِلَّا رَأْسَهُ وَرِجْلَهُ وَفَرْخَهُ** لفوقه عليه السلام للحلاد، ومن لوجه، والفرس،
والذكيرة، ولأن الفرج مصل، والفرس جميع الخيول، لربما يهتل بالشراب سدا، أو
بغيره، أو شبهه أو دونه، ويجسد الفرس، فيمطل أيضا، لأنه يعقل.

وقال أبو يوسف: يصرّب الفرس موطأ واحداً، لأن فيه شخصاً، أو لأنه أنسوط
لو اختلف لا يخالط منه شيء. ويصرّب الرجل في الحدود كشبه فالحاً غير مبدوء، ولا ينفى
على وجهه عني لأمره ولا يشبه يده، ولأنه لم يرد في الحدود، لأنه اسم لما، مطلق تليها
عليها، ويربط الثوب ويؤدى له ثياب عليه بمرّة، ويؤدى من الثوب، ولا يجوز أن
يعرفه في كل يوم سرّاً، أو موطأ، لأنه لا يحصل به الإلام، ولو حنقه في يوم حسين
متوالي ومتلي في اليوم الثاني جازاً على الأصح، ولا يهدم الحد في السعد صفة، لأنه لا
يؤس أن يفصل من الحدود بحاشية.

قوله: **إِلَّا أَنْ كَانَ غَيْدًا** غنّة خضبان كذلك، أي عني النصف التي حلق عليها الحز
من رزع ثيابه، وإثاء، ورجه، ورأسه ورجه.

قوله: **إِلَّا رَجَعَ الثَّعْلُ عَنِ اقْتِرَافِهِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ**، أي ومطأ قبل أن يوجّه
ويحلى سبله، بخلاف ما فيه حتى القيد وهو الحصار، والمطأ منه لا يقبل رجوعه
بشيء.

قوله: **وَيُسْتَعْمَلُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُفَرَّقَ تَغْيِيرُ تَرْجُوعٍ وَيُفَرَّقَ بِهِ لَهْلُكُ لَهْطٍ أَوْ
قَتْلُكُ أَوْ لَهْلُكُ وَطَبْخُ بَالِسِيهِ**، أو يقول: أيت حيل! أيت حيل! أو حيل! أو حيل! أو حيل!
أو حيل! ثم رجوع عن إدراكه قبل منه وسقطه بعده، لأنه لا مطأ بسببه مع الإقرار.

قوله: **رَدُّ بَرَجِيٍّ وَأَمْرًا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ** يعني في شدة الحد، والمطأ للرجوع.

قوله: **وَعَلَى أَنْ أَلْمَزَ لَا يَتَرُغُ عَنْهَا مِنْ نِيَابٍ لَا تَمُوتُ، وَالْحَتُّ**، لأن في

(١) قال أبو جعفر النعماني في البداية والنهاية: حدثنا قال: حشر الله عليه وسلم لقد تم
حرب أحد، ومن الأثر المذكور أحمد، وقد جاء برواه من علي، وقد في سائر، فقال
يصرّب واحد كل يصرّب، أي توجّه، والمذكور: حشره من أي سبه، وجهه ثم على
وأعرجه سعيد بن مسروق من وجه آخر، وقد ورد في من يصرّب توجّه، ثم وجهه فليست من
حشر أي هربه، ولما في من يصرّب، أي أنه يصرّب للموت، ولا في حشره من أي يصرّب في
قصة واحد للموت، وإنما رتقوا الوجه.

تجريدًا كتبت عودتها، وضرر جالسًا لأنه أسترها

قوله (إنه حضر له في المجمع جزء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر للقاءه إلى ثديها، وأخبرني حسن لأنه أستره وبصره من العود، ولا يحضر للرجاء لأن النبي عليه السلام لم يضر لمانع.

قوله (ولا يلزم المولى الأخذ على عتبه إلا بذكر الإمام) نقره عليه السلام بأربعة إلى الولاد الجمعة، والفي، وله عود، والمعاد، لأن السوى لا يلي ذلك على عتبه، فلا يليه على عتبه، لا يذوق الإمام.

وأما شهوره فله ن يفيده على عتبه لأنه حق شهود

قوله (وإذا رجع أحد الشهود بعد الحكم قيل المجمع ضمير الجمع وسقط المجمع عن الشهود عنه) قد عولما

وقال محمد: بعد الرجوع وحده لأن شهادته قد صحت بحكم الحاكم، وتأكدت بالقبض، فلا تخصم لا في كل الراسم.

ولما أن الإحصاء من القضاء، صائر كما إذا رجع واحد قبل القضاء، ولهذا سقط عنه شهود عليه، ولو مع أحدهم قبل الحكم حذر جميعاً، لكنه هذا إنما سقط الحد من الشهود عليه في دعوى جسيمة لأن الشهادة ثم يكمل في حقه سقطت، ولو رجع أحد شهود قبل الحكم به عدواً جسيماً عنه.

وقال محمد: بعد الرجوع وحده لأنه لا يصلح على غيره.

قلت: كلامه يدل في الأصل، وإنما يصير شهادته للأصل بالقضاء، فإذا لم يتصل به قضاء على دعوى، سجدوا، وما إذا كان خلفاً رجع مع الدعوى سقطت عليه، ولا ضمان على الرجوع في الرضا على أي حصة، وكذا إذا مات من الشهود، وعندها خصم.

قال في المنظومة لأبي حنيفة

والحد إلى مخرج فدان واحد كذا لا ينشئ هذا البناء

صورتها أربعة شهود عني غير محصى بالزمان، فجملة القاضي حذر حد، ثم رجع بعدهم لا يحسن الرجوع لأكثر من حد، وكذا إن مات من حد لا ضمان عليه عند المجرى حصة.

(أ) قال في حاشية المستمل في الفكي السلف في مخرج حد، انكشف، 171، في قوله مخرجاً

وقال أبو يوسف وشيخه، يضمن المراجع.

قوله: (ولأن رجوع بقدر الرجوع بجلد الرجوع بوحدة) ومضمون ربع الذبقة ومال وفي لا يجد الرجوع؛ لأنه صار ق فأنه في حذر لخطأه، ومن لدن حيا، ثم ما، الموقوف معطى للحد عن اختلاف؛ لأنه لا يورث.

ولما أن الرجوع صار عدداً سدا، جوعته بالسيادة السادة، ولم يهر قلداً في الخال، ومن عدل ما وجد عليه الحد، وإنما ضمن ربع الذبقة؛ لأن الموقوف ملك سيادته. وشهادته غيره، وقد بقي من دس شهادته ثلاثة أرباع حذر، ولو كان المشهود خمسة، ثم أكثر، مرجع واحد منهم لم يضمن شيئاً؛ لأنه هي من مطلق جميع الحذر بسيادتهم، وإن رجع اتفاق وهم خمسة مضمون الرجوع ربع الذبقة لما بد أنه يضي من ثلث بهم ثلاثة أرباع ملحق وإذا شهد أربعة تركوا مرجعي، فإنهم عبيد، فالذي يضمن المركان عند أبي حنيفة معناه إذا رجعوا عن البركة، بأن قالوا: علم، لسم عبد ومع دس ركباهم.

وقال أبو يوسف، ويضمن الذبقة في بيت القدر، ولا شيء، على الزكوى؛ لأنهم أثروا على السبوح حيوة، ويضمن مرقود مخصص.

والذي حجه، أن السيادة بما تفسر حجة، وعادته التركية، ليستصاف الحكم لبيد، وإحاطة بها إذا قروا، عسى أنهم عبد وركبهم، ثم إذا أثروا على التركية ورجموا أنهم أحرار، فلا ضمان عليهم، إلا على السبوح مل على بيت المال إحصاءها. ولو قل، سرخي، أعطت في التركية لا يضمن شيئاً، كذا في المصنف، وإما اختلافه، قال: يجب له عيبه، ونعمت ذلك.

قوله: (وإن نقص ملأ المشهود عن الأربعة حذر) لأنهم قدوة. قوله: (وسواء نقص المرحم أو يكون خراً بالغ عاقلة) مسما قد يزوج لقراءته، فكانا صحيحين، وذكر بها (هما على شبه الإحصان) لأن كتاب المصنوعة منه، لو صحته، لو جوبه، أو كتابه، وقد دخل بها لا يكون عيباً، وكذا، دخل بالامة ثم اعتصمه، أو اعتدب الكتاب، ولم يورث منه ذلك وطء حتى يورث لا يكون عيباً.

وقد ورد إحصان الرجعي، أصراً من إحصان المشدود، فإنه هناك عبارة عن اجتماع على شرائط لا يبر.

1- وهو النوع

2- والمضمون

3- والإسلام.

4- وإحدى.

5- وهذه من نزل الرأى ببعض من إحصاء الحرم شينين

1- منكمج.

2- والدعوى

مسألة: الشهادة عن الإحصاء ستة بشهادة رجل وامرأتين وبما يشيئة على الشهادة كالتبعية على الأموال.

وقال رجل لا شب بشهادة امرأة لأنها شاهدة لا يثبت بها الدليل

قلت: الظن يثبت بالرأى، وأما الإحصاء، فليس هو سبب في ذلك، وحب الصغير المذكورة قد كما وجب في الرأى، فاعتبار اعتاد الذي يثبت به الرأى، وهذا لم يعل به أحد، ولأن الإحصاء هو المكاح، والخلوع، والجل، والإسلام، والدخول، وكل واحد من هذه الأشياء شب بشهادة النساء مع الرجال عند الأفراد، كذلك عند الاجتماع.

قوله: «وَلَا يَجْمَعُ لِي الْمُخْصِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالرَّجْمِ وَلَا يُدْمِغُ لِي الْيَكْوَرُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالْقَبْرِ إِلَّا أَنْ يَرَى إِفْرَادًا فِي ذَلِكَ مُصَلِّحَةً فَيَغْفِرَ بِهِ عَنِّي مُقَدَّرٌ مَا يَرَى» من ذلك، ومن رأى لإمام ذلك معه على طريق غير لا على طريق أحد.

وقال مفسر: يجمع بينهم على طريق الحد.

لنا: قوله تعالى: «رَبَّيْهُ وَرَأَى فَأَعْلَوْهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَالَهُ حُدُودٌ» وهذا يدل الجميع الحد، فلا يراد به، فم كفى تخريب معه حداً مكذبت لمعاية بعض شاهدة ولأن الحدود مطروحة المقادير، وليس معنى مقدار في مساقه جلدان

قوله: «فَأَنَّ رَأَى الْمُتْرِبِينَ وَحُدُودَ الرُّجْمِ وَحَسْبُ» لأن الإملات مسخر عليه، فلا معنى للاستماع بسبب التمر

قوله: «وَأَنَّ كَانَ حُدُودَ الْجَنَّةِ مِنْ يَدِي» كى لا يعنى ليلالك، وهو غير مستحق عليه، ولهذا إذا كان امر شاهدة، أو شيرد شاهدة، انظر به روال ذلك قوله: «وَأَنَّ رَأَى أَجْدَلُ مِنْ نَعْدَ حَتَّى تَصْعَ حَقْلًا» كى لا يردى إلى خلاف قوله، وهو من محرمه

قوله: «وَأَنَّ كَانَ حُدُودَ الْجَنَّةِ فَحَقِّي تَعْلَى مِنْ يَدِي» ومن معنى النسخ وتعالى: وهو سبب، والصواب لا معنى به غير الله، أي وضع يده به نخرج منه: لأن

الشهادي نوع منهن، وتختلف طائفتهم في حالتي الشهادة لأن بعضهم يدين بيمين
قوله (وان كان حذفاً، فإرحم رجعت في سبيل) لأن التأخير، إما كمال لأجل
قولك، وقد حصل

وعلى أي حيلة يوجد إلى أن يستغني ولو كان صريحاً، لكن أبداً، وهو شبيه، ثم
يعني بحسب إلى أن من كان ثلثاً ثلثاً ما به كي لا يربط بتلاوة الإقرار لأن
الموضوع عنه محمول، فلا يثبت الحسب

قوله (وإذا شهدوا بأحد مقتضىه وثمة يقتضيه عن إقامته فعدمهم عن إقامتهم لم يقل
شهادتهم إلا في حدّ خلاف حلفه، يعني إذا شهدوا بيمينه، سبب سبباً، أو إذا شهدوا
لم يؤدوا، (يعني في إيمانه كمال، وأما حدّ حلفه، واليمين، فإنه لا يقطع بالشكوك)
لأنها من جنس اليمين، وتقول المباد لا تظلم بالثبوت، ولو ثبت ذلك كله بالإقرار، وفيه
يصح ولا يمتنع، فالعدم لا في حلف الحلف، ولا في ثبوت الإقرار من شرطه أصلاً

وقال محمد بن يسى من شرطه في البيعة، الإقرار، بيمينه، وان حلفه من غير حلف
بيمينه، إرحم في مثل ذلك الوقت قبل بالاعاق

وقوله يوم تدين شهداءهم، وهو يحمي حدّ الحلف

قال محمد بن حماد بن عيسى، يظهر أنه لا حدّ عليهم، لأن الشهادة كاملة لثبوتها، وإما
سقط الحد، واليمين عليه بالشبهة فلا يكون دونه، حتى يبعث عليه على الشهود،
ثم الثبوت كماله بيمين الشهود في الإثبات، فكذلك مدح إقامته بيمينه،
وقال محمد بن إسحاق

وإثباته في حلف بيمينه ما حلف به بعض أحد، ثم أحد بعد أن يثبوت الإقرار، وبه لا
عدم عليه أصلاً، لأن الإثبات من الخصم في باب الحدود، ومحمد بن إسحاق عليه الحد
قوله (ومن زعمه بيمينه ثبوتاً فليس بيمينه، لا، إلى حدّ)

قوله (ولا حدّ على من وطئ جارية ولده لو ولد وبه وبه، وإن قال، علمت أنها
محرقة، لأن الله فيه حلف، وهي شاف من، رداً على السلام، وأنت ومالك
لا تملك

وأما في الشهادة بيمينه

١ - حلف في حق، وليس سبب حكمه

2. وثمة في الأمر، وعلى شبة أشبه

والشبهة في محض في هذه المواضع

4446

2- الخلفه جالاً والكباب.

3. وقصة في حق العالم نير علي.

4. المسيرة في حق فروع قبل القبض

۶۔ والجنابا المشہور کا یہاں رہیں عیود

6. والمبرهونه في حق المرتضى هي رواية كتاب الرضا يعني هذه المبرهونه لا يجب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة، ولا يشترط
بعضه لبعضاً، ولا يوجب أحدهما الآخر، ولا يوجب أحدهما الآخر.

وكان التنبؤ في العمل مع بداية موسم حفره آب وانه ر رجب، اصطفاه ثلاثة

وهي في طبعه. وكان بالصلوات على حال في العدة، ولم يرد (١٥) اعتكاف العولي، وهي في
الطبع، وحكمة الدول، في حين العهد، والخاصة بالمرحوم، في حال الصرع، في رواية كنهه.

الجنود وهو الأصح كما في الهدايا والمستنير لفرعي في عدد سورة المرحون فهي هذه
الهدايا لا جد على إذا قال: طلبت أبا جرح وإن قال: جرح، أب جرح جرح، ثم في

تكمّل موصوفه كتاب الشبه في العمل لا شك بسبب لونه من ران ابيض، وفي كل موضع
يذكره الشبه في العمل بسبب الشبه منه لانا لعمامه من هذله . ووجهه بلان ابيض وطلب في

العلماء وقالوا: علمنا أن حرام مدبر الوالد الطلاق في الأصل من كل وجه وتكون النتيجة
بالحقيقة من قولهم: علمنا أن حرام مدبر الوالد الطلاق في الأصل من كل وجه وتكون النتيجة

حق: السيد، والخبير، والتمتع، وأم قوله: يد العصباء، ولولاه، بالضم، والمطقة على

أما حليج أو غيره، أو أمرك بيدك، فاحرص من حسابك، ثم وطبك في بعده، وقد علمت

فحينئذ يطلق، ومن دلى حاربه، أو حاربه مكاته، أو رطل امره، أي السخاخ للباسه.

وقد ادعى الشبهة عليه من دفعه مهر لأن وطأه في بيت الحر وإن طأته فاجلته به.

قوله (وَذَا وَحْيٍ مُّجَرَّبَةٍ أَيْبَهُ أَوْ أُمُّهُ أَوْ زَيْنَتُهُ أَوْ زُطِّي الْعَبْدُ جَدْرُهُ مَوْلَاةٌ بِنْتُ

پیشرفت علم و فناوری

وَأَمَّا حَبِيبَةُ أُمِّ هَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَكَانَ لَهَا مَوْلَانِ تَمِيمٌ مِمَّنْ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ
وَوَفَّيْنَاكَ مَكَّاحَ دُونَ أَمْعَدَ فِي شَهْرٍ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ وَبِئْسَ مَا لَكَ مِنَ الْيَسْكَرِ

قوله: (ومن أتي امرأة في موضوع فمكروه) لو عمل عمل لزم بولي فلا حد عليه عند أبي حنيفة وغيره) وبودع في جسمي

وقال ابو يوسف وعبد الوكيل بن محمد وهو كثره وعبث الخلد عند علي ، حينئذ ان كان عمله في
روحته نحو ابيه ، دار عند عليه ، فبصر ، وان صله في اجنه ، او في رطل ، فلا حمد عليه احد
في حبه ، لانه لا . من ربا وبهره لاه في سكر

وقيل الخلفاء في معلوم أنه إذا أُنِيَ أحية في ذراع بعد حياها وفي حية في حياها لو كانت. ثم والله لا يجد بالحق ولا يجوز، كما في النور.

والاستعانة بجماعة، وفيه انحراف ولو من غير ضرورة، لو أنه في الغالب مذموم، فالحال:
أنه مكره، إلا شيء، عليه أن يخلص نفسه، إذا تولى أحياه في ذلك، أو حصل شخص قوي
لوط، فإلها بجماعة، إن كانا شخصين، وإن لم يكونا شخصين، فلهذا لأنه في معنى
ثمة، ثم الاستعانة بمجموع الناس لا بد منها من كونه عتقاً كالأمر.

وعد الله يحيى من عندنا قوم لوط قبل الخلق، واليعقوب به على كل حال
محصنين كعاد أو غير محصنين.

قولہ: «ومن وطنی بیعتہ ولا حدّ علیہ»؛ لأبد لم یمر

وقوله "وغيره" لا يترك، يعجل في ذلك ما لا ينبغي له،

وَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَالْآيَاتِ هِيَ الْآيَاتُ وَالْآيَاتُ هِيَ الْآيَاتُ.

قوله: «وَمَنْ رَوَى فِي دَرِّ الْغُرَبِ أَوْ فِي دَارِ قَهْمٍ ثُمَّ رَجَعَ بِمَا سَمِعَ يَقُصُّ عَلَيْهِ
الْمُتَعَدِّ وَهَذَا خَدَمُهُ».

وہابیوں کی طرف سے

لما لم يزل في موضع لا يتناولهم فيه، فلم يجدوا، لا بدم بعد، لا قتل، لا قتله لم
يعقد موحداً

الأجل عند أي حصة أ. حريتي التمثيل، والحرية الانتخابية بمرحلة انتخابية

وكانت عمدة: بئر له الحبوب، والتمر، والحب، والحبية

وعندئذ يوصف بمدرله الدمى، والدمية

الأمة فيها صلت بدمه انصبه، لا أنه قال: ان الصلوة وحسب من امور والعيب لا يوجب عليك. ولا لم يوجب حكم، دعها من غير ما عده لانبياءه على نون امي، عيبه ولا حد عليه، هذا بصره للشرع

وہاں جو عرصہ بھی چلے گا، یہ بات کہہ کر اس کو چھوڑ دیا۔ یہ ملک کا بادشاہ تھا۔

فَلْيَنْتَهِزِ سَاعَةً أَوْ بَعْضَ نَظَائِفِ رَجْعِهِ مَعَهُ، أَوْ يَرْجِعْ بِهَا قَلِيلًا لَا
جِدَّةَ عَلَيْهِ.

[illegible]

باب حب الشرب

قوله رحمه الله (ومن سرب نحمو فأحد وربنا نأخوذ) منه أو نحو به
سكراً (فتشهد عليه مشهور بذلك لعنه الله) وكذا إن أقر (ربحه) مرخود منه
وسواء شرب من الخمر لئلا أو كثير، ربما شرط وجوب ربحه معه ولو انقضى لاق
من شبهه على رجل ربما لمقام (و شرط خبر مقدم أو سر ١٤ فبعد م نفس السبعة
قوله (والأمر) بعد دهاب (ربحاً) ثم (يأخذ) هذا صواب

[illegible]

وعليه فقد حضر بنو آل البرقيّة و ما لا يحصى من القندم لا يظنه أحد من بني حماد

وَعَمِلُوا لَا يَمُدُّ إِلَّا سُدَّ قَدَمُ الْوَالِدِ، حَتَّى أَتَاهُ طَرِيقُ دَرْجَتِهِ مَعَهُ، أَوْ يَكْرُمُ.
وَلَقَدْ بَلَغَ الْبَيْتُ مَقَرَّ الْإِمَامِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَتَّى كُنَّ يَتَسَرَّعُونَ بِهِ مَعَهُ مَتَابَعًا

پروچہ کے بارے میں یہاں سے اس کے متعلق کوئی اور کوئی چیز نہیں ہے۔
 اس کے بارے میں کوئی اور کوئی چیز نہیں ہے۔
 اس کے بارے میں کوئی اور کوئی چیز نہیں ہے۔
 اس کے بارے میں کوئی اور کوئی چیز نہیں ہے۔
 اس کے بارے میں کوئی اور کوئی چیز نہیں ہے۔

قوله: (وفي آخره يترتب المعصية، والمسكر ثم وجع ثم يحد) لأنه لا نص من الله
محل فيه الرجوع كحد الزنا والسراقة والمسكر عهدا فاحتجوا بقوله الله.

(وتثبت) حد الشرب (منسباً) شاهدتي أو بأقرانه مرة واحدة) وهي في يوسف:
بشرط الإقرار مرة.

قوله: (ولا يقبل فيه شهادة النساء في الرجال) لأنه حد. ولا مدخل لشهادته
النساء في الحدود، والله أعلم.

باب حد القذف

الأصل فيه قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات) ثم أتوا بأربعة شهادات (1)
الآية، والسرقة الرمي الرمي بالزنا. لإجماع ذوي الفهم من القوي والكف وسائر
المعاصي، وفي النص إشارة إليه، وهو بشرط أربعة غير متشبهة، ردت على بعض ما
قوله رحمه الله: (إذا قذف الرجل رجلاً فخلاً متحصناً أو امرأة متحصنة بصريح المومض
بأنه قال: يا زانية، أو أنت ربيث، أو أنت زانية) فما إذا قيل: أنت ربيث، فإنه لا حد
عنه لأنه ليس بحد، أما إذا قيل: يا زانية، فإنه لا حد لأنه لا يحد بالكنية، حتى
لو قذف رجلاً بالزنا ولم يكن له غير صديق لا حد على الذي، لأن حد من لا حد ليس
بصريح في القذف.

فروقه: (مقذوف) (مقذوف) بشرط متفاد: أنه حقه، ولا بد أن يكون
المقذوف ممن حصرت به أهل الزنا، حتى لو كان يهودياً، حتى لا يحد يهوداً، ويحيط
الحديث عن القذف بتسديد المقذوف، أو بأن يقيم أربعة على ما المعترف سواء أقامها
قبل الحلف أو في محالته على إحدى الروايات، فإن أقامها بعد الحلف.

قال في الفكر ع: أطلق شهادة وأحيزت، لأن هذه البينة من رداء، فبين أنه
قد عجز عن حصره وانصرف الذي ليس به لا يسمع قول القذف.

وفي شرحه: إذا أقام شبهة بعد استيفاء الحد على الكتمان ثم نكسبته، فيحتمل أن
يكون فيه اختلاف المشايخ، من قبل: النص ورود في ذلك، فخصات، فكيف أعزكم
المحصنين صحتهم؟

قلت: النص وإن ورد بهي لا ينعكس شبهة في المحصن، لأنه الوحوب
للعن الطراء، وهو بعد اجتمع، وأما حصني: لأن القذف في الأنعم من

قوله: **وَحَدَهُ** بحدكم تعدين سوطاً بين كمين حرماً قال في حديه لا خلاف ان فيه حق الشرع، وحس الصد لأنه شرع للتعلم الجار عن الممدوف، فمن هذه الوجه هو حق تعدي ثم إنه شرع رجراً، ومنه صبي حقد، وهذا آية هو الشرع حتى إنه إذا جرحه، ثم جرحه صفوه باطل عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن الفتنة يسوء به إمام دون الممدوف، فيقال لما فيه حق لله يحتفظ بحمل المصداق، وإن منعت الجلبات، فأصعب ما مالو إلى تعذيب من الشرع؛ لأن مال المبد بولاه مولاه، ولأنه حد يقتضي عتداً لا يحرم به يادونه؛ ولأن التخصيص منه ممكن حقد لله تعالى كحد الرءاء والسرفعة؛ ولكنه يستصاف بالرق، بون نيب أنه حق لله تعالى لم يورثه، ولا يجزى المصير

والفاسمي رحمه الله قال فيه يلقى عليه من أحد ما يقا حاشته، وهي الفسوخ حتى إن من خذف رجلاً بعد الممدوف بطل ما عدا

وإنما الفاسمي، لا يظن وإن مات بعد ما أقيم بعض أحد بطل الباقي عتداً، ونحوه لا يظن بناء على أنه يورث عتداً؛ لأنه حق الصد وعدمه لا يورث، لا التمس فيه حق الله تعالى، ومردف رجلاً يطلب الممدوف بالحد، فقال المصداق أن عتد حاشي حد المصداق وقال المصداق: أما حر فاقول قول المصداق، من يسم الممدوف بنة عتد، وكذا إذا قيل المصداق بالمصداق أمث عتد فلا يجب على من يفتك حد، وقال المصداق: أما حر فاقول قول المصداق أيضاً، ولو كر الحد بعد الحد لا حد على المصداق ذكره في الهدية في باب السرقة، وأشار إليه في المكرعي أيضاً في مادة القتل حيث قال: والمصداق إن كر لعقد المصداق لم يلزمه حد، ولو بعد جماعة بكنية واحده كر لعقد كل واحد منهم بكنية على حدة؛ أو في أبهم صفراً، فحاصمو ضرب لهم حداً واحداً، وكذا إذا حاصم بعضهم دون بعض فحد واحد بكنية، ثم حصد، وكذا إن حصر واحد منهم؛ يجب على المصداق حد واحد لا غير، وإن حصر بعد ذلك من لم يخاصم في فده بطل أحد في حقه ولم يعد لهم غيره.

وقال الفاسمي إن فدهم بكنية واحدة وجب حد واحد، وإن كر المصداق، فلكل واحد مسير المصداق ثم عتدوا به سه المصداق، ومنع من حد لم يذبح رسولاً أسره، فوجه بعد الفتنة حد غير، ولو بعد رجلاً فصر بكنية واحدة، ثم بعد آخر حصره سوط الفاسمي، ولم يكن عليه حد الثاني.

والأكمل أنه من منى من الحد الأول شيء، فحد واحد ثم من ساهم ضرب فية الحد الأول ولم يعد للثاني ولو قد رجلاً ولم يكن مع المصداق بنة على أنه ففقد وأراد استعلاءه فحد، فحد، فإن المصداق لا يستعلاءه فحد؛ لأنه دعوى حد كحد، فكذا

سبب لأجله، ثم سبب لأجل لم يجدوا إلا سلام موحداً. وفي ذلك سبب لأجله على
عدده؛ لأنه كان كما كان. ثم لم يكن ملك يكذب إذا قال سبب لأجله. ثم كان
ذلك قال: "أنا سبب لأجله لا يجدوا إلا سلام موحداً. وفي ذلك سبب لأجله
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله
وأولهم سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

وفيما يقولون: "أنا سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
لأنه لا يورث شئاً حلاًلاً مثله.".

ولو كان ذلك من الزمان، فثابت أنه سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
مسألة أم لا، لأن سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

ولو كان ذلك من الزمان، فثابت أنه سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

ولو كان ذلك من الزمان، فثابت أنه سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

قوله: "ولا يطالب أحد الخلق بغير الله من يدين في سببه خلقه" وهو
قوله: "ولا يطالب أحد الخلق بغير الله من يدين في سببه خلقه" وهو

وعند الله تعالى: "سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله."

وعند الله تعالى: "سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله."
لأنهم هم خير من الناس. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

قوله: "أنا سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله."
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.
ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله.

قوله: "أنا سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله. ثم كان سبب لأجله."

خطية مولاه عند أهداف نفسه، ولا يملكه لأنه حين اعتق بعد ذلك لم يكن له أن يطلب مولاه كيفاً؛ لأنه لما لم يشك في المطالبة في الحال لم يستد به بعد ذلك، وكذا يقول ليس له أن يطلب أباه بهدف أمه البعد لأنه لا يملك ذلك على أبيه نفسه، ولا يطلبه لأنه ولو كان قد فسر من غيره، أو كان لأب المملوك ذلك سر غير المملوك كان طعنا لمطالبة لأنها كالأجنبي.

قوله: «وَأَنَّ الْوَلَدَ لِلْأَبِ وَالْجَنَاحُ لِلْجَنَاحِ» لأنه قد تعدى به حر الأدمي.
قوله: «وَمَنْ كَانَ لِقَوْمٍ» ينطلي ثم يحد؛ لأنه لو ادعى النسب في الأعمالي وعدم الخصومة، فلا يكون لداً

ونقط جل من الناس سواء المراق، وكذا إذا قال: نسب عربي، أو يا من خليط، أو يا من لأعور، وليس أبوه كذا لم يكن فادعاه ولو قال: نسب ياس آدم، أو نسب يامانة، أو نسب برجل، أو ما أبى يسان لم يكن فادعاه ولو قال: نسب لأب، أو نسب ولد حلال، فهو مدعى.

ولو قال رجل يا زانية له بعد صدمته
وقال محمد: بعد، لأن الله قد تدخل في التكلام بمسألة في الصفة يقال وجل علامة

ولهذا أنه حين كلامه بوصف الرجل صفة لغيره.
ولو قال لأمراء يا وائي غير القام، فإنه بعد بالإجماع، لأن الأصل في الكلام التذكير، وإن قال لرجل: يا أبا محمد، وإن قال رثاء في الجبل حد أيضاً عتمة
وقال محمد لا بعد، لأن المهور صه للصود حقيقته فالتأثير من المرأة من العرف وهي برخص أيتها:

لغيره أن أملاً أو أمه مصر ولا تكسر كهدوم ولكن

وروي في الخبرين روى في الجبل

تسل اسم حاله، أي لا تتحدرون في الشئ، وظلوف الثعلب، يعني العظيم المعية، وشوكل العاجز الذي بكل أمره إلى غيره، ولأن ذكر الجبل يترجم مراد أولها أنه يستعمل في التماخض ميموزاً أيضاً، وحالة العصب، والتمسكة تعني العاجزة مراد به مرله ما إذا قال: يا وائي يا مخرقة، أو قال: يا أبا محمد، وذكر الجبل، وما يعين الصود مراداً إذا كان مفروفاً بكثرة «علي»، لأنه هو السمعيل به، ولو قال: يا أبا علي، حين لم يجد لها ذكرته.

وقيل: بعد، كذا في الهداية

ولو غلبت وحداً مع سائر العرب، أي لسان كان مع حادف، ولو قال لأمرأة يا
 وأنت تعال ربك بك حدك فمأثم ولا يحد الرجل لأختها صدقة حين تعال، ورب
 وفدته جوعاً «يزن» بسقط حكمه وقته وبني حكمه لدمه. ولو قال لأختها مفاك لا
 بل أنت شرقي حناً سيماً، لأنه قل واحد منهما حدف الآخر، ولم يحد من شقوق
 تصديق، ولو قال يا ربه تعال ربي معك فلا حد عليّ، وحد سيماً لأن قولها
 «ربي» تعديس، وقول «معك» يحتمل أنه يكون وأنت حاضرة أو شاعده فل يخط
 عدلاً ولو قال يا ربه تعال أنت ربي مني حد الرجل لأختها، وتجب هي فمأثم،
 لأنه يحتمل أنه أحد من ماله، ولو قال لرجل من أخته وأختها «عير» منك ثم قتل ذلك
 لأمرته، فلا حد عليه لأنه حمل الشقاق عيراً من الزنا، وهذا لا يقتضي المشاورة في
 الزنا.

ولو قال لأمرأة ربي بك وحدك قبل أن يبرأ حد، فهو لدم؛ لأن الزنا يصح
 معاً قبل الشك، ويرى حالاً من محضتك أو ظهورك فحدف حدف ود عاد. يرى فاحش
 فهو حدف، وإن عاد، ربي حد فلان فأصعبه، فليس حدف، وإن عاد وتجب وأنت
 صغيرة، أو مكرمة، أو مائة، أو مائة لم يحد، وكذا إذا قال وطئت وطئت حرماً؛ لأن
 وطء الحر، قد يكون بالزنا وغيره.

ولو قال لأختي حدك، أو لكثرة قد أسفدت ربي ربي، أو كثره معطى
 بلغة لأنه حدف يوم تكلم برأيه، والشعر عند ي اليد حد طهوره دون حال
 الإحصاء.

ولو قال لرجل ذهب معك صلاتي فأولني، أو يا ابن الرأفة فلا حد عليّ فمأثم؛
 لأنه نمره بالحدف، ولم يحدف الأمر إلى حدف كتب من الأمر بالزنا ليس برأيه وإنما
 شرسولي. فإن قدف لدماً مطلقاً حد وإن قل له إن دهر، ربي ذلك يقول لك كذا.
 فلا حد عليه لأنه حدك لحدف عن غيره وإن قال ربي فلان معك فهو قدف حد،
 وإن قال حسب فلان معك فلا حد؛ لأن حدف إلى ماله وعنه أحد لأنه عصب فلان على
 الضمير في ربي، فالحدف الشراكمي في العمل.

ولو قال لأمرأة ربي بعيرة أو سور، أو بعرى، فلا حد عليه؛ لأنه
 أضاف الزنا إلى من يكون منه لوطاً فكانه قال. وحدت حد، أو سور، وإن قال ربي
 بقرعة أو بساتة أو شرب أو بدراهم فهو حدف لأن الأسم لا يكون منها مع الزنا
 لأنني؛ فحمل ذلك على العنق، وإن قال لرجل ربي بقرعة أو بساتة، فلا حد عليه؛
 لأنه لا يكون معك ربة، وإن قال ربي بأقمة حد، وإن قال ربي سور، أو بعرى لم

يكن نافذة.

قوله: «وَمَنْ قَالَ نَوَحِيًّا أَوْ ابْنِ عَمٍّ انْتِصَاءً فَلَيْسَ بِمَدْفُوعٍ» لأنه يحمل المدح بحسن الخلق، والكرم، والصفاء، ولأن ابن عمه السقاء لقب به لصالحه وسعته، وهو اسم بلد لخماني بن النسر.

قوله: «وَأَنْ تَسْتَأْذِنَ إِلَى غَيْبِهِ أَوْ إِلَى عَالِيهِ لَوْ وَجَّعَ أَمَّهُ لَمْ يَكُنْ بِمَدْفُوعٍ» لأن كل واحد من هؤلاء يسمى أمًّا، قال الله تعالى: «وَاللَّهُ يَبْذُلُهُنَّ بَرًّا وَجُمُودًا وَمِنْهُنَّ الْمُشْرِكَةُ»^(١) ولما قيل كان عتًا، وفي الحديث: «يَبْذُلُ لِبَيْتٍ»^(٢)، وروج الأم يسمى أمًّا للقرية.

قوله: «وَمَنْ وَجَّعَ حَرَامًا فِي غَيْرِ مَفْكَهْ لَمْ يُجَدِّ فَادْفَعْ» هذا خبر الملك احتراماً عن وطء امرأته الخبيث وأمه المحسنة، فإنه حرام في الملك، ومما لا يجد فادفع الواطئ في غير الملك لأن الوطء في غير الملك بقية الزنا، وهو كمن وطئ الصبيعة منه من صلاته، ولو نكح، فهذا وطء حرام في غير الملك، وكذا إذا وطئ أمه، وهي أمته من الرضاغة، أو أمه من الرضاغة لم يجد فادفع لأنها حرام مائة بخلاف وطء امرأته المحسنة وأمه المحسنة لأنها حرة مائة، وكذا إذا تزوج أختها في عقد واحد، أو امرأة وعندها لو حالها وطئها، فلا حد على فادفع، وكذا إذا وطئ أمه يه ويه غيره، أو جارية أبه، أو أمه، أو أمه قد وطئها أبوه، أو وطئ هو أمه، فلا حد على فادفع، وإن وطئ مكاتبته، بعدد فادفع لأنها منك شرعياً علوص، فهي كالخاتمة، والموسبة.

وقال أبو يوسف وزفر: لا يجد فادفع لأن ملكه زال عن وطئ بدالة وحرم فمهر عليه، وإن تزوج امرأة بغير سيوه، أو امرأة وهو يعلم أن لها رجلاً، أو في عدة من روج، أو ذات رحم حرم منه وهو يعلم فوطئها، فلا حد من فادفع، وإن أتى شيعة من ذلك بغير علم.

قال أبو يوسف: يجد وإن روج أمة على حرة فوطئها بعد فادفع، وإن لم يمس امرأة لشهوة، أو فله، أو نظر إلى زوجها بشهوة، ثم تزوج سب ودخل بها، أو تزوج سب ودخل بها لم يمسح إحتماله حد في حبيته، حتى أنه يجد فادفع عنه.

(١) سورة الشورى ١٣٦

(٢) قال الربيعي في مسند الزيادة (٣: ٥٥٦): قال علي بن السلام: إذا كان أب، فابن عمتي حرام، وفيه شبهة، أي سماع الشافعي من هذا، أي من عمرو بن لوثر، وأما إذا كان من لا ربه له، ففيه شبهة.

وقال أبو يوسف رشيد: بسطت اجنته، حتى أنه لا يجد فاقه.

قوله (والملأه بوبه لا يحذف قف) لأن نفسهم ذهب المسبب من بعده
فإن ادعى الأب الولد بعد الفذف لم يجد فادفعاه وإن فعلها فادفعه ما دعى الأب
فتركه جد وإن كاتب مائة معه ولد فادفعها فحذف جد وإن دخل حربي إلى بلد
فقتل مسلماً حداً لأب به من المملوك وحده اشرب لا يباع عنه كالسبي وحده طسرق
فأبى لا يباع عنه عاصم

وقتل أبو يوسف بن عامر بن علي

ولما أتتني هذه أخبار علي بن أبي طالب، والحرقة بالإمام،

{مطلوب في الشعريين}

فوله (ومن فذل أمه) (و عذبة) (و أم) (و ولد) (و كذا) (و بالذم) عزه، و قطع بالحمية
فأنته؛ لأنه عذبة، بحسن ما يحب به أحد.

فرموده (اَوْ قَدْ سَمِعْتَ لِقَاءَ اَنْتَ فَاَمْسِكْ) یا قلمی از به حیث غرور) الا که لا یبلغ
بیشتر حدیثه می دهد. بل بگویند هر گاه قیه قی الامام، دهره علی قدر ما یری و کما اذا
قال: یا ماجر، او یا پیودی، او یا مصرمی، او یا بحوسی، او یا کمار، او یا تخت، او یا
میر القاسمی، او یا میر العاجری، او یا میر الشحیف، او یا ام القاسفه، او یا میر الحقیقه، او یا
لصی، او یا سارل، دهره بجز می جمیع دلتک شما اذا قال: یا دمشق، او یا مصر، او یا
ساری، وهر کدلتک می بمر، وکما اذا قال یا فاکل الرب، او یا شرب الحمر، وکما جعل
دلتک تم بمر، واما لم یعمه غری.

[illegible]

وقيل: إن كان المصوب به من الفصحى، أو المصوب به من الألف، وحققنا،
ولم نحال، بما لا يفي به معناه، أو بما صحته، أو بما مدار المنظار، أو بما هو، وإن قيل، بما
يليه عز وجل كما في القرآن

روان فانی، ۱۴ سپتامبر ۱۳۸۵

والصالحين

ثلاثي ليو حبيبة: هم النجوم

وقال أبو يوسف: هو الذي لا يهني ساقيه. وما قبل له.

وقال محمد وهو المقامر واللاعب بالبطور

وقال محمد بن مسلمة هو الذي يأتي الأكل بالهبة

وقال حمر بن يحيى هو الذي إذا دعى إلى الطعام أمكن ومن

قوله: (والتغريم أكثره سبعة) ثلاثون سوطاً وثلاثة لآلات جنداب) لأن لكل من

ذلك لا يقع به إلا حرار واحد، فوهما، ولا يمنع به إلى الأربعين، لقوله عليه السلام: ومن

كفى حياءً في غير حد، لم يزد من ثمنه شيء، والأربعون حد في الذهب في الفداء فيقتص

منه سوط وسوي في التعزير امر واحد، وشركاء، فمحل، لأن مقتضوه لا يخرج

قوله: (وقال أبو يوسف: يمنع بالتعزير خمسة وسبعين سوطاً) التعزير أبو يوسف:

أقل الحد في الأحرار إذا ألبس هو الحريفة وثمن حد في حر سادس، فيقتص منه سوط

في رومية، وهو موطأ روم، وفي روايه الكوفي، يقتص منه خمسة أسوان، وهو مأثور عن

علي رضي الله عنه وزيد بن ثابت: كره الله وجهه - كره بعد كل عيب عظم، فلو

بلغ حساً ومبغى عند ذلك حس شربه عصمه، ثم لم يحد في الهدي، هو أربع حلقاء

لأنها لم تمنع حساً، فمن هو؟ أنه انصرف على حس وسحق، فأما العبد يهر على قول

في يوسف حساً ثلاثين، لأنه أدنى حد، ويحد فيقتص حساً بحداً على الحر، وكذا

أيضاً حد أبي حنيفة يهر العبد من ثلثة أسوان إلى سبعة وثلاثين على ما يره

بالحسن

تم التعزير على أربع ٥ -

١ - تعزير الأحرار كأند هامة، والموت

٢ - وتعزير الأحرار كالثغيف، والعلية.

٣ - وتعزير الأوساد

٤ - وتعزير المحدث

(١) قال طوسي في سنة الزية (١٢٩٤هـ) قال عليه السلام: من سب حد في عمر حده فهو من

الحدود، قال أحمد بن حنبل عن سبط بن طلحة عن أحمد بن محمد بن سيرين، وقال المحفوظ

بمسند أبي يعقوب: (والتعزير) وهو أن يحد في حقه، حدثنا محمد بن حسين الأصمعي حدثنا

عمر بن علي الطوسي حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن سعد، قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ومن بلغ حداً في الخطأ، ورواه محمد بن الحسن بن عكاف

الأنباري، قال أحمد بن محمد بن عكاف: (أجرى) ثوبان بن عطاء بن الأصمعي بن عريضة

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ومن بلغ حداً في الخطأ

[illegible]

فوقه (ومن حذوه) إيماناً أو شجوةً لثبات قلعه هك. به لانه معده، دهم، اشتره، وصل
شماره به لا یتعید سره الاسلامه

قوله: (يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ) في الخلق كَقَضَى شَهَادَتَهُ وَإِنَّ تَابَ) بقوله تعالى: وَلَا تَقُولُوا طَغَى... وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعَى إِلَهُ دِينًا... بِسْمِ اللَّهِ شَرًّا لَّانَّهُ عَازِمَةٌ لَهُ وَشَرُّهُ الْمَسَالِكُ بَعْدَ الْأَنْوَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَهُ: لَوْ هُوَ كَمَا كَانَ صَدَقَ بِهَيْبَتِكَ عَزَمَ الْمُسْلِمُونَ

وَعِدَ الشَّامِيُّ نَسِيلَ سَهَابِهِ إِذَا مَلَكَ لَعُونَهُ دَعَايُ ۖ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ

[illegible][illegible]

4. *Explain the following:*

(2) **مورد قسور**

(٣) اختبره في ٤- مع الرواد في كذا - صفا - زيدا ما جدي ، عمره = لعاشم وعشرون سنة

لقد قدف في حان الكفر، بعد في حال الإسلام بطلت شهادته على التأييد؛ لأن الحد حصل، وله شهادة بطلت شخصاً لهذه الخلاف ما إذا حد وهو كافر، لأنه حد ولا شهادة له فيه بخلاف الحد شهادة بطلت ولو حصل بعض الحد في حال كفره وبهذه في حالة إسلامه، على ظاهر الرواية، لا يبطل شهادته على التأييد، حتى لو تاب غلبت لأن البطل كتماناً وكتماناً لم يوجد في حالة الإسلام، وفي روايه: أنه وجد السوط الأخير في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد، لأن البطل للشهادة هو السوط الأخير؛ لأنه لو أقيم عليه بعض الحد، لم قلده "حر، فإنه يصرب الثاني، ويبطل الشهادة، وفي رواية: اشتر أكثر الحد، فإن وجد أكثره في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد، وإن وجد أكثره في حالة الكفر لا يبطل شهادته

وفي المداية:، شرب الكافر سوطاً ودينياً في لحد لم يدم، لم ضرب ما بقي حارب شهادته

وعن أبي يوسف: ترد شهادته، والأقل تابع للأكثر، ولأول أسحب ولو قدف، ثم أسلمه ثم حد كل أحد بعد الإسلام لا تقبل شهادته بالإجماع، ولو ضرب المسلم بعض الحد، ثم ضرب قبل شهادته، على ظاهر الرواية، أنه تقبل شهادته ما لم يصرب بهمه، وفي رواية: إذا ضرب سوطاً واحداً لا تقبل شهادته، وفي رواية: إذا ضرب أكثره سقطت شهادته وإذا ضرب الأيمن لم سقط.

قال في أنه يلزمه لأبي حنيفة

شبهه الرامي يسوط يهدر وحده عنه يد يلطم الأكر

وحده عنه الرامي حين قصا وذلك بول صاحبه معلما

وقد أعلم

كتاب السرقة وقطاع الطريق

السرقة في اللغة، عبارة عن أخذ مال الغير عن وجه الخفية، ومنه استوفى المسمع، وقد وضع عليه، صواب في التسمية، والمسمى الثاني مريض به ابتداء، ابتداء أو ابتداء لا غير كما يدّعي نواب السب على الخفية، وأحد المال من المالك المذكور عن المجهول حتى بلّا، وإنما إذا كان هاراً مشروط الإبداء، والابتداء.

وأما شرط الإحد عن اختيار، لأن الأحد على غير الخفية يكون هياً وعلمية وعصباً، وأما قطع الطريق، فهو إخراج أحد المال عن وجه الهداية في موضع لا يلحق الشبهة منه الموت.

قوله رحمه الله: (إذا سرق - ربع الفداء عشرة دراهم) يعني دونه وخمسة وسوء كملت عشرة لثلاث رجب، أو بخلافه إذا كانت في حرر رجب، لأنما يقطع ويشترط في سوت تصعب أن يكون المارق من أهل النوبة أنه يكون ماضياً، وأن يكون مسروق ماضياً كمالاً، وهو مقدار عشرة دراهم حصصاً.

وقال الشافعي: ربع دينار.

وقال مالك: ثلاثة دراهم.

قوله: (أو ما قيمته عشرة دراهم) فيه إشارة إلى أن غير الدرهم يعتبر فيه ما وإن كان ذهباً، ويحتمل أن يكون قيمة المسروق عشرة من حين السرقة إلى حين القطع، لأن نفس السرقة فيها بهيمة لم يقطع وهذا حصصاً.

وقال محمد لا نعمة بالمقصود بعد الأخذ، وإذا سرق المال في بلد وفرضاً إلى الحاكم في بلد آخر فلا بد أن يكون فيه مسروق نصيباً في البلدين جميعاً قوله: (مختزبة كانت أو غير مختزبة) اختلعت الرواية في ذلك؟

وظاهر الرواية أن بشرط المصروفة، وأنه قابل أو يوسد وحده، وهو الأصح، لأن سم الدرهم حتى عن المصروفة عرفاً، حتى لو سرق عشرة دراهم براء فبعتها لثقل من عشرة مصروفة لم يقطع.

وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه سرق منه مصروفة، وشهدت كفتابته تركها، لم يمتنع في يدها، أن يكون المصروفة ورث من ماله من قبل ماله من قبل، وإن سرق دراهم ويوفد أو يهرج، أو سرقه ثم يقطع، حتى يساقى عشرة دراهم حياً، إذ لا عبرة للزوت فيها، وكذا إذا سرق ثوبه وعنه عشرة وجبت أكل به يقطع، ولو سرق نصف دينار قيمته عشرة دراهم حياً، قطع، وإن سرق من يقطع، ولا يقطع على جثوة ولا حي، لأجسام غير مخاطر، ولكن يصبأ مثله، وإن كان يجرى ويقتل سرق في حال.

بأنه قطع كذا في الجدي.

قوله «من حُرِّبَ لا شبهة فيه وجب القطع» حرر شرط بوجوب القطع حتى لو اقتبس أو احتسب، وسرق مالا طاعة كعتمار على الأشجار، أو الخبوس في المراعي لا يجب القطع، والخمر حتى وجبت.

أما هذه السبي لم يظن بها، والأمنعة وسرقة في الدن أو يكون داراً أو ذلك لو عيبه أو مسطافاً، أو عسافاً.

والحرر الثاني، يكون محرراً جاسماً لأن الناس عيبه سلام قطع سارق وداه شعوان وكان تحت سبه، لعدم عروا به وسواء كان صاحباً بسباً أو مستعقلاً لأن معمولي كان مائماً حتى سرق رفاؤه، ولو دهم السارق سائر وغلب به السارق، والمساقي يعلم ذلك لا يقطع لأنه غير وليس بحميم، وإن لم يعلم السارق ليعب، وإن دخل الثمن ليلاً وصاحب دار مبيتاً لا يقطع لأنه واحد منهما يدرجه له يقطع، وإن لم يعلم، أو عيب أحدهما دون الآخر قطع ولا يقطع على من سرق في دار إسلام من سرق مستأنس، وده سرق التمس من الذي قطع.

وموه، ولا شبهة فيه، في حرره لأن الشبهة في سلب القطع على ما بينه من شيء.

قوله «زناحر والعبد في القطع سواء» لإطلاق الآية من غير تيسل، ولأن القتل لا يتصف، وكذا الرجن، سرقة فيه مواء لأيه.

قوله «ويجب لقطع بالثبوت مرة واحدة» حد، عديم.

ومثل أبو يوسف لا يقطع إلا بالثبوت مرتين في تفسير الخلفي وروى عنه الرجوع إلى قول.

قوله «أشهاد شاهدين» ولا يجوز بشهادة رجل وامرأتين، لأنه حد، فإن شهد رجل وامرأتان لم يقطع ويجب الثبوت لأن شهادة النساء مع الرجل حجة في الأموال، ويبيح للفاشي أن يسأل الشاهدين عن كشف أسرته وما فيه إرماء ومخاطب وفلها للإحتياط كما في الحدود، ويغير في بقية القطع في سرقة بالثبوت حصور السرور مع ومالكه بثلث لعمدا.

وقال أبو يوسف لا يقطع ذلك وإنما في ثبوته وشبهه فلا بد من حصوله [بشأنه].

قوله «إذا اشترك جماعة في سرقة وانصب كل واحد منهم غنمة ذلهم قطع»

وعليها باب مفسر ، أما النواكح الخمسة كالقور ، وعلور ، فإنه يقطع فيها إذا كانت محررة ، وكذا لا يقطع في بقل ولا ، بدمجان ولا رجوان ويقطع في الحاء ، والوسمة لأنه لا يسرع إليها قطعا

قوله : (والنواكح عسى الشجر ، والزرع الذي به نخس) يعني لا يقطع فيها لعدم الإحترق ، وأما إذا قطعت النواكح بعد استحكامها وحصد الثمرة وحمل في حطيرة وعليها باب مفطر يصح ولا يصح في سرقة الباب التي سقطت للتخفيف وإن سرق ثلث من الثمرة ، لو بقره أو بغيره ، يقطع ، وإن كان هناك راع ، فإن ، وإن ، دليل على حائط قد بني لها عليه باب مفطر ، أو منها حائطه أو ليس معها حائط ، فكذلك الباب ودخل وسرق بقره ، أو غدا يسوي سرقة درهم وأمرجهما وهو بمودعا ، أو بسوقها ، أو واكب عليها قطع .

وقوله بقره : (باب مفطره) لأنه يعتبر إخلال الباب في هذه المراسم لأن من طعمها للتعذر أما حنطة في الحطيرة وسائر الأمتعة لا تعتبر فيها لإغلاق ، ويقطع في الخيول كلها ، والأدهان ، والصبغ ، والخبز والمسلط ، لأنه لا يسرع إليه القصد ويضع في الخيل أيضا ، لأنه لا يسرع به القصد ، ويقطع في سرقة النفس ، والكائن ، والنسوة ، وطفايته ، والشمس ، والنسر ، والزيب ، والسم ، والتملوس ، والدمروشي ، والأواني من الحديد ، والحصر ، والبرص ، والأدم ، والفرطيس ، والسكاكين ، والمعادني ، والقواتير والأرسان ولا يقطع في الأثمان ، لأنه يوجد بعضها مباحا

قوله : (ولا يقطع في الأشربة المطبوخة أي المسكرة ، والعرب المشاط ، ويقطع في سرقة الخناجر ، والدين ، والجل ، ولا يقطع في الحر ، والشر)

قوله : (ولا في الطيور وكذا الذئب والذئب) لأنه للملاهي

قوله : (ولا في سرقة النضج وإن كان عنه حبة) تساوي ألف درهم

وهو أي يوسف يقطع به مطلقا ، وهو يقطع به بسبب قيمة الحبة عشرة دراهم .
لأنه أن المقصود من سرقة الثمرة به ، ودفع ما دون به عاده ، والحيلة إما هي نية ولا عبرة بالنيح إلا ترى أن من سرق شيء مما حرم ربهما لأنه لزم على المصاحب لا يقطع ، وكذا لا يقطع في كلب الفقه ، والحر ، والنساء ، والضعفاء لأن المقصود ما فيها وهو ليس حال ، ولو سرق منه نصف قيمته مائة مائة مائة ، أو ماء ، أو طعام لا شيء أو ليس لا يقطع ، وإنما بطر إلى ما في الإماء .

وحد أي ، خمس ، إذا كانت قيمة الإماء عشرة دراهم قطع

قوله: «ولا لي صبيب الغد»، والقصة: لأنه مادون في كسره، وكذا انصم من الذهب، والقصة: فإن بداهم التي عليها التماثيل، فإنه يقطع بيها، لأنها ليست معدة للبيعة، ولو سرق دمي حر لم يقطع، لأن معنى قتاله مع الناس.

قوله: «ولا لي شطرنج ولا اقتراد»، وإن كانت من ذهب، لأنها للملاهي.

قوله: «ولا قطع على صادق المضي المتحر»، وإن كان عليه حبه، لأن الحر ليس بمال، والمطية تح له.

وقال أبو يوسف يبيع ردا، كانت لحية صابغة، ويخلاف في الصبي الذي لا يشي ولا يملك، أما إذا كان يشي ويختم، فلا يقطع فيه إحصاء، وإن كان عليه حبه كسرة، لأن له بدأ على حبه، وعمر ما عليه رداء سرق حراما فيه مال كثير، وموافق فيها حال قطع، لأنها ثوبية الثياب، والمقصود بسرقته جمال دون طوعا.

قوله: «ولا قطع في سرقة العبد الكبير»، لأنه في ذلك يكون عتبا لا سرقة.

قوله: «ويقطع في سرقة العبد الصغير»، يعني إذا كان لا يصر من نفسه ولا يملكه.

لأنه مال ولا يملكه غير نفسه كملحسه، وأما إذا كان حر من نفسه، فهو كشأنه.

وقال أبو يوسف لا يبيع وإن كان صبي لا يملكه ولا يصر، لأنه آدمي من وجه.

حال من وجهه كذا في المذهب.

قوله: «ولا قطع في الدائري كتب إلا في دفتر الحساب»، لأن من فيها لا يقصد بالأخذ، وإن كانت كتب النحو، والمطبخ، والشر، لأن المقصود من فيها وهو ليس بمال، وإنما دفتر الحساب وهم أهل الطوائف، المقصود من الأوراق ما فيها، وأوراق مثل مذهب به القطع، والمرد فقلت دفتر له معنى حساب ما، إذ لم يصر لم يبيع، لأن حرمة ما فيها، وذلك غير مال، وإنما دفتر مختار فعليا انصم، لأن المقصود منها الورق.

قوله: «ولا قطع في سرقة كتب ولا لينة»، لأنها ليس بمال على اختلاف، إذ في ما فيها قصور، لأنه لا يجوز بيعه عند الشك، ولقد نو مروى كتب، وفي حقه حقوق ذهب لا يقطع، لأن المقصود سرقة الكتاب، وهذا خارج لما إذا نو أراد سرقة الورق يقطعه من حق الكتاب وأبعده.

قوله: «ولا ذبا ولا طير ولا مزامن»، لأن هذه معروفة له تدب إلى كسره، والمرد يقطع طر البير، ما بين مرة فيه اختلاف، والمختار أنه لا يقطع فيه أيضا.

قوله: «ويقطع في ساج، ونقش، والأجومي والنشيد»، لأنها أصول غريبة.

محروقة

قوله: **وإذا سرق من ثيابي أو ثوبتي قطع فيها**، لأن ما ينقصه المصنف بالأمول لم يمسسه، ولا يفتقر إلى ثوب لم يمسسه، لأنه غير محروقة

ولو سرق مسطحة من كان مركبة صواباً لم يقطع، وإن كان مسطحة قطع، ولا قطع في سرقه المصنف، لأن المصنف هو لم يقطع على جس لا يرى لها بسط في غير المحروقة

قوله: **ولا قطع على عاري ولا حائض**، وهذا البدن بأحد من في الجبهة من الشيء، ثم يقول

قوله: **(ولا ثيابي) هذا حقيقاً**

وقال أبو يوسف: **سبب القطع لأنه سرق متقدم على بحر منه**، ولأن السبب دخل في المصلحة، وأنه لا يملك منسج حقيقاً، ولا الثوب قطعاً، خاصة حيث أن كان سرق في بيت مطلق، فهو على الخلاف في الصحيح، لأنه يقول المصنف: **في سرقه**، وكذا في سرقه من ثوب في العاقلة، وفي بيت، وكذا سرق من ثوب مناهض، أو دبر من يقطع وجهه

قوله: **(ولا فضول) الاعتناء هو الأمان**، لأنه لا يقطع إلا إذا سرق من خارج البيت، وأما الفطر إذا سرق من خارج البيت لا يقطع

ويقال: **من كان سرق من ثوبه متعوداً من داخل البيت، فدخل منه في الحكم وحل**، المصلحة واحد من خارج لا يقطع، وإن كان المصلحة متعوداً من خارج البيت، فدخل منه في الحكم وحل

بذلك، وأما وجه الجمع

وقال أبو يوسف: **يقطع سواء سرق من الخارج، أو من الداخل**

ومن استعد من قبل بظن من كان يجب هذا القطع، سقط في الحكم قطع لأنه يقطع من الحر، وإن كان محروقة إذا سقطت سقط على لا يقطع

قوله: **(ولا يقطع السارق من يده الثياب)**، لأنه ما كان نكاحاً المصنف وهو صميم

قوله: **(ولا من ماله سارق فيه شركاً)**، لأن ماله منكم في بعض المثل مية ولو لم يكن له شيء سرقه من ثوب الموصي قطع، وإن سرقه بعد موته، وقيل: **فقط**، وحل على سرقه من ثوبه قطع، وإن كان، وسواء حل به سواء، وإن سرق منه ثوباً تساوي عشرة مائة قطع، لأنه ليس له ولاية الاستبراء منه

ومن لم يمسس لا يقطع، لأن له أن يأخذ منه بعض المصنف، فله من

وَمَا إِذَا قَالَ: أَعْلِمَهُ رَحْمَتِي، أَوْ مَعْلَمَتِي، دَرَىٰ عَمَّ يُصَبِّحُ ۖ يَدْعُو، وَبِإِذْنِ حَقِّهِ
دَوَّاهِمَ قُصُوفٍ لِّمَنَاقِبِهِ، أَوْ عَلِيٍّ مَكْسُورٍ

قبل: قطره لأنه ليس به حق الاتحاد

وقيل لا يصلح لأن السود جنس واحد،

والمقصود ببينا أن عبي النعمان الأول يحصل على أن اسرار لا يعرف المخلوق،
بمدي بقوله أصحاب السدس أن مريم يجوز له أن يأخذ من غير حسن حده، وعلى
فقول الثاني. حصل عم، أنه عرف خلال وبعد به، وذلك بكون نسبة تسقط المقصود
وبن سرق حليف من نصا رعية دواهم، ثم حلفاً في دعوى، و١٥٠٠، هو المنع؛ لأنه لا
يكون قضاء عن حده إلا على وجه البيع، والمطالبة، فصور كالعروض، فلهذا يذكر حي.

وكان سارق القمح من غريم مولانا، أو الرجل من غريم أبيه قطع، وان سارق من غريم
 ولده انكسر قطع، وان كان الولد صغيراً لم يقطع؛ لان حين قدس ديوه اليه، وان سارق
 من غريم حكايتيه، أو من غريم عبده المديون قطع؛ لأنه ليس به من المصنف في ديوهماء، فون
 لم يكن على عبده دين وسارق من غريمه من حسن دين عبده لم يقطع؛ لأن دين عبده

قوله: (ومن سرق من الزينة أو دية أو ذي وجه عظيم منه ثم نكح) وإن سرق من بيت ذي رحم آخر مداع بهيمة ثم نكحها وإن سرق ماله من بيت غيره نكح أصلاً للحرور وعقوبة كفارة في إحداهما.

وانت سرك من اعمه من الرضاة قطع

وعن أبي يوسف لا يفتع؛ لأن له أن يدخل عليها من غير استدال ولا وجبة
بذلك ما إذا سرق من أمية من الرصاعة، فإنه يفتقم بدعا

قوله: **وَكَلَّمَا إِذْ صَرَخَ أَحَدُ الْوَحْيَيْنِ مِنَ الْآخَرِ** لأنَّهما من جوه
 الثَّلَوثِ، ولو صرخ من السَّيِّءِ، لم يروحها قبل أنْ يفتحي عليه النَّاصِعُ لِيَقْطَعَ وَادَّ
 يَرْجِعَهَا إِلَى النَّاصِعِ بِكَيْدِكَ أَيْضًا لَمْ يَنْتَهِ عَمَلُهُ

وقال أبو يوسف: يقطع ولو سرباً ثمرته من وجبة، أو من مائة مائة، مع قطعها
ولم يدخلها صلت بغيره، لم يقطع واحد صحتها لأن الأسد حين مرّحب حطّط وإن
سرق من امرأته المملوكة، أو المملوكة من ثبات في ثمنه لم يقطع سواء كانت مملوكة
مشتري، أو مملوكة، أو مملوكة من مملوكة، أو مملوكة من مملوكة، أو مملوكة من مملوكة.

قوله (أَوِ الْفِتْنَةِ مِنْ سَيِّئَةٍ أَوْ مِنْ عَمَلٍ سُوءٍ أَوْ رُوحٍ مُنْجِيٍّ أَوْ نُفُوسٍ مُنْجِيٍّ مِنْ

مكتاتيب) فإنه لا يقطع ولا فرق بين أنه يكون العمد مدبراً، أو مكتاباً، أو مكتوباً، أو أم
 وقد سرقت من مولاها، وكذا إذا سرق السوقي من مكتابه لا يقطع، لأن له في كسبه حقاً.

قوله: (وَكَيْفَ السَّارِقُ مِنَ الْقَتْلِ) لا يقطع عليه، لأن له به نصيباً.

قوله: (وَالْحَرْزُ عَلَى صَرْفَتَيْ حَرْزٍ لَمَقْنَى لَهُ كَالْيَبُوتِ وَالْقُدُورِ) ويسمى هذا
 سرزاً بالمكنى وكذا العسابط، والحقائق، وهذا كتاب حرر، وقد لم يكن فيها حفاظ
 صوته سرق من ذلك وهو مفتوح الباب، أو لا باب له، لأن البناء لمصدا الإحراق، إلا أنه
 لا يجب القطع، إلا بالإخراج ففيه بد ملكه عليه بخلاف الحرر بالحفظ حيث يجب
 القطع فيه بمجرد الأخذ برؤال بد الملك بذلك.

قوله: (وَحَرْزٌ بِالْحَافِظِ) كمن جلس في الطريق، أو في الصحراء، أو في المسجد
 وعنده ضاحه، فهو حرر له، وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم منازل وداة صفوف من
 تحت رأسه وهو قائم في المسجدة ولا فرق بين أن يكون الحافظ مسيغراً، أو مسلماً،
 ولستاع شحه أو عناه من التصحيح، لأنه بعد التأم بعد مداه حانطاً به في العادة، ولهذا لا
 يضمن المودع والمسعر بشيء، لأنه ليس بتفويض.

وقوله: (وَالْحَافِظُ) هذا إذا كان الحافظ حربياً مع بحيث يراه، أما إذا بعد بحيث لا
 يراه وليس بالحافظ، فإن مشابهاً: كل شيء مشير بحرر مثله كما إذا سرق القديعة من
 الإصطيل، أو الشاة من المظيرة، فإنه يقطع وإذا سرق الدراهم، أو أسبي من هذه السواحيق
 لا يقطع.

وفي غير كسبي ما كان حرراً أو حرزاً فهو حرز لئلا يوع، حتى جعلوا شريعة ليقال،
 وقواصر الحرر للسرهم، أو القنايرة واللولو غداً وهم التصحيح الشريعة المبررة، أو
 الرشحة.

ولو سرق الإبل من الطريق مع حمله لا يقطع سوء كان صاحبها طيباً، أو لا؛
 لأن هذا مثل ظاهر غير حرز، وكما إذا سرق البطون جرباً، أما إذا سرق البطواني، فأخرج
 ما فيها أنه كان صاحبها هناك قطع وإلا فلا، ولو سرق من القطار يعرف، أو حلاً لم
 يقطع.

قوله: (وَأَنْ سَرَقَ شَيْئاً مِنْ حَرْزٍ أَوْ غَيْرِ حَرْزٍ وَصَاحِبُهُ عَبْدُهُ يَحْتَفِلُهُ وَحَبَّ عَلَيْهِ
 تَقْلِيلٌ) يعني من حرر واحد، حتى لو سرق من حرر برجل سبعة دراهم، ثم قس مسزلاً
 آخر سرق منه درهماً آخر لم يقطع.

قوله: (وَلَا يُلْقِي غَسٌّ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِمَامٍ أَوْ مِنْ نَبِّ أَدْنٍ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِهِ)

ويعمل في ذلك حواشي الحجارة والحوائط إلا إذا سرق عبد ليلاً فإنه يقطع لأنها بيت
لا حراز لأموال، وإن الإذن يمسح بأسباب.

قوله: (ومن سرق من المستجير قطعاً وصاحبه عشرة قطع)، لأنه عرق يقطع.

قوله: (ولا قطع على الظنبي) ذا شوق بمن أصابهم. لأن البيت لم يكن سرزاً في
حده لكونه مأثوراً له في دخونه، فيكون قطعاً حياة لا سرقة، وكذا لا قطع على حرام
القوم إذا سرق متاعهم ولا أخير سرق من موضع أدن له في دخونه، وإذا شمر دونه على
رجل عسوق المؤجر من المستاجر أو المستاجر من المؤجر وكل واحد منهم في منزل
من القدر على حدة قطع السارق مهما عند أبي حنيفة، لأن المستاجر له صلاصة
بالمجر من المالك ألا يرى أنه أن يضمنه من دخوله، وعندنا إذا سرق المؤجر من
المستاجر لا يقطع لأن دار مكة، فصار ذلك شبهة في ملوطة المبيع، وإن سرق
المستاجر من المؤجر قطع بالإجماع إذا كان في بيت ممره لأنه لا شبهة له في الطرود ولا
في المال وإن سرق من بيت الأصهار، أو الأعفان لم يقطع عند أبي حنيفة، وعندنا
يقطع، وبخلاف يمد إذا كان البيت للنصر، أما إذا كان قبيحاً لا يقطع رجاءاً، وكذا في
مسألة القصر إذا كان قبيحاً لم يقطع رجاءاً لا يقطع رجاءاً.

ولو سرق الرائي ربه من بيت السرقة، أو من بيت العدل لم يقطع لأنه ملكه
وكذا إذا سرق السرقة من بيت العدل لم يقطع لأن يده قائمة مقام يده.

قوله: (وإذا غلب النهر أثبت) وذو حل فآخذ المالك، وإذا آخذ آخر خارج أثبت فلا
قطع على واحد منهما عند أبي حنيفة إلا لأن الأول لم يوجد منه الإخراج، وكذا يخرج
لم يوجد منه حياز الممر.

وعندنا يقطع المداخل، لأنه لما بأوله فثبت به ثباتي مقام يده، فكانه خرج
وعليه في يده.

وعلى أبي يوسف إذا أذن المخرج يده، فتأوله من يد المالك قطعاً بجمعه، ولو كان
المداخل رمي به إلى صاحب المخرج أو من غير ملوطة فأحده الخارج، ولا قطع على
واحد منهما، والأصل أن من سرق سرقه ولم يخرج من الدار لم يقطع.

قوله: (وإن الماء في الطريق لم يخرج فآخذ قطع) وهذا إذا رمي به في الطريق
بحيث يراه، كما إذا رمي به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وإن خرج وأبعد، لأنه صار
مسلكاً له قبل خروجه يدهن وجوب الصمان عليه فإذا وجب عليه الصمان بأشبهه
قبل خروجه لم يجب عليه قطع كما لو دبح الشاة في الممر، وليس كذلك إذا رمي به

أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم، أو ما قيمته عشرة

وقال وفر يقطع الأحده

قوله: (وَمَنْ لَبَسَ الثَّيْبَ وَالْأُحْلَى بَذْلَةً فِيهِ فَتَأْخُذَ شَيْئًا بِهِ يَنْقُطِعُ) مما عساه.

وقال أبو يوسف يقطع، لأنه أحد المال من الحرر، فلا يشترط المدخول فيه كما

إذا أدخل يده في صندوق العبري.

ولما: أن هناك حرر يشرط فيه الكمال، والكمال في الحرر، والمدخول هو

المعتاد يختلف تصدري، بدن التمسك فيه إدخال اليد.

قوله: (وَيَا أُولَئِكَ الَّذِينَ فِي صَلَافٍ مِمَّنْ قَبِضُوا عَلَى يَدَيْهِمْ فَالْجَنَّةُ لَهُمْ) فأنشد المال يقطع؛

لأنه لا يمكن ذلك المندوق، والكم إلا على هذه الصفة

ولو كان الحرر أحد في الحرر لم يقطع؛ لأن الحرره لم يمس، إلا بالإخراج

قوله: (وَيَنْقُطِعُ بِمَنْ السَّارِقِ مِنَ الثَّيْبِ) وهو المصمم وكان إقبس، يقول البد

كلها إلى نفسك بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽¹⁾، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم:

وكبر يقطع يد السارق من الردع⁽²⁾، وعمله بين

قوله: (وَتَقْتُلُونَ) لأمر، إذ م نحو الذي إلى الخلف

وصوره الجسم أن يجعل يده بعد يقطع في دمه قد أعني باننا يقطع القدم.

قال في التحرير: وأجره الفاعل وليس المفعول على السارق؛ لأن منه سبب ذلك وهو

المسرة قالوا: ولا يمنع في آخر الشبهة، ولا في ثلث الشبهة، بل بحسب حي توسط

لأمر في ذلك.

قوله: (وَلَا يَرْجِعُ سَرَقٌ قَالًا نَظْمًا وَحَلَّةً أَلْيَسَ) لأنه لو قطعت يده لم يمسك ذهب

سبعة الجنس.

قوله: (وَلَا يَرْجِعُ سَرَقٌ قَالًا لَمْ يَنْقُطِعْ وَخُذْ فِي أَنْتَ حَتَّى تَتُوبَ) أو يموت ويحرر

أيضا، وإن كان للسارق كمال في مصمم واحد.

قال بعضهم: يقطعان جميعاً

(1) سورة المائدة، 38.

(2) قال من حذر المصطفى في الدرر (11/2)، قوله: وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع

يديه قبل أن يرد المصطفى من حديث صفوان بن يحيى وأخرجه ابن عدي من حديث عبد

الله بن عمرو قال: قطع النبي صلى الله عليه وسلم سرجاً من حصى، إلا أن أبي سعيد بن مسروق

رواه عن جابر بن عبد الله، وهو غير وعلي، أي قطعاً من الحصى.

وقال بعضهم ان سرقة الأصلية، وأمكن الاقتصاص على لغيره لم تقطع الزائدة، وإن لم يكن لتمام جميعها، وهذا هو السحار، وإن كان يقطع بأصناف قصص الباطنية، فإن سرقة خاب قطعت رجله اليسرى، ولا تقطع هذه الزائدة

قوله (وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع) وكذا إذا كانت رجله اليسرى شلاء ويصير المال كله، وإن كانت اليد اليسرى شلاء لم تقطع الأصابع، أو مقطوعة الإبهام، أو أصابع سوى الإبهام، فإنها تقطع من الزائدة لأنها إذا كانت متباعدة لقطعها، فكما إذا كانت شلاء، وإن كانت اليد مقطوعة قبل تلك قطعت رجله اليسرى من المصطل، وإن كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويصير السرقة، ويصير حتى يذوب، وإذ كان الحاكم للمعدن: انقطع بين هذه في سرقة، فقطع يدره معدن، لا شيء عليه عند أي حصة، لأن التلقيد يدل، وهي ليس في الخلف من حصة ما هو خير منه، فلا يرد إذاً

وعندما يصير المذبح في المعدن، ولا شيء منه في الخطأ وقال في بعض في الخطأ أيضاً، لأنه قطع يده معصومه، وانقطع في سرقة الجهاد غير موضوع أي غير معصوم

قوله إنه أعطى في الاحتياط؛ إذ ليس في الضم نفي لغيره، والخطأ في الاحتياط معصوم عنه

ولمّا أنه دفع طرفاً معصوماً بغير حق ولا دليل، لأنه صدق الخطأ، فلا يصح وكان يجب أن يجب التماس إلا أنه سقط للشيء، ثم عبد أبو حنيفة، حل يكون هذا المقتطع بسرقة أم ٣٧

قال بعضهم يكون عند، حتى لا يجب التماس على الذابح وقال الطحاوي لا يكون عندا حتى إذا كان عنداً يجب التماس، وإن كان خطأ شجب العدة، وإن كان اشتداد نطق يده خطأ لم يصح عدد حلالاً ثم قال والرد بأحد الخطأ في الإجهاد بأن يشجب، وقال المقتطع مطلق في قصصه أما الخطأ في معرفة الجنب، والفساد ولا يجعل عمراً

وفي بعض إذا لطمها خطأ لا يصح سراء الخطأ في الاحتياط، أو في معرفة الجنب من الضلال، وإن وهو الصحيح وإن أخرج السرقة بسا، أو بغيره هذه يعني قطعها لم يصح بالاتفاق، لأنه عطفاً بآخره وإن قطع أحد يد السرقة شرى بغيره من الحاكم في خطأ يجب العدة، وفي المسألة يجب التماس، وبسبب منه المقتطع في اليسرى، ويصير السرقة المال

قوله: (ولا يقطع السارق إلا أن يحصر المسروق منه فيطالب بالسرقه) لأن الحصر شرط في ذلك، وإنما قال إلا أن يحصر المسروق منه ولم يقل، إلا أن يحصر المالك، لأن عندما يصح حصره للمسروق، وليس له السبق الحر، والموتى والمصلوب المستطع، وكل من كنت له يد حقيقه مورد الدلائل سواء كان المالك حاصراً، أو غائباً، فكذلك محصوره من كانت يده يد حسان، سواء سرق من المصاحب

ولأن رفر الماشي إلا محصوره فمالك، وإذا حصر العائد وعاب نفسه، فإنه يقطع مصاحبه في ظاهر الرداء، وإن سرق من السارق سرق آخر، وهذا ما علمت به من قبل، فإنه لا يحصر لأن يده ليست يد صحيحه لأنها ليست يده مالك، ولا أمين ولا صحيح، وإنما هي يد ضالعه لا حافظة، فصار إذا حصره كان حراً من العقوبة ولا يحفظه محصوره لذلك أيضاً، لأن السارق لم يكن له يد صحيحه على العال، وإن فرغ القطع من السارق، ثم سرق منه سارق قطع لأن القطع إذا جرى عنه يعق باعده المصاحب، ويد المصاحب يد صحيحه، فإنها توجب القطع، ويحصر السارق الأول كالعاصف، وعند ظهور هل للسارق أن يعاقب برده العن المسروق الذي يتي به؟

عني ورفيق: ليس به ديث لأن يده ليست يد صحيحه

وفي رواية له ذلك، لأنه يجوز أن سكر شمالك للمصاحب، وحرق قطع متخفي السارق يرد أمين من المصاحب، لأنه إذا اقتطع فلا يرد له مصاحب، فلا حق له في منطقه ويجوز أن يعاقب بسببه أيضاً لمطالته بعد القطع، لأنه يحصر به العن من خصائص الواسع عليه فيما به ربح الله تعالى، كفا في الكرسي، وإنما هيئت الرهن في يد السارق من السرقين الملموسين أن يدفع سارق، ولا سبي ثلث من عبد، لأنه لم يس له يد، ولا حق في أمين، لأنه يحصر به أمين فلا يرد، فلم يبق له منطقه

قوله: (إن ردها من سارق أو باعها منه أو تعنتت بعث عن الثأب ثم يقطع) وكذا إذا علقها بهرمان سقط القطع، وقطع في الله بعد ما سمعت وسواء كان ذلك كله قبل الشروع أو بعده.

وقال أبو يوسف: ردها منه أو باعها منه، أو تعنتت فيه، بعد الشروع لم يقطع قطع، ولو رد سارق السرق قبل التراجع إلى الحاكم، فلا قطع عنه وإن ردها بعد ذلك قطع، ولو أمر الحاكم بقطع سارق فعفا عنه السارق ما كان عقده باطلاً، لأن القطع حق الله، فلا يصح العفو عنه، وإن قال شهادت اليهودي رد، أو تم سرق مني، أو العن المسروق له لم يقطع، وإن سرق من رهن ماله، ثم رده إلى أهل سرهامة، ثم

قوله: (وَإِذَا قُطِعَ السَّارِقُ، وَالْمُتَيْنُ قَاتِلُهُ فِي يَدِهِ رُدَّتْ عَلَى صَاحِبِهِ) وكذا إذا كان السارق قد ناعى، أو رهبى، أو تزوج عليها، وهي طائفة في يد من هي في يده، فإنها تزد إلى صاحبها لأب على ملكه وتعرف بالسارق فيها بالظن. وكذا إذا فعل عدة بعد قطع؛ لأن القطع لا يزيل حيث الجبر

قوله: (وَبِمَا كَانَتْ هَذِكُمْ تَمُ بِمُتَيْنِهِمْ) وكذا إذا كانت متعينة في المصهور؛ لأنه لا يجمع المصنوع، ويطوع عند

وعلى أي حبه؛ يحس بالأسباب.

وخلل الشاهي، يحس في الوهم.

وعلى محمد أنه قال: يلزمه المصنوع قيمة فيه وليس قد ولا يلزمه في المصنوع

ولو قطعت يد السارق، ثم أسلمت بحال غيره كان لصاحبه أن يحس المستباحة وإن أوردته السارق بعد غيره، فهذا في يد لا يحسن المصنوع، ومن سرق مرفقات فقطع لأحدها، فهو لجميع ولا يحس سرقته عند أي حيلة؛ لأن الواجب بالكل قطع واحد لأن مبنى المصنوع على التماس.

وعنده: يحس كلب لا التي قطعها

وحسب المصنوع، إذا حصر أحدها فإن حصرها يصبأ فطعن يده بحصرهم لا يحس حيناً يجمعاً في المرفقات كلب

قوله: (وَبِمَا أَذَى السَّارِقُ أَمَّا الْمُتَيْنِ لِمُسْرُوقَةٍ بِلُكَّةٍ سَلَفَهُ الْقَطْعُ عَنْهُ وَإِلَهُ تَمُ بِمُتَيْنِهِمْ) معناه مذهب، فهذا عليه بالمرقة

وقال الشاهي: لا يسمع بمجرد الدعوى؛ لأنه لا حصر منه سارق، بل هو في يد باب الحد.

ولما أن شبهة دارنة، وهي تحقق بمجرد الدعوى للاحتمال، ولأنه لا يصح الرجوع بعد الإقرار، وإن أصر على رجل مرفقة، فأنكر بمنحرف لأن غير أن يحلف لم يقطع ويحس المصنوع، لأن هذا يستلزم فيه وقصص لا يستلزم به، ولو تم بذلك لم يفرق، ثم رجح عن إقراره، وأنكر لم يقطع ويحس هذا لأن رجوعه ليس في المصنوع، ولا قبل في المال الذي هو عن المصنوع.

ولو قال: سرق هذه الدراهم، ولا تقري ليس هي ثم يقطع؛ لأن الإقرار لغیر معي لا يتعلق به حكمه، بحيث الدراهم على حكم ملكه

ولو شهدوا على رجل بسرقة بعد حين لم يقطع ويحس المال

موجود في نسخة

وفي الخبر جي ان يوسف مع أبي حبيبه، وفي نسخة أخرى حبيبه وحده
قوله: (وإن شاء صبيحتي) حتى بعد الفعل، لو قبله على خلاف ما روي في ذلك
قوله: (وأنصتوا أخاه) ثم نفع يظن أنه بالفتح إلى أن يكونوا، وفيه نصيب
أن يحرر حشره في الأرض، ثم يربط عينا عينا أخرى عرسا، فيضع يديه عينا ويربط
من أعلاه حشد أخرى ويربط يديه، ثم يطمس شرمع في ليله بأيسر ويخلصه
بعنه في مخرج إلى أن يموت

وفي هذه نسخة، خلاف، واية مروي أنه بعد حب
وروي الطحاوي في بعض النسخ، ثم يربط بعد الفعل لأن العصب حب مثله، ولأنه
يؤذي في عصبه، والأول أصح لأن عصبه حب ألم في القدم، وهو من صلبه جد
الموت.

قوله: (ولا يفسد أكثر من ثلاثة أيون) لأنه بعد الثلاثة الأيون ينادى الناس
بأنه قد حلت ثلاثة أيام على له وفيه نسخة يفسد

وهي في بعض النسخ: (ولا يفسد أكثر من ثلاثة أيون) حتى يفسد حبه، فيفسد به غيره
فمنه قد حصل الاعتراض ذكره

قوله: (وإن كان له من حبيبه أو مشق أو ذو رحم مكرم من أن يقطع عليه سقطة
أقطع عن أبيه) وهذا من أبي حبيبه وروى.

وقد روي يوسف، إن ما في الأحاديث، وفيه نسخة: (وإن كان له من حبيبه أو مشق أو ذو رحم مكرم من أن يقطع عليه سقطة
أقطع عن أبيه) وهذا من أبي حبيبه وروى.

وهذا من أبي حبيبه، وفيه نسخة: (وإن كان له من حبيبه أو مشق أو ذو رحم مكرم من أن يقطع عليه سقطة
أقطع عن أبيه) وهذا من أبي حبيبه وروى.

قال أبو يوسف: إن الرجل يفعل ما فعله من ولا يفعل
وقال محمد بن أبي حنيفة: إن الرجل يفعل ما فعله من ولا يفعل

لو حسم حرباً واحدهم

وعن أبي حنيفة عن قول محمد

وعن أبي حنيفة أيضاً انه قال: أكره المجد منهم، لأنه مشترك في الفضل من يجب عليه المجد ومن لا يجب عليه، فمضت كالمعنى، وطاعته.

قال في السابغ: من يكثر ومن لم يكثر سواء.

قال ابن مقاتل: لو أن عشرة قطعوا الطريق، وانسحق منهم ثياب الواحد منهم يقتل، ويأخذ المال، منهم يثقل، فإن ماتوا، ثم أمدد يثقل الواحد منهم لا غير.

قوله (ويضار القتل إلى الأوكياء إلى ماء والضمير إلى الماء، عقوبة) يعني إن شارب قتلوا من قتل، وهو رجل ليس بمجرب، وقد قتل مجرباً، أما إذا قتل بمسألة أو سحر كان على عاقبة الدين بوزن المعقول، والله كان طردى وفي العمل بالنسي، أو يفتقر ذلك على عاقبة الدين، وإن كانا عدد المال صماً.

قوله (وإن يكثر ليعمل واحد منهم أخري بعد على جميعهم) يعني من يكثر القتل صوم واحد المال من لم يكثر وكان ودلاً له، وحكم بينهم سواء، وما لم يكثر فمأثراً فهو لازم بغيره من كل معصية لهم ومن قطع الطريق، وأما مسألة فطمة الإمام، فلم يكثر عليه حتى حرم نالاً سقط عنه المجد لقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُ مَنَاسِكُ قَتْلِهِ أَنْ يَقْبِزُوا عَلَيْهِ﴾ (١) الآية وإن باب جنة القدرة عليه لم يسقط عنه المجد، ثم إذا سقط أحد بالقوة قبل القدرة دنع إلى أولياء المستول، إن شاء الله، ما كان ثنياً، واقتصر منه إن كان جرح ورد المال إن كان مائلاً وصلة إن كان هادئاً؛ لأن التوبة لا تسقط حق الأخص، ثم إذا سقط أحد في قطع الطريق، وقد كان على عسرته لأنه عتد أبي حنيفة في وجوب المص من على أمته، وأمر وليد في قطع الآخرين سواء كالسرق، وقد نقل

كتاب الأشربة

الأشربة جمع شراب.

قوله رحمه الله: (لأشربة المشرقة أربعة: الخمر وهو صعب المنصب) يعني شيء منه إذا غلى واشتد رقاد بالزبد من نوى أن يطبخ.
قوله: (والصبر إذا طُبع حتى ذهب لُله من ثمنه) وسمى الطلاء
قوله: (وتنبيغ الشعر د اشد وغلى) وسمى السكر (ز) صبح (نزهة) إذا غلى
(واشتد). والكلام في الخمر في عشرة مواضع:

أولها في بيان مذهبها، وهي التي من ماء النصب، إذا صار مسكراً
والثاني: في حد موت هذا الاسم وهذا الذي ذكره من اشراط الصدق بالزبد هو
قول أبي حنيفة، وعندنا إذا اشتد وغلى، ولا يشترط الخمر بالماء
والثالث: أن مذهب حرم غير معلول بالسكر، ولا يوقوف عليه لأنها وحسب
وقرأنا من عمر بن الخطاب.

والرابع: أنها مباحة بحالة معلولة كالزبد

والخامس: أنه يكره مستحباً.

والسادس: اشراط عموم في حق المسلم، حتى لا يضمن منقلباً ومخاضاً، ولا
يجوز بيعها لأن الله تعالى ما يحبه ظم لعلها، والفقير يذبح عرباً، ومن كان له على
مسلم دين، فأوفاه من دين حرام لا يجل له أن يأخذه، ولا يجل لمسلم أن يؤديه؛ لأنه
من بيع يظلم وإن كان الدين على ديني، فإنه يؤديه من من الخمر والمسكر ما يستوفيه
منه؛ لأن مذهبنا يوجب جائر

والسابع: حرمة الاتعاع بها؛ لأن الاتعاع بالشجر حرام، ولا بالخمر وأجبه

الاجتناب، وفي الاتعاع به الخراب، قال الله تعالى: ﴿فَأَجْنِبُوا﴾^١

والثامن: أنه يحد شارب، وإن لم يسكر، سواء أوفاه عليه السلام، ومن شرب

الخمر، فاجلوه فإن عاد، فاجلوه، وإن عاد فاجلوه.^٢

(١) سورة النساء ٩٠

(٢) قال أبي حنيفة المصنف في الله (١٩٨/٢) حديث. ومن شرب الخمر فاجلوه، وإن عاد
فاجلوه، إلا أن يمدى، وأمر به من خلافه، وهو من حدس أبي حنيفة وفي حرمه
وإن عاد فاجلوه، وأمر به من خلافه، وهو من حدس أبي حنيفة، قال أبو حنيفة
في البعدي، وهو في صريح من حدس أبي حنيفة، وهو من حدس أبي حنيفة.

وختامش ان استبح لا يؤثر فيها بعد الطهارة، لا أنه لا أحد فيها ما لم يسکر
 به على ما قاله «لأن حد بالقبيل في الهي، خاصة، وهذا حد طبخ
 وطلائع حور بحدیبه، وبه خلاف شخصی حد هو الکلام في حصر،
 ولما تعصير إذا طبخ حور ذهب لقل من ثلثه، بعد اضطجاع آدمی طبخ، وذلك
 حرام إذا علی راشند واد. فالرب عی لا اختلاف، وبعد عی انانی، والنصف وهو ما
 ذهب بعضه منطبخ وهو حرام عندنا البصاً إذا علی واشته، وأما طبع السر، وهو عی
 تسکر، وهو عی من ماء الرطب، فهو حرام أيضاً إذا عی، سند،
 ولما طبع الرطب شبه عی من ماء الرطب، وهو حرام إذا عی وشد
 فال في الاستبح الاشرع شبه

1- احمر

2- وتسکر

3- وضع الرب

4- وسيد السر

5- والفسخ

6- والادل

7- والطلاء

8- والمججوري

فالشر هو عی من عصير حبیب رد عی، ولشند علی اختلاف
 وتسکر وهو طهي من ماء برص إذا علی من غير طبع وشد وهدف بالترید
 وضع ادریب وهو السی من مائه، وهو حرام إذا عی واشته علی الخلافه
 وبیه حرم إذا علی وشد
 والفسخ وهو السر بدی، وتسکر، وضع في اسء، وينرد حتى جني، ويشند
 ويصلح بالزبد.

والادل وهو العصير إذا طبخ حور بعد ثلث من ثلثه، وهو حرام إذا علی

قلت واحذر من ان حید، من طرس في سراج نصف من مر سجد وحرارة خلکم وانسد من
 طرس شهر من حید، وانسد في سراج وطرس من ما من افسخ کلامه من عید الله من
 عسر سرور رلی، وانه لحسن دل عهد الله، رعلی سرور لحمر، ریح مر به حکم عی فی
 غیره عتق

واشرب وقطع بالفرد

والطلاء ما صنع من عصير العنب أو شجر حتى ذهب ثلثاه

والطعمه روى هو طلاء المذكور ولكن صب فيه من الماء مقدار ما يذهب عنه الطمخ ثم طبع بعد ذلك أدنى طبع وحصل مسكراً وحكمه حكمه ليدون ثم الطمر حرام قطيعاً وكثيراً ومن صب فيه قليلاً وجب عليه حد ولا يجوز التداوي به ولا يكره مستعملها ومن شرب منها مقدار ما يصل في جوف وجب عليه الحد

ولو غلط فخر بالله وسبها إلى كان القدر شيئاً أو منه حد في المستقبل منه لئلا يصل جوفه وإن كان الماء غالباً لم يعد حتى يسخر وحرم ذلك سواء من أو كثر لأنها محضه واستحاشة إن غلبت الماء لم يسخر شربه ولو طمخ حمر أو حمرة من الأشربة بعد الاستئلاء حتى ذهب ثلثاه لم يجرى شربه لأن الحرمة قد ضربت فيه فلا يربط الطمخ بكون شربه إسباغ حد لأن المصنع حصل في عيني محرمة فلا يجوز في سببه كطبع الخمر وليس كذلك لتغيره إذا طمخ حتى ذهب ثلثاه لأن الطمخ حصل في عين مباحة فتغير على حقيقته فغيره محرم بالثبوت له وهو ليس يصير فلو كانت من ولو طمخ فصب كما هو ثم عصراً

مقد روى المجلس من أبي حنيفة أنه محل بالصح

روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجرى من ذهب ثلثاه بالصح وهو الأصح لأن طبع إذا طمخ فالتصير حاتم فيه لم يتغير طبعه من فحشه كطبعه بعد التغير فلا محل حتى يذهب ثلثاه

ولو جمع في طمخ بين العنب والخمر أو بين شمر والزبيب لا يجرى حتى يذهب ثلثاه لأن شمر وإن كان يكره يدرى طبعه فعصا العنب لا يجرى من ذهب ثلثاه بمنع جانب العنب احتياطاً وكذا إذا جمع بين عصير عنب ودمع لمر به لئلا

قوله (وتشيد القمير والزبيب إذا طمخ كل واحد منهما أدنى طمخ) أي حتى ينصح (فيو) خلال وإن اشتد إذ شرب منه ما يغلب على فنه به لا يستكره من غيره لئو ولا طمخ هذا عندنا

وقال محمد هو حرام إجماعاً بهاداً به للتداوي في الطاء ولا يسمونه لظنهم أو للتداوي والا فهو حرام بالإجماع

قوله (ولا يأنس بالمعيطين) وهو أن يجمع ماء شمر وماء الزبيب ويصير أدنى

طبع

وقيل: قد جامع بين القبر، والمصب أو الحبر، والزبد، ويظهر لي سببهما ذهب
 انتقياً، ولو سلمى الخاء حبر، ثم دبحها إلى دبحها من ساحتها، دخل مع الكراهة وبعد يوم
 فصاعداً دخل من غير كراهة، ولو لم يكن الخطأ بالحبر، لوجب غسل، فإذا حقت وضعت إن
 لم يوجد فيها طعم الحبر ولا رائحتها حل أكسبا وإن وجد ذلك لا يحل
 قوله: (وتبيد النجس، والمخضلة، والمضمي، والدماء خلالاً وإن لم يطبخ) هذا عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف إذا شربه من غير حر ولا طرب، وكذا السعد من الدجاء
 والإحاضر، الشمس من وجهه بقوله عليه الصلاة والسلام: «والله من شرب من شرب من
 وأشار إلى الكرم، والنخلة»^(١).

ثم قيل: يشترط الضيق لإباحته.

وقيل: لا يشترط، وهو المذكور في الكتب.

ودخل يحد في شرب السعد من الخبث إذا سكر منه.

قال الخجندی ٧ بعد: وصحح في القدية أنه يحد، لأن الصالح يستعملون فيه
 كاجتماعهم على سائر الأضربة، بل فوقه، ثم إذا سكر من الأضربة السعد من الخبث لا
 يقع طلاقه عند أبي حنيفة بسرة القدية ونحوه القتل بالسج
 وقيل لحنيفة: يقع طلاله كما في سائر الأضربة المحرمة، وهذا الخلاف فيما إذا شربه
 لتقديري. أما إذا شربه ليهو، والحبر - فإنه يقع طلاله بالإجماع
 قوله: (وعصير الصب إذا طبخ حتى ذهب ثلثه ويحلى ثلثه حللاً وإن اشتد) هذا

عندنا

وقال حماد: حرام والخلاف فيما إذا قصد به النسي، أم لا، قصد به النسي لا
 يحل بضعاً

(١) قال ابن حجر العسقلاني في المغرقة (٢٩٧٢): حدثنا عن الحسن بن علي بن فضال عن
 أبيه عن الأرمدة عن طريق يزيد بن عبد الرحمن، أنه شربه، وفي بعض النسخ: «والكرم»
 والمخضلة، وأحمره استعمله عن أبي حماد، فقد حرم الحبر وما يماثله ما يشي - قال
 الحنفية، ولذا قيل عليه من أحمره فبصرى فيها من حرام من غير أن يحرم الحبر، وأنه
 بالمدية يؤمنه الخمسة شربة ما حرمه شربة طيب

والأحمره أيضاً من حرامه أسير حال حرم الحبر لغير حرم، ما بعده من الأعقاب لا
 قليلاً، وهذه حرام، يسر وأسر، وروى القسطلاني عن عمار بن محمد بن محمد، عن أبيه
 أنه قال: حدثني من أبيه، أن الله تعالى لم يحرم حمر لاصها، وإنما حرمها لتقديسها، وكل
 شربة يكون عاقبة كفاية الحمره فهو حرام كحبر الحمر.

وقوله: «حلال وإن اضرب» هذا إذا طقت كفاً هو عسر، أي إذا عسر واشتد
وعذب بالرجل من غير نضح، ثم نضح ثم يحن، أي شربه يساهل به.

قوله: «ولا بأس بالابتداء في التلبس، والتحنن، والعرفف، والعسر والتفريق»

الابتداء: العرع

والعسر: يفتح الحاء، والهاء، وكسرهما معاً، هو جملو عسر

ويعرف: الإماء المتعدي بالثبوت وهو الظير

وقيل بالتبنيع

وقيل بالفساد: العسر عود سمور، والعسر التمسني، يعني: وسأله يظنه ذلك،
لأن العسر لا محل له، ولا حرمه.

قوله: «وإذا تحلينا لعسر حلت سواء صارت حلاً بنفسها أو بشيء صرح
فيها» مثل أن يطرح الأندراج، ويصحبها بماء الحار، أو أن يشرب حلالاً
للشامي، ثم إذا صار حلالاً بعسر ما يولجها من الإماء، أو غيرها، وهو الذي قصص منه
المعرقيل يظهر بها.

وقيل لا يظهر إلا ما حرم الناس، ولا إذا حرم بالحق، يحل من ماعده فيظهر، كما
في المصنعي ذكره في باب ماعداً كشافي.

قوله: «ولا بكرة لحبيب» قال كشافي: بكرة: لا بحر، أكل سج، والمخشمة
والأنيون، وذلك كله حرام، لا يراه في العقل، حتى يظهر شرحه أنه حلاله ومسا وبسطة
على ذكر الله، وعن الصلاة، لكن حرم ذلك دون حرم العسر، من أكل شيء من ذلك لا
حرم عليه، وإن سكر به كتب إذا شرب الخمر، وأكل معاطة، فإنه حرام، ولا حد عليه في
ذلك، بل يجرى به دون الحد، والله أعلم.

كتاب الصيد والذبائح

الصيد في نعمة سويما يصاد ما تقول لا خلاف فيه ما كور في سباده

صيد فيلوك أرباب وصيد ولا ركب، صيدك الأكل

إلا أنه في فشرع في صيده وشرائط كما ذكر في لحي، وفي بائع جمع دية.

قوله رحمه الله (في حوز الاضيق بالكلب نسيم، والعهد لمعلم، والقرى
وستر الجوارح المصيبة، من الأسد والنسر والذئب، ولا يجوز للحريه لانه
محمي طبيعي.

وعن بعض المتصدين أنه لا يجوز فاستب، والامه، ذلك لأجل، لا يعمل غيره لما
فيه من الكرم، والذئب لا تقتصر به القتل لحياته، هذا يقال من التعديت بنيت
لصيد، وبما شرط التميم للقرى، على ما يصر من أحوالهم في (١)، أي
مسلط، والكلوب اسم، أسمع على الصيد

ثم للاضيق سبع شرائط، أربع في المرسى

١ - وهو أن يكون مضاء

٢ - وأن يكون د حارحة غير محمي قديم

٣ - وأن يحوز به سبع أو ثمانية

٤ - وأن يصاد في صحبه

ونقلت في المرسى

١ - أحده، أن يكون مسلماً أو كائناً يقتل الإمام

٢ - وأثنى، أسمع في حال إرساله عند الذكر

٣ - وثلاث، أن يصاد في المرسى أو في دمه أو في دمه قبل قطع الظلم، والقياري

قوله (وتنصب الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات) هذا عديم، وهي رواية عن

أبي حنيفة

وعلى أن هو صحيح، لا يجب التمسك على من كسبه أنه مسلم، إذا بقدر على ذلك
ماتلات، بل يوصى به رأى السائد ثم غير كرم به الأولى عدة بخر ما يستفاد بالثأ،
وعلمها، لا يجوز، لأن هذا بقدر معلنة بعد تمام الثلاث، حتى أن عدده لا يترك إلا
الرابع، وعنده، وكل الناس رأوا هذه الثلاث، لأب عدة ضرر للاحتيا كما في هذه
الخبار

على صيد، فأخطأ الكلب واحد صبة غيره فقتله فإنه يؤكل، وكذا إذا أرسله على صيد
 بجمته، فأخطأ واحد غيره أكل، وكذا إذا أرسله على طير، فأحد طير، أو على طير فأخذ
 طيرًا أكلي، وأخطأ في هذا كله يسره تكليب وإن جعلت كلب على صيد ولا يرسل له
 فأمره مسلم وسي، فإن أخرج برجره أكل، وإلا فلا، وإن أرسل كلبًا على صيد وسي
 مما أخذ في ذلك فهو من الصيد فقتله أكل كله، وإن أكل صيدًا فقتله، ثم أكل صيد
 فقتله، ثم أكل صيدًا آخر فقتله أكل ذلك أيضًا، وكذا البري على هذا إذا أخذ في موطنه
 وإن أكل تكليب صيدًا فقتله وهم عليه طويلاً ثم مر به صيد آخر فقتله لم يؤكل؛ لأنه
 قد خرج من المكان الأول، ولو أكل من تكليب حتى مر عليه الصيد، يؤكل عليه فأخذه
 وقتله أكل؛ لأن كونه بمنكر من الصيد من أسباب الإصطيد، فلا يقطع حكم
 الإرسال، وكذا البري إذا أرسل، سقط عنه شيء، لم يضر ذلك الصيد أكل؛ لأنه لما
 سقط على الشيء ينسك من الصيد، وهذا إذا لم يسكن طويلاً، وكذا الرامي إذا رمى
 سهمًا فما أصاب في سهم ذلك أكل، حتى لو أصاب صيدًا ثم بعد منه إلى آخر، ثم نفذ
 ما بقي آخر أكل، صيدًا، وإن أهدت الفرج السهم إلى راحة أخرى بعد، أو يسره فأصاب
 صيدًا لم يؤكل.

قوله (وإن أكل منه البري أكل)؛ لأنه ليس من شرط تعينه رز؛ لأن ذلك

قوله (وإن أفرق الفرس الصيد حتى وجب عليه أن يدعيه فإن نزلت فقتله حتى
 مات لم يؤكل)؛ لأنه مقدور على صده ولم يدعيه مصاد كالميت، وهذا إذا ضحك من
 صده، أما إن لم ينسك، رمية من خفية فوق ما يكون من المدحج لم يؤكل لئلا في
 ظاهر الرواج.

وعن أبي حنيفة يحمل وذكر بعضهم فيه تعصية، وهو أنه إذا لم يتمكن لقتله
 يمكن لم يؤكل، وإن لم يتمكن صيد الوقت يمكن أيضًا لا يؤكل صيدًا؛ لأنه إذا وقع في
 يده لم يمس صيدًا، يظن حكم ذلك الاضطراء وما غيره الصيد، أو خرج السهم من
 الأمام، فإن كان المخرج مما لا يعيش منه إلا قدر ما يعيش المدحج، فذلك لم يؤكل،
 وإن كان يعيش من ذلك يوم أو يومين، أو بقي فهو كالصودود، والمتردية من أبي سفيان
 يحمل بالمدحج.

وعنه لم يوصف إن كان بالمدحج يعيش من صيد أكثر اليوم من بالمدحج

وقال محمد إن كان يلقى أكثر من هذا المدحج، يدحج أكل

قال في المطورة.

لو دبح المروح حل في علم
حياته يوماً به السبع عدم
وكثر طير كذا الشاي وفي
قول الأعرابي قال ما يحيى الدكي

وصبر صاحب الدين المرح في هذا بأن يقر القديس عطفه ولو نصح شاة بصوم، ثم
ديعها أحر، وانزلت بحرًا أو شى جوعها وانفخرج ما به، لم دبحها أحر لم يؤكل؛ لأن
الأول قلبا.

قوله: (وإن خضع الكلب) ولم يخرجه لم يؤكل؛ وكذا لو صدمه بصوم، لو
بجبهته فقتله ولم يحره بناب ولا سحلب؛ لأن المرح شرط في صائر المروية، وفي هذا
دليل على أنه لا جعل بالكسر لأنه لا يهر الدم، فصار كالحق
ومن لم يصبه، لا كسر صبر به أكل؛ لأنه جرحه باطلا.

ولو أصاب جسم حاد الصيد أو مر به فحل في اللحم، فأصابه أكل ولا ملا.
قوله: (وإن ياركة كلب سهر نعيم أو كلب محوس) أو كلب لم يذكر اسم الله
نقائي عليه) حتى صيد (لم يؤكل). فخره عليه السلام لعدي من حاتم، 1510 أرسلت كلبك
المطعم وذكر اسم الله تعالى عليه نكل، وإن شوكه كلب أحر، فلا يأكل، فثبت بها
سبب على كلبك¹.

ولو أرمي كلبه إلى ظي مؤنن، فأصاب صيده لم يؤكل. لأن المؤنن لا يجوز صيده
بأنكلب فهو كالفهد.

ولو أرحل كلبه على ميل، فأصاب صيده لم يؤكل، كذا في الذكر عي، وإن سمع حدة
قطعه صيده، فأوحى كلبه أو 14 به أو رمي إليه سهمًا، فأصاب صيده، ثم علم أنه كان حسي
شاة، لو آدمي لم يؤكل، وإن علم به حسي صيده فأكل؛ لو غير مأثور حل به اصطفاة.
وقال زفر إن كان حسي صيد لا يؤكل كالفهد ومحوها لم يؤكل لأن رمية لا
يصلح به لينة الأكل، لأن أصاب غيرها لم يؤكل كذا لو كان حسي آدمي

وهي لمي يوسف: إن كان حسي حريم لا يؤكل؛ لأنه منقاد التحريم وإن كان
حسي سمع أكل الصيد؛ لأن السباع وإن كانت محرمة الأكل، فإنه يجوز الاستفاح بها

(1) قال في حبر المستطفي في الفراه (2/254) حنث، قال علي صلى الله عليه وسلم لعدي من
حنث، وإذا كرسب كلبك لعصم، وقد مر به اسم الله عليه فكل، وإن أكل به فلا تأكله لأنه لما
تمسك على نفسه، وإن شرفه كلبك فحر فلا تأكل، فثبت بها سبب على كلبك، ثم سم
على كلب حريمه، فمن عليه بنط. وإذا أكل به فلا تأكل، فثبت بأسس على نفسه

بمخلاف الخنزير، فإنه لا يحل الانتفاع به بحال، وأما إذا لم يعلم أن الخس حس حساء، لو
غيره لم يؤكل ما أصاب، لأن الخطر، والإباحة سواء به، فكان الحكم لمحظر
خال في الباطن، إذا أرسل كفته إلى سره فأصاب صيداً لم يؤكل، وإن أرسل إلى
دب أو حنظل، فأصاب طيها أكل.

قوله (وإذا رأى الرجل شيئاً يلى حيد فسقى به نعاى عنه طرثي أكل ما
صايد إذا جرحه بسهم لقاب وإن أفركه شيئاً ذكاه وإن برنه فكيف حتى غاب لم
يؤكل)، لأن من رأى الأصل قبل حصول المقصود بالذل، مثل حكم الذل، وهذا إذا
شكى من دبحه، أما إن وقع في يده ولم يشك، وبه من الشك فوي ما يكون من
المشروع لم يؤكل في ظاهر الرواية.

قوله (إذا زلق أسنم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم يؤكل في طله حتى
أصابه شيئاً آخر) عند استحسان.

والقياس لا يؤكل، فإنه يجوز أن يكون مانع من رميته، ويجوز أن يكون من
غيره.

وجه الاستحسان أن النبي عليه السلام طار بالرمح، وأصاب وحشاً كبيراً فبادر
إليه لأصلحه، فنادى دعوه حتى يأتي صاحبه، فجاء رجل من جه، فقال هذه وصية وأنا
في ظلماء، وقد جعلت لك يا رسول الله، فأمر النبي عليه السلام ألا يكر أن يسميها جرح
لرمحه.^(١)

وقوله (لو لم ير في طله حتى أصابه أكل)، هذا إذا لم يجد به جراحة أخرى
سوى جراحه بسهم، أما إذا وجد به ذلك لا يؤكل، لأنه موهوم بطلعه ما وجد.

قوله (وإن فعد عن طيه فاصيد شيئاً لم يؤكل) ما روي، وإن رجلاً كعدى للنبي
عليه السلام صيداً، فقال له من أين لك هذا؟ قال، ربي بالأسر، فكنت في طله حتى
حجم علي الليل، فطعني الله، ثم وجدته اليوم ومروني به. (فقال عنه بالسلام) إنه غلب.

(١) أخرجه الطبري في مجمع الرواة، في كتاب الفج (باب) حور أكل اللحم للمعزة إذا لم يصده لو
يصده لم يصده، وإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بر، فخرج فإذا هو بحداد صغير، فسم بليل
أن جاء رجل من جه فقال يا رسول الله هذا وصية صاحبكم يا، فأمر رسول الله صلى الله عليه
وعليه وآله بكر مقبلة بين الرماح، ثم سار حتى قام عند الأناء، فإذا هو بضيعة سيم، وهو
حبيب (بأنه قد أحصى في يومه) في ظل صخره، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم وحلاً من
أصحابه هناك، فحب منها حتى يهرق دماً لا يرميه أحد بسوء.

صيده، وإن كان لأكثر من بني الرأس لا يؤكل ما صدفت المحرم، لأن يخرج ثم يصادف
بمروق، فصار مباحاً من حي، ولا يؤكل ويؤكل طين منه، وإن قطعه بسيفه، فكل
الجميع، ولو ضرب سم، مثلاً، دنانير، وأمسك بقطعة الإوداج، وأكراه

قوله: (ولا يؤكل صيد النجس، وقترندة والنوس، والسفوف) وأما قصي إذا
كان يضل الصيد، وتسميته فلا بأس بشيئه يذبحه، وإن كان لا يحمل لا يحمل صيده ولا
يذبحه، ولا يكون كملك.

قوله: (وعني صيداً لأهائه ونم يذبحه) ولم يخرج من حيز الامتناع لوجوه
أخر فقلته فهو للآلئ (يؤكل) لأن الثاني هو الذي صدقه وأمه

قوله: (وإن كان لأول شخص لوماه التي فضلة فهو لأول) ولم يؤكل لا تمنع
الموت الثاني، وهو ليس بذكره بالمقدرة على دكانه الأخير بخلاف الأول، وما كان
الرمية الأولى بحيث يحرم منها بصدقه لأنه حمله يكون الموت مباحاً إلى رمي الثاني، مما
إذا كان الرمي الأول بحيث لا يسمو منه الصيد يترك لا يبقى فيه من صيده، إلا بغير ما
يقضي في الصيدوح كما إذا لمال رأسه بحيث لا يكون لا يصادف إلى رمي الثاني لأن
وجوده وعدمه سواء.

قوله: (والثاني ضامر بغيره بالأول غير ما نقصته جرحه) لأنه بالرعي انتف
صيداً مملوكاً له لأنه ملك بالرعي الضمير، وهو موقوف جرحاً له وإذ لم يملكه يصير
يوم الإلتزام.

وهذه المسألة على وجهين، إن مات من وجه الأول بعد رمي الثاني أكل، وعني
الثاني ضامراً ما نقصته جراحه، لأن جراحه مملوكة محرومة، وإن مات من الجرح الثانية
لم يذبح، لأن الثاني رمي إليه وهو غير منقطع، فصار كمن رمى إلى مثله، وبضمير الثاني
أيضاً ما نقصته جرحه، لأنه مثل حيواناً مملوكاً للأول موصوفاً بجراحه كمن إذا قتل عبداً
مريضاً، وإن مات من الجراحتين لم يؤكل، لأنه متى به فاعلم بالإباحة فكأن
الحكم للجهل، والحمد للأول، لأنه هو الذي أخرجه عن حيز الامتناع، وعني الثاني
الأول ضامراً فيمنه جرحاً من جرحي، وما نقصته الجراحه الثانية لأنه كانت مملوكة
فصحت عنه نصف الصيد وست بصدقه، وبما حسن ما صدقه طراحه الثانية، لأنه حصل
في ملك غيره.

قال في التريادات: صدق ما نقصته الجراحه، ثم يضمن نصف لبيته محروماً
مجرماً، ثم يضمن نصف لبيته عنه، ثم يضمن الأول، لأنه يخرج عبداً مملوكاً

فاحسبه ربحاً. فحتمه فاحسبه من خضه أولاً. وأما الذي قد ذكره هؤلاء فهو من جهة حصول
بغير احتياج. فبكون هو مصلح للمعد، وهو موقوف عند بعض من بعض. فبكون هو من جهة
بغير احتياج. لأن الذي لم يكن مصلحاً له. وبشأنه فبكون هو من جهة حصول. وأما
لأنه قد كان من جهة الأولي وهو من جهة حصول. فبكون هو من جهة حصول. وأما
لأنه قد كان من جهة الأولي وهو من جهة حصول. فبكون هو من جهة حصول.

عنوان: اقتصاد و تجارت (موضوع: اقتصاد و تجارت) - تاریخ: ۱۴۰۲/۰۵/۰۵

{مطلب في الدين}

قوله (وذهبوا بهن) وذهبا في محال؛ لأن في المسكن ما يذهب منه كالماء، فلهذا كان
 (ذهبوا) مع إذا أو بـ عطفها، فهو كالخوض لا يحسن له الرفع
 ومن سره - يملأ الدمع قلبه لآية الله عز وجل فأنسىهم، وهو دعوى

[illegible]

قوله: «ولا تتركس ديمحة المخرسي» والمخرنق: الأبيض. لأن مصر لا حلة له، وموشى منه وأكثرت، المقود: هذه البلاد في الموضع. رددت من أهل الكتاب غير ما كتبتم ولا كتبناكم.

وَلَمْ يَجْعَلِ الْإِنسَانَ فِي هَيْئَةٍ مِّنَ الْإِنسَانِ عَرُودًا مُّغْفِلًا ۖ فَلَمَّا أَفَافَ بَيْنَ يَدَيْهِ رُوحُ كَلْبِهِ قَالَ يَٰٓأَبُو هَٰرُونَ ۖ مَا لَكَ مِثْلَ مَا عَلَىٰ أَخِي هَٰذَا ۖ قَالُوا سُبْحٰنَ اللَّهِ ۖ مَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا ۖ هَٰذَا كَلْبُكَ يَمْنَحُ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۚ

[illegible]

قوله (وَالْمَحْرُومُ) يعني من الصيد خاصة، وإطلاق الحرم ينظم حرمة ذبحه في الحلال والمحرم، ولكن لا يجوز ما ذبح في حرم من الصيد سواء ذبحه حلال، أو حرم ويجوز ذبحه من جعل للذبح، والنسبة وبسط ذلك، وإن كان كلف مراراً، أو شيئاً.

ومعنى حط الذبح أن يمدد على فري الأوداج، والألف، والحبوب، والخضرا، والختى، والسمكت يحرم ذبحهم على ما ذكرنا.

قوله (وَأَنْ تَرَكَ الذَّابِحُ النَّسْبَةَ غَضَنَهُ وَالذَّبِيحَةُ مَيْتَهُ لَا يَجِزُ أَكْلُهَا وَإِنْ تَرَكَهَا تَامَتْ أَكْلُهَا) وقال الشافعي: تؤكل في الوجوه.

وقال مالك: لا تؤكل في الوجوه، والشافعي في ترك النسبة سواء. وعلى هذا الخلاف إذا ترك النسبة عند إرسال الكلب، والذئب، والرمي، ثم النسبة في ذكاة الذبيحة، فتشترط عند الذبح، وهي غير المدبوح، وفي الصيد تشترط عند الإرسال، والرمي وهي على الألف حتى يرأس جميع شاة، وسمي مدبح غيرها بذات النسبة لا يجوز.

ولو رمي إلى سم رمي، وأصله عبره حلق، وكذا في إرسال، وهو أصح شاة، وسمي وكله إنسان، أو سمى ماء، مشروب، أو شاة المسكين ليلاً، ثم ذبح على تلك النسبة الأولى أجزاء، وإن كان طال الحديث، أو أحد في عمل آخر، وأصله، ثم ذبح ملكة النسبة الأولى لم تؤكل، وأما استقبال الشاة للذبيحة، فبسر يراعى بالانفاق، وإنما هو سنة.

وصورة التسمية: بسم الله والله أكبر.

وقال الطبري: بسم الله أكبر بدون تلووه، وإن قال بسم الله الرحمن الرحيم،

فهو حسن.

وشترط هو الذكر، أي من المزد على ما قبل من مسعود جردو التسمية، حتى لو قال مكان التسمية اللهم اعمر لي ثم تؤكل؛ لأنه دعاء وسؤال، ولو قال سبحان الله، أو الحمد لله، ثم لا إله إلا الله يريد التسمية أحرأ؛ لأن التأمير به ذكر الله تعالى على وجه التلويح، ولو عصى عند الذبح، فقال الحمد لله لا يجزئ عن التسمية. وكذا إذا قال: الحمد لله يريد الشكر دون التسمية لا تؤكل.

ولا يعني أن يذكر مع اسم الله تعالى شيئاً غيره مثل أن يقول: بسم الله عند رسول الله، والكلام فيه على ثلاثة أوجه:

أ أحدها أن يذكره موصلاً به لا مستوفياً مثل أن يقول: ما ذكرنا قبله يكره.

ولا تحرم الذبيحة

٢٠ - الثاني، أن يذكره مقطوعاً مثل أن يقول: بسم الله وشهد رسول الله بكسر
اللام، حرم المديحة لأن أكلها لهم أنه تعالى

٢١ - والثالث، أن يقول مفصلاً عنه صدره ومضى ما يقول من تحميمه أو غسلها
وقبل أن يصنع المديحة لأنه لا بأس به، وقد قال عبد السلام بن موسى لا ذكر فيها
عند المديحة وعند الخطيب «...» قال بسم الله وحسنه ثم علم أنه تركه، والأدلى
أن لا يقول ذلك

وفي المسكن المديح ما تركه الضيف خطيباً به لا يحل فيه، وكذا عنه قوله
الأمر أو غيره خطيباً، لأنه أهل به لغيره وإنما به مديح عند من الضيف لأجل
الضيافة به لا بأس به، وبوحي بالقاضي، لو تروى به، وهو يحسن الترويه أو لا يحسنها
أمره

قوله: (وإن شئتم يتركوا) واللبق: الله على الله، وفي شرح البحر
وفي الكرمي الذي في الله ما هو في ذلك إلى الدحين
وفي الجامع البعير لا بأس بالمديح في الحلق كله وأمره
ومعنى كلام الشيخ «...» أي ولا مديح في الحلق وأمره
قوله: (والغزوي) أي يقطع في تلكه أربعة الخفوق والمري، وقوله
الخفوق مري المص، والمري مري طعام، وقوله مري الدم، وهذا الفرقان اللذان
مهما خفوق، والمري

قوله: (لأنه لطلب حرم الأكل) لأنه أكل الأكل واحد شرهه في محلها
قوله: (ولن يقطع أكثرها) كذا في حقيقته، لأن لا أكثر يوم معه لكل في
كثير من الأحكام

قوله: (ولن أبو يوسف) ومضاه لا بُد من قطع الخفوق والمري، وأمره
القدوسي) قال في كتابه والمسيور أنه هذا قول أبي يوسف وأمره
ومضاه أن يقطع ثلاثة وترك واحد، جزأي الثلاثة كذا في حقيقته
وعند أبي يوسف من يقطع الخفوق والمري، وأمره الأكل، ولا دلائل حتى
لو قطع الخفوق والمري، أو المص، أي أحسن مع الأكل لم يهرع في يوسف
وقال محمد لا يجوز، حتى يقطع من كل واحد من المري لأمره أكثره

(*) أخرجه طبري في من الخيري في كتابه المصنف (٢٠) خلافاً على ما رواه عن أبيه
وبسم عبد المديح) يعني لا يذكر في ثلاثه سنة الفداء بعد بيع وعبد المصنف

قوله: (ويحرم أن يذبح بالبطخ، والمزوة ويكُل شيء ألبس الدم إلا المسن القائمة، والظفر القائم) البطخ دفره القصب، والمزوة واحدة المزو وهي حماره يجر برهقة تدح بها الثور.

وفيد بالظفر القائم، والسن انقاسه لأنها إذا كانت مسروعة جاز الذبح بها، ولا بأس بكنهه.

وقال شيخنا في المبرج بما فيه لا يجوز أكلها وإنما الذبح بالسن القائمة، والظفر القائم، فإنه لا يجوز إلا جاع، فإن ذبح بها كان ميتاً لأنه يعمل بكامله لأنه يمسح عليه ولو ذبح الشاة ولم يسلم منها دم.

قال أبو طاهر الصمد لا تؤكل

وهو ليو بكر الإسكاف والله رخص: تؤكل لأن مري الأوداج قد حصل، وهذا إما يكون في الشاة إذا غلب العذاب

قوله: (ويستحب أن يذبح الذابح شرفاً) قوله عليه السلام: إذا ذبحتم فأحسنوا الشبهة وليحد أحدكم شرفه⁽¹⁾، ولأن تعليلها أشرح للذبح، وأسهل على المبيوع، ويكره الذبح بالسكن الكليل لما فيه من ضيق المبيوع، وهو سبي عنه ويكره أن يصير الشاة ثم يحد الشمر، بعدما أصبحها، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكّى وحلاً قد أصبح شاة وهو يحد شرفه، فقال لقد أردت أن نبتها ميتة إلا حدتها قبل أن نصحبها⁽²⁾.

وروى عمر رضي الله عنه رجلاً قد أصبح شاة وجعل رجلاً على صفحة وجهه، وهو يحد الشفرة مصره بالدره، مصر بالدره، فقال عمر هذا حدتها قيل أن تضع وجهك موضع وضعه، ولأن البهائم تحس ما يجرخ منه، فإذا فعل ذلك راد في قلبها، وذلك لا يجوز

ويكره أيضاً أن يجر برحبها إذا أراد ضجها

(1) قال من حجر المصنف في الدرر (207/2): حديث: قال الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء، فسأنا قسماً فأحسنوا القتلة. (2) فبحثنا فأحسنوا الذبحة، ويحد أحدكم شرفه، وأبرج ديبحة مسلم والأرعة من حديث شاة من أوس.

(2) قال من حجر المصنف في الدرر (207/3-208): حديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً أصبح شاة، وهو يحد شرفه فقال: لقد أردت أن ميتة موت، فلا حلفتها قبل أن تصحبها، فأنكم من حديث ابن عباس وأسرعه طبراني، وهو عند عبد الزاين في مسند عكرمة.

ويستحب أن يسحب برقي ويصحبها برقي

قوله (رمز) بلغ بالسكين الشخاع أو قطع الرأس كره له ذلك (تؤكل دميته)
الشجاع حرف أبص في عظم الرمة.

ويكره له أبص أن يكسر المقل أن تنوت، وإن جمع جندف على أن يرد

قوله (إنان) ذبح الشاة من فمها فإن بقيت عذ حتى قطع الفروى غار ويكرهه
لأنه خلاف حسون

قوله (وإن) مالب لبز لقطع الفروى لم تؤكل، لها مات قبل وسود الذكاه في
عليها كما لو ماتت حية

وجل دبح شاه مريض، ولم يتركها إلا موه إن ضحك لها لا تؤكل، وإن
ضحك أكل، وإن ضحك عنها لا تؤكل، وإن عصب كس وإن عذب وجليلها لا
تؤكل، وإن لم يصبها أكل، وإن لم يبق شعرها لا تؤكل، وإن دام كسبه عند كله إذا لم
يملك لها حية رب الذبح أم إذا علمت يمسأ أكلت بكل حال كذا في التوالفات.

وفي تبايع الشاة يد مريض، أو شئ الذئب نضب ولم يزل فيها من طينة إلا
مقتلو ما يصح المدبوح، فعد أبو يوسف ومحمد لا يحل بالذكاه، والمختار أن كل
شيء ذبح وهو حي من كذا، ولا يوقب فيه، وعند المدون بقوله تعالى (وَلَا مَا
ذَكَّمْتُمْ^(١)) من غير فصل، وإن دبح شاه أو غيره وسرحت وخرج منها قدم أكلت،
وإن لم تحرك قدم خرج منها قدم لم تؤكل، وإن تحركت ولم يخرج منها قدم أكلت،
وإن خرج منها الدم ولم تحرك وخرجه مثل ما خرج من مهي كس عند أبي حنيفة
وه نأخذ، كذا في تبايع

قوله (وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنْ لَبِئْهِ فُسْكَاةُ الذَّبْحِ)، لأنه يفدر على دمه ككثرة

قوله (وما لوخش من) لنعم ففككة الطر والجرخ) والاس في هذا لأن الذكاه
على حرس

1- أحبارية

2- واضطراره. وعلى قدر على الاختياره لا نحل له الذكاه إلا اضطراره، وعلى

عجز عنها حاش به الاضطراه

الاختيارية ما بين الله، والمحبوس

ولا صطربا به الفرس، و عرج وأهل مديح في الفرس، وكل من كان في شبه الفرس
من الأهل كان له يد، أو وقع عهد شيء في شرق فلم يفسد على حرد فإنه يظلمه في
أي موضع قدر عليه جعل أكنه وكذا إذا تردد بقره في شرق، بعد بناء، على ديجيد، فإن
ذلكها الفرس، وأجر ما لم يصادف الفرس على هذا أجمع الفرس، لأن يدع فيه اعتبار
وأما أساقه فإنه يدع في السحر، فتكتب أساقه لا يدع عبيد، وإنه يكتب في
الفرس لم يجر عفره، لأن لا يدع على نفسه، فيمكن أن يجر في الفرس خلاف الفرس
والفرس، فإنه يدع في الفرس، أو الفرس، هو سواد، وتكتب الفرس لأهل الفرس
من أنفسهم، فلا يدع عليهم.

[illegible]

() سورة الفرقان 67.

(2) مرء و نساء 37

[illegible][illegible]

ولأنه في حكمه جراً من أفعالها يدل على أنه يدخل في باب (وهو) يختص بهما، كما أن

ولأبي حنيفة قوله عن «موت عبيدكم الميتة» وهي امرأة ماتت حية
أنه، وقد مرَّ في خبري، لأنه لا يموت ميتة واحدة أبداً بموت واحد، وليس الجاني في
بطنها حياً ويموت وهي حية، فجاء غير متعلقاً بحياتها، فلا يكون موتها ذكراً، ولا
كفشتين لا يكون ذكراً، أحد من ذكراً للآخرى، ولأنه «ميت في الجاهل» والذم؛ لأنه لا
يقتضيه خبره موتاً، بل يموت غير ذكراً، وتذمير مع سائر هذه الجمل من
الذم فظاهر، وبهذا لا يكون سائر طرق الذم منه.

وما روياه من حديث قد روي ذلك أنه انقلب يسرع عاتس، أي كذا كذا
 كذا وأما إذا خرج الجبر حب ومات لم يكل بالإنعام، وما خلاف هذا، خرج جنة،
 وما شرب أن يكون كمال الحناء، لأنه إذا لم يكل، فهو كالمشيمة، ولهم ملا يكل أكله.
 وممن قوله (أسفر أو لم يسفر) أي في خلفه أو لم يدر

{مطلب فیما یحل اكله وما لا یحل}

قوله: «ولا محور» كل كبر ذي ثلبي من الفساح ولا ذي محبت من الفجر (مركب
من شي الثابت في يكون به ذات محضاً به وكذا من ذي محبت، ولا باحسانة لها
محبت، واليحيى له ثواب ودية لا تأثير له.

فمن نبات من أسباط الأسدي، والنير، ومعيد، والذئب، والصبيح، وشحط،
والكلب، والسمور البري، والأعني، والليل، والقرن، وكند البري، راس عرس من ساج
الطوام، وهو أحمد، من الطير الصقر، والباري، وطهر، والعقد، وعرس، ونهر،
الأسود، والحنه، والشتاف، وكل ما يصاد به.

وقد روي أن النمر عليه السلام وسَّع يوم حبر عبده، وحرم خمسة عشر
 أكسل لغيره، ومنهم من أنه كان عليه، وشاعره، ومطعمه، والوسم منه، والاحتياط،
 والوصول، ومنع النصف، وحرم الخرافة، والمنهج، والجملة، وكل شيء
 ما عدا ذلك، وكل شيء من ذلك، وكل شيء من ذلك، وكل شيء من ذلك.

1. *Salmonella* spp. (11)

(2) انظر سنن أبي داود، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840،

و من طرفه ای می بینیم که در این دو فصل، آثار جدید، ۱۵

والتصديقه على من لا يملك من امواله ما يفي بحوائجهم

والنحلة، يربي مع إناث دكرها، فهي تنفع في سد رمعها، أكبر حش

رسولِ عظیمؐ و ملائکے ہو گئے جس نے عذرتہ اُن پر چڑھ چلی انہیں، میں اے حبیب و شہداء

قوله : ولا تأس بغير مرض : أنه يستلزم وجوب عود من مباح الظهور ولا

بِقَوْلِ قَبِيلٍ: وَمَا هِيَ إِلَّا شَاةٌ تُذَقُّ بِغَلَاةٍ أَيْسَرَ الْغَلَاةِ وَالْعَصَا: الْخِصْبُ وَالْمِصْبَا: الْخِصْبُ

الحمد لله

توبہ والا ہوتا ہے لہذا ہندی کے لئے توبہ کی کل مراد بظاہر اچھی ہے۔

[illegible]

مجلس

قوله (وَيَكُنْ لَهُ آيَاتٌ أَنْبَأَ لِقَوْمِهِ أَنَّ الصِّرَاطَ الَّذِي كَانُوا عَلَىٰ فِيهِ سَوِيًّا) وَيَكُنْ لَهُ آيَاتٌ أَنْبَأَ لِقَوْمِهِ أَنَّ الصِّرَاطَ الَّذِي كَانُوا عَلَىٰ فِيهِ سَوِيًّا

$$u_{\text{max}} = 1.5 \text{ m/s}, K_0 =$$

عبدلہ ۱۵۰ عیسیٰ بن کلبہ ۴۸ جابر بن عبد اللہ ۶۷ یحییٰ بن زکریا ۲۹

للمحكمة لأجلها من المحرمات، وكذا الخمر، والخنزير، والعتاة، والمعادن، والنفثات

[illegible]

سورة الفاتحة الحمد لله رب العالمين

وفات گز یوسف و محمد لا ناسی بآنگاه آمد بروی جدر قل فی فی رسول الله صلی
الله علیه و سلم من حرم الخمر و الداء فی الشیل يوم عیسى^۱

ولأبي حنيفة قوله تعالى ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ بِمِثْقَلِهَا﴾ ، خرج حرج حرج
الامتداد. علو جاز كتب بذكره ، لأن النصة بالأكمل أكثر من إجمعه بالركوب لا ترى أن
الإجل لها كانت نازل ، وتركب جمع يسما ، علل على ﴿فَبَيْنَا يُكَفِّهِمْ فَبَيْنَا
يَأْكُلُونَ﴾ ^(١٤٦) ، ولأن خبر أن إرهاب العدو ، فبكره أكله معتزلاً ، وهذا بصواب للفرس
سهمان في شبيهه ، ولا يري إرهابه تغليل الحذاء وإنما لبسه ، فلا بأس به ، لأنه ليس في
شبهه تغليل الحذاء

قولہ: "ولا یمن بالآخر" (لا ایمان ہے آخرت میں)۔ "لا یمن" سے مراد "لا یؤمن" (لا ایمان ہے)۔ "لا یمن" سے مراد "لا یؤمن" (لا ایمان ہے)۔

هناك شك في براعني مفر، جالس وقد، كعبه مثل رأس النكس، وم سوي
ذلك الأعضاء يشبه البحر، وله يدم إليه الصم، وإشطاره على سوي اللحم ذوي الصنف لم
يؤكل لأنه كلب، وله سنون الصنف دون ثلثم يرمي بالرأس، وبأكل ما سواه فلا
تأولها جميعاً يحدب، فإن سيج لا يؤكل، وإن سحر يرمي بالرأس بعد الذبح ويؤكل ما
سواه، وإن سحر يرمي إلى سواه، فإن وقع فهو كلب لا يؤكل، وإن سحر يرمي
بالحرس ويؤكل ما سواه.

وقيل إن حرج من الكرض يؤكل ما سوى الرأس؛ وإن حرج من الأمانة لا يؤكل.
قوله: (وإن ذبحنا لا نؤكل لحمه طهر لحمه وجده إلا الأديم) والخبر يؤيد
المذكاة لا تقتل فيها شئاً لأدمي لحوته، والخبر لجانه كما في المدح قوله عليه
السلام: «وإن ذبح الأدمي ذكاته»^١، فكيف يظهر بالمذباح كذا في بصر بالمذكاة بخلاف ما

(۱) قال فی حجر الصفا فی الفریة (۱۱۱۲) حدیث عام فی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن قوم العصر الأندلسی رأوا فی الحرم قبل یوم حربه بعض من یرى الصحیح عن شفاء سہ آی یکر وحرما عنی عبد سہ اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فرأوا نکتته وری ورائہ وکذا غیرہ عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فام یکر و

(2) سورة فصلت، 3

(1) سورة يس: 72

(4) قال ابن حجر العسقلاني في النجاشي (1914م): حدثت وروى الأديم رطانهو أحمد وأبو (أبو) رطانهو وأبو النجاشي وابن عماد من حديث الجوزي عن قتادة عن سلمة بن اشعث بن ربيعة الصنعاء.

فبعد الخوض في هذه المادة في المشرق فلا بد من التذرع، انك جسر خفة يظهر
شخصه، حتى لو وقع في ... والعلو لا يفسد
وهل يجوز الاسراع به في غير الأكل؟
ثم لا بد من التذكير
فهل يجوز ضرب الحظيرة وثمة ليست تارب غلب لا يوكلي، ويصحب في
غير الأكل، كذا في الحديث
والاحتياط في هذه الحظيرة ما لا يأكل الحمار في البرد شايخ أو شيخ مع
الصبي

والمظاهر ان لا يظهر الا بعد ج مع الحسمه : لا بد من صيد ما يتعد الخوض
وجزه اكل عود لاني الحظيرة وشرب سب وكذا غير ... والحلا في التي
تأكل الحمار، والحمار لا يغير اما اذا خلطت ليست ...
وقد في هي ... الأ ... من ... الحمار ... من ... قد قلبه وسلك في
حجم صبياء أو يعرف صبياء، أو يتبع في الحمار ... الحمار ... والحمار ...
بحمول على أن في في الحسمه صبح من الحسمه صبح ... الحمار ... الحمار ...
وكذا هو حبه لا يذهب في حمار وقتا ... الحمار ... الحمار ...
وروي أن صبي ...
وهل صبي ... الحمار ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
وجزه أو صبي ... الحمار ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
أحدهما حمار ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني الحمار ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...
والثاني ... الحمار ... الحمار ... الحمار ...

وشاشه أطفال المعركه من يد ساقون الجوارح يوقف في هذه المسائل لهما في ورعه.
ولما ابدعوا في ذبحهم بكره، وان تارثت لحياته لانه لا ينسب كذا من الإله.
فقد كره ذبح الجمل له حسب الآية في الجوفاء وتعلق
وهل يحس الجمل له ذبحه في ذبحه ذبحه؟
قال: كره يوقف: لا يروي أب تحسب لانه ان من عبيد حلاله كذا يحس
بالذبح: ثلاثه ثم يكف

قلنا علما على صريح النص لا على ما جرد روي الجمع من كذا. ان
صريحه، حتى كره لا يكره، كذا كره لا يضر منقطع.
قوله (ولا يؤكل من ذوات الأقدام ويكره من ذوات الأقدام) كره من
السمك ولما لم يلف من شدة حر أو البرد فيه ولا يكره
في الذبح يؤكل لا يذبح، وهو كذا في الذبح له في الذبح
والأضحية لا يؤكل لأنه من ذوات الأقدام، بل يذبح ويذبح
لأن الأضحية ماله من ذوات الأقدام لا يؤكل لأنها من
أضحية غيره

قوله (ولا يؤكل من ذوات الأقدام والذوات) لأنها من ذوات الأقدام
في ذبحها والذوات هي التي لا يذبحها من ذوات الأقدام
وقيل أنذر

قوله (ويجوز أكل الجراد ولا ذكاته) لأن قوله عليه السلام أحب لنا من
ودعنا الضيعة السمكة، والحمر، والدجاج، والخنزير، والقطا،
وقد روي عن أبي داود قال: سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع
مروءات تأكل الجراد.
ومثل على من أكله من ذوات الأقدام، وفيه شبهة في كذا كذا

(1) والله أعلم بالصواب في هذا (212/2) حديث (صحيح) في مسائل رويها جماعة
على ما ذكره من أن الذباب ذكاته ولا ذكاته، والذباب من ذوات الأقدام
ولهذا يحسب من ذوات الأقدام، وهو من ذوات الأقدام، وهو من ذوات الأقدام
وهو من ذوات الأقدام، وهو من ذوات الأقدام
(2) أخبرنا عنه في كتابه في ذوات الأقدام وهو من ذوات الأقدام في 16 في الأضحية في
من ذوات الأقدام في ذوات الأقدام، وهو من ذوات الأقدام في 16 في الأضحية في

وعدہ عدد من الی حیثہ در حالی بر حثہ

مستانہ کرہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من ثلثہ سہ اشہ

۱-۲۰۰

۲- ولأبیر

ولیس

۳- ولعدہ

۴- ولعمر

۵- ولعمر

۶- ولعمر

۷- ولعمر

قال اذ

سحب وکرمہا وکرمہا

حي في حال حبس من وجه امرأة كل كاهن

و حشر جنونه في نفس وجه القريب من نفسه

و شرط يوم الأسمى: بأن يكون متصلاً به

ونيل الأسمى ثلاثة يوم شدة و يوم من بعده وأول أصعب

و مصعب مصعب بالسر دون الليل لأنه أسهل لاستيعابه موقوف وإن دسما

بالليل كبره مع الكراهة

ولا تجزى من الحج سدر

فأما أهل مكة، فوجب حبسهم وإن حجروا

وفي المنعدي لا يجب علي الشاح إذا كان محرماً، وما حال من أهل مكة، وأما

الغيرة فهي مسبوقة، وهي شاة كانت تقام في حبس

قوله (من نكح) أي أولاده نصلي عند بالسرقة هذا، واية الحبس من أبي

حبيب

وفي منعه الرواية لا يجب إلا على حصة حاصبه، فإذا لم يشترط لأن الحبس

هناك المني بكونه ربي حبه، وهذه قوة محبة

والأكثر في الغرب أن لا يجب على الغير بسبب الغير، وإنما قال: لا يجب أن

يصحني من عبده الإجماع، وإن كان يجب عليه مطلقاً، فإنما لا يجوز على ما صحى عنه

كقوله: أو وجهه من ابن الصغير هذا

وقال محمد و لم يصحى شيء له من من نفسه لا من من الصغير وهذا كله

على رواية حسن، وخلاف في حد كالحلاف في صدقة الفطر

ولعل لا يجوز التمسكه من مال الصغير، وإنما لأن القربى تنادي بالإسلام

والتمسكه بعد ما يطوع فلا يجوز ذلك في مال الصغير، ولا يمكن التصغير أن يأكله كله،

والأصح أنه يصحى عنه من ماله، ويأكل منه الصغير ما أمكنه، ويذكر له قدر حاجته

ويشاع له ما يشي ما يسمع منه كما يجوز أن يسمع ما يسمع بالأصحية

وقال في سائر، يشري له ما يؤكل كالحصنة، وأما غيره

وقال في بيع وإن كان موقوفاً ميسراً صحى عنه رواه من ماله في طرويه

المشهور

وروي أنه لا يجب الإحصاء في مال المحرم، ولا يجب عليه أن يصحى عن أولاده

الكبار، لأنه لا ولاية له عليهم وإنما إن لم الصغير ليرى غنى عن أبي حبيب أنه

صحى عنه إذ كان له من، وإن كان، حيناً لا يجب عليه، لأنه لا ولاية أحد عليه

الإمام: ولد في مصر في سنة ١٠٠٠ هـ وهو مؤلف في الفقه والحديث.

قال الحسن بن علي رضي الله عنهما في رجل يبيع ثوبه ما لم يغسله قال لا تأكلوا من ثمنه ولا تأكلوا من ثمنه ولا تأكلوا من ثمنه

[illegible]

قوله (يُذِيعُ مِنْ كُلِّ وَحْشٍ مَشْبُوعًا) شرط الذبح - أي - صدور به حية في أيام
الذبح لا يجوز إلا لأصحابه (أي)

قوله، ﴿أَلَمْ يَدْخُلْ يَدْنَهُ﴾ و﴿يَلْقَاهُ عَنْ مَمْلَأَةٍ﴾، ههنا خبرى كل واحد منهما
عن صفة ذاك كآية عليهم السلام برؤساها وجه الله تعالى، وإنما جئت به ليعرف يد بريد
أصحابهم عدي، والآخر حمراء الصب، والآخر شلبي صنعتها، والآخرة الأصمحة، والآخرة
شعر؟

وَيَحُولُ وَرَاءَ الْيَحْيَى إِذَا انْشَرَفَ الْقُرْبُ كَيْفَ رَأَى كَيْفَ أَهْلَهُمْ يَنْتَهِ
الْقَوْمُ يَوْمَ لَا يَحْزَنُ عَلَى الْفَنَاءِ وَكَيْفَ إِذَا كُنَّ عَصَابُ أَهْلِهِمْ مِنَ الْمَسْحِ عَلَيْهِ
لَا يَحْزَنُ عَلَى الْكُلِّ أَلَمْ يَلْعَنُ وَصَفَ الْقَبْرِ فِي الْمَعْنَى وَكَيْفَ جَدُّهُ عَنِ حَمَلِهِ أَوْ عَنَدَهُ
أَوْ ثَلَاثَةً وَلَا يَحْزَنُ عَلَى حَبَابِ

وقال ثاثة هذه هم الذين وجدوا كافر شر من سبعة ولا يجوز على
أهل بيته ولا على أنس من سبعة من العرب أن يلقوا بالورثاء إلا أن
اتفقوا لحد من بحر إلا إذا كان من شر من سبعة، والحد من سبعة
أشربة سبعة في ليلة، فبذلك يبيح قومي وإنه لم يبيح عن كتب وهو
استحسن.

والله أن توارث يمين أن ينفذ ما على يمينه من قبله من بعد أن يحق عنه ويصدق
فيه نصيب نصيب للفرقة من بعد أن ينفذ ما على يمينه من قبله من بعد أن يحق عنه ويصدق
فيه نصيب نصيب للفرقة من بعد أن ينفذ ما على يمينه من قبله من بعد أن يحق عنه ويصدق

قوله (و ليس على الفقير والمفتقر الأصححة) إن الفقير الظاهر، وإن المسافر فلهما
وأي من علي رضي الله عنه أنه قال: «وليس على المسافر صفة ولا صفة»⁽¹⁾
قوله (وولت الأصححة يدخل بطلوع الفجر من يوم الفجر) فلم حاش من يوم
الفجر وله ما كان درهم أو أكثر لم يركب منه، أو علكا، أو بعض عددا، فلا أصححة عنه،
ولو صعد يوم الأصححة ولا من به، ثم استعاد ما شئى في أيام الفجر، فعليه الأصححة إذا لم
يكن عنه دين

قوله (ولا له لا يجوز لأهل الأنصار الذبح حتى يصلي الإمام صلاة الفجر)
لقوله عليه السلام «إن أول بيت في يومنا هذا الصلاة من الذبح» ، وقال عليه السلام:
«من ذبح قبل الصلاة فقد دسخته ومن دسح بعد الصلاة فقد دم بسكه وأحببت سنة
المسلمين»⁽²⁾ ، وإن أمر الإمام الصلاة فليس له أن يذبح حتى يصلي الفجر، وكذا إذا
ترك الصلاة متعمدا حتى يصلي الفجر فقد حل الذبح من غير صلاة، لا لأنه كذب، بل
ذبح بعدما أمر الإمام بمعدن التشهد حتى وفو ذبح بعد ما صلى أهل المسجد ولم يصلي
أهل الجماعة أمرا، سبحانه، وأما صلاة مضرة حتى يركعها، كما أمرهم وكذا على
تكمسه.

وقيل في تكمسه حربه ثم لا استحسانه وإن ذبح بعد ما سلو إن كان في علمه أنه
ملى هم وهو حدث جرح

وغير في الذبح مكانا، الأصححة لا مكانا للرجل، إن كان رجل في تمصرا

(1) قال القرطبي في معجم الرواة (4/ 12). وهو على رضي الله عنه وليس على فقير صفة ولا
أصححة، عند العرب وأخبار من قال: «فمنه في الفجر» ، أي في الفجر وما حدثت
على من قال لا صفة ولا صفة، ولا أصححة ولا صفة ولا في صفة، جامع، لم يسمع غيره
(2) قال من جرحه، «ولاي في الرواة (2/ 212) حقيق، جرح من كان في صفة الفجر، ثم
الأصححة من يذبح في صلاة مضرة، ويخطئ وقت أوله، «بأنه لا يومنا أن يصلي ثم يرجع
صالح.

وفي كتاب من حديث: «أنه من سجد على شيء من غير صلاة يوم الجمعة، فإنه
صحة ما لم يركب الأصححة، يعرف أن ذبح قبل من يصلي، فقال رضي الله عنه وسلم: «من
كان ذبح قبل أن يصلي يذبح مكانا أخرى» ، أي على غيره، ويستم من حاش صرح.

(3) قال ابن حجر المصنف في الدرر (2/ 152). حقيق وهو ذبح من صلاة ليلة الجمعة ومن
ذبح بعد الصلاة بعد ثم بسكه، وكذا ما في الحديث: «من صلى عليه من عذبت له يوم عرفة»
قال رضي الله عنه أو يرد قبل الصلاة أحدث

والشاة في أسود ملحور عنه بعد طلوع النحر بأمره جاز، وإن كان في أسود، والشاة في
ظهير لا يجوز الذبح إلا بعد صلاة المغرب.

وحيلة المصري: إذا أراد أن يجعل قائه يمتد إلى خارج المصر فيصحبها
بعد طلوع النحر.

قال في الهدية: وهذا؛ لأنها تشبه الركعة من حيث إنها تسقط بهلاك المال قبل محض
أيام النحر كركعة تسقط بلاك النصاب، فيحترق في شرب سدر اللبن لا يمكن للدغل
اعتباراً به بخلاف صدقة التطوع، لأنها لا تسقط بلاك غلظان صدق ما يقع النحر من يوم
التطوع، وإن كان المرحل من أهل أسود مسكنه فيه وحل المصر لصلاة الأصحى، وفرضهم
أن يصحبوا عنه جاز أن يلجأوا عنه بطلوع شجرة لأن المصير مكاناً قدس دون مكان
للمعمل عنه، وإن صلى الإمام ولم يخطب أجزاء من ذبح لا يحطه لهم ليست
بواجبة.

قوله: **وَقَالُوا أَهْلُ اسْوَادَ يَدْخُلُونَ بَعْدَ طُلُوعِ النَّحْرِ** لأن صلاة هدية ليست
بواجبة عليهم، ولا يجوز لهم أن يدخروا قبل طلوع النحر، لأن وقت الذبح لا يدخل إلا
بطلوع النحر.

قوله: **وَجِي جَائِزٌ لِي لِأَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ وَيُؤْتَى بِهِ** ولو غلبت أصحجة حتى
مست أيام النحر، أو ضاعت حاضرتها بعد أيام النحر، ليس عليه أن يذبحها، ولكن
يتصدق بها، ولا يتركها سبباً، وإن اشترى شاة للأضحية نصب فيسري غيرها، ثم
وجت الأولى للأضحية أن يذبح النحر، وإن ذبح الأولى لا غير أجزاء سواء كانت قبعة
الأولى أكثر من ثلثه أو أقل، وإن ذبح بغيره لا عبرة، لأن كانت مثل الأولى، لم يخصص
جاز وإن كانت دواها بعض الزيادة ويصفى بها، ولا يلزمه أن يذبحها جميعاً سواء كان
مصرياً أو موسراً.

وقال بعض أصحابنا: إن كان موسراً فكذلك، وإن كان مصرياً يلزمه ذبح الكل؛
لأن الموحوب على معنى بالشرع ابتداء لا بالتقراء، فلم يمتد به وعلى الظاهر بشرائه بنية
الأضحية فتمسك عليه وكذا إذا اشترى شاة سليمة، ثم تعيب عيب مانع إن كان غيباً عليه
غيرها، وإن كان مبيعاً مجزئاً هذه بما ذكرنا أن الموحوب على المعنى بالشرع ابتداء لا
بالتقراء، وعلى هذا نألو، إذا ماتت مستثناة للأضحية، فعلى المومر مكانها أخرى، ولا
شيء على الظاهر وإن ردت الأضحية ولقد ذبحه صبيها، لأن الموحوب تعين بها ليسري
إلى ولدها.

وصى أصحابنا من حال هذا في الأضحية التوجيه: لأن الموحوب تعين بها بالتقراء

وأما الشك الذي منزهنا الله عن أن يقع في ما إذا دللت به بعد ذلك وكذا شهادات
يقولون لا يجب دمج الروايات أو يصدق بها. لأن الحق لم يمتد إليه وإنما جعل به
فيه كجدها وحسابها. وإن ما عدا ذلك فبما يثبت به في الأكل وبما في البيع وإذا
لمنك الرواية حتى يثبت أنها المذبح تصدق به.

قال في الحديث: «وإذا كان الإصحاح قد جازى يوم الإله حتى ساء لكم أحوالكم
ويكون حكمكم حكمهم أم لا» روي عنه حتى يذهب لا يعلل أخيه ويصدق به.

قوله: «ولا يفتني بالهوى ولا يتغير ولا يتفرع» التي لا يفتني إلى
الفتنة وهو سده ولا بالهوى (لأنه عليه السلام) ولا يفرج في شخصه روي
عنوا إلى من هو من، وتفرع من غير، وطهر عنه الذين يرونه، ويصدقون التي لا
على «أ» التي لا يفتني لها وهو صحيح لشدة عزه.

قوله: «ولا يفرج بفتنة لأحد أو للفتنة» قال سبه السلام «وتسرفوا لغيره
والأحد» أي عليه سلامته وإنما الفتنة لغيره بمعنى خلاص.

قوله: «ولا يفتني ذهب أكثر أدب أو فتنة دنس أكثر الأدب أو الفتنة حار»
وكذا حكم الآية.

واختلف الرواية في أم حبيبة في ذلك.

روي عنه أنه إذا كان الذهب من الأدب أو الذهب الثالث مما دونه أمراء، وإذا
كان أكثر من الثالث لم يجر، فجعل الثالث في حد التلويح لأنه سده به فتنة من غير
رضا لغيره.

وروي عنه: «إن كان الذهب ثلث لم يجر» وإن كان أقل حار فجعل الثلث في حد

(1) قال في حقه: «ما روي في رواية (215) (216) سده» ولا بد. حديثي الصحيح أنما
تغيره إلى ما هو عليه، لأنه روي عنه في الحديث (215) (216) سده» ولا بد. حديثي الصحيح أنما
دونه في رواية في حد التلويح، فجعل الثالث في حد التلويح لأنه سده به فتنة من غير
رضا لغيره.

(2) قال في حقه: «ما روي في رواية (215) (216) سده» ولا بد. حديثي الصحيح أنما
تغيره إلى ما هو عليه، لأنه روي عنه في الحديث (215) (216) سده» ولا بد. حديثي الصحيح أنما
دونه في رواية في حد التلويح، فجعل الثالث في حد التلويح لأنه سده به فتنة من غير
رضا لغيره.

وَأَمَّا لِمَنْ هُوَ بِمَنْ يَصِلُ شَيْءٌ مِنْهَا حَرَمٌ
قَوْلُهُ (وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يُنْفَضَ الْمَدَقَّةُ مِنْ الشَّلْبِ) يَعْنِي عَالِمٌ بِهِ، «وَأَعْتَمَدُوا
أَعْمَادَهُمْ وَتَمَتَّتْ»

عَاشِقُهُ: هُوَ الَّذِي يَسْأَلُ
وَيُحِبُّهُ هُوَ الَّذِي يَحْرَمُ وَيُرِيكَ هَمَّهُ وَلَا يَسْأَلُكَ
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «كَثَرُوا مِثْلَ الْإِبْرَةِ وَالْإِبْرَةُ عَصَا تَنْبُتُ فِي جِهَاتِ ثَلَاثٍ
لِلْأَكْلِ

2- وَالْإِكْدَامُ

3- وَالْإِدْحَارُ

قَوْلُ عَبْدِ الْحَكَمِ: «يُؤْتَى الْفَرْجَ وَالْأُفْقَ» بِشَيْءٍ مِنْهَا أَمْرٌ، أَيْ الْفَرْجُ
مِنْهَا ثَلَاثَةٌ يَدُومُ.

قَوْلُهُ (وَيَتَصَلَّى بِجَنَاحَيْهَا) لِأَنَّهُ جَرٌّ مَبْرُورٌ
قَوْلُهُ (أَوْ يَنْفِلُ مِنْهُ آتَاكَ تَتَمَلَّطُ فِي الْفَيْتِ) كَالْبَصِغِ الْبَرْدِ، وَالْمَحْرَبِ، وَلَا
يَأْسُ أَنْ يَتَجَدَّ فَرْدٌ مِنْهُ

وَقَدْ وَرَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَخْلَعًا خَلْدَ أَصَدَ، سَلْعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَبْصِغَ بِالْحَصْبِ، «كَذَا بِحَبْسِهَا» وَلَا يَأْسُ أَنْ يَتَرَى بِهِ قَدْ يَبْصِغُ بِهِ فِي سِتْرٍ مَعَ بَقَاةٍ مِنْ
النَّحْيِ وَالْجَرَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ يَشْفِي مَا يَسْتَهْلِكُ عَلَيْهِ كَالْحَبِّ، وَتَمْبِغٍ وَالْأُزْرَارِ
وَالْمُخَفِّقَةِ وَهَلْ وَهَسَ بِهِ أَنْ يَبْصِغَ شَرَّهَ حُرُوقًا، وَالْحَبُّ فِي عَدِّ بَصَرَةٍ لَكُنْ عَلَى
الصَّحِيحِ، قَوْلُ بَعْضِ النَّبِيِّ، وَالْحَبُّ بِالْمَلُوسِ، أَوْ تَدْرِيهِمْ أَوْ مَبْصُغًا بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ
أَشْرَبُهُ يَهْتَمُّ إِلَى يَدِهِ

قَوْلُهُ (وَالْأَلْسُنُ لَا يَبْصِغُ أَمْنَهُ يَتَلَبَّسُ بِهِ كَمَا كَانَ يَحْسِبُ نَسِجًا) لِأَنَّهُ عَقْدَةٌ مَوَدَّةٍ
وَتَلَبَّسَ بِهِ، يَتَلَبَّسُ بِهِ مَنْ يَصْبِغُ عَنْ شَيْءٍ صُلِيَ لَكَ عَلَيْهِ وَتَلَبَّسَ بِهِ مَنْ مَالَهُ بِهِ صَبْرٌ
مِنْهُ يَوْمَ بَيْتِ وَصْنٍ، وَتَعَبٌ مِنْهُ عَلَى صَبْرٍ لَقِيَهُ وَهُوَ لَا يَحْسِبُ نَسِجًا
لَمَنْ يَتَلَبَّسُ بِهِ

وَيَعْنِي بِهِ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِهِ، «وَالْفَرْجُ بِسِمْسَكٍ مَوْسِيٍّ»

كتاب الأيمان

الأيمان بجميع مبر

وطيحين في اللغة: هي الفروع، قال الله تعالى: ﴿لَا حُدُودَ لِلدِّينِ بِرَبِّكَ يَرْجِي﴾^(١)، وفي
المفرد: ومنه قول الشاعر:

إذا ما رأيت رجعت فقد تلفها غربة ما بهي

أي بالقول: وعربة: اسم رجل معذور من الخصاية

وفي الشرع: حارة من عهد نبي: حرم الخلف على فعل أو الفرك، ومنه هذا المصنف
هذه الآية الشريفة كشوى به

قوله رحمه الله: (الأيمان على ثلاثة أصناف: يصير غموساً ويصير متعمداً ويصير
لغوياً فالغموس: هي الحيف على الغير ما يصير يتعمد الكذب له) مثل: أن يحلف على شيء
لم يملكه ما يملكه مع غمسه، ذلك: أو على شيء ثم يملكه بعد حلفه مع غمسه أنه لم يملكه،
وقد يقع على الخلل أيضاً ولا يخلط بالشك، مثل: أن يقول: والله ما هذا عليّ وهو
كاذب، أو يدعي عليه حق، فيحلف بالله ما يستحقه عني مع علمه باستحقاقه، فهذا كلها
يصير الغموساً لأنه ينطج به حق السلب والتعدي على الله تعالى (سبب غموساً) لأنها
بمضي صاحبها في الدار

قوله (فقد) أي يفتقر إلى صحتها قوله عليه السلام: ومن حلف بالله كاذباً
أصله الله الدار.

قوله: (ولا كفارة لها إلا الاستغفار) هي مع الذنوب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَابَ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ
بِعَهْدِنَا وَوَعْدِنَا غُفْرَاناً لِمَنْ يَتُوبْ وَأَتَىٰ بِذِكْرِ اللَّهِ خُفْيَةً﴾^(٢) الآية ولم يذكر الكفارة
وعلق عليه السلام وثلاث من التكفير: طيحين الغموس وعقول التوابع والتعذر
من الخلف^(٣)، ولا: كبراء من الكفار، فلا طير فيه بكاء، لأن الله تعالى توب
الكفارة في الإيمان المتعمد، والتعمد ما تصور فيه حق العمد وذلك لا يتصور في
الغموس؛ لأنه لا يصح فيه عني تعذرها لأن العني بموجب خيب، وهو لم يثبت بتأويلها.
فلا يصح كالتبع الذي يداره العني، والصلاة التي يمارسها أحد

(١) سورة بقره ٢٥٠

(٢) سورة آل عمران ٧٦

(٣) المرحوم شمس الدين في صحتها في كتاب الأيمان واليمين (بدر: حسن الغموس) شطوط وفكر
الإيمان بالله وعقول التوابع، وهي: سبب وطيحين الغموس

وصوره البيع الذي يمارسه الضيف. أن يركب رحله ببيع عبده ويؤكد آخر معتقه. عياض
 فوكيل. وأحو الأثر. وخرج كلاماً معاً. فإن البيع لا يمتد
 وفوقه. قال الاستعمار. وذلك على ثلاث حالات:

1- عدم

2- والإدلاء

3- وطرح على أن لا يعود

قولك. (والنهي المنعطفة هي الحلف على الأثر المستغني أن يفعله أولاً يفعله
 فإذا حدث في ذلك بوثاق الكهنة) ثم المصدق ثلاث أقسام:

1- مرت

2- وموت

3- وير

مفسوس. هو الخالي عن الوقت في الفعل وجهه. وحدث له يكون. إثبات. وقد يكون
 حياً.

فالاتات والله لأضرب ويداً

ونهي لا أضرب يداً

هي الأول ماذام الحلف والمخوف عليه فالعبر لا يحسن. وإن حدث أحدها حدث
 ولي كهي لا يحسن أبداً. فإن فعل المخوف عليه مرة واحدة حسب ذممه الكفر. ولا
 تعدد الجور ثانياً. والمخوف مثل والله لأكرس هذا الذي بي هذا الكور اليوم. وفيه ماء
 فهذا لا يحسن ما لم يصح اليوم. فإذا مضى ولم يفعل حسب ذممه الكفرة. فإن مات قيل
 مضى اليوم لا يحسن بالإجماع. وإن حسب الماء الذي بي الكور قبل مضى اليوم لم يحسن
 عندهما.

وقال أبو يوسف. يحسن عند مضى اليوم.

وحاصله. أن ما دام المخوف عليه قائماً في الوقت لا يحسن. فإذا مات
 الوقت وحده والحلف والمخوف عليه فتمت بالإجماع. فإن ما من الحلف والوقت
 لا يحسن بالإجماع. وإن ما من المخوف عليه. ونفي الوقت والحلف فتمت الجور عندهما:
 فلا يحسن.

وقال أبو يوسف. يحسن إذا مضى اليوم لأن الأصل منه ما أن ما من المخوف عليه
 شرط لأصل الجور. معواته برفع الجور.

وعند أبي يوسف ليس شرطاً. وذلك لأن جمل والله لأكرس الماء الذي بي هذا

الشكر، وإذا هو ليس به ماء، فإنه لا يثبت عندنا، وعنده بحث من سألته عن كتاب يعلم أنه بلا ماء فيه بحث بالانفراد

وعن أبي حنيفة لا يثبت عندنا، أو لم يثبت، وهو قول ولم

ولما يثبت للفقير فهو أن يكون له ماء، فدلالة من خرج فصر به على ذلك النسب؛ وذلك كل بعين خرجت جواباً للكلام، أو ماء على أمر فتعبد به بدلالة المثل نحو أن تهيأ المرأة للرجل، ج. تعال إلى خرجت، فأنت ماء، ففقد سألته، ثم خرجت لا حظي، وكذا هو أراد أن يصرح عنه فقال رجل إن صرته لصدي حرم، فمكث ساعة، ثم صرته بعد ذلك لم يثبت؛ لأنه يعم على غيره، وهو يوجب صرته حرمه في دوره، وقصا إذا قال له بعد مني ماء، والله لا أتعلم منك، فإن تعدي فعدى هو، فلم يمتد منه، وذهب أبي حنيفة رحمه الله، فإنه لا يثبت في هذه النسخة كتب استعملت

وطيئاني لأرجح، ولو كان رجل إذا صلب كلاماً، فمن كذب بعد في حرم.

قال أبو حنيفة هو غير الفقير، فإن لم يعمل الفقير عهداً على أن يبعده حث دون كلاماً، ثم لم يعمل كذا، فهو كذا بعد على الأيد وقال أبو يوسف، كلاماً على الفقير.

وقال محمد إذا دبر يمينه إن ثبت فم أسرته، فأنت حر أنه على الفقير، ولو دبر يمينه لا يثبت، وهو ما إذا لم يرد، فإني إذا استرخصه منك، فأنت طلق، وسرده منها في سألته، وهو مكران لم يثبت، ويكون يمينه جواباً للخلاف.

وهو خلاف غيره لا يخرج من الماء إلا يمينه فقصاه ديه، ثم خرج بصر يمينه لم يثبت، كما في التتابع

قوله: (وتسبح الملقم أن يحنف على لحي عذري وهو يرض له كما قال والأمن يحنفهم) مثل وقد فسد كذا وهو على أنه صادق، أو والله لا تعذب وهو لا يسم أنه قد فعل.

وقد يكون على أحد من أن يرى شخصاً من جسد يحنف أنه يمين، فإذا هو عمرو أو يرى طلقاً فيحلف أنه غرب، فإنه هو غيره، أو والله ما أكلت يوم ولد أكلت يمينه فله لعمري لا يثبت فيه

وصيل، إن حلف أسوأ ما يدرى على الأكسفة من قولهم لا والله، من والله من غير اعتقاد في ذلك.

والفقير في الجحيم هو الكلام السابق الذي لا يثبت

قوله: (يهدى اليقين فترجو أن لا يؤاخذوا بآثارها) أي قبل قد أخبر الله تعالى أنه لا يؤاخذ بها من الخطيئة، فلم يلقه بالرحمة والشفقة؟

العلامة: الجواب نعم من وجهين:

أحدهما: أن اللغو الذي فسره لم يطم لطمأ أنه هو الذي أراد الله ثم لا للاختلاف في تفسيره، وعدم العلم بالوصول إلى حقيقة قلادة ع. - مرجو

والثاني: أن الرجاء معنى ضيق.

1 - وجه طمع

2 - وجه مواضع

محمود في يكون هذا الرجاء توأماً مع تعالى

قال من رستم عن محمد ولا يكون المصير إلا في اليقين بالله ب إذا خلق بطلاق، أو عفا عن أمر ماض وهو يظن أنه صادق، فلا هو كاذب ومع الطلاق والعتاق، وكذا إذا حلف بغير نية ذلك.

قوله: (والتأمل في اليقين والقاضي والمكروه سؤد) معناه عند السلام وثلاثه جدهن جد وهو من حد الطلاق والعتاق واليمين. وكذا الخاضع كما إذا أراد أن يصحح محرو، على أنه المصير، فهو كالسائد.

قوله: (ومن فعل المخلوف عليه عايداً أو نائباً أو مكروها فهو سؤد) أي الفعل المخلوف لا يعدم الإكراه وهو الشرط وكذا إذا معه وهو معنى عليه أو محمود تحقيق الشرط فإن من الكدرة شرعت لأجل سر الذنب ولا ذنب لمحتون يصح في لا عجب الكدرة عنه إذا فعل المخلوف عليه سلطة منبج هذا الحكم وهو وجوب الكفارة

(1) قال ابن حجر المصلاي في المبرية (90/2-91) من صلب حديثه، وهو في حد السكاج، وطلاق واليمين في أحده حكمه ووقع عند العراقي العناي عوص اليقين، ولم أحده كسماً، وبعب الثاني في المشقة: «شرحه بعد نقله من المتن» و «معه أصحاب الذين لا يثبتون» وجبه ثم مد، وصححه إياهم من حديث أبي هريرة، نعم «خرج الخوار في سنده حسن صحيح جافه من الصامت، ومنه ولا يجوز طبع في ثلاث الطلاق، والسكاج، والعتاق» فليس خالفاً لحد وحس، ولا من عني في الكفيل من أبي هريرة، ومنه «ولان ليس يثبت لسب من تكلم بيمين، منس عنه وجب عليه الطلاق، والعتاق، واليك ع. في إسناده علف من حد لهما وحسب مسرود» «بعد روافق» عن أبي د. ومنه «من يظن وهو لا عيب، فطلاقه جائز» ومن ذلك ومن من صدق وبعد الروافق بعد عن صر، يعني «لا لا لص فيبين السكاج» والمخلوف، والمخلوف مؤبد، وذلك في رواية عنه «والنذر»

يقتر مع دليل المدعى لا مع حقيقته فذهب كل منسوب لا مسموع به في ذلك مع دليل
شعبي عرجم وهو أصح من الحديث لا مع حقيقته فذهب كل منسوب لا مسموع به في ذلك مع دليل
شعبي أصلاً ما في النسخة من قوله في ذلك مع دليل شعبي عرجم

{مُعْطَلَبٌ فِيمَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا}

قوله {وَيَمِينٌ} أي يميني {وَأَمْسَى} أي أمسته كذا نص ابن أبي عمير: لأنه منظم
سم الله تعالى واحب

ومن أمثلة ما في ذلك اسم الله على صريحتين

1- منها ما لا يشرك به من الله عز وجل: {وَالْحَبْشَةُ عِبَادُهُ} أي عباد الله.

2- ومنها ما هو مشترك بين الكثيرين والفرق: {وَالْحَبْشَةُ عِبَادُهُ} أي عباد الله. وهذا
يصدق على كل من يدين بالله وحده أو بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالحبشة يميناً ومن
يصدق على كل من يدين بالله وحده أو بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالحبشة يميناً ومن

قوله {وَأَمْسَى} أي أمسته من حبس فانه كفوفه وغرقه ذلك وبطلانه فكيف يدين الله في
صفات الله على صريحتين

1- صفات الله

2- صفات الله

فقد كان من صفات الله كان في حقيقته، وما كان من صفات الله لا يكون في
حقيقته.

والمراد بهما أن كل واحد من صفات الله قد يكون في حقيقته فهو من صفات
الله كالعلم والقدر والقدرة، وما كان في حقيقته فهو من صفات الله
كالحسن والعظمة، وقد ثبت هذا من حلف بمفرد الله أو بنفسه أو بغيره أو بغيره
أو ما أشبه ذلك من صفات الله كان في حقيقته كالحبشة فانه تعالى، وقد كان في حقيقته الله
عبارتاً عن الله والحمد لله

قوله {وَأَمْسَى} أي أمسته من حبس فانه كفوفه وغرقه ذلك وبطلانه فكيف يدين الله في
صفات الله على صريحتين

1- صفات الله

2- صفات الله

فقد كان من صفات الله كان في حقيقته، وما كان من صفات الله لا يكون في
حقيقته.

یہوہیہ لا الہ الا وہ یزد بہ العباد، قال اللہ تعالیٰ ﴿وہوہیہ لا الہ الا وہ یزد بہ العباد﴾ (۱)

قال الحقیدي (۱) ان : حق اللہ ورحمہ اللہ لا یخول بیتاً فیہما منہ ائی حیمة
وقان ان یوسف : یخول بیتاً فیہما.

وقال محمد : فی یوہ ورحم اللہ لا یكون حیماً لا حمة علی عارہ طافہ، ولم یرو
عہ فی ورحم اللہ ہی،

وروی ثکری عن ابن ابي حیمة فی ورحم اللہ یكون بیت
ولو قال لا الہ الا اللہ لأعلیٰ کذا لا یكون بیتاً الا ان یوہیا، وقد سجد اللہ
ولقد کبر لأفمنی، وقد سمع اللہ (۱) عنی بہ العباد کلا بیتاً
رحم محمد ان سمع اللہ یوہ علی کلی حال لوجود حرات القسم

ولو قال ویدکوب اللہ وحبوب اللہ، فہو بیت، لا من صلات القنات، وان
قال اللہ عنی ان لا کلم فلاناً، ایس یسین لا ان یوہیا، فان من ہا یسین، ثم کلمہ
حسبہ وظلہ الکبیر

قوله (وان حسب یصلہ من صلات الفعل کفصہ نہ وسخطہ نہ یکن حرافاً)
لاک المصعب والتشدد هو العقاب والشار، وذلك لیس یسین، وکذا قوله : ورحمہ اللہ : ان
الرحمة یفرحہا عن العبد، قال اللہ تعالیٰ ﴿فی حق رحمة اللہ علیہا خلدون فی الحق، وقد مر
بالرحمة ایض، وذلك کلا لا یکن بیتاً

قوله (ومن حسب بشر انہ لم یکن حاتمہ خالسی صری اللہ علیہ وسلم وتقران
والکشف) اما إذا قال : ہو من اللہ فی حق من اللہ : کان حالاً لأن القبری فیہما
کمر.

قوله (ویدکوب بحزوف القسم وحزوفہ الثور کفوفہ واللہ والثناء کفوفہ باللہ
والثناء کفوفہ باللہ) فاللہ اسم من الثور والثناء لایا مدخل علی الظہر والبصر، فتقول.
حلفت باللہ وحذمت ۴.

والولو اسم من الماء لایا مدخل علی جرح سماء اللہ یرمائه، والثناء تحفہ باسم
اللہ علی قوم سائر لحدائہ بمرأ اللہ، ولو تقول، تفرحس
قوله (وقد تفسر لحزوف یکتون حاتمہ کفوفہ نہ لالعی کذا) وہ لایا (۱)

(۱) سورة اعراس ۲۰

(۲) سورة آل عمران ۵۶.

حذف حرف القسم، فهو حتى ثلاثة أوجه

1- إن سكن حرف الإعراب لا يكون مبنياً

2- وإن كسره يكون مبنياً

3- وإن نصبه أحسن منه؟

والصحيح: يكون مبنياً

وإن قال: والله أو بالله أو بالله فهو مبنى سواء نصب أو كسر أو سكون؛ لأنه قد نفي بحرف القسم، وإن قال: هو كذا يميناً لأدب الكلام عند تمام المقام، وسئل: سئل: قال الله تعالى: ﴿قُلْ: سَمِعْتُ لَهُ﴾⁽¹⁾، وفي آية أخرى: ﴿وَأَسْمُهُ يَهُ﴾⁽²⁾ والمعنى واحد قوله: ﴿قُلْ: أُنُو حَبِيبُهُ﴾، قال: وحقق تلك فقيس بحالها، وهو قول محمد؛ لأن حق الله على عباده أن يعبدوه، ولا يعركوه به شيئاً، وإذا كان مبنياً على الطاعات والنيبتهات صار كونه قال، والعبادات لأفعلي، وذلك لا يكون شيئاً.

وعن أبي يوسف أن قوله: وحسب الله يمين: لأن الله تعالى يرمي بأنه الحق، فكأنه قال: والله الحق، ولو قال: وحسب لأفعلي كما

قال ابن أبي عمير: مبنياً، يكون مبنياً، لأن الحق هو الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَأُذِيعَ أَنَّ الْحَقَّ أَفْوَازُهُ لِنَسْبِ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ وَمِنْ جِوْشِ﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَيُطْمَوِ، أَنُ كَلَهُ هُوَ الْحَقُّ كَمُنْ﴾⁽⁴⁾

وقال أبو نصر: لا يكون مبنياً، لأن الحق يعرف به المعلوم.

وفي الملبية: هو يمين، وإذا قال: حقاً لأفعلي لا يكون مبنياً، لأن المعنى من كسبه الله والبكر يراد به شخص الرعد.

قوله: ﴿وَأَيُّ قَالَ أُنْسَمِ أَوْ أُنْسَمِ بِاللَّهِ أَوْ أَفْلَحَ أَوْ أَحْبَبَ اللَّهُ أَوْ شَهِدَ أَوْ أَشْهَدَ بِاللَّهِ قَبْرَ حَالِهِ﴾، لأن هذه الألفاظ مستعملة في المحب، وهذه الخمسة للصلح حقيقة، وتعمل للاستفهام بمرتب، فيكون حلقاً في الحال، والمحب: هذه هي دل الله تعالى ﴿قُلُوا شَهِدَ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾، ثم قال: ﴿وَأَتَّخِذُوا أَيْسَمَ حَبْهُ﴾⁽⁶⁾، عطف بالله هو المصنوع المستروع وغيره محذور، فيصرف إليه، وهذا قبل لا يحتاج إلى إنبه.

(1) سورة طه 71 (2) سورة الفرقان 137

(3) سورة المؤمنون 71 (4) سورة الفرقان 25

(5) سورة المؤمنون 1. (6) سورة المؤمنون 2

وقیل لا بد من لا یمکن العبد، ویلجی بغيره
وان قبل بید الیمن کذا فی بعض؛ لأن الآله من البحر
قال اشعر

قلیل الآله حادیه بید إذا سرب من الآله رب،
قوله: وروید ان قال: علی عهد الله وميثاقه نبوءه من الله تعالى، وروید
بعهد الله إذ عهدتم ولا تفصروا الآلهی، «حاصل المعنی بید»
ولمّا قال: عارة من العهد، وكذا إذا قال: علی عهد الله نبوءه من الله، لأما كنهه
لما إذا قال: وعهد الله، لم یقل علی عهد الله
قال أبو برسف: هو بین كنهه فی قوله، وحسن الله
وعصفا لا یكون بیداً؛ لأن عهد الله هو الله، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ
إِشْرَاقاً﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ أَن يَسْجُدَ لِمَا كُنَّا قَائِلِينَ﴾، ولما الله
كذا فی شرحه

قوله: (وهی بید) أو بید الله (علی) لقوله منه سلام: «من بید بیداً معاً»
قوله: «من بید بیداً» من بید معاً كذا فی بعض، (و) «بید» علی بعض، أو بعض
من علی هو حادیه، لأن حادیه بید، علی بعضه، والیمن لا یكون إلا بالله
عینی

قوله: (وان قال) إن قمت كذا فتا یهودی أو نصرانی أو مجوسی أو كنز أو
عشره كمال بیام حتی إذا حلت فی ظلمة لرحمة كذا فی بعض، كذا إذا قال: هو بید من
شعره أو من الإسلام، من كذا، هو بعض، وكذا إن قال: هو بید، من هذه الفقه
قوله: الصلاة، أو من شهر رمضان، هو بعض، وحده أنه إذا حلت غیر المستقل، أما إذا

(1) سورة البقرة: 9

(2) سورة البقرة: 10

(3) سورة البقرة: 115

(4) قال من بحر المعانی فی الدرر (2/118): «بید» من بید بیداً، من بید معاً، كذا فی بعض،
هو قوله: «من بید بیداً» من بید معاً، وكذا فی بعض، وكذا إذا قال: هو بید من
شعره، أو من الإسلام، من كذا، هو بعض، وكذا إن قال: هو بید، من هذه الفقه

قوله: الصلاة، أو من شهر رمضان، هو بعض، وحده أنه إذا حلت غیر المستقل، أما إذا
قوله: «من بید بیداً» من بید معاً، كذا فی بعض، وكذا إذا قال: هو بید، من هذه الفقه

جعل علی شمس من ان یقول هو یهودیہ او مسری او کافر ؎ کان جعل کذا، وهو یعلم انہ فعل

قال محمد بن عبد المل بکفر ؎ ذل کلامه حرج عرج تحقیر، وکتب صبر من یحیی
الی امر سجن بسانه عن بنت، فقال لا بکفره لان الکفر بالاعتقاد، وهو لم یعتقد
الکفر، واما قصد ان یصدق فی عقائده، وهذا هو الصحیح
قوله (وإن لال، إن فعلت کذا فعلت عصبۃ الله و سخطت علی من یختلفون) وکان
قد قال فعلت عصبۃ الله، او عصب

قوله: (وکنتم ان لال، إن فعلت کذا فانا زان او ساربا عظم او اکل ویا او
فیکتف قلیس بدلتی) لای محسب، ویرتکب لا یكون کافرا، ولان الله لم یسب عنه
شعروا، واما ان دال، فعل، کذا، فانا صلیا لبحر او صلیا، او لکرا، فانه
یکون سائما، لان مسد دین کافر، کما یقال فانا یزید، من الاخر من صلی
حرف عطف کذا بمع، من والله وکذا، او والله وکذا، وکان کذا بعیر عطف مثل
والله الله او والله فخرص، لیس یحیی واحد.

قال لیر یوسف د دال وانه لا اکلمک، والله لا اکلمک بهذا یسکن

وحنی محمد بن دال، هو یهودی ان فعل کذا، وکان یسری ان فعل کذا، وهو
محسب من فعل کذا الشيء واحد فعله لکل شيء من ذلک بعد، وکان لال، هو یهودی
هو یسری هو یسری، لکن کذا نسی، واحد فعله لکل شيء من ذلک بعیر، وکان قال:
هو یزید من الله ورسوله، لیس یسری واحد، وکان قال: فزی، من الله ویریه من رسوله
فیسأ یسری، ویریس کما یقال

فعل فی فکر من الله علی من یسری، وکان مطلوباً، وکان کذا عطفاً علی من
المستحلف، قال علیه السلام (من انقطع عن مسلم یسری حرم الله علیه الجنة ولو حجب
که التبر، قال: وکان کما یسری، وکان کان یسری، وکان کان یسری، من الله)

قال فی التبرعات اما اذا کتب الیسری بالطلاق، لم یسری به احاد، سواء
کان طلقاً او مطلقاً

[1] أخرجه الطبرانی في مسنده في كتاب الشهادة (في الفقه في السنة العاشرة) وما نسب للإمام
من أنقطع صلياً بنفسه، ومن انقطع عن مسلم يمسره حرم الله عليه الجنة، وأوجب له الجنة، وهذا
والله كان خطاً يسري به رسول الله صلى الله عليه وآله، والله كان خطاً من "الله ما لا يلائم"

﴿مطلب في كسرة الأيمان﴾

قوله: ﴿وَكَلْرَةُ الْيَمِينِ عَقٌّ وَثَقْلٌ يَجْرِي فِيهَا مَا يَجْرِي فِي الطَّيَارِ﴾ يعني مجرى
حق طريقة المؤمنين والكافرة، والصغيرة، والكبيرة

دون قيل: الصغير لا صانع في أمضائه فهو كالرس

قلنا: صالح أمضائه كاملة، وإنما فيها صمد، فهو كالأكبر الصغيرة، وإن اعتق
صلاً لا يجوز، وإن ورد بعد يوم حيث أنه مفسى الخلق ما لم يحصل؛ لأنه لا يصح، فهو
كالأصغر، وإن اعتق صمداً أو أم ولد لم يجزئه؛ لأن جميع الناس يدلل صانع يصمم.

وأما مكاتب إن كان قد أدى شيئاً لم يجز وإن كان لم يرد شيئاً حازه ويجوز حتى
الآل والأموال ومقطوع إحدى اليدين، أو إحدى الأرجل، أو اليد والرجل من سلاحه
ولا يجزئه مقطوع اليد، أو الرجلين، ولا مقطوع اليد، والرجل من جانب واحد، وكذا
لا يجزئه عتق المملوك الذي لا يعمل، فإن كان يخدم ويصل أجزائه، ويجوز الأصغر إذا كان
حيث إذا صحح ي أدته بسمع ولا قلاء ولا يجوز المقصود، ولا يابس الشجر، ولا الرمس،
ولا أشل اليد، ولا مقطوع الإبهام، ولا الأصغر، ولا الأرمس، وإن اعتق صباغ الدم
أجزائه، إلا الشرس، وإن اشترى أباه أو أمه، أو أخته بنوي بالشراء الصبي عن بنيه أجزائه،
ويجوز مقطوع الأذن، وأما: لأن مقصود السمع والشم مائة، وما كانت القرينة، ويجوز
مقطوع الذكرا، لأن عدم أصله لا يمنع ظهوره، وإن كان أنثى، ويجوز المثنى والمثنى
والعيني والرقعة، ولا مجزئ العاصب الأسنن، ولا مقطوع الشفتين، وإن كان لا يقتر على
الأكل، وإن ظهر أجزائه

قوله: ﴿وَأَنْ شَاءَ كُنْتَ غَشْرَةَ مَسَاكِينَ بِكُلِّ وَاحِدٍ نَوْهًا فَمَا زَادَ وَلَكِنَّهُمَا مَا يَجُوزُ
فِيهِ الْغَشْرَةُ﴾ ولا يجزئه العنفة، والقلسوة، والمثني؛ لأنه لا يسببان كسره. ولما
فسر وقال فاصحح أنه لا يجزئ؛ لأنه لا بد من ثوب سر عورته وسائر بدنه

وهي محمد يجزئه؛ لأن الصلاة يجوز فيه، وحده كنه: كنه رجلاً، أما إذا كسا
مركباً، فلا بد من أن يربطها حذاء، لأن رأسها عورته، ولا يجوز لها الصلاة مع كسفه.

ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً وهو يساري عشرة أثواب لا يجزئه إلا عند
أبي طاهر المديني. فإن كانت منه مثل إصبع عشرة مساكين، أجزأه عن الإطعام عدهم.

وقال أبو يوسف: لا يجزئه ما لم يوه عن الإطعام، كما في السابق، وأما إذا أعطاهم
فواضع وهي لا سبع قيمة الكسوة، ويبلغ قيمة الطعام، فإنه يجزئه عن الطعام إيساعاً، وإن
كان لا يبلغ قيمة الطعام، ويبلغ قيمة الكسوة جاز عن الكسوة، ولو كسا خمسة وأعطى

قوله: (وإن ماء أطعم عشرة مسكين) ويجزئ في إعدام الخمسة والستين.
فالمليك أن يعطي كل مسكين نصف صاع من بر، أو ذهب، أو سبعة، أو
صاعاً من شعير، أو ذهب، أو سبعة، أو صاعاً من حر.

ولما أريد بالصحيح أنه كالخضعة يجزئ منه نصف صاع

وفي رواية: كالنفس، أما ما عدا هذه الحبوب كاللؤلؤ والذهب والفضة فلا يجزيه
إلا نحو طريق الفضة، أي يشرح صاعاً فيه نصف صاع من ذهب، أو بقية صاع من حر، أو
شعير ولا يصح في سائر الحبوب سماع كيلو، لأن الفضة لم يبارك، وبما المهر فيها.

ولما استمكن الجوار بعددهم ويعقوبهم يحصل لهم أثمان مطبوعات، أو يعقوبهم
عشاق، أو يعقوبهم عداوي، أو يعقوبهم ويسرهم، فإن أطعمهم بغير إعدام لا يجزيه إلا
في غير مطبوعة لا غير، فإن أعطهم حرراً، أو سرقاً أو سرفاً لا غير أفراد إذا كان ذلك
من طعام أهلها، وإن أدامهم مسكيناً (بمعنى عشرة أيام حرراً، أو سرفاً، أو سرفاً) فإن لم يأكل في
كل آكلة إلا ربعاً، وحداداً لأن المقصود إيشاعه، وإن يعثر المتطهر في المملوك، وإن
غدى عشرة وعرض عشرة جرحهم لم يجزيه، وكذا إذا غدى مسكيناً وعرض عشرة
أيام لم يجزيه، لأنه لم يرق طعام العشرة على عشرين، ولم يحصل لكل واحد منهم مستغنى
المستغنى كما إذا فرق حصة المسكين

ولو غدى مسكيناً وعطاء له المشاء فلوساً، أو درهم جراً، وكذا إذا ملك في
عشرة مسكين، بمدهم وإعطاهم فيه عشاقهم فليس، أو درهم.

قال حسام بن محمد: لو غدى مسكيناً عشيقين يوماً، أو عشاء في رمضان خشرين
ليلة أسراً، لأن سب الحيوان في أيام لو أسد كسد الحيوان في يوم واحد، كما في
الحكمة

وإن أعسر مسكيناً واحد، دهنه عشرة مسكين في يوم واحد، لم يجزه، لأن تفرق
الدهن مستحق لكل من رمي به، مع حساب دهنه واحد لم يجزه إلا على واحدة
كما هذا

ولو صدق من كدرة يديه، وفي ملكه غيره من سب، أو أطعم فلا سب. ثم تذكر بعد
ذلك ثم يجزه الحبوب بالإجماع، لأن الله تعالى فيه خلق يعدم أو يحدوه وهذا واحد، ولا
يجوز صرف الكدرة إلى من لا يجوز دفع ركنه إليه كالأندلس، ثم يردون وغيرهم إلا أنه
يجوز إلى من شاء من الأندلس بغير خلاف لفرقة.

وقال أبو يوسف: لا يجوز إرمها إليه، كالحكمة، ولا يجوز إرمها في كمين قسوة

الجارء وهو الكفرة، ولا جابر سمعته في مكة.

وحكى أن با حيفة سار الضحى عن هذه المسألة قدر لا تكافؤ فيها لأن حدة
الشمس في بعض هذه الأيام جعل الله الظل منكر من القول وروى وأوصى فيه
الحكمة

مقالہ: حضرت ابراہیم علیہ السلام سے قبولِ عاقبت

وقوله **وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ** أي يكلم به، ويصلح، ويغيره عن ترك
القتل، ويغير عن سببه، فإن ترك الصلاة ولم يكلم أبداً وقتل دليلاً، فهو عاصي، وعليه
الغوية ولا حذر، وأمره إلى الله، لا كفارة بعده لأنه لم يذبح نفوس عبداً، وهذا كله
إذا كانت شجرة ماله أم عبد لأهلها، فلا حشر إلا في آخر عمر من أضره، حاشاه.

وأما خبر آدم، كان في نوح، أو في الطغية لا بد من خبره، فإن الله جلّ جلاله
أدب في السوء، وأخبر مرصداً، أو أطلق مرآة، أو أصرب وأشم، أو غير ذلك،
وإن لم يرد ذلك لم يرد في ذلك سائراً حسناً.

وقال أبو يوسف لا يبرره شيء انما له عمه انما لم يلا ربه في محاسبته⁽¹⁾

وقد ان دح اود في النبع عباد الله مع دح الفضة بدلين بل مع بعضي المير ابراهيم

[illegible][illegible][illegible]

(١) آخره حقيقي في الجمع، مؤنث في كل من الألف واللام (يحبذا ما في نسخة ابن القيم)
 انتهى بـ (و)، وادخلها في المصنف، والله أعلم بالصواب
 حال وفاة والده

نقصي الحرمة؟

قلنا: لم يصح حرمة حرمة نكاح وفيراد من الاستباحة أن يباح بمعاينة المباح؛ لأن المباح يؤكل، وقد أكله بعد ما حلف، فيكون سائلاً بمعاينة المباح، لأن الميراث صار حلالاً بعد أن كان حراماً، إذا فعل ما حرمة على نفسه شيئاً، أو كثيراً حدث، ووجبت عليه الكفارة، وهو المراد من الاستباحة المشكوك به لأن التحريم إذا ثبت ساقط كل جزء منه بخلاف ما إذا حلف لا يأكل هذا الطعام فإن فيه تعديلاً، كان طعاماً ممنوعاً على أكله مرة واحدة كالمطعم ويحرم لم يثبت ما أكل بعضه، إذ كان لا يستطيع أكله مرة حتى يأكل بعضه.

ونذكر في الأصح إذا حلف لا يأكل هذه فريضة وتأكلها، لا حية، أو حتى حتى حتى استحباباً لأن ذلك لا يثبت لا بعد به، وإن ترك بعضها، وإنما لم يثبت لأنه ليس بأكل لجميعها.

ولو حلف لا يبيع ثم هذا مرور أولاً مع هذه فريضة الرب ساقط بعضها ثم يثبت ذلك عليهم يمكن، يأتي عن الكل فحصل التحريم عن حقيقة.

قوله: (وإن قال: كل خلال على حرمة فهو على طاعة والمشرية، لأن أن يتجرى غير ذلك) فإنه أن الله لا يدخل في يمينه إلا أن يوبى، فإذا كان طاعة ولا يصرف من الشكوى والمشرية، وكل الناس لا يدخل في يمينه إلا أن يوبى، وإن قال: كل خلال على حرمة، فيؤي امرأته، وكان عليها، وعن الطعام والشرب، لأن الطاعة والمشرية يلزمه يظهر القسط، وتحريم المرأة يبره حقه، وإذا قلنا لا يبره، أنه على حرمة يوبى في احتضاة الطلاق، وفي الأحرى لإبلاء كانتا طلفتين جميعاً، لأن السعد الواحد لا يحصل على امرئ، فإذا أراد احتضاة حصل على الألفظ جميعاً وهو الطلاق، وكذلك إذا قال قائل: إنما على حرمة يوبى في حرامه ثلاث، وفي الأخرى واحدة يتقدمان ثلاثاً، أما ذكرنا أن اللفظ الواحد لا يحصل على بعضين، فيحصل على المتعمد، كما في الكرمي.

قوله: (ومن نذر نطق فليخلف الوفاء به) بأن دار الله عني أن تصدق بعهدي فريضة، أو أنه عني عشر سبعم روزه واحداً، وإن قال: عني سبعم، فكأنه أيضاً يلزمه ثوب، به ولا يجره كفارة بهن في طاهر أو روزه يجره.

ويروى أن أبا سعيد رجع إلى هذا القول.

وقوله: (وعليه الوفاء به)، نقوله عليه السلام: «من نذر نذر ساء فعليه الوفاء به».

ومن قدر مقر له بسنة لعبه كفارة سنة⁽¹⁾

قال في المستعصي هذا المربع مستدل

أحمد بن أبي الحسن أسد صغر له على مدر، أو مدر ما عني، فعبه كفارة سنة.

خاتمة - يقول له عني صوم يوم بأجمعه، فعليه الزكاة، وهو مسألة الكتاب هو مطلق من حيث أنه لم يعلقه بشرط.

البيان: إن هذا مدره بشرط، وهي المذكورة في كتابه سنة.

لأنه إذا عني مدر في فعلت كعبه فعبه بعدد بيتاً وموجباً موجب

ليجوز

قوله (ومن قدر مدره بشرطه فوجد بشرط لعبه الزكاة، بفلس الذر وزوي عن

أبي حنيفة أنه جع عن ذلك دليل إذا قل أن لعب كعبه، فبني حجة أو صوم سنة أو

صدقة أو غيرها عن ذلك كفارة عني وهو قول محمد، ويخرج عن العبادة ما

سعى لعبه، وقد إذا كان شرط لا يرد كونه بأن ما 1. فعبه ما على صدقة أو

على حجة، لأن فيه معنى اللعب، وهو طبع وهو ظاهره مدر فيعبه يميل إلى أن

يصير لعبه بعباد ما إذا كان شرطاً يرد كونه كعبه إن سعى الله مريض، أو رد

عني فبني الله مريضه، أو رد عاقبه كان عنه قوله بعبه بلا خلاف لا يعلم مني

ليجوز فيه وهو المعصية هو الصحيح، كذا في المفاتيح

قال في التبيين إذا كان الله على صدقة ولم يرد شيئاً فعبه نصف صاع، وإن

قال: إنطعم عشرة مساكين، ولم يرد شيئاً فعبه إنطعام عشرة مساكين، لكن مسكراً نصف

صاع

قوله (ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل أو لمسحداً أو الحجة أو الكعبة

ثم يفتش، لأن هذه لا تحصى بيوتاً في العادة، والمدر في ذلك الاسم والعبادة، ولأن

البيت هو ما حد بسورة وهذه الجماع ما سب لها، لا يقال إن الله تعالى في القصاص

بيوتاً، صلا يعبه فمن يوجب، فقد كان يرد في 1. لا العبره في 2. قوله

البرهان

قوله (ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل القرآن في الصلاة في مضمرة، لأن القرآن في

(1) سنة مخرج

(2) سورة الطور 36

الصلوة ليست كلاماً نقرأ عليه اسماً ولا صلاةً ولا صلحاً أبداً شيء من كلام الله، وإنما هي تسبيح، وتكبير، وقراءة القرآن، تدور غير أن ما يؤتى به في الصلاة من الأذكار ليس كلاماً، فلا حرج ولا سبح في الصلاة، إذ هل، لو كبر ثم جلس، وإن قرأ القرآن في غير الصلاة، أو كبر، ثم جلس، إذ سبح في غير الصلاة حرام، والله متحكم.

وَقِيلَ يَا عَرُوبُ لَا يَحِثُّ بَيْنَهُمْ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ سَكْرَتَهُمْ فِي يَمِينِ قَارُونَ أَوْ
مِصْرَةَ، وَإِنْ خَلَفَ لَا يَسْمَعُ، فَلْيَسْمَعْ بِمَحِثِّ امْتِحَانِهِ لِأَنَّهُ مِمَّنْ رَأَى الْيَهُودَ، وَإِنْ
خَلَفَ لَا يَكْلِمُ فَلَا مَا يَصْنَعُ عِنْدَهُ سَبِيحَ إِسْمَاعِيلَ فَسَبِّحْ بِهِ أَعْلَانًا وَنَجِّحْ عَلَيْهِ بِالْغُرَابَةِ
يَحِثُّ؛ لِأَنَّهُ عَدَا لَا يَسْمَعُ خَلْفَهُ عَنْ إِطْلَاقِهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ سَمِعَ الْإِسْلَامَ وَعَدَا لَا
يُطْلَقُ، وَإِنْ نَجَّحَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ حَرَّمَ؛ لِأَنَّهُ خَلَامٌ وَإِنْ ذَكَرَ الْإِسْلَامَ هُوَ الْخَلَفُ
وَالْغُرَابُ عَلَيْهِ عَمِدَ يَسْمَعُ بِمَحِثِّ لِأَنَّ سَلَامَ الْخَلِيفَةِ يَسْمَعُ بِكَلِمَتِهِمْ وَتَقَرُّبِهِ
عِنْدَهُ وَإِنْ حَرَّمَ لَا يَرَا حَرَّمَ فَلَا يَسْمَعُ فِيهِ وَهَيْمَةً وَمَنْ يَسْمَعُ فِيهِ يَسْمَعُ لَا يَحِثُّ عَمْدَ
لِيُيَسِّرَ؛ لِأَنَّهُ تَقَرُّبُهُ يَسْمَعُ الْمَسَامَةَ

وقال محمد بن حبيب: لا بد من معرفة معارف، ولا بد من جمع بين المعارف
قال في هذا الكتاب رجل عارف لا يعرف معرفة من عرفان، وهو الذي هو على
أمره لا يحسن ولا يحل.

فأبو يوسف سأل عن ذلك وروى عنه أنه سئل لا يقرأ كتاب القرآن
وعنه فرق بينهما الذين المقصود من قوله كتاب الله لهم ما به وقد حصل
بالظاهر ولما قرأه غلظ له، فالمقصود منه حتى يقرأه في نفسه من غير أن يقرأه
لغيره وذلك كما يكون في حديثه.

ولو جنى لا يدرى سوده، فربما يهبها الله حب ويزن كفا به كسبه لا جنى، وإن جنى لا يقرأ كتاب ولا يقرأ إلا ما شاء حسب وكنه فربما كنه لأن العريض به انوعوه على ما فيه، فربما فربما بعده له بدنه، وكأنه لم يقرأ

قتل في اصفه وروى يوم كسم فلان ستره صلى فهو على ابن واليهاء و
 اسم اليوم اذا قرء من لا جنة براد به عطش فلو انك رآه لا بعد و ان عني به التبر
 حاصه دين عي فانمسا

(١) انصرفوا الى حالتي في هذه الايام لا يهينونكم بل يذكرونكم في المحلة العظيمة التي اقامتكم فيها عذرا
صالحا مما شئتم من كلام الناس وما عندهم عليكم من طاعة الغرض

مكة لا يحسنه وإن حلف لا يخرج إلى مكة فخرج من البلد يريدوها ثم رجع حيث
لوجود الخروج على قصد مكة

ولو حلف لا يأتي مكة لم يحسن حتى يدخلها لأن الإمان عبارة عن الوصول قبل
الله تعالى: **وَقَالُوا لَا تَزِرُ وَازِرَتُكَ** (١).

وإن حلف لا يذهب إلى مكة فهو كالإمان ولعل بعضهم: هو كخروجه وهو
الأصح، كما في اللغة

قوله: **وَمَنْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا غَرَابًا لَمْ يَخْشُ**؛ لأنه لما لم يكن الغار كان
المخبر في بيته داراً عاداً ودخله وسكنها، إذ الأمان عمولة على العادة، وهذا لو حلف
لا يلبس ثياباً قال لى به لم يحسن؛ لأن المقصود اللبس المعتاد

قوله: **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ قَدْ حَلَفَ نَفْسَهُ أَنْ يَدْخُلَ وَصَارَتْ صَحْرَاءَ**
حَيْثُ؛ لأنه لما عيها على ذلك بعد اسمها، والاسم فيها بال، كما لو اتهم سقوها
وغيث حيطتها، وعبر هذا إذا حلف لا يلبس هذا الثياب بعد، وردى به حيث؛ لأن
اليمين وقعت على الاسم لا على المعتاد من اللبس.

والأصل في هذا: أن الصفة في المحضر لغو، وفي الثياب شرط، وإتمام الاسم شرط
جهتاً شيئاً.

يقال: إذا حلف لا يدخل هذه الدار، وأدخل إليها، أو داراً بينها يدخلها بعد ما
انهدمت وصارت صحراء حيث؛ لأن الاسم ناقص إذ الغار اسم للساحة، والبيت وصفاً
فيها، والصفة في المحضر لغو، وإن حلف بمسجد، أو حمام، أو بيتاً، لدخوله لم يحسن؛
لأن الاسم قد ركب، فهو بناء دار أخرى بعد ما جعلها مسجداً، فدخلها لم يحسن؛ لأنها
غير الدار الأولى، وإن عاد داراً بعد ما صارت صحراء تدخلها حيث

ولو حلف لا يدخل داراً غير عيها، فدخل داراً قد هدمت وصارت صحراء لم
يحسن؛ لأن الصفة في الثياب شرط إلا إذا كانت حيطتها فائتة جيداً يحسن، وإنما إذا
حلف لا يدخل هذا البيت لدخوله بعد ما انهدم سقطه حيث؛ لأنه لم يكن غير الوصف،
وإن دخلت حيطته لم يحسن؛ لأنه رآل الاسم ولا يسمى بيتاً بعد روال الحيطان بخلاف
الدار، قال الشعر:

الدار دار وإن رثت حوائطها وليس ليس بيت بعد هدم

ولو حلف لا يأكل من طعام ملائذ فأكل من طعام مشرب منه وجب، آخر، أو به
 وبين إظهار حيث لا يأكل من طعام سمي طعاماً، فكل من طعام غيوت عليه،
 قوله: (وإن حلف لا يأكل من طعام هذا) أي هذا الطعام، فكل من طعام غيوت عليه،
 هذه الإضافة لا تضمن، لا يعرف، لأن الإضافة لا يفادي لیس فی العیساء، فكل من
 إذا أضاف.

قوله (وَكَذَبْتَ إِذْ حَنَفَ لَا يَخْتَمُ هَذَا تَنَاسُطُ لَكُمُفَا إِذْ هِيَ سَيِّئٌ مِمَّا تَفْعَلُونَ)
لأن تَنَاسُطُ تَعَالَى بِاسْتِثْنَاءِ إِيَّاهُ إِذْ لَمْ يَصِفْ لِي أَحْصَاةَ نَفْسٍ وَرَبِّهَا. (أَكْبَرُ شَيْئًا) وَ شَيْئًا
كُوْ مَرَّةً لَمْ يَكُنْ تَفْهِيْدُ بِهِ
قوله (وَكَذَبْتَ إِذْ حَنَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الصَّبِيِّ فَضَرَ كَيْشًا فَكُلْهُ حَتَّى)
لأن هِيَ تَطْلُبُ تَنَاسُطُ بِهِ

[illegible][illegible]

قوله: (ومن حلف لا يأكل رطاً فأكل بשרاً محدناً سمّ عليه أبي حنيفة) ووافقه

محمد في ذلك

وقال أبو يوسف لا يهتبه لأن يختص باسم يخرج به من اسم الرطب

وهذا أن يسمى به أكل الرطب والبشر المذهب به رطب، وكذا إذا حلف لا

يأكل بשרاً، فأكل رطباً، لم يهرج من حلف حتى خدعناه في ذكره

ومحمد في يهتبه لا يهتبه لأن الذي في الرطب لا يسمى بشر في الغالب

وأبو يوسف لا يهتبه، لأن كانت الفلحة مأمورة منه حلف وإن كانت صغيرة

له يهتبه، فعادها مع سائر إذا حلف لا يأكل بשרاً فأكل بשרاً محدناً، أو حلف لا

يأكل رطاً فأكل رطباً لم يهرج من حلف حتى خدعناه يهتبه

ومحمد في يهتبه لا يهتبه

ومن حلف لا يأكل من الرطب، فأكله بعد ما أكل بשרاً لا يهتبه، لأنه قال الأصمعي

وكذا إذا حلف لا يأكل من البسر، فأكله بعد ما أكل رطباً لا يهتبه هذه المعنى حد كله

في التمس على الأكل في البسر إذا سلم لا يهتبه بשרاً، رطباً، ما شترى بשרاً

مسلماً، فإنه يهرج العدة إجماعاً، فإن كانت الفلحة للمحطوف، لم يهرج بها

فإن أبو يوسف يهتبه، وما خرقه من الأكل والشراء لعدا إلى البسر، بضابط

لجسمه والمطلوب، نأج، سبع المدخل فيه الكثير، وفي الأكل يهتبه شبهة، فكان كل

واحد منهما مفعولاً

قال أبو يوسف لا يهتبه لا يهتبه رطاً، ما شترى شبهة بשרاً، رطباً لا

يهتبه لأن بشر، مضاف إليه طعمه وشعوب نأج، وكذا إذا حلف لا يهتبه بשרاً، أو

لو لا يأكله بفسر، حلف به حلف بغيره وأكادها، أنه حلف في الأكل دون بشر

له قلت

وفي حلف لا تأكل بשר ولا يهتبه له فأكل بשרاً، لم يهتبه إلا أنه يهرج

ذلك، كذا في الكرخي

قوله (ومن حلف لا يأكل تمناً فأكل التمس لم يهتبه)، لأن إطلاق اسم

التمس لا يهتبه في العرب والعداء، ولا يهتبه تمناً في العرب، لأن التمس لا

يتمل على اللسان فخر، أو يرى في من حلف لا يهتبه به، يهتبه به التمس

لولا تركب دابة، تركب كافر به يهتبه، وإن كان قد سعى بكافر به في قوله صبي، فإن

شَرُّ الشُّرُوتِ عَدُوُّكَ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ ۖ وَكُنَّا جَمِيعًا مَا فِي بُيُوتِهِمْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْحَكِّ وَكَانَ
 حُلْمُهُ لَا يَأْكُرُ حِمًّا، مَا فِي حُلْمِهِ مِنْ سَقَرِ الْخَبِيرِ عَمْرُ الْمَسِينِ لِإِنَّهُ يَحْتَسِبُ حِمْرَهُ
 وَمِجَادَهُ وَمَطْبُوعَهُ وَمُطْبَعَهُ، وَعَسَى أَنْ يَسَالَ أَكْتُهُ، فَإِنْ كُنْكَ مِيقَةً، أَوْ طَمَّ حِمْرُهُ، أَوْ طَمَّ
 مَسْنَانُ حَتَّى فِي الْطَمِّ دَمًا لِأَنَّهُ يَسِي حِلْمًا، وَحِمْرُهُ فِي مَسْنَانٍ عَنِ الْكُلِّ أَوْ لَا، كَأَنَّهُ
 يَمِينُهُ عَلَى قِطْرِهِ، لِإِنَّهُ يَمُحُّ عَنِ الْحِلْمِ الَّذِي مَوْزُورُ شَرِّهِ، كَذِبُهُ عَلَى حِلْمِهِ.

وہر جملہ لا بائیں لکھا گیا کہ "نہ کر شہ" کو رہا۔ البتہ، او پر یہ اور
 نشانہ، اور الامور، اور الطمان حین می ہوا کہ "وہا" بحکم اللہ میس بحکم ولا
 بحث پاکتہ الا ان سوتہ، وند لک حکمتیا حکم نشیم۔ و بائیں سیم الظہر، او ما
 علی اللہ ح۔ "وہا" بد لہ ہم سب، دیں آتی ہر تصویر، اور ہم سب وہا، حث
 وکما ہم "رأس" لک الزمان عضو می محبوبین مختلف ما رہ حریف لا پتري الحما،
 والفتري رأس، وہا لا بحث، لہ لا ہا لک اشتر، حث، وہا ہا الفتري رأس، و
 حث لا پتري حث، ولا شہ، "وہا" لک ام بحث، لہ سب بحکم ولا شہ
 و ہا ہا ہا ہا

قوله (ومن حلف لا يشرب من دجلة فسورة فيه ماء) لم يحث حتى يفرغ
فإن فرغ عند أبي حنيفة وهو أن يشرب منه، فيأخذ منه، أو ماء لم يحث.
وقال أبو يوسف ومحمد حب بالكرع والاعترش بالماء (ص).

والأصل أن النبي عليه السلام إذا شرب ماء حقيقه مستحب ويجزئ معارف مستعمل
علقت على الفقه من أخبار وعندها يعني علمت منه ومعناه أن المخرج في
المسألة هو الحقيقة، وهي مستعملة معروفة بعصبة كثير من الناس، والحدود ليست معروفة،
وهو أن يأخذ منها ماء، فحسب ماءه على الحقيقة، وعندها، أي الأمرين، فإن شرب
من هر يأخذ من دخله لم يثبت، عداً سواء كثر أو قل، أو شرب منه ماء، لأن لم يشرب
من دخله، وبما شرب من غيره، كمن شرب لا يشرب من هذا بخلاف، أو من هذا إلا أنه،
بحال ما إلى كونه، حر، أو إن، آخر، فإنه لا يثبت شرب من ماء، أو خلاف لا
يشرب من ماء دخله، فخرج في هر يأخذ منها حسب (عناصراً) لأن ماء دخله موجود في
الشهر الذي يأخذ منه، ١٠، ١١، خلاف لا يثبت، من ماء دخله، فاستعمل من هر يأخذ منها،
شرباً، لأن عليه شرب الماء، وهو موجود في هذا الشهر

قوله (ولو حلف لا يشرب من قاء) دخله فشرب منها ياءاً حسنة) لأنه شرب ماء معصاً إلى دمه حيث

ولو حلف لا يشرب ماء من حجلة ولا به به يسره بها ياءاً لم يحث حتى يصح فيه الدخلة لأنه لا ذكر في وهي تليق صدر اليمين على الياء فلم يحث لا بالكسرة، وإن حلف لا يشرب من هذا الخب، فإن كان معصياً، فهو على الكسرة لا غير عند أبي حنيفة

وقال أبو يوسف وعمره، على الكسرة والاعتناء، وإن كان غير مطوع، صلى الاعتناء بالإجماع، وإن حلف لا يشرب من هذا الشر، أو من ماء هذا الخبز، فهو على الاعتناء؛ لأن الحيلة غير متعارفة معاه فحلف اليمين على الهاء فإن مكلف ركع من أصح، اختلف فيه والصحيح: أنه لا يحث.

قوله (ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة تأكل من حنطها لم يحث) عند أبي حنيفة وإنما يحث إذا تصبها لأن لها حبة مستعملة، فبطل، وتطلى، وتزكل قصداً والخفة مدعى على الفجر

وعندهما يحث إذا أكلها خيراً، أو مصداً، وهو انصحيح لعموم الفجر والاختلاف فيما إذا لم يكن له به، أن يد بوي أن يأكلها حنطاً، تأكل من حنطها لم يحث إجماعاً

وإن حلف لا يأكل من هذه الحنطة، تأكل من حنطها لم يحث عند أبي حنيفة على قوله أن اليمين تدل على الخفة، وحثتها أن تزكل حبة

وقال محمد يحث كسائي أحر على كسله

وأما أبو يوسف فمبهم من قال، هو مع محمد كسائي أحر

وذكر في الأصل أنه مع أبي حنيفة ومروى عن الحمر والسوق؛ لأن الحمر يسمى حنطه مجازاً لأن حمر حنطة، والسوق لا يسمى حنطاً ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة فروعها وأكل من حنطها لم يحث.

قوله (وإن حلف لا يأكل من هذا الثنبي تأكل من خنطه حسنة) لأن الثنبي أكلة حنط، ويسمى له حنطه يعرف غير ذلك، وهذا، يد م يكن له به، مؤدى أن يأكله حنطاً لم يحث إذا أكل من حنطه لأنه يؤى حنطه كلاماً

قوله (ولو حلف لا يأكل من هذا الخبز) لأنه لم يحث معاه يستعمل كسلاً، لأن معاه غير مستعمل، وليس له حقيقة مستعملة ما يرب اليمين الفجر والإجماع والتدقيق معاه الصلة، وكذا لو حلف لا يلبس هذا الثوب، تصدق به فعل أن يلبس لم يحث لما ذكرنا.

وإن حلف لا يأكل هذا اللحم، أو هذا الخبز، أو هذا مثل ما كان يحلف، أو حر
حيث وقت خربه لم يحلف، لأن الشرع لا يسمى أكلاً
ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فحلفه وقته وشربه لم يحلف، لأن هذا شربه وليس
بأكل.

وإن حلف لا يأكل عينا يحلف بهه ويرمي بقوله ويبيع ماله لم يحلف في الأكل
ولا في الشرب، لأن هذا ليس بأكل ولا شرب، وإنما هو مبيع
ومو حلف لا يأكل سكرًا يحلف في فيه سكره، وبيع جميع ماله حتى ماتت له
بحثه؛ لأنه حين أوصلها إلى حقه وصلت، هي مما لا يخفى فيها المصلحة
ولو حلف لا يذوق الفاء لم يحلف، لأن الموصوف به الفاء
دون معرفة القسم.

ولو حلف لا يأكل طعاماً يأكل غيره، أو لحماً، أو ذباً، وبأنه حلف، لأن الطعام
كل ما ينظم ويؤكل منه، أو مع غيره، والإداه يسمى طعاماً بحسب ما
أهله، أو عموماً لم يحلف لأنه لا يسمى طعاماً
وإن حلف لا يأكل طعاماً من طعام فلان، فأكلى من ماله أو ربه، أو طعامه، أو
أخذ منه شيئاً يأكله طعام بهه حلف، وإن أخذ من ماله لم يأكل به حلفاً لم
يحلف.

وإن حلف لا يأكل سداً، فأكلى سداً شيئاً سسى ولا به به، من كان السد
بحث إذا حلف سأل من السعى حيث ولا فلا
قوله (ولو حلف لا يأكل فلان فأكلمه وهو يعين يصح) لا أنه يأنه حلف؛
لأنه قد كلفه ووصل إلى سده، لا أنه لم يهيم لقومه كتب لو كسبه وهو محلف، وكذا إذا
ماده وهو بحيث يسمع إلا أنه لم يهيم عليه، وكذا لو دلى عليه الداء، فقال أحلف من
هذا، أو كسبه، فإنه يحلف لأنه مكسبه له، ولو مائة الخلوغ عليه قد نذرت بيت حيث كسبه
في النهاية.

وإن حلف لا يؤم أحداً، مع الصلاة له، فجاء يوم ما، و نذرت قضاء لا
ديعة؛ لأنه في الظاهر أنهم محلف قضاء، لكنه لم يقصد إمامهم، فله بحث دية
أهيم في صلاة الخمار، أو لم يحلفه الصلاة لم يحلف لا قضاء، ولا دية في كل شجرة
لأن اليمين عند الإمام يسرد إلى النهاية المعهودة المبرجة، والذات
قوله (ولو حلف لا يأكل إلا يؤم فلان) ولم يقل يؤم حتى كلفه حيث

وقال أبو يوسف لا بحث.

ولو حلف لا يكلم ملاماً حتى يأتى له ريد معد ريد ليس أن يأتى له قسدها
يسقط يمينه وإن كلفه بعد ذلك لا بحث.

وعند أبي يوسف متى كلفه سب.

ولو قال: إن صرعت فيدي حر فصره بعد موته لا بحث، وكذا إذا حلف لا
يكسوه، فهو عبيء، أي كلفه لا بحث إلا أن يوفي بالكسوة المسترا وإن
قال: إن صرعت فيدي حر ففسله بعد موته حث ولو حلف لا يكلمه أولاً يدخل عليه
فعل ذلك بعد موته لا بحث.

قوله (وإذا منخلفاً ثلثي) ويجوز أن يخلط بكسر دالٍ غير حيش دخل المثلث فهو على
خالف ولا يمين خاصة؛ لأن المصنوع منه دفع حره بجره، فلا يمين
عائنه؛ بعد ولايته والبرء بالموته، وكذا بالمرء في ظاهر الرواية فإن عزل ثم عد
ولما تم تعد اليمين، ونحو اليمين عاتية ثلثي، أو بغير

بصورته، سيحلف رجلاً ثم يمس إليه كل من قدم به من ماس أو سارق في عصبه
فلم يعلم شيء من ذلك، حتى عزله فبطلت من عصبه، ثم عدم يمين عليه في برقه، وقد
خرج من يمينه وبطلت عنه اليمين، وإن عد لعصبه بعد عزله لم يكن عليه أيضاً أن يرفعه
فيه، وقد بحث بيمينه الداهي يمينه كمينه فلفاح الحيت

قوله (ومن حلف لا يركب ذئبة فلان فركب ذئبة غيره لم يثبت) أفراد محدد
المادون سواء كان مدوناً أم لا، وهو قولنا

وعاد عصبه، لأن الماداة منك المولى، وإن أصبح إلى العبد، لأن العبد وعالي يده
لمولا.

قوله (ومن حلف لا يخلط هذه الذئب فخلط غيرها
خبرته) لا يسلطها منها إلا يرى أن المشتك لا يمسح احتكاه بموته إلى سطح
المسجد، وكذا الذهب من المفرد لأن الظاهر أن الحلف عليه الدائرة

وعلى من حلف لا بحث بالمصنوع إلى السطح كذا في الحديث

قوله (إن وقع على طلاق اليمين يثبت به علق اليمين) كان خارجاً ثم يثبت
وإن كان داهي اليمين فعلق حث، وإن أدخل إحدى يمينه ولم يدخل الأخرى، إن
كانت الظاهر مبطله حث، وإن كانت مستوية لا بحث

وفي الذكر عي لا بحث سواء كلفه يمينه، أو مسره، وهو الصحيح، وإن

أصل رأسه ولم يمسك لحيته، أو يذوق ما شئتاً بعده لم يحن؛ لأن هذا ليس بمسحول
الا ترى أن تشارك لو دعه له يمسح

قوله (ومن حلف لا يأكل انشاءً فهو على اللحم دون ابداً جازاً والمجوز)
لأن انشاءً يريد به اللحم حتى لو أكل سباً مشروباً لا يحن، وإن شرب ما ينوي من
بعضه أو غيره فهو على ما ينوي، لا أن يندد على حبه

قوله (وإن حلف لا يأكل الطيب فهو على ما يطبخ من اللحم) عبارة للعرف
بأن أكل سباً مطبوخاً به يحن، وإن أكل سباً مقشاً لا يحن له به يحن، وإن طبخ
سباً له مرق وأكل من مرقه حن؛ لأن المرق فيه لغيره فله حن

وفي التناهي، إذا حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً، فأكل من مرقه به يحن إلا أن
ينوي المرق

وإن حلف لا يأكل الصبيح فأكل سباً مطبوخاً حن، وإن ضحك عدساً بوله، أو
بشحم، أو ألية فهو طيب، وإن طعمه يسمى أو ربه ثم بكر طيباً، ولا يكون الأور
طيباً.

قوله (ومن حلف لا يأكل الرأس قيمة على ما يكمن في العنبر ويخاف في
المنصر) الكبش هو الظن، وكان الرأس أبي حنيفة الأول على رأس الإبل والسم والسم
معاً، ثم رجع عن رؤوس الإبل، وجعلها على رؤوس الفر والغنم خاصة

وقال أبو يوسف رحمه الله على رؤوس إحم حن
وفي المنجذى إذا حلف لا يشرب رأساً فهو عند أبي حنيفة على رؤوس الفر
والغنم.

وعندهما على رؤوس الغنم لا غير، ولا يحن على رؤوس الإبل بالإجماع، وهو في
الشراء كما في الأكل مع على الكبر ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد، والسكك
والمصاير إصغاً لا في الأكل ولا في الشراء وكذا رؤوس الإبل لا يدخل بالإجماع.

وكي حلف لا يأكل ببعاً ولا يذوقه، فهو على بعض الظن كله الإور والمذاج
وعبره، ولا يحن في بعض السمك إلا أن يوصيه

قوله (وإن حلف لا يأكل خبزاً قيمة على ما يفتاد أهل المنصر أكله خبزاً) مثل
الخطبة والتمير والقرعة والدعس، وكل ما يخر عادة في غلات

قوله (وإن أكل الطائف أو خبز الأوز بالقرع لم يحن)؛ لأنه غير معاد
معه، وإن أكله في غير مكان أو في بلد غريب يأكفوا الأوز خبزاً حدث

يكون ذلك من ر. الخاف (د. ل. أ. د. د. لاقتصر من كلامه بعد).

وَقَارَةُ بَقِيعٍ عَنِ ارْمَعِي سَهْ، قَالَ عَلِيٌّ نَعْلِي * هُنَّ اَوْ غَيْرُ الْاَنْثَى جِيءَ مِنْ
قَلْبِهِمْ^١ ، يعني ارمعي سه، و٦ يجهز لك يكون بيت مراد مختلف كصفاً ود له قوله
اقبال ايدي

وتارة جمع على منه أشهر مثال الله تعالى في اسمه ﴿ تَبَارَكَ اسْمُهُ كُلَّ حَيْثُ ﴾^(٢).
أي كل حيه أشهر لأن من وقت انقضاء المطر إلى وقت حلوله قطع منه أشهر، وهذه
الوسط ما قبله به أشهر، فكان أولى حاله عليه السلام، لا خبر لأمواله، ومصداقه^(٣)
وكذا الزمان، وهو من استعمال الحروف بغير ما رأيه من زمان، وعند حيز معنى

قوله (وكانت نائما عند أبي يوسف) (ومحمد بن يحيى) من لا يكتبه فعلا،
فعلها يقع على سنة النبي.

وأما أبو حبيبه فم يمدد به مدداً وهذا الإحلال لم يسكنه، هو الصحيح في
طريقه بالآلاف، واللام فالمراد به الأبد في قولهم يشهدون على شيخ عمره
وعمر أبي حنيفة أن الدهر ودهراً سواء لا يمدد به مرة
ولو حلف لا يكسبه شيئاً فهو على يمينين سنة و ١٠٠ نال أثني مائة فهو شهر
معهده، وإن قال إلى قريب مما دون الثمانين

ولو كان لا أكسبه عديلاً، فهو على أهل من سبه
قوله، رواه حنيفة لا يكتسبه لئلا فهو على ذلالتة الإمام، عسار وأكله لجميع رواه
الذليل في سنة كثيرة؟

زل گهر جنيف بهر عرصه ايام.

والله اعلم: هو علي أيدم الأسو ح

والد فلان تصعب عشرة، ياءاً، «هو على ثلاثة عشر» لأن التصعب من ثلاثة يرفى خمسة،
 فيحصل على ثلث

قوله ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ إِلَّا نَفْسٌ مِّنْ نَّفْسٍ مَّوَدَّةَ بَيْنِهِم﴾ على عشرة أقدام عن أبي حمزة وعنه

(١١) سورة الإسراء: ١

25. $\frac{1}{2} \log 2$ (2)

(3) ماہی شکاری فی نوالہ مجموعہ (جی 251)۔ ریڈ انجی مصفاہ

وفاقیہ ایجوکیشن سوسائٹی

و چون در راه رسیدن به بلاد فیصل خروج کرد و دست نه کشته مرگست
 قوله: و پس از آن که آن را که قاتل آن مرد و حمله فوج حاکم نیز خورده بود
 دست بگیرد (نه دست) و کند و در حال حاکم از آن پس از آن که در آن ایام
 در کل سره مهر حسن را برای فیصل و حسن حاکم و در آن سره مهر حسن

قوله (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ثَبَلًا فَسَخَّرْنَا بِهٖ الْحَبْلَ الْكَبِيرَ) أي السَّحَابَ
وَالْأَنْهَارَ مِنْ جَمْعِ أَنْهَارٍ بِهٖ مَصْفُوحٌ لَا مَعْنَى مِنْ أَكْلٍ حَتَّى

[illegible]

وغيره في يوسف في كل دور ومجموعة من الممثلين الذين هم في حصة
والذين لا يجدون

وہمات کی جلد ۱۰ جلد ۱۰

وشرط في العلم أن يكون أكثر من نصف السبع يوم حله ، لا ينصح في قدر
 كحد الشرح ، دهر طلوغ الشمس وبن ارباع شخصي الأثر
 قوله : (واستخرج من نصف الليل إلى نصف الفجر) أي ادرى من حد
 نصف الليل

ولو جلد لا يأنس له إلا دم بل شرب يصح به خبره و من هذا يحفظ به كغيره
و اخل و الزيت و الطر و الملح و الماء لا يصح به خبره و من هذا أي حثية و أي
يوسف إلا أن يكون من الشواء و من هذا يصح و من هذا غير المفلوج
و من هذا هو داء و لم يرد و شمس الله بالإجماع لأن لا يؤكل بهرته
بما لا يملكه و ما يقاومه، لأنه يؤكل و هو لا يرد خبره و من هذا و من هذا
بكر إلا أنه خلاف العرب و ما ليس بمكر المأكول له من طعامه

وقتل عمه هو الذي بالكفة يست يذم إماماً ، والعل والطيح وخلف لبر
إمام، والله في العذر أبرد الإمام ، لأن الم يعرف ما كان في تعال

وعن أبي يوسف وأحمد أن النحر إدامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم: «واحد نعمة بيده وحصة بيده الأخرى» وقال: هذه إدامة هذه⁽¹⁾، كذا في الفكر حي.

وإن حلف لا يأكل فاكهة، فهو على ثلاثة أوجه

1 - في وجه، بحيث إحدى، وهو ما إذا أكل التمشيش، أو العرس، أو السقوج، أو الإخص، أو الثمن، أو البضج، أو حرجاء، وكذا تصب السكر

2 - وفي وجه، لا بحيث بالإجماع، وهو ما إذا أكل اللبنة، أو الحماز، أو الخروز، ونحو ذلك

3 - وفي وجه، استعرا به وهو الرمان والرطب والحب، فعد أبي حنيفة: لا يثبت به؛ لأن الفاكهة عدة ما يقصد بأكمله فصكه دون شطبع والرطب يأكل ليشج والرمان لا يقصد أكله وإنما جوى، وكذا الحب

وحدهما كل ذلك فاكهة، لأنه من أمر قولك: «والشعير به يقول النعم بغيره»

والأبي حنيفة: «بوره تعالى: ﴿فَبِمَا فَبِكُنْهَ وَتَمَلَّ وَزَمَانٌ﴾»⁽²⁾، «مطعمها على الفاكهة، وقال في آية أخرى ﴿حَتَّىٰ تَمُوتَ﴾»⁽³⁾، «وَمِنْهَا وَفَقَا»⁽⁴⁾، «وَمِنْهَا وَفَقَا»⁽⁵⁾، ثم قال: وفاكهة تصعب للفاكهة على الحب والرطب، والمطوف شهر المعترف عليه، فإن جوى يبدل لا أكل فاكهة الحب والرطب والرمان حيث يبدل؛ لأنه شدد على حبه.

وإن حلف لا يأكل الخبز فهو على كل شيء حلوا يمس في حنيفة حامض كلخيس وقسل والسكر، من أكل حلواً أو رماناً حلواً، أو بعيناً ثم يثبت؛ لأن في جنس الحب والرمان ما هو حامض، وكذا الرطب يمس من خبوز؛ لأنه في جنس حامض، فإن أكل تب، أو رطباً، لم يثبت؛ يثبت؛ لأنه ليس في جنس حامض.

وإن حلف لا يأكل حلواً، فهو مثل الحلوى، أو إن حلف لا يمس حلواً ليس حلفاً من المصدة به بحث؛ لأنه في المرف ليس يحلى حتى أبيع للرجال، وإن كان من الحب حلت؛ لأنه حلى حتى لا يباح للرجال، وإن ليس عهد يربو غير مرصع لا يثبت عند أبي حنيفة، وعنده، يثبت، والفتوى على قولهما؛ لأنه حلى نال الله تعالى.

(1) أخرجه المصنف في صحيح الزوائد في كتاب الأيمان، وأما في كتاب الأيمان، فليس عليه حديث، ثم أخذ قوله من صحيحه عليه، ثم قال: هذه إدامة هذه، وقد أتوا بحلى، وفيه حتى بن العلاء، وهو صحيح.

(2) سورة الرحمن: 68

(3) سورة يس: 27-29

فِي ثَمَرَاتِهَا مِنْ شَرَارٍ فِي ذُلٍّ وَآثَامٍ

قوله: (وَأَنْتَ أَهْلُ الْبَيْتِ إِلَى قُرْبٍ مِّنَ اللَّهِ) هذا إلهام يكي
به. أما إذا كانت بهذا المعنى، فما هي الآية التي فيها إلهام؟

وَلَوْ سَمِعَ بِمَعْنِيهِ أَنَّهُ إِذَا عَلِيَ الْفَخْرُ، لَهُ وَلَيْتَ بَعْدَهُ (أو غيره).

[illegible]

قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُكْسِرُونَ) أي: الله أعلم بما تكسرون من قلوبكم من كنائس.

قوله: «وَمَنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ عَرَجَ سَبَبِ نَفْسِهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَدَفَ لَهَا خَشَعًا» أي بعد ما كذب سقاء أهله وشتاعه عليه حرما

ومن حلف لا يسكن في بلد فخرج منه وذلك أنه به لم يهت، لأنه لا يدل لمن
بالشبهة أنه يسكن في الكوفة بالحال بالحال

قال في الذكر حي ، حيث لا يسكن هذه الدواب ، ثم في بيتي يتنقل فيها بحسه
وأفاده ولقد زاده اندر معه ، معاده ، في تم يعمر ذلك ، ثم يأخذ في العله من معاده ، وهو
يكنه حيت

فَقَالَ فِي هَذِهِ وَلَا يَدُ مِنْ هُنَا كُلُّ الْقَضَاعِ عِنْدَ أَبِي سَهْبَةَ، ثُمَّ نَزَلَ هُنَا وَثَبَ

وقال أبو يوسف يعتبر أهل الأكرام لأن نقل الكل فيه

[illegible][illegible]

قوله: (وعن عيسى بن أبيه السجاء أو القيس) قد سجدوا لهذا المصنف

وحسب غلبتها أي بعد لزم من حيث

وقال، ولم لا يعقد به أنه منجمل عامة فأشبهه بالمنجمل حقيقة

لأنه أن الغير منجمل حقيقة لأن المصعود إلى السماء غير منجمل، وقد صدقت
الأنبياء والملائكة عليهم السلام، وأما ينقص قدره غير هذا، وهذا إذا أطلق لغيره، كما إذا
وقتها لا بحث من يوصي الوقت، كما إذا قال لأحمد بن السعد اليوم فإنه بعد في حد
مروءة فليس منجمل.

وقال أبو يوسف بحث في الحال لأنه إذا لم يرد في الأمر من حيث في الحقل
وإن حلف بغيره، فمعه يدي في هذا شكور ولا بد من يجب عند في حصة
وعند ورعه لأنه ليس هناك ما يعقد عليه لا موجود ولا مفقود، فمعه يتحقق بيمينه
وليس عند كس حلف ليعلم من سمعته أو يعلم هذا الخبر هناك لأن هذه الأحكام
منهجه وجودها لا بد من حل حسب قدره عند؛ لأن الملائكة لا يعقدون السماء في كل
وقت، إنما ينقص قدره غيرهم، وإذا كانت ليس معناه وجودها بعدت بخلاف
هذا.

وقال أبو يوسف بحث في الحارة لأن عدم الماء يؤكد شرطه فثبت هذا إذا لم
يؤثر، فإذا كان قال لأشرب الماء الذي في هذا شكور اليوم، وإذا ما به فيه كذلك أيضاً
معه لا يجب.

وعند أبي يوسف بحث في الحال لأن من كسبه أن اليمين المرافقة إذا لم يرد، فها
بر منجمله في الحال، فإذا قال لأشرب الماء الذي في هذا شكور، ولا ماء فيه فثبت في الحال هذا
كله إذا حلف ولم يكن من الحارة ماء، كما إذا قال لأشرب الماء الذي في هذا شكور وفيه
ماء فثبت حيث إجماعاً لأن اليمين تنافي مع موقوفة موقوفة، وقد انقضت بيمينه، ثم
عند شرطه أمر بيمينه، لأن وقت تعال لأشرب الماء الذي في هذا الكو اليوم، وفيه ماء
فاحسب قبل المروءة لم يجب بيمينه، لأن اليمين لم يعقد؛ لأن المرافقة لا يعمل بمقتضاها
بآخر ما قلته.

هذا فحاله قال من يروى لأشرب الماء الذي في هذا الحارة ولا ماء فيه
لأن يمينه لا يعقد سداً.

وقال أبو يوسف بحث عند المروءة وأما لو شرب بعد المروءة بحث إجماعاً
لأن اليمين مقتضية بالإنفاق، ثم عدم شرطه أمر بيمينه.

قوله، ومن حلف بيمينه فلا ذمة اليوم فقصده ثم وجد لئلا يفضله زورق أو

فَيُؤْخَذُ أَوْ مُسْتَحَقٌّ لَمْ يَحْثُ، لَأَنْ لَوْ لَمْ يَحْثُ، وَغَيْبٌ لَا يَدْرِي الْغَيْبُ، وَهَذَا لَوْ
تَحَوَّلَ جِهَ حَارٍ مَسْنُونًا، وَلَيْسَ الْمَسْجُوعُ صَحِيحٌ، وَلَا يَدْرِي رَدُّهُ الرُّدُّ الشَّحَقُ، الْفَرْقُ
مَا وَدَّ مَثَلُ، وَفِي دَرَاهِمٍ مَبْنِيَّةٍ، وَاسْتِجْرَاءٌ مَا تَحَوَّلَ فِي مَثَلٍ دَرَاهِمٍ

قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ وَخَدَّهَا سَوْدُ أَوْ وَصَاحَتْ حَثُ) دَرَاهِمٍ مَبْنِيَّةٍ، حَتَّى أَسْرَفَ،
تَحْوِيلُ مَثَلٍ مَعْرُوفٍ بِالْمَثَلِ، وَهِيَ الْمَثَلَةُ

قَالَ فِي أَعْدَادِهِ: رَأَى بِعَيْنِهِ مَعْلًا وَفَعَلَ فِي مَثَلٍ لَا يَدْرِي مَثَلُهُ، وَطَرِيعُ
لِقَامِهِ، وَفَعَلَ مَعْلًا بِمَعْنَى مَبْنِيَّةٍ، وَفَعَلَ لَهُ الْفَرْقُ، لَمْ يَدْرِي الْمَدْفَعُ، لَأَنْ تَحْوِيلُ
مَثَلُهُ، وَالْمَثَلُ لِمَا سَطَرَ مِنْ مَبْنِيَّةٍ مَبْنِيَّةٍ، فَهِيَ بِمَعْنَى مَبْنِيَّةٍ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ حَسِبَ لَا يَحْثُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَحْثُ حَتَّى
يَحْثُ حَقِيقَةً مُعْطَا) أَنَّ الشَّرْطَ قَبْلُ كُلِّ، لَكِنَّهُ صَدَقَ التَّحْوِيلُ، أَلَا رَأَى أَنَّهُ أَمْرٌ
مَقْبُولٌ لَمْ يَدْرِي مَعْرُوفٌ مَصْلُوقٌ، فَتَحَوَّلَ إِلَى كَيْفٍ، أَلَا يَحْثُ، لَا يَدْرِي، وَلَئِنْ يَحْثُ
وَحَسِبَ عَلَى جِهَمٍ دَرَاهِمًا لَا يَحْثُ مَعْرُوفًا، فَإِنْ لَمْ يَحْثُ بِمَعْنَى مَبْنِيَّةٍ، لَكِنَّهُ مَعْرُوفًا
فَلَا يَحْثُ، وَإِنْ أَحَدٌ يَحْثُ، وَفَعَلَ كَيْفَ أَحَدٌ يَحْثُ مَعْرُوفًا، لَأَنْ عَدَمَ شَرْطِ مَثَلٍ، وَفَعَلَ
كَيْفَ لَأَنَّ إِنْ لَمْ يَحْثُ مَعْرُوفًا، دَرَاهِمًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ، وَأَنَّ
مِنْ لِيَحْثُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَحَدٌ يَحْثُ مَعْرُوفًا دُونَ دَرَاهِمٍ، وَفَعَلَ مِنْ حَثُ مَعْرُوفًا، لَأَنْ
عَدَمَ شَرْطِ مَثَلٍ، قَالَ: إِنْ لَمْ يَحْثُ الْيَوْمَ مَعْرُوفًا دُونَ دَرَاهِمٍ، بِحَدِّهِ فِي رَأْيِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
أَحَدٌ لَمْ يَحْثُ فِي حَرِّ الْيَوْمِ، لَأَنَّ يَحْثُ وَفَعَلَ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُ مَعْرُوفًا فِي يَوْمٍ، وَفَعَلَ
أَحَدَهُ مَعْرُوفًا، وَفَعَلَ مَعْرُوفًا لَمْ يَحْثُ، لَأَنَّ عَدَمَ لَا يَحْثُ مَعْرُوفًا، لَأَنَّ مَعْرُوفًا
مَعْرُوفًا

وَلَا يَحْثُ لَا يَحْثُ، لَأَنَّ عَدَمَ حَتَّى يَحْثُ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،
لَوْ مَعْرُوفًا، أَوْ حَالٍ، وَفَعَلَ لَمْ يَحْثُ، لَأَنَّ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،
يَوْجَدُ مَعْرُوفًا مَعْرُوفًا

قَالَ لَمْ يَحْثُ، لَأَنَّ عَدَمَ حَتَّى يَحْثُ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،
مَعْرُوفًا، وَفَعَلَ شَرْطُ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،

قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ لَمْ يَحْثُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَحْثُ حَتَّى
يَحْثُ حَقِيقَةً مُعْطَا) لَأَنَّ عَدَمَ يَحْثُ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،
مَعْرُوفًا، وَفَعَلَ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،

قَوْلُهُ: (وَمَنْ حَسِبَ لَا يَحْثُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَحْثُ حَتَّى
يَحْثُ حَقِيقَةً مُعْطَا) لَأَنَّ عَدَمَ يَحْثُ مَعْرُوفًا، فَتَحَوَّلَ إِلَى مَثَلٍ، مَعْنَى حَثُ،

أخبرته ختانهما، لأن مير من ديت مر جو

قال في الحديث: حتى أنه إذا حلف بطلاق امرأته، فلا ميراث لها إذا لم يدخل بها ولا عدل عليها، وإن كان قد دخل بها نكحاً لميراث، وعيب العدة أبعد للأجلين بسرة الفار.

ونو ماتت هي لم تطلق! لأن شرط المير لم يتحقق بموجب.

قال في الكرخي: إذا كان عالاً تمت طلاق إن لم تأت البصرة، مات الزوج قبل أن يتيها لم تطلق، وإن مات هي قبل الخروج في آخر حرة من آخر عدها، ولم يمت الزوج منها! لأنه لم يقطع حلفه بالطلاق، والله أعلم.

كتاب الدعوى

جمعه دعوى.

والدعوى في اللغة قول يقصد به الإنسان ليجتنب حق على غيره.

وفي الشرح عباره عن قول لا حجة لمدعيه على دعوته حتى ان من كان له حصة يسمى حقاً لا مدعيه، ويصح ان يقال ان مسأله مدعى للقبول، لأنه لا دالة عليه ولا يقال ان الذي صلى الله عليه وسلم مدعى للقبول؛ لأن القرآن دل على صدق، وكذا الحاكم إذا قامت عنده طينه لا يقبل بمطالبه به مدعى، وإنما يقال به ذلك لمن إنساها، ويقال كل من شهد على ما في به غيره معه هو مدعى، وكل من شهد أن ما في يد نفسه نفسه فهو حكره وكل من شهد أن ما في يد غيره لغيره فهو شاهد. وكل من شهد أن ما في يد حصة لغيره فهو منكر.

قوله رحمه الله: (المدعى من لا يختار على المضمونة إذا تركت) والتمسني غلبته من يختار غلبته إذا تركها) وبهذا المدعى هو كل من دعي بالحق به لا بظهوره، والتمسني عليه هو من ادعى طاعته وأمره الشيء على ما هو عليه وبسبب الشكر قوله: (ولا تفسد الدعوى حتى يذاكر شيئاً متفقاً في حقيقته والقرينة مجتهدة ان يقول: ذهباً لو نصح).

وقوله ان يقول عشرة دراهم أو حصة دافيرة لأنه إن لم يبين ذلك كان مجهولاً، والمجهول لا تصح إقامة الباعث عليه ولو كان المضمون فيه عن الغير لا يقضى عليه منسباً. قوله: (فإن كان عت في يد المدعى عليه كنفه) يختص بها لشير ربها بالدعوى) وكما في الشهادة والاستحلاف، حتى يقول الشاهد: يا هذا المير حقه وكما في الاستحلاف لأن لإعلام بالنقص ما يمكن شرطه وذلك بالإشارة في السؤال، لأن النقل ممكن، والإشارة تسب في التعريف.

قوله: (وإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها) لأن الغير لا يعرف الوصف، وقد تصغر مشاهدته لغيره، ويشترط مع بيان القيمة ذكر المذكورة والأولاه. قوله: (وبذا ادعى عقاراً حادثة وذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه بمطالبة به) يجوز أن يكون موهوماً في يده، أو عيوساً بالنسبة في يده، وبالمصا به يقول هذا الاحتمال، وبالمكر مظهره الأربعة، وبسكر اسماء أصحاب الحدود وأساليب، ولا بد من ذكر أحد أحد أي حقيقة هو الصحيح.

وقيل يمكن بذكر الأب في هذا الموضع، وإن كان المراد من مشهوراً يكفى بذكره، فإن ذكر ثلاثة صفوف يكفى به عند وجود الأكثر خلافاً لغيره، وكذا يستدل بسعيد في

الدعوى بشرط في الشهادة

قوله: (وإن كان قد في الشقة ذكر أنه بضائه به) لأن صاحب الدية قد حضر،
ممن بين الاطراف، لكن لا بد من حجة بالوفد، يعرف به

قوله: (إإذا ضحت الدعوى مثل القاضي للمدعي عليه عينا فحين اعترف به
نقض عليه بها) لأن مال المدعي عليه، لا الر ولا مكر بهو مكر عندا حيث حلف

وعند لم عليه ليس بشكر ولا يحلف، بل يحبس حتى يقر، فيفسي عليه، أو
يشكر فيستحلف، لأن البعير إنما توجه على لشكر صريحا

قوله: (وإن أكر سائر أنشعي إليه) لأن من أصل لم عليه أن لا يحلف
لشكر إذا قال المدعي في ينة حاضرة

قوله: (وإن أعصرها فصي بها وأن عجز عن ذلك وطلب زعيم حصة
أستحلف غلها) ولا يحلفه إلا بطلته؛ لأن الاستحلاف حلف لأنه يجوز أن يحلف
تأجير ليس إلى أن يقدر على الشهادة، وإن استحلفه من أن يقرعه إلى فاض آخر لا
يجز ساع اليه بعد اليس بلذلك وافقت اليين من مصلته ثم إذا فجع بمقتضى
الخصومة يمين المدعي عليه، فليفتحي على دعواه بعد ذلك حتى يوافق اليه بعد ذلك
فيلتزمه فإذا ثبت من يظهر كجه أم لا

فبعد محمد: لا يظهر كجه.

وعند أبي يوسف يظهر

والقوى أنه إذا ادعى لسان من غير — فحلف ثم أقام اليه لا يظهر كجه
طالبتا بلوروا. وجد الدعوى ثم الإقرار

وي الجامع: ر من مال لا يقرعه. أنت طائفي. كان لعلاء علي شي، فشهد
شاهدا أن مالا أقرعه الله قبل اليين، فنقض القاضي بالمان لا يثبت بلوروا أنه وجد
فقرض ثم الإقرار. ولو شهد أن لعلاء عليه ألف، ونقض القاضي بشه. حيث. كما في
الشهادة.

{مطلب في اليمين}

قوله: (وإن قال لي بينة حاضرة وطلب اليين له يستحلف عند أبي حنيفة)
محمد حاضره في المصر

وقال أبو يوسف يستحلف.

وعن محمد: روايان ذكره بالحلف أنه مع أبي يوسف، وذكر الطحاوي أنه مع أبي

Abstract

وانما اذا كان فيه في بعض الحكم لم يستعمله. (مما)، و كتاب صراح المصنف
مستعمل اصاعاً.

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى
والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

ذكر المحمدي، أب علي عبد الوحيه، بقا، لا نص

وہی شرحہ تھیں

وَنُوْغَالٍ لَا جُنْدِيَّ وَكُنْ بِهِنَّ يَ، مَسِيٍّ وَرَدَّ جِهَدَهُ حُجَّالِمْ بِهِنَّ لَبَّ عَمَلِمْ
وَقَالَ عَمْدُ لَا تَدْرِي لَأَمَهُ مَكْنُتٌ لِيَهْ بِإِزْزَارِهِ دَعَمَ وَفَدَ بِشَوَالٍ بِحُورِ الْ
بُكُورِ لَهْ يَهْ قَدَ سَمِيحًا، أَوْ تَحْوِيَّ نَهْ وَهْ لَا يَمُحِيَا مَا رَ بَكُورِ الْبُدَيْمِيَّ هَمَّ قَدَ كَرَّ عَمْدُ
حَلِمْ بِشَرِّ عِلْمِ طَمَعِي، ثُمَّ عَمْدُ الْبُدَيْمِيَّ بِدَلَالَتِ مَا سَمِعَ مِنْ هَدَى حُورِ

قوله: (لَا يَرْؤُا نَبِيًّا غَيًّا سُدِّيًّا) وقال الشاعر: برد

لِأَن قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِذْنِهِ عَنِ الْمَدْحِيِّ، وَتَأْيِيدِهِ مِنْ الْأَخْبَرِ؟²

قوله (ولا تثنى بيتاً) حسب اليد في الحذف المطلق المطلق أن يدعي أن هذا ملكه ولا يريد فيه وإن لال شرطه، أو وشم لا يكون بعد مدح مطلق

قال في المسألة: ومنه المخرج أولى.

وقال الشيخ يفتي بينه دي اليد لإعتصامها بآية، فهو الطهور

ولما لم يبق له شيء من الدنيا ولا من الآخرة، قال: يا رب، ارحمني، فإنني
قد أتيتك بغير شيء، فاستجب لي، يا رب، فإنني قد أتيتك بغير شيء.

قوله (وإذا نكح المذموم غيبه عن أبيه) قصي عنه بالكون وإلزامه ما قصي
عنه وبعد ذلك لا يفتي فيه بل إذا أبت على المذموم، وإذا حلف قصي عنه

(١) قال ابن حجر العسقلاني في الدرر (١٧٢): حديثه وثابه عن قتادة، ومجهول غيره من الكوفيين، البيهقي من جهة أخرى، ومعه في الفتحين نسخة، والله اعلم بالصواب.

قولي حيايہ۔ حسن عمر میں نہ بے غی ابرہہ کی خدمت میں آنا لکھی، و ادا کی سحرہ والا کی
 القلم سے و قلم سے نہ بے غی ابرہہ کی خدمت میں آنا لکھی، و ادا کی سحرہ والا کی
 روتہ بے غی ابرہہ کی خدمت میں آنا لکھی، و ادا کی سحرہ والا کی

ثم التكرار:

1- قد يكون حليفكم لا يحلف

2- وحكمته بأنه يحلف، وحكمته حكم الأثر، إذا لم يكن أحرس، ولا أصم.

ثم التكرار عند أبي حنيفة فأنهم مقام البطل

وعندما أنتم مقدم الإقرار لأن التكرار يثبت حكمته من التكرار وقد أدرك

والوكيل وهو لا يصبح مدعى، بل هو كان مدعى ثم أصبح مدعى، مدعى على أنه مقدم مقام

الإقرار

وله أن المدعى عليه قد كان برئاً في مقدم من الدعوى جعل له الخيارات

استأطرها من يد المدعي، أو ما تقدم له، وبذلك دعا المدعي، وحلفه كان مدعى لها

أعذاره ولأن نواصب ما كان غيراً بين أن يثبت مدعى لا يثبت، وإذا ذهب كان مدعى

لما ذهب ولا كلف الإقرار، لأنه قد كان حقاً وحلف عليه ما يقر به، ولا يحلف له بركته

وإن لم يكن مدعى ما يقر به، لأنه يكون مدعى، ولا يجوز أن يثبت التكرار

قوله (المتنبي) القاضي أن يقول له: إني أغرض غثيثاً فليكن ثلثاً دون حلف

وإذا قضيت غثيثاً بعد ادعاء فإذا كثر عليه الغرض ثلاث مرات قضى عليه بالتكرار

هذا احتياط.

ولو قضى عليه بالتكرار بعد غرض مرة واحدة.

وهو الغرض أن يقول له القاضي: احلف بالله ما دعا غثيثاً هذا سؤاله حين قال

له يحلف يقول له ذلك في غيره الثانية، فإذا قال يقول له: بلبيث الثالث، فإن لم يحلف

قضيت عليه بالتكرار، فإذا حلف، ولا قضى عليه، أو لم يحلف فأنتم مدعى عليه

قضى ما لما يدعى عن عمر وشريح وطاوس أنهم قالوا: ألبس الصخرة أحق أن مرد من

لبنه المداخ

قوله (روى) كانت الدعوى مكافئة لم يستغنى الفكر هذا أبي حنيفة، لأن

التكرار عليه مرة واحدة، والمكاف لا يصبح مدعى.

وقد عده البعض التكرار، فهذا لم يستغنى به، ولا دفعه في مدة السئلة من

الشهود

قال في الدعوى: رد جانب المرأة للقاضي لا يسكني أن أزوج؛ لأن هذا راجح

وقد لم يكن الخراج، بل طعنني لأزوج، وأزوج لا يحكمه أن يظن أنها، لأنه بالطلاق يصير

مقراً بالخراج، بعد يصير؟

قال فخر الإسلام: يقول القاضي للزوج: قل لها: إن كنت امرئاً، فأنت حائض ثلاثاً، فإنه على هذا التقدير لا يعتبر ملزماً للشكاح، ولا يلزمه شيء.

قوله: (وَأَلَّا يُسْتَعَنَّ فِي النِّكَاحِ وَفَرْجُهُ وَنَفْسُهُ فِي الْإِبِلَاءِ وَالرُّقَى وَالْإِسْتِيلَادِ وَالْوَلَاةِ وَالنِّسْبِ وَالْمُحَرَّمِ) وهذا عند أبي حنيفة لما جئنا، أن فائدة اليمين المذكورة وهو أنتم مقام دليل عندنا. وهذا الأشبه لا يصح بهذا.

وصورة هذه المسائل إذا قلنا هذا بالشكاح، فسكنت الفلك، رددت، فافقروا قولها، ولا يمن عليها، وكذا إذا ادعت هي شكاح عليها، فليكره ثم يستحب وصورة أوجهة ادعت عليه قبل القضاء عنها أنه رجب في المدة، أو ادعي هو ذلك عليها.

وصورة ثمة: إن ادعى النولي عليها سد متعلقات المدة أنه جاء إليه في السنة، أو هي ادعت ذلك عليه.

وصورة الفرق ادعي على مجهول أنه عيبه، أو ادعي المجهول به مولاه، وانكر الآخر.

وصورة الاستيلاد: إن قلنا الجارية: أنا لم ولد لمولاي، وهذا أبي منه وانكر النولي، أو ادعت لها وندت منه وبدأت مائة، وانكر النولي.

وكذا النولي إذا ادعى الاستيلاد بيب وفتره ولا يلحق إلى إنكارها.

ففي هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين لا في الاستيلاد خاصة.

وصورة الولاء: ادعي مجهول على معروف أنه لعنه، أو ادعي المعروف عليه ذلك، أو كان ذلك في ولأه سراً.

وصورته في نسب، ادعي على مجهول أنه ولد له يان قال. هذا أبي وهو يكره، أو يدعي هو عليه.

وكذا المهرود، بأجرها أن لا يستحل فيها إلا في السرقة فإنه يستحب عيباً لأجل الدين.

وصورته: ادعي على آخر سرقة، فأنكر، فإنه يستحب فيه بالإجماع، وإن سأل ثم يقطع ويضمن المال، وكذا النعان لا يستحب فيه بالإجماع؛ لأنه في ممر المهرود.

وصورته: ادع على زوج أنه طلقها، ولزمت استحلالة فإنه لا يستحب.

ثم معنى قوله: ولا يستحب في النكاح: يعني إن لم يصح به المال، أي بقصد به ذلك وجب الاستحلاف بأن ادعي أنه تزوجها على كذا، وأنه طلقها قبل المهرود فلو لم يصح مهرها، فإنه يستحب ما بالإجماع، وكذا إذا خصص الإرث والنفقة، كما في

الخصم

قوله: **والله أبو يوسف وفعله** يستلزم في ذلك كذا لا في الخذرو
والفعلين والعمى على وجه ذكره في الذكر، **والله** لا يحل أن يفتى
والإقرار بحرف في هذه الأسماء، لكنه يقر به صبه حدود مدعى بالسبب، والفتى
في معنى الجور

وأما دعوى القصاص فتختلف فيها المسألة لا في معنى التمسك المستلزم في
القصاص، فإن كتاب دعوى القصاص في الخصم، ومعنى المدعى عليه من البعث خصم على
بعضه أو يقره لا حرمة المدعى مستصلحة، فلم يحل له أن يفتى في ذلك خلاف،
فيكون يرى، وإن كان لا يفتى عليه شيء، ولكنه خصم في معنى دعواه، وهذا قول
أبي حنيفة.

وعنده بعض عنه بأدعية إذا نكل

وقال: **والله** بعض عنه بالخصم، وقد كان الفساد فيما دون الخصم، فإنه قد
خلف فيما يقره، وإن كان الخصم قد سأل في حقه

وعنده بعض عليه بالأرض

قال في المطول

بعض ممنوع في الإطراف وفي القوس أحكام ما في

بعض من غير أن يكون بضمها والكلوا المال ولا يسموا

{مطلب فيما يدعيه الرجلان}

قوله: **روى** يعني إن كان في مدعى واحد وكذا واحد برأيه أمية في القصاص
التي تفتى بها بضمها، **بعض** إذا ادعى ذلك أمية مدعى، ولا أخرج مدعى، أو كان
لغيره واحد، **بعض** إذا ادعى أمية مدعى، **بعض** إذا ادعى أمية مدعى

وقال محمد بن بعض بها بضمها بضمها، **وإذا أخرج مدعى** في الإخراج
بعضها بضمها عند أبي حنيفة، ولا غيره ثلوث

وقال أبو يوسف بعض بها بضمها صاحب الخارج

وقال محمد بن بعض بها بضمها في الإخراج، وهذا إذا كان بعض في يد ثلثة، أما إذا
كان في يد أحدهما لصى بها للخارج، **ولا أن يذكر** تاريخ صاحب اليد أمية
محيط يكون في حب اليد أو في الخارج

قوله: **روى** أي كل واحد منهما مكاح ففراه أو ما يبيته في بعض أو واحدة من

التيستعمل لعمل جهاد لأن العمل لا يقبل الإضرار.

قوله: (وَرَجَعَ إِلَى تَصَدَّقَ الْمَرْءُ لأخيهما) فإن لم يصدق أحدا منهما جرى بينهما وبينها، فإن دحلا جاء، يعني كل واحد منهما نصف المهر، فإن عاتقا فيها نصف المهر، ونصف ميراث كل واحد منهما، فإن ماتت هي قبل المصنوع، فعلى كل واحد منهما نصف الميراث، وإن مات أحدهما فعانت الميراث: هو الأول فلبس بالميراث الميراث.

قال في شرحه: وإنما يرجع إلى تصديقها إذا لم تكن في بيت أحدكما، أو لم يدخل بها، أو لم يكن وقت أحدكم أمسي، فإن وجد أحد هذه الأئمة مصاحبه أولى

قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ عَلَى رَجُلٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ ثَقَبَةً) سند من صاحب اليد (وَالَّذَانِ الثَّقَبَةُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْمِخَارِ) إن شاء أحدنا يفتي الثقب يفتي الثقب الثمن وإن شاء لزمها لأن كل واحد منهما مائة على المصلحة، وقد سلم له حصصها، ولم يسلم له الباقي، فكان له الخيار بين الأخت والزوج، أما لم يورثها، فإن لزوجها فأنسبهما مائة أوى، وإن فرج أحدهما ولم يورث الآخر ففرض له نصف المخرج بخلاف ما إذا أصب نكحي فملك من رجلين، فإنه صلا، إن أرح أحدهما ولم يورث الآخر فهو بينهما نصفان.

قوله: (وَلَوْ قَضَى بِهِ الْفَاضِلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ أَحَدُهُمَا لَا أُخْرَ) أي لا إضرار لنصف نصف النكح (وَلَمْ يَكُنْ لِأَخْرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنَهْيِهِ) هذا إذا كان بعد القضاء، أما إذا لم يورث أحدهما فترك فبطلت الدعوى الفاضل فلا يورث من يورث الجميع بجميع النكح. قوله: (وَلَوْ دُخِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَتَرِيحًا فَهُوَ لِلأُولَى مِنْهُمَا، لَأَنَّ آتِيتَ الشَّرَاءَ فِي رَمَقٍ لَا يَجُوزُ فِي أَحَدٍ وَبِهِ شَاعَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَنَّ الْبَيْعَ إِلَيْهِ) لأنه دفع ذلك إليه ليسلم له طبعه، وإذا لم يسلم له كان به الرجوع.

قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ لَهَا بِهَا وَمَعَ أَخِيهَا فَهِيَ أُولَى) معناه أنه في يده لأن حكمه من جهة دليل على سبق شرائه، فإن ذكر صاحبه بعد ذلك ونشأ لم يفتت إليه إلا أن يشتروا إن شاء، كان قبل غيره الذي هو في يده لأن المصريح يقول الله لا.

قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ لَهَا بِهَا وَمَعَ أَخِيهَا فَهِيَ أُولَى) معناه أنه في يده لأن حكمه من جهة دليل على سبق شرائه، فإن ذكر صاحبه بعد ذلك ونشأ لم يفتت إليه إلا أن يشتروا إن شاء، كان قبل غيره الذي هو في يده لأن المصريح يقول الله لا. قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ لَهَا بِهَا وَمَعَ أَخِيهَا فَهِيَ أُولَى) معناه أنه في يده لأن حكمه من جهة دليل على سبق شرائه، فإن ذكر صاحبه بعد ذلك ونشأ لم يفتت إليه إلا أن يشتروا إن شاء، كان قبل غيره الذي هو في يده لأن المصريح يقول الله لا. قوله: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُنَ لَهَا بِهَا وَمَعَ أَخِيهَا فَهِيَ أُولَى) معناه أنه في يده لأن حكمه من جهة دليل على سبق شرائه، فإن ذكر صاحبه بعد ذلك ونشأ لم يفتت إليه إلا أن يشتروا إن شاء، كان قبل غيره الذي هو في يده لأن المصريح يقول الله لا.

قوله، (وإن قضى أحدكم الشراء وأدفع ثمنه ثم أتته ثمة فوجدها سليمة) هذا قول أبي يوسف، وقال، (الشراء أولى من النكاح)، أي على الزوج الثمة؛ لأن من أتم له نصيب البيت ما أمكنه، ويمكن نصيبها له بأد ثمن النكاح لا يحتاج إلى تسمية عوه في صحته، والبيع لا بد من تسمية العوه في صحته، فصار عقد البيع محققاً على المسمى، والنكاح متعقداً على غير المسمى، ورجع المرأة بمئة ثمنه على الزوج؛ لأن سبب الاستحقاق قلب وهو النكاح، وقد صدر تسميته، فرجع إلى ثمته.

ولأنهم يوصفون أنه الكونج وطبع يستحيل في وقوع المثلث بينهم المقتضى فهو كالإله، فعلى هذا نلاحظ المرأة في الزواج نصيب حصة

قوله (وَإِنْ دُعِيَ اسْتِغْنَاهُ رَأً وَتَقَطُّوا) وَالْأَوَّلُ هَبْ وَتَقَطُّوا فَاتَّخَذَ أَوَّلِي مِنْ
الْقِيَمَةِ يَمْنِي بِمَنْ عَرَسَ أَبْنَاهُ كَمَا بَشَّرَ بِمَنْ عَرَسَ ابْنِي أَوَّلِي، لَا بَأْسَ بَعْدَ الْهَبَاءِ وَطَبَعَ
أَوَّلِي بِسِوَاهِ.

والله اعلم بالصواب. هذا ما كانت دعواتنا من : حد أكل هذا الكلب من الشجر

قوله: **روى** ادم الحارثي البتة على المبتدئ و نفايح صاحب المطابع الأربعة
أولئك؟ لأنه ثبت أنه أول المبتدئين فمن كان المبتدئ به دافعا، أو أمة موافقا فيها أحد
المبتدئين كان أولى. لأن من الدعاة مذهب لا حشدها، فكان من صمد أولي.

قوله (إِنْ دُعِيَ الشُّرْءُ مِنْ وَاحِدٍ) معناه من غير صاحب له (وَأَلْفًا ثَمِينَةً) عشرين ألفاً وخمسة مائة.

قوله (وإن آدم كل وأسد منه) ثمة على الشر من خير وذكرنا تأريفاً جليلاً
 (سورة) لأجله بنينا الحديث بآية عسراً كأنها حصر وأما الآية على ههنا من
 غير تاريخ

و قوله : و ذكر ، اريد به انما هو 'سواء' يعني ظاهراً و باهراً أو كان احدهما آتياً . أو
 لرح احدهما ولم يدرح الآخر

وقوله: «فهما سواء» وجهه كل واحد منهما إن شاء أحد النصف نصف النفس وإن شاء ترك وإن نسب إحدى النصف وفاة ولم تترك الأخرى نفساً بها ميمها جملتها لأن تركها إحداها لا يدر على تقديم حملت الجوار أن يكون. وأخر ألفه بخلاف ما إذا كان الجمع وحداً لأما اتفقا أن الملك لا ينفى إلا من جهة، فإذا اتفقا أحدهما تاريخاً حكم به على يمين أنه نصدقه شراره غير.

قوله: (وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى خِلَافِ مَوْرَجٍ وَأَقَامَ صَاحِبُ الْبَيِّنَةِ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِلْكٍ أَقَامَ دَرِيهًا كَانَ أَوَّلِي) هذا منسجم

وقال محمد لا يعمل بيعة دي اليد، وكأنهما إذا ما جبهة على البينة، فيكون بينهما.
قوله: (وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ الْبَيِّنَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَيِّنَةً بِأَنَّ خِلَافَ صَاحِبِ الْبَيِّنَةِ أَوَّلِي) وهذا هو الصحيح خلاف لما يؤوله عيسى بن دينار أنه تهاجر البينتان وبترك في يده لا على طريق الله.

وعالمه أنه إذا أقام الخارج بيعة بعد ذلك فعيل عدل من ياد لأنه له بصر مقضية عليه عتده، وعندما لا يصح

قوله: (وَكذلك التَّحْجُجُ فِي الْبَيِّنَةِ لَا تَحْجُجُ لَا مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا كَرِهَ كَرِهَ كَرِهَ) (وَكُلُّ سَبَبٍ فِي الْمِلْكِ لَا يَتَكَرَّرُ) كَالْأَوَّلِي إِذَا كَسَرَ لَا يَرَوُ

ولكن التي تكرر مرة بعد أخرى، فإنه يصح في الخارج بخره فملك المطلق، وذلك من الجواب المستوح من المذهب والشافعية والفرس وإن كان لا يكرر إلا مرة واحدة يرجع فيه إلى أمر آخر، فإن أسكن عليهم قصي به فخرج، وكل ما كان من المذهب والحنفية والشافعية والفرس والخارج، فإنه يكرر ولا يكون بخره الحج، وإن كان حجة نصي به فخرج، لأن الذي يصح مرة بعد أخرى

قوله: (وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً عَلَى الْمِلْكِ الْمَطْلُوقِ وَصَاحِبُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الشُّرَاءِ بَيِّنَةً كَالصَّاحِبِ أَوَّلِي) لأن البيعة الأولى إن كانت نسب أوله انسلت فيه تلقى منه.

قوله: (وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى الشُّرَاءِ مِنْ لَاحِزٍ وَلَا تَوْبِخَ مَعَهُمَا) مَقْرُومَةُ الْبَيِّنَتَيْنِ أَوَّلِي بِمِلْكِهِ وَيُطْلَقُ فِي يَدِ دِي الْيَدِ وَهَذَا مِنْسَجِمٌ

وقال محمد أحمد بن أبيه وحصل فخرج هو انتهى المذهب، كما يكون له
قوله: (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدْعَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ رُبْعَةً فَبُيِّنَ سَوَاءٌ) لأن شهادة الأربعة كشهادة الاثنين

قوله: (وَمَنْ دَعَى لِمَصْرُفٍ عَلَى غَيْرِهِ فَمَعْدُ شُحُوفٍ فَإِنْ رُكِنَ عَنْ أَيْمَنِ فَبَيِّنَةٌ ذَوْنُ النَّفْسِ رُبْعَةٌ لِلْمَصْرُفِ وَإِنْ رُكِنَ فِي النَّفْسِ شُحُوفٍ حَتَّى يَمُرَّ أَوْ يَخْلُفَ) وهذا عند أبي حنيفة (وَعَنْهُمَا بِمَرَّةٍ لِأَخِي فَبَيِّنَةٌ) لأن الشكول أمر به شبه عدما فلا يشك به القصص وفيه به لأمر

والأبي حنيفة أنه لأمران بملك ما بملك الأمر

قوله: (وَإِذَا قَالَ الْمُذْعِي: لِي يَتَّعَ حَاضِرُهُ قِيلَ: دَخَلْتَهُ أَغْلَهُ كِتَابًا بِغُلَاثِ
ثَلَاثَةِ أَهْمٍ كَيْفَ لَمْ يَأْمُرْ بِمَلَاظِمَتِهِ) كَيْ لَا يَلْجَأَ حَقَّهُ وَفَرْقُهُ حَاضِرُهُ، أَيْ فِي الْمَهْرِ
حَتَّى لَوْ قَالَهُ لَا يَبْنِي بِي أَوْ سَهْوِي عَجِبَ لَا يَكْفُلُ، وَالْمَصِيرُ فَلِلَّاهِ أَيَّامٌ مَرْوِي عَنْ أَبِي
حَنِيفَةَ، وَهُوَ الْمَصْحُوحُ وَلَا تَرَى بَيْنَ الْخَفَلِ وَالرَّجُلِ وَالْمَصِيرِ مِنْ إِسَالِ وَالْخَطِيرِ. وَلَا يَدُ
مِنْ قَوْلِهِ، لِي يَتَّعَ حَاضِرُهُ لِلتَّكْمِيلِ

قَالَ فِي شَرْحِهِ: يُؤْمَرُ بِإِعْطَاءِ الْكَيْفِ؛ لِأَنَّهُ أَحْصَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَلَاظِمَةِ وَلَا يَجِيرُ عَلَى
لِلتَّكْمِيلِ، دُونَ مَعْلُ الْمَلَاظِمَةِ عَنْ مَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ بِغُلَاثِ الْمَلَاظِمَةِ عَلَيْهِ

قوله: (وَإِنَّا أَنْ يَكُونَ غَرِيبٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَلِلَّاهِ مُقَدَّرٌ مَخْلُصٌ لِقَاضِيهِ) وَكَذَا لَا
يَكْفُلُ إِلَّا إِلَى آخِرِ الْمَخْلُصِ، وَالْإِسْقَاءُ مَصْرُوفٌ إِلَيْهِمَا أَيْ إِلَى أَحَدِ الْكَيْفِ وَالْمَلَاظِمَةِ؛ لِأَنَّهُ
فِي الْمَلَاظِمَةِ وَأَحَدُ الْكَيْفِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ رِيَاءَهُ ضَرَرٌ بِهِ يَنْتَفِعُ مِنَ الْمَهْرِ وَلَا ضَرَرٌ فِي هَذَا
الْمَقْصُودِ.

وقوله: سلامته ليس نصيراً لملازمة السمع من الدماء، لكن يذهب الطالب منه
ويعتبر منه أجماعاً، فإِنْ أَتَى إِلَى بَابِ دَلْوَةٍ، وَلَوْ أَنَّ الدَّعْوَى بِسَادَةِ الْطَلَبِ فِي
الْمَدْعُولِ، مِمَّنْ يَأْتِي بِهِ دَعْلٌ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ يَجِبُ عَلَى بَابِ الدَّعْوَى وَبَعْدَهُ مِنْ
الْمَدْعُولِ، كَمَا فِي الْوَأَقْدِ.

ثم إنَّ لَزَامَ الْمَدْعَى غَرِيبٌ بِدُونِ الْقَضِي لَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْزِمَهُ بَعْلَانَهُ وَلَا يَجِيرُهُ، وَلَقَدْ
يَلْزِمُهُ بِقِسْمِهِ إِذَا لَمْ يَرْضَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُخَصَّمُ وَحْدَهُ، كَمَا فِي الْقَضَايِ.
قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ الْمُنْعَى مِنْهُ هَذَا الشَّيْءُ لَوْ دَعِيهِ فَلَنْ لَأَغَابِيهِ أَوْ وَهَّهَ جَنَدِي
أَوْ غَضَبْتَهُ مِنْهُ وَالْأَمْرُ يَبْدَأُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا حَصْرَ قِيَّةٍ وَتَبَيَّنَ الْمُذْعِي) وَكَذَا هَذَا قَالَ:
تَعَارُفِهِ، كَوَافَرِهِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً لِأَنَّهُ كَتَبَ أَنْ يَدَّ لَيْسَ بِهِ حَصْرُومَهُ، وَلَا تَضَعُ عَنْهُ
الْمَحْصُومَةُ بِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ إِلَّا هَذَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ.

وقال ابن أبي ليلى: تدفع بقوله مع بيته

وقال ابن شبرمة: لا تدفع عنه، ولو تقدم البيعة

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ سَالِحًا وَأَقَامَ بَيْنَهُ ائْتِمَارَهُ، وَإِنْ كَانَ
مَرْغُوبًا يَدْفَعُ إِلَى تَدْفِيعِ عَدَا لَأَنَّ الْإِخْلَالَ قَدْ يَدْفَعُ مَالَهُ إِلَى مَسَائِرِ يَوْمِهِ إِذَا، وَيَسْهَدُ عَلَيْهِ،
فَيَحْتَاطُ لِإِبْطَالِ حَقِّ غَيْرِهِ. إِذَا أَتَى الْفَقَاصِي لَا يَبْلُغُهُ، وَلِأَنَّهُ مَدَّ بِخَصْبِ مَالِ إِنْسَانٍ وَبَدَعَهُ
فِي الْمَرْءِ مِنْ يَوْمِ الْمَرْءِ وَيَأْمُرُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِذَا عَالِيَهُ، وَيَسْهَدُ عَلَيْهِ الشُّهُودُ حَتَّى إِذَا
ادَّعَاهُ لِطَلَبِ الْمَحْصُومِ بِهِ يَقِيمُ دُونَ ذَلِكَ الْبَيِّنَةِ أَنَّهُ مَوْجَعٌ دَلَالِ الْغَائِبِ يَدْفَعُ الْمَحْصُومَةَ عَنْ

مكة: يوم الجمعة الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥

[illegible]

قوله: «وَأَنْزَلَ مِنْ فَلَانٍ الْغَنَابِلَ لِيَمْلِكَهُمْ» أي ما علم أن يملك به
مَنْ أَعْرَفَ بِكُرْهٍ عَصِيٍّ سَلَاةٍ عَسَاةٍ الْأَبْرَارِ

قوله (وَمَا كَانَ الْمُدْعَىٰ سِرًّا عَلَى الْإِثْمِ) وَإِلَّا صَاحِبُ الْإِثْمِ لَوْ دَعَاهُ
الْإِثْمُ وَالْقَوْلُ الْإِثْمُ لَا يُدْفَعُ لِحُضْرَتِهِ هَذَا مَوْجِبٌ

فقال محمد بن يعقوب لأبي جعفر عليه السلام كذا في كتابي مني شيء ما
لم يسمه لأخيه

وهذا، في ذكر العمل، يستدعي الفاعل لا مفعولاً، والفاعل له من الذي يجهل إلا أنه لم يستطع جوعاً للحد منه، وإذابة المسحوق، وتعلم كما إذا كان سرقته محتالاً
نفسه لأنه لا من له ولا يجره من كسبه

[illegible]

{مطلوب في كيمياء الزمن والاستحلاب}

قولہ: **دَوَّجِیْن** بِاللَّامِ یعنی دونوں غیور، شجور۔ یہ -سلاج- سے کی گئی حالت
مابحالیہ ہائے کو لیتا ہے۔

قوله: (وَأَنذَرْتُكُمْ بَدَاجِرَ رَبِّكُمُ الَّذِي يُعَذِّبُ مَنِ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ بَدَنِهِ أَوِ امْرَأَتِهِ أَوْ مَالِهِ أَوِ نَفْسِهِ لَا يَدْرِي أَلَمْ يَجْعَلْ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا) هو علم الغيب والسرور والرحمة العظمى من الله عز وجل، ولا يفتد منه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (يُؤْتِيهِمْ مِنْهُ جُزْءًا وَلَئِنْ شِئْتُمْ لَنَزِلُنَّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا) وهو كما ذكرنا ولا شيء.

(١) قد اقبلت في حرم المسجد في الدار والبلد. حازر من مالها في حرمها، في كل ما هو
 حرام في الدار والبلد. في كل ما هو حرام في الدار والبلد. في كل ما هو حرام في الدار والبلد.
 وحده أحرارهم ومن كان في الدار والبلد.

وأما سائر الأدلة فإن المدعى مكرر عليه، وحديثه عليه يعني وقسمه عليه في حاله، والله وخبره من الرخص كذا يقال، ولا يثبت له المدعى من الأدلة عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على المعروف، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

وقيل: يثبت له الخبر من الأدلة، ولا يثبت له خبره من الأدلة.

قوله: «ولا يستخلف بالظن ولا بالاعتقاد» يعني في دعائه، لا يحسم سائر للتأني، لأن المدعى عليه، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

وفي الشهادة ذكر بتقسيم في الشك في إذا حلف المدعى عليه، كذا في كل لا يحسم بالحق، لأنه لكل مدعى، وهو مدعى، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

قوله: «ويستخلف بالظن» يعني في الأدلة، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

وقيل: لا يثبت له المدعى عليه، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

قوله: «ولا يثبت له المدعى عليه» يعني في الأدلة، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

قوله: «ولا يثبت له المدعى عليه» يعني في الأدلة، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

قوله: «ولا يثبت له المدعى عليه» يعني في الأدلة، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

قوله: «ولا يثبت له المدعى عليه» يعني في الأدلة، لأنه لا يثبت له المدعى عليه، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره، والله تعالى يوفقهم وحيل لا يحسد على غيره.

وجه صاحب النصف عشر مضروباً في عشرة في يده حكمه صاحب المجمع النصف
 الثاني في يد صاحبه، يعني بنصف الآخر في يده على ما كان عليه، فليداً قسماً إن
 صاحب المجمع أخذ النصف على وجه التقضاء، والنصف الثاني يرد في يده لا على وجه
 الفصل، وهذا كله رد الامتياز، فاما إن لم يكن هذا، فلا يرد على منعه المجمع
 لأن مدعى النصف لم يرد نصف المجمع، ومدعى أن النصف الثاني في يده غرضه فلا يرد
 على منعه المجمع، لأن صاحب المجمع لا يدعي ذلك، النصف الثاني في يده ويحكم
 مدعى النصف، وقد ثبت رد ذلك في وجهها مضروباً، فإن كان نصيب له

صانعة، دار في يد ملا

أحمد، يدعي حجبها

والثاني، طلب

والثالث، نصب

والثاني، كن يرد، سهم الـ على ما ادعاه فهو في حقه عدم سهمهم على طريق
 التزويد، فنكون من يده وعشرين صاحب المجمع حصة عشر، ولصاحب الثلث ستة،
 ولصاحب النصف ملا، وعشرة ذلك، كما نسعي مدعى بكر التكامل، ومدعى الثلث
 الثلث، ومدعى النصف النصف، فحاصل المدة على ما ادعاه إلى طين راض، فيكون
 في يد كل واحد سهمان ثم يجمع بين دعوى الثلاث على ما في يد غيره
 التكامل مدعى كله، وثبت مدعى النصف، لأنه يقول، حكم الثلث لا يرد على منعه
 ثلث حصته في يد ملا، لأنه في يد غيره، وعرض النصف، لأن النصف للكمال ولا
 مازع، والنصف الآخر سبب ما رخصه له، نصب بينهما نصيبين وهو سبب
 ما نصب حتى في ستة يكون بين عشرة، وجمع بين دعوى الثلاث وما رخص على ما في يد
 ثلث، وهو أربعة من أبي عشر، فالتكامل مدعى كله رخص في يده، لأنه يقول:
 حكمي النصف مدعى من الثلث أربعة يعني سهمي سهمان سهم في يد الثلث وسهم في
 يد الثلث، مسهم بلأنه التكامل، تدعى في سهمي فالتكامل، فاصوب بين في أبي عشر
 يكون أربعة وعشرين، فحاصل في يد ملا واحد خاصه ثم يجمع بين دعوى التكامل وثبت
 على فصله أبي في يد غيره فاربعة سبب للكمال في يد غيره لأن الثلث لا يدعى إلا
 حصة عشر من الكل بعددية مدعى في يده، وأربعة في يد غيره واربعة في يد التكامل، فثبت
 الأربعة، والآخرين سهمان نصيبين أو سوتين في يد غيره، فحاصل التكامل ستة وأربعة
 سهمان، ثم يجمع بين دعوى التكامل وحجر على ما في يد الثلث، فثبت مدعى ربع ما في
 يد سبعة، فالثالث سبب للكمال، واستوب ما رخصه في سهمين للكل واحد سهم

فحصل للكاس سبعة وأصغر سهم، ثم يجمع بين دعوى البيت، وأصغر على ما في يد الكامل فالثبت يدعي نصف ما في يده أربعة وأصغر يدعي أربع ما في يده سهمان، وفي الحال منه فأخذ البيت أربعة وأصغر سهمين، ويقتضى للكاس سهمان، فإذا حصل للكامل ما في يد أصغر منه، ومما في يد البيت سبعة وعشرة سهمان، صار ذلك خمسة عشر وهي خمسة ثمان المائة، حصل بيت من مهر سهمان، ومن الكامل أربعة وذلك ستة، وهو ربع الدرر وحصل أصغر من البيت سهم ومن الكامل سهمان، وذلك ثلاثة، وهو ثلث الدرر وبالاختصار يكون من شاة خمسة لثلاثين للكامل، ورهيب بيت، وسما أصغر، وهذا ثوب الجي حجه.

وعلى فوهة تقسم مدار سهم على طرفي المهر، تنصع من مائة وطهران مائة ووجهه أن يجمع بين دعوى الكامل، والبيت على مهر، فالكاس يدعي كله والبيت خمسة وأثل ما به بيت الثلاث، فالكامل يصير بكله سهمين، والبيت نصف سهمين وعالت إلى ثلاثة، ثم يجمع بين دعوى الكامل، وأصغر على البيت فالكامل يدعي كله وأصغر يدعي به، ويخرج الأربع أربعة يصير مدار أربعة، وهذا كله صاف إلى خمسة، ويجمع بين دعوى البيت، وأصغر على الكامل، فالثبت يدعي نصف ما في يده وأصغر يدعي به وذلك من أربعة لمبعض ما في يد، على أربعة، وفيه ستة مائة سهمان بيت، ورهيب منه ثلث يبقى الأربع للكامل، فحصل ثلاثة وأربعة وخمسة وكلها متساوية، فاصوب الثلاثة في الأربعة، ثم في الخمسة يكون ستين والدرر يسوم على ثلاثة، فاصوب الستين في ثلاثة يكون مائة وستين يكون بد كل واحد منهم ستون فما في يد أصغر ثلث البيت عشرون، وثلاثة للكامل أربعون، وفلدي في يد البيت خمسة وأصغر مني مهر وثلاثة أجزاء للكامل، وذلك ثمانية وأربعون، والذي في يد الكامل خمسة لثبت وذلك ثلاثون ورهيب مهر، وذلك خمسة عشر، يدعي في يد الأربع خمسة عشر، فجميع ما حصل للبيت حصون مرة عشرون ومرة ثلاثون وجميع ما حصل لأصغر سبعة وعشرون مرة ثمانية عشر ومرة خمسة عشر وجميع ما حصل للكامل مائة، ثلاثة مرة أربعون ومرة شابة وأربعون وفي في يد خمسة عشر هذا كله في كتاب الدرر في المذهب، لما إذا كانت في يد غيرهم، منها تقسم بينهم عند أي حجه عن أي مهر سهمان لمصاحب الجميع سبعة، والمصاحب الثلثين ثلاثة، والمصاحب المصد أنان

ووجهه، أنت تحتاج إلى حساب له ثلثان ونصف وأقل منه، فالثبت يدعي أربعة وأصغر يدعي ثلاثة، ولا سارعا لما في الجاه، وذلك سهمان فيما للكامل وأصغر لا يدعي إلا ثلاثة لحولا من مائة سهم اصوب فيه مائة للكامل والبيت، فيكون سهم

الصحيح وإلا فسعد سبيع لهذا ثم يذهب إلى الصحيح معاكه كل واحد منهما على دعوى
الأخرى لأن كل واحد منهما مدعى على الآخر ولا غير

قوله (ويستدعي بعض المشتري) هذا هو المدعى وهو الصحيح لأن المشتري
أشبهه بكاره لأنه مطالب أولاً بالمسئ

قوله (لأن سبيع لم يمسح القصاصي ألحق بينهما) أي لا ظلم ذلك كما هو
الطلب فلا يمسح

قوله (لأن لكل أحدهما عن نفسه الزمة دعوى الآخر) لأنه يجعل يادلا ولم
يقول دعوى مبرمه دعوى الآخر

قوله (وإن أخطأ في الأجل أو في شرط الخيار أو في متبها، بقضي الخصم فلا
يختلف بينهما لأن له اختلاف في غير المقدور عليه والعموم به قوله وقول هو
من يتكرر الخيار والأجل مع قيمته) لأنها تنافي من شرط القول لا يكر
القول من، ولأن الأجل حتمي من اعتد لأنه يجوز أن يجر المدعى والخيار منه في
قول أبي حمزة

وقال أبو يوسف إن كان في مجلس الخصم قال قول من مدعى الخيار وإن كان له
القول قال قول من مدعى

وقال محمد القول قول مدعي الخيار في العالم لأنه لا اختلاف والصحيح ظاهر
فيه

قوله (إن طلب السبيع لم يختلف في الثمن لأن الخلف عنه ليس بوسف والقول
قول المشتري في الثمن) معاً مثل سبيع في المشتري ما يقضه

قوله (مع قيمته) أي إذا طلب بتمام قيمته من ذلك وإن حسب سلم ما كان
المشتري، وإن يكر ربه ما كان قبلي

قوله (ولي محضه يفتقره ويبيع) أي يبيع عن نفسه لذلك أي يجره
قيمه فإن اختلف في مقدار القيمة بعد الخلاف فالقول قول المشتري مع غيره

قوله (ولي محضه يفتقره ثم اختلف في الثمن) أي يفتقره عند أبي حمزة
وقول قول المشتري مع غيره (إلا أن يوصي الأباغ أن يفرق حصته أباغ) فيصير

بما قاله وجره من حي، ولا شيء للباغ غير ذلك

قوله (ولأن أبو يوسف يفتقره ويبيع) أي يبيع عن نفسه لذلك وهو
قول محضه ثم رد أصله في قيمة لثمن

[illegible]

قوله (وَأَسْكَنُكُمْ أَهْلًا) أي أسكنهم في بيوتهم وأهليهم. وقوله (وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ) أي يوفيهما ما يحتاجون إليه من الرزق. وقوله (وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ) أي يوفيهما ما يحتاجون إليه من الرزق. وقوله (وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ) أي يوفيهما ما يحتاجون إليه من الرزق.

[illegible]

فرد : د مېنې شمونې وایيکلات ای م نیکایا له ییساتی غږ دی
 خپله: مڼ به یخول د غول لوب لیکای ای م نیکایا مع یی

قوله (وَأَن تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنزَلْنَاهُ عَلَى نَبِيِّكَ بِالْحَقِّ) أي بالحق والصدق، والحق هو الذي لا ريب فيه ولا شبهة، والصدق هو الذي لا كذب فيه ولا تحريف، والحق والصدق هما من صفات الله تعالى، والحق والصدق هما من صفات نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، والحق والصدق هما من صفات القرآن الكريم، والحق والصدق هما من صفات المؤمنين، والحق والصدق هما من صفات الملائكة، والحق والصدق هما من صفات السموات والأرض، والحق والصدق هما من صفات كل شيء.

قوله: (وبصيح النسيء لهم نسوة كالموت) وخمسة ب والفتح، والنسوة نسوة،

[illegible][illegible][illegible]

وَقَالُوا لَمَّا هُم بَازِغُونَ فِي الْحَرْبِ وَهُمْ فِي حَسَبٍ عَظِيمٍ
فَإِذَا هُمْ بِغُلَامٍ فِي أَمْتٍ كُنُوزُهَا فِي الْبَلَدِ فَأَخَذَهَا الْكُفْرَاءُ
فَوَصَّيْنَاهُ إِيَّاهُنَّ أَنْ يَنْصَرِفْنَ إِلَّا بِالْحَرَمِ عَلَيْهِنَّ وَفِي الْبَلَدِ
مُتَوَكِّلُونَ

[illegible]

قوله: وإن مات الولد لأخته تسع وقد حارب به لأن من سته أشبه لم يشب
الاستيلاء في الأم لأن أمها تامة فتولد. ومن يشب منه عد الموت بعدم حاجته إلى دلاء.
ولا يسمه إسهالاً لأن

قوله: (إن ماتت الأم في عدة ابنها وقد حارب به لأن من سته أشبه سته
انتسب في بوند وعدة بايع وبوند كل الثمن في ثوب في حقه. وكان أبو بوند
ومحمد: يرد حقه بوند ولا يرد حقه الأم ما يوت من ثمن لأن قوله هو الأصل؛
لأن الأم تصدق به. وإن أم بوند وتنفيد هي نعم به من حقه لقوله عنه بسلام
تصفيهاً ولعله. أشبه ما هو أخويه. أو حقه أخويه والأذى يسح لأخيه. كما رر
لحسن كله عند أبي حنيفة لأنه ظهر أن أخويه أو رر من ثمن مائة مائة مائة
لمشترية فإن لا يكون مضمونة عقره عندنا لأن ما. غير مضمونة منه في المصداق
والنصب. فلهذا يرد جميع الثمن. ويصدق. يكون. لاها مضمونة عقرها. فيرد
من ثمن مائة حقه البوند. فطر المصداق. ويقسم الثمن على مائة. فيرجعها. فم
أصاب فيه لأن مائة. أو أصاب منه حوله بر مائة. أو مائة كما إذا قتها رجل.
فأخذ المستري مائة. أو أدى البتاع مائة. فإنه يرد حقه الولد دون الأم بالإجماع

قوله: (ومن دعي نسب أحد الثقلين ثبت نسبهما مثلاً) لأنها من ماء واحد
ولم يمل الواحد لا يسب سب بعضه دون بعض. ومن دعي بر ما في النكاح بالزوجة وأحد
الثقلين. فادعى المولود الولد. أو في يده صبي. فدعى به الإجماع وصح عليه وكذا
الأم لم يولد له

كتاب الشهادات

[illegible]

ولتأكيد عبارة عن الإحراز، يصحح الحريز على متاعه العيان، يعني ما هي
 شئقة من متاعه، ثم يرد عن اليدانية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ولي الشرح، بحرف من عبد بطله مدروط في كاسي الدو، ١٤٠٠، أنجونه الله جادة

ہا شرط، وے : نکلے، پھیلے

ويجب: طلب له على من التزمه اذله

وتحرقها: القمل الحامس، والمميط، وذئب

و.ك.ه.، لعل السامع

وَحُكْمُهَا وَحُجُوتُ خَلْقِكُمْ عَمَّا تَكْتُمُونَ بِمَا تَعْبُدُونَ ۖ تَعْبُدُونَ الشَّيْطَانَ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ۚ

[illegible]

وحي الوائحات بمل طلب منه ان يستشهدوا في مسجد علي حقا باي ثلاث.

قوله: **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا** - كذا يحذف حرف

قوله (ولا يسمعون تكلمها) قال في التمهيد: ولا إذا ثبت أن ثنائسي لا يسمعون تكلمها، وإنما يريدون به سمعهم، أي: كان في تسماعهم جهالة سواء بها سمعهم أو لم يسمعه إلا سمعهم، أي: لم يكن صوتها أو كلامها. لا يسمعون تكلمها، أي: لم يسمعه إلا سمعهم، أي: لم يكن صوتها أو كلامها. لا يسمعون تكلمها، أي: لم يسمعه إلا سمعهم، أي: لم يكن صوتها أو كلامها.

و شمر شدند و در کتب و مسود کثیره از عاقلان به چشم نرسید و در این باره خبری لا یجده

4. 1. 2014

ومن خصا، ألب م دعي الأداة، وهما مني بعد بغير، شهادة، لكنه خلاف
 وحسب الشاهد، لا يري به أن يشهد، وإن شهد لا يري بذلك.

فإن حشد، من أوجب، له رعب الخصومة إلى الداء غير عدل، فله أن يكتم
 الشهادة، حتى يرفعها من قاضي عدل، وكذا إذا كان دعي من غير
 حقد، أو غيره، أو لم يذكر الشهادة على وجه وسعة لامتاع، وكذا في شهد مني
 ما نقل على أن يكون رجل من أهل التصوف أحد مولى المدعى، قد قطع كل شبه بكونه
 مدعي إلى الداء، شهادة عليه من بغيره إلا أن يشهد، فله أن يكتم ما هو عليه من
 وكذا لو أقر رجل عدل دعي، وأقره محذور، أو دعي من وجه خاص، فإنه يقطع من
 دعي.

قوله: (إن طالبتكم لمذمتي) عند نكاح وقت الحرب

قوله: (استدعي لي حقدك) يحيز فيها شاهد يشكك (الأطباء) هذا إذا
 كتبوا إليه، أما إذا كان له دائر وجه لأبى يكون دعي، رأيت أن يحضر بهاد لأبى
 من حسبي، إذا كان عدل، وأبى مني على الشك، فإن سر بعد عسى، وإن لم يرد فقد كسر
 حقا على طاعى، فمدت من فيه.

قوله: (استتر الفصل) لقوله عليه السلام: (من ستر مسلما ستره الله) في الدنيا
 والآخرة، ولا يؤمر من ستره على الظن، وهو على الله، والله لا يكشف الأعمى،
 وهو يحتاج إلى ذلك أرى.

قوله: (إلا أنه يجب أن يشهد بيمين في السرقة)، لأن المال حين ذممي، فلا
 يسمه كتمان.

قوله: (البسوا معه ولا يصرن سرقة) لأن قوله: (لا يصرن سرقة) لأنه

وهو: (لا يصرن سرقة) وجب المطلق، وقد طلب من ستر بها بوجوب الجمع، ويجب
 عليه الشهادة به، بوجوب العمد، لأن في قوله: (والحد) حياة لمن أسروا، ولا
 يرد له لو حال سرقة، وجب المطلق، والحد لا يحد من المطلق، بل يحد من قوله
 سرقة وجهه منه.

قوله: (والشهادة على مذهب حب الشهادة في الدنيا بغير فيها أربعة من

(1) قال في حرم المسلمون في الشهادة (لا إذا كان) حديث: (من ستر مني ستره الله تعالى) عليه
 السلام (والأخوة) أشد عليه من غيره.

الروحاني قبل الله تعالى، كما شاهدوا ظهور أربعة عشر

واختصوا في الشهادة على كل ط

بعد أي حجة يقر به وحده عدلان، لأن موجب الحرير بعد

وحده لا من أربعة كثر

وكما لادن الشهادة ولا سمع عند السمات ممتداً، لأن كل به ضامه، عدلان ولا

نقل به شهادة الناس

قوله (ولا نفس فيه شهادة نفس)، لأن الواحد مؤنث حسب تشبهه بالنفس

شهادته تشبهه لأن "به مد م شهادة الروحاني، فهي كالشهادة نفس الشهادة

قوله (ومن شهادة بليّة العبد) والخصائص يشهد فيه شهادة رختين ولا

يقبل فيه شهادة النساء، في روي عن الزمخشري أنه قال: لا يرضى الله من أحد وموئ

لقد صلى الله عليه وسلم وحسب من علمه أنه لا يجوز شهادة النساء في الحاد

والخصائص (1) وقد كانوا يسمونه من أرحاء يسرى لإحصاء

وعند عمر لا يقبل، لا الرجال، وكذلك قال أبو يوسف، لا يجوز شهادة النساء

مع الرجال في تركبة سيود النساء

وعند أبي حنيفة لا يجوز

وأما شهادة في المعرفة نفس به، في حق العدل رجل وامرأتان ولا يقبل في حق

الجميع إلا رجلان، مع شهيد رجل، والمراتب بالضرورة يجب صدر بوجاهة

قوله (ومن سري ذلك من المحققين) يشهد عدلان أو رجل وامرأتان، مع

كأن تحقق عدلاً أو غير عدل مثل الكناج وتخصي وخلق وبكائه وتوجهية وغير

ذلك، والمراد بالنسبة هي الإحصاء، لأنه قال: وعرضه، فلا كان سري بالضرورة لكثير

ملاً

قوله (ويؤنس في أولاده والنكاح) والتأنيب بالنسبة أي مؤنس، لا يطلع عليه

الروحاني شهادة امرأة واحدة، لأن الله، المحفوظ

قوله (والصبر) النساء، يعني ولا من نقيب على به من مؤنس مقبول

(1) سورة النساء 15

(2) قال ابن حجر العسقلاني في الدرر (2/171) قوله (ومن سري ذلك من المحققين) يعني أنه عليه

وسلم والمحققين من بعده، لأن لا عدل إلا رجلان أو رجل وامرأتان، مع أن الله عليه وسلم في

شهادته وروي عن ابن عباس أنه من يرضى عنه شهادة رجلين أو ثلاث

معدودة في دفعه

قوله (لا في أخذود) من المعنى فإنه يسأل عن الشهود، لا في بحث لإمعانها
بشرط الاستقصاء به

قوله (وقال طعن) نعمتكم ليهو ما من غتهم (ك) (د) (و) مع لسانه في شهادهم
الشك والإلزام، فلا بد أن يسأل عن غتهم لغير الشك، ولا يزال إلا بالركبة

قوله (وقال أبو يوسف ومحمد) لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية حتى
في جميع المعنى ومما لا يخفى من سوء طعن القسم به، أو لم يطمع، وعرض على
لوجه في هذا الموضع كذا في الهداية.

وكيفية السؤال عنهم في السر والعلانية أن يكتب الحاكم أسماء الشهود وأسماء
سوى حرمهم المركي، ويبدأ عن حرمهم وأسمائهم ويسأل بالكتاب إليهم فيكتب
شركون لعين نكح اسم العدل، ولا يكون جاء نكح اسم الدارق معاملة لعمرو
فصم.

وفي النهاية مركبة السر في بحث القاضي وسواء إلى سرشي، ويكتب ذلك كما فيه
أسماء الشهود حتى حرمهم، ويكتب المكتوب إلى عدلا في السر، بالسر، ولا يكون مبرورا
غير علة للفتن لأن لا بد من بحثهم لم يعرف العدل من غيره، ويرد المكتوب إليه
الطوبى، فمن عرفه بالعدالة كتب معه اسمه هو عدلي حاكم القضاة، ومن عرفه بالفسق
لا يكتب شيئا تحت اسمه بعد أن عرف تحت اسمه، أو إذا كان الله أعلم، إذا علمه غيره،
وخاف أن لم يصرح باسم القاضي بشهادته، فحينئذ يصرح بذلك وعن من يصرح
بسماء، ولا يحسن نكح باسمه مستورا، ويكون جميع ذلك في المركي لا يخلع عليه،
فيعدل العدل، أو يهدد، أو يستمال بالهاتين.

وأما مركبة العلانية في القاضي بجميع دين طعن والظاهر، ولا بد منها في
مركبة في العلانية لتبني شبهة تعديل غيره، فيقول القاضي نسمع من هذا الذي عدله في
السر، فزاد قال بغيره، المسمى عليه صم نفسي عليه حسنة.

وقيل صمنا ذلك في العلانية في يقول العدل عند حاكم، لا عدل مرضي تقول
بشر الشهاد

قال ابن معلقة لا بد أن يقول هو حرم الشهاد، لأن العهد قد يكون عدلا

[1] قال ابن حجر العسقلاني في النهاية (171:2) حديث «ومنهم من لا يدرى بعضهم على بعض ولا
يعرفه في الدنيا، ابن أبي ثعلبة عن طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عيسى عن مرة».

وحيث لا يجوز

وميل يكمي عوائدهم عندئذ في أي أمر به نائبه بالذبح، وهذا صحيح كما في

الطحاوي

وقال أبو يوسف يقول في مصلحته ما أحسن منه إلا حبراً، ونحوه قال لا بأس به بعد
عدله وتركه، وتركه كانت في عهد الصغاية خلافة، ولم يكن في عصر تركه لأنهم
كانوا صلحاء، وكان المعدل لا يحذف الأديّة من الشهود إذا جرحهم، أي وماتوا تركت
تركه الخلافة، واكتفى تركه لغيره من الأديّة، لأن الشهود يؤذون الجرح.

وعلى محمد أنه قال تركه الخلافة بلاه وحده، كذا في الهداية، وإذا لم يكن لتركه
رجلاً حقيقاً للجماعة ولم ير منه رجلاً

قال أبو يوسف، بعد أن بعده، وإن كان لا يعرفه، بعد شاهد من عدل، لأن عدله
عنده وسعه أن بعده معوق، كما في البايق، وسعدى الواحد حذر عنده، والأشاح
أحوط.

وقال محمد لا بد من اثنين من أهل الأهلية، وعلى هذا خلاف الترجيح من
الشافعية، ورسول القاضي إلى المعدل يعني في ذلك دسوس الأهلية إلى المعدل واحدة
والترجيح من الشهود حذر عنده، والأشاح أحوط.

وعند محمد لا بد من اثنين، لأن تركه في معنى الشهادة، فيمر بها بعدد كما
ينظر فيها لفظه، وهذا يقول تركه في الشر ليست في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط
لفظ الشهادة، وكذا بعد بالإجماع على ما قبل الاختلاف، لا يعتد بهما بعد في القضاء
ويشترط أربعة في تركه الشهود أربعة بعد محمد، كذا في الهداية

وقد قال أبو حنيفة إن في تركه الشر المردة والقعد والمعدود في العدم إذ كانوا
عدولاً، ولا يدخل في تركه الخلافة، لأن تركه من أقبل شهادته، لأن تركه الشر من باب
الإحليل والمحرر به أمر ديني ومن هؤلاء في الأسر الذين يقولوا كانوا عدولاً إلا ترى
أنه يحمل روايتهم في الأمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبسبب الصوم بخولهم،
وتركة الخلافة نظير الشهادة، فيشرط بها لعلية شهادته، وكذا العدد بالإجماع على ما
قال لمصنف، وعلى هذا تركه التولية في الشر حذر لأهلها من باب الإحليل، كما
في الشافعية، وكذا يحمل لأهلها، والمملوك عنده حلاًماً محمد، كما في البايق.

قوله، ومن يتخلفه أسأله على صوته، أحلفهم ما ينشأ تركه بنفسه من
الفتح والإخارة والنجاس والإفزاز والمغضب والمقتل وحكم لحاكم لما، فسمع ذلك

اشهاداً أو رافاً وسعه أن يشهد به ولو أنه شهد نفسه، وإن كان يسمع له، يقول
حكمت لفلان على مائة ألف درهم إن سبعة مائة دينار في موضع يجوز حكمه به
فلان ثم يشهد بذلك، وإن لم يأمره بذلك، فإنه إذا كان سماعه في وجهه لا يجوز
حكمه به لا يجوز له أن يشهد.

قوله: «وَيُؤْتَى» أشهد ألفاً (في) هذا في شبع الصريح ظاهر، وإن كان في شبع
بالعاطي، فإنه يشهد على لاعد والإعتناء، ولا يشهد على سح
وفي المسألة: «وَيُؤْتَى» يشهد على شبع، وفي الإقرار يقول: أشهد أن فلاناً قال بكلامه
ولو أصر للقاضي بأن قال: أشهد بالسماع لا يصح، كما في المسألة.

قوله: «وَلَا يَحْرُجُ شَهِدِي» لأنه كلف أبو سبعة من وراء حصار لا يجوز له أن
يسقط، ولو سوره للقاضي لا يفسد، لأن شهادته مسموعة لا يفسد إلا إذا كان في وجهه
أنه ليس فيه أحد، ثم جلس على الباب، وبين فيه مسك عبده، فسمع الإقرار بالرجل ولا
براه، لأنه حصل به لعدم في هذه الصورة، رسل كس عمر عليه السلام حتى وفاء لنوم،
اشهدوا علي بما في هذا صحت من عبث يشهد، عيب، إن كنه غيره، وإن لم يسم ذلك
له يجوز حتى يقول: عيبهم.

قوله: «وَمِنْهُ» لا يثبت حكمته بنفسه على الشبهة على شبهة، فإذا سمع
شاهد يشهد بسمعه، لم يجر له أن يشهد على شهادته، لأن الشبهة غير
موجبة خصص، وإنما يصح موحداً لا يثبت على مجلس القضاء، فإنه لا يثبت من الإقرار
والاحتمال، ولم يوجب، لا يرى له أن يرجع عن شهادته، عد، يشهد بعبث الحكم ثم
يلزمه الحكم، ثبت، ثم يعطى شهادته حقاً، فإذا سمع هذا، من سمع شاهداً يشهد على
رجل شيء، لم يجر له أن يشهد بذلك، لأنه يشهد به حيث لم يسمع على الشبهة عليه
فإن في النهاية، عد، لم يسمع في غير مجلس القضاء، ما هو سماع شاهد يشهد في
مجلس القاضي، فإن له أن يشهد على شهادته، وإن لم يشهد.

قوله: «وَكُنْتُ لَوْ سَمِعْتُ نَفْسَهُ شَاهِدًا عَلَى شَبَدِهِ» ثم سَمِعَ لَسَامِعٍ أَوْ يَشْهَدُ
عَلَيْ ذَلِكِ، لأنه ليس من عبث، ولم يحمده.

ولو قال الشاهد: «من لم يأمره به لفلان من فلان أقر درهم» فاشهد عليه
بذلك لم يثبت، ولو ذلك، وكذا لو قال: «أشهد بما شهدت به» أو «أشهد على ما شهدت
به» فذلك كله باطل، حتى يقول: «أشهد على شهادتي» لأن جميع هذا، لأنه لا أمر بالشهادة
لا على طريق الاحتمال، وهذا المذموم لم يعلق الإقرار بالشهادة، ولا سماع الشاهد.

من تمام الحجة والاسلام قد حُذيت له شهادة اخرى بوجوب البعد إذا جدد لم اعتبر؛ لأنه لا شهادة له أصلاً، نعمام جدد رد شهادته بعد الفسخ وأن كان القذف في حالة الكفر، فقد في حالة الاسلام بعبث شهادته على التأييد، ولو حصل بعض ما في حالة الكفر وبعبث في حالة الاسلام، بعد ثلاث روايات.

في ظاهر الزيادة لا يبطل شهادته على التأييد حتى أنه لو تاب قبل؛ لأن البطلان كمال الحد وكما أنه لم يجد في حالة الاسلام.

وفي رواية: «وحد شرط الأخير في حالة الاسلام بعبث شهادته على التأييد؛ لأن البطلان لما هو السود الأخير»

وفي رواية: «مكرر الحد، فإن وجد أكثره في حالة الاسلام يبطل شهادته، وإن وجد أكثره في حالة الكفر لا يبطل»

قوله: «ولا شهادة أولاده بولده وولده»؛ لأن من الأس مسروب إلى الأم، قال عليه السلام: «أب ومالك وأبيته»، فإذا كان كذلك كان شهادته بنفسه، فلا يقبل ووجه قول مسربة الولد: «ينبغي شهادته عليه لاعتناء نفسه»

قوله: «ولا شهادة أولاده بولده وأحفاده»؛ لأنه مسروب إليهم بالولادة ومنع من الأداء والأولاد منه، ولما لا يجوز أداء تركة إليهم، فسكت، بهم شبهة

قوله: «ولا يقبل شهادة أحد الزوجهين إلا في»؛ لأن الامتناع بهما متصل عدة، فكل من منهما

قوله: «ولا شهادة أقدمي (نقده)»؛ لأنها شهادة نفسه من كل وجه؛ لم يكن على قصد دين، أو من وجه إن كان عليه دين، لأن الخلق موقوف مراهي

قوله: «ولا لشركائهم»؛ لأنه على حكم ملكه، قال عليه السلام: «والشركاء رؤساء بني عليه رحمهم»، وكان لا يجوز شهادة الأخير ليس له أحقر، والأمر بالأخير التمسك الخاص الذي بعد صرر سادة صرر حسب

وقيل: «أمراد به الأخير مسددة، أو مشافرة»

قوله: «ولا شهادة شركائهم لشركائهم فيما هو من شركهم»؛ لأنه شهادة نفسه من وجه لا لشركائهم في الدين (إن شهد بها ليس من شركهم فصل لا اعتناء بالنسبة

والأصل: أن كل شهادة حرت للشاهد مضمناً، ودعمت عنه مبررة لا تقبل.

وشهادة الشريك فيها هو من شركتهما فيجب له معناه نحوي.

ولو ادّعى رجل رجلاً ودينه، فحلفه مدّعي فادّعى شاهد له يهودي جرت
شهادتهما لأحدهما بحر، إلى محسبهما بشهادتهما معاً ولا مدّعي ما يعرف، وكذا إن شهد
الشريطين بغيرهم (أجل غير الزمان) رتب شهادة لأحد ثوبين فما في هذه الشهادة مع.
بل يجب إبطال محسب من التوثيق بهما ما إذا باع عبداً على اثنين، مع مدّعي تلك
القبيل وشهد بها له، فإنه لا يجوز لشهادتهما أنهما مدّعيهما معاً، وهو (بطلان التمسك
عنهما معاً بشهادتهما، لأحسبهما، فلا تقبل.

قوله: (وَقَبِلْ شَهَادَةَ مَنْ خَلَّ لِحْيَةٍ وَعَقْفَةٍ، لَأَن الْأَمْلَاقَ مَدِيرَةٌ وَالْأَسَى مَحْبِرَةٌ
لَهُ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا نَيْبٌ فِي بَدَنِ الْآخَرِ

قوله: (وَلَا تَقْبَلْ شَهَادَةَ مَنْ حَبَسَ) يعني إذا كان رقبته، الأصابع، لأنه ليس لها قيدي
في كلامه ليس وفي أمثاله تكسر، ثم يقول الموضح، فهو يهودي السبادة

قوله: (وَلَا بَانِيَّةٍ) يعني التي تروح في قضية غيرها، أما التي تروح في محسبها،
فبشهادتها مقولة.

قال بعضهم لا سحر في الشائعة، لأنها شاعر ما طرأ، وصهي عن نسيم، وسكي
شحو غيره، وأحد لأخره عبي، معاً، وحركة الحرف، وحوادث الصب

قوله: (وَلَا مَقْبِيَّةٍ) لأنها مركبة من أفعال، فإن هي عليه اسلام، لا يفي عن الخصومة
لأحدهما، الشائعة، وجعل.

قوله: (وَلَا مُدَّاعٍ بِشَرِّبٍ غَلِيٍّ تَلْبُو) يعني محرم غير المحرم من لأشربه، أما
المحرم فشرها بسطه الصبابة، وإن كان يبر لمو والإدعاء المدّعي والتمارمة لم يبرم
ومن يته أن يشرب بعد ذلك، ردها، وإنما شرط الإيمان بكون ذلك ظاهراً منه،
فإنما من يشرب بالشرب ثم يظهر ذلك مع ما يخرج من الفم، فكل ظهور ذلك مع، ولكنه
من يظن في مجلس الشهود والشرب لا تصل شهادته، وإن لم يشرب

(١) قال ابن حجر مغلبي في الدرر (١٧٢١هـ) جرى على سبيل عيني الشائعة والقبيحة،
فمن عدي واحداً من أي نسب عدي من سببه وتقليد السحر من حديث جابر في معناه
سوء زواجر، التي صلي الله عليه وسلم، وفي قول عبد الرحمن بن عوف السكي وقد ثبت
عن ابن كنانة قال: ولا يه له من الشهادة، وسكي، يجب أن يبرر المعنى، فهو من عدي معناه
السب وهو وسر أمير شيتا، وصوت حب محبة حتى وحرة وشو محبوب وره لجهنم،
وأحضره السحر، ثم يظهر من وجه آخر، نقلاً عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف، وأخرجه
مؤلفه من طريق آخر عن عبد الرحمن بن عوف.

فوله، رولا من بعض الناطقيين وهو المعنى، وكذا من بعض مفسري والحمام لا
تقبل شهادته لأنه يوثق عنه، وقد يقسم على الحوراء بمسود سطحه، إذ روي تطير
الحمام، وقد إذا كان يبرهن، ولا يظهر، لا يعرف فيه بقرار ليل شهادته.

قوله (وَلَا تُنْفِ بِعَمَلٍ) لا يجعل في هذا الكلام، لأنه قد ذكر العمى
قلنا ذلك بخصوص البصيرة وهذا عام، ثم إن الأرب في العمى مطلقاً، وهذه في
الخصي بالعمى، فبذلك انفس الناس لأن إذا كان لا يرى غيره، وذكر حتى لكه أصناف
لأنه الوحيدة، ولا بأس بذلك كما في المستحسن

«ووجد ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى بيت عمر رضي الله عنه، فسبح عمر
بسريره، فمدته فخرج اليه فسلم عليه فقال له اسعني يا عبد الرحمن؟ قال نعم
فأخذ له ثوبا من ثيابه، فلبس ما لبس من ثيابه، قال له ان لا تقل شيئا
لم يسمع مني، فلبس الثوب، فظفروا به فلبس به حتى بين الأكمة والسيوف
فوقه، ولما من يأتي فلما من أتوا من الكبار التي تعلقت بها نعمة أي موعظة من

والكبرياء . كانت حراماً محضاً شرع عليها عقوبة خاصة بغير مطلق .
قال عبد الله بن عمر الكوفي : سمع الإمامك بالله رضى الله عنه يقول : « ما أكل
الزنا ، وأكل من النعم حراماً ، وهذا المحض ، والذين العموس
وقال : « مسعود سمع الإمامك بالله يقول : « الإيثار من روح الله ، أو مساده
الزور والحرمان »

وسئل ابن عباس عن الكفاية اسبح من؟ قال: عن أبي السعيد الخدري.
وقيل من سبع عشرة أربع في خلف الكعبة بكة الإمام علي عليه السلام
وقطوط من رحمة الله، والأسي من مكر الله
وأرجع في السبب النبوي، بالكفرة وشهادته الزور، وهذا المحسنات، وإليهم
المرجع.

وتلأث في البص أكل الربا، وأكل مثل الخمر، وشرب الخمر

واتصلب على الصرج الثرى، والنوخط

وَأَمَّا فِي الْبَيْتِ فَسَبِّحْهُ وَاعْبُدْهُ وَاسْجُدْ لَهُ

ووجهه في الرجل الحماري من طرفه.

رواسطاً في سائر المدن عظمى في الولايات

ومن أكتاف السحر، وكسب استيفاء من غير عذر، وإلتفات في عيب من غير
عذر، قطع الرسم، وحث الصلاة، صحة، ومع الحركات، سبب السحر، سبب الشهادة
وصي الله محمد، وإظهار في الليل والثورة، واحد السحر، سبب السحر، سبب حق
السحر، سبب من وجه لا سحر، والوقعة في أهل العلم، وأكل السحر، وحسن الحظير
غير محظور، وثلاثة في الجمع، والنصف، والسبب، والحداب، والسبب، والسبب
والسحر، وحث الأمر بالمعروف، والشر على المنكر مع اعتدال، سبب السحر، سبب السحر، سبب السحر
سبب، وتليف في الردية، وحسن المسلمين، وإظهار

قال سعيد بن جبیر: قال ابن عمر: قال علي بن أبي طالب: من أحب الله أحب الناس.

والخصم يظهر أي ما لا يحل، والمفسد، وهذا اللفظ فوق ثلاثة أيام،
وطبع وعشرته في المسجد، أي في الصلاة، وتحطى غزوات يوم الجمعة والكلام في
سنة الخطبة، لا يعود مدخل البيت، أي في طريق المساجد، ولا ضيق، والمأواه
بالأجبه، وملازمه، أي بحر، ولا روح، والحنن، والسرور على قوم أحبه، وتلقي
الحقد، وتلقي التركيب، وسبع الحادس للبيان، ولا حكاية روح العبد من غير يترك،
والخطبة على خطبه أحب، أي أحب في الحديث، والتملاء في لأواب نفسي محبة،
والصكوت بعد سماع الله، وهذه البرحة الطعير بها على التكبير

قوله: «ولا من يدعى النجاص» يعني الجوارح لأن سائر العود حرم مسجحه بها
للناس، وكذا من يسمى في الطريق من أول أبيس عليه عير كما في الطب.

قوله: (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) لأنه ما أكد المحرم

وسلط في الأصل الحبره في كل لايه، وكذا اكل من اسمها باكثر لحرفه هو
 ما سبق مرود الشجره

قوله «ولا أقسم بالله» أي لا أقسم بالله أن أكون منكم، بل أقسم بالله أني قد علمت ما كنتم تعملون.

أما فخرهم، فليس لهم، ولا لغيره.

ولم يشرح من عب ما يخرج من غير طاهر ولا ذكر لاحتوائه ولا ترك صلاة
فصلته معصية وإن كان ذلك بقطع من العلماء أو يذكر حبه فسد أو يحسن عليه لم
يقل جهالة

وكانت الخيل بالبريد والحمار ما يمشي به فيأخذ به محبوه يبيعون السيوف لإصطاع
الناس على سحره فدخلت محلات الشعب في اضطراب فدار فيه أحلاف بني السمر

قوله **وَأُولَئِكَ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ أَلْفَ سَعَةٍ** كأنه غير النسخة ولا الكل على
الطريقة لأنه يترك للضرورة، فإذا كان لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من التكسب. تركه
من يأكل من طسوى ابن الناس

حال في الشهادة أن إذا شرب الماء، أو أكل الخبز على الطريق لا يحدج في عطفه، لأن الناس لا يسمعون ذلك، والماء يلوأ على الطريق إذا كان حيث يراه الناس، وكذلك حتى يشاهد البعض وهو يلوأ إلى أن كان عبداً لا يكذب ولا يهضم.

والمراد بالصدق، التصريح بالصدق والصدق.

وكتب لا تفضل شهادة داريك الحصة ربحه عميداً، لأن داريك من عمر عمر فليس،
وكذا لا تفضل شهادة من اشبه برك (كافة ملك)، ولا شهادة من هو معروف بالكم
الفاشش أو إذا كان لا يعرفه، ومن خطي بشي، مع اعترافه بالطلب، فبشأنه
مقبول

وہموی! زور ہاروں انوشید شہ عباد ای، و سہم ہم ہمد، عہد لہ ہلورہ
ما عہدک من ہوا! شہادہ مہ انعم مہ! لا عہد نا، سمعہ ہوما مار لک فی عہدک انا
عہدک، عہد کلا ہمدما! عہد عہد غیر عہدک، و ہ کاب کاب! کابک عہد عہد
ہمد

قوله (والتبني شهادة أهل الأئمة) إلا بحضرتي، وهم نوع من المروءات شهد بعضهم لبعض المنجدين، خصموني بأنه صادق في دعواه سواء ألقى أم لم يلق، وهو رجل بالكرامة، يفتخر بالآلة الأكر، وحقق الشهادة في الآلة الأصغر، وقد نقله الأمير عيسى بن موسى رحمه الله

هوته (وَتُحْيِي شُعَادَةً أَهْلَ الْفِتْنَةِ يَتَضَعُهُمْ عَلَى نَقَرٍ) اذ كبر سفلوا في حيسم
قوت (وَأَنْ أَحْبَبَ مَأْتِيهِمْ) وهم اليهود والنصارى والذين اذ صرحت عليهم
اللعنة واعصوا الدمه ولا تدين جهالتهم على الله

قوله: «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شَرِيفٍ عَلَى الْدُّنْيَى» يعني بالشريف المستنصر، وتقبل
شهادة تلميذ عليه، وتقبل شهادة المستنصر بعضهم نحو عمر بن الخطاب من أهل دمر
واحد، وإن كانوا من أهل دمر كالفروع وغيرك لا تقبل، وعلى هذا الإثبات لأن الاختلاف
الذي بين أصحاب الرواية، ويضع التواتر بينهما بخلاف الدين، لأجل من أهل خلافة، وتقبل
شهادته عليهم على التمسك، لأن المسلم ممن في عدونه ديني، فصلت شهادته عليه،

والمعنى مطل في عدونه للمسلم، فلا يحمل عليه

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ مُحَبَّاتٌ أَغْلَبَ مِنْ مُبْتَلِيَّاتٍ وَلِرَجُلٍ مَعْرُ يُجْتَنِبُ الْكَثِيرَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمَ بِمُتَّصِفٍ) هذا هو حد المظنة المعتبرة؛ إذ لا بد من بولي الكثير كلها وبعد توحيها بغير العالما، مع كثرة معصية آخر يلد في شهادته، ومن ملوت مع المعصية قبل شهادته؛ لأن في اعتبار اجتناب الكل سد باب الشهادة، وهو معنوح إحياء للمعروف.

وقوله: (وَإِنْ لَمْ يَعْصِبْ) لأن كل واحد من بون الألباء عليهم السلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة، ولو دعت الشهادة على من لا ذنب به أصلاً لعدم وجود ذلك في انقياد صومع في ذلك واعتبر الأغلبي.

وقوله: (إِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنْ مُبْتَلِيَّاتٍ يَحْتَجِ الصَّاحِبُ

وحاصله: أن كل من بونك كبيرة، أو أصغر على صغيرة، به نفسه عذابه.

قوله: (وَيُجْتَنِبُ شَهَادَةَ الْأَلْمَنِ) وهو الذي لم يعتن، وعصه بالذکر بشيئة لو فوه من مولد إلى عيش أنه لا يقرب شهادته، وإنما يقبل إذا ثر؛ الاختتان من عذر أما إذا تركه مسامحة بالدين، وشهادة بلكة لم يقبل شهادته.

قوله: (وَالْمَعْصِي) لأنه يمنع به عضو ظلماً وهو كما إذا قطع يده ظلماً

قوله: (وَوَلَدَ الرُّكْمَ) يعني إذا كان عدلاً لأن من الرأب لا يوجب عسق قوله ككفره.

وقال مالك لا يقبل شهادته في الرنا لأنه يجب أن يكون غيره كمنه ميسم.

فتا: العدل لا يجب ذلك، والكلام إما هو في العمل.

قوله: (وَشَهَادَةُ الْخُفْيِ حَازِرَةٌ) المراد المستكمل وحكمه في السرم ١٠٠ كونه حازرة

قوله: (وَلَدَ) وَالْفَتْ شَهَادَةُ الْخُفْيِ قُبِلَتْ وَإِنْ خَالَفَتْهُ لَمْ تُقْبَلْ) كذا إذا جنى

ألف فوجم وشهد بانه يدر أو بكر خطيئة لأن في حكم الشهادة أن يطابق الدعوى في المعنى والعلية

قوله: (وَيُعْتَمَرُ الْفَرَأْلُ) يُشَاهِدُنِي فِي الْقَفْظِ (وَالْمَعْصِي) عند لم حصة في الأموال

والطلاق حتى لو شهد أحدهما أنه في ألف حلية وشهد آخر أنه في امت برة لا يثبت شيء من ذلك وإن أمن المعنى.

قوله: (وَيَنْ شَهْدَ أَحَدُنَا بِالْأَيِّ وَالْآخَرُ بِالْآخَرِ) ثم يقبل شهادتهما عند أبي

حيفة؛ لأنها اعتن بقطر ومعنى لأن الألف لا يجبر به من الألف أو قال أبو يوسف

يوم تفتح بالكوفة واجتمعوا عند نوحكم ثم قبلوا الشرايين ، لا ، حذوها كلامه
وليس لأحد من أولي من الأئمة ، ولا من أهل البيت ، ولا من أهل ولا بكر

[illegible]

ومعهم «ولا خير» الشهادة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآل
وكانت فيه ما يدخل فيه القصة كما إذا شهدوا بالحد وراثته لا يورث له غيره
أو لا يعلم له وارث غيره من هذه الشهادة حتى أنه يستلزم إليه كل امرئ، ولكنه إذا كان
ليده، فإنه لا يدخل في ذلك حر، شهد شاهدان أنه به داخل تحت الشهادة
وبعضي شفعه لأن الشهادة على القبر في حق من شهد به، ولا بد من ذلك
من غفصة لأن الرجل إذا كان في جمع شهد شاهدان به شهد شاهدان أنه
صحي بالكون له مني غفصة لأن غفصة على مني و غفصة، وما لا يدخل تحت

وقال محمد بنس لأب لابت على امره مخلصه.

وقوله: **يُذِلُّ بِحُكْمِ اللَّهِ**، فإن قيل لا حاجة إلى قدس فيه إذ لا يسمع، فمعلوم
أنه لا يحكم؟

قالا يسكني اذ لا يسبح، وركب حمارك يحكم، عون ماضي لا يمحور له يسبح
 الحية في سبع ثمان، ذنبا في حنك يحوم سه صبح لأمة حسبي له، فإن عدل شاهده

قوله (ولا نفس شهادة واحد على شهادة واحد) لأن شهادة أم واحد لا تقوم بها حقيقة فلا بد من شهادة رجلين على شهادة ولا يشبه هذا إن شهد أحد على اثنين لأن الاثنين شهدا بشهادتهما على كل واحد منهما وقد ثبت شهادة كل واحد منهما شاهدين

قوله (وصفة لإشهاد أن يقول شفعة الأصل) أي شفعه على شهادة من شهد أن فلان من فلان أقر عدي بكذا راضيه على نفسه بما يقول والشاهد في ذلك كان طمعه أمه على نفسه إنما يذاكر منه ربه الشهادة على نفسه فإنه يقول أقر عدي ولا يقول شفعه كي لا يكون كاذبا

ولو قال في التحصيل أشهد أن فلان على فلان كذا، فاشهد على شهادتي بثلث كذا، وإن كان الشاهد يسل ما شهد به، أو كذا شهد به، رضى ما شهد به لا يصح حتى يقول عاضده على شهادتي

قوله (وإن لم يقل أشهد على ثلث كذا) أي لو لم يقل على شهادتي فلا بد منه، وهو شرط صحيح

وقال أبو يوسف، يجوز وإن لم يذكر فلان ولا بد من عيانه الأصل والاصل قوله (ويقول شاهد هذا فقرع عنه لاقام) أي قوله أن فلان أقدم على شهادة أنه يشهد أن فلان أقر عدي بكذا وقال لي: أشهد على شهادتي بذلك) لأنه لا بد من شهادته وذكر شهادة الأصل ولعل التحصيل، وبصرف هذا، فهو الأصل على كنية الشهادة، أي هو - - - - - وشهادته أو حرمته ثم فعل به - - - - -

قوله (ولا تقبل شهادة شهود القروع إلا أن يثبت صبره الأصلي أو يمينه) عبارة قلنا إمام القضاة أو يبرهنوا عروضا لا يستطيعون معه حضور محلفي القروع) لأن شهود القروع كاليد من شهود الأصل، وأما لا - - - - - مع قوله على الأصل بدلالة الله وتروا

ومن لم يبرهن في ذلك في حكم لو عدا لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبرهن في حقه صحيح لإشهاد أحد حقوق الناس، والأول أحسن، والثاني أعم، أي أنه لو ثبت قوله (وإن عدل شهود الأصل شهود القروع حار) أي من من تركبه معناه أن يصرح عم التبركون بالأصوب ودلت، لأن عليه لشهادته لا يصح سمعه حديثهم ولا يوثق بين مدعيهم ومدعى عليهم، ولا يصرح به حال في ذلك لجميع شهادتهم لأن جميع شهادة الشاهد لا تؤثر في شهادة الآخر، أنه يظهر من قصد التسلح والمبالغة

ولا يؤثر ذلك في شهادته، وكذا إذا شهد شاهدان، أحدهما لا يرى صحيح تطبيقه لما قلناه، كما في إحداهما.

قوله: «وإن سكتوا عن تعديلهم» بخلاف «أحكمهم في عالمهم» لأن التعديل لا يلزمهم، وهذا قول أبي يوسف؛ لأن المتأخوذ عنهم ليس ذوي التعديل لأنه قد مضى عليهم عطفهم.

وقال محمد، إن لم يعدل شهود الفروع الأصول لم يثبت إلى شهادتهم لأنه لا شهادة إلا بالعدالة، وإن لم يردوا بهم لم يسلوا الشهادة، فلا تنافي.

ثم إن عدل أبي يوسف لا يشهدوا وهم يقولون سكتوا عن تعديل الأصول مثل الحكم عن تعديلهم، فإن عدل حكم بشهادة الفروع ولا فلا، وإن لم يعدل أحكامهم يحال الأصول والفروع من عن جميعهم في نفس وركابهم في أمالية، كما في البياض.

وإذا كان شاهد الأصل شهوداً في الفروع، فاشهد عن شهادته، فإن يجوز الفروع أن يشهد على شهادته، وإن شهد عنه القاضي هل يحكم به؟

قال في القاسم: «حديث فيه مشايخ ومثله»

قال بعضهم: «ما كان محبوساً في سجن عدل القاضي لا يجوز» لأن القاضي يحرره من سجنه حتى يشهد، ثم يسده إلى السجن، وإن كان في سجن الوالي ولا يحكمه إلا عرج للشهادة بجور.

وقوله: «ويعتبر أحكمهم في عالمهم» يعني على ما تقدم من الخلاف، في تعديل الشاهد قبل طعن الخصم عنه.

قال أبو حنيفة أبو يوسف: «قبل الواحد من التعديل وبخروج» لأن التعديل ليس بشهادة، وإنما هو خبر ألا يرى أنه لا يحتاج إلى لفظ الشهادة، ويثبت بالرسالة، ويعدل تعديل الولد لولده، والولد لوالده، ولا يحتاج إلى حضور حشم ولا ينظر تعديل الشهادة على أنزاع إلى الولد.

وقال محمد: لا يثبت به أقل من نفسه والخلاف في تعديل أسر. أما تعديل الأممية، فلا بد من اثنين، ولفظ الشهادة بالإجماع.

وفي اللذان، فالمراد بشرط في ركعة شهود الترتيباً عند محمد، وكذا اختلافهم في الترجيح إذا لم يثبت القاضي كلام الخصم على هذا يقل به عندهما قول أبو يوسف.

وعند محمد لا بد من اثنين، وعلى هذا يصح تعديل المرأة عندها.

وقال محمد لا يجوز.

ثم عند أبي حنيفة، ما يثبت عدلها في غير المداوات، إذ في المداوة يشترط

فقد تفرقه على نفسه ان تركه عنه المية، ولكنه هي السجدة، وهذه المية تركه، ويقول
شركي هو عبد الله، ولا يحتاج الى قوله علي ولي؟ لا، فان من عبث وصاه همه
عبد الله

قال في البداية: إذا أصبح الصبي على إخراج مذيته، في موضع، فاستحضر قلبه
 فلو لم يركب لم يعمل شهواتهم عند أبي يوسف، وإن أكلوا من طعامه في الطريق قلت.
 وقال رحمه الله لا العمل شهواتهم في ثم يجرى حياء

وَقَالَ خَيْرٌ بَرٌّ يَهْدِي لَا يَأْسُ، لِمَسْبُوءٍ لَا يَكُنْفُ مَعْدِدُ بِهِ إِلَّا كَلَامٌ خِيَرَةً لَا
يَعْلَمُ خَيْرُهَا خَيْرُ

وقال الخليل أبو اليتيم: إن كلاً مني هو حبي لمشي، لو ددتك ون، دله، ابو
كما دله ابو يوسف

قوله: «وذكر أنكر شهيد الأصل» شهادة لم يُقْبَلْ شهادة المخرج، يَدْفَعُها ليس
لأنه في هذه الشهادة شهيد، وإنما، لأن ما تؤول به جاء المخرج بسببه، على استقامته في
هذه المداينة، أو قال: مع شهيد المخرج على شهادته، من شهادة المخرج على شهادته
لا تملأ، لأن التمهيد به ثبت وهو شرط.

[illegible][illegible]

قوله: (وَأَمَّا أَبُو جَعْفَرٍ فَبَيْنَمَا هُوَ يَتَأَمَّلُ أَشْيَاءَ نَبِيٍّ سَوَّى، لَا عُرَّةَ، فِي رَأْسِهِ وَلَا

4. 2011

و تعبیر آتشه : ما کره فی تصویط ان سریحاً کان بعد بشارة الرسول الی اهل
سویق ان کی سوختن و بر سر لوبه ان کے پگن سوختن بعد انصاف تمام ما یکره و یقوت

در تریق پر نکم پہلا، اچون مک شاد و جاد من ماف ورن، لاجد و وندرو
 طافس سده ویر حل و مر ا فی شهادت ضرور سولہ تم اذا مات شاد، الذور، شهادت
 ذلک فی حادقہ حل من ذہانتہ

الجواب یہ منی و صبر فی کتبہ و استقامت فی کتبہ و شہادہ و انکاف و اسدہ و اول
 بقولہ و لم یجری فی الخشب مہ طہر، بقولہ،

قصہ مصمم بطورہ بہا آشیر

و عند حشرہ عہ

والمصمم بطور الی رد المصم

و ظہری من کتب سور، حل شہادہ اند فی ظہر

و عند یانہ من د علیہ المصمم، و ساعد ضرور فی البصر من عہہ ہلہ
 بد لا ضرر الی "انہ نالہ" لآلہ منی المصمم و جاد مہ و مہل مہ اہ یتمید
 حل و حل، م یحی، المصمم عہہ منی حتی حشر ہلہ منی مہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ
 الی ہدقہ اہ علف، لا مر

قوله (ولان یومض و محمّد یوحیہ حشر و حشرہ) ان سر، صبر اللہ
 ان شاد ضرور منی مر و محمّد و حشر و حشرہ و حشر

قلنا ہذا مصمم علی کہ کد مصمم فی ذلک

و عند منی مہ مہ (ا) کد ہدہ حصہ مر و لہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ
 و شہدہ و الحشر

كتاب الرجوع عن الشهادة

هذا الباب في ذكره ، شرطه ، وحكمه

قوله قول الله قد رجعت عما شهدت به أو شهدت برؤس

وشرطه أن يكون عند القاضي

وحكمه لأجانب التعمير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بسببه أو بعد

اختصاصه به ، انحصار مع التعزيز أن رجع بعد التفتت ، وإن كان مشهود به ملاً ، وقد أركه

بغير عوض ، كما في المصنفين

قوله رحمه الله ، رجع المشهود عن شهادته قبل تحكيمه ما سقط ولا

صالح عليه ، لأنه ما يخلو به شيئاً

قوله فإن حكم بسببه لم يفسخ ، ولم يفسخ الحكم واجب عليه ضمان

ما التفتت به من لزمه عزموا بالتدري فزعموا

قوله (ولا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم) لأنه ليس به شهادة ، بل خصم ما

يلخص به الشهادة من نفس القاضي ، وإنما لا يفي حكمه كان ولا يملك له الذي حكم

وعليه قوله لا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم ، أنه لا بد من المشهود عليه

ووجوبه أن يشخص به ، لا أن يشهد به ، لأنه لا يملك به عزمه ، ولا يملك به عزمه ، لأنه

لا يملك رجوعاً بالعلم

قوله (وإن شهد له بعد التحكيم به التحكيم لم يرد حرمه المشهود

عليه) لأن النسب عن وجه التعدي سبب لضمان كفا في العلم ، وقد حسا للإتلاف

تعميد ، وإنما يصح إذا تضمن التعدي ، لأن الإتلاف به ضمان

قوله (وإن رجع أحدهما ضمن الضمان) لأن من أفسد قضاء من يفي لا

رجوع من رجع ، وقد يفي من يفي بسببه نصيب الحق

قوله (وإن شهد بالثبوت لثبوت الرجوع حلفه) ضمان عليه ، لأنه يفي من يفي

مشهوده كل أحده ، لأنه يفتق إلى الرجوع

قوله (وإن رجع آخر ضمن التوهم) تصف امتداد لأنه قد يفي على الشهادة

من يقطع بسببه نصيب الحق

قوله (وإن شهد رجلان فزعمت المرأة ضمناً ربع حق) لأنه ، لأنه

لرباع المال بقضاء من يفي

قوله (وإن رجعت ضمن الضمان) لأن يفتقده الرجوع به ، لأنه يفتق

قوله وإن شهد رجل بعمو متوفى فوجه سائل لئلا يقال غيبه ! لأنه يجري
في قطع بشهادته كغيره.

قوله فإن أحببت الرجوع على التوبة ربيع الحزم ، أي من التوبة مسادة
الرجوع ، والرجوع مسادة التوبة .

قوله إذا رجع رجل وإنشأ كذا على الرجل سائر لحن وعلى التوبة
خفية أسداسه عنه أي حقيقته ، لأن التوبة مسادة لحن مرابح مثل ما قطع مسادة
حل أصدا كذا لو شاوره ربه ورجل فوجه سائل أسداس .

قوله إذا رجع أبو يوسف ومحمد ، على الرجل أشرف وعلى التوبة التوبة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
على التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
والشهاد على التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،

ولو شهد رجل ثلاث توبة فوجه سائل وعرف أنه الرجل الذي شهد ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
وعليه الظن ، وإن سئل عليه التوبة ، وعليه الظن ، وعليه الظن ، وعليه الظن ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،

قوله وإن شهد شاهدان على امرأة فوجه سائل ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،

قوله وإذا شهد رجل من غير التوبة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،

أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،
أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ، أي من التوبة مسادة ،

قال في المحقق: وإن ادعى مكاح امرأته على مائة ومانس، هي على المكاح ومهر مثلها
المكاح، فإمام شاهدين على مائة ومانس، ثم رجعا بعد انحلاله لا يصحان لها شيئاً
عند أبي يوسف.

وعندما يضممان في مسعدته ساء محلهما على كل الملوك فوفد إلى تمام مهر مثلها،
فكان يوصي لها بألف مائة لا شهادتهما، فقد أنفقا عليها لمسعدته

وعند أبي يوسف: القوم قور فزوج فلم ينفقا عليها شيئاً
قوله: (وَكذلك إذا شهدا على رجل تزويج امرأة بغير مهر منبذ أو أقل ثم
رجعا لم ينفقا). لأن هذا خلاف يوصي لأن الصبح منقوض حال المدعى في إبطال
والإتلاف موحى كإتلاف.

قوله: (وإن شهدا بأكثر من مهر المثل لم رجعا صنف تزويج). لأما أنفقا
بغير عوض، ثم هذا المكاح جائز عند أبي حنيفة في الظاهر وبما
وعندما يجوز في الظاهر ولا يجوز في القاطن
وقالهما: أنه يجوز وظوف عند أبي حنيفة.

وعندما لا يجوز
قوله: (وإن شهدا ببيع بمثل القصة أو أكثر ثم رجعا لم ينفقا). لأما مسعدته
بشهادتهما مثل ما رأاه من ملكه، وهذا إذا كان المشتري يدين، والبيع يكره كما إذا
كان طابع يدين، (المشتري يكره بمسعدته الزيادة، كما في المنصبي

قوله: (وإن شهدا بأن من الظيفة صنف انفصال). (بما أنما هذا بغيره ولا
عوض

قوله: (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا صنف
نفق المهر). (لأنها إذا عدها كأنه كان على شرط الزوال والسقوط لا يرى لها طر
طالوت من الزوج، أو أوردت سقط المهر أصلاً، وإن كان له سهم مهر، ويضمن المصلحة
رجع بها أيضاً عليها

قوله: (وإن كان بعد انحلال لم ينفقا). لأن حرج الصبح من مدعى الزوج قيمة
له والمهر لمعه بالمدعى، ثم ينفقا عليه شيئاً له قيمة

قوله: (وإن شهدا أنه أخت عده ثم رجعا صنف لمسته). (لأن أنما عليه المد
من غير عوض والولاء لمسته؛ لأن أخت لا يحول إليها جوار النسب، فلا يحول
الولاء، وإن شهدا أنه استولد حاربه منه محض الفاسي بدليل، ثم رجعا ضمما ما

قضية الاستلزام، والله به عليه علي حكمة، من باب القوي بعد ذلك عتقت وحسبنا
حيثما لم، لأنها تلك بشهادتهم المصدقة، يجب صحتها للورثة

قوله (وإن شهدا بشعاعين فو وجها فقد انقضت صحتها) ولا ينقض متيقنا؛
لأنهما لم يباشر الفس ولم يحصل منهما إكراه عليه

وعند المالكي ينقض منه، ثم تحذف نكود حواء الدنيا في ثلاث
سبعا لأهلها معروف، والصدقة لا تعمل الاعتراض، ولا يجب عيب الكفر، ولا يعرف
السراة، إذا، كذا ونحو السبوت عليه، إلخ

قوله (وإن رجع شهود الفرع صحت) لأن السبوت في عتق انقضاء صحت
صحيح، يكون ذلك من جهة

قوله (وإن رجع شهود الأصل) يعني بعد ما قضى العتق شهادة الفرع
(وقالوا: ثم ثبت شهود الفرع على شهادته فلا تنقض عتقهم) أي على الأصول؛
لأنهم لم يكرهوا الإسناد ولا ينقض صحتها

قوله (وإن رجع شهودهم) وأما صحتهم، لأن خروج هؤلاء
شهادة الأصول، فليس فيها من صحتها

وأما صحتها فلا صحت على الأصول، إذ رجوعهم لأن الأدلة، رجع شهادة معروف،
وإن رجع الأصول رجوع بعد ما انقضت على الرجوع لأن القضاء رجع بشهادتهم

وعند محمد من باسبار إن ساء جميع الرجوع، أو الأصول
قوله (وإن رجع شهود الفرع) كذا شهود الأصل أو غطوا في شهادتهم ثم

يُنقَضُ إلى ذلك، لأن، أي من القضاء لا ينقض عتقهم، ولا يجب انقضاه عليهم؛
لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم، إنما شهدوا على غيرهم الرجوع

قوله (وإن شهدا بآثمة) والآثمة بالإحصاء فرجع شهود الإحصاء ثم
يضمون؛ لأن شهود الإحصاء غير موحين للرجوع، ومن الإحصاء شرط به كالميلوع

والصحة، ولأن الرجوع عدونه وإحصاء لا يجوز تعاقب عليه، وهو خروج والإسلام
والفرع، وهذه صحت لا يفتقد عليها، وإنما يستحق العتق بالرجوع لا بغيره، ولأن

الإحصاء كذا موجود فيه قبل الرجوع فلو رجع لرجع إلى الرجوع بعد الإحصاء
وجب الرجوع وإنما يجب شهادة شهود الإحصاء رجع ثم يضمن الرجوع

قوله (وإن رجع لم يكره عن الترتيب) هذا عند أبي حنيفة؛ لأنه جعلوا
شهادة الشهود شهادة، لا يرى أنها كانت قبل الترتيب لا يعمل بها حكم، وإنما ينقض

التركية، وعندنا لا نسمي عليهم لأنهم اتوا على المسلمون، نصرته كشيء من الإحصاء
ومسوره ربه شهادوا على رجل مارقاً تركوا فرجه، فبدأ بشهود عبيد، فأنه
على الترك عبيد لهم

وعنده لا رجوع من التركية، لأنهم قالوا: علمنا أنهم عبيد ومع ذلك ركبهم أمراً
نسوا على التركية، وعنده أنهم أسر، فلا عيب عليهم ولا على الشهود، لأنه لم يجر
كذب بشهود حراز، لا يكونوا شهوداً في ذلك، ولا بعد الشهود. بعد كذبهم لأنهم
فعلوا شيئاً، وقد مات ولا يربح شيئاً

وقيل لفرج يوسف وعنده نصرته على رجل قاتل

في مثل المثلات بعد، من التركيب داخلة على رجل آخر، أن إذا فظفوا
هم عدول حياتهم، لا يصحون (صحة) لأن طبعه قد يكون عدد
قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان مؤخرون بشره ثم رجعا فالتصديق
على شهود اليمين خاصة)، لأن الحكم يعطى باليمين ودعوى من شرط أن ذلك عيب
كشهود الإحصاء مع شهود الرضا

وعنه مسألة بعد العتق والطلاق قبل الدخول، أما بعد، فلا يظهر منه فائدة
أن شهود الطلاق بعد الدعوى إذا رجعوا لا تصح عليهم، وإنما يظهر الفائدة في الطلاق
قبل الدخول، أو فيما بعد، من أن من كان حبيباً يميناً لا يدخل فيه الشتر، وشبهه
أحراراً أنه دخلها بحكم نعتي العتق، ثم رجعوا جعلاً، فالعقد على شاهدتين يمين
بالحق دون شاهدتي الدعوى، لأن العقد إذا دخل القمار على اليمين لا بدحولي، وقد كانت
حكماء، فالتصديق من شاهدتين يميناً لا يرى أن، فلا بد أن يكون بعد، لا يربح فلا،
فإن حرم، فصره فلا، على العقد، ولا عيب فيصارف؛ لأن من يمين مولاة لا
بالضرورة، فكذلك عدد، ربه عيب

كتاب آداب القاضي

الأدب اسم يقع على كل رواية عموده بخرج من الإنسان في حقيقة من الفصائل
ويعلم أن القضاء أمر من مور الذي، وتطوره من مصادق السفسف : يجب أن
هذا لأن الناس إليه ساحة عظيمة

قوله رحمه الله لا تصح ولاية القاضي حتى يجمع في الفتوى شرط
الشهادة وهي الحرية والعقل والمسلمة، والله

ولما ذكر المؤلف في هذا اسم الضمير ولم يصرح «الترقي» بخبر فيه دلاله على
تأويله غيره من مذوق طبعه، وهو الأولي لتفاسي، وإنما اعتبر فيه سماعه المشاهده لأن
المعكم لما كاد فيه ففرد حكمه حتى أصبح أشبه المشاهده التي في ١٠٠٠ من حار الفخر

قال في شرحه لا يعني ان يولي القضاء الا الموقوف بعينه وصلاعه وبنه
قول (وَيُخَوَّنُ مِنْ هَلْ لَا خِيَانَةَ) وهو ان يكره عارده بالسهو لا بالاحتياط،

ويعرف المسجون ومعه له رعايته وعاصمها وما أصبح عنه العظمى من ذلك
قوله: (ألا يا بني ينادي في القضاة لمن من نعمه أن يؤذي قريحته؟ وقد
دخل في القضاة مع فاجور باعته قوم صالحين من الدجى به أحوال وأصم
الذين يطلب لما به من اختار العظيم وأمر المحرف

قوله: «وذكره المحدثون فيه لمن يخاصي شخصه عنه ولا من عسى الخسة الخسفة
 فيه» قال عليه السلام: لا تشبهوا في الأمر، وخصي في علمه ومن علم علمه، فخصي بما
 علمه فهو في الحق، ومن جهل فخصي بما جهل فهو في النار، ومن علمه بعضه فهو
 ما علمه فهو في النار.

قوله (وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ الْفَوَاحِشَ) أي لا يطعها، ولا يمشها.

وعلى الجانب الآخر، يطلب أن يعزل الإمام وتلي وشمال أن يعزل المدس. لو لا أي الإصح
عضاء معية كذا، لاحتج في ذلك، وهو يصحح أن يتم ذلك إلى الإمام بمجلسه أعضاء،
وكل ذلك مكره، وأنه غير الصالح: «ومن طاعة الإمام، وكل شيء من يده ومن يحرره

[illegible]

²⁹ ر.ا. خلیہ مٹ پھوٹا

[illegible]

قوله ﴿وَمِنْهُمْ فِي عِلَالٍ مَحْجُوبِينَ﴾: لأنه عقب ما ذكر في أمور المستحقين

قوله ولعن عروق مذهب حتى انزلوه نياذ ومن تكلم به يقبل قولا المعقول عليه
لا يهتكم وهي لا في المعروف في حمتها حتى لم يلجس الى ثوبه دون هيبته لانه
يعرض الحق بامر الله وسباده له غير مقبول ولا يجب رد كذا على من فعله.

[illegible]

قوله: «وَنُظَرُ فِي التَّوْدِيعِ فِيهِ» والمعاني: التَّوْدِيعُ: في حالات البرص والطفيل (على حسب ما تقوم به الهيئة) ويعرف به من هو في هذه الحالة من قولهم: «وَنُظَرُ فِي التَّوْدِيعِ».

[illegible]

۱۰ تا ۱۱ اس حشر المفسدین فی مدائنہ ۲۰۱۱) حشرہ : چمن فلدہ ، فشا ، وکلا دار مفسدہ چمن
میر حبیہ کی خطبہ : ۱۱/۱۱/۱۱ (۱۱/۱۱/۱۱) چمن فلدہ ، فشا ، وکلا دار مفسدہ چمن
چمن فشا ، وکلا دار مفسدہ چمن فلدہ ، فشا ، وکلا دار مفسدہ چمن
۱۱/۱۱/۱۱ (۱۱/۱۱/۱۱) چمن فلدہ ، فشا ، وکلا دار مفسدہ چمن

(١) قمر بن حطيطي في نسبه، ورواه في كتاب الأعيان (دع في الم) ، المصري في حقه.

قوله (ولا يقبل هديه إلا من ذي رحم محرر منه) ومن حررت عاقبة قبل
القضاء فيها فاته) وقد إذا لم يكن للقريب عصبه من إذا كان لا يقبل. وكذا إلهادي
إذا ١- على العماء أو كسبه كعصمة لا يقبل هديه

قوله (ولا يقصر دعوة إلا أن تكون غائبة) ومن شي ما لو علم المصير أن
القاضي لا يحصر ما يقصد، وقد أصبح ما بين في سببها

وقيل هي دعوة العرس والحقات والمطامير في ما لو علم المصير أن القاضي لا
يحصره له يقصد، ثم إن السجدة لم يقصر في الخاصة من أن يكون لأجنبي، ثم لدى
رحم محرر منه

وفي الحديث لا يحب إلا إذا كانت لهي رحم محرر منه

قوله (ويشهد أئمة الرافضة بالقضاء) إذا كان من السنة ومن حقوق
المصير فلا يبيع القضاء فيها، وقد كان النبي عليه السلام يشهد الجهر، ويهود المصير،
وهو الصل الشك

قوله (ولا يصف أحد الخصمين ذنوب خصمه) لأن له ترك التسوية، وفيه
إشارة إلى أنه لا بأس أن يصفها جميعاً لو جازت أسوة

قوله (إذا خصر ما رأى اتفقاً في المخلص والقبال) وكذا في قطر الجهاد
والكلام فيها ينبغي أن يتحقق خمس القاضى لا حل لمقصود أن لا يعلم على
القاضي، فإن سم لا يجب عليه رد سلامه، فإن أراد حواء لا يرد حتى قوله وعينكم
السلام، ويسلم الشاهد على القاضي، ويبره عيبه.

ثم إذا مع القاضي إليه وتم يحكيها حتى عاب المدين عليه حكمه، ولا يسطر
حوده عند أي يوسع.

وقيل محمد لا بد من إحصاءه كفا في التناهي.

قوله (ولا يشارز أحدًا ولا يسيو الله ولا ينشد حجة) لأن فيه كسر للث
الأحرار إحصاءه، وكذا لا يرجع حجة على أحد من لم يرعه على الآخر، لأن ذلك
يقع، وربما يحزر الرضا، وكذا لا يصحك في وجه جده، ولا صحبه

قوله (ولا يلقى أحدًا من أهل بيته) وأهل البيت من غيرهم لم يقبل
بشمه وأمره بدفع ما عليه، لأن الخبيث إنما هو حواء المعاصاة فلا بد من طهرها،
وهذا إذا ثبت، لعل بالمراد أنه لا يبرحه كونه معاصاة في أول يومه، فلهذا جمع في
الإحصاء، فلم يستصحب من، فإذا أجمع جد ذلك حسه، وأما إذا ثبت تلقى ربيبة

حيثه حتى يثبت بغير السطح بأكاره، كما في قوله: وزنه طعم الخناكم في أن يصطليح
الخصمانه فلا بأس أن يرفعه، ولا يحد الحكم بينهما لثبوتها بغيره، أو يعلوها
الصالح خبر، قال عمر رضي الله عنه: ودوا المقصوم كمن يصطليحون، فإن حصل الفصاء
ببوت الضمان، ولا ينبغي أن يردعه أكثر من مرتين.

قوله: «إِنْ مَنَعَ حَبِيبَهُ فِي كُلِّ قَبِيلٍ لَمَرْفَعَةً بَدَلًا عَنْ حَبِيبٍ خَصَّنَ لِي يَدِهِ كَقَبِي
لَتَمِيرَ وَيَقْرَضُ أَوْ الْقَرْضُ أَوْ الْقَرْضُ بِفَضْلِهِمْ وَالْكَفَّةُ» لأنه إذا حصل المال في يد، نسب
غناه، وإذا حبسه إذا كان مؤسراً، أما إذا كان عسيراً، لا يحبس، وأما المبرر فيشترط به
شمس الجدل دون التوكل.

قوله: «وَلَا يَحْبُسُهُ فِيمَا سَرَى ذَلِكَ» كقوله: «وَلَا يَحْبُسُهُ فِيمَا سَرَى ذَلِكَ» وأما
قوله: «إِنْ لَمْ يَحْبُسْهُ إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ بِهِ» فلا، فيحبس حيث.

قوله: «وَيَحْبُسُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ ثُمَّ يَسْتَلْ عَنَّا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ قَالَ خُنِيَ سَيْلُهُ»
لأنه استحق الإعتقال إلى المصرة، فيكون حبسه من ذلك ظاهراً، وليس تقدير ماله حبسه
بشهرين، أو ثلاثة أشهر، بل التقدير فيه موقوف على رأي القاضي لا اختلاف حول ذلك
فيه، من الناس من يحجره «الحسن العليلي» ومنهم من لا يحجره الكثير، فخص ذلك على
رأي الخلق، فإن قامت اليقينة على حبسه، أو قبل المدة نفس في روية، ولا
تفصيل في أخرى، وهي المختارة لأن اليقينة لا تطلع على إحصاء، ولا يصادف الحولان
يكون له حال عجز لا يطلع عليه الشهود، فلا بد من حبسه، ثم إذا حبسه القاضي لمعه
المذكورة، وسأل عنه، فأعبر بإحصاءه المخرج من الحبس، ولا يحتاج إلى حفظ الشهادة،
بل إذا أخبره بذلك فله عمل برونه، وإن كان أحوط، وهذا إذا لم يكن لحال حال تنازع.
أما إذا كان ينادي المدعى المظبوط بالإحصاء، وقال القاضي: هو مدبر، فلا بد من إقامة
البينة.

قوله: «وَلَا يَخُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَرَفَتِهِ» بعد خروجه من الحبس، لما يحتل دوره
لحاجة لا يجوز، بل يظفرون حتى يخرج، وإن كان القيد لأجل على امرأته لا يلازمها
لما فيه من الخوف، ولكن بعث امرأته سبعة قلائد.

قوله: «وَيَحْبُسُ بَرَّيْنِ فِي لَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ» لأنه ظالم بالامتناع عنها ويحبس أيضاً
في دين مكتبه وعنده العالون المديون، ولا يحبس فيكتب لسوءه مدعي فكيف؟ لأنه لا
يصح ظاهراً بذلك، والحبس إنما هو جلاء الظلم.

قوله: «وَلَا يَحْبُسُ رَأْسُهُ فِي دِينٍ وَتَلَقَّى» يعني لا يحبس الوالدان، وما علوا لأجل

يقولوا: قوله عيب.

قوله: «وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُزُودِ وَتَقْصُصِي» لأيهما
يعطيان بأشبهه. وفي كتاب القاضي إلى القاضي شبهه لأن لفظ شبه أحط. فيمكن أنه
لم يكن من القاضي، والمطووع ندرأ بالقياس.

قوله: «وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَخَفَّفَ عَلَى الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ يُفْرَضُ إِلَيْهِ ذَلِكَ» لأنه
قد أفتوا دون اللبس. به نصار كتركيل فوكيل. ولأن الشيء لا ينضم مثله كالتركيل،
لا يجوز أن يكون إلا رد قيل: له فعل برئطه. وحيد قال له الإمام وله من شعبه
فإنه يمكن من الاستعلاف. ومن دلالة على أن القاضي في معنى فوكيل أنه لا يجوز أن
يحكم في غير البلد الذي عهد إليه كما لا يجوز للوكيل أن ينصرف إلا بعد جعل إليه
قال القاضي المستحلف يحضر من الأول، أو مضي المستحلف (إصدار الأول جزء كما في
الوكيل) لأنه حصر في الأول، وهو الشرط

واعلم أن القضاء لا يعززون بموسد الأكراد، والقضاء هو - الطبيعة، لأنهم يوجب عن
جماعة المسلمين، وهم باليونان، ولا تعزل سلطان موت الخليفة. كما في السهام

قوله: «وَأَدَّيْعَ إِلَى الْقَاضِي حَكْمَ حَاكِمٍ آخَرَ أَقْضَاهُ» لا ما يخالف للكتابة أو
المُسْتَعْتَبُ أَوْ الإِجْمَاعُ وَتُكْوَرُ تَوَلَّى لَا قَبْلَ عَلَيْهِ عَهْدَ الْكِتَابِ مِثْلَ الْحَكْمِ بِحِلِّ مَعْرُوفِ
الْحَكْمَةِ عَمْدُ وَالْعَلَمُ بِشَاهِدٍ وَيَسِينُ طَوْنَهُ عَالِي فَوْزٍ شَشْبُهُ أَسْتَوْجِبِينَ مِنْ
وَسَائِلِكُمْ هـ «، وماله المسد كحل المطقة ثلاثاً بنسب العمد كما هو مذهب مسجد من
القسيب.

وقوله والإحصاء على يجوز مع أسباب: ذوالاد

قوله: «وَلَا يُقْبَلُ الْقَاضِي عَلَى غَائِبٍ» لأنه منضم (القرار، والإمكار من المنضم
مبشبه وجه القضاء. ولأن الغائب لا يجوز القضاء له فكذلك لا يجوز القضاء عنه
قوله: «وَلَا أَنْ يَحْضُرَ مِنْ يَتَوَقَّعُ مَقَامَهُ» كالتركيل، أو من نصبه القاضي

{مطلب في التحكيم}

قوله: «وَأَدَّيْعَ حَكْمَ وَخِلَانٍ وَخَلَا لِحَكْمٍ بَشَبَا وَرَضَا بِحَكْمِهِ حَاكِمًا أَوْ كَانَ
الْحَكْمُ بِصِفَةِ الْحَاكِمِ» قال لم يكن كائناً ولا عيلاً، ولا صبياً، وسواء أن يكون من
أهل الشبهة وقت التحكيم، وحكم، حتى لو كان ولد التحكيم عهداً، لم يفتى بوجوبه

يبلغ، أو كثر، فاسم، وحكم لا ينفك حكمه

وروى أنه كان من عمر رأي من كتب وهي من عبادا محاسبة، لحكما يبيها
 زيد بن ناس، عاتيه صرح، يبيها، فقال زيد لسر فلا شئ لي عليك يا أمير
 المؤمنين؟ فقال عمر لي يوه، ليس لحكم، فأتاني لعمر وسأله، فقال عمر، هذا أول
 الجور، وكانت علي علي عمر، فقال زيد، لاني لم أكتب عبا أمير المؤمنين؟ فقال
 عمر - يعني لمحي - بن أحمد، فقال لي، لي يحيي أمير المؤمنين عبا، وسأله هذا دليل
 على خوفه لحكم، ودليل على أن الإمام لا يكون قاسم، في حي حده، وفي حكمه
 نفسه، وقد كان مدروا نافله بينهم، حتى يرى أن امر محاس كان يشك إليه، ويأخذ
 بركابه إذا أراد أن يركب، ولان حكمه امرنا فأ، صانع عبادنا فصل ربه يده، ويقول:
 حكمنا امرنا أنه صانع بأمرنا، وأما ربيع زيد الزمادة نمر عاتنا دعوت عليه السلام.
 ولان أناكم كرم قوم فأكر موه،^(١) ورجا لم مسجده عمر وهي الله حبه في هذا الوقت

وفي قوله «هذا أول الجور» دليل على وجوب النسوة في المحرمين، ولم يكن
 ذلك يحيي على زيد، لكن وقع بعده أن الحكم في هذا ليس كالمسألة، فليس له عمر وهي
 علة من أنه في حق المحرمين كالفاسي

قوله «ولا يجوز لحكم الكافر» فيأخذ الظن والعقد، وفي قوله «ولا يقضي
 رأيي» لا تمام أهله المصاهر، منه انفسا بأهله الشهاد

قوله «وتكفل واحد من أئمتكم» إن يرجع ما لم يفتكم عليهم، لأنه مقيد
 من حيثهم، فلا يحكم إلا برضا

قوله «لأننا حكم لمهمنا» يعني إذ حكم عليهم من الرجوع عده، حكمه عن
 ولاية عليهم.

قوله «وإذا رجع ذلك الحكم إلى القضي فإلحق مدلهه فضا»، لأنه لا مدله
 في حقه، ثم إجماعه على ذلك الوجه

وقال في مصاهر، أنه لو رجع إلى قضي آخر بخلاف ما هو بين ذلك القضي
 انقضى فيما أنصفه هذا القضي.

قوله «وان سألته أنظر» لأنه حكم لم يقصر عن ولاية الإمام، وإن حكمنا
 رجليه فلا بد من اجتماعهما

(١) «أخرج الطبري في مجمع الروايات في كتاب الأدب ذات بشار الكرم» رواه الطبري في مصير
 وأما مصنفه في قوله «عمر القيسي» وهو مصنف.

قوله: «ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص» ١٧٠، ١٧١ ولا سيما على جميعها ولهذا لا يحداد بها، ولأن الحدود والقصاص يستطاب بالدية، وبعض ولاية المحكم شبهه في استعانة كعباده المسند مع آخر حال

وفي التسمية: يجوز في القصاص لأنه من حقوق العباد

قوله: «وإذا حكم في دم الخطأ فنقص الحاكم الدية على المقاتلة ثم يشد حكمة» لأنه لا ولاية عليه (ولا يحكم من حبيبهم)

قوله: «ويجوز أن يمنع البينة ويقضي بالشكوى» وكذا ما لا بد له حكم موهن
المشروع

قوله: «وحكم الحاكم لا يوثق برؤيته ورؤيته من أهل» أي حكم المحكم والمولى جميعاً لأنه من أهل مهادته فيه وكذا لا يصح القضاء لهم لأجل التهمة بسلاطه ما يده حكم عليهم، أما ما ذكره أن نقل شهادة عليهم لأتباع التهمة، فكذلك القضاء كذا في التولية، والله أعلم.

كتاب القسمة

القسمة بغير (محمود) ، وتعديل الأضواء

قوله رحمه الله (نسبي للإمام أن ينصب قسماً بزي من نسب فقال يقسم بين الناس بغير أنجر) لأن القسمة من حسن عمل القضاء من حيث أنه يمدح صلاح المصلحة. وهذا يردده من . فقال لا يمدح من القسام من كماله كماله في . منهم بغير

قوله (أن لا يفعل نصب قسماً بغيره بالأنجر) منه ما هو من القسمة لأن صنع لهم على . من

قوله (ويجب أن يكون عدلاً عاقلاً عالماً بالقسمة) يعني عدد من بينه وبينه وبينه بين الناس عالماً بما حكم القسمة أنه إذا لم يكن كذلك جعل من الخلف . قوله (ولا يجوز التماسي الناس على قسمة واحد) أي لا يجوزهم على أن يستجروا لأن في هذا من على (أن لا يقرروا لهم) لأنه به المص مبهمة وأما على آخر الشئ وبما فهم .

قوله (ولا يترك قضاء يشركون) لأب إذا شربو بحكمهم من شخص في الآخر وضاعفوا قسم وعند عدد الاشتراك يبدل كل منهم إلى ذلك حتى لا يكون من ضمن الآخر .

قوله (وأخبره القسمة على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة) لأن الآخر مقابل بالتصغير، وهو لا يقاتل لأن العمل يحصل لصاحب الثمن من ما يحصل لصاحب تكبير، وربما يصف صاحب الشئ إلى الضليل وقد يعكس الأمر، فيعتبر بمساواة بينهما للحكم بالعدل .

قوله (وقال أبو يوسف ومحمد على قدر الأضواء) أي بوزن الظل . معبر بقوله كاحدة هكبا والوزن وهو طرقتا

فما في من البصر لأمر مقابل مثل الثراب، وهذا لا تصاب وتكيل وتوزن إلى . القسمة قبله على الخلال، ويكاد يكون له ، لأمر من هو . من الشئ والوزن وهو بتأرب

ومعنى (أن لا يكون القسمة بأن اشربا مكبلاً وأمر إنساناً بكبلاً) ليعبر شكل معنوم القدر، فالأمر على قدر الأضواء

قوله (وإذا حضر الشركاء عند الخصمي وهي المدينة ذراً أو صيغة أخرى أنها

بأنك ليس هم وهذه رواية كتاب القسمين.

وي الجامع الناصر: لا يسميها حتى يتيموا شبه لا ضمان أن يكون نعيمهم.
قوله: وإذا كان كل واحد من الشركاء يتفجع بنفسه لسم يذهب أجدهم وإن
كان أجدهم يتفجع ولا يخرج بصرف لفظة نصيبه لأن طلب ما يحب أن يكون قسم وإن طلبه
صاحب القلب لم يفسد إلا الأول متفجع به فاعتبر طلبه والخاصي بنفسه في طلبه.
لم يفسد.

وعرفه. وإن طلب صاحب القلب أم حرمه. ولكن بحث المبدأ به.
قوله: وإذا كان كل واحد منهم يتصور ثم يسمي لا يتراهيهما لأن الخبر
على خمسة تكمين السمع. وفي هذا تقييدها ويجوز تراهيهما لأن لحن لها.
قوله: (ونفس الغرور) كائنات من صف واحد. لأن القسمين من صير
المعروف. وذلك يمكن في صف الواحد وذلك كالإل. أو القدر. أو العبد. أو شواب. أو
القريب. أو الحظ. أو الشعر. يسم كل صف من ذلك على حدة.
قوله: (ولا يفسد الإنسان شيئاً مما في نفسه) لأن (لا احتياط
بين الحسنة ولا تقع الذمة من سيئة) على نفع معدومة. وسبب التراضي فوق حرم
الخاصي.

قوله: (وقال أبو حنيفة: لا يفسد المرفوع) يعني ما يرفع. وإن كان منه شيء آخر
صمد بالاعتقاد.

قال في الجامع: وما لا يسمي إذا طلب لنفسه سهم الشركاء دون بعضهما إنما إذا
كان تراهيهما حرام.

قوله: (ولا ألتزم) المتعارضة كالتلذذ والقبول والبرحمة. لأن هذه كلها
مختلفة لا يفسد بعضها في بعض وأما إذا لم يفسد بعض منها بالتعديل فيه يمكنه وجوده
قسمته. وإذا لم يفسد. لا يمكنه سبب المسألة لأن المعنى يفسدهم منهم المتكلم والمصلحة
والصبر على الخدمه لا يحصل إلا بالوعود والصدق والتجاسة والهدوء وحسن الخلق. وذلك
لا يمكن طوبى عليه. فصاروا كما لا يخفى المختلف. وقد يكون لوعده منهم حراماً من
ألف من حننه قال الشاعر

ومر مثل الرجال لما رآه إلى الفصل حتى عد ألف برأيه

ولأن المتكلمين في (أسمي) على تفاوت المعاني الثلاثة. بعد كد جسس المختلف بخلافه
مترادفون. لأن التماثل بينهما على عدد صفات الجسس. ألا يرى أنه الذكر والأنثى من

في دم حسان، ومن طهره = من يده

وقال في النمل: كان مع دمين شيء سواد في الثياب وغيرها جسم، وقد حل
قد ابرش نفاً

قد لم يبرأ في: وهذا كقول علي رضي الله عنه

وقال أبو جهم: يسمو طويقاً لانه لا يحس شدة في رجليه ولا يرفع

الجم

فلما رجع الجسم إلى جسمه في حن الحصى في الثياب من كان يلبسه معها
وعنه قيس: وما يجره يجره، وأشد من يجره

قوله: ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه، وكذا اختل
في الشارب لا يفسد شرب في الطرفة إلا لا يفسد بكل جسم

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

قوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه) وقوله: (ولا يفسد حذو ولا يبر ولا يبر إلا في يراعي شرفه)

روية هلال

وَعَنِ عُمَرَ بْنِ الْعَدْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْحَقُّ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ»
فِي عَمَلِهَا، أَوْ فِي عَمَلِهَا: لَأَنْ تَعْرِفَ مَا يَسْبِقُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قوله (وَأَن تَكُنْ فِي رُوحَةٍ نَّجِيَّةٍ أَوْ قَدْرٍ وَحِيدَةٍ) قسم تكرر (وَأَحَدٍ) متبعا على
جديده، لاختلاف المعنى لأن الله والسمية جبارون بآية الله لا هم
مقتضيان في معنى لأن الله سميع عليم محيي من الأخر وهو حيّز في الحسرة ثم
إن طبع روحه الله على القادر في الموت، وهو في حكمه حكم المضاف
وفي الأصل: لا، من غير وجه خاص، و قد جعل في الصلاة وآية

{مطلب في حقيقة القسم}

قوله وروىني بالاسم المجهول في نسخة ١٠٤٦ هـ. بكتب على كل
نصف مائة ولائ كذا في بعض النسخ عدد من الفاضل ستر بنوي

[illegible]

قوله (وَأَمَّا الْفُلُ فَأَصْبَحَ نُجُومًا) أي من عبيد، المعبود وحده تجرأ على أن يسمي له مملوكا.
ويروى عنه أيضا: أن ينطق باللسنة عند حرقه.

قوله: «وإنما عذبت» يعني عذبت الله.

قرآن (وَتَعْلَمُ أَنَّكَ) یعنی (دَا كُنْتَ بِحَاجِ إِلَيَّ) و

تمت في مدينة بغداد في سنة ١٢٨٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
 في يوم الاثنين ١٢٨٠ هـ

قوله (وَهُوَ يُبَيِّنُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَيُخْرِجُكُم مِّنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُّورٍ) أي يوضح طرقه ويؤديه حتى لا تكون لهيب
بغضبه تنصب الآخر بعين التسلية المتارة ويخرج من المظلمة إلى النور

قوله: (ثم مكنت ساداتهم ويقلب قرعة ثم ياتك بعبد لا يرى والدي ياتك

بأنبي وأبدي به بذلك وعلى هذا فم يخرج الفرعة لمن خرج منه أولاً فله
السهم الأول ومن خرج له السهم الثاني والفرعة بسبب بواجب، وإنما هي
خطيب الأندلس وسكون الملب وإفقي حمة ليل حتى نال القاضي مو عى لكل واحد
سهم نصيباً من غير إخراج حارة لأنه لم يمس قسماً، بسلك الأوام

قوله ولا يدخل لي القسمة الكفرهم والذناير إلا برأصهم؛ لأن إحصاء ذلك
بمثل القسمة مباح، والمعارفة لا يجوز عليها

وصيرته دار من جاره أمهوا لعمته، وفي أحد ما بين فصل بناء، ولو لم أحد
لشركه لم يكن هو من بناء داره، وأراد الآخر أن يكون عوفه من الأرض، فإنه
يحمل عوفه بناء من الأرض، ولا يكلف لذي وضع البناء، في سببه، ثم يرد إلى البناء
داره، إلا إذا عذر، فيجوز للقاضي ذلك

قوله (وإذا لم يمسهم قبل في منة) الآخر أن طريقاً ولم يشرع
في القسمة بل أنكر صرافاً الطريق بالليل حتى فليس به أن يستغرق ويمثل في
نصيب الآخر، لأنه يمكن تعيين القسمة من غير حرره

قوله (إذا لم يكن فصح القسمة) لأن القسمة تامة لبقاء الاعلاء
تصانيف، وقد رد به بشرط انحصار في القسمة في ما انحصار كل واحد منهم كان له
محصلة لأنه إذا لم بشرط ذلك لم يكن له حق الاستطراف في نصب شركه، فيصير من
جاء له ذلك لا يطلع نصيبه، وبعد فصح وإما إذا كان البناء من عدة من أصحاب
كل واحد منهم، فهو به معرفة، فله بذلك الطريق وحصل في سهم الآخر على ما كانه
عليه قبل القسمة

قوله (إذا كان سفل أو علو لا سفل به وسفل له علو فم كل واحد
على حقه وليس بطلعه ولا يقر بقره قلنا) وهذا هو، فله من السفل

وحتى هذا، يسلم بالمراد

ومعنى لماله، ما كان سفل مشترك بينهم، وهو الآخر

وقوله (وإذا لا سفل به أي علو مشترك) بما راعاه الآخر

ولونه: «وإذا» أي مشترك بينهما

وجه قولهم أن القسمة بالتدافع هي الأصل، بسبب ما يمكن

ووجه قول محمد أن السفل يصلح له لا يصلح له العرف من اتحد به جزء أو

وبالمراد وغير ذلك، فلا يحد من السفل إلا بالنسبة

ثم جعل أبو حبيدة وأبو يوسف في كيفية تقسيمه الدراع؟ فقال أبو حبيدة: دراع من سهل وبواجر من غلوة. وقال أبو يوسف: كل درع من سهل ودراع من سهل الذي لا غير له. والله سهل بين رحطين وغلو في بيت آخر بينهما نصفاً أراداً عشرين، والله يقسم الجاه على حريق القيمة بالأحاديث.

ولما ألتحقه المنتقم بالله: ع في دراع من سهل وبواجر من سهل عند أبي حبيدة. وقال أبو يوسف: دراع من سهل ودراع من سهل العنصر. منه السكي، وهذا مشهور به.

والأبي حبيدة: من سهل العنصر من سهل السهل، لا يرى أنه منعة السهل السكي والبناء على رحطر الأثر به. وأنه جعل به "وإذا" ومرة للذوب وغير ذلك. ولما ألتحقه فلا منعه به لا السكي لا غير، إذ لا يمكن البناء على غلوة لا يربطه سحب السهل. ولأن سهل العنصر لا يفي به، موت السهل، وسهل السهل تبقى بعد موت السهل. وأما على قول محمد بن محمد بن القيس: لأن سهلها منصف بالأحاديث والمرة والفرق فلا يمكن التمهيد إلا بالقيمة، والعنصر على قول محمد.

مقابل بيت كامل، وهو سهل وغلو بين رحطين. وغلو في بيت آخر بينهما أراداً. فسمي ذلك بالتمهيد، سهل دراع من سهل الكامل ثلاثة دراع من العنصر، لأن دراعاً من غلوة بدراع من ذلك العنصر، دراعاً من سهل هذا بدراعين من غيره. ذلك وهذا عند أبي حبيدة.

وقال أبو يوسف: دراع من سهل الكامل بدراعتين من سهل. فإن كان سهل وبيت كامل فكل دراع من الكامل دراع ونصف من السهل عند أبي حبيدة.

وقال أبو يوسف: كل دراع من سهل الكامل بدراعتين من السهل وعلى قول أبي حبيدة: سهل بمقابلته ستة دراع من العنصر بمرة ثلاثة وثلاثون درعاً. وثبت دراع من سهل الكامل، ومثل أن يقسم ستة على ثلاثة، لأن كل ثلاثة لفرع من سهل بدراع من الكامل.

وعند أبي يوسف: حساب ذلك من سهل الكامل بمائة دراع من العنصر بمرة. لأن سهل وسهل غيره سواء فحسب من الكامل بمرة مائة حساب سهل وحسب غلوة.

قوله: وإذا احتلف المنتقمون فشهد القاسم فليست شهادتهم، هذا قولنا

وظن محمد لا يصلح وسواء في ذلك باسم القاضي وغيره.

في شرحه ان يسما من اجرة قلته سيدهما، ان يسما من اجرة لا يغفل.

وعند كونه لا يغفل في التوزيع، لأنها يسما من عمل أصيب.

ولم يسم سيد من عمل غيرها، وهو ذو سبب، والقسم لا يسمي أصيباً لأن

أصيباً المسمى

وأما إذا لم يسما بالأسر من عملهما إذا صحب القسم، فأن ذلك في شهادتهما

بالإجماع، لأنها بدعيان، وهما نفس امتزجاً عليه

في القسمي، شهادتهما مقولة سواء سما، أو لا، وهذا الصحيح

فإن فيه قاسم واحد، ليس لأن شهادتهما غير مقولة

قوله، وإن ادعى أحدكم العطش رجوعاً له أحده، في يد صاحبه وقد أخذ

على نفسه بالشيء ثم يضاف على ذلك إلا بهي، لأن يدعي صاحب نفسه بعد

شهادته، وقد أقر باستيفاء حقه، فلا يصدق إلا بهي، وإن لم تقم به بية أصحاب الشركاء.

فمن كان منهم مع يد صاحب المأكلي والمطعمي فجمع بين يد أصيبتهما

قوله، وإن كان متزجرت حتى ثم قتل أحدث بقصة فالتزجرت فزاد خصمه مع

بهيته، لأن امر شهادتهما وشهادته لنفسه، ثم ادعى حقه من خصمه، وهو مكر.

فلا يغفل عليه إلا بهي

قوله، وإن لال صاحب يني موضع كذا، ولو يسئلني لني ردة يثبته على نفسه

بالاشتغال وكيفية شركته نكاحاً وقسحت أنفسهم، لأن القدر له سهم بينهما.

وقوته، ولم يشهد على نفسه، أي لم يقر

قوله، وإن ادعى شخص بعض نصيب أحدكم ما يقينه لم يسمع القسم عند يني حقيقة

ويزجج حقيقة ذلك من نصيب شركته، وقال أبو يوسف، يسمع ويكون ما بقي بينهما

نصيبين، ومحمد مع أبي حنيفة في الصحيح

وفي بعض النسخ مع أبي يوسف.

فإن في عبارة الخلال في حرة شائع من حديث أحمد

أنه في شهادتهما بعض من فلا يسمع القسم بالإجماع، لأن الاستحقاق يكون في

مخرج لا في جمع المال، إذ استحق بعض سهم في النكاح صحيح بالاجماع، كما إذا سجن

نصف ثلثه، أو حصل النسبة لمن المصحح، لأن لو لم يزل حراً إلى نفسه لما

في يد كل واحد سهم للعسجن، فيعرق عليه نصيبه في موضعين، فأنه

وأما إذا سجن بعد أن في يد أحدهما معلوماً، والمستحق عليه ما عدا

فإن لم يزل النسيء؛ لأنه لم يزل عليه نصيبه من شغل نفسه. وإن لم يزل النسيء يرجع
على صاحبها يرجع ما في يده، لأنه لو لم يكن عليه جميع ما في يده كان يرجع نصف ما في
يد شريكه، فإذن «المحقق النصف يرجع يرجع ما في يده» وهذا أيضاً بالإجماع

وأما إذا استحق نصف ما في يد أحدكما متاعاً من أبي حنيفة وعمره. هو مالك
كما لو استحق ما في يده معلوماً

وقال أبو يوسف: تعين النسيء لأن ما استحق جزءه شائع ظهر شريك ثالثه
والنسيء يكون وعاء باطنه كما إذا استحق بعض شائع في التصبير، والله أعلم.

كتاب الإكراه

اینگره اسم الفعل. یعنی ایستاد خیزد، بختی به رشت، از بخت به اختیار و مع
بختاء آید. و حدس را بختن یا حدس فسرده تعقیق و سرحد به رذل یا اینا بگون می
نمایند و سوا بگن سلطان یا غیره.

مقولہ: واپس رہا اگرچہ اُن کی جگہ پھر نہ ملے گا۔

[illegible]

قوله (لا كبر) شيب حكمة إذا حصل معنى بندى على ابدع ما قوخذ
على سلطانا كس (و نك) لأنه رواه: هذه حصصة لم يعد الذكر على لانت ع من دلاء
نفسه.

قبله (رد) انكره الزخرف على بيع ماله او على سواه سلفه او على ان يبيع
الزخرف ينافى درهم و يردح دوا و انكره على ذلك بانصراف الشاهد او ما يقتل او
بالتحريم فناع او بشراء فهو بالجمهور ان شاء الله تعالى الشرح و بان شاء الله فسخه و رجع
بالبيع و ان من شرط هذا الموقوف ان ينفق على من يرضى و لا ان يكون عرفة عن
رأسه و ينفق

تم زده به نر میگویند و سیم میگویند به هیکل عید.

ونقل وتر، لا لبس، لا دقة موقوفة، على الإحصاء، والمعلومات من الإحصاء لا يبعد

ومما أدركى السمع صدى من أملة مضافاً إلى عنه، والصداء بعدة شريطة، وهو الظرفي، فصار كسائر الظروف المقتضية، فثبت به المذهب عند المنص، حتى لو قصده وأعمده، أو تضمنه، فيه تردد، لا يجوز فيه كالتدوير والاستدلال، فإن برعته عليه، وإن عرفت فيه ضرورة، بدخوله المصح كالفعل، والإجزاء، وظلاله، وبخبره، به، صحيح، ولم يتطوع حتى استمر ذلك، بل، وإن لدفعه الأيدي مختلف، من الباعثات الداعية، فإن يعرفه، فمتسري به، لا يقسم، لأن الفساد فيها هناك حين سفره، وقد يعنى بالبيع شيء حتى

المعصية وحسنه مقدم لحاجته، أمّا ما يؤدّ خلو المعصية وعما سيء، فلا يخلّ حتى الأول حتى الثاني.

وقوله: «تو عن الی یقر» من بعض درعهم «قال فی شرحه رد المکره علی الی یقر»
قوله یقرب. «فقر بعضهم» «والمراد بخلل: لأنه مکره علی لألف» «وعنی اعتدایها» «وإن
الکراه علی الی یقر دفع» «وکر تأمین حرمة الکراه لأن الألف الأول کراه حلیه» «ولم یلزمه»
والألف الثاني لم یحل تحت الإکراه، ولما اعتدای باحیة حرمة، وکراه رد المکره علی الی
مع الکلف برحمه، «أقر مدینه دسار» «و صحت آخر مر ما» «لأن علیه حرمة مدینه

قوله: «وإن کان قصير» «فمن طوخته قصه» «لأجل الی» «وکن» «إن اسم السج ضمه»
لأنه دلالة الإجماع

قوله: «وإن کان قصير» «فمن طوخته قصه» «لأجل الی» «وکن» «إن اسم السج ضمه»
بعضی بعض، «وإن کذا حاله» «لا یزجه منه شيء» «لأنه مکره علی بعضه» «وکن» «إنما کذا»
فی المستصحب

قوله: «وإن کان قصير» «فمن طوخته قصه» «لأجل الی» «وکن» «إن اسم السج ضمه»
وکن کذا حاله» «رد علیه

قوله: «وینکم» «أن یضربوا» «نکروه» «إن» «عالم یمن» «معه» «کان له أن یرجع
علی مشتری» «بما یمن» «وإن شاء» «حسن» «المراد» «ی» «لا یرجع علی المکره»
قوله: «وإن» «أشبهه» «علی» «أن» «یأکل» «أشبهه» «أو» «یشرب» «الحمر» «لأن» «أشبهه» «علی» «ذلك»
ضرب أو حتی «وإن» «یمن» «علی» «أن» «یأکل» «أشبهه» «أو» «یشرب» «الحمر» «لأن» «أشبهه» «علی» «ذلك»
منه علی نفسه «أو» «علی» «عضو» «من» «أشبهه» «فإن» «خالف» «دفع» «رسعه» «أن» «یأکل» «علی» «ما» «نکروه»
علیه» «ومثل» «هذا» «إن» «الکراه» «غير» «سب» «لیم» «أو» «أکل» «لحم» «خبر» «وعدا» «ما» «کان» «کبر» «وإنه»
أنهم یومنون به» «یومنون» «به» «أصل» «علی» «طه» «دائن» «أما» «لا» «ثم» «إن» «ذلك» «لم» «یسعه»
ماوله

قوله: «فإن» «مهر» «حتى» «أوفعه» «به» «ذلك» «وإن» «یأکل» «لحم» «ثم» «لأن» «المهر» «فی» «هذه»
الطه کلظمه لمباح، «وإن» «رأه» «طعمه» «مباح» «مأکله» «حرم» «به» «کان» «قفا»
قوله: «وإن» «أشبهه» «علی» «أن» «یأکل» «أشبهه» «أو» «یشرب» «الحمر» «لأن» «أشبهه» «علی» «ذلك»
بعضی أو قید أو ضرب لم یکن دفع بأكراه حتى یکره فأقر یحل منه علی نفسه أو
علی عضو من أعضائه» «وکن» «(د) «5» «علی» «تلاف» «سلب» «أو» «سلبه» «أو» «سلبه»

قوله السيد: يخالف ذلك وصحة أن يظهر ما أمرؤ به، إذ عيب على طه أنهم
مطلوه.

قوله: وهذا أظهر ذلك وقيل فطعن بالإيمان لا إثم عليه؛ لما رويته في
المشركين أحسن حد من يأسر وأكرهوه، حتى فإن في سهم خير وإن في رسول الله
على الله عليه وسلم نبراً، مما جاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن له ما
وراءه؟ قل من أكرهني حتى فلا في المصوم خير؛ إذ: ثبت أنه قال كرم
وجده فليكن^١ لال مطعوناً بالإيمان، قلن: فإن جادو وعد إلى التعافية لا إلى الكفر^٢،
وهو قول علي بن أبي طالب في الأعراس، وظنهم مفسدين بالإيمان^٣، وقال هذا لإظهار لا
يعوت الإيمان حقيقة لتمام التصديق، وفي الأصابع ثوب المص حقيقته، وإحدى أخرى كلمة
الكفر محبس أو قيد، وإن: كك مطعوناً بالإيمان لم يفسد، كما في الخصامي.

قوله: وإن صير حتى قبل وأن يظهر الكفر كالماجور^٤ أي يكون لفصل من
إفادته عليه ما روي أن: المشركين أخذوا حبس من عدي، فقالوا له لعلنا نكر
فذكرنا قلنا خير ونشم نعد^٥ فكان يشتم المص. وذكر عدي صلى الله عليه وسلم
بغير قصود وعسود، فقال عليه السلام: هو رجع في بعده، وما روي في التفسير^٦.

(١) قال في حاشيئة الصلالي في الترمذ (٢١١٢): حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم حمل من
يأسر لك أسير بالإكراه. وكيف وجاد فقلنا؟ فقال مطعوناً بالإيمان، دل على عدو صدق
في حديث من الله، وهذا الرأى وتبعه في الحديث، وعادكم واليه من عدي من عبيد من
حملاً من عدي من أسير من أسير يكون حصار من يأسر، فلم يكره، حتى سب النبي صلى
الله عليه وسلم. ذكر المصوم بغير، وأكرهه، ولما في في من الله عليه وسلم دل ما وراءه؟
تسأل: من أسير رسول الله، ما مكنه حتى شئت ملك، وذكرين، هذه أسير ما صلى الله عليه
وسلم. ونكبه بعد ليد^٧ من مطعوناً بالإيمان، قال صلى الله عليه وسلم: من أسير من أسير
دوسانه صحيح إن كان محمد بن علي منه من أبيه.

(٢) سورة شمل قال

(٣) قال في حاشيئة الصلالي في الترمذ (١٩٧٢): حديث أن: حينما صير عدي بالإكراه حتى صلب،
وسأله النبي صلى الله عليه وسلم: سيد القهقهة، وقال: هو رجع في عدي، الرأى في في شعري.
في قصه من سبب في عدي ملك، من حديث نوفل بن معاوية الديلمي قال لما صلى عيب
أركان من صفوة آل عليه، ما عوداً، رافقه، ثم قالوا له: أرمع في الإسلام قال لا، والله لا أقبل،
وأول ما في في (١٦) من عيب، وذكر الحديث في التفسير^٨.

وأصل هذه حاشيئة في الترمذ مطولة في شعري، ليس عيب ما حسب راء أنه ذكره، وإنما قوله

قوله (وإن أنكره حتى إلّا مال فستوفى بغيره) يدل على أنه على نفسه أو على غيره من أغنيائه وسعاً أن يفعل ذلك؛ لأن مال الغني يستباح عند الضرورة كما في النجاسة والإكراه صريحه.

قوله (ولصاحب المال من بعض التمكيد) لأن الإكراه قد يكون تمكيداً منكره
 فصل ذلك باب

قوله (وإن أنكره بفعل على غيره لا يفسد قتله بل يقتل حتى يقتل قتله كذا) وأما وجهه أن لكل نسيم ما يستباح للضرورة، فإن صرحت حتى تقتل ما مشهوراً.
 قوله (والفصل من عني نفي الإكراه بل كذا يقتل) عدم دفع
 وقال أبو يوسف لا يجب مجتنباً القصاص، وعلى المكره الأمر للذمة في مثله ولا شيء على المكره لما مر.

وقيل رخص على المكره القصاص؛ لأن الإكراه لا يبيح القتل، وعدم الإكراه كراهه فيه.

والأبي يوسف أن المكره لم ياتر اغتيل وإنما هو سبب فيه ليعالج القتل ويأمنه بطريقه. وإذا كان هذا فإل عند حصوله لا، والعائنه لا تقتل المقتل ولحقاً قد به عليه السلام «رفع عن أمتي الخطأ والمسيات وما استكرهوا عليه»⁽¹⁾، وإنما وجب القصاص على المكره لأن فعل المكره عمل باله، يصير كالأب، فكأنه أحد يبد المكره، وبها يجب، فعليه به.

وقيل لا يلزم، لأن الإكراه لا يبيح القتل، فله على غيره ما يبيح المكره، ولكن المكره يمتنع من فعله لا يحرم المكره المبرور، بل فعله يبيح أو يقتل ماله قتال به. فلا بد من قتل، فوجب في كل من فعله قتل، وهو أنتم، ولا شيء.

وقيل من قبله من عليه وسلم سيد السادة، أي أئمة، وكان قوله ليس الله عليه وسلم هو يعني في الحقيقة لم يجعله الله، وراد اسمية صفة دين الشهادته الحرة، فكانت من بعض من حرم وأمر به هو بطريقين من الدين، وفيه نص، وروي (لا من) من رآه أو رأى على على الله عليه وسلم قال «ممن أكره لاله وهو من قبله»⁽²⁾.

(1) أخرجه من جامع أبيه في كتاب الصلاة (في إطلاق قوله) «ممن أكره» من سواد رواته، لا يجوز غير أبي الخطأ، والـ «ممن أكره» عليه، وذلك ما وضع على أبي الخطأ والمسيات، وما استكرهوا عليه.

عليه، وتجب فيه في ما لا الأمر، كذا في محلّه.

ولا أكره، بل ينبغي أن يكون مثل أبيه، أو أخيه، فإنه لا بأس بحمل أبيه، كذا في محلّه.

وقد لم يوجب عليه الصلاة، بل كان مكراً، لا للفسوق، بل لميل إلى الشك، ولا راد على ذلك، إلا أن يوجب له ما يوجب له، لا أنه يوجب له، بل لا بأس به، كذا في محلّه.

فإن أكره، لا يوجب له الصلاة، بل كان مكراً، لا للفسوق، بل لميل إلى الشك، ولا راد على ذلك، إلا أن يوجب له ما يوجب له، لا أنه يوجب له، بل لا بأس به، كذا في محلّه.

فإن أكره، لا يوجب له الصلاة، بل كان مكراً، لا للفسوق، بل لميل إلى الشك، ولا راد على ذلك، إلا أن يوجب له ما يوجب له، لا أنه يوجب له، بل لا بأس به، كذا في محلّه.

فإن أكره، لا يوجب له الصلاة، بل كان مكراً، لا للفسوق، بل لميل إلى الشك، ولا راد على ذلك، إلا أن يوجب له ما يوجب له، لا أنه يوجب له، بل لا بأس به، كذا في محلّه.

فإن أكره، لا يوجب له الصلاة، بل كان مكراً، لا للفسوق، بل لميل إلى الشك، ولا راد على ذلك، إلا أن يوجب له ما يوجب له، لا أنه يوجب له، بل لا بأس به، كذا في محلّه.

كسلاً ولا صان على المكراه لأن المهر تقرر في دمه بالذبح لا بالتلاوة فلا يرجع عليه.

قوله: **وإن أكرهه على أن يزوج عتيقاً** وجب عليه العتق عند أبي حنيفة، إلا أن يكرهه السلطان؛ لأن الإكراه لا يتصور في الزمان لأن الوطء لا يمكن إلا بالتسلط وهو لا يكون مع الخوف؛ وإنما يكون مع القوة ويكون الجنس والاجتناب، فكانا ركني باختياره وليس كذلك المرأة إذ أكرهت على الزمان ما بها لا تحذف لأنه ليس منها، لا التمكن وظلما يحصل مع الإكراه وإن أكرهه السلطان، فيه رويان.

استفهام: يجب به أحد، وإن عطل ربه وطوجه به ما ذكره.

وثانية: لا حد عليه ويحرم، ويجب عليه المهر؛ لأن السلطان لا يمكن مخالفة، ولا تقتل منه إلى غيره.

وفي البردوي الكبير: إذا أكرهه السلطان على الزمان لا يسهه الإقدام عليه؛ لأن فيه مصاد الفرج، وخبايع العمل، وذهب بركة الخليل.

قوله: **(وقال أبو يوسف: لا يكرهه العتق ويحرم سواه)** أكرهه السلطان، أو غيره؛ لأن الاختيار من طبع الإنسان، يحصل خير اختيار، ثم يكره على الموافقة، فيصح الإكراه، ويستقط المهر، ويجب للمهر؛ لأن الوطء في تلك المهر لا يحرم من حد، أو غيره، مبدئ سقط المهر وجب المهر، ولا يرجع به على الذي أكرهه وإن أكره عليه يحيى، أو قسيه، أو صرب لا يخاف منه نساء، وليس له أن يعقل، فإن فعل لعنه الله؛ لأن المحرم والتقييد إكره في الأموال والمعمود، فأما المحظورات، فلا إكراه فيها إلا ما يخاف منه تلف نفس أو عضو.

قوله: **(وإذا أكرهه على الرقة لم يمس منه المرأة)** يعني: إذا كان عليه سلطاناً بالإيمان؛ لأن الرقة تعنى بالاعتقاد.

وروي الحسن أنه يكون مرتد في الظاهر، ومبني به وبين الله يكون مسلماً إذا اعتلج الإيمان، وبين أم الله، ولا يصلح عليه، ولا يورث، ولا يرث من أمه المسمية لكن الأول هو المستور.

وإن أكره كافر على الإسلام، فأسلم صح إسلامه لموته تعالى: **فإنه أشد من ذي**

كتاب الحج

هو جمع مبررة، وهي الطريقة في الأمور

وهي طقس عبادته من الأضحية وما يخص بغيره فهي صبي الله عليه وسلم في معاصره، والحج منها هو اجتهاد للعدو وهو ركن من أركان الإسلام

والأصل في وجوبه: قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ عَلَيْكُمُ الْقُلُوبُ وَالْمُؤَكَّدَةُ لَكُمْ﴾^(١)، أي مرض عليكم القلوب، وهو شأن عبكم.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ تَسْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَّغْتُمُ حَيْثُ لَا تَكُونُ يَسْتَعِزُّ﴾^(٣)، أي لا يكون شرك في تكون كبد في الله^(٤).

قوله رحمه الله: (العباد لم ينزل على الكفاية إذا فاه به ليق من الناس سقط عز الأنبياء) يعني إذا كان بذلك العرب كفاية، أما إذا لم يكن بهم كفاية لرس على الأقرب فالأقرب من العباد إلى الله تقع الكفاية.

قوله: (وقول لم يعم به أحد أب جميع أنعمي حركته)، لأن الوجوب على الكل إلا أن في اختلاف الكل به قطع مصالح المسلمين من مطلق خبره وسامع المعيشة.

قوله: (ووالله الكفاية واجب علينا ونحن لم يندونا)، لأن قد لم يرد على منادهم لما فكان على وجه الدعاء، وهذا المعنى يوجد في المسلمين به حصص من بعضهم لبعض الأديمة وقيل المشركين مخالف لقول المسلمين.

قوله: (ولا يجب جهاد على حيي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا أعمى ولا مفلج ولا أقطع) لأن الحي والمجنون ليسا من أهل الوجوب، وأر القلم يرجوع عنها، وأشد تعذر حق المولى، ولأنه يسقط عنه مرض، بلع واجتمع، وهذا من مرض الأعيان والسر، سقط عنه مرض الجملة يستلزم مرض الكفاية عبا أولى والأعمى والمفلج والأقطع لا يحررون، ولقد سقط عنهم مرض الجمع رسول، كان مع الأعمى، ثم قتل، ولأنه يحدث في القاتل إلى به بصره، ما يوجب بقاء، هذا هو المولى ليعده في القاتل حرج فيه! ذكر السج لمعه وقد رضي ما ساقطه.

(١) سورة البقرة: ٢١٧

(٢) سورة البقرة: ١٩٣

(٣) سورة البقرة: ٢١٧

(٤) سورة البقرة: ١٩٣

قوله: «إِنَّ هَذَا عَلَى سِدِّ وَجْهِهِ عَنِ جَمِيعِ النَّاسِ لِنُدْفَعُ بِخُرُوجِ ظَهْرَانِهِ
بِقَبْرِ يَدْنِ رُوحِهِ» وَالْمَعْنَى بِغَيْرِ آتٍ سَيَلَفٌ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

{مُعْظَمُ فِي كَيْفِيَّةِ الدِّعْوَةِ}

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَأَمَّا سَمْعُ بَنِي الْعَرَبِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ بِهِ» أَوْ هَذَا دَعْوَتُهُ إِلَى
الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ الدِّعْوَةِ الْمَسْجُودِ. وَأَمَّا هَذَا، فَمِنْ عَنِ سِدِّ الْمَسْجِدِ وَرَقِ
شُجَاعٍ لَا يَأْتِيهِ بِهِ سِوَى مَرْرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا فِي الْفَصْلِ وَنَحْوِهِ.

قوله ﴿تَحْسَبُوا عُقُوبَتِي﴾ أي يحسبونها من جنسهم، ويحسبونها كما يحسبونها إلى علي الله عليه وسلم من أجل طاعة

قوله: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ﴾ أي الذي صلى الله عليه وسلم «فارق ابوجه»^١، وهو
موضح بقرآن النبوة به بحر

[illegible]

قوله (ولا يأنس برسبيو) وإن كان فيهم شتم أو لعن (أو لآخر) أي يرميهم بالقتاب واللعن. ومنسحب لأن في الرمي داح الضرر الماء بالدم. من حذاء الشكس. وقيل القاح والأسير ممر حاصر

قوله (فإن لم يسرنا بغيره) أي إن لم يسرنا بغيره (أو بالأسارى) ثم يكرر، عز وجل
وَيَقْتَضُونَ دَوْلَ الْكُفَّارِ، لأن المسلم لا يجوز قتله، وإن أصابوا أحداً من
الأسارى، أو الأسارى، ولا يسار عليه من دية ولا كفارة.

قوله: (ولا بأس بما فرج الله) وأما ما فرج مع حسبي، هذا كما عسكر
عظيمهم يزعم عيباً، لأن تعالى هو السلامة، والسلامة، وكذلك كتب الله
سورة التوبة

قال في اعدائه والمعادين بحرس في السكرو انطمة اقامه عمل بلدهم كاصح
واسقى واشفاه. فان السوء من ضماهم في البيوت ايدى بفسقه ولا يثرون بفقده لان
يستدل به على ضعف المنهج الا عند الضرورة ولا يستحب (مراعيه للمباحة
والخدمه) فان كانوا لا يدعرون. فالامه دون الحرار. وبه كان السوء يخرجه
مؤثره صلى الله عليه وسلم في خياله. قال ام عيسى عروب مع مؤثر الله صلى الله
عليه وسلم سبع عروب كب صلح مع قطام. وادى امره. وادى بالمرسى.
كذلك لم يلهم حب سنان ام ليس من مقلد لانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

(۱) قال می حجر فی الد، ۱۶/۲ - شہاں علی صبی اللہ عبد السلام عرفان سویرہ معنی
علیہ صبی حدیث ہر عمر، قطع ہوا ہے عبد السلام بھٹی سی الجسر وخرقہ بنی الخوریۃ
القدس

(2) مصر حرد المصنوعي كتاب الصيام (باب في حرق في بلاد الهند، 1777). ريعه الأحمد في
كتب ليويل فصل 9، باب (من سورة التوبة) 1779.

يؤيد حسيبي -تلميذ (المراد) مع الناس عليه (١)

وقوله: «ولا شيخاً عابثاً» يعني الحي لا رأي له في الحرب، أما إذا كان يستعان برأيه قتل، ثم إذا فعل أحد هؤلاء عمداً، لم عطفه فلا ضمان عليه، وإنه يكن عليه دية، ولا كصاوة إلا أنه يكره أن كان عمداً، وعليه الاستقار، وإذا لم يجر قسم يعني أن يؤسروا ويحلبوا إلى دار الإسلام، إذ قدر المسلمون على ذلك ولا يتركوه في دار الحرب؛ لأن النساء إذا تركن يجرى بهن أهل الطرب، وكذا الصبيان ينجسون، بهائنون، وكذا الفتوة والأعشى والمقعذ، ومطروح اليد والرجل لا يتركون في دار حرب؛ لأنهم يظنون أنهم قيسون، وفي ذلك كثير عدد الكفار.

وأما الشيخ العاني الذي لا بدائل ولا رأي له ولا هو من يذبح، وإن شاور أسروه، وإن شاوروا مرقوه؛ لأنه لا مدية له، فيه لا برأيه ولا سله، وكذا العجوز الكبيرة التي لا زوج ولا لها، إن شاوروا أسروا، وإن شاوروا مرقوها، وسجور هل الذي يعني ويعني لأه في حال برأته كالمصحح، وكذا يجوز قتل الأعرج والأحمس وأقطع اليد اليسرى وأقطع إحدى الرجلين، لأنه يمكنه أن يقاتل بسيف، ويمكن الآخر أن يقاتل ركباً، وكذا المرأة إذا فاقها بجور فلها؛ لأنها إذا كانت صابرة كالرجل.

قوله: «ولا أن يكون أحد هؤلاء عصفاً» أي في الحرب؛ لأن من له رأي يستعان برأيه أكثر من بعدد مقاتله، فلهذا قتل.

قوله: «أو تكون امرأة مفككة»؛ لأن في قتلها غريباً جسيماً، وكذا إذا كان صغيراً صغيراً، فأحصروه معهم فزفوه، وكان في قتله عرق جسيم، فلا بأس بقتله.

قوله: «ولا يقتلوا موقوفاً»؛ لأنه غير مختص إلا أن عدل، يفعل دماً لشراً إلا أن الحي والمجنون لا يسلان إلا ما أرادوا قتلاً.

ويكره للسم أن يندى فيه الحربي بالقتل لقوله تعالى: «وما جئناكم في قتلنا متروفاً»؛ ولأنه يجب عليه إحاطته بالإعالة عليه، وفي قتله ما يفسد به، ولا بأس به إذا يعلقه ليقطعه عبره، كما إذا ضرب قوائم فرسه، أو نحو ذلك، وإن قصد الآلة قتله بحيث لا يمكنه دفعه إلا بقتله، فلا بأس أن يقتله؛ لأن مقصده الدفع مما هو سوى خوفه من ذوي الرحم لغيره، فلا بأس بقتله، وأما أهل البيت والنفوس، فكأن ذوي رحم عزمه كالأب سوء، وذو ذوي كونهما عبده، رضى الله عنه مثل نياه يوم أحد، وكذلك من عبده قتل أمه، عبده من عبده يوم أحد، وكذا من صبي لله عبده

[illegible]

2. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
3. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
4. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
5. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
6. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
7. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
8. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
9. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$
10. $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \dot{\theta}^2 + \frac{1}{2} \dot{\phi}^2 \right) = 0$

[illegible]

قرآن، لسانِ شمعِ احمد شہید اخگرِ بدنامہ نفسہ و ولادتِ نقشبندیہ لایقہ
مسمومِ یامیہ جہاں بکریوں اور

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِرَ فِي بَيْنِهِ

قوله (وَأُولَئِكَ لَكَفَرُ قِيًّا) لأهم كفار سريفون ولا تهمية بهم وبهمه لأهم على حكم أنفسهم ومن قال من عبده في: لأهم لغيره منى مولاه خرج من يده وصار تبعاً لأهل الحرب

قوله (وَلَا يَنْصَرِي لُ بِنَاعِ الْمَسْلُوحِ مِنَ الْقُلُوبِ الْحَرْبِ) لأن فيه تعزية لهم على قتله: لأن السلاح لا يصيح، ولا للحرب، وكذا الجديد: لأن أصل السلاح وكذلك الخيل والسهم والحربة: لأن فيه تعزية لهم على ما حصل، وكذا لا يباع منهم ومنهم أهل الذمة: لأنه ما يتمتع هم على قتال، ولو دس الحربي لغيره فاسترى سلاحاً، فإنه يبيع من ذلك، ولا يصكر من إحصائه إليهم.

قوله (وَلَا يُعَادُونَ بِأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَتِيفَةَ) يعني لا يعادي أسارى المسلمين بأسارى المشركين؛ لأن فيه تعزية الكفار عليهم ودفع شر حربهم خبر من سيدنا أميرنا. قوله (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَأْتِي لَنْ يُعَادِيَ بِهِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ) لأن فيه تحضيض المسلمين لهم أن يأتوا من قتال الكفار، ولأنه عفاة أسارى المسلمين يقال رعدة منهم: فلا يجوز في المذهب لها فيه من المعونة لهم بما يخص بالهزيمة بالهزيمة والقتال، وهو كبح السلاح منهم بالمال

وعمر محمد لا يأتي بذلك إذا كان بالمسلمين حاجة استدلالاً بأسارى يروى وقيل محمد ولا يأتي أن يعادي لتفويض الكفر والفساد، وأما السوء والفساد: فلا يعادي هم، لأن يعظم المسلمون في ذلك: لأن التفويض الذي لا قتال فيه، ولا يولد له ولد، وليس في رد الإيثار معونة لهم، وأما السوء والفساد، ففي ردهم معونة لهم: لأن غضبهم علىهم، ليعانقوا والسوء يندفع فيكثر منهم

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَذَلِكَ أَجِبَ وَالسَّلَاحُ إِذَا أَحْمَاهُ مِنْهُمْ فَطَنُوا مَعَادًا بِالْمَالِ لَمْ يَجِرْ أَنْ يَمُوتَ ذَلِكَ: لِأَنَّهُ مَعُونَةٌ لَهُمْ بِمَا يَخْشَى مَخْذَلًا

قوله (وَلَا يَجُوزُ عَنْ غَنَائِمِهِمْ) أي على الأسارى بأن يظلمهم بما من غير مبراج ولا جزية: لأنه بالكسر يذبح عن الإسماء التي فيه، فلا يجوز إسطافه منهم بغير مبراج، ولما من النبي صلى الله عليه وسلم على أبي عرفة، لأنه كان من طهر لا يجوز استرقاقه.

{مختلف في الغنائم وقسمتها}

قوله (وَبِذَا لَحِ الْإِمَامُ بِلَذَا عَوْنِهِ) أي في قهره (فَبُيُوتُ بِالْغَنَائِمِ) أي ما قسمتها بين الغنائمين: كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمير

قوله: (ومن ساء أئمة أئمة عليها ووضع عليهم الخوثة وحلي أو صبيحة الخراج)
كما نص عمر رضي الله عنه بركة الخراج بوجوه فصحاء

وليس الأولى أن يسميها عند حاشية الحدي، وإن يترك تسميتها عند عدم
حاشيتها، وفيه في الحدي، أي في المصنف، فلا يجوز أن يسميها

قوله (وهو في الأصل بالفتح) إن شاء الله تعالى، لا يسميها لأن في تسميها
حسب مادة الفصحى، أي في أصلها، كما يضاف من غيرهم بالمسلمين

قوله (وإن يسميها استوفيت) سواء أسمى أو لم يسميها، إذ كثر من يجوز
استعمالها في كل ما يكون من الحرب، وإن كان من المسلمين قبل سير في غير الإسلام،
أو في دار الحرب، بل أن يسميها وقيل أنه يسميها فلا شيء عليه من دفعه، ولا قسمة ولا
كفارة؛ لأنهم على أصل الإسلام ذك وسهم الإمام، أو ذكهم حرمت منافعهم، فإن منعهم
مقاتل عزم ليسهم، ووضع عليه الكفارة إذا قتلهم خطأ، لأن القسمة راسع تقرير للرق
وسم وإمضاء، فلهذا الفصل معهم، فلهذا عفا عن قتله، ولا يجب عليه
القتل؛ لأن الإمام في كتاب في الأصل شبهه بغيره، يستقل بالتسمية، فإن أسمى
الأسير قبل أن يسمي حرم، وفيه في القسمة؛ لأن الأصل عقوبة على التكفر، فيرفع
بالإسلام، ولما أئمة، بل بالاسلام لا يعني إلا ما

قوله (وإن شاء تركهم اختار) ذمة للفتنة، لا يتركها لغرب وحرمة
قوله لا تركهم، وإن سمى لإسلام، أو لغيره، لا يتركها

قوله (ولا يجوز أن يسميها في دار الحرب) لأن في ذلك خوثة هم على
الفتح، فلا يسميها، وله أن يسميها بغيره، أو يسميها بعد انعقاد الحرب، وهو
الأحد بغيره، إسلامه من لأحد، لأنه لم يفتد

قوله (وإن ادعى الإمام بغيره في دار الإسلام) ذمة من ذمة بغيره على نفسه
التي دار الإسلام وحدها، لأن ذمة الحرب لا يجوز عرضها، ولا عرض
أصبح من كسر يوكه، سواء الله، وأما بغيره، أي ذمة من ذمة بغيره، كما هو معلوم
وعلمها، ولا يجوز بغيره، بل للفتح، لما فيه من تعذيب حيوان ولا بد من ذلك
قوله (ولا يفرقه ولا يتركها) معاً لا يفرقها ولا يتركها، ولا يتركها
بغيره بغيره، أي لا يتركها، لا يتركها، لا يتركها

قوله (ولا يفرقها) أي لا يفرقها، أي لا يفرقها، أي لا يفرقها، أي لا يفرقها
قوله (ولا يتركها) أي لا يتركها، أي لا يتركها، أي لا يتركها، أي لا يتركها

ولا تسع وما كان من سلاح يسكر بغيره حرقه وإن كان لا يسكر فحرقه كالحديد، فإنه
يؤدبه في موضع لا يحده من حرب. وكل ذلك يسكر أيهم رأتهم بحيث لا يقتضون به
وإن جميع أدلهم ومعلم الدلائل معطلة لهم. وما أشد أن يحدروا على عظماء
يقولون: إنهم من دعوهم ويركضوا اليأس والسياسة استبوح في وطن مضيقهم يهلكوا
حسناً وعظماً وكذا. وما وجدنا من سيرة أدهم في ذلك، بل ما وجدنا من سيرة
من العرب، ويكرهون أن يذهب عنهم ولا يتلوهم فيقتلهم فيصرف عن السجون ما دمو
في يوم الحرب. إبقاء مصداق، كما في الخطب

قوله: (ولا يفتن عبيد في دار الحرب حتى يجرهم إلى الإسلام) فلو
يقضي المكرمة لا يدمر الحور

وعند الفتح لا تأمن بقايا حناك

قوله: (وإذا رتبنا سوا) أردت القبيح في الحرب، بل لا بد من ذلك وقد إن
كانت خصمه يسهل، ولم يدر أن من على سلك من موسى عليه السلام في القصة التي
وذلك في: في حور وأبدا هو الذي ينشر فقال

قوله: (لو أن لهم مد في دار الحرب قبل أن يجرؤوا عليهم بعد الإسلام
شاوركم فيهم) ما لا يدر أن من على سلك من موسى عليه السلام

قوله: (وإذا رتبنا سوا) أردت القبيح في الحرب، بل لا بد من ذلك وقد إن
كانت خصمه يسهل، ولم يدر أن من على سلك من موسى عليه السلام في القصة التي
وذلك في: في حور وأبدا هو الذي ينشر فقال

قوله: (وإذا رتبنا سوا) أردت القبيح في الحرب، بل لا بد من ذلك وقد إن
كانت خصمه يسهل، ولم يدر أن من على سلك من موسى عليه السلام في القصة التي
وذلك في: في حور وأبدا هو الذي ينشر فقال

قوله: (وإذا رتبنا سوا) أردت القبيح في الحرب، بل لا بد من ذلك وقد إن
كانت خصمه يسهل، ولم يدر أن من على سلك من موسى عليه السلام في القصة التي
وذلك في: في حور وأبدا هو الذي ينشر فقال

قوله: (ولا يجوز لأحد من المسلمين قتالهم إلا أن يكون فيه مصلحة قبيحة)
بأنهم الإمام: لا بد أن كان يهتق المصلحة بقتلهم وهي ومصلحة حال الإمام نفسه، فيقتلهم كما إذا أسهم الإمام نفسه.

قَالَ يَا أَلْكَرْمِي وَالْمُرَامِقِ إِذَا كَانَ يَحْتَقِلُ الْإِسْلَامَ لَا يَبْصَحُ أَمَامَهُ عَهْدُ أَبِي حَبِيبَةَ حَتَّى يُلَاقِيَهُ

وقال محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، في كتابه "المعجم الكبير":

والإمام أبو عبد الله بن أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، في كتابه "المعجم الكبير":

قوله: «وَلَا يَخْزَىٰ أَمَانُهُ»؛ لأنه سبحانه على المسلمين؛ لأنه يقصد تنمية الكفاية
والتعليم كلهم؛ ولأنه لا ولاية له على المسلمين.

قوله: (وَلَا الْأَسْبَابَ وَلَا الْكَلِمَ الْفَعْلَ عَظِيمُ) وكذلك مر أسلم هناك ولم
يهاجر إليها لا يهجر ما؛ لأن هؤلاء يصطرون إلى ما يريد الكفار ينقضون بذلك من
الضرر

قوله (ولا يجوز أمن المذنب عند أبي حنيفة إلا أن يأتى له مولاه في القتل) لأن الله جلد لا يملك القتل بمصره فهم استولوا منه فلا يصح أمنه، ولأن لا يسلك الولاء، مصار كالصبي والمجنون

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ بَصِيحٌ أَكْثَرُ) له في الضاء، أو لم يأت له.
فقال في البصيح: (إِنَّا لَأَمْنُ أَحْرَبِ الْأَمَانِ الْأَمْثَلِ) عقار، وجن جر من المصاحف،
أو امرأة حرة لا سلعها، ولا تدهلوا، أو عهد الله ووعده، أو تعالوا، واسمعوا الكلام، عهدك كله
أما في صحيح.

فوقه (وذا عصب اللؤلؤ على الروم فقتلهم واحدا) ثوبكهم فمكوهة يعني
مكوهة امواتهم و مذكرو اولادهم، منهم يملكون ذلك وإن يطع حق لأوليه عصبه
فمكوهة مبالغة لهم، وكذا إذا عصب الروم على شركاء هو الذاب والنزك حرري مثل
الروم.

قوله: (فَإِنْ غَلِبَ عَلَيْكَ الشُّرُكُ مِنْ ذَلِكَ) أي من أموالهم ولولاهم

ظہریؒ کے ساتھ، خود مطابق ما رگہ صاحبہ و انقلابیہ میں حدیث، احادیث، بیانِ افعال، روی
حسن، اموری، احکامات، رہنمائی، مشورگی، ولم یکن عنہ من فضیلہ، و جلال الہی علی اللہ
علیہ وسلم اتماماً انھیں رعند الظہریؒ بن آئی تھا محاورہ احمد عبد

أو لادسا قد غلبتهم حتى الجربة، ولهذا لا يجوز بيعهم، لكننا لا يجوز سبيهم قطنا، ثم يدعوا تحت ملكهم.

قوله: (وإذا أتت غنم المسلمين فدخلت إليهم فأخذوها لم يملكوها عند أبي حنيفة؛ لأن العبد لما خرج من دار الإسلام، والى يد مولاه عنه لا سماع له يعني بدء مع أهل دارهم، فحصل العبد في يد نفسه، وإذا ظهرت يده على عصبه صارت معصومة، فلم يمس أهلنا نفسك، فإذا لم يملكوه كان لصاحبه قبل الفقة ومعهما غير شيء معه.

وقال أبو يوسف ومحمد: يملكونه؛ لأن الفسحة قبل المالك لعبد يده وقد رآه، فقالوا: لا يجوز، أو العرس إذا به إليهم، فإنهم يملكونه.

قوله: (فإن بدأ إليهم بغير دفعه مملوكه) لتحقق الاستيلاء، إذ لا يملكه إلا بعد الفسحة، يظهر عند الخروج، فإذا أخذوه من واحد من يده صاحبه، فلهذا يملكونه بخلاف المملوك على ما ذكرنا، وإن بشره رجل ودخل به دار الإسلام، لم يملكه بالشرع، وإن شاء وإن أتت غنم إليهم وذهب معه بغيره، أو متاع فأخذ المملوك ذلك كله واشترى، جعل ذلك كله وأمره الياء، فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء، والعرس والمتاع بالشرع، وهذا عند أبي حنيفة.

وعندهما يأخذ العبد وما معه بالشرع، وإن شاء وإذا دخل الحرم دار بمان واشترى عبداً مملوكاً، وأدفعه دار الحرب حتى عاد أبي حنيفة؛ لأن مجلس المملوك عن ذل الكافر وأجابه، أنه تمام الشرط وهو ما بين المملوكين مقام طفلة وهي تحبس به كما تقام ثلاث حربي مقام التعزيل فيما إذا أسلم أحد المملوكين في دار الحرب.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفتي.

قوله: (وإذا لم يكن بالإمام حمولة يخلط عليها لغيره فليس له بيعها) يعني أن الإمام لا يملكها، بل يملكها، (ليحملوها إلى دار الإسلام ثم يوثقها منهم ويقسمها) هكذا ففكره السج مطلقاً، ثم يعترض صاحبها وهي في رواية السير الكبير: وهكذا أن الإمام إذا وجد في المعسكر حمولة من عليها المقاتلة، لأن المملوك له والحمولة ماله فهو، وكذا إذا كان في بيت المال حمولة عليها عليها؛ لأنها ماله المسلمين، وإن كانت القلوب للمقاتلة، أو بعضهم، فإن لا يجرى عليهم على حملها على ذي يمين في رواية السير الصغير، بل يسلحها جميعاً فذلك، فإن لم يرض صاحبها ثم جعلها فسد.

وفي السير الكبير: يحمي عليها بالأجر، وإن لم يرض، لأنه دفع الضرر للمسلمين، فحصل ضررهم، وإن كان حالاً لو قسمها بينهم بغير كل واحد منهم على حصة.

يدخل، ثم إذا قال: من قتل منكم قبلًا، فصل رجل رحيم، أو أكثر منه منبسط لكل واحد
كان رحلاً، أو ثلاثاً وأكثر منه رحلاً، فإنك تظن أن كان لفتور مذكوراً بمفهوم كلاً
منهم كان له مدية، وإن كان لا يتوهم صدر عاشره، فإن يستحق سب، ويكون عيشه
جميع الجيش، لأن الإمام إنما يقول هذا لإظهار الجلالة، وإن كان عاشره، فلا جلالة في
قله.

وقوله: «فإنما» معناه ثبوت، وهو حي اختبر ما يتوهم إليه، وما قوله تعالى: «فإن
أخذتم من أيديهم ألفاً»، وإنما يحصر عبد الله ما كان يتوهم إلى البحر من
خبر، ولو قسره رجلان شركاً في سببه، فإن ثبوتاً لحدود نصرته، ثم أخبره الآخر أن كان
مرب الأول أتبع بحيث لا يمكن أن يقتل ولا يبيع عول، والله - تعالى - لأنه صار
في حكم المقتول، وإن كان حرب الأول لم يصبره إلى هذه الحالة، فالتسبب في قتل
وهي أنه محمد بن مسلمة حرب مرحباً بقطع رحمة محمد بن علي، فبقي الله عنه عدا
فقال محمد بن مسلمة والله لا رسول الله لو أردت، قلته بذلك، وأما في قوله: «فإن
عقد أعتى، فاعتصم الذي على عليه وسلم مع محمد بن مسلمة»، وهذا محمول
على أن خبره جعله يجب لا يدخل ولا يبيع حي الفناء.

قال ابن حبان: وإذا لم يحمل السبب للقاتل فضل رجل قبلًا، مسلمة من حاله
الغنى والفاصل وغيره في ذلك سواء.

قوله: «وإنما» معناه ثبوت، وهو حي اختبر ما يتوهم إليه، وما قوله تعالى: «فإن
أخذتم من أيديهم ألفاً»، وإنما يحصر عبد الله ما كان يتوهم إلى البحر من
خبر، ولو قسره رجلان شركاً في سببه، فإن ثبوتاً لحدود نصرته، ثم أخبره الآخر أن كان
مرب الأول أتبع بحيث لا يمكن أن يقتل ولا يبيع عول، والله - تعالى - لأنه صار
في حكم المقتول، وإن كان حرب الأول لم يصبره إلى هذه الحالة، فالتسبب في قتل
وهي أنه محمد بن مسلمة حرب مرحباً بقطع رحمة محمد بن علي، فبقي الله عنه عدا
فقال محمد بن مسلمة والله لا رسول الله لو أردت، قلته بذلك، وأما في قوله: «فإن
عقد أعتى، فاعتصم الذي على عليه وسلم مع محمد بن مسلمة»، وهذا محمول
على أن خبره جعله يجب لا يدخل ولا يبيع حي الفناء.

(6) سورة يوسف 36

(2) أخبره للمسيح في سبع المرات في كعبه المظلي راسه رباب غروب حمر) بلفظ: «فإن
محمد بن مسلمة» معناه ثبوت، وهو حي اختبر ما يتوهم إليه، وما قوله تعالى: «فإن
أخذتم من أيديهم ألفاً»، وإنما يحصر عبد الله ما كان يتوهم إلى البحر من
خبر، ولو قسره رجلان شركاً في سببه، فإن ثبوتاً لحدود نصرته، ثم أخبره الآخر أن كان
مرب الأول أتبع بحيث لا يمكن أن يقتل ولا يبيع عول، والله - تعالى - لأنه صار
في حكم المقتول، وإن كان حرب الأول لم يصبره إلى هذه الحالة، فالتسبب في قتل
وهي أنه محمد بن مسلمة حرب مرحباً بقطع رحمة محمد بن علي، فبقي الله عنه عدا
فقال محمد بن مسلمة والله لا رسول الله لو أردت، قلته بذلك، وأما في قوله: «فإن
عقد أعتى، فاعتصم الذي على عليه وسلم مع محمد بن مسلمة»، وهذا محمول
على أن خبره جعله يجب لا يدخل ولا يبيع حي الفناء.

عليه لم يعمس الأسلاب. وإن قال: من قتل قبله له عليه بعد طلسم حصر الأسلاب
قوله: (ولا يفتن بعد يشركو القيمة بذو الإسلام لا من أخصيه) لأنها إذا
أحررت نظرياً ما حصر جميع غيبه، إنما الحصر فلا من المذهب فيه، فحصر انشغال منه
قوله: (وإذا لم يفتن السلب فلعقل فهو من جملة القيمة والمحل وغيره فيه
مبدأ) وقال السامعي: إذا ثبت كبراً مثلاً عمر بن عبد الله رضي الله عنه

قوله: والسلب من غيبه المفتون من ثباته وسلامه وفرضه، وقد ما على مركبه
من المصريح والآلة وما على غيبه مركبه من غيبه في سنة ١٠٠٠ هـ، وسطاً ولما حيه
وعلامه وما كان مع علامه غيبه فانه ثبوتاً وما كان غيبه فمرر آخر، فثبت بطلب
وهو غيبة الجميع أحسن وقد روي كذا في كتابه من سلف دار القربان فاعلمه وحت سلطه
فكان غيبه مضطرب من ذهب بهما جوعه، معوم عليه دمع ثلاثين ألفاً، قال عمر رضي الله
عنه: (إنما لا يفتن الأسلاب وإن هذا على مالا غيبه، وإن ما بعد حبه.

قوله: (وإذا خرج مستوفى من دار الحرب لا يخرج من القيمة ولا
يأخذوا غيبه شيئاً) لأن الضرورة والمطالبة في ذلك من القيمة، لأن الغائب أهم يحدثون
في دار الإسلام الطعم، غيبه، فلا يباح لهم القتال من القيمة

قوله: (من لم يفتن غيبه أو طعمه رده من القيمة) لأن الضرورة قد
أورعها، فلا يفتن غيبه من كذا، غيبه، فبهي من كذا غيبه، إن يفتن غيبه، إن
كان من القيمة أو رده غيبه في قسم إن كان من القيمة، وإن كان فقيرة، قد قتل
القيمة ولم يات به رده، قد غيبه: (ولما رده غيبه إذا كان من القيمة) لأنه يمكن رده
إلى القيمة، وأما بعد القيمة فقد يفتن رده إلى مسخفه بقرق، فأنه يفتن به،
وما يفتن، فبرده قبل القيمة، لأنه حر فبره، وأما بعد ذلك فبوجه الشك، وهو محل
للقيمة، لأنه غيبه

{مطلب في كيفية انقسام}

قوله: (وإنما القيمة التي يخرج منها، إن الله تعالى: هـ قال: إن
منه ١٠٠)

قوله: (وإنما القيمة التي يخرج منها، إن الله تعالى: هـ قال: إن
منه ١٠٠) (وإنما القيمة التي يخرج منها، إن الله تعالى: هـ قال: إن
منه ١٠٠)

البراهين وانكوشس و"مهرين

قوله: «ولال تو يوسف و محمد للتوسى لالى» معجم معجمه سمعته و سمعه
همسسه، ولرسل هم وهو قول اعلیٰ اعترافه و ان مؤلفه التمس اكثر من مؤلفه الاصلیه
موجب ان يكون سمیه اكثر

وكان في حبه أن القياس بهذه الاستحسان بالمعنى ١٠٠٠ أنه سحر بسمرة الألام
كقوله مني والمهراج والديف والقصدي وإيمار به القياس سحر، وقد حلت القياس في
بصيص كذا مني صلى الله عليه وسلم وأعطى القياس مني ١٠٠٠ رزقي والله اعلم
بالحق ١٠٠٠ فما يختلف لأحد سحره احتفاء به وأنت من التي عليه، ولكن الاستماع
بالعزم لأحد من الأندلس بالمعنى الإلهي، ثم القياس بالمعنى لا يبدل والقاسم بالمعنى
بفضل فلم يجد أن يستحق ١٠٠٠ تكبر عما سحره سحره، وهذا من أبو حبه لا
بفضل لبيبه علم، وكان وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله عالم حيدر علي

(١) قال من جمع القرآن في اللغة (١٣٦٦) حيث من علم من النبي صلى الله عليه وسلم
عظم الشكر لله تعالى

[illegible]

والراجح سواه لأن المعنى الضعيف في قبول معقود عليهم.

قوله: «وَمَنْ دَخَلَ فَأَرْسَلَ فَأَرْسَلَ فَتَقَرَّرَ فَرُسُهُ اسْتَحَقَّ مِنْهُ دَارِسِيٌّ وَسَوَاءٌ اسْتَحَقَّ أَوْ اسْتَجَارَهُ لِلْقَتَالِ، مَحْصَرٌ بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَهُ وَإِنْ حَصَرَ وَحْضَرُ بِهِ اسْتَحَقَّ سِمْهَةً مِنْ وَجْهِ عَقْلِيٍّ، يَنْصَدِقُ بِهِ.

وقوله: «وَقَدْ» أي مات بشأن مقتب الغلبة ومات الإنسان ونيل البحر كله يعني ذلك وسواء بين ترسه معه حتى حصلت الغلبة، أو مات حين دخل به، أو أعاده العاقبة، أو كسر أو خرج قبل حصول الغلبة، أو بعدها فإنه يستحق سهم فارس. وقال قتبي: إذا مات ترسه قبل القتال فهو راجل.

والأصل: أن المعسر عند حالة المجاورة، وحده حالة الحرب، لأنه هو السبب وقتل المجاورة نوع قتال؛ لأنه يلصقهم الحروب بها وإن دخل دارساً، ثم باع ترسه، أو رهسته، أو أجره، أو رهسه، أو أعاده، ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفارس، وبأحد سهم راجل؛ لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن قصد المجاورة للقتال بل رسة؛ ولأن بيعه به رضا بإسقاط حقه، وليس كذلك إذا باع ترسه، لأنه لم يوجد منه رضا بإسقاط حقه. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يهرده، له سهم فارس؛ لأن سببه الاستحقاق قد حصل، وهو دعوى دارساً ربيع فارس كسومه، وإن باعه بعد فترغ من القتال لم يسقط سهم الفارس، وكذا إذا باعه في حالة القتال عند الحصر، والأصح أنه يسقط؛ لأن بيعه في حالة القتال يدل على أن عرضه التجارة به إلا أنه ينظر عزته.

قوله: «وَمَنْ دَخَلَ رَجُلًا لِيُشْرَى فَوُتَ اسْتَحَقَّ سِمْهَةً رَجُلِيٍّ وَكَذَا إِذَا اسْتَحَقَّ أَوْ اسْتَجَارَهُ، أَوْ وَجِبَ لَهُ مِنْهُمْ رَجُلٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرِ بِحَالَةٍ فَدَخَلَ»

وقال الحسن: إذا دخل راجلاً، واشترى ترساً، أو وجب له قبل أن يسمه الفارس حبة، ثم قاتل عليه معهم حتى عسر صرب له سهم فارس؛ لأن المقصود بالدخول القتال والاتخاذ به حالة قتال أكثر من الاتخاذ به حالة فسخ.

قال في المغني: ولو دخل دارساً، فقاتل راجلاً لصحب السكاب يستحق سهم فارس بالاتفاق.

وفي شرحه: إذا باع ترسه، أو رهسه، أو أجره، أو عاره بعد الدخول سقط سهم ترسه، وإن اشترى مكانه آخر أسهم له سهم فارس.

قوله: «وَلَا يُسَبِّحُ لِمُتْلُوٍّ وَلَا لِمُتْلَاةٍ وَلَا عَسِيٍّ وَلَا مُجْطَوٍّ وَلَا ذَنْبِيٍّ وَلَكِنْ يَرْتَضِعُ أَيْمَهُ الْإِيمَانُ عَلَى فَرْسٍ مَا يَرَى» ولا يبلغ به سهم؛ لأن الفراء والصبي عاجزان

والمسلم (سواء أن قصد إلا أنه يوضح همهم بها على الناس) كتاب سير له بعد
 من بعد قوله «وودع سحره سحره لم يزل على شراح يدرى» وقد يوضح بعد هذا
 قتال، لكنه السحر بما يوضح ما إذا كانت يداويهم من «وودع على المرضى» ثم إذا
 انحلت خدمته «سما» القصد منه «ولا» ولم يحسم من الله «لا» ولا من الضم
 مدونة «ولا» شح منسبين «لأنه لا يوضح له إلا» كما «يضي» «ووضح له» «منه»
 أو «في» عيسى «الفرس» «و» «في» «الجماعة» «لا» «يسحق» «لأنه» «عن» «الملك» «لأنه» «لا» «يؤمن»
 «سحرهم» «و» «ب» «لهم» «بالسحر» «لا» «لهم» «لا» «حبر» «و» «بما» «مع» «هم» «لأنه» «الإمام» «و» «لأنه»
 «يوضح» «لهم» «و» «بما» «رحمتهم» «سحر» «رحلته» «و» «لأنه» «سحر» «سحر» «لأنه» «لأنه» «سحر» «لأنه»
 «يحفظ» «لأنه»

قوله (لما) «لأنهم» «على» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (سحر) «لأنهم» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (يضحى) «لأنهم» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (يضحى) «لأنهم» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (يضحى) «لأنهم» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»

قوله «وودع السحر» «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»

قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»
 قوله (وودع السحر) «و» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر» «لأنهم» «سحر»

جاز - ٥ والمطلب والله شمس ووجل جيو حيه شمر الله نعل لا يعطون مع خيتة ولما
 هو لني عايشه وبني المطلب حاصه له روي ٥ حبر من معصم وهو من بني تولى،
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عمه لي خاتمه وبني المطلب فسميت ما رسول
 الله لا عواص من بني مطلب وبني هاشم، ولم يعفنا سيفا وعراس ثل ذاهبهم؟ فقال عليه
 السلام إنما هاشم والمطلب شي واحد إهم لم يعفوا من بني هاشم ولا إسماعيل، إنه جو
 هاشم وبني المطلب شي واحد هاشم، لم شك بين ألسنة بني الله من فرق بينهما يوما
 صارا وحاشاهم كذرا. روي أن النبي صلى الله عليه وسلم: إنما عطف من هاشم وبني
 المطلب ولم يعف من بني بني عبد شمس أثناء عتاد من عتاد بني الله عنه وهو من
 بني عبد شمس وجهر من معصم وهو من بني تولى، إنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم
 لا تكسر قلوبهم لفرع أبدي رحمتك ثم قال في بني هاشم ما من امرأة من بني المطلب
 أعطيتهم وعفنا وعراس واحدة؟ فقال إنما بنو المطلب لم يعفوا من بني هاشم ولا إسماعيل،
 وإنما بنو المطلب وبني هاشم شي واحد وعياك بن ألسنة. ^(١) وهذا يدل على أنه

[illegible]

في مصراع التمسيم كما يصرّف الخراج مثل الأثر الذي أحبوا أهله عنها لا حصى
بها

وقوله كما يصرّف الخراج، فكذلك أنه لا يحسم لعدة الفروع، ولا يجب فيه
التحصيل

{مطلب في أرض العنبر والخراج}

قوله: «وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضٌ عَشْرٌ وَهِيَ مَا بَيْنَ الثَّنْبِ إِلَى الصَّيْحَرِ
بِأَثَرَيْنِ بِمِثْرَةٍ بَيْنَ حَذِّ الثَّنْبِ وَحَذِّ بَرْدٍ مِنْ قَرَى ذَكَرَهُ

وقوله حصر هو مطلع الحناء والنجيم ونحوه الأحكام مبره موضع بالضم سماه
بميرة من حديد أبو نبيه - ب - الأية الأولى للميرة

قوله (وَالسَّوْدُ كُلُّهُ أَرْضٌ خَرَجٌ) يعني سواد العرب سبي يدك تحصره أشجاره
وورده وسواد العرب أرضه

وقال الثعلباني: سواد الصرة وفكروه قرهه.

قوله: «وَهِيَ مَا بَيْنَ الثَّنْبِ إِلَى عَقِيَّةِ خَتَوَانَ وَمِنْ ثَعْلَبٍ إِلَى عَيْدَانٍ عَقِيَّةِ
سَلَوَانَ سِدِّ سَوَادٍ حَرَلٍ عَرَسَةٍ وَالثَّلَبُ لَرَبِّهِ بِالْمَرَاثِ شَرَفِي وَحَذِّ رَمَادِهِ حَسْبُ سَحَرٍ
عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ وَطَوْنَ سَوَادٍ الْفَرَفِ مَلَّةٌ وَغَلَوْدٌ رَسْعٌ وَحَرَصُهُ شَامُودٌ مَرَسْعَانُ
وَمَسَاحُهُ ثَمَلٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ أَمَّةٍ حَرَصَةٍ

وقيل منه وثلاثون ألف ألف جريه.

قوله: «أَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَخِيهَا بِحُجُورٍ بِبُعْمٍ بَ وَتَصَوَّفُهُمْ لِيَهَا؟
لَهَا فَتَحَبُّ عَمُودَ وَفَرَاءَ وَالْفَرَاءُ عَمُودٌ وَوَصَحٌ عَلَيْهِمْ خَرَجٌ يَ أَرْضِهِمْ وَبِحُجُورِهِ عَلَى
رُؤُوسِهِمْ فَهِيَ الْأَرْضُ مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ

قوله: (وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْمُ أَخِيهَا عَقِيَّةٌ أَوْ فَحْنٌ عَمُودٌ وَقَسْبٌ بَيْنَ الْعَمَامِ هِيَ)
أَرْضُ عَشْرٍ) يعني ما سوى أرض العرب؛ لأن السلب لا يبدأ بالخرج والعشر اثنين؛
لأنه طهره وعبداه، وكذلك ما سوى أرض السواد

قوله: (وَكُلُّ أَرْضٍ فَحْنٌ عَمُودٌ فَكَيْفَ أَخِيهَا عَقِيَّةٌ لَهَا رَضٌ حَرْجٌ)؛ لأن الحرج
إلى ابتداء التوطيف على الذكر والخراج اثنين؛ وهذا إما رضى إليها، لا إخبار وكل أرض
لا يصل إليها ماء الإخبار إما بمعنى بعض، فهي عشرة لغو على السلام، وإما سفته ماء

اسماء صديقه تخرج. ومن الذين يهين من النساء ومن هالك الى كبره من قوله تعالى
من انشأ بآباءه فسلكه. جميع في آية صفة¹

{مطلب في إسماء الخوارج}

قوله (ومن الخوارج) راجع مؤلف لهذا ابن يوسف هي المبررة بالخروج أي خرجا
والمراد بالخروج.

قوله (ولأن كذا من خير نص الخراج في حجة) وأن كذا من خير أذهى
الخير في حجة، قد يرد على الخبي لها صلة شارة ت. وبها عليه الخراج وبها
كذب من حجة راجع الخراج وكذا القياس على أبي يوسف أن يكون الصبر حجة لاها
من حجة نص الخراج إلا أن الصبر وهو محبة الصبر، فترك القياس لإسماء
قوله (والصبر عند الشيعة باقتناع الصالحين ومن الله بهي له يراه

قوله (ولأن محبة) حياه بشر حمرها أو غير امتحونها أو ماء وحلة أو
انصرف أو الأهمر المقصود التي لا يصحب أحد فهي مضرية، من في الآية الله
تحت برى صفة الصبر، ولا بد والصبر والصبر في مدخل صبر وربه أحد والحمد
الخارجي الأهل على شئب الأعاصير، من صبرون وصبرون والصبر راجع إلى صبري عند
محمد وحده في حياه يومك وكذا في باب ركنه طرر في والله

قوله (وأن حياه بصرة الأخبار التي اختفها لأحاديثهم فمهر طفت ونهر
يرجع في حياه) راجع من ماوكا، من وهو آخر ص. ١٠٩

{مطلب في الخراج}

قوله (والخراج) راجع من الخراج راجع من الخراج راجع من الخراج راجع من الخراج
في كذا حجة شئب الله، فخره شئب وهو الخراج راجع من الخراج راجع من الخراج
خراج ص. ١٠٩

2- وخراج ص. ١٠٩

خراج ص. ١٠٩

خراج ص. ١٠٩

١- قوله (والخراج) راجع من الخراج راجع من الخراج راجع من الخراج راجع من الخراج
خراج ص. ١٠٩

جزءاً من الخرج أو نصف الخراج، أو ثلثه، أو ربه، أو ما ينور، ويكون حكمه حكم
المعسر، أي أنه يتعلق بالخراج لا بالشئ من الرقعة حتى إذا غفل الأرض مع همتك لا
يجب عليه شيء كما في المعسر ويوضع ذلك في الخراج ومن حكمه أنه لا يريد على
الشخص، وبشيء لا يفتقر إلى الخمس صنف ما يؤخذ من المسمومة والغيرب الأرض
طوله ستون دراهم، وعرضه ستون دراهم يريد على خراج الداهية بقصد

وذكر القسري رحمه الله أنه الدواغ الصغير سبع ليهاب من غير الإجماع.

وحول «فصر ما شئ» هو ثلاثة أوطال بالمتراني من الصاع الحجازي، وذلك
أرضه لعمد عدلي حينا وهذا ويكون ما مخرج في تلك الأرض

وقال الإمام طبري «الدم» يكون من الحطاب أو النهر كذا في المسمى.

وطوله «أولهم» معناه يكون القدر من وزن سبعة، وهو أن يكون وزنه
عشر قيراطاً

قوله (وفي حريب برقة خمسة دراهم وفي حريب أنكرم القنصل والنفق
القنصل عشرة دراهم) القنصل ما لا يمكن الرقعة منه، ولأن الوزن مضروب، فالحكم
أعني مائة والربع أكثر من مائة والرقعة بينهما وطولهما مائة، فحصل فواجب
في الحريم أعلاه، وفي المخرج أدناه، وفي الرطة أو سطها كذا في المدة وهذا التقدير
مقول عن حم

قوله (وإن مسرى ذلك من الأختان يوجب عيباً بالحسب الطائفة معناه
كثير معسران وعبره؛ لأنه ليس فيه بوظيف مسر رضى الله عنه وقد عسر عسر الطائفة في
الموضع، معسر ما يجب لا بوظيف، فقلوا رجاء الطائفة أن يسر فواجب نصف
المخرج، ولا بد عيبه، لأن المصنف عيب الأختان.

قوله (وإن مسرى ذلك من الأختان يوجب عيباً بالحسب الطائفة معناه
كثير معسران وعبره؛ لأنه ليس فيه بوظيف مسر رضى الله عنه وقد عسر عسر الطائفة في
الموضع، معسر ما يجب لا بوظيف، فقلوا رجاء الطائفة أن يسر فواجب نصف
المخرج، ولا بد عيبه، لأن المصنف عيب الأختان.)

والقسم أن الحراج لا يتكرر جكر الخراج في سنة واحدة، وإنما عليه في السنة
الواحدة خراج واحد سواء ردها في السنة مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً ثلاثاً فمستوى لأنه
لا يحسن حسراً إلا بوجوده في كل حال.

قوله (لأن سنة تطبيق ما أصبح عليها فمستوى لإدام) من في المدة: النص
عند سنة الأربع حائز بالإحصاء ولما مرراده عند يده الأربع مجترة عند محمد

أيضاً اختياراً بالانقضاء

وعند لمي يوسف لا يجوز، عن قبي حجة مثل قول محمد
قال أبو يوسف لا ينهي سواي أن يريد علي وحده صر
وقال محمد لا بأس بذلك إذا كانت أوصافهم يحمل أكثر من دس، فإن أخرجت
الأرض فقدر خراج أحد نصفه، وإن أخرجت مثلي المخرج حد أخرج كله، وبوخد
الخروج من أرض الساء والصحال والفقير.

قوله: (وإن غلب على أرضي الخراج النقاء والنفق عنها أو اصطلم الزرع أقله
فلا خراج عليهم) لأنه قد استمكن من الزرع، وكذا، إذا كان الأرض رقة، أو بحة
وقوله: (أو اصطلم الزرع) أي، يعني إذا ذهب كل مخرج أبداً ذهب منه
فقال محمد: إن بقي مقدار مخرج، وسقط ما بقي من مزار فقيرين وغيرهم يجب الخراج،
وإن بقي أقل من مقدار مخرج، فله نصفه، قلل مشاهد، وهو ما في هذا أن ينظر أولاً
ما استمكن من الرجل في هذه الأرض، ثم ينظر في خروج يجب ما استمكن أولاً من
المخرج، فإن حصل منه شيء أخذ منه على نحو ما بهاء.

وسا ذكر في كتاب أن خروج يسقط بالاصطلام بدون على ما إذا لم يبق من
الصفة مقدار ما يمكن أن يزرع الأرض، فإذا بقي ذلك فلا يسقط الخراج، كما في
الموت.

وقوله: (أو اصطلم الزرع) أي، يعني ساقط لا يمكن الاستمرار فيها كالأخرى
ويحسب، أما إذا كان غير ساقط، ويمكن الاستمرار فيها ككل القرية والسماع والأعمال
ونحوه لا يسقط الخراج على الأصح.

وذكر شيخ الإسلام أن هناك للخراج قبل انقضاء نصفه خراج وهلكه بعد
انقضاء لا يسقطه ولو مات صاحب الأرض بعد حيا منه لم يبوخذ خراج الأرض من
تسركه عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وذكر في ذلك الأئمة أنه بوخذ من ركة بخراف
بمشرك، وأنه لا يسقط بدون من هو عليه في ظاهر الرواية، وفي رواية ابن المباركة يسقط
قوله: (وإن غلبت صاحبها عليه الخراج) لأنه استمكن من الزرع، وهو الذي
موت الزرع، وهذا، إذا كان الخراج موقتاً، أما إذا كان خراج مقدسه لا يجب شيء كما
في الموت، ومن اتفق إلى أحسن الأئمة من غير غير، معية مخرج لأعلى، لأنه هو الذي
ضيق الزيادة وهذا يعرف، فلا يبقى به كذا لا تجزأ، نظماً على أحد ما لم يستمر، كما
في القادة

قوله (ووجبة يتدين الإمام بوضعها إذا علب الإمام على الكدر والثرهم على أنفكهم) قطع على الغني الظاهر نفس في كل سنة مائة وأربعين درهما بأربعة مئة في كل شهر أربعة (أراهم) والظاهر قضاءهم صاحب المال بكنية، وقيل هو الذي يملك عشرة آلاف، ثم إذا كان مريض في أكثر السنة عتبة أحد منه جريه لا عباءة، وإذا كان في أكثرها فقيراً أحد منه جريه فقراءه ومن مرض أكثر اسمه لم يبعد منه جريه، لأن المريض لا يضر على العمل، فهو كالمريض، وكذا إذا مرض نصف السنة؛ لأن الجرح يمسح ويحفظ نسبوا بها جريه العموم، فكانوا يحكمونهم، كبحارود، لأن صح أكثر السنة عليه منزلة، لأن ملائكة حكم الكل.

قوله (وعلى المتوسط من الأربعة وعشرون درهما في كل شهر ثروتهما) المتوسط الحال الذي له مال، لكنه لا يستفي به عن العمل.

وقيل هو من بعده، مائة درهم تصاعداً.

قوله (وعلى الفقير المتعسر اثني عشر درهما في كل شهر ثروتهما) المستعمل هو الذي يفسر على تفصيل الدرهم والمداير ما وجد كان، وإن كان لا يحسن بطرقة.

قال في القديرة: وقد رأيت أن يكون المستعمل صحيحاً، ويكفي تصاعده في أكثر السنة، وأما التعسر الذي ليس بصحيح، إلا جريه عليه.

قوله (ووضع بحرية على أهل الكتاب والمخوسين) وعنده الأركان من الأعجم ولا توضع على عبدة الأركان من العرب ولا على المرتدين، لأن المرتد لا يحفظ أما مشركو العرب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم شأين أظهرهم، والمرتد يرى بلقتهم بغيرهم، في جنهم أظهر وأما المرتد، فإنه كفر به من هدي بالإسلام وذهب على محضه، فلا يقبل من العرب، إلا بالإسلام، أو طيبه ردة في الأمارة، ولأنهم لا يفرقون على الكفر بالفرق، فلا يجوز لهم عليه بالحرية.

قوله (ولا جريه على قرواه ولا صبيهاً لأن بشرية) حسب هذا عن الفضل، نو القتل وحده لا جلال ولا بدلان عدم الأمانة.

قوله (ولا على من ولا على أقصى) وكذا المملوك ولا تبع الخير لما لا

وقال أبو يوسف، سمعهم الخرية إذا كانوا أغنياء لأسمهم بفلان في الجملة إذا كان لهم رأي.

وقال أنهم يسمون من أمم فقال، فأشبهوا النساء والنسب
قوله: (ولا على نصير غير مقبول) وكذا لا موضع عن المديون والمكاتب والمطير
ولم يولد، ولا يزدى عنهم موافق.

قوله: (ولا على أمم كتاب أندي لا يخالطون الناس) هذا محمول على أنهم إذا كانوا
لا يخالطون عن العمل، أو إذا كانوا يقدرون عليهم غيره لأن العدة بهم موجودة
وعم الدين حيوان، بنجار كعقيل لوس المراج

قوله: (وأسر أسم وعليه جزيه مقطعة) لأن نصيب على وجه العمدة،
تفقد بالإسلام كالفن، أو لأنها نصيب على وجه الإضافة، وذلك بسقط عنه الإسلام،
وكذا إذا مات منها، ونصيب حرية مقطوعة لما مضى، وإذا يوجد من بركة وهذا كله

جدا

وقال المدعي لا يسقط عنه في طوحيه، يعني إن اسلم أو دار ككراً
قوله: (والأسم عليه سوا من ثلثة أجزئة) يعني يدعى أحداه في الأخرى
ويختص على حرة واحدة وهذا على حصة لأنه لم يجب فيه الخرية في السنة
الأولى ولم يسرح حتى دخلت السنة الأخرى ووجب حرة أخرى يسرع على عقوبته
من حسن واحدة، يجب الاستمرار على أحدهما كالخديرة

وقال أبو يوسف، رخصت تركه منه لأنها حق في مال، دار بدها كالكفون
والفراخ والأجرة، وبها عند سماع الله لا تراعه منه في قوله جميع، وكذا إن مات في
بعض السنة.

وقيل: خرج الأسم على هذا المذهب

وقيل: لا حامل له بالإصل

قال في مباحثهم إنه يجب في أول المولى عند أو حبه، لأنها توضع في آخر
الحول قبل ضمه من حيث يلقى منه يوم أو يومان.

وقال أبو يوسف لا تراعه الخرية حتى يدخل السنة ويهني شهران منها
قوله: (ولا يخرى) أي يهني ولا كيسة في دار الإسلام) مما لا بد كذا لم يبع
وكذلك فديته من مخرجهم في ذلك لأنها لغيرهم عن ماله عليه، ولو أخذناهم
تفصيها كان فيه مفسد لعبدتهم، وذلك لا يجوز

قوله: «وَأَذَانُهُمَا الْكَفَّاسُ وَالْبَيْعُ الْفَقِيهَةُ أَغَادِيهِ» لا أنه ممنوع من الزيادة على ثلثه الأول، وكذا بس هم أن يقولوها من الموضع الذي هي فيه أي موضع مصر من مصر.

قال في غلابة والصومعة لمنهني فيها بمرارة البينة

وفقال حميد لا ينبغي أن لا يترك في قرص العرب كسمة ولا يهت ولا يباع صبا
دعمر ومطير مصر كلان، أو قرية رهنهم فعل الفضة أن يتخذوا أرض العرب مسكناً، أو
وطناً، قال هذه السلام ولا يجمع دية في حريرة العرب، أو أن عليه السلام «لا إن
عشت على قذيل لأخر جر الصاري من بجراجه».

قوله: «وَيَسْأَلُ خَلْقِي هَلْ الدُّعَاءُ بِالتَّخْفِيرِ عَنْ مَعْنَمِي لِي رَيْبُهُ وَمَعْرَاكِيهِمْ
وَمُسْرُوجِيهِ وَعَلَا سِيهِمْ» لأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأعداء بأن يأمروا أهل
الدية أن يجمعوا في رفاقه بالارصاء وقد يظهروا منافقهم وأن يجلدوا رديهم ولا
يغضبوا المسلمين في التواجم ولأن الكافر لا يجوز موالاته ولا تعذيبه إذا احتلظ ربه
وتم جبره ولم يأمر أن يأنهم فعلاً ما أكد مسلمون وقال عنه سلام، لا مدحهم
بالسلام واحتوهم في أصح الطريق^(١)، أو لم يحرمهم ثم دس أن مداهم بالسلام، وأنه
قد هوت أحدهم وهو غير مسير به، ويحلي عليه، مدح في مد ر مسلمين واستمر
له وذلك لا يجوز

قال أبو حنيفة لا ينبغي أن يترك أحد من أهل المدينة يمشي في حاشية المسجد ولا
في سركته ويعيشه، ولا يلبسوا عبائهم مثل ثلثه فسمعوا ولا^(٢) من أريدتهم

(١) قال ابن حجر الإسلام في الدرر^(١)، حديثه لا يردح أن ي - ع. قال ابن
عالم في الطبقات عن أم حبيب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع ردي في
حريرة أو ثوبه، قال أم حبيب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع ردي في
عليه السلام فإن ذلك، وحسب عهد حبيب بن عمرو بن جبريل وقد ر. قوله، معاني في أن
حقيقه صانع من كسالة، عن الزمري، عن جبريل بن عبد الله عن عائشة قالت كان رسول الله
عليه وسلم يقول صلى الله عليه وسلم أن لا يترك حريرة أو ثوبه

(٢) أنه رجع مدح في تبعه في كتاب الجهاد والسير وطلب إخراج اليهود والنصارى من حريرة
العرب بلفظ «لا يخرج يهود والنصارى من حريرة ثوبه حتى لا يجمع إلا بسند».

(٣) أخرجه ابن حجر في الدرر^(١) في الحديث من أخرجه (١٢٦٩) حديثه، قد يجمعهم في صغرهم في
كسالة الطبري، مسلم عن أبي هريرة في حديثه ورواه أبو داود، قال أبو حنيفة في الطبري
في صغرهم في أحسن الطبري

ويستحقون أن يمسوا بأشياء يمس بها أهل الخطم وطرفها والشرف، ويحسدون من يؤخذوا حتى يجعل كل واحد منهم في وسطه داراً وهو خط عديم من الشرف يخطه على وسطه ويستحسن في الخط حببهم الزاني وليس قلسوه عتوبه سوداء من ثلثه يعرف بها لا صبه قلاص المسند، ويجعل على يوجهم علامات كي لا يخط عيبه سائل يدعهم بالمعصية، ويجب أيضاً أن يمسوا بأشياء من سائر الرزق والمصداق

قوله: (ألا يركبون حرجل ولا يتجلبون الصلاح) لأن في دلت بوضعه عليهم، ومنه أقرنا بالتطهير عنهم، ولأن لا يمسوا إذا فعلوا ذلك أن تكوني سوكهم، يهودوا إلى حرجما، فخرهم - سيم احسن والحسن - فخرهم على بعض من ديار المسلمين عناية، ولا بدخلون ذلك في مصداق المسلمين ولا فرصه، لأنه لم يمسوا ولا يمسوا يتجلبوا أنفسهم من بلاد المسلمين، أنهم رد ظهروهم لم يؤمن أن نأثته المسموم

قوله: (ومن أتبع من أذن الحرية أن قتل مسلماً أو سبي صلى الله عليه وسلم أو رمي بمسماً لم يظن عتقه) أنه إذا أسمع من داء بارية دكي الإمام أعتقه منه، وكذا إذا قتل مسلماً أو رمي بمسماً فمضى الإمام سيده، لقصاص منه وإقامه الحدود عليه، ومن سبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون مصداقاً، عتقه لأنه كفر وحقر بمقتضى ما لا يصدق بالظن لا يرضاه، ولا بد من أن يمسوا صلى الله عليه وسلم بحري محرم سبي الله تعالى وهم يمسوا به جاني، يقولون: ومن

قوله: (ولا يستنقض العتق إلا أن يلحقوا بدار الحرب أو يسلبوا) على موضع الجوارقون؛ لأنهم رد عتقوا بدار الحرب صاروا حرماً عتبا، فعرفوا عتبه الله على طعنه، وهو دفع شر الطواغيت.

{مطلب في أحكام المرتد}

قوله: (إذا ارتد مسلم عن الإسلام وأعاد دله عن غير عتبه الإسلام) فإن كان له شبه كتمان، لأن المرتد على ما ذكره من وجوب، لأن الدعوة قد سنكته كذا في الفتاوى

وفي الجمل من رد ارتد فأنقض عن الإسلام، فإنه يستتاب، إذا تاب واستلم، وإذا لا فصل، فإنه، ومن سب الطغيان، أو طعن فيهما بغير وجه، فقد تم إن رجوع وتاب، وحسد الإسلام، من بعض مونه أم لا؟

قال المصدر السعيد لا غش ثوبه وإسلامه. وجه أحد النصه أبو الثبت السمرقندي
وأبو نصر الديوبسي. وهو المعاصر لقسوي إلا إذا طلب أن يؤجس. فإنه يؤجل ثلاثة أيام
ولا يرد عليها ولا تقبل منه حربة

قوله. (وتعطس ثلاثة أيام فإن أمتلئ وإلا لعن) هذا إذا استعمل طعنا ولم
يستعمل حل من ساعد.

قال في العوائد: لا يجوز لإمهال يعرف بالإمهال في ظاهر الرواية
وعلى أبي يوسف يستحب الإمهال، وإن لم يستعمل، وكما روي عن أبي حنيفة
أيضا.

وفي التامع الصغير: يرمض عليه الإسلام، فإن أبي ثعلب ولم يذكر الإمهال، فيحمل
على أنه لم يستعمل

قوله (فإن فيه لآل) قيل عرض الإسلام عليه فخره له بذلك ولا هيء على
القتل؛ لأن القتل مستحق عليه بكمه، والكفر يبيح الدم، والعرض بعد تنوع الدعوة غير
واجب

قوله (وإن المرفضة فلا تقبل) وذكر تعطس حتى يمتلئ) سوء، كآب حرقه لو أمة
إلا أنه أمة مبرها ما دلاف حتى لإسلامه ويحوص حرجا وأذهب إليه ولا يطوفا.

وكيفية حبس المركة. أن يحبسها المرحض، ثم يرحها في كل يوم يرحها عليها
الإسلام، فإن أبى صرب أو طفا، ثم يرحض عليها الإسلام. فإن أبى حبسها يعمل بها
مكنا كل يوم أبدا حتى يسلم، أو هوته.

والصبي يستأب. فإن أسلم وإلا قتل، واكتفاه يكون بولاء وإلا أريد الصبي عن
الإسلام، وهو بمن ماريده أريد عتقه، ويحصر على الإسلام. ولا يقتل، وإسلامه
إسلام حتى لا يرم أبويه الذكائرين، وإذا مات مرفضا لم يصل عنه

وسال أبو يوسف. أرسله ليس بارتداد وإسلامه. وبني يخل هو الذي
يعرف أن الإسلام سب الجاه ويحرم الحديث من الطيب

قوله. (ويروى) بلئت المرفضة عن لئلاكة مرفضة، لرواها الأمر عنه أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ويحمد لا يروى

قوله (وإن أسلمه مذهب) ملاقاة على حالها وإن ألت أو مات عن رفته الشغل ما
اكتسبه في حال إسلامه إلى وزنه المستعمل وكما قد تشبه في حال رفته في حال
أنه يوضع في بيت المال، فكذلك إذا لحق بطر الحرب مرفضا، وحكم بعتائه، هذا قول أبي

حيقة، وقال: كلا الكسبيين نورته المسلمين.

وقال الشعبي كلاماً فيه أنه مات كثرته وتسلم لأثر الكاد
وخلصاً أن ملكه في الكسبيين بعد الردة ما على ما بهاء، فعمل موته إلى ورثته
ويعمل استورث إلى ما قبل رفته إذ الردة سبب الموت، ليكون نورث فسلم من
المسلمين، ولأن الردة لما كان سبباً للموت حفظت دولة حكامها فكان آخر جزء من
أجزاء إسلامه آخر جزء من أجزاء حياته فكانت ميراث نورث المسلم ما كان ملكاً له في
تلك الحال، ولأنه جميعه أن كسبه في حال ردته كسب ما مع الدم، وليس فيه حق لأحد،
فكان شيئاً كاملاً الحربي.

وبما احتريه بموتها پس فيه حق لأحد من عساكرها إذا اردت أن تكتب مالا في
حال ردته، فإنه لا يكون شيئاً، ويكون لمولاه لأن حقه متعلق به وقد سئل أن ما اكتسبه
في حال الإسلام نورث المسلمين.

قال أبو حنيفة حينما مات ردته فميت يوم ارتدته لا يوم موته ولا لولاه فإن كان
حرراً مسلماً وماله ورث وإن كان عبداً، أو كافراً لم يرث وإن اعتن، أو أسلم قبل أن
يقتل فميت، أو يموت بعد يرث.

وقال أبو به ساب وعبد بن عبد بن جوع يموت، أو يسل، أو يحكم بالعبادة يملو
الموت؛ لأن من أصله أن مات الموت ثم لا يثرد، ويهد برون بالموت أو الفشل، أو
الحكم بالعبادة، واعتبر حال نورث في تلك الحال.

وحسن أحمد أبي حنيفة أن ملك فميت يزول في آخر جزء من أجزاء إسلامه كما
يسرول ملك المسلم يوم الموت في آخر جزء من أجزاء حياته، فكذلك يجب اعتبار حال
ورث فسلم يوم الموت فكذلك يعتبر حال ورث الفميت يوم الردة، كما في شرحه.

وفي البداية يس يرث من كان وارثاً حال الردة، وهي ورثاً إلى قب موته في روليه
مسي في جميعه ماله، وهي رواية السليبي عنه حتى أن من مات قبل دين لا يرث، وهي
رواية عنه أنه يرث من كان ورثاً له بعد الردة ولا يطل استحقاقه بموت، بل بخلقه وورثته،
لأن الردة يمتلئ الميراث ماله، وهي رواية أبي يوسف عنه، والردته كسباً لورثتها؛ لأنه
لا حرمة ميراثها، ثم روى عن أبي سفيان بن عوف عن أبي حنيفة روىها زوجها
فسلم إذ فميت، وهي رواية، لأنها ماله وليه كسب حقيقته لا يرد، لأنها لا تقتل فلم
يقتل حقه بماله ماله بخلاف الفميت، فإنه إذا رد وهو صحيح، لم يرث، لأن الخروج
يقتله فأشبهه بخلاف في العرض.

قوله: (وإن لم يكن داراً لغيره مرفقة وحكمكم اللهكم بعبادة علي مذبذبة وثباتها)

الرجوع كذلك هذا ولا ضمان على الوارث فيما تصرف به في رجوعه مسلماً لأنه تصرف على ظاهر منكم كصرف الموهوب له، وهذا كله إذا لم يجرى وحكم بالحققة أما إذا رجع مسلماً قبل أن يعكم بالحققة، فجميع أمواله على حدة ولا يمس غيره ولا أسبغ قبلاته.

قوله (والمؤتدة) إذا تصرفته في غيرها في حال ردب حار بغيرهم، لأن ملكها لا يؤول بعدها، ثم هي لا تقبل، ولكن يحس وتجرى عن الإسلام، فإن عاقب في الجيرة أو لحقت كان مالاً ميراثاً مورثاً ولا يورث روحياً ما شئت. لأن النعمة وطعت بالردة إلا إذا ارتسدت وهي مريضة فعاقب من ذلك المرض حينئذ يورث منها، لأنها قصدت العزل والرجوع إذا تولد وهو صحيح، فيها ثمة لأنه يمس دونه الطلاق في مرض الموت.

قوله (ومضاري) يعني ثلثه يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المستعدين من الزكاة) وهم قوم من مضاري العرب يقرب الروم طلب عمر رضي الله عنه منهم الجزية، فقلوا: نحن قوم ما شوكة تأخذ من دل الجزية، فإن أردت أن تأخذ من الجزية، فإنما تأخذ من أهل ذلك بأرض الروم، وإن أردت أن تأخذ من ضعف ما تأخذ من المسلمين فلك ذلك فباعهم عمر رضي الله عنه على الصلوة والمصافحة، ودلهم هذه الجزية فسموها ما ستم وكتمان ذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولوضع على موالي فتصلي الجزية وحراج الأرض.

وقال رحمه الله تعالى عليه قوله عليه السلام: (ومولى الموم مسلمة)، إلا ترى أنه مولى المائتي يدين به في جز حرجان لمصلحة.

وقال: إن أخذ من مائة الزكاة تخفيفاً لأنه يس فيه ومن المصارف، فقلولي فيه لا يلحق بالأصل، وهذا توقع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً.

قوله: (ويؤخذ من يساهمة ولا يؤخذ من يساهمة شيء)، لأن الصلح على الزكاة المصاعلة والركاء يجب على النساء دون الصبيان، هكذا المصاعف.

وقال رحمه الله: لا يؤخذ من يساهمة أيضاً؛ لأنه جربة ي، حصصه كما قال عمر رضي الله عنه هذه جربة سموها ما شتمها وطفا تصرف بمصارف الجزية، ولا جربة على الناس.

وقال: إن هذا مال واحد بالصلح والركاء من أهل وجوب منه عليها، وفي كرمي الصبي والمرأة النسيين ما في أرضي الرحل منهم يعني الصبي مصاعفاً ي، الصبي والمفراج.

لواحد في علم حسا

عمر علي بن الحسن، والده، قد كانا من النعمانيين. (ص ١٤٨) عليه السلام كانا
من بني هاشم، والده، الحسن بن علي بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن معد بن تميم بن مر بن أد بن طابخي بن زيد بن أسد بن عذينة بن أدد بن عدنان بن أدم بن نوح عليه السلام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَالْأَنْبِيَاءُ وَآلِهِمُ السَّلَامُ عَشْرٌ وَاحِدٌ.

فسيود يوما جبهه الامم من الاقتراح وحسن افه - تتدري سي يعلب وما اقتداء
 بفعل الحرب إلى لادم و تحزن نفوس في مصانع يصنعون فيها به عروق كثر
 موشم لمصره، راكك دجوع يد في مه.

قوله: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ) أي: أنزلنا إليك الكتاب.

[illegible][illegible]

وقيل أيضا من أن النخلة لا يطعم في بلادها، وإنما هو مذهب بعض العامة في
الهند إنما ذهب إليه لا يصلح.

(عطارد في أحوال المفاصل)

لم يزلوا في ذلك حتى مضى عليهم ما مضى من عجزهم عن طاعة الله ورسوله
 الذي أمرهم أن يهاجروهم ويقتلوا من شرب الخمر حتى يذهب من الدنيا ما يذكرون
 وأمرهم أن يهاجروهم ويقتلوا من شرب الخمر حتى يذهب من الدنيا ما يذكرون
 وأمرهم أن يهاجروهم ويقتلوا من شرب الخمر حتى يذهب من الدنيا ما يذكرون
 وأمرهم أن يهاجروهم ويقتلوا من شرب الخمر حتى يذهب من الدنيا ما يذكرون

قوله: ^١ «يَٰ حَسْبُ مَرْجِعٍ عَنِ الْبَيْتِ إِلَى كَعْبٍ هَذَا» التصحيح الذي أمر الله به وطعي هو الاستطاعة والمقدور عن علي، وعبد الله عنه مائة ألف مسلمين.

قوله: ^٢ «وَلَا يَسْأَلُونَهُمْ بِمَا فِي بَيْتِهِمْ» حتى يشهدوه هذا البيت، القيد الذي وذكر الإمام عن هريرة أن عبد المجيد بن عبد مناف قال: «يَسْأَلُونَ» و«يَسْأَلُونَ» لأنه إذا نظر جنودهم بما لا يمكنه طاعة.

قوله: ^٣ «وَأَن يَكُونَ قَوْلُهُمْ حَتَّى يَخْلُقَ خُصْمَهُمْ» قال ابن جرير: «وَيَقْبَلُونَ» التي أتت حتى عن آل أبي سفيان.

قوله: ^٤ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

قوله: ^٥ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

قوله: ^٦ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

قوله: ^٧ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

قوله: ^٨ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

قوله: ^٩ «وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ وَأَن يَكُونَ بَيْنَهُمْ بَيْتٌ أَجْبَرَهُ عَلَى حَرْبِهِمْ» أي إذا كانت هذه سنة يحدون بها كل مدبرهم إذا هم رزقوا وأمر على حربهم أي أمر على قتله والإجبار الإلهي وهو أن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه وأن الله لا يترك شيئاً من خلقه إلا وله حكم في خلقه.

القتل، أو أصاب أهل العلم منهم من دمه أو جراحات، أو ما أشبه ذلك أحد القريش
على صاحبه، بذلك أنه قدر لا ضمان لأحد منهم على الآخر، وأما ما حصلوا قبل
الخروج، أو بعد نهرين جميعاً، أو ما أشبه ذلك؟ لأهل دار الإسلام، ثم قتل أهل طبرستان
شاهها، يصفهم هم لا يصح بالشهادة يفتنون بمحالفهم ولا يفتنون بخصمهم، ولما
قتل أهل العمى، فلا يصلى عليهم ويدفنون.

قوله: «وما بجاه أهل أبيي من أبلاد أبيي فليأبوا عليهم من الخراج والقتل» ثم
بأنه الإمام كآبهم طاهر مما أتهم إذ لم يجهلوا فإمام العدل أن يصلحهم

وفي المصنوع من لم يود ركاته سبعين في عسك الخراج، ثم ناب لم يؤدوها
لعدم حاجة الإمام؛ إذ لا يجري حكمه عليهم وعليه أن يؤدي ركاته فيما به رضى الله
تعالى؛ لأن الحق يفره بغير سبه، وكذا من أسلم في دار حرب وحرف التركات،
لم يؤدوها حتى يخرج إليها

قوله: «وإن كانوا مكرهين في قتله أجزاً من أحد منه وإن لم يكرهوا مكرهين في
قتله وأبى أكله فيما بينهم وبين الله تعالى أن يحدوا ذلك» قال في الهداية: لا يحد
عليهم في الخراج؛ لأنهم ملاننا، فكانوا مصارف وإن كانوا أغنياء، وفي العشر إن كانوا
مكرهين كذلك، لأنهم ملاننا، فكانوا مصارف وإن كانوا أغنياء، وفي العشر إن كانوا
أهل العدل باغية، وهو وارثه فهو يرثه، لأنه قتل بحق، فلا يمنع إراث وإن قتله الباغية
وقال: كنته على حق، وأنا الآن على حق أيضاً، فإنه يرثه، وإن قال: قتله، وأنا أعلم أبي
على باطل لم يرثه وهذا غلطها.

وقال أبو يوسف لا يرث البغية في الزوجين، والله أعلم.

كتاب العطر والإيافة

الحظير هو السبع والحشر قال الله تعالى هود من عند ربك فجاءواك وكان رادفك وقلوبهم غافرة
 والحق في قوله رادفك فهو... من النار والحق
 وهو في قوله هود من عند ربك
 والحشر من النجاس
 والمعبود ما عظم المكلف من تحله وركنه من غير اعتناء بوجه ولا قهر
 والاعتناء هو ما يعتد به عند الخلق والاعتناء ثم قال والاعتناء هو ما يعتد به عند الخلق
 والحشر هو النجاسة
 والحشر هو النجاسة
 والحشر هو النجاسة

{معتلِب ۽ لہجہ الحریں}

سئوله رحمه الله لا يدخل قبري نفس أخرى مني، عليه السلام، وإنما به
عسر لا خلاف به في الأثرين^(١٩) وإنما لا يجوز بغير ما من المصنف، والأثرين
والمتبع مع ماورد من أسرار الإمام أبي جعفر في تاريخ الكفر
قوله (ويعمل بمسألة) ثم عليه السلام، وأصل امره (وإنما) أي وحرم
عليه ذكره^(٢٠)
وقال علي بن محبوب في تفسيره في تفسيره (وإنما) أي وحرم
عليه ذكره^(٢١)

فوله الا جس برسده عند ابي حبيب وني، اني به و بود همه و اخلاص طبعه،

(١) $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

(٢) $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

(٣) $\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

1972-1973, 1974-1975, 1976-1977, 1978-1979, 1980-1981, 1982-1983, 1984-1985, 1986-1987, 1988-1989, 1990-1991, 1992-1993, 1994-1995, 1996-1997, 1998-1999, 2000-2001, 2002-2003, 2004-2005, 2006-2007, 2008-2009, 2010-2011, 2012-2013, 2014-2015, 2016-2017, 2018-2019, 2020-2021, 2022-2023, 2024-2025, 2026-2027, 2028-2029, 2030-2031, 2032-2033, 2034-2035, 2036-2037, 2038-2039, 2040-2041, 2042-2043, 2044-2045, 2046-2047, 2048-2049, 2050-2051, 2052-2053, 2054-2055, 2056-2057, 2058-2059, 2060-2061, 2062-2063, 2064-2065, 2066-2067, 2068-2069, 2070-2071, 2072-2073, 2074-2075, 2076-2077, 2078-2079, 2080-2081, 2082-2083, 2084-2085, 2086-2087, 2088-2089, 2090-2091, 2092-2093, 2094-2095, 2096-2097, 2098-2099, 2100-2101, 2102-2103, 2104-2105, 2106-2107, 2108-2109, 2110-2111, 2112-2113, 2114-2115, 2116-2117, 2118-2119, 2120-2121, 2122-2123, 2124-2125, 2126-2127, 2128-2129, 2130-2131, 2132-2133, 2134-2135, 2136-2137, 2138-2139, 2140-2141, 2142-2143, 2144-2145, 2146-2147, 2148-2149, 2150-2151, 2152-2153, 2154-2155, 2156-2157, 2158-2159, 2160-2161, 2162-2163, 2164-2165, 2166-2167, 2168-2169, 2170-2171, 2172-2173, 2174-2175, 2176-2177, 2178-2179, 2180-2181, 2182-2183, 2184-2185, 2186-2187, 2188-2189, 2190-2191, 2192-2193, 2194-2195, 2196-2197, 2198-2199, 2200-2201, 2202-2203, 2204-2205, 2206-2207, 2208-2209, 2210-2211, 2212-2213, 2214-2215, 2216-2217, 2218-2219, 2220-2221, 2222-2223, 2224-2225, 2226-2227, 2228-2229, 2230-2231, 2232-2233, 2234-2235, 2236-2237, 2238-2239, 2240-2241, 2242-2243, 2244-2245, 2246-2247, 2248-2249, 2250-2251, 2252-2253, 2254-2255, 2256-2257, 2258-2259, 2260-2261, 2262-2263, 2264-2265, 2266-2267, 2268-2269, 2270-2271, 2272-2273, 2274-2275, 2276-2277, 2278-2279, 2280-2281, 2282-2283, 2284-2285, 2286-2287, 2288-2289, 2290-2291, 2292-2293, 2294-2295, 2296-2297, 2298-2299, 2300-2301, 2302-2303, 2304-2305, 2306-2307, 2308-2309, 2310-2311, 2312-2313, 2314-2315, 2316-2317, 2318-2319, 2320-2321, 2322-2323, 2324-2325, 2326-2327, 2328-2329, 2330-2331, 2332-2333, 2334-2335, 2336-2337, 2338-2339, 2340-2341, 2342-2343, 2344-2345, 2346-2347, 2348-2349, 2350-2351, 2352-2353, 2354-2355, 2356-2357, 2358-2359, 2360-2361, 2362-2363, 2364-2365, 2366-2367, 2368-2369, 2370-2371, 2372-2373, 2374-2375, 2376-2377, 2378-2379, 2380-2381, 2382-2383, 2384-2385, 2386-2387, 2388-2389, 2390-2391, 2392-2393, 2394-2395, 2396-2397, 2398-2399, 2400-2401, 2402-2403, 2404-2405, 2406-2407, 2408-2409, 2410-2411, 2412-2413, 2414-2415, 2416-2417, 2418-2419, 2420-2421, 2422-2423, 2424-2425, 2426-2427, 2428-2429, 2430-2431, 2432-2433, 2434-2435, 2436-2437, 2438-2439, 2440-2441, 2442-2443, 2444-2445, 2446-2447, 2448-2449, 2450-2451, 2452-2453, 2454-2455, 2456-2457, 2458-2459, 2460-2461, 2462-2463, 2464-2465, 2466-2467, 2468-2469, 2470-2471, 2472-2473, 2474-2475, 2476-2477, 2478-2479, 2480-2481, 2482-2483, 2484-2485, 2486-2487, 2488-2489, 2490-2491, 2492-2493, 2494-2495, 2496-2497, 2498-2499, 2500-2501, 2502-2503, 2504-2505, 2506-2507, 2508-2509, 2510-2511, 2512-2513, 2514-2515, 2516-2517, 2518-2519, 2520-2521, 2522-2523, 2524-2525, 2526-2527, 2528-2529, 2530-2531, 2532-2533, 2534-2535, 2536-2537, 2538-2539, 2540-2541, 2542-2543, 2544-2545, 2546-2547, 2548-2549, 2550-2551, 2552-2553, 2554-2555, 2556-2557, 2558-2559, 2560-2561, 2562-2563, 2564-2565, 2566-2567, 2568-2569, 2570-2571, 2572-2573, 2574-2575, 2576-2577, 2578-2579, 2580-2581, 2582-2583, 2584-2585, 2586-2587, 2588-2589, 2590-2591, 2592-2593, 2594-2595, 2596-2597, 2598-2599, 2600-2601, 2602-2603, 2604-2605, 2606-2607, 2608-2609, 2610-2611, 2612-2613, 2614-2615, 2616-2617, 2618-2619, 2620-2621, 2622-2623, 2624-2625, 2626-2627, 2628-2629, 2630-2631, 2632-2633, 2634-2635, 2636-2637, 2638-2639, 2640-2641, 2642-2643, 2644-2645, 2646-2647, 2648-2649, 2650-2651, 2652-2653, 2654-2655, 2656-2657, 2658-2659, 2660-2661, 2662-2663, 2664-2665, 2666-2667, 2668-2669, 2670-2671, 2672-2673, 2674-2675, 2676-2677, 2678-2679, 2680-2681, 2682-2683, 2684-2685, 2686-2687, 2688-2689, 2690-2691, 2692-2693, 2694-2695, 2696-2697, 2698-2699, 2700-2701, 2702-2703, 2704-2705, 2706-2707, 2708-2709, 2710-2711, 2712-2713, 2714-2715, 27

(4) حرجہ نصابی کے لیے طلباء کی تعداد 25 تا 30 ہوگی۔

طالعہ:

وكذا إذا حمل وساده، وهي المحبة، لأن المجلس عليه استصحاب به.
قوله: «وإن أبو يوسف ومحمد يكره توسده» لأنه من رأي الجماعة والأكثرية
وأشبهه بهم حرام

فإن عمر رضي الله عنه يأنكز وري الأمام
وعند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: لأن أنكز على حجر فلعني أحب
إلي من أن تنكز على حجر، ولأن يسه لا يجوز، فكذلك المجلس عليه
ولا يجزئ جمعة ناسي صلى الله عليه وسلم، «جلس على مرفة حريرة»⁽¹⁾
وروي أن أسد بن سعد رضي الله عنه «سهر ليلة، جلس من وساده حريرة»⁽²⁾
وفي المحمدي يقول أبو يوسف مع أبي حنيفة: ولو جئت سراً ذكر في الثوب أنه لا
يكره بالإجماع.

وفي الفتاوى على الاختلاف
قوله: «ولا بأس بلبس الدباج عتبتها في الخرب ويكره عند أبي حنيفة» اعلم
أن لبس الحرير والدباج يكره في الحرب عند أبي حنيفة إذا كان مصفاً، لأن النبي عليه
السلام «سبي الرضا عن مكة ولم يصف»⁽³⁾ ولأنه يمكن أن يقوم غيره مقامه في الحرب،
فلا تدعو الحاجة إليه، وعندنا لا يكره لأن به ضرورة؛ لأن المصلحة به أدفع ضرورة
السلاح؛ وأما في غير العذر

وطلب الضرورة لمدح بالملفوظ وهو الذي ضمنه حرير وساده غير حرير
وشملوط لا يكره لسه إجماعاً ذكره المحمدي
قوله: «ولا بأس بلبس أصحاب الخويز إذا كان سداً إلى رؤسها وبخشناً فقطاً أو
خرقاً» يعني في الحرب وغيره. وأما إن كان طست حريراً وساده غير حرير لا يجل لسه في
غير الحرب، ولا بأس به في الحرب إجماعاً. وأما ما كانت تحت وساده كالأهاس من حرير
لم يجر لسه عند أبي حنيفة لا في الحرب، ولا في غيره، وعندنا يجوز في الحرب وهذا
إذا كان صغيفاً يحصل به العذر في الحرب. أما إذا كان ريفاً لا يحصل به العذر لا
يجل لسه بالإجماع لعدم الحاجة.

(1) مثل لوطي في مصدق (4 ملائ)، وروي عن أبي حنيفة وساده، وجلس على مرفة
حريرة قال، شريد، ح.

(2) ولم أحده في الكتب المتبر، ولكن ذكر في المدهج الصانع 312.

قوله: (وَيَسُورُ الشَّعْلَى بِالْذَّهَبِ وَالْفَصَّةَ لِلنِّسَاءِ) بما بدأ بالتحلي لأجل أن
استعمال آنية الذهب والفضة والأكل فيها والادخار فيها كالرجال.

قوله: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ الذَّهَبَ وَالْفَصَّةَ وَالْعَرَبِيُّ لَبَنَ الْجَنَدِيِّ وَالْإِمَامُ
عَلَى حَرِّ النَّسَبِ فَلَيْسَ بِمَا حَرَّمَ النَّبِيُّ حَرَّمَ الْإِنْسَانُ كَمَا حَرَّمَ لَدَى حَرِّ شَرِبِهِ حَرَّمَ سَمِيحَهُ
وَالْأَهَمُّ يَتَبَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْفَوَّهَ كَمَا يَمْنَعُ مِنْ شَرْبِ الْحَمْرِ وَمِثَالِ الْمَغْصِيِّ. وَهَذَا
أَمْرٌ لِنَبِيِّ عَمَلٍ هُوَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّيْهِمُ الصَّلَاةَ وَحَرَّمَ عَنْ رُكْبَتِهِمَا لَكُمَا بِالْفَوَّاهِ
وَيُحَذِّرُهُمَا.

فإن في العيوب، وبكره للإنسان أن يختص بغيره ورعيه بالذهب، وكذلك لصبى
ولا يلبس به النساء، وأما نصب الثوب باعتناء، فلا يلبس به الرجال والنساء، وبكره تعبير
الذهب بالهوى.

(مطلب في استعمال لوانى الذهب والمضفر)

قوله: (وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْادْخَانُ وَالطَّبْخُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفَصَّةِ
لِلرُّجُلِ وَالنِّسَاءِ) لأن النبي عليه السلام من من ذلك، وكذا يجوز الأكل بمسقة
الذهب والفضة والاحتفال بهن الذهب والفضة وكذلك المسكط والسفرة والسفرة وغير
ذلك. وأما لأجل من يهر الذهب والفضة، فلا يلبس بالأكل والعرب فيها والادخار
والطبخ فيها والاصطاع بها بمرجال والنساء كالحديد والصخر والحجر والخرصص
والخشب والطين.

قوله: (وَلَا يَلْبَسُ بِاسْتِثْنَائِي آيَةِ الرُّجُلِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَهَمُّ وَالْفَصَّةِ) وكذا
اليتيم.

قوله: (وَيَسُورُ الشَّرْبَ فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضَّلِ عَنِ آبِي حَبِيهٍ وَتَرْكُوبِهِ عَلَى
الْمُسَرَّجِ الْمُفَضَّلِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الشَّرْبِ الْمُفَضَّلِ) هذا إذا كان ينسج موضع الفضة،
أي على موضع الفم.

وقيل موضع الفم وموضع اليد أيضاً في الأكل، وفي الشراب والمسرَج موضع
الجلوس.

وقيل أبو يوسف بكراهة ذلك، وقول محمد يروى مع أبي حنيفة، ويروى مع أبي
يوسف.

وعلى هذا الخلاف الإناء المصنوع بالذهب والفضة والكرسي المصنوع بهما، وكذا
إنه قيل ذلك في السلف وأما بعد وحلقة المرأة، وجمعه عن المصنوع والطين، وكذا

انه امره حدث بان طلب الصاوي، أو الأوسان، أو نحو ذلك، ثم يسأل عنه، وإن طلب التوسد، أو العلوي، أو ما يأنه التوسد يعني أن لا يسهل به، لأنه لطاهر أنه كتاب، وقد حرر عن ترويضه فأصحها ليشري بها حجة عنه

فقال في جامع الصغرى: قال حارثة لرجل من بني مولاة أبي عديسة وسهلت راعها لأنه لا يرى له ما إذا أضررت بأهله طبعني حسب أو غيره

{مطلب فيمن يقتل خيره ومن لا يقتل}

قوله: {ويقتل في المعاملات قول التماسق} مثل لو كان لا يقتل، ولقد روى في الخطر عند وعاء من سبي من يمسكه إنما إذا عت عليه كده، فلا يعمل عليه

قوله: {ولا يقتل في أجناس النسيان إلا التماسق} ويقتل فيها قول الحر والمعد والامه إذا كانوا صغرا ومن النسيان الإخبار بحاله الله، حتى لا يتركه سبب مرضي بهجاسة الله لم يتروا به، وبسبب ذلك كان المحبر ناسد نحري، فلا كان أكثر أنه أنه صديق يسهل ولا يتروا به، وقد أراق نساء وجسم كان حرود، وإن كان أكثر رايه أنه كاذب يترسا به، ولا يهتم وهذا حبيب يحكم. أما في لأحاط بسبب بعد الموضوع

{مطلب في نظر رجل إلى المرأة ونظر المرأة إلى رجل والمرأة}

قوله: {ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبي إلى أبي ربيب وحرمها} لأن في بدء الوجه واليك ضروره ما يجب في المسئلة مع طهر أحد والمطاء وقد يضر إلى كشف وجهها للشبهة لها وعيب عند الطلاق، فوحش ما به في كلام المنهج، دالة على أنه لا يحج النظر إلى ربيب

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه باح ذلك: يأذن المرأة ينظر إلى شئ، يملو قدمها تضر كالذكر، وأن المرأة يتسبى ولقد لا يتسبى، فإذا جاز النظر إلى وجهها فقدمها أولى

علما بضروره لا تمنع في كشف القدم: إذ المرأة تنظر في الخمرين والخفين، مسحتي عن طهار القدمين، فلا يجوز النظر إليهما

قوله: {المرء لا يأنس لفتوة لا ينظر إلى وجهها} بأحسانه ثمونه عنه السلام: لا يأنس إلى محاسن امرأة أجنبية يسيرة حسب في منه أدلت به في تحقيقه⁽¹⁾

(1) قال ترمذي في نصب الرية ١٠٨٤/٤: فإن عنه السلام: لا يأنس إلى محاسن امرأة أجنبية عن تسوية حسب في عيب لأملك يوم القيامة.

الأكثر هو المصاحف

وقوله: «إذ أحده» هو ما يريد استيفاء عليها، يجوز به النظر إلى جميعها وإلى
 واحد، المشهور أنه لا ينظر إلى أي إقامة الشهادة أصلاً، فلهذا لا بد من النظر
 إلى الصورة إذا أرادوا إلزاماً الشهادة، ولا محل له أن يمس بعضها، ولا كلها، ولا كان
 يأنس الشهادة بغيره، وأما عدم الضرورة بخلاف النظر، لأن فيه ضرورة والمهم، قوله
 عليه السلام: «من كف امرأة يمس منها سبيل وضع عن كفه حرمه يوم القيامة»¹
 ولأن المسح من النظر، ولأن الشهادة فيه أكثر، وعدمه كتاب ما به يشهد، فما إذا
 كانت عجوزاً لا يمسبب لا يأنس بمشاهدتها، ومن هذا لا بد من عدم تنويع الفسقة.

وقوله: «وإذا كان أمراً ذكر يمس منه كماله» يعني به ما في العجائز، وعدمه من غير
 استأجر عجوز، فسرهم، حديث عمر بن الخطاب، وقيل رأسه.

وروي أن امرأة مدت يدها إلى امرئ فحسبها فسقاً، فقال: «لا تكن عفتي»
 وحديث: «من شئت، فادعني» هي عجوز فسدتها، وكذا إذا كان شبيهاً يمس على نفسه
 وعليها، أما إذا كان لا يمس لا محل له منه شهادة، وإن عاصت امرأة، لا كانت عجوزاً
 شتياً ولا لا، وكذا رد السلام عليها على هذا.

قوله: «ويعجز مداعبي إذا أراد أن يحتكم عنقها» والظاهر أن هذا في
 عنقها أن يتكسر إلى رقبها، وأن خلاف أن يشبه، مداعبه إلى إجابته حقوق الناس
 بواسطة الفسقة، وأما الشهادة، فكأن يضيء أن يصد به، أو مشاهدته، وبالحكم عليها، لا
 فساد الشهادة، وإنما ينظر لحمل الشهادة إذا سمع، قبل ما يحكم في حادثة الإكراه،
 والأصح أنه لا يباح، لا يوجب من لا يشهد، فلا ضرورة.

ومن أراد أن يسردج امرأة، فلا يقر أنه ينظر إليها، ولا عدم أنه يمسها، لأن
 الشهادة رخصة أشبه لا لفساد الشهادة.

*

قال: «وغيره» والمراد به ما في حديث: «فمن وعده كذا ففعل» في ذلك الإكراه، جرد
 تعريضه، المراد به ما في حديثه في كتاب التفسير (باب من كذب في حديثه).

(أحمد بن حنبل، في مسنده، 1/109/4)، قال عليه السلام: «من كان امرأة ليس بها محمل
 وضع على كفه حرمه يوم القيامة»، قلت: فربما.

وروي أن أبا بكر كان يصاحبه الفسقة، قلت: فربما أيضاً.
 وروي أن عبد الله بن عمر سمع عمر بن الخطاب يقول: «لا يمس من رقبته» وكذا: «لا يمس من رقبته»
 فربما أيضاً.

قوله (ويُخَوَّرُ مُتَّبِعُهَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى تَوَضُّعِ الْمَرْصُوعِ فِيهِ) مَرَدُّهُ كَانَ الْمَرْصُوعُ فِي سَائِرِ بَيْتِهِا عَنِ الْمَرْجُوحِ، فَإِنَّهُ يَخَوَّرُ لَهُ تَعْرِفَ بِهِ عَدْلُ الدُّعَاءِ لِأَنَّهُ مُتَوَضِّعٌ حَرُورًا، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مَخْرُوجٍ لَمْ يَكُنْ يَنْظُرُ إِلَى تَوَضُّعِ الْمَرْصُوعِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَوَّرْ لِمَا فِيهِ مِنْ حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ خِصِيَّةٍ أَنْ يَنْظُرَ، أَوْ يَنْصَبَ مَلَاءً، أَوْ يَنْصَبَ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ، أَوْ الْمَرْصُوعُ أَمَدِي فِيهِ فَصَلَّاهُ، ثُمَّ يَدْرِي بِهِ رَجُلٌ وَحَدَّثَ بِصَرَفِهِ مَا سَمِعَهُ مِنْ مَوْضِعٍ مَخْرُوجٍ، وَكَشَفَتْ عَنْهُ الْحُجَّةُ وَتَلَقَّى عَلَى فَمِهِ.

قوله (ويُظَنُّ الرُّخْسُ مِنَ الرُّجُلِ جَمِيعُ بَيْتِهِ إِلَّا مَا بَيْنَ بَرْكِهِ وَرُكْبَتِهِ لِمَوْلَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَعَالِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَا يَنْظُرُ إِلَى بَعْضِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ»^(١)) يَبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ لِرَجُلٍ مَرَّ بِرَجُلٍ سَاحِ الْمَرْصُوعِ.

قوله (ويُخَوَّرُ مُتَّبِعُهَا أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الرُّجُلِ بَيْنَ مَا يَخَوَّرُ أَنْ يَنْظُرَ الرُّجُلُ إِلَيْهِ مِنَ التَّوَضُّعِ إِلَى عَدْوِهِ) وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ فِي طَرَفِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرُّجُلِ لَأَجْلِ بَرْكِهِ يَنْظُرُ لِرَجُلٍ إِلَى عَدْوِهِ، لِأَنَّهُ طَرَفُ بَيْنِ حِلِّهِ وَحِلْسِ أَنْفُسِهِ.

قوله: (وَيَنْظُرُ مُتَّبِعُهَا مِنَ الْمَرْءِ إِلَى مَا يَخَوَّرُ لِمَرْحَلٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرُّجُلِ) لَوْحُودُ الْفَحْشَاءِ وَالْعَدَامُ شَبُوهُ هَذَا.

قوله: (ويُظَنُّ الرُّخْسُ مِنَ أَمَةِ أَنْفِي تَحِلُّ لَهُ وَمِنْ رُوحِهِ بَيْنَ فَوْجِهِ)^(٢) لِأَنَّهُ يَبَاحُ لَهُ وَهَوَّاهُ وَلَا مَسْتَدَاعُ بِهِ وَمِنْ مَوْضِعِ الشَّعْرِ هَلَاكُ وَجْهِهِ فَصَحَّ بِهِ.

قَالَ فِي خِيَابِجٍ: يَبَاحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَرْجُوحٍ أَوْ مَرْأَةٍ وَمَعْنَاكَ: يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَلَبَاتٍ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّ أَنْ لَا يَنْظُرَ كَرًّا وَحَدًّا مِنْ مَرْجُوحٍ إِلَى عَدْوِهِ سَاحِدٍ وَكَانَ عَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الْأَوَّلِيَّ: أَنْ يَنْظُرَ يَكُنْ أَمَعَ فِي تَحْصِيلِ الْمَشْهُودِ وَاقْتِدَاءً كَمَا فِي اللَّهِ بِهِ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: سَأَلْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ كَيْسِي رَجُلًا مَرَّ بِمَرْجُوحٍ أَوْ مَرْأَةٍ وَنَظَرَ فِي مَرْجُوحِهِ نِيْظًا عَلَيْهِ، قَالَ: لَا يَأْسُ بِهِ وَإِنَّا نَوَجَّهُ لِرَجُلٍ أَمَةً حَرَمَ عَنْهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا بَيْنَ بَرْكِهِ وَرُكْبَتِهِ وَمَعْنَا شَبُوهُ، وَلَا يَأْسُ أَنْ يَسْتَمَعَ بِمَرْأَةٍ مَخْشَعَةٍ وَالْمَعْنَا: بِمَا قَوْلُهُ مَخْرُجٌ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ، وَهَذَا لَوْ أَنَّ عَمَّهُ وَعَمَّهُا جَسَدًا يَخَوَّرُ لَهُ ذَلِكَ، عَدَا مَا بَيْنَ الْبَرْكِ وَالرُّكْبَةِ.

قوله: (ويُظَنُّ الرُّجُلُ مِنَ دَائِمَةِ حَزَنِهِ بَيْنَ الْوُجْهِ وَمَرْأَةٍ وَنَظَرٍ وَنَظَرٍ).

(١) أَمْرُهُ أَوْ دَعْوُهُ بِيَسْتَدِي كِتَابُ الْقِسْمَةِ (بَابُ) ضَمِّي حَرْفُ الشَّكْرِ، وَابْرُجُ فِي سِتَّةٍ فِي كِتَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَاتِ (بَابُ) مَا جَاءَ فِي حَقْلِ طَبِيبٍ.

قال رحمه الله: «الغلة من خمسة أوجه.

- ١ - غلة سبحة، وهو أن يملأ قلباً بمسحاً على نية.
- ٢ - غلة صلاة، وهي صلاة التواضع والهدوء على أحد.
- ٣ - غلة صلاة، وهي تدفق القلب ومجاهدة من ربه.
- ٤ - غلة صلاة، وهي تدفق القلب على نية.
- ٥ - غلة صلاة، وهو غسل الوجه واليد بتدبير الله.
- ٦ - غلة صلاة، وهو غسل الوجه واليد بتدبير الله.

قوله (ويكون من خمسة أوجه) أي: لأن الله تعالى قد جعل من خمسة أوجه (ولا يكون من راحة إلا بالهدوء) أي: كسب حبه ما به فكلت ثمرة.

قوله (في ذلك بين مولاة) أي: في ذلك بين مولاة.

قوله (أو يرمي إلى الأمام) أي: الاستغفار بالله، يحتل في العبد نصيبه.

قوله (أو يرمي إلى الأمام) أي: الاستغفار بالله، يحتل في العبد نصيبه.

(مطلب في الاحتكار وأحكامه والتسعين)

قوله (ويذكر الاحتكار) في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

قوله (ويذكر الاحتكار) في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

قوله (ويذكر الاحتكار) في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

(١) - رحمه الله: «في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

كتاب التفسير في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

(٢) - رحمه الله: «في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

سورة من سورة (مزدلفة) في الأربعين والأربعين، وهو الذي ذكره في بلد مصر.

رجل بالسحر، لأن ما دونه قليل حاجته وما فوقه كثير، أحسن

والخاص، أن السحر في الضمير غير محمود

قوله: (ومن) حثرك غنة ضمته أو ما جبه من بعد آخر فليس يحثرك كما إذا
احتكر عليه صعباً، لأنه حاله حين لم يطق به من الدابة لا يرى أن لا لا
يرزعه، فكذلك لا أن لا يبع، وإنما ما عليه من موضع غير، فالمذكور قول أبي حنيفة
لأن من السحرة بما يتعلق به جميع من العصر وحسب إلى سائر

وقال سمر بن جندب: كرهه إجماع الحديث، وهو قوله عليه السلام: ولا تحثرك
معهده⁽¹⁾

قوله: (ولا يسمي سلطان أن يستقر على النفس) لما روي أن السحر غلابي
اضحية، فثبته به رسول الله، هو سحر؟ فقال: (وإن الله تعالى هو السحر المباح الساسط
الرازق⁽²⁾)، ولأن النفس من المعاني، فله تقديره غلابي، الإمام أن يعرض الحق إلا لما
مضى به دفع صدر الدابة، وإذا وقع الضرر بأهل البلد، وصطروا إلى الضمان ورفضوا لمريم
إلى التقاضي أمر يحل أن يبيع ما حصل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك،
ويجوز من الإباحة، كذا، لأن وقع إليه مرة أخرى حسه، وعرضه على ما يرى رسوله، ودمية
للضرر عن النفس.

قال محمد: حر الحظرين علم، بيع ما احتكروا، ولا سعر الأول ثم يبيعوا كما
يبيع شئ من زيادة يتعاضد في شئها، ولا الأول قد يبيعوا بأكثر منها، وقد حث الإمام على
أهل البلد بذلك أحد النعمان من الحثرك، وعرفه غسب، لأنه واحد، سعة ردوا مثله،
وهذا ليس بحجر، بل هو بتصرره من اضطر إلى مال غيره، وخالف الملاك جاء له شأله
غير رضاء

قوله: (ويكره بيع السلاح في أيام الفتنة) بعد ما يحرر أنه من أهل الفتنة
كأخباره وسعد، لا في ذلك مودة غلبت من كان لا يحرر أنه من أهل الفتنة، فلا

⁽¹⁾ مسند أحمد، ومسلم، في المستدرج والمندرج في باب ما حث عليه الطبري في صحيحه

الأوسط وأبو حمزة لا يبيعه كلهم من حديث أبي سعيد بن ربيعة

⁽²⁾ قدمه في صحيحه

⁽³⁾ أخرجه أحمد بن حنبل في سننه في كتاب البيوع عن رسول الله (باب ما حث عليه) في التفسير، وأبو داود في

سننه في كتاب البيوع (باب في التفسير)، وأبو حمزة في سننه في كتاب التجرار (باب في كراهة

أن يبيع)

باب مبحث

قوله (ولا تأمن بيع العسر ممن يظلم الله) حذو حذر. لا تأمن حذو من
 العسر وتدل عليه أن العسرة في البيع الحقيق، لا في غيره بخلاف بيع السراج
 في أيام العسرة لأن العسرة مع غيره ولو كان حذو من العسر في البيع الذي هو
 واقعي فإنه لا يرد من ذلك في البيع الحذو لأن العسر مع غيره في البيع
 حذو من العسر، هذا هو المذهب في البيع الحذو من العسر لأن البيع الحذو
 لا يرد من ذلك في البيع الحذو من العسر لأن البيع الحذو من العسر

كتاب الوصايا:

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا لَا نَدْرِي ۚ هُمْ يَتَّبِعُونَ أَمْرًا مِمَّا جَاءَهُمْ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ وَلَا عَمَلٍ ۖ

[illegible]

قوله (وهي منسوخة) أي لأعلى من البسملة ثم تدعى بغير عليها

(١) قوله: «مع خصي» (أي: مع إقصاء من أمه) «في» (أي: في سنة) «وإذا طلقها» (أي: إذا طلقها زوجها) «فهي» (أي: هي) «معتقة» (أي: معتقة) «والأحكام» (أي: الأحكام) «في» (أي: في) «١٩» (أي: ١٩).

لله وحده

فانظر كيف يبرح من ربه ، يصدق في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 انهم انما يبرحون من ربه وهم لا يدرون ان الله لا يهدي القوم الظالمين

[illegible][illegible]¹¹ 同上 (2)

(٢) وفي القصة المذكورة في صحيح البخاري في كتاب الجهاد والوفاء بالعهود، وفي إسناده أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله بن فضال، وأبو يعقوب، وأبو زرعة، وأبو داود، وأبو حمزة، وأبو جعفر الطوسي، وأبو الحسن علي بن فضال.

[illegible][illegible]

وعلى الميراث لأن الدين واجب، والوصية تبرع، وما يجب مقدم على التبرع، ثم ما
 مقدمان على الميراث؛ لأن الله تعالى أنشأ الميراث بعدما بعره ﴿مَنْ بَعْدَ زَوْجَةٍ يُوْصِي

فإن قيل: إنه تعالى ذكر الوصية قبل الدين، فكيف يكون الدين مبدءاً عليها؟
 قيل: إن كلمة «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ» لا «بِالعقود» بل بغيره، ولكنكم توجب تأخير فهمه أسراراً في
 هذه الآية من حيث إذا انفرد، وعن كل واحد صحيحاً إن استمعوا
 فإن قيل: هل الوصية بأهل من أئمتنا أولى لم تركها أصلاً؟
 قيل: لا كإلزام الوصية لغيرهم، ولا يستدلون بها بقرينة، فتركها أولى، وإن كانوا أهلاً
 لم يستدلوا بغيرهم، فالوصية أولى
 وقيل: هو في هذه الآية غير ما في قوله تعالى «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ» من حيث هو، وأنه
 ورواه صفار: «فإن تركه بقرينة، فهو أفضل».

وعسى لي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين؛ لأن يوصي بالربع أحب إلي من أن يوصي بالثلث؛ ولأن يوصي بالثلث أحب إلي من أن يوصي بالربع.

قوله: «ولا يجوز الوصية للوفاة» نقوله عليه السلام: «إن الله قد عطى كل ذي حق حقه فلا وصية لغيره»^(١) وأما حقه، وقد قال عليه السلام: «الحق في الوصية من أكبر الكفاية»^(٢) وبسره: «وصية للوفاة والموت» أي الثلث، وبسر كونه وفاءً به عند الله وفاءً لا وفاءً للبشر، كما كان وفاءً وفاءً الوصية غير وارث وفاءً لموت وصحت له الوصية، ومن كان غير وفاء وفاء الوصية، ثم صار وفاءً وفاءً لموت صححت له الوصية مثله إما لأوصي (زوجته) ثم طلقها وبقيت عند الموت صححت الوصية لها.

(1) سورة الفاتحة 11

- [illegible]

ولو لم يمس لأجسده، لم تزوجها ومات وهي في بطنها، لا تصح الوصية لها
والفلسا من العربى لتواتر في هذا نظير الوصية لأب ربه حتماً حتى نها تعد
منى الثلث، وإلزام العربى على عكس هذا لأنه معروف في حال، «معتبر ذلك وقت
الإدخال»

فكونه أولاً أن يجزئه لزوجته حتى بعد موته وهم أوصاء بالموت لأن الامتاع
للموت، يجوز به ربه، وإن لم يمس لأجسده ولزوجته، إلا في معنى الوصية، ويطلق
وصية موت، وعلى هذا أن أوصى لثلاث وللأجس

لموته، أولاً يجوز ما ورد على الثلث إذا أن يجزئه لزوجته حتى بعد موته وهم
أوصاء بالموت، وإن أحدهم بمصرم وله يجره بمصرم، فإن عني الثمن، عند حصته، ويطلق
في حق الفرد، ونداء له بمصرم في حق الذي أحار كما هم كسبه «جاروا» وفي حق الذي لم
يصر كسبه كله لا يجوز، فإنه إن لم يصر وأوصى رجل بمصرم، فإن أحازت
الزوجته، فثالث يسير أوصى به ربه، وهو المصير، وللأوصى رضاء وهو المصير،
وإن لم يجزوا فموصى له الثلث، وللأوصى الثلث، وإن أجزأ أحد ما دون الآخر يجعل
في حق الذي أجزأ كسبه كسبه «أجزوا» ويطلق للمصير ربع المال، وفي حق الذي لم يجر
كأنهم كلهم لم يجزوا، ويطلق له ثلث المال، ويكون الباقي للموصى له، فيصير المال
على اثني عشر خاضعاً إلى طلب وأربع مفرغ على أحد، وهو ثلاثة أثلث على الذي لم يجر
وهو أربعة، ويبقى خمسة للموصى له.

والذي في الحديث «ولا مضير بأحدتهم في حال حياته» لأن ليس ثوبت أحداً إلا بالحق
يقتضيه عند الموت، فكان هم أن يردوه بعد وفاته بخلال ما إذا جردوا بعد الموت، لأنه
بعد ثوبت الحق، ليس هم أن يردوه عليه؛ لأن المصير مباح، وكل ما حاز يجزؤه
الموت، فإنه يستلزمه أن لا يمس على الموصى عندما لأن السبب صدر من الموصى،
والأخوة ربع الميراث وليس من شرطه التقضي، وصار كالسبب إذا جرد ربع الميراث

فإن في شرحه في قوله «ولا يجوز ما ورد على الثلث» يعني إذا كان هناك زوجة
يجوز أن يستحق جميع الميراث، أما إذا كان لا يستحق جميع المال كالزوج والمزوجة، فإنه
يجوز أن يوصى به رد على الثلث، ولا يصح من ربه استحقاقهم من أرثاء؛ لأنها
يستحقون سهم من الميراث لا يرد عليه، فما رد من ذنب فهو مال الميراث لا
حق فيه لأحد، يحاز أن يوصى به، فعلى هذا فإن محمد إذا ترك ميراثاً ورحمة ولم
تشره وأزماً غيره، وأوصى لأجسدي نصف ماله، فالوصية حارة، ويكون للزوج ثلث
المال، والموصى له النصف، وبغير المسمى لثالث، وهذا كان بدووج الثلث؛ لأنه لا

يستحق الثمرات لأن بعد إخراج الوصية، يحتاج إلى أن يخرج الثلث ولا للموصي لها لأنه يستحقه بكل حال، فيبقى الثلث يستحق الزوج نصف ميراثه، وبقي نصفه للموصي لأنه بمكسبه التصب، وبقي خمس لا يستحق له، فيكون لبيت المقدس، وكذا إذا أوصى بمثلث ثلثه، كان الباقي كله له نصفه ميراثاً ونصفه وصية، فإنه لا يبقى للوصية ثلث الثمرات بخلاف الأجنبي، لأن الزوج وارثه، وإذا كان له الزوج، فإنه لا وارث له، فنفق صفة الوصية على إجازته، وبقي على إجازته، وروحه لا وارث له غيرها وأوصى لرجل بجميع ماله كان له، خمس للموصي له نصفه، وأما الباقي لا يبقى من ميراثه شيئاً، حتى يخرج الثلث الوصية، فإذا أخرج الثلث استحق ربع الباقي، وبما بقي بعد ذلك يكون للموصي له بالجميع وأصله مائة، يعني عشر للموصي له أربعة وهو ماتت، يعني الثلثان شادية مائة، يعني ستة ثلثه للموصي له، فيكون له عشرة من شيء عشر، وذلك خمسة ألبس.

[illegible]

قلت بقي الماء ولا بد له معها في ميرة ما هي له ، عمرو بن حفص بن جهم بن
 شهاب ، وذلك خمسة عشر مضمومة إلى ستة عشر بكسر اللام ، والاولى والاثانة كسرها
 تسعة مضمومة إلى ثمانية يكون سبعة عشر ، فذلك ثمانية وأربعون

قوله (ولا تجور أئمة) أي سواة شيوخ عباد الله، أو جماعة من أئمة، مفسرته
 لا تشبهوا أئمة، أو سواة أئمة كما يحرم الميراث، أو أئمة في كل حال
 لم يرد في كل حال

[illegible]

قوال الطحاوي المصنفه من قبله أبو يوسف

وإذا مات الرجل، ورثه راجية، وأوصى لقاتله سبعمائة درهم مع أسلحة كذا، وما بقي ربحه بعتل. لأنه لم يمتحن الرعية، إلا دمه بكن حيا وارت، أو يجرها للثوبت له، فإذا لم يكن ممتحا لها لا على ما ذكرنا، سبعمائة درهم ميراثا، بقى ثلاثة ألوية أسلحة لا راجية له، فاعلمه القاتل نحو ما عليه.

قوله: وَيَحْزَنُ لِي يَوْسَىٰ اُتْمَنَ لِّلْكَلْبِ وَيَكْفُو نَفْسِي حِرَاءَ بَاخْتَارَ
الضمي: لأن اوتوبه سحرى بطله، كذا في المعجم، وما جاء في الوصية للضمي: ولم
يقتض اللحيي نفوسه باني لا يذبحكم الله ثم اقتضى ان يذبحكم في نفس ودمه خروجه من
نفسكم أن تروهم فيهم قال: إنما جعلكم نفوسكم آخرة، وتعالى الله عن ذلك علوية
وعنه أورد هذه الجملة، وأنها نوع شكال، وهو: الوصية عند الضمات، ولا
تفاوت بين الضم والضمير؟

والمخوضات التي تسمى سبيل الجمرات من حيث النسيان، ر. سبيل من حيث له
 تحت حركته فلا يكون المعنى الورود فيه والرد في ذنوبه.

[illegible]

قوله: (وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْقَبُولِ الْأَصْلِي فِي حَقِّهِ أَنْ يَرْضَى بِمَعْنَى حَقِّهِ قَبُولُ
الموصي له عندنا

وقال وهو لا نعم على قبوله لأنه حلت بكل الموت كالسهراب.

وأما أنه ضلحت بعد موته على القبول كالمسلمات بأمره والبيع، فإن واحد القبول
حد الموت حسب الوصية، وإن وجه قبله لم يتعلق به حكم، فإد ماب الموصي رآل ملكه
من الموصي، لأن الموت يرض الأملات، ولم يفعل في حلت الموصي له، لأنه يلقه على
قبوله، ولا يملكه خوفاً لتعدي من الموصي له به

قوله: (فإن قب الموصي له في حالي الحياة أو رذها بعدت باطل)؛ لأن لو كان
ثبوت ملكه بعد الموت، ثم اد، ثبوت بعد موت الموصي ثبوت الملك نفسه، أو لم يقصه.
قال المحمدي القبول على صريحي:

1- صريح

2- ردليل.

المصريح: أن قبول طلب مع موت الموصي.

والردليل: أن الموت الموصي به قبل القبول وفرد بعد موت الموصي، فيكون موته
قبولاً لوصيته، ويكون ميراثاً لورثه

قوله: (وإنما يجب أن يوصي الإنسان بقدر ما يملك) سواء كان الورثة أحياء، أو
تقرياً لأن في التفتيش منه الفرية بغير قتال عليهم بخلاف المستكسفتة؛ لأنه
استغناء لهم عنه، فلا صلة ولا مئة.

قوله: (وإذا أوصى من رجل فقبل الوصية في وجه الموصي وودها في غير
وجهه فليس بقبول)؛ لأنه لم يلقه، بعد إتمام طلب الموصي إلى بصره لسان، وهو
عد على ذلك، ولو صبح رده في غير وجهه في حينه، أو بعد موته صار مفروفاً من
حيته، فلهذا لم يصح رده بخلاف الركيل يتروك بعد بيعه، أو بيع ماله حيث يصح
رده في غير وجهه؛ لأنه لا صبر هناك؛ لأنه حي فاد على التصرف بنفسه كما في
مداية.

وفي الكرخي أن التوكيل لا يملك عزل عنه من غير عه موكله قياساً على
الوصية، فيحصر كلام الكرخي على ما إذا وكله في شيء به، لا يكون لمختلف
المتابع.

قوله: (وإن رذها في وجهه فهو رذ وتبطل الوصية)؛ لأن الموصي ليس له ولاية

بأمره شعروا؛ لأنه مبرح مبرحاً، والسرير يذ شأ، دم عمي، سرع. وقد شاء رجع،
 قون لم يميل ولم يرد حم. مات الموصي، فهو باختيار يد ساء صا، لا ساء لم يميل؛ لأن
 الموصي ليس له ولاية إزم، ركب ظهر، هو شأع رب من ركبته، نأ بخرمه؛ لأن هذا
 دلالة الإلزام والقبول وهو معبر بعد الموت وسوء علم بالوصية أو لم يعلم بخلاف
 التوكيل إذا لم يعلم بالتوكيل، فباع حرة لا يهد يعه، لا الوصية خلافاً؛ لأنها اختصة
 بمالك المضاف ولأنه ميت، فلهذا الولاية فيه؛ لأن الوصية بحساب الموصي عند حياته
 يمكنه كلورث، قد كتب خلافاً، فلهذا لا خوف على الميت كالورث. ألا ترى أن
 الورث إذا باع شيئاً من التركة بعد موت المورث، وهو لا يعلم بموته، فإنه يجوز بيعه
 كذلك الموصي، ولا كذلك الموكيل وغيره. التوكيل؛ لأن الموكيل إنما للوصية في حال قيام
 ولاية الموصي، فلا يصح من غير علم أو جهل؛ لأنه التوكيل أمر به، والمورث حي عند
 إتمام الوصية وهو مقيم بمنزله، أو سرجه بجلى ووصية، ورأى الله تعالى وتوجه لا يلزم
 إلا حد العلم ألا ترى أن بعض الصحابة سرقوا الخيل، بعد نحرهم ليل سلبهم بالحرمان،
 فسرروا في عدوهم فوعدوا في السر على أنفسهم منو وعينو بضيعة، حتى أجمعوا
 فقبضوا^(١)

قال في الذكر حر. إذا علم أن الوصية أو عقد، لا بعد الموت، كما في الخبر يخرج
 عنه من الوصية به بغير علم، إلا بعد لحاكم؛ لأنه المزمع المزمع، فعليه نفسه بغير
 حمزه لموكيل، أما إذا خسر عند الحكم، فالحاكم قائم مقام الموصي بغير علم من أسفله
 حقوقه، وصار كالموكيل إذا غفل عنه خصمه فمردك

قوله (والموصي به فملك بالتقبل إلا في مسألة واحدة) وهي أن يفوت
 الموصي ثم يترأس الموصي به قتل ناقشون فيدخل الموصي به في ملكه وروته الموصي
 به؛ لأن الوصية عقد من جانب الموصي بموته صامت لا يخلعه المبيع من حبه، وإليه
 توافد من الموصي له، بعد ما دخل في ملكه كما في البيع بشرط فيه الخيار
 ليشترط إذا مات قبل الإجازة، ومن الوصية، وعليه حين بيعه بانه من بصر الوصية؛ لأن
 المبيع مقدم على الوصية، لأنه لا ردة، وقوله سرع، إلا أن لا أن، لأنه المزمع؛ لأنه
 لم يبق للموصي بعد سرعه، بعد الوصية

قوله (ومن أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق فخرجه الفاسق من الوصية)

وتكتب غيرهم) من اللفظ ينشر إلى صحة الوصية؛ لأن الإخراج إنما يكون بعد.

وفكر محمد في الأصل، أن الوصية باطلة

في معناه في جميع هذه الصور منطل.

وقيل: معناه في عدم باطل حقيقة عدم الولاية، وكذا في التكليف، ومعناه باطلة لعدم

ولاية على المسلم، وفي الفاسق معناه منطل.

وامرأته عن الكافر في هذه الفصي

١٠ إلى في لكرسي إذا أوصى إلى عبد غيره، فالوصية باطلة لا يجوز، وإن أجازها

مسئولي العبد، لأن صاحب العبد مستحق لملوالة، فلا يجوز إبرائها إلى ورثة الموصي، ولو

لمستأثر لمسئولي الوصية، لأنه إن يرجع، وسبق تعدد من التفرقة، فهذا لم يصح الوصية.

وكذلك على المعاصي، خرج منها، فإن تصرف في شيء منها قبل إخراجها جاز، لأن

تصرف الموصي بالوصية كصرفه بالوكالة، والتعد يجوز أن يصرف بالوكالة، فكذلك بالوصية.

وأما المكتوب فتصح الوصية إليه سواء كان مكاتباً، أو مكاتباً غيره، لأن المكتوب ملك

لصانع نفسه كغيره، وإذا عجز ماله كمال فدية، ربما به ضم الوصية إلى فكيفه؛

لأن تصرف الوصي بالولاية ولا ولاية للكافر على المسلم. وقد روي أنه إذا تصرف قبل

أن يخرج المعاصي صح تصرفه كما يصح منه بالوكالة، وما لم يضر الوصية إلى الفاسق؛

لأنه خوف على المال، فإن تصرف قبل الإخراج صح تصرفه بخلاف بالوكالة، وإن أوصى

رجل إلى امرأة، أو امرأة إلى رجل جاز؛ لأن المرأة من أهل الولاية كالرجل، وقد أوصى

إلى أنفسه، إذا من أهل الولاية، وقد أوصى إلى محدود في عدد حاز يحيى فتجب

أما إذا لم يبق، بقي الوصية إلى الفاسق، وإن أوصى دمي إلى مسلم بخلاف ما إذا أوصى

فصل في الفصي جاز؛ لأن المصنوع ثبت له الولاية عن المولى، لم يطل.

قوله، (ومن أوصى في غلة نفسه وفي قوته كذا لم تصح له)، لأن عبد

لا ولاية له على الكفار، لأن في عدم التكليف من معناه، يكون محجوراً عليه، فلا يمكنه

التصرف يعني أن الكبير أن يبيع نصيبه فيه أمتريه، فيعجز عن الرداء بحق الوصية، وأما

إذا كانوا كلهم معاصراً، بعد أي حيلة تجوز الوصية؛ لأنه ليس في إدارته من يولي عليه،

وعمره يفتقر على التصرف، والفقير يفتقرهم ومناقله منطلقة هم تجوز الوصية إليه

كالمكر، وليس كذلك عبد غيره؛ لأن منقلبه لملوالة فلا بد من عني صرفه إلى قوته.

وقال أبو يوسف رحمه الله لا تجوز الوصية إليه؛ لأن الولاية مقدمة لما في طرق

بنيها؛ ولأن فيه إنب الولاية لمسلوك على المالك، وهذا نكس للمسروخ، وإن أوصى

إلى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغاراً أو كباراً؛ لأنه لا يمكنه بيع المكتوب، وإن أدى

وہو منشی الامر، وال علم مدار حکمہ حکم القبط غنی، ذکر،

قوله (ومن اوصى الي من يعجز عن القيام ما رتب عنه اليه انما هي شدة
وعجزه لا محالة) انما هي والى رتبة لان تعيين النظم وحصل بهما الآخر اليه، ولو شكا اليه
طوسي ذلك لا يحية حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكر قد يكون كاذبا مخفيا غيره.
جميع ذلك عليه. عمن انما هي محيرة كمالا فيدل على عجزه عنة فيظهر من انما هي

قوله: وَمَنْ زُيِّنَ بِهِ الشَّيْطَانُ لَمْ يَكُنْ لِحَدِيثِهِمْ رُشْدًا إِلَّا حَيْثُ
وَفُتِحَتْ ذُرُورُ صَاحِبِهِ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا شَاءَ اللَّهُ وَعَادَ أَبُو يُونُسَ بِمَبْنُورٍ وَاحِدٍ
يَعْنِي أَنَّ مَبْنُورًا مَالًا يَصْرَفُ فِي أَسْوَاقِ مَبْنُورٍ سَائِلَةٍ فِي مَجْمَعِ الْأَسْبَابِ لِأَنَّ تَوْجِيهَ
سَائِلِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَرْعِي لَا بِحَرَكَةٍ وَلَا بِكُنْ وَحْدَةٍ وَلَا بِكُنْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَرْعِي

ولمجد، أن السلاية صبت بالبحر، فيرمي رئيس القفر، وهو ومعه
الاجماع، وهو ثمره بعد مرهنة شموحي. ولم يرحل إلا باحش، ومنه الوعد كاستنى
علافة الأمان، ويرى في الإنكاح، لأن ثمة هناك القفر، وقد مات بكل واحد صهيلاً
كسوة

قوله: «لا في شرء الكلب» الحديث (وتحقيقه ١٢) لأن في الأخير منه الكلب، وفي
الخطوط: «سبحان الله» في شرء الكلب: أي شرء الكلب، وليس عامراً ولا محذراً.

قوله: (وَعَمَامُ الْمُخَنَّفَرِ رُكُوسُهُمْ) يعني الضمير من قوله: (الرب لا يهزله) هو هم
من عذله أو عذبه، تستعمل الهمزة في ذلك.

قوله (وَلَا يَذْكُرُ الْيَهُودَ) يذكرون اليهودي والأندلس كتب وكذا رد المحتار
والمتنون كذا في نسخة ما في نسخة (وَقَدْ كَفَرَ يَزِيدُ) (وَقَدْ كَفَرَ يَزِيدُ).

[illegible]

قوله: روتنيك وصديك (وغير غيرتيه) لأنه لا مدح بها إلى الرنة
قوله: وبخسرك في حق نفسه، لأن الإصباح لها مدح، لأن لا تفتني
سبح في حالة، حيث أنها إن سلمها فقد سلمت معه ما يولانا، لكي إذا قل الأمر إلى
المتكبر ليس لأحد أن يفسد إلا به: الإحراق وكذا هو: أجب المتكبر لأن في التحوير

عقبة فهو ميت، وكما بيع ما يخشى عليه المأثم لأن في الأخير حسيه انقلب، وحيه ضروري

قال الشيخ محمد بن الحسن صاحب من قال بين الميراث، في هذه المسألة فيه إذا
توصى إليهما معاً، أو إذا أوصى إلى كل واحد منهما من جهة، فيكون واحد منهما أن
يصرف ثوب الآخر معاً، ويسمى من قال الاختلاف بين إذا أوصى إلى كل واحد
منهم على حدة، أو إذا أوصى إليهما معاً فلا يجوز لأحدهما أن يصره بالآخر إحصاءً،
والتصحيح أن الاختلاف فيهما واحد، وكذلك هذا الاختلاف في الأولين ليس لأحدهما
أن يصره في مال ثوب الآخر، إلا في الأئمة بخصوصه الذي ذكرناه في
التوصية إلا أن فيه زيادة هي، وهو أن لأحد الأولين أن يصره ماله إلى كل واحد
كان ماله ماله ويسمى ماله أن يصره.

ولو مات أحد الوصيين لا يصر في الآخر حتى لا يصر له أن يصره ماله
بموجب القضي وصية أخرى، أو الوصي الذي عاب الوصي إلى علي، أو إلى رجل آخر،
وعلى في حصة أبا، أو الوصي إلى الثاني لا يجوز له أن يصره ماله بوجوب
القاضي وصية أخرى إلا بحيث لم يصر ماله لأحدهما، وإذا يصر ماله
وسمى الوصي إلى رجلين، ثم إن أحدهما تصرف في مال في غير الأئمة المعروفة،
ثم أجزه ماله، فإنه يجوز، ولا يحتاج إلى تحديد المدة، وإذا مات الوصي، وأوصى إلى
آخر، فهو وصي في تركته بركة حسب الأول حصة
وبالقسامي لا يكون وصية في تركته حصة الأئمة، لأن الوصي يراه لا يراه
غيره.

وقال أنه لما امتنع به في ولد، مع عهده له بتركه ماله منقسم معصوده صار
وصية بغيره في غيره
قوله: (ومن أوصى لم يخل يثقل ماله ولا حر يثقل ماله ولم يجر ثبوته فثقلت
تثبته معصاها) أي إذا أوصى بغير كل واحد منهما ثقلت حكمه، الأول لم يثقل،
وبين ثبوته ثقلت
قوله: (إنا أوصى لأحدهما بالثب ولا حر بالثب من ثب ثبوته فثقلت
تثبته فثقلت)، لأن ثب ماله من أحدهما معصوده على قدر حبه، فيجوز للأول
منه ولا أكثر من ماله.
قوله: (فإن أوصى لأحدهما جميع ماله ولا حر يثقل ماله ولم يجر ثبوته

[illegible][illegible]

وجودة الماء هو السر في بقاء الحياة على الأرض. ولذا فقد تم
ولم يجدوا في ذلك دليلاً بينهم إلا أن يصرحوا كل واحد منهم بجميع ما يسميه

وصوره آخرى لحداد المسائل وهوورة الخلد في البحر من روى مائة وثلاثة
ملازمة ثم روى لأخر ثلث مائة، وليس له حاشي سوى بعد ثلث مائة من ثلث وهو
مائة حكم بهما على قدر رتبتهما، فوفية الأول مائة، وروى الثاني مائة، فاستمر
ثلث وهو مائة على ثلاثة أصحاب الثمانين فلقها وصاحبها له من ثلث

[illegible]

ترجوه اندر هر مرسته ده اوقه از محل خانه و لاغر خانه هفتاد و شصت
جسم ثبات و هوای بهیچا اثبات از صاحب امتیاز کنند، و صاحب خانه بسیار و ایما
و ضرب فی هذه الاموات اثباته محرم است و اگر بخواهد فی عمرها تسبیح بخواند آن
بکسور ده مال نیز بپردازد و اینها را از انبیا و اولاد آن اوست از محل خانه

ولآخر يوصي ماله، أو بجميع ماله؛ لأن الوصية في مخرجها غير صحيحة، يعني إن النطق في مخرجها لم يصح؛ لأن ماله ذو كثر، أو سرح له مال آخر ندمر به ذلك الوصية، ولا يخرج من ثلث.

ولو أوصى بجميع ماله لرجل وثلث ماله لآخر، وإن لم تكن له وراثته أو كانت له وراثته، وأجازوا؛ لأن المال يلزم بينهم على طريق التنازع على أول أبي خيفة، وما ورد على الثلث، فعند ذلك كله للموصي له بالجميع من غير منازعة، واستوت منازعهما في الثلث بقسميهما نصيب، وعلى قوله ما يقسم بينهما على طريق القول وبصرف كل واحد منهما بالجميع وصيه، فالموصي له بالثلث يصرب بالثلث وهو سهم، والموصي له بالجميع يصرب له بالجميع، وهو ثلاثة، يجعل المال على أربعة لصاحب الثلث سهم، ولصاحب بالجميع ثلاثة. وهذا إذا جازت الوثقة، فإن لم يجزها، جازت الوصية في الثلث، فيكون ثلث المال بينهما، بنفس عند أبي حنيفة نصيب؛ لأن الموصي به بأكثر من ثلث لا يشرب إلا بالثلث، وعلى قوله ما يصرب بجميع وصيه ويقسم بينهما أربعة.

قوله: (وَمَنْ أَرْضَى وَغَلَّاهُ فَقَدْ يَحِيطُ بِمَالِهِ ثُمَّ لَجَزَ الْوَصِيَّةَ إِلَّا أَنْ يَتَرَقَّ الْفَرَقَاءُ هِيَ الْفَقْرَةُ)؛ لأن المندم مقدم على الوصية؛ لأن الوصية تبرع، والندم واجب، والواجب مقدم على التبرع.

قوله: (وَمَنْ أَرْضَى يَنْصِيبُ إِلَيْهِ فَالْوَصِيَّةُ بِالْغِلَّةِ)؛ لأنها وصية سال المغير لقوله: (وَمَنْ أَرْضَى يَسْتَلِمْ نَصِيبَ إِلَيْهِ جَائِزٌ)؛ لأن مثل الشيء غيره، وإن كان يفتقر به.

قوله: (وَمَنْ كَانَ لَهُ اثْنَانِ فَلِلْمَوْصِي ثُلُثُ الثَّلَاثِ)؛ لأنما جعل الموصي له بمثل نصيب من كان ثلث، فيكون ماله مضمومة على ثلاثة فيكون به الثلث من غير إجازة، وإن لم يكس له إلا من واحد كان له ثلث المال بغير إجازة، وما زاد على ذلك فإن إجازته الإين جازة وإن لم يجره لم يجر كما هو أوصى له بخصم ماله كان به الثلث من غير إجازة، وما زاد موقوفة على الإجازة.

وقال الخليلي إذا أوصى بصيب لثمة أو بصيب سنة، وه ابن أو لثمة لم تصح الوصية، لأنه لم يكن له من، ولا لثمة جازت الوصية، فإن أوصى بمثل نصيب لثمة جازاً لأن مثل الشيء غيره لا يجر بصير نصيب الأبي، ثم إذا عيه مثله، فيكون له النصيب، معون إجازة الابن جاز وإن لم يجره فله الثلث وإن كان له المال فله الثلث ولا يحتاج إلى الإجازة، وإن أوصى بمثل نصيب سنة وله بنت واحدة كان له نصف المال؛ لأنه مثل

نصبیب مستندہ ہون اچارنہ جاز، ان ہم تخرہ فله ثلثت، و لا کان بہ انتفاع کان لہ انتفاع
 لأن للثمن ظنی المال بکل و عدہ ثلث مثل نصبیب إجماعہ الثالث لہ اوصی نصبیب
 بمن لہ کان یعنی نصب العال ان لم یزل ضروریہ و ان یزعم بعض نصبیب من لو کان
 یعنی ثلث المال لہ اوصی نہ مثل نصبیب این معدومہ فلا بد من ان بعد نصبیب ذلک
 الاوصی یسهم بثلثہ سهم ابعث، بعد اوصی لہ سهم من ثلثہ حدیث الأثری، یاہ حدیث
 اوصی نصبیب این لو کان، و ہم بعد بثلث نصبیب این لو کان

قوله: **يَوْمَ الْاِنْشِقَاقِ** عِنْدَ لِي مَرْحَلَةٌ اَوْ بَاقٍ وَخَلِي اَوْ رَهْبٌ فَذَلِكَ كُنْهٌ جَانِبٌ وَهُوَ مُتَقَبَّلٌ مِنْ اَلْاَمْتِ وَيَقْبَضُ بِهِ مَعَ اَصْحَابِ الرُّوحَانِيَّاتِ وَبِئْسَ بَعْضُ الشَّيْءِ: وَهُوَ وَجْهٌ
مِمَّا كَانَ قَوْلُهُ «حَاقَرٌ» وَهُوَ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ مَا سَرَعَ بِهِ فِي مَرَاتِبِهِ مِنَ الْعَمَلِ وَاهِبٌ وَتَهْلِيلُهُ حِكْمُهُ
حُكْمٌ تَوْصِيَايَا فِي اخْتَارِ الشَّيْءِ لَهُ، فَكَيْفَ لَمْ يَكُنْ وَجْهٌ اِلَّا ذَاكَ سَحَرٌ قَبْلَ مَوْتِهِ غَيْرَ
مُصَافٍ، فَصَارَ كَالَّذِي يَجْرِي فِي صَحْتِهِ، لَكِنَّهُ سَاقَى التَّوَصِيَا فِي تَنْبِيْهِ اَشْثَثَ فِيهِ، لَوْ
تَقَرَّرَ: لَعَمَلٌ مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ اَنْهُ لَرَدَّ قَوْلُهُ وَجْهٌ اِلَّا اَعْتَابَ مِنْ اَمْتِ،
وَالْقَدْرُ رُبَّ مَعَ اَصْحَابِ التَّوَصِيَا لَا حَقِيْمَةَ الرُّسُلَةِ! لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ اِلَيْهَا عِنْدَ التَّوَصِيَا، وَهِيَ
مُتَجَرِّجَةٌ وَتَهْلِيلُهُ مِنْ عَمَلٍ لَعَمَلٍ مِنْ اَنْوَارَةٍ.

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفُلْكَ حَيَاةً أَوْ تَمِيًّا) عند أبي حمزة إذا حصل ثلاث
عصا. أما إذا تسع عصا مضى كل واحد منها على يده وهذا كـ ثمانية أو لى إذا
حصلت ثلثت أو أضعاف حتى ادنى، وله أخرجهما يخرج الموضوع بصواب كالذى قلنا يقر به
المرضى، فإنه ممدد على العصى، لأنه أخرجه مخرج الموضوع

قوله (فَالْأَشْقَىٰ لِمِثْلِهِ مُوَاعٍ)؛ لأنه ساوي في عدد أحبار، لأنه حصل في هفتين صخرة التثقيب مائة، ولا يلحق الفصح، والمصادفة مائة للمدحمة؛ لأنه لا يلحقها الفصح من جهة المدحمة، فلما ساويها نحاساً.

قوله (وقال أبو يوسف ومحمد غنق أوتى في الصائغ) لا يبيح ولا يحرم
 الفصح والحجامة قد يلحق الفصح، يمكن البصر لولي.

وصورة مريض أعرج عيبه منه الكلى، وأخرى عيبه ثمة الكلى بالقر، محتفل
للجميع استيفاء وجميع ماله للثلاثة المذكورة، وإن ما من مريض، ثم بالهوية جرحه عيبه
حيثه فيكون للباقي خمسة وأربعين ألفاً في جسمه، وعنده العنق ربي كنهه على
المخاض، أو تأخر بعض النسب، هو ألف إلى ألفين من العيب، ولا شيء عليه، ويرد
الثلاثمائة ثورثة ألف درهم

مسجد جامع قزوین

محمد بن عبد الله يعطى السر في البحر فربما قد نفعه

وَعَفَىٰ عَنْهَا يَعْفِي عَنْهَا أَيْ يَمْحُوهُ عَنْهُ مِنَ الذَّنْبِ. "عَفَىٰ عَنْهُ" عَلَىٰ مَا هُوَ مَعْنَاهُ يَكُونُ

خمسة، اليهذهن طموه من به انفس على و هما

وہی ایسا ہے کہ اگر آپ سے ملنے کے لیے آپ کو بلایا جائے

ويجعل نصب الرجال منهم، في كل سنة، من

قولہ: **وَبَيْنَ أَوْصِيٍّ مِّمَّنْ** میں سے ایک سے زیادہ کے لیے

الفضل: الكر عمر ال بهانه و به صبحه اوجیه. ذکر به ناموں میں مودد موصی: ازلہ

[illegible]

أَوْتَمَى بِعَدَدٍ مِنْ ٢٦٥ ! خَطْبَتِي مِنْ بِلَاقَةِ أُوْتَمَى، كَرِمْ عَدَدٍ ١ يَحْصِي ٣٥٠، أَلَيْسَ

بانی خصوصی دارم جب اہل کتب و علم کے لئے اور خیرات و صدقات کے لئے۔

مجلس ملی قانون، ثم قذر ي ديت المجلس، لابي محسن آخر له بنت مئلي، واجارح

الموت، فله تك، ماله، ويهمل حسدس فيه موت فو حسدس عاني لقلا، أم فو بي ذلك

المجلس، الذي يجتمع في مقره في مبنى البلدية، وله من أعضاء:

في كتابه والعمارة هي عمارة مراد بالشيء الذي

قوله (ومسى يومها من حقوقي لله تعالى ليدب امرهم فيها صواء

قدّمها لموجبي أو سمّاهم مشيّحيّين وحرّكوا بالحرف (أ) لأنّ لهم رسالة واضحة من المجتمع.

[illegible]

أخبرنا به عبد الله بن محمد البرقي عن أبيه عن حماد بن عمار عن

وأخيراً نرواها في القرآن الكريم في قوله تعالى:

مجلسي کي ٻڌائي ته ٻنهي ماڻهن کي ڏهه هزار روپيا ڏيئي موڪليو آهي.

والله اعلم بالصواب

وقال في السيرة الحري: خمسة أيام في الحوق في هذا الزمان، وفيها

مفتوح على الجميع، وفيه مناسبات في الأعياد، وفيه مناسبات في الأعياد، وفيه مناسبات في الأعياد.

الحاجات التي

در کتب کتبیه این اثر است: «بسم الله الرحمن الرحيم»

12

[illegible]

[illegible]

وقوله : لا تصحح عيبتك سخايب ومن ترك وفاءه : لان ما له لا يبرر له .
وتقبل على قول من له لا صح.

وَعَنْهَا يَجْمَعُ

قوله: ويخبر بجموع الرخوخ عن ألوهية: لا يرفع سرع م. معار له
 لمصرع فيها كائنه. مانو لا يسمو ومع لا ما كذا ماد متحر. والفتح واث ثير وفتح
 المقبوضه لذي وجه محرم منه. لانه لا يتصلح من حوء جيد. عدد في الزمان

[illegible]

قوله (وَمِنْ جَمْعٍ الْوَحِيدِ لَهُ يَكْنَى رَجُلًا) فاعلم ان الجمع

أبي جعفر

قوله ﴿وَمِنْ أَمْرٍ﴾ أى من أمره الذى استأخرون عنه أى من جهة ربه تعالى
والمعنى من أمره الذى استأخرون عنه أى من جهة ربه تعالى
والمعنى من أمره الذى استأخرون عنه أى من جهة ربه تعالى

ولدي حبيبة أن ما من الخدود وهي كذا عفت، فها، سحر اسقطه

[illegible]

الجنود

وجوزة الباطن ان يقول اوصيت بثلث مالي بغير اي، بعد اي حصة هو بطريقه
التلاصيص للدار، ويسوي به التساوي والملك كاي مسمى، او ديناً، رجلاً، كتيبة، او حربة،
صبياً، كان، او بالغاً، ويه حتى فيه تعدد المساكن عند اي حبيبة، ومعهها، ليس للمساكن
والمعبرين والمساكن الأولاد من ذلك شيء لأن فرضه لهم رعية للمولى، وأنه المستحق
لذلك، وهو يهر بغير للموصي، وأما المكاتب، فيمنح ذلك بالإعارة، وأنه ما
يستحق لذلك ذوا مولاه

قوله: (ومن) رضى لأصحابه فالوصية لكل ذي رجم محرم من قرواهم ويدخل
في ذلك أيضاً كل ذي رجم محرم من ذويه ابنة ومن روجة ابنة ومن روجة كل ذي
روح محرم به، وبذلك، كما هم أصحابه، ولا يدخل في ذلك المروحة ولا روجة الامن ولا
روحة الأب ولا روجة كل ذي رجم محرم به، ولا لأصحاب يختصرون بأهلها ذويها، ولو
عانت طويحي والمراة في بخاخ، أو في عنته من طلاق رجمي، فالمعبر يستحق الوصية،
وقد كانت، في عدة من حالات متى لا يستحقها لالطاء الصبره بقاء شكاح، وهو
شرط وقت الموت

قوله: (وإن أوصى لأختة فلأخت) رآج كل ذاب رجم محرم منه، وكذا محرم
الأوراج، لأن المتن سم لروح البنت وروح الأخت وروح كل ذات رجم محرم منه، ومن
كان ذ رجم محرم منهم، بأن الكل يسمى حسناً، وأن الزواج وجدته وغيرها فيه سواء

قال في الهداية قبل حصة في عراهم أما حرم فلا بد من لا رواج المحارمة ويسوي
في ذلك امر وسبع والأقرب والأبعد لأن اللفظ حدود الكل، ويسوي فيه الفتي والفتير
وانذكر والأمر كمنه به سوء لا يحصل أصلهم على الأمر من غير تفصيل من لرحمة
قوله: (ومن) رضى لأخيه فالوصية للأقرب للأقرب من كل ذي رجم محرم
منه وصورته، أن يقول ثلث مالي لذوي قرابي، وإنما اعتبر الرجم المحرم، لأن طويحي
جاء الرعية العصب، فاحصن بالرحم المحرم كالنقطة ويذهب بعض

قوله: (ولا يذبح ليهن الوثائق) يقولون: لأن المرأة سم بما حرم من الإسلام
حيرة والأبوان أصغر القرابة والوفد بقراب بنفسه فلا بد رجمه الاسم، ولما عاقوا من سم
والله قريباً كان ذلك عموماً به، ولأن الله تعالى عصف الأخر من على الناس، وطسوط
غير المستطوف على

قوله: (ولكون بالأنثى فصاعداً) لأنه ذكر ذلك ملحق بالجميع، وأقل الجمع في

الموتىة أشاء بدلها فلو لم يعلى لم تكن له. سورة فلانة أشاء في ١١. وطهراد به:
شأن مما فوقها، وهذا كنه نون أبي حنيفة.

ووجهه أن الوصية أحسن لميراث، وفي ميراث يسمي الأقرب بالأقرب، وقد
قلنا: إذا أوصى لذي لرائقة ولم يعلل بموت، فهو على الواحدة لأن هذا اسم لواحدة.
مما صلبه: أن بها حينها الشرط فلهذا القرابة، وعدم الورثة. وأن لا يكون
صبيهم أولاد والجمعة والحرمة والأقرب، فالأقرب ووافقه صاحبها في الثلاثة الأولى
وحاشاها في الثلاثة الأخيرة، مما يشرطها وهي الجمعة والحرمة والأقرب بالأقرب.
يقوله: (وَقَدْ) (وَصِي) (وَلَمْ يَحْمِلْ) (وَحَالًا) (وَالْوَصِيَّةُ) (لَعَنَهُ) (أَبِي) (حَبِطَمَ) (لَمَّا)
يما أن من أصله: الأقرب بالأقرب والتمسك لأقرب من الخلف.

قوله: (وَبَيْنَ كَانِ لَمْ يَحْمِلْ) (وَحَالًا) (وَالْوَصِيَّةُ) (لَعَنَهُ) (أَبِي) (حَبِطَمَ) (لَمَّا)
عنه لا ينفذ في الأقرب، فكان الميراث يمتنع من الوصية لأن الوصية جعل
لوصية لجميع وأقله اثنان. فلا يستحق الوصية أكثر من نصفها، وبقي النصف لغيره لا
يستحق له أقرب من الخلف، فكان لها ولم يكن له إلا عم واحد، وبس له من ذوي
المرحم المرحوم غيره كان له نصف الوصية؛ لأنه لا يستحق أكثر من النصف ما بينه وما
ينبغي لا يحق له، فيبطل فيه الوصية ويرد إلى الورثة بحال ما إذا وصى لغيره قرابته
حيث يكون الوصية كل الوصية لأن اللفظ للميراث، فيعروها كلها إذ هو لأقرب. ولو ترك
عصا وعمة وحالاً وصالة، فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لأسواء قرابتهما، وهي
تلك من قرابة الأخوان والعمة وإن لم تكن واثمة، فهي مستحقة للوصية كما لو كان
الأقرب ربة أو ذماً.

قوله: (وَكُلُّهُ) (أَبُو) (يُوسُفَ) (وَالْحَمْدُ) (لِلْوَصِيَّةِ) (لِكُلِّ) (مَنْ) (يَتَّبَعُ) (إِلَى) (أَخِي) (أَبِي) (قَدْ) (فِي)
الإسلام، ويمنوي به الأقرب والأبعد والواحد والجميع والمسلم والذمي ويدخل في
الوصية كل حر من مسلم أو ذمي أو أمة، ويكون الوصية لجميع قرابته
المرجل والنساء إلى أقصى أب له في الإسلام في الميراث جميعاً بشركون في الثلث،
والأقرب منهم والأبعد والمذكر والأنثى فيه سواة.

يما: إذا أوصى رجل من بني أبيه لأقاربه دحل في الوصية كل من ينسب إلى
أبيهم وكذلك الغنوي إذا أوصى لأقاربه دحل في الوصية كل من ينسب إلى علي كرم الله

وجهه تكبر. والسعيد في ذلك سر، ثم على أسلحه. ثم اوصى لأقاربه، وله عثمان
وشلان اقترنك فيه العمان والامان فتكون بينهما ارباعاً لأبداً لا يدرى الاقرب، ومن
ترك حناً وحنان، سمع نصف الرحمة والرحمة نصف الرحمة عند بي حبيبه، وعند حبيبه
هي بينهم الثلاثة. وقد كان به علم واحد لا يسمي الا الضد، عند أي حبيبه، وعند حبيبه
يسمى جميع الرحمة على اسمها. لأن الواحد يسمي جمع. ومن اوصى لأهل دلائل
مهم على روحه سد في حبيبه، لأن اسم الأهل حبيبه في الروح، قال الله تعالى: ومن سر
خلفه. (1) ان شاء الله توفيقه. هاهنا دلائل على أي تروح

وقال أبو يوسف ومحمد: اسم الأهل: قول كس من يعرفه، ونفسهم سمعته اختياراً
للعرف، وهو مؤيد، بقوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعْ بِأَمْرِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (2)

قال محمد في الزهاد: انقيس في هذا أن طوبى من رجع عنه. لكننا اشبعنا أن
يكون لجميع من يعونه من يسميهم سره من الأحرار والبراءة والبراءة في حجره والولد
إذا كان يحبه. اما إذا كان كثيراً من الأهل، أو كانت بنا در روحه، فليسا من أهدا
ولا يدخل في ذلك مايل، ولا مايل لميحي، ولا يدخل موصى لأهله في شيء من
طوبى: لأنه موصى لمن يصعب إليه، والخصم عر انصاف إليه، فلا يدخل في طوبى،
كس موصى لولد دون لا بد من دلائل في طوبى

قوله: (ومن أوصى برحلي جئت ذرعه) أو ثبت عليه قبل ذلك ذلك وتقي
فذلك وهو يخرج من تحت ما يلي من ماله فله جميع ما يلي. ودار روح له تحت ما يلي،
ولو لوحى تحت نعمة جئت العلم كله قبل موته، لو لم يكن به علم في الأصل، فالوصية
بطلته. لأن الوصية يعاب بعد الموت، فيسر قتله حياء، ومعه الوصية بطلته. فليح
تطل عواقبها عند الموت. ولو كان به شيء من ماله، وليس به علم يعطي فيه شيء لأنه
لها أصح إلى المال عنه. ثم مراده الوصية ببقاء شيء. وإن رضى بشيء ولم يعطها إلى
ماله ولا علم به قبل (3) يصح. لأن المصحح إيمانه إلى المال ومودتها بعد موته
فذلك وقيل: يصح، لأنه بما ذكره الله، وليس في ملكه شيء علم أن مراده بقاءه، ولو
قال: ستر من علمي، لا علم به، فالوصية بطلته، وإن اوصى له شيء

قال محمد: أعطه السيف بجمعه وحليته، وكذا من لم يسي أن به حبه وحاشاه،

[illegible][illegible]

وہابی رحمہ اللہ! لے کر پورا حجہ الوداعہ کیلئے ۶ یوم ۷ ماہ

وَأَمَّا عَنِ الْمَشْرِقِ فَأَنبَسُوا لَهُ كِبَاسَهُ

[illegible][illegible][illegible]

قوله: (وَتَعْمَدُ مَرْجِبًا مُنْقَلَبًا) إذا وضع لائل من به منبر من به
المرجبية، ولا يحتاج إلى العبور، من المرجبة له ثلاث معاني، سحابة من وجه لامة
بمختلف طعمه من بعض منه، والماء يصلح حليته في غير الماء، فلهذا هو المرجبة لأهل مكة
ولا يفسد، ومن غافرة بها بها من معنى، يستحب سحابة حبه، من لا يصلح له لأنها سحابة
بكماله، والرجبة من الماء لا يلازم عليه سحابة حبه، من المرجبة من غير حبة

أخصباً: علم وجوده من الوحي: لأن باب الوحي وسمي مدحة الهيب وعجود، ولما
 فصيح في غير الموحى، كاشره: لأن صبح في علمه جود أول، ومروءة: أنه إذا أوحى
 لمرحل ما في بعض حاربه ولم يكن ذلك من حوى، أو ما في مطن دافق، فهو حار إذا
 عنه وجوده في سطر، ومعه وجوده: أنها إن وثقه لائن من منه أسهر من وقت حوى
 الموصي

وذكر الطحطاوي أنه جازي لئلا من وقت الحية، وهو المذكور في الحية، وإن
 ولده لئلا أشهر بعد ذلك، فالحية ماضية حور: أن يكون الوحي حدث يصدر
 ولا إذا كانت الحية في الحية حشد لأجل نوب سبب حور إلى سبب، فكذلك في
 حور الوحي، وهو في سبب، وقد تم تكن في الحية، وهو أكثر من سبب أشهر في الحية
 وثالثه سطر، وإن أوحى بالحارة لرحمة، وما في مطن لأحر: إلا إذا ولدت لأكثر من
 سنة أشهر، أو سنة شهر حشد حوى الحارة ووجدت الحية في سطر

قوله: وإذا أوحى حارة إلا حشد حور الوحي والاستثناء: أي أوحى ما
 واستثنى ما في حور، فله حور: لأن الوحي أحسن الحرات، فقد حمل بالحارة وصية وما
 في مطن مبرثا، والمبرثا حور فيهما في الحور، لأن اسم الحارة لا يميل لحمل لفظه
 لكنه يستحق لإطلاق بعد: فإذا أورد الأم بالوحي حور الحارة، ولأنه يصح بكرة الحور
 بالوحي، وهو مشتق من: وهو غير الأصل أي ما يصح إذا أورد الحارة حور استأنف حور
 حور لا أصل، وإن أوحى إليه الحارة لاستحقاق ما في مطن لأحر، فالحات الموصي له
 بالولد الحور الحور، أي ردت: فإن أوحى برحمتها لئلا رحمة حور، وعنها لأحر، حدث
 الموصي في الحارة، والله أعلم بالصواب، أي صاحب الرد، وإن في الحارة

قوله: (ومن أوحى لرحل يحارة فولدت) وهذا بعد موت الموصي قبل أن يقتل
 الموصي له ثم هل هذا يحارة من الحارة فيها الموصي له، لأن الله حور، أي
 الحور الحور، والله سبحانه حي كان متصلاً بما، فإذا ولد من الحارة واستمر قبل
 الحية حور، أي هذا الحور حتى يبقى ما حور به الحور في الوحي، فيكون الموصي

له

وقوله: (ول أن يعين الموصي له) لم يذكر هذا، بل في الحارة، ومجوبه قبل

الحية

وقوله: (ولدت بعد موت الموصي) لما فيه لا لا يستحق من ولدت قبل

موت الموصي، ذكر في الكرمي

فَرَكْ (وَبْ لَمْ يَفْرَحَا مِنْ نَقَتْ حَرْبِ بَاثَتْ وَأَحَدٌ مِ حَصَّةِ مَبْهَمَا حَبِيثَا)؛
لَاكِ الْوَصِيَّةِ بَرَّةً وَحَمْدًا، وَلَهُدَا اسْتَقِيمَةً لِقَوْمِهِ لَمْ يَدْرَسْ مِ نَاصِ قَوْلُهُ ثُو
يَفْرَحَا حَبِيثًا مِنْ بَاثَتْ حَرْبِ مَبْهَمَا بِالْحَصَّةِ - هَذَا عَمَّا فِي حَبِيثَةٍ

قوله، وقد تم يوسف والحكمة بالحق كانت من لام فاعل فعل شيء فاعادة من
الاولى لان موضوعه نعمت بين الامم، والثوبه فعل معني نعم من الله، وان لم يخرجا
من الثالث لان الموضوع في الامم، وان فعل من فعل شيء ك د من الوند

وفي قوله الخلال على عهد محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب عليه السلام وقيل في
خليفة هو علي

ومرورا بعد أن رجىء سماعة فذهب وأخذه نازي فبناه درهم، ولا حائل له
بغير حبل، فأرسله بأخيه فحل، ثم عمد فوجد ويد سارق مشددة فإخذه فقل لقصعة،
فمنعوه له الإثم، فبذل اليد بعد أبي حبيقة، وما عني ذو نون، وهذا بأبي علي ما ذكر في
الطبقة، وهو من عاتق العنبري، وعنه في شاذان، حد، سمع من أبي النور

وجاءه رجل أقر خبره أن الوثيقة قد وصلت في الأثر وهي تشرح من حيث، فلا
يجوز أن يصح الوثيقة في شيء واحد من حيثها، وذلك لأن الناس في أمر مع، ومع لا
يراهم الأصل فهو عدد الوثيقة فيها صفاً تتكلم به في بعض لأصل، وذلك لا
يجوز، وقت أن البراءة لا دخل في الخاصة مدني جاء الاستدلال، فلا يشرح عنها
بالانقباض، وقد جاء من حيث الوثيقة، فإن ذلك لا بد منها، فهو من حيث لا بد
بما ليس ملكه لتقرر بذلك فيه بعد التمسك

عوله (رئیس) نورینه بهانه عده و شکلی ذاره سیر عبودیه و عبودیت یکتا
تجلیه: از این منابع بدست می آید که در حال حاضر در این کشور، از یک سو به
بجای آوردن حلقه های دین و به تبعه العبدی، علی الخصوصی که با خود

قوله (إِنَّا جَزَّاهُ) رَفَعَ الْعَبْدَ مِنَ الْإِثْمِ سَلَّمَ (بُنْدَ بَعْدَهُ) (أَرَى السَّوْحَى لَهُ
فِي الْإِثْمِ لَا يَرَاهُ بِهِ الْوَرَى

[illegible]

مخففة ليس للوجه ان يجره ولا ان يحار الموصى به بعده. وإذا حار لم ينفذ فيه على الموصى.

قوله (وإن مات الموصى به عند إتيان الوثقة) لأن الموصى لو مات على الموصى له لم ينفذ فيه على الموصى له. ولو مات على الموصى له لم ينفذ فيه على الموصى له. ولو مات على الموصى له لم ينفذ فيه على الموصى له.

قوله (وإن مات الموصى به في حقه الموصى به) لو مات الموصى به في حقه الموصى به لم ينفذ فيه على الموصى له. ولو مات على الموصى له لم ينفذ فيه على الموصى له.

وحيث شرط الموصى ان يكون له موت الموصى، وإذا مات الموصى به قبل ذلك عام حله.

قوله (وإذا أوصى نوه لفلان فلو وصية يشبه المذكور) أي نوه موصى. لأن اسم النوه يشتمل على كل انتظام واحد، وإن لم يكن لفلان ولد من حقه دخل في وصية ولد. لأن المذكور دون الإباء عبد أبي حبيبه، وعلمنا من إباء، ويكون الوصية كلها جميعا كما في ولد العبد، فلا يدخل في إباء أبي حبيبه في ذلك في الموصى به. لأن الوصية نسي لفلان. من أبي حبيبه. وروى في رواية أن المذكور يعمدون بذلك دون الإباء، لأن الإباء لا يتناولهم اسم العبد، وفي رواية يعمدون مع المذكور، ويكونون سواء وهو موطأ لأن اسم العبد يتناول الجميع في حال اجتماعهم. قال الله تعالى: **وَأُولَئِكَ هُمُ الْفُقَرَاءُ**، فلو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به.

وقال محمد بن محمد بن الحسن الثالث على سبعة من ثلاثة ولداً من سبعة. لأن الموصى به في وصية من الموصى به في وصية من الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به.

وقال أبو جعفر المذكور بالكلية، واللام في وصية الموصى به في وصية من الموصى به. لأن لا يجوز الوصية به. لو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به.

وقال محمد بن محمد بن الحسن الثالث في وصية الموصى به في وصية من الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به. ولو كان ذلك لم ينفذ فيه على الموصى به.

ممكن واحد ضمنا، وعدا لا يحرف إلا إلى مائة من مائة، وإن أوصى بثلثه
لثلاثي وثلثين وأربعين

قَالَ أَرَحِبُهُ وَعَدَ بِحَمَلِ ثَلَاثٍ عَلَى دَلِيلَةِ أُخْرَى لِلْبَنِي، وَهُوَ فَرَعْنُ إِذَا كَانَ
مَحْصَاً جَرَّ، وَجَرَّ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَهُوَ الَّذِي يَطْوَى مِنَ الْأُكُوفِ، جَرَّ ثَلَاثِينَ بَدَى لَا
يَطْوَى عَلَى الْأُكُوفِ، وَلَا يَسَانُ

وَقَالَ أَبُو سَبَّاحٍ حَمَلُ عَيْنِ جَرَّائِي وَثَلَاثِينَ وَاحِدٌ وَاحِدٌ وَاحِدٌ
بُرْسِي تُرْحَنُ بِعَيْنِ دَرَجَةٍ وَأُخْرَى بِعَيْنِ دَرَجَةٍ ثُمَّ قَالَ لِأَخِي أَشْرَكَكَ بِعَيْنِهِ، وَلَهُ ثَلَاثُ كُلِّ
عَيْنَةٍ بِحَسَابِ مَسَادَةِ أَوْصِي بِحَمَلِ بِأَرْبَعِ عَيْنَةٍ وَأُخْرَى بِعَيْنِ دَرَجَةٍ ثُمَّ قَالَ لِأَخِي أَشْرَكَكَ
بِعَيْنِهِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بِحَسَابِ الْمَسَادَةِ بَيْنَ الْكُلِّيِّ وَالْمُفْرَدِ الْبَاقِي، بِحَسَابِهِ عَلَى مَسَادَةِ كُلِّ
وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ عَيْنَةٍ عَمَلًا بِالْعَقْدِ بِعَيْنِ الْإِمَّاكَلِ

قَوْلُهُ «وَعَيْنُ أَوْصِي دَوْلَةً لَلْأَنْثَى فَاتَمَّ صِيَّةً بِبَيْتِهِ لِيَذْكُرَ مِنْ حَقِّهَا لِأَخِي» لِأَنَّهُ لَهَا
سَمِيٌّ عَلَى لَهْفِ الْوَرْتَةِ عِلْمٌ أَنَّ عَصَدَهُ تَتَمَّصِلُ كَمَا فِي السَّرْمَتِ وَهُوَ أَوْصِي لَعَبٍ لِلْأَنْثَى
فَلَعَبٌ عِلْمُهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ الْوَرْتَةِ، ثُمَّ مَوْتِ الْإِنْسَانِ فَأَمَّا فِي حَقِّ حَبَابِهِ، فَيَسُو بِحَسَابِ
لَهُ وَتَحْتَ وَلَدِهِ مِنْ بَدَنِهِ وَالْإِنْسَانُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ مَوْتَهُ، وَهَذَا الذِّكْرُ وَالْأَنْثَى الْبَقَاءُ
وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمْ رَدُّ الْإِنْسَانِ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَهَا لِيُؤْتِيَ بِعَيْنِ لَهَا، بِمَا هُمْ عَقِبُ بَابِ قَتْلِهِمْ
وَيَعْتَمِدُ وَلَدُ لَعَبٍ عَلَى وَدِّ الْوَرْتَةِ، لِأَنَّ الْأَسْمَ يَنْتَزِلُ الْأَعْيُنُ أَوْ بَرَى أَوْ وَلَدَ هُوَ عَقِبُ
لَأَيَاتِهِمْ وَبِأَرْبَعٍ عَيْنٍ حَقِّهِمْ، فَإِنْ عَدِمَ الْأَنْثَى تَلَعَّبَ وَدَّ الْوَلَدَ

قَوْلُهُ «وَمِنْ» وَصِي بَرْدٍ وَعَمِيرٍ بَيْنَ عَالَةٍ فَإِذَا عَمِيرٌ مِنْهُ لَأَنْتَ كُنْتَ لَوَدَّ
لَأَنَّ ثَلَاثَ لَيْسَ بِأَهْلِ الْوَرْتَةِ، وَلَا بِرَحْمَةِ فَلْيُفْرِغْ غَيْرَ مِنْ أَهْلِهِ، لَعَبٌ كَمَا لَوْ أَوْصَى
بَرْدٍ وَحَدَّثَ وَهَلَا كُنْ فِي ظَاهِرِ الْوَرْتَةِ

وَعِنِ ابْنِ بَرَسِيٍّ أَنَّ قَالَ فَإِنَّكَ يَتَمَّ مَوْتَهُ، مَوْتُ كَدَيْتِ وَإِنْ كُنْ لَا يَتَمَّ مَوْتَهُ،
فَلْيَحْيِ مَعَهُ الْإِنْسَانُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ فَحَيٌّ وَلَا يَتَمَّ ثَلَاثَ وَبَعْدَهُ مَوْتَهُ لَعَبٌ وَهُوَ كَمَا
حَقَّ وَقَدْ الْوَرْتَةُ ثُمَّ مَاتَ أَجْزَاءً فَبَلَّ مَوْتُ الْمَرْصِيِّ ثَلَاثَ فِي حَبَابِهِ، فَتَضَلَّ ذَلِكَ إِلَى
وَدْنَةِ الْمَوْصِي، وَبَحْيٍ بَعْدَ ثَلَاثَ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا مَوْتٌ مَوْتِي كَدَيْتِهِ
مَوْرُوثًا عَمَهُ

قَوْلُهُ «فَمِنْ» لَيْسَ ثَلَاثَ عَالِي يَمُوتُ وَغَيْرُهُ وَبَدَى مِنْهُ نَكَاحُ لَعَبٍ وَتَضَلَّ
الْمَوْتُ، لِأَنَّ كَلِمَةَ «مِنْ» كَلِمَةُ تَقْسِمٍ وَتَسْمِيَةٍ، فَهَذَا أَوْصَى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَيْنِهِ
ثَلَاثَ بِحَسَابِ مَوْتِهِ لَا بَرَى أَنْ سَمِيَ قَالَ ثَلَاثَ عَالِي لَعَبٍ وَبَدَى كَمَا فِي كُلِّ ثَلَاثَ

ولو غلبت: بلت على بين فلان ومكنت لم يستحق الثلث

قال في الديرنج اذا ارعسى بحداه سالم لربك ثم لو عسى به لغمره فهو يسهما
نصفه فان قرأ عاتق ارحمها في حياه الوصي فهو طليعى مسمما

وَقَدْ قَالَ: أَرَحِبْتُ ثَلَاثَ مَلِكِي لَعَمْرِي وَفَرَدَ إِنْ كَانَ يَغِيرُ نَظَرِي إِنْ كَانَ رَجُلٌ وَكُنْتُ
مُسْتَوْفٍ قَعِيرًا، فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا وَرَأَيْتُ لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا، وَمَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ بِطَبْعِ صِحَّةٍ، وَفَضَّلَ إِلَيَّ
وَرُوحَةَ الْمَوْحِي، وَلَعَمْرِي نَهَضَ الثَّلَاثَ

قوله: (وَأَنْ أَرَىٰ يَنْفَلِتَ مَالَهُ وَلَا مَالٌ لَهُ ثُمَّ انْكِسِبَ مَالًا) استعمل الموهبي أنه
لَقَدْ مَا يَخْلُكُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لأن الوصية عقد استحلاف مصاف إلى ما بعد الموت
ويثبت حكمه بعد الموت، بشرط وجود المال عند الموت لا قبله، وكذا لو كان له مال
وعملك ثم انكب ماله ما به

مسائل. إن أوصى بوجاهة وكنت واثمة على ثقت وأردت ثمة الثالث ينبغي
مطرحه به أن جميع الوصايا كلها، ثم نظر إليها وإلى ثلث وإلى بضعه من الوصايا، فإن
كانت القصص من صف الوصايا نصت من كل وصية بضع، وإن كان القصص مثل
ثلث الوصايا بضع من كل وصية ثلثها، وعلى هذا الفيس يكون العمل مائة إلى بضع
الوصايا ألف درهم لأقدم مائة وأخر مائة وأخر مائة وأخر مائة وأخر مائة وأخر مائة
خمسة، فالحصان من خمسة إلى مبلغ الوصايا مثل بضع الوصايا خمسة مائة، ويتبقى
من كل وصية بضع مائة وخمسة مائة وخمسة مائة، ولصاحب مائة، ولصاحب
الثلثة مائة وخمسون، ولصاحب الأربعة مائة، وعلى هذا فقس.

ولما كويصى لرجل غصص مائه والآخر عرج مائه وثلاث مائه، فعند أبي حنيفة السئال بينهم على أحد عشر سهماً لصاحب المئتين كربعه، وصاحب المئتين كوسطه لأنه لا يضر بما زاد على الثلاث ولا ينقص، ولصاحب المربع ثلاثة، ولما كان ثلثه قبل أحد عشر كمن يبعه ثلاثة وثلاثين.

ووجهه: أن يخرج الثالث والرابع ثمانية عشر خفوصي له بالعبء، كأنه لم يوص له إلا بالثلاثة لأنه لا يضرب إلا بالثلاث، تصليه ثلث أسى عشر، وهو أربعة والثلاثي أربعة والخمسون له بخلاف ثلاثة، بذلك أحد عشر

وقال أبو يوسف ومحمد: باسم الله على ثلاثة عشر لصاحب النصف ستة لأنه
عندهما حروب بجميع وجهه وهي النصف وثلث منه من أبي عبد الله وصاحب الثلث
أربعة وصاحب الربع ثلاثة، فذلك ثلاثة عشر، يكون المال كله تسعة وثلاثين وإن

لوصي الرجل بجميع ماله ولاخر ثلث ماله ولم جز الورثة، فالتب بينهما بماله عند أبي حنيفة على أحده وإن جازوا لا يرضيه عند أبي حنيفة.

واختلفوا في تباين الوارثين؟

فقال أبو يوسف، هو بينهما أسهل حسبة أسهل لصاحب الجميع، وأهل على أحد من الثلث على طريق التنازع، حتى أن صاحب الثلث لا يدرعه به في الثلث، فسلم ذلك لصاحب الجميع، واستدلوا في ذلك بما يقسم بينهما بعضهم.

وقال الحسن، هذا ليح، فإن عيب الوصية به بالثلث عند الإجازة متى عساه عند علمها، بل يجب له الربع والآخر ثلاثة أرباعه، ولولا أبي يوسف هو الصحيح ذكره في التباين.

ويخرج به لالة الحسن أن يفسر الثلث لولا بينهما بعضهما لأن الإجازة في الثلث ساقطة للموت، ثم يفسر الثلث، يقول: فلهما من ثلاثة مائة، إلى الثلث، ثم يفسر الثلث بينهما نصيبين لا متواترهما فيه، فأكبر، فأصغر، فيكون منه مائة الثلث سهمين بينهما وبقي لربذة، فصاحب الجميع يدعي كلها، وصاحب الثلث يدعي سب سبهما لصير له مع السهم الأول ثلث الجميع، فسلم لصاحب الجميع سب ثلاثة، و سب سبهما في السهم الثاني، فيقسم بينهما بعضهما فأكبر، فأصغر السب يكون اثني عشر لصاحب الجميع تسعة، وهي ثلاثة أرباع المال والآخر ثلاثة وهو الربع، لأن المال به عشار اثني عشر قسم ثلثه سهماً أولاً بعضين بقي ثمانية صاحب الجميع يدعي كلها والآخر لا يدعي سب إلا سهمين ليحكم له ثلث الجميع ولا يدرعه به في السب الثانية، فسلمت لصاحب الجميع، وبقي سهمان اسوت مائة بينهما، فسلم بينهما مائة، وعلى هذا قول أبي حنيفة فلو هذا إلا أن يخرج مختلف، فلهذا بالنزاع، وهذا ما يفتقر.

ويخرج لوجهين أن لقوب الجميع وحبة بالكل، روضة بالثلث، فكانت المسألة من ثلاثة لأجل الثلث، فصاحب الجميع يدعي كلها والآخر يدعي سبها، فتقول أبي حنيفة لصاحب الثلث سهم، والآخر ثلاثة، ولو وصي لثلاث بعدة عبد، فلهذا وكسوة، وما يصلحه على الوصية به بخدمة، لأنه المصدق بالاسماع دون الوارث، فصار في حكم المالك، والله اعلم.

كتاب الفرائض^(١)

المفروض في اللغة هو السليم، يقال: حرص فلان على السلامة، أي قدره.

والقراض من المرموم المرفقة التي تحب طعنة بها لا انتذر الناس اليها. قال عليه السلام: والقراض نصف العلم وهو أول علم يرفع من الأمة^١، وقال عليه السلام: ومن الله تعالى لم يخل اسم موريتكم إلى ملك عرب، ولا إلى بني مرسل، ولكن بولي وما ياتها، فتمسب أمير اسمه ألا، لا وجه لثوبت^٢، وقال عليه السلام: علموا القراض، وعلموها الناس، فإنك نصف العلم، وبني مرموم، ويسير علم من

(١١) علم الفرائض علم الفرائض يعني و^١2=

المرضى: جمع مريض، مريض من المرض وهو في الضعف والضعف والضعف من الخرج عات
بأنه لم يظن لا شبهة فيه ومن هذا النوع من الضعف والضعف: لأنه سهام مذكورة نسب بغير
ظني لا شبهة فيه، وقد استعمل في الضعف والضعف: وأما حق هذا إلا أن الله
يشتكي من هذا من هذا مع الضعف (ومريض من الضعف) سورة النساء الآية ١٠، وكذا الضعف
على علم حبيب نال (ومريض من الضعف) امرجه من عاجد، والحكم، والجمعي، والظن
والنهي، (والضعف من الضعف)

الأربعاء ١٤٢٠هـ

- ### ۱- ایرات مطرحی

- ## 2- لڑتے باغی

- (۱) اوستا

- لے کر آئے ہیں

توکلان لاری وکالت و...

- ١- في البيت الذي يستعمل غيره ان يرد على حقه (عنه) (عنه)

أنتي، حتى يختلف الزوجان في الميراث، فلا يحصل من ميراث حكم لله تعالى⁽¹⁾

وقيل - ما نص قوله بأنها نصف الميراث

في - لأن للإسالة جانبين

1 - حاله حياه

2 - وحاله موت

ونظرنا من حكم الميراث، فيكون لفظ الميراث مهماً، لأنه من قوله م من

قسمين.

وإنما هذا ما هو عليه من الميراث، في حال مرض الميراث والميراث حكم

بعد الموت

{مطلب في بيان الوارثين والورثات بإجماع أهل الشرع}

قوله وحده إلى أن يجمع على غرضهم من الزوجان عشرة⁽²⁾، ما أراد به من

سحق خبرات من جعل، ولا يخلو في الاستحقاق، وعدم بعدهم من ميراثه

قوله. إلا أن من سفل والأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب

وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب وأب الأب

هو وحده، وبسبب هذه، فلا يرث إلا من يرث. وفي الأبرار، إذا لم يكن أحد من الميراث

على ما يأتي منه، من ميراثه

قوله. ومن لا يرث من ميراثه، ولا يرث من ميراثه، ولا يرث من ميراثه

والزوجة، وقوله الميراث، ميراثه، وميراثه، لا يرث ميراثه، ولا يرث ميراثه

بالميراث، وذلك لما روي عن أحمد حاشيت إلى أبي بكر رضي الله عنه، قال ميراثه

فقال له، لم أحد من ميراثه، لا يرث ميراثه، لا يرث ميراثه، لا يرث ميراثه

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث، في كتاب الميراث

رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم نے جامعہ خدادادہ مدرسہ اسلامیہ لاہور میں لکھایا ہے۔

وهدد إذا كان متعلّقاً بتحقّق به التمسك، أو التمسكه، أو لا يحسن به ذلك لا يحسن
التسكّك وقد به ذلك في أحد ما ومن التمسك لا يوجد التمسك ولا التمسكه هو
التمسك والتمسك به فلا يورثها فإنه لا يخرج من التمسك وإنما كان فعل هو به التمسك كما
إذا أشرع روثاً، أو حلف برّاً على الظهور، أو وضع حجر على العرس، أو سبى ثوبه
أو فاضحاً عوطاً، مورثاً، أو لمسه بمصاحبه، أو ربه، أو مال ماله، أو سبى عليه، أو لم
يشهد حتى يحلف سبى روثاً، أو وعد مورثه شيئاً في ردّه يجب له ما وعد، ولا
يصح الإرث، وكذا بعد أن فعل شيئا لا يصح الإرث، كأن إذا فعل البهي فاحلف له
فألف ففعله، وألف على البهي، أو إذا حلف على نفسه لا ربه إحصائاً أو في حقه، أو إذا
عسى الخلق، أو إذا ألق على امرئ، ففعله يرث، وعلم أبي يوسف لا يرث، والأب إذا
قتل ابنه خطأ لا يرث، ونحوه إلا أنه لا يرد على حلفه لا يجب لفصاحمه ولا للغيره،
ومع ذلك لا يرث، ويمكن ههنا عسى الأصل الذي ذكرناه لا أن يكون قد وجه
لفصاحمه إلا أنه منطلي لمسه

وَمَا لَكُمْ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ مِسْكِ وَلَا لَنْجَبٍ وَلَا لَمْزٍ

وَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ، فَقَدْ رَفَعَهُ تَعَالَى إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَلَا يَرْتَدُّ

[illegible]

وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُمْ، مَا لَمْ يَتَأْتِ كَمَا فِي الْحَرْفِ صَوْرَةً كَالِدَةٍ، أَعْلَى الْكَيْسَةِ فِي
حَالِي طَرَفَهُ، أَوْ فِي حَافِظِ الْإِسْلَامِ

وَقَدْ لَبِىْنَا حِمَمًا ۖ كَـٱلْأَرْنَبِ ۖ وَالْأَسْلَٰمَ مَوْرَدًا

وہابیہ نے جو یہودیوں کے خلاف کیا، اس کی مثالیں ان کے ہاتھ میں تھیں۔

(٨) أخرجه الشريفي في حقه في كتابه المسمى بحسن عيسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنة ثمان وأربعين للهجرة النبوية، ومن بعده في سنة ثمان وأربعين للهجرة النبوية، ومن بعده في سنة ثمان وأربعين للهجرة النبوية، ومن بعده في سنة ثمان وأربعين للهجرة النبوية.

{مطلب في الفروض المقدرة ومستحضرها}

قوله (والفروضُ مُصنَّعةٌ في كتاب الله تعالى ستة أصناف والزوج والنفقة والتكفل والتبني والوصية فرض علة لا بد منه لا بد منه تكفي فيه المصنف والأصح بلاب وبأنه والأصح الآخر إذا لم تكن العلة لأب وأمه ولا أخوه (والزواج إذا لم يكن بميثاق ولد ولا ولد أنثى) وإذا تمس من مد يصرف إلى نفسه.

قوله (والزواج فرض مع الولد أو ولد لأنثى وبزواج إذا لم يكن للعب ولد ولا ولد أنثى) وهذا فرض ولد لأنثى في المسألة الأولى (وهذا السبب هو رسم لا يوت إلا مع مولي الأرحام، فلا يصح الزوج).

قوله (والنفس بزواج مع الولد أو ولد لأنثى) وهو مخصوص في الفروع. قوله (والكتاب لكل تبني قصاعداً من فرضه النص) (لا لزواج) يعني الأبني والأخبي عداً.

قوله (والتبني للأب إذا لم يكن للنفقة ولد ولا ولد أنثى ولا أخوان من الإخوة والأخوات) عونه على (في من لم يكن له ولد وورثة) (وهذا بلاب) (تلك) (أن كان له حنونة) (بأنه المستقر) (1).

قوله (ويصرف ما في متانتين قلت ما بقي وهذا زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فلها قلت ما بقي بعد فرضي الزوج والزوجة) (وهذا) (أب حد فلها) (ثالث جميع المال بالإجماع، والباقي لزوج).

قوله (وهو نكح النسي لصاحبه من ولد الأم ذخروهم وأبوابه فيه سوية) (وهو تعالى) (في من عتق أكثر من ذلك فمهر مكره في ألق) (2) (وهو يقتضي السلوي) (بمجه).

قوله (والمسند فرضي لتكفل واحد من لا يورث مع الولد أو ولد الأنثى وفقر الأم مع الإخوة والأخوات والنفقة مع الولد) (وهذا لأنثى) (وبعدت) (وليفت) (الأم مع بنت المصنف وبالأخوات الأب مع الأخوات الأب، والأم وبزواج من ولد الأم).

(1) مورد خفاء 1

(2) مورد خفاء 2

{مطلب في بعض مسائل الحج}

قوله: (وَنَقُطُ لِحَذَابِ الْأُمِّ وَالْحَدِّ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ الْأُمِّ أَمَّا الْحَدَابُ
فَيَقْطُلُ بِالْأُمِّ حَرًّا كَمَنْ قَتَلَ الْأُمَّ وَكَذَلِكَ جَدُّهُ أَمَّا الْأَبُ فَحَقُّطٌ مَعَ
بَيْتِهِ وَالْأَبُ يَحِبُّ الْجَنَابَ مِنْ مَوْلَى نَفْسِهِ وَلَا يَحِبُّ الْحَدَابَ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ حَتَّى تَرَى أَمَّ
الْأَبِ مَعَ الْأَبِ وَالْحَدَابُ سَبُّ ثَائِلٍ وَنَسْيُ الْأَيْكَةِ وَنَسْبُ لَامِتٍ وَكِبَرُ وَارْتَابِ غَيْرِ أَمَّ
أَبِ الْأُمِّ جِهَةٌ لَا حَرَّ لَهَا

وإعصم أنه كل من لا يرت لا يحمي أحداً من أهل البيت فلا من هذا كله قتالهم
لأهل البيت، أو كراهة، فإنه لا يرت ويحمي بغيره طبعاً، وليس هذا خلافاً من الإجماع
والأغلبية لأحداً لا هناك مع الأب ومع ذلك صحبتان لأنهم من الثالث إلى السادس لأحداً
من أهل البيت في الأصل إلا أن الأب عصب

قوله: ﴿وَيَسْمَعُ الْوَيْلَ مِنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ ولما جاء بعد قوله: ﴿وَلَدِ الْإِنَّمِ وَالْأُمِّ﴾ وعلمنا

قوله: **وَرَادَ** **مُتَكَمِّلُ** **الْمَدَامِ** **الْمُطْلَقِ** **سَقَطَتْ** **خَاتَمَةُ** **الْأَيِّ** **إِلَّا** **أَنْ** **يَكُونَ** **مَعْنَى** **أَوْ**
إِلَّا **فَإِنَّ** **أَوْ** **الْمَعْنَى** **فَهِيَ** **أَيُّ** **أَيُّ** **فِي** **تَحْصِينِهِ** **وَيَكُونُ** **لَهُمْ** **بِهِمْ** **حَدِّكَ** **مِثْلَ** **حَقِّ**
الْأَيِّ

قوله (وَرَدَا اسْتَكْصَمَ بَأْعَوَانِ اللَّابِ وَالْأَمِ النَّظِي سَقَطَ بَأْعَوَانِ اللَّابِ إِلَى
أَنَّهُ يَكُونُ مَعَهُ أَيْ مِنْ تَهْمَتِهِ) وَلَا يَحْصِيهِ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَهُوَ أَعْلَمُ

باب اقرب العصبیات

قوله: (وَالْكَرْبُ لَغَضَابِ تَسْوِيفٍ تَمَّ شَوْقُهُمْ ثُمَّ الْإِلَاحُ لِمَ الْإِعَادَةُ ثُمَّ الْإِعَادَةُ) عدا
عنه لمي حبه! لأن الله أبى أن يرضى من الإغواء عهده، ولا يحط هم معه في التبرأة
لأن له ولأولاده حصصاً من جهه أم لاد الحيس، فأتى به الأكل، وأما ما كل من مال من أبيه عدا
الغناه من غير إرادته! لأنه غير مقبول الشهادة له، فأتى باب

وَقَالَ أَبُو بَرْصَةَ وَمَعْنَى هَاسِمِ الْإِعْرَافَةِ مَا دَامَ مَعَاذَةُ حَبِيرٍ لَكَ، فَوَيْلٌ لَكَ
فَقُلْتُ حَبِيرٌ لَكَ فَعَطِىَ الْمَلِكُ

وَقُولُوا، «لَا تَمْرُؤُوا» لَا تَهَيَّؤُوا لَهَا

قوله: (فَمِنْهُمْ إِسْرَافٌ) وهم الإسراف، وهم المبالغون في كل شيء، ولولا أنهم من كان لأب وأم، ثم سوي العادة، وهو آخر القصص مضمم على ذوي الأرحام ومولى
 الله، إلا أن الله عز وجل عز وجل.

قوله: (إذا استوى إرثان في درجة واحدة فإلزام من كان بهاب والألم)
لأنه لم يرد تعصبا وولادة

قوله: (ولا يرثي لاني وإلا فإلزامهم مدكر مثل حظ الأنثيين)
ومن علقهم من لعنات بقوله فذكرهم بالفرات دون إلهاب مثل تولد لإلزامه
والإلزام

قوله: (وإن يكن يثبت عتبه من إلتب فالعصبه ذو مدركي ففقد قوله)
الأنثيين فالأقرب من عصبه (فقد) يعني المدكر دون إلهاب لقوله عيب السلام وليس
للعصب من الولد إلا ما انفصل أو انفصل من عصبه والله اعلم

باب الحجب

قوله: (وإن حجب الأم من بنتي التي النسب باليد أو ولد الأمي أو بأختي)
فإنه ليس بمصاعدا سواء كان الأبوين أو الأخوات أو بنين أو بنات من الميراث إلا أن
يكونوا عديين أو (أو) أي لا يمتنع

قوله: (وإن انفصل عن لحي النسب لاني وإلزامهم مدكر مثل حظ
الأنثيين) ولذا مل من لحي من الأب والأم والإسوة (والأخوة) من الأم، ولذا مل
مثل حظ الأنثيين، وقد ساء ذلك

قوله: (وإن ترك ثلثا ثلث أبي وأمي أبي فليس بعتب) وبما في نسبي لأخي
وأخواتهم لمدكر من حظ الأنثيين وكذا انفصل عن من من الأب للاث والألم ليس
الأب وباب الأب مدكر مثل حظ الأنثيين

{ مطلب في الإرث بجهتين }

قوله: (ومن ترك أمي عن أسلفها أخ لأخ لداخ من الأم النفس وأبني)
يتبعها بغيره) لأن له فرقة من جهتين

{ مطلب في المصالة اشتركة }

قوله: (والمشركة أن ترك الميراث وولدت وأب وولدت من أم وإلزام من أب وألم)
فللزوج النصف والأم النفس والولادة الأم الثلث ولا شيء لإلزامه للأب والأم)
وقيل الشاعري الثلث من (أموال الأم والإسوة) ولا شيء

لنا أن الله تعالى جعل نزوح الحنف والام بفسس وإلا حرم من الأم اثنتان
فاستمرت الفرحية، وقد قال عبد السلام: «ما لفت العرائض بالأرض معه ذكره»⁽¹⁾
ولم يرد لهم شيء، والله اعلم.

باب الرد

قوله: «وأنفصل عن لزني غربي أنشبه إذا تم يكن غصبة مؤنثة غلبية
يقدر سهامها (إلا على الزوجين) وحده لأشياء المطهر = رد الماء وإسلام يرد على
الزوجين؛ لأن غرضه بالنسب لا بالنسب، فهو صحيح لأبى استحقاقه من تطايع
أنسبه الذي يستحق به، فلا يردان على غرضه بخلاف من يردت بنفسه لأن
النسب يأتي بعد الزوج، فهو حالم في الاستحقاق، فكانوا أولى بالخاص أو تقول: إن
الزوجين يستحقان بالنسب رد الماء وهو التكاح، فإذا استحقا به لم يكن هذا مسبب غير قلبي
يستحقان به، وأهل ح. يستحقون بالفساد وهو الجنون في البيت والأسوة في الأخصاء
وأنشأ بطرحه.

{مسائل مشهورة}

قوله: «ولا يردت النكاح من الموقوف» يعني إذا كان بالمال عادلاً، ويرتد النسي
والجنون من أمه إذا قلته، وأصله الموقوف إذا وقع مورثه في أثر حرمه من الطرفين، لم
سقط على حرم وجهه في الطرفين، لم وحده الأب في رد، فنبلاً أو فني مورثه في
قصاص، أو حرم، أو قلته مكره، أو شبهه إلا على أمه بآراء، يعني جميع هذه الأشياء
لا يحرم إسمه.

قوله: «والنكاح كنه منة وحده يتوليت به أهله ولا يردت النكاح ولا
النكاح المصنف رد بحدث

(1) قال عن إسماعيل بن الجهم الكبير في أخبار أبيه الكبير (31)، حديث: «والنكاح
المصنف بالماء، لا على من لا يرد رجل ذكره حتى يرد عليه قوله وفي رد، ولا يرد عليه
ذكره، وقال بعد أن قال: «سبح على من جلى الله عنه» - وسبب أنه قال: «ذكره» - لم يرد
في التصحيح من حديث ابن عباس: «هذا أبى المصنف، فلا يرد رجل ذكره، وهذا الخط مع
فيه طريقتان: أحدهما: «وإذا سبى المصنف في المصنف» (إن هذه النسخة، حديث: «وإذا سبى
المصنف، وإذا سبى المصنف» - بعد عن الصحاح من حيث اللغة فضلاً عن رد، فإن طريقتي
في نسخة (سبى المصنف) (أو سبى) - من وهي المصنف عن أبي حنيفة حديث: «وإذا سبى المصنف» -
فليس فيه غصبة من كذا، فاستعمل الواحد وغيره.

بهيمن، وأحدهما لا يوجب الآخر، فإنه يرث باليسين، وإن كان أحدهما يوجب الآخر، فإنه يرث بالحقاب ولا يرث بالهجوب.

بابه: موسى ترك زوجته هي كنه وهي أخته لأبيه كنه إذا تزوج ابنته، بولدت منه ولداً، ثم تزوج عد، أمه وهي أخته لأبيه، فإن هذا الشكاح دسه لا يرث بالزوجة ويرث ثلث المال لأبها أمه ويرث أيضاً نصف المال لأبها أخته لأبيه، يرث باليسين جميعاً لأن أحدهما لا يوجب الآخر، وإذني رد عليها باليسين جميعاً إن لم تكن عصبة ولو ترك امرأة وهي لنته وهي أخته لأبها كنه، إذا تزوج كنه، فولدت له بنتاً، فبنته بنت وأخته لأبها، ثم مات عنها نصف مكرمه، بنتاً ولا يرث بكرها أيضاً لأبها لأن الأمست دلام لا ترث مع والد نصيب.

{عصبة ولد الزنا وولد الفلاحة}

قوله: وعصبة ولد الزنا وولد الفلاحة من الأمهات لأن ولد الزنا لما لم يكن له أب حلق ذلك به، وكذا ولد الفلاحة من الأمهات، فإذا مات ذلك فولدت يكون ميراثه لأبها وأولاد أمه بذكر وأنثى فيه سواء، فإذا تزوج أمه أو أختها أو أختها من أم مملوحد للسفس ولانين فصعد، الثلث وحاشي جد ميراث الأم وأولادها يكون لعصبة الأم الأكثر خلاقرب، وإن كانت مولاة لقدم كنه عياضي مولدي أمه، أو بعصبة مولدي كنه، وإن لم يكن لعصبة، فاباني رد على الأم وأولادها.

{توريث الحمل}

قوله: «ومن مات وترث حملاً وقف مائة حتى تضع المرأة في المولود أبي حبيقة» وهذا إن لم يكن يلبس ولد سوى الحمل، أما إذا كان له ولد سواء، فإن كان ذكراً أعطى خمس المال ولو كان أربعاً أخد منه، وإن كان ثلثي أعطى تسع العاشر والوقف شقيقة لنفسه، وهذا هو أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: بعض الناس نصف المال.

وقال محمد بن الحسن: لأن المرأة لا تلد في واحد، ثم طهر واحد أكثر من اثنين.

فيستحق هذا الميراث

ولا يي يوسب أبها بعد من صلاة ولداً واحداً، فيجوز أن يكون:

ولا يي حنفية: أن كثر ما تلد المرأة في بطن واحد أربعة، فيجوز أن يكون للحمل

أربعة حياء فيستحق الابن الخمس واليت يستحق الثلث، والغزو على قول أبي يوسف

هذا كنه إذا عرف وجوده في بطن أمه حلفت به لأهل من سمع أصبه منه مات أمهات

لما إذا جازت به لأكثر من ذلك فلا ميراث له إذا كان المخاح ذكراً، فإن كانت عسكرة
 إن جاءت به أنثى من ميسر صد وقبعت المخرفة موصوف، أو ثلاثاً، فهو من حصة زوجته،
 كذلك في المستعمل.

{الجد الناصح أولي بالميراث من الإخوة}

قوله: {وَرَجُلٌ أَوَّلَى بِأَخِيٍّ مِنْ إِخْوَةٍ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ رَوَى أَبُو يُونُسَ
 وَحُصَيْنَةُ عَنْهُمْ} لأنَّ نَفْسَهُ مَقْفُضَةٌ مِنْ ثَلَاثٍ} ثم من موه للجد والجد

{الجد} إذا كان يكنى هناك صاحب فرس، فهو خير من خمسة وبين ثلث جميع

الجد.

والجدية رب كان هناك صاحب فرس، فهو خير من ثلاثة أشقاء، إذا لم يكن له

ثلاثة، أو بقي، أو من جميع المال

يعد جد واحد مع الجد النصف والأخ النصف، جد والجدان الثلث والجدات ثلثا

سواء جد وثلاثة، أو ثلث جد خير له من الجدات، فإن كان معه جد صاحب فرس

أعطي فرسه، ثم يطر دو ثلث ما بقي وإلى من جميع المال وإلى المستعمل يطر أولاً إلى

ثلث ما بقي وإلى من جميع المال إليها خير له، ثم يطر إلى أخيه وإلى المستعملة،

فإنها تترك ميراثاً له كان له به ثلث واحد وأربع للجد والجدات بينهما نصفان؛

لأن المستعملة خير له من ثلث ما بقي ومن من جميع المال، فإن كان أخوه المستعملة

بالحال فما ثلث ما بقي ومن جميع المال والمستعملة خير له، فإن كانوا ثلاثة وهي بالحال،

ثلث الثاني وهو من جميع المال خير له من المستعملة ثلث واحد؛ وسواء لأب وأم

للأبوين الثلثان، وما بقي وهو الثلث يطر إلى من من جميع المال، لأن ذلك خير له

من المقاسمة، ومن حث الثاني وهو من ثلث واحد وأربع لأب وأم فلاثنين ثلثان وما

بقي فهو نسيء والأصل للذكر من حظ الأنثيين؛ لأن المقاسمة خير له من النسيء ومن

ثلث ما بقي ولو راد في الميراث فربما أخرى كاستين ومن زوج لأب وأم لو نسب

فلاثنين ثلثان وتمام النسيء وفي النسيء يعطى للجد، لأن مدهم يريد أن يعيب أخد

لا ينقص من النسيء ولا شيء للأخ، أو لأخت؛ لأن الأخت معها حصبة

{اجتماع الجدات}

قوله: {وإذا اجتمع جدات فالأقرب} عدم أنه إذا كان حصي الجدات

أقرب من حصي أب أو أخيه جعل النسيء ما بقي من أبي حبه كانت، وما

قال أبو حنيفة وأصحابه وعن زيد إن كانت القرى من جهة الأم فالنسيء لها، وإن كانت

في هذا ان ذوي الأرحام أولى بالميراث من بيت الجد ، فعليه تعالى حذو قوله الأرحام
يقضونه أدنى بمقتضى كتاب الله ١١

قوله (وهم عشرة) ولد البنت وذلك الأخت والبنت لأخ وبنت العم والأخت
والأخت وأخت الأم وأخت الأب وذلك الأخ من الأم ومن أدنى بهم ثم بوريث
موي الأرحام كورث المصية بنت الأقرب ، فالأقرب إلى البنت إلا أن شككتم وقع في
سيرة الأقرب .

قال أبو حنيفة ، أرحمهم إلى الميت الجد أبو الأم ، ثم أولاد البنت ، ثم أولاد
الأخوات وبنت الإخوة ، ثم العصبات والأخلاق ، ثم أولادهم . كذا ذكره في ظاهر الرواية
وروي عنه أن أرحمهم أولاد البنات ، ثم جد أبو الأم
وقال الأثر - أولاد البنت ، ثم أولاد الأخوات وبنت الإخوة ، ثم جد أبو الأم
ثم العصبات والأخلاق ، ثم أولادهم . كذا في المختصر .

وفي الفقه روي أن أرحمهم من كان من ولد البنت ، لأن ولد البنت أقرب إلى من
غيره ، وإن سئل .

قوله (أم ولد الأنثى أو أختها) ولم ينفذ الإخوة وأولاد الأخوات يعني
أنهم أولى من أولاد الجد ، وهم العصبات ومن شككهم من ذوي الأرحام من أولاد الجد أب
الأم لأن الإخوة أقرب إلى البنت من هؤلاء فكذلك أرحمهم أقرب إليه كأولاد ابنه أما
إنما تركه حقه لها أمه وبنته أحب لأمه ، فالحال للجد أم الأم عند أبي حنيفة

وقال هو لامة الأخ من الأم وكذلك روي عن أبي حنيفة في ابنة الأخت للأب
والأم أو للأب أن الجد أب الأم ، لأن الجد أبي الأم ولذا فهو أولى

مسائل بنت بنت وابن بنت بنت الجد أب البنت ، لأن أقرب إلى بنت ومن
بنت أخرى أو عند بنت واحدة ، فالحال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، كذا ترك ابنه
وبنتاً من صلبه

قال الخليلي ، الأصل في أولاد البنت

عند أبي يوسف أنه يعتبر الأبناء ويقسم بالأبناء إن كانوا كلهم ذكورا ، فالأول
يهم بالسوية وإن كانوا عشرين ، فالحال بينهم فذكر مثل حظ الأنثيين
وعند غيره في أولاد النساء قول الخليلي ، فإن كان أول الخلف يقع بالأبناء ،

ثلاث حصص مكررات فالأول كنه ثلثه من أصل الأب والآخر لأب الأب والآخر من أصل أمه
وحصة الثلثة ثلثان والحصص ستة وثلاثون عنه وحالا بالنسبة من وشيكة للثمة
والثالث حالة من عنه حال مكررة لأن أصل الثلثة أبوه في الأمه، والد الثالث حال
والثالث حالة

فصل في حق أبيه في نصف المال بينهما للثمة مثل حظ الأنثيين
وعند محمد التثنية لأبوين والثلث لأب وحالة من كل واحد منهما ميراثه
تثنية، ومن ترك له عم ومن عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

{مطلب في المقتضى أحق من ذوي الأرحام}

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

{مولي للمولود}

(ومولوي المولود أب) وهو يخرج على أصله على أنه أب له وحافظه ثم

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

قوله (ولو كان من ترك له زوجة تركه ذواتهم من أدلى ميراثه) في كل
حالة ويرث ثمة عم وأبوين عنه المال كنه لثمة لأمه من أولاد العصة والآخر من
أولاد ذوي الأرحام

ولا يوجب

حساب الصلوات

قوله: (إذا كان في المصلاة نصف ونصف أو نصف وما بقي فاصبها من التمام) فالأول خروج ما في الألف والهمزة والياء من الألف وما بقي

قوله: (إذا كان قبل ثلث وما بقي أو ثلث وما بقي فاصبها من ثلث) فالأول كلام وهم، والثاني كسب وهم

قوله: (إذا كان قبل ربع وما بقي أو ربع ونصف فاصبها من الربع) الأول كروية وعصبه ومثلي خروج ومنه

قوله: (إذا كان قبل ثمن وما بقي أو ثمن ونصف وما بقي فاصبها من الثمن) فالأول كروية والى وثلاثة كروية وسب

قوله: (إذا كان قبل نصف وثلث أو نصف وسدس فاصبها من النصف) فالأول كلام والى الألف والى الألف والى الألف

قوله: (وتقول في سبعة وسبعة وعشرة والأول خروج والى الألف) أو الألف، هذه معول إلى سبعة والى خروج الألف والى الألف، هذه معول إلى

عشرة والى خروج الألف والى الألف والى الألف، هذه معول إلى عشرة والى خروج الألف، هذه معول إلى عشرة

قوله: (ولا تقول إلى غير ذلك) القول هو قوله في الصلاة عند التشايع

قوله: (إذا كان مع أربع قلت أو تسع فاصبها من الأربع) فالأول كروية والى خروج الألف والى الألف

قوله: (وتقول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر) والى قول إلى ثلاثة عشر والى قول إلى خمسة عشر والى قول إلى سبعة عشر

قوله: (إذا كان مع النصف سبعا أو ثلثي فاصبها من النصف) فالأول كروية والى خروج الألف والى الألف

قوله: (وتقول في سبعة وعشرين) كروية والى خروج الألف والى الألف

قوله: (لا عيبا كرم الله وجهه أحاط بها) وهو على السبيل، هذا سبيل، وذلك أنه كان محض حجة أو ما الحمد لله على حكمه من لفظه، وبه يري كل من

[illegible]

فولك دىلن كىن خود ايتىدىن بىر خوتۇننىڭ ئىللاھىيەسىنىڭ بىر قىسمىنى چىقىرىپ
 ئالاقىسىنى ئىشلىتىپ، ئۇنىڭ ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش
 خوتۇننىڭ ئىللاھىيەسىنىڭ بىر قىسمىنى چىقىرىپ، ئۇنىڭ ئىشلىتىش ئىشلىتىش
 ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش ئىشلىتىش

[illegible]

{مفتاب فی الفنا سحر}

قوله: **وَمَا يَنْصِبُوا مِنْهُ إِلَّا فِي عَدْوٍ** حتى يذهب أحد منكم إلى مكان يصيبه من الماء
 الأول: ينصبه على عدد، أي: وثيقة تقسمة وقد اجتمع فيه عدد من الرجال لم يقسم
 صحته ليريبه أي: الكمي، لظروته أي: ذكره في يوم حروب خلدن المستنقعات في
 الأخرى، أي: لم يكن منهم حيث أنزلوا، تولقوا صحت في لوبص، كروحه وحبه
 لوبص، كروحه، كروحه، أي: يوبص بركة حتى يذهب إلى لوبص، أي: إلى
 أخوته، قال الشاعر: **أبى في أمة بركة** أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة
 بكسر عيم، وهو من أمة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة
 المصنف: أمة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة
 على بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة
 بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة
 بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة، أي: بركة

فمنه يكون كتاب سمعته مع خلقه فاحسبوا على ربهم انهم في الاخرة قد
 جتمع صوابه عند احدنا فلكل امرئ من عندنا الاخرى يدعى استنروا في
 حق المسألة انبه وكل من له شيء من سمعته يدعى استنروا في اول سورة التين

الأولى وجعلها وهي الأُم في الأولى فربطته من ستة ومات يوم مات بعده حبسه لا يزال ولا تنفسه فاصرب المربطة الثانية في الأولى يكون اثنين وسبعين، ومنه تصحح الأولى والثانية للزوج من الأولى والثانية ثلاثة وخمسون وثلاث من الأولى والثانية سبعة عشر وللأول في الأولى ثمانية عشر ولا شيء في الثانية لأنه لو لم يكن في الثانية ثمانية عشر من ثلث اثنين وسبعين وقد علمت أن حجت المرفوع شافية وأربعون، فاصرب حبس كل وارث في حاية وثوبين واسمه عن اثنين وسبعين ثمح ثياب ثمان حبات وثلاث عشرة حبة عشر حبة وثلاث حبة ولزوج حبة عشر حبة وثلاث حبة لابن الأم ثلاث عشرة حبة وثلاث حبة فذلك كله ثمانية وأربعون حبة والمصطفاه أم يقول التركية وهي شافية وأربعون ثلثا المربطة وهي اسماء وسبعون، فاصرب من سبعة كل وارث ثلثه حبة عن شري فهو نصيبه من تركته، فإن استغنى من حبس ثروج وهو ثلاث وعشرون ثلثه وهو سبعة وثلاث عن خمسة عشر ثلث، وهو نصيبه من تركته وكذا كل وارث، والله سبحانه وتعالى أعلم

وعلى الله مني بعدة محمد خير خلقه، وآله وصحبه، وسلم تسميها كلمة ذكره المذكرون، وكلمة عمل من ذكره المصنفون، والحمد لله رب العالمين بعداً دائماً أبدياً

المصادر والمراجع

- 1- صحيح البخاري
- 2- صحيح مسلم
- 3- سنن النسائي
- 4- سنن أبي داود
- 5- سنن الترمذي
- 6- سنن ابن ماجه
- 7- سنن الدارمي
- 8- موطأ الإمام مالك
- 9- مسند أحمد بن حنبل
- 10- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الراري، مكتبة لبنان، بيروت
- 11- هجر الكتاب عن حقائق الإنترنت وعيوبه، الاولين في رجوعه لتأويله، لأبي القاسم جابر الله خضور بن عمر الزمشوي، المطبوع في بيروت، 2002
- 12- أصول نسح حسي لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سبل الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993
- 13- نسب الرقة لأحداث الحياة لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الأزلي، المطبوع في مؤسسة الريان، بيروت، 1997
- 14- انوار البصيرة في معرفة أحوال الفقهاء، محمود حمزة، دار الفكر، دمشق، 1986
- 15- حاشية الضعيفي على مرقاة المفاتيح شرح نور الإيضاح لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997
- 16- إرفاد أهل السنة إلى كتاب الأئمة للشيخ محمد بحبيب المطيعي الطنجي، دار الفجر، بيروت، 2000
- 17- المعجم الوسيط، دةر الدعوة، دمشق، 1975
- 18- مختصر السعادي في السجدي وطريق الهدى، محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، مطبعه مصطفى البابي الحلبي ولولاده مطبعه، 1969
- 19- كشف الغطاء، وسري الإلهام، محمد القصور من الأحداث عن أبي الحسن الثاني،

فشیخ اسد علیؒ ہیں محمد المجتبیٰؑ بطریقہٴ ماہیسمہ لہ سالہ ۱۳۹۰ھ

20- يحيى القدير شرح «الفتح المصور» لفرزوق بن برد، مكتبة الخديوي
القاهرة - مصر، طبعه الأولى 1356.

29 • نصاب العرب

22. التوضيح: هذا الحد في هذا من سبي التفسير الذي يمكنه أيضاً
 يروى: (قوله)

3- الصياغة في عربى الحديث المذكور عند بعض أئمة السلفاء الصغار من حيث
الجزء من الكلام المذكور فى هذا الخبر المذكور، ص 142، ج 1

١٣- شرح رحالة صمم انشاء في اواخر القرن الثاني عشر الميلادي في بلاد المغرب
 كتاب الرحالة

٢٥- تم حيدہ لکھا، اس پر مرزا غلام احمد قادیانی نے جواب دیا۔

26 كبر العبد ي من الآتون في الأعمال لعل من حاتم الدين لاجل في المضي

١٤٩

27- انحصار الجنس في حدود الرأسمالي الكبير لأحد - حتى من طبع أي الجنس
 كماله في القيمة نفسه = 100 - 100 = 0

۱۰ مجمع المروان وسبع الفوائد جبر القديس علي بن ابي حمزة اشعري، در تفكير،
صروت، ۱۳۹۲ هـ

٢٩- حسن السدي الكبري لأحد بني لحج، م علي م، م من بو ك، قبيلي،
مكتبة دار غزل، منه الحكم، ١، ١٤١٠، م. م. محمد عبد القادر عبد

٥٠- الحكاية والمناظر، الصربية، علي جمعة محمد، مكتبة الصبر، مصر (١٩٩١).

31 باب النرجس، وهو الفاء في قوله تعالى: فاصبغوا بغيره من طيب ما مضى

1992ء

32 الفهرست نویسنده: محمد علی محمدی، نویسنده: دکتر محمد علی محمدی، دکتر محمد علی محمدی

1948

33 (السلام) الامور بر حقه لا يفسد بر عدو ولا ينقص من حربه

والمستشارين غير المدعي لهم جلي في العلم الملايين، عبرت، 202

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المراجعين منهم في مكاتبهم من ١ إلى ٤٠٠ وجميعهم في المكاتب المذكورة

۶۹ شعراء مجموعہ کی لاجپت اسو جوشہ، عمر برہائی ہی محمد بشوکی،

- المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1437هـ، تحقيق: عبد الرحمن يحيى الماعلي.
- 36- مستطفي في تاريخ السنن والأسماء: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الحارثي أبو الفرج، طرطوط، بيروت، 1358.
- 37- وفيات الأعيان وأنباء الفضلاء أبو الفوارس شمس الدين أحمد بن محمد بن علي، بيروت، 1968.
- 38- طبقاته والنباهة، (إسماعيل بن عيسى بن كثير الطبري)، أبو الفداء، مكتبة المطهرية، بيروت.
- 39- المنجم الفخري في نبوءة مصر والفتنة، جمال الدين أبي الفوارس يوسف بن تقي الدين أبي بكر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر.
- 40- المنجم الفخري، أحمد بن محمد طهير الدين أبي الفوارس، مكتبة المطهرية، بيروت.
- 41- انباهه شرح بديع الشندي، توفيق الدين أبي بكر الطبري، دار السلام، القاهرة، 2000.
- 42- الفوائد في تجميع الأحاديث المطبقة، الفوائد أبي الفوارس أحمد بن علي بن محمد بن حجر المصلاحي، دار المطبعة، بيروت.
- 43- المغرب في تزيين المغرب، أبي الفتح ناصر الدين المطهر، مكتبة لبنان ناشرون.
- 44- كتاب في شرح كتاب: شرح عبد الله الفخري، أبو الفوارس، بيروت، 1996.
- 45- الإلهام في سبوح المصطفى، عبد الله بن محمد بن محمود بن محمود الموصلي، طرطوط، بيروت، 1996.
- 46- صاحب الفقه الفخري، مصطفى أحمد الطبري، دار السلام، دمشق، 1998.
- 47- الموديت في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، الشيخ محمد عني الصاوي، دار السلام، القاهرة، 1995.
- 48- أحكام الموديت في الشريعة الإسلامية على مذهب الأئمة الأربعة، محمد عني الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.
- 49- التكملة ونظرة في الشريعة الإسلامية، أحمد أبو دهر، دار الفكر بحري، القاهرة، 1996.
- 50- مصادر الحق في السنة الإسلامية، الدكتور عبد الرزاق السبوري، دار الفكر

- 51- جندبى شىركاۋى - غەلىجى شىركاۋى، مەكىتە ئالىمى، 1996م.
- 52- احكام الاحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، عبد الوهاب عزام، دار
تقديم الكويت، 990م
- 53- احمد لال الشريعة العربية، احمد إبراهيم دت، دار الانصار، مصر، 1936م.
- 54- الحدود والاحكام العقبيه، علي بن محمد بن عبد بن احمد هروذي البستاني
بشهر مصنفه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م
- 55- الاحوال الشخصية امام ابو هريرة، دار الفكر العربي، مصر، 1957م.
- 56- الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية وكذا الدين شعبا، جامعة قزوين،
قزوين، 1993م
- 57- الاحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، محمد عيسى اندر عبد احميد، دار
الكتاب العربي، بيروت، 984م.
- 58- رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن تيمية، ابن تيمية، دار المعرفة،
بيروت، 2000م
- 59- غنى البه مصطفى احمد الترقا، دار القلم، دمشق، 1994م
- 60- اشواق العقبيه، علي احمد التردوي، دار التميم، دمشق، 994م
- 61- كتاب الترمذى، علي بن محمد شريف حر حاي احسني الحفي، بتحقيق
د محمد عبد الرحمن عمر عيسى، دار الشريعة، بيروت، 2003م
- 62- حاشية صاحب الاسرار على شرح اربعة ابرار، ابن تيمية، دار
محمد علاء الدين الحسني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 979م
- 63- احكام فقهاء، لؤي بكر بن علي طراوي، دار الفكر، دمشق
- 64- احكام الفقه، لؤي بكر بن علي طراوي، دار الفكر، دمشق
- 65- تفسير القرآن العظيم، احمد تيسى بن احمد، دار الفكر، دمشق
- 66- تفسير، لؤي بكر بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر، دمشق

فهرس المحتويات

| | |
|----|----------------------|
| ١ | كتاب الصلح |
| 14 | كتاب الية |
| 21 | مواقع طر جوع في الية |
| ٣1 | كتاب الوقف |
| 39 | كتاب النص |
| 53 | كتاب الرديعة |
| 60 | كتاب العارية |
| ٦7 | كتاب اللقب |
| 71 | كتاب النقطة |
| ٧٩ | كتاب الحثي |
| ٨0 | كتاب المنفود |
| ٥3 | كتاب الإيلاق |

| | |
|-----|--------------------------------------|
| 86 | كتاب إحياء الموات |
| 90 | كتاب المأذون |
| 98 | كتاب المزارعة |
| 103 | كتاب المداغة |
| 105 | كتاب الشكاح |
| 108 | مطلب في بيان اعترافات |
| 115 | مطلب في الأولياء والأقضاء |
| 123 | مطلب في الكفاءة |
| 127 | مطلب في التمسر |
| 134 | مطلب في مكاح ارفين |
| 138 | مطلب في مكاح السعة والحقائق والفصولي |
| 139 | مطلب في اوكالة بالمكاح |
| 146 | مطلب في مكاح أهل الشرع |
| 150 | مطلب في التسم |
| 152 | كتاب الرضاع |
| 159 | كتاب الطلاق |

| | |
|-----|-------------------------|
| 165 | مطلب في إخراج الطلاق |
| 197 | كتاب الرجعة |
| 203 | مطلب فيه نحل به الطائفة |
| 207 | كتاب الإيلاء |
| 210 | كتاب الخلع |
| 222 | كتاب نكهار |
| 228 | مطلب في كماره الصهر |
| 234 | كتاب اللعان |
| 242 | كتاب العدة |
| 256 | مطلب في ثوب النسب |
| 261 | كتاب الطلقات |
| 272 | كتاب الحضانة |
| 282 | كتاب المهر |
| 299 | كتاب التدبير |
| 300 | كتاب الاستيلاء |
| 307 | كتاب المكاتب |

- 318 ----- كتاب المولاء
- 323 ----- كتاب الجنائيات
- 330 ----- مطلب ما يوجب العصا وما لا يوجب
- 334 ----- مطلب في التفصا بما درن العس
- 338 ----- مطلب إذا اصطالح القاتل ولوباء المقتول
- 341 ----- كتاب الملبات
- 365 ----- باب القسمة
- 370 ----- كتاب المقاتل
- 373 ----- كتاب الملوود
- 391 ----- باب حد الشرب
- 393 ----- باب حد القذف
- 400 ----- مطلب في الصبر
- 405 ----- كتاب الموقوفة وقطاع الطريق
- 423 ----- كتاب الأشرية
- 428 ----- كتاب الصيد والمذبايح
- 436 ----- مطلب في المذبايح

- 443 مطلب من بحر الكمال لا رجل
- 449 كتاب الأضحية
- 459 كتاب الأيمان
- 465 مطلب فيما يكون بساً وما لا يكون بساً
- 468 مطلب في كفره الهجر
- 497 كتاب الدعوى
- 498 مطلب في الإيمان
- 502 مطلب فيما يدعيه برحمان
- 507 مطلب في كفره الهجر والأحكام
- 509 مطلب في اختراع الأيدي
- 513 مطلب في اختلاف
- 517 مطلب في دعوى السعد
- 519 كتاب المشاهدة
- 526 مطلب في رد شهادة
- 535 مطلب في الشهادة على أسباده
- 541 كتاب الرجوع عن شهادة

- 549 - كتاب 'ذات القاسمي' -
- 550 - مصنف في كتب القاسمي إلى القاسمي
- 551 - مصنف في الحكم -
- 552 - كتاب انقصة -
- 553 - مصنف في كيفية عمله -
- 564 - كتاب الإكراء -
- 571 - كتاب السر -
- 572 - مصنف في كيفية النفس
- 573 - مصنف في المولدات من بعض عباد
- 581 - مصنف في القاسمي وقياسها
- 590 - مصنف في كيفية العمل -
- 597 - مصنف في المسامح
- 598 - مصنف في أثر السر والحدود
- 599 - مصنف في (أجزاء المواد)
- 599 - مصنف في الجراح
- 600 - مصنف في الجزية

- مطلب في أحكام المراءد ----- 606
- مطلب في أحكام البعده ----- 611
- كتاب الخطر والإباحة ----- 614
- مطلب في لمن الحزير ----- 614
- مطلب في التحلي بالذهب والفضة ----- 616
- مطلب في استعمال أواني الذهب والفضة ----- 617
- مطلب في تحبير المصحف ، ونقطة وتقليد المسحود وزخرفته ----- 618
- مطلب في حصاء الأدمى والنهائم ----- 618
- مطلب فيس يقبل خبره ومن لا يقبل ----- 619
- مطلب في نظر الرجل إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل والمرأة ----- 619
- مطلب في الاحتكاك وأحكامه والتسجير ----- 623
- كتاب الوصايا ----- 626
- كتاب الخمر والنص ----- 654
- مطلب في بيان الموارثين والموارثات بإجماع أهل الشريعة ----- 655
- مطلب في بيان من لا يرأون بهن ----- 656
- مطلب في المروءة المعقودة ومسحقوها ----- 658

- 659 ----- مطلب في بعض مسائل الحجب
- 659 ----- باب اقرب العصات
- 660 ----- باب احجب
- 660 ----- مطلب في الإرث بجهتين
- 660 ----- مطلب في المسألة المعركة
- 661 ----- باب الرد
- 661 ----- مسائل متشردة
- 662 ----- نوريث العرقى ومن في حكمهم
- 662 ----- اجتماع قرابتهن في العوص
- 663 ----- عصبة ولد الزنا وولد المملانة
- 663 ----- نوريث الحسن
- 664 ----- ابلد الصحيح أولي بالميراث من الإعمه
- 664 ----- اجتماع الجدات
- 665 ----- باب ذوي الأرحام
- 668 ----- مطلب في المقتن أحق من ذوي الأرحام
- 668 ----- مولى الموالاة

669 ----- حساب القرائن

671 ----- مطلب في التناجعة

674 ----- المصادر والمراجع

679 ----- فهرس المحتويات

خزائن الفوائد
في تنقيح مبادئ الخبائرا
شهما معاني الاشياء

للعالم الميرزا حسين محمد علي قزويني (م ١٢٥٥ هـ)

مقدّمه و شرح اضافيه

السيد مرتضى الداعي

الاستاذ في الجامعة الإسلامية والعلوم الدينية

سجله

عطا الرحمن القاسمي ... السيد محمد زاهد الداعي

قد يسمى كنجخانه
قزويني